توضيح المقاصد والمسالك
بشرح ألفية ابن مالك

للمرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

المجلد الأول

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن على سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقًا

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥
www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

٤١٥,١	عبد الرحمن على سليمان.
رح ت و	توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى/ شرح وتحقيق عبد الرحمن على سليمان. ـ القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠١.
	٣ مج (١٧٠٣ ص)؛ ٢٤ سم.
	يشتمل على فهارس الأبيات والشواهد.
	بيليوجرافية: ص ١٦٨٧ ـ ١٦٩٤ .
	تدمك: ١ - ١٤١٥- ١٠ - ٩٧٧.
	١ ـ اللغة العربية ـ النحو. أ ـ ابن أم قاسم، بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم، ... ـ ٧٤٩هـ. ب ـ ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ٦٠٠ ـ ٦٧٢هـ. جـ ـ العنوان.

تصميم وإخراج فنى

الأستاذ/ محيى الدين فتحى الشلودى



قسم المراجعة اللغوية

أ. رزق هيبة

أ. عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم

أ. مصطفى عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات. وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات والمبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته وجعله دينه المَرْضِيَّ وطريقه المستقيم.

وبعد ـ فهذا **«توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك»**.

للمرادى المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

وفى هذا الشرح ظهرت شخصية ابن أم قاسم واضحة جلية دلت على قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه وأفكاره.

ولاشك أنه شرح أوفى على الغاية ويمتاز بالدقة والسهولة، وإيضاحه لآراء النحاة ومذاهبهم.

وقد أرشد المؤلفين من بعده؛ لأن عنايته كانت متجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

فكان هذا الشرح مددًا لمن بعده من شراح الألفية ومصدرًا وثيقًا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون خير ما يؤلفون.

وقد حققت من أول هذا الكتاب إلى باب الإضافة نلت بهذا القسم درجة العالمية (الدكتوراه) مع مرتبة الشرف الأولى.

ثم حققت باقى الكتاب.

وجعلته قسمين:

القسم الأول: الدراسة.

ويقوم على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: عصر ابن أم قاسم، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تحدثت فيه عن مصر في العصر المملوكي، ونظم الحكم والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والحركة العلمية.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن مصر وتربتها الطيبة وسماحة أهلها، وعن النحو والنحاة، ودور العلماء حينما رأوا إقفار البلاد من الكتب العربية.

الباب الثاني: حياة ابن مالك وابن أم قاسم ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: تناولت فيه حياة ابن مالك صاحب الألفية وبعض شراحها وأصحاب الحواشي.

الفصل الثاني: تناولت فيه التعريف بابن أم قاسم.

الفصل الثالث: تحدثت فيه عن شيوخ ابن أم قاسم وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

الفصل الرابع: تناولت فيه الذين تأثروا به ودرسوا كتبه ونقلوا عنها.

الباب الثالث: موقف المؤلف من ابن مالك وما يعتمد عليه، ويضم أربعة فصول:

الفصل الأول: عرضت فيه مسائل من نقوله عن ابن مالك ودفع الاعتراضات الواردة عليه.

الفصل الثاني: سقت مسائل تفيد أنه كان يعتمد على السماع أكثر من القياس، ويميل إلى البصريين أكثر من الكوفيين.

الفصل الثالث: دونت فيه أمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وأقوالهم.

الفصل الرابع: ذكرت فيه مسائل تبين موقفه من ألفية ابن مالك. وألفية ابن مُعْطٍ.

القسم الثاني: التحقيق

ويحتوى على تحقيق «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حققت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شواهده وشرحتها ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منها، وعرَّفت بالأعلام التى وردت فىَ النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى فى شرحه اعتمد كثيراً على ابن مالك. وأعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذى يعد من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

بذلك أكون قد أضفت شيئًا جديداً تعتز به المكتبة العربية.

والله أسال أن يسدد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكون عملى مثمراً نافعًا، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ.د/ عبدالرحمن على سليمان
عميد كلية البنات الإسلامية
جامعة الأزهر - أسيوط

القسم الثانى: التحقيق

ويحتوى على تحقيق «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» للمرادى المعروف بابن أم قاسم.

فقد حققت هذا الكتاب ووثقته وضبطت شواهده وشرحتها ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت الأحاديث وشرحت ما صعب منها، وعرَّفت بالأعلام التى وردت فى النص، وعلقت عليه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، ولاحظت أن المرادى فى شرحه اعتمد كثيرًا على ابن مالك. وأعتقد أن المكتبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا الكتاب الذى يعد من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

بذلك أكون قد أضفت شيئًا جديدًا تعتز به المكتبة العربية.

والله أسأل أن يسدد خطانا على طريق الحق والصواب، وأن يكون عملى مثمرًا نافعًا، إنه سميع مجيب الدعاء..

والحمد لله رب العالمين،

أ.د/ عبدالرحمن على سليمان
عميد كلية البنات الإسلامية
جامعة الأزهر - أسيوط

العصر المملوكى

مصر فى عهد المماليك: ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التى حكم فيها سلاطين المماليك فى مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ.

ولا نقصد هنا استيعابًا تاريخيًّا للعصر المذكور وتفصيلا وافيا لحوادثه العامة، فإن ذلك مما يضيق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ مملوك كان معناه فى الأصل الرقيق الأبيض الذكر، والشرقيون فى أوج عزهم - أى: فى عهد صلاح الدين - هم أول من أدخل المماليك إلى مصر. وقد كانوا - بادئ بدء - ميليشيا ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيراً أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قوة المماليك فى سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين زعمائهم(١).

أصل المماليك:

كان الرق منتشرا فى العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة فى اقتنائهم، وحيث يتنافس فى ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فقد كان من الأرقاء التركى والجركسى والرومى والحبشى والفارسى وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم فى الأجناس التركية والجركسية لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

---

(١) راجع - تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - للمستر جون بانج تعريب على أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندى فى صبح الأعشى الجزء الثالث فى الكلام عمن ولى مصر ملكا قبل الفاطميين: (وأولهم أحمد بن طولون. . . وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم فى عسكرها)[1].

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك:

أخذ عدد المماليك يتكاثر فى مصر زمن الأيوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم فى عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبى.

وقد انتصروا على الفرنجة فى موقعة «فارسكور» بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سببًا مباشراً فى توطيد سلطة المماليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتيحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم «توران شاه» وإلى «شجرة الدر» معا، وما زالوا يأتمرون حتى قتلوه، وملّكوا عليهم من بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيراً بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يومًا. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيبك» ثم تزوج «شجرة الدر» ليكون واصلة بالبيت المالك القديم، وكان ذلك فى ربيع الآخر سنة ٦٤٨هـ ولقبوه بالملك المعز، فكان أول سلاطين المماليك بالديار المصرية[2].

دولتا المماليك ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك فى مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك الصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامتد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ - ١٣٨٢م).

---

(١) راجع - عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/ ١٣ - ٢٠ ملخصا، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/ ٢٢ - ٢٦ ملخصا.

العصر المملوكى

مصر فى عهد المماليك: ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ (١٢٥٠م - ١٥١٧م)

نقصد بهذا العصر الفترة التى حكم فيها سلاطين المماليك فى مصر، منذ انقضاء عهد الأيوبيين عام ٦٤٨هـ إلى أن فتحها الأتراك العثمانيون عام ٩٢٣هـ.

ولا نقصد هنا استيعابًا تاريخيًّا للعصر المذكور وتفصيلا وافيا لحوادثه العامة، فإن ذلك مما يضيق به هنا.

لفظ مملوك:

لفظ مملوك كان معناه فى الأصل الرقيق الأبيض الذكر، والشرقيون فى أوج عزهم - أى: فى عهد صلاح الدين - هم أول من أدخل المماليك إلى مصر. وقد كانوا - بادئ بدء - ميليشيا ذليلة ثم تحولوا إلى طبقة عسكرية، وأخيرًا أصبحوا الطبقة الحاكمة.

ولقد بلغ من قوة المماليك فى سنة ١٢٥٠م. أنهم اغتالوا أحد السلاطين الفاطميين، وتولوا بعده ترشيح السلاطين من بين زعمائهم[١].

أصل المماليك:

كان الرق منتشرا فى العصور الوسطى، وكانت تجلب الغلمان المُرد والفتيان الحسان من بلادهم البعيدة إلى أسواق الرقيق، حيث توجد الرغبة فى اقتنائهم، وحيث يتنافس فى ذلك المتنافسون للخدمة أو للهو.

وطريقة جلبهم لهذه البضائع، السرقة والخطف، يسرقون الغلمان ويخطفون العذارى من أهلهم ثم يستحلون بيعهم للناس، ويستحل الناس شراءهم.

ولم يبل بالرق شعب دون آخر أو جنس دون غيره فقد كان من الأرقاء التركى والجركسى والرومى والحبشى والفارسى وغيرهم، وأروج ما كانت تجارتهم فى الأجناس التركية والجركسية لما تتصف به من جمال وطيب مجلس.

---

(١) راجع - تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل - للمستر جون بانج تعريب على أحمد شكرى.

وأول من استخدمهم وجلبهم إلى مصر وجعلهم عمدة جيشه هو «أحمد بن طولون» قال القلقشندى فى صبح الأعشى الجزء الثالث فى الكلام عمن ولى مصر ملكا قبل الفاطميين: (وأولهم أحمد بن طولون. . . وهو أول من جلب المماليك الأتراك إلى الديار المصرية واستخدمهم فى عسكرها)(١).

انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك:

أخذ عدد المماليك يتكاثر فى مصر زمن الأيوبيين، وأخذ نفوذهم يزداد ويعظم، وقد قوى بأسهم فى عهد الملك الصالح نجم الدين الأيوبى.

وقد انتصروا على الفرنجة فى موقعة «فارسكور» بمعاونة الفلاحين. وهذه الموقعة كانت سببًا مباشرًا فى توطيد سلطة المماليك وظهور قوتهم، وظلوا بعدها يتلمسون الفرصة للوثوب العملى إلى عرش البلاد، وقد أتيحت لهم هذه الفرصة عندما أساء لهم «توران شاه» وإلى «شجرة الدر» معا، وما زالوا يأتمرون حتى قتلوه، وملّكوا عليهم من بعده «شجرة الدر» زوجة أبيه ثم ضربت «شجرة الدر» الحجاب على نفسها ورأت أخيرًا بثاقب نظرها وبعيد رأيها أن تخلع نفسها عن الملك بعد أن مكثت ثمانين يومًا. فتمت المشورة بسلطنة «عز الدين أيبك» ثم تزوج «شجرة الدر» ليكون واصلة بالبيت المالك القديم، وكان ذلك فى ربيع الآخر سنة ٦٤٨هـ ولقبوه بالملك المعز، فكان أول سلاطين المماليك بالديار المصرية(٢).

دولتا المماليك ٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ:

واتفق المؤرخون على تقسيم دولة المماليك فى مصر إلى قسمين:

الأول: الدولة المملوكية الأولى المعروفة باسم دولة الأتراك أو البحرية؛ لأن معظم سلاطينها من الأتراك الذين أسكنهم الملك الصالح «جزيرة الروضة» وجعل منهم فرقة البحرية الصالحية، وامتد عصر هذه الدولة أكثر من مائة عام (١٢٥٠ - ١٣٨٢م).

---

(١) راجع - عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/ ١٣ - ٢٠ ملخصا، وتاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق ١/ ٢٢ - ٢٦ ملخصا.

وامتاز بما ظهر من سلاطين أقوياء أمثال «قطز، والظاهر بيبرس» وغيرهما.

أما القسم الثانى: فهو الدولة المملوكية الثانية التى أطلق عليها اسم دولة الچراكسة أو المماليك البرجية؛ لأن معظم سلاطينها من الچراكسة الذين اشتراهم السلطان قلاوون، وأنزلهم أبراج قلعة الجبل، وألف منهم فرقة الحرس الخاص.

وامتد حكم هذه الدولة إلى سنة ١٥١٧م وهى السنة التى استولى فيها العثمانيون على مصر[(١)].

حضارة مصر فى عهد المماليك:

نظام الحكم:

حينما انتقل الحكم إلى المماليك وتلقب المماليك بلقب السلاطين - بقيت القلعة مركز الحكم فى البلاد حتى أواخر هذا العهد، وتأثرت أنظمة الحكم زمن المماليك بمن قبلهم.

فمن ذلك:

تعميم نظام الإقطاع فى مصر، وكان الإقطاع مكافأة لكبار رجال الدولة من الأمراء والقواد بدل الرواتب والأعطية.

ومع هذا حاول سلطان من السلاطين أن يجعل السلطنة فى ابنه من بعده خضوعًا لعاطفة الأبوة، غير أن هذا لم يكن إلا وسيلة مؤقتة حتى يتيسر للأمراء شىء من الإجماع على سلطنة واحدة من كبارهم، فإذا تم ذلك خلع الأمراء ابن سلطانهم القديم وأرسلوه إلى أمه أو نفوه، وترتب على هذا من التولية والعزل فى السلطنة، مما أدى إلى اضطراب الأحوال فى كثير من الأحيان[(٢)].

الأحوال الاجتماعية:

وفد إلى مصر كثير من المماليك من مختلف الأجناس الآسيوية والأوربية

---

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى تأليف عمر السكندرى.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، وتاريخ مصر إلى الفتح العثمانى لعمر السكندرى.

حتى صار منهم التركى والجركسى واليونانى والصينى والروسى، واعتزت هذه الجماعات المملوكية الوافدة على مصر بما صار لأفرادها من أنواع القوة والنفوذ والسلطان والعنف.

وعاش المماليك عيشة النعيم متمتعين بخيرات البلاد، وكان كل أمير مملوكى عبارة عن سلطان صغير من حيث إقامته فى قصر وإحاطته بالأتباع واتخاذه موظفين له.

وكون المماليك طبقة منفصلة تمام الانفصال عن سائر سكان سلطنتهم، ولم يكن كثير منهم متقنًا للغة العربية، وفضل بعضهم التكلم بالتركية.

ومع وجود الطبقات والانفصال غلبت مظاهر القناعة على أهل البلاد بسبب ما أفادوا من أجور ومكافآت مقابل ما قاموا به للمماليك أرباب السيف وللموظفين أرباب القلم من صناعة الأقمشة والملابس والأوانى والأطعمة كما أكثر المماليكُ من إنشاء التكايا والسبل والحمامات الشعبية(١).

الأحوال الاقتصادية:

الزراعة: اهتم السلاطين بالزراعة فشقوا الترع وحفروا القنوات وقووا الجسور وأقاموا القناطر والسدود. غير أن اهتمامهم بالزراعة اقتصر فى جملته على استغلال الأرض دون مصلحة الفلاح.

الصناعة: وتقدمت الصناعة فى هذا العصر، ويصف المقريزى أحد الأسواق المصرية زمن المماليك بأنه (معمور الجانب من أوله إلى آخره بالحوانيت، ففى أوله كثير من البزازين الذين يبيعون ثياب الكتان من الخام).

التجارة: اتسعت التجارة فى مصر إلى حد لم تبلغه قبلا، وكانت الإسكندرية مركزًا لتجارة الأوربيين، كما كانت قوص مركزًا لتجارة المصريين، واعتمدت حكومة المماليك على هذه التجارة وكسبت من ورائها أموالا طائلة، هى أحد أسرار عظمة الدولة المملوكية.

---

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.

ثم اكتشف البرتغال طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند، وحلت لشبونة محل الإسكندرية، فانقطع ذلك المصدر الذى استمدت منه دولة المماليك معظم ثروتها.

العلوم والفنون: شهد العصر المملوكى ما لم يشهده عصر إسلامى سابق من حركة واسعة فى البناء والتعمير، فامتلأت مصر بالمساجد والمدارس والمنشآت العسكرية والمدافن التى لا تزال معظم آثارها قائمة فى القاهرة والإسكندرية، ومنها جامع الظاهر بيبرس وجامع الناصر محمد بالقلعة، ومدرسة السلطان حسن بالقاهرة، وقلعة قايتباى بالإسكندرية(١).

الحركة العلمية

انتقال النشاط العلمى إلى مصر والقاهرة:

تلفّت المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها يبحثون لأنفسهم عن ملجأ يلجأون إليه ومأوى يأوون فيه بعد كل النكبات المتلاحقة (فى عهد التتار) وبعد سقوط أكبر دولتهم سقوطًا نهائيًا، وهى الدولة العباسية، فلم يجدوا أمامهم غير مصر وبلاد الشام، حيث أسس المماليك لهم وأقاموا لأنفسهم سلطانًا، فقد عمل المماليك على رد طغيان التتار، وما وقف سلاطين المماليك وأمراؤهم المواقف تلك، إلا أنهم مسلمون معنيون بشئون دينهم مطالبون بدفع الأذى عنه.

فتوجهت أنظار المسلمين إلى مصر ولفتوا قلوبهم وأرواحهم إلى القاهرة باعتبارها عاصمة جديدة.

وبذلك كله اكتسبت مصر مكانا فى الحياة جديداً؛ لذلك انتقل النشاط العلمى من العراق وبغداد إلى مصر وقاهرتها، ونشرت القاهرة زعامتها العلمية وقيادتها الأدبية على البلاد الإسلامية تقريبا زهاء هذه القرون الثلاثة التى عاشت فيها دولة المماليك(٢).

---

(١) عصر سلاطين المماليك، تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان.
(٢) المراجع السابقة.

عوامل نشاط الحركة العلمية:

تنقسم العوامل إلى خارجية وداخلية. . ونعنى بالعوامل الخارجية ما وقع منها فى خارج مصر ولم يكن لمصر ولا لأهلها يد فى تدبيرها.

والداخلية: نعنى بها ما وقع منها داخل مصر، وكان لأهلها يد فى تدبيرها.

العوامل الخارجية:

وإيجازها فيما يلى:

١ ـ وقوع كثير من البلاد الإسلامية فى يد المغول، فغطى سيل التتار من أواسط آسيا إلى الشام، فكان مسرحا للنزاع العنيف بين دول التتار والمماليك، فالتف المسلمون حول من يحافظون عليهم من سلاطين المماليك، وعملوا على تدعيم ملكهم، ومن أهم وسائل تدعيم الملك إحياء العلوم والمعارف.

٢ ـ قتل العلماء وإتلاف الكتب العلمية، وعلى أثر ذلك فرّ من فرّ من العلماء من وجه التتار، أو أنف الإقامة فى ظلهم واستقر بهم المقام فى كنف سلاطين مصر.

٣ ـ وفود العلماء والأدباء إلى مصر والشام، ومن هؤلاء ابن مالك الأندلسى وابن خلدون وغيرهما.

٤ ـ زوال الخلافة العباسية. فاتجهت الأعين إلى مصر حيث كانت مركزا للخلافة(١).

العوامل الداخلية:

١ ـ غيرة السلاطين والأمراء: وقد تجلت هذه الغيرة منهم فى كفاحهم للتتار ومحاربتهم للفرنجة. حتى ردوا هؤلاء وهؤلاء عن مصر والشام والبلاد المقدسة، وهذه النزعة من دأبها أن توقظ أمثالها فى نفوس العلماء وتدفعهم إلى رفع راية التعليم والتأليف ومواصلة البحث والاطلاع.

---

(١) المراجع السابقة.

٢ ـ تعظيمهم لأهل العلم: فقد أقاموا للعلماء وزنا، ولا ريب أن هذا التعظيم له الأثر المباشر فى نفوس العلماء على أن يظلوا حريصين على الشريعة، وأن يبثوا هذه الروح فى نفوس طلابهم.

٣ ـ شعور العلماء بواجبهم وتنافسهم فى أدائه: فكان لهذا التنافس الشديد الأثر المفيد فى إحياء العلوم، وبخاصة فى ميدان العلم والتأليف.

٤ ـ انصراف العناية إلى اللغة العربية: ولا شك أن مما عاون أهل العلم فى تلك الآونة عناية السلاطين باللغة العربية التى اضطرتهم الظروف إليها اضطرارا، فأطلقوها تجرى كما شاءت لها الأقدار فى ضبط أمور الملك والسياسة والقضاء والعلوم، وذلك لعجز لغتهم التركية أو الجركسية عن أداء ما يتطلبه الملك الواسع من ضبط وأمن وربط، ونشر تعليمات وبعث مراسلات وكتابة.

٥ ـ إنشاء دور التعليم ونظامها: لاشك أن إنشاء دور التعليم يعتبر سببًا أساسيًّا وحيويًّا لتنشيط الحركة العلمية، لما تضمنه من مدرسين وطلاب.

وسأذكر هنا على سبيل المثال بعض المدارس التى بنيت فى عهد المماليك أو ظلت مزدهرة إلى العصر:

(أ) المدرسة المعزية: عمرها السلطان عز الدين أيبك الجاشنكير أول ملوك البحرية، وذلك عام ٦٥٤هـ.

(ب) جامع القلعة: أنشأه الملك الناصر محمد بن قلاوون عام ٧١٨هـ وجعل فيه درسًا وقراء.

(جـ) مدرسة السلطان حسن: أنشأها السلطان الناصر حسن بن قلاوون، ابتداء من عام ٧٥٧هـ واستمر العمل فيها ثلاث سنوات.

(د) المدرسة المؤيدية: هى الجامع المعروف بجوار باب زويلة أسسها المؤيد شيخ المحمودى وانتهت عمارتها عام ٨١٩هـ. وغير ذلك من المدارس والخوانق والزوايا.

٦ ـ رصد الأوقاف على هذه المدارس والإحسان إلى أهلها، حيث إنه لا يمكن لمنشأة من المنشآت العامة أن تبقى دون أن توجه إليها عناية ورعاية.

ولا ريب فى أن وجود دور الكتب العامة أو الخاصة له الأثر المحمود فى النهوض العلمى ونشاط حركة التأليف. . ونذكر فيما يلى بعض دور الكتب التى عرفت فى العصر المملوكى نقلا عن المقريزى جـ ٤ من خططه:

(أ) خزانة كتب المدرسة الظاهرية البيبرسية. التى أنشأها الظاهر بيبرس عام ٦٦٢هـ، وكانت تشتمل على أمهات الكتب فى سائر العلوم.

(ب) خزانة الكتب. بجامع الحاكم بأمر الله: وهى التى زوده بها الأمير بيبرس الجاشنكير عام ٧٠٣هـ.

(جـ) خزانة الكتب بالمدرسة الناصرية: التى بدأها كتبغا وأكملها الناصر قلاوون عام ٧٠٣هـ.

(د) خزانة الكتب بجامع الحظيرى ببولاق: التى زوده بها منشئه الأمير عز الدين إيدمر الحظيرى عام ٧٣٧هـ.

(هـ) خزانة الكتب بجامع المؤيد: قال المقريزى عنه: (نزل السلطان ـ أى المؤيد ـ فى ٢٠ محرم عام ٨١٩هـ إلى هذه العمارة. . . .).

وغير ذلك من خزانات الكتب.

٧ ـ العناية باختيار العلماء: وقد عنى السلاطين والأمراء ومنشئو المدارس باختيار علمائها الذين يشرفون على أمورها، وأساتذتها الذين يتولون التدريس فيها وغير التدريس، فانتخبوهم من بين الأفذاذ ذوى الشهرة المعروفين بالعلم والفضل.

وحسبنا أن نذكر على سبيل المثال جانبا من هؤلاء الذين حملوا أعباء النهوض العلمى، وحافظوا على التراث الدينى واللغوى فى هذه الحقبة القاسية من تاريخ مصر فأسدوا إليها يدا بيضاء:

(أ) ممن تولى التدريس بالمدرسة الصلاحية فى عصور مختلفة وولى أمرها، شمس الدين ابن اللبان شيخ المرادى، وبرهان الدين بن جماعة، وتقى الدين بن دقيق العيد وغيرهم.

(ب) ممن تولى التدريس بالمدرسة الحزومية: المنشأة بعد عام ٧٥٠هـ الشيخ بهاء الدين بن عقيل مدرسًا للفقه.

(جـ) ممن تولى التدريس بالمدرسة الناصرية: التى أنشأها العادل وأكملها الناصر بن قلاوون، القاضى زين الدين على بن مخلوف المالكى لتدريس فقه المالكية[١].

٨ ـ تشجيع المؤلفين: حيث إن العلماء قد وجدوا كل ضرب من ضروب التشجيع على المضى قدمًا فى الناحية العلمية ففتحت لهم المدارس وأجريت لهم المرتبات، وأغدقت عليهم النعم الوفيرة إلى غير ذلك، وبذلك قد وجدوا ما يشجعهم على المضى فى التأليف والتدوين والتصنيف.

٩ ـ تنافس العلماء: التنافس هنا ليس المراد منه تنافسهم فى سبيل العلم وفى سبيل التأليف ومباراتهم بالمناظرات والمحاضرات وما إليها مما يكون ذا أثر كبير وبديع فى الحركة العلمية، إنما التنافس هو فى سبيل بلوغ المراكز العالية التى خصصت لهم فى القضاء وفروعه، وفى مشيخة الإسلام وفى مشيخة المساجد والخوانق ـ سواء أكان الإغراء بالرواتب المادية أم المنزلة الأدبية التى يصلون إليها بمصاحبة السلطان.

وتنافس العلماء من هذه الناحية كان من وسائل تشجيع الحركة العلمية[٢].

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق والخطط للمقريزى.

(٢) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل.

نتائج نشاط الحركة العلمية

تنحصر هذه النتائج فى ثلاثة أمور:

أولا - وفود الطلاب إلى دور التعليم:

لاشك أن افتتاح المدارس وتعيين العلماء فيها للتدريس والعناية باختيارهم وإجراء الرواتب على الطلاب من شأنه أن يجذب إليها قلوب الطلاب.. ووفد الطلاب إلى دور التعليم من مصر وغيرها إذ أصبحت مصر أهم كعبة علمية إسلامية يحج إليها محبو العلم وطلابه.

ثانيًا - كثرة العلماء والأدباء:

إذ زخر العصر بالعدد الوافر من علماء المذاهب الأربعة والأصوليين والنحويين واللغويين والأدباء والمؤرخين وغيرهم.

وقد نشط كثير من هؤلاء العلماء إلى التأليف والفتوى والتدريس والوعظ، وشغلوا مناصب القضاء والكتابة، وشغفوا بالمحاورات والمناظرات.

وعن المناظرات.. قال صاحب الدرر الكامنة ٣/ ٨٠٣ فى ترجمة تاج الدين محمد المراكشى المولود فى القاهرة: (إنه تناظر هو والفخرى فكان من حضر لا يفهم ما يقولانه لسرعة عبارتهما).

ثالثا - نشاط الحركة التأليفية:

هذه الحركة من أهم نتائج النشاط العلمى إذ هى الثمرة الخالدة والأثر الباقى وكانت مصر مفخرة بسببها.

وأتناول هنا بالكلام بعض العلوم المختلفة على سبيل المثال مركزًا على العلوم اللغوية (النحو والصرف) حيث إنى بصدده، وسأجمل القول فيما عداها، ولم نعن فى هذا المقام إلا بالمؤلفين الذين اتصلوا بمصر والشام فى ذلك العصر اتصالا ما، مثل الاستيطان أو الزيارة أو الوظيفة.

المؤلفات:

لا نبـالغ إذا قلنا: إن مؤلفـات علماء مصر فى خلال عـصر المماليك ـ وهو أقل من ثلاثمائة عـام ـ تبلغ عدة آلاف، وحسبـنا دليلا على ما نقول أن بعـضهم عرف عنه أنه وحـده ألَّف مئات من الكتب والرسائل كـالسيوطى، فقـد قيل: إن مؤلفاته أربت على ستمائة، وكابن تيمية الحرانى، فقد قيل: إن مؤلفاته أربت على خمسمائة، وغير ذلك.

وبلا ريب كانـت هذه المؤلفات تملأ دور الكتب المصـرية فى العصـر المذكور بجوار دور التعليم. فلمـا جاء الفتح العثمـانى عام ٩٢٣هـ وأزالوا حكم سلاطين المماليك نهـبوا ذخائر البـلاد ونفائسهـا وفى مقدمتـها تلك المؤلفات. وحـملوا ما حملوا إلى عاصمـة بلادهم وجمَّلوا بها دور كتبهم، ولم يبق فى مـصر إلا صبابة من تلك الكأس المليئة مبعثرة هنا وهناك، وكانت هذه الصبابة هى النواة لإنشاء دار الكتب المصرية بالقاهرة فى عهد الخديو إسماعيل.

وبعد، فلنعد إلى هذه المؤلفات المصرية وعصر تأليفها وهو العصر المملوكى، وسأذكر أمثلة مقتصرة حيث المقام لا يتسع، ومن المؤلفات التاريخية:

١ ـ وفيـات الأعيان لابن خلكان المتـوفى عام ٦٨١هـ وبه أكثـر من ثمانمائة ترجمة.

٢ ـ الطالع السعيد الجـامع لأسماء نجباء الصعيد. تأليف كـمال الدين جعفر ابن ثعلب الأدفوى المتـوفى عام ٧٤٨هـ وهو معجم حافـل به أكثر من ٥٩٠ ترجمة لأعلام الصعيد من معاصرى المؤلف.

٣ ـ تاريخ النحاة ـ مؤلفه تاج الدين أبو محمد أحـمد بن عبد القادر محمد ابن مكتوم المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٤ ـ الوافى بالوفيات، وهو لصلاح الدين الصـفدى المتوفى عام ٧٦٤هـ وهو فى نحو خمسين مجلداً.

٥ ـ الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجـر العسقلانى، وهو أربعة أجزاء تحتوى عـلى أكثر من ألف ترجمة لأعلام هذه المائة مـرتبة حسب الحروف، وغير ذلك.

تاريخ الخطط والآثار:

وهى المؤلفات التى تحدثت عن البلاد والمدن والمواضع، ومن المؤلفات:

١ ـ الروضة البهية الزاهرة فى خطط المعزية القاهرة: مؤلفها محيى الدين عبد الظاهر المتوفى عام ٦٩٢هـ.

٢ ـ نهاية الأرب فى معرفة كلام العرب: مؤلفه شهاب الدين القلقشندى المتوفى عام ٨٢١هـ.

٣ ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: مؤلفه تقى الدين المقريزى المتوفى عام ٨٤٥هـ وهو أربعة أجزاء.

المؤلفات الدينية:

قد سرت النزعة الدينية والروح الإسلامية فى أرجاء البلاد واعتنى العلماء بالتأليف، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ ـ الروضة: مؤلفه محيى الدين النووى المتوفى عام ٦٧٦هـ.

٢ ـ الشامل: مؤلفه بهرام بن عبدالله بن عبد العزيز المتوفى عام ٨٠٥هـ.

٣ ـ الفتاوى المصرية ـ لتقى الدين بن تيمية الحرانى المتوفى عام ٧٢٨هـ، وهو سبعة مجلدات.وغير ذلك من الكتب الكثيرة.

تفسير القرآن الكريم:

١ ـ تفسير القرآن الكريم. مؤلفه عبد العزيز أحمد بن سعد الديرينى المتوفى عام ٦٩٧هـ.

٢ ـ إتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب. لأثير الدين بن حيان. شيخ المرادى. المتوفى عام ٧٤٥هـ.وغير ذلك من الكتب.

القراءات:

١ ـ شرح الشاطبية: مؤلفه الحسن بن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٢ ـ المقدمة الجزرية ـ وهى منظومة فى علم التجويد من وضع شمس الدين الجزرى المتوفى عام ٨٣٣هـ. وغير ذلك[1].

---

(١) راجع عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

مؤلفات عربية

بنفس الروح التى أثارت الجد فى نفوس علماء الدين، ثار الجد فى نفوس علماء العربية بجميع فنونها، ونبغ فيها علماء أجلاء منهم من يعتبر إمامًا فى فنه وقدوة فى مادته، والعربية كانت ولا تزال وستبقى، أهم الأدوات لفهم الدين وتوضيح مسائله؛ بينهما من الوشائج ما لا تستطيع الأيام فصله. ومن ثم لم تكن لعلماء اللغة تلك المنازل المرموقة التى سما إليها علماء الدين؛ لذلك لم يكن غريبا أن يحرص العلماء على أن ينبغوا أولا فى علوم الشريعة، ثم يفيئوا إلى اللغة وفنونها فيتعهدوها بالعناية.

على أن هناك بعضا من العلماء غلب عليه الاشتغال باللغة وفنونها، لرغبة فيها وولوع بها فأجاد وأفاد، وسجل لنفسه بما ألفه ودونه من مسائلها سجلا خالدًا.

كتب النحو والصرف:

ولعل النحو والصرف فى مقدمة فنون العربية التى حظيت من العناية بنصيب أوفر، فقد وضعت فيهما أسفار قيمة، وعرف بهما رجال أفذاذ.

ونحن لا ننكر أن نحويى هذا العصر، لم يأتوا بجديد ممتع ولا بمبتكر رائع، وقصارى جهودهم بذلت فى توضيح مسائل النحو وتوجيه قواعده، والاستدلال لها مع عرض الآراء المتناقضة أحيانًا، والموازنة بينها وترجيح أحدها أحيانا أخرى.

ونحا بعضهم إلى وضع المتون ثم إلى شرحها ثم إلى شرح هذا الشرح أو اختصاره، وذلك على نمط مما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه، وزادت التحشية على المؤلفات، والاستدراك عليها ونحوه، حتى نتج من ذلك كله نتاج وفير فى هاتين المادتين: النحو والصرف.

غير أننا لا نرى مناصا من التنويه بأن بعضهم كانت له فى بحوثه شخصية وقوة تشعرنا بأنه كان حسن الذوق لمادته عميق الفهم، كامل الإلمام، دقيق الملاحظة والموازنة، جديد التوجيه والتعليل.

وأفضل الأمثلة لذلك· ابـن هشام المصرى. ذلك العلامة الذى قـال فيه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغـرب نسمع أنه ظهر بمصـر عالم بالعربيـة يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

ونشير فى هذا المقـام إلى جالية علماء الأندلس بالمشرق وعلى رأسـها جمال الدين بن مالك الأندلسى الذى وفد إلى بلاد الشام فى عـهد الملك الظاهر بيبرس، وتتلمذ له كثيرون من أبنائها، وانتشرت بينهم كتـبه ومنظوماته، كالألفية والتسهيل وكلاهما فى مقدمة الكتب التى اتخذت محوراً للتأليف.

وكذلك أبو حـيان الأندلسى. فقـد وفد على مصـر وتتلمذ لبعض رجـالها وتتلمذ له بعض رجالها كابن أم قاسم المرادى، وأفادوا منه كما أفاد منهم.

وإليك بعضا من المؤلفات والرسائل فى هذين الفنين على سبيل المثال:

١ ـ الألفية والتسهيل والكافية الشـافية وهى أرجوزة فى أكثر من ٢٧٥٠ بيتًا لخص منها ألفـيته وسـبك المنظوم وفك المختـوم، ولامية الأفـعال لابن مالك المتوفى عام ٦٧٢هـ.

٢ ـ شرح التـسهيل، وشرح الألفـية، والجنى الدانى فى حـروف المعانى، ورسالة فى الجـمل التى لا تكون لها محل من الإعـراب، وشرح باب وقف حمزة وهشام على الهمزة من الشاطبية، وشرح المقصد الجليل فى شرح علـم الخليل، والمفيـد وهو شرح عمـدة المفيـد وعدة المجـيد فى التجـويد، وشرح الاستعـاذة والبسملة، لبـدر الدين وهو ابن أم قاسم حسن بن قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٣ ـ مغنى اللبـيب عن كتب الأعاريب، وقطر الندى وبل الصـدى، وشذور الذهب، وأوضح المسالك والجـامع الصغير، والروضة الأدبيـة، وموقد الأذهان، والإعراب عن قـواعد الإعراب، لابن هشام المصـرى المتوفى عام ٧٦١هـ.

٤ ـ المساعد فى شرح التسهيل، وشرح الألفية، لبهاء الدين بن عقيل المتوفى عام ٧٦٩هـ.

٥ ـ شرح الألفية ولم يكمله، وشرح التسهيل، لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوى المتوفى عام ٧٧٧هـ.

٦ ـ شرح الألفية. لشمس الدين بن الصائغ محمد بن عبد الرحمن بن على الزمردى المتوفى عام ٧٧٧هـ.

٧ ـ شرح الألفية وشرح التسهيل، لناظر الجيش محب الدين محب محمد ابن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبى المتوفى عام ٧٧٨هـ.

٨ ـ شرح ألفية ابن مالك، لأكمل الدين البابرتى المتوفى عام ٧٨٦هـ.

٩ ـ حاشية على مغنى اللبيب، لبدر الدين الدمامينى المتوفى بالهند عام ٨٢٧.

١٠ ـ الألغاز النحوية، والتصريح بمضمون التوضيح، وشرح الأجرومية، وإعراب الألفية، لخالد الأزهرى الجرجاوى المتوفى عام ٩٠٥هـ.

١١ ـ البهجة المرضية فى شرح الألفية، الأشباه والنظائر فى النحو، والفريدة فى النحو والصرف والخط والنكت على الألفية، والاقتراح فى أصول النحو، وهمع الهوامع، وشرح شواهد المغنى. . . لجلال الدين السيوطى المتوفى عام ٩١١هـ(١).

علم العروض:

فعلى سبيل المثال:

١ ـ كتاب فى العروض لابن مالك النحوى الأندلسى المتوفى عام ٦٧٢هـ.

٢ ـ شرح المقصد الجليل فى شرح علم الخليل، لابن أم قاسم المرادى المتوفى عام ٧٤٩هـ.

٣ ـ كتاب القوافى، وجواهر البحور فى العروض، لبدر الدين الدمامينى المتوفى عام ٨٢٧هـ(٢).

---

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

(٢) نفس المرجع.

علوم البلاغة:

أما علوم البلاغة فالمعروف أنها نضجت قبل هذا العصر نضوجًا محمودًا، فقد هذب عبد القاهر الجرجانى المتوفى عام ٤٧١هـ مسائلها ووجَّه أنواعها ورتَّب قواعدها فى كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، ثم أعقبه السكاكى أبو يعقوب المتوفى عام ٦٢٦هـ. فوضع علم البلاغة فى قالبها الأخير فى كتابه مفتاح العلوم، وجاء العصر المملوكى فاشتغل علماؤه بالشرح والتفصيل أو الاختصار وعلى رأسهم جلال الدين القزوينى وهو محمد بن عبد الرحمن المتوفى عام ٧٣٩هـ فوضع تلخيص المفتاح من كتاب السكاكى، وسأذكر بعض المؤلفات على سبيل المثال:

١ - المسترجل فى الكنى، والمقتنى فى سرد الكنى، لشمس الدين الذهبى المتوفى عام ٧٤٨هـ.

٢ - مختصر أساس البلاغة للزمخشرى، لشهاب الدين بن حجر العسقلانى المتوفى عام ٨٥٢هـ.

٣ - الإفصاح، وهو نكت على التلخيص فى البلاغة، وعقود الجمان فى المعانى والبيان، وشرح أبيات تلخيص المفتاح، لجلال الدين السيوطى المتوفى عام ٩١١هـ[1].

الكتب الجامعة:

١ - لسان العرب. المعجم اللغوى المشهور، لابن منظور الأفريقى المتوفى عام ٧١١هـ.

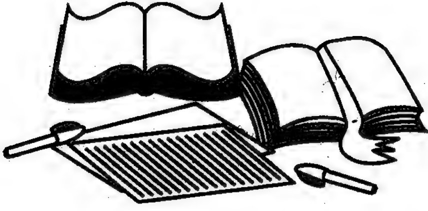
٢ - طبقات الشافعية: وهو فى تراجم أعلام الشافعية: لتاج الدين السبكى المتوفى عام ٧٧١هـ.

٣ - تاريخ ابن إياس، وهو المعروف ببدائع الزهور فى وقائع الدهور: لابن إياس المتوفى عام ٩٣٠هـ[2].

---

(١) عصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق.

(٢) نفس المرجع.



الباب الأول

الفصل الثاني

ويشتمل على:

نبذة عن مصر. النحو والنحاة في عصر المماليك المعاصرين لابن أم قاسم.

•••••

مصر

وبعد الخلاصة الموجزة عن العصر المملوكى تناولت فيها نظم حكمه وأحواله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، حيث العصر الذى عاش فى كنفه ابن أم قاسم المرادى وتأثر به فى كل أحواله. . لا يفوتنا، أنه عاش فى مصر وقاهرتها واستظل بسمائها، وافترش أرضها وشرب من ماء نيلها؛ لذلك سأسرد نبذة موجزة عن مصر وجوِّها وأحوالها فنقول:

مصر بنت النيل، الطيبة تربتها، الصافية سماؤها، المعتدل جوها، الرضية حياتها، السمح أهلها، الرحب جنابها، مرت بها العصور تتوالى دونها، صاحبت الشمس منذ مطلعها، ورافقت الزمن منذ نشأته، وعبرت بها الأحداث حيرى دونها، مع كثرة غِيَرها وصروفها، ولكن مصر كانت هادئة بإيمانها مطمئنة بيقينها؛ لذلك لم تكن تألو أن تخلع على هذه الأحداث والغير والصروف أثوابا من الهزء، وأردية من السخرية أن آمنت أن العاقبة لها، وأن الخلود فى جانبها، وأن البقاء من نصيبها، أما ما دونها من عوادى الزمن ومحن الأيام، فإنها أمامها أشبه ببساط منشور يستعين به الهرَّاجون والمتبذلون فيفكهون الناس حينا ببعض قصصهم، فإذا ما انقضت آونتهم وانتهت فترتهم، طووا بساط اللهو، فينشر غيرهم بساطًا آخر جديداً، وهكذا دواليك، بين هذه الأمواج الصاخبة فى بحر الزمان، وبين هذه العواصف المتلاحقة فى جو الليالى، شهدت مصر ألوانا شتى من قصص الحياة ومثلها، آنًا تسمو إلى ما هى له أهل من السمو فتقبض بيدها على صولجانها، فيأتمر الناس بأمرها، وينتهون بنهيها، وآنًا تهددها الأحداث، وتتعاورها الخطوب، فتنثنى باسمة أمام العاصفة، فتهزم شدتها بما وهب لها من لين، وتقهر قسوتها بما منحته من لطف، وهى هى مصر الباقية الوادعة.

وإذا كانت مصر هكذا كالطود الشامخ، فهى جديرة بأن تخرج أفذاذًا وأشبالا فى اللغة وغيرها مثل ابن أم قاسم المرادى وغيره، فهؤلاء استمدوا قوتهم من قوتها وتأثروا بجوها وحوادثها ومناخها.

فكان أدعى أن يحفزهم إلى العمل الجاد من أجل إعلاء اللغة العربية الغنية بألفاظها وأساليبها ومعانيها.

النحو والنحاة فى عصر المماليك

إن مصر والشام فى هذه الآونة كانتا مستقلتين تخفق عليهما راية واحدة حملها المماليك الذين ولوا أمرهما بعد الأيوبيين سنة ٦٤٨هـ واتخذوا القاهرة قاعدة ملكهم.

وكان المماليك لشعورهم بنقص أحسابهم، ولأنهم دخلاء يحاولون استكمال مهابتهم بغرس ما يثمر النفع للبلاد، ثم كان حادث بغداد موجبا إليهم جسامة العبء الملقى على كاهلهم، فناصروا اللغة العربية، لأنها لغة الدين والشعب، ولم تحُلْ جنسيتهم التركية والجركسية دون اعتمادها لسان الدولة الرسمى، وتحبيب علمائها لنشرها ورفع لوائها، ليستعيدوا مجد العراق فى بلادهم. ثم تمكن المماليك من القبض على زمام المقاليد فى مصر والشام، والعراق حينئذ فى الاحتضار والأندلس فى سبيل الزوال، وأن علماءهما لم يلفوا أمامهم موطنًا يعيشون فيه ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم. وأن العلماء قد رأوا إقفار البلاد من الكتب العربية. يقول السيوطى وهو من علماء هذا العهد: «وقد ذهب جل الكتب فى الفتن الكائنة من التتار وغيرهم بحيث إن الكتب الموجودة الآن فى اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجىء حمل جمل واحد».

وربما كان فى هذا الكلام شىء من الغلو إلا أنه ـ أيا ما كان ـ دليل على إحساسهم بالنقص والخسارة، وواجب الدين فى أعناقهم يقضى عليهم بإحياء ما درس من علوم لغة الدين، وبينهم بعض المشارقة الذين فروا من وجه المغول، والجم الغفير من المغاربة والأندلسيين الذين وردوا القطرين من عهد بعيد، فهبت حركة طيبة فى علومها، وفى مقدمتها النحو.

ومن الإنصاف أن نقول: إن عماد هذه الحركة التى كان فيها إمساك للحوباء إنما هى جالية الأندلس والمغرب، فألفية ابن مالك الأندلسى التى كثرت الشروح

عليها، وطاف المؤلفون فى القطرين حولها، هى التى توزعت دراستها على مراحل التعليم باعتبار شروحها سهولة وصعوبة واختصاراً واتساعا، وكذا الكافية الشافية.

ففى هذا العصر فاضت دراسة النحو فى أغلب القطرين وبخاصة القاهرة ودمشق وحلب، وقد كانت الدراسة أول أمرها أشبه بعلاج المريض الذى لم يبق فيه إلا الدماء، ولكن الترغيب والتقدير قد أكسبها استعادة ما فقد من الازدهار، فظهر جهابذة حفظوا وجود هذا العلم بعد نكبتى المشرق والمغرب. ونشطت حركة التأليف لتزايد الإقبال عليها.

ومن مظاهر هذا النشاط أن توخى أغلب المؤلفين فى مؤلفاتهم التدرج والتنويع فيها، لاختلاف قدر الطالبين من مبتدئ وشاد ومنته، فجمعوا فيها بين وجيز ووسيط وبسيط، حبًّا فى تعميم النفع كما صنع ابن مالك وابن أم قاسم وابن هشام والسيوطى.

فالتأليف على عمومه فى خلال هذا العهد قد طرأ عليه اتجاه جديد.

ففى هذا العهد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعابها لما فى المطولات، ويعملون على إيجازها ما وسعت قدرتهم، ومن هنا مست الحاجة إلى الشروح وربما جللت بالحواشى، وأقرب الأمثلة لهذا شروح ألفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب.. وبعض الحواشى.

وهذه المؤلفات التى كانت غزيرة المادة العلمية من الجهة النحوية لم يعبها إلا ما شابها من الشروح والحواشى من: كثرة بيان اللهجات العربية لكثير من الكلمات مما يمت إلى فقد اللغة بسبب وثيق، ومن التعليل والتوجيه لتضارب الآراء النحوية مما لا يعود بطائل على النحو، ومن محاولتهم أخذ القاعدة النحوية من مادة الكتاب المعلق عليه وكثيرا ما يكون فى العبارة قصور فى الدلالة.

لكن هذه الهنات لم تذهب بمحاسن هذه المصنفات، وجلها لا يزال إلى يومنا عتاد طلاب النحو ومطمح أنظارهم، ويظهر أن الحامل لهم على الإكثار من المتون حبهم فى سرعة تلافى ما ضاع من كتب النحو.

والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد فى موجز الكلام، فلكى يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن فى قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم.

فلم يكن بعد هذا بد من شروح تكشف قناع هذه المخدرات المكنونة، وبالتالى قد تقتضى الشروح تفصيلا لما أجمل فيها فكانت بعض الحواشى.

فما أجدر عهد المماليك بتسميته عهد المتون والشروح، وقلما ترى حاشية لمؤلف منهم. . كل ذلك والأقطار الإسلامية الأخرى منصرفة عن هذا العلم وغيره، ترزح تحت نير الظلم من ملوك لا تحنو على اللغة وعلومها ولا تربطها بها أسباب.

فإن المطالع لصفحات تاريخ النحويين لهذا العهد لا تكاد تقع عيناه عليهم إلا متواطنين بالقطرين إما نازحين إليهما أو مولودين بهما.

فمما لا مرية فيه أنه لولا القُطْران فى هذا الأمد لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه ولكان له نظام آخر[1].

المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم

لما كان المرادى المعروف بابن أم قاسم. يعيش فى عصر المماليك، الذى اشتهر بعهد المتون والشروح. . رأيت أن أذكر نبذة موجزة عن بعض هؤلاء النحاة الذين عاصروا ابن أم قاسم. سواء أكانوا من مواليد مصر أم من النارحين إليها، مراعيا فى ذلك الترتيب الزمنى فى وفياتهم.

مع العلم أننى لم أعثر على ما يدل على أنه يجتمع بهؤلاء ويناظرهم، والرابط بينهم هو العصر، وأن بعضهم كان قد تلقى عن شيخه أبى حيان.

١ - برهان الدين السفاقسى:

نسبه: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبى القاسم القبسى المالكى العلامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسى النحوى، صاحب إعراب القرآن.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد فى حدود سنة ٦٧٧ سبع وسبعين وستمائة من الهجرة.

---

(١) نشأة النحو بتصرف (المزهر السيوطى).

من حياته: تنقل فى أماكن مختلفة، وجلس فى حلقة العلماء حتى تفقه فى كل باب طرقه فسمع ببجاية من شيخها ناصر الدين، ثم قصد بيت الله الحرام فحج، وقدم القاهرة، وأخذ على الشيخ أبى حيان وملأ جعبته من علمه، ثم توجه إلى دمشق فسمع من المزى وزينب بنت الكمال وخلق كثير، وكان لتجويله فى البلدان وتنقله فيها وسماعه العلم من أهلها وعلمائها أثر طيب فى نفسه، إذ برع فى العربية واشتهر وعلا قدره.

صفاته: كان فاضلا محبًّا للناس متوددا إليهم منفقا مما منحه الله من الخير، يرضى بكل تعب يلقاه من أجل العلم والمعرفة.

وفاته: مات فى ثامن عشر ذى القعدة سنة ٧٤٢هـ اثنتين وأربعين وسبعمائة من الهجرة.

٢ - ابن المرحل:

نسبه: هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبى العز عزيز بن نعمة ابن ذوالة الحرّانى الأصل، الشافعى المعروف بابن المرحل العلامة شهاب الدين النحوى يكنى أبا الفرج بن عز الدين.

من حياته: سمع من ابن الحبوبى وعلى البكرى وشهاب المحسنى وغيرهم، وقرأ بنفسه وخرّج له تقى الدين بن رافع جزءا من حديثه، وتصدر بالجامع الحاكمى، وانتفع به الناس، وقال الأسنوى فى الطبقات: كان أبوه يبيع الرحال للجمال، فلذلك سمى بابن المرحل وكان فاضلا فى النحو واللغة والمعانى والبيان والقراءات، وكان تاجرا فى الكتب، اعتنى بالعربية وخصوصاً ألفية ابن مالك، فكان فيها ماهرا، وقرأها فأخذها جماعة بحلب والقاهرة منه، وكان شديد التثبيت فى النقل.

وقد أخذ عنه الشيخ جمال الدين بن هاشم، وهو الذى نوه به وعرف بقدره، وكان يطريه ويفضله على أبى حيان وغيره، ويقول: كان الاسم فى زمانه لأبى حيان والانتفاع بابن المرحل، وأخذ عنه الشيخ شمس الدين بن الصائغ ورثاه لما مات بقصيدة على قافية الباء الموحدة أولها:

سَمَا الفضلاءَ وانقضَّ بَعْدَ شِهَابِ   فَقُلْ فِى مُصِيْبٍ عَزَّ فِيْهِ مُصَابِ

وذكر الشيخ شمس الدين بن الصائغ، أن الشيخ عبد الله المنوفى الزاهد المشهور، بات عنده ليلة دفنه،وقرأ عليه ختمة.

وفاته: مات ابن المرحل بالقاهرة فى المحرم سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة، وقد جاوز الأربعين(١).

٣ - ابن التركمانى:

نسبه: هو أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان الماردينى الأصل المعروف بابن التركمانى الحنفى القاضى تاج الدين.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة. ولد بالقاهرة ليلة السبت الخامس والعشرين من ذى الحجة ٦٨١ إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب بين يدى العلماء، وجلس فى حلقاتهم، وولى مناصب هامة فى الدولة واشتغل بأنواع العلم ودرس وأفتى وناب فى الحكم، وصنف فى الفقه والأصلين والحديث والعربية والعروض والمنطق والهيئة، وسمع من الشيخ الدمياطى وابن الصواف والحجار، وحدث وسمع منه الكثير وجلس فى حلقات درسه.

مصنفاته: (١) تعليقه على المحصل للإمام فخر الدين الرازى، (٢) وشرح المنتخب للباجي، (٣) وثلاثة تعاليق على الخلاصة فى الفقه، (٤) وشرح الجامع الكبير فى الفقه، (٥) وشرح الهداية، (٦) ومصنفات فى الفرائض، (٧) وتعليقه على مقدمة ابن الحاجب فى النحو، (٨) وشرح المقرب لابن عصفور، (٩) وشرح عروض ابن الحاجب، (١٠) وكتاب أحكام الرمى والسبق والمحلل، (١١) وكتاب الأبحاث الجلية على مسألة ابن تيمية، (١٢) وشرح الشمسية فى المنطق، (١٣) وشرح التبصرة فى الهيئة للخرقى ـ ذكر ذلك المقريزى فى المقفى فى ترجمته.

وفاته: مات ابن التركمانى فى أوائل جمادى الأولى سنة ٧٤٤ أربع وأربعين وسبعمائة من الهجرة(٢).

---

(١) الدرر الكامنة جـ٣ ص٢ ـ طبقات الشافعية جـ٥ ص ٢٣٨.

(٢) بغية الوعاة للسيوطى ص١٤٥ ـ الدرر جـ١ ص٢١.

٤ - قوام الدين الكرمانى:

نسبه: هو مسعود بن محمد بن محمد بن سهل قوام الدين أبو محمد بن برهان الدين بن شرف الدين الكرمانى الحنفى الصوفى.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد سنة ٦٦٤ أربع وستين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تقلب وتنقل فى البلدان طلبا للرزق وعونا على العيش، وجلس فى حلقات علماء هذه البلاد واستفاد منهم وأفاد الناس، وشغلهم بعلمه وعربيته.

قال فى الدرر الكامنة: واشتغل فى تلك البلاد ومهر فى الفقه والأصول والعربية، وكان نظاراً بحاثًا، وقدم دمشق فظهرت فضائله، ثم قدم القاهرة وشغل الناس بالعلم.

وكان باهراً فى الأصول والفقه والعربية والنظم، فصيح العبارة، وأخذ عنه البرزالى وابن رافع.

وفاته: مات فى منتصف شوال سنة ٧٤٨ ثمان وأربعين وسبعمائة من الهجرة(١).

٥ - أحمد بن مكتوم النحوى:

نسبه: هو - أحمد بن عبد القادر بن أحمد مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسى تاج الدين أبومحمد الحنفى النحوى.

مولده: قال فى الدرر الكامنة: ولد فى آخر ذى الحجة سنة ٦٨٢ اثنتين وثمانين وستمائة.

من حياته: كان نحويا بارعًا، أخذ النحو عن البهاء بن النحاس، ولازم أبا حيان دهراً طويلا، وأخذ عن السروجى وغيره، وتقدم فى الفقه والنحو واللغة، ودرس وناب فى الحكم، وكان سمع من الدمياطى اتفاقا قبل أن يطلب، ثم أقبل على سماع الحديث ونسخ الأجزاء فأكثر عن أصحاب النجيب وابن علاق.

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص٣٩١ - والدرر جـ٥ ص١١٦.

وقال فى ذلك:

وعاب سماعي للحديث بُعَيْد ما كبُرت أناسٌ هم إلى العيب أقربُ
وقالوا إمامٌ فى علوم كثيرةٍ يروح ويغدو سامعًا يتطلَّبُ

والرواية عنه عزيزة، وقد سمع منه ابن رافع وذكره فى معجمه.

مصنفاته: منها (١) الجمع بين العباب والمحكم فى اللغة، (٢) وله كتاب الجمع المتناه فى أخبار اللغويين والنحاة، عشرة مجلدات، وكأنه مات عنها مسودة فتفرقت عنه شذر مذر، (٣) شرح الهداية فى الفقه، (٤) شرح كافية ابن الحاجب، (٥) شرح شافية ابن الحاجب، (٦) شرح الفصيح، (٧) الدر اللقيط من البحر المحيط، مجلدان قصره على مباحث أبى حيان مع ابن عطية والزمخشرى، (٨) التذكرة ثلاثة مجلدات، سماها بقيد الأوابد ـ بخطه فى المحمودية ـ قال السيوطى: وقفت عليها بخطه من المحمودية أعادنا الله إلى الانتفاع منها كما كنا قريبا بمحمد وآله.

وفاته: توفى الشيخ تاج الدين فى الطاعون العام فى رمضان سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة(١).

٦ - شمس الدين الأصبهانى:

نسبه: هو ـ محمود بن عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن أبى بكر بن على شمس الدين أبو الثناء الأصبهانى.

مولده: قال السيوطى: ولد فى شعبان ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة.

من حياته: اشتغل ببلاده ومهر وتميز وتقدم فى الفنون، وتجول فى البلدان، واستمع من علمائها وجلس فى حلقاتهم، ثم قدم دمشق فبهرت فضائله، وسمع كلامه التقى ابن تيمية فبالغ فى تعظيمه، ولازم الجامع الأموى ليلا ونهاراً مكبًّا على التلاوة، وشغل الطلبة ودرّس بعد ابن الزملكانى بالرواحية، ثم قدم القاهرة

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ـ ص١٤٠ ـ طبقات القراء جـ١ ص ٧٠ ـ الدرر الكامنة ج١ ص١٨٩.

واشتهر بين الناس وعلا قدره وسطع نجمه وبنى له قوصون الخانقاه بالقرافة ورتبه شيخًا بها.

قال الأسنوى: كان بارعًا فى العقليات صحيح الاعتقاد.

صفاته: كان قوى الإيمان صالحًا محبًّا لأهل الصلاح طارحًا للتكليف، وكان يمتنع كثيراً من الأكل لئلا يحتاج إلى الشرب فيحتاج إلى دخول الخلاء فيضيع عليه الزمان.

تصانيفه: منها: (١) صنف تفسيراً كبيراً، (٢) شرح كافية ابن الحاجب، (٣) شرح مختصر أصول ابن الحاجب، (٤) شرح منهاج البيضاوى وطوالعه، (٥) شرح بدائع ابن الساعاتى، (٦) شرح الساوية فى العروض، وغير ذلك.

وفاته: مات فى ذى القعدة سنة ٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة بالطاعون العام[١].

٧ - ابن الوردى المصرى:

نسبه: هو - عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبى الفوارس الإمام زين الدين بن الوردى المصرى الحلبى الشافعى.

من حياته: كان إماما بارعًا فى النحو عالمًا فيه، تنقل بين يدى كثير من العلماء، وأخذ عنهم، فقرأ على الشرف البارزى وغيره، وبرع فى الفقه والنحو والأدب مفننًا فى العلم، ونظمه فى الذروة العليا والطبقة القصوى. وكان قد نشأ بحلب وتفقه بها ففاق الأقران، وكان ينوب فى الحكم فى كثير من معاملات حلب وولى القضاء وكان فاضلا حتى اشتهر بفضائله بين الناس، والرواية عنده عزيزة، وقد تحدث عنه أبو اليسر بن الصايغ الدمشقى، قال السيوطى: روى لنا عنه أعنى عن أبى اليسر جماعة بالإجازة.

تصانيفه: منها (١) البهجة فى نظم الحاوى الصغير، (٢) شرح ألفية ابن مالك، (٣) ضوء الدرة على ألفية ابن معطى، (٤) اللباب فى علم الإعراب

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص٣٨٨ - طبقات الشافعية جـ٥ ص٤١ - الدرر جـ٥ ص٩٥.

قصيدة شرحـها، (٥) مختصر الملحة نظمها، (٦) تذكـرة الغريب فى النحو نظمها وشرحهـا، (٧) المسائل الملقبة فى الفرائض، (٨) منطق الطيـر فى التصوف، (٩) أرجوزة فى تـعبيـر المنام، (١٠) أرجوزة فى خـواص الأحجـار والجواهر، وغـير ذلك، وله مقامة فى الطاعون العام. ومن نظم ابن الوردى:

لاتقصد القاضى إذا ما أدبرَتْ   دنيــاكَ واقصد من جَوادٍ كريمِ

كيف يُرجَى الرزقُ من عند مَن   يُفتِى بأن الفلْــسَ مـال عـظـيم

وفاته: قال السيـوطى: واتفق أنه مات بآخرة فى السابع والـعشرين من ذى الحجة سنة ٧٤٩ تسع واربعين وسبعمائة[١].

٨ - أبو عبد الله بن الصائغ:

نسبه: هو ـ محمد بن عبدالله بن مـحمد بن لب أبي عبد الله محب الدين ابن الصائغ الأموى المرى.

من حياته: قال فى تاريخ غرناطة: قرأ النحـو فى القاهرة إلى أن ذاع صيته وعلا قدره وازدهر نجمه ـ وأصبح النحو قـرينا له. حتى صار يقال لـه أبوعبدالله النحوى، وتنقل بين يدى العلمـاء واستمع إليهم، وكـان قـرأ على أبى الحسن بن أبى العـيش والخطيب بن الفنجـاطى، ولازم أبا حيـان وجلس فى حلقات درسـه واستفـاد منه وانتفع بما معه، وتعلم الضـرب بالعود فنبغ فيه. وقـال ابن حجر فى الدرر الكامنة: كان ماهراً فى العربية واللغة قيما بالعروض ينظم نظمًا وسيطًا.

أخلاقه: كان سهـلا دمث الأخلاق شغوفًا بمحـبة الناس وولائه لهم محبًا للطلب دءوبًا.

وفاته: مات أبوعبد الله بالطاعون العام سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة[٢].

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص٣٦٥ ـ الدرر الكامنة جـ٣ ص٢٧٢.
(٢) بغية الوعاة للسيوطى ص٦٠ ـ طبقات القراء جـ٢ ص١٨٥. والدرر جـ٤ ص١٠٥.

٩ - شهاب الدين السمين النحوى:

نسبه: هو ـ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبى شهاب الدين المقرئ نزيل القاهرة المعروف بالسمين.

من حياته: كان عالمًا من علماء النحو ـ برز فيه وظهر، وأخذ مكانه فى علم القراءات، وتولى تدريسه، وارتقى مناصب عالية، وجلس فى حلقات الحديث بين يدى علمائه.

قال فى الدرر الكامنة: تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقى الصائغ ومهر فيها، وسمع الحديث من يونس الدبوسى، وولى تدريس القراءات بجامع ابن طولون والإعادة بالشافعى، ونظر الأوقاف، وناب فى الحكم، وقال الأسنوى فى طبقات الشافعية: كان فقيها بارعًا فى النحو والقراءات ويتكلم فى الأصول أديبًا.

مصنفاته: منها (١) له تفسير القرآن، (٢) الإعراب ألفه فى حياة شيخه أبى حيان، وناقشه فيه كثيرا، (٣) وشرح التسهيل، (٤) شرح الشاطبية وغير ذلك.

وفاته: مات السمين فى جمادى الآخرة سنة ٧٥٦هـ ست وخمسين وسبعمائة[١].

١٠ - ابن عقيل:

نسبه: هو ـ عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى الهمدانى الأصل ثم البالسى المصرى قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعى، نحوى الديار المصرية.

مولده: قال ابن حجر والصفدى والسيوطى: ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ٦٩٨ ثمان وتسعين وستمائة، وفى شذرات الذهب: ولد سنة ٦٩٤ أربع وتسعين وستمائة، وقال الشوكانى فى البدر الطالع: ولد سنة سبعمائة.

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص١٧٥ وطبقات القراء جـ١ ص١٥٢ ـ والدرر جـ١ ص٣٦٠.

من حياته: قدم إلى القاهرة وحرص على طلب علوم اللغة إلى أن مهر، ولازم أبا حيان، وقرأ عليه النحو وبرع فيه، وفى الشذرات: وقرأ النحو على أبى حيان ولازمه فى ذلك اثنتى عشرة سنة حتى قال أبو حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل.

وأخذ القراءات عن التقى الصائغ، والفقه عن الزين الكتانى، ولازم العلاء القونوى فى الفقه والأصول والخلاف والعربية والمعانى والتفسير والعروض وبه تخرج وانتفع.

ولازم جلال الدين القزوينى، وسمع من الحجار ووزيره وحسن بن عمر الكردى، والشرف بن الصابونى والوافى وغيرهم، وسمع الحديث من ابن الصاعد وابن الشحنة وأبى الهدى أحمد بن محمد وغيرهم.

وقد برع حتى صار إماما فى علوم العربية وممتازاً فى الفقه والأصول والقراءات، واشتهر اسمه وعلا ذكره. وناب فى الحكم. فناب فى القضاء بمصر والجيزة، وعن شيخه القزوينى بالحسينية وعن العز بن جماعة بالقاهرة فسار سيرة حسنة ثم عزل لواقع وقع منه فى حق القاضى موفق الدين الحنبلى فى بحث فتعصب ضرغتمش له فولى القضاء الأكبر، وعزل ابن جماعة فلما أمسك ضرغتمش عزل وأعيد ابن جماعة فكانت ولايته ثمانين يومًا، وكان قوى النفس يتيه على أرباب الدولة، وهم يخضعون له ويعظمونه ويحترمونه.

قال الأسنوى فى طبقاته: ولما تولى جاء ابن جماعة فهنأه ثم راح هو إليه بعد ذلك وجلس بين يديه وقال: أنا نائبك.

وقال ابن رافع: كان قوى النفس تخضع له الدولة، ولا يتردد إلى أحد وعنده حشمة بالغة وتنطع زائد فى الملبس والمأكل، وكان لايبقى على شىء حتى مات وعليه دَين، وقد ولى القضاء ثمانين يومًا. وفرق على الطلبة والفقهاء فى ولايته مع قصرها نحو ستين ألف درهم. يكون أكثر من ثلاثة آلاف دينار. درس بالقبطية والخشابية والجامع الناصرى بالقلعة، والتفسير بالجامع الطولونى بعد شيخه أبى حيان، وختم به القرآن تفسيراً فى مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع بعد ذلك من أول القرآن فمات فى أثناء ذلك.

قال السيوطى: قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقينى وتزوج بابنته فأولدها قاضى القضاة جلال الدين وأخاه بدر الدين. وروى عنه سبطه جلال الدين والجمال بن ظهيرة والشيخ ولى الدين العراقى.

صفاته: كان ابن عقيل غير محمود التصرفات فى الشئون المالية، حاد الخلق، جوادا مهيبًا لا يتردد إلى أحد ولا يخلو فى مجلسه من المترددين إليه، كريمًا كثير العطاء لتلاميذه فى لسانه لثغة.

مصنفاته: صنف وانتفع الناس بمصنفاته ولا يزالون ينتفعون حتى اليوم ومنها: (١) شرح ألفية ابن مالك - شرحها شرحًا متوسطًا حسنًا، لكنه اختصر فى النصف الثانى جداً - وقد ترجم مع الألفية إلى اللغة الألمانية، (٢) شرح التسهيل - شرحه شرحًا متوسطًا سماه بالمساعد، (٣) وشرع فى تفسير مطول وصل فيه إلى أثناء النساء، (٤) وله آخر لم يكمله سماه بالتعليق الوجيز على كتاب العزيز (٥) الإمام محمد بن إدريس، (٧) جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووى. ثم لخصه فى كراس واحد، (٨) وله رسالة على قول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى...

من شعره:

قسما بما أوليتُ من فضلكم   للبُعد عن قوارع الأيام
ما غاض ماءُ ودادِه وثنائه   بل ضاعفتْه سحائب الإنعام

وفاته: قال السيوطى والشوكانى: مات بالقاهرة ليلة الأربعاء ثالث وعشرين ربيع الأول سنة ٧٦٩ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعى(١).

١١ - ناظر الجيش:

نسبه: هو - محمد بن يوسف بن أحمد بن عبدالدائم القاضى محب الدين ناظر الجيوش بالديار المصرية الحلبى الأصل. المصرى المولد والدار.

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص٢٨٤ والبدر الطالع للشوكانى جـ١ ص٣٨٦ وعصر سلاطين المماليك لمحمود رزق ج٤ ص١٣٦، وشذرات الذهب جـ٦ ص٢١٤، وكتاب الأعلام للزركلى جـ٢ ص٥٦٤.

مولده: قال السيوطى وابن حجر: ولد سنة ٦٩٧هـ سبع وتسعين وستمائة من الهجرة.

من حياته: اشتغل ببلاده وتنقل على أيدى علمائها وجلس فى حلقات دروسهم، ثم قدم القاهرة. ولازم أبا حيان. والجلال القزوينى والتاج التبريزى وغيرهم. ومهر فى العربية ونبغ فيها وبرع، وحفظ المنهاج والألفية وبعض التسهيل وتلا بالسبع على التقى الصائغ. وسمع الحديث من الحجار ووزيره وجماعة وحدث وأفاد. وكان له فى الحساب يد طولى ثم ولى نظر الجيش ونظر البيوت والديوان، وكان مجيداً للقراءة.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: قرأ على الصائغ، وعمّر زمانا ولم أعلمه أقرأ القراءات بل كان فى وظيفته متصديا لقضاء أشغال المسلمين ونفع الخلق وبرهم، قرأ عليه البقرة جمعًا الفخر عثمان بن عبدالرحمن الضرير وقال: إنه سمع من لفظه جميع القرآن بقراءة أبى عمرو غير مرة.

صفاته: كان عالى الهمة نافذ الكلمة كثير البذل والجود والعطاء والرفد للطلبة والرفق بهم، وكان من العجائب، قال السيوطى: أنه مع فرط كرمه وبذله الآلاف فى غاية البخل على الطعام حتى كان يقول: إذا رأيت شخصًا يأكل طعامى أظن أنه يضربنى بسكين.

وقال ابن حجر: إنه مع فرطه وكرمه فى غاية البخل على الطعام.

وكان كثير الظرف والنوادر، وبلغت مرتباته فى الشهر ثلاثة آلاف.

وكان من محاسن الدنيا مع الدين والصيانة.

مؤلفاته: منها (١) شرح التسهيل إلا قليلا - واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبى حيان، (٢) شرح تلخيص المفتاح شرحًا مفيداً.

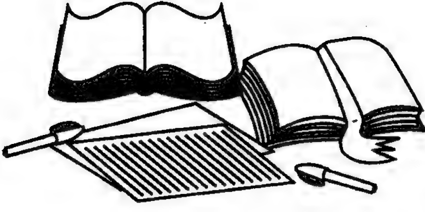
وفاته: قال السيوطى: مات ثانى عشر ذى الحجة سنة ٧٧٨ هـ ثمان وسبعين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى: وقد جاوز الثمانين ولم يخلف بعده مثله(١).

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص١١٨، طبقات القراء لابن الجزرى ج٢ رقم ٣٥٥٠ شذرات الذهب ج٦ ص٢٥٩ - حسن المحاضرة جـ١ ص٢٣١.

الباب الثاني



الفصل الأول

ويشتمل على:

صاحب الألفية (ابن مالك) - نبذة عن ألفية ابن مالك - شروحها - التعليق على الشروح - الحواشى على الألفية - إعرابها - شرح شواهدها.

●●●●●

صاحب الألفية

فلما كان موضوع بحثى هو «تحقيق لشرح من شروح ألفية ابن مالك» فمن الحق أن أتكلم أولا بصورة موجزة عن تاريخ حياة صاحب الألفية ثم أنتقل بعد ذلك إلى الكلام على الألفية نفسها وشراحها.

صاحب الألفية:

نسبه: هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين الطائى الجيانى الشافعى النحوى الأستاذ إمام زمانه فى العربية.

مولده: ولد بجيّان - بفتح الجيم وتشديد الياء - بلد بالأندلس سنة ٦٠٠هـ ستمائة أو إحدى وستمائة كما قال الذهبى.

شيوخه: فى بلدته جيان، أخذ النحو والقراءات عن ثابت بن حيان، ثم قدم دمشق وأخذ عن أبى الحسن على بن محمد السخاوى، وسمع منه ومن أبى الفضل مكرم بن محمد بن أبى الصقر، وأبى صادق بن الصباح، وله شيخ جليل هو ابن يعيش الحلبى.

تلاميذه: روى عنه ابنه الإمام بدر الدين، والشمس بن أبى الفتح البعلى، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار، وخلق كثير.

عمله: استوطن دمشق ونزل بالعادلية الكبرى وولى مشيختها الكبرى التى من شروطها القراءات والعربية، وكانت ولايته بعد أبى شامة، وأقام بالعادلية، وألف التواليف المفيدة فى فنون العربية.

طرف من حياته وعلمه: كان همه التردد على العلماء والأخذ عنهم حتى يتفنن ويتذوق العلم الذى يريد أن يصل إليه، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف، وصار أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه، فقد صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، وكان إماما فى القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فى الإكثار

من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها، وأما فى النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى وحبرا لا يبارى. وأما أشعار العرب التى يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتى بها، وكان نظم الشعر سهلا عليه رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك.

أخلاقه: كان ابن مالك رجلا ورعًا تقيًا اكتسى حلة الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمت ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة، كثير العبادة، وانفرد عن المغاربة بشيئين؛ بالكرم ومذهب الإمام الشافعى.

قال أبو حيان: «بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخًا مشهوراً يعتمد عليه ويرجع فى حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال قرأت على ثابت ابن حيان بجيان وجلست فى حلقة أبى على الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يومًا، ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، وإنما كان من الأئمة المقرئين، قال: وكان ابن مالك لا يحتمل المباحث، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه».

مؤلفاته:

١ ـ ألفية ابن مالك. التى اشتهرت فى البلاد العربية وغيرها وهى المكونة من ألف بيت، وقد كثر شراحها.

٢ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ هو مختصر كتاب له اسمه: «كتاب الفوائد» فى النحو، ضاع ـ ومن هذا المختصر نسخ فى برلين، وليدن وباريس والأسكوريال، وله شروح فى دار الكتب المصرية أحدها لابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩ وقد شرحه ابن عقيل أيضًا وغيره..

٣ ـ لامية الأفعال أو كتاب المفتاح فى أبنية الأفعال، ويقال لها «لامية ابن مالك» منها نسخ فى غوطا ومنشن وباريس والأسكوريال. ولها شروح منها: شرح لابنه بدر الدين فى برلين وباريس، وطبع فى بطرسبورج سنة ١٨٦٤ ـ فى ليبسك سنة ١٨٦٦ وغيرهما. وهناك شروح أخرى بعضها فى دار الكتب المصرية.

٤ ـ الكافية الشافية: أرجوزة فى النحو ٢٧٥٧ بيتا، ومنها لخص ألفيته المتقدم ذكرها ومن الكافية نسخة فى مكتبة الأكاديمية فى ڤيينا.

٥ ـ عدة الحافظ وعمدة اللافظ: فى النحو أيضا فى باريس.

٦ ـ سبك المنظوم وفك المختوم فى النحو فى برلين.

٧ ـ إيجاز التعريف فى علم التصريف فى الأسكوريال.

٨ ـ شواهد التوضيح وتصحيح مشكلات جامع الصحيح فى الأسكوريال وطبع فى الهند سنة ١٣١٩.

٩) كتاب العروض فى الأسكوريال.

١٠ ـ تحفة المودود فى المقصور والممدود، قصيدة همزية فيها الألفاظ التى آخرها ألف، وتشتبه أن تكون مقصورة أو ممدودة. منها نسخة فى دار الكتب المصرية مع لامية العجم.

١١ ـ الألفاظ المختلفة: مجموع مترادفات فى برلين.

١٢ ـ الاعتقاد فى الفرق بين الصاد والضاد: قصيدة مشروحة فى برلين.

١٣ ـ الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة فى نحو ٣٠٠٠ بيت. ذكر فيها الألفاظ التى لكل منها ثلاثة معان باختلاف حركاتها، ورتب الألفاظ على الحروف الأبجدية. فهى كالمعجم للمثلثات، منها نسخة فى دار الكتب المصرية فى ١٤٥ صفحة وقد طبعت بمصر.

وفاته: توفى ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء الثالث عشر من شعبان سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستمائة، وصلى عليه بالجامع الأموى، ودفن بسفح قاسيون، وقد رثاه شرف الدين الحصنى بقوله:

يا شتاتَ الأسماء والأفعالِ بعد موت ابن مالك المفضالِ

وانحراف الحروف من بعد ضبط منه فى الانفصالِ والاتصالِ[(١)]

(١) طبقات القراء لابن الجزرى جـ٢ رقم ٣١٦٣، وبغية الوعاة للسيوطى ص٥٣، وفوات الوفيات لابن شاكر جـ٢ ص٢٢٨، طبقات الشافعية للسبكى جـ٥ ص٢٨ تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان جـ٣ ص١٥١، شذرات الذهب جـ٥ ص٣٣٩.

ألفية ابن مالك

لفظ ألفية:

لفظ المنسوب إليه وهو الألف. ويميل إليه العرب من قديم فى عطاياهم ومنحهم وتعبيراتهم، وهو عدد دال على الكمال عندهم.

ولما نظمت العلوم وشاع هذا النوع من التأليف فى آخر القرن السادس الهجرى وما بعده من عصور المؤلفات المختصرة حفظا لقواعدها وتسهيلا للطالبين فى حفظ ضوابطها مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه.

وفى فهرس كشف الظنون لمادة ألفية لم نجد أسبق من ألفية ابن معط ثم تليها ألفية ابن مالك ثم تتابعت المنظومات التى بهذا الاسم.

نبذة عن الألفية:

«الألفية فى النحو» للشيخ العلامة جمال الدين أبى عبدالله الطائى الجيانى المعروف بابن مالك النحوى المتوفى سنة ٦٧٢هـ اثنتين وسبعين وستمائة. وهى مقدمة مشهورة فى ديار العرب، وجمع فيها مقاصد العربية وسماها «الخلاصة» فى علمى النحو والتصريف، أخذها ابن مالك من الكافية الشافية، جعلها فى أرجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحيانا، وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص حتى طويت مصنفات أئمة النحو من قبله، وإنما اشتهرت بالألفية، لأنها ألف بيت فى الرجز أولها.

قال مُحمَّدٌ هُوَ ابنُ مَالِك   أَحمدُ ربِّى الله خَيْرَ مالِك

وقد نشرها كثيرون وترجمها المستشرق «بنتو» إلى الفرنسية، وطبعت مع الأصل العربى فى الأستانة سنة ١٨٨٧م، وقد شرحها الكثير من النحاة. أبرزوا معانيها وأظهروا محاسنها.

شروحها: منها:

١ - شرح ابن مالك صاحب الألفية، قال الذهبى فى كتابه تاريخ الإسلام فى ترجمة ابن مالك «وله الخلاصة وشرحها والله أعلم».

٢ ـ شرح الألفية لولده بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى الدمشقى الشافعى المتوفى سنة ٦٨٦ ست وثمانين وستمائة، وهو شرح منقح وهو المعروف بشرح ابن المصنف، خطأ والده فى بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية ـ أوله. أما بعد حمد الله سبحانه بما له الحمد... إلخ.. فرغ من تأليفه فى محرم سنة ٦٧٦ هـ ست وسبعين وستمائة.

«وعلى هذا الشرح»:

أ ـ حاشية للشيخ عز الدين محمد بن أبى بكر بن جماعة الكنانى المتوفى سنة ٨١٩ هـ تسع عشرة وثمانمائة.

ب ـ وحاشية للشيخ العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ خمس وخمسين وثمانمائة.

جـ ـ وحاشية للقاضى زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى سنة ٩٢٨هـ ثمان وعشرين وتسعمائة سماها «الدرر السنية» أولها «الحمد لله الذى منحنا علم اللسان»... إلخ.. علقها سنة ٨٩٥هـ خمس وتسعين وثمانمائة.

د ـ حاشية للقاضى تقى الدين بن عبدالقادر التميمى المتوفى سنة ١٠٠٥هـ خمس وألف، جمع فيه أقوال الشراح، وحاكم فيما بينهم.

هـ ـ وحاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى جردها الشيخ محمد الشوبرى الشافعى المتوفى سنة ١٠٦٩هـ تسع وستين وألف.

د ـ التعليق على الشرح: علق الشيخ جلال الدين عبدالرحمن أبو بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وصل فيها إلى أثناء الإضافة وسماها «المشنف على ابن المصنف».

٣ ـ شرح الألفية للشيخ محمد أبى الفتح أبى الفضل الحنبلى النحوى المتوفى سنة ٧٠٩ هـ تسع وسبعمائة.

٤ ـ شرح الألفية للعلامة شمس الدين بن محمد بن محمد بن الجزرى المتوفى سنة ٧١١ هـ إحدى عشرة وسبعمائة.

٥ ـ شرح الألفية للشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوى المتوفى سنة ٧٢١هـ إحدى وعشرين وسبعمائة.

٦ ـ شرح العلامة أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى النحوى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ خمس وأربعين وسبعمائة. ولم يكمل هذا الشرح. فقد شرح نصف الألفية فى مجلدين وسماه «منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك». أوله: حمد الله من أوجب من افتتح به الإنسان . . إلخ، ذكر أن غرضه من مقاصد ثلاثة: تبيين ما أطلقه وتبينه على الخلاف الواقع فى الأحكام وحل المشاكل.

٧ ـ ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن على المرادى المصرى المعروف بابن أم قاسم النحوى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ، أوله: الحمد لله والشكر له. . إلخ، وهو الشرح الذى نعمل على تحقيقه.

٨ ـ شرح الشيخ زين الدين عمر بن المظفر الوردى بن عمر بن أبى الفوارس ابن على الشافعى المشهور بابن الوردى المتوفى سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعمائة.

٩ ـ شرح الشيخ جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الأسنوى المتوفى سنة ٧٦٢هـ اثنتين وستين وسبعمائة. قال السيوطى فى طبقات النحاة: لم يكمله.

١٠ ـ شرح العلامة جمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى المتوفى سنة ٧٦٢هـ اثنتين وستين وسبعمائة، نثرها فى مجلد وسماه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ثم اشتهر بالتوضيح.

«ومن الشروح عليه»:

شرح الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى النحوى الذى فرغ منه سنة ٨٩٠هـ تسعين وثمانمائة، وهو شرح عظيم ممزوج سماه «التصريح

بمضمون التوضيح» أوله: الحمد لله الملهم لتوحيده.. إلخ..، ذكر أنه رأى ابن هشام فى منامه فأشار إليه بشرح كتابه فأجاب.

ومن الحواشى عليه:

وعلى التوضيح تعليقات منها:

أ ـ حاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبى بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩هـ تسع عشرة وثمانمائة.

ب ـ وحاشية بدر الدين محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥هـ خمس وخمسين وثمانمائة.

جـ ـ وحاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمرى المتوفى فى حدود سنة ٨٧٠هـ سبعين وثمانمائة.

د ـ وحاشية محيى الدين عبدالقادر بن أبى القاسم السورى المالكى المتوفى سنة ٨٨٠هـ ثمانين وثمانمائة، سماه «رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك» أولها: أما بعد حمد الله ذى الجلال.. إلخ.

هـ ـ وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركى المتوفى فى حدود سنة ٨٩٠ تسعين وثمانمائة.

و ـ وحاشية الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة.

ز ـ وحاشية اللقانى العلامة ناصر الدين أبى عبد الله محمد اللقانى المالكى المتوفى سنة ٩٥٨هـ ثمان وخمسين وتسعمائة على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.

١١ ـ شرح أبى أمامة محمد بن على الدكاكى المتوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.

١٢ ـ شرح العلامة محمد بن أحمد الأسنوى المتوفى سنة ٧٦٣ ثلاث وستين وسبعمائة.



١٣ ـ شرح الشيخ برهان الدين بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٥ خمس وستين وسبعمائة وسماه: إرشاد السالك.

١٤ ـ شرح قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبدالرحمن ابن عبد الله بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى ـ من ولد عقيل بن أبى طالب ـ المولود فى يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم سنة ٦٩٨هـ ثمان وتسعين وستمائة والمتوفى بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ٧٦٩هـ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من مشهد الإمام الشافعى. أوله: «الكلام المصطلح عليه عند النحويين عبارة عن اللفظ المفيد.. إلخ» وهو من الشروح المشهورة. طبع فى مصر والشام وغيرهما. وقد ترجم هذا الشرح إلى الألمانية وطبع فى برلين سنة ١٨٥٢.

وعلى هذا الشرح:

أ ـ حاشية لجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ سماها «السيف الصقيل» على شرح ابن عقيل.

ب ـ حاشية للعلامة أبى الفتح أحمد بن عمر المعروف بالأسقاطى الحنفى المتوفى سنة ١١٦٩هـ على شرح ابن عقيل على الألفية، أولها بعد الديباجة: هذه فوائد شريفة وفرائد لطيفة نفعها جزيل... إلخ، فرغ من تأليفه ١١٥٠هـ.

جـ ـ حاشية الأجهورى: هو العلامة الشيخ عطية بن عطية البرهانى الشافعى الشهير بالأجهورى، المتوفى سنة ١١٩٠هـ، شرح ابن عقيل للألفية.

د ـ التحفة الوفية. على شرح ابن عقيل للألفية، وهى حاشية للعلامة الشيخ محمد بن محمد بن أحمد البديرى الدمياطى الشافعى المشهور بابن الميت الدمياطى من علماء القرن الثانى عشر الهجرى على شرح ابن عقيل على الألفية أولها: الحمد لله الذى من نحاه ما خاب.. إلخ.

هـ ـ حاشية الخضرى. هو العلامة الشيخ محمد الخضرى الدمياطى الشافعى المتوفى سنة ١٢٨٨هـ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، أولها: بحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم . . إلخ، وفرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ.

١٥ ـ شرح الشيخ عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوى المتوفى سنة ٧٧٧هـ سبع وسبعين وسبعمائة ولم يكمله.

١٦ ـ شرح الشيخ محمد شمس الدين بن عبدالرحمن بن الصائغ الزمردى المتوفى بالقاهرة سنة ٧٧٧ سبع وسبعين وسبعمائة قيل: وهو شرح حسن.

١٧ ـ شرح الشيخ شمس الدين أبى عبدالله محمد بن أحمد بن على بن جابر الهوارى الأندلسى المرسينى المالكى الضرير النحوى المتوفى سنة ٧٨٠ ثمانين وسبعمائة أوله «الحمد لله الذى أرسل إلينا أشرف المرسلين. . . إلخ»، وهو شرح مفيد نافع للمبتدئ لاعتنائه بإعراب الأبيات وتفكيكها وحل عبارتها، قال السيوطى: لكنه وقع فيه تتبعته فى تأليفى المسمى بتحرير الأعمى والبصير، فرغ من تأليفه سنة ٧٥٦هـ ومات فى منتصف رمضان سنة ٧٧٩ تسع وسبعين وسبعمائة.

١٨ ـ شرح القاضى برهان الدين بن برهان بن عبد الله الحكرى المصرى المتوفى سنة ٧٨٠هـ ثمانين وسبعمائة.

١٩ ـ شرح الإمام الفقيه أبى إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمى الغرناطى المالكى المعروف بالشاطبى المتوفى سنة ٧٩٠هـ تسعين وسبعمائة. على ألفية ابن مالك، والأجزاء الموجودة الأول والثانى والثالث والخامس من نسخة فى أربعة مجلدات بقلم نسخ قديم بخط عمر بن عبدالله المنظراوى، والثالث سنة ٨٦٨هـ والخامس سنة ٨٧٢هـ. بكل من الأول والثانى والثالث خرم، والثالث ينتهى باسم الفاعل، ويبدأ الخامس بعوامل الجزم وينتهى بالنسب.

٢٠ ـ شرح العلامة أبى زيد عبد الرحمن بن صالح المكودى الفاسى المتوفى فى حدود سنة ٨٠٠هـ ثمانمائة، كبيراً وصغيراً ـ شرحه الصغير وصل الديار المصرية، وهو شرح لطيف نافع استوفى فيه الشرح والإعراب.

وعليه حاشية للشيخ عبد القادر بن القاسم بن أحمد بن محمد الأنصارى السعدى العبادى المالكى المتوفى سنة ٨٨٠ هـ ثمانين وثمانمائة، وحاشية للعلامة الملوى.

٢١ ـ شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباسى الشافعى المتوفى سنة ٨٠٢هـ اثنتين وثمانمائة. أوله «الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين. .إلخ»، فرغ من تأليفه فى السابع عشر من شهر شوال سنة ٧٦٥هـ بالجامع الأقصى من القدس الشريف، وهى المسماة «بالدرة المضيئة» نسخ فى مجلد مخروم الأول، وأول ما فيها من أواخر باب المعرب والمبنى، وأخرى تنتهى بأفعل التفضيل.

٢٢ ـ شرح الشيخ سراج الدين عمر بن على الشهير بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤هـ أربع وثمانمائة.

٢٣ ـ شرح الشيخ بهرام بن عبدالله الديرى المالكى المتوفى سنة ٨٠٥هـ خمس وثمانمائة.

٢٤ ـ شرح الألفية ـ بُلْغَة ذى الخصاصة فى حل الخلاصة ـ لمحمد بن محمد الأسدى القدسى المتوفى سنة ٨٠٨هـ ثمان وثمانمائة.

٢٥ ـ شرح القاضى جمال الدين يوسف بن الحسن بن محمد الحموى المتوفى سنة ٨٠٩هـ تسع وثمانمائة.

٢٦ ـ شرح الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة ٨١٠هـ عشر وثمانمائة ـ مزج فيه المتن.

٢٧ ـ شرح القاضى أحمد بن إسماعيل الشهير بابن الحسبانى المتوفى فى حدود سنة ٨١٥هـ خمس عشرة وثمانمائة.

٢٨ ـ شرح الشيخ أبى عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمسانى الصغير المتوفى سنة ٨٤٢هـ اثنتين وأربعين وثمانمائة.

٢٩ ـ شرح الشيخ شمس الدين بن زين الدين المتوفى سنة ٨٤٥هـ خمس وأربعين وثمانمائة ـ شرحها نظما.

٣٠ ـ شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد القباقبى الحلبى المتوفى فى حدود سنة ٨٥٠هـ خمسين وثمانمائة.

٣١ ـ شرح الشيخ محمد بن محمد الأندلسى الشهير بالراعى النحوى المتوفى سنة ٨٥٣هـ ثلاث وخمسين وثمانمائة.

٣٢ ـ شرح الألفية ـ تأليف أحد الفضلاء ـ الموجود منه الجزء الثانى مخروم من الأول وأول ما فيه من باب نعم وبئس وما جرى مجراهما ينتهى إلى أثناء باب إعراب الفعل تليه كراسة من الجزء الأخير منه ـ مخطوط بخط محمد بن محمد المنظراوى، فرغ من كتابته فى اليوم الخامس والعشرين من شهر ذى الحجة ٨٦٨هـ.

٣٣ ـ شرح العلامة تقى الدين أحمد بن محمد الشمنى المتوفى سنة ٨٧٢هـ اثنتين وسبعين وثمانمائة ـ وهو شرح بديع مهذب المقاصد، أوله «حمدا لله تعالى على ما منح من أسباب البيان» . إلخ.

٣٤ ـ شرح العلامة زين الدين بن عبدالرحمن بن أبى بكر الشهير بابن العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٩٣ هـ ثلاث وتسعين وثمانمائة ـ شرحها مزجا ـ وهو شرح مختصر جدًا، أتمه تأليفًا سنة ٨٩٣هـ.

أوله: الحمد لله رب العالمين. إلخ، مخطوط بقلم معتاد، وتمت كتابته فى أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٠٤٣هـ.

٣٥ ـ ومنها «التحفة المكية فى شرح الأرجوزة الألفية» هو شرح للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المغربى المالكى من علماء القرن التاسع الهجرى. على ألفية ابن مالك، أوله «الحمد لله الذى لا يستفتح بأجل من اسمه كلام. إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد.

٣٦ ـ شرح الشيخ جلال الدين بن أبى بكر المعروف بالسيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وهو شرح مختصر ممزوج ـ مكث فى تأليفه ستتين سماه «البهجة المرضية» أوله «أحمدك اللهم على نعمك وآلائك. . إلخ». وله مختصر فى الألفية فى ستمائة بيت وثلاثين دقبقة وسماه «الوفية».

٣٧ ـ ومنها «فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة شمس الدين أبى عبدالله محمد بن قاسم المغزى الشافعى المتوفى سنة ٩١٨هـ على ألفية ابن مالك. أوله، «بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتى نحمد الله المانح من أراد لسانا عربيًا. . . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد وبها خرم فى ٢٠٤ ورقة.

٣٨ ـ شرح ابن داود على الألفية. هو العلامة زين الدين أبو يحيى داود بن داود محمد المالكى على الألفية، أوله: «الحمد لله حمدا يليق برضائه. . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد، نقلت فى نسخة المؤلف بخط على بن سليمان سنة ٩٢٠هـ بها خرم وآثار رطوبة.

٣٩ ـ ومنها «الدرة السنية على شرح الألفية» لشيخ الإسلام زكريا ـ وهو الإمام شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصارى الشافعى المتوفى سنة ٩٢٥هـ خمس وعشرين وتسعمائة. نسخة فى مجلد.

٤٠ ـ شرح الألفية ـ لم يعلم مؤلفه ـ أوله «الحمد لله المجيب النداء بلا ابتداء. . » إلى أن قال: «وبعد فهذا ما فتح الله تعالى به شرحًا أو كالشرح على الألفية. . إلخ» نسخة فى مجلد بقلم معتاد قديم ويغلب على الظن أنها مكتوبة فى عصر المؤلف بآخرها تملك لأحد الأفاضل بتاريخ أواخر شهر رجب سنة ١٠٣٧هـ.

٤١ ـ شرح العلامة نور الدين أبى على بن محمد الأشمونى المتوفى سنة ٩٢٩تسع وعشرين وتسعمائة.

ومن الحواشى عليه:

أ ـ حاشية ابن قاسم العبادى ـ وهو العلامة أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى المصرى الشافعى الأزهرى المتوفى سنة ٩٩٤هـ على شرح الأشمونى على الألفية ـ نسخة فى مجلد بها خروم وأكلة أرضة.

ب ـ حاشية للعلامة أحمد بن عمر الحنفى المشهور بالأسقاطى المتوفى سنة ١١٦٩هـ على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك والمسماة «تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» أولها: «الحمد لله رافع الدرجات لمنخفض الجناب. .إلخ». فرغ من تأليفها سنة ١١٢٠هـ نسخة فى مجلد بها خروم.

جـ حاشية الحفنى ـ هو العلامة العارف بالله شمس الدين أحمد بن سالم بن أحمد المعروف بالحفنى الشافعى المصرى المتوفى سنة ١١٩٠هـ. على شرح الأشمونى على الألفية. نسخة فى مجلد بقلم معتاد.

د ـ حاشية الصبان ـ وهو العلامة أبو العرفان محمد بن على المعروف بالصبان الشافعى الحنفى المتوفى سنة ١٢٠٦هـ على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك أولها «نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم. .إلخ» فرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ.

هـ حاشية لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عليش المعروف بالشيخ عليش المالكى المولود فى القاهرة سنة ١٢١٠هـ والمتوفى سنة ١٢٩٩هـ والمسماة «هداية السالك».

٤٢ ـ ومن شرحها «فتح الخالق المالك فى حل ألفاظ ألفية ابن مالك» ـ وهو شرح للعلامة محمد بن أحمد الشربينى الشافعى المعروف بالخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ على ألفية ابن مالك، أوله: «الحمد لله الذى أنزل قرآنا عربيا على أفضل خلقه . .إلخ»، فرغ من تأليفه سنة ٩٧٦هـ. نسخة فى مجلد بقلم معتاد بها أوراق بخط مغاير وآثار رطوبة فى ٣٣٧ ورقة.

٤٣ ـ شرح الشيخ بدر الدين محمد بن محمد الرضى الغزى المتوفى فى حدود سنة ١٠٠٠ ألف، وله ثلاثة شروح منثور ومنظومان.

٤٤ ـ ومنها «المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية» وهو شرح للشيخ أحمد بن على المعروف بالسندوبى الشافعى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى على ألفية ابن مالك، أولها: «الحمد لله الذى رفع السموات بقدرته وعنايته. .إلخ» فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ. نسخة فى مجلد بقلم معتاد وبهامشه حواش وبها خروم وترميم.

٤٥ ـ شرح الشيخ العلامة المختار بن بون وهى تقييدات كالشرح على ألفية ابن مالك.

٤٦ ـ شرح الألفية للشيخ أحمد بن أحمد الإصطهناوى الشافعى الأحمدى. أتمه سنة ١٢٠٧هـ أوله: «نحمدك يا مفيض الخيرات ومقدر الحركات والسكنات. .إلخ». أتم جمعه يوم الخميس المبارك ثالث عشر شهر رجب سنة ١٢٠٠هـ ألف ومائتين. . نسخة فى مجلد.

٤٧ ـ ومنها «الكواكب السنية» وهو شرح للعلامة الشيخ عبدالرحمن حسين الإدكاوى من علماء القرن الثالث عشر على الألفية لابن مالك، أوله: «الحمد لله رافع الدرجات لمن انتصب لشكر أفضاله. . إلخ» بخط تلميذ الشارح مرسى حسن السقا، فرغ من كتابتها اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٢٨٩هـ.

٤٨ ـ ومنها «الأزهار الزينية شرح متن الألفية» لحضرة العالم العامل السيد أحمد بن السيد زينى دحلان، أوله: «الكلام على البسملة شهير فلا حاجة إلى الإطالة فيه، ولد سنة ١٢٣١هـ موافق سنة ١٨١٦، توفى سنة ١٣٠٤هـ سنة أربع وثلاثمائة وألف من المحرم موافق ١٨٨٦م، ودفن فى البلد الحرام فى مقبرة المعلى ذات المقام أعلى الله مقامه، وكان قد فرغ من تأليفه سنة ١٢٧٦هـ نسخة فى مجلد طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٤٩ ـ ومنها «الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية» ـ للعلامة جمال الدين ابن مالك ـ تأليف حجة العلماء والعاملين الشيخ صالح عبدالسميع الآبى الأزهرى.

٥٠ ـ ومنها «غنية السالك على ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة الشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد بن على بن مكى بن أحمد المشهور بالسيوطى الجرجاوى الواعظ من علماء القرن الرابع عشر الهجرى على ألفية ابن مالك أوله: «الحمد لله الذى رفع من انتصب لنفع العباد . . إلخ». نسخة ضمن مجموعة فى مجلد بقلم معتاد بخط المؤلف.

إعراب الألفية:

وفى إعراب الألفية:

١ ـ كتاب للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملى الشافعى المتوفى سنة ٨٤٤ أربع وأربعين وثمانمائة.

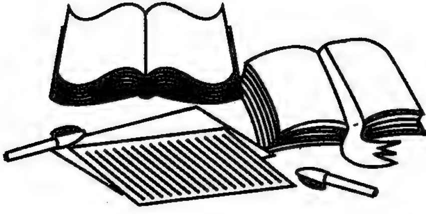
٢ ـ كتاب للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ خمس وتسعمائة. مجلد سماه «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب» أوله: «الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب بالشهادتين . .إلخ»، وفرغ منه فى رمضان سنة ٨٨٦ ست وثمانين وثمانمائة.

شرح شواهد شروح الألفية:

وفى شرح شواهد شروح الألفية كتابان، كبير وصغير للشيخ أبى محمد محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥ خمس وخمسين وثمانمائة، سمى الكبير بالمقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية، وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها فى شروح التوضيح وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم وابن عقيل، ورمز إليها بالظاء (لابن الناظم) والقاف (لابن أم قاسم) والهاء (لابن هشام) والعين (لابن عقيل) وعدد الأبيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون، وفرغ من الشرح فى شوال سنة ٨٠٦هـ ست وثمانمائة[١].

---

(١) كشف الظنون جـ١ ص ١٠٩، ١١٠، ١١١
وفهرست دار الكتب المصرية، وفهرست مكتبة الأزهر الشريف.



الباب الثاني

الفصل الثاني

ويشتمل على:

التعريف بالمرادى المعروف بابن أم قاسم (نسبه - مولده - تسميته بابن أم قاسم - تسميته بالمرادى).

علمه (ابن أم قاسم النحوى، الفقيه، الأصولى، المقرئ)

خلقه - رؤيته للنبى ﷺ - أسرة المرادى - شخصية المرادى

•••••

المرادى المعروف بابن أم قاسم

نسبه:

هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علـى أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادى المصرى المولد المغربى المحتد الفقيه المالكى النحوى اللغوى[1].

مولده:

لم أر مؤرخًـا تعرض لتـاريخ ميـلاده، وهذا شأن بعض العلمـاء حيث لم يعثروا له على تاريخ يحدد مولده.

ولكن ذكر السيوطى أنه (ولد بمصر)[2]، وغيره: المصرى المولد[3].

تسميته بابن أم قاسم:

نسبة إلى جـدته من أبيـه كانت تعـيش فى بلاد المغـرب فى مدينة أسـفى الساحلية الواقعة على المحيط الأطلنطى فى المغرب، ولكن شاءت الأقدار أن ينتقل ولدها إلى مصر فصـحبته، وكانت هذه المرأة على جانب كـبير من الخلق والتدين والصلاح، فـالتف الناس حولها وأجـلُّوها وأكرموها واحـترموها، ووضـعوها فى مكان يليق بها فخاراً وإكباراً.

وكان اسـمها زهراء، ولاعـتقادهم فيـها حينمـا وفدت من المغرب سـموها بالشيخة.

فلما ولد الحسن المرادى فى مـصر وشب، وكان أكثر الناس التفـافا بجدته، وكان أكثر حبًّا وتقربًا وملازمة لها، لقبوه بها وقرنوا اسـمها باسمه، فصار اسمها عنوانا عليه وشهرته تابعة لها يعرف ويتميز به عن غيره.

---

(١) راجع: بغيـة الوعاة للسيوطى ص٢٢٦ وحـسن المحاضرة ص٢٣٠ وطبقـات القراء لابن الجزرى جـ١ ص ٢٢٧ والدرر الكامنـة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

(٢) راجع : حسن المحاضرة للسيوطى ص٢٣٠.

(٣) راجع : طبقات القـراء جـ١ ص٢٢٧ وشذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

«المعروف بابن أم قاسم وهـى جدته أم أبيه واسمهـا زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغـرب عـرفت بالشيخـة فكانـت شهـرته تابعة لها» ا هـ[1].

وقيل: إن هـذه المرأة ليست جـدته، إنما هى امرأة من بيت العـز والسلطان والملك أحبت الحسن لخلقـه وتقواه وحسن معاملته منذ صـغره، وتبنته وادعت أنه ابنها واشتهر بذلك اسمه باسمها.

(الشهير بابن أم قاسم لامرأة تبنته تدعى أم قاسم من بيت السلطان) اهـ[2].

تسميته بالمرادى:

باطلاعى على كتب المؤرخـين لم أعثر على سـبب تسميـته بالمرادى، ولعل المؤرخين لم يهتموا بهذه التسمية فأهملوا سببها.

وأقول: ربما يكون نسـبة إلى قبـيلة مراد باليـمن أو نسبة إلى جـد له يسمى المرادى.

علمه:

ابن أم قاسم النحوى:

هو اللغوى التصريفى البارع، كـان ابن أم قاسم فى النحو نابغة من نوابغه، أغرم به منذ صغره، وشغف بالتدوين والتصنيف.

فهو الإمام الذى خدم هذا الفن أكثر عمره واشتهر اسمه وطار صيته، حيث كانت الحاجة فى هذا العصر أدعى إلى نشاط حـركتى التدوين والتصنيف، فبرزت شخصيته النحوية بروزا لا نظير له، وانكب وسهر الليالى على كتب السابقين فتأثر بهم، وأخذ مـا حلى له من اليواقـيت النحوية وأزهاره البـاسمـة، فكانت نتيـجة اطلاعه على آراء السابقين ومصنفـاتهم، أنه أصبح علما من الأعلام القادرين على

---

(١) راجع: بغـيـة الوعـاة ص٢٢٦، والدرر الكـامنة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، وشـذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

(٢) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦.

تخطى الصعاب، والبروز إلى الوجود فى ثوب قشيب يحقق للنحو كل آماله وأمانيه.

فنراه فى كتبه نقل عن السابقين واهتم برأيهم واعتمد عليهم وناقش رأيهم فى بعض المسائل، وليس هذا فحسب بل إنه تتلمذ على رجال عظام من أئمة النحو وكبرائهم أمثال أبى عبدالله الطنجى، والسراج الدمنهورى وأبى زكريا الغمارى، والشيخ أبى حيان.

(وأخذ العربية عن أبى عبد الله الطنجى والسراج الدمنهورى وأبى زكريا الغمارى وأبى حيان) اهـ[1].

فهؤلاء كانت لهم اليد الطولى على ابن أم قاسم حيث نبغ وتقدم واشتهر فى فن النحو فتأثر واقتدى بهم وسار على طريقهم.

ولكن بالبحث رأيت أنه لم ينقل فى كتبه عن شيوخه إلا عن شيخه أبى حيان. وأعلل ذلك بأنه كان من أفاضل الشيوخ وكان آخرهم، وأكثر ملازمة له (عن جماعة آخرهم أبو حيان) اهـ[2].

وهكذا كان شأن ابن أم قاسم يتقلب هنا وهناك لينال الحظ الوفير من اللسان العربى القويم، وأغلب الظن أنه كان فى منطقة شمال القاهرة حيث دفن هناك.

وفعلا أصبح نحويًا بارعًا نال إعجاب الجميع، وكان من أكابر عصره، نهل الكثير من مؤلفاته التى لا ينضب معينها سواء كانوا فى عصره أم بعده، وجميع مؤلفاته مصادر وثيقة لدى النحاة، ولقوة حرصه على تعلم النحو خرجت كتبه إلى الوجود مزهوةً بنفسها بما فيها من معان فياضة وآراء سديدة؛ فلذلك كثر الناقلون عنه.

«ورأيت بخط العلامة شهاب الدين الأبذى ما صورته: قال محمد بن أحمد

---

(١) راجع: بغية الوعاة ص٢٢٦، حسن المحاضرة للسيوطى ٢٣٠ وطبقات القراء جـ١ ص٢٢٧ والدرر الكامنة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، شذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، روضات الجنات ص٢٢٥.

(٢) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

ابن حيدر الأنصارى معرفا للشيخ المرادى أنه شرح الجزولية والكافية الشافية والتسهيل، والفصول لابن معط، والحاجبية النحوية والعروضية. . . » ا هـ[1].

ابن أم قاسم الفقيه:

لم يكن المرادى حبيس فن واحد فقد كان مع ذلك فقيها فى المذهب المالكى. درس الفقه وأتقنه، ونبغ فيه حتى صار إليه ناس للفتيا يعتدون برأيه، ويأتمرون بقوله، حتى إنه كان يجلس فى بعض الأمكنة لمنح الناس درسه، والانتفاع به فى أحكام الشريعة؛ وذلك لأنه تلقى عن علم من أعلام المذهب المالكى وهو الشرف المغيلى المالكى، فبث فيه روحه ولقنه أحكام الفقه وشرائعه.

«والفقه عن الشيخ شرف الدين المغيلى المالكى» ا هـ[2].

فلم يلبث ابن أم قاسم أن بث روح الشريعة بين جلسائه ومستمعيه فى أماكن خاصة فاستفاد منه الجميع وانتفعوا به.

ولكن لم يثبت أن ألف كتبًا فى الفقه المالكى.

ابن أم قاسم الأصولى:

لم يكتف ابن أم قاسم بالنحو والفقه المالكى بل نبغ أيضًا فى علم الأصول، فكان أصوليا ماهراً متينا فيه مجيداً، فكان لا يضن بعلمه ولا يبخل به على أحد.

هذا دأبه وعادته، لأنه كان تقيا ورعا محبًّا للخير للناس عامة. وذلك أنه تلقى على شيخ من شيوخ الأصول وهو الشيخ شمس الدين بن اللبان.

(والأصول عن الشيخ شمس الدين بن اللبان) ا هـ[3].

---

(١) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦.

(٢) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧، والدرر الكامنة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

(٣) راجع: بغية الوعاة للسيوطى ص٢٢٦، وطبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧، الدرر الكامنة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، وشذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضات الجنات ص٢٢٥.

ومع تفـوقه لم يرد أنه صنف فى علم الأصـول، فهـو كغـيره من العلـماء يتناولون جميع الفنون وينبغون فى فن ويشتهرون به.

ابن أم قاسم المقرئ:

وأيضًا نبغ ابن أم قـاسم فى القراءات، وتفنن فيـها وتبحر وأجـاد، وكان له مجلس يفد إليه الكثير لتعلم القراءات والاقتداء به، كما اقتدى هو بعلم من أعلام القراء الذى اتبع طريقه واهتدى بهديه، وهو الشيخ مجد الدين إسماعيل.

«قرأ القراءات على العلامة مجد الدين إسماعيل ابن الشيخ تاج الدين محمد البناكتى» ا هـ[1].

وثبت أنه ألف كتابًا صغير الحـجم، فى وقف حمزة وهشام على الهمز على الشاطبية.

«وأفرد باب وقف حمزة على الهمز فى مصنف وذكـر فيه احتمالات أكثرها لا يصح. . . .» ا هـ[2].

وأخيرًا:

كان مجيدًا فى تصنيفه متفننا فيه (وصنف وتفنن وأجاد) ا هـ[3].

ورأيت أن الأيدى لم تمتد إلى تحـقيق مخطوطاته القيـمة إلا فى هذه الآونة، مع قوتها واتساع مداركها وتزويدها بالمعلومات الهامة.

فمـد البعض يده إلى تحقـيق الجنى الدانى فى حروف المعـانى، والآخر إلى شرح التسهيل.

وبعون الله سأعمل على تحقيق شرحه لألفية ابن مالك.

خلقه: كان ابن أم قاسم على خلق كبير صالحـا متدينا تقيا ورعا يخاف الله

(١) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧ رقم ١٠٣٨.
(٢) راجع طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧ رقم ١٠٣٨.
(٣) راجع: بغيـة الوعاة للسـيوطى ص٢٢٦، وطبـقات القـراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧، والدرر الكامنة جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦، وشـذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، وروضـات الجنات ص٢٢٥.

ويخشاه، كثير المروءة والتواضع غير مزاحم على المناصب، فقد وصل إلى ما وصل إليه من العلم والإجادة فيه دون أن يرتقى منصبًا من المناصب.

وكان متعبدا حسن الشمائل كثير المحاسن، عظيم الوقار والسكينة محمود السيرة جليل القدر ظاهر الخشوع كثير القناعة معظما عند الخاصة والعامة، حسن العشرة رحب الصدر، متقربًا إلى الله عز وجل وليًّا من أوليائه يكثر من قراءة القرآن والصلاة على النبى ﷺ. «وكان تقيا صالحا» ا هـ[(١)].

رؤيته للنبى ﷺ:

وكان دائما يجالس الناس ويحاضرهم فى مسجد مصر القديمة وكانت له كرامات ظهرت على وجه البسيطة، فلقد رأى النبى ﷺ فى منامه يحثه ويحضه على عمل الخير لرغبة الناس فيه وقربهم منه.

«وله كرامات كثيرة منها أنه رأى النبى ﷺ فى النوم، فقال له: يا حسن اجلس. نفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف» ا هـ[(٢)].

أسرة المرادى المعروف بابن أم قاسم:

ما وصل إلينا من كتب المؤرخين من أخبار هذه الأسرة لا يعدو مجرد إشارات عابرة. ولم يثبت أن المرادى حدثنا فى هذا الشأن بما يضىء جوانبه ويظهر معالمه. ومن ثم لا نعرف ما إذا كان المرادى تزوج وأنجب أم لا.

وكان ما انتهى إليه من حديث آبائه وأجداده، ما قيل عن جدته كما سبق «المعروف بابن أم قاسم وهى جدته من أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة...» ا هـ.

شخصية المرادى:

أعنى بالشخصية هنا ما يمتاز به ابن أم قاسم من صفاته الخلقية والجسمية. أما الخلقية فقد ذكرتها.

---

(١) شذرات الذهب جـ٦ ص١٦٠، روضات الجنات ص٢٢٥.

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر ١١٦/٢ رقم ١٥٤٦ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

وأما الجسمية : فلم يرد فى كتب المؤرخين ما يصور لنا هذه الصفة .

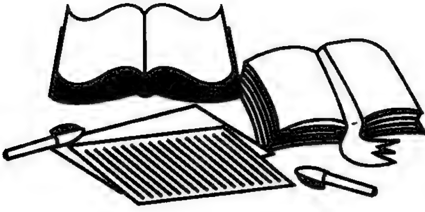
وكنت أود وأتمنى أن أقدم صورة واضحة لأسرة المرادى وبيئته التى عاش فيها وأن أظفر بالنصوص التى تعطينا ملامح وشخصية المرادى، ولكن لم يرد من ذلك شىء حتى يفسح الطريق لرسم صورته .

ويبدو أن هذا الأمر لم يكن يشغل بال الأقدمين من المؤرخين، وربما كان الحديث عن خاصة أسرته وبيئته يعد عندهم من لغو القول .

ففات بذلك علينا أشياء ثمينة لها أثرها الفعال فى تحقيق شخصيته .

أما شخصيته العلمية: فتنصب فى مؤلفاته وشروحه التى ركن إليها المتأخرون ونهلوا من معينها واستندوا على أقواله واعتدّوا بآرائه ونقلوا عنه .

فهذا يدل على سعة مداركه وشخصيته العلمية الهامة التى تمثلت فى هذه المؤلفات .



الباب الثاني

الفصل الثالث

ويشتمل على:

شيوخ المرادى

تلاميذه

مؤلفاته

وفاته

نبذة عن سرياقوس

عام الوفاة

●●●●●

شيوخ ابن أم قاسم

نبغ الشيخ المرادى المعروف بابن أم قاسم، وذاع صيته واشتهر بين الخلق وبرع فى النحو والفقه والأصول والقراءات، وله فى كل فن خبرة، وأخذ عنه الكثير ونقلوا من كتبه، وذلك لدقة قوله وحصافة رأيه، ووضعه الأمور فى نصابها، وُوَزِن رأيه بميزان العدل فرجحت كفته، وفاق الكثير من أقرانه. وذلك بفضل شيوخه الذين تلقى عنهم وتعلم على أيديهم وجلس فى حلقات دروسهم، واستمد شعاع النور منهم على نهجهم، معضدا ذلك بأفكاره وآرائه ومقترحاته، وبالبحث لم ينقل إلا عن شيخه أبى حيان.

وسأذكر بعض شيوخ ابن أم قاسم الذين تتلمذ عليهم. حسب الترتيب الزمنى فى وفياتهم.

١ - أبو زكريا الغمارى:

نسبه: هو - يحيى بن أبى بكر عبد الله الغمارى التونسى أبو زكريا الصوفى.

مولده: قال السيوطى: ولد سنة ٦٤٣ ثلاث وأربعين وستمائة من الهجرة.

من حياته: تعلم العربية ومهر فيها، وانتفع من الكثير وأفاد الجمع من علمه بعربيته، وتقلب على أيدى العلماء وجلس فى حلقاتهم طلبا للعلم والتحصيل، وكان بارزا فى العربية لامعا بين أقرانه.

قال السيوطى: قرأ العربية بتونس على أبى الحسن بن العصفور وبدمشق على ابن مالك صاحب الألفية. وبالقاهرة على الشيخ البهاء بن النحاس، ومع ذلك كانت بضاعته فى النحو مزجاة. وقال ابن حجر فى الدرر الكامنة: أخذ عن عبد الحق بن سبعين، كتب عنه ابن سيد الناس وابن رافع. وكان عالمًا بالقراءة متقنا لها متفننا فيها، ذاع أمره واشتهر بين الناس وعلا قدره وازدهر نجمه، حتى عين مقرئا، فالتف حوله خلق كثير، وكان متوقد الذكاء صافى الذهن حريصًا على القراءة حرصا لا يضاهيه أى حرص.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: قرأ على بعض أصحاب الصايغ ورجع إلى بلاده، وأخبرنى غير واحد من أصحابه الواردين علينا من تلك البلاد أن ذهنه جيد واعتناءه بالقراءات تام وحرصه زائد.

وكان متعمقًا فى الأدب مطلعًا عليه يميل إليه برغبة جذابة قوية، جعلته هذه الرغبة مضطرًا لأن يقول الشعر ويترنم به، متغنيا بمصر وعظمتها ومجدها الخالد التليد.

قال فى الدرر الكامنة: ومن شعره:

بعينيكَ هل أبصرتَ أحسنَ منظرًا ... على طولِ ما أبصرتَ من هَرَمىْ مصر

أناخا بأعنان السماءِ وأشرفا ... على الأرض إشرافَ السماكِ أو النَّسْر

وقد وافيا نَشْزًا من الأرض عاليا ... كأنهما نَهدانِ قاما على صدرِ

وهكذا كان الغمارى مفيدا قويًا نافعًا فى عربيته أمينا وحريصًا بكل ما يملك من قوة على فن القراءات ولايفوته أن يفخر ويتحدث عن مصر وقديمها - وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف من مؤلفاته.

وفاته: قال السيوطى، وابن حجر: مات أبو زكريا الغمارى فى ثالث عشر من ذى الحجة سنة ٧٢٤هـ أربع وعشرين وسبعمائة[1].

٢ - أبو حيان الأندلسى:

نسبه: هو - محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسى الغرناطى النفزى نسبة إلى نفزة - بفتح النون وسكون الفاء - قبيلة من البربر، فهو الغرناطى المولد والمنشأ والمصرى الدار.

مولده: ولد بمطخشارش - مدينة فى حضرة غرناطة فى أواخر شوال سنة ٦٥٤هـ أربع وخمسين وستمائة.

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٠، طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٣٧٩ رقم ٣٨٦٩ والدرر الكامنة لابن حجر جـ٥ ص٢٠٦ رقم ٥٠٥٩ تحقيق الأستاذ محمد سيد جاد الحق.

من حياته: أبو حيان نحوى عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومؤرخه وأديبه.

أخذ القـراءات عن أبى جعفـر بن الطباع، والعربيـة عن أبى الحسن الأبذى وأبى جعفر بن الزبير وابن أبى الأحوص وابن الـصائغ وأبى جعفر اللبلى، وبمصر عن البهاء بن النحاس وجماعة، وتقدم فى النحو، وأقرأ فى حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفـريقية والإسكندرية ومصر والحجاز مـن نحو أربعمائة وخمسين شيخًا، منهم أبو الحسين بن ربيع وابن أبى الأحوص والرضى والشاطبى والقطب القسطلانى والعز الحرانى.

وأجاز له خلق من المشرق والمغرب، منهم الشرف الدمياطى والتقى ابن دقيق العيد والتقى رزين وأبو اليمين بن عساكر.

وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفى التفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ، اشتهر اسمه وطار صيته.

وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا فى حياته كالشيخ تقى الدين السبكى وولديه والجمال الأسنوى وابن أم قاسم وابن عقيل والسمين وناظر الجيش والسفاقسى وابن مكتوم وخلائق.

قال الصفدى: لم أره قط إلا يسمع أو يشـتغل أو يكتب أو ينظر فى كتاب، وكان ثبتا قيما عارفا باللغة، وأما النحـو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عـمره حتى صار لايدركـه أحد فى أقطار الأرض فيهمـا غيره. وله اليد الطولى فى التـفسير والحـديث وتراجم الناس، ومعرفـة طبقاتهم وخصـوصًا المغاربة، وأقـرأ الناس قديمًا وحـديثًا وألحق الصغـار والكبار وصار تلامـذته أئمة وشيوخًـا فى حياته، والتزم ألا يـقرئ أحدا إلا فى كتاب سـيبويه أو التسـهيل أو مصنفاته.

وكان سبب رحلته عن غرناطة أنه حملته حدة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبى جعفر بن الطبـاع وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبى جعفـر بن الزبير واقعة فنال منه وتصدى للتألـيف فى الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمـره إلى السلطان فأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى ثم ركب البحر ولحق المشرق.

قال السيوطى: ورأيت فى كتابه «النضار» الذى ألفه فى ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته. أن مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض العلماء رموه بالمنطق والفلسفة والرياضة والطبيعة. قال للسلطان: إنى كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لى طلبة أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدى، قال أبو حيان: فأشير إلىّ أن أكون من أولئك، ويرتّب لى راتب وكسوة وإحسان فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك.

قال الصفدى: وقرأ على العلَم العراقى وحضر مجلس الأصبهانى، وتمذهب للشافعى، وكان أبو البقاء يقول إنه لم يزل ظاهريا.

وقال ابن حجر. كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه. وكان يعظم ابن تيمية ثم وقع بينه وبينه فى مسألة نقل فيها أبو حيان شيئًا عن سيبويه، فقال ابن تيمية. وسيبويه كان نبى النحو!! لقد أخطأ سيبويه فى ثلاثين موضعا من كتابه، فأعرض عنه ورماه فى تفسيره النهر بكل سوء.

وقال الصفدى: وهو الذى جسر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم فى قراءاتها وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها.

وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب:هذه نحو الفقهاء. وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم.

تولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الأقمر.

صفاته: قال الأدفوى: كان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم، وكان ثبتا صدوقا حجة، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم، ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى محبة على بن أبى طالب، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن، وكان شيخًا طوالا حسن النغمة مليح الوجه ظاهر اللون مشربا بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر.

وكانت عبارته فصيحة لكنه فى غير القرآن يعقد القاف قريبا من الكاف.

مصنفاته: منها:

١ - البحر المحيط فى التفسير.

٢ ـ النهر مختصره فى مجلدين.

٣ ـ إتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب.

٤ ـ التذييل والتكميل فى شرح التسهيل مطول.

٥ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ قال السيوطى: لم يؤلف فى العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع، ولا أحصى للخلاف والأحوال وعليهما اعتمدت فى كتابى جمع الجوامع.

٦ ـ التنخيل الملخص فى شرح التسهيل للمصنف وابنه بدر الدين.

٧ ـ الأسفار الملخص فى شرح سيبويه للصغار.

٨ ـ التجريد لأحكام سيبويه.

٩ ـ التذكرة فى العربية، أربعة مجلدات كبار.

١٠ ـ التقريب فى مختصر المقرب.

١١ ـ التدريب وشرحه.

١٢ ـ المبدع فى التصريف.

١٣ ـ غاية الإحسان فى النحو.

١٤ ـ شرح الشذا فى مسألة كذا فى النحو.

١٥ ـ اللمحة الشذرة فى النحو.

١٦ ـ الارتضاء فى الضاد والظاء.

١٧ ـ عقد اللآلى فى القراءات على وزن الشاطبية وقافيتها.

١٨ ـ الحلل الحالية فى أسانيد القرآن العالية.

١٩ ـ نحاة الأندلس.

٢٠ ـ الأبيات الوافية فى علم القافية.

٢١ ـ منطق الخرس فى لسان الفرس.

٢٢ ـ الإدراك للسان الأتراك.

٢٣ ـ زهو الملك فى نحو الترك.

٢٤ ـ الوهاج فى اختصار المنهاج، للنووى... وغير ذلك.

ومما لم يكمل:

١ ـ شرح نصف ألفية ابن مالك فى مجلدين.

٢ ـ نهاية الإعراب فى التصريف والإعراب.

٣ ـ أرجوزة خلاصة التبيان فى المعانى والبيان.

٤ ـ أرجوزة نور الغبش فى لسان الحبش.

٥ ـ مجانى الهصر فى تواريخ أهل العصر.

وفاته: مات فى ثامن عشرين صفر سنة ٧٤٥ خمس وأربعين وسبعمائة، ودفن فى مقبرة الصوفية[١].

٣ - الشرف المغيلى:

نسبه: هو ـ عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلى الشيخ شرف الدين.

من حياته: كان عالما من علماء المالكية، درس مذهب الإمام مالك ونبغ فيه، والتف الجميع حوله ينتفعون به ويتلقون عنه، وولى مناصب دينية هامة، وكان حكما عدلا يعطى الحقوق لذويها، حتى أحبه الناس وأكبروه وأجلوه لنزاهته وحصافته.

قال ابن فرحون: كان من فضلاء المالكية وأعيانهم بالديار المصرية، وولى قضاء المالكية بها فحمدت سيرته.

وكان من أعلام الأصول والفروع جليل القدر عظيم الشأن، انتقل إلى العراق، ففاق الأقران وصحح كثيراً من المتون، وجلس الكثير فى مجلسه وأذن

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص١٢١، وطبقات القراء لابن الجزرى جـ١ رقم ٣٥٥٥، وطبقات الشافعية للسبكى جـ٦ ص٣١، والبدر الطالع للشوكانى ج٢ ص٢٨٨، وشذرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص١٤٥.

لهم بالتدريس ومنحهم إجازات، وكان همه وضع الأمور فى نصابها، فكثر الملتفون حوله واقتدوا به ونهلوا من معينه.

قال خالد البلوى فى رحلته: «شيخنا العالم الأوحد أبو الأصبغ أحد الأعلام الجلة وعلماء الملة إمام الأئمة، وعلم الأعلام فى الفروع والأصول والكلام، مصيبا فى اختياراته من استقصاء واقتصار واستيفاء واختصار، فات قدره الأقدار فى ضبط الفوائد، ولقط الفرائد، فهو على الإطلاق العالم الصدر العالى القدر، رحل للعراق، فأحرز خصال السباق، واكتسب بخطه الأصول العتاق، صحح متونه، وحدق للصواب عيونه، وتبدو لها بشر ونشر كأنما تبلج وجه الصبح، أو نفح العطر، سمعت فوائد من لفظه، وقيدت شوارد من حفظه، قرأت عليه بعض مختصر الحلاب للعز النيلى المختصر الأكبر، وأذن لى فى تدريسه ا هـ.

صفاته: كان رجلا عالى الهمة عظيم القدر، يمتاز بالكرم، والمروءة، وحسن الأخلاق بصيرا بالأمور، ومحبة الناس له أثمن شىء عنده، كثير الاعتناء بنفسه فى بعد عن العجب والخيلاء، وكان ذا عقل راجح مفكر حصيف الرأى، كثير الفضل على الناس.

قال خالد البلوى: عالى القدر جمع إلى معارفه بين كرم ومروءة وظرف وفتوة وروايات، وعقل وحصاة، وفضائل غير مستقصاة ا هـ. وبالبحث لم أعثر على مؤلف له.

وفاته: توفى رحمه الله سنة ٧٤٦هـ ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة(١).

٤ - المجد إسماعيل الششترى

نسبه: هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله الششترى مجد الدين النحوى المقرئ الأستاذ والششترى - نسبة إلى قريته ششتر.

من حياته: لم يتعرض مرجع من المراجع إلى تاريخ ميلاده، وكان إماما عالمًا حافظًا عارفا باللغة العربية مقرئا ضابطًا متقنا للقراءات حتى صار شيخًا للقراء، درس الأصول وبرع فيه وتفنن وأجاد.

---

(١) الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ص١٨٤، نيل الابتهاج بتطريز الديباج لسيدى أحمد بابا التنبكتى ص١٨٩.

وتقلب فى مناصب علمية ومختلفة وترأس مدارس علمية وظهرت حصافته، وهذا مما زاد من علو قدره وازدهار علـمه بالقراءات وسمـو اسمه، حـتى سمع به خلق كثير، ووفدوا إلى مدرسـته وتعلموا فيـها وجلسوا فى مجلسـه ثم نقلوا ما حملوه إلى ذويهم ومن يلتف حولهم من طالبى الفن.

وكان كعادة غيره، تقلب على أيدى علمـاء عصره، فنهل من معينهم وتزود من علمهم وشرب منهم ما يشفى غليله ويروى ظمـأه، وهذه طبيعة العالم الناجح الذى يريد أن ينتفع به الناس ويتزودوا به.

أخـذ العربيـة عن جمـاعة وصـحب العـلاء القونوى، وأخـذ عنه العربيـة والأصول وغير ذلك.

وأخذ القـراءات وأتقنها وأجادها على الشطنوفى والتـقى الصائغ، وبرع فى كل باب طرقه وفى كل فن اندمج فيـه حتى أصبح العلامة الأوحد وأسـتاذ القراءة والنحو والأصول.

قال ابن الجزرى فى طبـقات القراء: إمام صفة صلاح الدين بـالصلاحية ثم خانقاه سـرياقوس، شيخ القراء العـلامة الأوحد الأستاذ المقـرئ النحوى الأصولى الشافـعى، برع فى القراءات والأصـول والعربية، وكـان شيخ القـراءات بالمدرسة الفاضلية، مـشهوراً بحسن القـراءة وجودة الأداء. انتفع به جماعـة. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وأخذ عنه البدر ابن أم قاسم.

صفاته: كان رجلا عالمًا فـاضلا تقيا ورعا محبا للخـير والعلم والانتفاع به، كثير الإنفاق من أجله، وليس هذا بغريب عليه، بل هو قدوة لوالده الذى كان من كبار أولياء الله تعالى والناس يفدون إلى قبره ويزورونه تبركًا به.

قال ابن الجزرى: كان والده من كبار الأولياء مدفون ـ بقريته ـ ينعت بالشيخ تاج الدين البناكتى يزار ويتبرك به.

وفاته: قال السيوطى وابن الجزرى: مات سنة ٧٤٨ ثمـان وأربعين وسبعمائة من الهجرة(١).

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص١٩٩، طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص١٦٨ رقم ٧٨١.

٥ - شمس الدين بن اللبان:

نسبه: هو ـ محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان الدمشقى ثم المصرى الشافعى الإمام العلامة المعروف بابن اللبان.

مولده: قال فى شذرات الذهب: ولد سنة ٦٨٥خمس وثمانين وستمائة من الهجرة.

من حياته: كان عارفًا بالفقه والأصول والعربية، أديبا شاعراً، سمع بدمشق من أبى حفص عمر بن المنعم بن القواس.

وقدم إلى الديار المصرية فأنزله ابن الرفعة بمصر وأكرمه إكرامًا كثيراً، وسمع بها من شرف الدين الدمياطى ومن عبدالرحمن بن عبدالقوى بن عبدالكريم الختعمى، وحدث بالديار المصرية، وسمع الحديث، وتفقه على كثيرين، وبرع فى جملة الفنون، وزاول التدريس بزاوية فى جامع عمرو بن العاص ثم بزاوية الإمام الشافعى، وسار على طريق الشاذلية، وصحب ياقوت العرش المتصوف، فاشتهر غير أنه تكلم كلامًا صوفيًا يشعر بالاتحاد. فهاج عليه الفقهاء وحاكموه أمام قاضى القضاة ثم استنقذه ابن فضل الله.

قال السبكى فى طبقات الشافعية: تفقه على نجم الدين بن الرفعة وصحب فى التصوف الشيخ ياقوت بالإسكندرية، وكان الشيخ ياقوت المقيم بالإسكندرية من أصحاب سيدى الشيخ أبى العباس المرسى صاحب سيدى الشيخ أبى الحسن الشاذلى، وبرع ابن اللبان فقها وأصولا ونحوا وتصوفا، ووعظ الناس وعقد مجلس التذكير بمصر، وبدرت منه ألفاظ يوهم ظاهرها ما لا شك فى براءته منه، فاتفقت له كائنة شديدة ثم نجاه الله تعالى، ودرس بالآخرة بالمدرسة المجاورة لضريح الشيخ الشافعى رضى الله عنه.

وفى شذرات الذهب، قال الحافظ زين الدين العراقى: أحد العلماء الجامعين بين العلم والعمل، امتحن بأن شهد عليه بأمور وقعت فى كلامه، وأحضر إلى مجلس الجلال القزوينى وادعى عليه بذلك فاستتيب ومنع من الكلام على الناس وتعصب عليه بعض الحنابلة وتخرج به جماعة من الفضلاء.



وسمع منه الطلبة وخرّج له شهاب الدين أحمد بن أيبك الدمياطى جزءا من حديثه، وكان أديبا شاعرا عالما بالعربية ذكيا فصيحا متجمعا عن الناس هماما مهيبا.

صفاته: كان ابن اللبان لسنا فطنا ذا همة وقوة وصرامة وحزم، يميل إلى الجد ولا يحاول الاندماج فى الناس وقد يرغب فى الابتعاد والانقباض عنهم، ومع هذا كان محترما مقدرا بين الخلق يخافونه ويهابونه.

مؤلفاته: منها:

١ ـ ترتيب الأم للإمام الشافعى ولم يبيضه.

٢ ـ واختصر الروضة ولم يشتهر لغلاقة لفظه.

٣ ـ ومختصر فى علوم الحديث.

٤ ـ وجمع كتابا فى النحو.

٥ ـ وكتاب فى التصوف.

٦ ـ وله تفسير لم يكمله.

٧ ـ وله كتاب متشابه القرآن والحديث تكلم فيه على طريقة الصوفية ـ وهو مختصر حسن تكلم فيه عن بعض الآيات والأحاديث المتشابهات.

وفاته: فى شذرات الذهب وأخبار مصر والقاهرة وطبقات الشافعية والوافى بالوفيات: مات ابن اللبان بالطاعون فى شوال سنة٧٤٩ تسع وأربعين وسبعمائة(١).

٦ - سراج الدين الدمنهورى:

نسبه: هو ـ عمر بن محمد بن على بن فتوح سراج الدين أبو حفص الغزى الدمنهورى المصرى الشافعى.

مولده: قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: مولده بعد الثمانين وستمائة من الهجرة.

---

(١) حسن المحاضرة للسيوطى جـ١ ص١٨٠، الأعلام للزركلى جـ٣ ص٨٥٣، وشذرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص١٦٣، وعصر سلاطين المماليك لمحمود رزق جـ٤ ص١١٨، والوافى بالوفيات للصفدى جـ٢ ص١٦٨ رقم ٤٢٥.

من حياته: كان عالما مفضالا متقنا جامعا للعلوم، تنقل بين يدى العلماء فى كثير من الفنون وجلس فى حلقاتهم، واستمع إلى دروسهم، وناقش وعارض فى مجلس شيوخه فى سبيل الوصول إلى ما تصبو إليه نفسه من الحصول على أكبر قدر من العلوم والفنون، فجلس فى حلقات النحو والقراءات والحديث والفقه متلقيا عن شيوخ وثق فيهم، وبرع على أيديهم.

أخذ العربية عن الشيخ شرف الدين محمد بن على الحسنى الشاذلى، وعن التقى ابن الصائغ أيضا وغيره، وأخذ القراءات عن الشيخ شرف الدين بن الشواء الضرير بالإسكندرية وعن التقى الصائغ، والمعانى عن الجلال القزوينى، والأصول عن العلاء القونوى، والفقه عن جماعة منهم العلامة نور الدين على بن يعقوب القرشى البكرى، وسمع من الحجار والشريف والموسوى، وأذن له بالإفتاء جماعة آخرهم الشيخ شمس الدين الأصبهانى، وبرع فى الأصول ونبغ فيه حتى صار أستاذا يعتد به ويؤخذ عنه.

ودرس فى أماكن مختلفة ومتعددة، وصحب القونوى وقرأ عليه مختصر ابن الحاجب وتلخيص المعانى والبيان، ولم يجد بدا من أن يعمل على منفعة الناس وطلابه ورواده، فكان ينتقل إلى المكان الأكثر نفعا لهم، ويلقى المتاعب والصعاب فى سبيل إفادة جمع غفير من الخلق، فأحبه الجميع وأحاطوا به حتى سمى بالعلامة الأوحد، وصار شيخا للقراءة والكل يستمع لحديثه ويعمل بإفتائه.

قال ابن الجزرى: «العلامة الأوحد المقرئ الفقيه المفتى شيخ القراء» ولحرصه على إفادة الجمع، أقرأ بمكة والمدينة وأفاد الكثير من الناس.

وحدث عنه أبو اليمن البصرى، ومع كل هذا كان يبخل بعلمه، وقد خلف حمل بعير من كتبه دون الانتفاع بها، وهلكت دون أن تملكها اليد التى تعمل على ضمها وجمعها.

قال ابن الجزرى فى طبقات القراء: «وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين وأفاد، وكان ضنينا بعلمه وخلف جملة من الكتب والدنيا وهلكت بعده فلم ينتفع بها».

وإننى أنظر إلى هذا العالم الأصولى الذى أصبح شيخا للقراء، الفقيه صاحب الفتوى، الذى ذاع صيته وطار اسمه بين الخلق وفى الأرض المكرمة، ومع كل هذه المنح الربانية العظيمة. كيف يضن بما أعطاه الله وأسبغه عليه من نعمة العلم؟

يخيل إلى أنه كان يحب المحافظة والحرص كل الحرص على ما وهبه الله وعلى كل مايقتنيه وتضمه مكتبة منزله. وبالبحث لم أعثر على اسم مؤلف له.

وفاته: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: مات سراج الدين الدمنهورى سنة ٧٥١ إحدى وخمسين وسبعمائة من الهجرة.

وقال الفاسى: هذا وهم بل مات فى يوم الثلاثاء ثالث عشر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة.

وقال ابن الجزرى فى غاية النهاية: توفى بمكة شهر ربيع الأول سنة ٧٥٢هـ اثنتين وخمسين وسبعمائة[١].

٧ - أبو عبدالله الطنجى:

تصفحت المراجع فلم أعثر له على ترجمة، وقال السيوطى فى كتاب بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ص٢٩٤: أبو عبدالله الطنجى شيخ من أهل النحو نقل عنه أبو حيان فى الارتشاف وذكره هكذا.

(١) طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٥٩٧ رقم ٢٤٣٢، بغية الوعاة للسيوطى ص٣٦٣ شذرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص١٧٢، الدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص٢٢٣.

تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم

لقد تأثر ابن أم قاسم بعلماء عصره وتتلمذ على أيديهم وتلقى عنهم وجلس فى حلقات دروسهم، فما دام قد تأثر بالغير ونبغ عن طريقهم، فلابد أن يكون قد خرج أجيالا برزوا إلى المجتمع تأثروا به وتتلمذوا عليه وجلسوا فى حلقات درسه، وأفادوا غيرهم بما وهبهم الله من نعم العطاء.

وأقول: بعد البحث والاستقصاء لم أجد نصا فى كتب التاريخ يذكر فيه من تتلمذ على ابن أم قاسم سوى جلال بن أحمد المعروف بالتبانى، ولم أتمكن من الحصول على أى مؤلف للشيخ جلال التبانى حتى أحكم بأنه نقل عن شيخه أم لا.

فعلى ذلك اتخذته تلميذا له ـ وأيضا ابن هشام ـ وإن كان لم يثبت أنه تتلمذ عليه ـ فإنه نقل عنه وهو فى عصره.

وسأذكر بعض التلاميذ الذين تأثروا بابن أم قاسم وأخذوا عنه.

وذلك حسب الترتيب الزمنى فى وفياتهم.

١ - ابن هشام الأنصارى:

نسبه: هو ـ عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصارى الشيخ جمال الدين الحنبلى النحوى المصرى الفاضل العلامة المشهور أبو محمد.

مولده: قال ابن حجر فى الدرر الكامنة: ولد فى ذى القعدة سنة ٧٠٨ هـ ثمان وسبعمائة.

من حياته: لزم الشيخ الشهاب عبداللطيف بن المرحل وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزى، وقرأ على الشيخ التاج الفاكهى شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقه للشافعى ثم اندمج فى المذهب الحنبلى فحفظ مختصر الخرقى فى دون أربعة أشهر وذلك قبل موته بخمس سنين.

وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وحدث عنه ابن جماعة بالشاطبية وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم.

وتصدر للتدريس ونفع الطالبين وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرف فى الكلام والملكة التى يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا.

وكان ابن هشام من كبار علماء اللغة العربية، اشتهر بالتحقيق وسعة الاطلاع والاقتدار على التصرف فى الكلام، وذاع صيته فى العالم الإسلامى وطارت مصنفاته فى غالب الديار.

قال ابن خلدون فى ابن هشام:

مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

مخالفته لأبى حيان:

قال الشوكانى فى البدر الطالع: كان كثير المخالفة لأبى حيان شديد الانحراف عنه، ولعل ذلك - والله أعلم - لكون أبى حيان كان منفردا بهذا الفن فى ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة - ابن هشام - وكثيرا ما ينافس الرجل من كان قبله أو بالتمكن من البلوغ إلى مالا يبلغ إليه، وإلا فأبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة.

وهكذا نافس أبو حيان الزمخشرى فأكثر من الاعتراض عليه فى النحو لكون الزمخشرى ممن تفرد بهذا الشأن وإن لم يكن عصره متصلا بعصره.

وهذه دقيقة ينبغى لمن أراد إخلاص العمل أن يتنبه لها فإنها كثيرة الوقوع بعيدة الإخلاص.

صفاته: كان ابن هشام يميل إلى التواضع ويعطف على أقربائه ويبرّهم ويعطى الفقراء والمحتاجين ويشفق عليهم. وكان دمث الأخلاق، رقيق القلب، سهلا لينا وديعا يحب التعامل مع الناس.

ما انتفع به ابن هشام من المرادي: قالوا: إن ابن هشام استفاد من المرادي وتأثر به، وظهر هذا الأثر فى الجزء الأول من كتابه المسمى بمغنى اللبيب فى

مواضع متعددة، فنقل لفظه أو اقتبس معناه معتمدا عليه وذلك من كتاب ابن أم قاسم المسمى بالجنى الدانى فى حروف المعانى.

مصنفاته: منها:

١ ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب في النحو ـ منه نسخ فى أكثر مكاتب أوربا، ودار الكتب المصرية، وطبع فى طهران سنة ١٢٧٤ وفى مصر مرارا. . وله عدة شروح:

أ ـ شرح للدمامينى.

ب ـ شرح للشمنى.

جـ ـ شرح للدسوقى.

د ـ شرح للأمير.

٢ ـ قطر الندى وبل الصدى من أهم كتب النحو ـ عليه شرح المؤلف. طبع بمصر وتونس مرارا، واهتم الإفرنج به فنقله كوجيار إلى الفرنسية، وطبع فى ليدن سنة ١٨٨٧م وعليه شروح كثيرة.

٣ ـ الإعراب عن قواعد الإعراب. فى النحو ـ منه نسخة خطية فى برلين وغوطا. وله شروح.

٤ ـ شذور الذهب فى النحو ـ طبع مرارا، وله شروح أكثرها مطبوع.

٥ ـ موقد الأذهان وموقظ الوسنان. فى أغوص مسائل النحو، منه نسخ خطية فى برلين وباريس ودار الكتب المصرية.

٦ ـ ألغاز نحوية ـ طبع بمصر.

٧ ـ الروضة الأدبية فى شواهد علوم العربية ـ عول فيها على ابن جنى، وهو فى برلين.

٨ ـ الجامع الصغير. فى النحو ـ بباريس وفى الخزانة التيمورية. وعليه شروح.

٩ ـ التوضيح على ألفية ابن مالك. مجلد.

١٠ ـ رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة ـ أربعة مجلدات.

١١ ـ عمدة الطالب فى تحقيق تصريف ابن الحاجب ـ مجلدان.

١٢ ـ التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ـ عدة مجلدات.

١٣ ـ شرح التسهيل ـ مسودة.

١٤ ـ شرح الشواهد الكبرى.

١٥ ـ شرح الشواهد الصغرى.

١٦ ـ القواعد الكبرى والصغرى.

١٧ ـ الجامع الكبير والصغير.

١٨ ـ شرح اللمحة لأبى حيان.

١٩ ـ شرح بانت سعاد.

٢٠ ـ شرح البردة.

٢١ ـ التذكرة، خمسة عشر مجلدا.

٢٢ ـ المسائل السفرية فى النحو. وغير ذلك

وله عدة حواش على الألفية والتسهيل ورسائل وكتب أخرى متفرقة فى مكتبات أوربا.

وفاته: قال ابن حجر والسيوطى والشوكانى: مات ليلة الجمعة خامس ذى القعدة سنة ٧٦١ إحدى وستين وسبعمائة(١).

٢ - جلال التبانى:

نسبه: هو ـ جلال بن أحمد بن يوسف التيزينى ـ بكسر الفوقانية والزاى وقبلها وبعدها تحتانية ساكنة ـ المعروف بالتبانى ـ بمثناة ثم موحدة ثقيلة ـ لنزوله التبانة ظاهر القاهرة. جلال الدين ويقال اسمه رسولا.

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان. تعليق الدكتور شوقى ضيف جـ٣ ص١٥٤، بغية الوعاة للسيوطى ص٢٩٣، وحسن المحاضرة للسيوطى جـ١ ص٢٣٠، الدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص٤١٥، رقم ٢٢٤٨، شذرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص١٩١، البدر الطالع للشوكانى جـ١ ص٤٠١.

من حياته: قدم القاهرة فأقام بمسجد التبانة فغلب عليه نسبته إليها. وتقلب بين يدى العلماء. قال الحافظ ابن حجر فى الدرر الكامنة: قدم القاهرة قبل الخمسين، وسمع فى البخارى من الشيخ علاء الدين التركمانى، وأخذ عنه وعن القوام الإتقانى، وأخذ فى العربية عن ابن أم قاسم والقوام والإتقانى والشيخ جلال الدين بن هشام وابن عقيل، وبرع فى الفنون مع الدين والخير. وكان فقيها أصوليا نحويا بارعا وأفتى ودرس سنين، وولى وكالة بيت المال ونظر الكسوة ومشيخة خانقاه شيخون.

وانتهت إليه رياسة الحنفية فى زمانه، وعرض عليه القضاء غير مرة فأصر على الامتناع. وقال: هذا فن يحتاج إلى دراية ومعرفة إصلاح ولا يكفى فيه الاتساع فى العلم.

ودرس بالضرغتمشية والألجهية ومدرسة الجائى وكتب على الفتوى.

وممن أخذ عنه ولده الشيخ شرف الدين، والشيخ عز الدين الحاضرى الحلبى.

وكان له صلة بالأمراء والأكابر، وعظم وضخم وتردد الناس إلى بابه وهو مع ذلك ملازم للاشتغال والأشغال مع الديانة والصيانة.

وكان شديد الحرص على ملاقاة العلماء والاجتماع بهم وملازمته لهم، لأنهم كانوا سببا فى نبوغه وشهرته وعظمته وعلو قدره.

صفاته: كان محبا فى السنة حسن العقيدة شديدا على الإلحادية والمبتدعة، وكان ذا همة عالية ومكارم أخلاق، كثير البر على الناس عطوفا عليهم، كثير الصدقة على الفقراء والمحتاجين، وكان له حرمة فى الدولة وكلمة مسموعة.

مصنفاته: وصنف تصانيف منها:

١ ـ المنظومة فى الفقه.

٢ ـ شرح المنظومة فى الفقه ـ فى أربعة مجلدات.

٣ ـ شرح المشارق.

٤ ـ شرح المنار.

٥ ـ شرح التلخيص.

٦ ـ اختصر شرح مغلطاى على البخارى ـ قال ابن حجر العسقلانى: رأيته بخطه.

٧ ـ له تصنيف فى منع تعدد الجمع.

٨ ـ تصنيف فى أن الإيمان يزيد وينقص.

٩ ـ له كتاب علق فيه على البزدوى.

وفاته: قال السيوطى فى بغية الوعاة وابن العماد فى شذرات الذهب: مات بالقاهرة فى ثالث عشر رجب سنة ٧٩٣ ثلاث وتسعين وسبعمائة عن بضع وستين سنة(١).

مؤلفاته

مؤلفات ابن أم قاسم:

للمرادى مؤلفات بذل فيها كل جهده وكرس حياته من أجلها. فدرس كتب السابقين وتفحصها. فاقتطف منها أزهارها وجنى ما أعجبه من ثمارها. وأضاف ذلك إلى ماحوته قريحته وجاد به تفكيره. فأعجب المعاصرين والخلف فاعتمدوا على مؤلفاته ونقلوا منها وكانت مصدرا لكل باحث ومنارة لكل من يريد أن يسترشد. فنهلوا من معينه الذى لا ينضب ومن علمه الذى لا ينفد. ومن ذلك:

١ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى.

٢ ـ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.

٣ ـ شرح ألفية ابن مالك.

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ص١٢٣، وحسن المحاضرة للسيوطى جـ١ ص٢٠٠، والدرر الكامنة لابن حجر جـ٢ ص٨٢، شذرات الذهب لابن العماد جـ٦ ص٣٢٧، البدر الطالع للشوكانى جـ١ ص١٨٦، روضات الجنات للخوانساى ص١٦٢.

٤ ـ شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية.

٥ ـ شرح المقصد الجليل فى علم الخليل (وتسمى مقدمة ابن الحاجب فى علم العروض).

٦ ـ شرح المفيد على عمدة المجيد فى علم التجويد للسخاوى.

٧ ـ رسالة فى الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٨ ـ شرح المفصل للزمخشرى فى النحو ـ لم أعثر عليه.

٩ ـ شرح الاستعاذة والبسملة، قال السيوطى: قلت: وشرح الاستعاذة والبسملة كراس ملكته بخطه ـ لم أعثر عليه.

١٠ ـ تفسير القرآن الكريم في عشرة مجلدات أتى فيه بالفوائد الكثيرة وإعراب القرآن ـ لم أعثر عليه ـ.

١١ ـ شرح الجزولية. ـ لم أعثر عليه ـ.

١٢ ـ شرح الكافية الشافية - لم أعثر عليه -.

١٣ ـ شرح الفصول لابن معط - لم أعثر عليه -.

١٤ ـ شرح الحاجبية النحوية - لم أعثر عليه -.

وسأذكر نبذة موجزة عن كل مؤلف عثرت عليه في المكتبات . . وهى:

أولا - كتاب الجنى الدانى فى حروف المعانى:

هو كتاب مخطوط مودع بدار الكتب المصرية تحت أرقام ٥٤١، ٣٨١ عام، وطلعت، وتيمور، ويحتوى على ١٤٢ ورقة ومسطرته ١٩ سطرا.

أوله «بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر ياكريم. الحمد له. بجميع محامده، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم أنبيائه. . وبعد

فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنيا أكثرها على معانى حروفه صرفت الهمة إلى تحصيلها. . . إلخ».

حقا إنه كتاب قيم عظيم طرق صاحبه فيه الأبواب الموصدة ففتحها على مصراعيها، حيث أنار للقارئ طريق الهداية، فقد دقق كلامه، ووضع نصب عينه الحروف ومعانيها فكشف عن غامضها، ويسر الوقوف عليها. وذكرها جملة وتفصيلا، وهى مع قلتها كثر درها وبعد غورها.

فقرب البعيد وسهل ما صعب منها، وجعله في متناول أيدينا وسماه الجنى الدانى فى حروف المعانى.

ويحتوى هذا الكتاب الذى ندر وجوده وقل ما يماثله أو يضاهيه ـ على مقدمة وخمسة أبواب، واشتملت المقدمة على خمسة فصول.

بين فى الفصل الأول حد الحرف، وفى الثانى لماذا سمى حرفا ؟ وفى الثالث فى جملة الحرف ومعانيه وأقسامه. حتى إنه قال: إن النحويين جعلوا للحرف خمسين معنى.

وفى الرابع فى بيان عمله، وقال: إنه عامل وغير عامل، والخامس فى عدة الحروف وقال: إن بعض النحويين قالوا: إنَّ جملة المعانى ثلاثة وسبعون حرفا، ذكر بعضهم نيفا وتسعين حرفا.

ولقد وقف ابن أم قاسم. على كلمات أخر مختلف فى حرفيتها ترتقى لها عدة الحروف إلى المائة، وهى منحصرة فى خمسة أقسام وجعل لكل قسم بابا.

فالباب الأول فى الأحادى، وهى أربعة عشر حرفا. الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء، وقد جمعها ابن أم قاسم فى كتابه هذا فى قولك « بكشف سألتمونيها».

ثم بدأ بالهمزة مفصلا ضاربا الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب عارضا رأى النحاة فيما يدور فى هذا الموضع وما يطرأ عليه من تغيير.

ثم عرض الباء موضحا معانيها زائدة وغير زائدة.

وقد يعتمد على رأى سيبويه فى عرضه للكلام، فمثلا قال: رد كثير من المحققين سائر معانى الباء إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سيبويه، وجعلوه معنى لا يفارقها. . . .

وهكذا. عارضـا ما فى البـاب الأول من حروف المعانى مـع توضيح وإزالة الغموض وإبراز المحاسن وفى بعض الأحيان يسأل ويجيب ليقرب المعانى إلى ذهن القارئ مزيلا ما فيـه من شبهات، وقد يذكر تنبيهـات عقب كل قسم من الأقسام، لإبداء مـلاحظاته، أو توضيـح ما أشكل، ولإظهـار مـا أبهم. عارضـا فيـه رأى النحاة.

فمثـلا. فى تنبيه له «لام الاسـتغاثة» قيل: هى زائدة. فـلا تتعلق بشىء، وقيل: ليست زائدة فتتعلق.

وعلى هذا: ففى مـا يتعلق به قـولان: أحدهما أنه الفـعل المحذوف، وهو اخـتيـار ابن عصـفـور والثانى: أنه حـرف النداء، وإليـه ذهب ابن جنى، وذهب الكوفيون إلا أن هذه اللام بقية آل.. وهكذا يوضح ويبين.

وكثيرا مـا يعتد برأى ابن مالك ويؤيده، ويعتمـد على ابن الناظم فى شرحه للألفيـة وغير ذلك من النحـاة البارزين المشهـورين أمثال الأخـفش وابن الأنبارى والزجاج والمبرد وابن يعيش وغيرهم.

ثم انتقل إلى الباب الثـانى، وهو الثُّنائى وقسمه إلى ضربين: ضـرب متفق عليه ومختلف فيـه وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفا وهى: إذ، وأل، وأم، وإن، وأو، وأى، وبل، وإذا.. إلخ

ثم ذكرها على الترتيب مبينا معانيهـا وأغراضها عارضا رأى النحاة مؤيدا ما يراه متفقا والمقصود، مستشهدا بكتاب الله وأشعار العرب.

ثم ينتقل إلى الباب الثالث فى الثلاثى، وهو ضـربان: متفق عليه ومختلف فيـه وجملة ذلك أربعـة وثلاثون حرفـا، وهى: أجل، وإذن، وإذا، وإلا، وإلى، وإما.. إلخ، ذكرها مرتبة مبينا معانيها وما يتعلق بها ضاربا لذلك الأمثلة.

وقد يذكر فـوائد عقيب بعض المسائل، ليـعرض فيها رأى الـنحاة فى إيجاز واقتصار، ليقف القارئ على رأى النحاة فى مسألة ما.

فمثلا قـال: فائدة فى «لات» قرئ «ولات حين مناص» بفتح التـاء وضمها وكسرها والفتح هو المشهور، والوقف عليها بالتاء عند سيبويه والفراء، وابن كيسان والزجاج، وبه وقف أكثر القراء وبالهاء عند الكسائى والمبرد وبه قرأ الكسائى.

ثم انتقل إلى البـاب الرابع فى الرباعى، وهو ضربان: متفق عليـه ومختلف فيه وجملته تسعة عشر حرفا وهى:

إذما، وألا، وأما، وإما. . . . . إلخ. ثم ذكرها أيضا على الترتيب. بسطها بأسلوبه بسطا يزيل كل شبهة.

وقد اعتـمد على أبى حيان، واعـتد برأيه معارضا رأى ابـن مالك، قال فى «حـتى»: ولا يجـوز أن تقول: أكـلت السمكـة حتى نصـفـهـا أو ثلثـهـا، قـال الزمخشرى: لأن الفعل المتـعدى بها الغرض منه أن ينقضى شيئا فـشيئًا حتى يأتى عليه. وقال ابن مالك لا يلزم واستدل بقول الشاعر.

عيَّنتْ ليلةً فمازلتُ حتّى نصفِها رَاجياً فَعُدْتُ يئوساً

قال الشيخ أبو حيان، ولا حجة له فى هذا البيت. . . إلخ

ثم انتقل إلى الباب الخـامس فى الخماسى: وهو ثلاثة أحرف، واحـد متفق على حـرفيتـه وهو «لكن»، واثنان فيـهمـا خلاف وهمـا «أنتما وأنـتن» ذكر ذلك مفصلا.

وكان يعقب كل قسم من الأقسام بقوله: «والله أعلم».

وفى نهاية كتابه قال: وذكر بعضهم أن «كان» الزائدة حرف، وكذلك «أصبح وأمسى» فى قول العرب: «ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها» قال: لأن الأفعال لا تزاد.

وقـد كـان حق هذه الألفـاظ أن أذكرهـا فى باب الثـلاثى والرباعى، وإنما أهملت ذكرها هناك لشهرتها وغرابة القول بحرفيتها.

وهكذا كان كـتاب الجنى الدانى فى حروف المعـانى بحرا فيـاضا لمن أراد أن يرتوى، وبلسمـا شافـيا لمن أراد أن يستـشفى، ومعـينا لا ينضب لمن أحب تزويد نفسه.

فنرى ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، قد أدلى بدلوه، ونهل من معينه وسار على نهجه واتبع طريقته.

ثانيا - شرح «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك:

شرحه ابن أم قاسم، وهو كتاب مخطوط فى مجلدين ووقع مرة أخرى فى ثلاثة مودع بدار الكتب المصرية ومكتبة الأزهر تحت أرقام ٦٥٣٠ طلعت ـ ٦٣ ـ ١٢٦٢.

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله على التوفيق لحمده... إلخ».

وهو كتاب ضخم قيم جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق فى النحو، واستكشاف لمخبآته، وإحاطة بأوابده.

وهو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها مدعومة بالدليل النقلى والنظرى. فعلق ابن أم قاسم على التسهيل تعليقا يفيذ المعنى ويبين المراد، وقد ذيله بفوائد جمة تكشف مقاصده، وتفصح عن مكنونه.

ولكنه مال إلى عدم الإكثار والإسهاب، بل وضع الأمر فى نصابه دون ملل أو خلل فبدأ أول ما بدأ بشرح الكلام على حسب طريقة ابن مالك، عارضا آراء النحاة وخلافاتهم، فيعرض أولا كلام المصنف ثم يعقبه بشرحه الوافى المختصر حتى يتسنى للقارئ أن يفهمه دون جهد ونصب وعناء.

شافعا ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأمثال العرب وأشعارهم. وقد يعرض تلخيصا بعد سرد المسألة وشرحها ورأى العلماء فيها، ليقربها إلى الأفهام.. فقال فى إلحاق نون الوقاية بقد وقط:

«وتلخص من نقل الكوفيين أن من جعلهما اسمى فعل. قال: قدنى وقطنى بالنون وتكون الياء فى موضع نصب، ومن جعلهما بمعنى حسب. قال: بغير نون».

وقد يأتى بالشاهد ثم يعلق عليه برأيه ورأى النحاة، تسهيلا وتقريبا إلى الأذهان وإزالة الشبهات ورفع الغموض الذى يسيطر على الشاهد، فيبرزه فى صورة براقة تصل إلى مدارك المتعلم والقارئ دون تعب ومعاناة.

وفى باب إن وأخواتها بين الطريق الذى سار عليه ابن مالك فى اقتدائه بالنحاة فقال فى إن وأخواتها: «عد المصنف هذه الأحرف خمسة لأن أن المفتوحة فرع من إن المكسورة اقتداء بسيبويه والمبرد فى المقتضب وابن السراج فى الأصول».

ونراه حينما يدخل فى باب من الأبواب، فإنه يأتى له بمقدمة من عنده ثم يعرض شرحه وقد يعرض رأى النحاة ذاكرا النص من كتبهم باسطا آراءهم.

وقد ينقد ابن مالك فى ترتيبه الكلام، ويدافع عنه ـ ففى العدد ـ فصل.

«استعمل لخمسة عشر ظروف كيوم يوم صباح مساء وبينَ بينَ».

قال المرادى: «ليس هذا الفصل من باب العدد فى شىء، ولكن استطرد ذكره، لكون هذه الأسماء ناسبت خمسة عشر فى تركيبها.. إلخ.

وقد يعارض المصنف وابنه، ففى باب التعجب قال ابن مالك: «وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر».

قال المرادى: «نحو ما أحسن زيدا مقبلا، وأكرم به رجلا».

فلو قلت: ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يجز بإجماع. قال المصنف: وتبعه فى نقل الإجماع ولده فى شرح الألفية. وليس كذلك.

وقد اعتمد فى النقل على كثير من النحاة فى شرحه أمثال أبى حيان والمبرد والأخفش والسهيلى والزمخشرى وغيرهم.

قال فى نون التوكيد. قال سيبويه أما يونس وناس من النحويين فيقولون:

اضربان واضربنان زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير فى كلامها..

واعتمد أيضا على شيخه أبى حيان فقال فى زيادة الواو فى أو، ولو.

قال الشيخ أبو حيان: لم أظفر فى تعليله بنص، ويمكن عندى أن يكون زادوا الواو منه للفرق بين أولى حالة النصب والجر وبين إلى الحرف، وحملت حالة الرفع على النصب والجر، ولا أراه تعرض لشيخ آخر من شيوخه فى النقل عنه أو التأسى به والسير على نهجه، وقد يعارض النحاة فى آرائهم مراعيا ضبط الحقائق مع ترجيح ما يراه ملائما ونافعا مفيدا.

فقال فى قول ابن مالك: (بلام الابتداء).

قال المرادى: زعم أكثرهم أنها مخلّصة للحال، وليس كذلك، لقوله تعالى ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقع..

ونراه يجارى المصنف فى (لدن) ويؤيده حينما قال ابن مالك: «نون مكسورة للوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز».

قال المرادى: من حـذفها مع لدن قراءة نافع وأبـى بكر «قَدْ بَلَغْتُ مِن لَدُنِى عذرا» قـال المصنف: زعم سيـبويه أن عدم لحـاقها للدن مـن الضرورات، وليس كذلك، لقراءة نافع.

وهكذا كانت عادة ابن أم قاسم يعرض الآراء ويفـندها ويرجح ما فيه الفائدة والنفع.

وحقا. إنه شرح مفيد جعل تسهيل ابن مالك مسهلا على كلّ قارئ وباحث، فهو منهل لمن أراد أن ينهل من شرابه العذب. حيث أبرز محاسن التسهيل، وجعله قطفا دانيا طيـب الرائحة طعم المذاق، ومفتاحـا لكل طارق لأبواب النحو.. فكان مصدرا وثيقا للنحاة ينقلون عنه ويعولون عليه، وهذا يدل على براعة ابن أم قاسم وحسن لباقته واجتهاده وانكبابه على كتب السابقين والاقتداء بهم.

فأخـرج مؤلفات وشـروحا يانعـات قاصدا بهـا أن تكون هداية للمهـتدين وطريقا للسالكين ومرضاة للباحثين.

ثالثا - شرح ألفية ابن مالك:

نسخـة مخطوطة فى مجلد مـودع بدار الكتب المصرية ومكتـبة الأزهر تحت رقم ٣٢٣ - ١٥٠ تيمور - ٣٢٣٨.

وفى المقدمة:

«بسم الله الرحمن الرحيم.. فهذا توضيح لمقاصد ألفية ابن مالك رحمه الله يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنهـا لخطابها، سألنيه بعض حفاظها المعتنين لاستنباط بعض فوائدها من ألفاظها... إلخ».

تمعنت هذا الشرح فظهـرت فضائله وبرزت محاسنه، فـإذا قرأه قارئ أحس بالارتياح والاطمئنان وخرج منه بنتائج باهرة وآراء صائبة.

فقـد ظهرت شـخصـية ابن أم قـاسم واضحة جلـية دلت على قـوة قدرته وحصافة رأيه وتجلت فيه مواهبه العظيمة وأفكاره وآراؤه السديدة.

ولا شك أنه شرح أوفى على الغاية، وبلغ النهاية. فقد عمل على استكمال ما فات، وانسجام فى ترتيب المعلومات، ومن تنسيق فى ضم القواعد المتصلة بعضها ببعض.

ويمتاز بالدقة والإتقان والسهولة، فلا يحتاج إلى جهد وعناء، مع إيضاحه وبسطه لآراء النحاة ومذاهبهم.

ولا نبالغ إذا قلنا: إن هذا الشرح أرشد المؤلفين من بعده، ووضع منهاجًا لهم ونسقًا يسيرون عليه فإن عنايته كانت متجهة إلى إيضاح ألفية ابن مالك وتبيان مقصودها.

والحق أنه غزير المادة، ومن أوفى الكتب بسطاً لمذاهب النحاة وتعليلاتهم على نمط العناية والتفصيل.

ولا غرابة أن يجمع فى شرحه ما جمع فأمامه من المؤلفات القيمة الواسعة من كتب السابقين كارتشاف الضرب والتسهيل وشرحه وغير ذلك.

مضيفاً إليها ما حوته قريحته وجاد به تفكيره.

فكان هذا الشرح مددا لمن بعده من شراح الألفية، ومصدرا وثيقا لدى النحويين، وقد استمد منه المؤلفون، يعولون على آرائه ويعتمدون على أفكاره. وقد ظهر هذا واضحا فى الناقلين عنه.

وإذا درسنا شرح الألفية للأشمونى وجدناه قد تتبع أسلوب ابن أم قاسم فى الشرح وذكر التنبيهات، ونقل الكثير عنه، وفى بعض الأحيان يذكر نص الألفاظ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

مسألة (١)

فى باب المعرب والمبنى بعد قول الناظم

وقَصْرُها مِن نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ

قال المرادى فى التنبيه الثالث:

وقد أفرده الأشمونى فى تنبيه أيضا فقال الأشمونى ٣٠/١ نقلا عن المرادى(١): «مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فَعَل - بالتحريك -

(١) راجع التحقيق ص٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١ من الرسالة.

ولامها ياء ـ ومذهب الخليل أن وزنها فَعْل ـ بالإسكان ـ ولامها واو، فهى من باب قُوّة، وأصله ذوو.

وقال ابن كيسان: تحتمل الوزنين جميعا.

و«فوك» وزنه عند الخليل وسيبويه ـ فَعْل ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ وأصل فوه لامه هاء ـ.

وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعل ـ بضم الفاء ـ.

وأب وأخ وحم وهن: وزنها عند البصريين فَعَل ـ بالتحريك ـ ولاماتها واوات، بدليل تثنيتها بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم فى التثنية: حَموَان، وفى إحدى لغاته حمْوٌ.

وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل، بالإسكان.

ورد بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال.

أما «هن» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم: هنة وهنوات، وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية.

واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفى هنوات لكونه مثل جفنات، ففتح لأجل جمعه بالألف والتاء، وإن كانت العين ساكنة فى الواحد.

وقد حكى بعضهم فى جمعه أهناء، فبه يستدل على أن وزنه فَعَل ـ بالتحريك ـ» هذا نص كلام المرادى.

مسألة (٢)

فى الضمير ـ بعد قول الناظم

وقَبْلَ يا النَّفْس مَعَ الفعْلِ الْتُزِمْ　　　نُونُ وِقاية ولَيْسِى قَد نُظِمْ

قال الأشمونى فى تنبيه له ١/٥٥ نقلا عن المرادى[1]:

---

(١) راجع التحقيق فى نون الوقاية.

«ومذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعلَ الكسرَ.

قال الناظم: بل لأنها تقى الفعل اللبس فى «أكرِمْنى» فى الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بيـاء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، فـفعلُ الأمر أحقّ بها من غيره، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر».

مسألة (٣)

فى اسم الموصول ـ بعد قول الناظم

وَصِــفةٌ صَـرِيَحةٌ صِلَةَ ألْ   وكونُها بِمُعْرَبِ الأفعال قَلّ

قال الأشمونى فى تنبيه له ١/٧٦ نقلا عن تنبيه أيضا للمرادى[1]:

«تنبيه. . شذ وَصْلُ «أل» بالجملة الاسمية كقوله:

مِنَ القومِ الرَّسولُ اللهِ مِنهُمْ   لـهُمْ دانَـتْ رِقـابُ بـنِـى مَـعَدٌ

وبالظروف، كقوله:

مَنْ لا يزالُ شاكراً على المَعَهْ   فهْوَ حرٍ بِعِيشةٍ ذاتِ سَعَهْ

مسألة (٤)

فى اسم الموصول ـ بعد قول الناظم

فِى عائِدٍ متَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ   بِفِعلٍ أو وصفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

قال الأشمـونى فى التنبيه الثانى ١/٨٠ نقلا عن المرادى من التنبـيهين الرابع والخامس[2]:

(إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف:

أجازه الأخفش والكسائى، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة.

---

(١) ص ٤٤٦، ٤٤٧.
(٢) ص ٤٥٦.

واتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو: هذه التى عانقْتُ مجردة، أى: عانقتها مجردة، فإن كانت الحال متقدمة ـ نحو هذه مجردةً عانقت ـ فأجازها ثعلب ومنعها هشام».

مسألة (٥)

فى المعرف بأداة التعريف ـ بعد قول الناظم

.... كالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمَان

قال الأشمونى فى تنبيه له ١/٨٦ نقلا عن المرادى فى تنبيه له أيضا[1]:

«تنبيه ـ فى تمثيله بالنعمان نظر؛ لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، والتى للمح الأصل ليست لازمة».

مسألة (٦)

فى كان وأخواتها ـ بعد قول الناظم

.... وكُلُّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ

قال الأشمونى ١/١١٣ نقلا عن المرادى[2]:

«وفى دعوى الإجماع على منعها نظر، لأن المنع معلل بعلتين:

إحداهما. عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم فى ليس، مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى أن «ما» موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه. وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته، إذا كان غير عامل كما المصدرية».

---

(١) راجع التحقيق ص٤٦٧.

(٢) ص٤٩٦.

مسألة (٧)

فى الفاعل ـ بعد قول الناظم

.... وَشَذَّ نحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

قال الأشمونى ١/ ٧٨١ نقلا عن المرادى(١).

«قال الناظم: والنحويون ـ إلا أبا الفتح ـ يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه، واستدل على ذلك بالسماع وأنشد على ذلك أبياتا ـ وذكر الأشمونى أبياتا ـ وذلك لجوازه وجها من القياس. وممن أجاز ذلك ـ قبله وقبل أبى الفتح من البصريين والطُّوَالُ من الكوفيين.

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها.

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر».

مسألة (٨)

فى النائب عن الفاعل ـ بعد قول الناظم

ولا يَنُوبُ بَعْضُ هذِى إنْ وُجِدْ   فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وقَدْ يَرِدْ

قال الأشمونى فى تنبيه له ١٨٤/١ نقلا عن المرادى(٢):

«إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لواحد منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور، وقال أبو حيان: ظرف مكان».

مسألة (٩)

فى المفعول به ـ بعد قول الناظم

والعكْسُ فِى مَصْحُوبِ أَلْ

---

(١) ص ٥٩٧.

(٢) راجع التحقيق ص ٦٠٧.

قال الأشمونى فى خاتمة له ١/٢١٧ نقلا عن المرادى فى تنبيه له[١].

«إذا دخلت «أل» على المفعـول له أو أضيف إلى معرفـة تَعَرَّفَ بأل أو بالإضافة، خـلافا للرياشىِّ والجرمىِّ والمبـرد فى قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة، وإن «أل» فيه زائدة، وإضافته غير مَحْضَةٍ».

وقد أحسن ابن أم قـاسم فى أن ينسب الآراء إلى أصحابها المتـقدمين، وهو كثير لا يقع تحت حصر. وكان موقفـه من ابن مالك موقف الناقد البصير. يناقشه فيما يستحق المناقشة ويؤيده فيما يستحق التأييد.

وذلك لما له من سعة اطلاع مكنه من معرفة آراء السابقين والحكم عليها بعد الموازنة بينها، وقد كثر استشهاده فى هذا الشرح بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأمثالهم.

وهكذا كان ابن أم قـاسم فى مادته العلمية بحـرا فياضا بذل جـهده وكرس حياته من أجل إيجاد قطوف دانية يتناولها القاصى والدانى.

رابعا - شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية للقاسم ابن فيرُه بن خلف

نسـخة فى مـجلد بقلم نسخ بخط أحـمد بن يـوسف السمنودى الشـاذلى الأحمدى - فـرغ منه فى ذى الحجة سنة ١٢٢٨هـ مجـدولة بالمداد الأحمر فى ٥٣ ورقة ومسطرتها ٢١. مودعة بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٢.

نبذة عن الكتاب:

بدأ المرادى كتابه بتعريف الوقف لغـة واصطلاحا، ثم قسم الوقف إلى أربعة أقسـام: اختيـارى واضطرارى واختبـارى وتعريفى، وقـال: لا فرق بين أن يكون الوقف على الهمز فى هذا الباب اختياريا أو غيره.

وقال فيه: بدأ الناظم بحمزة أولا فى قوله:

وحمزةُ عند الوقف سهّلَ همزَهُ   إذا كان وسْطا أو تطرف مَنْزِلا

---

(١) راجع التحقيق ص ٦٥٦.

لأنه أقعد بالباب ثم أردفه هشاما.

ونرى المرادى أتى بأبيات من الشاطبيـة ثم شرحها شرحًا مفصلا معـتمدًا فيه على آراء القراء ساردا كل رأى فى حرية وطلاقة.

ففى البيت الأول ـ بعد أن عـرض كلام الناظم بأسلوب يتفق والبيت ـ وفى آخره قال: هذا نقل الناظم ثم قال: وروى الضبىُّ عـن سُليم تخفيف الهمز الواقع أول الكلمة مطلقـا، ونقل الحافظ أبو العلاء عن حـمزة تخفـيفه مطلقا إذا تقـدمه حرفٌ ولو منـفصلا. قـال أبو الفتح ابن سَـبْطا، لأنها باتصـالها بما قـبلها تصـير كالمتوسط. وكان أبوطاهر لا يأخذ فيها إلا التخفيف.

وقد ينسب إلى الناظم وغـيره فى بعض الأحيـان النسيان وعدم الانتـباه فى رأيه معللا ذلك.

فمثلا بعد قول الناظم: وحمزة عند الوقف إلخ. قال فى تنبيه له بعده «رُوِى عن حمـزة أنه قال: إذا كان الوقـف على المهموز بغـير همز يُزِيلُ المـعنى فالوقف بالهـمز ـ فـمن القـراء من انتبـه كطاهر بن غلبـون ومنهم من لم ينتـبه كـالدانى والناظم، ولذلك أطلق فى قوله: وحمزة عند الوقف سـهل همزه ـ وبعد أن ينتهى المرادى من شرح البيت يعربه زيادة فى توضيح مـعناه ولا يغفل عن الأمثلة الكثيرة للاستفادة منها.

وقد يعلل التقديم فى كلام الناظم. فمثلا

فأبدِلْهُ عنه حرف مدٍّ مُسكّنا   ومن قبله تحريكُهُ قد تَنَزَّلا

قال المرادى: أبدأ بالهمز الساكن لقلة أحكامه.

وقد يعـقب على البيت بفائدة أو تنبيـه يعرض فيهـما ما يستنتـجه من بيت الناظم. فمثلا بعد قول الناظم: فـأبدله عنه حرف.. إلخ ـ قال فى تنبيه له «وافق الرسم القياس فى هذا النوع إلا مع همز الوصل ولم تُرسم فى ادَّارأتم والرؤيا».

وفى تنبيـهاته قد يوضح كـلام الناظم بطريقة بلاغية مـشوقة للنفس تقـريبًا للأذهان وتوضيحًا للعبارة، فتراه مثلا بعد قول الناظم:

ويَسمَعُ بعد الكسر والضم همْزَهُ　　لدَى فتحه باءً وواواً مُحوّلا

قال: جمع الناظم بين الكسر والضم أولا ثم جمع بين الياء والواو ثانيا فانصرف الأول للأول والثانى للثانى ويسمى هذا فى علم البديع لفا ونشرا وهو ضربان: مُرتَّبٌ كقوله تعالى: ﴿ومِن رحمته جعل لكُمُ اللَّيْل والنَّهارَ لتسكنُوا فيه ولتبتغُوا من فَضْله﴾ [القصص: ٧٣]. . . ومعكوس كقوله تعالى: ﴿يوم تَبيضُّ وجوه وتَسْوَدُّ وجوه﴾ [آل عمران: ١٠٧].

وقد ينوه إلى ذكر بعض الوقائع تمكينا للكلام وتأييدا للرأى. فمثلا بعد قول الناظم:

ويُبدِلُهُ مهما تطرَّف مثلَهُ　　ويقصرُ أو يَمضى على المدّ أطولا

حكى ابن جنى فى الخصائص أن شخصا ادعى عند الزجاج أنه يجمع بين ألفين وأخذ يطول صوته بقال ويمططه - فقال له الزجاج لو مددتها إلى العصر هى الألف واحدة.

وقد يتعرض لذكر تعريف بعض الأعلام كالأخفش مثلا. .

واعتمد المرادى فى كتابه هذا على كثير من الأعلام مثل الأخفش وسيبويه وأبى شامة ويونس وغيرهم، وقد يعرض رأيه فى بعض الأبيات المشكلة التى اضطرب فى شرحها بعض الشراح فقال فى قول الناظم:

وما قبلَهُ التحريكُ أو ألفٌ محر　　ركا طرفا فالبعضُ بالرَّوْم سَهَّلا

ومن لم يَرُمْ واعتد مَحْضًا سكونَهُ　　وألحَقَ مفتُوحًا فقد شَذَّ مُوغلا

قال المرادى: هذان البيتان من المشكلات وقد اضطرب فى شرحهما شارحو القصيدة. وأنا أذكر ما وقفت عليه من كلامهم والله الموفق.

فأقول: اعلم أن البيت من هذين البيتين يحتمل أن يكون من البيت الذى قبله. . وهكذا عارضا رأى أبى عبدالله الفاسى وسيبويه.

وقد يتعرض لبعض الأمثلة القرآنية فى مسائل يوضح فيها الآية. واضعا نصب أعيننا أوجه القراءة حتى يستطيع القارئ فهمها وتدبرها. فمثلا مسألة فى قوله تعالى: ﴿يكاد زيتها يضىء﴾ [النور:٣٥] يجوز فيها نقل حركة الهمزة إلى الياء

مع الإسكان والروم والإشمام، ويجوز المد والقصر فى الياء على وجه الإسكان ووجه الإشمام صارت خمسة أوجه. ويجوز حذف الهمز للرسم فيمد ويقصر ويندرجان. ويجوز الإدغام مع الإسكان والرَّوم والإشمام فالمجموع ثمانية.

ونرى المرادى يعقب على كل مسألة من هذه المسائل بنظم بديع يسهل على الإنسان الفهم والإدراك. وقد تعددت هذه المسائل فى آخر الباب وكثرت.

وقال عقيب المسألة المتقدمة:

يضىء قياسُه نقلٌ بروم   وإسكان وإشمام وحذفُ
ومع نقل بلا روم وحذف   يَمدُّ وقصره إن شئت فاقفُ
وأدغم ثم أسكن أو فأشمم   ورم أيضًا فخذ نظمًا يخفُّ

ومجموع الأبيات المشروحة من الشاطبية هو ١٧ سبعة عشر بيتًا.

شرح المرادى كل بيت عارضا رأى القراء والنحاة. فسار على هدى الهداة ونهج الناهجين حتى لا يفلت الزمام من يده. فاستنار بآرائهم.

ثم أعقب الكلام كله بمسائل متفرقة ومتنوعة جمع فيها آراء القراء والنحاة وأعقبها بشىء جميل تحرص عليه النفس ولا تنساه، وهو نظم لطيف يمكن القارئ من الاستفادة المثمرة.

خامسًا - شرح المقصد الجليل فى علم الخليل

هو شرح للمقصد الجليل فى علم الخليل الذى نظمه جلال الدين أبو عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب المالكى النحوى المتوفى عام ٦٤٦هـ - وتسمى مقدمة ابن الحاجب فى علم العروض وتحتوى على ثلاثين ورقة. ضمن مجموعة مخطوطة. مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٧٣ مجاميع. وأول هذه القصيدة.

الحمد لله ذى العرش المجيد على   إلباسه من لباس فضله حُلَلاَ
ثم على المصطفى الهادى صلاة فتى   يرجو لها سكن الفردوس مُبتهلا
وبعد، إن عروض الشعر قد صعبت   نثرا فخذ نظمها تجده قد سَهُلا

نبذة عن شرح المقصد الجليل:

نرى المرادى فى شرح هذه القصيدة أوجز فيها العبارة واكتفى بالإشارة، وهو مع ذلك كافل لفتح مغلقها وإيضاح مشكلها واف بشرح مقاصدها ومذيل بفوائد لفوائدها، وقد عرف أولا العروض فى اللغة وذكر اشتقاقه ثم تعرض لموضوعه وفائدته وبين الزحاف والعلل، وأوضح الكلام فى إيجاز مفيد على ضوء القصيدة مستنيرا بها.

ثم تعرض للبحور ولماذ سميت بحورا؟

ثم تكلم عن الدوائر العروضية فقال: إن جميع البحور الخمسة عشر أو الستة عشر منحصرة فى خمس دوائر وهى: دائرة المختلف، ودائرة المؤتلف، ودائرة المجتلب، ودائرة المشتبه، ودائرة المتفق. وهكذا. ثم رسم صورة لكل دائرة وضع على محيطها الحركات والسكنات حتى يسهل للقارئ معرفتها وعرف كل قسم من أقسام الشعر الثلاثة وضرب له الأمثلة.

وبعد ذكر الزحاف والعلل عرف كل نوع على حدة وما يتعلق به ذاكرا الخلاف الذى وقع بين الخليل وغيره، ولا أرى المرادى ذكر رأيا له فى هذا الباب بل كان كل عمله هو الشرح والتوضيح فى كلام موجز مقتضب مفيد. وابن الحاجب يذكر البحر ثم أعاريضه مفصلا. وما على المرادى إلا أن يفند ويضرب الأمثلة لكل ضرب من الأضراب تقريبًا للأذهان. مستدلا بذلك من أشعار العرب. ذاكرا كل بحر وما يعرض له من تغيير، وقد يعلق على بيت من أبيات القصيدة بتنبيه يذكره دون أن يعترض على شىء كما حدث فى آخر الطويل فقال:

«تنبيه ـ جرت عادة أكثر أهل العروض عند ذكرهم زحاف كل بحر أن يجمعوا العلل والزحاف من غير تمييز لأحدهما عن الآخر كما فعل الناظم..» ونقل عن الفراء فى بحر المقتضب فقال: «والطى فيه أحسن من الخبن وقد منعه بعضهم. وزعم الفراء ومن وافقه أنه لا مراقبة بين الواو والفاء فى مفعولات وأنه يجوز خبله فينقل إلى فعلات...».

ثم انتقل بعد ذلك إلى القافية موافقا لترتيب ابن الحاجب، قال المرادى: لما كان الشاعر محتاجا إلى علم القوافى كحاجته إلى علم العروض أكمل قصيده

بالمتمم. وعرف القافية وسبب تسميتها بذلك. وقال: ذكروا فى تعريف القافية عشرة أقوال، سرد هذه الأقوال وأوضحها ولم يعلق على شىء من هذه التعاريف. إلا أنه قال معترضًا على التعريفين التاسع والعاشر بقوله: وفى ذكر هذا القول والذى قبله نظر، والله أعلم.

ونراه يعتذر عن الناظم فى الاقتضاب ففى البيت:

كَوِّسْ وَرَكِّبْ وَتَرِدِ فهِمِ   ألقابُها متفاعلن إذا انتقلا

قال: القوافى خمسة أقسام وألقابها المتكاوس والمتراكب والمتدارك والمتواتر والمترادف ويجمع فى «سكرف» ولما لم يمكن الناظم ذكر ألفاظها قال كوس. . إلخ.

ثم عرف المرادى كل لقب من هذه الألقاب مع ضرب الأمثلة التى تظهر المعنى وتوضحه. وسبب تسمية كل منها.

ثم شرح الأبيات التى تشتمل على الحروف والحركات اللازمة للقافية وهى ستة. . معرفا كل قسم وسبب تسميته. ضاربا لذلك الأمثلة.

وأخيرا شرح الأبيات التى تذكر عيوب القافية وهى خمسة. وعرف كل قسم منها، وأيضًا لا أرى فى هذا الشرح سوى التوضيح الموجز لهذه القصيدة، فما هو إلا تبيين لها وليس له رأى فى ذلك بل عرض رأى الخليل والمخالفين له.

وقد اعتمد فى النقل على بعضهم كالفراء وابن قطاع والأخفش وغيرهم.

سادسًا - شرح المفيد على عمدة المجيد فى علم التجويد للإمام السخاوى

نسخة فى مجلد صغير الحجم. مودع بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٦٢ تيمور وأول متن عمدة المفيد للسخاوى (نونية)

يا مَنْ يروم تلاوةَ القرآن   ويَرودُ شأوَ أئمّة الإتقانِ

لاتحسب التجويدَ مدًّا مفرطا   أو مد ما لا مد فيه لِوانِ

أو أن تُشدد بعد مد همزة   أو أن تلوك الحرفَ كالسكرانِ

وآخره:

فانظـــر إليـــها وامِقـــا متدبرا ... فيها فقـد فاقت بحســن معانِ

واعلم بأنك جائر فى ظلمِـها ... إن قِستها بقصيدة الخاقانِى

نبذة عن شرح المفيد:

أوله ـ الحمد لله الذى شرفنا بحفظ كتـابه.. ثم قال: ولما كانت نونية الإمام العالم أبى الحسن على بن محـمد بن عبدالصمد السخاوى المقـرئ النحوى المسماة عمـدة المجيد فى النظم والتـجويد من المقاصـد النافعة.. تـكرر علىَّ سؤال بعض المشتغلين أن أشرحها شرحًا يعين على فهمها وينوه على ما اشتملت عليه مع صغر حجمها من بديع محاسنها وغزير علمها فأجبته إلى ذلك...

واشتمل هذا الشرح على مقدمة تحوى خمسة فصول:

الأول: فى تعريف علم التجويد. ثم بين أن تجويد القـرآن يعتمد على أربعة أمور..

شرح ذلك معتمدا على أبى عمرو الدانى.

الثانى: فى مخارج الحروف، وقال: إن حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا وجملة مخـارجها عند سيبويه رحـمه الله وأكثر المحقـقين ستة عشر مـخرجا. ثم شرحـها يبين المعنى مـوضحًا للطالب مـا يريد. معتـمداً فى ذلك على سيـبوبه. ومسـتدلا بأميـر المؤمنين عمر قـال «وكان عمر بـن الخطاب رضى الله عنه يخرج الضاد من الجانبين وأدنى حافته إلى طرفه ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى».

وقال سيـبويه فى اللام: «فوق الضاحك والناب والرباعـية والثنية وذلك أن مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الصاد».

الثالث: فى بيان ما يعرف به مخـرج الحروف وذكر الفروع، وقال: إن لهذه الحروف فروعًا تسـتحسن وفروعًا تستـقبح، وقد بلغت الحروف بفروعهـا خمسين حرفًـا.. معـتمدا فى شـرح هذا على رأى سيـبوبه والأخفـش وابن خروف وابن عصفـور.. فقال: «وقال ابن عصـفور: الذى يبين لك أن النون المخفـية ليس لها نصيب من الفم أنك لو أمسكت بأنفك حين النطق بها لأخل ذلك بها..».

الرابع: فى صفات الحروف. وقسم هذه الصفات.. معتمدا فى شرحها على الكوفيين ومكى وشريح والمبرد. قال: «وذهب الكوفيون وتبعهم مكى رحمه الله تعالى إلى أن الراء تنحرف كاللام والتكرار صفة الراء لارتعاد طرف اللسان عن النطق بها..».

الخامس: فى انقسام هذه الصفات إلى مميز ومحسن وذى قوة وذى ضعف... معتمدا فى ذلك على الرمانى والمازنى.. قال: «قال المازنى رحمه الله تعالى: الذى فصل بين الحروف الذى ائتلف منها الكلام سبعة أشياء...».

وبعد أن أنهى المقدمة شرع فى شرح أبيات متن عمدة المجيد مبينا الغرض من هذه الأبيات وكل ما يتعلق بها - ثم سرد روايات. منها «روى عن أبى بكر بن عياش رحمه الله تعالى أنه كان يقول: إمامنا يهمز مؤصدة فأشتهى أن أسد أذنى إذا سمعته يهمزها».. وقد يوضح كلام الناظم بالاستشهاد. فقال فبعد قوله:

وامدد حروفَ المد عند مُسكّنٍ أو همزة حسنا أخا إحسانِ

قال: والمد الطبيعى كالمد فى الرحمن الرحيم. وروى البخارى قال: سئل أنس بن مالك رضى الله عنه: كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ فقال: كان يمد مدا. ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم.. أخذ يشرح الأبيات متعرضا للقراءات السبع وقال: إنهم متفاوتون فى مقدار المد فأطولهم مدا ورش وحمزة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائى ثم قالون وابن كثير وأبو عمرو. ضاربا لذلك الأمثلة.

فسار المرادى فى طريق المتن شارحًا حروف العربية وما يترتب عليها من قراءات واستعمالات. وكان عقيب شرح كل بيت يقول: والله أعلم.

وقد يتعرض لكثير من الخلافات فى المسائل ليتحقق القارئ من معرفة ما وصل إليه كل مذهب من هذه المذاهب وموقف الناظم من ذلك. فبعد قوله:

لكن مع البا فى إبانتها وفى إخفائها راياتُ مختلفاتُ

قال المرادى: «أجمع القراء إلا من شذ على أن الميم الساكنة لا تدغم فى الباء ثم اختلفوا هل تظهر أو تخفى على ثلاثة أقوال: أحدها أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر بن غلبون وابن المنادى والإمام شريح وبه جزم مكى.

والثانى أنهـا تخفى وإليه ذهب قوم منهم أبو الحـسن الأنطاكى وأبو الفضل الخزاعى. . والثالث التخيير فى إظهارها وإخفائها ونسبه بعضهم إلى ابن مجاهد. . وليس فى كلام الناظم ترجـيح. . » وهكذا نراه يعرض الخلافـات المطولة ليستفـيد القارئ ـ وقد يتساءل المرادى ويجيب تعليقا على كلام الناظم ـ بعد قوله:

رتل ولا تسرف وأتقن واجتنب ....

قال متسائلا.

فإن قلت: فلم اقتصر الناظم على الترتيل؟

قلت: لأنه أفضل أنواع القراءة قال تعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ [المزمل: ٤] وروى مالك عن عـائشة رضى الله عنهـا أنها قـالت: كان النبى ﷺ يقـرأ السورة فيرتلها حتى تكون أطول من أطول منها.

وأخيرا قال المرادى: والغرض من هذه الأبيـات التنبيه على ما تحلت به هذه القصيدة من نظم بديع ومعنى رفيـع، فلذلك قال: فاقت بحسن معان، وأنفت أن تقاس بقصيدة الخاقانى. . . ثم قال: فهذا ما يسره الله عز وجل على هذه القصيدة على سبيل الاختصار. وهو بحمد الله وإن صغر حجمًا فقد كفى وملئ علما.

سابعًا - رسالة ابن أم قاسم فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب:

مذكرة صغيـرة ضمن مجموعة، وهى تشتمل على ١٣ ثلاث عـشرة صفحة مخطوطة. مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٧٩٠.

ومكتوب عليها: دخلت فى نوبة الفقير أحمد السبرطلى سنة ١٢٦٨هـ. هذه رسالة فى الجمل لابن أم قاسم فى النحـو. نفع الله بها آمين. ومكتوب دعاء لابن مسعود رضى الله عنه أوله.

قال ابن مسعود رضى الله عنه:

ما من عـبد يدعـو الله فى يوم عرفة...إلخ، وقـد قصت الورقة فـلم يتمم الكلام الجانبى.

وأول هذه المخطوطة. بسم الله الرحمن الرحيم.

سألت وفقك الله عن بيان الجمل التى لا يكون لها محل من الإعراب. . .

بين فيها ابن أم قاسم أن أصل الجملة الا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن أصلها أن تكون مستقلة لا تتعدد بمفرد، ولا تقع موقعه، وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك، لوقوعه موقع المفرد وسد مسده، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءا لما قبلها، فنحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع فى ذلك.

ونراه قد ذكر أولا: الجمل التى لها محل من الإعراب بأنها سبع:

١ ـ الخبرية، ٢ ـ والحالية، ٣ ـ والمحكية بالقول، ٤ ـ والمضاف إليها، ٥ ـ والمعلق عنها العامل، ٦ ـ والتابعة لما هو معرب أو له محل من الإعراب، ٧ ـ والواقعة جواب أداة شرط جازمة مصدرة بالفاء أو إذا أو قد. ثم تناول هذه الجملة، وتكلم عليها بإيجاز غير مخل عارضا رأى النحاة ضاربا لذلك الأمثلة من القرآن الكريم وأشعار العرب.

وكثيرا ما يقف فى بعض الأماكن لإزالة الغموض وكشف ما أبهم، ليتسنى للقارئ الفهم والمعرفة على ضوء بسط المسائل وعرضها.

فوقف عند الجملة الواقعة بعد «مذ ومنذ» فقال السيرافى: فى موضع نصب على الحال والجمهور أنه لا موضع لها من الإعراب. .

وبعد أن أنهى الكلام على هذا القسم وما احتواه من معان وآراء وخلافات، دخل فى القسم الثانى: وهو الجمل التى لا موضع لها من الإعراب.

فقال: هى تسع ١ ـ الابتدائية، ٢ ـ والاعتراضية، ٣ ـ والصلة، ٤ ـ والتفسيرية، ٥ ـ وجواب القسم، ٦ ـ والواقعة بين أدوات التحضيض، ٧ ـ والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، ٨ ـ والواقعة جوابًا لها، ٩ ـ والتابعة لما لا موضع له.

وقد جمع هذا القسم والذى قبله فى أبيات شعرية يسهل على القارئ حفظها ثم بسطها مع إيجاز يستطيع المريد أن يستنبط هذه الأحكام فى صورة مجملة موجزة يسهل عليه استيعابها.

ولاريب فى أن ابن أم قاسم كعادته، يعتمد على كثير من آراء نحاة العرب، ليستشف ما صلح منها، ولينهل من معينها.

فنراه فى الابتدائية فى «حتى» عرض خلافا دار بين النحاة. فقال:

فالجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب، وذهب الزجاج وابن درستويه إلى أن الجملة بعد «حتى» فى موضع جر بحتى، وذلك خلاف الجمهور.

وفى الجملة التفسيرية اعتمد على رأى أبى على. فقال: والمشهور أنه لا موضع للجملة المفسرة من الإعراب، وقال الأستاذ أبو على: والتحقيق أنها على حسب ما يفسر...

وإن هذه الرسالة مع إيجازها واختصارها قد أفادت المراد وفتحت الطريق أمام الباحث كى يستنير بها ويهتدى بهديها.

وكانت نبراسًا لابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب، حيث استفاد منها طريقة التقسيم والتنظيم، غير أنه جعل القسم الثانى فى العدد كالأول.

وقد قال ابن أم قاسم فى آخرها:

وقد تم الكلام على الجمل التى لا محل لها من الإعراب على سبيل الاختصار دون الإكثار.

وفاته:

لما كان تقيا ورعا وليا من أولياء الله أحسن الله له الخاتمة، فتوفى فى يوم مبارك ميمون وهو عيد الفطر المبارك سنة ٧٤٩هـ تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة[١]، وقيل: سنة ٧٥٥هـ.

«وذكر أن وفاته يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ وقد رأيت بخطى ولا أدرى من أين نقلته وكانت وفاته سنة ٧٥٥هـ والله أعلم» ا هـ[٢]. ودفن بسرياقوس[٣].

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٢٦، حسن المحاضرة ص ٢٣٠، طبقات القراء جـ١ ص٢٢٧ وعصر سلاطين المماليك للأستاذ محمود رزق جـ٤ ص ١١٧، روضات الجنات ص٢٢٥.

(٢) الدرر الكامنة لابن حجر تحقيق الشيخ محمد سيد جاد الحق جـ٢ ص١١٦ رقم ١٥٤٦.

(٣) طبقات القراء لابن الجزرى جـ١ ص٢٢٧ رقم ١٠٣٨.

وتوجهت إلى سرياقوس بحثًا عن قبره لم أعثر عليه، فلعله اندثر بين المقابر.

نبذة عن سرياقوس:

سرياقوس التى دفن بها المرادى المعروف بابن أم قاسم «هى قرية من قسم الخانقاه محافظة القليوبية موضوعة على الشاطئ الشرقى لترعة الإسماعيلية وفى غربى الخليج المصرى بنحو مائتى متر، وفى غربى الخانقاه مائلة إلى الجنوب بنحو ثلاثة آلاف متر وخمسمائة،وفى جنوب كفر حمزة كذلك، وأغلب أبنيتها بالآجر، ولها جامع بمنارة، وفيها من الجهة البحرية دوار أوسية للخديوى إسماعيل باشا، وفى مقابلتها قنطرة على الترعة الإسماعيلية، ويزرع فى أراضيها صنف البصل والتنباك بكثرة، وكذا قصب السكر وله فيها عصارات،والعسل السرياقوسى مشهور فى مصر بالجودة. .وهى من البلاد القديمة. .والسلطان محمد بن قلاون كان يتردد إلى سرياقوس كثيرا، وأنشأ فى شرقيها ميدانًا بالقرب من الخانقاه. وكان إنشاؤه سنة ٧٢٣هـ ثلاث وعشرين وسبعمائة، وبنى فيه قصوراً جليلة. . .» ا هـ[(١)].

وفى رحلتى إليها وجدتها كما وصفها المؤرخون.

عام الوفاة: رأيت أن أذكر شيئا عن العام الذى توفى فيه ابن أم قاسم حيث إنه مليء بالنكبات والأمراض. «فى عام تسع وأربعين وسبعمائة». الفناء وقع بالديار المصرية وعم سائر البلاد، فكان يخرج من القاهرة فى كل يوم ما ينوف عن عشرين ألف جنازة، وقد ضبط فى شهر شعبان وزمضان فبلغ عدد من مات فيهما من الناس نحو تسعمائة ألف إنسان. ولم يسمع بمثل هذا الطاعون فيما تقدم من الطواعين المشهورة فى صدر الإسلام.

قال الشيخ شمس الدين الذهبى: إن الطواعين المشهورة فى مبتدأ الإسلام خمسة: «وهى طاعون شيرويه، وطاعون عمواس، كان فى زمن عمر بن الخطاب. . وطاعون الجارف وقع فى زمن عبدالله بن الزبير. . وطاعون الفتيات، كان بالبصرة وواسط. . وطاعون جاء فى سنة إحدى وثلاثين ومائة من الهجرة يسمى طاعون قتيبة. . .».

---

(١) الخطط التوفيقية جـ١٢ ص٢٠.

فلم يسمع بطاعون هذه السنة، لأنه عم البلاد قاطبة، ومات فيه من الناس ما لا يحصى عددهم من مسلم وكافر، وأقام دائرا فى البلاد نحو سبع سنين حتى عزت جميع البضائع لقلة الجالب فى البلاد، وبلغ ثمن الراوية من الماء اثنى عشر درهمًا بالقاهرة.

وسبب ذلك موت الجمال، وبلغ طحن الأردب القمح خمسة عشر درهمًا، ولم يزرع من أراضى مصر فى تلك السنة إلا القليل بسبب موت الفلاحين وعدم من يزرع، فوقع الغلاء حتى بيعت كل ويبة قمح بمائتى درهم،وكادت مصر أن تخرب فى تلك السنة، ووقع الطعن أيضا فى القطط والكلاب والوحوش.

وفى تاريخ مصر لابن إياس جـ ١ص ١٩١ «نقل ابن حجر فى كتاب بذل الماعون فى أخبار الطاعون. قيل: لما زاد أمر الطاعون بالديار المصرية أمر بعض العلماء بأن الناس يخرجون قاطبة إلى الدعاء برفعه فخرج الناس قاطبة إلى الصحراء، وفعلوا كما يفعلون فى الاستسقاء، فلم يفد ذلك شيئا. بل زاد أمر الطاعون حتى عم سائر البلاد، ودخل مكة، ولم يعهد هذا قط سوى هذه السنة» اهـ[1]. ومع انتشار هذا الداء الوبيل لم يثبت مؤرخ من المؤرخين أن ابن أم قاسم المرادى مات بسبب هذا الطاعون.

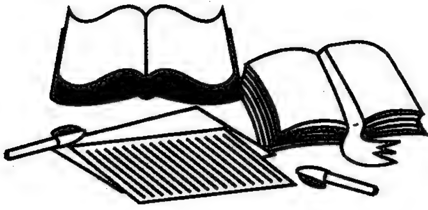
مع أن كثيرا من علماء وقته ابتلوا بهذا البلاء أمثال الشيخ شمس الدين اللبان شيخ المرادى، والشيخ أحمد بن مكتوم النحوى، وأبو عبدالله بن الصائغ وغيرهم.

وأقول: إن هذا الأمر يضاف إلى كرامات ابن أم قاسم التقى الولى.

(رحمه الله رحمة واسعة).

---

(١) الخطط التوفيقية لعلى مبارك، الخطط المقريزية للمقريزى، تاريخ مصر لابن إياس.



الباب الثاني

الفصل الرابع

الناقلون عن المرادي المعروف بابن أم قاسم

الناقلون عن المرادى المعروف بابن أم قاسم

الأول: ما استفاده ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب الجزء الأول منه من كتاب الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم.

الكتاب:

هو كتاب مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. الذى طارت شهرته إلى المغرب.

يقول ابن خلدون: «وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها إلى أن قال: فأتى من ذلك بشىء عجيب دال على قوة ملكته والله يزيد فى الخلق ما يشاء».

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد: حمدا لله على أفضاله، والصلاة والسلام على محمد وآله. وعليه شروح.

ما استفاده ابن هشام فى كتابه من الجنى الدانى:

لقد استفاد ابن هشام فى الجزء الأول من كتابه مغنى اللبيب من الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن أم قاسم، فاتبع النهج والطريق من حيث التنظيم والتقسيم وبيان معانى الحروف الذى اتبعه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى وسار عليه.

وقد ينقل اللفظ فى بعض الأحيان أو المعنى.

وسأقتصر على بعض المواضع فى الموازنة بين الكتابين وذلك على سبيل المثال.

١ ـ «قد». قال فى الجنى الدانى ص ٥٨:

«الأول: أن تكون بمعنى حسب. تقول: قدنى بمعنى حسبى، والياء متصلة بها مجرورة الوضع بالإضافة، ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها، والياء فى الحالين فى موضع جر. هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين.

الثانى: أن يكون اسم فعل بمعنى كفى ويلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم

كما تلزم مع سائر أسماء الأفعال، والياء متصلة بها فى موضع نصب، وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب.

وقول الشاعر: قَدْنِيَ مِن نَصرِ الخُبَيبينِ قَدِى

يحتمل قول: قدى وجهين:

أحدهما: أن يكون بمعنى حسب، والياء فى موضع الجر.

والثانية: أن يكون اسم فعل والياء فى موضع نصب، وقوله فى آخر البيت «قدى» يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون بمعنى حسبى، ولم يأت بنون الوقاية على أحد الوجهين.

ثانيها: أن يكون اسم فعل وحذف النون ضرورة.

وثالثها: أن تكون اسم فعل والياء للإطلاق وليست ضميرا» ا هـ.

وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب ص ١٤٦:

(«قد» على وجهين: حرفية وستأتى، واسمية، وهى على وجهين: اسم فعل وسيأتى واسم مرادف لحسب، وهذه تستعمل على وجهين:

مبنية، وهو الغالب، لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها، ويقال فى هذه: «قد زيد درهم» بالسكون، وقدنى بالنون حرصًا على بقاء السكون، لأنه الأصل فيما يبنون.

ومعربة. وهو قليل. يقال: «قد زيد درهم» بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع «وقدى درهم» بغير نون. كما يقال حسبى.

والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى «قد زيدا درهم وقدنى درهم» كما يقال: «يكفى زيدا درهم ويكفينى درهم» وقوله

قَدْنِيَ مِن نَصرِ الخُبَيبينِ قَدِى

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل.

وأما الثانية: فتحتمل الأول، وهو واضح.

«والثانـي: على أن النون حذفت للضـرورة كـقوله: إذْ ذَهَبَ الْقَـومُ الكِرَامُ لَيْسِي. ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مـفعوله فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين» ا هـ.

٢ - «وا» قال فى الجنى الدانى ص ٧٨:

(وا. حرف نداء يختص بباء الندبة فلا ينادى به إلا المندوب نحو «وا زيداه».

والندبة: هى نداء المتفجع عليه والمتوجع منه، وذهب بعض النحويين إلى أن «وا» يجوز أن ينادى بهـا غير المندوب، فيـقال: «وا زيد أقبل»، ومذهب سـيبويه وجمهور النحويين ما سبق. واختلف فى «وَا» فقيل:

«وا» قسم آخر، وهو أن يكون اسم فعل بمعنى التعجـب والاستحسان كقول الشاعر وَا بِأَبِى أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَب» ا هـ.

وقال فى مغنى اللبيب جـ٢ ص٣٨.

«وا - على وجهين: أحـدهما أن تكون حرف نداء مختصـا بباب الندبة نحو «وا زيداه» وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى.

والثانى: أن تكون اسما لأعجب كقوله:

وَا بأَبِى أنتِ وفُوكِ الأشْنَبُ   كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ» ا هـ

٣ - بجل. قال فى الجنى الدانى ص٩٤:

«بجل. لفظ مشترك يكون اسما وفعلا. فـأما «بجل» الحرفية فحرف جواب بمعنى نعم، ويكون فى الخبر والطلب.

وأما «بجل» الاسمية فلها قسمان. أحدهما: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء التكلم فيقال: «بجلنى».

والثانى: أن يكون اسـما بمعنى «حـسب» فتكون الباء مـتصلة بها مـجرورة الموضع ولا يلحقـها نون الوقاية، وذكـروا أنها تلحقـها نون الوقاية، والأكـثر ألا يلحقها كقول طرفة:

ألا بَجَلِي من ذا الشراب ألا بَجَلِي» ا هـ.

وقال فى مغنى اللبيب ص١٠٣

«بجل ـ على وجهين: حرف بمعنى نعم، واسم وهى على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب، ويقال: على الأول «بجلنى» وهو نادر وعلى الثانى «بجلى» قال:

ألا بجَلى من ذا الشراب ألا بَجَلْ» ا هـ.

٤ ـ لات. قال فى الجنى الدانى ص١٠٩ :

«لات. حرف نفى أصله «لا» ثم زيدت عليها التاء كما فى ثمت وربت. هذا مذهب الجمهور» ا هـ.

وقال فى مغنى اللبيب ص٢٠٣ :

«المذهب الثانى. أنها كلمتان «لا» النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما فى ثمت وربت، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين. قاله الجمهور» ا هـ.

٥ ـ إلاّ بالكسر والتشديد ـ قال فى الجنى الدانى ص١١٨ :

«القسم الثانى: التى بمعنى غير. اعلم أن أصل «إلا» أن تكون استثناء، وأصل «غير» أن يكون صفة، وقد يحمل «إلا» على «غير» فيوصف بها، كما حملت «غير» على «إلا» فاستثنى بها. فللموصوف بإلا شرطان:

أحدهما: أن يكون جمعا أو شبهه.

والآخر: أن يكون نكرة أو معرفا بأل الجنسية كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ا هـ.

وقال فى مغنى اللبيب ص٦٧.

(الثانى: أن تكون بمنزلة «غير» فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه؛ فمثال الجمع المنكر ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوز فى «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ. لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا» ا هـ.

الثانى - ما نقله عبدالرحمن المكودى فى كتابه شرح الألفية عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو عبدالرحمن بن على بن صالح أبو زيد المكودى نسبة إلى قبيلة قريبة من فاس وكان نحويا عالما وإمامًا بارعًا فى العلوم ورعًا زاهدًا وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس.

ومن مؤلفاته هذا الشرح، وألف شرحًا آخر أكبر منه ولم يصل إلى القاهرة حيث أحرقه أعداؤه حسدا، والمتداول بين الطلبة هو الأصغر، وهو نافع للمبتدئين وله شرح على منظومة الإمام ابن مالك فى المقصور والممدود. وشرح على الأجرومية وغير ذلك. . . توفى سنة إحدى وثمانمائة كما فى التوشيح.

الكتاب:

وأول هذا الشرح: والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين.

أما بعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك تفهم به ألفاظها ويحظى بمعانيها حفاظها معرب عن إعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها.

وهو كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهية وذلك فى جمادى الآخرة سنة ١٣٢٠هـ.

ومودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٠٠٦، ٢٣٠، ٨٠٧، ٣٧٣.

ما نقله الشيخ عبدالرحمن المكودى فى كتابه شرح الألفية:

بعد اطلاعى على هذا الكتاب وجدته نقل كثيرا عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتمدا عليه فى كثير من الأحيان.

فنراه نقل عنه فى أبواب ـ الكلام، أفعال المقاربة، التنازع ـ فى موضعين ـ، الاستثناء ـ فى موضعين ـ، حروف الجر، الإضافة ـ فى موضعين ـ، عطف النسق، البدل، الندبة، الترخيم، مالا ينصرف ـ فى موضعين ـ، جمع التكسير،

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ فى الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

وَإِنْ تكَرَّرْ لا لِتوكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِير بالعامِلِ دَعْ
فِى وَاحدٍ مِمَّا بِإِلا ٱسْتُثْنِى وليس عن نصب سواهُ مُغْنِى

قال الشيخ المكودى فى شرحه معلقا على «وليْس عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى»: يعنى أن ما سوى المستثنى الذى تلغى إلا معه ينصب ونصبه بالعامل الذى هو «إلا» وعلى هذا الوجه جعل المرادى العامل. وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذى قبل إلا وجعل دع بمعنى اجعل ا هـ.

وما ذكره المرادى أصوب لثلاثة أوجه.

الأول: أن فى التنبيه على أن «إلا» هى العامل فى المستثنى وهو الموافق لتصريح الناظم به فى غير هذا النظم.

الثانى: أن دع بمعنى اجعل غير معهود فى اللغة وإنما يكون دع بمعنى اترك.

الثالث: أن ما قبل إلا فى التفريغ قد يكون غير عامل نحو ما فى الدار إلا زيد. ص ٧١

٢ ـ فى باب حروف الجر ـ بعد قول الناظم

وَقَدْ يُجَرُّ بِسوى رُبَّ لَدَى حذفٍ وبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

قال الشيخ المكودى فى معنى «وبعضه يرى مطردا»: وذلك فى لفظ «الله» فى القسم نحو والله لأفعلن. وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو «بكم درهم» أى بكم من درهم.

وذكر المرادى فى هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر. ص ٨٤.

٣ ـ فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم

وَٱلْزَمُوا إِضافَةً لَدُنْ فجرْ

قال المكودى: «.. وفهم من قوله «فجر» أنها لا تضاف إلا للمفرد. وجعل المرادى قوله «فجر» شاملا للجر فى اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله: «لَدُنْ شبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوائِبِ».

... وأجاز المرادى أيضًا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله «لَدُنْ أَنْتَ يافِعٌ» ص ٨٩.

٤ ـ فى باب النعت ـ بعد قول الناظم.

وَاقْطَعْ أَوَ اتبِعْ إن يكُنْ مُعَيَّنًا   بِدونها أَوْ بَعضها اقْطَعْ مُعْلِنا

قال المكودى: «وفهم من قوله: «أو بعضها اقطع» قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوبًا على أنه مفعول باقطع». وبهذا جزم المرادى ص١١٦.

٥ ـ فى باب البدل ـ بعد قول الناظم:

التّابِعُ المقصُود بِالحُكْمِ بِلا   واسِطَةٍ هو المُسمَّى بَدَلا

قال المكودى: «وقوله: «بلا واسطة» قال الشارح: أخرج به المعطوف ببل فحمل المقصود بالحكم إلى المستقل بالقصد فإن المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد.

وحمله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطلقًا فأخرج به المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو أظهر» ص١٢٣.

٦ ـ فى باب الترخيم ـ بعد قول الناظم:

ترخيمًا احذفْ آخرَ المُنادَى   كياسُعا فِيمَنْ دعا سُعادَا

قال المكودى معلقا على «ترخيما»: أجاز فى نصبه الشارح أنْ يكون مفعولا لأجله فيكون التقدير احذف لأجل الترخيم، أو مصدرا فى موضع الحال فيكون التقدير «احذف فى حال كونك مرخما» أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير حذف وقت الترخيم.

وزاد المرادى وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا» ا هـ. ص ١٣١.

٧ ـ فى باب جمع التكسير ـ بعد قول الناظم:

ونابَ عنهُ أَفعِلاءُ فِى المُعَلّ   لاما ومُضعفٍ وغيرُ ذاك قَلّ

قال المكودى: ونبه بقوله «وغير ذاك قل» على ما جاء من أفعلاء فى غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصباء وهين وأهيناء وصديق وأصدقاء، على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى. ص١٦٩.

الثالث أ- ما نقله الدماميني فى كتابه «تعليق الفرائد» عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو - محمد بن بدر الدين بن أبى بكر بن عمر المخزومى الدماميني نسبة إلى دمامين (قرية قريبة من الأقصر) ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ وتعلم بها ثم هبط مصر وارتفع والتف حوله الطلاب بالأزهر. ثم اشتغل بالدنيا. ولما نكب بالحريق هرب من الغرماء إلى الصعيد فاستقدموه مرغما. وبعد صلاح حاله غادر الديار المصرية. فدرس فى جامع زبيد باليمن وترك اليمن متجهًا إلى الهند. وله مؤلفات كثيرة.

توفى بالهند فى كلبرجا سنة ٨٢٧هـ - ١٤٣٤م.

الكتاب: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - نسخة فى مجلد كامل تحتوى على جزءين. بقلم معتاد مجدولة بالمداد الأحمر والأزرق وبأولها فهرس، فى ٥٤٧ ورقة ومسطرتها ٣٣ سطراً - ٢٩سم - مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (١٠٥٧) ٣٧٥١. ونسخة أخرى بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٣٠١ تيمور.

وقد ذكر الدماميني فى كتابه «ابن قاسم» أراد بذلك ابن أم قاسم المرادى. والذى يؤيده فى النسخة الأولى. فى باب الموصول تعليق على الهامش يقول: «قوله فى شرح ابن قاسم - أى ابن أم قاسم - هو العلامة المرادى، وقد حرفت النساخ وحذفوا لفظ أم جهلا منهم أى: لكاتبه».

أ - ما نقله عن المرادى

نقل الدماميني فى كتابه هذا عن المرادى واعتمد عليه فى نقله فى أبواب متفرقة منها: الكلام، إعراب المثنى والمجموع - فى مواضع -، كيفية التثنية وجمعى التصحيح - فى مواضع - العلم، الضمير، الإشارة، الموصول - فى مواضع -، المبتدأ والخبر - فى مواضع -، الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، أفعال المقاربة،

الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، العدد، الإضافة، عطف البيان، المنادى، التذكير والتأنيث. وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ ـ باب التثنية ـ الهمزة المبدلة من أصل:

قال الدمامينى: وقد تقلب الهمزة المبدلة من أصل ياء. فيقال كسايان.. ولا يقاس عليه خلافا للكسائى بل الكوفيين قاطبة. قال ابن قاسم: والحق أن يقاس عليه، لأنها لغة فزارة. حكاها أبو زيد فى كتاب الهمزة.

٢ ـ العلم:

قال الدمامينى: علم الجنس كأسامة للأسد وثعالة للثعلب وبرة للمبرة.. فهذه أعلام بحسب اللفظ لا بحسب المعنى.. ثم قال: قال بعضهم: وإطلاق المعرفة على أسامة ونحوه مجازاً، إذ لا يخالف معناه معنى أسد، وإنما يخالفه فى أحكام لفظية. ألا ترى أنه داخل فى حده النكرة. هذا كله كلام ابن قاسم فى الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه.... ص ٥١.

٣ ـ الخبر ـ حذف الخبر وجوبا ـ

قال الدمامينى: ويحذف الخبر وجوبا فى قسم صريح.. وبعد واو المصاحبة الصريحة.

قال ابن قاسم: نحو «كل رجل وضيعته» أى: مقرونان. والخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على الصحوبية وكان الحذف واجبا لقيام الواو قيام مع.

٤ ـ الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر ـ منها: زال ـ كقول الشاعر:

أَلا يا اسْلَمِي يا دَارَمَيَّ على البِلا ولا زَالَ مُنْهَلا بَجرعائِكِ القَطْرُ

قال ابن قاسم: احترز من التى بمعنى تحول فمضارعها يزول ومن زال الشيء بمعنى عزله فمضارعه يزيل. ص٩٩.

٥ ـ الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ـ

قال الدمامينى: إذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا للقياس على حذف الخبر فى غير هذا الباب وللسماع.. والتزم الحذف فى ليت شعرى مردفا باستفهام كقوله:

ألا ليت شِعرى هل أبِيتَنَّ ليلةً   بوادٍ وحولى أذخر وجليل

قال ابن قاسم: وإنما التـزم الحذف، لأن الاستفـهام يسد مسد الخـبر وجملة الاستفهام فى موضع نصب شعرى. ص ١٢٠.

٦ ـ عطف البيان ـ موافقة التابع لمتبوعه ـ

فى التعـريف والتنكير يكونان معرفـين كما يكونان منكرين خلافـا لمن التزم تعريفـهمـا... وذهب الفراء وغيـره... إلى جواز تنكيـرهما... وذهب أكـثر النحويين إلى امتناعه. وفى البسـيط أن يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب إليه الكوفيـون، لكن البصـريين أبوا أن يكون إلا بالمعـارف. وخصص بعضـهم ذلك بالأعلام والكنى وجعل «زيتونة» من قوله تعالى ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] عطف بيان. وجعل بعض النحويين من ذلك رد الأجناس المنكرة على الأسماء نحو «مررت بثوب خز وباب ساج» كذا قال ابن قاسم. ص ٣٣٧.

ب - ما نقله الدماميني، عن المرادى:

الكتاب: مطبوع بالمطبـعة البهـية بمصر، وهو حـاشية على مـغنى اللبيب، والشيخ الدمامينى لم يتم هذا الكتاب بل انتهى عند الفـاء السببية فى (حرف الفاء) وفى آخره ـ وهذا آخـر ما انتـهى إليه العـلامة العمـدة الدمامـينى ولـم يكمل هذا الكتاب لتعذره بالوفاة.

ما نقله: نقل الشيخ الدمامـينى فى حاشيته هـذه عن المرادى من كتابه الجنى الدانى ـ فى مواضع هى: حـرف الألف (إِذن ـ أل ـ أما «بالفتح والتخـفيف» ـ إِمّا المكسورة المشددة)، حرف الباء (زيادة البـاء فى المفعول ـ بجل ـ بل ـ بله)، حرف الراء (رب)، حرف السـين (سوف) ـ وسـأكتفـى بذكر بعض المواضع على سـبيل المثال:

١ ـ إذن ـ قال المغنى: «ـ فيها مسائل: الأولى فى نوعها قال الجمهور حرف وقيل اسم» قال الدمـامينى والقائل بعض الكوفيين على مـا صرح به ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. ص ٤٠.

٢ ـ زيادة الباء في المفعـول ـ قال المغني: «والثاني مما تزاد فيه البـاء المفعول» قال الدماميني: «وزيادتها مـعه غير مقيسة مع كثـرتها، نص عليه ابن أم قاسم في الجنى الداني». ص٢٢٦.

٣ ـ بجل ـ قال الدمـاميني: «قال ابن أم قـاسم في الجنى الداني: وأما بجل الاسمية فلها قـسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحـقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فـيقال: بجلني، والثـاني أن تكون اسمـا بمعنى حسب فـتكون الباء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية» ص٢٣١.

٤ ـ بل ـ قال المغني: «وإن تقـدمها نفي أو نهي فـهي لتقرير ما قـبلها على حالتـه وجعل ضده لما بعـدها نحو ما قـام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عـمرو، وأجاز المبرد وعبدالوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها» قال دم: هذا مع موافقـتهما للجمـهور، فالأمران جائزان عندهمـا على ما صرح به ابن أم قاسم في الجنى الداني» ص ٢٣٤.

٥ ـ بله ـ قال المغني: «على ثلاثة أوجه.. قد استعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضـهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها في ألفاظ الاستثناء» قال دم: «وهم الكوفيون والبغداديون فـإنها قد استعملت كغير وهي ترد للاستثناء، وجمهور البصريين على أنهـا لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض. كذا في الجنى الداني» ص ٢٤٠.

٦ ـ رب ـ لغات في رب ـ قـال المغني: «وفي رب ست عشرة لغـة..» قال دم: «فهذه أربع لغات تضم إلى الاثنتي عشرة.. وبقي عليه لغة أخرى حكاها ابن أم قـاسم في الجنى الداني «ربتـا» وهي مما يقـوي القول باسـميـة رب فتـأمله». ص٢٧٩.

٧ ـ سـوف ـ انفـراد السين عن سـوف ـ قـال المغني: «وتنفـرد عن السـين بدخول الـلام عليهـا نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥] قال دم: «ولا تدخل اللام في السين قيل: لئـلا يجتمع حرفان على حرف واحد مـفتوحان زائدان على الكلمـة... لذلك قال في الجنى الداني (ص٢٨٢): وقـد سمع وقوع الـسين في موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى في قوله:

عسى طيئٌ من طيئٍ بعد هذه ستطفِئُ غُلاتِ الكُلَى والجوانِحِ

(ص ٢٨٢)

الرابع: ما نقله تقى الدين الشُمُنّى ـ بضم المعجمة والميم ثم نون مشددة ـ عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن على الشيخ تقى الدين أبو العباس الإمام العلامة المشهور بالشمنى (نسبة إلى مزرعة ببلاد المغرب)، ولد بالإسكندرية فى رمضان عام ٨٠١هـ، وقدم القاهرة مع والده فتلقى النحو عن الشطنوفى وغيره فى الفنون الأخرى، وقد عنى بنشر العلم وتدريسه، وكان حجة، متوقد الذكاء قوى الحافظة عفيفا محبًّا للخير، وولى المشيخة والخطابة بقايتباى ـ وطلب للقضاء فأبى ـ ومن مؤلفاته فى النحو ـ حاشية على شرح الدمامينى سماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام).

توفى بمنزله بتربة قايتباى ودفن بها صباح الأحد. وكانت وفاته فى ليلة الأحد ٢٧ من ذى الحجة عام ٨٧٢هـ.

الكتاب: هو مطبوع بالمطبعة البهية بمصر ـ حاشية على مغنى اللبيب لابن هشام.

لخصها من حاشية الدمامينى وزاد عليها وسماها (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام) أوله ـ الحمد لله الذى خص كتابه بعدم المعارضة وبالإعجاز وجعله تبيانا لكل شىء فهو مغنى اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وبعد، فقد نظرت عند إقرائى لمغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. . ـ مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٠٢ ـ ١٠٠٣ ـ ١٠٠٤ ـ ١١٢٠.

ما نقله عن المرادى فى كتابه ـ المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام.

نقل الشيخ الشمنى عن المرادى المعروف بابن أم قاسم من الجنى الدانى وغيره ـ فى حاشيته هذه مواضع متنوعة وهى:

حرف الألف (أما ـ بالفتح والتخفيف ـ، إذا ـ فى موضعين ـ)، حرف الباء (بجل)، حرف العين (على)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (كأن) حرف اللام (معانى اللام الجارة ـ فى موضعين ـ ، لات، لو ـ فى ثلاثة مواضع ـ (لعل)،

حرف الميم (ما ـ فى موضعين، من ـ فى موضعين)، حرف الواو (العاطفة)، الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، (المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة) الموصول ـ فى موضعين ـ. وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل:

١ ـ إذا ـ قال المغنى «الفصل الأول فى خروجها عن الظرفية زعم أبو الحسن فى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] أن إذا جر بحتى».

قال الشمنى: «.. وقال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وعلى هذا يكون تقدير الغاية ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الزمر: ٧١] ـ إلى وقت مجيئهم لها. وهى على هذا لا جواب لها، لأنها معمول لما قبلها فيكون قوله فتحت استئنافا وجواب سؤال كأنه قيل: فماذا جرى إذ ذاك فقيل: فتحت أبوابها» ص١٩٩ جـ١.

ـ قال المغنى: (والجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية وأن حتى فى نحو ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية بأسرها ولا عمل لها). قال الشمنى.. وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم: ويجوز أن يخرج على أن حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون فى قولهم: سرت حتى أدخل المدينة. برفع أدخل وتقدير كونه وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال فى البسيط: قلت: فى قولك اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك اجلس فإذا جاء زيد» اهـ ص٢٠٠ جـ١.

٢ ـ بجل ـ قال المغنى: «بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم» قال الشمنى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى: أما بجل الاسمية فلها قسمان: أحدهما أن يكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلنى. والثانى أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية ص٢٣٢جـ١ كما نقل دم».

٣ ـ اللام الجارة ـ قال المغنى: «وللام الجارة اثنان وعشرون معنى، أحدها الاستحقاق وهى الواقعة بين معنى وذات». قال الشمنى: «لم يفسر ابن أم قاسم هذه اللام وإنما مثل لها فى الجنى الدانى «بالنار للكافرين» وفى شرح التسهيل «بالجلباب للجارية»، «والجل للفرس» ـ وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين اهـ ص ٢٨ جـ٢.

٤ ـ لات. قال المغنى: (لات اختلف فيها فى أمرين: أحدهما فى حقيقتها. . . والثانى أن أصلها ليس بكسر الياء، قال الشمنى معقبا على الثانى: «قال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل: وذهب ابن أبى الربيع إلى أنها ليس، أبدل من السين التاء. ثم أبدل من الياء الألف كراهية أن تلتبس بحرف التمنى، وفى الجنى الدانى، ويقويه قول سيبويه أن اسمها مضمر فيها ولا يضمر إلا فى الأفعال. ص ٥٣ جـ٢.

٥ ـ الواو العاطفة ـ قال المغنى: (الأول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشىء على نفسه. . ونقل الإمام البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية، قال الشمنى معلقا على «ونقل الإمام إلخ»: «فى الجنى الدانى وقال إمام الحرمين فى البرهان: اشتهر من مذهب الشافعى أنها للترتيب وعند الحنفية أنها للمعية. وقد زل الفريقان» ص ١٠٢ جـ٢.

٦ ـ الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، قال الشمنى: «لم يذكر المصنف ما اجتمعا فيه كما ذكر فى الحال والتمييز، وقد ذكر ابن أم قاسم أنه ثلاثة أمور: أحدها أن كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه، والثانى أنه يؤنث ويذكر، والثالث أنه يثنى ويجمع» ص ١٦١ جـ٢.

٧ ـ المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبة ـ الثانى منه، قال المغنى: أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو: جفونى ولم أجف الأخلاء أننى. . قال الفراء: «يضمر ويؤخر عن المفسر» قال الشمنى معلقا على قول الفراء: فى (شرح التسهيل لابن أم قاسم): والمشهور عن الفراء فى هذه المسألة وجوب إعمال الأول ومنع إعمال الثانى، ونقل عنه ابن مالك أنه يجوز إعمال الأول فى هذه المسألة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربنى وضربت قومك هم فرارا من الإضمار قبل الذكر، قال ابن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل. ا هـ ص :١٨ جـ٢.

٨ ـ باب الموصول ـ قال المغنى «مسألة. . والأكثر فى نحو «من ذا لقيت» كون ذا للإشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه» قال الشمنى: «. . . وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم» ومنع

بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد «من»؛ لأن «من» تخص من يعقل فليس فيها إبهام كما فى «ما» فإنها صارت بالرد إلى الاستفهامية فى غاية الإبهام فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى معناها ولا كذلك «من» لتخصيصها، واختار الكوفيون وقوع «ذا» موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام، وعنهم أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات» ا هـ ص٢٢٢ جـ ٢.

الخامس: ما نقله الشيخ خالد الأزهرى عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو خالد زين الدين بن عبدالله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الجرجى - ولد بجرجا - (فى الصعيد) فى نحو سنة ٨٣٨هـ وحمل صغيرا إلى القاهرة فحفظ القرآن ثم كتبا أخرى ودرس فى الأزهر. وقد قيل: إنه طلب العلم وهو كبير السن وكان من قبل يشتغل وقادا.

وأخذ العربية عن يعيش المغربى وداود المالكى والسنهورى.. ومن مصنفاته شرح الأجرومية، التصريح بمضمون التوضيح، تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب وشرح الأزهرية.

توفى عائدا من الحج فى «بركة الحج» قليوبية سنة ٩٠٥هـ فى رابع عشر المحرم سنة خمس وتسعمائة.

ما نقله عن المرادى

نقل الشيخ خالد الأزهرى عن المرادى فى كتبه ما يلى:

أ - شرح التصريح على التوضيح:

التعريف بالكتاب: وهو شرح لكتاب التوضيح على ألفية ابن مالك لابن هشام «وفيه من الفوائد والعوائد الداخلة والخارجة ما لا يحصى كثرة، ولهذا أصبح مرجعا لكثير من طلبة الزمان واشتد إكبابهم على مطالعته وتدريسه بما لا يزيد عليه. وقد صادف فراغ المصنف الشارح من تدوينه يوم عرفة المشرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة» ا هـ روضات الجنات ص ٢٦٨ - مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١١٣٢ - ١١٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤٦.

أوله. بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيًا لنعمه ومكافئًا لمزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. . إلخ. وهو كتاب مطبوع بالمطبعة الأزهرية بمصر.

ما نقله عن المرادى فى هذا الكتاب:

نقل الشيخ خالد فى هذا الكتاب عن المرادى مواضع متعددة تنحصر فى أبواب - الكلام - فى موضعين، المعرب والمبنى - فى موضعين -، الضمير، العلم، المبتدأ والخبر - فى ثلاثة مواضع -، نائب الفاعل - فى ثلاثة مواضع - ، الاشتغال - فى موضعين -، التعدى واللزوم، التنازع - فى أربعة مواضع - ، المفعول المطلق - فى موضعين، الاستثناء، فى موضعين، الحال - فى موضعين - ، التمييز، الإضافة - فى ثلاثة مواضع -، التعجب، نعم وبئس، عطف النسق، أسماء لازمت النداء، إعراب الفعل - فى موضعين -، الإخبار بالذى والألف واللام، جمع التكسير - فى موضعين -، التصغير، الإبدال.

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ - **فى باب الضمير**. قال الأزهرى: «. . والمنقول عن سيبويه أنه أجاز فى «هو» من نحو قوله تعالى: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أن يكون فاعلا وأن يكون توكيداً. ونقل المرادى عنه أيضا فى شرح التسهيل أنه أجاز فى «هو» من نحو «مررت برجل مكرمك هو» أن يكون فاعلا وأن يكون توكيداً» جـ ١ ص١٠٢.

٢ - **فى التعدى واللزوم**. فى اشتراط ابن مالك حذف الجار مع «أن» إن أمن الإشكال، المراد بعد الحذف قال الأزهرى معلقا على الآية «. . . ويشكل عليه قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فحذف الحرف الجار مع أن اللبس موجود بدليل أن المفسرين اختلفوا فى المراد فبعضهم قدر فى أن. وبعضهم قدر عن أن واستدل كل على ما ذهب إليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى شرح النظم: أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس، والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن. وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين» ا هـ. جـ ١ ص. ٣٢.

٣ ـ في التنازع ـ في (فصل إذا تنازع العاملان جار إعمال أيهما شئت بالاتفاق) وبعد الخلاف بين البصريين والكوفيين. قال الأزهري: «.. وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قاله المرادي» جـ١ ص٣٢٠.

٤ ـ في المصدر ـ ذكر أن المصدر الذي له فعل نوعان... النوع الثاني واقع في الخبر وذلك في خمس مسائل.. المسألة الخامسة. قال الأزهري معلقا عليها: «الخامسة أن يكون «المصدر» فعلا علاجيا تشبيهيا «واقعا» بعد جملة مشتملة عليه «أي على اسم بمعناه» و «مشتملة على صاحبه» أي: المصدر، فهذه أربعة شروط زاد المرادي شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل» اهـ ص ٣٣٣ جـ١.

٥ ـ في باب التمييز ـ فصل في جواز جر التمييز بمن. قال الأزهري: «..أنه تبع الشارح في جعل «لله دره فارسا» و«نعم المرء من رجل» من تمييز الجملة»، واعترضه المرادي بأنه تمييز مفرد لا جملة. اهـ. جـ ١ص ٣٣٩.

٦ ـ في باب التعجب. في امتناع أن يتقدم عليهما معمولهما وأن يفصل بينهما.. قال الأزهري معلقا على قوله: « «ولا» تقول أَحسِن لولا بخله بزيد، بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان، قال المرادي: ولا حجة له على ذلك» اهـ. جـ ٢ص ٩٠.

٧ ـ في باب عطف النسق ـ الفاء ـ اختصاصها بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد، وذلك جار في الخبر والصفة والحال ثم مثل بقول: الشاعر.

وَإِنسانُ عَيْنِي يَحسِرِ الماءُ تارةً ... فيَبْدُو وتارات يَجُمُّ فيغْرقُ..

قال الأزهري: «.. وقال المرادي في باب المبتدأ: التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء.

فإذا قلت: زيد جاء عمرو فأكرمه، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية، نص على ذلك ابن أبي الربيع قال: لأنهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو أكرمه

فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما والرابط إنما هو الضمير» ا هـ كلام المرادى جـ ٢ ص ١٤٠.

٨ ـ أما ـ قال ابن هشام: «وهى نائبة عن أداة شرط وجملته» قال الأزهرى: معلقا على ذلك: «موضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط، وليست أما بمعنى مهما وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادى» جـ٢ ص ٢٦١.

٩ ـ فى جمع التكسير. الحادى والعشرون. فعالىّ قال ابن هشام «فعالىّ بالتشديد ويطرد فى كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب كبختى وكرسى وقمرى بخلاف نحو مصرى وبصرى».

قال الأزهرى معلقا على (مصرى وبصرى): «لأن ياءهما متجددة للنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: واجعل فعالىَّ ذى النسَبْ. . جُـدُدَ. . . وقد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبًا كقولهم مهرى ومهارى وأصل المهرى بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل قاله المرادى» ا هـ. وبه تندفع شبه الموضح. جـ ٢ ص ٣١٥.

١٠ ـ فى باب التصغير. تصغير «تى» الإشارية قال ابن هشام فى التوضيح: «ولا «تى» للاستغناء بتصغير «تا» خلافا لابن مالك» قال الشيخ خالد: «فى قوله فى النظم. منها تا و تى». قال المرادى: وذلك يوهم أن «تى» صغر كما صغر «تا» وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تا» خاصة وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال: ولا يصغر من غير المتمكن إلا «ذا والذى» وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة ا هـ جـ ٢ص ٣٢٦.

١١ ـ الإبدال ـ إبدال الياء من الواو ـ المسألة السادسة أن تكون الواو لاما لفُعلى بالضم صفة فإن كانت فُعلى بالضم اسما لم تغير لامها بإبدالها ياء بل تقر الواو على أصلها كقوله ـ ذو الرمة ـ

أدار بجزوى هجت للعين عبرة ....

قال الأزهرى: «... وقال المرادى: إنه مخالف لقول أهل التصريف فإنهم يعكسون فيبدلونها فى الاسم دون الصفة ويجعلون جزوى شاذا» جـ ٢ص ٣٨٠.

ب ـ إعراب ألفية ابن مالك فى النحو المسمى «تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب»

كتاب مطبوع مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٦٧ ـ ١١٥٠.

أوله ـ يقول الفقير إلى عفو ربه الغنى خالد بن عبدالله الأزهرى: الحمد لله الذى رفع قدر من أعرب الشهادتين ونصب الدليل على وجود ذاته..

أما بعد فإن معرفة الإعراب من الواجبات التى لابد لكل طالب علم منها ومن المهمات التى لا يستغنى الفقيه عنها، وإن من أنفع المسالك وأقرب المدارك إلى هذا النحو ألفية ابن مالك.

فاندفع فى خاطرى أن أعرب جميع أبياتها وأشرح غريب لغاتها وأضبط ما أشكل من ألفاظها.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ خالد فى كتابه هذا ـ ثلاثة مواضع عن المرادى وهى:

١ ـ **فى النائب عن الفاعل** ـ فى قول الناظم

واجْعَلْهُ مِن مُضارِعٍ مُنْفَتِحَا كيَنْتَحى المقُول فيه يُنْتَحَى

قال الشيخ خالد: «المقول. بالجر قال المكودى: تبعا للمرادى نعت لينتحى،.. وزاد المكودى ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كينتحى ثم استأنف... وبالأول جزم المرادى» اهـ. ص٤٥.

٢ ـ **فى النعت** ـ فى قول الناظم:

واقطَعْ أو اتبعْ إن يكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقطَعْ مُعْلِنَا

قال الشيخ خالد: «معلنا حال من فاعل اقطع وتقدير البيت واقطع جميع

النعوت أو اتبعـها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخـر. . وبالنصب جزم الشاطبى والمرادى وصدر به المكودى كلامه .ص ٥٨٠.

٣ ـ فى التثنية ـ فى قول الناظم:

.... وَإِنْ تَشَأْ فالمدّ والهَا لا تَزِدْ

قال الأزهرى: «وإن تشأ شرط فالمد مبتدأ وخبره محذوف والهاء مفعول قدم بتزد. لا ناهية، تزد مضارع زاد مجزوم بلا الناهية والتقدير على هذا، وإن تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء، قال المكودى: هذا ما حمله عليه الشارح والمرادى. ص ١٠٠.

جـ ـ شـرح الشيخ خـالد المسـمى «موصل الطلاب إلى قـواعد الإعـراب» للعلامـة ابن هشام الأنصارى. . طبع بالمطبـعة العثـمانية المصـرية بالقاهرة. أوله: الحمد لله اللهم لحمده والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبده. وبعد.

فيقول العـبد الفقير إلى مولاه الغنى خـالد بن عبدالله الأزهرى. هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب. . . إلخ

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ خالد فـى كتابه هذا عن المرادى موضعـا واحدا. هو فى «الباب الرابع فى الإشارة إلى عبارات محررة».

قال ابن هـشام: «وفى الفاء مـن نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر]، فاء الـسـببـيـة ولا تقل فاء العطف لأنه لا يجـوز عطف الطلب على الخبر والعكس» قـال الأزهرى: أى: عطف الخبر على الإنشاء، وهى مسألة خلاف.

منع من ذلك البيانيـون لما بينهما من التنافى وعدم التناسب وأجـاز الصفار. قال المرادى فى شرح التسهـيل: أجاز سيبويه التخالف فى تعاطف الجـملتين بالخبر والاستفهام فأجار ـ هذا زيد ومن عمرو؟. ا هـ ص ١٣٤.

السادس: ما نقله أبو الحسن الأشمونى فى كتابه شرح الألفيـة المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك».

التعـريف بالمؤلف: هو أبو الحـسن على نور الدين بن مـحمـد بن عيـسى

الأشمونى أصلا ـ لأن جده قدم من الأشمونيين قبل بلوغه فحفظ القرآن والمنهاج فى سنة ـ ولد بقناطر السباع وتوطن القاهرة، وكان مولده فى ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وثمانمائة. وكان منكبا على العلم مع التقشف فى مأكله وملبسه لا همّ له إلا العلم والطاعة. أخذ عن الجلال المحلى والكافيجى والتقى الحصنى وغيرهم. ومن أشهر مؤلفاته هذا الكتاب. . . وتوفى الأشمونى سنة ٩٢٩هـ.

التعريف بالكتاب:

هو أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها، بل إنه من أوفى كتب النحو جمعا لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل ولا غرابة أن يجمع فى شرحه، فأمامه من شروح الألفية. . وغيرها مما جعل شرحه موسوعة يستعان به. . وأوله: «. . فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك».

ما نقله أبو الحسن الأشمونى فى كتابه شرح الألفية:

وقد تصفحت هذا الكتاب فوجدت أن المؤلف أخذ ونقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتدا برأيه تارة.

فتراه نقل عنه فى أبواب ـ التنازع، وحروف الجر وأفعل التفضيل وما لا ينصرف ـ فى موضعين، والترخيم، ونواصب المضارع ـ فى موضعين والعدد، والوقف. ويسوغ لى حينئذ أن أذكر بعض المواضع مستشهدا بها على سبيل المثال.

١ ـ فى باب أفعل التفضيل ـ فى قول الناظم:

وَأَفعلَ التَّفْضيلِ صِلهُ أَبدَا تَقْديرًا او لَفْظًا بِمنْ إن جُرِّدَا

ذكر أبو الحسن الأشمونى تنبيهات،فالأول منها الخلاف فى معنى «من».

فقال الأشمونى: «الأول اختلف فى معنى «من» هذه. فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية، وإليه ذهب سيبويه، لكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى «هو أفضل من زيد» فضله على بعض ولم يَعُمّ، وذهب فى شرح التسهيل أنها بمعنى المجاوزة، وكأن القائل «زيد أفضل من عمرو» قال جاوز زيد عمرا فى الفضل، . . . .

والظاهر - كما قال المرادى - ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس بلازم.

٢ - فى باب الترخيم فى قول الناظم:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَاسُمَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

افرد أبوالحسن الأشمونى الكلام على «ترخيما» فى التنبيه قال: «أجاز الشارح ترخيما ثلاثة أوجه:

١ - أن يكون مفعولا له.

٢ - أو مصدرا فى موضع الحال.

٣ - أو ظرفًا على حذف مضاف.

وأجاز المرادى وجها رابعًا. هو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف، لأنه يلاقيه فى المعنى ا هـ. ج ٢ص ٤٦٧

٣ - فى باب ما لا ينصرف فى قول الناظم:

ولِسَرَاوِيلَ بِهذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
وإِنْ بِهِ سُمِّىَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فالانْصِرافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

قال أبو الحسن الأشمونى: . . . قال الشارح: والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الجمعية مقامها. فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الأول.

قال المرادى: قلت: «مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف، وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح» ا هـ ج ٢ص ٥٢٣.

٤ - فى نواصب المضارع - بعد قول الناظم:

وبعْدَ فالجوابِ نَفْىٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وسَتْرُها حَتْمٌ نَصَبْ

قال الأشمونى فى التنبيه الأول من التنبيهات التى أعقبت هذا البيت:

«الأول: مما مثل به فى شرح الكافية لجواب النفى المنتقض « ما قام فيأكل إلا طعامه» قال: ومنه قول الشاعر:

وما قام منا قائم فى نَديِّنا   فينطق إلا بالتى هى أعرفُ

وتبعه الشارح فى التمثيل بذلك.

واعترضهما المرادى وقال: إن النفى إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب.

نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد.

فينطق إلا بالتى هى أعرفُ» جـ ٣ ص ٥٦٥

٥ ـ فى باب التنازع فى قول الناظم:

بَلْ حَذْفَهُ الزمْ إنْ يكنْ غيرَ خَبَرْ   وأَخِّرْنهُ إن يكُنْ هُوَ الخَبَرْ

قال الأشمونى: «.. قوله «غير خبر» يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول فى باب ظن يجب حذفه وليس كذلك، بل لافرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير..

ولذلك قال الشارح لو قال بدله:

واحذفه إنْ لم يكُ مفعولَ حَسِبْ   وإنْ يكنْ ذاك فأخِّرهُ تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهم.

لكن قال المرادى: قوله: «مفعول حسب» يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرا، وليس كذلك، ولأن خبر كان لا يحذف أيضا. بل يؤخر كمفعول حسب...» جـ ١ص ٢٠٦.

٦ ـ فى باب الوقف ـ بعد قول الناظم:

ومَا فِي الاستفْهام إنْ جُرَّتْ حُذِفْ   ألفُها. وأوْلِها الهَا إن تَقِفْ

قال أبو الحسن الأشمونى فى التنبيه الأول من التنبيهات التى أعقبت هذا البيت: «الأول: أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونني».

وقد أشار إليه فى التسهيل، ونقله المرادى» جـ ٣ص ٧٥٩.

السابع: ما نقله الدنوشرى فى حاشيته على التصريح عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو - عبد الله بن عبد الرحمن بن على المعروف بالدنوشرى نسبة إلى دنوشر (قرية قريبة من المحلة الكبرى).

ولد بالقاهرة وتلقى عن الشمس الرملى ومحمد العلقمى وابن قاسم العبادى وغيرهم، ثم ارتحل إلى بلاد الروم وأقام فيها مدة ثم عاد إلى القاهرة وانتفع الناس به فى الأزهر، وصنف كتبا فى النحو، وكان يقول النظم وأكثر شعره فى مسائل نحوية، توفى بالقاهرة سنة ١٠٢٥هـ.

الكتاب: حاشية على التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، نسخة فى مجلد بقلم معتاد سنة ١١٣٧هـ - بالورقتين الأخيرتين منها تقطيع وأكل أرضة فى ١٨٢ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطرا ٢١ سم - مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٥١) ٦٠٥٨.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ عبد الله الدنوشرى فى حاشيته على التصريح عن المرادى واعتمد عليه، وذلك فى أبواب متفرقة منها: الإشمام، المصدر، الحال، التعجب، النداء، فى موضعين -، ما لا ينصرف - فى موضعين -، النواصب -، فى موضعين -، الجوازم، الإمالة - وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ **الحال.** نفى عامل الحال قال الدنوشرى «قال المرادى: ذكر فى الكافية والتسهيل إذ قال قد يجر بباء زائدة إن نُفى عملها كقوله:

فما انبَعَثتُ بمِزَءُودِ ولا وَكَلِ

ونوزع فى ذلك. وذكر فى باب حروف الجر من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله قراءة من قرأ «**ما كان يَنْبَغِى لنا أنْ نُتَّخَذَ من دونك من أولياء**» مبنيا للمفعول» اهـ. ص٩٥.

٢ ـ **الحال.** **أيضًا.** الجملة المصدرة بالمضارع المنفى لا تجرد من الواو ويلزمها

الضمـير. قـال المرادى: إن ورد بالواو قدر المبتـدأ على الأصح كقـراءة ابن ذكوان ﴿فاستقيما ولاتتبعان﴾ نص على ذلك فى التسهيل.

٣ ـ ما لا ينصرف الكلام فى المنصرف. قال المرادى:

وقال فى شرح الكافية: سمى منصرفا لانقياده إلى ما تصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه الإعراب إلى غـيره. وقال بعضهم: مـأخوذ من الصرف وهو الفضل؛ لأن له فضلا على غير المنصرف. ص١٣٥.

٤ ـ النواصب ـ حتى ـ قال:

وذكر المرادى أن الغالب فى حتـى التى ينصب المضارع بعدها أن تكون بمعنى إلى.

الثامن: ما نقله الشيخ أحمد الفاكهى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشهـاب أحمد بن الجمال عبدالله بن أحـمد بن على الفاكهى، نقل الشيخ أحمد الفاكهى عن ابن أم قاسم واعتمد على رأيه واثقا منه فى:

أ ـ كتاب مجيب الندا إلى شرح قطر الندى.

الكتاب: هوكـتاب مطبوع بمطبعة شـركة دار الكتب العربيـة الكبرى ـ مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٥٩.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم وصلـى الله على سيدنا محمد خـاتم النبيين والمرسلين.. الحـمد لله الرافع من انخفض لعـزه وسلطانه المفيض عـلى من نحاه وقصده سـحائب عفـوه وغفرانه، المغنى بواسع فضله من افـتقر لجوده وإحـسانه، الفاعل لما يشاء.. أما بعد فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة فى علم العربية المسماة بقطر الندى...

ما نقله فى هذا الشرح:

نقل الفـاكهى عن المرادى فى شـرحـه هذا.. خمـسة مـواضع فى أبواب ـ تقسيم الفعل، الفاعل، النواصب، المبتدأ والخبر، كان وأخواتها ـ

وسأذكر أربعة مواضع على سبيل التمثيل.

١ - **فى تقسيم الفعل** - اختصاص الفعل الماضى بتاء التأنيث الساكنة، قال الفاكهى: «وإنما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس لئلا يفضى إلى ثقل الفعل. والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو «قالت امرأة العزيز» أو تضم نحو «وقالت اخرج عليهن» ولهذا قال المرادى: ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما. ص ٤٧ جـ١.

٢ - **فى باب الفاعل** - إذا كان الفعل نعم وبئس والفاعل بأل الجنسية أو مضافا لما هى فيه..

قال الفاكهى: «أو مضافا إلى مضاف لما هى فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل، واشتراط كون الظاهر بأل أو مضافا لما هى فيه هو الغالب كما قال المرادى» ص٥٢ جـ١.

٣ - **فى المبتدأ والخبر** - قل هو الله أحد - قال الفاكهى: «إلا فى نحو قل هو الله أحد، مما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ فى المعنى أى فلا تحتاج إلى رابط اكتفاء بها عنه لأنها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر...

قال المفسر تبعا للمرادى: والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل. بالمفرد على إرادة اللفظ كما فى عكسه نحو: لاحول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة». ص١٧٩ جـ١.

٤ - **فى كان وأخواتها** - مادام - عدم جواز تقديم خبر دام عليها مع ما قال الفاكهى «فإنه لا يجوز تقديمه عليها مع «ما» باتفاق لأن معمول صلة الحرف المصدرى لايقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضًا قال المرادى: وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق...» ص ٧ جـ ٢٢.

ب ـ كتابه شرح على متممة الأجرومية المسمى «بالفواكه الجنية»

التعريف بالكتاب ـ هو مطبوع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها فى شهر ذى القعدة سنة ١٣٥١هـ.

أوله ـ أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه، وأصلى وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله وصحبه.. وبعد فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة فى علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعينى الشهير بالخطاب المكى المالكى..

قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها .. مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٠٦٠ ـ ٣٦٨٥ ـ ٢٨٨٣.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ أحمد الفاكهى فى شرحه هذا عن المرادى المعروف بابن أم قاسم موضعين:

١ ـ فى باب الإعراب والبناء ـ قال صاحب متممة الأجرومية: «الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا».

قال الفاكهى: معلقا على قوله: «لفظا أو تقديرا»: «.. ثم الحد الذى ذكره ظاهر فى أن الإعراب معنوى.. وقيل: إنه لفظى واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعليه فيقال فى حده: الإعراب ما اختلف به آخر المعرب، قال المرادى رحمه الله تعالى: وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين» ص٧ .

٢ ـ فى باب الحال ـ مجىء الحال جامدا مؤولا بالمشتق.

قال صاحب متممة الأجرومية: «والغالب كونه مشتقا وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق نحو .. ادخلوا رجلا رجلا أى مترتبين..» قال الفاكهى معلقا على «ادخلو رجلا رجلا» ورجلين رجلين. ـ. والمختار كما قال المرادى: أن الجزء الثانى وما قبله منصوبان بالعامل؛ لأن مجموعهما هو الحال، فإن الحال مستفادة منهما. اهـ ص٦٧ .

التاسع: مانقله الشيخ يس بن زين الدين عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى، ولد بحمص وارتحل مع أبيه إلى مصر، فتلقى عن الشهاب الغنيمى والدنوشرى وغيرهما، ثم برع فى علوم متنوعة وألف فيها، ومن مصنفاته النحوية حاشية (قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام) وحاشية (مجيب الندا إلى شرح قطر الندى وبل الصدى) للفاكهى، وحاشية (التصريح) للشيخ خالد الأزهرى.

توفى بالقاهرة سنة ١٠٦١هـ.

ما نقله الشيخ يس:

نقل الشيخ يس عن المرادى المعروف بابن أم قاسم معتنيا برأيه ومعتدا به، فنقل فى:

أ ـ حاشيته على شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى.

التعريف بالكتاب ـ أوله ـ الحمد لله الذى شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض وهداه إلى طاعته. . وبعد. فيقول. . هذه حواش رمقت نحوها عيون الطالبين، ونهجت بتمنيها كلمة كملة المحصلين، غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد. .

مودع بمكتبة الأزهر فرع معهد أسيوط رقم ٣٢٠.

ما نقله فى هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس فى هذه الحاشية عن المرادى فى شرح التسهيل وغيره ـ فى أبواب متعددة هى ـ الكلام، العلم، الموصول، نائب الفاعل، الاشتغال، الحال، الإضافة، النعت ـ فى ثلاثة مواضع ـ، العطف ـ فى موضعين ـ، التوكيد ـ فى موضعين، البدل ـ فى أربعة مواضع، النداء فى موضعين، نون التوكيد فى موضعين. مالا ينصرف فى أربعة مواضع، إعراب الفعل فى أربعة مواضع، الحكاية، التصغير، الإمالة، فى ثلاثة مواضع، الإبدال. فى ثلاثة مواضع، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل التمثيل.

١ ـ **في باب الاشتغال.** في تساوى الرفع والنصب ـ إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بإما مسبوق بفعل إذا بنى الفعل السابق على اسم بأنْ أخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية .

قال يس معلقا على قوله إذا بنى الفعل. . .إلخ: «قال المرادى: وحكم شبه الفعل إذا وقع خبرا فى هذه المسألة حكم الفعل نحو: هذا ضارب عبدالله وعمرو يكرمه» جـ ١ ص٣٠٣.

٢ ـ **فى الحال ـ تعريفه ـ وصف فضلة منتصب.**

قال يس معلقا على «منتصب» قال: «قال المرادى: ذكر فى التسهيل والكافية أن الحال قد تجر بباء زائدة إن نفى عاملها ومثله فى شرح التسهيل بقراءة «ما كان ينبغى لنا أن نُتخذَ من دونك من أولياءَ» مبنيا للمفعول. جـ١ ص٣٣٦.

وفى موضع آخر قال يس معلقا على خالد الأزهرى: «وموضع الحال تجىء جملة بثلاثة شروط. أحدها كونها خبرا» قال: «. . وفى شرح التسهيل للمرادى أن الخبرية تتناول الشرطية وأنه يجوز وقوعها حالا». جـ ١ ص ٣٨٩.

٣ ـ **فى باب النعت ـ فى شرح قول الناظم:**

ونَعَتوا بِجُملَة مُنكَّراَ فأعطيت ما أُعطيتَهُ خبَراَ

حيث اشترطوا فى الجملة أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به أو مقدر. قال يس معلقا على قوله: أو مقدر: «قال الدنوشرى: قال المرادى: ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية فى القلة والكثرة، بل ذكره فى التسهيل أن الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر» جـ ٢ ص ١١٢.

٤ ـ **فى عطف النسق** ـ فبعد أن ذكر أم المتصلة وهى المسبوقة إما بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر وتكون هى والجملة المعطوفة عليها فعليتين. . أو اسميتين.

قال يس معلقا على هذا: «قال المرادى: وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله: سواء عليك النصر أم بت ليلة». جـ ٢ص ١٤٢.

٥ ـ فى باب البدل ـ بدل الاشتمال

قال يس: «قال الدنوشرى: قال المرادى: لابد فى بدل الاشتمال من مراعاة أمرين: أحدهما إمكان فهم معناه عند الحذف، ومن ثم جعل نحو «أعجبنى زيد أخوه» بدل إضراب لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول، والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه»، لأنه وإن فهم معناه فى الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط» جـ٢ ص ١٥٧.

٦ ـ **فى باب نونى التوكيد** ـ فى فصل تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام، فى قراءة ابن ذكوان «ولا تتبعانِ» بتخفيف النون. قال الأزهرى: (مكسورة ـ أى النون ـ على كون الواو للعطف ولا للنهى، قال الشارح: ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والنون علامة الرفع، قال يس معقبا على قوله قال الشارح. . .إلخ: «قال المرادى: فإن وردت بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان «ولا تتبعان» نص على ذلك فى التسهيل» ٢/ ٢٠٧.

٧ ـ **فى باب الإبدال**. فصل فى إبدال الألف من أختيها الواو والياء ـ الشرط التاسع ـ فى معنى قول الناظم.

وإنْ لِحرفَيْنِ ذَا الاعلالُ استُحقّ صحِّحَ أوَّلُ وعكس قَدْ يَحِقّ

فالعكس هو إعلال الأولى وتصحيح الثانية مثل آية فى أسهل الأقوال. قال يس معلقا (قال المرادى ومثل آية غاية وأصلها غيية فأعلت الياء الأولى وصححت الثانية. وثاية ـ وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يثوى عندها ـ، وطاية ـ وهى السطح والدكان أيضا ـ، والآية هى الطائفة المخصوصة من القرآن. . .». جـ٢ ص ٣٨٨.

٨ ـ **فى باب الإدغام** ـ «هلم» عند قول الأزهرى: «وإذا اتصل بالمدغم ـ هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح. .».

قال يس: «. . قال المرادى: وإذا اتصل به نون الإناث فالقياس هلممن. . .»

قال المرادى: الخامس، التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا: «لأن الهاء خفيفة فلم يعتدوا بوجودها فكأن الدال قد ولى الألف والواو نحو ردا وردوا» ا هـ جـ٢ ص٤٠٢.

ب ـ حاشيته على شرح أحمد بن الجمال الفاكهى المسمى بمجيب الندا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى. لابن هشام ـ

تم طبعه فى أواخر شهر شوال سنة ١٣٣٤هـ بمطبعة دار الكتاب العربية الكبرى.

الكتاب ـ أوله. الحمد لله الذى لا يخيب من نحاه، الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاه، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ونصبه علما لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد. . مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨١ ـ ١١٨٤.

ما نقله فى هذه الحاشية:

نقل الشيخ يس فى حاشيته هذه عن المرادى فى شرحه للتسهيل وغيره فى مواضع كثيرة. وهى:

المعرب والمبنى ـ فى موضعين ـ، جمع المذكر السالم، النواصب ـ فى موضعين ـ، الموصول، مواضع كسر إن، المفعول له، الاشتغال، حروف الجر، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، النعت، التوكيد ـ فى موضعين ـ، عطف البيان، عطف النسق، البدل والمنادى ـ فى موضعين ـ، تابع المنادى، الترخيم، موانع الصرف، الوقف فى موضعين ـ.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال

١ ـ فى جمع المذكر السالم. قال الفاكهى: «ويشترط فيه ما اشترط فى المثنى وزيادة على ذلك أن يكون مفرده علما لمذكر خال من تاء التأنيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها، علق الشيخ يس على قوله: «قابلة لها» بقوله: «. . .قال المرادى: إذ لا يقصد به معنى التأنيث

ولابد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا من نحو مسكين فإنهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس» ص ٨٤.

٢ ـ **فى النواصب** ـ لام الجحود ـ من شروطها أن يتقدمها نفى بما أو لم فقط قال يس: «وأما إن ففيها خلاف قوى» واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد المنفى بها قراءات غير الكسائى «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال».

- والفعل الواقع بعد لام الجحود، قال الفاكهى: «.. وذهب البصرى إلى أن خبر كان محذوف وإن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك..» قال يس معلقا: على أن هذه اللام متعلقة. إلخ.

قال المرادى: قولهم إنها متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مزيدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل. ا هـ. ص ١١٨.

٣ ـ **المنادى** ـ فى إلحاق الألف أو الياء فى يا أبت ويا أمت - أى يا أبتا ويا أمتى - قال الفاكهى: «و «إلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح» لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر».

قال يس: «... وفى المرادى: وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما فى الكلام، ونظيره قراءة أبى جعفر «يا حسرتاتى» فجمع بين العوض والمعوض» ص٧٧.

٤ ـ **فى المفعول له** - قال يس: «قال المرادى: فى شرح التسهيل يجوز فى كى إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل أن وإن» ص ٩٠.

٥ ـ **فى حروف الجر** - مذ منذ - قال الفاكهى «قال فى الجامع: ولك رفع تاليهما خبرا عنهما» قال يس: «... قال المرادى لا تكون مذ ومنذ عند الأخفش إلا مبتدأين فهو مناقض لعزوه له ظرفيتهما إذا وليها إسم مفرد» ص ١٣٠.

٦ ـ **فى الصفة المشبهة** - فى أن الصفة المشبهة تكون غير مجارية له نحو «طاهر وضامر» قال يس: «.. قال المرادى: ولقائل أن يقول: إن ضامرا أو منطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة» ا هـ ص ١٥٠ جـ ٢.

٧ ـ **في النعت**. قال الفاكـهي: «ويجب في النعت أن يكون مساويا لمتبوعه في التـعـريف أو دونه. .» قـال يس: «. . قـال المرادي: وقـيل: سـبب ذلك أن الاختصار يؤثر أي: على التطويل، فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ليقع الاكتفاء به فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوي» ا هـ ص ١٦٢.

٨ ـ **في التوكيد** - كل - قال يس: «. . قال المرادي في الكلام على التأكيد بكل فتقول جاء الجيش كله والـقبيلة والزيدون كلهم والرجال كلهم أو كلها أو كله على قيـاس هو أحسن الفـتيان وأجـمله وهو ضعيف، وجـاءت الهندات كلهن أو كلها، وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب» ا هـ ص ١٦٨.

٩ ـ **في البدل** - بدل الاشـتمال - قـال الفاكـهي: «ونحـو قتل أصـحاب الأخدود، النار أي فيه. .».

قال يس: «. . وقـال ابن هشام: الأولى أن يكون على حذف مـضاف أي: أخدود النار، وقال ابن خروف: هو بدل إضراب، قاله المرادي» ص ١٨٨.

١٠ ـ **في الوقف** - الوقف على قـاض - قـال الفكاهي: «مما هو منقـوص منون غير محذوف العين».

علق الشيخ يس على قوله: «غير محذوف العين» بقوله: «. . قال المرادي: فإن قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضا قلت: لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع أن في بقاء التنوين جبرا للكلمة».

- والمعرف منه بالإضـافة، قال الفاكـهي: «وأما المعرف منه بالإضافـة نحو قاضي المحكمة فكلامهم قد يشـعر بأن الحذف أرجح من الإثبات» علق الشيخ يس على «فكلامـهم إلخ» قال: «. . قال المـرادي: وبنوا على ذلك فرعـا، وهو أن ما سقط نونه للإضافـة إذا وقفت عليه ردت نونه نحو «هؤلاء قاضـو زيد» فإذا وقفت قلت: قاضون؛ لزوال حـذفها، فأمـا وقف الفراء على قوله تعالى: «غـير محلي الصيد» بحذف النون فاتباع للرسم قلت: وفي هذا نظر» ا هـ. ص ٢٠٤.

العاشر: ما نقله السندوبى فى شرحه للألفية عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ أحمد بن على المعروف بالسندوبى الشافعى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى.

الكتاب:

(المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية لابن مالك) - نسخة فى مجلد بقلم معتاد بهامشها حواش وبها خروم وترميم فى ٢١٩ ورقة ومسطرتها ٢٣ سطرا - ٢٢سم.

مودع بمكتبة الأزهر قسم المخطوطات تحت رقم (٨٣٧) ٦٠٤٣.

أوله: الحمد لله الذى رفع السموات بقدرته.. فرغ من تأليفه سنة ١٠٦٠هـ.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السندوبى فى شرحه للألفية عن المرادى فى مواضع متعددة تنحصر فى أبواب: الكلام وما يتألف منه، الضمير، اسم الموصول، المعرف بأداة التعريف، المبتدأ والخبر فى موضعين -، ظن وأخواتها، تعدى الفعل ولزومه، التنازع فى العمل، عطف النسق، الحال - فى موضعين -، النداء، جمع التكسير، النسب - فى موضعين -، الإمالة، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ المبتدأ والخبر - بعد قول الناظم:

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ معنىً اكتفَى بِها: كنُطْقِى اَللهُ حَسْبِى وكَفَى

الكلام فى الإخبار بالجملة - فنطق مصدر بمعنى منطوق مبتدأ. وجملة «الله حسبى» مبتدأ وخبر ولم يحتج إلى رابط، لأن الجملة عين المبتدأ.

قال المرادى: والذى يظهر ـ والله أعلم ـ فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة وإنما هو من الإخبار بمفرد؛ لأن الجملة فى نحو ذلك. وإنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها فى نحو «لا إلهَ إلاّ الله كنزٌ من كنوز الجنّة» فليتأمل. اهـ.

٢ ـ الخبر - أيضا - بعد قول الناظم:

كذَا إِذَا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرا أَوْ قُصِدَ استِعْمالُهُ مُنْحصِرا

قال السندوبى تعليقا على قول المصنف: «قال المرادى: وتسامح المصنف فى جعله محصورا وإنما هو محصور فيه» أ هـ.

٣ ـ ظن وأخواتها: بعد قول الناظم:

.... والتَزِمِ التَّعليقَ قبلَ نَفْيِ مَا

قال السندوبى فى تنبيه: وذهب بعضهم إلى أن التعليق لا يختص بأفعال القلوب. وصرح به المرادى فى الشرح نحو: عرف، ونظر، وتفكر، وسأل، وأبصر، وما بمعناها.

وعليه ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩].

٤ ـ الحال ـ بعد قول الناظم:

وجُمْلَةُ الحالِ سِوَى ما قُدِّمَا بواوٍ أو بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

قال السندوبى: إذا انفردت الواو لزمتها قد.. وإن انفرد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات قد وحذفها. وذهب الفراء وأبو على والمبرد إلى اشتراط قد مع الماضى ظاهرة أو مقدرة.. ـ واختار المرادى أنه لا يحتاج إلى تقدير قد لكثرة ما ورد بدونها.

٥ ـ النسب ـ بعد قول الناظم:

وأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتاحًا. وفَعِلْ وفُعِلٌ عينهما افتحْ وفِعِلْ

قال السندوبى نقلا عن المرادى: «قال المرادى: وفهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد عليه مما قبل آخره كسرة لا يغير. ويندرج فى ذلك ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمَرِش (للعجوز الكبيرة والمرأة السمجة) فتقول فيه جحمرشى. وما كان على أربع متحركات نحو جندل. وما كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن نحو تغلب. فالأولان لا يغيران وكذا الثالث فى العرف وقيل: يفتح»... إلخ

٦ ـ الإمالة ـ بعد قول الناظم:

وكفٌّ مُسْتَعْلٍ وراً ينكَفُّ   بِكَسْرِ را كفارِمًا لا أَجْفُو

قال السندوبى فى تنبيه بعده «قال المرادى حروف التهجى التى فى أوائل السور إن كان فى آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف فى الفتح.. وقد أمالوا لكثرة الاستعمال الحجاج علما فى الرفع والنصب والعجاج كذلك» اهـ.

الحادى عشر: ما نقله الشيخ أحمد الملوى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

الإمام المتقن العلامة المعمر من الوقت أحمد بن عبدالفتاح بن يوسف بن عمر المجيرى الملوى الشافعى الزهرى، ولد فى فجر يوم الخميس ثانى شهر رمضان سنة ١٠٨٨ هـ ثمان وثمانين وألف، وأمه آمنة بنت عامر بن حسن بن سيف الدين المغراوى، اعتنى من صغره بالعلوم عناية كبيرة.. فمن شيوخه أحمد بن الفقيه والشيخ منصور المنوفى، والشيخ عبد الرءوف البشبيشى وغيرهم، ورحل إلى الحرمين سنة ١١٢٢هـ اثنتين وعشرين ومائة وألف .. وعاد إلى مصر وهو إمام وقته.. وله مؤلفات منها: شرح الأجرومية.. وتوفى فى منتصف شهر ربيع الأول سنة ١١٨١هـ إحدى وثمانين ومائة وألف. تاريخ الجبرتى ج١ ص٢٨٨.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بالمطبعة العامرة البهية ـ مودع بمكتبة الأزهر فرع معهد أسيوط تحت رقم ١٣.

حاشية على شرح الشيخ المكودى للألفية، فالشيخ الملوى فرغ نفسه فى مزيد التأمل فيه وكثرة الإكباب على هذا الشرح فأتى بحاشية تحتوى على تدقيقات وتحقيقات وأبحاث رائعة. وأوله: بسم الله الرحمن الرحيم. حمداً لمن وفقنا إلى الإعراب عما خفى من المضمرات، وعلمنا لسانا عربياً غير ذى عوج.. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرافع منار الدين... إلخ.

ما نقله الشيخ الملوى:

نقل الشيخ أحمد الملوى فى حاشيته على شرح الألفية للمكودى - عن المرادى - مواضع هى: التوكيد، كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا، جمع التكسير - فى موضعين: الوقف، الإبدال، الإدغام - وإليك ذكر هذه المواضع مفصلة:

١ - التوكيد - بعد قول الناظم:

وكُلاًّ اذْكُرْ فى الشّمُول وكِلا كِلْتا جميعًا بالضَّمير مُوصَلا

قال المكودى فى «كل»: «ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء» قال الملوى: «. . . قال المرادى: ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، وزاد المرادى غير مثنى» ص ١١٧.

٢ - تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا. فى قول الناظم:

كَذَا الَّذِى أَصْلُه نحوُ الْفَتَى والجامِدُ الَّذِى أُميلَ كَمَتَى

قوله «الجامد» قال المرادى: «الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق»، «جعل المكودى ألف «متى ولدى وعلى» مجهولة الأصل، وليس كذلك بل الألف فى الثلاثة أصلية لم تقلب عن شىء والمجهولة الأصل هى نحو الددا» ا هـ، لكن قال المرادى: «عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة» ا هـ. والمراد بالألف الأصلية هى كل ألف فى حرف أو شبهه ومجهولة الأصل نحو الددا وهو اللهو فإن ألفه لايدرى هل هى عن واو أو ياء؟، لأن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما» اهـ. من المرادى، ص١٦٢.

٣ - جمع التكسير - فى قول الناظم:

فى اسمٍ مذكَّر رباعىٍّ بمدّ ثَالِثٍ افْعِلَةُ عنْهُمُ اطَّرِدْ
والْزَمْهُ فى فَعَالٍ او فِعَالِ مُصَاحِبَىْ تَضعيف اوْ إعْلالِ

قوله: «والزمه» قال الملوى: «. . . قال ابن غازى عن المرادى: أشار إلى أن هذا اللزوم فى غير شذوذ بقوله فيما يأتى فى فعل بضمتين - ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف، لكن لم ينبه هناك إلا على المضاعف فخرج سماء بمعنى المطر». ص ١٦٥.

٤ ـ الوقف ـ بعد قول الناظم:

وما فى الاستفهام إن جرَّت حذف ألفها وأَوْلِهَا الها إن تقف

قال المكودى: «يعنى أن مـا الاستفهامـية إذا جرَّت حذف ألفـها» قال الملوى معقبا على قوله: «حذف ألفهـا»: «قال المرادى: وسبب حذف الألف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنهـا متعلقـة بما بعدها وبخلاف الموصـولة فإنها مع الصـلة اسم واحد» ا هـ منه بلفظه ص ١١٨٣.

٥ ـ الإبدال ـ بعد قول الناظم:

وعين ما آخره زِيدَ ما يخص الاسمَ واجبٌ أن يسلَماَ

مثل حيدى. قال الملوى: «.. قال المرادى: حيدى: اسم ماء» ص ١٩٩.

٦ ـ الإدغام ـ فى الموضع السابع من المواضع التى لا يجوز فيها الإدغام قال المكودى: «السابع ما كان فيه ثانى المثلـين زائدا للإلحاق نحو هلل إذا أكثر من قول لا إله إلا الله».

قال الملوى: «المزيد للإلحاق هو الياء من هلل لا أحد لاميه كذا عند المرادى. والمصنف فى شرح الكافـية وغيره، فانظـره مع ما هنا فصوابه؛ لأنه زيد فـيه الياء للإلحاق كما عند المرادى» ص٢٢٠٤.

الثانى عشر ـ ما نقله الشيخ محمد بن عبادة عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد بن عبـادة بن برى العدوى ينتهى نسبه إلى على أبى صالح المدفون بـالعلوة فى بنى عدى. قـدم إلى مصر سـنة ١١٦٤هـ أربع وستيـن ومائة وألف، وجـاور بالأزهر.. ثم حـضر علـى شيـوخ الوقت ولازم دروس علمـاء العصـر. وصار له باع طويل وذهن وقاد وقلم سـيال وفصاحـة فى اللسان، ومن تأليفه حاشيته على شذور الذهب لابن هشام متداولة بأيدى الطلبة نافعة وغيرها.. توفى فى أواخر شهر جمادى الآخـرة سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف، بعد أن تعلل بعلة الاستسقاء سنين.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، حاشية على الشذور لابن هشام الأنصارى، أوله: الحمد لله الذى رفع مقام المتواضعين ونصب رايات التمييز لأصحاب اليقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب عن أحوال الدين. أما بعد فيقول.. قد منّ الله تعالى على بتلقى هذا الكتاب الذى هو الشذور على... الشيخ أحمد الدردير.. مودع بمكتبة الأزهر رقم ١١٨٦ ـ ١١٩٤ ـ ١١٨٥ ـ ١٥٤١.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ عبادة فى حاشيته هذه ـ عن المرادى المعروف بابن أم قاسم ـ مواضع تنحصر فى أبواب المعرب، اسم الإشارة، اسم الموصول، المفعول فيه، التنازع ـ فى خمسة مواضع ـ الاستثناء ـ ظن وأخواتها ـ موانع الصرف.

وسأقتصر على ذكر الجزء الأكبر من هذه المواضع على سبيل المثال:

١ ـ **باب الإعراب** ـ قال ابن هشام: «وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب وليس بشىء» قال عبادة معلقا على «أن الجزم إلخ»: «نقل المرادى عن المازنى أن الجزم ليس بإعراب» ١/ ٥٦.

٢ ـ **اسم الإشارة** ـ قال عبادة: «تنبيه» إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير إذ ذاك كذلك. نبه على ذلك المرادى، ١/ ١٣٣.

٣ ـ **اسم موصول** ـ الأولى ـ قال عبادة: «وقال بعضهم انظر هل الأولى مشتركة بين الإشارة والموصول فتعمل تارة اسم إشارة وتارة موصولا، أو أن هذا غير ذاك، وقال المرادى فى شرح التسهيل: فرق بينهما وذلك أن أولى الإشارية لا يجوز دخول أل عليها والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها واوا بخلاف الموصولة» ١/ ١٥٣.

٤ ـ **المفعول فيه** ـ مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾

[الأنعام: ١٢٤] قال عبادة: «وفى جعل حيث مفعولا نظر؛ لأن هذا ضرب من التصرف، قال المرادى: لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ» ٢/ ١٤٤.

٥ ـ **التنازع** ـ قال عبادة: «وفى النهاية لابن الخباز: لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه، تقول: قمت وسرت وزيدا، إن أعملت الثانى يشترط فى المعمول ألا يقع بعد إلا على الصحيح، فلا تنازع فى قوله:

ما صاب قلبي وأضناه وتيمهُ إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب، ولزم فى نحو ما قام وقعد إلا أنا. إعادة ضمير غائب على حاضر. قال المرادى: حمله فى التسهيل على الحذف على تأويل ما قام أحد وقعد إلا أنا فحذف أحد لفظًا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه» ٢/ ١٧١

٦ ـ **موانع الصرف** ـ الوصفية وزيادة الألف والنون ـ قال ابن هشام «ويشترط لتأثير الصفة أمران الثانى عدم قبولها التاء، ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة» قال عبادة معلقا على ندمانة وأرملة «.. وقد جمع ابن مالك ما جاء على وزن فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله من بحر الهزج «أجز فعلى لفعلانا.. إلخ. وزاد المرادى لفظين:

وزد فيهن خمصانا على لغة وأليانا» ٢/ ٢٠٢.

الثالث عشر: ما نقله الشيخ أحمد السجاعى عن المرادى

نقل الشيخ السجاعى عن المرادى فى:

الأول: حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. المسماة «فتح الجليل».

الثانى: حاشيته على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعى. ولد بالقاهرة ووالده من

السجاعية قرية قرب المحلة ثم قدم الأزهر وأقام فى القاهرة. ونشأ الشيخ أحمد تحت رعاية والده وإشرافه فتمهر ودرس وأفتى وألف.. توفى رحمة الله عليه سنة ١١٩٧ بعد سبع من وفاة والده سميه أحمد السجاعى كما هو مكتوب على قبرهما الكائن بالقرافة الكبرى عن شمال مقام الأستاذ الحفنى عمت بركاتهم.

الحاشية الأولى: أولها: الحمد لله الذى رفع قدر من انخفض لربوبيته. وأعز شأن من انتصب لنصر دينه وأقام حجته، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ذى الجاه الرفيع.. وهى كتاب مطبوع بالمطبعة العامرة البهية فى آخر شهر ربيع الآخر سنة ١٣٠٧هـ مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢٤٤ ـ ٢٤٧ ـ ٣٣٩٠.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السجاعى عن المرادى فى هذه الحاشية معتدا برأيه معتمدا عليه، فى أبواب الكلام ـ فى موضعين، والمعرب والمبنى ـ فى ثلاثة مواضع، وأفعال المقاربة، وإن وأخواتها، والفاعل، ونائب الفاعل، والاشتغال، والمفعول معه، والإضافة ـ فى موضعين ـ، وأفعل التفضيل، والنداء، ومالا ينصرف، وإعراب الفعل، وجمع التكسير ـ فى موضعين ـ

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ فى المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كذا أولات، والذى اسما قد جُعِلْ   كأذرعات ـ فيه ذا أيضا قُبِلِ

«الذى اسما قد جعل» ما سمى به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين. قال السجاعى معلقا على «ولا يحذف منه التنوين» قال المرادى: وإنما نون على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة. ص٢٧.

(٢) فى باب ظن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

ظَنَّ حَسِبْتُ وزعَمْتُ مع عَدّ   حجَا دَرَى وجَعلَ اَللّذْ كاعتَقَدْ

قال السجاعى معلقا على «حجا»: «بمعنى ظن لا بمعنى غلب فى المحاجاة أو قعد أورد أو قام أو بخل. قال المرادى: أو ساق أوكتم». ص١١٠٦.

٣ ـ فى باب المفعول معه ـ بعد قول الناظم:

والعَطْفُ إِنْ يُمكنْ بلا ضَعْفٍ أَحَقّْ والنَّصْبُ مُخْتارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

والنصب إن لم يَجُزِ العطفُ يَجِبْ أو اعتقِدْ إضمارَ عاملٍ تُصِبْ

قال السجاعى معلقا على قول: «أو اعتقد»: ذكر المرادى: «فيه احتمالان أحدهما أن يكون تخييرا فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية وبين إضمار عامل حيث يصح إضماره وثانيهما. أن يكون تنويعا فى ذلك». ص١٤٣.

٤ ـ فى باب الإضافة، بعد قول الناظم:

وأَلْزَمُوا إِضافةً إِلى الجُمَلْ حَيْثُ وإِنْ وإِذْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

قال السجاعى فى تنبيه بعد هذا «وقولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى مفرد بل إلى جملة اسمية التقدير: إذ ذاك كذلك تبع عليه المرادى» أ هـ ١٧٣.

٥ ـ فى باب النداء، بعد قول الناظم:

والأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتَّعْويض وشَذَّ يا اللَّهُمَّ فى قَرِيضِ

قال السجاعى بعد هذا البيت: «تتمة» نقل المرادى فى استعمال اللهم ثلاثة أحوال: أحدها. أن يراد النداء المحض نحو اللهم أثبنا ـ الثانى. أن يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك القائل: أزيد قام؟ فتقول أنت: اللهم نعم أو اللهم لا.

الثالث. أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو «أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدعنى» ألا ترى أن وقوع الزيادة مقرونا بعدم الدعاء قليل». ا هـ ص٢٩٩.

٦ ـ فيما لا ينصرف، بعد قول الناظم:

وَوَصفٌ أَصْلِيٌّ ووزْنُ أَفْعَلا مَمْنُوعَ تأنيثٍ بِتا: كأشْهَلا

علق السجاعى على قوله: «ممنوع»: «.. واعلم أنه قد دخل فى كلام الناظم مالا مؤنث له كأكمر.. وخرج عنه ما مؤنثه بالتاء فإنه منصرف نحو أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملة.

قال المرادى: وأما قولهم عام أرمل فغير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء» ص ٢٤٩.

٧ ـ فى جمع التكسير، بعد قول الناظم:

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا فِي جَمْعِ ما فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

قال السجاعى معلقا على الشبه: «قال المرادى: والمراد بشبهه ما يماثله فى العدد والهيئة وإن خالفه فى الوزن نحو مفاعل وفياعل» ص ٢٩٧.

الحاشية الثانية.

أولها. بسم الله الرحمن الرحيم. حمدا لمن رفع فى الدارين قدر أحبابه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى خفض الكفر مع أصحابه وعلى آله وأصحابه وجنده وسائر أحزابه أجمعين.. وهى كتاب مطبوع ـ مودع بمكتبة الأزهر رقم ٨٦٩ ـ ٩٥٤ ـ ١٢٢٠ ـ ١٤٤٦.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ السجاعى فى حاشيته على القطر عن المرادى فى ثلاثة مواضع:

١ ـ فى المعرب والمبنى ـ بعد أن قسم ابن هشام المبنى إلى أربعة أقسام.. ثم قسم المبنى على الكسر إلى قسمين؛ قسم متفق عليه وهو هؤلاء.. وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وأمس إذا أردت به اليوم الذى قبل يومك.

قال السجاعى معلقا على قوله: «من الأعلام المؤنثة»: «وفى سبب بناء ما ذكر أقوال. أحدها. شبهه بنزال وزنا وتصريفا وعدلا وتأنيثًا، والثانى تضمنه معنى هاء التأنيث، والثالث. توالى العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء.

والأول. هو المشهور ذكره المرادى، ووجه علَمية نزال المؤنث أنه علم على صيغة إنزال» ص١٣.

٢ ـ فى اسم الموصول ـ قال ابن هشام: يعدد الأسماء الموصولة وأل فى وصف تصريح لغير تفضيل المضارب والمضروب.. قال السجاعى معلقا على قوله «وأل فى وصف»: «أى مع وصف صريح، الوصف ما دل على حدث معين وصاحبه.. وذكر ابن عقيل والمرادى أن أل لمن يعقل وغيره» ص٥٩.

٣ ـ فى الاستغاثة ـ من استعمالات المستغاث به عند ابن هشام ألا تدخل عليه اللام من أوله ولا تلحقه الألف من آخره فيجرى عليه حكم المنادى ومثل بقول الشاعر:

ألا يا قَومِ للعَجَبِ العَجِيب وَللغفَلات تَعرِضُ للأرِيبِ

قال السجاعى معلقا على قوله: «ألا يا قوم إلخ»: «من الوافر، ألا حرف تنبيه ويا حرف نداء وقوم منادى وهو محل الشاهد. حيث ترك فيه الألف واللام جميعا إذ القياس يا لقوم أو يا قوما فحذفت منه ياء المتكلم وأبقيت الكسرة أو جعل كالمنادى المطلق فيضم نحو «يا زيد لعمرو» وعليه اقتصر المرادى» ص١٠٣.

الرابع عشر: ما نقله أبو عبدالله بن سعيد التونسى. فى حاشيته على الأشمونى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العالم الأعلم المدقق الشيخ أبو عبد الله محمد بن على بن سعيد التونسى المالكى. وكانت وفاته على شرخ الشباب دون اكتمال الثلاثين من عمره سنة ١١٩٩ بتونس، ودفن بجوار سيدى أحمد السقا خارج باب حرمة العلوج رحمه الله رحمة واسعة.

الكتاب: هو كتاب مطبوع - فى مطبعة الدولة التونسية المحروسة سنة ١٢٩٣. مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨٦ - ١١٠٣.

دوّن فى الصفحة الأولى - الحاشية المرسومة. بظواهر الكواكب. لبواهر

المواكب. على شـرح العلامـة نور الدين أبى الحسن على بـن محـمد الأشمـونى الشافعى - المعنون - بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. بالثناء عليك نتقرب إليك، وبشكر نعمك، نقـرع باب كرمك. فـقد قـرنت رضاك بـذكرك وزيادة نعـمك بشكرك، إلخ. . . وأخيرا قال المؤلف: فرغت من تحريره بعد مـغرب يوم الأحد الثانى والعشرين من قعدة الحرام من سنة ١١٩٧.

ما نقله عن المرادى: نقل الشيخ أبو عبد الله التونسى فى حاشيته هذه - عن المرادى من شرحه للألفية وشرحه للتسهيل - مواضع تنحصر فى - الكلام، النكرة والمعرفة، اسم الإشارة، اسم الموصول - فى موضـعين -، المبتدأ، كان وأخواتها، الاستثناء - فى موضعين -، حروف الجر، الإضافة، ما لا ينصرف، التصغير -.

وسأقتصر على بعض هذه المواضع ممثلا بها:

١ ـ النكرة والمعرفة - بعد قول الناظم:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ   كافْعَلْ أُوافِقْ نغتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

قال التونسى فى حاشيتـه: «ونقل المرادى فى شرح التسهيل أنه أجاز فى هو من نحو مـررت برجل مكرمك هو. أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيـدا، وكذلك إذا جرى الوصف علـى غير من هو له، وإبراز الضـمـيـر يكون فاعلا بـاتفاق عند البصريين والكوفـيين. والنظر الجيد أن يقال: ما ذهب إليـه ابن مالك وابن يعيش وغـيرهمـا مشكل؛ لأنه لا يخلو إمـا أن يريدوا بجـواز الاستـتار أنه يجـوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا، والأول مـتعذر والثانى مخالف لما أصَّلوه من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عـنه إلى الانفصال إلا فيمـا يستثنى وليس هذا منه. هذا كلامه» ١/ ١١٥.

٢ ـ الاسم الموصول ـ بعد قول الناظم:

مَوْصولُ الاسْمَاءِ الَّذِى الأُنْثَى الَّتِى   واليَا إِذا مَا ثُنِّيا لا تُثْبِتِ

فخـرج بقيـد الأسمـاء ـ قال أبو سعـيد: «اعلم أن الشـارح قد شـرح حد

الموصول هنا على الوجه الذى شرحه به المصنف والشيخ الأثير والمرادى، فإنهم قالوا: إنما يخرج الموصول الحرفى بقوله الأسماء» ١/ ١٣٧.

٣ ـ المبتدأ ـ بعد قول الناظم:

وَالمفردُ الجامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ   يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

قال التونسى: معلقا على «فهو ذو ضمير مستكن»: «أى وجوبا على ما هو ظاهره هنا.. وفى شرح التسهيل للمرادى: ظاهر كلام المصنف وجوب الاستتار وأنه إن أبرز كان توكيدا لا فاعلا بالصفة، وقد أجاز سيبويه فى «مررت برجل مكرمك هو» الوجهين» ١/ ١٧٠.

٤ ـ الإضافة. بعد قول الناظم:

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ   فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

قال التونسى تعليقا على «ونقل..»: «هذا هو الذى ارتضاه الشاطبى والمكودى والموضح والسيوطى...

ورأى المرادى أن ليس الكسر والفتح فى الساكنة العين بل الفتح فى المفتوحة المعربة والكسر فى المسكنة المبنية، وهو الذى يظهر من عبارة التسهيل حيث لم يتعرض للفتح عند ملاقاة الساكن، وها هى عبارته، وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، وفى نسخ كثيرة ما يخالف هذا ويوافق كلام المرادى فاعرفه» ١/ ٣٣٩.

٥ ـ ما لا ينصرف ـ بعد قول الناظم:

وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ   إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

قال الأشمونى: «سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه.. وذهب المطرزى إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف، قال فى شرح الكافية، وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه.. الثالث أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين فى قوله «على حين عاتبت المشيب على الصبا» لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا» قال أبو سعيد معلقا على التنبيه الثالث: «أنه لو كان مبنيا.. فى شرح

التسهيل للمرادى فيه نظر، لأن تضمن الاسم معنى الحرف سبب للبناء ولا يضر كونه عارضا» ٢/ ١٩٩.

٦ ـ التصغير ـ بعد قول الناظم:

واخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيْثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ   مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثِيٍّ كَسِنّ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ   كَشَجَرٍ وبَقَرٍ وخَمْسِ

قال الأشمونى فى تنبيهات «. . . الثالث. إذا سميت مؤنثا ببنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول: بنية وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى» قال أبو سعيد معلقا على «إذا سميت مؤنثا إلخ. . .»: «عبارة المرادى فى شرح التسهيل إذا سميت مذكرا ببنت وأخت ثم صغرتها حذفت التاء ورددت لام الكلمة فقلت بُنَىّ وأُخَىّ ولا يعوض منها تاء التأنيث، ولو سميت بهما مؤنثا حذفت هذه التاء وعوضت منها تاء التأنيث وقلت: بنية وأخية كما إذا كانا نكرتين» ٢/ ٢١٧.

الخامس عشر: ما نقله أبو العرفان الصبان عن المرادى

التعريف بالمؤلف: هو أبو العرفان محمد بن على الصبان، ولد بالقاهرة ونشأ فقيرا متواكلا مستجديا الخلق مع العفة، واجتهد فى طلب العلم، وحضر على أشياخ العصر كالمدابغى والأجهورى والعدوى. . ودرس الكتب القيمة واعترف العلماء بفضله فى مصر والشام، فالتف حوله الخلائق الكثيرون، وصنف مؤلفات فى النحو أشهرها حاشيته على الأشمونى. . . توفى وصلى عليه بالأزهر فى حفل مهيب سنة ١٢٠٦ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع. حاشية على شرح ألفية ابن مالك للأشمونى.

أوله – نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم، ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم. . تحتوى هذه الحاشية على

تلخيص زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشمونى، وتنبيهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام. والتعليق عليه، وتبيان الحقيقة العلمية. وتحامل على الحفنى فى شدة وعنف.. وأسرف فى التشهير به متجاوزا العرف التقليدى... ويوضح الأمور ويبينها.. وفرغ المؤلف من هذه الحاشية يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ الصبان فى حاشيته هذه عن المرادى من كتبه: الجنى الدانى وشرح التسهيل وشرح الألفية - مواضع كثيرة متعددة، وذلك دليل على قوة المرادى فى آرائه.

والمواضع هى: الموصول - فى موضعين -، الابتداء - فى موضعين -، إن وأخواتها، ظن وأخواتها - فى موضعين -، تعدى الفعل ولزومه، التنازع، المفعول له، حروف الجر، الإضافة، المضاف إلى ياء المتكلم، أفعل التفضيل، التوكيد، البدل، النداء - فى موضعين -، أسماء الأصوات والأفعال، ما لا ينصرف - فى موضعين -، إعراب الفعل - فى موضعين -، الإخبار بالألف واللام - فى ثلاثة مواضع، العدد - فى موضعين، كم وكأين وكذا، التأنيث، وتثنية المقصور والممدود، جمع التكسير - فى ثلاثة مواضع -، الوقف - فى موضعين - الإمالة -، التصريف فى ثلاثة مواضع -، الإبدال فى تسعة مواضع، الإدغام.

وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال.

١ - إن وأخواتها - بعد قول الناظم:

بَعدَ إذا فُجاءة أو قسمِ لا لام بعده بِوجْهينِ نُمِى

قال الصبان معلقا على قول الأشمونى: فمن الأول

وكُنْتُ أُرَى زيداً كما قِيلَ سيِّداً إذَا أنَّهُ عبدُ القفَا واللّهازِمِ

«.. وكنت أرى - بضم الهمزة... ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدى إلى ثلاثة...

لكن قال المرادى - فى شرح المتن - أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة أُرى بالبناء للمفعول. مضارع أُريت بمعنى أظننت كذلك، وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن أُريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل، كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها. . .» ١/ ٢٢٠.

٢ ـ التنازع فى العمل - بعد قول الناظم:

إنْ عَامِلاَنِ اقْتضيَا فِى اسْمٍ عَمَلْ قبلُ فِللواحدِ منهُما العَمَلْ

قال الأشمونى: «والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو «أتاك أتاك اللاحقون» إذ الثانى توكيد» قال الصبان: «قال المرادى فى شرح التسهيل: ويحتمل قوله: «أتاك أتاك» أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا» ٢/ ٧٢.

٣ ـ حروف الجر - بعد الموضع الخامس فى زيادة الباء - وهو التوكيد.

قال الصبان: «والزائدة مع المفعول غير مقيسة، وإن كان مفعول كفى نحو «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع». كذا فى الجنى الدانى» ٢/ ١٩٩.

٤ ـ أفعل التفضيل - فى آخره - التنبيه الثالث - قال فى شرح الكافية:

أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به إن وجد ما يوهم ذلك جعل نصبه بفعل مقدر «الله أعلم حيث يجعل رسالاته» فحيث هنا مفعول فيه. قال الصبان «. . وفى المرادى على التسهيل: لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ» اهـ ٣/ ٤٢.

٥ ـ المنادى - بعد قول الناظم:

واضْمُمْ أوِ انصِبْ ما اضطرارًا نُوِّنا مِمَّا لهُ استِحْقاقُ ضَمٍّ بيِّنَا

قال الصبان: «وإذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك فى نعته الضم والنصب وإن نصبته تعين نصب نعته فإن نون مقصور نحو يا فتى للضرورة، فإن نوى الضم جاز فى نعته الوجهان، أو النصب تعين نصب نعته كذا فى شرح التسهيل للمرادى» ٣/ ١١.

٦ ـ التوكيد ـ بعد قول الناظم:

بالنَّفْسِ أوْ بالعَينِ الاسمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طابقَ الْمُؤَكَّدَا

قال الأشمونى: «أى فى الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول: جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه وعينه فتجمع بينهما». قال الصبان معلقا على قوله فتجمع بينهما «أى بلا عطف. والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل: حسن كذا فى المرادى» ٣/ ٥٦.

٧ ـ كم ـ الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية:

قال الأشمونى: «وأنهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر» قال الصبان: «قال المرادى: وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العمل على كم الخبرية. فقيل: لا يقاس عليه، والصحيح جواز القياس عليه لأنها لغة» ٤/ ٦٠.

٨ ـ تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا:

قال الصبان: «(ومثَّل المرادى المجهولة الأصل ـ أى الألف ـ بنحو الددا وهو اللهو، قال، لأن ألفه لا يدرى أهى عن ياء أو واو» ٤/ ٨٢.

٩ ـ التصغير ـ بعد قول الناظم:

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

قال الأشمونى: «.. إن كل اسم قصد تصغيره فلابد أن يضم أوله ويفتح ثانيه» قال الصبان معلقا على هذا: «مما علل به ذلك أنهم فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى ولم يبق إلا الكسر والضم، وكان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه، لأن ياء التصغير، وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان ما قبل الياء على ما قبل الألف اهـ. مرادى مع بعض تغيير» ٤/ ١١٤.

١٠ ـ الإمالة ـ بعد قول الناظم:

ولا تُمِلْ ما لَمْ ينَلْ تمكُّنا دُون سَماعٍ غَير ها وغيرَ نَا

قال الأشمونى: «وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة» قال الصبان: إمالة «لا» أى الجوابية وقوله: لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى» ٤/ ١٧٣.

١١ ـ الإبدال ـ بعد قول الناظم:

كذَاكَ ثانى ليِّنَين اكتَنَفَا مَدَّ مفاعل كَجمعْ نيِّفَا

قال الأشمونى: «.. وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه، قال الصبان معلقا على قوله والصحيح أنه.. «أى على ضياون فى تصحيح الواو وما أشبهه فى صحة واحده إذا أوجد وذهب أناس إلى القياس كذا فى المرادى» ٤/ ٢١٨.

السادس عشر: ما نقله الشيخ محمد بن عرفة الدسوقى فى حاشيته على مغنى اللبيب عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو ـ الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقى المالكى، ولد ببلدة دسوق من قرى مصر، وحضر إلى مصر وحفظ القرآن.. ولازم حضور دروس الشيخ على الصعيدى والشيخ الدردير.. وتصدر للإقراء والتدريس.. وكان فريداً فى تسهيل المعانى وتبيين المبانى، يفك كل مشكل بواضح تقريره.. وكان لين الجانب.. وله تأليفات واضحة العبارات..

وتوفى يوم الأربعاء الحادى والعشرين من شهر ربيع الآخر، وخرجوا بجنازته من درب الدليل وصلى عليه بالأزهر فى مشهد حافل ودفن بتربة المجاورين.. وذلك فى عام ١٢٣٠هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع ـ شرح على مغنى اللبيب لابن هشام، أوله: الحمد لله مانح الصواب، والصلاة والسلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه.. أما بعد فيقول العبد الفقير محمد الدسوقى، لما رأيت نسخة من المغنى

التى بخط والدى. . عليها تقايد مفيدة تعين على مطالعة الكتاب وخفت عليها من الضياع حملنى على تجريدها إخوانى المحبون. . وفى آخره قال. . لزمت شيخنا الشيخ أحمد الدردير فى قراءته لهذا الكتاب من أوله إلى آخره ابتداء من سنة ١١٧٣ إلى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتى للأزهر. وهو مودع بمكتبة الأزهر رقم ٥٨، ١٣، ١١١٩.

ما نقله:

نقل الشيخ محمد بن عرفة الدسوقى فى حاشيته هذه فى جزئه الأول عن المرادى من كتابه الجنى الدانى، فى مواضع هى ـ إما (المكسورة المشددة)، أما (بالفتح والتخفيف)، إلا (بالكسر والتشديد)، بله، رب، قد.

وسأذكر خمسة مواضع منها على سبيل التمثيل.

١ ـ أمَا ـ بالفتح والتخفيف ـ قال المغنى: «أما على وجهين. . . وزاد المالقى لأما معنى ثالثا هو أن تكون حرف عرض بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل نحو أما تقوم وأما تقعد» قال الدسوقى: «قال ابن أم قاسم: ونص المالقى على أن «أما» التى للعرض بسيطة كأما التى للاستفتاح، ثم قال ابن أم قاسم: وكون أما حرف عرض لم أره فى كلام غيره» ص٧٨.

٢ ـ إلا ـ بالكسر والتشديد ـ على أربعة أوجه. قال المغنى: «الثانى أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع مذكر أو شبهه» قال الدسوقى معلقا على «فيوصف بها وبتاليها»: «أى لا بها وحدها خلافا لبعضهم، وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها، لأن مجموعها يؤدى معنى الوصف وهو المغايرة كذا قال ابن أم قاسم» ص١٠٢.

٣ ـ بله ـ قال المغنى: «بله. على ثلاثة أوجه، اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف» قال الدسوقى معلقا على «واسم مرادف لكيف»: «قال الدمامينى: وفات المصنف وجه رابع وهو أنها حرف على مذهب الأخفش حكاه عنه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى» ص١٦٨.

٤ ـ رب ـ انفراد رب عن غيرها من كم الخبرية وقد والتصغير، قال المغنى:

«وتنفرد رب. ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا» قال الدسوقى معلقا على قوله« وإفراده وتذكيره إلخ»: «وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو «ربهما رجلين، وربهم رجالا، وربها امرأة»، حكوا ذلك نقلا عن العرب، وقال ابن عصفور: إنهم حكوا ذلك قياسا وليس كما قال. كذا فى الجنى الدانى» اهـ. ص ٢٠١.

٥ ـ قد - قال المغنى: «قد على وجهين حرفية وستأتى واسمية وهى على وجهين اسم فعل وستأتى واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين. . والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى. . وقوله قدنى من نصر الخبيبين قدى. تحتمل قد الأولى مرادفة حَسْبُ على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح».

قال الدسوقى معلقا على قوله« وهو واضح»: «لأن حذف النون حينئذ ليس ضرورة أما أنها معربة فظاهر وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» ص ٢٤٩.

السابع عشر: ما نقله الشيخ محمد الأمير فى حاشيته على مغنى اللبيب عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو - الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوى المالكى الأزهرى الشهير بالأمير. . ولد بناحية صنبو (من قرى - ديروط) بالصعيد. حيث نزل جده هناك، وكان مولده فى شهر ذى الحجة سنة أربع وخمسين ومائة، وألف بأخبار والديه وارتحل معهما إلى مصر وهو ابن تسع سنين وحضر دروس أعيان عصره واجتهد فى التحصيل، وله مؤلفات منها حاشية على المغنى لابن هشام وحاشية على شرح الشذور لابن هشام وحاشية على الأزهرية. . توفى يوم الاثنين عاشر ذى القعدة الحرام سنة ١٢٣٢ مائتين واثنتين وألف، ودفن قرب عمارة السلطان قايتباى.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، طبع بدار إحياء الكتب العربية. بالقاهرة.

وهو حاشية على كتاب مغنى اللبيب لابن هشام، أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذى نحوه بل علمه مغنى عن سؤاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله. . .، والشيخ الأمير فى حاشيته هذه نقل عن المرادى المعروف بابن أم قاسم فى الجزء الأول منه فقط وكان نقله من الجنى الدانى. ومودع فى مكتبة الأزهر رقم ٢٠٣٤ ـ ٣٣٩٥ ـ ٦٥٦٣.

ما نقله:

نقل عن المرادى من كتابه الجنى الدانى الذى سار على نمطه واعتمد عليه وأخذ عنه ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب. وكان نقل الشيخ الأمير فى أبواب هى: حرف الباء (بجل)، حرف الراء (رب)، حرف القاف (قد)، حرف الكاف (الكاف غير الجارة، كان)، حرف اللام (لولا، لعل). وسأقتصر على ذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ ـ قد ـ قال صاحب المغنى بعد أن قسم قد على وجهين حرفية واسمية: والاسمية على وجهين اسم فعل واسم مرادف لحسب قال: «والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى يقال. . قدنى من نصر الخبيبين قدى ـ تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء، وأن تكون اسم فعل، وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح».

قال الأمير فى حاشيته معلقا على قوله «مرادفة ليكفى»: «. . . وقد صرح ابن أم قاسم بأنها بمعنى كفى».

وعلق على قوله «هو واضح»: «أى لأن حذف النون حينئذ ليس بضرورة أما على أنها معربة فظاهر وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» اهـ ص ١٤٧.

٢ ـ الكاف غير الجارة ـ وهى اللاحقة لبعض أسماء الأفعال، قال المغنى: «ولبعض أسماء الأفعال نحو حيهلك ورويدك والنجاءك وأرأيتك بمعنى أخبرنى نحو ﴿أرأيتك هذا الذى كرمت على﴾. . .».

قال الأمير معلقا على «بمعنى أخبرنى»: «اعلم أن المصنف وابن أم قاسم المرادى صاحب الجنى الدانى وشرح التسهيل اختارا أن أرأيت هذه منقولة من العلمية لا البصَرية لأنها تتعدى إلى اثنين، نحو أرأيتك زيدا ما صنع، فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب على الصحيح وزيدا مفعول أول وجملة الاستفهام مفعول ثان...) ص ١٥٦.

٣ ـ لولا ـ قال المغنى: «على أربعة أوجه أحدها أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو «لولا زيد لأكرمتك» ... وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة».

قال الأمير معلقا على قوله «لنيابتها عنه»: «فى الجنى الدانى أن الفراء حكى عن بعضهم أنه مرفوع بلولا لنيابتها منابه لو لم يوجد، ورد بأنك تقول لولا زيد لا عمرو لأتيتك ولا يعطف بلا بعد النفى» اهـ ص ٢١٥.

٤ ـ لعل ـ لغاتها ـ قال المغنى: «فيها عشر لغات... قال الأمير وفى الجنى الدانى وفى لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه إلا لعلت وذكرهنَّ ورعل وغن قال: واختلف فى الغين المعجمة فى تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا منها» اهـ ص٢٢٣.

الثامن عشر: ما نقله الشيخ حسن العطار عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعى المصرى الأزهرى ـ أقام فى مصر ودرس لبعض الطلاب فى الجامع الأزهرى، ثم دهم مصر ما دهمها من حادثة الكفرة الفرنسيين فخرج فارا من مصر إلى البلاد الرومية فأقام بالبلاد مدة طويلة ثم توجه إلى دمشق الشام فصادف دخوله فيها زوال يوم الجمعة الثانى من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين ومائتين وألف.. ومن مؤلفاته فى النحو حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع، حاشية فى علم النحو على كتاب شرح الأزهرية لمؤلفه الشيخ خالد الأزهرى.

أوله - بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله......

وقد جمع المؤلف هذه الحاشية وقت أن كان بالجامع الأزهر، وجعلها فى مسودة ثم استصحبها حينما توجه إلى البلاد الرومية، ولما استقر به المقام فى دمشق شرع فى نقل هذه الحاشية من المسودة، ووافق تمام النقل يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادى الأولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الألف.

مودع بمكتبة الأزهر رقم ٧٠ ـ ٨١٦ ـ ١٢١٨ ـ ١٧٩١.

ما نقله عن المرادى:

نقل الشيخ العطار فى حاشيته هذه عن المرادى أربعة مواضع هى: الممنوع من الصرف، المبتدأ والخبر، تابع المرفوع، المفعول فيه.

وسأذكر هذه المواضع تفصيلا:

١ ـ **الممنوع من الصرف** ـ الوصف والعدل كـأُخَر، قال العطار معلقا على «كأخر»: «بضم الهمزة جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمد بمعنى غير وهو من باب أفعل التفضيل فإذا قلت: مررت بزيد ورجل آخر فمعناه أحق بالتأخير من زيد فى الذكر؛ لأن الأول قد اعتنى به فى التقدم فى الذكر قاله المرادى فى شرح التسهيل» ص١٠٨.

٢ ـ **الخبر** ـ الخبر الجملة إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجروراً، قال العطار («تتمة» قال المرادى: قال بعض المتأخرين فى الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أربعة مذاهب.

أحدها أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيها اسم فاعل، الثانى. أنهما من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان أو استقر أو يستقر وهذا مذهب جمهور البصريين.

الثالث. يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين.

الرابع. أنهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج» ص ١٣٦.

٣ ـ **الباب السابع من المرفوعات** ـ تابع المرفوع، وهو كل ثان أعرب إعراب سابقه الحاصل والمتجدد. . قال العطار: «. . . وزاد المرادى فى التعريف قيدا لإخراج الخبر الثانى فقال: وليس خبرا. . .» ص ١٤٩.

٤ ـ **المفعول فيه** ـ وهو ما ضمن معنى «فى» من اسم زمان مطلقًا سواء كان مبهما أو مختصًا.

قال العطار معلقا على «سواء كان مبهما أو مختصًا»: «قال المرادى فى شرح التسهيل: المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين.

والمختص قسمان: محدود وغيره فالمحدود هو ماله قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أيام الشهور ونحو الصيف والشتاء، والمختص غير المحدود كأسماء الأيام كالسبت والأحد وما أضافت إليه العرب شهراً من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الثانى وما اختص بأل أو الصفة أو الإضافة» ص ١٨٥.

التاسع عشر ـ ما نقله الشيخ محمد الخضرى عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو الشيخ محمد الدمياطى الشافعى الشهير بالخضرى المولود فى عام ١٢١٣هـ المتوفى فى عام ١٢٨٧هـ. وهو من أكابر علماء الشافعية، وأخذ عنه الجم الغفير، وواظب على الإفادة والتدريس، إلى أن انتقل إلى دار الكرامة يوم الثلاثاء بعد الظهر ثالث صفر ودفن فى مشهد حافل.

الكتاب:

هو حاشية على شرح الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل لألفية ابن مالك. أوله: بسم الله الرحمن الرحيم. نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية. . .

وهو كتاب مطبوع قال فى آخره: وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك.

قال المؤلف: وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من الهجرة - مودع فى مكتبة الأزهر رقم ١٠٢٨ - ١١٣٨ - ١٤٧٤.

ما نقله:

نقل الشيخ محمد الخضرى فى حاشيته هذه عن المرادى فى أبواب هى: الكلام، العلم، التنازع، المفعول المطلق، التمييز - فى موضعين -، النداء، أسماء الأفعال والأصوات، مالا ينصرف، كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما، الإبدال.

وسأكتفى بذكر بعض المواضع على سبيل المثال:

١ - **العلم** - بعد قول الناظم:

ومثلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ كَذَا فجارِ عَلَمٌ لِلْفَجَرَهْ

قال ابن عقيل: «وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة». قال الخضرى: فهو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن، ونص عليه المصنف فى شرح التسهيل، لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق فى المعنى وإلا لزم التحكم» ١/ ١٦٦.

٢ - **التمييز** - بعد قول الناظم:

والنصبُ بعدما أُضيف وجبا إن كان مثلَ ملءِ الأرضِ ذَهَبا

قال الخضرى: «وقال الأشمونى والمرادى: «إن كان مثل ملء الأرض» إلخ. فى أنه لا يصلح إغناؤه عن المضاف إليه، ومثله «قدر راحة سحابا» إذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف إليه الأول، كأشجع الناس رجلا وأشجع رجل» اهـ ١/ ٢٢٤.

٣ ـ كيفية تثنية الممدود والمقصور وجمعهما تصحيحا ـ بعد قول الناظم:

في غير ذا تقلب واواً الألف   وأولها ما كان قبل قد أُلِف

ألف التأنيث المقصورة تقلب ياءً إذا كانت سادسة مجهولة الأصل وأميلت فتقول فى متى علمًا متيان، قال الخضرى معلقا على: «مجهولة الأصل» هى التى فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا ـ بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهو. قال: «لأنه لا يدرى أهى عن ياء أو عن واو» ٢/ ١٥٠.

٤ ـ أسماء الأفعال والأصوات ـ بعد قول الناظم:

ما نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ   هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وكذَا أوَّهْ وَمَهْ

قال الخضرى: «أوَّهْ بفتح الهمزة وشد الواو، وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى أتوجع كما فى المرادى ٢/ ٨٩.

٥ ـ ما لا ينصرف ـ بعد قول الناظم:

وزَائِداً فَعلانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أنْ يُرى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أن يكون المؤنث فى ذلك مختوما بتاء التأنيث... فإن كان المذكر على فعلان والمؤنث على فعلانة صرف، قال الخضرى معلقا على «والمؤنث على فعلانة»: لم يجئ من ذلك إلا ألفاظ معدودة جمعها المصنف فى قوله:

أَجِزْ فَعْلَى لفعْلانا   إِذَا اسْتَثْنَيْتَ حَبْلانا...

وذيله المرادى بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصانَا   علىَ لُغَة وأليانَا ٣/ ٩٨

٦ ـ كيفية تثنية الممدود والمقصور وجمعهما تصحيحا ـ بعد قول الناظم:

فِى غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واواً الألفْ   وأوْلِها ما كان قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

ألف التأنيث المقصورة تقلب ياء إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل وأميلت فتقول فى متى علما متيان. قال الخضرى معلقا على «مجهولة الأصل» هى التى فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف، وجعل المرادى ألفهما أصلية، ومثل مجهولة الأصل بنحو الددا ـ بدالين مهملتين ـ كالفتى وهو اللهو، قال لأنه لا يدرى أهى عن واو أو ياء. ا هـ ٢/ ١٥٠.

العشرون: ما نقله الشيخ أبو النجا عن المرادى

التعريف بالمؤلف:

هو العلامة السيد محمد أبو النجا من علماء القرن الثالث عشر الهجرى.

الكتاب:

هو كتاب مطبوع بالمطبعة الحسينية، مودع بمكتبة الأزهر رقم ٢١٧ ـ ١١٩٨ ـ ١٤٣٠.

حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية فى علم العربية.

أوله: الحمد لله الذى فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن أحزاب حضرته عوامل الجوازم فذاقوا لذة أنسه ووداده.. أما بعد فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة.. أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغى..

ما نقله:

نقل الشيخ أبو النجا فى حاشيته هذه ـ عن المرادى ـ موضعين فى المبتدأ وفى العطف.

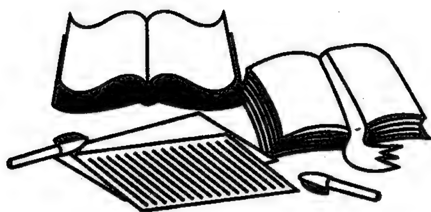
١ ـ المبتدأ ـ تعريفه ـ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، قال أبو النجا معلقا على غير الزائدة إلخ: «قيد فى القيد فهو

لإدخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد، فمن الأول بحسبك زيد، إن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة، قال المرادى: وذكر فى شرح الكافية أن حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ، لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم» ص ١٠٦.

٢ ـ **العطف** ـ البيان ـ التابع الموضح لمتبوعه إن كان معرفة أو المخصص له إن كان نكرة الجامد غير المؤول بالمشتق المؤول لمتبوعه..، فخرج بالجامد غير المؤول ـ النعت، والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس إلا فى مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها. ص ١٣٥.

ملاحظة:

بعد أن تصفحت كتب الناقلين، لاحظت أن النقل عن المرادى من شرح التسهيل أكثر من النقل عن شرح الألفية والنقل من شرح الألفية أكثر من النقل عن الجنى الدانى.



الباب الثالث

الفصل الأول

أضواء على الشرح

ويشتمل على:

نقله عن ابن مـــالك. اســـتـــدراك على ابن مـــالك. الاعتراضات الواردة على الناظم. نقله عن شيخه أبى حيان. نقله عن سيبويه. مدى اعتماده على ابن الناظم.

•••••

أضواء على الشرح

كنت أظن أن المرادى فى شرحه للألفية قد نقل أكثر مما ألفه عن غيره من شراحها وأخذ عنهم علمهم. وقد كان أكثر اعتماده على ابن مالك فى كتبه الكافية وشرحها والتسهيل وشرحه فقد تأثر به.

وقد يعرض آراء بعض النحاة على سبيل التوضيح والمقارنة، وقد لاحظت أن الأشمونى اتبع طريقة المرادى فى الشرح وذكر التنبيهات فظننت أن لهما مصدرا واحدا ولكن ظهر لى جليا أن المرادى العالم كان هو المصدر الوحيد للأشمونى الذى نقل عنه واعتمد عليه. وذكرت بعض الأمثلة على ذلك فى قسم الناقلين عن المرادى.

وبعد تحقيقى لهذا القسم من الشرح لاحظت أنه جمع قواعد النحو وأسرارها وكشف بشرحه مخبآتها وأحاط بأوابدها فهو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها بالدليل النقلى أو النظرى أو هما معا.

وكان ينسب القول إلى قائله باسمه وذلك كثير جدا لا يقع تحت حصر وأمثال ذلك السيرافى والكسائى، وابن مالك والشارح وسيبويه، والأخفش، والزجاج، والمازنى، وابن عصفور، والجرمى، والمبرد وأبو حيان وغيرهم.

ولاحظت فى شرحه أنه تارة ينقل عن ابن مالك أو يستدركه ويوافق آراء النحاة أو يخالفهم، وكان اعتماده على السماع أكثر من القياس. وإن كان فى الجملة بصرى الاتجاه، ولم يغفل تصويبه لمذهب الكوفيين والميل إليه، كما لم يغفل المرادى عن الناحية اللغوية وإعراب بعض الجمل توضيحا للمعنى، واعتمد فى الاستشهاد على القرآن الكريم وأوجه القراءات فيه والأحاديث النبوية، وأمثال العرب وأقوالهم وأشعارهم.. وسأضرب الأمثلة لكل ....

نقله عن ابن مالك

كثيرا مـا كان يستعين بالكافية والتـسهيل وشرحيهمـا، وكان يتجه فى ذلك اتجاهين. إما أنه يكـمل مافات ابن مالك فى النظم ـ فكان يذكـر مسائل من هذين الكتابين، وإما أن يأتى بالنقل منهما لبيان المخالفة بينهما وبين الألفية ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى باب الكلام. بعد قول الناظم:

كَلاَمُنَا لفظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ

بعد الشرح قال المرادى فى تنبيهات له:

«الثالث: قال فى شرح التسهيل وزاد بعض العلماء فى حد الكلام أن يكون من ناطق واحـد احترازا من أن يصطلح رجـلان على أن يذكر أحـدهما فـعلا أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل، أو جزء ذلك المبتدأ لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحـدا، قال: وللمستغنى عن هذه الزيادة جـوابان: أحدهما: أن يقـول: لا نسلم أن مجـمـوع النطقين ليس بـكلام بل هو كلام، وليس اتحـاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا فى كون الخط خطًا.

والثانى: أن يقال: كل واحـد من المصطلحين إنما اقتصـر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخـرى. فمعناها مـستحضـر فى ذهنه، فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحا: زيدا. أى: المرئى زيدا. اهـ مختصرا».

مسألة(٢)

فى باب الكلام بعد قول الناظم:

بِالجرِّ وَالتَّنوِينِ وَالنِّدا وألْ ومُسْنَدٌ للاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

«وقال فى شـرح التسهـيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفـعول به فى المعنى والمفعولية لاتليق بغير الاسم».

ثم شرح وقال:

وقد صرح فى الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وإن نسبت لأداة حكما فابن أو أعرب واجعلنها اسما

مسألة(٣)

فى باب المعرب والمبنى: قال: الإعراب فى الاصطلاح مذهبان:

قال أحدهما: أنه لفظى. قال: «وحده فى التسهيل بقوله: الإعراب ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف».

والبناء فى الاصطلاح. قال: «وأما فى الاصطلاح فقد حده فى التسهيل بقوله: ما جىء به لا لبيان مقتضى العمل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين».

مسألة(٤)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وكلّ مضمر له البنا يجب

قال: «وقد ذكر فى التسهيل لبنائه أربعة أسباب:

أولها ـ شبه الحرف وضعا؛ لأن أكثره على حرف أو حرفين وحمل الباقى على الأكثر.

ثانيها ـ شبه الحرف افتقاراً؛ لأن المضمر لا تقم دلالته على مسماه إلا بضميمةٍ من مشاهدة أو غيرها.

ثالثها ـ شبه الحرف جموداً، والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى فى التصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

رابعها ـ الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى.

مسألة(٥)

فى باب الإشارة بعد قول الناظم:

وَبِأُولِى أَشِرْ لِجُمْعٍ مُطْلَقَا والمَدُّ أَوْلَى... إلخ

بعد الشرح وضح المصنف أن تكون أولئك بالمد المتوسط. قال «قلت» ونسبه الصفار إلى سيبويه، وقد استدل له فى شرح التسهيل بأوجه.

أولها: وهو أقواها. أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بنى تميم يقولون: «ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون» «ذلك وتلك، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان.

ثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معا، أو مصاحب لهما معا. أعنى غير المثنى والمجموع فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة.

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وثالثها: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

ورابعها: أنها لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف فى التثنية والجمع بلفظين؛ لأن فى ذلك رجوعا عن سبيل الإفراد ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض عما حذف من الواحد لأنه يستعمل مع المجرد من الكاف. انتهى».

قال المرادى: وفيه اختصار، ولإخفاء ما فى الوجه الثانى من الضعف.

مسألة(٦)

فى باب الإشارة ـ بعد قول الناظم:

واللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ

قال: «قال فى شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف فى التثنية والجمع لا يصحبه «ها» فلا يقال: «هذانك» ولا «هاؤلئك»، لأن واحدهما «ذاك» أو «ذلك»

فحمل على ذلك مثناه وجمعه، لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثنى «ذاك» وجمعه، لتساويهما لفظا ومعنى» ا هـ.

قال المرادى: والسماع فى الجمع يرد عليه

من هؤليّائكُنّ الضالِّ والسُّمُر

مسألة(٧)

فى باب الإشارة ـ بعد قول الناظم:

أو بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ

قال المرادى: «ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية. فقال: وبالمكان اخصص هنا.

وقال فى شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك» و«هنالك» الزمان، وقد مثل «هناك» فى شرحه بقول الشاعر:

وإذا الأمورُ تشابهتْ وتعاظمتْ فهناك تعترفون أين المفزع

ومثل «هنالك» بقوله: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١].

ولا حجة فيهما، لاحتمال أن تكون الإشارة إلى المكان».

مسألة(٨)

فى باب الموصول: تعريفه

قال: «وقد حده فى التسهيل بقوله: ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية».

والموصول الحرفى قال: «وأما الحرفى: فحده فى التسهيل بقوله ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد».



مسألة(٩)

فى باب الموصول. بعد قول الناظم:

وَالنُّونُ إِن تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَةْ

قال المرادى: «وذكر فى شرح التسهيل: أن حذف النون من قوله:

«هما اللتا» لضرورة الشعر، وهو مخالف لما فى التسهيل. فإنه قال:

«يجوز إثبات نونها وحذفها».

وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة، ومثله فى الشرح بقوله:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللذا قتلا الملُوكَ وفكَّكَا الأغْلاَلاَ

وذكر فى التسهيل لغة رابعة. هى: «اللذان» بحذف الألف واللام».

مسألة(١٠)

فى باب الموصول. بعد قول الناظم:

وَمَنْ وَما وألْ تُسَاوِى مَا ذُكِرْ

قال فى «ما» لمبهم أمره:

«قال فى شـرح التسهيل، وكـذلك لو علمت إنسانيتـه ولم تدر أهو ذكر أم أنثى؟

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ [آل عمران: ٣٥] أو لمختلط بما لايعقل.

«قال فى الكافية:

وعند الاختلاط خير من نطق فى أن يجىء منهما بما اتفق

مسألة(١١)

فى باب الابتداء. بعد قول الناظم:

مُبْتدأٌ زَيْدٌ وعَاذِرٌ خَبَرْ

وبعد الكلام فى «بحسبك زيد» قال المرادى: «وذكر فى شرح الكافية، أن «حسبك» فى هذا المثال ونحوه خبر لا مبتدأ، لأنه لايتعرف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو «بحسبك درهم».

مسألة(١٢)

فى باب إن وأخواتها. بعد قول الناظم:

وَأَلحقتْ بإنَّ لكنَّ وأنَّ   من دُونِ لَيْتَ ولَعَلَّ وَكَأَنْ

بعد الشرح قال المرادى:

«قال فى التسهيل: و «أن» فى ذلك «كإن» على الأصح» اهـ.

فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك فى شرحه بأن يتقدمها علم كقوله

وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتم   بغاة مابقينا فى شقاق

أو معناه. كقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

وهذا هو الصحيح، لأن «أن» ههنا وما عملت فيه بتأويل الجملة فصح أن يعطف على محلها كالمكسورة».

مسألة(١٣)

فى باب الحال بعد قول الناظم:

الحالُ وَصفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبْ   مُفْهِمُ فِى حَالِ كفَرْدًا أَذْهَبُ

بعد الشرح قال فى التنبيه له:

«ذكر فى شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال ومثله بقراءة من قرأ ﴿مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨] ـ مبنيا للمفعول ـ وفيه نظر».

مسألة(١٤)

فى باب الحال. بعد قول الناظم:

.... أو يُخَصَّصْ أو يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أو مُضَاهِيه ....

بعد أن ذكر المسوغات مفصلة قال: «وزاد فى التسهيل ثلاثة: أحدها: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، لأن الواو رفعت توهم النعتية.

والثانى: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا»

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة فى الحال نحو «هؤلاء ناس وعبدالله منطلقين».

مسألة(١٥)

فى باب حروف الجر . بعد قول الناظم:

.. والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَ«فِى» وَقَدْ يُبِيّنَان السَّبَبَا

«قال فى شرح التسهيل: باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن لكنه مجاز، ومنه «كتبت بالقلم» و«قطعت بالسكين» فإنه يقال «كتب القلم» و«قطع السكين». والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة فيها لايجوز. قال: وباء التعليل هى التى يصلح غالبا فى موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]. ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠] اهـ.

مسألة(١٦)

فى باب الإضافة. بعد قول الناظم:

وَذِى الإِضَافَةَ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

بعد الشرح المطول، وذكر « غير ومثل».

قال: «قال فى شرح التسهيل: قد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة

خاصة. فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك فى «غير» إذا وقع بين ضدين وأجاز بعض العلماء ـ منهم السيرافى ـ أن يعمل على هذا قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] لوقوع «غير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين» اهـ.

استدراك على ابن مالك

كثيرا ما يتعقب الناظم فى كلامه وقد علل وبين...

مسألة(١)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

وَفِعْلُ أَمْرٍ ومُضىٍّ بُنِيَا

بعد الشرح قال المرادى فى تنبيهاتٍ له:

«الثالث: لم يتعرض فى النظم لما يبنى عليه الأمر والماضى...

وأما الأمر: فإنه يبنى على مايجزم به لو كان مضارعا، فإن كان صحيح الآخر بنى على السكون، وإن كان معتل الآخر أو مما يرفع بالنون حذف آخره. أما الماضى: فإنه يبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث غائبًا فيسكن آخره.

فإن اتصل به واو جمع ضم آخره... إلخ».

مسألة(٢)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كَذَا أُولاتُ والَّذِى اسمًا قَدْ جُعِلْ كَأَذرعاتٍ فيهِ ذا أيضًا قُبِلْ

قال المرادى بعد الشرح:

«فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء إذا سمى به، فما حكم المثنى والمجموع على حدة إذا سمى بأحدهما؟

قلت: أما المثنى ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل «عمران» فى التزام الألف، وإعرابه على النون إعراب ما لاينصرف.. إلخ».

مسألة(٣)

فى باب العلم. بعد قول الناظم:

وشَاعَ فِى الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ

قال المرادى بعد الشرح: «وقد صرح بذلك فى التسهيل حيث قال: ومعرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب، وليس كما قال؛ لأنه يرد عليه أشياء كثيرة من المركب نحو ما تركب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو «يا زيد» أو حرف وفعل نحو «قد قام» ».

مسألة(٤)

فى باب الموصول قال:

«ولم يذكر الناظم هنا الحرفى، فلنقدمه، وهو خمسة أحرف: «أنْ» وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافًا لمن منع وصلها بالأمر، و«ما»: وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملة اسمية خلافًا لقوم، وندر وصلها بليس فى قوله: بما لستما أهل الخيانة والغدر.. » إلخ.

مسألة(٥)

فى باب الموصول. بعد قول الناظم:

والحَذْفُ عِنْدَهُم كَثِيرٌ مُنْجَلِى

قال المرادى: «ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقا، وليس كذلك» ولم يزد على ذلك.

مسألة(٦)

فى باب المعرف بأداة التعريف ـ بعد قول الناظم:

كالفضل والحارث والنعمان

قال المرادى فى تنبيه له: «اعلم أن فى تمثيله بالنعمان نظرا، لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة».

مسألة(٧)

فى باب المشبهات بليس. بعد قول الناظم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعد الشرح المطول قال: «ونص المصنف على أن عمل لا أكثر من عمل إِن، والعكس أقرب إلى الصواب».

مسألة(٨)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أيضا فنُوِى   منصوبُها ثابتًا أيضا رُوِى

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف إن وأن وكأن وسكت عن لعل ولكن فما حكمهما؟

قلت: أما لعل. فلا تخفف، وأما لكن. فإذا خففت لم تعمل. . .

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياسا، وقد حكى يونس أنه حكاه عن العرب».

مسألة(٩)

فى باب لا النافية للجنس ـ بعد قول الناظم:

وَرَكِّب المُفرد فاتِحًا

بعد الشرح قال: «وفى عبارته هنا قصور. حيث قال «فاتحا». بل الصواب على ماينصب به ليشمل ما فعلناه، ولو قال: وركب المفرد كالنصب، لأجاد».

مسألة(١٠)

فى باب لا النافية للجنس ـ بعد قول الناظم:

وأَعْطِ «لا» مع هَمْزةِ استفْهَام ... ما تَسْتَحِقُّ دُونَ الاستفهامِ

بعد الشرح المطول قال:

«إذا تقرر هذا. فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين:

أحدهما: أنه أطلق فشمل التى للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول: بأنها غير مركبة من الهمزة ولا. فلم يشملها الإطلاق. قلت: قد استثناها فى الكافية والتسهيل، فدل على أنها عنده مركبة.

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازنى والمبرد فى تسوية التى للتمنى بالتى للتوبيخ والإنكار والتى لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه فى غير هذا الكتاب».

مسألة(١١)

فى باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

اجعلا ... على الأصحِ ما لِغَيْرٍ جُعِلا

بعد الشرح المطول قال: «فإن قلت: ظاهر قوله «ما لغير» مساواتها لغير فى جميع الأحكام.

وليس كذلك. بل افترقا فى أمرين:

الأول: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو «ليس غير» بالضم والفتح وبالتنوين. بخلاف «سوى».

الثانى: أن «سوى» تقع صلة للموصول وحدها فى فصيح الكلام بخلاف «غير» ».

مسألة(١٢)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

وذى الإضافةُ اسمُها لَفظَيه   وتِلك مَحْضَةٌ ومعنَويهْ

بعد الشرح المطول قال:

«أهمل المصنف هنا نوعين مما لايتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو «رب رجل وأخيه».

و«كم ناقة وفصيلها» و«فعل ذلك جهده وطاقته» ونحو «لا أباك تخوفينى» لأن «رب» و«كم» لايجران المعارف، والحال لا تكون معرفة، ولا - لا تعمل فى المعرفة.

وثانيهما: ما لايقبل التعريف، لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب..».

الاعتراضات الواردة على الناظم

من أدب المرادى مع الشيخ ابن مالك أنه يدفع عنه الاعتراض ويعتذر ويعلل وبذلك يوضح مراد الناظم. وسأقتصر على ذكر بعض الأمثلة على سبيل المثال

مسألة(١)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

اسمٌ وفعلٌ ثم حَرْفٌ الكَلِمْ

قال بعد الشرح «وأورد على الناظم أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه، لأن الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة. لا أقسام للكلم.

وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام.

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الأقسام فى تقسيم الكلى إلى جزئياته، والناظم لم يقصد ذلك».

مسألة(٢)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

ومسندٌ للاسمِ تمييزٌ حَصَلْ

قال: «وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوى ولفظى فالمعنوى: هو الخاص بالأسماء.

واللفظى: مشترك يوجد فى الاسم والفعل والحرف. نحو «زيد» ثلاثى، و«ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء، ولايسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما».

مسألة(٣)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كالشَّبَه الوَضْعِيّ

«فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه فى قوله: «كـالشبه الوضعى» فإنها مشعرة بعدم الحصر».

مسألة(٤)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وَشرط ذا الإعراب أن يُضفْنَ لا للِيا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

قال: «ويشـترط فى إعـراب هذه الأسمــاء مع الشرطين المذكـورين شرطان آخران: أن تكون مـفردة... أن تكون مكبـرة... فإن قلت: فقـد أهمل هذين الشرطين قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة فاكتفى بذلك» اكتفى بالمثال عن القاعدة.

مسألة(٥)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وشِبْه ذَيْنِ سَالِمَ جَمْعِ عامرٍ ومُذْنِبَ

بعد الشرح قال:

«فإن قلت: زاد فى التسهيل فى شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين.

فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصـحة مطلق الجمع ولا خصـوصية لهما بـهذا الجمع المذكور».

مسألة(٦)

فى باب النكرة والمعرفة ـ بعد قول الناظم:

نكِرةٌ قَابلُ ألْ مؤثِّرا أو واقعٌ موقِعَ ماقدْ ذُكِرَا

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: حصر النكرة فى القسمين غير صحيح، لوجود ثالث لا يقبل أل ولا يقع موقع شىء يقبلها وهو نكرة، وذلك «مَن» و«ما» فى الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان فى «مَن» و«ما» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر فى القسمين صحيح و«ما» و«من» المذكورتان واقعتان موقع شىء يقبل أل. ولايشترط أن يكون مساويا لهما فى تضمن معنى الشرط والاستفهام؛ لأن «من» و«ما» لم يوضعا فى الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط والاستفهام طارئ على معناهما الأصلى فليتأمل».

مسألة(٧)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم

وَمِنْ ضميرِ الرفع مايَستَتِر كافعلْ أوافِقْ نغتبِطْ إذ تشكُرُ

فلم يذكر المصنف اسم فعل الأمر واسم المضارع والمصدر الواقع بدلا من فعله فى الأمر، قال المرادى: «فإن قلت: قد أخل الناظم بهذه الثلاثة الأواخر، قلت: لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله . . .».

مسألة(٨)

فى باب الموصول - بعد قول الناظم:

جَمْعُ الَّذى الأُلى الَّذين مُطلقًا

بعد الشرح قال المرادى:

«وفصل المصنف فقال: وغنى عنه الذى فى غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا، وأنشد البيت على أنه ضرورة.

وقيل: هو مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر لحذف النون أسبابا فقال: تسقط النون للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلة.

قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: «ويغنى الذى». معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع لا أنه جمع حذفت نونه.

ألا ترى قوله فى الشرح، وإذا لم يقصد بالذى تخصيص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على «من».

وأما «وأن الذى حانت» ـ فمحتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع وأن يكون جمعا حذفت نونه».

مسألة(٩)

فى باب الموصول ـ بعد قول الناظم:

كَذا الذى جُرَّ بما الموصولَ جَرّ   كَمُرَّ بالذى مررْتُ فهْوَ برّ

فذكر شروطا لحذف العائد المجرور بالحرف.

قال المرادى: «فإن قلت: لايؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق الحرفين، قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجر العائد بالذى جر الموصول، ومتى اختلف الحرفان معنى كان الجر للعائد حينئذ غير الجار للموصول، فإن باء السببية مثلا غير باء التعدية.

وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله».

مسألة(١٠)

فى باب نائب الفاعل ـ بعد قول الناظم:

والثانى التَّالى تَا المطاوعهْ   كالأول اجعلْهُ بِلا منازعهْ

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: فتقييد المصنف التاء بالمطاوعة ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعذر له أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة فاكتفى بذكرها».

مسألة(١١)

فى باب حروف الجر ـ بعد قول الناظم:

وما رَوَوْا من نحو رُبَّهُ فَتَى ـ نَزْرٌ

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه فصيح مقيس عليه فكيف قال: نزر؟

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر. ويؤيده قوله فى الكافية:

وربَّه عَطبًا استَنْدِرَ وَقِسْ عليه إنْ شئت وخُذْ عن مُلْتَبس»

مسألة(١٢)

فى باب حروف الجر ـ بعد قول الناظم:

ومُذْ ومُنْذ اسمانِ حيث رفَعا أو أُولِيا الفِعْلَ..

بعد الشرح قال المرادى:

«فإن قلت: لو قال: أوليـا الجملة. نحو «مذ دعـا»، لأجاد، لتندرج الجملة الاسمية. قلت: هو كذلك، والعذر له فى الاقتصار على الفعل أنه الكثير».



نقله عن شيخه ابى حيان

وقد اعتد المرادى بشيخه ونقل عنه فى شرحه بعض الآراء مبينا رأيه فى مسائل. بلا تعقيب.

ومن الأمثلة.

مسألة(١)

فى باب النائب عن الفاعل - بعد قول الناظم:

ولايَنوب بعضُ هذى إنْ وُجِد فى اللفظ مفعولٌ به وقَد يَرِدْ

قال المرادى:

«وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء.

قيل: ولا أولية لشىء منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل: المجرور أولى، وقال الشيخ أبو حيان: ظرف المكان أولى».

مسألة(٢)

فى باب الاستثناء - بعد قول الناظم:

واستثن ناصباً بليس وخَلا وبِعَدَا وبيكونُ بَعْدَ لا

بعد الشرح قال المرادى:

«وفى الارتشاف: قال ابن مالك وصاحب البسيط: هو المحذوف حذف الاسم لقوة دلالة الكلام عليه. وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أن الفاعل مضمر لا محذوف» اهـ.

مسألة(٣)

فى باب الحال - بعد قول الناظم:

ومصدر منكَّرٌ حالا يقَعْ بكَثْرةٍ كبغْتهً زيدٌ طَلَعَ

بعد الشرح قال:

«واستثنى فى التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع:

الأول: قولـهم: أنت الرجل علما. وفي الارتشـاف: ويحتـمل عندى أن يكون تمييزا.

الثانى: نحو «زيد زهير شعرا» قال فى الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزا».

مسألة(٤)

فى باب التمييز ـ بعد قول الناظم:

واجرر بِمنْ إنْ شِئْتَ غيرَ ذِي العدَدْ   والفاعِل المعْنى كَطِبْ نفسًا تُفَدْ

بعد الشرح المطول قال:

«قال فى الارتشاف: ويدل على صحة ذلك ـ يعنى الزيادة ـ أنه عطف على موضعهما نصبا. قال الحطيئة:

طافتْ أُمامةُ بالرُّكبانِ آونةً   يا حُسنَهُ من قَوامٍ ما ومُنْتَقبا»

مسألة(٥)

فى باب حروف الجر ـ بعد قول الناظم:

وَزِيد فى نفيٍ وشبهه فجر   نكرةً كما لباغٍ من مَفَرّ

بعد الشرح قال المرادى:

«قال فى الارتشـاف: وفى إلحاق الهمزة بهـا نظر، وصرح بمنعه بعـد كيف ونحوها».

مسألة(٦)

فى باب حروف الجر ـ بعد قول الناظم:

وحذفت رُبَّ فجرَّت بعْدَ بلْ   والفا وبعْدَ الواوِ شاعَ ذَا العمَلْ

بعد الشرح المطول قال:

«وفى الارتشـاف: وزعم بـعض النحـويين: أن الخـفض هـو بالفـاء وبل، لنيابتهما مناب رب».

مسألة(٧)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

...وانوْ منْ أوْ فِى إِذَا   لَمْ يَصلُح إِلاَّ ذَاكَ والَّلام خُذَا

بعد الشرح المطول قال:

«وفى الارتشاف: والذى أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته».

مسألة(٨)

فى باب الإضافة ـ وشَذَّ إيلاءُ يَدَىْ لِلَبَّى

قال: «وفى الارتشاف: ويضاف إلى الظاهر تقول: لبى زيد وسَعدَىْ عمرو، وإلى ضمير الغائب: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة».

مسألة(٩)

فى المضاف إلى ياء المتكلم ـ بعد قول الناظم:

..وفِى المقصُور عنْ   هُذَيل انقلابُها ياء حَسَنْ

قال: «فإن قلت: فهل يجوز قلب ألف المثنى فى لغة من التزمها مطلقا؟ قلت: قال فى الارتشاف: يحتاج فى جوازه إلى سماع».

نقله عن سيبويه

وقد اعتمد المرادى على سيبويه إما بالإشارة إلى مذهبه أو بالنقل نصا وسأذكر بعض الأمثلة من نصه.

مسألة(١)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم

وقَبْلَ يَا النَّفْسِ مع الفِعْلَ التُزِمَ   نُونُ وقايةٍ ولَيْسى قد نُظِمْ

بعد الشرح قال:

«والوجه ليسنى،وهو الفصيح كقول بعض العرب:عليه رجلا ليسنى، حكاه سيبويه».

مسألة(٢)

فى باب العلم ـ بعد قول الناظم:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ علَمْ   كعلَم الأشْخَاص لفظًا وهْو عَمْ

بعد الشرح المطول قال المرادى:

«وفى كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال فى باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا فى الأمة ليس واحد منها بأولى من الآخر. مانصه.

إذا قلت: هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد. أى : هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولاتريد أن تشير إلى شىء قد عرفته بمعرفته كزيد، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم» ا هـ.

مسألة(٣)

فى باب ظن ـ بعد قول الناظم:

والتَزِم التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْى مَا

بعد الشرح قال:

«قال سيبويه ما نصه: كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيدٌ ثَمَّ أم عمرو، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثَمَّ» ا هـ.

مسألة(٤)

فى باب الفاعل ـ بعد قول الناظم:

والحَذْفُ قَدْ يأتى بلاَ فَصْلٍ ومعْ ضَميرِ ذِى المجَازِ فى شِعْرٍ وقَعْ

قال: «أما الحذف مع الحقيقى فذكره سيبويه وحكى قال فلانة».

مسألة(٥)

فى باب التنازع ـ بعد قول الناظم:

وقد بغى واعتديا عبدا كا

بعد الشرح المطول قال:

«والصحيح ماذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب لسماعه، حكى سيبويه: ضربونى وضربت قومك».

مسألة(٦)

فى باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

وغيرُ نصْبِ سابِق فى النَّفْىِ قَدْ يَأتِى ولكِنْ نَصْبه اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

قال: «قال سيبويه: حدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون: ما لى إلا أبوك ناصر. فيجعلون ناصرا بدلا» ا هـ.

مسألة(٧)

فى باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

... اجْعَلا عَلَى الأَصَحِّ ما لِغَيرِ جُمِلا

بعد الشرح قال:

«ونقل عن الفراء: قال سيبويه بعد أن مثل بقوله: أتانى القوم سواك، زعم الخليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك إلا أن فى سواك معنى الاستثناء» ا هـ.

مسألة(٨)

في باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

وكَخَلاَ حَاشَا ولا تَصْحَبُ مَا

بعد الشرح قال: «قال سيبويه : لو قلت: أتونى ما حاشا زيدا لم يكن كلام وقد أجازه بعضهم على قلة» اهـ.



مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للألفية

قد نرى المرادى يعتد برأى ابن الناظم ويناقشه إذا قبل الكلام المناقشة معللا فى بعض الأحيان، أو معارضا.

ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

بالجَرِّ والتَّنْوِينِ والنِّدا وألْ

بعد الشرح قال المرادى:

«إنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه، فإنه أجيب بما ذكره الشارح من أنه أراد الإسناد إليه فحذف صلته اعتمادا على التوفيق وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوفيق لا يحسن فى مقام التعريف».

مسألة(٢)

فى باب الضمير - بعد قول الناظم:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ

بعد أن شرح وذكر أن لبنائه فى التسهيل أربعة أسباب

قال: «ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى.

قال الشارح: ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات؛ ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب - كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء».

مسألة(٣)

فى باب المعرف بأداة التعريف - بعد قول الناظم:

كالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعَمانِ

بعد الشرح قال المرادى: «وقول الشارح: وقد يكون فى المنقول من مصدر أو اسم عين؛ لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل وهذا يقتضى أن اللمح للوصف».

مسألة(٤)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

والفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ تُلفِيهِ غَالبًا بإنْ ذِى مُوصلا

بعد الشرح قال المرادى

«قال الشارح: وأما نحو «وإن يكاد الذين كفروا» وقوله:

«إن قتلْتَ لمسلما»، فقليل.

وأقل منه «إن يزينُكَ لنفسك وإن يشينك لَهِيَهْ»

مسألة(٥)

فى باب التنازع ـ بعد قول الناظم:

ولاَتجِئْ مَعْ أوَّلٍ قد أُهْمِلا بمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أوهِلا

بَلْ حَذْفَهُ الزَم إنْ يكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرنه إنْ يكُنْ هُوَ الخَبَرْ

بعد الشرح قال المرادى:

«أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع» اهـ.

وقوله «غير خبر» قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا أولا فى باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف، ولزم التأخير، ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

واحْذِفْهُ إنْ لَمْ يَكُ مفعُولَ حَسِبْ وإنْ يكُنْ ذاكَ فأخِّرهُ تُصِبْ

لسلم».

مسألة(٦)

فى باب المفعول فيه ـ بعد قول الناظم:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِى باطِّرادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

بعد الشرح قال: «قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد الاطِّراد، لأنه يخرج بقولنا «مضمن معنى فى» » ا هـ.

مسألة(٧)

فى باب الحال ـ بعد قول الناظم:

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فى حَال كفرداً أذْهَبُ

بعد الشرح قال:

«وقال الشارح: إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت وهو غير مسلم، لخروجه بقيد لزوم النصب».

مسألة(٨)

فى باب الحال ـ بعد قول الناظم:

وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مستقراً فى هَجَرْ

بعد الشرح قال:

«وقوله: ندر، ظاهره أنه مما لا يقاس عليه، وصرح الشرح بذلك فقال: وما جاء منه مسموعا حفظ ولا يقاس عليه».

مسألة(٩)

فى باب الحال ـ بعد قول الناظم:

وذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا ومِن الواوِ خَلَتْ

بعد الشرح قال المرادى:

«تنبيه: ويشترط فى خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر، وهو أن يعرى

من قد، ذكره فى التسهيل، فإن قرن بها. قال الشارح: لزمته الواو نحو «وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم» ».

مسألة(١٠)

فى باب الحال ـ بعد قول الناظم:

وجَمْلُه الحال سوى ما قُدِّما   بِواوٍ أَوْ بِمُضمَرٍ أَوْ بِهِمَا

بعد الشرح قال:

«وقول الشارح: وقد تجىء بالضمير والواو، ظاهره عدم التأويل».

مسألة(١١)

فى باب التمييز ـ بعد قول الناظم:

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِى العَدَدْ   والفَاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفِدْ

بعد الشرح قال:

«قال الشارح: لايجوز جره بمن إلا فى تعجب أو شبهه لقولهم:

لله درّهُ مِنْ فارسٍ، وقال الشاعر:

فَنِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تُهَامِى» اهـ.

ثم شرح وقال: «ويلزم الشارح جواز الجر بمن فى نحو زيد أحسن به وجها لأنه تعجب، وقد نص غير المصنف على منعه».



الباب الرابع

الفصل الثاني

ويشتمل على:

اعتماد المرادى على السماع. من الأمثلة على القياس. ميوله للبصريين. من الأمثلة التى رجح فيها المذهب الكوفى. مخالفته لآراء النحاة.

●●●●●

اعتماد المرادى على السماع

ومن الأمثلة ما يلى:

مسألة(١)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وقصرها من نقصهن أشهر

قال بعد الشرح: «وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان. ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال».

مسألة(٢)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

غَيْرِى اختَارَ الانْفِصَالاَ

بعد الشرح قال: «وهم الأكثرون ومنهم سيبويه ووجهه أن الضمير فى البابين خبر فى الأصل وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع».

مسألة(٣)

فى باب العلم ـ بعد قول الناظم:

ومثله برة للمبره   كذا فجار علم للفجره

بعد الشرح قال المرادى فى تنبيه له: «لما كان لعلم الجنس خصوص من وجه وشياع من وجه جاء فى بعضه عن العرب وجهان: إعطاؤه حكم المعارف وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع، ومن المسموع فيه الوجهان غدوة وبكرة وعشية».

مسألة(٤)

فى باب المبتدأ والخبر ـ بعد قول الناظم:

والأَصْلُ فِى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا

قـال: «ومنع الكوفـيـون تقـديـم الخـبـر إلا فى نحـو فى داره زيد. وهم محجوجون بالسماع».

مسألة(٥)

فى باب المشبهات بليس. بعد قول الناظم:

وقد تلى لات وإن ذا العملا

بعد أن ذكر الخلاف فى إعمال «أن» عمل «ليس» قال:

«والصحيح الإعمال، وقد سمع فى النظم والنثر فمن النثر قولهم:

«إنْ ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية. . . . . .
والنظم قوله:

إن هو مُسْتوليًا على أحد إلا على أضعف المجانين......»

مسألة(٦)

فى باب الفاعل ـ بعد قول الناظم:

والتَّاء مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

بعد الشرح المطول قال:

«وأما جمع المذكـر السالم فلا يجوز إلحاق التاء مـعه إذا لم يسمع، ولذلك استثناه خلافا للكوفيين فأجاروا الوجهين فى الجموع الثلاثة».

مسألة(٧)

فى باب الاستثناء ـ بعد قول الناظم:

وقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فا حْفَظْهُمَا

قال: «وقد سمع الاستثناء بحشى فى قوله:

حشا رهط النبى فإن منهم بحورا لا تكدِّرها الدلاء

ولم يسمع بحاش».

مسألة(٨)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

وذِي الإضَافة اسمُهَا لَفْظِيْه وتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيّهْ

بعد الشرح قال فى تنبيهات له:

«الأول: ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح أنها محضة، لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

إن وجدى بكَ الشديدَ أرانى عاذراً فيك من عهدْتَ عَذُولا»

مسألة(٩)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

ومن بنى فلم يفنَّدا

بعد الشرح قال:

«وقد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية فى قوله:

على حين الكرام قليل

فإنه روى بالفتح»

«ومن الأمثلة على القياس»

وقل ميوله إلى القياس

ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى باب المشبهات بليس:

قال:

«ما النافية حرف مهمل عند بنى تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه».

مسألة(٢)

فى باب المفعول فيه ـ بعد قول الناظم:

وقد ينوب عن مكان مصدر   وذاك فى ظرف الزمان يكثُرْ

بعد الشرح قال:

«وكثـير فى الزمان نحـو «كان ذلك خفوق النـجم وطلوع الثريا» أى: وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا، وكثرته تقتضى القياس عليه».

مسألة(٣)

فى باب المفعول معه ـ بعد قول الناظم

يُنْصَبُ تالى الواوِ مفْعُولاً مَعَهْ   فِى نَحْوِ سِيرِى والطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

قال:

«وهذا الباب مقيس على الأصح وقد فهم ذلك من قوله «نحو» ».

ميوله للبصريين

لاحظت أن المرادى يميل إلى المذهب البصرى وكثيـرا ما يرجحه ويصححه، ويعلل لذلك، ولكثرته رأيت أن أذكر بعض الأمثلة.

مسألة(١)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كلتا كذاك اثنان واثنتان

قال فى تنبيهات له ـ فى الثانى منها ـ:

«ما تقدم مـن أن كلا وكلتا مفـردا اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البـصريين. وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما فى الكلام الفصيح كما تقدم».

مسألة(٢)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

بعدَ إذِا فُجاءةٍ أو قَسَم   لاَ لاَم بعدهُ بوجهينِ نُمِى

بعد الشرح المطول قال:

«....... قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر فى هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه، ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو صحيح».

مسألة (٣)

فى باب التنازع بعد قول الناظم:

والثان أَوْلَى عند أَهْلِ البصرَهْ   واختارَ عكْسًا غيرُهم ذا أَسْرَه

قال: فقال البصريون: إعمال الثانى أرجح لقربه، وقال الكوفيون إعمال الأول أرجح لسبقه... والصحيح مذهب البصريين.

لأن إعمال الثانى هو الأكثر وإعمال الأول قليل. نقل ذلك سيبويه عن العرب.

مسألة (٤)

فى باب المفعول المطلق ـ بعد قول الناظم:

وكونه أصلا لهذين انتخب

بعد أن ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الأصالة قال:

«والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفرع لابد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان».

من الأمثلة التى رجح فيها المذهب الكوفى

ورجح المرادى المذهب الكوفى وصححه وهذا قليل.

من ذلك:

مسألة (١)

فى باب الموصول بعد قول الناظم:

والنونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

بعد الشرح قال المرادى:

«وأما مع الياء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح، لقراءة ابن كثير «ربنا أرنا اللّذينّ أضلانا» بالتشديد».

مسألة(٢)

فى باب الموصول بعد قول الناظم:

أَيّ كما وأُعْربت مَا لم تُضَفْ وَصَدْرُ وصلِهَا ضمير انحذف

فى قوله تعالى «ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد»

قال: وذهب الكوفيون: إلى أن أيهم علق عنه شيعة بما فيه من معنى الفعل كأنه قيل لننزعن من كل متشيع فى أيهم أشد....

وقال ابن الطراوة: غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة، وهم مبتدأ وأشد خبره وليس بشىء لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت ولأن «أيا» أتت فى رسم المصحف موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل».

مخالفته لآراء النحاة

ولاحظت أن المرادى فى شرحه كثيرا ما كان يخالف النحاة فى آرائهم ويعلل للمخالفة.

مسألة(١)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

يلى لَمْ كَيَشَمْ

قال المرادى:

«والعامة يفتحون عين الماضى ويضمون عين المضارع ـ قال ابن درستويه وهو خطأ وليس كما قال. بل هو لغة حكاها الفراء وابن الأعرابى ويعقوب وغيرهم».

مسألة(٢)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

فى تنبيهات له ـ ذكر الخلاف بين النحويين ثم قال المرادى: «وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقوله فى التثنية حموان، وفى إحدى لغاته حمو».

مسألة(٣)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ واثْنَتَانِ

قال بعد الشرح:

«وزعم البغداديون أن «كلتا» قد نطق لها بمفرد فى قول الراجز

فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامى واحِدَهْ

وليس بصحيح، بل أراد «فى كلتا» فحذف الألف للضرورة» ثم قال بعد ذلك: «وذهب الجرمى إلى أن التاء فى «كلتا» زائدة للتأنيث، وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الألف».

مسألة(٤)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وفى قَدْنِى وقَطْنِى الحذفُ أيْضًا قَدْ يَفِى

قال فى تنبيهات له «الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد» و«قط» لايجوز إلا فى الضرورة.

والصحيح جوازه فى الاختيار».

مسألة(٥)

فى باب الموصول ـ بعد قول الناظم:

وَمَنْ ومَا وألْ تُساوِى ما ذُكِرْ

بعد الشرح قال: «وزاد أبو على فى أقسام «من» أن تكون نكرة غير موصوفة كقول الشاعر: وِنعْمَ مَنْ هُوَ فِى سِرٍّ وإعْلاَنِ

والصحيح. أنها لا تكون نكرة غير موصوفة».

مسألة(٦)

فى باب المشبهات بليس ـ بعد قول الناظم:

وَبَعْدَ مَا لَيْس جَرَّ البا الخبَرْ وبعد لا ونفيِ كان قد يُجَرّْ

بعد الشرح قال: «ولا خلاف فى زيادة الباء بعد ما الحجارية، ومنع الفارسى والزمخشرى زيادتها بعد ما التميمية. والصحيح الجواز، لوجود ذلك فى أشعار بنى تميم».

مسألة(٧)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

لإنَّ أنَّ لَيْتَ لكنَّ لعَلّ كَأَنَّ عكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

قال فى «كأن» «وهى مركبة من كاف التشبيه و«أن». قبل: بلا خلاف وليس بصحيح، بل قيل: ببساطتها».

مسألة(٨)

فى باب ظن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

ولا تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سقُوط مَفعُولَيْنِ أوْ مَفعُولِ

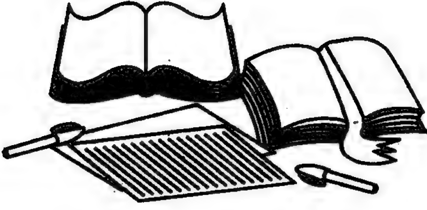
بعد الشرح قال: «ومنع ابن ملكون شيخ الشلوبين حذف أحدهما اختصارا وليس بصحيح».

مسألة(٩)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

ومَعَ مَعْ فيهَا قَلِيل

بعد الشرح قال: «وزعم أبو جعفر النحاس: أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: «فيها» يعنى أن الإسكان قليل فى موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الإسكان لغة فى الاسمية».



الباب الرابع

الفصل الثالث

ويشتمل على:

شواهده (الشواهد القرآنية . الأحاديث النبوية . أمثال العرب وأقوالهم . الشواهد الشعرية . اعتماده على القرآن الكريم . شرح اللغويات.

●●●●●

شواهده

إن قارئ هذا الكتاب يقف على شـواهد مستفيضة من الـقرآن الكريم وأمثال العرب وأقوالهم والحديث الشريف ـ وشواهد شعرية . .

أ - الشواهد القرآنية

أما القرآن الكريم فقد كثر الاستشهاد به فى هذا الكتاب وهو فى ذلك موافق للنحاة القدامى والمتأخرين.

وسأقتصر على ذكر القراءات الصحيحة والشاذة التى استشهد بها

ـ ففى باب المعرب والمبنى استشهد بالقراءات الآتية:

١ ـ قرأ نافع «إنَّ هذان لساحران».

٢ ـ قراءة بعضـهم «من أوسط ماتطعمون أهليكم» على النصـب فى الياء ـ.

٣ ـ قراءة قنبل «إنه من يتَّقى ويصبر ـ جزم الياء ـ.

٤ ـ قراءة بعضهم «إلا أن يعفون أو يعفُوَ الذى» ـ نصب الواو ـ

ـ فى باب الضمير:

ـ قرأ نافع «قد بلغت من لَدُنِى عذرا».

ـ فى باب الموصول:

١ ـ قرأ ابن كثير «ربنا أرنا اللذينِّ أضلانا» ـ بتشديد النون ـ

٢ ـ قراءة ابن كثير وأبى عمرو «فذانِّك برهانان ـ بتشديد النون ـ

٣ ـ قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ «صراط لَذين» ـ بتخفيف اللام ـ

٤ ـ وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى «ويسألونك ماذا ينفقون قل العفوَ».

وقرأ أبو عمرو برفع العفو، والباقون بنصبه، فتكون «ذا» فى قراءته موصولة وفى قراءتهم ملغاة.

٥ ـ وقرئ شاذا «أيَّهم أشد» ـ بالنصب على لغة بعض العرب.

٦ ـ قرأ يحيى بن يعمر «تماما على الذى أحسنُ» ـ برفع أحسن.

٧ ـ قرأ مالك بن دينار وابن السماك «مثلا ما بعوضةٌ» برفع بعوضة ـ.

ـ فى باب المشبهات بليس

١ ـ قرأ سعيد بن جبير «إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم» ـ نصب عباد ـ.

٢ ـ قراءة من قرأ «ولات حينُ مناص» برفع الحين.

ـ فى باب الفاعل:

١ ـ قرأ مالك بن دينار وأبو رجاء الجحدرى «فأصبحوا لاترى إلا مساكنهم» ـ بالتاء ـ.

ـ فى باب النائب عن الفاعل:

١ ـ قرأ علقمة «هذه بضاعتنا رِدّت إلينا» ـ بكسر الراء ـ.

٢ ـ قرأ أبو جعفر «ليُجزى قوما بما كانوا يكسبون» ـ بالبناء للمجهول ـ.

ـ فى باب الاستثناء:

١ ـ قرأ ابن مسعود «حاش الله» ـ بالإضافة ـ.

٢ ـ قرأ أبو السمال «حاشًا لله» ـ بالتنوين ـ.

ـ فى باب الحال:

١ ـ قرأ الحسن «والسموات مطوياتٍ بيمينه» ـ بنصب مطويات ـ.

٢ ـ قرأ ابن ذكوان «فاستقيما ولاتتبعانِ» ـ بتخفيف النون.

ـ فى باب الإضافة:

١ ـ قراءة بعضهم «لأعدوا له عدة».

٢ ـ قراءة من قرأ «من قبلٌ ومن بعدٌ» ـ بالتنوين ـ.

٣ ـ قرأ ابن الجماز «والله يريد الآخرة» ـ بالخفض ـ.

٤ ـ قرأ ابن محيصن «فلا خوفُ عليهم» برفع خوف من غير تنوين ـ.

٥ ـ قرأ ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» ـ بنصب أولاد وجر شركاء ـ.

٦ ـ قراءة بعض السلف «فلا تحسبن الله مخلف وعدَهُ رسلِه» ـ بنصب الوعد وخفض الرسل ـ.

ـ فى باب المضاف إلى ياء المتكلم:

ـ قرأ الحسن «يا بشرى»

ب - الأحاديث النبوية التى استشهد بها:

ـ فى باب الكلام:

(١) قال عليه الصلاة والسلام: «فإما أدركَنْ واحدٌ منكم الدجال»

ـ فى باب المعرب والمبنى:

١ ـ قال ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه ولاتكنوا».

٢ ـ قال ﷺ «لخُلُوفُ فمِ الصائم عند الله أطيب من ريح المسك».

٣ ـ قال ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف»

ـ فى باب الضمير:

١ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله ملَّككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم».

٢ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «قط قط بعزتك»

يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها، ويروى «قطنى قطنى» بنون الوقاية، وقط قط. بالتنوين وبالنون أشهر.

٣ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «غيرُ الدجالِ أخوفَنِى عليكم»

ـ فى باب الابتداء:

١ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة».

٢ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «لولا قومُكِ حديثو عهد بجاهلية لأقمت البيت».

ـ في باب الفاعل:

ـ قال عليه الصلاة والسلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

ـ في باب الاستثناء:

ـ قال عليه الصلاة والسلام: «أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة».

ـ في باب حروف الجر:

ـ قال عليه الصلاة والصلاة: «لايسرني بها حُمُرُ النعم»

ـ في باب الإضافة:

١ ـ عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثماني» بفتح دون تنوين ـ.

٢ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركو لي صاحبي».

٣ ـ قال عليه الصلاة والسلام: «أو مُخْرِجيَّ هُمْ».

جـ - أمثال العرب وأقوالهم:

ـ في باب المعرب والمبني:

١ ـ ومن قصر الأخ قولهم: «مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَلٌ».

٢ ـ في إعراب كلا وكلتا إعراب المقصور قول بعضهم: «كلاهما وتمرا».

ـ في باب الضمير:

١ ـ في حذف الألف من «أنا» والإتيان بهاء السكت في قول حاتم: «هذا فزدِي أنَهْ».

٢ ـ إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص وكان مخالفا في الرتبة لم

يجر اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه: «أراهُمُنى الباطل شيطانا».

٣ ـ الضميران قد يتصلان غائبين. مثال ذلك ما رواه الكسائى فى قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوها وأنضرَهُمُوهَا».

٤ ـ فى إلحاق نون الوقاية بالفعل قبل ياء المتكلم كقول بعض العرب: «عليه رجلا لَيْسنِى»

ـ فى باب المشبهات بليس:

ـ من إعمال «إن» عمل «ليس» قولهم: «إن ذلك نافعك ولا ضارك وإن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية»

ـ فى باب إن وأخواتها:

ـ إن المخففة وليها فعل غير ناسخ. قولهم «إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه».

ـ فى باب ظن وأخواتها:

ـ جواز حذف مفعولى الفعل اقتصاراً إن وجدت فائدة كقولهم: «من يسمع يخل».

ـ فى باب أعلم وأرى:

ـ قول بعض من يوثق بعربيته: «البركة أعلمنا الله مع أكابركم».

ـ فى باب الإضافة:

١ ـ ألايكون المضاف بعضا ولا وصفا ولكنه شبيه بالبعض فى صلاحيته للسقوط كقولهم: «اجتمعت أهل اليمامة».

٢ ـ أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف أن يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى بعاطف متصل أو منفصل «بلا» كقولهم: «ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة».



٣ ـ فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قول من يوثق بعربيته «ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها»

د - الشواهد الشعرية:

وأما الشعر فقد دعم المرادى المعروف بابن أم قاسم القواعد بالشواهد الشعرية وأكثره للجاهليين والمخضرمين والإسلاميين سواء منها ما عرف قائلها وما لم يعرف.

وقل التمثيل بشعر المحدثين الذين لا يعتد النحاة بهم فى قواعدهم.

ومن الأمثلة:

١ ـ الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى ويسمون بالطبقة الأولى.

ففى باب التنازع ـ قال امرؤ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

وفى باب الفاعل ـ قال الأعشى:

فإما تريْنى ولِى لمةٌ فإن الحوادث أوْدَى بها

٢ ـ الشعراء المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان ـ ويسمون بالطبقة الثانية.

ففى باب الحال ـ قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العِرَاكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدِّخال

وفى باب الموصول ـ قال حسان بن ثابت:

وكفى بنا شرفا على من غيرنا حُبّ النبى محمد إِيَّانَا

٣ ـ الشعراء المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا فى صدر الإسلام كجرير والفرزدق ـ ويسمون بالطبقة الثالثة.

ففى باب المعرب والمبنى ـ قال جرير:

عرفنا جعفرا وبنى أبيه   وأنكرنا زَعَانِفَ آخَرِين

وفى باب الموصول ـ قال الفرزدق:

أبنى كليب إن عَمَّىَّ اللذا   قتلا الملوك وفككا الأغلالا

٤ ـ الشعراء المولدون ويقال لهم المحدثون كأبى نواس وأبى العلاء ويسمون بالطبقة الرابعة.

ففى باب الابتداء ـ قال أبو نواس:

غير مأسوف على زمن   ينقضى بالهم والحزن

وفى باب الخبر ـ قال أبو العلاء المعرى:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

اعتماده على القرآن الكريم

لاحظت أن المرادى قد اعتمد فى الترجيح على كتاب الله العزيز.

ومن الشواهد على ذلك:

مسألة(١)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وَصِلْ أو افْصِلْ هَاءَ سَلِنيه وما   أشبهه

قال المرادى:

«والاتصال أرجح ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله: «إذ يريكهم الله».

مسألة(٢)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

ومع لعل اعكس

قال المرادي:

«يعنى: أن الحذف معها كثير، ولم يأت فى القرآن إلا كذلك» اهـ.

كقوله تعالى: «لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع».

وقوله تعالى: «لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا».

مسألة(٣)

فى باب المشبهات بليس

قال المرادى فى «ما» النافية:

«وألحقه أهل الحجاز بليس؛ لأنهما لنفى الحال غالبا فأعملوه عملها وبه ورد القرآن. قال تعالى: «ما هذا بشرا» «ما هن أمهاتهم» ».

شرح اللغويات

شرح المرادى كثيرا من الألفاظ شرحا لغويا ليبين أصله ويُفهِم منه المراد، وقد اعتمد فى شرحه غالبا على كتاب الصحاح للجوهرى.

مسألة(١)

فى المقدمة ـ بعد قول الناظم:

مُصَلِّيا عَلَى النَّبِىِّ المصْطَفَى وآله المُسْتَكْمِلينَ الشُّرَفَا

قال فى «المصطفى»:

« «والمصطفى» المختار، والاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب أبدلت من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان ثلاثيه لازما. تقول: صفا الشىء، يصفو صفاء، وجاء منه متعديا».

مسألة(٢)

فى المقدمة أيضا بعد قول الناظم:

لى وله فى درجات الآخره

قال المرادى:

«قال فى الصحاح: هى الطبقات من المراتب، وقال أبو عبيدة: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل».

مسألة(٣)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

يلى لم كيشم

قال: «وهو مضارع شممت الطيب ونحوه أشمه بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامة يفتحون عين الماضى ويضمون عين المضارع».

مسألة(٤)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وفِعْلُ أمْرٍ ومُضِىٍّ بُنِيَا

قال فى تنبيهات له «الثانى: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعا. والمضارعة. المشابهة، قال بعضهم: المضارعة من لفظ الضرع، كأنه رضع مع الاسم ضرعا واحدا، وزعم ابن عصفور. أن المضارعة مقلوبة من المراضعة، ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب؛ لأن البناء كامل التصاريف».

مسألة(٥)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ

قال المرادى:

«والهَنُ كناية عن اسم جنس. قال فى الصحاح: كلمة كناية ومعناها شىء فتقول: هذا هنك. أى : شيئك.

وقال ابن الدهان: هو كناية عما يقلل، وكثرة الكناية به عن الفرج».

مسألة(٦)

فى باب العلم ـ بعد قول الناظم:

ومنه منقول كفضْل وأسَدْ وذو ارتجال كسعاد وأُدَدْ

بعد الشرح وفى الكلام على «لأنكحن ببّه»

قال المرادى:

«قال فى الصحاح: يقال للأحمق الثقيل «ببه» وهو أيضا لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبدالمطلب والى البصرة قال الفرزدق:

وبايعت أقواما وفيت بعهدهم وببّه قد بايعتهُ غير نادم

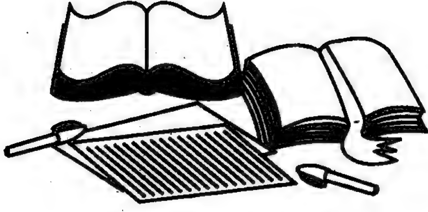
واسم جارية، وقال لأنكحن ببَّه، جارية خَدبَّه، مكرمة محبة، تجُبّ أهل الكعبة» ا هـ.

مسألة(٧)

فى كاد ـ بعد قول الناظم:

واستعملوا مضارعا لأوشكَا وكاد لا غير وزادوا موشكا

قال المرادى: «وذكر الجوهرى: مضارع طفق، قال المصنف: لم أره لغيره، والظاهر أنه قال رأيا وقد حكى مضارع جعل».



الباب الثالث

الفصل الرابع

ويشتمل على:

موقفه بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط - التعليل في شرحه - مزايا الشرح - ومن مزاياه رغبته في توضيح المسائل النحوية - مسائل الظاهر من تعبير المرادي وتعبير النحاة أنه انفرد بها.

●●●●●

موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط

يتعرض المرادى لألفيـة ابن معط فيقارن بين ألفاظهـا وألفية ابن مالك. ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى مقدمة الألفية يقول ـ مقارنا ـ: قال محمد هو ابن مالك

وقال ابن معط: ويقول

مسألة(٢)

فى باب الكلام ـ بعد قول ابن مالك: واحدُهُ كلمَةٌ

قال المرادى «والكلم اسـم جنس يتميـز واحده بالتاء وفـيه لغـتان: التذكـير والتأنيث.

فقال: واحده على الأولى، وقال ابن معط فى ألفيته: واحدها على الثانية».

مسألة(٣)

فى باب كان وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وفى جميعها توسط الخبر أجز

قال المرادى: «ومنع ابن مـعط توسط خبر «مـادام» ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره».

مسألة(٤)

فى باب أعلم وأرى ـ بعد قول الناظم:

وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

بعد الشرح قال:

«وذكر الحـريرى وابن معط تعـدى «علم» إلى ثلاثة بالتضـعيف فـعدوا من أفعال هذا الباب علم.

والصحيح أن التعدى بالتضعيف سماع فى اللازم والمتعدى وهو ظاهر مذهب سيبويه».

التعليل فى شرحه

وقد علل المرادى كثيرا. مؤيدا لرأى من الآراء أو ردا على بعض النحاة فوضع الأمور فى نصابها وأيد ذلك بالإقناع.

ومن الأمثلة الكثيرة:

مسألة(١)

فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم: بالجر والتنوين . . إلخ

بعد الشرح فى الكلام على المسند قال:

«ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر عبارته وهو صحيح، لأن المسند من خواص الأسماء وذلك أن المسند فى الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند إليه هو المحكوم عليه. . .».

مسألة(٢)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وكن مخيرا فى الباقيات

بعد الشرح قال:

«وأما نحو «أنا» فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة إلا أن الصحيح هنا حذف الثانية؛ لأن الثالثة هنا هى الضمير؛ ولثبوت حذفها فى «إن» إذا حذفت».

مسألة(٣)

فى باب كان وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

بعد الشرح قال:

«وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها أيضا وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لاينهض مانعًا باتفاق، بدليل اختلافهم فى «ليس» مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى، أن «ما» موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه».

مسألة(٤)

فى باب كان وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

ومَنْع سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطَفِى

بعد الشرح قال: «. . وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها «بما» النافية».

مسألة(٥)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

أو حُكِيتْ بالقول

فإنه يجوز بعده الفتح والكسر

«كقوله: أتقول إنك بالحياة ممتع.

فمن فتح جعل القول عاملا، وإن غير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة».

مسألة(٦)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا

قال: «وإنما جاز دخولها مع «قد»؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال . .».

مسألة(٧)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وإن تُخَفَّفْ أنَّ فاسمها استكنْ والخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أنْ

بعد الشرح قال:

«وتجوز المصنف فى قوله «استكن»؛ لأن الضمير المنصوب لايستكن والحرف لايستكن فيه الضمير، وإنما محذوف لامستكن».

مسألة(٨)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

والثانى اجرر

قال «فى الجار أقوال: أحدها أنه المضاف، والثانى: أنه الحرف المنوى. والثالث: أنه معنى الإضافة.

والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح؛ لاتصال الضمائر به ولا تتصل إلا بعاملها».

مزايا الشرح

يأتى المرادى بحاصل البيت أو بمعناه أو بتلخيص للمسألة؛ ليكون الكلام سهل الفهم وفى متناول القارئ.

ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

وأىُّ فِعْلٍ آخر منه ألِفْ أوْ واوٌ أو ياء فمعتلاً عُرِفْ

بعد الشرح قال: «وحاصل البيت أن كل فعل آخره ألف نحو «يخشى» أو واو نحو «يدعو» أو ياء نحو «يرمى» فهو معتل قد عرف بهذا ولايقال منقوص ولامقصور إلا فى الأسماء».

مسألة(٢)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وقدم الأخص فى اتِّصال

بعد الشــرح قال: «والحاصل أن المبيــح لجواز الاتصال والانفصــال هو كون الضمير ثانى ضمــيرين أولهما أخص وغير مرفوع أو كونه خــبر كان وأخواتها. ثم إن كان المقدم من الضمــيرين غير الأخص، فإما أن يكون مخالفــا الرتبة أو مساويا لها. فإن كان مخــالفا لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كــقول عثمان رضى الله عنه: أراهمنى الباطل شيطانا».

مسألة(٣)

فى باب الضمير ـ بعد قول الناظم:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ التُزِمْ نُونُ وِقَايةٍ ولَيْسِى قَدْ نُظِم

بعد الشرح قال:

«ومعنى البيت. أن نون الوقــاية تلزم قبل ياء التكلم مع جميع الأفــعال نحو أكرمنى يكرمنى أكرمــنى. إلا فعلا واحدا وهو «ليس» ندر حذف نون الوقــاية معه فى النظم لضرورة الشعر».

مسألة(٤)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

مِنْ دُونِ لَيْتَ ولَعَلَّ وَكَأَنْ

بعد الشرح قال:

«وتلخيص هذه المسألة:

أن نصب المعطوف بعد الخبر وقبل الخبر جائز فى الجــميع، وأما رفعه فيجوز بعد الخــبر لا قبله فى «إن» و«لكن» باتفــاق و «أن» بعد العلم أو مــافى معناه على المختار».

ومن مزاياه رغبته فى توضيح المسائل النحوية

فيحسم الخلاف بتحقيق أو تفضيل ليعطى القارئ صورة موجزة تساعده على فهم المراد.

ومن الأمثلة:

مسألة(١)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

ما لم يُضَفْ أويَكُ بعد ألْ رَدِفْ

قال المرادى:

«فإن قلت: إذا أضيف ما لاينصرف أو دخلتـه أل وانجر بالكسرة فهل يسمى منصرفا؟

قلت : فيه خلاف مشهور.

والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علتيـه بالإضافة أو أل فمنصرف نحو «مررت بأحمدكم» وإلا فغير منصرف نحو «مررت بأحسنكم».

. . . والمفهوم من قوة كلامه فى النظم أنه باق على منع صرفه».

أقول:

والفرق بينهمـا أن «أحمد» ذهبت منه العلمية بالإضافـة، أما فى «أحسنكم» فلا تزال فيه الوصفية ووزن الفعل، فالأول منصرف ـ والثانى غير منصرف.

مسألة(٢)

فى باب المعرب والمبنى ـ بعد قول الناظم:

واحْذِفْ جَازِمًا ... ثَلاَثَهُنَّ

بعد الشرح قال: «والتحقيق أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع. إذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو «يقرأ» فإن قـدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره، وإن قدر دخوله بعـد الإبدال فقد ذكر ابن عصـفور فيه وجهـين: الإثبات والحذف ومنع بعضهم الحذف».

مسألة(٣)

فى باب الابتداء ـ بعد قول الناظم:

حاويةً معنى الذى سِيقَتْ لَهْ

بعد الشرح قال:

«قلت: التحقيق. إن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التى للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء، واكتفى بضمير واحد فى إحداهما كما يكتفى بضمير واحد فى جملتى الشرط والجزاء».

مسألة(٤)

فى باب الاشتغال ـ بعد قول الناظم:

وإِنْ تَلاَ السَّابِقُ ما بِالابْتِدا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

وبيت بعده . . .

بعد الشرح قال: «والتفصيل. فإن كان مقرونا بقد جاز النصب بعدها وإن لم يكن مقرونا بها وجب الرفع؛ لأن الأخفش قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقد، قيل: وهو الصحيح».



مسائل: الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها

مسألة(١)

فى باب الكلام - بعد قول الناظم:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

بعد الشرح قال المرادى فى شرحه للألفية:

«وأقول: إن صدور الكلام من ناطقين غير متصور؛ لأن الكلام مشتمل على الإسناد والإسناد لايتصور صدوره إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب ثانيا» ونسبه إليه السيوطى فى همعه ١/ ١٠

مسألة(٢)

فى باب العلم - بعد قول الناظم:

ووضَعُوا لبَعْضِ الأجْنَاسِ عَلَمْ كعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفْظًا وهو عَمّ

بعد الشرح. قال المرادى فى شرحه للألفية:

«وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» فى الأحكام اللفظية توزن بفرق من جهة المعنى».

مسألة(٣)

فى باب الموصول «الأولى» إشارية وموصولة.

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على الشذور «وقال المرادى فى شرح التسهيل: فرق بينهما، وذلك أن «أولى» الإشارية لايجوز دخول «أل» عليها. والموصولة يجوز دخولها عليها، والإشارية تكتب بعد همزتها واو بخلاف الموصولة».

مسألة(٤)

فى باب المبتدأ بعد قول الناظم:

كنُطْقِى اللهُ حَسْبِى وكَفَى

«وأقول: الذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار

بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة فى نحو ذلك إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها فى نحو «لاحول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»».

مسألة(٥)

فى باب إن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ   لا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

وبعد الكلام على قول الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيداً كَمَا قِيلَ سَيِّدا

قال الشيخ الصبان: «لكن قال المرادى فى شرح المتن أن من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة «أرى» ـ بالبناء للمفعول ـ مضارع «أريت» بمعنى أظننت كذلك، وكذا فى شرحه للتسهيل، وزاد فيه عن سيبويه وغيره أن «أريت» بمعنى أظننت لم ينطق له بمعنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها» ».

مسألة(٦)

فى باب ظن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّ   حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللّذْ كاعْتَقَدْ

قال الشيخ السجاعى فى حاشيته على ابن عقيل: «قال المرادى: أو ساق أو كتم».

مسألة(٧)

فى باب ظن وأخواتها ـ بعد قول الناظم:

وَجَوِّزِ الإلْغَاء لا فِى الابْتِدَا

قال الشيخ الصبان: «ذكر المرادى أن لجواز الإلغاء هنا قيدين أهملهما المصنف.

أحدهما: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم، فإن دخلت نحو «لزيد قائم ظننت» وجب الإلغاء.

الثانى: ألا ينفى الفعل، فـإن نفى امتنع، فيمتـنع نحو «زيد قائم لم أظن»، لبناء الكلام على النفى.

ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى».

مسألة(٨)

فى باب المفعول له:

قال الشـيخ يس فى حاشيـته على مجـيب الندا للفاكـهى: «قال المرادى فى شرح التسهيل: يجوز فى «كى» إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له، لأنها إذ ذاك ينسبك منها المصدر فتكون مثل أن وإن».

مسألة(٩)

فى باب المفعول فيه ـ بعد قوله تعالى: «الله أعلم حيث يجعل رسالته».

جعلوا «حيث» مفعولا ـ أى : يعلم حيث ـ.

وقال الشـيخ عبادة فى حاشـيته على شـذور الذهب «قال المرادى: لم يجئ «حيث» فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ».

مسألة(١٠)

فى باب الإضافة ـ بعد قول الناظم:

وألزموا إضافةً لَدنْ فَجرّ

قال المكودى: «وجعل المرادى قوله: «فجـر» شاملا للجر فى اللفظ والمحل، لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله:

لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وأجاز المرادى أيضا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله: لدن أنت يافع»

مسألة(١١)

فى باب المصدر ـ فى شروط المصدر

قال الشيخ خالد فى التصريح: «زاد المرادى شرطا خامسا، وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل».

أقول: وقد ذكره المرادى فى شرحه للألفية - بعد قول الناظم:

إن كان فعل مع «أن» أو «ما» يحل محله ..

مسألة(١٢)

فى باب الترخيم - بعد قول الناظم:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

بعد الكلام فى إعراب «ترخيما».

قال الشيخ الأشمونى: «وأجاز المرادى وجها رابعا، وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف؛ لأنه يلاقيه فى المعنى».

مسألة(١٣)

فى باب موانع الصرف - الوصفية وزيادة الألف والنون.

قال الشيخ عبادة فى حاشيته على الشذور. بعد الشرح:

«وزاد المرادى لفظين:

وَزِدْ فِيهِنَّ خِمصانا على لغة وأليانا»

وأيضا ذكره الأشمونى والصبان.

أقول: وبالرجوع إلى كتب النحو المتقدمة على المرادى، وجدت أن «أليان» سبقه بها ابن الناظم. قال فى شرحه لألفية والده ص٢٥٩:

«فقد رأينا بعض ما هو صفة على فعلان مصروفا كندمان وسيفان وأليان» اهـ.

مسألة(١٤)

فى حرف الباء «بجل» فى المصنف من الكلام على مغنى ابن هشام قال الشمنى: «قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى. أما «بجل» الاسمية فلها قسمان:

أحدهمـا: أن يكون فعلا بمعنى يكفى فـتلحقها نـون الوقاية مع ياء التكلم. فيقال «بجلنى».

والثانى: أن تكون اسـما بمعنى «حـسب» فتكون الباء المتصلة بها مـجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية».

وبالرجوع إلى هذه الآراء فى كتب المرادى لاحظت أنه لم ينسبها لقائل.

ملاحظة:

يلاحظ على ابن أم قاسم المرادى أنه:

١ ـ كان يقتصر على بعض الأحكام فى المسألة دون استقصاء. مثل ذلك فى باب الكلام ـ بعد قول الناظم:

بِالجَرِّ والتَّنْوِيْنِ .. إلخ

قال: «للاسم خمس علامات: الأولى الجـر. وهو يشمل الجر بالحرف نحو «بزيد» وبالمضاف نـحو «غلام زيد»، ولا جـر بغيرهمـا خلافا لمـن زاد التبعـية». فاقتصر عـلى ذلك وترك الجر بالمجاورة، وقد أثبته الجمهـور كما فى همع الهوامع للسيوطى ٢/٥٥ «أثبت الجمهور من البـصريين والكوفيين الجر بالمجاورة..». وإن كان ضعيفـا كما قال السيوطى فى الهمع « «خاتمة» فى سـبب للجر ضعيف أثبت الجمهور..».

فعلى صاحبى أن يذكر الجر من جميع الجوانب.

٢ ـ كان يعترض على المسألة فيقول: وفيه نظر، وفى بعض المسائل لا يذكر وجهة نظره.

مثال ذلك: فى باب ظن ـ بعد قول الناظم:

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ   وإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

بعد الشرح قال المرادى:

«وزاد فى التسـهيل أن يكون حـاضرا، وفى شرحـه بأن يكون مقـصودا به الحال. فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل، ولم يشترطه غيره، وفيه نظر».

ومثال آخر في باب الحال ـ بعد قول الناظم:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مِفْهِمُ فِى حَالِ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

فى جر الحال بمن الزائدة.

قال المرادى: «وذكر فى حروف الجر من شرح التسهيل أن «من» الزائدة ربما دخلت على الحال، ومثله بقراءة من قرأ «ما كان ينبغى لنا أن نُتخَذ من دونك من أولياء» ـ مبنيا للمفعول ـ وفيه نظر».

مذهبه النحوى

يبدو لى من الدراسة أن المرادى لم يفته كتاب من كتب النحو الهامة ابتداء من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه ـ دون أن يقرأه، ولم يترك أيضا كتب مالك كالتسهيل وشرحه فى الكافية وشرحها وغير ذلك.

ولا أغالى إذا قلت: إنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية واعية.

وكان كثير الدأب على القراءة والاطلاع، حتى إنه ليخيل إلى وهو يتصدى للتأليف يضع أمامه كتب ابن مالك وسيبويه والكسائى والفراء والأخفش والمبرد وابن السراج وثعلب والجرمى والفارسى والسيرافى والزمخشرى وابن كيسان وابن برهان وابن جنى وابن مضاء وابن خروف وابن الحاجب وابن عصفور وأبى حيان وغيرهم من كبار النحاة.

فإننا نجد آراء هؤلاء جميعا وغير هؤلاء معروضة فى كتب النحو عامة وشرح المرادى خاصة يوافقها أو يخالفها يؤيدها أو يردها يقويها أو يضعفها يصححها أو يخطئها، ويوازن بينها ويرجح ويختار فى تبصرة وثقة واعتداد إلى جانب أنه كان على إحاطة بالقراءات والعروض والتفسير والأصول.

وأول ما يطالعنا من مميزات مذهب المرادى أنه مال إلى التجديد والابتكار فى منهج تأليفه، ويمكن أن نلمس هذا فى شرحه.

فقد اعتمد على أن يعرض آراء ابن مالك فى شرحه مؤيدا أو معارضا، ولما كان هذا العمل قد حاز إعجاب بعض الشراح، رأينا الشيخ الأشمونى فى شرحه

للألفية نهج نهجه واتبع سبيله فنراه أيضا يسأل ويجيب، وأفرد مسائل فى تنبيهات اقتداء بالمرادى.

وقد مال ابن أم قاسم إلى السهولة واليسر فى كل ما ذهب إليه حتى إنه ليصرح عقب المسائل الخلافية المطولة بتحقيق يشتمل على إجمال لما وقع فيه الخلاف، وأنه يختار المذهب؛ لأنه أسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد. ويعول كثيرا على آراء ابن مالك فى التسهيل والكافية وشرحيهما، وقد يذكر المسائل المتعارضة من آرائه فى هذه الكتب. قاصدا بذلك التوضيح والتبيين.

ويمتاز المرادى بالجمع بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة فهو يعرض الآراء فى دقة وأمانة ويرجح ويتخير.

فشرحه هذا مزيج من نحو النحاة وآرائه الخاصة، وإن كانت المسحة الغالبة هى المسحة البصرية.

ولا يقف المرادى فى كتابه عند المسائل النحوية بل يعدو ذلك إلى التصريف واللغة كلما سنحت سانحة.

ولما كان ابن أم قاسم قد اشتغل بالقراءات والتفسير والأصول، فقد استمد شواهده من القرآن الكريم، ولحبه فى كتاب الله حمله هذا الاتجاه فى بعض الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة؛ لأنه كان يثق فيما نقله القراء.

ويلاحظ أن المرادى يمثل بأبيات لا يحتج بقول قائلها كأبى نواس وأبى العلاء مقتديا بغيره.

وابن أم قاسم كان يحترم السماع والقياس، ويمتاز أسلوبه بالدقة فى التعبير وصوغ الأحكام التى تكفل عرض المذاهب بوضوح وسهولة.

وشرح الألفية موضوع البحث مثال حى لهذا الأسلوب.

انتهت الدراسة

ويليها الجزء الأول من التحقيق

القسم الثانى

تحقيق
شرح ألفية ابن مالك للمرادى
المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩هـ





بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات، والمبعوث بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين، حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته، وحبك دينه المرضى وطريقه المستقيم.

وبعد ، ، ،

فهذا الكتاب تحقيق لأهم أصل من أصول الأشمونى التى اعتمد عليها وأخذ منها، ويكاد يكون صورة لها. فالأشمونى وشرح المرادى على ألفية ابن مالك يكادان يكونان شيئا واحدا.

لذلك اخترت هذا الكتاب للتحقيق والشرح، وقدمته إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، جزءا من رسالتى للدكتوراه التى أجزت عليها مع مرتبة الشرف الأولى.

واسم الكتاب كاملا هو **«توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك»** ومؤلفه ابن أم قاسم المرادى.

وقد اعتمدت على ثلاث نسخ:

وصف المخطوط:

أ - النسخة الأولى:

١ ـ خطها: نسخة فى مجلد بقلم معتاد بخط إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل ومسطرتها ٢١ سطرا ـ ٢٢ سم.

مودعة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٣٢٣٨) عروسى ٤٢٥٦٥.

٢ ـ فى أول صفحة خاتم مكتوب فيه «ملك الفقير إلى رب العالمين محمد أمين المنصورى».

٣ - وفى نفس الصفحة مثلث مكتوب بداخله «هذا كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للشيخ العالم العلامة بدر الدين بن على ابن الشيخ صالح الزاهد قاسم بن عبد الله بن المرادى المالكى رحمه الله».

٤ - ووضع أيضا خاتم أزرق اللون لم تظهر عليه كتابة.

٥ - نهايتها: وفى نهاية النسخة كتب «تم الشرح المبارك المسلك فى تحقيقه الطريق المبارك يوم الأربعاء لثلاث وعشرين من شهر محرم سنة ١٢٨٣ على يد العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل القناوى غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين».

٦ - قيمتها: هذه النسخة وإن لم تكن مضبوطة بالشكل فخطها واضح، وجلى ومجدولة بالمداد الأحمر، والسقط بها قليل.

ب - النسخة الثانية:

١ - خطها: نسخة فى مجلد مخطوط بخط الشيخ صالح سلامه رمضان السكندرى مودعة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٣.

٢ - فى أول صفحة كتب بين خاتمين لم تظهر عليهما الكتابة «مشترى من تركة الشيخ صالح سلامة رمضان فى ٣ أغسطس سنة ١٧٨٠م».

(٣) وفى الصفحة الثانية أبيات من الشعر هى:

وقفت على يقينى فى اعتقادى ... فما شرح الخلاصة كالمرادى
كتاب جل فى تحصيل نحو ... وتنقيح على وفق المرادى
مؤلفه له علم غزير ... وذهن ثاقب فى الاجتهاد[1]
لقد سبق الورى فى علم نحو ... على ألفية سبق الجوادى

---
(١) هكذا بالأصل بدون ياء، وما عداه بالياء.

وفـاق فـما يـطـاق لـه سـبـاق على الخيل المـضـمرة الهـوادى

وقد بـذل النصـيحـة فى كتـاب له شـرف وها أنا فـيـه بادى

شـهـيـر فـضـلـه فى الناس طرا ومـا يخـفـيـه إلا ذو عـنادى

فـمهـمـا شئـت فن النحو خـذه ففـوزك فى مـرادك بالمـرادى

مـرادىّ تكـفـل بالمـراد وفـيـه كفـاية لذوى الرشـادى

فخذ بالجـد بالتـذكار فـيـه فهذا النصح عن محض الوداد

٤ ـ نهايتـها: وكان قـد نسخ القسم الأخـير قبل القـسم الأول، فكتب فى آخرها «كتبه لنفـسه ثم لمن شاء من بعده عبيد الله الفقـير صالح سلامة السكندرى مولدا ومنشـأ المالكى مذهبا الأشعرى عـقيدة الخلوتى طريقة غـفر الله له ولوالديه ولمشايخـه وأحبابه، وللمسـلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحـياء منهم والأموات، آمين يا مجيب الدعوات.

وكان الفـراغ من نسخه يوم الجمـعة المبارك الموافق لمضى سـبعة عشـر يوما خلت من شوال سنة ١٢٧٧هـ سبعة وسبـعين ومائتين وألف من هجرة من له العز والشرف.

وكان ذلك بمقام ولى الله سـيدى أحمد المكنى نفعنا الله وإياكم ببـركاته آمين اللهم كمـا مننت علينا بإكمـال الجزء الثانى فـامنن علينا بإكمال الجـزء الأول بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه».

وفى آخر القسم الأول كتب «حرر فى ٢٥ل سنة ١٢٧٨.

٥ ـ قيـمتـها: نالت حظ الضبط بـالشكل، وهى أقل جودة من غـيرها فى الخط، ومجدولة بالمداد الأحمر، وبها سقط.

جـ - النسخة الثالثة:

١ ـ نسخة فـى مجلد مخطوط مودع بدار الكتب المصـرية بالمكتبة التـيمورية رقم ١٥٠ وعدد أوراقها ٢٣٠ ورقة.



٢ - فى أول صفحة فهرس أجمل فيه جميع أبواب النحو.

٣ - وعليه خاتم أحمر كتب فيه «وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر».

٤ - نهايتها: كتب فى آخر النسخة «تم الكتاب بعناية الملك الوهاب والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين.

بتاريخ نهار الأربعاء حادى عشر شوال سنة ١٠٣٤ أربع وثلاثين والف»

٥ - مكتوب على هامش النسخة فى آخر صفحة منها:

«بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله مفيض أنوار الفهوم وفاتح مغاليق العلوم، والصلاة والسلام على من أوتى نوابغ الكلم، وبوالغ الحكم، المرسل رحمة لكافة الأمم، والمنزل عليه: ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝ ﴾ [العلق] وعلى آله وأصحابه مصابيح العلم.

وبعد: فإن الشاب الفاضل والماهر الكامل درة تاج الأذكياء، وواسطة قلادة أرباب الجد والتشمير من الأتقياء. السيد سليمان الحافظ بن الشيخ أحمد بن الشيخ سليمان الشهير بالحموى، الإمام بالجامع الشريف الأموى، قد قرأ هذا الشرح بطرفيه قراءة مذاكرة وتدبر، والتمس منى الإجازة به، والتفسير والفقه والقراءات وسائر ما تجوز لى وعنى روايته بشروطه المعتبرة عند أهل الأثر راجيا منه ألا ينسانا من دعائه النافع.

ولاسيما إذا جافت النفحات السَّحَرِيّة الجنوب عن المضاجع، وله منى على قصورى مثل ذلك، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

أحمد بن على العثمانى.

حرر ليلة الخميس لتسع بقين من ذى القعدة سنة ١١٤٣.

٦ - وقبل الغلاف الأخير خاتم أيضا مثل الأول مكتوب فيه «وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر».

٧ - قيمتها: نسخة وضح خطها وضبطت بالشكل ومنظمة، ومجدولة بالمداد الأحمر، غير أن بها خرما، وبهامشها كثير من التصحيحات.

وإنما وقع اختيارى على أن أجعل النسخة الأولى هى الأصل، مع أن الثانية ضبطت بالشكل وكذا الثالثة لأن خطها أوضح وسقطها أقل منهما.

عنوان الكتاب:

فى النسخة الأولى «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» وفى الثانية والثالثة «شرح ألفية ابن مالك».

موضوعات الكتاب:

هى موضوعات ألفية ابن مالك، أولها.

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ..

طريقة شرحه للألفية:

يعرض البيت ثم يشرحه شرحا إجماليا، وكثيرا مايذكر كل جزء من أجزائه على حدة، ويشرح هذا الجزء منفردا بوضوح مستشهدا بآيات الله والأحاديث النبوية، وأقوال العرب وأشعارهم، وفى الغالب يكتفى من البيت بجزء الشاهد، وألاحظ فى هذا الشرح أنه يسأل ويجيب لتتم الفائدة، وقد حلى شرحه بذكر تنبيهات.

مرتبة شرحه للألفية بين مؤلفاته:

يلاحظ أن هذا الشرح فى المرتبة الثانية من بين شروحه، فهو يقول فى شرحه للألفية فى المقدمة عند قول ابن مالك:

وأستعين الله فى ألفيهْ

«قول صاحب المقرب: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها، وقد بسطنا الكلام فى غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة. فلم أعثر على هذا البسط، ولعله فى كتاب كشرح المفصل له، وهو غير موجود.

وفى باب المعرف بالألف واللام ـ بعد قول الناظم:

أل حرف تعريف أو اللام فقط

بعد الشرح قال المرادى: «وأجاب المستنصر لسيبويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك فى غير هذا الكتاب».

ورجعت إلى مؤلفاته الموجودة فلم أجد إجابة. فأخذت من ذلك أن هذا الشرح مرتبة من بين شروحه.

منهج التحقيق

عنيت فى تحقيق هذه المخطوطة بالجوانب الآتية:

١ ـ بعد مراجعة النسخ الثلاث جعلت نسخة هى الأصل، واعتمدت عليها.

٢ ـ قابلت النسخ الأخرى عليها، وأثبت بعض المخالفات التى وجدت فى النسخ.

٣ ـ رقمت الآيات القرآنية مع ذكر سورها.

٤ ـ تخريج الأحاديث النبوية، وشرح ماصعب منها.

٥ ـ نسبت الأبيات الشعرية إلى قائلها، وشرحتها مما يبين الغرض، مع النص على موضع الاستشهاد بها، وذكر شراح الألفية الذين استشهدوا بها.

٦ ـ شرحت الأمثال العربية ونسبتها إلى مصدرها.

٧ ـ توضيح لبعض ما أشكل من النص.

٨ ـ قمت بإضافة عدد قليل من العناوين للتوضيح وحتى لا يطول الكلام بالقارئ ووضعته بين قوسين معقوفين تتميما للفائدة.

٩ ـ تعرضت لذكر بعض آراء سيبويه فى كتابه «الكتاب».

١٠ ـ التعريف بالأعلام.

١١ ـ طريقة الترقيم فى الهامش هى:

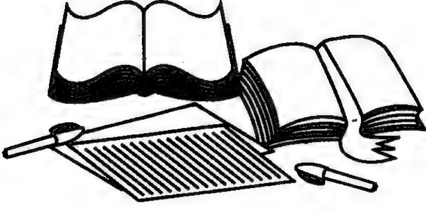
قد أشير إلى نسخة «أ» مـثلا ـ يعنى: أن هذه الجملة أو الكلمة موجودة فى نسخة «أ» فقط وسقط فى الباقـى، وقد أشير إلى «أ»، «ب» فقط فكذلك. أما إذا كانت الجـملة أو الكلمة فى كل نســخة فأشــير إلى كل نسخــة برقمهــا. مع بيان التغيرات.

وأعتقد أن المكتــبة العربية فى أمس الحاجة إلى هذا التحقــيق الذى يعتبر من أهم المراجع فى إحياء التراث العربى.

والله أســأل أن يســدد خــطانا على طريق الحق والصــواب، وأن يـكتب لنا التوفيق والسعادة، وأن يكون عملى مثمرا نافعا إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين.

دكتور/ عبد الرحمن على سليمان



التحقيق

الجزء الأول

ويشتمل على:

الكلام وما يتألف منه - المعرب والمبنى - النكرة والمعرفة - الضمير - العلم - اسم الإشارة - الموصول - المعرف بأداة التعريف - الابتداء - كان وأخواتها - فصل فى «ما ولا ولات وإن المشبَّهات بليس» - أفعال المقاربة - إن وأخواتها - «لا» التى لنفى الجنس - ظن وأخواتها - أعلم وأرى.

●●●●●

قال الشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين أبو على حسن ابن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن عبد الله على المرادى المالكى تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته:

الحمد لله والشكر له، وصلاته وسلامه على محمد خير نبى أرسله، وبعد..

فهذا توضيح (مختصر)[١] لمقاصد ألفية ابن مالك -رحمه الله تعالى- يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها (على حفاظها)[٢] سألنيه بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبته إلى ذلك رغبة فى الثواب، وتقريبا على الطلاب، وبالله أستعين، وهو الموفق والمعين.

[مقدمة الألفية]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال مُحَمَّدٌ هو ابْنُ مالِكِ　　　أحمَدُ ربِّى اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ

قال فعل (ماض)[٣] واوى العين مفتوحها متعد إلى واحد، وإذا وقعت بعده جملة محكية به فهى فى موضع مفعوله والمحكى به فى (الرجز)[٤] أحمد ربى ... إلخ.

وقوله (هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومحكيه.

فإن قلت: هلا قال: يقول: محمد كما (قال)[٥] ابن (معط)[٦] فى ألفيته، لأن المحكى لم يمض (بعد)[٧].

قلت: (فالجواب عنده)[٨] ثلاثة أوجه:

---

(١) أ.　　(٢) أ، ب، وفى نسخة ج (لخطابها).

(٣) نسخة أ.　　(٤) أ، ونسخة ب (البيت):

(٥) أ. وفى نسخة ب، ج (فعل).

(٦) وبالأصل معطى.

(٧) أ.

(٨) أ، وفى نسخة ب (فى الجواب عنده)، ج (فالجواب عنه).

الأول: يجوز أن يكون قد تاخر نظم (قال) عن المحكى فيكون على ظاهره

والثانى: أن يكون أوقع الماضى موقع المستقبل (تحقيقاً له وتنزيلا)[١] منزلة الواقع.

والثالث: أن يكون وضع كلمة (قال) أول (نطقه)[٢] ليحكى بها عند (قضاء)[٣] الحاجة والفراغ من المحكى، ونظيره (ما أجازه)[٤] السيرافى[٥] فى قول سيبويه - رحمه الله - (هذا باب علم ما الكلم[٦] من العربية)[٧] أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها إلى شىء ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه.

وحذفت ألف (مالك الأول)[٨] خطأ، لأنه علم مشتهر كثير الاستعمال، ويجوز إثبات ألفه أيضا. قال بعضهم: وإثباتها جيد، وأما مالك آخر البيت فلا تحذف ألفه، لأنه صفة[٩].

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ المصْطَفَى ... وآلِهِ المسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

مصليا حال من فاعل أحمد، والمصطفى المختار، الاصطفاء افتعال من الصفو وهو الخالص من الكدر والشوائب، أبدل من تائه طاء لمجاورة الصاد، وكان

---

(١) أ، ج وفى ب (تحقيقا وتنزيلا له).

(٢) أ، ج، وفى ب (نظمه).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ج وفى ب (ما أجاز).

(٥) هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله نشأ بسيراف (من بلاد فارس على الخليج الفارسى) وارتحل إلى عمان فى سبيل العلم ثم عاد إلى سيراف ثم اتجه إلى معسكر مكرم ثم توطن بغداد وولى القضاء فيها.
تلقى عن ابن السراج ومبرمان وابن دريد وغيرهم، وألف الكتب القيمة، فشرح كتاب سيبويه بما لم يسبق إليه، وله كتاب أخبار النحويين البصريين، توفى ببغداد سنة ٣٦٨هـ.

(٦) أ، ب، وفى ج (علم الكلم).

(٧) ج ١ ص٢ سيبويه.

(٨) أ، ج وفى ب (مالك الأولى).

(٩) وفى الكشاف ١/ ٩ قرئ ملك يوم الدين. وفى القاموس المحيط ٣/ ٣٢٠: وككتف وأمير وصاحب ذو الملك ولعله يقصد الحذف وعدمه فى الخط فقط لا فى النطق. وقال الشيخ الصبان ١/ ٨ (وبين مالك الأول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى أن رسم الأول بغير ألف كما هو الأكثر فى مالك العلم، فإن رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظها خطيا فإطلاق البعض كونه لفظها خطيا محمول على الحالة الثانية).

ثلاثيه لازماً تقول صفا الشيء يصفو (صفاء)[1] وجاء الافتعال (منه)[2] متعديا. وفي معنى الآل[3] وأصله خلاف مشهور ليس هذا موضع ذكره[4].

واختلف في جواز إضافته إلى الضمير فمنعه الكسائي[5] والنحاس[6] وأجازه غيرهما[7] وزعم أبو بكر الزبيدي[8] أن إضافته (إلى)[9]

---

(١) أ، ب.

(٢) أ، ج وفي ب (فيه).

(٣) في الأصل الأول.

(٤) قال الأشموني ١/ ٥ (أصل آل أهل، قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء في «هراق» الأصل «أراق» ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في «آدم وآمن» هذا مذهب سيبويه.
وقال الكسائي: أصله «أول» كجمل من آل يئول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. وقد صغروه على «أهيل» وهو يشهد للأول وعلى «أويل» وهو يشهد للثاني، ولا يضاف إلا إلى ذي شرف بخلاف أهل، فلا يقال «آل الإسكاف» ولا ينتقض بـ «آل فرعون» فإن له شرفا باعتبار الدنيا.

(٥) الكسائي: هو أبو الحسن الإمام علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، ولقب بالكسائي لأنه أحرم في كساء وقيل كان يصنع الأكسية، وهو من أهل الكوفة وقد استوطن بغداد وتعلم النحو على كبر، وأخذ عن معاذ الهراء، ولقي الخليل وجلس في حلقته، وجرت بينه وبين الفراء مجالس، وقيل للفراء: ما اختلافك إلى الكسائي وأنت مثله في النحو، فقال: لقد أتيته فناظرته فكأني كنت طائرا يغرف بمنقاره من البحر، وله مؤلفات كثيرة، توفي سنة ١٨٩هـ.

(٦) النحاس: هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، أبو جعفر النحوي المصري، رحل إلى بغداد وعاد إلى مصر، وكان لئيم النفس شديد التقتير على نفسه، وقلمه أحسن من لسانه، وصنف كتبا كثيرة منها: الكافي في العربية، المبتهج في اختلاف الكوفيين والبصريين وغير ذلك. وجلس على درج المقياس بالنيل يقطع شيئا من الشعر فسمعه جاهل، فقال: هذا يسحر النيل حتى لا يزيد. فدفعه برجله فغرق، وذلك في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة.

(٧) أ، ب.

(٨) هو أبو بكر محمد بن الحسن، أصله من زبيد «قبيلة يمنية» ولد في أشبيلية وتأدب على أبيه ثم سمع من أبي علي القالي ومحمد بن يحيى الرياحي وغيرهما في قرطبة حتى غدا أوحد زمانه في النحو وحفظ اللغة، فاختاره المستنصر بالله لتأديب ولده، وله مؤلفات: الواضح في النحو، وأبنية الأسماء في الصرف، وطبقات النحويين واللغويين، توفي في قرطبة سنة ٣٧٩هـ.

(٩) في الأصل (من) والسياق يقتضي (إلى) بدل (من).

(الضمير)[1] من لحن العامة والصحيح أنه من كلام العرب[2].

وأستعينُ اللَّهَ فى ألفِيَّهْ مقاصدُ النَّحْوِ بها مَحويَّهْ

للنحو فى اللغة أربعة معان: الأول أن يكون مصدرا. تقول نحوت كذا نحواً أى قصدته قصداً. والثانى أن يكون ظرفًا. أنشد أبو الحسن:

يَحْدُو بهَا كل فَتى هَبَّات وَهُن نحو البيتِ عامِداتِ[3]

قال أبو الفتح[4]: وأصله المصدر.

---

(١) أ، ج، وفى ب (المضمر).

(٢) قال عبد المطلب: وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك. وفى الحديث (اللهم صل على محمد وآله) راجع الأشمونى ١/ ٥.

(٣) البيت من الرجز المسدس وفى شرح الشواهد الكبرى (قائله راجز لم أقف على اسمه) ج١ ١٢٤ وبحثت فلم أعثر له على قائل.

الشرح: (يحدو بها) أى الإبل. أى يزجرها للشىء. قال ابن فارس: الحدو بالإبل زجرها والغناء لها.

هبات على وزن فعال - بالتشديد - من هبت به إذا صاح ودعاه. وكذلك هوت به (نحو البيت) أراد به الكعبة المشرفة، (عامدات): أى: قاصدات من عمد إذا قصد.

الاستشهاد فيه: فى قوله (نحو البيت) فإن لفظة (النحو) ههنا ظرف وهو يجىء لمعان كثيرة:

الأول: بمعنى الظرف وهو كثير، تقول توجهت نحو الدار أى: جهتها.

والثانى: بمعنى القصد. تقول نحوت معروفه أى قصدته.

والثالث: بمعنى الطريق. تقول هذا نحو المدينة أى طريقها.

والرابع: بمعنى مثل. تقول هذا نحو ذلك أى مثله.

والخامس: بنو نحو (من الأزد) قوم من العرب ينسب إليهم النحوى.

والسادس: نحو الكلام وهو قصد القائل أصول العربية ليتكلم مثل ما تكلموا به.

والنحو فى اصطلاح القوم معرفة كيفية كلام العرب وتصرفاتهم فيه وما يستحقه كل نوع من الإعراب. كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه، والنسب إليه أيضا نحوى، والفرق بينه وبين النسبة إلى بنى نحو بالقرينة.

والسابع: النحو يجىء بمعنى الإمالة. يقال نحوت بصرى إذا أملته وكذلك نحيته بمعنى أملته.

الثامن: يجىء بمعنى القسم، تقول هذا على أربعة أنحاء أى: أربعة أقسام.

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى مولدا ونشأة وأبوه جنى مملوك رومى. وكان إماما فى العربية ومن أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والصرف، قرأ الأدب على أبى على =

والثالث: أن يكون بمعنى مثل، يقال: هذا نحو هذا أى مثله.

والرابع: أن يكون بمعنى القسم. يقال هذا على أربعة أنحاء أى أقسام.

وإطلاق لفظ النحو، على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به، فالنحو إذن بمعنى المنحو أى المقصود (كالنسج بمعنى المنسوج)[1] وخص (به هذا)[2] العلم وإن كان كل علم منحوا كاختصاص علم الأحكام الشرعية بالفقه وله نظائر فى كلامهم.

سبب تسمية النحو

وسبب تسمية هذا العلم نحوا، ما رُوِىَ أن عليا رضى الله عنه[3] لما أشار إلى أبى الأسود الدؤلى[4] أن يضعه وعلّمه الاسمَ والفعلَ والحرف وشيئًا من الإعراب. قال (انْحُ)[5] هذا النحو يا أبا الأسود. وقد حد النحو بحدود كثيرة، ومن أقربها قول بعضهم: النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا، ومن أشهرها قول صاحب المقرب[6]: النحو علم مستخرج بالمقاييس

= الفارسى، وأخذ عنه ثم فارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو على فرآه فى حلقته والناس حوله فقال له: تزببت وأنت حصرم . . .

وله مصنفات كثيرة منها: ١- كتاب الخصائص وقد طبعته دار الكتب. ٢- اللمع. ٣- شرح ديوان المتنبى. وغير ذلك. توفى أبو الفتح سنة ٣٩٢هـ ودفن ببغداد.

(١) أ، ب. وفى ج (كالنسخ بمعنى المنسوخ).

(٢) أ، ب وفى ج (وخص بهذا).

(٣) هو على بن أبى طالب كرم الله وجهه. ابن عم رسول الله ﷺ.

(٤) أبو الأسود: هو ظالم بن عمرو من الدئل: (بطن من كنانة) كان من سادات التابعين، ورد البصرة من عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أن تولى بعض العمل فيها لابن عباس عامل على كرم الله وجهه أيام خلافته. وهو واضع النحو على الصحيح بتعليم على كرم الله وجهه، وأول من دوّن فيه، كما أنه أول من ضبط المصحف بالشكل. أخذ عنه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وغيرهما. توفى بالبصرة فى الطاعون الجارف سنة ٦٩هـ.

(٥) فى الأصل (انحو) وهو خطأ.

(٦) هو كتاب فى النحو لابن عصفور - أوله الحمد لله الذى لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام، مخطوط بقلم قديم وبه خرم من الأول مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٥٩.

المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه (التى)[1] ائتلف منها، وقد (بسطنا)[2] الكلام على ذلك (فى غير هذا الكتاب)[3].

تُقَرِّبُ الأقصى بلفظٍ موجَزِ وتَبسط البذلَ بوعدٍ مُنجَزِ

قال الشارح: يقول هذه الألفية مع أنها حاوية للمقصود الأعظم من النحو فيها من المزية على نظائرها، أنها تقرب إلى الأفهام المعانى البعيدة بسبب وجازة اللفظ وتنقيح العبارة (وبسط البذل) أى: توسع العطاء بما تمنحه لقرائها من الفوائد، واعدة بحصول مآربهم وناجزة (بوفائها)[4] هـ[5].

وتَقتضى رِضًا بغيرِ سُخطِ فائقةً ألفيةَ ابن معطِى[6]

هو الإمام أبو زكريا يحيى بن معطى بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين، سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير، ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق بها لإقراء الأدب إلى أن توفى بالقاهرة فى سلخ القعدة سنة ٦٢٨ ثمان وعشرين وستمائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله عنه، ومولده سنة ٥٦٤ أربع وستين وخمسمائة[7].

---

(١) أ، ب وفى ج (الذى).

(٢) أ، ج وفى ب (بسطت).

(٣) ج وفى أ، ب (فى غير الكتاب) راجع الأشمونى ١/ ٥.

(٤) أ، ج، وفى ب (لوفائها).

(٥) ص ٣ الشارح.

(٦) فائقة ألفية ابن معط: من حيث:

أ - أن صاحبها لم يتمكن من حصرها فى بحر واحد، كابن مالك فى ألفيته من بحر الرجز بل جعلها فى بحرى الرجز والسريع.

ب- أكثر ابن معط من الإطناب - بخلاف ابن مالك فإنه يقتصر على الأهم.

جـ- ابن معط وزع بعض المعلومات فى أبواب مختلفة كأفعل التفضيل لم يجمعه فى باب واحد.

د - جعل ابن معط ألفيته فى واحد وثلاثين عنوانا فكان يضم العناوين المتقاربة وابن مالك جعلها فى ثمانين عنوانا، لتنشيط النفس، ويتميز كل قسم عن غيره. وإن كان ابن معط زاد بعض الأبواب ولكن قواعدها أقل من قواعد ألفية ابن مالك، ولذلك اشتهرت ألفية ابن مالك. ولعكوف صاحبها على دراسة هذا الفن ومؤلفاته الكثيرة التف الكثير حوله.

(٧) راجع الأشمونى ١/ ٦.

وهوَ بِسبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلا مُستوجِبٌ ثنائىَ الجميلا
واللَّهُ يَقضى بهباتٍ وافرهْ لِى ولَهُ فى درَجاتِ الآخِره

يشير بذلك إلى فضل المتقدم على المتأخر وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم. والدرجات، قال فى الصحاح[1]: هى الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة[2]: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل.

* * *

الكلام وما يتألف منه

إنما بدأ بتعريف الكلام؛ لأنه هو المقصود فى الحقيقة، إذ به يقع التفاهم، وإنما قال (وما يتألف)[3] ولم يقل: وما يتركب؛ لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة، وهى وقوع الألفة بين الجزءين[4] والضمير المرفوع فى يتألف عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام. والمجرور بمن عائد على ما. والمعنى هذا باب شرح الكلام وشرح الشىء الذى يتألف الكلام منه، وهو الكلم. ولكنه حذف الباب والشرح وأقام المضاف إليه مقام المحذوف اختصاراً (ثم قال)[5]:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ....

هذا تعريف (الكلام)[6] فى اصطلاح النحويين، فلذلك قيده بإضافته إلى الضمير. وقوله (لفظ) جنس للحد، وهو صوت المعتمد على (مقطع من اللسان)[7]

---

(١) ١/ ١٥٠ الصحاح.

(٢) هو معمر بن المثنى اللغوى البصرى مولى بنى تيم «تيم قريش» رهط أبى بكر الصديق. فارسى الأصل. يهودى الآباء. أخذ عن يونس وأبى عمرو بن العلاء، وأخذ عن المازنى وغيره، قيل: كان أعلم من الأصمعى وأبى زيد بالأنساب والأيام. وله تصانيف كثيرة تقارب المائتين فى ثلاثة مجلدات، والمجاز فى غريب القرآن. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٣ وقد قارب المائة.

(٣) أ، ج، وفى ب (وما يتالف منه).

(٤) أ، وفى ب، ج (الألفية الجزءين) راجع الأشمونى ١/ ٨.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج، وفى أ (للكلام).

(٧) أ، وفى ج (على مقاطع الفم).

وخرج بتصدير الحد به ما يطلق عليه كلام فى اللغة وليس بلفظ وهو خمسة أشياء:

الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء، وحديث النفس، والتكلم.

وقوله (مفيدٌ) فصل أخرج به ما يطلق عليه لفظ، وليس بكلام فى الاصطلاح لكونه غير مفيد.

وذلك خمسة أشياء: الكلمة، نحو «زيد»، والمركب تركيبا تقييديا[1] نحو «غلام زيد» أو تركيبا إسناديا لا يجهل «كالنار حارة» أو لم يقصد ككلام النائم، أو قصد لغيره لا لذاته كالجملة الموصول بها، فلا يسمى شيء من ذلك كلاما فى الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهى إفهام معنى يحسن السكوت عليه.

وقوله «كاستقم» تمثيل للكلام الاصطلاحى بعد تمام حده. لا تتميم للحد خلافا للشارح[2]،[3] وقد نص فى شرح الكافية على أن فى الاقتصار على مفيد كفاية.

فإن قلت: إذا كان فى الاقتصار على مفيد كفاية، لكونه مغنياً عن بقية القيود فما باله ذكرها فى التسهيل، حيث قال: والكلام، ما تضمن من الكلام إسناداً مفيدا مقصودا لذاته[4]؟.

---

(١) أقول المركب التقييدى نحو «حيوان ناطق» وأما «غلام زيد» فهو مركب إضافى وقد استحسن الشيخ الصبان ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى عندما ذكر الأشمونى المركب الإضافى فقال: «وكان الأحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الإضافى» ١/ ٢٠ صبان.

(٢) هو: الإمام بدر الدين محمد بن مالك النحوى، كان فى النحو إماما ذكيا حاد الخاطر، أخذ عن والده ثم انتقل إلى بعلبك وسكن بها، وقرأ عليه هناك جماعة، فلما مات والده طلب إلى دمشق، وولى وظيفة والده، وتصدى للتصنيف. وكان إماما فى مواد النظم من النحو والمعانى والبيان والبديع، ولم يستطع نظم بيت واحد بخلاف والده. وقد شرح ألفية والده وكافيته ولاميته وصنف كثيرا غير ذلك. ومات بدمشق سنة ٦٨٦هـ.

(٣) قال الشارح ص٣ (فاكتفى عن تتميم الحد بتمثيل).

(٤) راجع التسهيل ص٣.

قلت كأنه أخذ (المفيد)[1] فى حد التسهيل بالمعنى الأعم لا بمعنى الاصطلاح، فلذلك احتاج إلى ذكرها أو أراد أن ينص فيه على ما يفهم من قيد الإفادة بطريق الالتزام.

فإن قلت: هل الأولى تصدير الحد باللفظ كما فعل هنا أو بالقول كما فعل فى الكافية؟

قلت: تصديره بالقول (أولى)[2] لأنه أخص، إذ لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ فإنه يقع على المستعمل والمهمل، وقد صرح بذلك فى شرح التسهيل[3].

وذهب بعضهم إلى أن اللفظ والقول مترادفان يجوز إطلاقهما على المهمل، وعلى هذا قيل: إن اللفظ أولى من القول، لأن القول يطلق على الرأى - والاعتقاد إطلاقا متعارفا (وشاع ذلك)[4] حتى صار كأنه حقيقة عرفية، واللفظ ليس كذلك.

وأورد أن اللفظ جمع لفظة فلا يصح جعله جنسا.

وأجيب بأن اللفظ مصدر (صالح)[5] للقليل والكثير، والتاء فى «لفظة» (للتنصيص)[6] على الوحدة، وليس اللفظ بجمع، وإنما يقال (ذلك)[7] فيما ليس بمصدر كالكلم والنبق.

واعترض بأنه لا يصح كون اللفظ هنا مصدرا، لأن المصدر (هو)[8] فعل الشخص، وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه.

«فزيدٌ قائمٌ» مثلا هو الكلام. ولفظك إذا عنيت به المصدر يتعلق بهذه الجملة.

والجواب أن اللفظ هنا مصدر أطلق على المفعول به.

---

(١) أ، ج، وفى ب (البعيد).
(٢) أ، ج، وفى ب (أولا).
(٣) هو شرح كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك والشرح له أيضا ولكن ولم يتم وأتمه ابنه.
(٤) أ، ب.
(٥) أ، ج.
(٦) ب، ج، وفى أ (للتأنيث).
(٧) ب.
(٨) ج.

تنبيهات:

الأول: لم يشترط كثير من النحويين فى الكلام سوى التركيب الإسنادى، فمتى حصل (الإسناد)[1] كان كلاما، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد. قال فى شرح التسهيل: وقد صرح سيبويه[2] فى مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة.

الثاني: لم يشترط ابن طلحة[3] فى الكلام التركيب فزعم أن الكلمة الواحدة وجودا وتقديرا قد تكون كلاما إذا قامت مقام الكلام «كنعم» و «لا» فى الجواب.

والصحيح أن الكلام هو الجملة المقدرة (بعدهما)[4] لا واحدة منهما.

الثالث: قال فى شرح التسهيل: وزاد بعض العلماء فى حد الكلام (أن يكون)[5] من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ ويذكر الآخر فاعل ذلك الفعل (أو جزء)[6] ذلك المبتدأ لأن الكلام (عمل)[7] واحد فلا يكون عامله إلا واحدا. قال: (وللمستغنى)[8] عن هذه الزيادة جوابان:

---

(١) ج، وفى أ، ب (الإسنادى).

(٢) هو أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر مولى بنى الحارث بن كعب وسيبويه لقبه ومعناه بالفارسية رائحة التفاح. قيل: لقب بذلك لأنه كان جميلا نظيفا، نشأ بالبصرة وأخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهم. وبرع فيهما حتى أصبح إماما لا يجارى فى العربية، وأخذ اللغة عن الأخفش الكبير وغيره وكان إذا أقبل على الخليل بن أحمد يجله ويقول: مرحبا بزائر لا يمل. وكتابه يعتبر خير الكتب التى ألفت في النحو وأجمعها لمسائله. وناظر الكسائى ببغداد بمجلس يحيى بن خالد البرمكى فناصروا الكسائى عليه فى مسألة العقرب والزنبور، واتجه إلى فارس ومات فى سنة ١٨٠ ودفن بشيراز.

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن طلحة الأموى الأشبيلى كان إماما فى العربية عارفا بعلم الكلام درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان عاقلا وذكيا ذا عدالة ومروءة مقبولا عند الحكام والقضاة، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة فى النحو، ومات بأشبيلية سنة ٦١٨هـ.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ب.

(٦) وفى ج (أو خبر).

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج، وفى ب (والمستغنى).

أحدهما: أن يقول: لا نسلم أن مجموع النطقين ليس بكلام بل هو كلام وليس اتحاد الناطق معتبرا كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرا فى كون الخط خطا.

والثانى: أن يقال كل واحد من المصطلحين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخرى، فمعناها مستحضر فى ذهنه فكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما يكون قول القائل لقوم رأوا شبحا زيد. أى: المرئى زيد. اهـ مختصرا.

وأقول (إن)[1] صدور الكلام من (ناطقين)[2] غير متصور، لأن الكلام مشتمل على الإسناد لا يتصور (صدوره)[3] إلا من واحد، وكل واحد من المصطلحين متكلم بكلام كما أجاب به ثانيا.

وقوله: .... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

بيان: يتألف (منه)[4] الكلام (أى: الكلم الذى يتألف منه الكلام)[5] اسم وفعل وحرف لا رابع لها. ودليل الحصر أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهى الحرف وإن كانت ركناً له، فإن قبلته بطرفيه فهى الاسم وإلا فهى الفعل.

وأول من قسم الكلم (إلى)[6] هذه القسمة وسماها بهذه (الأسماء)[7] أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه، والنحويون مجمعون على أن أقسام الكلم ثلاثة: إلا من (لا)[8] يعتد بخلافه[9]. واعلم أن الكلم اسم جنس

---

(١) ج.
(٢) ب، ج، وفى أ (الناطقين).
(٣) ب، ج، وفى أ (صدورا).
(٤) ب، ج، وفى أ (منها).
(٥) ب، ج.
(٦) أ، ب.
(٧) أ، ج.
(٨) أ، ج.
(٩) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه مخالفة، والحق أنه من أفراد الاسم - صبان ١/ ٢٣.

جمعي[١] وأقل ما يتناول[٢] ثلاث كلمات، وبينه وبين الكلام عموم من وجه[٣] وخصوص من وجه، فالكلام أعم من جهة أنه يتناول المركب من الكلمتين فصاعدا، وأخص من جهة أنه لا يتناول غير المفيد، والكلم أعم من جهة أنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من جهة أنه لا يتناول المركب من (كلمتين كما سبق)[٤]. فإن قلت: مقتضى قوله (اسمٌ وفعلٌ ثُم حَرْفٌ الكَلِم) أن (الكلم مخصوص)[٥] بما تركب من اسم وفعل وحرف. وليس كذلك بل يطلق على ثلاث كلمات فصاعدا من ثلاثة أجناس نحو «إنَّ زيدا ذَهَبَ» أو من جنسين نحو «إن زيدا ذَاهِبٌ»[٦] أو من جنس واحد نحو «غلام زيد ذاهب».

قلت: المعنيُّ بالكلام (ههنا)[٧] الأجناس الثلاثة، أعني الكلمة التي يراد بها جنس الأسماء والكلمة التي يراد بها جنس الأفعال والكلمة التي يراد بها جنس الحروف. والكلم (بهذا)[٨] الاعتبار لا يقع إلا على الثلاثة المذكورة، ولا يتصور فيه غير ذلك.

وأما إطلاق الكلم على ما ذكر من المثل ونحوها فصحيح باعتبار الآحادى لأن الكلمة كما تطلق ويقصد بها جنس الاسم أو الفعل أو الحرف تطلق ويقصد بها (آحاد الأسماء)[٩] والأفعال والحروف.

فإذا قيل: في نحو (إن زيدا ذهب)[١٠] هذا كلم.

---

(١) وقيل: جمع، وقيل اسم جمع، والمختار أنه اسم جنس جمعي، لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد. اهـ الأشموني ج١ ص٩. واسم الجنس الجمعي: ما يدل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء شجر وشجرة.
(٢) أ، ب وفي ج (وأقله يتناول).
(٣) أ، ج.
(٤) ج، وفي أ، ب (الكلمتين).
(٥) أ، ج وفي ب (الكلم غير مخصوص).
(٦) ج.
(٧) أ، وفي ج (هنا).
(٨) أ، ج. وفي ب (على هذا).
(٩) ب، وج.
(١٠) أ، وفي ب، ج (ذاهب).

فواحد الكلم هنا كلمة يراد بها الشخص لا الجنس فتأمله.

وأوردَ على (الناظم)[1] أنه قسم الكلم إلى غير أقسامه؛ لأن الاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة لا أقسام للكلم، وأقسام الكلم أسماء وأفعال وحروف، لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق[2] اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام.

والجواب: أن هذا من تقسيم الكل إلى (أجزائه)[3] وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الأقسام فى تقسيم الكلى إلى جزئياته[4] والناظم لم يقصد ذلك.

وأورد عليه أيضا أن إدخال «ثم» فى قوله «ثُمَّ حَرْفٌ» ليس بجيد، لأن ثم للتراخى وإذا قسمنا شيئا إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشىء المقسم نسبة واحدة. والجواب: أن ثم فى قوله: «ثُمَّ حَرْفٌ» يجوز أن يكون استعملها[5] بمعنى الواو (لأنها المعهودة فى مثل ذلك)[6]، ويجوز أن تكون على بابها للتنبيه على تراخى مرتبة الحرف عن الاسم والفعل، لكونه فضلة، وكل منهما يكون عمدة.

وقوله: (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ).

الضمير للكلم أى: واحد الكلم كلمة، فكل من الاسم والفعل والحرف كلمة (وجد بها)[7] لفظ بالفعل أو بالقوة دل بالوضع على معنى مفرد، وتطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزءى العلم المضاف نحو: «امرئ القيس»

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائى الجبائى النحوى ولد سنة ٦٠٠ ستمائة وتعلم فى دمشق وتصدر لتعليم العربية فى حلب؛ أما النحو والصرف فكان فيهما بحرا لا يشق لجحه واشتهر بالألفية التى نظمها فى النحو وتعرف باسمه. وصنف تصانيف مشهورة وكان أمة فى الاطلاع على الأحاديث وأشعار العرب وهو يستشهد بهما بعد القرآن الكريم. وتوفى فى سنة ٦٧٢هـ ودفن فى دمشق.

(٢) ب، ج.

(٣) ب، ج. وفى أ (جزئياته) وفى النسخ (تقسيم الكلى) وهو: تحليل المركب إلى أجزائه التى تركب منها. أبو خضرى ١/ ٢٢.

(٤) هو ضم قيود إلى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة بعدد القيود، أبو خضرى ١/ ٢٢.

(٥) أ، ب. وفى ج (استعمالها).

(٦) أ.

(٧) أ، ب. وفى ج (وحدها).

(فمجموعهما)[1] كلمة حقيقية، وكل منهما كلمة مجازا (والكلم اسم جنس يتميز واحده بالتاء)[2] وفيه لغتان التذكير والتأنيث فقال واحده على الأولى، وقال ابن معط[3] فى ألفيته واحدها على الثانية.

وفى الكلم ثلاث لغات فى نظائره نحو «كَبِد»[4] وقوله «والقَوْلُ عَمْ» يعنى عمّ الكلمة والكلام والكلِم، فيطلق على كل (واحد)[5] من الثلاثة قول حقيقة، ويطلق مجازاً على الرأى والإشارة وما يفهم من حال الشىء وهو أخص من اللفظ، (لأنه لا يطلق)[6] على المهمل. خلافا لمن جعلهما مترادفين، وقد سبق ذكره.

وقوله: .... كِلْمَةٌ بِهَا كَلامٌ قَدْ يُؤَمْ

بيان لأن الكلمة قد يقصد بها فى اللغة ما يقصد بالكلام، فتطلق على اللفظ المفيد كقولهم «كلمة الشهادة» وهو مجاز مهمل فى عرف النحويين.

فقيل: هو من (تسمية الشىء[7] باسم بعضه)[8].

وقيل: إن أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه[9] بذلك الكلمة. فأطلق عليه كلمة.

ولما ذكر أن (الكلم)[10] ثلاث، شرع فى بيان ما يميز كل واحد منها عن أخويه[11].

---

(١) ب، ج، أ (مجموعها).
(٢) زيادة فى نسخة أ.
(٣) مضى فى المقدمة التعريف به.
(٤) فَعِل وفِعل وفَعل - تمر، سدر، نبق.
(٥) ب.
(٦) ب وفى أ (لأنه لا ينطلق) وفى ج (لئلا يطلق).
(٧) أ، ج. وفى ب (من باب تسمية الله).
(٨) (كتسميتهم ربيئة القوم عينا) أشمونى ١/ ١١، وراجع الشارح ص٤.
(٩) ب، ج وفى أ (فأشار).
(١٠) ب، وفى أ، ج (الكلمات).
(١١) ب، ج وفى أ (إخوته).

ما يميز الاسم

فقال: بالجَرِّ والتَّنوينِ وَالنِّدا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ للاسْم تمييزٌ حَصَلْ

فذكر للاسم خمس علامات:

الأولى: الجر وهو يشمل الجر بالحرف نحو «بزيدٍ» وبالمضاف نحو «غلام زيدٍ» ولا جر بغيرها خلافا لمن زاد التبعية[(١)].

وقد (ظهر أن ذكر)[(٢)] الجر أولى من (ذكر)[(٣)] حرف الجر[(٤)].

والثانية: التنوين وهو مصدر نوَّنْتُ الكلمة، ثم غلب حتى صار اسما[(٥)] للنون الساكنة التى تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطًّا وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام: تمكين وتنكير وعوض ومقابلة وترنم، وزاد الأخفش[(٦)] سادساً

---

(١) أثبت الجمهور الجر بالمجاورة للمجرور فى نعت مثل «هذا جحر ضب خرب» وتوكيد كقوله: يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم، بجر كلهم على المجاورة لأنه توكيد لذوى المنصوب لا للزوجات وإلا لقال كلهن. والذى زاد للتبعية هو الأخفش. قال السيوطى فى همع الهوامع ج٢ ص١٩ (لا ثالث لهما، ومن زاد التبعية فهو رأى الأخفش ..) والجر بالمجاورة سبب للجر ضعيف كما فى همع الهوامع ٢/ ٥٥. ومثال ما اجتمع سواء أكان العامل حرفا أم إضافة تبعية «بسم الله الرحمن الرحيم» واسم مجرور بالحرف، والله بالإضافة، و «الرحمن الرحيم» بالتبعية.

والحق أن التبعية ليست عاملا، إنما العامل هو عامل المتبوع فى غير البدل، قال الخضرى ج١ ص١٨ (وأن العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو إضافة إذ لا عامل للجر غيرهما حتى المجاورة والتوهم).

(٢) ج، ب.

(٣) ج.

(٤) قال الأشمونى ج١ ص١١ (قال فى شرح الكافية: وهو أولى من التعبير بحرف الجر، لتناوله الجر بالحرف والإضافة) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) أبو الحسن الأخفش: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش البصرى وهو الأخفش الأوسط أحد أئمة النحاة من البصريين، أخذ النحو عن سيبويه، وإن كان أكبر منه، وعلم والد الكسائى بعد أن رحل سيبويه إلى الأهواز، وكان ثعلب يقول فيه: هو أوسع الناس علما، وقال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش. وصنف كتبا كثيرة منها المقاييس فى النحو، والاشتقاق وغير ذلك. ومات الأخفش سنة ٢١٥هـ.

وهو الغالي[1] وأنكره السيرافي والزجاج[2] وقيل هو قسم الترنم.

فتنوين التمكين[3] نحو (زيد ورجل) وهو اللاحق للاسم المعرف المنصرف إشعاراً ببقائه على أصالته.

وتنوين التنكير[4] نحو (صه) إذا أردت سكوتًا ما، ونحو (سيبويه) لغير معين، وهو اللاحق بعض المبنيات فرقاً بين نكرتها ومعرفتها، ويطرد فيما آخره (ويه).

وتنوين العوض ضربان: عوض عن حرف نحو جَوارٍ[5] وغَواشٍ[6] وبُعَيْلٍ تصغير بعلى، فالتنوين فيهما عوض (عن)[7] الياء المحذوفة على

---

(١) وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على النون، والغالي من الغلو وهو الزيادة قال الأشموني ج١ ص١٢ (ويسمى التنوين الغالي، زاد الأخفش وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة، وهو زيادة على الوزن، وزعم ابن الحاجب أنه إنما يسمى غاليا لقلته وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين - الغالي والترنم - مجاز فلا يردان على الناظم)، (والمجاز أي بالاستعارة علاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة) أ هـ صبان ج١ ص٣١.

(٢) هو أبو إسحق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج النحوي وكان من أهل الفضل والدين، وكانت صناعته خرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد ليعلمه، وشرط له أن يعطيه كل يوم درهما وما زال يلازمه حتى نبغ في النحو؛ ووفى بشرطه حتى فرق الموت بينهما، وله تصانيف كثيرة منها مختصر النحو وشرح أبيات سيبويه وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف. وغير ذلك. وتوفي ببغداد سنة ٣١٦هـ وقد أناف على الثمانين، وآخر ما سمع عنه «اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل».

(٣) ويسمى تنوين الصرف.

(٤) قياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسماعا في اسم الفعل «كإيه» واسم الصوت «كغاقٍ» لحكاية صوت الغراب.

(٥) جوار: جمع جارية وهي السفينة، وفتية النساء، وأصل جوار - على الصحيح - جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء فجيء بالتنوين عوضا عنها.

(٦) وغواش: جمع غاشية وهي الغطاء وهما من الجموع المعتلة على وزن فواعل وهي في نسخة ج.

(٧) أ، وفي ب، ج (من).

(الصحيح)[1] وعوض (من المضاف إليه)[2] إما جملة نحو: (يومئذٍ) وإما مفرد نحو: (كل وبعض) على رأى[3].

وتنوين المقابلة نحو (مسلمات) وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدتين سمى بذلك لأنه قابل النون فى جمع المذكر السالم وليس بتنوين الصرف خلافا للربَعى[4] بدليل ثبوته بعد التسمية كما ثبتت النون فى نحو (عرفات) وهذه الأربعة من خواص الاسم؛ لأنها لمعان لا تليق (لغيره)[5].

وتنوين الترنُّم وهو اللاحق للروى المطلق عوضاً من مدة الإطلاق فى لغة تميم[6] وقيس[7] كقوله:

أَقِلِّى اللومَ عاذِلَ وَالْعِتابَنْ[8] ....

---

(١) أ، ج، وفى ب (الأصح) أى: تحذف الياء لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الإعلال على منع الصرف لتعلق الإعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال للكلمة. صبان ١/ ٣٢.

(٢) أ، ب وفى ج (من مضاف إليه).

(٣) قال فى التصريح: والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها اهـ ١/ ٣٥.

(٤) هو على بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعى أبو الحسن الزهرى، أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدى النظر الدقيقى الفهم والقياس، وكان مبتلى بقتل الكلاب، وتصدر فى بغداد للإفادة، غير أن شذوذه الخلقى نفر الناس منه فقد تبذل فى المجون إلى غير حد، ومن تصانيفه شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمى، وتوفى ببغداد سنة ٤٢٠هـ.

(٥) ب، وفى ج (بغيره) وفى أ (بغيرها).

(٦) وتميم قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(٧) من القبائل التى كانت بعيدة عن تيار العجمة وهى التى كتب للسانها البقاء على سجيته وطبيعته.

(٨) البيت لجرير بن عطية بن الخطفى، أحد الشعراء المجيدين وهو شاعر أموى. وهو مطلع قصيدة يهجو بها الراعى النميرى الشاعر.

وعجز البيت: .... وَقُولِى إنْ أصبْتُ لَقَدْ أصَابَنْ

وهذا الشاهد غير موجود فى ب، ج.

الشرح: أقلى: خففى - اللوم: العذل - العتاب: التعنيف.

المعنى: خففى يا عاذلة من لومى وتعنيفى، وإن رأيت منى صوابا فلا تنكريه علىّ وقولى: والله لقد أصابن. ومن قال أصبت - بكسر التاء - أراد إن قصدت النطق بالصواب بدل اللوم.

=

وقولهم: تنوين الترنم. قال المصنف: هو على حذف مضاف. أى تنوين ذى ترنم وإنما هو عوض من الترنم[1]؛ لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس (حرف)[2] الروى، وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف.

فمثاله فى قول العجاج:

يا صَاحِ ما هَاجَ العُيُونَ الذُّرَّفَنْ[3]

= الإعراب: (أقلى): فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى للمخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع. (اللوم): مفعول به. (عاذل): منادى مرخم حذفت منه ياء النداء مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب وأصله: يا عاذلة. (والعتابا): معطوف على اللوم. (وقولى): فعل أمر والياء فاعله. (إن): حرف شرط. (أصبت) فعل ماض فعل الشرط التاء فاعله وهذا اللفظ يروى بضم التاء للمتكلم وبكسرها للمخاطبة. (لقد أصابن): جملة فى محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.

والتقدير: إن أصبت فأقلى اللوم، أو: إن أصبت فقولى لقد أصابا.

الشاهد: «العتابن» فإن التنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترنم، وهو اسم مقترن بأل.

مواضع البيت: ذكره ابن هشام فى أوضح المسالك ١/ ٤، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٥٧، وابن عقيل فى شرحه للألفية ١/ ٦، والأشمونى ١/ ١٢، وسيبويه ج٢ ص٢٢٩، والخصائص لابن جنى ٢/ ٩٦، والإنصاف لابن الأنبارى ٢/ ٣٨٥.

(١) قال ابن عقيل: فجىء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترنم ١/ ٦.

(٢) أ، وفى ج (حركة).

(٣) قائله الراجز العجاج. واسمه عبد الله بن رؤبة، والعج رفع الصوت، ورؤبة بضم الراء وسكون الهمزة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء ساكنة - وهى فى الأصل اسم القطعة من الخشب يشعب بها الإناء وجمعها رئاب.

الشرح: «هاج» من الهيجان، يقال هاج الشىء يهيج هيجا وهياجا وهيجانا، واهتاج وتهيج أى ثار وتحرك. وهاج هنا متعد. «الذرف» بضم الذال المعجمة وفتح الراء المشددة - جمع ذرافة من ذرف الدمع إذا سال.

الإعراب: «يا» حرف النداء «صاح» منادى مرخم على لغة الانتظار ولم يرخم على لغة الاستقلال «ما هاج» ما مبتدأ وهاج فعل والضمير الذى فيه هو فاعله يرجع إلى ما «العيون» مفعوله «الذرفن» نصب على أنه صفة للعيون والجملة خبر مبتدأ.

الاستشهاد فى قوله: «الذرفن» فإنه جمع بين الألف واللام وتنوين الترنم.

مواضع الشاهد: ذكره سيبويه ج٢ ص١٩٩، وابن الناظم ص٥.

وفى الفعل:

مِنْ طَلَلٍ كالأتحمِىِّ أنْهَجَنْ[1]

وفى الحروف قول النابغة:

أزِف التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكَابنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكأنْ قَدِنْ[2]

---

(١) قائله أيضا الراجز العجاج.

الشرح: «من طلل» - بفتحتين - وهو ما شخص من آثار الدار وجمعه أطلال وطلول «كالأتحمى» بفتح الهمزة وسكون التاء المثناة من فوق وفتح الحاء المهملة وهو نوع من البرود بها خطوط دقيقة، وليست الياء فيه للنسبة، وإنما هى مثل الياء فى قولهم قصى بردى وشبه به الأطلال من أجل الخطوط التى فيه. «أنهجا» فعل ماض يقال أنهج الثوب إذا بلى وخلق.

الإعراب: «من طلل» جار ومجرور متعلق بقوله هاج «كالأتحمى»، صفة موصوفها محذوف، أى: كالبرد الأتحمى، وهو صفة لطلل، ومحلها الجر «أنهجن» جملة فعلية ماضية فى محل النصب على الحال.

الاستشهاد: فى قوله «أنهجن»، فإنه أدخل تنوين الترنم فى الفعل.

مواضع الشاهد: ذكره ابن هشام فى المغنى ٢/ ٤١، وسيبويه ج٢ ص٢٩٩، وابن الناظم ص٥، والخصائص ١/ ١٧١.

تعليق: فى شرح الشواهد الكبرى جعل المثال الأول والمثال الثانى بيتا واحدا. ثم قال: من طلل إلى آخره، ليس من تتمة قوله:يا صاح ما هاج إلى آخره، كما زعمه ابن الناظم وغيره، فإنهم وهموا فى ذلك وهمًا فاحشا. بل لكل منهما قافية تغاير قافية الآخر، فإن تمام الأول «من طلل أمسى يحاكى المصحفا».

وتمام الثانى «ما هاج أشجانا وشجوا قد شجا» صدر البيت - ج١ ص٢٩ الشواهد الكبرى.

(٢) البيت للنابغة الذبيانى واسمه زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن ذبيان وهو بضم الذال المعجمة وكسرها - من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر - وهو من الكامل -.

الشرح: «أزف» دنا وقرب، ويروى «أفد» على وزن فعل - بكسر العين - والمعنى واحد. الترحل «الارتحال»، «الركاب» الإبل الرواحل واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها، وقيل جمع ركوب وهو ما يركب من كل دابة، «تزل» - مضموم الزاى - مضارع زال - وأصله تزول، «الرحال» من الرحيل جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله، «وكأن قد» أى: وكأن قد زالت وذهبت، قرينة لما تزل.

الإعراب: (أزف): فعل ماض. (الترحل): فاعل. (غير): نصب على الاستثناء. (أن) حرف توكيد. (ركابنا) اسمها، والضمير فيه مضاف إليه- (لما): حرف نفى وجزم (تزل): =

والغالى هو اللاحق للروى المقيد وهو كتنوين الترنم فى عدم الاختصاص بالاسم - فمثاله فى الاسم قول رؤبة:

وقَاتِمِ الأعمَاقِ خاوِى المخْتَرِقْنْ[1]

أصله المخترق فزاد التنوين وكسر الحرف الذى قبله لالتقاء الساكنين. وفى الفعل قول[2] امرئ القيس:

.... ويَعْدُو على المَرْءِ ما يأْتَمِرنْ[3]

أى ما يأتمر، وفى الحرف:

= فعل مضارع مجزوم بلما. (برحالنا): جار ومجرور متعلق به. (كأن): حرف تشبيه ونصب واسمها ضمير الشأن. وخبرها جملة محذوفة تقديرها: وكأن قد زالت.

الاستشهاد فيه: فى دخول تنوين الترنم فى الحرف وذلك فى قوله «وكأن قدن».

مواضع البيت: ذكره ابن عقيل ١/ ٦، وابن هشام فى المغنى ١/ ١٤٨، والشاطبى فى شرحه للألفية فى باب المعرف بالألف واللام، وابن يعيش فى المفصل ٨/ ١٤٨، وخزانة الأدب رقم ٥٢٥، والخصائص ٢/ ٣٦١، والسيوطى فى الهمع ج١/ ١٤٣: والأشمونى ١/ ١٢.

(١) قائله رؤبة بن العجاج وبعده «مشتبه الأعلام لماع الخفقن».

الشرح: «القاتم» الذى تعلوه القتمة وهو لون فيه غبرة وحمرة «الأعماق» جمع عمق - بفتح العين وتضم - وهو ما بعد من أطراف الصحراء «الخاوى» بالخاء المعجمة من خوى البيت إذا خلا. «المخترق» الممر الواسع المتخلل للرياح لأن المار يخترقه مفتعل من الخرق وهى المفازة.

الإعراب: الواو: واو رب. (قاتم): مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد. (الأعماق): مضاف إليه (خاوى): صفة لقاتم. (المخترق) مضاف إليه «مشتبه الأعلام، لماع الخفقن». صفتان أيضا لقاتم، وخبر المبتدأ مذكور بعد أبيات وهو «تنشطته كل مغلاة لوهق».

الاستشهاد فيه: أن النون الساكنة فى قوله (المخترقن) هى التنوين الغالى والغرض من إلحاقها الدلالة على الوقف.

مواضعه: من شراح الألفية ابن الناظم ص٥، وابن عقيل ١/ ٧، والأشمونى ١/ ١٢، وابن هشام فى المغنى ٢/ ٣٥. وقد ذكره ابن يعيش فى المفصل ٢/ ١١٨، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٨٠، والشاهد الخامس فى خزانة الأدب ج٢ ص٣٠١ سيبويه.

(٢) ج.

(٣) البيت لامرئ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الشاعر الفائق مات فى بلاد الروم عند جبل يقال له عسيب. =

قالتْ بَناتُ العَمِّ يَا سلمَى وإنْنْ كانَ فَقيرا مُعْدِمًا قالَتْ وإِنْنْ[1]

أى وإن.

= وصدر البيت: أحارُ بنَ عمرٍو وكأنّى خَمِرْنْ

الشرح: «ويعدو» فعل وفاعله «ما يأتمرْ» ما مصدرية والتقدير: يعدو على ائتماره أمرا ليس برشد. وقال الأعلم معناه: يصيبه وينزل عليه مكروه ما يأتمر به ويحمل نفسه على فعله، وهذا نحو قول العامة «من حفر حفرة وقع فيها». والواو فى «ويعدو» تصلح أن تكون للاستئناف وتصلح أن تكون للتعليل على معنى لام التعليل فيكون المعنى: يا حارث بن عمرو وكأنى خامرنى داء لأجل عدوان الائتمار بأمر ليس برشد، وتصلح لأن تكون زائدة على رأى الكوفيين والأخفش.

الإعراب: «أحار» الهمزة لنداء القريب وحار منادى مرخم، أى: يا حارث بن عمرو «كأنى» كأن حرف تشبيه ونصب وياء المتكلم اسمها «خمر» خبرها «ويعدو» الواو للاستئناف، يعدو فعل مضارع «على المرء» متعلق بيعدو «ما» يجوز أن تكون موصولا اسميا فهو فاعل يعدو، وعليه فجملة «يأتمر» لا محل لها صلته والعائد محذوف، ويعدو على المرء الأمر الذى يأتمره، ويجوز أن تكون «ما» موصولا حرفيا، وهو وصلته فى تأويل مصدر فاعل يعدو، ولا تحتاج حينئذ إلى عائد.

الاستشهاد فيه: فى قوله «ما يأتمرن» حيث أدخل فيه التنوين الغالى.

مواضعه: ذكره فى شرحه للألفية الأشمونى ١/ ١٢، والسيوطى همع الهوامع ج٢ ص٨٠، وفى مجمع الأمثال ج٢ ص٤٢٥ رقم ٤٧٤٤.

(١) قائله رؤبة بن العجاج - والبيت من الرجز المسدس.

الشرح: «سلمى» ذكرها الراجز مصغرة ومكبرة «معدما» هو الذى لا يملك شيئا أصلا، ويروى «وإن كان عييا معدما» أنشده الشيخ أبو حيان رحمه الله.

المعنى: قلن يا سلمى أترضين بهذا البعل وإن كان شديد الفقر؟ قالت: رضيت به وإن كان كذلك.

الإعراب: «قالت» فعل ماض والتاء علامة التأنيث «بنات العم» فاعل ومضاف إليه «يا» حرف نداء «سلمى» منادى «وإنن» الواو عاطفة على محذوف تقديره: إن كان غنيا واجدا (و) إن كان إلخ «إن» شرطية «كان»: فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخبر كان، أو خبر ثان لها. وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام. وتقديره: وإن كان فقيرا معدما ترضين به «قالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «وإنن» الواو عاطفة على مثال السابقة «إن» شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما. وجملتا الشرط والجواب فى الموضعين فى محل نصب مقول القول.

الاستشهاد فيه: فى قوله: «وإنن» فى الموضعين حيث أدخل الراجز فيه التنوين زيادة على الوزن، فلذلك سمى التنوين الغالى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ١٥، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/ ٨٠.

وزاد بعضهم فى أقسام التنوين (قسمًا[1] سابعًا، وهو تنوين الاضطرار)[2].

كقول الشاعر[3]: سَلامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ....

ولم يعن (المصنف)[4] إلا الأربعة الأول.

فإن قلت: فقد أطلق فى موضع التقييد.

قلت: فقد أجيب بأن (أل) فى قوله: والتنوين، للعهد، فلم يشتمل غير المختص بالاسم.

---

(١) فى نسخة ب.

(٢) قال السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص١٧٣: (يجوز تنوين المنادى المبنى في الضرورة بالإجماع)، ثم اختلف هل الأولى بقاء الضمة أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه، والمازنى على الأول علما كان أو نكرة مقصودة «سلام الله يا مطر عليها» وأبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى والمبرد على الثانى ردا على أصله كما رد غير المنصرف إلى الكسر عند ثبوته فى الضرورة كقوله «يا عديا لقد وقتك الأواقى» واختار ابن مالك فى شرح التسهيل بقاء الضم فى العلم والنصب في النكرة المعينة لأن شبهها بالمضمر أضعف، وعندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الإلباس فيه والضم فى النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة لاستهوائهما فى التنوين ولم أقف على هذا الرأى لأحد).

(٣) قائله الأحوص الأنصارى واسمه عبد الله بن محمد بن عاصم بن صعصعة، وهو شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية. الأحوص الذى فى مؤخر عينه ضيق. وهو من الوافر.

وعجز البيت: .... وليس عليك يا مطر السلام

وفى نسخة ج ذكر البيت كله.

الشرح: (يا مطر) مطر اسم رجل. وكان دميما أقبح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء وأحسنهن وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك. فأنشد الأحوص قصيدة تتضمن هذا البيت يصف فيه أحوالهما.

الإعراب: سلام: مبتدأ «الله» مضاف إليه «يا»: حرف نداء «مطر» منادى مبنى على الضم في محل نصب، ونون لأجل الضرورة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وليس» فعل ماض ناقص «عليك» متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على الاسم «يا مطر» حرف نداء ومنادى «السلام» اسم ليس تأخر عن الخبر.

الاستشهاد فيه: فى قوله (يا مطر) فإنه منون فى غير محله. فقيل إنه ضرورة.

مواضعه: ذكره ابن عقيل فى المنادى ٢/ ١٩٥، وابن هشام فى المغنى ٢/ ٢٥ وشرحه للألفية ٢ م١١٨، والسيوطى فى الهمع ١/ ١٧٣، والشاهد السادس بعد المائة فى الخزانة، والإنصاف ١/ ١٩٥ ج١ ص٣١٣ سيبويه.

(٤) أ، وفى ب، ج (الناظم).

وفيه نظر، إذ لا معهود يصرف (اللفظ)[1] إليه عند من تذكر له علامات الأسماء، وإن جعلت (أل) جنسية فقد يقال لم يعتبر الترنم والغالى لقلتهما - واختصاصهما بالشعر.

وقد قيل: إن تسمية ما يلحق الروى تنوينا مجاز، وإنما هو نون بدليل أنه يثبت وقفا (ويحذف وصلا بخلاف التنوين)[2].

فالتنوين على هذا من خواص الاسم فى جميع وجوهه.

وقال أبو الحجاج يوسف بن معزوز[3]: ظاهر قول سيبويه فى الذى يسمونه تنوين الترنم أنه ليس بتنوين وإنما هو نون تتبع الآخر عوضا عن المدة.

الثالثة: النداء وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسما[4] لأنه مخبر عن المعنى.

وقال فى شرح التسهيل: وإنما اختص الاسم بالنداء، لأنه مفعول به فى المعنى والمفعولية لا تليق بغير الاسم، واعترض قوله فى المعنى لأن ظاهره أنه ليس مفعولا صريحا من جهة اللفظ، وقد سبقه أبو موسى[5] إلى هذه

---

(١) أ، ج وفى ب (النظر).

(٢) أ.

(٣) هو يوسف بن معزوز القيسى أبو الحجاج الأستاذ الأديب النحوى من أهل الجزيرة الخضراء. قال ابن الزبير: كان نحويا جليلا من أهل التقدم في علم الكتاب، أخذ العربية عن أبى إسحق والسهيلى وكان متصرفا فى علم العربية حسن النظر، أخذ عنه عالم كثير منهم أبو الوليد يونس وغيره.
وألف شرح الإيضاح للفارسى والرد على الزمخشرى فى مفصله وغير ذلك.
مات بمرسية فى حدود سنة خمس وعشرين وستمائة.

(٤) (وأما دخول «يا» على الحرف فى نحو «يا ليت قومى يعلمون» «يا رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة» وعلى الفعل فى قراءة الكسائى «ألا يا اسجدوا» بتخفيف ألا - فلمجرد التنبيه، ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا، وقيل: المنادى محذوف تقديره (يا هؤلاء) اهـ خضرى ج١ ص٢١.
وقد يكون المفعول جملة كما فى المفعول الثانى من ظن وأخواتها لأن أصله خبر المبتدأ، وهو غير مقصود فى هذا الباب.

(٥) هو سليمان بن محمد الملقب بالحامض. ولقب بذلك لشراسته، لازم ثعلبا زهاء أربعين حولا ثم خلفه بعد موته. قال الخطيب: كان أوحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين، وكان ديّنا صالحا، وكان يتعصب على البصريين، وله فى النحو مختصر. مات لست بقين من ذى الحجة سنة خمس وثلاثمائة فى بغداد.

العبارة، وهذه مسألة خلاف، ومذهب سيبويه[1] وجمهور البصريين أن المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى.

الرابعة: **«أل»** ويعنى بها حرف التعريف وهو من خواص الاسم، إذ لاحظ لغيره (فيه)[2].

وأما (أل)[3] الموصولة فإنها قد تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختياراً وعند الجمهور اضطراراً كقوله[4]:

مَا أنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ....

---

(١) قال سيبويه: اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه هو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب ج١ ص٣٠٣.

(٢) أ، وفى ب، ج (فى التعريف).

(٣) أ، ج.

(٤) قائله الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صعصعة يخاطب رجلا من بنى عذرة، هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان. والفرزدق شاعر إسلامى من الطبقة الأولى وعجزه:

.... وَلا الأَصِيلِ وَلا ذَى الرَّأْىِ وَالجدَلِ

والبيت من بحر البسيط.

الشرح: «بالحكم» بفتح الحاء والكاف - وهو الذى يحكِّمه الخصمان ليفصل بينهما «ولا الأصيل» أى ولا الحسيب. قال الكسائى: الأصل: الحسب، والفصل: اللسان، «الرأى» العقل والتدبر، «الجدل» - بفتحتين - القدرة على المحاجة.

المعنى: لست أيها العذرى مقبول الحكم؛ لأننا لم نحكمك، ولا حسب يشفع لك تدخلك، ولست ذا رأى ناضج ولا حجة قوية تدعم بها قولك فكيف تهجونا وترفع غيرنا؟.

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة والحكم خبر ما النافية «الترضى» أل موصول وترضى مضارع مبنى للمجهول «حكومته» نائب فاعل والضمير مضاف إليه والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة ولا نافية «الأصيل» معطوف على الحكم «ذى» معطوف على الحكم أيضا وهو مضاف و «الرأى» مضاف إليه «والجدل» معطوف على الرأى.

الاستشهاد فيه: فى دخول الألف واللام فى الفعل المضارع تشبيها له بالصفة؛ لأنه مثلها فى المعنى، وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٣٧ - ابن هشام ١/ ١٧، ١١٨ - ابن داود - السندوبى - والأشمونى ١/ ٧٠ الموصول - الاصطنهاوى، وابن عقيل ١/ ٨٩، والمكودى ص١٣ الموصول، والسيوطى ص٢٢ فى الموصول والخصائص ٢/ ٣٠٠.

فكان ينبغى الاحتراز عنها.

فإن قلت: هل الأولى أن يعبر عن حرف التعريف بأل أو بالألف واللام (أو باللام)؟[1].

قلت: لهم فى حرف التعريف ثلاثة مذاهب: أحدها أنه ثنائى وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، ولا يحسن على المذهب إلا التعبير «بأل» وهو مذهب الخليل[2] واختيار الناظم.

قال ابن جنى: وقد حكى عن الخليل أنه كان يسميها «أل» ولم يكن يسميها «الألف واللام».

والثانى: أنه ثنائى وهمزته همزة وصل زائدة، وهى مع زيادتها معتد بها كالاعتداد بهمزة استمع ونحوه، حيث لا يعد رباعيا، وهو مذهب سيبويه فيما نقله فى التسهيل[3] وشرحه.

وعلى هذا المذهب يجوز أن يعبر «بأل» نظرا إلى أن الهمزة كمتعد بها فى الوضع وهو أقيس، وأن يعبر عنها «بالألف واللام» نظرا إلى أن الهمزة زائدة وقد استعمل سيبويه فى كتابه العبارتين[4].

والثالث: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، ولا يحسن على هذا المذهب إلا التعبير باللام، وللكلام على هذه المذاهب موضع غير هذا.

---

(١) ب.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الأزدى البصرى، كان الخليل آية فى الذكاء وأول من استخرج العروض وضبط اللغة وحصر أشعار العرب، وكان مع هذا عفيف النفس. قال فيه سفيان الثورى: من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد. وله مؤلفات كثيرة من أشهرها كتاب العين فى اللغة. وتوفى سنة خمس وسبعين ومائة وقد نيف على السبعين.

(٣) وفى التسهيل ص٤٢ (وهى أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وقد تخلفها أم وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه).

(٤) راجع الصبان ١/ ٣٤، والخضرى ١/ ٢٢.

الخامسة: المسند وهو مفعل من أسند فهو لفظ صالح لأن يكون مفعولا به ومصدرا واسم زمان واسم مكان ولا جائز أن يراد به هنا الزمان والمكان إذ لا وجه لإرادتهما.

ويحتمل أن يريد به المفعول به، وهو ظاهر عبارته، وهو صحيح، لأن المسند من خواص الأسماء، وذلك أن المسند فى الاصطلاح المشهور هو المحكوم به والمسند إليه هو المحكوم عليه، فكأنه قال: ويتميز الاسم بمسند أى: بمحكوم به نحو «قَامَ زيدٌ» و «زيد قائم» فزيد فى المثالين له مسند (أى محكوم به)[1] وهو الفعل في المثال الأول والخبر فى المثال الثانى، وذلك من علامات اسميته، ويحتمل أن يريد به المصدر أعنى الإسناد، وهو نسبة شىء إلى شىء على جهة الاستقلال[2] وبه جزم الشارح ولكن لا يصح على إطلاقه، لأن الفعل (يشارك)[3] الاسم فى الإسناد، فإن كلا منهما (يسند)[4] وإنما ينحصر الاسم بالإسناد إليه (فإنه)[5] أجيب بما ذكره الشارح من أنه (أراد الإسناد إليه)[6]، [7] فحذف صلته اعتمادا على (التوقيف)[8] وفيه نظر؛ لأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف.

وإن أجيب بأن اللام فى قوله (للاسم) متعلقة بمسند وهى بمعنى إلى كما وقع فى بعض نسخ الشرح فهو ظاهر البعد.

وأورد على الناظم أنه أطلق الإسناد، وهو قسمان: معنوى، ولفظى. فالمعنوى هو الخاص بالأسماء (واللفظى)[9] مشترك يوجد فى الاسم والفعل والحرف نحو «زيد» ثلاثى و «ضرب» فعل ماض و «من» حرف جر.

---

(١) ب.
(٢) ج.
(٣) ب وفى أ، ج (يشرك).
(٤) ب، ج وفى أ (مسند).
(٥) أ وفى ب (فإن) وفى ج (وإن).
(٦) ج وفى أ (أراد إسنادا إليه).
(٧) قال الشارح ص٤ (والإسناد إليه).
(٨) ج وفى أ، ب (التوفيق).
(٩) ج وفى أ، ب (اللفظ).

قلت: التحقيق أن القسمين كليهما من خواص الأسماء ولا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما.

فإذا قلت: «ضرب» فعل ماض. فضرب فى هذا التركيب اسم مسماه (لفظ ضرب)[1] الدال على الحدث والزمان، وكيف يتصور أن يحكم عليه فى المثال المذكور ونحوه بأنه باق على فعليته، وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضى فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

فإن قلت: فقد ذكر فى شرح التسهيل أن الإسناد اللفظى صالح للاسم والفعل والحرف والجملة (ولذلك)[2] قال فى حد الاسم: كلمة يسند ما لمعناها (لنفسها أو لنظيرتها)[3] فيقيد الإسناد بالمعنى لأنه خاص بالأسماء بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، وإذا كان قائلا بذلك لزمه الإيراد المذكور.

قلت: لا إشكال فى أن الإسناد باعتبار اللفظ صالح للفظ الاسم (وللفظ الفعل)[4] وللفظ الحرف، وللفظ الجملة. وهذا (لا ينافى)[5] اختصاصه بالأسماء لأنا نحكم على (هذه)[6] الألفاظ المسند إليها بأنها أسماء وإن كانت لفظ فعل أو حرف.

فقوله إن الإسناد اللفظى صالح للاسم والفعل والحرف والجملة، صحيح بهذا الاعتبار، وقد صرح فى الكافية[7] باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وَإنْ نَسَبْتَ لأداةٍ حُكْمًا فابْنِ أَو أعرِبْ واجْعَلَنْهَا اسمًا

فإن قلت: إذا كان الإسناد مطلقا من خواص الأسماء، فلم قيد الإسناد فى حد الاسم باعتبار المعنى؟.

قلت: كأنه لما رأى اللفظى لا يتميز به لفظ الاسم من غيره، اقتصر على المعنوى، لأنه هو الذى يحصل به التمييز.

---

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج وفى أ (كذلك).
(٣) أ، ب.
(٤) ب، ج.
(٥) أ، ج وفى ب (لا يتأتى).
(٦) أ، ب.
(٧) كتاب لابن مالك - راجع ص ٧ من الكافية.

ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ثلاثى، دل هذا الإسناد على اسمية «زيد» المراد به لفظ «زيد» الدال على الشخص.

كما أنك إذا قلت: ضرب مبنى على الفتح: دل هذا الإسناد على اسمية ضرب المراد به لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان ولم يدل على (اسمية ضرب الدال على)[1] الحدث والزمان. فتأمله[2].

ما يميز الفعل

ولما ذكر ما يتميز به الاسم، شرع فى ذكر ما يتميز به الفعل فقال:

بِتَا فَعَلْتَ وأَتَتْ ويا افْعَلِي ونُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

فذكر للفعل أربع علامات:

الأولى: (تا) فعلت، وهى تاء ضمير المخاطب نحو «تباركت يا رحمن» وفى حكمها تاء ضمير المتكلم والمخاطبة، وهذه التاء في جميع أحوالها مختصة بالفعل الموضوع «للمضى»[3]، ولو كان مستقبل المعنى نحو «إن قمت قمت».

الثانى: «تا» أتت وهى تاء التأنيث الساكنة، وهى مثل تاء الفاعل في الاختصاص بالفعل الموضوع للمضى، وتلحقه متصرفا وغير متصرف نحو «أتت» و«نعمت».

قال فى شرح التسهيل: ما لم يكن أفعل فى التعجب، ولو قال ما لم (يكن)[4] يلزم تذكير فاعله لكان أولى، ليشمل أفعل التعجب وغيره نحو: ما عدا وما خلا وحاشا، ليس فى الاستثناء: فإن تحركت التاء بحركة إعراب فهى من خواص الأسماء نحو «رحمة» وإن تحركت بحركة بناء فتكون فى الحرف نحو «لات» وفى الاسم نحو «لاقوة إلا بالله» ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما.

---

(١) ب، ج.
(٢) راجع الصبان ٣٥١.
(٣) أ، ج وفى ب (القصى).
(٤) أ.

تنبيـه: قـال فى شرح الكافيـة: وقد انفـردت يعنى تاء التـأنيث السـاكنة (بلحاقها)[1] نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل (بلحاقها)[2] تباركت.

والثالـثة: **يا افعلى**[3] وهى ياء المخاطبـة وهى اسم مضـمر عند سيـبويه[4]. والجمـهور[5]. وحرف عند الأخفش والمازنى[6]، ويشترك[7] فى إلحاقهـا المضارع والأمر نحو «أنت تفعلين وافعلى».

والرابعة: **نون أقبلن**، وهى نون التوكيـد الشديدة، وهى مختـصة بالفعل، وكذلك الخفيـفة نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[8] وتلحق الأمر بلا شـرط والمضارع بشرط مذكور فى بابه[9] وقد تلحق الماضى(وضعا)[10] المستقبل معنى كقوله ﷺ: «فإما أدركَن واحد منكم الدجال»[11].

---

(١) و(٢) ب، ج وفى أ (بإلحاقها).

(٣) وإنما قال المصنف «ياء افعلى» ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهى لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو «أكرمنى» وفى الاسم نحو «غلامى» وفى الحرف نحو «إلى» بخلاف «ياء افـعلى» فإن المراد بها ياء الفـاعلة، وهى لا تكون إلا فى الفعل - ابن عقيل ج١ ص٩.

(٤) راجع ج١ ص٥ من كتاب سيبويه.

(٥) أقول: والأرجح أن تكون اسما بدليل إعرابها فاعل الفعل.

(٦) هو أبو عثمان بكر بن مـحمد المازنى من بنى مازن بن شيبان، كان إمامـا فى العربية ثقة، وقال عنه المبرد: لم يكن بعد سيبـويه أعلم بالنحو من أبى عثمان وهو بصرى. وروى أن يهوديا بـذل للمازنى مائـة دينار ليقرئه كـتاب سـيبـويه فامتنع فـقيل له: لم امـتنعت مع حاجـتك؟ فقال: إن فى كـتاب سـيبويه كذا وكـذا آية من القرآن فكرهت أن أقـرأ القرآن للذمة. فلم يمض على ذلك حـتى منحه الواثق أضعاف ما تركـه لله. وله من التصانيف: تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو والتصريف ومات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة.

(٧) أ، ب (ويشترط) وفى ج (مشترك).

(٨) سورة يوسف ٣٢.

(٩) تلحق نونا التوكيد الفعل المضارع المسـتقل، الدال على الطلب نحو: (لتضربن زيدًا) (ولا تضربن زيدا) (وهل تضـربن زيدا؟) والواقع شرطا بعد «إن» المؤكدة بما نحـو (إما تضربن زيدا أضربه) . . . أو الواقع جواب قسم مـثبتا مستقبـلا نحو: (والله لتضربن زيدا) . . . ابن عقيل ج٢ ص٢٢٩.

(١٠) ب، ج وفى أ (وصفا).

(١١) رواه الحاكم عن جـبير بن نفـير - والدجال: من الدجل وهو الـكذب والخلط، ويجمع على دجالين ودجاجلة.

وقول الشاعر[1]:

دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّما

وشذ لحاقها اسم الفاعل فى قوله[2]:

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

---

(١) قال فى شرح الشواهد الكبرى ج١ ص١٢٠ (لم أقف على اسم قائله) وقد بحثت فلم أعثر له على قائل. وهو من الكامل.

وتمامه: لولاك لم يكُ للصبابة جانحا

الشرح: (دامن) أصله من الدوام ودخله نون التوكيد علي وجه الشذوذ (سعدك) خطاب لمجبوبته - (المتيم) بالتشديد: من تيمه الحب إذا عبده (الصبابة): المحبة والعشق - (الجانح) من جنح إذا مال.

الإعراب: (دامن) فعل (سعدك) فاعل والكاف مضاف إليه - وهى فى الحقيقة جملة دعائية (إن) شرطية (رحمت) جملة من الفعل والفاعل - فعل الشرط - (متيما) مفعول به، والجواب محذوف تقديره: لو رحمت متيما أدام الله سعدك - وأغنت عن ذلك الجملة المتقدمة (لولاك) لولا امتناع لوجود - وقد وليها ههنا ضمير وكان حقها أن يكون ضمير رفع نحو قوله تعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين) ولكن جاء قليلا لولاك ولولاى ولولاه خلافا للمبرد، ثم عند الجمهور أنها جارة للضمير وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا، وهى الجملة التى بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كأنت ولا أنت كأنا (لم يك) لم حرف نفى ويك مجزوم بلم وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم وهو اسم يكن - ولم يكن - جواب لولا. (جانحا) خبره وللصبابة يتعلق به.

الاستشهاد فيه: فى قوله (دامن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو ماض ونون التوكيد من خواص الأمر والمضارع، وهو قليل شاذ؛ قال ابن هشام فى المغنى ١/١٨: (والذى سهله أنه بمعنى أفعل).

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرح الألفية، وابن هشام فى المغنى ٢/٢٢.

والسيوطى فى الهمع ٢/٧٨، وفى الخزانة الشاهد ٨٣.

(٢) قائله رؤبة بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

وقبله: (أريت إن جاءت به أملودا)

الشرح: (أملود) بضم الهمزة وسكون الميم وضم اللام - الناعم، (أريت) أصله أرأيت حذفت الهمزة منه للتخفيف. ومعنى أرأيت: أخبرنى.

المعنى: أخبرنى إن جاءت هذه بشاب يتزوجها. رشيق القوام أآمرٌ أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه؟ والاستفهام إنكارى مراد به التهكم والسخرية، لأن مثل الحضرى لا =

وفى قوله[1]:

يَا لَيْتَ شِعْرِى عَنْكُمُ حَنِيفا   أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

أنشدها ابن جنى.

فإن قلت: فليست نون التوكيد إذن من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل.

قلت: دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت إليه لندوره[2].

= يصاهر عند العرب.

الإعراب: أقائلن: الهمزة للاستفهام. (قائلن) خبر مبتدأ محذوف وتقديره أفأنتم قائلن مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالى الأمثال عوض عن التنوين فى الاسم المفرد (أحضروا) فعل أمر وواو الجماعة فاعل، (الشهودا): مفعول به. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب مقول القول. وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط الذى هو قوله: إن جاءت به.

الاستشهاد فيه: حيث أدخل الشاعر فيه نون التوكيد على الاسم وهو ضرورة، سوغها شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبى، والسيوطى ص٥، والأشمونى ١/١٦ - ذكره ابن هشام فى المغنى ٢/ ٢٢.

(١) قائله رؤبة بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: (شعرى) بمعنى علمى من الشعر. قال ابن فارس: شعرت بالشىء إذا فطنت له (الحنيف) هو المسلم ههنا، وله معان أخر (أشاهرن) من شهر سيفه انتضاه فرفعه يعنى أبرزه من غمده.

الإعراب: (يا) حرف تنبيه (ليت) حرف تمن ونصب (شعرى) اسم ليت. وياء المتكلم مضاف إليه. وخبر ليت محذوف وجوبا عند الرضى فى كل كلام ورد فيه هذا التعبير بشرط أن يجىء بعده استفهام كما فى بيت الشاهد. وهذا الاستفهام مفعول لشعرى. وعند ابن الحاجب أن الاستفهام قائم مقام الخبر (عنكم): متعلق بشعرى. وعن فيه بمعنى الباء. (حنيفا): منادى مرخم بحرف نداء محذوف.

وإعراب الباقى فى غاية الوضوح.

وقد تكلم العينى هنا كلاما لا نوافقه عليه. وتبعه العلامة الصبان غفر الله لنا ولهما.

الاستشهاد فيه: فى قوله (أشاهرن) حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو اسم وهى مختصة بالمضارع والأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/١٦، والشاطبى.

(٢) قال الصبان ١/ ٣٨ (وسهل شذوذه مشابهته المضارع لفظًا ومعنى).

ما يميز الحرف

ولما ذكر ما يتميز به الاسم والفعل قال:

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وفِى ولَمْ

فكل ما لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا من علامات الفعل فهو حرف فترك العلامة علامة له، ثم مثله بثلاثة أحرف، تنبيها على أن الحرف ثلاثة أنواع: مشترك بين الاسم والفعل نحو (هل) ومختص بالاسم نحو (فى) ومختص بالفعل نحو (لم).

[علامات الأفعال]

ولما كان الفعل ينقسم باعتبار صيغته ثلاثة أقسام: ماض وأمر ومضارع أخذ يذكر ما يتميز به كل واحد منها عن الآخرين فقال:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِى لَمْ كَيَشَمْ

أى: (علامة)[1] الفعل المضارع قبوله، (لأن)[2] يلى (لم) أى ينفى بها كقولك فى (يشم) (لم يشم) وهو مضارع شمت الطيب، ونحو (أشمه) - بكسر العين - فى الماضى وفتحها فى المضارع والعامة يفتحون عين الماضى، ويضمون عين المضارع.

قال ابن دَرَسْتَويْه[3]: وهو خطأ[4] وليس كما قيل،

(١) ب، ج وفى أ (علامات). (٢) أ، ج وفى ب (كأن).

(٣) هو أبو محمد بن عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوى، وكان نحويا جليل القدر؛ شديد الانتصار للبصريين فى النحو واللغة؛ وله تصانيف فى غاية الجودة منها: الإرشاد فى النحو؛ وشرح الفصيح، والمقصور والممدود. وسكن بغداد إلى حين وفاته سنة ٣٤٧هـ سبع وأربعين وثلاثمائة من الهجرة.

(٤) قال الأشمونى ١/ ٤١ (ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها).

بل هو لغة حكاها الفراء[1] وابن الأعرابى[2] ويعقوب[3] وغيرهم.

ثم ذكر علامة الماضى فقال:

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ

أى ميز الفعل بالتاء المتقدم (ذكرها)[4] وهى تاء التأنيث الساكنة، ويحتمل أن يريد مجموع التاءين أى: تاء فعلت وتاء أتت، لأن كلتيهما مختصة بالفعل الماضى، (ومز) أمر من ماره. يقال مزته (فامتاز)[5] وميزته فتميز.

ثم ذكر علامة الأمر فقال:

وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

أى وعلّم فعل الأمر بالنون المتقدمة وهى نون التوكيد، لا مطلقا، بل يشترط أن يفهم من اللفظ معنى الأمر، فعلامة الأمر إذن مجموع شيئين: قبول النون وإفهام معنى الأمر، نحو (أقبل) فإنه يقبل النون، ويفهم الأمر. فهو فعل أمر، فإن

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمى الكوفى المعروف بالفراء، لقب بذلك، قيل: لأنه كان يفرى الكلام. وكان الفراء إماما فى العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى وكان يتردد بين الكوفة وبغداد؛ واتصل بالمأمون واتخذه مربى أولاده. ومن تصانيفه: كتاب الحدود فى النحو، وقد جمع فيه أصول النحو وما سمع عن العرب؛ والمقصور والممدود. وغير ذلك. توفى فى طريق مكة سنة ٢٠٧ سبع ومائتين من الهجرة.

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابى من موالى بنى هاشم. قال الجاحظ: كان نحويا عالما باللغة والشعر؛ وكان يزعم أن الأصمعى وأبا عبيدة لا يحسنان قليلا ولا كثيرا؛ وكان أحول أعرج. قال ثعلب: شاهدت ابن الأعرابى وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان كل يسأله أو يقرأ عليه ويجيب من غير كتاب. قال: ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط.
مات بسر من رأى سنة ٢٣١ وقبل سنة ٢٣٣ هـ ثلاث وثلاثين بعد المائتين.

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (وهو لقب أبيه) وكان عالما بنحو الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر وعلم القرآن، أخذ عن البصريين والكوفيين، وقد أقام ببغداد للتعليم، وأدب أولاد المتوكل وله تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر وتفسير دواوين العرب. توفى سنة ٢٤٤هـ أربع وأربعين ومائتين.

(٤) ب، ج وفى أ (فعلها).

(٥) أ، ب وفى ج (فانماز).

قبل اللفظ[1] النون، ولم يفهم الأمر فهو فعل مضارع نحو (هل تفعلنّ) أو فعل تعجب نحو (أحسنن بزيد)، فإن لفظه (لفظ)[2] الأمر وليس بأمر في المعنى على الأصح[3].

وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد نادر[4]. وإن دل اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد فهو (اسم)[5] إما (مصدر)[6] نحو (صبرا بنى عبد الدار) وإما اسم فعل، وإلى هذا أشار بقوله:

والأمرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ   فيهِ هُوَ اسمٌ نَحْوُ صهْ وَحَيَّهَلّ

(فصه) بمعنى اسكت وكلاهما (يفهم منه معنى الأمر)[7] ولكن اسكت يقبل (نون التوكيد)[8] فهو فعل أمر وصه لا يقبلها . . فهو اسم فعل. وحيهل بمعنى أقبل أو أقدم أو عجل تقول (حيهل على زيد) أى: أقبل (وحيهل زيداً) أى: قدم (وحيهل بزيد) أى: عجل، ومنه (إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر).

فقد تساوت[9] حيهل وأقبل وقدم وعجل، فى إفهام معنى الأمر، ولكن هذه الثلاثة تقبل النون فهى أفعال، وحيهل لا تقبلها، فهى اسم فعل (بمعنى الماضى)[10].

---

(١) ب.
(٢) ب، ج.
(٣) وأما أفعل: ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر. أ.هـ ابن عقيل ٢/ ١١٢.
(٤) قال الشيخ الصبان ١/ ٤١ (إن دخول النون على فعل التعجب شاذ، والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذا، فالمناسب ترك فعل التعجب) اهـ.
(٥) أ، ج.
(٦) ج وفى أ، ب (مصدره).
(٧) أ، ب.
(٨) أ، وفى ب (النون).
(٩) أ، ب. وفى ج (ساوت).
(١٠) ب.

ثم اعلم أن علامة المضارع وهى (لم) فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحـو (أف) و (أتضجـر) فـإنهمـا بمعنى (المضـارع)[١] ولكن (أف) لا تقـبل (لم) و(أتضجـر) تقبلها، وكـذلك علامة الماضى وهو الـتاء فارقة بيـنه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو (هيهات) (وبعد) فإنهما بمعنى (الماضى)[٢] ولكن هيهات لا تقبل تاء التأنيث وبعد تقبلها، وهذا واضح.

(١) ب.
(٢) ب.

المُعرَبُ والمبنِي

المعرب مشتق من الإعراب، والمبنى مشتق من البناء، فوجب لذلك أن يقدم بيان الإعـراب والبناء، فالإعراب فى اللغـة مصدر أعـرب، أى: أبان أو أجال أو حسّن (أَوْ غَيَّرَ أَوْ أَزَال)[1] عَرَبَ الشىء وهو فساده، أو تكلم بالعربيـة. فهذه ستة معان.

وأما فى الاصطلاح فـفيه مذهبـان: أحدهما أنه لفظى وهو اختـيار المصنف ونسبه إلى المحققين، وحده فى التسهيل بـقوله: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من الحركة أو حرف أو سكون أو حذف. اهـ[2].

والثـانى: أنه معنوى، والحـركـات إنما هى دلائل عليـه وهو قول سـيبـويه واختيار الأعلم[3] وكثيـر من المتأخرين، وحدّوه بـقولهم: الإعراب تغيـير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليـها لفظا أو تقديرا، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب[4].

والبناء فى اللغة: وضع شىء على شىء (على صفة)[5] يراد بها الثبوت.

وأما فى الاصطـلاح: فقد حـده فى التسـهيل بقـوله: ما جيء به لا لبـيان مقتضى الـعامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعـا أو نقلا (أو تخلصا من سكونين)[6] فعلى هذا هو لفظى.

(١) ج وفى أ، ب (أو غير ذلك أو أزال).

(٢) التسهيل ص٧.

(٣) هو يوسف بن سليمان بن عـيسى النحوى المعروف بالأعلم الشنتمرى، كـان عالما بالعربية ومعانى الأشعار، حافظا لها مشهورا بإتقانها وضبطها. رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها وصارت إليه الرحلة فى زمانه: فبعدت سمعته.

ومن مؤلفـاته: شرح الجمل للـزجاجى، وشرح شـواهد سيبـويه، وشواهد الجمل وغير ذلك. مات بأشبيلية سنة ٤٧٦ هـ ست وسبعين بعد الأربعمائة.

(٤) قال الأشـمونـى ١٩/١ (لأن المذهب الثانى يقـتضى أن التـغيـير الأول ليس إعـرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك) أهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) التسهيل ص١٠.

وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة[1] أو سكونا لغير عامل ولا اعتلال. فعلى هذا هو معنوى[2] ثم قال:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعَرَبٌ ومَبْنِى　　　لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِى

يعنى أن الاسم قسمان: قسم معرب وقسم مبنى، ولا واسطة بينهما، وذهب قوم إلى أن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة ولا مبنية، واختاره ابن عصفور[3]، ومذهب الناظم أنها مبنية[4] وسيأتى سبب بنائها.

فإن قلت: قوله (منه معرب ومبنى) لا يفهم الحصر.

قلت: لما ذكر أن المبنى هو ما أشبه الحرف وأن المعرب هو ما لم يشبه الحرف (عرفه)[5] أنه لا واسطة بينهما.

تنبيهات:

الأول: بدأ الناظم بالمعرب (لأن الأصل فى الاسم الإعراب)[6]، وما بنى منه فلسبب (أخرجه)[7] عن أصله.

---

(١) أ، ج.
(٢) راجع الأشمونى ١/١٩، ٢٠.
(٣) هو أبو الحسن على بن مؤمن بن عصفور الحضرمى الأشبيلى، حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس. أخذ عن الشلوبين ولازمه مدة، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة، وكان أصبر الناس على المطالعة ولم ينبغ فى غير النحو.
وله مؤلفات كثيرة منها: الممتع فى التصريف. وكان أبو حيان لا يفارقه، أى الممتع. والمقرب فى النحو. توفى سنة ٦٦٩هـ تسع وستين وستمائة.
(٤) لشبهها بالحروف المهملة فى كونها (لا عاملة ولا معمولة) اهـ خضرى ج١ ص٢٦، أقول: وهو الراجح: وقول ابن عصفور (ليس قولا بالواسطة لإمكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشرى فى الأعداد المسرودة إنها معربة حكما، أى قابلة له إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها) اهـ خضرى ج١ ص٢٦.
(٥) أ، وفى ب، ج (علم).
(٦) ب، ج وفى أ (لأنه الأصل فى الإعراب).
(٧) أ، وفى ب، ج (إخراجه).

الثاني: مذهب الجمهور، أن الإعراب إنما جيء به في الاسم ليدل على المعانى المعتَورة عليه كقولهم (ما أحسنَ زيدٌ) بالرفع فى النفى وبالنصب فى التعجب وبالجر فى الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعانى ولا كذلك الأفعال لأن صيغة الفعل تختلف، لاختلاف معانيه، فلذلك كان الإعراب فى الاسم أصلا وفى الفعل فرعا. كما سيأتى بيانه.

وذهب قطرب[1] إلى أن الإعراب لم يدخل ليفرق بين المعانى، وإنما دخل ليفرق بين الوصل والوقف.

الثالث: لما كان الإعراب فى الاسم أصلا لم يحتج إلى بيان سببه.

ولما كان البناء فى الاسم على خلاف الأصل احتاج إلى بيان سببه.

فقال: (لشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِى) يعنى أن سبب بناء الاسم، إنما هو شبهه بالحرف، وأما شَبه الفِعل فليس سَبباً للبناء عنده بل هو سبب منع الصرف، وكون سبب البناء هو شبه الحرف وحده هو ظاهر مذهب سيبويه.

ثم إن شبه الحرف إنما يقتضى بناء الاسم إذا لم يعارضه معارض يقتضى إعرابه، فإن عارضه (معارض)[2] مقتض[3] للإعراب ألغى شبه الحرف وأعرب الاسم ترجيحا لمقتضى الإعراب فإنه داعية للأصل.

وإلى ذلك أشار بقوله: (مدنى) أى: مقرب، فإن الشبه لا يكون مقربا للاسم من الحرف إلا إذا لم يعارضه معارض، فإن عارضه ما يمنع البناء لم يكن حينئذ مقربا، مثال ذلك (أى) فإنها تكون موصولة وشرطية واستفهامية، وهى فى هذه الأحوال مشابهة للحرف كأخواتها، ولكن عارض شبهها للحرف لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كل) مع النكرة وبمعنى (بعض) مع المعرفة فأعربت.

---

(١) هو: محمد بن المستنير أبو على النحوى المعروف بقطرب، لازم سيبويه وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه، فقال: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به، وأخذ عن عيسى بن عمرو. وله من التصانيف: العلل فى النحو، الغريب فى اللغة، ومجاز القرآن، وغير ذلك - توفى ببغداد عام ٢٠٦هـ ست بعد المائتين.

(٢) أ.

(٣) وبالأصل (مقتضى).

ثم اعلم أن شبه الحرف خمسة أنواع: وضعى ومعنوى واستعمالى وافتقارى وإهمالى.

وقد نبه على الوضعى بقوله:

كالشَّبَهِ الوَضْعِي فِي اسْمَى جِئْتَنا

المراد بالشبه الوضعى: كون الاسم على حرف واحد أو حرفين فى الوضع (كاسْمَىْ جِئْتَنَا) وهما التاء ونا فإنهما اسمان بدليل صحة الإسناد إليهما، وهما مبنيان لأن (التاء) على حرف واحد فى الوضع و (نا) على حرفين فى الوضع .. فشابها بذلك الحرف؛ لأن أصل الحرف، أن يوضع على حرف هجاء أو (على)[1] حرفى هجاء.

وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف فصاعدا، فما وضع من الأسماء على أقل من ثلاثة فقد شابه وضعه (وضع)[2] الحرف، فاستحق البناء، وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم طرأ عليه حذف نحو، يَدٍ ودَمٍ، فهو معرب؛ لأن له ثالثا فى الوضع.

ونبه على المعنوى بقوله:

وَالمَعْنَوِيُّ فى مَتَى وَفِي هُنَا

المراد بالشبه المعنوى: أن يتضمَّنَ الاسم معنى من معانى الحروف فيصير مؤديًا لمعنى الحرف.

وذلك ضربان: أحدهما أن يتضمن معنى حرف مستعمل نحو (متى) فإنه مضمن معنى الاستفهام (إذا وقع استفهاما[3] ومعنى الشرط إذا وقع شرطا[4] ولكل من الاستفهام والشرط حرف مستعمل. فحرف الاستفهام الهمزة وحرف الشرط إن)[5].

---

(١) أ، ب.

(٢) أ، ب.

(٣) ب، ج.

(٤) الاستفهام: مثل متى تقوم؟ والشرط مثل: متى تقم أقم. فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الأول ومعنى إن فى الثانى. اهـ أشمونى ج١ ص٢١.

(٥) ب، ج.

والثانى: أن يتضمن معنى من معانى الحروف التى لا تليق بغيرها وإن لم يكن لذلك المعنى حرف مستعمل نحو (هنا) فإنه اسم إشارة إلى المكان فبنى لتضمنه معنى الإشارة، لأنه كالتشبيه والتنبيه والخطاب وغير ذلك من معانى الحروف. ولم يوضع للإشارة حرف يدل عليها.

وإلى (هذين)[1] الضربين أشار الناظم (بمثالين)[2].

ونبه على الاستعمالى بقوله:

وَكَنِيَابَةٍ عنِ الفعْلِ بِلا تَأَثُّرِ

وحقيقته: أن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أى عاملا عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلا، والمراد بذلك أسماء الأفعال نحو «دراك» و«نزال» فإنها تلزم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر بالعوامل. فبنيت لشبهها بالحروف العاملة عمل الفعل. أعنى إن وأخواتها، فإنها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل[3] فلما استعملت أسماء الأفعال استعمال هذه الحروف بنيت.

تنبيه:

ما ذكر من أن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا هو مذهب أبى الحسن الأخفش ومن وافقه وعليه بنى الناظم ونسبه فى الإيضاح[4] إلى الجمهور، وسيأتى بيان ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى[5].

---

(١) ج، وفى أ، ب (هذا).

(٢) أ، وفى ج (بالمثالين).

(٣) فمثلا ليت ولعل (الا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل) اهـ أشمونى ١/ ٢١.

(٤) الإيضاح: هو كتاب فى النحو لأبى على الفارسى.

(٥) فإنها - أى أسماء الأفعال - تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. أشمونى ١/ ٢١.

واحترز بقوله (بلا تأثر) من المصدر الواقع بدلا من فعله. كقوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [1] فإنه ينوب عن الفعل ويتأثر (بالعامل)[2] فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل (عمل الفعل)[3] ويتأثر.

ونبه على الافتقارى بقوله: (وكافتقار أُصِّلا).

وحقيقته: أن يكون الاسم مفتقرا إلى اللزوم (كافتقار)[4] (الذى) ونحوها من الموصولات إلى جملة، فإن لم يكن الافتقار لازما كافتقار النكرة الموصوفة بجملة إلى صفتها لم يكن سببا للبناء لأنه ليس بلازم: وإلى هذا أشار بقوله: (أُصِّلا).

وأما الشبه الإهمالى: فهو أن يكون الاسم غير عامل ولا معمول، كالحروف المهملة، ومثل ذلك الأسماء قبل التركيب، كفواتح السور، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى أنها لا عاملة ولا معمولة.

هذا مذهب الناظم. خلافا لمن قال إنها موقوفة، ولمن قال: إنها معربة حكما[5].

فإن قلت: قد أخل بهذا النوع الخامس فلم يذكره.

قلت: قد أشار إليه بكاف التشبيه فى قوله: (كالشبهِ الوَضْعِىّ) فإنها مشعرة بعدم الحصر ثم قال:

ومُعْرَبُ الأسْماءِ مَا قَد سَلِمَا مِن شَبَهِ الحرف كأرضٍ وسَمَا

يعنى أن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف المؤثر.

---

(١) من الآية ٤ من سورة محمد.

(٢) ب، وفى أ، ج (بالعوامل).

(٣) أ، ج.

(٤) وبالأصل (كافتقارى).

(٥) وزاد ابن مالك فى الكافية الكبرى نوعا سادسا سماه الشبه اللفظى، وهو أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف، وذلك مثل «حاشا» الاسمية، فإنها أشبهت «حاشا» فى اللفظ - وموقوفة: أى لا معربة ولا مبنية. اهـ ابن عقيل ١/ ١٤، والأشمونى ١/ ٢٢.

ومن هنا علم انحصار الاسم فى القسمين. ثم مثل المعرب بمثالين وهو «سما» (وهو إحدى)[1] لغات الاسم الستة[2].

ونبه بذلك على أن من المعرب ما يظهر إعرابه نحو (أرض وما يقدر إعرابه نحو)[3] سما.

ثم انتقل إلى الفعل فقال:

وفعلُ أمرٍ ومُضىٌّ بُنِيا وأعربوا مُضارعاً إن عَرِيا

يعنى أن الفعل أيضا على قسمين: مبنى ومعرب، وأصله البناء (فجاء)[4] الأمر والماضى على وفق الأصل.

فأما المضارع فإنه أعرب لشبهه بالاسم فى الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء.

وقيل: لمشابهته فى الأولين فقط. وأما لام الابتداء (فإنها)[5]. دخلت بعد استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال.

وزاد بعضهم فى وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته. والذى ذهب إليه المصنف أن المضارع، إنما أعرب لمشابهته بالاسم فى أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة كقولك «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بجزم تشرب إذا أريد النهى عن كل (واحد)[6] منهما وبنصبه إذا أريد النهى عن الجمع بينهما. وبرفعه إذا أريد النهى عن الأول فقط ويكون الثانى مستأنفا.

---

(١) ب، ج وفى أ (أحد).
(٢) وهى: اسم - بضم الهمزة وكسرها، وسم بضم السين وكسرها وسمًا - بضم السين وكسرها. اهـ ابن عقيل ٣٩/١.
(٣) ب، ج.
(٤) ب، ج وفى أ (فى).
(٥) ب، وفى أ، ج (فإنما).
(٦) أ.

فلما كان الاسم والفعل شريكين فى قبول المعانى بصيغة واحدة اشتركا فى الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه (عن الإعراب)[1] تقدير اسم مكانه.

فلهذا جعل (فى)[2] الاسم أصلا (وفى)[3] الفعل المضارع فرعا، وهذا معنى ما ذكره فى شرح التسهيل. قال: والجمع بما ذكرته بينهما أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء ومجاراة اسم الفاعل فى الحركة والسكون لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عمّاً جىء الإعراب لأجله بخلاف المشابهة التى اعتبرتها.

تنبيهات:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كما أنه أصل فى الأسماء. واستدلوا (على ذلك)[4] بأن اللبْسَ الذى أوْجَبَ الإعراب فى الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) كما تقدم.

وأجاب البصريون بأن النصب فى (وتشرب) بأن مضمرة، والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع[5].

فلو أظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة على المعانى، ولم يحتج إلى الإعراب: وليس كذلك (ما أحسن زيدا)، لأن الرافع والناصب (والجار)[6] هو أحسن.

وتقدم ما ذكره المصنف من أن المضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه كقولك: (لا تُعْنَ بالجفاء وتمدح عمراً) فإنه محتمل للمعانى الثلاثة المتقدمة

(١) ب، ج.
(٢) ج.
(٣) ج.
(٤) أ.
(٥) مذهب البصريين أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال. اهـ ابن عقيل. وهو الصحيح. قال ابن عقيل: قصد مذهب البصريين (والأول هو الصحيح) اهـ ١/٦.
(٦) ج وفى أ، ب الجازم.

في: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع (اسم)[1] مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو: أن تقول (لا تعن بالجفاء، ومدح عمرو) (لا تعن بالجفاء مادحاً عمراً) (و)[2] لا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو[3].

وحكى عن بعض المتأخرين، أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغير سبب فهو[4] بذاته بخلاف الاسم فهو (له)[5] لا لذاته، فهو فرع، وهذا قول ضعيف[6].

الثانى: قد أشاروا إلى علة إعراب الفعل المضارع بتسميته مضارعاً والمضارعة المشابهة.

قال بعضهم: المضارعة من لفظ الضرع، فإنه رضع مع الاسم ضرعاً واحداً. وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من (المراضعة)[7]. ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب، لأن البناء كامل التصاريف[8].

والثالث: لم يتعرض فى النظم لما (يبنى)[9] عليه الأمر والماضى، وأما الأمر، فإنه يبنى على ما يجزم به لو كان مضارعا، فإن كان صحيح الآخر بنى على السكون، وإن كان معتل الآخر، أو ما يرفع بالنون حذف آخره.

وأما الماضى فإنه يبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو جمع مؤنث (غائبا)[10] فيسكن آخره، فإن اتصل به واو الجمع ضم

---

(١) أ، ج وفى ب الاسم. (٢) ب، ج.
(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢٤.
(٤) ج وفى أ، ب (فهذا).
(٥) ب، ج.
(٦) قال الشيخ الصبان ١/ ٥٦ (وهو باطل لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعانى) اهـ.
(٧) ب، ج وفى أ (المضارعة).
(٨) أ، ج وفى ب (التصرف).
(٩) ج وفى أ، ب (بنى).
(١٠) أ، ب.

آخره، وإنما بنى على حركة لشبهه بالمعرف. أعنى المضارع فى وقوعه صفة وصلة وشرطا (وحالا)[1] ونحو ذلك. فكان له بذلك مزية على الأمر. وإنما خُصّ بالفتحة طلبا للخفة وسكن آخره عند اتصال الضمير المرفوع كراهة لتوالى أربع حركات فى شيئين هما كشىء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من فعله.

وقال فى شرح التسهيل: إنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو: (أكرمْنا وأكرمَنا) ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما (لنا) فى الرفع والاتصال وعدم الاعتلال، وضعف قول الجمهور فيما يوقف عليه فى كلامه.

الرابع: أجمعوا على أن الماضى مبنى، وأما الأمر فمذهب البصريين، أنه مبنى كما تقدم.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة وهو عندهما مقتطع من المضارع[2]. ثم أشار إلى أن إعراب المضارع مشروط بألا يتصل به نون التوكيد ولا (نون)[3] الإناث بقوله:

مِنْ نُونِ تَوكيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... نُونِ إنَاثٍ كيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

المراد بالمباشر المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، فإذا اتصل بالمضارع نون التوكيد المباشر بنى على الفتح نحو «هل تَذْهَبَنَّ» واحترز من غير المباشر وهو: ما فصل بينه وبين الفعل ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة لفظاً أو تقديراً نحو (هل)[4] يفعلان، و (هل)[5] تفعلُن وهل تفعلِن.

حذفت الواو (والألف)[6] والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على ما حذف.

---

(١) ب.

(٢) عندهم، (اضرب) مجزوم بلام الأمر المقدرة وأصله لتضرب (لأنه) عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف. ثم يأتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها اهـ خضرى ١/ ٣٢، وأميل إلى مذهب البصريين لتداوله.

(٣) ب، ج.

(٤) ب، ج.

(٥) أ، ج.

(٦) أ، ج.

فهذا ونحوه معرب؛ لأن النون لم تباشره.

والضابط: أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بنون التوكيد بنى لتركيبه معها، وما كان رفعه بالنون إذا أكد (بنون التوكيد)[1] لم يبن لعدم التركيب؛ لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء[2].

تنبيه:

ما ذهب إليه الناظم من التفصيل فى نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمتصور، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقا، وذهب قوم إلى الإعراب مطلقا[3].

وأما نون الإناث فلا تكون إلا مباشرة؛ فلذلك أطلق لعدم الحاجة إلى التقييد والفعل معها مبنى على السكون نحو: (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ) أى يفزّعن، والروع: (الفزع).

وفى سبب بنائه مع نون الإناث خلاف. ومذهب سيبويه أنه مبنى حملا على الماضى المتصل بها وصححه فى شرح التسهيل.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وأما المتصل بنون الإناث فمبنى بلا خلاف وليس كذلك. بل ذهب قوم إلى أنه معرب لوجود سبب الإعراب فيه، ومنهم ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلى[4] والإعراب عندهم مقدر منع ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى[5].

---

(١) أ، ب.

(٢) اعترض بأنهم ركبوها فى قوله: لا ماء بارد، ببناء الوصف معها على الفتح وأجيب أن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلها كالشىء الواحد، ولا يقاس على باب «لا» غيره فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل، ثم إدخال نون التوكيد اهـ صبان ١/ ٥٧.

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢٥.

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى الأندلسى المالقى، وكان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا فى ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، نحويا مقدما. وصنف الروض الأنف فى شرح السيرة، وله بحث فى رؤية الله والنبى فى المنام. وكان شاعرا مجيدا. وتوفى السهيلى بمراكش سنة ٥٨١هـ.

(٥) (فى صيرورة النون جزءا منه) اهـ خضرى ١/ ٣٢.

ثم انتقل[1] إلى الحرف فقال:

وكلُّ حرفٍ مستحِقٌّ للبِنَا

هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب قالوا: لأن الحرف لا يتصرف (ولا يتعاقب)[2] عليه فى المعانى ما يحتاج (به)[3] إلى الإعراب.

واعترض: بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو (من).

وأجيب: بأن الحرف: إنما جىء به فى الأصل ليدل على معنى واحد ليس غير.

وقوله: **والأَصْلُ فِى المبْنِىِّ أَنْ يُسكَّنا**

يعنى أن الأصل فى كل مبنى من الاسم والفعل والحرف، أن يبنى على السكون، لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ لأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة.

ثم قال: **ومنه ذو فتح وذو كسرٍ وضم**

أى: ومن المبنى صاحب فتح وصاحب كسر وصاحب ضم، فعلم بذلك أن المبنى على أربعة أقسام، وأن أنواع البناء أربعة: ضم وكسر وفتح ووقف وهو السكون.

تنبيهات:

الأول: قد تقرر أن الأصل فى المبنى أن يسكن فما بنى (منه)[4] على حركة فلسبب ترك الأصل لأجله.

وأسباب البناء على حركة خمسة: الأول التقاء الساكنين نحو: (أمس).

والثانى: كون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات.

---

(١) ج وفى أ، ب (النقل).
(٢) ب وفى أ (ولا يتعقب) وفى ج (ولا يعتقب).
(٣) ب.
(٤) أ.

والثالث: كون الكلمة عرضة، لأن (يبدأ)[1] بها كلامِ الابتداء (وباء الجر)[2].

والرابع: كون الكلمة لها أصل فى (التمكن)[3] نحو (أول).

والخامس: الشبه بالمعرب نحو (ضرب) (فإنه)[4] شابه المضارع فبنى على الفتح كما سبق.

الثانى: لتخصيص المبنى ببعض الحركات أسباب، فأسباب الفتحة ستة:

الأول: مجرد طلب التخفيف نحو «أين».

الثانى: شبه محلها (بما اكتنف)[5] هاء التأنيث نحو (بعلبك).

الثالث: مجاورة الألف نحو (أيان).

الرابع: كونها حركة (الأصل)[6] نحو (يا مُضَار) (ترخيم)[7] مضارُ[8] اسم مفعول.

والخامس: الفرق بين معنى أداة واحدة نحو (يَالَزَيْدِ لِعَمْرٍو).

والسادس: الإتباع[9].

وأسباب الكسرة سبعة:

الأول: التقاء الساكنين نحو (أمس).

والثانى: مجانسة العمل نحو (باء) الجر ولامه.

---

(١) أ، ج وفى ب (يبتدأ).

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفى ب (التمكين).

(٤) أ، ج وفى ب (لأنه).

(٥) أ، وفى ب، ج (بما هو فى كنف).

(٦) ب، ج.

(٧) أ، ج وفى ب (تفخيم).

(٨) فى الأصل (مضارر).

(٩) نحو كيف، بنيت على الفتح إتباعا لحركة الكاف، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين. اهـ أشمونى ٢/٢٦.

والثالث: الحمل على المقابل نحو: لام الأمر، فإنها كسرت حملا على لام الجر، لأنها فى الأفعال نظيرتها فى الأسماء.

والرابع: الإشعار بالتأنيث نحو (أنتِ).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا مضارِ) ترخيم مضارٌ[1] اسم فاعل.

والسادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر. كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء فى نحو (لموسى عبد).

والسابع: الإتباع[2].

وأسباب الضمة ستة:

الأول: أن تكون فى الكلمة كالواو فى نظيرتها (كنحن)، فإن نظيرتها (هو).

الثانى: شبه المبنى بما هى فيه كذلك نحو: اخشوْا (القومَ)[3].

والثالث: ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو (قبلُ وبعدُ).

والرابع: شبه المبنى بما لا يكون له الضم حال الإعراب نحو (يا زيدُ).

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا تحاجّ) ترخيم (تحاجج)[4] مصدر تحاج. إذا سمى به.

والسادس: الإتباع[5].

واعلم أن ما حرك لغير التقاء الساكنين فحقه الفتح لخفته، لا يعدل عنه غالباً إلا لسبب من الأسباب المذكورة، وما خرج عن هذا فهو شاذ.

الثالث: قد فهم مما سبق أن الاسم إذا بنى على السكون، ففيه سؤال واحد، لم بنى؟ ولا يقال لم سكن؟؛ لأنه الأصل.

وإذا بنى على الحركة، ففيه ثلاثة أسئلة:

---

(١) فى الأصل مضارر.

(٢) نحو ذه وته - بالكسر - فى الإشارة للمؤنثة. أشمونى ١/٢٦.

(٣) ب، ج وفى أ (اليوم). (٤) ب، وفى أ، ج (تحاج). (٥) كمنذ.

لم بنى؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟.

وأما الفعل والحرف، فإن بنيا على السكون فلا سؤال فيهما، وإن بنيا على حركة فسؤالان:

لم حركا؟ ولم كانت الحركة كذا[1].

وقوله: كأينَ أمسِ حيثُ والسَّاكِنِ كَمْ

تمثيل لأنواع المبنى (فأين) مثال لما بنى على الفتح، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لتضمنه معنى الهمزة فى الاستفهام، ومعنى أن الشرطية فى الشرط، (وحرك لالتقاء الساكنين)[2] وفتح تخفيفًا للكسرة. وجيرِ[3] وأمس مثال لما بنى على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجر وحرف التعريف عليه فى نحو (بالأمس) ولصحة الإسناد إليه، وبنى عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف، لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة، وحرك لالتقاء الساكنين وكسر على أصل التقائهما.

وقال السهيلى: مَن كسر (أمس) فى كل حال فإنما (شبه بما)[4] سمى بالفعل، وفيه ضمير محكى (نحوُ)[5] من هذا، عن الكسائى، (وحيث) مثال لما بنى على الضم، وهو اسم لدخول (من) عليه فى نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[6] وبنى عند غير فقعس[7]، لافتقاره إلى جملة افتقارًا لازما. وضم على أشهر اللغات، لشبهه بالغايات، ووجه الشبه (أنها كانت)[8] مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت (من)[9] ذلك. كما منعت (قبل وبعد) الإضافة.

---

(١) راجع الأشمونى ١/٢٦، ٢٧.

(٢) أ، ج.

(٣) قال ابن هشام فى المغنى ١/١٠٩ (جير - بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس. وبالفتح للتخفيف كأين وكيف - حرف جواب بمعنى نعم ...).

(٤) أ، ج.

(٥) ب، ج.

(٦) سورة البقرة ١٥٠.

(٧) فقعس قبيلة من فصحاء قبيلة بنى أسد.

(٨) ب، ج وفى أ (أنها لما كانت).

(٩) أ، ج.

وذهب الزجاج إلى أن (حيثُ) موصولة وليست مضافة فهى بمنزلة (الذى).

و(كَم) مثال لما بنى على السكون وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبنى لشبهه بالحرف فى الوضع أو لتضمن (كم)[1] الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى (رُبّ) التى للتكثير.

وقيل فى سبب بناء (كم)[2] الخبرية غير هذا. مما يذكر فى باب (كم)[3].

ولما ذكر أنواع البناء أخذ يذكر أنواع الإعراب، وهى أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم.

وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب، وهذه ثلاثة أقسام:

قسم يشترك فيه المعربان: الاسم المتمكن والفعل المضارع، وهو الرفع والنصب، تقول (زيدٌ يهابُ) و (إن زيداً لن يهاب).

وقسم يختص بالاسم وهو الجر: (مررتُ بزيدٍ).

وقسم يختص بالفعل وهو الجزم نحو (لم يَهَبْ)[4].

وإلى هذا أشار بقوله:

والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجعلَنْ إعْرَابًا

إلى آخره، وهو واضح.

(وإنما اختص الجر بالاسم؛ لأن كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم)[5]. وإنما اختص الجزم بالفعل، ليكون فيه[6] كالعوض من الجر فى الاسم.

---

(١) أ، ب.

(٢) ب.

(٣) قال المرادى فى باب كم (... وأما الخبرية، فقيل: لشبهها بها - أى بالاستفهامية - وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل. لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. قلت: والتقليل بالشبه الوضعى كاف فى بنائها.

(٤) أ، ج وفى ب (لم يذهب).

(٥) أ، ج.

(٦) أ، ب.

وقيل غير ذلك. مما لا فائدة فى ذكره هنا.

وقد أشار بقوله: (كما قَدْ خصّص)[1] إلى علة تخصيص الفعل بالجزم ثم قال:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وجُرّ كَسْراً كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرّ

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ ....

يعنى: أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون، فأصل الرفع أن يكون بضمة. وأصل النصب أن يكون بفتحة، وأصل الجر أن يكون بكسرة، وأصل الجزم أن يكون بالسكون؛ إذ لاحظ له فى الحركات، فكان حظه حذفها.

وقد مثل الرفع والنصب والجر «ذِكْرُ اللَّه عَبْدَهُ يَسُرّ».

ثم قال: وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ

فأشار إلى أن الإعراب بغير ما ذكر من الحركات والسكون (نائب)[2] عن المذكور فينوب عن (الضمة)[3] الواو والألف والنون، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون.

وعن الكسرة الياء والفتحة، وعن السكون حذف الحرف.

فللرفع أربع علامات، وللنصب خمس علامات، وللجر ثلاث علامات، وللجزم علامتان.

فهذه أربع عشرة علامة: أربعة أصول، وعشرة تنوب عن تلك الأصول. وسنذكر مواضع النيابة مفصلة إن شاء الله تعالى.

ثم مثل ما أعرب بغير ما ذكر عن طريق النيابة بقوله (نحوُ جَا أخو بنى نَمرْ) (فأخو) مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، و (بنى) مجرور بالياء نيابة عن الكسرة.

واعلم أن الغالب فى الاسم، إما حركة، وفى الفعل إما حرف وإما حذف. فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع:

الأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على حده.

---

(١) ب.

(٢) ب، ج وفى أ (نابت).

(٣) أ، ب.

إعراب الأسماء الستة

فبدأ بالأسماء الستة، لأن المفرد سابق[1] (على المثنى)[2] والمجموع فقال:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بالألِفْ واجْرُرْ بِياءٍ ما منَ الأسْمَا أصِفْ

أى الذى سأصفه لك من (الأسماء)[3] يعنى الأسماء الستة.

واعلم أن فى إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب قد ذكرتها فى غير هذا المختصر وأقواها مذهبان: أنا أذكرهما:

الأول مذهب سيبويه، والفارسى، وجمهور البصريين، أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف واتبع (فيها)[4] ما قبل الآخر للآخر.

فإذا قلت: (قامَ أبو زَيْد) فأصله أَبَوُ زيد. ثم اتبعت حركة (الباء)[5] لحركة الواو فصار أَبُوُ زَيْدٍ، فاستثقلتَ الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: (رأيتُ أبا زيد) فأصله أَبَوَ زَيد. فقيل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وقيل: ذهبَت حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفا.

قيل: وهذا أولى (ليتوافق النصب مع الرفع)[6] والجر فى الإتباع.

وإذا قلت: (مررتُ بأبى زيد) فأصله بأَبَوِ زيد. فأتبعت حركة الباء بحركة الواو فصار بأَبُوِ زيد. فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت فى نحو (مِيزان).

هذا (تقرير)[7] المذهب الأول. وذكر فى التسهيل أنه الأصح[8].

(١) فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثنى والمجموع، ولأن إعرابها على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه اهـ أشمونى ١/٢٨.

(٢) أ، وفى ب، ج (للمثنى).

(٣) أ، ج وفى ب (الأسماء الستة).

(٤) أ، ب وفى ج (فيهما).

(٥) ج وفى أ، ب (البناء).

(٦) ب، ج وفى أ (ليتوافق الرفع مع النصب والجر).

(٧) أ، ب وفى ج (تقدير).

(٨) وإليه أميل، وراجع التسهيل ص٨.

والثانى: مذهب قطرب والزيادى[1]. والزجاجى[2] من البصريين، وهشام[3] من الكوفيين فى أحد (قوليه)[4] ومن وافقهم أن إعراب هذه (الأسماء)[5] بالأحرف المذكورة.

قال فى شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف[6].

قلت: ولكنه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ولعدم النظير، إذ ليس فى المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء (فيك) و (ذى مال) على حرف واحد، لأن الإعراب زائد فلا يوجد ذلك فى المعربات إلا شذوذا بخلاف المذهب الأول.

فإن قلت: ظاهر كلامه هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه فى أن إعراب هذه الأسماء بالحروف.

قلت: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتمل أن يكون تسامح فى جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مفيدة ما تفيد

---

(١) وهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحق الزيادى: قال ياقوت الحموى: كان نحويا لغويا راوية. قرأ على سيبويه كتابه، ولم يتمه. وروى عن أبى عبيدة والأصمعى وكان يشبه به فى معرفة الشعر ومعانيه، وكان شاعرا ذا دعابة وفرح. صنف النقط والشكل وشرح ثلث سيبويه، والأمثال، وغير ذلك.
وله فى جارية سوداء:

ألا حبذَا حبذا حبذا   حبيب تحملت فيه الأذى

ومات سنة ٢٤٩ هـ تسع وأربعين ومائتين.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجى، أصله من (نهاوند) ثم انتقل إلى بغداد ولزم أبا إسحق إبراهيم الزجاج، حتى برع فى النحو وإليه ينسب؛ وصنف كثيرا من الكتب، منها كتاب الجمل فى النحو - صنفه بمكة - والإيضاح فى علل النحو، والكافى - توفى بطبرية سنة ٣٤٠ هـ أربعين وثلاثمائة.

(٣) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوى الكوفى، أحد أعيان أصحاب الكسائى. صنف كتاب مختصر النحو. وتوفى سنة ٢٠٩ هـ تسع ومائتين.

(٤) ب وفى أ، ج (قوله).

(٥) أ، ج وفى ب (الأشياء).

(٦) راجع الأشمونى ٣١/١.

الحركات لو ظهرت، وأراد (بذلك)[1] التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه.

ويؤيد حمله على التسامح نصه في التسهيل على أن إعرابها بالحركات هو الأصح وقوله: مِنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَةً أبَانَا

شروع في ذكر الأسماء الستة، وبدأ (بذو) لأنها لا تفارق الإعراب بالأحرف (وقيد إعرابها بأن تبين)[2] معنى الصحبة احترازاً من (ذو) الموصولة في لغة طيئ[3] فإنها مبنية على (الأعرف)[4].

وقوله: وَالفَمُ حيثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا

يعني أن (الفم)[5] من الأسماء التي تعرب بالأحرف، إن بانت[6] منه الميم أي: زالت وفارقت فتقول (هذا فوك. ورأيت فاك. ونظرت إلى فيك) وإن كان بالميم ففيه عشر لغات:

نقْصه، وقصرهُ، وتضعيفه، كل منها مع فتح الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة: إتباع فائه لميمه وأفصحها (فتح)[7] فائه منقوصاً.

وقوله: أبٌ أخٌ حَمٌ كَذَاكَ

أي: ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، والحم: هو أبو الزوج ونحوه من أقاربه، وقد يطلق على أقارب الزوجة.

---

(١) أ، ج وفي ب (بقوله).
(٢) ج وفي أ (وقيدها بأن تفهم) وفي ب (وقيدها بأن تبين).
(٣) من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأناً، ومساكنها الجبلان في وسط نجد ومن أطيب بلاده، وكان لبلادهم شأن عظيم في حكم التجارة في شمال بلاد العرب.
(٤) ج وفي أ، ب (الأعرب).
(٥) ب، ج وفي أ (القسم).
(٦) ب، ج وفي أ (وإن).
(٧) أ، ب.

وقوله: (وهن) أى كذلك، وأخره (لوقوع)[1] الخلاف فيه، فإن الفراء أنكر إعرابه بالأحرف[2] وهو محجوج بنقل سيبويه، وأيضاً فإن إعرابه بالأحرف قليل. والأحسن فيه التزام النقص، وهو حذف لامه، وجعل الإعراب على عينه «كيد» ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهَنِ أبيه، ولا تكنوا»[3] وإلى هذا أشار بقوله: **وَالنقصُ فِى هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ.**

أى: أحسن من الإعراب (بالأحرف)[4] وجرت عادة (كثير)[5] من النحويين أن (يذكروا)[6] «الهن» مع هذه الأسماء منبهين على قلة إعرابه بالأحرف، فيوهم ذلك (مساواته)[7] لَهُنَّ.

قال فى شرح التسهيل: ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضل بأوفر نصيب.

والهن: كناية عن اسم جنس، قال فى الصحاح[8] كلمة كناية (ومعناها)[9] شىء.

---

(١) ب، ج وفى أ (لوقع).

(٢) أى: أنكر الفراء إتمامه، وهو محجوج بنقل سيبويه: الإتمام عن العرب. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. اهـ أشمونى ١/ ٢٩.

(٣) تعزى: انتمى وانتسب. عزاء الجاهلية: هو أن يقول الرجل: يالفلان. ليخرج الناس معه للقتال فى الباطل، أعضوه بهن أبيه: فعل أمر من أعض. أى: قولوا له: اعضض على قبل أبيك الذى تنتسب إليه، ولا تجيبوه استهزاء به. ولا تكنوا، لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن. بل اذكروا اسمه الصريح.
هو حديث صحيح عن أبى، رواه أحمد فى مسنده، والنسائى، وابن حبان فى صحيحه، والطبرانى فى الكبير.
الشاهد: فى «الهن» فإنه استعمل منقوصا معربا بالحركات الظاهرة. وإذا استعمل الهن غير مضاف كان منقوصا بالإجماع.

(٤) ب، ج.

(٥) ب، ج وفى أ (كثيرة).

(٦) ب، ج وفى أ (يذكر).

(٧) ب وفى أ، ج (مساوة).

(٨) هو كتاب للجوهرى رتبه فى ثمانية وعشرين بابا. وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا على حسب حروف المعجم وترتيبها ٢/ ٥٦٧.

(٩) ب وفى أ، ج (معناه).

فتقول: «هذا هنك» أى: شيئك. وقال ابن الدهان[1]: هو كناية عما (يقلل)[2] وكثرة الكناية به عن الفرج.

ثم قال: **(وَفِى أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ)** أى: يندر التزام النقص فى «أب» وتالييه. وهما: أخ وحم.

ومنه قوله[3]:

بِأَبِهِ اقتَدَى عَدِىٌّ فِى الْكَرَمْ   وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

فالوجه الراجح فى «هن» هو المرجوح فى «أب» وتالييه.

---

(١) هو سعيد بن المبارك، المعروف بابن الدهان. قال ياقوت: من أهل واسط، قدم بغداد فأقام بها وقرأ على هبة الله، وكان مولده سنة أربع وتسعين وأربعمائة فى ليلة الجمعة حادى عشرين رجب، وكان إماما فى النحو، وصنف شرح الإيضاح فى أربعين مجلدة وشرح اللمع لابن جنى فى عدة مجلدات، والدروس فى النحو - وغير ذلك. وتوفى بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ تسع وستين وخمسمائة.

(٢) أ، ب وفى ج (يتعلل).

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج يمدح عدى بن حاتم. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «بأبه اقتدى عدى»: أراد به عدى بن حاتم الطائى وهو صحابى جليل. «الظلم» وضع الشىء فى غير محله. وهذا البيت نظم فيه الشاعر المثل السائر: «من أشبه أباه فما ظلم».

المعنى: أن عدى بن حاتم اقتدى بأبيه حاتم الطائى فى الجود والكرم، فمن يشابه أباه، ويحاكيه فى صفاته فما ظلم فى هذا الاقتداء، لأنه أتى بالصواب ووضع الشىء فى محله.

الإعراب: «بأبه» جار ومجرور متعلق باقتدى. «اقتدى عدى» فعل وفاعل «فى الكرم» جار ومجرور متعلق باقتدى أيضا «ومن» اسم شرط «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط وفاعله مستتر فيه «أبه» مفعول به ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة فى جواب الشرط وما نافية «ظلم» فعل ماض فاعله مستتر فيه. والجملة فى محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: هو أن الأب قد استعمل فيه فى الموضعين بحذف اللام معربا بالحركات. فهذا لغة العرب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٢، ابن عقيل ١/ ٢٢، وابن داود، والسندوبى، والاصطنهاوى، والمكودى ص١١، وابن هشام ١/ ٢٢. والسيوطى فى شرحه ص٩، وفى همع الهوامع ١/ ٢٩.

وأنكر بعضهم نقص «حم» وقد حكاه الفراء، وحكى أبو زيد[1] نقص أخ.

ثم ذكر لغة ثالثة فى أب وتاليه فقال:

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنّ أَشْهَرُ

يعنى أن القصر فى «أب» وتالييه، وهو التزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة (فى الألف)[2] أشهر من النقص فيها.

أما قصر الحم فكثير، ومن قصر الأب قول الراجز[3]:

إنَّ أَبَاها وأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِى المَجدِ غَايَتَاهَا

---

(١) هو: سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن الخزرج أبو زيد الأنصارى، كان إماما نحويا صاحب تصانيف أدبية ولغوية. قال السيرافى: كان أبو زيد يقول كما قال سيبويه. ومن تصانيفه: لغات القرآن، وغريب الأسماء. وغير ذلك. توفى سنة ٢١٥ خمس عشرة ومائتين، وقيل: أربع عشرة. عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة.

(٢) أ، ب.

(٣) البيت: نسبه العينى لأبى النجم العجلى. ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج ونسبه أبو زيد فى نوادره لبعض أهل اليمن، والبيت من الرجز.

الشرح: «إن أباها» أى: أبا «ريا» لأن قبله:

«وَاهًا لريًّا ثُمَّ وَاهًا واهَا هِىَ المُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا»

«المجد»: الكرم والمراد «بالغايتين» المبتدأ والنهاية والضمير فى «غايتاها» للمجد وأنث باعتبار المنزلة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباها» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف. ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور. «وأبا» معطوف على اسم إن. «أباها»: مضاف إليه. «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله. والجملة فى محل رفع خبر إن «فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله «غايتاها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف.

الشاهد: لزوم الألف فى «أباها» على لغة القصر فى الأسماء الستة، وهو صريح فى «أبا» الثالثة؛ لأنه مضاف إليه. أما الأولى والثانية فبالقرينة؛ لأن التلفيق فى اللغات بعيد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٣، وابن عقيل ١/ ٢٣. والشاطبى، والسندوبى، والأشمونى ١/ ٢٩. وابن هشام ١/ ٣٣. وفى المغنى ١/ ١١١. والسيوطى فى شرحه للألفية ص٩. وفى همع الهوامع ١/ ٣٩. وفى شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣. وفى خزانة الأدب رقم ٥٥٩. والإنصاف ١/ ١١.

ومن قصر الأخ قولهم: «مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَلْ»[1].

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر فى هذه الأرجوزة أن الأسماء الستة على ثلاثة أقسام:

قسم ليس فيه إلا لغة واحدة وهو الإعراب بالأحرف، وذلك «ذو» بمعنى صاحب و«فم» بلا ميم.

وقسم فيه لغتان: النقص ثم الإعراب بالأحرف وهو «هن».

وقسم فيه ثلاث لغات: الإعراب بالأحرف ثم القصر ثم النقص، وهو: «أبٌ وأخٌ وحمٌ».

الثانى: زاد فى التسهيل فى «أب» التشديد فيكون فيه أربع لغات، وفى «أخ» التشديد، و «أخْوُ» بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات، وفى حَم حَمْواً كَقَرْو، وَحَمْئًا كَقَرْءِ[2] وَحَمًا كخَطأ.

فيكون فيه ست (لغات)[3] [4].

الثالث: مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ - بالتحريك، ولامها ياء.

---

(١) ورد هذا فى مجمع الأمثال ج٢ ص٣٠٨ رقم ٤١١٧ وقال هذا من كلام أبى حنش خال بَيْهَس الملقب بنعامة - حين قال له خاله وقد بلغه أن ناسا من أشجع فى غار يشربون وهم قاتلون إخوته: هل لك فى غار فيه ظباء؟ لعلنا نصيب منها، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه فى الغار فقال ضربا أبا حنش. فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل. فقال أبو حنش: مكره أخاك لا بطل. يريد أنه محمول على ذلك لا أن فى طبعه شجاعة.
يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه.
الشاهد: فى «أخاك» فإنه مقصور معرب بالحركات المقدرة على الألف.

(٢) القرو - بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب، والقرء - بفتح القاف وسكون الراء - وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه.

(٣) ب.

(٤) راجع التسهيل لابن مالك ص٨.

ومذهب الخليل أن وزنها فَعْل - بالإسكان - ولامها واو، فهى من باب قوة[1].

وقال ابن كيسان[2]: محتمل للوجهين جميعاً.

وفوك: وزنه عند الخليل وسيبويه فَعْلٌ - بفتح الفاء وإسكان العين - وأصله فوْهٌ ولامه هاء.

وذهب الفراء إلى (أن)[3] وزنه فُعل بضُم الفاء.

وأبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وزنها عند البصريين فَعَلٌ بالتحريك - (ولاماتها)[4] واو بدليل تثنيتها بالواو.

وذهب بعضهم إلى أن لام «حم» ياء. من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم فى التثنية حَمَوان، وفى إحدى لغاته حَموٌ.

وذهب الفراء إلى أن وزن «أب وأخ وحم» فعل - بالإسكان - ورد عليه بسماع (قصرها)[5] وبجمعها على أفعال.

وأما «هَنٌ» فقال بعضهم لا أعرف ما يدل على أن أصله التحريك، واستدل الشارح على ذلك بقولهم: «هنة وَهنوات»[6] وقد استدل (به)[7] بعض شراح

---

(١) ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء وأصله ذوو - حذفت الثانية اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى اهـ صبان ١/ ٦٥.

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوى. قال الخطيب: كان يحفظ المذهب البصرى والكوفى فى النحو. لأنه أخذ عن المبرد وثعلب. وكان أبو بكر بن مجاهد يقول: إنه أنحى منهما. وكان يجتمع على بابه نحو مائة رأس من الدواب للرؤساء والأشراف الذين يقصدونه.

ومن تصانيفه: ١- المهذب فى النحو. ٢- والمختار فى علل النحو.
٣- وما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وغير ذلك.

قال الخطيب: مات لثمان خلون من ذى القعدة سنة ٢٩٩هـ تسع وتسعين ومائتين.

(٣) ب.

(٤) أ، ج وفى ب (ولامها).

(٥) أ، ب وفى ج (قصر).

(٦) راجع الشارح ص١٢.

(٧) فى نسخة (ج).

الْجُزُولِـيةُ[1] واعتـرض ابن إياز[2] بأن فتـحة النون فى «هنة» تحـتمل أن تكون لهـا التأنيث، وفى «هَنَوات» لكونـه مثل «جَفَنات» ففـتح لجمـعه بالألف والتاء، وإن كـانت العين ساكنة فى الواحد، وقد حكى بعـضهم فى جمعه «أهناء» فبه (يستدل)[3] على أن وزنه فَعَل - بالتحريك. وهذا موضع اختصار[4].

ثم أشار إلى شرط إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة فقال:

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لا ... لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتَلا

فاحتـرز: مما لم يضف منها نحو «أب» فإنه يعرب بحـركات ظاهرة، وكلها تفرد إلا «ذو» فإنها ملازمة للإضافة.

وإذا أفرد «فوك» عُوِّض من واوه ميم، وقد ثبتت الميم فى الإضافة كقوله[5]:

---

(١) الف الجزولية أبو موسـى عيسى بن عبد العزيز الجزولى. وجـزولة بطن من البربر. وكان إماما فى العربية لا يشق غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة. ولزم ابن برى بمصر وأخذ عنه العربية جماعة: منهم الشلوبين وابن معط. وله حاشية على الجمل للزجاجى. ومات سنة ٦٠٧هـ سبع بعد الستمائة.

(٢) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد اللـه أبو محمد العلامة جمال الدين. كـذا ساق نسبه ابن رافع فى تاريخ بغداد. وقال: كان أوحد زمانه فـى النحو والتصريف. قرأ على التاج الأرموى.
وله شرح الـضرورى لابن مالك. والإسـعاف فى مـسائل الخـلاف والمحصـول فى شرح الفصول لابن معط، توفى ببغداد سنة ٦٨١هـ إحدى وثمانين بعد الستمائة.

(٣) ب، ج. وفى أ (سبتدن).

(٤) راجع الأشمونى ١/ ٣٠.

(٥) قائله: رؤبة بن العجاج. وهو من قصيدة طويلة موجزة.
وصدره: كالحوت لا يلهيه شىء يلهمه
الشرح: «يلهمه» أى يبتلعه من اللهام فعال من لهمت الشىء ألهمه إذا ابتلعه، ومنه سمى الجيش لهاما. ظمآن: أى عطشان.
وفى مجمع الأمثال ج٢ ص٤٢١ رقم ٤٧١٣ «يضرب لمن عاش بخيلا مثريا».
الإعراب: يصبح: فعل مـضارع ناقص وفمه ضميـر مستتر يعود إلى الحـوت وهو اسمه «ظمآن» خبره «وفى البحر فمه» الواو للحال والجـار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. فمه: مبتدأ مؤخر والهاء مضاف إليه. والحملة فى محل نصب على الحال. =

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ

ولا تختص بالضرورة خلافا لأبى على[1]، ولقوله عليه الصلاة والسلام: (لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ عند الله أطيبُ من ريحِ المسك)[2].

واحترز مما أضيف منها إلى ياء المتكلم، فإنه يعرب بحركات مقدرة (نحو)[3]: (هذا أخى) وكلها تضاف إلى الياء إلا (ذو) فإنها لا تضاف إلى مضمر، وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر[4].

ويشترط فى إعراب هذه الأسماء بالأحرف مع الشرطين المذكورين شرطان آخران:

= الاستشهاد فيه: «فمه» حيث أثبت الشاعر الميم فى حالة الإضافة وليس ذلك لضرورة خلافا لأبى على: قال أبو على فى البغداديات (قد اضطر الشاعر فأبدل من العين الميم فى الإضافة كما أبدلها منها فى الإفراد فقال: وفى البحر فمه: وهذا الإبدال فى الكلام إنما هو فى الإفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة مجرى المفرد فى الشعر للضرورة هذا كلامه) اهـ خزانة الأدب ٢/٢١٦ - أقول: ولا التفات إلى قوله: بدليل الحديث.

مواضعه: ذكره فى شرح الألفية للأشمونى ١/٣١، وابن مالك فى التسهيل ص٩، والشاهد رقم ٣٢٥ فى خزانة الأدب، والسيوطى فى همع الهوامع ج١ ص٤٠، ومجمع الأمثال.

(١) هو: الحسن بن أحمد الإمام أبو على الفارسى النحوى المشهور، وكان واحد زمانه فى علم العربية. أخذ عنه الزجاج وابن السراج، وبرع فى طلبته جماعة كابن جنى وعلى بن عيسى وغيرهما. وكان متصلا بعضد الدولة حتى كان يقول: أنا غلام أبى على فى النحو.

ومن مؤلفاته العظيمة كتاب الحجة فى التعليل لقراءات القرآن.

وتوفى ببغداد سنة ٣٧٧هـ سبع وسبعين وثلاثمائة.

(٢) (الخلوف) بضم الخاء وقد تفتح ولكن الفتح لغة شاذة كما فى تحفة ابن حجر بل قيل: خطأ - تغير رائحة الفم من أثر الصيام لخلو المعدة من الطعام.

(أطيب عند الله ...) إلخ. كناية عن تقريب الله تعالى الصائم من رضوانه وعظيم نعمه. وهو حديث صحيح عن أبى هريرة وأبى سعيد معًا، ورواه أحمد فى مسنده ومسلم والنسائى والبخارى.

(٣) ب، ج وفى أ (ونحو).

(٤) كإضافته إلى العلم في نحو (أنا الله ذو بكة) وإلى الجملة نحو (اذهب بذى تسلم) أى: اذهب فى وقت صاحب سلامة، وفى نكت السيوطى أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة، وفى يس أنه أضيف إلى الضمير شذوذا. اهـ صبان ١/٦٦.

أن تكون مفردة، فإن ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات.

فإن قلت: فقد أهمل هذين الشرطين.

قلت: قد علق الحكم على ما لفظ به، وقد لفظ بها مفردة مكبرة، فاكتفى بذلك.

ثم مثل ما أضيف إلى غير الياء بقوله: (جا أخو أبيك ذَا اعتلا) وهو واضح.

إعراب المثنى

ثم انتقل إلى الموضع الثانى من مواضع نيابة (الحرف عن الحركة)[1] فقال:

بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وكِلا

المثنى: هو الاسم الدال على اثنين فى زيادة فى آخره (صالحة)[2] للتجريد وعطف مثله عليه كقولك: (زيدان ورجلان) فإنه يصلح فيهما ذلك نحو (زيد وزيد ورجل ورجل).

وللتثنية ثمانية شروط:

الأول: الإفراد، فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع على حدة ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اتفاقا، وأما غيره من جموع التكسير فظاهر كلام المصنف جواز تثنيته.

وقال غيره: إن تثنية الجمع واسم الجنس غير مقيسة.

الثانى: الإعراب. فلا يثنى المبنى، وأما قولهم: (منان ومنَيْن) فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية يدل على ذلك (حذفهما)[3] وصلا، وأما (يازيدان ولا

(١) أ، ج وفى ب (الحرف عن الحركات).
(٢) ج وفى أ، ب (صالحا).
(٣) ب، ج وفى أ (حذفها).

رجلين) فإنما ثنيا قبل البناء، وأما (هذان واللذان) ونحـوهما فصيغ وضعت للمثنى (وليست)[1] من المثنى الحقيقى عند المحققين.

الثالـث: عدم التركيب. فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفـاقاً، وكـذا ما فى حكمـه كأنما مسـمى به، واختـلف فى تثنية المركب تركـيب مزج نحـو: (بعلبك وسيبويه) وصحح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكى ولعدم السماع.

وأما الأعلام المضافة نحو: (أبى بكر) فيستغنى فيها بتثنية المضاف (وجمعه)[2] عن تثنية المضاف إليه وجمعه، وأجاز الكوفيون تثنيتهما (معاً)[3] وجمعهما (معاً)[4] فتقول: (أَبوا البكرين وآباء البكرين).

الرابع: التنكير. فلا يثنى الـعلم باقياً على عـلميتـه. بل إذا أريد تثنيتـه قدر تنكيره، ولذلك لا تـثـنى الكنايات عن الأعلام نحو (فـلان وفلانة) فإنهـا لا تقبل التنكير.

الخامس: أن يكون قابلا لمعنى التثنية. فلا تثنى الأسماء الواقـعة على ما لا ثانى له فى الوجود (كشمس وقمر) إذا قصدت الحقيقة.

السادس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: (القـمرين) فى الشمس والقـمر فمن باب التغليب[5].

السابع: اتفاق المعنى. فلا يجوز تثنية المشتـرك والحقيقة والمجاز. هذا مذهب أكثر المتأخرين. قال فى شرح التـسهيل: والأصح الجواز، وممن صرح بجواز ذلك أبو بكر بن الأنبارى[6].

---

(١) أ، ب وفى ج (وليس).

(٢) ب، ج.

(٣) ج.

(٤) ب.

(٥) قال السيوطى فى الهمع ٤١/١ (وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه) اهـ.

(٦) هو الإمام أبو بكر محـمد بن القاسم بن الحسن الأنبارى النحوى اللغـوى. قال الزبيدى: كان من أعلم الناس بالنحو على مذهب الكوفيين وبالأدب وأكثرهم حفظا للغة. وكان ممن يرى القياس فى النحو ويقول: النحو كله قياس ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو. وتوفى ابن الأنبارى ليلة النحر سنة ٣٢٧هـ سبع وعشرين وثلاثمائة ببغداد.

الثامن: ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته نحو: (سواء) فإن أكثرهم لا يثنيه استغناء بتثنية سيٌّ فقالوا: هما (سيان) ولم يقولوا: (سواءان) على أن أبا زيد حكاه عن العرب.

وما أعرب إعراب المثنى وهو مخالف لمعناه بقصد التكثير نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[1].

أو الإفراد نحو: (البحرين) أو موافق له ولم يصلح للتجريد نحو: (اثنين واثنتين).

أو صلح للتجريد وعطف مباينه عليه لا عطف مثله نحو: (القمرين) فى الشمس والقمر، و(العمرين) فى أبى بكر وعمر. فهو ملحق بالمثنى.

وقد أشار فى النظم إلى أربعة ألفاظ ألحقت بالمثنى فأعربت إعرابه، وليست من المثنى حقيقة وهى (كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان).

أما (كلا وكلتا) فهما اسمان (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)[1] بدليل الإخبار عنهما بالإفراد تارة مراعاة للفظ وبالتثنية تارة مراعاة للمعنى وقد اجتمع الأمران فى قوله[٣]:

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْىُ بَيْنَهُمَا ... قَد أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيهِمَا رَابِى

---

(١) سورة الملك ٤.

(٢) أ، ج وفى ب (مفردان فى اللفظ مثنيان فى المعنى).

(٣) البيت قائله الفرزدق. وهو من البسيط.

الشرح: (كلاهما) يعنى كلا الفرسين، (حين جد الجرى) أى حين اشتد الجرى وقوى بين الفرسين. وهذا من الإسناد المجازى. وأصله جدا فى الجرى أى: اجتهدا فيه، (قد أقلعا) أى: قد كفا عنه. (رابى) اسم فاعل من ربا يربو ربوا. وهو النفس العالى. وربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع.

الإعراب: (كلاهما) مبتدأ ومضاف إليه. (حين): ظرف متعلق بأقلعا (جد الجرى): فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها (بينهما) ظرف متعلق بجد (أقلعا) فعل وفاعل، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ (وكلا) الواو للحال. كلا: مبتدأ (أنفيهما) مضاف إليه (رابى) خبر المبتدأ وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر.

الاستشهاد فيه: فى موضعين. الأول: أنه اعتبر معنى (كلا) وثنى الخبر حيث قال (قد أقلعا)، والثانى: أنه اعتبر لفظ (كلا) ووحد الخبر حيث قال (رابى).

ولكونهما مفردى اللفظ مثنى المعنى، أعربا إعراب المفرد فى موضع (وأعربا)[1] إعراب المثنى فى موضع. فأعربا مع الظاهر إعراب (المفرد)[2] المقصور بحركات مقدرة، ومع المضمر إعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا.

ولما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرعاً عن الإضافة إلى المظهر، جعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل (تحصيلا لكمال المناسبة)[3].

وإلى هذا أشار بقوله: إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلا

أى: إذا وصل (كلا) بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر، فمضافاً حال من الضمير المستكن فى وصل وهو ضمير (كلا).

وقوله: (كلتا كذاك) يعنى مثل (كلا) فى أن إعرابها إعراب المثنى مشروط بالإضافة إلى الضمير.

تنبيهات:

الأول: حكى الفراء فى (كلا وكلتا) ثلاث لغات:

الأولى: أن يعربا مع الظاهر إعراب المقصور ومع المضمر إعراب المثنى كما (تقدم)[4].

والثانية: أن يعربا إعراب المثنى مع الظاهر والمضمر ونسبها إلى كنانة.

والثالثة: أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين أيضا وجعل من ذلك قول بعضهم: (كلاهما (وتمرا)[5])[6] بالألف.

= مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للألفية ص١٤، والأشمونى أيضا ١/ ٣٣، وابن هشام فى المغنى ١/ ١٧٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٦٤، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٤١، والخصائص ١/ ٤٢١، ٣/ ٣١٤.

وقيل: هذا البيت قيل فى ابنة جرير وبعلها تندرا.

(١) ب وفى أ (أعرب) فيهما.

(٢) ب، ج وفى أ (المقدر).

(٣) أ.

(٤) أ، ب.

(٥) ب، ج وفى أ (تمرات).

(٦) قال سيبويه ١/ ١٤٢ (ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمرا، فهذا مثل قد كثر فى كلامهم واستعمل وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال: أعطنى كليهما وتمرا =

الثاني: ما تقدم من أن (كلا وكلتا) (مفردا اللفظ مثنيا المعنى)[1] هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما بالمفرد فى الكلام الفصيح كما تقدم.

وزعم البغداديون: أن (كلتا)[2] قد نطق لها بمفرد فى قول الراجز:

فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ[3] ....

= ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرا كأنه قال: كلاهما لى ثابتان وزدنى تمرا).
وفى مجمع الأمثال للميدانى رقم ٣٠٧٩ (كلاهما وتمرا، ويروى: كليهما) أول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدى ... جعله أبوه راعيا يرعى له الإبل فبينما هو يوما يرعى إذ رفع إليه رجل قد أضر به العطش واللغوب، وعمرو قاعد وبين يديه زبد وتمر وتامك - السنام - فدنا منه رجل فقال: أطعمنى من هذا الزبد والتامك، فقال عمرو: نعم، كلاهما وتمرا، فأطعم الرجل حتى انتهى وسقاه لبنا حتى روى ... فذهبت كلمته مثلا، ورفع (كلاهما) أى: لك كلاهما، ونصب تمرا على معنى أزبدك تمرا. ومن روى كليهما فإنما نصبه على معنى: أطعمك كليهما وتمرا .. اهـ مخلصا.

(١) أ، ج وفى ب (مفردان فى اللفظ مثنيان فى المعنى).

(٢) ج وفى أ، ب (كلا).

(٣) قال العينى: قائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه - يصف نعامة - من الرجز المسدس.

وتمامه: كلتاهما مقرونة بزائده.

الشرح: (فى كلت رجليها) الضمير عائد على النعامة - أى: فى إحدى رجليها (سلامى) بضم السين وتخفيف اللام وفتح الميم - على وزن حبارى هى العظام التى تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل.

(كلتاهما) الضمير للرجلين. (مقرونة بواحدة) أى: من السلاميات، وروى (قد قرنت) مكان (مقرونة). و(فى كلت) خبر مقدم، (سلامى) مبتدأ مؤخر، (زائده) صفة.

ويروى البيت:

فى كلت رجليها سلامى زائده   كلتاهما مقرونة بواحده

الإعراب: (فى كلت) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (رجليها) مضاف إلى كلت (سلامى) مبتدأ مؤخر (واحده) نعت لسلامى (كلتاهما) مبتدأ (مقرونة) خبر المبتدأ (بزائده) جار ومجرور متعلق بمقرونة.

الشاهد: فى كلت رجليها، استدل به البغداديون على أن (كلت) تجىء للواحدة و (كلتا) للمثناة.

=

وليس بصحيح، بل أراد (فى كلتا) فحذف الألف للضرورة.

الثالث: (كلا) عند البصريين فعل نحو معى (وألفها)[1] عن واو بدليل إبدالها (تا) فى (كلتا) وقيل عن ياء لقول سيبويه: إنها لو سمى بها وثنيت لانقلبت ياء، ووزن (كلتا) فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل (من)[2] لام الكلمة، وهو إما واو[3] وهو اختيار ابن جنى أو ياء[4] وهو اختيار أبى على، وذهب الجرمى[5] إلى أن التاء زائدة للتأنيث وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ولا بعد ساكن غير الألف.

الرابع: المنقول عن البصريين أن قلب ألف كلا وكلتا مع المضمر (ياء)[6] ليس هو للعامل[7] وإنما هو بالحمل على (لدى وعلى) وذلك لأنهما ملازمان للإضافة فأشبها فى النصب (لدى) وأشبها فى الجر (على) ففعلوا (بكلا وكلتا) فى النصب والجر، ما فعلوا بلدى وعلى فقلبوا ألفها يا، إذا أضيفا إلى مضمر،

= وفى مختار الصحاح ص٦٠٤ فى كلتا: وقال الفراء هو مثنى ولا يتكلم منه بواحد ولو تُكُلِّمَ به لقيل: كِلٌ وكِلْتٌ وكِلانِ وكِلْتَانِ واحتج بقول الشاعر:

فى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامَى وَاحِدَهْ

أى فى إحدى رجليها وهذا القول ضعيف عند أهل البصرة والألف فى الشعر محذوفة للضرورة، والدليل على كونه مفردا قول جرير: كلا يومى أمامة يوم صد. أنشدنيه أبو على.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبى والأشمونى ١/ ٣٢ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص٤١، والشاهد رقم ١٣ من خزانة الأدب، والإنصاف ٢/ ٢٦٠، ٢٦٣.

(١) ب، وفى أ، ج (ألفه).

(٢) ب، وفى أ، ج (عن).

(٣) وأصلها (كلوى).

(٤) وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث.

(٥) هو: أبو عمر صالح بن إسحق الجرمى البصرى، مولى جرم بن ربان - وجرم من قبائل اليمن. قال الخطيب: كان فقيها عالما بالنحو واللغة، دينا ورعا، قدم بغداد وأخذ عنه الأخفش ويونس والأصمعى وحدث عنه المبرد قال: كان الجرمى فى زمانه. وله كتاب: الأبنية ومختصر فى النحو. ومات سنة ٢٢٥هـ خمس وعشرين ومائتين.

(٦) ب.

(٧) أ، ب وفى ج (العامل).

ولم يقلبوها إذا أضيفا إلى ظاهر[1] كما أن ألف (لدى وعلى) لا تقلب مع الظاهر.

وأما الرفع فبقيت الألف مع الظاهر والمضمر، لأنها لم تشبه فى الرفع ما تنقلب ألفه.

قال الخليل: ومن لا يقلب ألف (لدى وعلى) إذا أضيفا إلى المضمر، يقول (رأيت كلاهما أو مررت بكلاهما) فيجعلهما من المضمر على حالهما مع الظاهر، وضعف الناظم (إعراب)[2] هذا المذهب، وجعل (إعرابها)[3] بالحرفين كالمثنى، واستدل بلغة كنانة.

وأما (اثنان واثنتان) فيعربان إعراب المثنى بلا شرط، ولذلك شبههما بما هو مثنى حقيقة لئلا يتوهم أنهما مثل (كلا وكلتا) فى اشتراط الإضافة إلى المضمر.

فقال:

اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

أى: يجريان مجرى ابنين وابنتين بلا شرط، ثم قال:

وَتَخْلُفُ اليَا فى جَمِيعِها الألِفْ جَرًّا وَنَصْبًا ....

يعنى أن الياء تخلف الألف. أى: تحل محلها فى جميع ما تقدم وهو المثنى والألفاظ الملحقة به جرًّا ونصبًا نحو: (مررت بالزيدين ورأيت الزيدين).

وقدم الجر لأن النصب محمول عليه فى الياء التى هى أخت الكسرة، وإنما حمل عليه لاشتراكهما فى أن كلا منهما فضلة، ولهذا لم يحمل على الرفع لأنه عمدة وقوله: بعد فتحٍ قد أُلِفْ.

---

(١) قال السيوطى فى الهمع ١/ ٤٠ (وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر فى الإعراب بالحرفين وعزاها الفراء إلى كنانة).

(٢) أ، ب.

(٣) ب، ج وفى أ (إعرابها).

سبب فتح ما قبل هذه الياء الإشعار بأنها خلفت الألف والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

تنبيهات:

الأول: فى المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهى لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرا، وهى لغة بنى الحارث بن كعب[1] وقبائل أخر. وأنكرها المبرد[2] وهو محجوج بنقل الأئمة[3] (وهو)[4] أحسن ما خرج عليه قراءة ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[5].

الثانى: مذهب الناظم أن إعراب المثنى والمجموع على حدة بالحروف كما هو ظاهر كلامه فى النظم، وصرح بذلك فى شرح التسهيل. وهو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين. ونسب إلى الزيادى والزجاجى. قيل: وهو مذهب الكوفيين[6].

وذهب سيبويه[7] ومن تبعه إلى أن الإعراب مقدر فى الألف والياء فتقدر فى الألف الضمة، وفى الياء الفتحة والكسرة، فإعراب المثنى عندهم بالحركات. وفى إعراب المثنى مذاهب لا نطول بذكرها.

---

(١) من أشهر القبائل اليمنية وأعظمها شأنا إبان ظهور الإسلام، وكانت تسكن نجران. شهرت بالغنى والجمال والقوة.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأودى إمام العربية ببغداد فى زمانه، أخذ عن الجرمى والمازنى وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وكان غزير العلم حسن المحاضرة فصيحا بليغا ثقة، صاحب نوادر. وقيل فى سبب تلقيبه بالمبرد: إن المازنى حين صنف كتابه (الألف واللام) سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فأنت المبرد - أى المثبت للحق - فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء. وله مؤلفات منها: الكامل فى الأدب، والمقتضب فى النحو من ستة أجزاء مخطوطة بدار الكتب، وشرح شواهد الكتاب.

ومات سنة ٢٨٦هـ ست وثمانين ومائتين فى خلافة المعتضد ودفن بالكوفة.

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢٣.

(٤) أ وفى ب، ج (هى).

(٥) سورة طه ٦٣ (قراءة نافع).

(٦) وإليه أميل.

(٧) ج ١ ص ٤ الكتاب. وقوله ظاهر فى أن الألف والياء حرفا إعراب.

المجموع على حد المثنى

ثم انتقل إلى الموضع الثالث من مواضع النيابة[1] وهو المجموع على حد المثنى فقال:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

لما كان الجمع على قسمين: جمع تكسير - وهو ما تغير فيه بناء واحده لفظًا أو تقديراً.

وجمع سلامة وهو خلافه.

احترز عن جمع التكسير بقوله (سَالِمَ جمْعِ).

ثم السالم قسمان: مذكر ومؤنث.

فاحترز عن المؤنث بإضافة الجمع إلى المذكر. أعنى (عامرًا ومذنبًا) فالذى يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء هو جمع المذكر السالم.

وهو قسمان: اسم، وصفة.

فالاسم لا يجمع هذا الجمع إلا بأربعة شروط: الذكورية والعلمية والعقل والخلو من تاء التأنيث المغايرة لما فى نحو: (عِدَةٍ وثُبَةٍ) علمين.

والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بأربعة (شروط)[2]: الذكورية والعقل والخلو من تاء التأنيث وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه.

(واحترزت)[3] بهذا الأخير من فَعلان فَعْلَى نحو: سَكْرَانَ وأفعل فعلاء[4] نحو أحمر، وما اشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: (صبور) فلا يجمع شىء من ذلك بالواو والنون لعدم قبوله لتاء التأنيث.

فمثال الاسم (الذى)[5] اجتمعت فيه الشروط (عامر) فتقول: (جاء العامريون ورأيت العامريين ومررت بالعامريين).

---

(١) أ وفى ب، ج (نيابة الحرف).

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج وفى ب (واحترز).

(٤) فى (أ) أفعل فعلى.

(٥) أ، ب وفى ج (التى).

ومثال الصفة التى اجتمعت فيها الشروط (مذنب) فتقول: (جاء المذنبون ورأيت المذنبين ومررت بالمذنبين).

وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلبًا للاختصار. وأشار للقياس عليهما بقوله: (وشِبْهِ ذَيْنِ).

فشبه عامر كل اسم مذكر (علم)[١] عاقل خال من تاء التأنيث، وشبه مذنب: كل وصف مذكر عاقل خال من تاء التأنيث: قابل لتاء التأنيث.

فإن قلت: قد زاد فى التسهيل فى شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين[٢] فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع (المذكور)[٣].

تنبيهات:

الأول: لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث. فأجازوا جمع (طلحة) بالواو والنون، ولا قبول الصفة لتاء التأنيث مستدلين بقول الشاعر:

مِنّا الَّذِى هُوَ مَا إنْ طَرَّ شارِبُهُ ... وَالعَانِسُونَ وَمِنَّا المُرْدُ وَالشِّيبُ[٤]

(١) ب، ج.

(٢) راجع التسهيل ص١٣.

(٣) أ، ج.

(٤) قائله: هو أبو قيس بن رفاعة الأنصارى كذا قاله ابن السيرافى فى شرح أبيات الإصلاح لابن السكيت. وقال البكرى: اسمه دينار وقال أبو عبيد: أحسبه جاهليا. وقال القالى فى أماليه: هو قيس بن رفاعة، وقال الأصبهانى: قائل هذا البيت أبو قيس بن الأسلت الأوسى. وهو من البسيط.

الشرح: (طر شاربه) - بفتح الطاء - معناه نبت شاربه. (والعانسون) جمع عانس وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوج مذكرا كان أو مؤنثا. (والمرد): بضم الميم جمع أمرد، (والشيب) - بكسر الشين المعجمة - جمع أشيب وهو المبيض رأسه.

الإعراب: (منا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الذى) اسم موصول مبتدأ مؤخر (هو) مبتدأ (ما) نافية (إن) زائدة. (طر) فعل ماض (شاربه) فاعل والهاء مضاف =

فجمع عانسًا (بالواو والنون)[1] وهو من الصفات المشتركة.

ولا حُجَّةَ فى البيت لشذوذه.

الثانى: ما جعل علمًا من الثلاثى المعوض من (فائه)[2] تاء التأنيث كَعِدَة أو من لامه كـثُبَةٍ فإنه يجـوز جمعـه بالواو والنون وبالألف والتاء، ما لـم يكسـر قبل العلمية كشفة. فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه (كدية)[3] فيلزم جمعه بالألف والتاء.

وإلى هذا أشـار فى التسـهـيل بتقـيـيده التـاء بالمغـايرة لما فى (عِدَة وثُبَـة) علمين[4].

الثالث: اعلم أن التصغير قائم مقام الوصف، فلذلك لو صغر نحو:

«رجل وغلام» جمع بالواو والنون مع أنه ليس بعلم ولا صفة، وذلك لكون التصغير وصفًا فى المعنى.

ثم أشار إلى ما ألحق بهذا فأعرب إعرابه بقوله:

.... وبه عشرونَا وبَابُهُ أُلحقَ وَالأهْلُونَا

أُولُوا وعَالَمُونَا عِلِّيونَا وأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا

= إليه: وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبـتدأ وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول. (والعـانسون) معطوف على الاسم الموصـول (ومنا المرد) جملة من مبـتدأ وخبر على قياس السابقة معطوفة عليها (والشيب) معطوف على المرد.

الاستشهاد فيه: فى قوله (والعانسون)، فإن الكوفيين جوزوا جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء محتجين بهذا.

وعند الجمهور فيه شذوذان: الأول إطلاق العانس على الذكر، والأكثر إطلاقه على المرأة. وإنما الأشهر استعماله فى المؤنث. والثانى جمعه بالواو والنون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفـية: الشاطبى والأشمـونى ١/ ٣٥، وذكره ابن هشام فى المغنى ٢/ ٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٤٥.

(١) ب.

(٢) ب، ج وفى أ (فائدة).

(٣) أ، ب.

(٤) التسهيل ص١٣.

وهو أربعة أقسام: اسم جمع وجمع تكسير، وجمع تصحيح لم يستوف الشروط، ومفرد هو جمع فى الأصل.

فالأول: عشرون وبابه. ونعنى ببابه سائر العقود إلى التسعين.

و (أولو) و (عالمون) فهذه كلها أسماء جموع ألحقت بجمع المذكر السالم فى إعرابه، لأن هذه لا واحد لها من لفظها، وليس (العالمون) جمع عالم لأن العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل، وإنما هو اسم جمع. قاله المصنف.

والثانى: أرضون وسنون وبابه (فهذه)[1] جموع تكسير لتغير واحدها. أعربت إعراب جمع المذكر السالم.

الثالث: أهلون. فإنه جمع أهل وأهل، فهو مستوفى الشروط إذ هو ليس علمًا ولا صفة. فأهلون - جمع تصحيح لم يستوف الشروط.

وجعل بعضهم (ارضين وسنين) من هذا النوع.

والرابع: عليون - وهو اسم لأعلى الجنة. كأنه فى الأصل فِعْلِيٌّ من العلو - فجمع جمع من يعقل وسمى به، وفى تمثيله بهذه الألفاظ تنبيه على نظائرها. وباب سنين (الذى)[2] أشار له بقوله (وبابه) هو ما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يكسر[3] فهذا النوع شاع فيه جمعه بالواو والنون رفعًا وبالياء والنون جرًّا ونصبًا[4]، وهو ثلاثة أنواع:

مفتوح الفاء نحو: (سنة).

ومكسور الفاء نحو: (مائة).

ومضموم الفاء نحو: (ثُبة) وهى الجماعة.

فلام (سنة) واو أو هاء على اللغتين. ولام (مائة) ياء، ولام (ثبة) واو، وقيل: ياء من ثبيت أى جمعت. وأما الثبة التى هى وسط الحوض فمحذوفة العين

---

(١) أ، ب وفى ج (ففيه).
(٢) أ، ب وفى ج (الذين).
(٣) أى تكسيرا يعرب معه بالحركات.
(٤) هى لغة أهل الحجاز وعلياء وقيس.

من (ثاب يثوب)[1] إذا رجع، وقيل: بل محذوفة اللام أيضًا من ثبيت. فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه نحو: (سنين)، وقد حكى ضم (سينه)[2]، وما كان مكسور الفاء لم يغير (نحو)[3] (مئين)، وما كان مضموم الفاء فوجهان الكسر والضم نحو: (ثُبين) فإن كسر استغنى عن هذا الاستعمال نحوك (شَفَةَ) إلا ما ندر.

وقوله: وَمِثْلَ حينٍ قَد يَرِدْ ذَا البابُ

يعنى أن باب سنين قد يستعمل مثل حين فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة[4] ولا تسقطها الإضافة وتلزم الياء[5] فتقول: «هذه سنين وصحبته سنينا (وما رأيته)[6] منذ سنين» وفى الحديث، فى رواية: «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف»[7]، ومنه قول الشاعر:

دعانى من نجدٍ فإن سنينه لَعِبْنَ بنا شِيبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[8]

---

(١) أ، ب وفى ج (باب يثوب).
(٢) أ، ب وفى ج (سنة).
(٣) ج.
(٤) هذا إذا لم يكن أعجميا وإلا فيعرب على النون من غير تنوين إعراب ما لا ينصرف مثل (قنسرين) كورة بالشام.
(٥) لبعض بنى تميم وبنى عامر.
(٦) ب.
(٧) هذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم.
وروى (كسنى) يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة فقد تكلم بهما النبى أو بأحدهما ورواه الرواة بهما أخرجه الشيخان - البخارى ومسلم من حديث طويل عن ابن مسعود.
(٨) البيت للصمة بن عبد الله الطفيل شاعر إسلامى بدوى من شعراء الدولة الأموية. وهو من الطويل.
الشرح: (دعانى) اتركانى. يخاطب به خليله ومن عادة العرب أنهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما فى قول امرئ القيس: قفا نبك ... وتفعل العرب ذلك للتعظيم، أو خطاب لاثنين حقيقة.
(نجد) اسم للبلاد التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق، وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق (سنينه) جمع سنة، والمراد العام المجدب، (شيبا) - بكسر الشين =

ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين.

وقوله: (وَهُوَ عِندَ قَوْمٍ يَطَّرِد).

يعنى أن إجراء سنين وبابه مجرى حين يطرد عند قوم من العرب، وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ كما فى الحديث المذكور.

وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهه بالتكسير فى عدم سلامة نظم واحده.

وقوله: (ونُونَ مَجْمُوعٍ) نحو: (الزينين والمسلمين).

(وَمَا بِهِ التحق) نحو (عشرين) وما ذكر معه (فافْتَحْ) أى: فلزمه الفتح للفرق بينه وبين نون التثنية.

= - جمع أشيب. وهو المبيض من الرأس (شيبننا): من شيب - بالتشديد يشيب تشييبا (مردا) جمع أمرد. وهو الذى لم تنبت لحيته.

المعنى: اتركانى يا خليلى من ذكر هذه البلاد، فإن ما وقع فيها من مشاق الجدب جعلنا أضحوكة ونحن شيوخ، وشيبتنا أهوالها ونحن مرد.

الإعراب: (دعانى) فعل أمر وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية، والياء مفعول به (من نجد): متعلق بدعا (فإن) الفاء للتعليل إن: حرف توكيد ونصب (سنينه) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة والهاء مضاف إليه (لعبن) فعل ماض ونون النسوة فاعله. والجملة فى محل رفع خبر إن (بنا) جار ومجرور متعلق بلعب (شيبا) حال من الضمير المجرور بالباء (وشيبننا) الواو عاطفة والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن (مردا) حال من المفعول الذى هو ضمير المتكلم ومعه غيره.

الشاهد فيه: على إجراء سنين مجرى حين فى الإعراب بالحركات والتزام النون مع الإضافة، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال: فإن سنيه.

واعلم أن هذه لغة بنى عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات فى النون كما فى غسلين ويقولون هذه سنين ورأيت سنينا وأقمت بسنين، وعلى هذا ما جاء فى قوله عليه الصلاة والسلام (اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف) وتميم أيضا يجعلون الإعراب فى النون ولكن لا ينونونها فيقولون سنينُ وسنينَ وسنينِ جره بالكسر ولا تسقط النون ههنا ولو عند الإضافة، لأنها نزلت منزلة نون مسكين.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٩، وابن هشام ١/ ٤١، وابن عقيل ١/ ٣١، والشاطبى، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١/ ٣٧، والمكودى ١/ ١٢.

(وَقَلَّ مَن بِكَسْرِهِ نَطَقْ) يعنى فى الضرورة وليس بلغة.

ومنه قول الشاعر[1]: .... وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

وقول الآخر[2]: .... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

---

(١) البيت لجرير بن عطية بن الخطفى وهو من قصيدة نونية يخاطب بها فضالة العربى وهو من الوافر.

وصدر البيت: عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِى أَبِيهِ ....

وقد ذكر البيت كله فى النسخة ب، ج.

الشرح: (جعفر) هو ابن ثعلبة بن يربوع أخو عريس بن ثعلبة (بنى أبيه) أى بنى أبى جعفر. (زعانف) بفتح الزاى المعجمة والعين المهملة - جمع زعنفة وهى طرف الأديم - أو هدب الثوب - أو القصير، وأراد بهم الأدعياء.

المعنى: عرفنا جعفرا وإخوته لعظمهم، وأنكرنا غيرهم لأنهم أدعياء وليس لهم أصل معروف.

(الإعراب): عرفنا: فعل وفاعل ومفعول (وبنى أبيه) معطوف على جعفر ومضاف إليه (وأنكرنا زعانف): جملة من فعل وفاعل ومفعول معطوفة على الجملة السابقة (آخرين) صفة لزعانف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

الشاهد: قوله (آخرين) حيث كسر النون فيها، ونون الجمع حقها الفتح وكسر النون جائز بعد الياء فقط وقيل: لغة وهو الراجح. فقد بنى الشاعر كلامه على هذه اللغة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٧، وابن هشام ١/٤٩ وابن عقيل ١/٣٣ والشاطبى، وداود والسندوبى، والاصطهناوى، والأشمونى ١/٢٩، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٤٩، والشاهد رقم ٥٩٧ فى خزانة الأدب.

(٢) البيت قائله: سحيم بن وثيل الرياحى. من مقطوعة له فى ديوان جرير وكان عبدا حبشيا وكان فصيحا بليغا وكان قد اتهم ببنت مولاه فقتله. وهو من الوافر.

وصدر البيت: وماذا يبتغى الشعراء منى.

وقد ذكر البيت كله فى النسختين ب، ج ففى ب بهذه الرواية وفى ج وماذا يدَّرى الشعراء منى.

الشرح: قوله «وماذا يبتغى» أى وماذا تطلب. وأنشده الزمخشرى والجوهرى وماذا يَدَّرى الشعراء بتشديد الدال المهملة. يقال ادَّراه يدريه إذا ختله وخدعه.

الإعراب: «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ. وذا: اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر «يبتغى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق بيبتغى والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وقد» الواو حالية وقد حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به «الأربعين» مضاف إليه مجرور بالياء المكسورة ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرا. وقيل مجرور بالكسرة الظاهرة لأنه عومل معاملة حين فى جعل الإعراب على النون.

=

وقال فى شرح التسهيل: ويجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة[1].

وقوله (وَنُونُ مَا ثُنِّيَ) نحو: (الزيدين) (وَالْمُلْحَقِ به) نحو: (اثنين) (بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ). أى: بعكس نون الجمع فينكسر لالتقاء الساكنين وقَلَّ من نطق بفتحه، إلا أن فتح نون المثنى لغة حكاها الكسائى والفراء ولكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف[2] وأجازها بعضهم مع الألف، واستدل بقول الراجز:

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالعَيْنَانَا[3] ....

= الشاهد: فى قوله «الأربعين» فإنه كسر النون فيه، وكان الأصل فتحها ولكن كسرها للضرورة ويجوز أن يكون أجراه مجرى الحين فأعربه بالحركات.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص١٧، وابن هشام ١/ ٥٠، وابن عقيل ١/ ٣٤، والأشمونى ١/ ٢٩، والسيوطى ١/ ١١، والمكودى ص١٣، وداود والشاطبى، والسندوبى، والاصطهناوى، وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٤/ ١١ والشاهد ٥٨٦ فى خزانة الأدب. وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٤٩ والمبرد فى المقتضب ٣/ ٣٣٢.

(١) قال الأشمونى ١/ ٣٩: «وجزم به فى شرح الكافية» اهـ.

(٢) (كقوله: على أحوذيين استقلت عشية   فما هى إلا لمحة وتغيب) أشمونى ١/ ٣٩.

(٣) البيت: قيل إن قائله لا يعرف كما زعم العينى، وقيل: هو لرؤبة بن العجاج، والصحيح أنه لرجل من ضبة كما قال المفضل، وهو من الرجز المسدس.

وعجز البيت: ومنخرين أشبها ظبيانا

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب وأيضا فى نسخة ج - إلا أن رواية صدره فى ج:

أعرف منها الأنف والعينانا

الشرح: «الجيد» بكسر الجيم - العنق. وجمعه أجياد، «ظبيانا» اسم رجل بعينه، وليس تثنية ظبى «منخرين» بفتح النون أو بكسرها على التلفيق بين اللغات - مثنى منخر، وأصله: مكان النخير، واستعمل فى الأنف.

المعنى: أعرف من سلمى جيدها وعينيها ومنخريها اللذين يشبهان منخرى هذا الرجل.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به «والعينانا» معطوف عليه «ومنخرين» معطوف عليه أيضا «أشبها» فعل ماض وألف الاثنين فاعل «ظبيانا» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد أو هو على لغة من يلزم المثنى بالألف والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حيث فتح الشاعر فيه نون التثنية والقياس كسرها وقيل الشاهد أيضا فى قوله: «ظبيانا» وادعى أن ظبيان تثنية ظبى وإليه مال الهروى حيث قال فى الذخائر: والتقدير أشبها منخرى ظبيين فجعله تثنية ظبى، وليس هذا بصحيح. وقيل: البيت مصنوع. أى: غير عربى فلا يستشهد به. =

وحكى الشيبانى[1] أن ضم نون المثنى لغة. يعنى إذا كان بالألف، وحكى عن العرب (هُمَا خَلِيلانُ).

ولما فرغ من نيابة الحرف عن الحركة انتقل إلى نيابة الحركة (عن)[2] حركة أخرى، وذلك فى موضعين:

الأول: جمع المؤنث السالم، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة[3] فحمل نصبه على جره كما حمل نصب المذكر السالم على جره، وضابطه: ما جمع بألف وتاء مزيدتين.

وإليه أشار بقوله:

وَمَا بِتَا وَأَلِف قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِى الجَرِّ وفِى النَّصْبِ مَعَا

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقيد الألف والتاء بكونهما زائدتين؟

قلت: تعليق الباء بقوله جمع يغنى عن (التقييد)[4]، إذ المراد ما دل على جمعيته بألف وتاء. و(نحو أبيات) مما تاؤه أصلية وقضاة مما ألفه منقلبة عن أصل لم يدل على جمعيته بالألف والتاء[5].

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/٤٧، وابن عقيل ١/٣٦، وداود والشاطبى، والسندوبى، والاصطنهاوى، والأشمونى ١/٣٩، والسيوطى ص١٢، والمكودى ص١٣ - وذكر فى المفصل ٣/١٢٩.

(١) هو إسحق بن مرار أبو عمرو الشيبانى الكوفى. قال الخطيب: كان أبو عمر راوية أهل بغداد واسع العلم باللغة والشعر ثقة فى الحديث كثير السماع نبيلا فاضلا عالما بكلام العرب حافظا للغاتها، صنف كتاب الجيم والنوادر، وغريب المصنف وغير ذلك. مات سنة ست أو خمس ومائتين وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين.

(٢) ج وفى أ، ب (على).

(٣) (خلافا للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا، وهشام فيما حذفت لامه، ومنه قول بعض العرب: (سمعت لغاتهم) ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد نصب بالكسرة كسنوات وعضوات) اهـ ج١ ص٤٠.

(٤) ب، ج وفى أ (التنبيه).

(٥) أ.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يذكر علامة رفعه؟

قلت: لأنه بالضمة على الأصل.

ثم ذكر ما ألحق بجمع المؤنث السالم فقال:

كَذَا أُولاتُ وَالَّذِي اسمًا قَد جُعِلْ كأذْرِعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

يعنى: أن أولات يكسر فى جره ونصبه كالجمع المذكور، وهو اسم جمع؛ لأنه لا واحد له من لفظه فهو فى المؤنث نظير أولو فى المذكر.

وقوله: والَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ

يعنى: أن ما كان مجموعًا بألف وتاء ثم سمى به فجعل اسمًا مفردًا، فإنه يعرب بعد التسمية على اللغة الفصحى بما كان يعرب به قبلها، فيكسر فى الجر والنصب وينون.

وقد مثله بأذرعات (وهو بالذال المعجمة)[1] اسم موضع[2] فتقول: (رأيت أذرعات ومررت بأذرعات) فيستوى جره ونصبه ونحوه (عرفات).

ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة كما سبق (ومنهم)[3] من يمنعه الصرف فيجره وينصبه بالفتحة ولا ينون.

فإن قلت: لم نون أذرعات وعرفات ونحوهما على اللغة الفصحى، وحقهما منع الصرف للتأنيث والعلمية؟.

قلت: ليس تنوينهما للصرف، وإنما هو تنوين المقابلة وقد تقدم بيانه.

فإن قلت: قد ذكر حكم المجموع بالألف والتاء - إذا سمى به - فما حكم المثنى والمجموع على حدة إذا سمى بأحدهما؟

قلت: أما المثنى ففيه لغتان:

الأولى: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانية: أن يجعل مثل: (عمران) فى التزام الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.

---

(١) أ، ج.

(٢) بلدة بالشام.

(٣) ب، ج.

وأما المجموع على حدة ففيه أربعة أوجه:

الأول: أن يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثانى: أن يجعل (كَغِسْلِين) فى التـزام الياء وجعل الإعراب (على)[1] نون مصروفًا، ولم يذكر سيبويه غير هذين الوجهين[2].

والثالث: أن يجعل (كـهَارُون) فى التزام الواو وجـعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

والرابع: التزام الواو وفـتح النون مطلقًـا، ذكره السيـرافى، وزعم أن ذلك صحيح من لسان العرب.

تنبيهات:

الأول: جعل المثنى (كعمران) والمجـموع (كغسلين) أو (هاورن) مشروط ألا يتجاوزا سبـعة أحرف، فإن تجاوزا السبعـة لم يعربا بالحركات[3] وقد نبه على ذلك فى التسهيل[4].

الثانى: ما تقدم من أن المثنى إذا جعل بعد التسـمية (كعمران) يمنع الصرف، قيده ابن جنى بغير (ذان وتان) مسمى بهـما، فإنهما يصرفان إذ الألف (هنا)[5] لم تقع موقع الألف الزائدة. وفى حواشى مَبْرَمَان[6] منع صرف (ذان)[7] قال: لأن فى آخره زيادتين.

---

(١) ب وفى أ (فى).

(٢) ج٢ ص٨ الكتاب.

(٣) فإن تجاوزها كأشيهابيين تعين الوجه الأول. أشمونى ١/ ٤١.

(٤) قال فى التسهيل ص٢٥٥ (أو جـعل المثنى وموافقه كعمران والمجموع ومـوافقه كغسلين أو حمدان أو هارون ما لم يجاوزا سبعة أحرف).

(٥) ب، ج.

(٦) هو: أبو بكر بن محمد بن على العسكرى، سمع من المبرد وأكثر من الأخذ عن الزجاج، وبعد صيته فى النحو إلا أنه كان غير وقور. ضنينا بالتعليم إلا مع الجزاء المرضى له.
من مؤلفاته النحوية: شـرح شواهد سيبويه، وشرح كتاب سيـبويه ولم يتم، وشرح كتاب الأخفش، والتلقين. وتوفى سنة ٣٤٥هـ خمس وأربعين وثلاثمائة.

(٧) ب، وفى أ، ج (هذان).

والموضع الثانى من (موضعى)[1] نيابة الحركة عن حركة أخرى. ما لا ينصرف وهو كل اسم شابه الفعل من كونه فرعًا من وجهين كما سيتحقق فى موضعه.

فهذا يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، فحمل جره على نصبه، لأنه لما شابه الفعل منع التنوين والجر بالكسرة.

وإلى هذا أشار بقوله: **وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ ما لا يَنْصَرِفْ**

فشمل ذلك: المفرد والجمع المكسر نحو: (مررت بأحمد، وصليت فى مساجد).

وسكت عن رفعه ونصبه، (لأنهما الأصل)[2].

وقوله: **مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ «ردِفْ»**.

يعنى: فإنه يجر حينئذ بالكسرة نحو. (مررت بأحسن القوم وبالأحسن).

وشمل قوله: (ألْ) المعرفة كما مثل، والموصولة. نحو:

مَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا ... نَسِيتَ بِمَا تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ[3]

---

(١) أ، ب وفى ج (مواضع).

(٢) أ، ب وفى ج (لأنها الأصل).

(٣) البيت: قال العينى فى شرح الشواهد ج١ ص٢١٥: لم أقف على اسم قائله، وبالبحث لم أعثر له على قائل. وهو من الطويل. وأنشده بعضهم: وما أنت - بالواو - ولكن الرواية الصحيحة بدون الواو كما قال العينى.

الشرح: «باليقظان» أى: بالحذر، «ناظره» الناظر من المقلة السوداء. «نسيت» النسيان - بكسر النون - خلاف الذكر والحفظ، وبفتح النون. الكثير النسيان للشىء. «تهواه» من هوى يهوى إذا أحب «والعواقب» جمع عاقبة، وعاقبة كل شىء آخره.

المعنى: ما أنت بالرجل الذى يقظ ناظره إذا غطى هواك على بصيرتك بسبب محبتك له ونسيت ذكر عواقب ما يئول إليه أمرك.

الإعراب: «ما» نافية حجازية أو تميمية «أنت» اسم ما على الأول ومبتدأ على الثانى. وعليهما فهو فى محل رفع «باليقظان» الباء زائدة اليقظان: خبر ما أو خبر المبتدأ وهو منصوب بفتحة مقدرة على الأول ومرفوع بضمة مقدرة على الثانى وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ناظره» فاعل يقظان لأنه صفة مشبهة والهاء ضمير الغائب مضاف إليه وقيل إن خبر ما أو خبر المبتدأ هو «أل» فى اليقظان لأنها اسم موصول بمعنى الذى. والصفة المشبهة مع فاعلها صلته «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «نسيت» جملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها «بمن تهواه» الباء للسببية ومن اسم موصول فى محل جر بها وجملة «تهواه» لا محل لها صلة الموصول. والجار والمجرور متعلق بقوله: نسيت «ذكر» مفعول به لنسيت «العواقب» =

والزائدة نحو:

رَأَيتُ الوليدَ بْنَ اليَزيدِ مُبَاركًا[1] ....

وقال فى التسهيل: ما لم يصحب الألف واللام أو بدلهما[2] يعنى الألف والميم فى لغة أهل اليمن كقول الشاعر:

تَبيت بِلَيْل أمأرمد اعتادَ أولَقًا[3] ....

= مضاف إليه. وجواب إذا محذوف دل عليه سابق الكلام وتقديره: «إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان ناظره.

الشاهد: فى قوله «ما أنت باليقظان» فإنه انصرف لوجود الألف واللام وانجر بالكسرة وأن الألف واللام فيه موصولة كالتى تدخل على اسمى الفاعل والمفعول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/ ٤٢، والشاطبى.

(١) **البيت**: لابن ميادة واسمه الرماح بن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمى شعراء الدولتين وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان وهو من الطويل.

وعجزه: شديدا بأعباء الخلافة كاهله.

وورد فى النسختين أ، ج الشطر الأول. وفى ب البيت كله وروى فيه «وجدنا الوليد».

الشرح: «رأيت» بمعنى أبصرت، ويجوز أن تكون بمعنى علمت «الوليد» الوليد بن اليزيد ابن عبد الملك بن مروان «أعباء» جمع عبء - بكسر العين - أثقال، والمراد أمور الخلافة الشاقة، وروى «أحناء جمع حنو - بكسر الحاء - وهو حنو السرج والقتب. وحنو كل شيء اعوجاجه. «كاهله» ما بين الكتفين.

المعنى: أبصرت هذا الرجل فى حال كونه مباركا شديدا كاهله يتحمل أمور الخلافة الشديدة، شبهه بالجمل الحمول، وشبه الخلافة بالقتب وأراد أنه يحمل شديد أمور الخلافة.

الإعراب: رأيت بمعنى أبصرت فعل وفاعل «الوليد» مفعول به «ابن» صفة «اليزيد» مضاف إليه «مباركا» حال من المفعول أو مفعول ثان إذا جعلت رأيت بمعنى علمت. «شديدا» معطوف على مباركا بإسقاط حرف العطف «بأعباء» جار ومجرور متعلق بقوله شديدا. وأعباء مضاف و «الخلافة» مضاف إليه - «كاهله» فاعل بشديد لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل. والهاء ضمير الوليد مضاف إليه.

الشاهد: فى «الوليد بن اليزيد» حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهى فى الحقيقة زائدة، قاله العينى ١/ ٢٢٢.

مواضعه: من شراح الألفية ذكره: الأشمونى ١/ ٤٢، الاصطهناوى، والشاطبى وابن هشام رقم ١١٩ فى خزانة الأدب، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢٤، والإنصاف ١/ ١٩٨.

(٢) التسهيل ص٨.

(٣) البيت: قال العينى فى شرح الشواهد الكبرى ج١ ص ٢٢٢ قائله بعض الطائيين ولم =

وقوله: (رَدِف) معناه تبع.

فإن قلت: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) (و)[1] الجر بالكسرة فهل يسمى منصرفًا؟.

قلت: فيه خلاف مشهور[2].

= أقف على اسمه، وهو من الطويل. وصدره: أأنْ شِمْتَ مِن نَجدٍ بريقًا تالقا.

وفى النسختين أ، ج ذكر الشطر الثانى وفى ب كله.

الشرح: «أأن شمت» من شـمت البرق أشيمـه شيما إذا نظرته أين يصـوب، «بريقا» أى لمعانا، تالقـا - بتشديد اللام - يقـال تألق البرق إذا لمع، «بليل امأرمـد» أراد بليل الأرمد والميم أبدلت من اللام، وهو لغة أهل اليمن كما فى قوله ﷺ: «ليس من امبر امصيام فى أمسفر». «أولقا» الأولق، المجنون، والبيت من المقلوب.

المعنى: ألئن لاح لك من هذه الجهة أدنى بريق بت بليلة رجل أرمد اعتاده الجنون.

الإعراب: «أأن» الهمزة للاستفهام و «أن» قال العـلامة الصبان: يحتمل أن تكون مصدرية حذفت قبلها لام التـعليل وأن تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعـا لأن فعل الشرط ماض: اهـ قلت: وعلى الأول فهمزتهـا مفتوحة، وعلى الثانى فهمـزتها مكسورة، والذى ينساق إلى ذهنى أن الأول أحسن معنى وأقرب لمراد الشاعر «شمت» فعل ماض وفاعله. وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مـجرور بحرف جر محذوف قياسـا والجار والمجرور متعلق بقوله «تبيت» الآتى «من نجد» مـتعلق بشمت «بريقا» مفعول به لشـمت «تألقا» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضـمير مستـتر يعود إلى «بريق» والجملة فى مـحل نصب صفة لبريق. «تبـيت» فعل وفاعل. «بليل» جار ومـجرور متعلق بتـبيت «أمأرمد» مـضاف إليه «اعتاد» فعل ماض وفاعله ضمير مستـتر يعود إلى أمأرمد «أولقا» مفعول به لاعتاد والجملة من الفعل والفـاعل فى محل نصب حـال من أمأرمد أو هى فـى محل جر صـفة له لأن المحلى بأل الجنسية معرفا لفظا فى قوة النكرة.

الشاهد: فى قوله: «بـليل امأرمد» فـإن أرمد لا ينصـرف، ولكن لما دخله الميم التى هى عوض اللام على لغة أهل اليمن انجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام نحو: «مررت بالأحسن».

مواضـعه: ذكره الأشـمونى فى شـرحه للألفـية ١/ ٤٢، والسـيوطى فى همع الـهوامع ١/ ١٤.

(١) أ، ب.

(٢) «إذا أضيف أو تبع «أل» يكون باقـيا على منعه من الصرف، وهو اختيار جـماعة، وذهب جمـاعة منهم: المبـرد، والسيـرافى، وابن السراج - إلى أنه يكون مـنصرفا مطلـقا «وهو الأقوى» واختار الناظم فى نكته على مقـدمة ابن الحاجب. أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم، وإن بقيت العلتان فلا، نحو «بأحسنكم». اهـ أشمونى ١/ ٤٢.

وأميل إلى تحقيق الناظم «والتحقيق تفضيل الناظم» اهـ صبان ١/ ٨٥.

والتحـقيق: أنه إن زالت إحـدى علتيـه بالإضافـة أو (أل) فمنصـرف نحو (مررت بأَحْمَدِكم) وإلا فغير منصرف نحو: (مررت بأحسَنِكم).

ولبيان ذلك مـوضع هو أليق به، والمفهوم من قوة كـلامه فى النظم أنه باق على منع صرفه.

ولما فرغ من مواضع النيابة فى الأسماء أخذ يذكر مواضع النيابة فى الأفعال. وقد تقدم أن النائب فى الفعل شيئان: الحرف والحذف.

فالحرف هو النون تنوب عن الضمـة، والحذف حذف النون وحروف العلة، (فـحذف النون ينوب عن الفـتحـة والسكون)[1] وحذف حـروف العلة ينوب عن السكون.

وبدأ بمواضع النون فقال:

واجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعلانِ النُّونَا   رَفعًا وتَدْعِينَ وَتسألونَا

فنحو (يَفْعـلان) هو كل فعل اتصل به ألف اثنين مخاطـبين أو غائبين نحو: (أنتما تفعلان) وهما يفعلان سواء كان ضمـيرا كما مثل به، أو حرفًا نحو (يفعلان الزيدين) فى لغة طيئ وأزد شنوْءة[2].

وقوله (رَفْعًا) هو مفعـول ثان لقوله (واجعل) أى: صيِّر، وهو تصريح (بأن الرفع بالنون)[3] كمـا هو مذهب الجـمهـور خلافًا لمن زعم أن الإعـراب فى هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل.

وقوله (وتَدعِينَ) أى: ونحو (تدعين) وهو كل فعل اتصل به ياء (المخاطبة).

وقـوله (وتسـألون) أى نحو (تسـألون) وهو كل فـعل اتصل به واو جـمع مخاطبين أو غـائبين، نحو (أنتم تفعلون وهم يفعـلون) وسواء أكانت ضميـرا كما مثل به أو حرفا نحو (يفعلون الزيدون) فى اللغة المشار إليها.

---

(١) ب، ج.
(٢) حى من اليمن ويقال أسد - بالسين وهو أفصح (أسد شنوءة).
(٣) ب، ج وفى أ (بأن النون).

وقوله: وحَذْفُها للجزم والنَّصب سِمَهْ.

أى: وحذف النون علامة للجزم والنصب كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[1].

وقد مثل بقوله: كَلَم تكُونى لِترُومِى مَظْلَمَهْ.

«فتكون» مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون «وترومى» منصوب بأن مضمرة بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون أيضًا.

وبدأ بالجزم؛ لأن النصب محمول على الجزم فى علامته، فإن الجزم أحق بالحذف فحمل النصب عليه كما حمل على الجر فى الأسماء.

وقوله: (مظلمه) يجوز فيه فتح اللام وكسرها، والفتح هو القياس.

إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

ولما أنهى القول فى (بيان)[2] إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال، شرع فى إعراب المعتل من الأسماء والأفعال. فقال:

وَسَمٌ مُعتلا مِنَ الأسْماء مَا   كالمُصْطَفَى والمُرتَقِى مَكارِمَا

فأشار بالمثال الأول إلى كل اسم حرف إعرابه ألف لازمة. وبالثانى إلى كل اسم حرف إعرابه (ياء لازمة قبلها كسرة).

فكلا النوعين يسمى معتلا وليس فى الأسماء ما حرف إعرابه واو لازمة قبلها ضمة[3].

(ثم أشار)[4] إلى أن هذين النوعين وإن اشتركا فى الاعتلال، فإن لكل (واحد)[5] اسمًا خاصًا وحكما غير حكم الآخر فقال:

(١) سورة البقرة ٢٤.

(٢) ج.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ب.

فالأولُ الإعرَابُ فيه قُدِّرَا   جَميعُهُ وَهُوَ الَّذى قَدْ قُصِرَا

يعنى بالألف ما حرف إعرابه ألف لازمة كالمصطفى (وإنما)[1] قدر فيه الإعراب جميعه أعنى الرفع والنصب والجر، لتعذر تحريك الألف.

فإذا قلت: (جاء الفتى) فعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الألف تعذراً.

وإذا قلت: (رأيت الفتى) فعلامة نصبه فتحة مقدرة فى الألف تعذراً.

وإذا قلت: (مررت بالفتى) فعلامة جره كسرة مقدرة فى الألف تعذراً.

وقوله: (وَهُوَ الَّذى قد قُصِرَا) إشارة إلى أن هذا النوع يسمى فى الاصطلاح مقصوراً، لأنه منع المدَ، ويقابله الممدود، ولذلك لا يسمى نحو (يسعى) مقصوراً إذ ليس فى الفعل ممدود.

وقيل سمى مقصوراً؛ لأنه قصر عن ظهور الحركات، والقصر المنع.

(والثّانِ مَـنْقُوصٌ) يعنى بالثانى: ما حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة كالمرتقى.

وسمى منقوصًا؛ لأنه تحذف لامه للتنوين نحو «داعٍ ومُرْتَقٍ».

وقيل لأنه نقص (فيه)[2] بعض الحركات وظهر فيه بعضها.

وَنَصْبُهُ ظَهَرْ نحو قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾[3].

ذلك لخفة الفتحة[4].

ورَفْعُهُ يُنْوَى نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾[5] فعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الياء استثقالا لا تعذراً لإمكان النطق بها، وقد ظهر فى الضرورة كقول الشاعر:

---

(١) أ، ب وفى ج (وأما).

(٢) أ، ب.

(٣) سورة الأحقاف، ٣١.

(٤) (ومن العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا. قال الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ باليَمامَة دَارُهُ   ودَارى بأعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهتَدَى ليا

قال أبو العباس المبرِّد: وهو من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر) اهـ أشمونى ١/ ٤٤.

(٥) سورة القمر ٦.

وعِرقُ الفرزدقِ شر العُروق خبيثُ الثَّرى كابِيُ الأزنُدِ[1]

وقوله كذا أيضًا يُجَر أى: يجر بالكسرة (منويَّة)[2] كما رفع بضمة (منويَّة)[3] لثقل الضمة والكسرة على الياء، كقوله تعالى: ﴿أُجيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾[4] فعلامة جره كسرة مقدرة فى الياء استثقالا. لا (تعذرا)[5] لإمكان النطق بها كقول جرير:

فَيَوماً يوافينَ الهَوى غَيرَ ماضيِ[6] ....

(١) البيت قائله جرير بن عطية يهجو فرزدقا وهو من قصيدة دالية وهو من المتقارب.
الشرح: «عرق الفرزدق» أراد به أصله، يعنى أصل الفرزدق أشر الأصول «خبيث الثرى» بالثاء المثلثة - خبيث التربة، وأراد به الأصل أيضا «وكابى الأزند» من كبا الزند إذا لم تخرج ناره، والأزند - بضم النون - جمع زند.
قال الجوهرى: «الزند» العود الذى تقدح به النار وهو الأعلى والزند السفلى فيها ثقب.
الإعراب: «وعرق» مبتدأ «الفرزدق» مضاف إليه «شر» خبره «العروق» مضاف إليه «خبيث» خبر بعد خبر «الثرى» مضاف إليه، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو خبيث الثرى، ويجوز أن تنصب على الذم «كابى» خبر بعد خبر ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف «الأزند» مضاف إليه.
الشاهد: فى «كابى الأزند» أنه إذا كانت الياء مضمومة فإن علامة الرفع هى الضمة المقدرة فى الياء ويجعلون ذلك لأجل الاستثقال لا لأجل تعذر إمكان النطق بها وهنا ظهرت الضمة ولكنه محمول على الضرورة.
مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٥٣.
(٢) أ، ب وفى ج (منونة).
(٣) أ، ب وفى ج (منونة).
(٤) سورة البقرة ١٨٦.
(٥) ب.
(٦) البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية يهجو بها الأخطل. وهو من الطويل.
وتمامه: ويوما ترى منهن غولا تغول. وقد ذكر البيت كله فى النسخة ب.
الشرح: «يوافين الهوى» يجازين الهوى، وهو من المجازاة - بالزاى المعجمة «غير ماضى» من مضى يمضى «غولا» بضم الغين - وهو من السعالى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان «تغول» أصله تتغول فحذفت إحدى التاءين كما فى «نارا تلظى» وهو من تغولت الإنسان الغول. أى: ذهبت به وأهلكته.
المعنى: أنه يصف النساء بأنهن يوما يجازين العشاق بوصل مقطع، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران. =

ثم انتقل إلى المعتل من «الأفعال»[1] فقال:

وأىُّ فِعْلٍ آخرٌ منهُ ألِفْ أوْ وَاوٌ اوْيَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ

أى: هنا شرطية وبعدها «كان» التامة مقدرة وآخر منه مبتدأ وألف خبره والجملة خبر كان.

وقوله: «فَمُعْتَلاً عُرِفْ» جواب الشرط، ويحتمل أن تكون «كان» المقدرة ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة[2].

ويجوز أن تكون «أى» موصولة على مذهب من أجاز إضافتها إلى النكرة.

= الإعراب: «فيوما» منصوب على الظرفية بالفعل بعده «يوافين» فعل مضارع ونون النسوة فاعله «الهوى» مفعول به «غير» قال العينى: هو مفعول ثان أو منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا أى يوافين وفاء غير نافذ. اهـ. وعندى أنه على أية حال صفة لموصوف محذوف غير أنك لو قدرت ذلك المحذوف مصدرا كان مفعولا مطلقا كما قدره، ولو قدرته اسما غير مصدر كان مفعولا ثانيا أى يجازين الهوى حديثا غير نافذ أو ما فى معنى ذلك «ماضيِ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «غير» من الألفاظ المتوغلة فى الإبهام فلا تفيده الإضافة تعريفا ومثلها لفظ مثل وما أشبهها «ويوما» الواو عاطفة يوما منصوب على الظرفية بالفعل بعده. وقول العينى إنه معطوف على يوما الأول خطأ لأن الواو عطفت هذه الجملة كلها على الجملة السابقة وإلا لكان اليومان معمولين للفعل السابق. وذلك لم يذهب إليه أحد «ترى» فعل مضارع وهى بصرية أولى من أن تكون علمية وفاعله ضمير مستتر فيه «منهن» جار ومجرور متعلق بترى «غولا» مفعول به «تغول» فعل مضارع فاعله ضمير الغول المستتر فيه. والجملة فى محل نصب صفة لغولا وإن جعلت علمية كانت هذه الجملة فى محل نصب على أنها مفعول ثان.

الشاهد: فى «غير ماضيِ» حيث حركت الياء فى الماضى للضرورة، والقياس إسكانها لأنه اسم فاعل من مضى يمضى كقاض من قضى يقضى، فبعد الإعلال يصير ماض فتحذف منه الياء ويكتفى بالتنوين.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الشاطبى والأشمونى فى ١/ ٤٤ وفى سيبويه ١/ ٥٩.

(١) أ، ب وفى ج «الألف».

(٢) إحدى الشعبتين العظيمتين اللتين تتفرع إليهما العرب العدنانية والثانية مضر.

وحاصل البيت: أن كل فعل آخره ألف نحو: «يخشى» أو واو نحو: «يدعو» أو ياء نحو: «يرمى» فهو معتل قد عرف بهذا الاسم، ولا يقال منقوص ولا مقصور «إلا فى الأسماء»[1].

وقوله: فَالألِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ الجَزْمِ

يعنى بغير الجزم الرفع والنصب نحو: «زيد يسعى ولن يسعى» فعلامة رفعه ضمة مقدرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة.

وكل ما قدر فى الألف فهو على سبيل التعذر، وإنما استثنى الجزم، لأنه يظهر بحذف الألف كما سيأتى[2].

وقوله: وأبدِ نَصْبَ ما كَيَدْعُو يَرْمِى

أى «ويظهر»[3] نصب المعتل بالواو «كيدعو» والمعتل بالياء «كيرمى» فتقول: «لن يدعو ولن يرمى» لخفة الفتحة.

وقوله: والرفع فيهِمَا انْوِ

يعنى: فى المعتل بالواو والياء نحو: «زيد يدعو ويرمى» فعلامة رفعهما ضمة مقدرة فى الواو والياء استثقالاً كما سبق فى المنقوص.

وقوله: واحذفْ جازِمًا ثَلاثَهُنَّ

يعنى: الألف، والواو، والياء، تحذف الثلاثة للجازم نحو: «لم يخشَ ولم يرمِ ولم يغزُ».

والتحقيق: أن الحذف عند الجازم، لأنه فرع، إذا كان حرف العلة بدلا من همزة نحو: «يقرأ» فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره[4] وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف، ومنع بعضهم الحذف.

---

(١) أ، ج وفى ب (إلا فى غير الأسماء).

(٢) وأما الجزم فيظهر، لأنه يحذف له الحرف الأخير. اهـ ابن عقيل ١/ ٤٥.

(٣) ج وفى أ، ب «وأظهر».

(٤) قال ابن هشام فى التوضيح: «هو إبدال قياسى»، لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها.

وقوله: «تَقْضِ حُكْمًا لازمًا». يعنى فى غير ضرورة الشعر، وأما فى الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف ويقدر الجزم. كقول الشاعر:

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمى[1] ....

وكقول الآخر: .... لَمْ تَهْجُو ولَمْ تدعِ[2]

---

(١) البيت: هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسى. يعرض فيها بالربيع بن زياد وكانت بينهما شحناء، والقصيدة دالية ومن الوافر.

وعجز البيت: بما لاقت لبون بنى زياد.

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب وفى أ، ج الشطر الأول.

الشرح: «الأنباء» جمع نبأ وهو الخبر «تنمى» - بفتح التاء - تزداد وتنتشر، «اللبون» ذات اللبن وفى رواية «قلوص» بفتح القاف وضم اللام هى الناقة الشابة «بنى زياد» الربيع بن زياد وإخوته.

المعنى: ألم يبلغك ما جرى لنياق بنى زياد وهم المغاوير الذين يخشاهم الشجعان؟ والحال أن أخبارهم ملأت البقاع وعرفها القاصى والدانى.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام. لم نافية جازمة «يأتيك» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح والكاف ضمير المخاطب فى محل نصب مفعول به «والأنباء»: الواو للحال. الأنباء مبتدأ «تنمى» فعل مضارع فاعله مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب على الحال «بما» اختلف العلماء فى الباء على أقوال كثيرة وطال بينهم الجدل فى أمرها.

وأظهر ما ذهبوا إليها أنها زائدة وما: اسم موصول فاعل يأتى «ولاقت» فعل ماض والتاء للتأنيث. «لبون» فاعل «بنى زياد» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول. والعائد محذوف تقديره «لاقته» وزيادة الباء فى الفاعل هنا ضرورة شعرية.

الشاهد: فى «ألم يأتيك» حيث أثبت الشاعر فيه حرف العلة وهو الياء مع الجازم للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٦/١، والشاطبى والسندوبى وابن هشام ٥٥/١ وأيضا فى المغنى ١/ ١٠٠ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٥٢/١ وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/ ٢٤، والشاهد ٦٣٦ فى خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج٢ ص٥٩.

(٢) قال العينى فى شرح الشواهد ج١ ص٢٣٤: لم أقف على اسم قائله، وفى نشأة النحو ص٥٩ قائله أبو عمرو بن العلاء للفرزدق وهو من البسيط.

وتمامه: هَجَوْتَ زبَّانَ ثُمَّ جئْتَ مُعتَذرًا   مِنْ هَجو زبَّان

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب ... وفى أ، ج اكتفى بالشاهد. =

وقول الآخر: .... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ[1]

ومنع بعضهم إثبات الألف وهو اختيار ابن عصفور.

وسبب هذا الخلاف، اختلافهم فيما حذفه الجازم، فقيل: الضمة المنوية فعلى هذا لا فرق بين الألف وأختيها، وقيل: الضمة الظاهرة. لفظ بها ضرورة ثم حذفت، فعلى هذا لا يجوز فى الألف[2]، إذ لا يمكن فيها ذلك.

= الشرح: «زبان» - بفتح الزاى وتشديد الباء الموحدة - اسم رجل، واشتقاقه من الزبب وهو طول الشعر وكثرته.

الإعراب: «هجوت» فعل وفاعل والتاء فى رواية أكثر النحاة مفتوحة على أنها ضمير المخاطب. وهى فيما رواه المرتضى مضمومة على أنها للمتكلم «زبان» مفعول به «ثم» حرف عطف «جئت» فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة «معتذراً» حال من الفاعل «من هجو» جار ومجرور متعلق بمعتذر «زبان» مضاف إليه «لم» نافية جازمة «تهجو» مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة المقدرة على الواو «ولم» الواو عاطفة ولم نافية جازمة «تدع» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر للروى.

الشاهد: فى «لم تهجو» حيث أثبت الشاعر الواو مع الجازم للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/٤٦ والشاطبى - وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/٥٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ١٠/١٠٤، والإنصاف ١/١٦ والخصائص ١/٣٢٣، ٣٢٧.

(١) قائله رؤبة بن العجاج الراجز، وهو من الرجز المسدس.

وصدره: إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ....

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب وفى أ، ج الشطر الثانى.

المعنى: إذا غضبت العجوز وخاصمتك فطلقها ولا ترفق بها.

الإعراب: «إذا» للشرط «العجوز» مرفوع بفعل يفسره الظاهر بعده أى: إذا غضبت العجوز «غضبت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «فطلق» الفاء واقعة فى جواب الشرط وطلق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت «ولا ترضاها» جملة من الفعل والفاعل والمفعول عطف على قوله فطلق «ولا تملق» جملة عطف على قوله ولا ترضاها أصله ولا تتملق فحذفت إحدى التاءين.

الشاهد: فى قوله «ولا ترضاها» حيث أثبت الشاعر فيه الألف. وقدر الجزم تشبيها بالياء فى قول الآخر ألم يأتيك، وذلك للضرورة.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ٥٢٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ١٠/١٠٦، والشاهد رقم ٦٣٥ من خزانة الأدب.

(٢) أ، ب وفى ج «الأفعال».

وقد ذهب قـوم إلى أن هذه الحروف الثابتة إشـباع[1] وقد حذفت الحروف الأصلية للجازم، وقد ورد فى الضرورة أيضاً تقدير نصب الياء والواو - مثال الياء - قول الشاعر:

مَا أَقدَرَ الله أنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ[2]

ومثال الواو قوله:

.... أَبى اللَّهُ أنْ أَسمُو بأُمّ ولا ابِ[3]

---

(١) فمثـلا أشبعت الفتحـة فى ترض فنشأت الف والكسرة فى يأتك فنشـأت ياء والضمة فى تهج فنشأت واو وأما «سنـقرئك فلا تنسى» فلا نافيـة، لا ناهية، أى: فلست تنسى. اهـ أشمونى ١/ ٤٦ بتصرف.

(٢) البيت لحندج بن حندج المرى، وهو من قصيدة لامية - وهو من البسيط.
الشرح: «أن يدنى» من دنا يدنو إذا قرب «على شـحط» بالشين المعجمة والحـاء المهملة - أى: على بعد من شحط يشحط بفتح الـشين وسكون الحاء - وهنا حركت الحاء للضرورة «داره الحزن» بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعـجمة - وهو اسم موضع ببلاد العرب، والحـزن فى الأصل ما غلظ مـن الأرض «صُول» بضم الصـاد المهـملة وسكون الواو اسم موضع قاله الجوهرى.
الإعراب: «ما» تعجبية مبـتدأ «أقدر» فعل ماض فـاعله ضمير مـستتر فيـه وجوبا «الله» منصـوب على التعظيـم وجملة الفـعل والفاعل فـى محل رفع خـبر المبـتدأ «أن» حـرف مصدرى ونصب «يدنى» فعل مـضارع منصوب بفتحة مـقدرة على الياء، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مـصدر مجرور بحرف جـر محذوف: أى على إدنائه، والجـار والمجرور متعلق بأقدر «على شحط» جار ومجرور متعلق بيدنى وعلى بمعنى مع «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به ليدنى «داره الحزن» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صـلة الموصول «ممن» جار ومجرور مـتعلق بيدنى أيضا «داره صـول» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها صلة من المجرورة فى قوله «ممن».
الشاهد: فى قوله «أن يدنى» حيث أثبت الشاعر الياء فيه ساكنة مع تقدير النصب وهو قليل.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٤٥.

(٣) قاله عامر بن الطفيل بن مالك، كان سيد بنى عامر فى الجاهلية. وهو من قصيدة بائية من الطويل.
وصدره: فما سودتنى عامر عن وراثة.
وذكر البيت فى نسخة ب، أ وفى ج «العجز».
الشرح: «فما سودتنى» من السيادة، «أن أسمو» من السمو والعلو والارتفاع، «عامر» أراد بنى عامر القبيلة، فلذلك أنث الفعل المسند إليـها لأنه كان سيد بنى عامر، «عن وراثة» =

وقد ورد أيضًا فى الضرورة إظهار رفعهما مثال الياء - قوله:

. . . .   تساوىُ عَنْزى غيرَ خَمْسِ دراهِمِ[1]

ومثال الواو قوله:

إذا قُلْتُ عَلَّ القلبَ يسلوُ قُيِّضَتْ   هواجسُ لا تَنْفَكُ تُغرِيه بالوَجْدِ[2]

= أن سيادته من نفسه لأجل كرمه وشجاعته لا أنها وراثة عن آبائه «أبى الله» من الإباء، وهو شدة الامتناع «بأم ولا أب». أى من جهة الآباء والأمهات وزاد كلمة لا - تأكيدا للنفى - وقدم الأم على الأب لأجل القافية.

الإعراب: «فما» نافية «سودتنى» فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول به «عامر» فاعل «عن وراثة» متعلق بسوّد «أبى الله» فعل وفاعل «أن» مصدرية ناصبة «أسمو» فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الواو وفاعله ضمير المتكلم المستتر «بأم» جار ومجرور متعلق بأسمو «ولا» الواو عاطفة، لا، زائدة لتأكيد النفى المستفاد من معنى العامل وهو أبى «أب» معطوف على أم.

الشاهد: فى قوله «أن أسمو» حيث سكن الشاعر الواو مع النصب، لأن الحق أن يقال أن أسموَ بنصب الواو - ولكنه سكنها للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/٤٥، والخصائص ٢/٣٤٢.

(١) قال العينى ١/٢٤٧ فى شرح الشواهد - هذا البيت أنشده الفراء ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان: لا يعرف قائله بل لعله مصنوع. وقيل: قائله رجل من الأعراب وبحثت فلم أعثر له على قائل - وهو من قصيدة ميميّة - من الطويل.

وصدره: فعوضنى عنها غناى ولم تكن

وقد ذكر البيت فى نسخة ب وفى ج «العجز».

وحكاية الأعرابى أن عبد الله بن العباس خرج يريد معاوية بن أبى سفيان فأصابته سماء فنظر إلى نويرة عن يمينه فقال لغلامه: هيا بنا إليها فلما أتياها إذا شيخ ذو هيئة رحب به وذبح له شاة هى معيشة أهله فأعطاه خمسمائة دينار عوضا عن الشاة.

الإعراب: «فعوضنى» الفاء للعطف وعوضنى فعل ماض والفاعل ضمير مستتر عائد إلى عبد الله والنون للوقاية والياء مفعول به «عنها» متعلق بالفعل «غناى» مفعول ثان لعوض «ولم» حرف نفى «تكن» فعل مضارع من كان الناقصة واسمها ضمير والجملة وقعت حالا «تساوى» فعل مضارع من ساوى «عنزى» فاعل والياء مضاف إليه «غير» مفعول به والجملة خبر كان فى محل نصب «خمس» مجرور بالإضافة وكذلك «دراهم».

الشاهد: فى قوله «تساوى» حيث أبرز الشاعر فيه الضمة على الياء للضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/٥٣.

(٢) لم يذكر له العينى قائلا - ولم أعثر له على قائل - وهو من الطويل. =

وربما قدر فى «السعة»[1] نصب الياء كقراءة بعضهم﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[2] وجزمها كقراءة قنبل[3] ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[4] ونصب الواو كقراءة بعضهم[5] ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾[6].

وبسط الكلام على ذلك لا يليق بهذا المختصر. والله أعلم.

= الشرح: «عل» أى لعل القلب وهى لغة فى لعل «يسلو» من سلوت عنه سلواً إذا برد قلبه من هواه، «قيضت» أى: سلطت، قال تعالى (وقيضنا لهم قرناء) «هواجس» جمع هاجسة من هجس فى صدرى شىء إذا حدث، والهاجس الخاطر، «تغريه» من الإغراء وهو التحريض. «بالوجد» هو شدة الشوق.

الإعراب: «إذا» للشرط «قلت» فعل وفاعل وقعت فعل الشرط «عل» لغة فى لعل «القلب» اسم لعل «يسلو» جملة فى محل رفع خبر عل - والجملة مقول القول «قيضت» فعل ماض مبنى للمجهول «هواجس» نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «لا تنفك» من الأفعال الناقصة واسمها ضمير مستتر يرجع إلى الهواجس «تغريه» فعل مضارع والفاعل ضمير والضمير المنصوب مفعوله، وهو يرجع إلى القلب والجملة فى محل نصب خبر لا تنفك «بالوجد» جار ومجرور متعلق بالفعل، ولا تنفك إلى آخره فى محل الرفع على أنها صفة لهواجس.

الشاهد: فى قوله يسلو حيث أظهر الضمة على الواو فدل هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التى كانت على الواو، وهذا رأى بعض النحاة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٥٣.

(١) أ، ب وفى ج (السبعة).

(٢) سورة المائدة ٨٩.

(٣) هو: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن المخزومى المكى الملقب بقنبل، كان إماما فى القراءة ضابطا متقنا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من الأقطار وهو من أصحاب ابن كثير، وتوفى بمكة سنة ٢٩١هـ.

(٤) سورة يوسف ٩٠.

(٥) أ، ب.

(٦) سورة البقرة ٢٣٧.

النكرة والمعرفة

إنما قدم الناظم هذا الباب إلى هذا الموضع، لتوقف كثير من الأحكام الإعرابية عليه، وبدأ بالنكرة، لأنها الأصل. فقال:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤثِّراً ... أَوْ وَاقِعٌ مَوقِعَ ما قَدْ ذُكِرَا

يعنى أن النكرة قسمان أحدهما يقبل «أل» المؤثرة أى المعرفة نحو «رجل» (فإنه يقبلها)[1] فتقول «الرجل».

والثانى: لا يقبل المؤثرة بنفسه، ولكنه واقع موقع شىء يقبلها نحو: «ذو» بمعنى صاحب، فإنه لا يقبل «أل» ولكنه واقع موقع صاحب وصاحب يقبل «أل»[2] فيستدل على تنكير «ذو» بذلك.

واحترز بقوله «مؤثرا» من أل الزائدة والتى للمح الصفة، فإنهما لا يدلان على تنكير ما يدخلان عليه، بل يدخلان على العلم.

«فالزائدة»[3] نحوَ:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِها[4] ....

والتى للمح الصفة (نحو: «الحارث» و «العباس».

---

(١) أ، ب وفى ج (فألفها تقبلها).

(٢) ج.

(٣) أ، ج.

(٤) قال فى الدرر اللوامع ص٥٣ ولم أعثر على قائله، وفى شواهد المغنى ص٦٠ قال: أنشده الأصمعى ولم ينسبه لأحد، وقيل لأبى النجم، قال الشيبانى: اسمه المفضل.
وعجز البيت: حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قصورِها - وذكر البيت فى نسخة ب - وفى أ، ج الصدر.
الشرح: «أم العمرو» يريد أم عمرو، «الحراس» جمع حارس وهو حرس السلطان و«القصور» جمع قصر «باعد» أبعد «الأسير» فعيل بمعنى مفعول معناه المتيم المستعبد بالعشق.
المعنى: أبعد المحبوبة عن أسيرها المتيم، يريد بذلك نفسه، حراس أبواب قصورها.
الشاهد: فى قوله «أم العمرو» حيث دخلت أل الزائدة على العلم.
مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١/ ٥ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٠ وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، والإنصاف ١/ ١٩٨.

فـإن قلت: أل فى الحـارث ونحوه مـؤثرة للمـح الصفـة فـهى واردة على إطلاقه.

قلت: التى للمح الـصفـة[1] لم تؤثر فى الاسم الذى دخلت عليـه أثراً من تعريف ولا غيره، وإنما نبهت عن أصله، وإن كان صفة.

فإن قلت: حصـر النكرة، فى القسمين غير صحـيح، لوجود ثالث لا يقبل «أل» ولا يقع مـوقع شـىء يقـبلهـا وهو نكرة، وذلك «مَـن ومـا» فى الشـرط[2] والاستفهام خلافًا لابن كيسان فى «مَن وما» الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان.

قلت: الحصر فى القسمين صحيح، وما ومن المذكورتان واقعتان موقع شىء يقـبل «أل» ولا يشـتـرط أن يكون مـسـاويًا لهـمـا فى تضـمـن مـعنى الشـرط (والاستفهام)[3] لأن «من وما» لم يوضعا فى الأصل لذلك، وتضمن معنى الشرط و «الاستفهام»[4] طارئ على معناهما الأصلى فليتأمل[5].

ولما فرغ من تعريف النكرة انتقل إلى المعرفة. فقال: **(وغيره معرفة)**.

أى: وغير النكرة معرفة، إذ لا وساطة بينهما، واستغنى بذلك عن حد المعرفة.

قال فى شرح التسهيل: من تعرض لحـد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

ثم أشار إلى أنواع المعارف بالأمثلة وهى ستة أنواع:

مضمر، وعلم، واسم إشارة، وموصول، وذو أداة، ومضاف إلى واحد من هذه إضافة تخصيص.

---

(١) أ، ب.

(٢) ج، وفى أ، ب «الشروط».

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) (ومن ذلك أيضا «من» و «ما» نكرتين موصوفتين، كما فى «مررت بمن معجب لك» و«بما معجب لك» فإنهما لا يقبلان «أل» لكنهما واقعان موقع إنسان وشىء، وكلاهما يقبل أل، وكذلك «صـه» و «مه» بالتنوين لا يقـبلان «أل» لكنهمـا يقعان مـوقع ما يقبلهـما، وهو «سكوتا وانكفافا» اهـ أشمونى ١/ ٤٦.

«وهم» مثال للمضمر، (وذى) مثال لاسم الإشارة، «وَهندَ» مثال للعلم، «وابنى» مثال للمضاف، و«الغلامَ» مثال لذى الأداة «والذى» مثال للموصول. وأعرفها المضمر على الأصح ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة. وقيل: هما فى مرتبة واحدة. وقيل: ذو الأداة أعرف من الموصول والمضاف إلى واحد منها فى مرتبته مطلقا على رأى المصنف «إلا»[1] المضاف إلى المضمر، فإنه فى مرتبة العلم على رأى أكثرهم[2].

وقال فى التسهيل: أعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغائب السالم عن إبهام «ثم المشار به والمنادى والموصول»[3][4] ومثلها فى النظم غير مرتبة، ورتب أبوابها.

فإن قلت: بقى من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة فى النداء نحو: «يا رجل» فلم تركه؟ «وما»[5] مرتبته؟

قلت: لم يدع الحصر بل أتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر، وأيضًا فقد ذهب قوم إلى أن نحو: «يا رجلُ» إنما تعرف بأل المقدرة، وأما مرتبته عند من جعل تعريفه بالمواجهة والقصد فمرتبته اسم الإشارة.

[الضمير]

ثم شرع فى الكلام على أعرف المعارف وهو المضمر. فقال:

فَمَا لِذِى غَيْبَةٍ اوْ حُضُورِ كأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بالضَمِيرِ

الضمير: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته، وهذا هو المراد بقوله: «فَمَا لذى غيبة أو حضور» أى: فما وضع لمسمى ذى غيبة أو حضور. (والحضور)[6] يشتمل للمتكلم والخطاب، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة.

---

(١) أ، ب وفى ج «أما». (٢) راجع الأشمونى ١/ ٤٨.
(٣) ب.
(٤) قال فى التسهيل ص٢١ «. . . . . ثم الموصول ذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه».
(٥) أ، ب وفى ج «ولا». (٦) أ، ب.

وأجاب الشارح بأن إفراد اسم الإشارة بالذكر يرفع الإيهام[1] ومثل الحاضر: «بأنت» والغائب «بهو».

وقوله «سَمِّ بالضمير» هذا هو اصطلاح البصريين يسمى عندهم بالضمير والمضمر، والكوفيون يسمونه الكناية والمكنى.

والضمير قسمان: متصل ومنفصل، والمتصل قسمان: بارز ومستتر. هذا تقسيم الجمهور.

وأما المصنف فقسمه أولا إلى بارز ومستتر - فالبارز ما له صورة فى اللفظ، والمستتر ضده، والبارز قسمان: متصل ومنفصل.

ولما كان المتصل هو الأصل، لكونه أخصر قدمه على المنفصل فقال:

وذُو اتِّصَالٍ منهُ مالا يُبْتَدَا ... ولا يَلِى إلاَّ اختياراً أبدا

أى: الضمير المتصل هو الذى لا يصح وقوعه أول الكلام ولا بعد «إلا» فى الاختيار.

والمنفصل بخلافه، أى: يصح وقوعه أول الكلام وبعد «إلا» فى الاختيار، وسيأتى تمثيل النوعين.

واحترز بقوله: «اخْتِيَارًا» من وقوع المتصل بعد «إلا» فى ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

وَما نُبَالى إذا ما كُنْتِ جارَتَنَا ... ألا يُجاورَنَا إلاكِ دَيَّارُ[2]

---

(١) راجع الشارح ص٢١.

(٢) قال العينى ج١ ص٢٥٣ فى شرح الشواهد: هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد، وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «وما نبالى» وما نكترث ولا نهتم، وأكثر ما يستعمل هذا بعد النفى، «جارتنا» تأنيث الجار، «ألا يجاورنا» جاء فيه علا يجاورنا - بإبدال الهمزة عينا، «إلاك» أى: إلا إياك، «ديار» أحد، وكلاهما لا يستعمل إلا بعد النفى - «وما» الأولى نافية والثانية زائدة.

ويروى «وما علينا إذا ما كنت ...» ويروى «ألا يجاورنا سواك ديار».

المعنى: إذا كنت أيتها المحبوبة جارتنا لا نبالى ألا يجاورنا أحد غيرك ففيك الكفاية، وحاصله: أنت المطلوبة فإذا حصلت فلا التفات إلى غيرك. =

قال آخر:

أعوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَالِي عَوْضُ إلاهُ نَاصِرِ(١)

= الإعراب: «ما» نافية «نبالى» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إذا» ظرفية شرطية. «ما» زائدة «كنت» فعل ماض ناقص والتاء ضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» خبر كان والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية ناصبة «لا» نافية، «يجاورنا» مضارع منصوب بأن والضمير فى محل نصب مفعول به ليجاور وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لنبالى «إلاك» إلا استثنائية والكاف مستثنى تقدم على المستثنى منه «ديار» فاعل يجاور وهو المستثنى منه.

الشاهد: فى قوله: «إلاك» فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ضرورة، وكان القياس أن يقول إلا إياك بالضمير المنفصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٢٢، وابن عقيل ١/٤٧، والشاطبى والسندوبى وداود والأشمونى ١/٤٨، والسيوطى ص١٤ والمكودى ص١٥ وابن هشام ١/٦١. وأيضا ذكره فى المغنى ٢/٧٨ والسيوطى فى الهمع ١/٥٧، وابن يعيش فى المفصل ٣/١٠١، والشاهد رقم ٢٨٣ فى خزانة الأدب والخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٥.

(١) قال العينى فى شرح الشواهد ج١ ص٢٥٥ - لم أقف على اسم قائله وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعوذ» ألتجئ وأتحصن، «من فئة» من جماعة «بغت» من البغى بمعنى الظلم والعدوان، «عوض» ظرف يستغرق المستقبل مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إنى ألتجئ إلى رب العرش وأتحصن بحماه عن جماعة ظلمونى فليس لى معين ولا وزر سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع فاعله مستتر فيه «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ «العرش» مضاف إليه «من فئة» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» فعل ماض وفاعله مستتر فيه والتاء للتأنيث. والجملة صفة لفئة «علىَّ» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر «إلاه» حرف استثناء والهاء مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» وهو شاذ لا يجوز إلا فى الضرورة الشعرية إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه فإن ذلك عندهم جائز.

وكان القياس أن يقال: (إلا إياه) وأنكر المبرد وقوع المتصل بعد إلا مطلقا حتى إنه أنكر رواية «إلاك» وأميل إلى رأى ابن الأنبارى، لأنه على رأى المبرد لا شاهد فى البيت.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/٤٦، وداود.

تنبيهان:

الأول: منع المبرد (وقـوع المتصل بعد إلا مطلقا، وأنشـد «سواك ديار» وأنكر رواية «إلاك» وأجازه ابن الأنبارى)[1] مطلقا.

الثانى: كلام الناظم هنا موافق لمذهب الجمهـور، فى كون وقوع المتصل بعد «إلا» ضرورة.

وقال فـى التسهـيل[2] وشـذ «إلاك» فلا يقـاس عليه هـ (وصـرح فى باب الاستثناء من شرح التسهيل، بأن ذلك ليس بضرورة)[3] ثم مثل المتصل فقال:

كالياءِ والكافِ من ابنِى أكْرَمَك   والياءِ والهاءِ من سَلِيهِ مَا مَلَك

المضمر المتـصل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومـجرور. وكل من الثلاثة، إما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب.

فالمرفوع للمـتكلم «فعلتُ - فعلنا» والمخاطب «فعلتَ - فعلتِ - فـعلتما - فعلتم - فعلتن».

وللغـائب «فعَل - فـعلتْ - فعـلا - فعلوا - فـعلن» والمنصوب للمـتكلم «أكرمنى - أكرمنا».

وللمخاطب «أكرمكَ - أكرمكِ - أكرمكما - أكرمكم - أكرمن».

وللغائب «أكرمه - أكرمها - أكرمهما - أكرمهم - أكرمهن».

والمجرور للمتكلم: «مرَّ بى - مرَّ بنَا» وللمـخاطب «مرَّ بِكَ - مرَّ بِكِ - مرَّ بكما - مرَّ بكم - مرَّ بكن» وللغائب «مرَّ به - مَـرَّ بها - مرَّ بهما - مرَّ بهم - مرَّ بهن».

فهذه سـتة وثلاثون ضميراً متصلا، والسابع والثـلاثون «ياء المخاطبة» نحو: «تفعلين يا هند» على مذهب سيبويه[4].

---

(١) أ، ج.

(٢) التسهيل ٢٧.

(٣) أ، ج.

(٤) ج١ ص٥ سيبويه.

وقـد أشار الناظـم إلى التكلم باليـاء (من ابنِى) وإلى المخـاطب بالكاف من «أكرمك» وإلى الغائب بالياء من (سليه).

وأشار أيضـا إلى الرفع بالياء من سليه، وإلى النـصب بالكاف من أكرمك، وإلى الجر بالياء من ابنى.

فقد نبه بهذه الأمثلة الأربعة على الأقسام كلها.

ثم أشار إلى حكم عام لجميع المضمرات فقال:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لهُ البِنَا يَجِبْ

المضمرات كلهـا مبنية بالاتفاق، واختلف فى سبب بنائهـا فقيل: (بنيت)[1] لشبـهها بالحـرف فى المعنى، لأن كل ضميـر متضمن مـعنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف (وقيل)[2] غير ذلك.

وقد ذكر فى التسهيل، لبنائه أربعة أسباب:

أولها: شبه الحـرف وضعا، لأن أكثره على حرف أو حـرفين وحُمِل الباقى على الأكثر.

وثانيـها: شبـه الحرف افـتقارا. لأن المضـمر لا تتم دلالتـه على مسـماه إلا بِضَميمة من مشاهدة أو غيرها.

وثالثها: شبه الحـرف جمودا، والمراد بالجمود عدم التـصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى فى التصغير وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.

ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى. هـ[3].

قال الشارح[4]: ولعل هذا المعـتبر عند الـشيخ[5] فى بناء المضـمرات، ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك (إظهار)[6] علة البنا، فقال[7]:

---

(١) أ، ج.

(٢) ج.

(٣) قال فى التسهيل ص٢٩ (وبنى المضمر لشبهه بالحـرف وضعا وافتقارا وجمودا أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى).

(٤) راجع للشارح ص٢٢.

(٥) هو: ابن مالك وقد ترجمت له.

(٦) أ، ب.

(٧) راجع الأشمونى ١/٤٩.

وَلَفْظُ مَا جُرَّ كلَفْظِ مَا نُصِبْ

أى: الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب.

وقد (تم)[1] تقدم ذكره[2].

ثم قال: للرَّفْعِ والنصْبِ وَجرٍّ نَا صَلَحْ

يعنى: أن هذا الضمير، يعنى لفظ «نا» صلح للرفع والنصب والجر، ومثل للثلاثة بقوله:

كاعْرِفْ بِنَا فَإِنَنَا نِلْنَا المِنَحْ

فموضع (نا) جر بعد الباء ونصب بعد «إنّ» ورفع بعد الفعل.

وما سوى ما ذكر من (الصالح)[3] للنصب والجر والصالح للثلاثة مختص بالرفع[4]. فالأقسام ثلاثة وذلك واضح، ثم قال:

وأَلِفٌ والوَاوُ والنُّونُ لِمَا غَابَ وغَيْرِه كقَاما واعْلَمَا

الضمير المتصل بالنسبة إلى المعنى على ثلاثة أقسام: مختص بالحاضر «كالكاف» ومختص بالغائب «كالهاء».

وهذان القسمان ظاهران، وقسم يكون للغائب تارة وللمخاطب أخرى، وهو ثلاثة ضمائر: ألف الاثنين، وواو الجمع، ونون الإناث، ومثل الألف «بقاما واعلما» فالألف في قاما للغائبين وفى اعلما للمخاطبين، ومثال الواو «قاموا واعلمُوا» والنون «قُمْنَ وَاعْلَمْنَ».

---

(١) أ.

(٢) نحو «إنه» و «له» و «رأيتك» و «مررت بك» أشمونى ١/ ٤٩.

(٣) ب، ج.

(٤) وإنما لم يذكر المصنف الياء وهم، وأما الياء وهم، فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر، لكن لا يشبهان «نا» من كل وجه: فإن الياء، وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد. لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو: اضربى وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو: «لى» و «إنى». و «هم» تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد. إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى الجر والنصب ضمير متصل. اهـ أشمونى ج١ ص٤٩.

فإن قلت: قوله (وَغَيْرِهِ) أعم من المخاطب.

قلت: لما كانت الألف والواو والنون لا تكون للمتكلم (تعينت)[1] إرادة المخاطب وذلك بين.

ثم أشار إلى المستتر فقال: وَمِنْ ضميرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ

فعلم من تخصيصه بالرفع أن المستتر لا يكون ضمير نصب ولا جر.

والمستتر ضربان: واجب الاستتار. وهو ما لا يخلفه الظاهر، وجائز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر.

فالواجب الاستتار في سبعة مواضع: فعل أمر الواحد (كافْعَل) والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم (كأوَافِقْ) والمبدوء بتاء الخطاب (التى)[2] للمفرد (كتَغْتَبِطُ) والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك (كَنَشْكُرُ)[3]، واسم فعل الأمر (كنزَالِ) واسم المضارع «كأفٍّ» والمصدر الواقع بدلا من فعله فى الأمر نحو: «ضربا زيدا».

فإن قلت: قد أخل الناظم بهذه الثلاثة (الأواخر)[4].

قلت: لم يدَّعِ الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله، وأيضا فاختصر على الأفعال لأصالتها فى العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان عن الفعل فى ذلك.

والجائز الاستتار هو (المرفوع)[5] بفعل الغائب والغائبة ماضيا ومضارعا[6] وبالصفة وباسم الفعل الماضى.

ثم انتقل إلى الضمير المنفصل وهو نوعان: مرفوع ومنصوب، وبدأ بالمرفوع فقال:

---

(١) ب، ج وفى أ (فعنيت).

(٢) ب.

(٣) ب، ج وفى أ (كنشرك).

(٤) ب، وفى أ، ج (الأخر).

(٥) أ، ب وفى ج (الموضوع).

(٦) مثل «زيد يقوم» أى هو وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو: «هند تقوم» وما كان بمعناه نحو «زيد قائم» أى: هو. اهـ ابن عقيل ١/ ٥١.

وقال الأشمونى ١/ ٥٠ (وخص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره) اهـ.

وذُو ارْتِفَاعٍ وانفِصَالٍ أنَا هُو   وأنْتَ والفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

ضمير الرفع المنفصل ثلاثة أقسام: متكلم، ومخاطب، وغائب، فلذلك مثل بثلاثة أمثلة.

والمراد بالفروع: ما دل على مؤنث أو مثنى أو مجموع، «فأنا» له فرع واحد هو «نحن».

و «أنت» له أربعة فروع «أنت - أنتما - أنتم - أنتن».

و «هو» له أربعة أيضا «هِيَ - هُمَا - هُم - هُنَّ».

تنبيه:

مذهب البصريين أن ألف «أنا» زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلا، وإنما زيدت وقفا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم: (هذا فَزْدِى أَنَهْ)[1].

ومذهب الكوفيين: أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة واختاره المصنف[2] وفى (أنا) لغات الفصيحة حذف ألفه وصلا وإثباتها وقفًا.

والثانية إثباتها وصلاً ووقفًا وهى لغة تميم[3].

والثالثة (هَنَا)[4] بإبدال همزته هاء.

والرابعة: آنَ بمدة بعد الهمزة.

قال المصنف: من قال (آن) فإنه قَلَب (أنا) كما قال بعض العرب فى رأى راءَ.

---

(١) ورد فى مجمع الأمثال للميدانى رقم ٤٥٤٢ (هذا فصدى) قيل: إن أول من تكلم به كعب بن مامة، وذلك أنه كان أسيرا فى غزة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها. فلامته على نحره إياها فقال هكذا فصدى، يريد أنه لا يصنع إلا كما يصنع الكرام.

(٢) وقد ارتضيت هذا الرأى لسهولته.

(٣) تميم - قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(٤) أ، ج.

والخامسة: «أنْ» (كَمَنْ)[1] حكاها قطرب.

وأما «أنت» وفروعه، فالضمير عند البصريين «أن» والتاء وحرف خطاب (ومذهب الفراء أن «أنت»[2] بجملته ضمير)[3].

ومذهب جمهور البصريين أن «هو» بجملته ضمير وكذلك، «هِيَ» وأما «هُما وهُم وهُنَّ» فذهب أبو على[4]: إلى أنها بجملتها ضمائر، وقد قيل غير ذلك مما لا يحتمل ذكره هذا الموضع.

ثم ثنى بالمنصوب فقال:

وَذُو انْتِصَابٍ فِى انْفِصَالٍ جُعِلا ... إيَّاىَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا

«إيا» هو الضمير المنصوب المنفصل ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، هذا مذهب سيبويه[5] وذهب الخليل: إلى أن «إيا» ضمير مضاف إلى لواحقه وهى ضمائر وإليه ذهب المصنف[6] وفيه مذاهب أخر لا نطول بها.

فللمتكلم: «إيّاىَ - إيّانا» وللمخاطب «إيَّاكَ - إياكِ - إيَّاكُما - إياكم - إياكُنَّ».

وللغائب: «إياه - إياها - إياهما - إياهم - إياهن» وهذا معنى قوله: (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا).

ثم قال:

وفى اخْتِيَارٍ لا يجىءُ الْمُنْفَصِلْ ... إِذَا تأَتَّى أنْ يَجِىءَ الْمُتَّصِلْ

---

(١) أ.

(٢) وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن. همع ١/ ٦٠، وإلى رأى الفراء أميل.

(٣) أ، ب.

(٤) راجع الأشمونى ١/ ٥١.

(٥) راجع كتاب سيبويه ١/ ٨٣.

(٦) ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبنى إذا لزم الإضافة أعرب. وما استدل به شاذ. والشاذ لا تقوم به حجة، ولكن اختاره المصنف - وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما فى «علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم» اهـ صبان ١/ ١١٠.

لما كان الغرض من وضع المضمر الاختصار، وكان المتصل أخصرَ - لم يستعمل المنفصل مع تأتى المتصل وإمكانه إلا فى الضرورة كقوله:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إيَّاهُم الأرضُ فِى دَهْرِ الدهَارِير(1)

وإلى هذا أشار بقوله: وَفِى اخْتِيار.

ولا بد من ذكر المواضع التى يتعين فيها الانفصال. لعدم تأتى الاتصال وهى اثنا عشر موضعا:

---

(1) البيت من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها بمدح يزيد بن عبد الملك وهو من البسيط.
الشرح: «الباعث» الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد فنائهم «الوارث» الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «قد ضمنت» - بكسر الميم المخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى كفلت، كأنها تكفلت بأبدانهم، «دهر الدهارير» الشدائد - وفى القاموس - وهو أول الدهر فى الزمن الماضى بلا واحد.
المعنى: أقسمت بالذى يرث الأموات ويبعثهم بعد فنائهم وقد شملتهم الأرض فى أزمان الشدائد والمقسم عليه فى الأبيات بعده.
الإعراب: بالباعث: جار ومجرور متعلق بقوله حلفت فى البيت قبله «الوارث» يحتمل أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة على أن الوصفين اللذين هما الباعث والوارث تنازعاه وأعمل فيه أحدهما ويحتمل أن يكون مجرورا بالكسرة الظاهرة بإضافة أحد الوصفين «قد» حرف تحقيق «ضمنت» فعل ماض والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به «الأرض» فاعل «فى دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت «الدهارير» مضاف إليه لدهر. وجملة ضمن وفاعله فى محل نصب على الحال من الأموات. أو فى محل نصب أو جر صفة للأموات أيضا. لأن «أل» الداخلة على الأموات جنسية. وبدخول أل الجنسية معرفة لفظا نكرة معنى فإن راعيت لفظه جعلت الجملة التى بعده حالا فهى فى محل نصب، وإن نظرت إلى معناه جعلت الجملة صفة فمحلها تابع للموصوف وهذا الموصوف كما عرفت إما مجرور بإضافة أحد الوصفين وإما منصوب على أنه مفعول به لأحدهما لا جرم إذا جعلت الجملة صفة كانت إما فى محل جر وإما فى محل نصب.
الشاهد: فى «إياهم» حيث فصل الضمير المنصوب لأجل الضرورة فإن الأصل والقياس أن يقال ضمنتهم.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٢٤ وابن هشام ٦٦/١ وابن عقيل ٥٤/١ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى فى ٥١/١، والمكودى ص١٧ والسيوطى ص١٦ وذكره أيضا فى همع الهوامع ٦٢/١، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/١ والإنصاف ٤٠٩/٢.

الأول: أن يحصر بإلا وشذ «إلاك» فلا يقاس عليه.

الثانى: أن يحصر بإنما كقول الفرزدق:

أَنَا الذَّائدُ الحامِي الذِّمارِ وَإنَّما يُدافِعُ عَنْ أَحسابِهِم أنا أوْ مِثْلِي[1]

الثالث: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كقول الشاعر:

بنَصرِكُمْ نحن كُنْتُم ظافِرِين وقَدْ أغرَى العِدَا بِكُم اسْتِسْلامُكُمْ فَشَلا[2]

---

(١) قائله الفرزدق بن همام وهو من قصيدة لامية من القصائد التى عارض فيها جريرا ويهجوه. وهو من الطويل.

الشرح: «الذائد» - بالذال المعجمة - المدافع «الحامى» من الحماية وهو الدفع «الذمار» - بكسر المعجمة وتخفيف الميم - ما يجب على الإنسان حمايته والمحافظة عليه.

المعنى: «أنا الذائد» - أمنع عن قومى وأحمى حماهم، وليس لهذا إلا أنا أو من يماثلنى فى الصفات.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «الذائد» خبره «الحامى» صفة له أو خبر ثان «الذمار» مضاف إليه. أو منصوب على أنه مفعول به للحامى «وإنما» أداة قصر مركبة من «إن» المؤكدة «وما» الكافة «يدافع» فعل مضارع «عن أحسابهم» جار ومجرور متعلق بيدافع والضمير المضاف إليه «أنا» فاعل «أو» حرف عطف. «مثى» معطوف على الفاعل وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد: فى «وإنما يدافع عن أحسابهم أنا» حيث أتى فيه بضمير منفصل وهو «أنا» لأنه واقع بعد إلا فى المعنى. إذ المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا، وقال الشيخ عبد القاهر: ولا يجوز أن ينسب فيه إلى الضرورة، لأنه ليس به ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٦٨/١، والأشمونى ٥٢/١، والأصطهناوى، والسيوطى فى همع الهوامع ٦٢/١.

(١) قال فى الدرر اللوامع ص٢٩ - لم أعثر على قائله - وأيضا لم أعثر له على قائل. وهو من البسيط.

الشرح: «ظافرين» من الظفر، وروى فائزين - ومعنى الظفر هنا الاستيلاء على العدو «أغرى» أى: أشلى من الإغراء، قال تعالى: (فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) «العدا» - بكسر العين - جمع عدو، «الاستسلام» الانقياد والطاعة، «الفشل» - بالفاء والشين المعجمة المفتوحتين من فشل - بالكسر - إذا جبن قال تعالى (حتى إذا فشلتم وتنازعتم).

الإعراب: «بنصركم» الباء متعلق بقوله كنتم والنصر مصدر مضاف إلى مفعوله «نحن» فاعله، والتقدير: كنتم ظافرين على العدا بنصرنا إياكم «كنتم» كان واسمها «ظافرين» خبرها «وقد» الواو للحال قد للتحقيق «أغرى» فعل ماض «العدا» مفعول به «بكم» جار ومجرور متعلق بأغرى «استسلامكم» فاعل «فشلا» نصب على التعليل أى: لأجل الفشل.

=

الرابع: أن يرفع بصفة جرت على غير (صاحبها)[1] نحو زيد عمرو ضاربه هو، مطلقا عند البصريين[2] وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين.

الخامس: أن يحذف عامله نحو:

فإنْ أنتَ لَمْ يَنْفعْك عِلْمُكَ فانْتَسب[3] ....

= الشاهد: في «بنصركم نحن» حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتي الاتصال.
مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ١/ ٦٣.

(١) أ، ج، وفي ب (من هي له).

(٢) أي: سواء أمن اللبس أم لا - فالأول نحو «هند عمرو ضاربته هي» والثاني نحو المثال المذكور.

(٣) البيت: للبيد بن ربيعة العامري، وهو من قصيدته المشهورة التي يقول فيها:
ألا كل شيء ما خلا الله باطل. وهو من الطويل.
وعجز البيت: لعلك تهديك القرون الأوائل.
الشرح: «فانتسب» من الانتساب. «تهديك» أي: تعرفك، «القرون» جمع قرن - بفتح القاف - قال الجوهري: القرن من الناس أهل زمان واحد، ويقال القرن ثلاثون سنة وقيل مائة سنة. «الأوائل»، جمع أول وهو نقيض الآخر، وأصله أوال على وزن أفعل، مهموز الأوسط، فقلبت الهمزة واوا وأدغم ويقال: وَوْأل على وزن فوعل فقلبت الواو الأولى همزة.
وتمام معنى البيت في الذي يليه:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل

المعنى: إن غاية الإنسان الموت فينبغي له أن يتعظ بأن ينسب نفسه إلى عدنان أو معد فإن لم يجد من بينه وبينهما من الآباء فليعلم أنه يصير مصيرهم، فينبغي له أن ينزع عما هو عليه والعواذل هنا حوادث الدهر.
الإعراب: «إن» حرف شرط جازم تجزم فعلين وفعل الشرط مقدر تقديره فإن ضللت «أنت» فيه وجهان أحدهما «أنت» مبتدأ وذلك على ما أجازه سيبويه من جواز الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط إذا كان في الجملة التي هي مطلوب الشرط فعل هو خبر نحو إن الله أمكنني من فلان. والوجه الثاني أن يكون «أنت» في موضع نصب وهو مما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع قالوا: لم يضربني إلا إياه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «ينفعك» فعل مضارع مجزوم بلم والكاف مفعول به «علمك» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والكاف مضاف إليه «فانتسب» جواب الشرط فلذلك دخلت فيه الفاء والأصل فيه أن يكون فعلا كما أن الشرط الذي هو علة له فعل، وقد يكون الجواب جملة فعلية طلبية كما في قوله تعالى: (وإن تولوا فاعلموا أن الله مولاكم) ومنه قوله فانتسب «لعلك» لعل هنا للتعليل كما في قوله تعالى (فقولا له=

السادس: أن يؤخر عامله نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1].
السابع: أن يكون العامل حرف نفى نحو ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2].
الثامن: أن يفصله متبوع نحو ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾[3].
التاسع: أن تلى واو المصاحبة نحو:

. . . .   تكون وإياها (بها)[4] مثلا بعدى[5].

العاشر: أن تلى «إما» نحو:

بكَ أوْ بى استعانَ فلْيَلِ إمَّا   أنا أو أنت ما ابْتغى المستَعين[6]

=قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى) والكاف اسمه «يهديك» فعل مضارع والكاف مفعول به «القرون» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة فى محل رفع خبر لعل «الأوائل» صفتها.
الشاهد: فى «فإن أنت» حيث انفصل الضمير، لما أضمر العامل وهو فعل الشرط.
مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦١، ٢/ ٥٩.

(١) سورة الفاتحة ٥.   (٢) سورة المجادلة ٢.
(٣) سورة الممتحنة ١.   (٤) ب، ج.
(٥) قاله أبو ذؤيب خويلد الهذلى من قصيدة يخاطب بها خالد بن أخته وهو من الطويل.
وصدره: فآليت لا أنفك أحذو قصيدة.
الشرح: «فآليت» أى: حلفت، «لا أنفك»: لا أزال، «أحذو» بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذوت النعل بالنعل حذوا إذا سويت أحدهما على قدر الآخر.
الشاهد: فى «تكون وإياها» حيث جاء الضمير منفصلا، لكونه ولى واو المصاحبة.
مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٣، ٢٢٠.
(٦) قال العينى فى شرح الشواهد ج١ ص٢٩٩ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله - وهو من الخفيف.
الشرح: «استعان» من الاستعانة وهو طلب العون، «فليْل» أمر من ولى الأمر يليه ولاية «ما ابتغى» الابتغاء وهو الطلب.
الإعراب: «بك» جار ومجرور متعلق بقوله استعان «أو بى» عطف عليه «استعان» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «فليل» الفاء فيه تصلح أن تكون للتعليل وهو فعل الأمر وفاعله قوله «أنا» «إما» ههنا للتخيير «أو أنت» عطف على قوله «أنا» والتقدير: ليل إما أنا أو ليل أنت «ما ابتغى» «ما» موصولة وابتغى فعل وفاعله ضمير «المستعين» مفعوله وجملة ابتغى لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: ما ابتغاه المستعين، وجملة ما ابتغى المستعين معمول لقوله فليل.
الشاهد: فى إما وأنا، حيث جاء الضمير فيه منفصلا لأنه وقع فيما يلى إما، وتعذر الاتصال فيه.

الحادى عشر: أن يلى اللام الفارقة، نحو:

إنْ وَجدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لإيا ... كَ فَمُرْنِى فَلَن أزالَ مُطِيعًا[(١)]

الثانى عشر: أن (ينصبه)[(٢)] عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة وسيأتى الكلام على هذا[(٣)]، وذكر جميع ذلك فى التسهيل[(٤)].

ثم شرع الناظم بذكر مواضع يجوز فيها الاتصال والانفصال فقال:

وَصِلْ أوْ افْصِلْ هَاء سَلْنِيه وَمَا أشْبهَهُ

المراد (بهَاء سلْنيه) ما وقع ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ فيجوز فيه الاتصال فتقول «سَلْنِيه وسلْنِى إيَّاه» والاتصال أرجح، ولذا بدأ به ولم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله تعالى: ﴿إذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ﴾[(٥)] ولم يذكر سيبويه غير الاتصال.

---

(١) لم يتعرض العينى لقائل هذا البيت فى ج١ ص٣٠١ وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الخفيف.

ومعنى البيت ظاهر. لأن التقدير. إذا كنت الصديق حقا فمرنى، فإنى ممتثل أمرك دائما، والفاء للتعليل.

الإعراب: «إن» حرف شرط «وجدت» فعل وفاعل فعل الشرط «الصديق» مفعول أول «حقا» مفعول ثان «لإياك» جواب الشرط واللام فيه تسمى الفارقة «فمرنى» الفاء للجواب ومر فعل أمر والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به، والتقدير: إذا كنت أنت الصديق حقا فمرنى «فلن» الفاء للتعليل وأزال فعل مضارع من أخوات كان وهو منصوب بلن واسمه ضمير مستتر فيه «مطيعا» خبره.

الشاهد: فى «لإياك» حيث جاء الضمير منفصلا لعدم تأتى الاتصال، وذلك لوقوعه بعد اللام الفارقة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٣.

(٢) ب، ج وفى أ (يصيبه).

(٣) عند قول ابن مالك: وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا.

(٤) قال فى التسهيل ص٢٦ «فصل» (يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما ورفع بمصدر مضاف إلى المنصوب أو بصفة جرت على غير صاحبها أو أضمر العامل أو أخر أو كان حرف نفى، أو فصله متبوع أو ولى واو المصاحبة أو إلا أو إما أو اللام الفارقة أو نصبه عامل فى مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة، وربما اتصلا غائبين إن لم يشتبها لفظا وإن اختلفا رتبة جاز الأمران)هـ.

(٥) سورة الأنفال ٤٣.

ويدل على جواز الانفصال قوله عليه الصلاة والسلام «إنَّ الله ملَّكَكُمْ إيَّاهُمْ»[1].

ثم قال: في كُنْتُهُ الخُلْفُ انتمَى، أى فى هاء كنته، والمراد (به) [2] ما وقع خبراً لكان أو إحدى أخواتها، والخلف فى الاختيار كما بينه فى البيت الآتى:

وقوله: كذاكَ خِلْتَنِيه.

يعنى أن هاء خلتنيه كهاء كنته فى الخلاف المشار إليه، والمراد بها خلتنيه: ما وقع ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ.

ثم ذكر اختياره فقال: واتِّصالا أختارُ.

يعنى فى باب كنته وخلتنيه، ووجهه أن الأصل الاتصال.

ثم قال: غَيْرِى اختارَ الانفصالا. وهم الأكثرون ومنهم سيبويه[3]، ووجهه أن الضمير فى البابين خبر فى الأصل، وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع، وما اختاره هو اختيار الرمانى[4] وابن الطراوة[5].

---

(١) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات اهـ التصريح ١/١٠٧.

(٢) ب، ج.

(٣) ومذهب سيبويه أرجح. لأنه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم اهـ ابن عقيل ١/٥٦.

(٤) هو: أبو الحسن على بن عيسى الرمانى، كان إماما فى العربية فى طبقة الفارسى والسيرافى، وبرع فى النحو حتى قيل: لم ير مثله قط؛ علما بالنحو وغزارة فى الكلام وإيضاحا لحل المشاكل - مع تنزه ودين ويقين وفصاحة ونظافة، وكان يمزج النحو بالمنطق، صنف كثيرا من الكتب، وشرح كتاب سيبويه.
ومات فى خلافة القادر بالله سنة ٣٨٤هـ أربع وثمانين وثلاثمائة.

(٥) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن الطراوة كان نحويا ماهرا وأديبا بارعا سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وله آراء فى النحو انفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة، فأثنى عليه بعضهم ونقده آخرون ونسبوه إلى الإعجاب بنفسه، وقد جول كثيرا فى بلاد الأندلس وألف كتاب الترشيح فى النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومات رحمه الله عن سن عالية سنة ٥٢٨هـ.

تنبيهان:

الأول: وافق في التسهيل[1] سيبويه على اختيار الانفصال فى (باب)[2] خلتنيه قال لأنه خبر مبتدأ فى الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فإنه خبر فى الأصل[3] ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع. والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له فاضطرب اختيار الناظم فى باب خلتنيه.

الثانى: يجوز الاتصال والانفصال أيضا فيما وقع من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل نحو:

. . . . كان فراقيها أمرّ من الصبرِ[4]

أو مفعول أول نحو:

. . . . وَمَنْعُكَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ[5]

---

(١) راجع التسهيل ص٢٧.

(٢) أ، ج وفى ب (ثانى).

(٣) أ.

(٤) قاله يحيى بن طالب الحنفى حين حن إلى وطنه.

وصدره: تعزيت عنها كارها فتركتها. وهو من الطويل.

الشرح: «تعزيت» بالعين المهملة والزاى المعجمة - من العزاء وهو الصبر والتأسى.

الإعراب: «تعزيت» فعل وفاعل «عنها» جار ومجرور متعلق بالفعل والضمير يرجع إلى الحجر «كارها» حال من فاعل تعزيت «فتركتها» الفاء عاطفة على تعزيت وترك فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول به «كان» فعل ماض ناقص «فراقيها» اسم كان ومضاف إليه «أمرّ» خبره وأمر أفعل التفضيل ولذلك استعمل بمن.

الشاهد: فى «فراقيها» حيث جاء الضمير المنصوب فيه متصلا لضرورة الوزن، وإلا كان الأحسن أن يكون منفصلا نحو «وكان فراقى إياها».

(٥) ذكر فى الحماسة البصرية. أن قائله هو: قحيف العجلى، ويقال: قائله رجل من تميم وكان قد طلب منه الملك فرسًا يقال له سكاب، فضن بها على الملك لنفاستها وقال:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إنَّ سَكَابَ عِلْقٌ نَفِيسٌ لا يُعَارُ وَلا يُبَاعُ

وصدره: فلا تطمع أبيت اللعن فيها وهو من الوافر.

الشرح: «سكاب» اسم فرس، «علق نفيس» مال يبخل به «فلا تطمع أبيت اللعن فيها» أى فى هذه الفرس وهى سكاب. يعنى: لا تطمع فى أخذها. «ومنعكها» أى: منعك عنها. =

أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير وهو مفعول أول. كقول الشاعر:

لا ترجُ أوْ تَخشَ غيرَ اللهِ إنَّ أذى واقِيكه الله لا ينفكّ مأمونا[1]

= المعنى: ادفع طمعك في هذه الفرس ودفعنا إياك عنها نقدر ونستطيعه.
الإعراب: «فلا» الفاء للتعليل لا: ناهية «تطمع» فعل مضارع مجزوم بلا وفاعله ضمير المخاطب مستتر فيه «أبيت اللعن» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب «فيها» جار ومجرور متعلق بتطمع «ومنعكها» الواو واو الحال منع: مبتدأ والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول والضمير العائد إلى الفرس مفعول ثان «بشيء» اختلف العلماء في هذه الباء فذهب قوم منهم أبو الحسن الأخفش إلى أنها زائدة و«شيء» خبر المبتدأ وجعلوا من ذلك قول الله تعالى (جزاء سيئة بمثلها) فالباء زائدة في الخبر الموجب. وذهب جماعة إلى أن الباء أصلية والجار والمجرور في بمثلها متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. وفي «بشيء» يجوز أن يكون متعلقا بمنع، وخبر المبتدأ جملة قوله «يستطاع» الآتي والمعنى على هذا: ومنعكها بأي شيء أردت ممكن ميسور ويجوز أن تتعلق بيستطاع أي: ومنعكها يستطاع بشيء من الأشياء وسبب من الأسباب.
الشاهد: في «ومنعكها» حيث وصل ثاني ضميرين عاملهما اسم واحد وكان القياس أن يقول ومنعك إياها.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم، والشاطبي، وداود، والسندوبي والأشموني ١/٥٢، ٥٤، وابن هشام في المغني ١/١٠٢، والشاهد رقم ٨٨٣ في خزانة الأدب.

(١) قال العيني ج١ ص٣٠٨: استشهد به ابن مالك ولم يعزه إلى أحد، ولم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله - وهو من البسيط.
الشرح: «لا ترج» من رجا يرجو رجاء - وهو الأمل، «الأذى» مصدر من أذى يأذى أذى وأذاة وأذية، «واقيكه» الواقي اسم فاعل من وقى يقي وقاية - وهو الحفظ.
الإعراب: «لا ترج» لا ناهية وترج فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة «أو تخش» أو ههنا بمعنى ولا - فإن قلت: هل تأتي أو بمعنى ولا؟ قلت: ذكر جماعة منهم ابن مالك أن أو تجيء بمعنى ولا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم﴾ معناه ولا بيوت آبائكم وهذا غريب «غير» تنازع فيها الفعلان فلك أن تعمل أيهما شئت، فإن أعملت الثاني أضمرت المفعول في الأول والتقدير: ولا ترج غير الله ولا تخش غير الله. وإن أعملت الأول أضمرت في الثاني نحوه «الله» مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «الذي» اسم إن «واقيكه» واقي اسم فاعل أضيف إلى كاف الخطاب والضمير الذي بعد الكاف منصوب لأنه مفعول ثان لواقي، والكاف مفعوله الأول، ولكنه مجرور بالإضافة «الله» مرفوع لأنه فاعل لاسم الفاعل «لاينفك» من الأفعال الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه «مأمونا» خبره.
الشاهد: في «واقيكه الله» حيث جاء فيه الضمير متصلا مع جواز الانفصال في مثل هذا الكلام ولكن ههنا لا يتيسر لأجل الوزن، والأصل فيه أن يقال: إن أذى واقيك الله إياه.
مواضعه: ذكره السندوبي في شرحه للألفية، وابن الناظم ص٢٥.

والمختار فى هذه الثلاثة الانفصال، ولكنه ترك في هذه الأبيات، لأن الوزن لم يتأت به[1].

ويجوز الوجهان أيضًا فى المفعول الثانى من نحو: «أعطيت زيدا درهما» فى باب الإخبار فتقول: «الذى أعطيت زيداً إياهُ درهم والذى أعطيته زيداً درهم».

والمختار فيه عند المازنى والمصنف الاتصال؛ لأنه الأصل، وعند غيرهما الانفصال مراعاة لترتيب الأصل.

ثم قال: وقدِّم الأخصَّ فى اتصالِ

أى: قدم (فى الاتصال)[2] المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب، لأن المتكلم أخص من المخاطب، والمخاطب أخص من الغائب.

وفهم من ذلك: أن شرط جواز الاتصال فى ها سلنيه وخلتنيه ونحوهما. أن يكون الأول أخص، فإنه متى تقدم غير الأخص وجب الانفصال؛ لأنه مع الاتصال يمتنع تقديم غير الأخص.

والحاصل: أن المبيح لجواز الاتصال والانفصال هو كون الضمير ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، أو كونه خبر كان وأخواتها.

ثم إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فإما أن يكون مخالفًا فى الرتبة أو مساويًا (لها)[3] فإن كان مخالفًا لم يجز اتصال ما بعده إلا فيما ندر كقول عثمان رضى الله عنه أراهمنى الباطل شيطانًا[4].

وأجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الأخص، مع الاتصال نحو: «أعطيتهوك» ولكن الانفصال عندهم أرجح، وإن كان مساويًا فسيأتى.

---

(١) ب، وفى أ، ج (له).

(٢) ب.

(٣) ب، وفى أ، ج (فيها).

(٤) رواه ابن الأثير فى غريب الحديث - الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان، وشيطانا ثالث.

قال ابن الأثير وفيه شذوذان؛ الوصل وترك الواو، لأن حقه أراهمونى كرأيتموها اهـ الخضرى ١/ ٥٩.

قوله: وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ

يعنى أنه يجوز فى الانفصال تقديم الأخص وتقديم غير الأخص، فتقول: «الدرهم أعطيتك إياه» بتقديم الأخص، و«أعطيته إياك» بتقديم غير الأخص، وفى الحديث: «أنَّ الله ملَّكَكُمْ إيَّاهُمْ ولَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إيَّاكُمْ»[1].

وقوله: وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَصْلا

أى: إذا اتحدت رتبة الضميرين، بأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثانى. فتقول: «ظننتنى إياى وعلمتك إياك وحسبته إياه».

ثم نبه على أنهما قد يتصلان غائبين بقوله: وقد يُبِيحُ الغَيْبُ فيهِ وَصلا.

مثال ذلك ما رواه الكسائى فى قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوهًا وأنضرهموها»[2].

وقال الشاعر:

لِوَجهِكَ فِي الإحْسَانِ بَسْطٌ وبَهْجَةٌ ... أنالَهُماهُ قَفْوُ أكْرَمِ وَالِدِ[3]

---

(١) وفى هذا الحديث جواز الأمرين تقديم الأخص وتقديم غير الأخص (وقد اجتمع الأمران فى قوله ﷺ: «إن الله ملككم . . .»). فانفصال الضمير فى قوله: ملككم إياهم جائز، لتقدم الأخص، وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير فى ملكهم إياكم، واجب لتقديم غير الأخص) اهـ المكودى ص١٧.

(٢) أنضرهموها - الضمير الثانى للوجوه وهو تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا. فإما أن يجرى على القول، بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفى أنه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة اهـ صبان ١/ ١٠٤.

(٣) قال العينى ج١ ص٢٤٢ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.
الشرح: «الإحسان» أى فى وقت الإحسان، «بسط»: بشاشة، «بهجة» حسن وسرور، «أنالهماه» من أنال ينيل إنالة وثلاثيه نال. إذا بلغ ووصل «قفو» مصدر قفاه، يقفوه. أى تبعه وسار على أثره.
المعنى: وجهك منبسط ومبتهج فى وقت الإحسان إلى الناس وقد حصل لك ذلك من اتباع آثار آبائك الكرام وأسلافك الكرماء.
الإعراب: لوجهك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فى الإحسان» جار ومجرور متعلق ببسط «بسط» مبتدأ مؤخر «وبهجة» معطوف عليه «أنالهماه» أنال: فعل =

تنبيهان:

الأول: شرط الناظم فى غير هذا النظم فى جواز اتصال الغائبين، أن يختلف لفظهما كمثالين، ولم يذكر ذلك هنا، واعتذر عنه الشارح، بأن قوله: «وصلا» بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل، تعريض، بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغيبة مطلقًا. بل بقيد. وهو الاختلاف فى اللفظ[1].

الثانى: أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين فى المتكلم والخطاب أو الغيبة مطلقًا[2] وهو ضعيف.

ثم استطرد إلى أن ذكر نون الوقاية للزومها بعض المضمرات فقال:

وقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وقايةٍ ولَيْسِى قَدْ نُظِمْ

مذهب الجمهور: أن هذه النون سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل من الكسر.

وقال المصنف: بل لأنها تقى اللبس فى نحو: «أكرمنى» فى الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث: (ففعل)[3] الأمر أحق بها من غيره.

= ماض وضمير الاثنين العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول وضمير الواحد العائد إلى الوجه مفعول ثان «قفو» فاعل أنال «أكرم» مضاف إليه وهو مضاف و «والد» مضاف إليه.

ورجح الزرقانى أن يكون ضمير التثنية مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول الذى هو ضمير الوجه، وذلك مبنى على أن الأصل فى المفعول الأول فى باب أعطى - من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر - أن يكون هو الذى يصلح أن يكون فاعلا وأنت تقول نال وجهك البسط والبهجة فيكون الوجه هو الفاعل فيلزم أن يكون الوجه هو المفعول الأول. وليس ما ذهب إليه بلازم فقد يكون المعنى المبالغة.

الشاهد: فى «أنالهماه» فإنه أتى بالضمير الثانى متصلا، والأكثر أنالهما إياه بالانفصال.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٢٦، وابن هشام ١/ ٧٥ والأشمونى ١/ ٥٤، والمكودى ص١٧، والسيوطى ص١٦، وأيضا فى همع الهوامع ١/ ٦٣.

(١) الشارح ص٢٦.

(٢) وقوله: «مطلقا» أى سواء اختلف ضميرا الغيبة فيما يأتى أو اتفقا. اهـ صبان ١/ ١٠٤.

(٣) ج وفى أ، ب (فعل).

ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر[١].

ومعنى البيت: أن نون الوقاية تلزم قبل ياء المتكلم مع جميع الأفعال نحو: «أكْرَمَنِى - يُكْرِمُنِى - أكْرِمْنِى» إلا فعلا واحداً (وهو ليس)[٢]، فإنه قد ندر حذف نون الوقاية معه فى النظم لضرورة الشعر كقوله:

.... إذ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى[٣]

والوجه: «ليسنى» وهو الفصيح كقـول بعض العرب: «عليه رَجُلا لَيسَنِى»[٤] حكاه سيبويه[٥] وأجاز بعضهم «ليس» فى الاختيار.

---

(١) راجع الأشمونى ١/ ٥٥.

(٢) أ، ج.

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج.

وصدره: عهدى بقومى كعديد الطيس، وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «عددت» من العد والإحصاء «العديد» بفتح وكسر الدال العدد «الطيس» بفتح الطاء المهملة وسكون الياء - الرمل الكثير «الكرام» جمع كريم.

المعنى: عددت قومى وكانوا بعدد الرمل فى الكثرة ما فيهم كريم غيرى.

الإعراب: عهدى: مبتدأ حذف خبره جوازا - أى: عهدى حاصل - «بقومى» جار ومجرور متعلق بعهد، وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوم أو صفة لموصوف محذوف أى: عدا كعديد «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق بعهدى «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفة له «ليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر وياء المتكلم خبره. والتقدير: ليس هو أى الذاهب إياى.

الشاهد: فى «ليسى» حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها فى الفعل قبل ياء المتكلم، وذلك ضرورة وفيه شذوذ وهى مجىء خبر ليس ضميرا متصلا. وأصل الكلام ليس الذاهب إياى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٥، وابن عقيل ١/ ٩٥، والأشمونى ١/ ٥٥، والسيوطى ص١٦، وفى همع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ١٠٨، والشاهد ٣٩٢ فى خزانة الأدب.

(٤) قاله بعض العرب، وقد بلغه أن إنساناً يهدده. أى ليلزم رجلا غيرى، والشاهد لحوق نون الوقاية لليس.

(٥) قال سيبويه ج١ ص١٢٦: وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال عليه رجلا ليسنى وهذا قليل شبهوه بالفعل وفى ص٣٨١ وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسنى.

فإن قلت: قد جاء في (نحو) تأمرونني[1] مما[2] اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة أوجه:

الفك، والإدغام، والحذف.

قلت: المحذوف عند المصنف نون الرفع لا نون الوقاية، فلا يرد على إطلاقه وهو مذهب سيبويه.

فإن قلت: قد ندر حذف نون الوقاية أيضا في قول الشاعر:

تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مسكا يَسُوءُ الفاليات إذا فَلَيْنى[3]

والأصل فليننى. فحذف النون الثانية وهى نون الوقاية.

---

(١) أ، ج وفى النسخة ب (تأمرونى).
(٢) وفى الأصل مم.
(٣) قاله عمرو بن معديكرب والتقى برسول الله ﷺ وكان إسلامه سنة تسع وشهد اليرموك وقتل يوم القادسية.
الشرح: «كالثغام» جمع ثغامة وهى شجرة بيضاء الثمر والزهر. يشبه الشيب بثمرها، «يعل» من العلل يطيب شيئا بعد شىء، وأصل العلل الشرب بعد الشرب، «يسوء الفاليات»: يحزنهن والفاليات - بالفاء - جمع فالية من فلى الشعر أخذ القمل منه، و«فلينى» جمع المؤنث الغائب من الماضى من اللفظ المذكور.
المعنى: وصف شعره وأن الشيب قد شمله، والثغام نبت له نور أبيض يشبه به الشيب.
الإعراب: «تراه» ترى فعل مضارع والفاعل ضمير والهاء مفعول أول والضمير يرجع إلى شعر رأسه «كالثغام» مفعول ثان لترى لأنه بمعنى تظنه أو تعلمه، والأصوب أن يكون كالثغام حالا، لأن تراه من رؤية البصر والمعنى تبصره حال كونه مشبها بالثغام «يعل» فعل مضارع مبنى للمجهول والضمير الذى فيه يرجع إلى الشعر وهو نائب عن الفاعل «مسكا» مفعول ثان ليعل لأنه من الإعلال لا من العل والجملة محلها النصب «يسوء» فعل مضارع وفاعله ضمير ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف أى: هو يسوء «الفاليات» مفعول به - والظاهر أن الجملة سدت مسد الجواب «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «فلينى» أصله «فليننى» - بنونين - إحداهما نون جمع المؤنث والأخرى نون الوقاية للمتكلم فحذفت إحدى النونين وهى نون الوقاية والباقية هى نون الجمع.
الشاهد: فى «فلينى» حيث حذفت منه نون الوقاية.
وقال سيبويه ج٢ ص١٥٤ بعد أن ذكر البيت: يريد فليننى.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الشاطبى والسيوطى فى الهمع ١/ ٦٥، وابن يعيش ٣/ ٩١، وسيبويه ج٢ ص١٥٤ ورقم ٤٤٥ فى الخزانة.

قال فى البسيط[1] : لا خلاف أن المحذوفة نون الوقاية؛ لأن الأولى ضمير.

قلت: مذهب سيبويه، أن المحذوفة نون الإناث لا نون الوقاية وهو مذهب المصنف، فلذلك لم ينبه هنا على ندوره، وليس نقل الاتفاق (فى ذلك)[2] بصحيح.

تنبيه:

أجاز الكوفيون حذف نون الوقاية فى «ما أفعلَ زيدًا» فى التعجب لأنهم يقولون باسمية أفعل المذكور.

ومذهب البصريين: أن نون الوقاية تلزم معه؛ لأنهم يقولون بفعليته وهو الصحيح[3].

واعلم أن نون الوقاية تلحق قبل ياء المتكلم مع بعض الحروف وبعض الأسماء.

وقد شرع فى بيان ذلك فقال: وليْتَنى فَشا، أى كثر لحاق النون مع ليت، ولم يأت فى القرآن[4] إلا كذلك: وليتى ندرا أى: ندر إسقاط النون مع ليت كقول الشاعر:

كمنيةِ جابرٍ إذ قَالَ لَيتِى ... أُصادِفُهُ وأُتلِفَ جُلَّ مَالِى[5]

---

(١) هو كتاب لضياء الدين بن العلج أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه قال السيوطى: ولم أقف له على ترجمة.

(٢) أ، ب.

(٣) بدليل قولهم «ما أفقرنى إلى عفو الله».

(٤) قال الله تعالى: ﴿يا ليتنى كنت معهم﴾.

(٥) البيت: لزيد الخيل الطائي - وهو الذى سماه النبى ﷺ - زيد الخير - وهو من الوافر.
الشرح: «كمنية» بضم الميم - المتمنى، و «جابر» رجل من غطفان تمنى لقاء زيد فى بيت قبله «أصادفه» أجده.
المعنى: كتمنى جابر حين قال: ليتنى أجد زيد الخير فى الحرب ولا أجد أكثر مالى.
الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف - أى تمنى تمنيا مماثلا لمنية جابر. وجابر، مضاف إليه «إذ» ظرف متعلق بمنية «قال» فعل ماض - فاعله ضمير مستتر «ليتى» ليت حرف تمن ونصب وياء المتكلم اسمه «أصادفه» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر والهاء مفعول به والجملة فى محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو للمعية، =

وهو ضرورة.

وقال الفراء: يجوز ليتنى وليتى، وظاهر هذا جوازه فى الاختيار.

وقوله: **وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ.**

يعنى: أن الحذف معها هو الكثير، ولم يأت فى القرآن إلا كذلك(١).

وإثبات النون معها نادر(٢) كقول الشاعر:

فَقُلْتُ أعِيرَانِى القَدُومَ لَعَلَّنِى ... أخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأبْيَضَ مَاجِدِ(٣)

= أفقد: مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية وفاعله ضمير مستتر فيه ومنع قوم أن تكون الواو للمعية وأوجبوا رفع الفعل وهو غير لازم فلا يلتفت إليه «جل مالى» مفعول به ومضاف إليه فإن أبيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - تقديره: وأنا أفقد - والواو حينئذ حالية وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «ليتى» حيث جاءت مضافة إلى ياء المتكلم بدون نون الوقاية، وذلك لأجل الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٢٧، وابن عقيل ١/ ٦٠، والشاطبى، والأشمونى ١/ ٥٦، والمكودى ص١٨، والسيوطى ص١٦، وأيضا فى همع الهوامع ١/ ٦٤، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ٩٠، والشاهد ٤٤٦ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج١ ص٣٨٦.

(١) قال الله تعالى: ﴿لعلى أبلغ الأسباب﴾.

(٢) وإنما كان الإثبات نادرا مع «لعل» (وإنما ضعفت «لعل» عن أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو: لعل أبى المغوار منك قريب.
وفى بعض لغاتها لعن - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات) اهـ أشمونى ج١ ص٥٦.

(٣) قال العينى ج١ ص٣٥٠ - لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «أعيرانى» ويروى أعيرونى - من العارية، «القدوم» بفتح القاف وضم الدال المخففة - الآلة ينجر بها الخشب، «أخط بها» أى: أنحت بها - وأصل الخط من خط بأصبعه فى الرمل، «وقبرا» أى غلافا والمراد به الجفن «لأبيض ماجد» لسيف صقيل، ويمكن المراد طلب القدوم ليحفر بها قبرا.

الإعراب: فقلت: فعل وفاعل «أعيرانى» فعل أمر مبنى على حذف النون وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية والياء مفعول أول «القدوم» مفعول ثان «لعلنى» حرف تعليل ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم لعل «أخط» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه =

ونص بعضهم على أنه ضرورة.

تنبيه:

إثبات النون مع لعل أكثر من حذف النون مع ليت وإن اشتركا فى القلة. نبه على ذلك فى الكافية حيث قال: ومن لعلنى ليتى أقل. اهـ

وقوله: وَكُنْ مُخَيَّراً فى البَاقِيَاتِ

يعنى: من أخوات: (ليت ولعل) وهى أربعة «إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ» يجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها كراهة لاجتماع الأمثال.

فإن قلت: لم اختلف حكم نون الوقاية مع هذه الأحرف (الستة مع أنها مستوية فى العمل؟.

قلت: إنما ألحقت هذه النون مع هذه الأحرف)[1] لشبهها بالأفعال المتعدية فى عمل الرفع وانصب وأوجه أخر مذكورة في موضعها فاستمرت ليت على مقتضى هذا الشبه إلا فى الشعر، وضعفت لعل من (جهة)[2] أنها تعلق فى الغالب ما قبلها بما بعدها.

ومن أجل أنها تجر على لغة، وكان حق «إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ» مساواتها لليت، لوجود الشبه المذكور، لكن استثقل لحاق النون معها لتوالى الأمثال، كما تقدم.

= «بها» متعلق بأخط «قبرا» مفعول به لأخط. والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لعل «لأبيض» جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ومتعلق الجار والمجرور محذوف يقع صفة لقبر «ماجد» صفة لأبيض مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله «لعلنى» حيث جاء بنون الوقاية وحذفها أشهر وأعرف.

مواضعه: من شراح الألفية ذكره: ابن عقيل ١/ ٦١، ابن الناظم ص٢٧ والمكودى ص١٨، والسيوطى ص١٦ وأيضا فى همع الهوامع ١/ ٦٤.

(١) ج.

(٢) أ، وفى ب (أجل)، وفى ج (حيث).

تنبيه:

ما ذهب إليـه الناظم من أن المحذوفة من (إنِّـى وأنِّى ولكنِّى وكأنِّى)[1] نون الوقـاية هو مذهب الأكـثرين من البـصريين والكوفـيين، وذهب بعضـهم إلى أن الساقط هو النون الثانية وذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو النون الأولى.

والصحيح: الأول، لأنها طرف، وبدليل لعلى وهو مذهب سيبويه[2].

وأمـا نحو: «إنا» فـقـد حكى بعض النحـويين فيـه المذاهب الثـلاثة إلا أن الصحيح هنا حذف الثـانية؛ لأن الثالثة هنا هى الضمير، ولثبـوت حذفها فى «إن» إذا خففت وقوله:

.... واضطرارًا خَفَّفَا مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

أشار به إلى قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قيس ولا قَيْسُ مِنِى[3]

---

(١) أ، ب.

(٢) ج١ ص٣٨٦ قال سيبويه «حذفوا التى تلى الياء».

(٣) قال العينى: قائله مجهول لا يعرف - وقال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام: وفى النفس من هذا البيت شىء. وبالبحث لم أعثر على قائله - وهو من المديد.

الشرح: «عنهم» عن القوم المعروفين عندهم، «قيس» هو ابن عيلان بن مضر بن نزار وهو هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى، لأنه بمعنى القبيلة.

المعنى: يا من يسـأل عن هؤلاء القـوم وعنى، لتـعلم أنى لا أنسب إلى هذه القـبـيلة، وليست لها صلة بى.

الإعراب: «أيها» أى: منـادى بحرف نداء محـذوف مبنى على الضم فى مـحل نصب. وها: حرف تنبيه «السائل» نعت لأى «عنهم» جار ومجرور متعلق بسائل «وعنى» معطوف على الجار والمجرور السابق «لست» ليس: فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه (من قيس) جار ومجرور متـعلق بمحذوف خبر ليس (ولا) الواو عاطفة لا نافية «قـيس» مبتدأ «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وجملة المبـتدأ والخبر معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها، وقيس - فى الموضعين - ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم قبيلة.

الشاهد: فى «عنى ومنى» - بتخفيف النون - حيث لم تأت نون الوقاية لضرورة الشعر.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة: ابن الناظم ص٢٨، ابن هشام ١/ ٩٠، ابن عـقيل ١/ ٦٢، الشاطبى، وداود، الاصطنهاوى، الأشمونى١/ ٥٦، المكودى ص١٨، والسيوطى ص١٧ وأيضا فى همع الهوامع ١/ ٦٤ وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ١٢٥.

وهذا فى غاية الندور.

وقوله: **وَفِى لَدُنِّى لَدُنِى قَلَّ**، يعنى: أن الأكثر فى لدنى إلحاق النون وحذفها قليل.

وبالحذف قرأ نافع[1] ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَدُنِى عُذْرًا﴾[2].

قال فى شرح التسهيل: وزعم سيبويه[3] أن عدم لحاقها للدن من الضروريات[4] وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة من قرأ «من لدنى عذرا» بتخفيف النون وضم (الدال)[5] ولا يجوز أن تكون نون «لدنى» نون الوقاية، لأن (لد)[6] متحرك الآخر، والنون فى (لدن) وأخواتها إنما جىء بها لصون (أواخرها)[7] من زوال السكون فلا حظ فيها لما آخره متحرك.

وإنما يقال فى «لد» مضافة إلى الياء (فى)[8] «لدىّ» نص على ذلك سيبويه[9].

واعترض: بأن سيبويه لم ينص على أن عدم لحاقها «للدن» من الضرورات.

وفى **قَدْنِى وقَطْنِى** مثل لدن (فى أن إثبات)[10] النون فيهما هو الأكثر، ولذلك قلل الحذف بقوله: **الحذف أيضا قد يفى**. وليس بعكس «لدن» خلافًا للشارح[11].

---

(١) هو أبو الحسن نافع بن عبد الرحمن المدنى، أحد أصحاب القراءات السبع، وأصله من أصبهان، وكان إمام الناس فى القراءة بالمدينة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها. وقرأ على سبعين من التابعين وأجمع الناس عليه بعدهم. وتوفى سنة ١٦٩ هـ تسع وستين ومائة.

(٢) سورة الكهف ٧٦.

(٣) راجع الكتاب ج١ ص٣٨٧.

(٤) راجع الكتاب ١/٣٨٦.

(٥) أ، ب وفى ج (الذال).

(٦) أ، ب وفى ج (لدن).

(٧) ب، ج وفى أ (أواخره).

(٨) ب.

(٩) قال سيبويه ج١ ص٣٨٧ (فقال من قبل إن الألف فى لدا والياء فى على اللذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك فى كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة ويكون التحريك لازما لياء الإضافة . . .) اهـ.

(١٠) ب وفى أ، ج (فإثبات).

(١١) قال الشارح ص٢٨ (وأما قد وقط فبالعكس من لدن، لأن قدى وقطى فى كلامهم أكثر من قدنى وقطنى) هـ.

وقد جمع الراجز بين الأمرين فى قوله:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخبيبين قَدِى[1] ....

وفى الحديث «قَـــط قَـط بِعزَّتِكَ»[2] يـروى بسكـون الطـاء ويكسرها مع ياء ودونهـا ويروى قَطِنِى (قَطْنِى)[3] بنـون الوقايـة، وقـط قـط بالتنـوين وبالنون أشهر.

---

(١) قال ابن يعيش: قائله أبو بحدلة، وقال الجوهرى: قائله حميد بن مالك الأرقط لعبدالملك بن مروان، يصف تقاعـده عن نصرة ابن الزبير وأصحابه ويمدح عـبد الملك ويعرض بابن الزبير.

وعجزه: لَيْسَ الإمَامُ بالشّحيحِ المُلْحِدِ - وهو من الرجز.

الشرح: «قدنى» كـافينى وحـسبى «الخبـيبين» تثنيـة خبيب بضم الخـاء وفتح البـاء وهما عبـدالملك بن الزبير وأخوه مـصعب، ويروى بصيـغة الجمع - يريد أبا خـبيب وشيعـته، «الإمام» يريد به عبد الملك بن مروان، «الشحيح» البخيل، «الملحد» الجائر الظالم.

المعنى: حسبى نصـر هذين الرجلين، فإن إمامى منزه عما تـصف به ذلك المقيم فى الحرم من رذيلتى: الشح والإلحاد.

الإعراب: قدنى: اسم بمعنى حـسب مبتدأ والنون للوقـاية والياء مضاف إليـه «من نصر» متـعلق بمحذوف خبر المبـتدأ ونصر مضـاف و «الخبيبين» مـضاف إليه من إضافـة المصدر لمفعـوله «قدى» توكيد للأولى ويجـوز أن يكون «قد» اسم فعل. فـإذا جعلته كذلك فـقد اختلف العـلماء فى الفعل الذى هذا اسـمه. فـجعله ابن هشام مـضارعا: أى يـكفينى. وجعله غيره ماضيا: أى كفانى. ورجح قوم أنه أمر وقدروه «ليكفنى».

الشاهد: فى «قدنى وقدى» حيث أثبت النون فى الأولى وحذفهـا فى الثانية تشبيها بقطنى فى الأولى، وبحسبى فى الثانية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن النـاظم ص٢٨، وابن عقيل ١/ ٦٣، والأشمونى ١/ ٥٧، والمكودى ص١٨، وابن هشـام ١/ ٩٠ - وأيضا فى المغنى ١/ ١٤٧، والسـيوطى ص١٧ وأيضـا فى همع الهـوامـع ١/ ٦٤، وابن يعـيش فى شـرح المفـصل ٣٦/ ١٢٤، والشاهد ٤٤٩ فى خزانة الأدب والكتاب ج١ ص٣٨٧.

(٢) فى صحيح البخارى، مرفوعا عن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لاتزال جهنم تقول هل من مزيد حـتى يضع رب العزة قدمه فيها فـتقول قط قط بعزتك، ويزوى بعضها إلى بعض» ويسمى حديث النار. ورواه مسلم أيضا.

(٣) ج.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من «قد وقط» لا يجوز إلا فى الضرورة، والصحيح جوازه فى الاختيار[1].

الثاني: اعلم أن «قد» تكون حرفا واسمًا، فالحرفية ليست هى المذكورة هنا، لأنها من خواص الأفعال، فلا تتصل بها ياء المتكلم.

والاسمية لها معنيان: أحدهما: أن تكون بمعنى «حسب» فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية ويجوز حذفها (وهى المذكورة هنا)[2].

والثانى أن تكون اسم فعل بمعنى «أكتفى»[3] فتكون الياء المتصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية.

ولم يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا، وقد ذكره فى التسهيل فى باب أسماء الأفعال.

وأما «قط» فلها ثلاثة أقسام: تكون اسمًا بمعنى حسب وهى المذكورة فى النظم.

وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية كما تقدم فى «قد».

وتكون ظرفًا بمعنى «قط» الظرفية فلا تتصل بها ياء المتكلم.

الثالث: مذهب الكوفيين أن من جعل «قط وقد» بمعنى حسب قال: «قدى وقطى» بغير نون. كما يفعل من قال حسبى، ومن جعلهما (اسمى)[4] فعل قال: «قدنى وقطنى» بالنون كما يفعل فى غيرها من أسماء الأفعال وتكون الياء فى الوجه الأول مجرورة، وفى الوجه الثانى منصوبة.

---

(١) قال الشيخ محيى الدين (وقد اضطربت عبارة النحويين فى ذلك فقال قوم: إن الحذف غير شاذ ولكنه قليل وتبعهم المصنف والشارح. وقال سيبويه: «وقد يقولون فى الشعر، ... إلخ» كما سيأتى. وقال الأعلم: وإثباتها (النون) فى قد وقط هو المستعمل، لأنها فى البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن فتلزمها النون المكسورة قبل الياء لئلا يغير آخرها عن السكون) اهـ ج١ ص٦٣ ابن عقيل.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفى ب (يكفينى).

(٤) أ، ب وفى ج (اسما).

ومذهب سيبويه[1] والخليل: أن «قد وقط» بمعنى حسب والباء مجرورة بالإضافة عند من ألحق النون ومن لم يلحق.

الرابع: تلزم نون الوقاية أيضا مع ياء المتكلم إن نصب باسم فعل نحو: «عليكنى» حكاه سيبويه وحكى أيضا «عليكى» بالياء[2].

وسمع الفراء من بعض بنى سليم[3] (مكانكنى)[4] يريد انتظرنى (فى)[5] مكانك، ولم يذكر الناظم هذا فى النظم وذكره فى التسهيل.

الخامس: قد تلحق نون الوقاية مع (بجل) والحذف معها أكثر.

كقول طرفة:

.... أَلا بَجَلِى مِنَ الشَّرَابِ أَلا بَجَلِ[6]

---

(١) قال سيبويه ج١ ص٢٨٧ (وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى. فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد قال الشاعر: قدنى من نصر الخبيبين قدى ....) اهـ.

(٢) قال سيبويه ج١ ص٣٨٣ (وحدثنى يونس أنه سمع من العرب من يقول عليكنى من غير تلقين، ومنهم من لم يستعمل نى ولا نا ....) اهـ.

(٣) بنى سليم: قبيلة من قيس عيلان رأسها سليم بن منصور بن عكرمة، وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن.

(٤) أ، ب وفى ج (مكانى).

(٥) أ، ج.

(٦) قائله طرفة بن العبد، شاعر مشهور جاهلى، وقتل وهو ابن عشرين سنة، ولذلك قيل له ابن العشرين.

وصدره: ألا إننى أسقيت أسود حالكا - وهو من قصيدة لامية من الطويل.

الشرح: «أسود حالكا» أراد به كأس المنية، وقيل أراد شرابا فاسدا، والحالك: الشديد السواد، «بجلى» أى: حسبى: وبجل: على وجهين حرف بمعنى نعم. واسم. وهو على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب وهى ههنا بمعنى نعم، لأنها حرف. وألا: للتوبيخ والإنكار، وألا بجل توكيد فى المعنى الأول.

الإعراب: «ألا» ههنا للتوبيخ والإنكار «بجلى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة «من الشراب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره لأن معناه حسبى من الشراب «ألا بجل» تأكيد في المعنى للأول، ومعنى بجل هنا نعم لأنه حرف.

الشاهد: فى «ألا بجلى» حيث قال ذلك بترك النون فيه لأن ترك النون فيه أكثر وبالنون بجلنى قليل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٠٣.

ولذلك لم يذكر (هذا الثالث، قال فى التسهيل)[1]: وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل[2] هـ.

مثال الأول قوله:

وَما أَدْرِى وَظَنِّى كُلُّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِى إِلَى قَوْمِى شَرَاحِى[3]

وقيل: إن النون فى (أمسلمنى)[4] ونحوه هو التنوين ثبت شذوذا ورد بثبوتها مع (أل) فى قوله:

ولَيسَ المُوافِينِى ليُرْفَدَ خَائِبًا فإنَّ لهُ أَضعَافَ ما كانَ أَمَّلا[5]

---

(١) أ، ب.

(٢) التسهيل ص٢٥.

(٣) قال العينى ج١ ص٣٨٥ - قائله هو يزيد بن محرم الحارثى قال أبو محمد ذكر الفراء هذا البيت على هذا النمط ليجعله بابا من النحو والصرف.

والصواب:

فما أدرى وظنى كل ظن أيسلمنى بنو البدء اللقاح

الشرح: «شراحى» أصله شراحيل، اسم لرجل لحقه الترخيم. «وظنى» الواو تصلح أن تكون بمعنى مع والتقدير وما أدرى مع ظنى كل ظن. فكل ظن تأكيد للأول، وروى فى الهمع - فما أدرى وكل الظن ظنى.

الإعراب: «وما أدرى» ما نافية أدرى فعل مضارع والفاعل ضمير «وظنى» الواو تصلح أن تكون بمعنى مع والتقدير وما أدرى مع ظنى كل ظن فكل ظن تأكيد للأول ويقال: وظنى كل ظن - جملة معترضة، فيكون وظنى مبتدأ وكل خبره وظن مضاف إليه «أمسلمنى» الهمزة للاستفهام مسلمنى في محل النصب على المفعولية لقوله وما أدرى «إلى قومى» جار ومجرور متعلق بشراحى «شراحى» فاعل لقوله أمسلمنى وأصله شراحيل اسم رجل لحقه الترخيم.

الشاهد: فى «أمسلمنى» فإن النون فيه نون الوقاية.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن هشام فى المغنى ١/ ٢٥، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٥.

(٤) أ، وفى ج (مسلمين) وفى ب (هذا).

(٥) العينى ج ص٣٨٧ - لم أقف على قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله وهو من الطويل.

الشرح: «الموافينى» هو اسم فاعل من وافاك يوافيك موافاة، إذا جاءك وأتاك (ليرفد) - بالبناء للمجهول، مأخوذ من الرفد - بفتح الراء - مصدر رفدته، إذا أعطيته وهو - بكسر الراء - العطية والصلة، «خائبا» من الخيبة، «أملا» بتشديد الميم - من التأميل وهو الرجاء.

=

ومثال الثاني: قول النبي ﷺ «غير الدجال أخوفني عليكم»[1] واعلم: أن لحاقها مع هذين في غاية من القلة فلا يقاس عليه. والله أعلم.

= المعنى: وليس الذي يأتيني ويقصدني لأجل العطاء خائبا - أراد من يقصدني في خير لا يخيب.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «الموافيني» اسم ليس والنون للوقاية والياء مفعول الموافي «ليرفد» اللام للتعليل. يرفد فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المضمرة بعد لام كي. ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الموافي «خائبا» خبر ليس «فإن» توكيدية ناصبة «له» متعلق بمحذوف خبر أن مقدما «أضعاف» اسم إن «ما» اسم موصول في محل جر بالإضافة إلى أضعاف «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر يعود إلى ضمير الموافي «أملا» فعل ماض والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب على أنه مفعول به لقوله: أمل. تقديره: ما كان أمله.

الشاهد: في «الموافيني» فإن النون فيه نون الوقاية وليست نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٥٧ والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٦٥.

(١) حديث صحيح رواه أحمد في مسنده عن أبي ذر، ورواه مسلم عن جبير بن نفير.
الدجال: مشتق من الدجل وهو الكذب والخلط، وهو كذاب خلاط ويجمع الدجال على دجالين ودجاجلة في التكسير.

العلم

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَمُهُ ....

قوله: «اسم» جنس، «ويعين المسمى» مخرج للنكرات، «ومطلقًا» مخرج لما سوى العلم من المعارف. فإن العلم يعين مسماه بمجرد الوضع أو بالغلبة لا بقرينة، بخلاف غيره من المعارف، فإنه لا يعينه إلا بقرينة، إما لفظية «كأل» أو معنوية كالحضور والغيبة «فى أنت وهو».

وحد ابن عصفور العلم بقوله: الاسم الذى علق فى أول أحواله على شيء[1] بعينه فى جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم.

فإن قلت: العلم ضربان: شخصى وجنسى.

أما الشخصى: فلا إشكال فى صدق هذا التعريف عليه.

وأما الجنسى: فلا يصدق عليه هذا التعريف لأنه (لم يعين مسماه إذ هو)[2] فى المعنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكنه جرى مجرى العلم الشخصى فى الأحكام اللفظية.

قلت: (التحقيق)[3] أن العلم الجنسى ليس كاسم الجنس فى المعنى، بل هو معين لمسماه، فالتعريف صادق عليه، وسيأتى بيان هذا.

واعلم أن العلم الشخصى لا يختص بأولى العلم، بل يوضع لما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، فذلك نوَّع أمثلته (كجَعْفَر)[4] علم رجل (خِرْنِقا) علم امرأة[5] (وقَرَن) علم قبيلة وإليها ينسب أويس القرنى[6] (وعَدَن) علم بلد (ولاحِق) علم فرس[7] (وشَدْقَمٍ) علم جمل[8] (وهَيْلَةٍ) علم شاة[9] (وواشِق) علم كلب.

---

(١) أ، ج وفى ب (وذلك فى المضمرات والحضور فى اسم الإشارة بخلاف العلم، فإنه).

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج.

(٤) علم لرجل مخصوص منقول عن اسم النهر الصغير.

(٥) علم لامرأة شاعرة هى أخت طرفة بن العبد لأمه منقول من ولد الأرنب.

(٦) اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان.

(٧) علم فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان.

(٨) اسم فحل من الإبل كان للنعمان بن المنذر.

(٩) علم شاة لبعض نساء العرب.

ثم قال: واسمًا أتى وكُنْيَةً ولَقَبَا ....

العلم على ثلاثة أقسام: اسم وكنية ولقب؛ لأنه إن صدر بأب أو أم فهو كنية[1]، كأبى بكر وأم كلثوم، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى أو ضَعَته[2] فهو لقب «كالصديق والفاروق» فى الأول، و(كبطّة، وأنفُ الناقة)[3]، فى الثانى وإن لم يكن كذلك فهو اسم (كزيد وعمرو)[4]

وقوله: .... وأخِّرَنْ ذا إنْ سِواهُ صَحِبَا

(ذا) إشارة إلى اللقب، أى: إذا اجتمع مع اللقب غيره أخر اللقب، وقدم الاسم أو الكنية نحو، قال: أبو بكر الصديق وعمر الفاروق؛ لأن اللقب فى الغالب منقول من اسم (غير)[5] الإنسان «كبطة» فلو قدم لتوهم السامع، أن المراد مسماه الأصلى، وذلك مأمون بتأخيره.

وندر تقدم اللقب على الاسم فى الشعر كقول الشاعر:

أَبْلغْ هُذَيْلاً وأَبْلِغْ مَن يُبَلِّغُهَا عنِّى حديثًا وبَعْضُ القَولِ تكْذِيبُ
بِأنَّ ذا الكلبِ عَمراً خيرهمْ حَسبًا بِبطن شِرْيانَ يَعوِى حَولهُ الذِّيبُ[6]

---

(١) أو ابن أو بنت - أو أخ - أو أخت: كابن الخطاب.

(٢) وبالأصل أو وضعته.

(٣) لقب جعفر بن قريع. وسبب تلقيبه بذلك أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به.

وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى مدحهم الحطيئة:

قومٌ هُمُ الأنفُ والأذنابُ غيرُهم ومَن يسوِّى بأنف الناقة الذَّنَبَا؟

(٤) أ، ج.

(٥) أ، ج وفى ب (عين).

(٦) هما لجنوب بنت العجلان إحدى شواعر العرب من قصيدة ترثى فيها أخاها عمرو بن العجلان المعروف بذى الكلب - وهى من البسيط.

الشرح: «هذيلا» اسم قبيلة، «بطن شريان» - بكسر الشين وسكون الراء - اسم مكان، وقيل واد، وأصله اسم شجرة تعمل منه القسى، والشريان بفتح الشين - الحنظل، يعوى حوله الذيب كناية عن موته.

الإعراب: «بأن»: الباء حرف جر أن: توكيدية ناصبة «ذا» اسم أن «الكلب» مضاف =

وفي بعض نسخ الألفية: **وذا اجعل آخرا إن اسمًا صحبًا.**

وما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية[1].

ثم قال: **وإنْ يكُونَا مُفْرَدَينِ فأضِفْ حتمًا** ....

أى: إذا كان اللقب والمصاحب له مفردين أضيف الاسم إلى اللقب نحو (هذا سعيد كرز)[2] على تأويل الأول بالمسمى؛ لأن المعوض للإسناد إليه والثانى بالاسم، والمعنى (هنا)[3] مسمى هذا اللقب.

وقوله (حتما) هو مذهب جمهور البصريين، لأنهم لا يجيزون (فى المفردين إلا الإضافة)[4].

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين: الاتباع أيضًا بدلا أو عطف بيان والقطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ، وإلى هذا ذهب التسهيل[5].

= إليه «عمرا» بدل أو عطف بيان «خيرهم» نعت لعمرو والضمير مضاف إليه «حسبا» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «شريان» مضاف إلى بطن. وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بقوله «أبلغ» فى البيت الذى قبله «يعوى» فعل مضارع «حوله» حول: ظرف متعلق به والضمير مضاف إليه «الذيب» فاعل يعوى. وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن تكون الجملة محل رفع خبر أن ويكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من «عمرو».

الشاهد: فى «ذا الكلب عمرا» حيث قدمت اللقب وهو قولها «ذا الكلب» على الاسم - وهو قولها «عمرا» والقياس أن يكون الاسم مقدما واللقب مؤخرا فلو أتت بما يقتضيه لقالت «بأن عمرا ذا الكلب».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٦٥ والأصطهناوى، وداود، والأشمونى ١/ ٥٩ والسندوبى، وقد اقتصر على بيت الشاهد وكذا السيوطى ص١٧.

(١) لأن الأول، نص فى أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية.

(٢) كرز - هو فى الأصل خرج الراعى، ويطلق على اللئيم والحاذق.

(٣) أ، وفى ب، ج (هذا).

(٤) أ، ج وفى ب (فى المفرد غير ذلك أعنى الإضافة).

(٥) وإلى رأيهم أميل (وهذا هو الحق وجرى عليه فى التسهيل) صبان ١/ ١١٠ راجع التسهيل ص٣٠.

وقال فى شرحه: لم يذكر سيبويه[1] فيهما إلا الإضافة، لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مسند لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل.

تنبيه:

جواز الإضافة مقيد بعدم المانع فإن كان فى الاسم مانع منها لم يضف ولو كانا مفردين نحو «الحارث كرز» فإن «أل» تمنع الإضافة.

وقوله: **وإلا أَتْبِعْ الذى رَدِفْ.**

أى: وإن لم يكونا مفردين فشمل ذلك المركبين نحو «عبد الله أنفُ الناقة» والاسم المفرد مع اللقب المركب، نحو: «زيد عائد الكلب» وعكسه «عبد الله بطة».

فالحكم فى هذه الصور الثلاث. امتناع الإضافة، ووجوب الإتباع أو القطع (بوجهيه)[2].

ولم يذكر القطع هنا، وكذلك لم يذكر الشارح، بل قال فلابد من الإتباع[3] وقد ذكره فى التسهيل.

ثم قال:

ومِنْهُ منقُولٌ كفَضْلٍ وأَسَدْ ... وَذُو ارتِجَالٍ كسُعَادَ وأُدَدْ

العلم قسمان: منقول ومرتجل.

فالمنقول: هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها «كفضل» فإنه منقول من المصدر (وأسد) فإنه منقول عن اسم عين.

---

(١) قال سيبويه ج٣ ص٤٩ (إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبى عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك هذا سعيد كرز . .) اهـ.

(٢) ب، ج وفى أ (بوجهين) أى: القطع. (. . . ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب) ابن عقيل ١/ ٦٧.

(٣) قال الشارح ص٢٩ (وأما إذا لم يكن الاسم واللقب مفردين فلابد من الإتباع سواء كانا مركبين نحو: هذا عبد الله أنف الناقة أوأحدهما مركبا، نحو هذا زيد عائد الكلب وهذا عبد الله بطة).

والمرتجل[1]: بخلافه «كسعاد» وهو علم امرأة، «وأدد» وهو علم رجل[2].

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة، وبعضهم إلى أنها كلها مرتجلة، والمشهور الأول.

الثانى: قال بعضهم: تقسيم العلم إلى منقول ومرتجل، إنما هو بالنسبة إلى الأعم الأغلب، وإلا فالذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل.

الثالث: المنقول، إما من مصدر «كفضل» أو اسم عين «كأسد» أو اسم فاعل «كحارث» أو اسم مفعول «كمسعود» أو صفة مشبهة (كسعيد) أو فعل ماض «كشمّر» علم على فرس[3]. أو مضارع «كيزيد» أو جملة من فعل وفاعل ظاهر «كبَرَقَ نحرُه» أو مضمر بارز «كأطرقا».

فى قول الشاعر:

على أطْرِقا بالِياتِ الخِيَامِ ... إلا الثُّمامُ وإلا العِصِى[4]

---

(١) من الارتجال وهو الابتكار وهذا التقسيم للعلم من حيث وضعه - وهو ما استعمل من أول الأمر علما.

(٢) أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير.

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٦٠.

(٤) قائله: أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى، وهو جاهلى إسلامى، توفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه بطريق مكة. وقيل إنه مات بمصر منصرفا من إفريقية وكان غزاها مع عبدالله بن الزبير - وهو من قصيدة يائية من المتقارب.

الشرح: «أطرقا» بفتح الهمزة وسكون الطاء وكسر الراء - اسم موضع من منازل هذيل وهو المراد هنا. وهو أيضا اسم موضع من نواحى مكة من منازل كعب بن خزاعة قال أبوعمرو: «أطرقا» اسم لبلد بعينه. مأخوذ من فعل الأمر وفيه ضمير علامته الألف، كأن سالكه سمع نبأة فقال لصاحبيه. أطرقا «باليات» جمع بالية من البلى - بكسر الباء - يقال بلى يبلى - إذا خلق «الخيام» جمع خيمة - وهى عند العرب - بيت من عيدان، «الثمام» بضم الثاء - بزنة غراب - نبت ضعيف يحشى به خصائص البيوت ويستر به جوانب الخيمة. «العصى» بكسر العين - جمع عصا. وأراد بها قوائم الخيمة.

المعنى: عرفت ديار المحبوبة على هذه المفارة قد بليت خيامها إلا ثمامها وعصيها فإنها بقيت وما بليت.

=

أو مستتر «كيزيدُ» فى قول الراجز:

نُبِّئْتُ أَخْوالِى بَنِى يَزِيـدُ ظُلْمًا علينَا لَهُمْ فَدِيدُ[1]

= الإعراب: «على أطرقا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار وأطرقا: مجرورة بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية «باليات» حال ثانية من الديار «الخيام» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء لأنه مستثنى من كلام تام موجب، ومن رفع فإنما عمد إلى أنه مبتدأ خبره محذوف والتقدير إلا الثمام باقية أو لم تبل أو نحو ذلك. «وإلا» الواو عاطفة إلا زائدة «العصى» معطوف على الثمام. والقصيدة تروى مرفوعة القوافى وتروى ساكنتها فمن رواها ساكنة جاز لك عليه أن تجعلها على محملى «الثمام» فى روايتيه. ومن رواها مرفوعة فإن كان الثمام مرفوعا فالأمر بين وإن كان منصوبا كان محمله على المعنى. وبيان ذلك أنه لما حكم على الديار بالبلى ثم استثنى منها الثمام كان كأنه قال بليت الديار وبقى الثمام فاستساغ أن يعطف عليه بالرفع لأنه مرفوع فى المعنى وليس الرفع بالعطف على المعنى وإن كان المعطوف عليه غير مرفوع لفظا ببدع فى كلامهم.

الشاهد: فى «أطرقا» فإنه اسم علم منقول من فعل الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ١/ ٦٠ والشاطبى.

(١) قال العينى: قائله رؤبة بن العجاج. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «نُبئت» بالتضعيف وبالبناء للمجهول - أعلمت وأخبرت «أخوالى» جمع خال وهو أخ الأم «يزيد» بالياء - هكذا وقع فى رواية النحويين ومنهم الزمخشرى. وقال ابن يعيش: صوابه بالتاء من فوق وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية، ويزيد من الأسماء المعروفة لدى العرب، «ظلما» هو وضع الشىء فى غير محله أو منعه من محله «فديد» الصياح والجلبة.

المعنى: أخبرت أن أخوالى بنى يزيد يرفعون الصوت عاليا بظلمنا.

الإعراب: «نبئت» فعل ونائب فاعل، وهو مفعوله الأول «أخوالى» مفعول ثان وياء المتكلم مضاف إليه «بنى» بدل من أخوالى «يزيد» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية «ظلما» مفعول لأجله أو حال بتأويل المشتق أى: ظالمين «علينا» جار ومجرور متعلق بقوله «ظلما» أو بقوله «فديد» الآتى «لهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر. وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت.

الشاهد: «فى يزيد» حيث سمى به وأصله فعل مضارع من «زاد» مشتمل على ضمير مستتر فيه فنقل من الجملة المؤلفة من فعل وفاعل إلى العلمية، وهو مرفوع على الحكاية. لأن القوافى مرفوعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٣٠ وابن هشام ١/ ٩٢ والأشمونى ١/ ٦٠ والشاطبى، وداود، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٢٨ والشاهد ٣٩ فى خزانة الأدب.

كذا أنشده الزمخشرى[1] بالياء المثناة من تحت[2].

قال ابن يعيش[3]: صوابه بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل[4] وإليه تنسب الثياب التزيدية[5].

قال فى شرح التسهيل: ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ أو خبر[6] ولا من فعل أمر دون إسناد إلا «إصمت» - اسمًا للفلاة الخالية.

فإن من العلماء من زعم أنه منقول من الأمر بالصمت، وذلك عندى غير صحيح من وجهين:

أحدهما: أنه متى كان من (أصْمَت) فالأمر منه مفتوح الهمزة، وإن كان من (صَمَت) فالأمر منه مضموم الميم «واصمت» بخلاف ذلك والمنقول لا يغير[7].

والثانى: أنه قد قيل فيه (أصمتة)[8] بتاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث، وإذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية تعين كونه مرتجلا.

واعترض بأنه أمر من «صمت يصمت» بكسر الميم.

والجواب عن (لحاق)[9] التاء أنهم أرادوا أن يعلموا بذلك كونه فارق موضعه من الفعلية.

---

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشرى نسبة إلى «زمخشر» من أعمال خوارزم كان واسع العلم غاية فى الذكاء وقوة القريحة متفننا فى كل علم، وجاور بمكة فلقب بجار الله. وكانت له رجل من خشب وله مصنفات كثيرة منها الكشاف فى التفسير والمفصل فى النحو. وأطواق الذهب، والأحاجى النحوية، ومات سنة ٥٣٨ ثمان وثلاثين وخمسمائة.

(٢) راجع الأشمونى ١/ ٦٠.

(٣) هو أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش الحلبى النحوى. وكان من كبار أئمة العربية ماهرا فى النحو والتصريف وقد غالب فضلاء حلب وتصدر للإقراء بها زمانا وشاع ذكره وصنف كتاب «المفصل» المعروف. ومات سنة ٦٤٣هـ ثلاث وأربعين وستمائة.

(٤) أ، ج.

(٥) راجع شرح المفصل ٢/ ٢٨.

(٦) قال الأشمونى ١/ ٦٠ (لكنه بمقتضى القياس جائز) هـ.

(٧) راجع الصبان ١/ ١١٢.

(٨) ج وفى ب (صمتت) وفى أ (اصمتت).

(٩) أ، ب وفى ج (إلحاق).

وزاد بعضهم في المنقول منقولا من صوت وعنى بذلك «ببَّه» وهو ابن لبعض بنى هاشم: وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل، وهو منقول من الصوت، كانت أمه ترقصه به وهو صبى وذلك قولها:

لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ. جَارِيَةً خِدَبَّهْ. مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ. تَجُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَةْ[1].

قال ابن مالك: والصحيح أن «ببه» منقول من قولهم للغلام السمين ببه.

قال ابن خالويه[2]: إن «ببه» هو الغلام السمين فيكون منقولا من الصفة.

---

(١) قائلته: هى هند بنت أبى سفيان بن حرب بن أمية وكانت لقبت به ابنها فى صغره ترقصه وتقول لأنكحن . . وابنها هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحرث بن عبد المطلب والى البصرة.

الشرح: «ببه» فى الأصل الأحمق كذا قاله الخليل، ويقال للشاب الممتلئ البدن نعمة ببه، وقال الجوهرى: ببه هو لقب عبد الله بن الحارث.

«خدبه»: بكسر الخاء المعجمة وفتح الدال وتشديد الباء - أرادت بها الجارية المشتدة الممتلئة اللحم، ويقال للبعير الشديد الصلب خدب، «تجب» بضم الجيم أى تغلب أهل الكعبة فى الحسن والجمال، يقال: جبَّه إذا غلبه، وجبت فلانة النساء إذا غلبتهن بالحسن.

الإعراب: «لأنكحن» اللام للتأكيد، وأنكحن جملة من الفعل والفاعل - وهو من الإنكاح. «ببه» مفعول أول «جارية» مفعول ثان، وليس مجيء المفعولين لفعل واحد مقتصرا على أفعال القلوب وهذا باب ليس فيه عدد محصور، إنما الفرق أن أفعال القلوب يكون المفعول الثانى عين الأول وفى غيرها غير الأول نحو أعطيت زيدا درهما «مكرمة محبة» صفة بعد صفة للجارية «تجب» فعل مضارع والفاعل ضمير «أهل» مفعول به «الكعبة» مضاف إليه والجملة صفة أخرى.

الشاهد: فى «لأنكحن ببه» فإنه علم منقول من الصوت وهو ببه، فإنه منقول من الصوت الذى كانت هند ترقصه به.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٣٢، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٧٢ والخصائص ١/ ٢١٧.

(٢) أبو عبد الله الحسين بن محمد، نشأ بهمذان ووفد إلى بغداد، وأخذ عن ابن الأنبارى وابن دريد وغيرهما، وله مع المتنبى مناظرات، وكان كوفى النزعة قصير الباع فى النحو طويله فى اللغة، يشهد بذلك ما ساقه فى انتصاره لثعلب عند رده الاعتراضات العشرة التى فند بها الزجاج نصف كتابه «الفصيح» وذكر ردود ابن خالويه للسيوطى فى الأشباه والنظائر.

ومن مؤلفاته فى العربية «ليس».

توفى بحلب سنة ٣٧٠هـ سبعين وثلاثمائة.

وقال فى الصحاح: يقال للأحمق الثقيل «ببه» وهو أيضًا لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب والى البصرة. قال الفرزدق:

وَبَايَعْتُ أَقْوَامًا وَفِيتُ بِعَهْدِهِم وببّه قد بَايَعْتُهُ غير نَادِمِ[(١)]

واسم جارية، وقال لأنكحن ببه، جارية خدبة، مكرمة محبة، تجب أهل الكعبة اهـ[(٢)].

وقد وهم في استشهاده فى الرجز على أنه اسم جارية، لأن «ببه» فى الرجز هو اللقب لعبد الله بن الحارث كما تقدم وأنشده بفتح الهمزة فى قوله: «لأنكحن»، والصواب ضمها، وأنشد «تجب أهل الكعبة» (بفتح التاء وكسر الجيم)[(٣)] أي تغلبهم حسنًا، يقال: جب القوم إذا غلبهم والله أعلم. ثم قال:

وجُملَةٌ ومَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

العلم قسمان: مفرد نحو: (زيد) ومركب وهو ثلاثة أقسام:

تركيب إسناد: وهو ما كان جملة فى الأصل نحو: «برق نحرُه» وتقدم أنه لم يسمع النقل من الجملة الاسمية ولو سمى بها لجاز.

---

(١) هو من الطويل، وقائله الفرزدق.

الشرح: «بايعت» من المبايعة وهى المعاقدة والمعاهدة كأن كل واحد من المتبايعين باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه، وطاعته ودخيلة أمره.

«ببه» أراد به الفرزدق عبد الله بن الحارث.

الإعراب: «بايعت» فعل ماض والتاء فاعل «أقواما» مفعوله «وفيت بعهدهم» جملة حالية بتقدير قد أى: حال كونى قد وفيت بعهدهم.

فإن قلت: كيف يكون وافيا بعهدهم فى حال المبايعة والوفاء لا يكون إلا بعدها؟

قلت: هذه من الأحوال المنتظرة المقدرة، والتقدير: مقدرا الوفاء على مبايعتى.

«وببه» مبتدأ «بايعته» فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعوله والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «ببه» أنه علم منقول من الصوت كما سبق.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية.

(٢) ١/ ٢ صحاح.

(٣) ب، ج وفى أ (بفتح الهمزة فى قوله لأنكحن وكسر التاء).

وتركيب مزج: وهو كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا منزلا ثانيهما منزلة هاء التأنيث نحو: «بَعْلَبَكّ».

وتركيب إضافة[1]: «كامرئ القيس».

فالإسنادي: يحكى[2] ولا يعرب مطلقًا. قال في التسهيل: وربما أضيف صدر ذي الإسناد إلى (عجزه)[3] إن كان ظاهرًا هـ[4].

فتقول: على هذا «جاءني بَرَقَ نَحْرِهِ» بالإضافة، قال بعضهم: وهذا لا يقاس عليه.

والمزجي: إن ختم بويه بني على الكسر على الأشهر، وقد يعرب غير منصرف، وإن لم يختم بويه، أعرب غير منصرف على الأشهر، وقد يبنى تشبيهًا بخمسة عشر، وقد يضاف صدره إلى عجزه.

وقد علم حكم المزجي من قوله: (ذَا إنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا) وذا إشارة إلى المزجي.

فإن قلت: أبهم في قوله: (أُعْرِب) إذ لم يبين أنه غير منصرف.

قلت: قد نبه عليه في موضعه من باب ما لا ينصرف[5].

وأما الإضافي فقد ذكره في قوله:

وَشَاعَ فِى الأَعْلام ذُو الإِضَافَهْ ... كعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِى قُحَافَهْ

---

(١) هو كل اسمين نزل ثانيهما منزل التنوين مما قبله وذلك لأن الجزء الأول يعرب والثاني يلتزم حالة واحدة كالتنوين.

(٢) أي: على ما كان عليه قبل التسمية فيعرب بحركات مقدرة على آخره للحكاية.

(٣) أ، ب وفي ج (عجزهما).

(٤) التسهيل ص٣٠.

(٥) المركب المزجي: حكم الأول أن يفتح آخره كبعلبك وحضرموت - إلا إن كان ياء فيسكن كمعديكرب وإلا فلا.
وحكم الثاني أن يعرب بالضمة والفتحة - نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب - إلا إن كان كلمة (ويه) فيبنى على الكسر كسيبويه وعمرويه.
اهـ ابن هشام في أوضح المسالك ج١ ص٦٩.

والإضافى: ضربان: كنية كأبى قحافة، وغير كنية كعبد شمس، وقد نبه على النوعين بالمثالين.

وأشار بقوله: (شَاعَ) إلى أن المضاف أكثر (أقسام)[1] المركب إذ (منه)[2] الكنى ولا تخفى كثرتها.

فإن قلت: مقتضى ما ذكر انحصار المركب فى الأنواع الثلاثة، وأن ما عداها مفرد.

وقد صرح بذلك فى التسهيل حيث قال: وما عرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يَعْرَ مركب هـ[3] وليس الأمر كما قال؛ لأنه يرد عليه (أشياء)[4] كثيرة من المركب نحو: ما تركب من حرفين «كأنما» أو حرف واسم نحو: «يا زيد» أو حرف وفعل نحو: «قد قام».

قلت: عن ذلك جوابان: أحدهما أنه إنما تعرض لذكر ما ورد عن العرب من المركب وأما تركيب الحرفين وما ذكر معه فلم يرد عن العرب بالتسمية به.

والثانى: أن تركيب الحرفين وما ذكر معه شبيه بتركيب الإسناد لأن حكمه أن يحكى ولا يعرب كتركيب الإسناد، فاكتفى بذكر تركيب الإسناد لأن هذا ملحق به.

ثم قال:

وَوَضَعوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الأشخَاصِ لفظًا وهْو عَمّ

هذا هو الضرب الثانى من ضربى العلم الجنسى، وإنما قال (لبعض الأجناس) لأنهم لم يضعوا لجميعها، وإنما وضعوا العلم الجنسى لبعض الأجناس التى لا تؤلف غالبًا كالسباع والوحوش، وربما جاء فى بعض المألوفات (كأبى المضاء)[5] لجنس الفرس.

---

(١) أ، ب وفى ج (أسماء).
(٢) أ، ج وفى ب (فيه).
(٣) التسهيل ص٣٠.
(٤) أ، ج وفى ب (أسماء).
(٥) أ، ج وفى ب (كأبى المضى).

وقوله: **كعلم الأشخاص لفظًا**. يعنى أن العلم الجنسى يساوى الشخصى فى أحكامه اللفظية فإنه لا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة، ولا يقبح مجيئه مبتدأ. ولا انتصاب للنكرة بعده على الحال، ولا يصرف منه ما فيه سبب زائد على العلمية «كأسامة» فساوى فى ذلك كله العلم الشخصى.

وقوله: **وهو عم**. يعنى أنه فارق العلم الشخصى من جهة المعنى بعمومه إذ ليس بعض الأشخاص أولى به من بعض.

الِا ترى أن «أسامة» صالح لكل أسد بخلاف العلم الشخصى.

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى؟

قلت: ذهب قوم إلى أن أسامة لا يخالف فى معناه دلالة أسد، وإنما يخالفه فى أحكام لفظية وإنما أُطلق عليه أنه معرفة مجازاً.

وهذا معنى ما ذكره ابن مالك فى باب المعرفة والنكرة من شرح التسهيل، فإنه ذكر فيه أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظًا، وأنه فى الشياع كأسد.

وأقول: تفرقة الواضع بين «أسامة» و«أسد» فى الأحكام اللفظية (تؤذن)[1] بفرق من جهة المعنى.

ومما قيل فى ذلك: أن «أسدًا» وضع ليدل على شخص معين، وذلك الشخص لا يمتنع أنه يوجد منه أمثال فوضع «أسدًا»[2] على الشياع فى جملتها، ووضع أسامة لا بالنظر إلى شخص بل على معنى الأسدية المعقولة التى لا يمكن أن توجد خارج الذهن[3] ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلا فى الذهن، ثم صار «أسامة» يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلى فى الأشخاص.

والتحقيق فى ذلك: أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى «فأسد» موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلا، وعلم

---

(١) ب، ج وفى أ (توزن).

(٢) أ.

(٣) أ، ب وفي ج النفس بدل الذهن.

الجنس «كأسامة» موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع شخصى لها مع قطع النظر عن إفرادها، ونظيره المعرف باللام التى للحقيقة والماهية.

وبيان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة فى الذهن، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهى باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة، فإذا استحضر الواضع صورة «الأسد» ليضع لها فتلك الصورة الكائنة فى ذهنه جزئية بالنسبة إلى (مطلق صورة الأسد)[١].

فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص فى زمان ومثلها يقع فى زمان آخر (أو فى ذهن آخر)[٢]. والجميع يشترك فى مطلق صورة الأسد، فإن وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس.

وفى كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق، فإنه قال فى باب ترجمته: هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا فى (الأمّة)[٣] ليس واحد منها بأولى من الآخر، ما نصه: إذا قلت هذا أبو الحارث (إنما)[٤] تريد هذا الأسد أى: هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت (أشباهه)[٥] ولا تريد أن تشير إلى شىء (قد عرفته بعينه قبل ذلك كمعرفته زيداً)[٦] ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم[٧] اهـ.

فجعله بمنزلة المعرف (باللام)[٨] التى للحقيقة.

وقال ابن مالك بعد ذكره كلام سيبويه: هذا جعله خاصًّا شائعا فى حالة واحدة.

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج.
(٣) هذه عبارة الكتاب ١/ ٢٦٣ - وفى الأصل (هذا باب من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعا فى أمته).
(٤) فى كتاب سيبويه (فانت).
(٥) ب، ج والكتاب - وفى أ (أشبابه).
(٦) فى الكتاب ج١ ص٢٦٣، وفى الأصل (قد عرفته بمعرفته كزيد).
(٧) كتاب سيبويه ج١ ص٢٦٣.
(٨) أ، ج وفى ب (بالألف واللام).

فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة فى الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطًا من تلك الحقيقة فى الخارج.

ثم شرع فى تمثيله فقال:

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرِيطٍ لِلعقْرَبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ للثَّعْلَبِ

علم الجنس ضربان: عينى ومعنوى.

فالعينى يكون اسمًا نحو: «شَبْوَةٌ» للعقرب، و «ثُعالة» للثعلب، ويكون كنية نحو: «أم عريط» للعقرب، و«أبى الحصين» للثعلب.

والمعنوى مثل: «بَرَّةِ وَفَجارِ» فبرَّةٌ علم للمَبرَّةِ، وفجارِ علم للفَجْرة.

قال النابغة:

أَنا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَملْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[1]

---

(١) البيت: من قصيدة للنابغة الذبيانى، واسمه زياد بن معاوية. وسببها أن زرعة بن عمرو ابن خويلد كان قد لقى النابغة بسوق عكاظ فأشار عليه أن يحرض قومه على قتال حلفائهم من بنى أسد فأبى النابغة ذلك، ثم بلغه أن زرعة يتهدده فقالها يهجوه. وهى من الكامل.

الشرح: «أنا اقتسمنا خطتينا» بفتح همزة أنا، لأنه مفعول لعلمت فى البيت قبله. اهـ صبان ١/١١٦: أي: كانت لى ولك خطتان فأخذت أنا البرة وأخذت أنت الفاجرة. والخطة: القصة والخصلة، «برة» اسم علم وضع من البر فلم يصرفه، لأنه معرفة مؤنث، لأنه اسم للخطة. «فجار» اسم معدول عن الفجور معرفة فبناؤه كما فى حذام وقطام.

فإن قلت: لم قال، فى الإخبار عن نفسه فحملت، وفى الإخبار عن نفس زرعة احتملت؟

أقول: أراد النابغة أن يهجو زرعة بكثرة غدره وإيثار الفجور فذكر اللفظة التى يراد بها الكثير خاصة، لتكون أبلغ فى الهجو، ولو قال: حملت فجار لاحتمل ألا يكون غدرا لا مرة واحدة..

الإعراب: «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمها «اقتسمنا» فعل وفاعل «خطتينا» مفعول به ونا: مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر أن «بيننا» ظرف متعلق باقتسم والضمير مضاف إليه «فحملت» الفاء عاطفة، حملت: فعل وفاعل «برة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «واحتملت» الواو عاطفة. احتملت: فعل وفاعل. «فجار» مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب.

الشاهد: فى (برة وفجار)، فإنهما من أعلام الجنس المعنوى. فإن برة علم للمبرة، وفجار علم للفجور.

وإلى هذا أشار بقوله:

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ للمَبَرَّهْ كذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلفَجْرَهْ

وفجار - علم مؤنث مبنى على الكسر مثل حذام.

تنبيه:

لما كان للعلم الجنسى خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان:

إعطاؤه حكم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع.

ومن المسموع فيه الوجهان (فينة)[1] وغدوة وبكرة وعشية.

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية. الأشمونى ١/ ٦٣، والشاطبى، والمكودى ص٢٠، وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٣٨، والشاهد ٤٦٨ في خزانة الأدب، وسيبويه ج٢ ص٣٨، والخصائص ٢/ ١٩٨، ٣/ ٢٦١، ٢٦٥.

(١) أ، ج.

اسم الإشارة

لم يحد اسم الإشارة لأنه كما قيل محصور بالعد فلا يحتاج إلى الحد.

وحده في التسهيل بقوله: ما وضع لمسمى وإشارة إليه[1] هـ. وقال بعضهم هو الموضوع لمعين فى حال الإشارة. وقال ابن الحاجب[2]: وهو ما وضع لمشار إليه[3].

والمشار إليه إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع.

فهذه ستة أقسام:

فبدأ بما يشار به إلى الواحد المذكر فقال: **بذا لمفرد مذكر أشر**.

للمفرد المذكر لفظ واحد وهو «ذا».

وقد يقال: «ذاء» بهمزة مكسورة بعد الألف و «ذائه» بهاء مكسورة بعد الهمزة.

تنبيه:

مذهب البصريين: أن «ذا» ثنائى لفظًا ثلاثى وضعًا، لقولهم فى التصغير «ذيا» وسيأتى تقريره فى باب التصغير. فهل المحذوفة عينه أو لامه؟ قولان أظهرهما الثانى، وهل هو من باب طويت أو من باب حييت؟. قولان أشهرهما الثانى، (وهل)[4] وزنه فعْل - بالإسكان - أو فعَل - بالتحريك؟ قولان: أصحهما الثانى[5].

---

(١) التسهيل ص٣٩.

(٢) هو: أبو عمر عثمان جمال الدين عمر الكردى الأصل المشهور بابن الحاجب، لأن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحى بالقاهرة. ولد ابن الحاجب بإسنا ثم تعهده أبوه بالقاهرة فحفظ القرآن. وكان أصفى الناس ذهنا. ومن مؤلفاته فى النحو: الإيضاح شرح المفصل للزمخشرى، والأمالى، والكافية والشافية. توفى بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ ست وأربعين وستمائة.

(٣) أ، ج، وراجع الكافية ٢/ ٢٩.

(٤) أ، ج.

(٥) قال السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص٧٥ «فالأصح أنه فعل بتحريك العين لأن الانقلاب عن المتحرك . . .» اهـ.

وذهب الكوفيون والسهيلي: إلى أنه على حرف واحد وضعا، وأن ألفه زائدة استدلوا بسقوطها في قولهم (ذان)[1].

وأجيب بأنها حذفت لالتقاء الساكنين، وبأنها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية.

واستدلوا بقولهم «ذه أمة الله».

وأجيب: باحتمال أن تكون الهاء بدلا من الياء.

قلت: والظاهر: أن يقال: «ذه» صيغة مرتجلة للمؤنث.

وذهب قوم منهم السيرافي: إلى (أن ذا ثنائية)[2] الوضع، فالألف على هذا أصل كألف «ما» (و)[3] ليست منقلبة عن شيء[4].

ثم انتقل إلى الواحدة المؤنثة فقال: بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

أي: اقتصر بهذه الألفاظ الأربعة على المؤنث فلا تشر بها إلى (غيره)[5] وليس مراده حصر ما يشار به إلى المؤنث في هذه الألفاظ.

وقد حكى في التسهيل: للمؤنثة عشرة ألفاظ «ذي وتِي وذِهْ وتِهْ - بإسكان الهاء - وذه وته - بكسر الهاء - وذهي وتهي - بالإشباع - وتا - وذات - مبنية على الضم[6].

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع ج١ ص٧٥ (ورد بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكنين وقد عوض منها تشديد النون) اهـ.

(٢) ب، ج وفي أ (أنه ثنائي).

(٣) ج.

(٤) قال السيوطي في همع الهوامع ج١ ص٧٥: (قال أبو حيان: لو ذهب ذاهب إلى أن «ذا» ثنائي الوضع نحو «ما» وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى . . . . . .) اهـ.

(٥) ج وفي أ، ب (غيرهما).

(٦) قال في التسهيل ص٣٩ (وللمؤنثة تي وتا وته وذي وذه وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع وذات) هـ.

وحكى ابن أبى الربيع[1] فى شرح الإيضاح[2] أن من العرب من يقول «ذهى» فى الوصل و «ذه» فى الوقف - بسكون الهاء - تشبيها بالمضمر، وأن منهم من يقول: «ذى» فى الوصل فإذا وقف أبدل من الياء هاء فقال «ذه».

ثم انتقل إلى المثنى فقال:

وَذَانِ تَانِ لِلمُثَنَّى المُرْتَفِعْ وَفِى سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

أى تقول: فى تثنية المذكر «ذان» فى الرفع و «ذين» فى الجر والنصب. وفى تثنية المؤنث «تان» فى الرفع و «تين» فى الجر والنصب تعربهما إعراب المثنى. (وإن كانا مشابهين للمبنى)[3] لأن التثنية عارضت شبه الحرف، لكونها من خواص الأسماء فلم يؤثر شبه الحرف ولم يثن (من)[4] أسماء الإشارة غير «ذا وتا».

ومذهب المحققين كالفارسى: أن «ذين وتين» ليسا تثنية حقيقية بل ألفاظ وضعت لمثنى. واستدل الفارسى على ذلك فى التذكرة[5] بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير.

ألا ترى أن العلم إذا ثنى قدر تنكيره، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير.

ثم انتقل إلى الجمع فقال: وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا

أى مذكرًا كان أو مؤنثاً: فتقول: «أولى خرجوا وأولى خرجن» ويشار به إلى العاقل وغيره.

---

(١) هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن أبى الربيع القرشى الأموى الأشبيلى إمام النحو فى زمانه، قرأ على الدباج وأذن له فى التصدر للقراءة، ولما استولى الفرنجة على أشبيلية جاء إلى سبتة، وأقرأ بها النحو وصنف فيه الإفصاح شرح مسائل الإيضاح. وشرح سيبويه وشرح الجمل فى عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة فى العربية. ومات سنة ٦٨٨هـ ثمان وثمانين وستمائة.

(٢) هو كتاب لابن أبى الربيع فى النحو.

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب وفى ج (فى).

(٥) هو كتاب لأبى على الفارسى.

قال الشارح[1]: وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل، وقد يجيء لغيره، وفيه لغتان: القصر: وهى لغة بنى تميم، والمد وهو لغة أهل الحجاز، وهى الفصحى، وبها جاء القرآن[2] ولهذا قال: (والمدُّ أولى) وقد حكى فيه لغات أخر، وهى «هلاء» -بإبدال الهمزة هاء- و(أولاء) بضم الهمزتين -«وإلى» بالتنوين- حكاه قطرب.

قال فى شرح التسهيل: وتسمية هذا تنوينا مجاز[3]، والجيد أن يقال إن صاحب هذه (اللغة)[4] زاد بعد همزة «أولى» نونا وأولى بإشباع الضمة قبل اللام هو ما حكاه الشلوبين[5] عن بعض العرب (وإلا) بالقصر والتشديد - حكاها بعض أهل اللغة.

تنبيه:

فى همزة (أولاء)[6] ثلاثة مذاهب: أحدها أنها عن ياء وهو مذهب المبرد، والثانى: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج، والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شىء بل مما فاؤه همزة نحو: «أجاء (وأدآء)»[7] وهو مذهب الفارسى[8].

ثم قال: .... وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا

بالكافِ حَرْفًا دونَ لامٍ أوْ مَعَهْ ....

---

(١) قال الشارح ص٢١ (وأكثر ما يستعمل فيمن يعقل وقد يجيء لغيره كقوله:

ذمَّ المَنازِلَ بَعدَ منزِلَة الهوَى وَالعيشَ بعدَ أولئكَ الأيامِ

وفى أولاء لغتان: المد والقصر، فالمد لأهل الحجاز وبه نزل القرآن العظيم، والقصر لبنى تميم)هـ.

(٢) قال الله تعالى: (ها أنتم أولاء تحبونهم).

(٣) لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين.

(٤) ب، ج.

(٥) هو: الأستاذ أبو على عمر بن محمد الأشبيلى الأزدى المعروف بالشلوبين وهو بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر، كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع، وآخر أئمة هذا النوع بالمشرق والمغرب. أخذ عن ابن ملكون وغيره وانتفع به أكثر أهل الأندلس واشتهر ذكره، وصنف تعليقات على كتاب سيبويه، وله كتاب في النحو سماه «التوطئة» وتوفى سنة ٦٤٥هـ خمس وأربعين وستمائة.

(٦) ب وفى أ (أولى) وج (أولا).

(٧) أ، ب وفى ج (أ آ ء).

(٨) وإليه أميل لعدم التكلف.

فأشـار بذلك إلى أن لأسماء الإشارة مـرتبتين قريبـة وبعيدة، فمـا تجرد عن كاف الخطاب فهو القريب، وقد مثلنا به، وما لحقته الكاف وحدها أو مع اللام فهو للبعيد.

فتقول للمذكر «ذاك وذلك» وقالوا «آلك» فى معنى ذلك.

وفى المؤنثة «تيك وتلك وتالك»، وفى المثنى «ذايك وتـايك» (ولا تلحقه)[1] اللام، وفى الجـمع «أولئك وأولاكَ (وأولالِكَ)[2]» ولا تلحق اللام «أولئك» على لغة المدة.

تنبيهات:

الأول: لا تلحق الكاف من أسماء الإشارة إلى المؤنث إلا «تى (تا)[3] ذى»، قالوا: تيك وتـلك وتيلك - بكسر التـاء - فى الثلاثة، وتيك وتلك، بفـتح التاء فيهما - «وتالك وذيك» (بإسكان الياء)[4].

وقال ثعلب[5] لا يقال (ذيك) وقد حكاه غـيره. فهذه سبعة ألفـاظ للمؤنثة (فى البعد)[6].

الثاني: للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان: أحـدهما أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور.

وزعمـوا أن المقرون بالكاف وحـدها للمتوسط، والمقـرون بالكاف مع اللام للبعيد، وجـعلوا التشديد للنون فى المثنى قائمًا مقـام اللام فى الدلالة على البعد.

---

(١) أ، ج وفى ب (ولا تلحقهما).

(٢) ب، ج.

(٣) ج وفى أ، ب (ذا).

(٤) ب.

(٥) هو: أبو العبـاس أحمد بن يحيى بن سـبار الشيبـانى. كان إمام الكوفيين والبـصريين فى النحو واللغة فى زمانه، ثقة، دينا مشهورا بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب والحفظ. وكان ابن الأعرابى إذا شك فى شىء يسأله عنه. وقد درس كـتب الفراء والكسائى. وكانت بينه وبين المبرد منافرات، وله كتـاب يسمى «مجالس ثعلب» فى المكتبة العـامة بالقاهرة. وعنه أخذ الأخـفش الأصغر ونفطويه وابن الأنبـارى. وتوفى سنة ٢٩١ هـ فى خلافـة المكتفى بالله ودفن ببغداد.

(٦) أ، ج.

واختلفوا فى «أولئك» (بالمد)[1] فقيل: هو للمتوسط، لعدم اللام، وقيل: هو للبعيد.

قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين. يعنى: القول بأن لها مرتبتين فقط.

قلت: ونسبه الصفار[2] إلى سيبويه، وقد استدل له فى شرح التسهيل بأوجه:

أولها: وهو أقواها: أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن بنى تميم يقولون: «ذاك وتيك» حيث يقول الحجازيون «ذلك وتلك».

فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان.

وثانيها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد عن اللام والكاف معًا، أو مصاحب لهما معًا. أعنى غير المثنى والمجموع.

فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها، لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة.

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[3].

وثالثها: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين.

---

(١) أ، ج.

(٢) هو قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليوسى الشهير بالصفار. قال فى البلغة: صحب الشلوبين وابن عصفور. وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا يقال: إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح رد. مات بعد الثلاثين وستمائة.

(٣) سورة الأنعام ٣٨.

ورابعها: (أنها)[1] لو كانت مراتب الإشارة ثلاثا لم يكتف فى التثنية والجمع بلفظين: لأن فى ذلك رجوعًا عن سبيل الإفراد، ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد النون دليل على البعد، لأن التشديد عوض (عما)[2] حذف من الواحد لأنه يستعمل مع المجرد من الكاف. انتهى. وفيه اختصار. ولا خفاء فيما فى الوجه الثانى من الضعف.

وقوله: (حرفًا) يعنى: أن الكاف فى ذلك حرف خطاب تبين أحوال المخاطب يقال: «ذلكَ وذلكِ وذلكما وذلكم وذلكن» كما تفعل بالكاف الاسمية. هذه أفصح اللغات.

والثانية: أن تكون مفتوحة فى التذكير ومكسورة فى التأنيث، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع.

والثالثة: أن تكون مفتوحة مجردة من الزوائد فى الأحوال كلها، ولا خلاف فى حرفية الكاف هنا.

وقوله: دُونَ لامٍ أو مَعَهْ.

تقدم أن اللام لغة الحجازيين، وتركها لغة بنى تميم. وذكر بعضهم فى هذه اللام ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها دليل البعد.

والثانى: أنها عماد.

والثالث: أنها عوض من هاء التنبيه؛ لأنها لا تجامعها.

تنبيه:

قوله: (أو مَعَهْ) لا يصح فى جميع أسماء الإشارة، وإنما ذلك فى المفرد (وأولى)[3] المقصور، وقد تقدم أن المثنى (وأولاء)[4] الممدود لا تلحقه اللام وقوله:

وَاللامُ إنْ قَدَّمْتَ «هَا» مُمْتَنِعَهْ

(١) أ، وفى ج (أنه).
(٢) ج وفى أ، ب (مما).
(٣) ب وفى أ، ج (الى).
(٤) ج، أ، ب (الاء).

يعنى: أنك إن قدمت قبل اسم الإشارة لفظ «ها» التى للتنبيه امتنع الإتيان باللام فلا يقال «هَذَا لِكَ».

قال فى شرح التسهيل: كراهية لكثرة الزوائد، وقد فهم من كلامه أن «ها» تدخل على المجرد فيقال: «هذا» وعلى المصاحب للكاف (وحدها فيقال: هذاك)[1] (إلا أن دخولها على المجرد كثير وعلى المصاحب للكاف)[2] قليل ومنه قوله:

رَأَيْتُ بَنِى غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِى وَلا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ[3]

تنبيه:

مقتضى ما ذكر جواز «هاذانك (وهاتانك)[4] وهؤلائك».

وقال فى شرح التسهيل: إن المقرون بالكاف فى التثنية والجمع لا يصحبه «ها» فلا يقال «هذانك» ولا «هؤلائك» لأن واحدهما «ذاك» أو «ذلك». فحمل

(١) أ.

(٢) أ، ج.

(٣) البيت لطرفة بن العبد البكرى من معلقته المشهورة - وهو من الطويل.

الشرح: «بنى غبراء». الغبراء هى الأرض، سميت بذلك لغبرتها، وأراد ببنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف أو اللصوص.

«الطراف» بكسر الطاء - البيت من الجلد وأهل الطراف السعداء والأغنياء (الممدد) الذى قد مد الأطناب، يريد أنه معروف للناس عامة.

المعنى: يريد أن جميع الناس من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم يعرفونه ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن المعاشرة وطيب الصحبة للأغنياء، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل (بنى غبراء) مفعول أول ومضاف إليه (لا ينكروننى) جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة. لا: زائدة لتأكيد النفى «أهل» معطوف على ضمير الجمع فى: «ينكروننى» الواقع فاعلا وهو الواو ولم يحتج للتأكيد بالضمير المنفصل للفصل «هذاك» اسم إشارة فى محل جر بإضافة أهل إليه. والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان. «الممدد» صفة للطراف.

الشاهد: فى «هذاك»، حيث جاء بها للتنبيه مع الكاف ولم يجئ باللام وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية، ابن الناظم ص٣٢، وابن عقيل ١/ ٧٤، والأشمونى ١/ ٦٥، والمكودى ص٢١، والسيوطى ص١٩، وأيضا فى الهمع ١/ ٧٦.

(٤) أ، ج.

على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثنى «ذاك» وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى. اهـ.

والسماع فى (الجمع)[1] يرد عليه. فقال:

.... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ[2]

وقد أنشد هذا البيت فى الشرح.

وَبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إِلَى دَانِى المَكَانِ ....

يعنى أن (هنا)[3] من أسماء الإشارة المخصوصة بالمكان، وقد تلحقه «ها» التنبيه فيقال: «ههنا» وكلاهما للقريب أعنى: المجرد والمقرون «بها» التنبيه وهو معنى قوله: (دان)[4] المكان. والدانى هو القريب.

---

(١) ب، وفى أ، ج (الجميع).

(٢) قاله العرجى، واسمه عبد الله بن عمر بن عمرو، ولقب بالعرجى لأنه كان يسكن عرج الطائف، وهو من شعراء قريش وممن شهر بالغزل، وهو من قصيدة رائية من البسيط.

وصدره: ياما أمليح غزلانا شدن لنا.

وقد ذكر البيت فى نسخة ب، وفى أ، ج الشطر الثانى.

الشرح: «أميلح» تصغير أملح: من ملح الشىء ملاحة، «الغزلان» جمع غزال «شدن» جمع مؤنث من فعل الماضى. يقال: شدن الظبى شدونا إذا صلح جسمه، ويقال شدن الظبى إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه فهو ولد الظبية، «الضال» بالضاد المعجمة وتخفيف اللام - وهو شجر السدر البرى، والواحدة الضالة بتخفيف اللام، «السمر» وهو ضرب من شجر الطلح الواحدة سمرة.

الإعراب: «يا» حرف نداء والمنادى محذوف أى: يا صاحبى «ما أمليح غزلانا» فعل تعجب وأصله ما أملح غزلانا، وأميلح على مذهب الكوفيين لأنهم يقولون باسميتها، فما تعجبية مبتدأ - وخلاف فى معناها - أميلح غزلانا خبره «شدن» ماضى شدن الغزال - بالفتح - يشدن - بالضم والضمير فيه يرجع إلى الغزلان وهى فى محل النصب على أنها صفة للغزلان «لنا» جار ومجرور متعلق بشدن «من هؤليائكن» جار ومجرور متعلق بشدن أيضا «الضال» صفة اسم الإشارة أو عطف بيان «والسمر» عطف عليه.

الشاهد: فى «هؤليائكن»، حيث جاءت أوليائكن مقرونة بالهاء وأوليائكن تصغير أولئكن .. وإنما أتى «بكن» لأنه خاطب مؤنثات بقوله (قبله):

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ....

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١٩٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٦١ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٧٦، والشاهد رقم ٦ فى خزانة الأدب.

(٣) أ، ب وفى ج (ها هنا).

(٤) ب، ج وفى أ (كان).

فإذا أريد بها البعيد جيء بالكاف فيقال هناك (وها هناك)[1].

ولهذا قال: **وَبِهِ الكافُ صِلا في البُعْدِ.**

يعنى: مجردا أو مع «ها» التنبيه، ويقال أيضًا فى البعد: «هنالك» باللام مع الكاف، كما يقال: «ذلك»، ولا تدخل «هنا» على «هنالك» ولا يقال «ههنالك»، كما لا يقال «هذا لك».

وقد نبه على «هنالك» بقوله: **أَوْ بِهُنَا لِكَ انْطِقَنْ.**

تنبيه:

ظاهر كلامه هنا اختصاص «هنا» بالمكان، وقد صرح به فى الكافية فقال: وبالمكان اخصص هنا[2] اهـ.

وقال فى شرح التسهيل: وقد يراد «بهناك وهنالك» الزمان، وقد مثل «هناك» فى شرحه بقول الشاعر:

وَإِذَا الأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فهناكَ تعترِفُونَ أَيْنَ المفزَعُ[3]

---

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفى أ (وبالمكان اخصص هنا بالمكان).

(٣) قائله هو الأفوه الأودى. والأفوه لقب، واسمه صلاة بن عمرو بن مالك، وكان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان، فلذلك قيل الأفوه. وهو من الكامل.

الشرح: «تشابهت» اشتبه بعضها ببعض. «تعاظمت» بمعنى عظمت «المفزع» بالزاى المعجمة والعين المهملة - أى الملجأ، وأصل الفزع الخوف، وقال ابن فارس: الفزع الذعر، وهذا مفزع القوم إذا فزعوا إليه فيما يدهمهم، والفزع الإغاثة.

الإعراب: «إذا» للشرط «الأمور» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده وهو تشابهت «وتعاظمت» عطف على تشابهت «فهناك» جواب إذا وهناك إشارة إلى الزمان.

«تعترفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أى: أنتم تعترفون أو هم يعترفون بحسب الفاعل فى يعترفون «أين» خبر مقدم «المفزع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «فهناك» فإنه ههنا إشارة إلى الزمان، وأصل وضعه الإشارة إلى المكان.

مواضعه: ذكره الشاطبى فى شرحه للألفية، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٧٨.

ومثل «هنالك» بقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[1] ولا حجة فيهما، (لاحتمال)[2] أن تكون الإشارة إلى المكان.

وقوله: أَوْ بِثَمَّ فُهْ إلى آخره.

يعني: أنه يشار أيضًا للمكان (البعيد)[3] «بثم[4] وَهُنَّا وهِنَّا» بفتح الهاء وكسرها.

وقد يقال: «هنّت» موضع «هنَّا» وقد يقال: «هناك وهناك» بكاف الخطاب.

وقد يراد «بهنا»[5] الزمان كما ذكر فى التسهيل[6] ومنه قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارِ وَلاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الذِى كَانَتْ نَوارِ أَجنَّتِ[7]

---

(1) سورة الأحزاب ١١.

(٢) ب وفى أ، ج (لاحتمالهما).

(٣) أ، ج.

(٤) ثم: ظرف لا يتصرف، ولا يتقدمه حرف التنبيه، ولا تتأخر عنه كاف الخطاب.

(٥) ج وفى أ، ب (بها).

(٦) قال فى التسهيل ص٤١ (وهنا الزمان).

(٧) قائله: شبيب بن جعيل - بضم الجيم وفتح العين - وهو ابن النوار بنت عمرو بن كلثوم. وكان بنو قتينة الباهليون أسروا شبيبا هذا فى حرب وقعت بينهم وبين تغلب فأرنت أمه النوار فقال هذا، وقال ابن برى هو لحجل بفتح الحاء وسكون الجيم ابن فضلة - بفتح فسكون - وكان سبى النوار بنت عمرو بن كلثوم، وهو من الكامل.

الشرح: «حنت» من الحنين وهو الشوق وتوقان النفس. «نوار» بفتح النون والواو المخففة - من أسماء النساء وهو اسم أم الشاعر. وهو مبنى على الكسر فى لغة جمهور العرب، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، «لات» يعنى ليس، «هنا» بمعنى حين، «وبدا» ظهر «أجنت» - من أجن بالجيم - أخفت وكتمت وسترت.

المعنى: حنت هذه المرأة فى وقت ليس وقت الحنين وظهر الذى كانت أجنته من المحبة والعشق.

الإعراب: حنت: فعل ماض والتاء للتأنيث «نوار» فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع أو مرفوع بضمة ظاهرة «ولات» الواو للحال لات: حرف نفى «هنا» ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب خبر لات، واسمها محذوف والتقدير: ولات الحين حين «حنت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جر بإضافة هنا إليها «وبدا» الواو عاطفة بدا: فعل ماض «الذى» اسم موصول فاعل بدا «كانت» فعل ماض ناقص. والتاء للتأنيث «نوار» اسم كان «أجنت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر. والجملة في محل نصب خبر كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «هنا» حيث أشير بها إلى الزمان وأصلها أن تكون للمكان.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٣٢، والأشمونى ١/٦٦، وداود وابن هشام فى المغنى ٢/ ١٥٠، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٧٨، والشاهد رقم ٢٨٣ فى خزانة الأدب.

الموصول

هو محصور بالعهد، فاستغنى بذلك عن الحد، كما فى اسم الإشارة.

وهو قسمان: اسمى وحرفى.

والاسمى هو المذكور هنا، وقد حده فى التسهيل بقوله: ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة (غير طلبية ولا إنشائية)[1]هـ[2].

فاحترز بقوله: (أبدا) من النكرة الموصوفة بجملة، فإنها حال وصفها بها لتفتقر إليها وإلى عائد، لكن لا يصدق أنها مفتقرة إليها أبدًا، واحترز بقوله: «إلى عائد» من «حيثُ، وإذًا وإذ»، فإنها تفتقر أبدا إلى جملة، ولكن لا تفتقر إلى عائد. وأشار بقوله: «أو خلفه» إلى ما ورد من الربط بالظاهر الذى هو الموصول فى المعنى نحو قولهم: «أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى» أى عنه.

قال أبو على فى التذكرة: ومن الناس من لا يجيز هذا.

وأراد بالمؤولة ثلاثة: الظرف والجار مع المجرور، والصفة الصريحة. فى نحو: «الضارب» وسيأتى بيان ذلك[3].

وحده ابن الحاجب بقوله: ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد[4].

وقال فى التحفة[5]: «اللذان واللتان» وأيهم هو أشد: معربة قبل مجىء الصلة، والإعراب دليل تمامها، والأولى ما لا تتم إفادته إلخ.

وأما الحرفى فحده فى التسهيل بقوله: ما أول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد[6] هـ.

---

(١) ب.

(٢) التسهيل ص٣٣.

(٣) وجملة أو شبهها الذى وصل به ... كمن عندى الذى ابنه كفل

وصفة صريحة.

(٤) ٢/ ٣٥ - الكافية.

(٥) كتاب لابن مالك اسمه «تحفة المودود فى المقصور والممدود».

(٦) التسهيل ص٣٣.

واحترز بقوله: (ولم يحتج إلى عائد) من (الذى) الموصوف به (مصدر محذوف)[1] نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[2] أى كالخوض الذى خاضوه فإنه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج إلى العائد.

فكل من الاسمى والحرفى مفتقر إلى صلة، والفرق بينهما أن الاسمى يفتقر إلى عائد، والحرفى لا يفتقر إليه.

ولم يذكر الناظم هنا الحرفى فلنقدمه: وهو خمسة أحرف:

«أن»[3] وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالأمر و«ما» وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجملة اسمية خلافا لقوم[4]. وندر وصلها بليس. فى قوله:

.... بِمَا لستُما أهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ[5]

---

(١) أ، ب.

(٢) سورة التوبة ٦٩.

(٣) أى الناصبة للمضارع - بفتح الهمزة وإسكان النون - وإن وصلت بفعل جامد كانت مخففة من الثقيلة مثل قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ وصلها بالماضى مثل «عجبت من أن قد قام زيد» والمضارع مثل «عجبت من أن يقوم زيد» والأمر مثل «أشرت إليه بأن قم».

(٤) وصلها بالماضى نحو: «لا أصحبك ما دمت منطلقا» والمضارع «لا أصحبك ما يقوم زيد» والجملة الاسمية «لا أصحبك ما زيد قائم».

(٥) لم يتعرض العينى لذكر قائله. وبحثت فلم أعثر على قائله.

وصدره: أليس أميرى فى الأمور بأنتما - وهو من الطويل.

الشرح: «أميرى» حذفت النون تشبيها بالإضافة، وروى «فما لستما» والتاء فى لستما هى اسم ليس. فإن قيل: أين العائد إلى الموصول الحرفى؟

قلت: الموصول الحرفى لا يحتاج إلى عائد، وقال ابن عصفور: ومن زعم أن ليس فعل جعل «ما» مصدرية، وليس واسمها وخبرها صلة لها، ومن زعم أنها حرف جعل «ما» اسمًا موصولا بمنزلة «الذى» ويلزمه إذ ذاك أن يقدر ضميرا محذوفا يربط الصلة بالموصول والتقدير: بما لستما به أى: بسببه.

الإعراب: «أليس» الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير «بأنتما» الباء زائدة والتقدير أليس أنتما أميرى، وحذفت النون فى أميرى تشبيها بالإضافة. «بما لستما» فما موصول حرفى وتوصل بفعل متصرف غير أمر وقد وصلت ههنا بفعل جامد وهو قوله لستما والتاء اسم ليس «أهل» خبر ليس منصوب «الخيانة» مضاف إليه «والغدر» عطف عليه.

الشاهد: فى «بما لستما» حيث جاء وصل «ما» بليس وهو نادر.

وتنفرد بنيابتها عن ظرف زمان كقولك «جد ما دمت واجدًا».

وزعم الزمخشري: أن «أن» تشاركها في ذلك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾[1].

وهو مردود، لأن «أن» فى الآية صالحة للتعليل، وهو المعنى المجمع عليه ولا عدول عنه.

وذهب الأخفش وابن السراج[2] أن «ما» المصدرية اسم فتحتاج إلى عائد.

والصحيح: أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد، وهو مذهب سيبويه.

قلت: وذكر أبو البقاء[3] أنها على كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء وهو خلاف ما نقله غيره.

و (كى) وتوصل بفعل مضارع (ولا تقع إلا مجرورة باللام أو مقدرا معها اللام)[4].

و «أنَّ»[5] وتوصل باسمها وخبرها.

---

(١) سورة البقرة ٢٥٨.

(٢) هو أبو بكر محمد بن السرى البغدادى النحوى. كان من أحدث تلاميذ المبرد سنا مع ذكاء وفطنة، وكان المبرد يقربه إليه، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وكان يعول فى النحو على مذهب الكوفيين، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأصول الذى جمع فيه أصول العربية وقيل فيه: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج، وله شرح على كتاب سيبويه ومختصر فى النحو، و مات رحمه الله شابا سنة ٣١٦هـ.

(٣) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين محب الدين العكبرى البغدادى الضرير النحوى قرأ العربية على ابن الخشاب وغيره حتى حاز قصب السبق، وأصبح إماما يشار إليه وكان ثقة صدوقا دينا حسن الأخلاق متواضعا، أصيب فى صباه بالجدرى فأضر به فكانت تحضر إليه المصنفات وتقرأ عليه فإذا حصل ما يريد أملاه. وصنف كتبا كثيرة منها: شرح الإيضاح والتكملة، واللمع، وله اللباب فى العلل والإعراب، وغير ذلك. ومات سنة ٦١٦هـ.

(٤) أ، ج وفى ب (لفظا أو تقديرا) ومثالها «جئت لكى تكرم زيدا».

(٥) مفتوحة الهمزة مشددة النون، وتوصل بجملة اسمية قال تعالى: (أو لم يكفهم أنا أنزلنا) وتؤول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان خبرا مشتقا ويكون مضافا إلى اسمها إن كان جامدا، وبالاستقرار إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

و(لو)[1] خلافا لمن أنكرها، وعلامتها أن يصلح موضعها «أن» وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنّ كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[2].

قال المصنف: وأكثر النحويين لا يذكرون «لو» فى الحروف المصدرية، وممن ذكر (من المتقدمين)[3] الفراء وأبو على، ومن المتأخرين التبريزى[4] وأبو البقاء، وتوصل بفعل متصرف غير أمر «كما».

وأما الموصول الاسمى: فقد بينه بقوله: **مَوْصُولُ الاسْمَاء الَّذى الأُنْثَى الَّتى.**

الموصولِ الاسمى ضربان: مذكر ومؤنث، وكل منهما مفرد أو مثنى أو مجموع.

فالمفرد المذكر «الذى» وفيه ست لغات: إثبات يائه وحذفها مع إبقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف (واللام)[5] وتخفيف الياء ساكنة.

وللواحدة المؤنثة «التى» وفيها تلك اللغات الست أيضاً. ثم قال:

وَالْيَا إذَا ما ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ ....

بَلْ ما تَلِيهِ أولِهِ العلامهْ ....

يعنى: أنك تقول فى تثنيه «الذى، اللذان» فتحذف الياء وتولى الحرف الذى تليه الياء وهو (الذال)[6] علامة التثنية وهى الألف رفعاً والياء جرًّا ونصبا. تليهما نون مكسورة.

وتقول فى تثنية (التى: اللتان) فتحذف الياء أيضًا وتولى علامة التثنية ما قبلها (وهى)[7] التاء كما فى المذكر، وكان القياس إثبات الياء فيهما. فيقال:

---

(١) والغالب وقوعها بعد ما يفيد التمنى: كود وأحب من غير الغالب:

ما كان ضرك لو مننت وربما ... من الفتى وهو المغيظ المحنق

(٢) سورة البقرة ٩٦. (٣) ب.

(٤) هو: يحيى بن على بن محمد أبو زكريا ابن الخطيب التبريزى، كان أحد الأئمة فى النحو واللغة والأدب. ومن تصانيفه: شرح اللمع، والكافى في العروض والقوافى، وغير ذلك، ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمائة، ومات فجأة فى بغداد فى جمادى الأولى سنة ثنتين وخمسمائة.

(٥) أ، ج. (٦) أ، ب وفى ج (الدال).

(٧) ب وفى أ، ج (وهو).

«اللذيان واللّتيـانِ» كما يقـال فى تثنية «الشَّجِى» ونحـوه من المنقوص «الشَّجِـيَان» بإثبات الياء.

إلا أن «الذى والتى» لما كانا مبنيين لم يكن (لـيائهما)[1] حظ فى التحريك، فلذلك لم تفتح قبل علامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين.

وقوله: **وَالنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ.**

إشـارة إلى جـواز تشـديد النون فى تثنيـة «الذى والتى» فـتـقـول: «اللذانِّ واللتـانِّ» وهو مع الألف متـفق على جـوازه، وأما مع اليـاء فـمنعه البـصـريون، وأجازه الكوفيون، وهو الصحـيح لقراءة ابن كثير[2] ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلَّانَا﴾[3] - بالتشديد -.

تنبيه:

فى تثنية «الذى والتى» لغة ثالثة وهى حذف النون كقول الفرزدق:

أَبَنِى كُلَيْبٍ إن عَمَّىَّ اللَّذَا ... قَتَلا المُلوكَ وَفكَّكا الأغلالا[4]

---

(١) أ، ج وفى ب (لهما).

(٢) هو: أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو المكى. أحد أصحاب القراءات السبع، كان إمام الناس فى القراءة بمكة لـم ينازعه فيهـا منازع، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وكـان عالما بالعربية فصيـحا بليغا مفوها. لقى من الصحابة عـبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصارى، وأنس بن مالك رضى الله عنهم، ولم يزل الإمام المجمع عليه فى القراءة بمكة حتى توفى سنة ١٢٠هـ.

(٣) سورة فصلت ٢٩.

(٤) هو للفرزدق - قاله الزمخـشرى وغيره - يفخر على جرير، ونسبه الـصاغانى فى العباب إلى الأخطل يهجو جريرا. وهو من الكامل.

الشرح: «بنو كليب» قبيلة جرير، «عمى»: قيل المراد بهمـا: أبو حنش قاتل شرحبيل، وعمرو ابن كلثوم قاتل عمرو بن هند. «والأغلال» جمع غل وهو الحديد الذى يجعل فى الرقبة.

المعنى: يفتخر على جرير بأن قـومه شجعان، وأن عميه قتـلا ملكين عظيمين وخلصا الأسرى من أغلالهم.

الإعراب: «أبنى» الهمـزة للنداء وبنى منادى منصوب لأنه مـضاف «كليب» مضـاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «عمى» اسم إن وأصله عـمين لى فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت نون التثنية «اللذا» اسم موصول خبـر إن «قتلا» فعل ماض وألف الاثنين فاعله «الملـوك» =

وقول الآخر:

هُما اللّتَا لو ولَدتْ تميمُ لَقِيلَ فَخرٌ لَهُمْ صَمِيمُ[1]

وذكر فى شرح التسهيل: أن حذف النون من قوله: «هما اللتا» لضرورة الشعر وهو مخالف لما فى التسهيل، فإنه قال يجوز إثبات (نونها)[2] وحذفها.

وقد ذكر فيه قبل ذلك أن من أسباب حذف نون التثنية تقصير الصلة، ومثله فى الشرح بقوله:

أَبَنِى كُلَيبٍ إنّ عمّىَّ اللّذا قتلا الملوكَ وَفكّكَا الأغلالا

= مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول «وفككا» الواو عاطفة فككا فعل وفاعله «الأغلالا» مفعول به والجملة عطف على ما قبلها.

الشاهد: فى «اللذا» حيث حذف نون اللذان تخفيفا إذ أصله اللذان قتلا الملوك وهو لغة بنى الحرث بن كعب وبعض بنى ربيعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ٩٩، وداود، والسندوبى، والسيوطى ص٢٠ - وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٤٩ - وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ١٥٤ والشاهد ٤٩٩ فى خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج١ ص٩٥.

(١) قائله: هو الأخطل واسمه غياث بن غوث بن الصلت، ويلقب بالأخطل النصرانى لكبر أذنه. وهو من الرجز.

الشرح: «تميم» قبيلة وهم تميم بن مر بن أد، «صميم» بالصاد المهملة المفتوحة - ويروى (فخر لهم عميم) أى: فخر شامل لهم.

المعنى: هما المرأتان لو ولدتهما تميم لكان لهم الفخر الخالص.

الإعراب: «هما» مبتدأ «اللتا» خبر المبتدأ وأصله اللتان وهى صفة موصوفها محذوف تقديره: هما المرأتان اللتان «لو» للشرط «ولدت» فعل ماض «تميم» فاعله فعل الشرط وجملة لو ولدت تميم صلة الموصول والعائد محذوف تقديره لو ولدتهما وإنما أنث الفعل فى ولدت لأن تميما قبيلة «لقيل» جواب الشرط.

«فخر» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «صميم» صفة له «لهم» جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدأ وهو معترض بين الصفة والموصوف. والجملة وقعت مقولا للقول.

الشاهد: فى «اللتا» حيث حذف النون والأصل اللتان، وهذه لغة بنى الحارث وبعض ربيعة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ١٠، والسندوبى والسيوطى ص٢٠ - وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٤٩ - والشاهد ٤٢٤ فى خزانة الأدب.

(٢) أ، ج - وفى ب (نونه).

وقد ذكر غيره أن حذف هذه النون لغة بنى الحارث بن كعب وبعض ربيعة.

وذكر فى التسهيل لغة رابعة وهى: «لذان» بحذف الألف واللام[1].

وقوله: وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا

يعنى أن النون فى تثنية اسم الإشارة قد تشدد أيضا مع الألف باتفاق.

ومنه قراءة ابن كثير وأبى عمرو[2] «فذانِّك برهانان»[3] ومع الياء على الصحيح كما تقدم[4].

ثم ذكر وجه التشديد فقال: وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا.

يعنى: أن تشديد النون فى «اللذين واللتين» قصد به التعويض عن الياء المحذوفة على غير قياس كما تقدم. والتشديد فى (ذين وتين) عوض عن الألف المحذوفة من (ذواتا) فإن حقها أن تثبت كما ثبتت ألف المقصور. هذا ما ذهب إليه المصنف[5].

وتقدم مذهب من جعل تشديد النون فى «ذانك» دليلا على البعد.

قال فى شرح التسهيل: ويبطل هذا القول جواز التشديد فى «ذين وتين».

وأجيب بأنه لا يدل جواز التشديد فى (ذين وتين)[6] فى حالة القرب على عدم جعله على سبيل اللزوم دليلا على حالة البعد بل قد يلزم الشىء دلالة على شىء فى حال، وإن كان جائزاً فى حال أخرى.

وذكر فى البسيط: فى علة تشديد النون أقوالا لا يقوم على صحتها دليل.

---

(١) قال فى التسهيل ص٣٣ (وقد يقال لذى ولذان).

(٢) هو: أبوعمرو زبان بن العلاء بن عمار المازنى البصرى. أحد أصحاب القراءات السبع، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة، ومن أكثر أتباعه ضبطا لقراءته: أبو محمد بن يحيى المعروف باليزيدى النحوى، مر به الحسن والناس عكوف عليه وحلقته متوافرة فقال. لا إله إلا الله. لقد كادت العلماء أن يكونوا أربابا. كل عز لم يوطد بعلم فإلى ذل يئول، وتوفى أبو عمرو فى قول الأكثرين سنة ١٥٤هـ.

(٣) سورة القصص ٣٢.

(٤) قرئ «إحدى ابنتى هاتين» بالتشديد.

(٥) قال الأشمونى ١/ ٦٧ (وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس) اهـ.

(٦) أ، ب.

ثم انتقل إلى الجمع فقال: **جَمْعُ الَّذِى الأُلَى الذينَ مُطْلَقًا.**

يعنى: أن الذى له جمعان: أحدهما «الألى» وتسميته جمعًا تجوز[1] وإنما هو اسم جمع.

وقد يرد الألى للمؤنث وهو قليل، وقد اجتمع الأمران فى قوله:

وتُبْلِى الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلى ... تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَإ القُبْلِ[2]

---

(١) أي: مجاز بالحذف، والتقدير: اسم جمع الذى، أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى إفادة كل التعدد، ولك أن تجمع الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا يجوز. اهـ صبان ١/ ١٢٥.

(٢) قائله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى، من قصيدة لامية من الطويل.

وقبله: فَتِلْكَ خُطُوبٌ قد تَملَّت شبَابنا ... قديمًا فَتُبْلِينَا الْخُطُوب وما نُبلِى

الشرح: «الخطوب» جمع خطب وهو الأمر العظيم، «تملت شبابنا» استمتعت بهم، «تبلينا» تفنينا، «يستلئمون» من استلأم الرجل. إذا لبس اللأمة وهى الدرع، «يوم الروع»: الخوف والفزع، وأراد به يوم الحرب، «الحدإ» بكسرالحاء وربما فتحوها وفتح الذال - جمع حدأة - بوزن عنبة وعنب - وهو طائر معروف وأراد بها الخيول. «القبل» بضم القاف وسكون الباء - جمع قبلاء، وهى التى فى عينها القبل، والقبل، بفتح القاف والباء جميعها وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا فتبلينا المنون وما نبليها وتبلى من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحدإ فى سرعتها وخفتها.

الإعراب: «تبلى» فعل مضارع فاعله ضمير الخطوب مستترا فيه «الألى» اسم موصول بمعنى الذين مفعول به لتبلى.

«يستلئمون» جملة من فعل وفاعل لا محل لها صلة الموصول «على الألى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا «تراهن» فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب مستترا فيه وجوبا. هن مفعول لترى «يوم» ظرف زمان متعلق بترى «الروع» مضاف إليه «كالحدإ» جار ومجرور متعلق بترى أو متعلق بمحذوف حال من الألى المجرور بعلى. والجملة من ترى وفاعله وما تعلق به لا محل لها صلة الموصول «القبل» صفة للحدإ.

الشاهد: فى «الألى يستلئمون»، و «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ «الألى» فى المرة الأولى فى جمع المذكر. بدليل ضمير جماعة الذكور فى «يستلئمون» وهو الواو، واستعمله فى المرة الثانية فى جمع المؤنث بدليل ضمير جماعة الإناث فى «تراهن» وهو: هن.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٣٤ وابن عقيل ١/ ٨٠ وداود والأشمونى ١/ ٦٨، والسيوطى ص٢٠ وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٨٣.

وقد يقال «الألاء» بالمد ومنه قول كثير:

أَبى اللَّهُ لِلشُّمِّ الألاء كأنَّهُمْ ... سُيُوفٌ أجادَ القَيْنُ يَومًا صِقَالَهَا[1]

والآخر «الذين» مطلقا أى: رفعا ونصبا وجرا، لأنه مبنى فلا يتغير.

وإطلاق الجمع على «الذين» فيه أيضا تجوز، لأنه مخصوص بأولى العلم (والذى علم)[2] فهو كالعالمين[3] وقد تقدم.

فإن قلت: قد تقدم أن تثنية اسم الإشارة وتثنية «الذى والتى» أعربت لأن التثنية من خواص الأسماء (فعارضت)[4] شبه الحرف. فهلا أعرب «الذين»؟ لأن الجمع من خواص الأسماء كالتثنية؟.

---

(١) هو: لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى وكان رافضيا كثير التعصب لآل أبى طالب. توفى سنة خمس ومائة بالمدينة. وهو من قصيدة هائية من الطويل.

الشرح: «أبى» من الإباء وهو أشد الامتناع «للشم» بضم الشن وتشديد الميم - جمع أشم، مأخوذ من الشمم - بفتحتين - وهو ارتفاع فى قصبة الأنف مع استواء أعلاه، وذلك مما يمتدح به العرب. «أجاد» أحكم، «القين» - بفتح القاف وسكون الياء - الحداد وجمعه قيون، «صقالها» بكسر الصاد وفتح القاف المخففة - الجلاء وزنا ومعنى، قال ابن منظور: الصقل الجلاء.

الإعراب: «أبى الله» فعل وفاعل والمفعول محذوف أى: أبى الله فعل النقائص «للشم» جار ومجرور متعلق بأبى «الألاء» اسم موصول بمعنى الذين صفة للشم مبنى على الكسر فى محل جر «كأنهم» كأن: حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الشم اسمه «سيوف» خبر كأن «أجاد» فعل ماض «القين» فاعل أجاد «يوما» ظرف زمان معمول لأجاد «صقالها» مفعول لأجاد والضمير العائد إلى السيوف مضاف إليه. وجملة أجاد وفاعله وما تعلق به فى محل رفع صفة لسيوف. وجملة كأن واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «الألاء» حيث استعمله مكان «الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور الواقع فى قوله: «كأنهم» عائدا إليه.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٦٨ وابن هشام فى شذور الذهب ص١١٢ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٣.

(٢) أ، ج «عام» في العاقل وغيره.

(٣) أى: فى اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم. أى: فيكون الذين اسم جمع كالعالمين. اهـ صبان ١/ ١٢٥.

(٤) ب وفى أ، ج (فدفعت).

قلت: لما لم يجر على سنن الجموع لكونه أخص من واحدة كما «تقرر»[١] لم تعتبر (معنى الجمعية)[٢] فيه، فبقى على بنائه.

قال فى شرح التسهيل: وعلى كل حال ففى «الذى والذين» شبه بالشَّجِى، والشَّجِيّين، فى اللفظ وبعض المعنى، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين بل إعرابه فى لغة هذيل[٣] مشهور. فيقولون: «نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا» وإلى هذه اللغة أشار بقوله: **وبَعْضُهُمْ بِالواوِ رَفْعًا نَطَقَا**. قلت: ونقلها بعضهم عن عقيل.

تنبيه:

فى «الذين» أربع لغات المشهورة ولغة هذيل وحذف نونه لطول الاسم بالصلة مطلقا، هكذا ذكر المغاربة وأنشدوا قول الشاعر:

وإنَّ الَّذِى حَانَت بِفَلجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خَالِدِ[٤]

---

(١) أ، ج وفى ب (تقدم).

(٢) ب، ج.

(٣) هذيل: من القبائل العربية القحطانية التى أسهمت فى الوضع اللغوى، وعنها أخذ اللسان العربى، وكان فيها أكثر من سبعين شاعرا مشهورا.

(٤) قائله: الأشهب بن زميلة. وزميلة - بالزاى - أمه، وهو شاعر إسلامى محسن متمكن. والبيت من الطويل.

الشرح: «وإن الذى حانت» ويروى وإن الألى حانت: أى: هلكت. من الحين - بفتح الحاء - وهو الهلاك، «بفلج» - بفتح الفاء - وسكون اللام - موضع بين البصرة وضربة - وهو معروف، وأما فلجة - بتحريك اللام فهى مدينة بأرض اليمن، وتسمى فلج الأفلاج، «دماؤهم» نفوسهم.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «الذى» اسم إن «حانت» فعل ماض والتاء للتأنيث «بفلج» جار ومجرور متعلق بالفعل «دماؤهم» فاعل ومضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «هم» مبتدأ «القوم» خبره «كل» تأكيد لأجل المدح والثناء «القوم» مضاف إليه، والجملة فى محل رفع خبر إن «يا أم» يا حرف نداء وأم منادى منصوب «خالد» مضاف إليه.

الشاهد: «الذى» حيث حذف الشاعر النون من الذين إذ أصله: وإن الذين حانت وذلك للتخفيف.

وقيل: إن حذف النون للضرورة. وقلت: هذه لغة هذيل فلا يحتاج للضرورة، وأنه ورد فى القرآن. قال تعالى (وخضتم كالذى خاضوا).

وفصل المصنف فقال: ويغنى عنه «الذى» فى غير تخصيص كثيرا، وفيه للضرورة قليلا[1] هـ وأنشد البيت على أنه ضرورة (و)[2] قيل: «هو[3]» مخالف لما ذكره أول التسهيل، فإنه ذكر لحذف النون أسبابا فقال: وتسقط «النون»[4] للإضافة وللضرورة ولتقصير صلة[5] هـ.

قلت: هو غير مخالف له، فإن قوله: ويغنى عنه الذى، معناه أن «الذى» المفرد اللفظ قد يعبر به عن جمع، لا أنه جمع حذفت نونه.

ألا ترى قوله فى الشرح: وإذا لم يقصد بالذى (تخصيص)[6] جاز أن يعبر به عن جمع حملا على «من».

وأما، (وإن)[7] الذى حانت، فمحتمل لأن يكون مفردا عبر به عن الجمع، وأن يكون جمعًا حذفت نونه.

واللغة الرابعة: حذف الألف واللام. فيقال «لذين» قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا (يقرأ)[8] «صراط لَذين»[9] بتخفيف اللام.

ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال: **باللاتِ واللاء الَّتِي قَدْ جُمِعَا.**

يعنى أن (التى) لها جمعان: (أحدهما)[10] (اللاتِ) وفيه لغتان: إثبات الياء وحذفها.

= مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١/ ١٦٤، وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ١٥٥، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٤٩، والشاهد رقم ٤٢٦ فى خزانة الأدب وكتاب سيبويه ج١ ص٩٦.

(١) التسهيل ص٣٣.
(٢) ج.
(٣) أ، ج وفى ب (هذا).
(٤) فى نسخة أ.
(٥) التسهيل ص ١٢ فى إعراب المثنى.
(٦) ب وفى أ، ج (مخصص).
(٧) ب.
(٨) ج وفى أ، ب (يقول).
(٩) سورة الفاتحة ٦.
(١٠) أ، ب وفى ج (أحدهما).

والأخرى «اللاتى» وفيه لغتان أيضا: إثبات الياء وحذفها.

«وللتى» جموع أخر منها «اللواتى» بإثبات الياء وحذفها (واللواء) بالمد (واللوا) بالقصر «واللا» بالقصر، «واللاءات» مبنيا على الكسر (أ)[1] ومعربا إعراب أولات وليست هذه بجموع حقيقية. وإنما هى أسماء جموع[2].

وفى شرح التسهيل (تفصيل)[3] فى هذه الجموع قال: الصحيح أن (الذين) جمع (الذى) يراد به من يعقل وأن «اللاءات» جمع «اللائى» مرادف «اللاتى» وكذلك «اللواتى» و «اللوائى» جمعان «للاتى واللائى» على حد قولهم فى الهادى - وهوَ العنق - الهوادى.

وأما «اللاتى» فيحتمل أن يكون اسما للجمع، لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع، ويحتمل أن يكون جمعا لأنه متضمن (معنى[4] حروف) «التى».

ويفتقر كونه مخالفا لأبنية (الجموع، كما افتقر فى «اللتيا» كونه مخالفا لأبنية»[5] التصغير).

وأما «اللاتى والألى» وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع.

وذكر أن «اللا واللوا» أصلهما «اللاتى واللواتى»، فحذفوا التاء والياء.

قال: والأظهر عندى أن الأصل فى اللوا اللواء وفى اللاء اللاتى ثم (قصرا)[6]. وقوله: **واللَّاءِى كالَّذينَ تَزْراً وَاقَعَا**. يشير بها إلى نحو قوله:

فمــا آباؤُنا بِأَمَــنَّ مِــنْهُ علَيْنا اللاء قد مَهَدُوا الحجُورا[7]

---

(١) ب، ج.

(٢) راجع الأشمونى ١/٦٨.

(٣) أ، ج.

(٤) أ.

(٥) أ.

(٦) ب وفى أ، ج (قصروا).

(٧) قائله رجل من بنى سليم وأنشده الفراء - وهو من الوافر.

الشرح: «أمن» أفعل تفضيل من قولهم منَّ عليه منًّا إذا أنعم والضمير فى «منه» يرجع إلى الممدوح قبله «مهدوا» - بتخفيف الهاء للوزن - من تمهيد الأمور أى: تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر وحِجر الإنسان وحَجره بفتح الحاء وكسرها. =

فاستعمل «اللاء» بمعنى الذين، والأصل فيه أن يكون للمؤنث كما تقدم.

تنبيه:

من جموع «الذى » أيضًا «اللائين» مطلقا وهذيل تعربه كما أعربت الذين (و) قد ذكر فى شرح التسهيل أن «اللائين» جمع «اللائى» مرادف «الذين».

ثم أشار إلى ألفاظ أخرى من الموصولات بقوله:

وَمَنْ وَمَا وَألْ تُسَاوِى مَا ذُكِرْ

يعنى أن هذه (الأسماء)[1] تستعمل بمعنى «الذى» و«التى» وتثنيتهما وجمعهما.

«فمن» لمن يعقل نحو ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[2] أو لمنزل منزلته كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾[3] فعبر عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل، أو لمختلط به كقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ

= المعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح.

الإعراب: ما: نافية حجازية أو تميمية «آباؤنا» اسم ما أو مبتدأ مرفوع بالضمة والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة. أمن: خبر ما النافية أو خبر المبتدأ وقد منعت الحركة المجتلبة من أجل حرف الجر الزائد من ظهور الحركة التى يقتضيها موقع الكلمة من الإعراب «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن وقوله «اللاء» اسم موصول نعت لآباء مبنى على الكسر فى محل رفع «قد» حرف تحقيق «مهدوا» فعل وفاعل «الحجورا» مفعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «اللاء» أطلق الشاعر اللاء على جماعة المذكر جمع الذى بمعنى الذين والأكثر لكونها جمع المؤنث نحو قوله تعالى (واللائى يئسن).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٣٤، وابن هشام ١/ ١٠٤، وابن عقيل ١/ ٨١، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ٦٩ والسيوطى ص٢١ والمكودى ص٢٢. (١) ب، ج.

(١) أ، ج وفى ب (الأشياء).

(٢) سورة الأنعام ٢٥.

(٣) سورة الأحقاف ٥.

يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ﴾[1] أو لمقترن به نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾[2] أو وقع «من» على ما لا يعقل، لاقترانه بمن يعقل فيما فصل بمن:

قال فى شرح التسهيل: كقوله تعالى ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾[3] وأجاز قطرب وقوع «من» على ما لا (يعقل)[4] بلا شرط، واستدل بما لا حجة فيه. و«ما» لما لا يعقل نحو ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[5] أو لصفة من يعقل نحو ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[6] (أى وبانيها)[7] ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[8] أى الطيب، أو لمبهم أمره نحو أن ترى شبحا تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته، فتقول: أخبرنى ما (هنالك)[9].

قال فى شرح التسهيل: وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدر أهو ذكر أم أنثى. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾[10].

قلت: وقال غيره: أتى بما دون «من» لأن الحمل حينئذ لم يتصف بالعقل. أو لمختلط (بما)[11] لا يعقل[12] نحو ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[13] قال فى الكافية:

وعندَ الاختلاطِ خيرُ مَنْ نَطَق　　في أنْ يَجيءَ منهما بما اتّفقْ

---

(١) سورة الحج ١٨.
(٢) سورة النور ٤٥.
(٣) سورة النحل ١٧.
(٤) أ، ب وفى ج (يعلم).
(٥) سورة الصافات ٩٦.
(٦) سورة الشمس ٥.
(٧) أ، ج.
(٨) سورة النساء ٣.
(٩) أ، وفى ب، ج (هاك).
(١٠) سورة آل عمران ٣٥.
(١١) أ، ج وفى ب (بمن).
(١٢) أى: فى حال اختلاط العاقل بغيره اهـ صبان ١/١٢٦.
(١٣) سورة النحل ٤٩.

وأجاز أبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف[(١)] ومن وافقهم، وقوع «ما» على آحاد من يعقل، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، واستدلوا بظواهر تأولها المخالف ووافقهم المصنف.

مسألة

«من» لها أربعة أقسام موصولة وقد ذكرت، وشرطية نحو ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ﴾[(٢)] واستفهامية نحو ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾[(٣)] ونكرة موصوفة نحو «مررتُ بِمَن مُعْجَبٍ لكَ».

وزعم الكسائى أن العرب لا تستعمل «من» نكرة موصولة إلا (أن تقع)[(٤)] فى موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد «رب» فى قوله:

ألا رُبَّ مَن تغتشه لكَ ناصِحٌ ومؤتَمِنٍ بالغيبِ غيرُ أمِينِ[(٥)]

---

(١) هو: أبو الحسن على بن محمد بن يوسف بن خروف النحوى الأندلسى كان إماما فى العربية، أخذ النحو عن محمد بن طاهر الأنصارى المعروف بالخدب، وكان خياطا يقسم ما يكسبه نصفين بينه وبين أستاذه، ومن تصانيفه شرح الجمل للزجاجى، وشرح سيبويه، وتوفى بإشبيلية سنة ٦٠٦هـ ست وستمائة عن خمسة وثمانين عاما.

(٢) سورة الأعراف ١٨٦.

(٣) سورة البقرة ٢٥٥.

(٤) ب.

(٥) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج١ ص٢٧١) ولم ينسبه الأعلم إلى قائل - وبالبحث لم أعثر على قائله.

الشرح: «تغتشه» تظن به الغش والخديعة؛ «مؤتمن» تراه أمينا ناصحا.

المعنى: قد ينصح الإنسان ويتولاه إنسان يظن به الغش، وقد يغشه ويخدعه إنسان يأمنه ويثق به.

الإعراب: ألا: أداة استفتاح «رب» حرف جر شبيه بالزائد «من» نكرة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع «تغتشه» تغتش: فعل مضارع فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه والهاء ضمير عائد إلى من فى محل نصب مفعول. والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لمن مراعاة لجرها برب أو فى محل رفع صفة لمن أيضا لأنها مبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بناصح «ناصح» رواه الأعلم مجرورا وقال: إنه صفة ثانية لمن وعليه فخبر المبتدأ محذوف والتقدير: رب إنسان ناصح لك تظنه غاشا موجود. وعندى أن الأحسن رفع ناصح على أنه خبر المبتدأ «ومؤتمن» معطوف على «من» فهو مرفوع تقديرا على أنه مبتدأ «بالغيب» جار ومجرور متعلق بمؤتمن «غير أمين» جره الأعلم على أنه صفة لمؤتمن وخبره محذوف وعندى أنه مرفوع على أنه خبر كما تقدم فى المعطوف عليه. =

كما تكون «ما» نكرة موصوفة بعد «رب» في قول (الشاعر)[1]:

رُبَّمَا تكرَهُ النُّفوسُ مِن الأمرِ لَهُ فَرجَة كحَلِّ العِقَالِ[2]

ورد بقول الشاعر:

فكَفَى بِنَا فَضْلاً علَى مَنْ غَيرِنا حُبُّ النبِّي مُحمدٍ إيانَا[3]

= الشاهد: فى «رب من تغتشه» حيث استعمل «من» نكرة ووصفها بجملة «تغتشه» والدليل علي أن «من» فى موضع نكرة وليست موصولة أنه قد دخلت عليها «رب» وهى حرف لا يدخل إلا على النكرات.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٧٠، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٩٢، ٢/ ٢٨.

(١) أ، ب.

(٢) هذا البيت يروى فى عدة روايات قيل: أمية بن أبى الصلت وقيل حنيف بن عمير اليشكرى، وقيل: لنهاز ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر، وهو من الخفيف.

الشرح: «فرجة» بفتح الفاء - وهو الانفراج «العقال» بكسر العين - وهو القيد، وقال ابن الأثير: العقال الحبل الذى يعقل به البعير.

المعنى: رب شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة.

الإعراب: ربما: رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائدة، ما: نكرة بمعنى شيء مبتدأ «تكره النفوس» فعل وفاعل. والجملة صفة لما فى محل رفع أو جر على ما عرفت فى الشواهد السابقة «من الأمر» جار ومجرور متعلق بتكره «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فرجة» مبتدأ مؤخر والجملة فى محل جر صفة للأمر لأنه محلى بأل الجنسية ومدخولها مثل النكرة كذا قال غير واحد وعندى أن الجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «ما» الموصوفة «كحل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة وحل مضاف و«العقال» مضاف إليه.

الشاهد: فى «ربما تكره» حيث وقعت «ما» نكرة موصوفة، بمعنى شيء.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٧٠، وابن هشام فى المغنى ٢/ ٢، والسيوطى فى الهمع ١/ ٢٨، والشاهد ٥٤١ فى الخزانة، وسيبويه ج١ ص٢٧٠.

(٣) قائله: حسان بن ثابت الأنصارى شاعر النبى ﷺ، وقيل لكعب بن مالك الأنصارى - وهو من الكامل. وقد ذكر البيت كله فى أ، ب واقتصر على الشطر الأول في ج.

«ويروى» شرفا على من غيرنا.

الشرح: قال التدمرى: يروى قبله «من غيرنا» - برفع غير وكسرها. فالرفع على تقدير من هو غيرنا فمن موصولة والعائد محذوف على حد قوله تعالى (تماما على الذى أحسن) - فى قراءة من رفع أحسن، والجرعلى أن «من» نكرة موصولة بغير، أى: إنسان غيرنا. =

وأجيب بأن الكسائى يرى: أنهـا فى هذا البيت زائدة، لأنه أجاز زيادة «من» ومذهب البصريين والفراء: أنها لا تزاد، لأنها اسم[1].

وزاد أبو على فى أقسام «من» أن تكون نكرة موصوفة، كقول الشاعر:

.... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعلانِ[2]

= وقـال الكسائى: على أن «من» زائدة وعلـى ذلك أورده ابن أم قاسم فى شـرح الألفيـة اهـ شرح شواهد المغنى ص١١٦.

المعنى: كفانا فضلا على من غيرنا حب النبى إيانا وهجرته إلينا.

الإعراب: «فكفى الفاء عاطفـة على ما قبله وكفى فـعل ماض «بنا» مفعوله والبـاء فيه زائدة، ويقال: إن الباء فى البيت زائدة فى الفاعل، وقوله: حب النبى بدل اشتمال على المحل. «فضلا» تمييـز «على من غيرنا» على حرف جر «من» نكرة موصـوفة وصفتها غـيرنا والتقدير: على قـوم غيرنا ورواية رفع غيرنـا تقدر على من هو غـيرنا «حب» فـاعل لكفى «النبى» مضاف إليه فاعله «محمد» عطف بيان من النبى «إيانا» مفعول حب وهو مصدر مضاف إلى فاعله.

الشاهد: فى «على من غيرنا» فإن «من» هنا إما نكرة موصوفة أو زائدة.

مواضـعه: ذكره ابن هشـام فى المغنى ١٠١/١ وابن يعيش فى شرح المفـصل ١٣/٤ والشاهد ٤٣٨ فى خزانة الأدب والسيوطى فى همع الهوامع ٩٢/١، وسيبويه ج١ ص٢٦٩.

(١) وارتضيت هذا المذهب لعدم مخالفته للقواعد النحوية.

(٢) هذا عجز بيت أنشده السـيد المرتضى فى شرح القاموس ولم ينسبـه، وقال العينى «أنشده أبو على ولم ينسبه».

وصدر البيت: ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه - وهو من البسيط.

الشرح: «مزكـأ» - بفـتح الميم وسكون الزاى - مفـعل من زكأت إلى فـلان أى لجأت إلـيه، فمعناه الملجأ أو المستند.

الإعراب: «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «مزكـأ» بالرفع فاعل نعم وبالنصب تمييز وفاعل نعم ضمـير مـسـتـتر «من» اسم موصـول عند ابن مالك ونـكرة موصوفـة بالجملة بعـدها عند الأخفش، وعلى أية حال فهى فى محل جر بإضافة مـزكأ إليها «ضاقت» فعل ماض والتاء للتأنيث «مذاهبه» فاعل مضاف والضمير مضاف إليه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول عند ابن مالك وفى مـحل جر صفة لمن عند الأخفش «ونعم» الواو عاطفة ونعم فعل مـاض لإنشاء المدح «من» قيل: نكـرة تامة لا تحتـاج إلى صفة وهى تمييز وعلى هذا فاعل نعم ضمير مـستتر و «هو» مخصوص بالمدح وهو مبتدأ خـبره جملة نعم مع فاعلها، أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا، وقـيل: إن «من» معرفة ناقصة أى: هى اسم موصول وهى فاعل نعم و «هو» فى البيت مبتدأ خبره محذوف، والجملة لا محل لها من الإعـراب =

والصحيح أنها (لا تكون نكرة)[1] غير موصوفة.

و «ما» لها سبعة أقسام موصولة نحو: ﴿وَلِلَّهِ (يَسْجُدُ)[2] مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾[3] وشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[4] واستفهامية نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾[5] ونكرة موصوفة نحو: «مررت بما معجب لك» ويمكن أن يكون منه ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾[6] ونكرة غير موصوفة نحو: «ما أحسَن زيداً» (فى التعجب)[7] على مذهب سيبويه[8].

أو صفة نحو: «لأمر ما جدع قصير أنفه»[9].

قال المصنف: والمشهور أن «ما» فى هذا المثال ونحوه زائدة مبنية على وصف لائق بالمحل، ومعرفة تامة وذلك فى باب نعم نحو «غسلته غسلا نعما»

= صلة الموصول. «فى سر» جار ومجرور متعلق بخبر المبتدأ الذى هو قوله «هو» «وإعلان» عطف عليه.

الشاهد: فى «ونعم من» استشهد به أبو على أن «من» ههنا نكرة غير موصوفة وأعرب أبو على فاعل نعم ههنا مستترا تقديره ونعم هو من هو وكلمة من تمييز وقوله: «هو» مخصوص بالمدح فهو مبتدأ وخبره ما قبله. وقال غيره: «من» موصول فاعل نعم، وقوله «هو» مبتدأ وخبر هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هو.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٧٠ وابن هشام فى المغنى ١/ ٥٧ والسيوطى فى الهمع ١/ ٩٢ والشاهد ٧٦٧ الخزانة.

(١) ب، ج وفى أ (إنها نكرة تكون).

(٢) سورة النحل ٤٩.

(٣) أ، ج.

(٤) سورة البقرة ١٩٧.

(٥) سورة طه ١٧.

(٦) سورة ق ٢٣.

(٧) ب.

(٨) راجع الكتاب (ج١ ص٢٦٩).

(٩) فى مجمع الأمثال ج٢ ص١٩٦ رقم ٣٣٦٦ - قالته الزباء لما رأت قصيرا مجدوعا، وفى ج١ ص٢٠٥ - كان قصير قال لعمرو بن عدى: اجدع أنفى واضرب ظهرى ودعنى وإياها فقال عمرو: ما أنا بفاعل وما أنت لذلك مستحقا عندى فقال قصير: خل عنى إذن وخلاك ذم. فذهبت مثلا فقال له عمرو: فأنت أبصر فجدع قصير أنفه وأثر آثارا بظهره فقالت العرب لمكر ما جدع قصير أنفه.

أى: نعم الغسل. وفى هذا خلاف يأتى فى باب نعم[1] فهذه أقسام «ما» الاسمية.

وأما الحرفية: فتكون نافية وزائدة ومصدرية (وكافة ومهيئة)[2] وليس هذا موضع بسط الكلام على هذه الأقسام.

و «أل» (يشترك)[3] فيه العاقل وغيره (وهى)[4] اسم موصول عند الجمهور، وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف.

والصحيح أنها اسم لأوجه: أحدها عود الضمير عليها فى نحو: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِى رَبَّهُ».

(وذهب)[5] المازنى (بأن)[6] الضمير يعود على موصوف محذوف، ورد بأن لحذف الموصوف (مظان)[7] لا يحذف فى غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها.

الثانى: استحسان خلو[8] الصفة معها (عن)[9] الموصوف نحو: «جاء الكريم» فلولا (أنها)[10] اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.

الثالث: إعمال اسم الفاعل (معها)[11] بمعنى المضى، فلولا أنها موصولة واسم الفاعل معها فى تأويل الفعل لقدح لحاقها فى إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال (أ)[12] والاستقبال.

---

(١) والخلاف هو - قال الأشمونى ج٣ ص٢٧ (ثلاثة أقوال أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر .. وثانيها: أنها معرفة تامة وهى الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى وهو قول الفراء. وثالثها: أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب .. وقال به قوم وأجازه الفراء) اهـ وقال فى التسهيل ص١٣٦: نعم وبئس («ما» معرفة تامة).

(٢) ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ، ج.

(٥) ب وفى أ، ج (أجاب).

(٦) أ، ج وفى ب (إلى).

(٧) أ، ج وفى ب (مواطن).

(٨) أ، ج وفى ب (استحسان خلو جواز).

(٩) ج وفى ب (من) وفى أ (على).

(١٠) ب، وفى أ (أنه).

(١١) أ، ج. (١٢) ج.

قلت: وقد التزم ذلك الأخفش، فذهب إلى أن اسم الفاعل لا عمل له مع «أل» وسيأتى بيانه فى بابه[1].

الرابع: دخولها على الفعل نحو: الترضى حكومته[2].

والمُعرِّفَةُ مختصة بالاسم.

واستدل المازنى ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو: (مررت بالضارب) فالمجرور «هو»[3] «ضارب» ولا موضع لأل، ولو كانت اسماً لكان لها موضعَ الإعراب.

قال الشلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك «جاء[4] القائم» فلو كانت اسمًا (لكانت)[5] فاعلا واستحق، «قائم» البناء، لأنه على هذا التقدير مهمل (لأنه)[6] صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول.

وأجاب فى شرح التسهيل: بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة، لأن نسبتها منه (نسبة عجز المركب منه)[7]، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة (والجمل)[8] لا تتأثر (بالعوامل)[9] (فلما)[10] كانت صلة الألف واللام (فى اللفظ)[11] غير جملة جىء بها على مقتضى الدليل، لعدم المانع[12].

---

(١) قال السيوطى فى الهمع ٢/ ٩٦ (قال الأخفش ولا يعمل بحال وأل فيه معرفة كهى فى الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به).

(٢) الشاهد: فى «الترضى» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع. ومضى شرحه فى باب الكلام.

(٣) ب.

(٤) أ، ج وفى ب (جاءنى).

(٥) ب، ج وفى أ «لكان».

(٦) أ، ج وفى ب «إذن هو».

(٧) أ، ج وفى ب «كنسبة أجزاء المركبات».

(٨) أ، ج وفى ب «الجملة».

(٩) أ، ج وفى ب «العامل».

(١٠) ج وفى ب «ولما».

(١١) أ، ج.

(١٢) راجع الأشمونى ١/ ٧١، ٧٢.

وقوله: وهكذا، «ذو» عند طيئ شهر.

يعنى أن «ذو» عند طيئ اسم موصول يستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد «فيقال»[1] «جاءنى ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلن».

وتتميز معانيها بالعائد كما مثل، أو بما هى له كقول الشاعر:

فإنّ الماءَ ماءُ أبِى وجَدِّى وبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طوَيْتُ[2]

أى: التى حفرت والتى طويت؛ لأن البئر مؤنثة.

تنبيهان:

أحدهما: تسمى «ذو» هذه[3] الطائية، لأنها لا يستعملها موصولة إلا طيئ أو من تشبه بهم من المولدين كأبى نواس وحبيب[4].

---

(١) أ، وفى ج «كما يقال».

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائى، من أبيات أوردها أبو تمام فى الحماسة وهو من الوافر.
الشرح: «ذو حفرت» التى حفرتها «ذو طويت» التى طويتها. وطى البئر: بناؤه بالحجارة.
المعنى: إن هذه الماء من عهد أبى وجدى وأنا الذى حفرت هذه البئر وبنيتها.
الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن «ماء» خبر إن «أبى» مضاف إليه وياء المتكلم مضاف إليه «وجدى» معطوف على أبى وياء المتكلم مضاف «وبئرى» الواو عاطفة بئر مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التى خبر المبتدأ «حفرت» فعل وفاعل والجملة لا محل لها صلة والعائد محذوف تقديره حفرتها «وذو» اسم موصول بمعنى التى أيضا معطوف على السابق وجملة «طويت» لا محل لها صلته والعائد محذوف أيضا تقديره طويتها.
الشاهد: فى «ذو» فإنها مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهى مؤنثة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٣٥ وابن هشام ١/ ١١٠ والسندوبى، والشاطبى، والأشمونى ١/ ٧٢، والسيوطى ص٢١ وأيضا ذكره همع الهوامع ١/ ٨٤ وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ١٤٧ والشاهد ٤٢٧ فى خزانة الأدب، والإنصاف ٢/ ٢٣٥.

(٣) أ، ب.

(٤) أبو نواس: هو أبو على الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصباح الحكمى - بفتح الحاء والكاف - نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة - ولد بالبصرة سنة خمس وأربعين ومائة، وسمى أبو نواس لذؤابتين كانتا له تنوسان على عاتقه - والذؤابة - بهمزة بعد الذال المضمومة: الضفيرة من الشعر، ومات ببغداد سنة خمس وستين ومائة. =

الثاني: المشهور فى «ذو» الطائيـة أنها مبنية، وبعضهم يعـربها إعراب «ذو» بمعنى صاحب[1].

ويروى بالوجهين قول الشاعر:

.... فَحَسْبِى مِن ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[2]

=حبيب: هـو حبيب بن أوس بن الحارث بن قـيس بن الأشج أبو تمام الطائى. ولد فى جاسم بدمشق سنة تسـعين ومائة وقيل: غيـر ذلك، ونشأ بمصر، ومـات سنة اثنتين وثلاثين بعد المائتين.

(١) بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا، اهـ ابن عقيل ج١ ص١٧٠.

(٢) قائله: منظـور بن سحيم بن الفـقعسى، شـاعر إسـلامى، وهو من قـصيدة يقـولها فى امرأته.

وصدره: فَإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ - وهو من الطويل.

الشرح: «كرام» جمع كريم، «لقيتهم» ويروى «أتيـتهم» ويروى «رأيتهم» ومعنى الكل متقارب «فحسبى» يكفينى، «من ذى عندهم»: أى: من الذى عندهم.

المعنى: هؤلاء الناس إما أن يكونوا كراما أصحاب ثروة فـالذى يقوم بمعيشتى مما عندهم حسبى وكافىَّ ولا أبتغى منهم زيادة.

الإعراب: «إما» حرف تـفصيل «كرام» فـاعل لفعل محذوف يدل عليـه ما بعده والتقـدير إما قابلنى كرام موسرون لقيتهم. أو مبـتدأ و «موسرون» نعت «لقيتهم» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله وهم: مفعـول. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خـبر المبتدأ على الوجه الثانى. أو لا محل لها من الإعراب المفسـرة على الوجه الأول «فحسبى» مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جـر «ذو» اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بمـن والجار والمجرور متعلـق بحسبى «عندهم» ظرف متـعلق بمحذوف صلة لذو والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذى خـبر المبتدأ «كفانيا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعـود إلى ما والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به والألف للإطلاق. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة ما.

الشاهد: فى «من ذى» فإنه يروى بـالوجهين: أحدهمـا بالياء فيكون: مـعربا باليـاء نيابة عن الكسرة، كـإعراب ذى بمعنى صـاحب التى هى من الأسمـاء الستة، والـثانى بالواو «ذو» فيكون: مبنيا على السكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن النـاظم ص٣٥ وابن عقيل ١/ ٨٥، والأشمونى ١/ ٧٢، وابن هشـام ١/ ٩ﻫ١ - وأيضـا فى المغنى ٢/ ٦٢، والسـيوطى ص٢١ وأيضـا فى الهـمع ١/ ٧٤، وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٣/ ١٤٨.

وقوله:

وكَالَّتى أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ ... وَمَوضع اللاتِى أَتى ذَوَاتُ

يعنى: أن بعض طيئ تقول «ذات» إذا أراد معنى «التى» وذوات إذا أراد معنى «اللاتى» بالبناء على الضم فيهما.

وظاهر هذا أنه إذا أراد غير «التى واللاتى» يقول «ذو» على الأصل، وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية «ذو و(ذات)[1]» وجمعها.

قال المصنف: أظن الحامل له على ذلك قولهم «ذات وذوات» بمعنى «التى واللاتى» فاضربت «عنه»[2] لذلك اهـ.

ونقل الهروى[3] وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور.

ثم قال:

ومثلُ ماذَا بَعْدَ ما استِفهام ... أَوْ مَن إذَا لم تُلْغَ فِى الكَلَامِ

يعنى أن من الموصولات التى تستعمل بمعنى «الذى» وفرعه بلفظ واحد «كذا» بشرطين:

الأول: أن تقع بعد «من» أو «ما» الاستفهاميتين خلافا لمن منع وقوعها بعد «من».

الثانى: أن تكون غير ملغاة، والمراد بالإلغاء أن تركب «ذا»[4] مع «ما أو من» «فيكونا»[5] اسمًا واحدًا.

---

(١) ب، ج وفى أ «ذوات».

(٢) ب، ج وفى أ «عند».

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشانى صاحب الغريبين أبو عبيد الهروى، وله أيضا كتاب ولاة هراة.

قال ياقوت: قرأ على أبى سليمان الخطابى وأبى منصور الأزهرى، وروى عنه عبد الواحد المليحى وأبو بكر الأزدستانى. ومات فى شهر رجب سنة إحدى وأربعمائة.

(٤) ب.

(٥) ج وفى أ، ب «فتكون».

ولها حالة الإلغاء معنيان: أحـدهما وهو الأشهر أن يكون «المجموع»[1] اسم استفهام، فلا يعمل فيه فعل متقدم.

والآخر أن يكون اسما موصولا أو نكرة موصوفة. وعليه بيت الكتاب:

دَعِى ماذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ ولكنْ بالمغَيَّبِ نَبِّئِينِى[2]

أى: دعى الذى علمت أو شيئا علمت، ولذلك عمل فيها ما قبلها.

ولها شرط ثالث أهمله لوضوحه، وهو ألا تكون (إشارة)[3] نحو «من ذا» أو «ماذا».

وقد اتضح بما ذكـر أن «ماذا» لها أربعة اسـتعمالات، ويجـوز فى «نحو»[4] «ماذا صنعت؟» وجهان: أحدهما أن تكون «ذا» موصـولة فتكون «ما» حينئذ مبتدأ و«ذا» وصلته خـبر «ما»[5] والعائد محـذوف «أى صنعته»[6] والآخر أن تكون أى

---

(١) أ، ب.

(٢) قائله: سحيم بن وثيل الـرياحى - وهو من قصيدة طويلة، وقال سيبـويه: «وقال الشاعر سمعنا من العرب الموثوق بهم». · من الوافر.

الشرح: «دعى» اتركى، «نبئينى» أخبرينى من النبأ وهو الخبر.

المعنى: دعى الذى علمته فإنى سأتقيـه لعلمى منه مثل الذى علمت ولكن نبئينى بما غاب عنى وعنك مما يأتى به الدهر أى: لا تعـذلينى فيمـا أبادر به الزمان من إتلاف مـالى فى وجوه الفتوة ولا تخوفينى الفقر، الشنتمرى ١/ ٤٠٥ من الكتاب.

الإعراب: «دعى» فعل وفاعل «ماذا علمت» مـفعول دعى وماذا كله اسم جنس بمعنى شىء. أو موصول بمعنى الذى - على خلاف فيه - «سأتقيه» فعل وفاعل ومفعول.

«ولكن» للاستدراك «بالمغيب» جار ومجرور متعـلق بنبئينى «نبئينى» فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول به.

الشاهد: فى «ماذا علمت»، فإن «ذا» هنا موصولة أو نكرة موصوفة.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢/ ٥ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٤، والخزانة رقم ٤٤٤، وسيبويه ج١ ص٤٠٥.

(٣) ب، وج وفى أ «إشارية».

(٤) ب، ج.

(٥) ج وفى أ «لما» وفى ب «للمبتدأ».

(٦) أ، ج.

مركبة مع «ما»[1] فيجعلان اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام فتكون «ماذا» مفعولا مقدما لصنعت.

ويظهر (أثر)[2] الاحتمالين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الجواب، فبدل الأول مرفوع، وكذا جوابه على (المختار)[3] وبدل الثانى منصوب وكذا جوابه على المختار، لأن حق الجواب أن يطابق السؤال، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[4] قرأ عمرو برفع (العفو)[5] والباقون بنصبه.

فتكون (ذا) فى قراءته موصولة، وفى قراءتهم ملغاة.

ولما فرغ من عد الموصولات غير (أى) شرع فى بيان صلتها وعائدها فقال:

وكلُّهَا يَلزمُ بعدَهُ صِلَهْ   عَلَى ضميرٍ لائقٍ مُشْتَمِلَهْ

يعنى: أن كل واحد من (هذه)[6] الموصولات لابد له من صلة، لأنه اسم ناقص لا يتم معناه إلا بصلته.

فإن قلت: مقتضى قوله: (يلزم) أنها لا تحذف وحذفها جائز إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم يكن صلة (أل) كقول الشاعر:

نحنُ الألَى فاجْمَعْ جُمُو   عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[7]

---

(١) ب، وفى أ، ج «ذا».
(٢) أ، ج وفى ب (أحد).
(٣) أ، ج وفى ب (الاختيار).
(٤) سورة البقرة ٢١٩.
(٥) أ، ج وفى ب «الواو».
(٦) أ، ج.
(٧) هو: لعبيد الله بن الأبرص؛ وهو شاعر فحل من شعراء الجاهلية؛ والبيت من قصيدة نونية يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه حجر. وهو من الكامل.
المعنى: نحن الذين عرفوا بالشجاعة فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا فإنا لا نبالى بهم ولا هم عندنا فى حساب.
الإعراب: «نحن» مبتدأ «الألى» اسم موصول خبر المبتدأ والصلة محذوفة ينبئ عنها سياق الكلام والتقدير: نحن الألى قتلوا أباك، أو نحن الألى عرفت شجاعتهم وإقدامهم، أو نحن الألى اشتهر أمرهم فلا يخفى على أحد أو نحو ذلك «فاجمع» فعل أمر فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه وجوبا «جموعك» جموع مفعول به والكاف مضاف إليه «ثم» =

أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة ونحو ذلك.

قلت: المراد أنها تلزم لفظًا (أ)[1] وتقديرا فهى لازمة فيه وإن حذفت لفظا.

تنبيه:

فهم من قوله بعده (صلة)[2] أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول. وأما نحو: ﴿**وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ**﴾[3] فالجار متعلق بمحذوف دلت عليه صلة (ال) لا بصلتها، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

وقوله: على ضمير (لائق مشتمله)[4]. هذا الضمير هو العائد على الموصول، وقوله: (لائق) أى: مطابق للموصول فى الإفراد والتذكير وفروعهما.

تنبيه:

الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال فى العائد، وإن خالف لفظه معناه، بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك، نحو: «من وما».

فلك فى العائد عليه وجهان: مراعاة اللفظ وهو أكثر كقوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ**﴾[5] ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ**﴾[6] ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو: (أعط من سألتك لا من سألك) أو قبح (مَن هى حمراء أمك)[7].

= عاطفة «وجههم» وجه: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر والضمير البارز مفعول به «إلينا» جار ومجرور متعلق بوجه.

الشاهد: فى «الألى» وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله فاجمع جموعك إلى آخره.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٧٤، وابن هشام فى المغنى ١/ ٧٩، السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٩.

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) سورة يوسف ٢٠.

(٤) أ.

(٥) سورة الأنعام ٢٥.

(٦) سورة يونس ٤٢.

(٧) قال الشيخ الصبان ١/ ١٢٧ (ومحل كون الأكثر مراعاة اللفظ إذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو: «أعط من سألتك لا من سألك» أو قبح نحو: «من هى حمراء أمك» فيجب مراعاة المعنى. فلا يقال: «أعط من سألك» «ولا من هو حمراء أمك» لقبح الإخبار =

فتجب مراعاة المعنى.

أو يقصد لمعنى سابق فتختار مراعاته، كقول الشاعر:

وَإنَّ مِنَ النسْوَانِ مَن هِيَ رَوْضَةٌ تهِيج الرِّيَاضَ قبلها وتصوّح[1]

فإن قلت: يفهم من قوله على ضمير أنه لا يربط الصلة بالموصول غيره، وقد ورد الربط بالاسم الظاهر الواقع موقع الضمير. كقولهم (أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى، والحجاج الذى رأيت ابن يوسف).

= بمؤنث عن مذكر، كعكسه نحو: «من هى أحمر أمك» «ولا» «من هو أحمر أمك» لأن الموصول وصلته كشىء واحد، فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث، لكن القبح فى الصورتين الأوليين أشد، لأن تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما فى الصلة وفى الموصول وخبره.

وفى الصورة الثالثة: فى الموصول وخبره فقط، وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله: وإن من النسوان من هى روضة. فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان.

ثم قال: (ولى فيه بحث، لأنه يلزم على مراعاة اللفظ فى قوله: (من هى روضة) أيضا الإخبار بمؤنث عن مذكر، تقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى فى قوله «من هى حمراء أمك» وجوب مراعاة المعنى فى قوله «من هى روضة» أيضا، إذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالألف كما فى الدماميني، ولا بين الصفات كحسنة وحمراء، والأسماء كروضة وصحراء. بدليل ما مر من استقباح «من هو حمراء أمك»).

(١) قائله: جران العود واسمه عامر بن الحرث، من قصيدة طويلة من الطويل يصف فيها النساء.

الشرح: «تهيج» من هاج الشىء يهيج - أى ثار، «تصوح» أصله تتصوح فحذفت إحدى التاءين، وقال أبو عمرو: تصوح البقل إذا يبس أعلاه وفيه ندوة. شبه بعض النساء بالروضة التى تتأخر في هيجان نباتها وتشقق أزهارها عن غيرها من الرياض وأراد بها النساء التى تتأخر عن الولادة فى وقتها وهذا تشبيه بليغ حيث حذف فيه أداة التشبيه، لأن أصل قوله من هى كروضة.

الإعراب: «وإن» الواو للعطف وإن حرف توكيد ونصب «من النسوان» جار ومجرور في محل رفع خبر إن «من» اسم موصول اسم إن «هى» مبتدأ «روضة» خبره والجملة لا محل لها صلة الموصول «تهيج» فعل مضارع «الرياض» فاعله. والجملة صفة للروضة «قبلها» منصوب على الظرفية مضاف إلى الضمير الذي يرجع إلى الروضة «وتصوح» فعل مضارع والفاعل ضمير وهى عطف على تهيج.

الشاهد: فى «من هى روضة» حيث روعى فيه معنى «من» فلذلك أنث الضمير ولو روعى فيه اللفظ لقيل «من هو».

وقول الشاعر:

. . . . وأَنْتَ الَّذِى فِى رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ[1]

أى فى (رحمته)[2] أو فى رحمتك.

قلت: هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه، فلذلك لم يذكره فى هذا المختصر (والله أعلم)[3].

وقوله:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِى وُصِلْ   بِهِ كمَنْ عِندِى الَّذِى ابنه كُفِلْ

يعنى: أن الذى يوصل به الموصول غير (أل) شيئان: جملة وشبه جملة.

أما الجملة (فهى)[4] ضربان اسمية نحو: (جاء الذى أبوه فاضل) وفعلية نحو: (جاء الذى قام أبوه).

وأما شبه الجملة (فهو)[5] الظرف نحو: الذى عندك، والجار والمجرور نحو: (الذى فى الدار).

---

(١) هذا عجز بيت نسبه كثير من النحويين لمجنون بنى عامر. وهو من الطويل.
وصدره: فيا رب أنت الله فى كل موطن.
وروى: فيا رب ليلى أنت فى كل موطن.
الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء رب منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف «أنت» مبتدأ «فى كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف وخبر المبتدأ أى: أنت حاضر فى كل موطن. وكل مضاف و «موطن» مضاف إليه «وأنت» الواو عاطفة أنت: مبتدأ «الذى» اسم موصول خبر المبتدأ «فى رحمة» متعلق بقوله أطمع الآتى ورحمة مضاف و«الله» مضاف إليه «أطمع» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
الشاهد: فى «الذى فى رحمة الله» حيث وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة موضع المضمر. وكان القياس أن يقول «وأنت الذى فى رحمته».
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ١٥، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١٢٧ والسيوطى فى همع الهوامع ٨٧١.
(٢) أ، ج.
(٣) ج.
(٤) ب، ج وفى أ «فضربان».
(٥) أ، ج وفى ب «فهى».

وإنما كان الظروف (والجار والمجرور)[1] شبه الجملة، لأنهما يجب (هنا)[2] تعلقهما بفعل مقدر مسند إلى ضمير الموصول، والتقدير: الذى استقر عندك أو فى الدار.

وقد مثل شبه الجملة بقوله (من عندى) فمن موصولة وعندى (صلتها)[3].

ومثل الجملة بقوله: (الذى ابنه كُفِل)، فالذى موصول (وابنه كفل) جملة اسمية هى الصلة.

تنبيه:

شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية[4] خلافا للكسائى فى جواز الأمر والنهى: وأجاز المازنى، أن تكون دعاء بلفظ الخبر نحو: «جاء الذى رحمه (الله)[5]». ويلزم الكسائى موافقته.

فإن قلت: من أين يعلم هذا الشرط من كلامه؟

قلت من مثاله (فإنه إنما)[6] مثل ليقاس عليه، والمشهور اشتراطه كون الجملة الموصول بها معهودة.

قال المصنف: وليس ذلك بلازم؛ لأن الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾[7] وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾[8] وشرط أكثرهم ألا تكون

(١) ب، ج وفى أ «المجرور».
(٢) أ، ج.
(٣) أ، ج وفى ب (ظرف).
(٤) فلا يجوز (جاء الذى أضربه) أو (ليته قائم) أو (رحمه الله).
فالمثال الأول للإنشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة.
والثانى للإنشائية لفظا ومعنى غير الطلبية صراحة.
والثالث للإنشائية معنى لا لفظا خلافا للكسائى فى الكل، وللمازنى فى الأخيرة اهـ أشمونى وصبان ١/ ١٣٥.
(٥) ب، ج.
(٦) أ، ج وفى ب (فإنما).
(٧) سورة البقرة ١٧١. (٨) سورة النجم ١٠.

تعجبيـة فلا يجوز (مررت بالذى ما أحسنه) إن كانت عنـدهم خبرية. ومن النحاة من أجاز ذلك وهو مذهب ابن خروف كما أجاز النعت بها.

وزاد المغاربة فى (شروط)[1] الصلة، ألا تستـدعى كلاما قبلهـا، فلا يجوز (جاء الذى حتى أبوه قائم).

ثم ذكر صلة أل فقال:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ   وَكَونُهَا بِمُعْرَبِ الأفعَالِ قَلّ

المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصـفة المشبهة، خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة.

والمراد بالصريحة الخـالصة الوصفيـة احترازاً مما (يوصف)[2] به وليس بمشتق نحـو: (أسد) ومن الصـفـة التى تغلب عليـهـا الاسمـيـة نحو: (أبطح وأجـرع وصاحب)[3] فأل فى ذلك حرف تعريف لا موصولة.

وقوله: (وكونُها بمعْرَبِ الأفعالِ قَلَّ).

يعنى: أن (أل) قـد وردت موصـولة بمعـرب الأفعـال وهو المضـارع لكونه مشابهاً لاسم الفاعل وذلك قليل.

ومنه قول الشاعر: ما أنتَ بالحكمِ التُرْضَى حكُومتُهُ[4].

وقد سمع منه أبيات.

---

(١) ب، ج وفى أ (شرط).

(٢) أ، ج وفى ب (وصف).

(٣) أما أبطح فـهو فى الأصل وصف لكل مكان منبطح أى مـتسع من الوادى ثم صار اسـما للأرض المتسـعة، وأما أجـرع: فهـو فى الأصل وصف لكل مكان مسـتو ثم صار اسـمًا للأرض المستوية ذات الرمـيل التى لا تنبت شيئا. وأما الصـاحب: فهو فى الأصل وصف للفاعل ثم صـار اسما لصاحـب الملك. والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنهـا معنى الوصفـية، أنها لا تجـرى صفات على الموصـوف ولا تعمل عـمل الصفات ولا تتـحمل ضميرا. اهـ صبان ١/ ١٣٦.

(٤) مضى شرحه فى باب الكلام.

ومذهب الناظم جوازه اختياراً[1] وفاقاً لبعض الكوفيين وخصه الجمهور بالضرورة.

تنبيه:

شَذَّ وَصْلُ (أل) بمبتدأ وخبر فى قول الشاعر:

مِن القومِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدِّ[2]

---

(١) وليس ضرورة عند ابن مالك بل هو قليل وأشار إلى قلته «وكونها بمعرب الأفعال قل» فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد منه مخلصا، ولهذا قال لتمكنه أن يقول المرضى: اهـ تصريح ١/ ١٤٢.

وارتضيت رأى ابن مالك لحجته القوية.

(٢) البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها؛ قال العينى: أنشده ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله - وهو من الوافر.

الشرح: «دانت» ذلت وخضعت، «بنو معد» هم قريش وهاشم، «معد» بفتح الميم - هو ابن عدنان ابن أد.

الإعراب: «من القوم» جار ومجرور يجوز أن يكون متعلقا بشىء فى كلام سابق على البيت. ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو من القوم أو نحو ذلك «الرسول» أل: موصول اسمى بمعنى الذين صفة للقوم. رسول مبتدأ «الله» مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدم عليه ليفيد الحصر «دانت» فعل ماض والتاء للتأنيث «رقاب» فاعل» «بنى معد» مضاف إليه.

الشاهد: فى «الرسول الله منهم» حيث جاء بصلة «أل» جملة اسمية وهى جملة المبتدأ والخبر وهذا شاذ. ومن العلماء من خرج البيت على أن «أل» هنا ليست كلمة تامة وإنما هى جزء كلمة وأصلها «الذين».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٨٩ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى ١/ ٧٦، والسيوطى ص٢٢ وكذا فى الهمع ١/ ٨٥ وابن هشام فى المغنى ١/ ٤٨.

وبظرف فى قوله:

مَنْ لا يزالُ شاكِراً على المَعَهْ ... فَهْوَ حَرٍ بعيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ[1]، [2]

أى: الذى معه، ولا يقاس على هذين باتفاق، وقد قيل: إن (أل) فى البيت الأول زائدة وفى الثانى بقية الذى.

ثم قال:

أيٌّ كَما وأُعرِبَتْ ما لم تُضِفْ ... وصَدْرُ وَصْلِهَا ضميرٌ انحَذَفْ

قوله: (أى «كما») يعنى أنها تستعمل موصولة بمعنى «الذى والتى»، وفروعها خلافا لأحمد بن يحيى[3] فى قوله: إنها لا تستعمل إلا (شرطا)[4] أو استفهاماً، وقد تؤنث بالتاء إذا أريد بها المؤنث.

وقال أبو موسى: وإذا أريد بها المؤنث ألحقت التاء فى الأشهر.

---

(١) قال العينى: قائل هذا البيت راجز لم أقف على اسمه - وأيضا لم أعثر على قائله. وهو من الرجز المسدس.

الشرح: «المعه» يريد الذى معه، «حر» بفتح الحاء وكسر الراء - حقيق وجدير ولائق ومستحق.

الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا» نافية «يزال» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير راجع لمن مستتر فيه «شاكرا» خبر يزال وجملة يزال مع اسمه وخبره لا محل لها صلة «على» حرف جر «المعه» ال: اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بعلى مع: ظرف متعلق بمحذوف صلة لأل والهاء مضاف إليه «فهو» الفاء زائدة فى خبر الموصول هو ضمير منفصل مبتدأ «حر» خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الباء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر «من» الموصولة وقد دخلت الفاء على جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بحر «ذات سعة» مركب إضافى نعت لعيشة.

الشاهد: فى «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفا وهو شاذ على خلاف القياس.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ٨٩ والشاطبى، وداود والأشمونى ١/ ٧١ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٥ وابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ٨٦.

(٢) راجع الأشمونى ١/ ٧٦.

(٣) هو ثعلب، وقد ترجمنا له.

(٤) أ، ج وفى ب (جزءا).

وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة (يثنونها)[1] ويجمعونها.

وقوله: (وأعربت) يعنى: دون إخوتها، (فلذلك)[2] أفردها بالذكر وقد تقدم سبب إعرابها مع أن فيها ما فى أخواتها من شبه الحرف فى أول الكتاب.

وقوله: ما لم تُضف، وصدر وصلها ضمير انحذف.

يعنى أنها أعربت ما لم يجتمع فيها هذان الأمران: الإضافة وحذف الصدر (فإن فقدا أو أحدهما أعربت)[3]، فالصور أربع:

الأولى: ألا تضاف ويثبت الصدر نحو: (جاءنى أى هو فاضل) فتعرب، (لفقد الأمرين)[4].

الثانية: (ألا تضاف ويحذف الصدر نحو[5]: (جاءنى أى فاضل) فتعرب لفقد الأول وهو الإضافة.

الثالثة: (أن تضاف)[6] ويثبت الصدر نحو: (جاءنى أيهم هو فاضل) فتعرب أيضًا لفقد الثانى وهو حذف الصدر.

الرابعة: أن تضاف ويحذف الصدر: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[7].

فهذه تبنى لاجتماع الأمرين هذا مذهب سيبويه[8]. خلافا للخليل

---

(1) ب، ج وفى أ (يثبتونها) يقال أيان وأيتان وأيون وأيات بالإعراب فى جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع .. أهـ صبان ج1 ص137.
(2) أ، وفى ب، ج (ولذلك).
(3) أ، ج.
(4) أ، ج.
(5) أ، ج.
(6) ب، ج وفى أ (أن لا تضاف).
(7) سورة مريم 69.
(8) قال سيبويه ج1 ص397: (وسألت الخليل عن قولهم: «اضرب أيهم أفضل» فقال: القياس النصب ... وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: (أشهد إنك لرسول الله، واضرب معلقة) وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة فى خمسة عشر وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا: من الآن إلى غد ففعلوا ذلك بأيهم ...).

ويونس[1] فإنهما لا يريان البناء. بل هى معربة (عندهما)[2] فى الأحوال كلها (وتأولا)[3] الآية.

أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة (الذى)[4] يقال فيه أيهم أشد.

وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل (قبلها)[5] لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، والحجة عليها قول الشاعر:

إذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مالِكٍ فسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[6]

---

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصرى: كان بارعا فى النحو وهو من أصحاب أبى عمرو بن العلاء، سمع من العرب وروى عن سيبويه وقد أخذ عن الكسائي والفراء وكانت له بالبصرة حلقة يؤمها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء العرب والبادية، وله قياس فى النحو، ومذاهب ينفرد بها. مات سنة ١٨٣هـ فى خلافة هارون الرشيد، وقد قارب السبعين ولم يتزوج.

(٢) ب، ج وفى أ (عندهم).

(٣) ز، ج وفى ب (وتأولوا).

(٤) أ، وفى ب، ج (الذين).

(٥) أ، ج.

(٦) البيت: لغسان بن وعلة بن مرة بن عباد أحد شعراء المخضرمين، وأنشده أبو عمرو الشيبانى فى كتاب الحروف.

الشرح: «أيهم أفضل» يريد: الذين هو أفضل منهم.

الإعراب: «إذا» ظرفية شرطية زائدة «لقيت» فعل وفاعل. والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «بنى» مفعول به «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء واقعة فى جواب الشرط سلم: فعل أمر وفاعله مستتر فيه «على» حرف جر «أيهم» أى: اسم موصول بمعنى الذي مبنى على الضم فى محل جر بعلى. وهم: مضاف إليه، «أفضل» خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أفضل وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «أى» فإنها موصولة مبنية على الضم لأنها مضافة محذوف صدر صلتها وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٧٧١، والشاطبى، وداود والسندوبى، وابن عقيل ١/ ٩٢، وابن هشام ١/ ١٠٨ - وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ١/ ٧٢، وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ١٤٧٣، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٨٤ والشاهد ٤٣٠ في خزانة الأدب، وابن الناظم ص ٣٨، والإنصاف ٢/ ٤٢٣.

(لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضمر (قول)[١] بينها وبين معمولها)[٢].

وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مـجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إياز، وقال نص عليه النقيب[٣] فى الأمالى[٤].

وفى الآية أقوال أخر: قال الأخفش (من) زائدة، وكل مفعول، وأيهم أشد، جملة مستأنفة.

وذهب الكوفيون إلى أن (أيهم) عـلق عنه (شيعة) بما فيـه من معنى الفعل، كأنه (قيل)[٥] لننزعن من كل (متشيع[٦] «فى»[٧]) أيهم أشد، أى: من كل من نظر فى أيهم، وكـأنهم رأوا أن لننزعن لا تعلـق فعـدلوا إلى هذا، وقـال ابن الطراوة غلطوا، ولم تبن إلا لقطعها عن الإضافة.

وهم مبـتدأ، وأشد خبـره، وليس بشيء، لأنها لا تعرب إلا إذا أضـيفت، ولأن أيا أتت فى رسم المصحف[٨] موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل.

ثم قال: «**وبعضـهم أعرب مطـلقًا**». أى: وبعض العرب أعـرب أيا مطلقاً يعنى فى الصور الأربع وقرئ شاذاً «أيهم أشد» بالنصب على هذه اللغة.

ويحتمل أن يريـد بقوله: «وبعضهم» بعض النحـويين فيكون «إشارة»[٩] إلى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما.

وقوله: **وفى.............. ذا الحذْفِ أيًّا غيرُ أيٍّ يقتفى**

أن يُستطلْ وَصلٌ ....

---

(١) أ، ج. (٢) أ، ب.

(٣) النقيب: هو الشـريف المرتضى، كان نقيب الأشـراف العلويين، وله كتاب مشـهور باسم «الأمالى» طبع مرارا.

(٤) راجع الأشمونى ٧٧١. (٥) أ، ج وفى ب (قال).

(٦) أ، وفى ب، ج (من يتشيع).

(٧) أ، ج.

(٨) أ، ج وفى ب «ولم تكتب فى رسم المصحف».

(٩) أ، ج وفى ب «إضافة».

يعنى: أن غير (أىّ) من الموصولات يقتفى «أيا» أى: يتبعها فى جواز (هذا)[1] الحذف. يعنى حذف العائد إذا كان مبتدأ. لكن بشرط.

وهو: أن يكون فى الصلة طول (كقولهم)[2] (ما أنا بالذى قائل لك سوءًا).

أى: هو قائل ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾[3] أى: هو فى السماء إله وفى الأرض إله.

ثم قال: وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِلْ.......... فَالحَذْفُ نَزِرٌ.

يعنى: أن الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذى هو المبتدأ نزرا، أى قليلا ضعيفا وليس بممتنع، ومنه قراءة بعض السلف (تمامًا على الذى أحسنُ)[4] (أى: هو أحسن)[5] وقراءة بعضهم (مثلا مًا بعُوضةٌ)[6] (أى: هو بعوضة)[7].

ومذهب البصريين: أن ذلك لا يقاس عليه، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقًا، واتفقوا على عدم اشتراطه (فى أى)[8، 9].

ثم قال: وأبوا أن يُختزلْ

إنْ صَلُحَ البَاقِى لِوَصْلٍ مُكْمِلِ

يعنى: أنه يشترط فى حذف العائد إذا كان مبتدأ أن يكون (ما يبقى)[10] بعد حذفه غير صالح، لأن يكون صلة كاملة.

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج وفى ب (كقوله).
(٣) سورة الزخرف ٨٤.
(٥) أ، ج.
(٦) سورة البقرة ٢٦ بالرفع قراءة مالك بن دينار وابن السماك.
(٧) أ، ج.
(٨) أ، ب.
(٩) وجوزوا فى «لا سيما زيد» برفع زيد أن تكون «ما» موصولة وزيد خبر لمبتدأ محذوف التقدير: لا سى الذى هو زيد، فحذف العائد الذى هو المبتدأ - هو - وجوبا، وهذا حذف فيه صدر الصلة مع غير أى وجوبا. ولم تطل الصلة، وهو مقيس وليس بشاذ اهـ ابن عقيل ١/ ٩٥.
(١٠) أ، ج وفى ب «ما بقى».

وهذا الشرط معتبر فى (أى) وفى غيرها وضابط ذلك: أن خبره إن كان مفرداً جاز حذفه نحو: (أيهم فاضل) هو فاضل، لأن المفرد (لا يصلح)[1] لأن يكون صلة كاملة بل جزء صلة فيعلم أن أحد الجزءين محذوف، وإن كان الخبر جملة أو ظرفًا أو جارا ومجروراً لم يجز حذفه، لأنه لو حذف والحالة هذه لم يبق عليه دليل، لأن الجملة والظرف والجار والمجرور يصلح لأن يكون صلة كاملة.

فإذا قلت: (جاء الذى هو يفعل، أو هو عندك، أو هو فى الدار) لم يجز حذفه لما ذكر.

وقد اتضح بما ذكر أن العائد (إذا)[2] كان مرفوعاً، فإما أن يكون مبتدأ أو غير مبتدأ.

فإن كان غير مبتدأ لم يجز حذفه وذلك مفهوم من سكوته عنه.

وإن كان مبتدأ جاز حذفه من صلة (أى) بشرط واحد: وهو أن يكون خبره مفردا، وفى صلة غيرها بشرطين: عند البصريين أن يكون الخبر مفردا وأن تطول الصلة.

تنبيه:

ذكر غير الناظم لحذف العائد الذى هو مبتدأ شروطًا أخر:

أحدها: ألا يكون معطوفًا نحو: (جاء الذى زيد وهو فاضلان).

والثانى: ألا يكون معطوفاً عليه، نحو (جاء الذى هو وزيد قائمان).

وأجاز الفراء حذفه فى هذا المثال ونحوه، وأجازه أيضًا ابن السراج. قال بعضهم وهو غير مسموع ونقل اشتراطه هذا الشرط عن البصريين.

والثالث: ألا يكون بعد «لولا»، نحو «جاء الذى لولا هو لأكرمتك»[3]. ثم انتقل إلى العائد المنصوب فقال:

....	والحَذْفُ عندَهُم كثيرٌ مُنْجَلى
فى عائدٍ مُتصلٍ إنِ انتُصِبْ	بِفعلٍ أو وَصْفٍ كَمَنْ نَرجُو يَهَبْ

(١) أ، ب وفى ج «لا يصح».
(٢) ب وفى أ، ج «إن». (٣) راجع الأشمونى ١/ ٧٩.

اعلم أن العائد المنصوب، إما أن يكون متصلا أو منفصلا.

فإن كان منفصلا لم يجز حذفه لئلا تفوت فائدة الانفصال، نحو (جاء الذى إياه أكرمت) ولذلك قال (فى عائد متصل).

وإن كان متصلا، فإما أن يتصل بفعل أو بوصف أو بحرف، فإن اتصل بفعل أو بوصف جاز حذفه، وقد مثل المتصل بالفعل بقوله (كمن نرجو يهب) أى (من)(١) نرجوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾(٢) أى بعثه.

ومثال المتصف بالوصف قول الشاعر:

ما اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحَمَدَنْهُ بِهِ   فما لَدَى غيرِهِ نَفْعٌ وَلا ضَرَرُ(٣)

---

(١) أ، ج.

(٢) سورة الفرقان ٤١.

(٣) هذا البيت من الشواهد التى ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل، ولم يتعرض العينى لقائله - وبحثت فلم أعثر على قائله - وهو من البسيط.

الشرح: «موليك» مانحك ومنعم عليك وهو اسم فاعل من أولاه النعمة إذا أعطاه إياها.

المعنى: الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك. ومنه جاءتك من عنده من غير أن تستوجب عليه شيئا من ذلك، فاحمد الله عليه واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك وأن غيره لا يملك لك من هذا شيئا.

الإعراب: «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» خبر عن لفظ الجلالة وهو اسم فاعل ففيه ضمير مستتر فاعله وضمير المخاطب مفعول أول ومفعوله الثانى محذوف وهو عائد على «ما» الموصولة وجملة «الله موليك» من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «فضل» خبر عن المبتدأ وهو «ما» الموصولة التى فى أول البيت «فاحمدنه» الفاء للسببية. احمد: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعول «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» نافية «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم «غيره» مضاف إليه «نفع» مبتدأ مؤخر «ولا» الواو عاطفة لا: زائدة لتأكيد النفى «ضرر» معطوف على نفع.

الشاهد: فى «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام «ما الله موليكه» أى: الشىء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١/ ٢٠ وابن عقيل ١/ ٩٦ والأشمونى ١/ ٧٩ والشاطبى وداود والسندوبى والمكودى ص٢٤، والسيوطى ص٢٣ وأيضا ذكره فى الهمع ١/ ٨٥.

أى: الذى الله مُولِيكَهُ فَضل[1].

وإن كان منتصبًا بحرف لم يجز حذفه، نحو (جاء الذى إنه فاضل أو كأنه أسد).

وهذا مفهوم من اقتصاره على الفعل والوصف.

تنبيهات:

الأول[2]: حذف العائد المنصوب بفعل أكثر من حذف العائد المنصوب بوصف وإن اشتركا فى الجواز.

الثانى: لا يخلو المنصوب بالوصف من أن يكون فى صلة (أل) أو فى صلة غيرها فإن كان فى صلة غيرها جاز حذفه كما تقدم، وإن كان فى صلتها فمذهب الجمهور أنه لا يجوز، وأجازه بعضهم نحو (الضارب زيد هند) يريد الضاربها.

واختلف فيه عن الكسائى[3].

وقال فى التسهيل: وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام ومثال ذلك قول الشاعر:

ما المُستَفِزُّ الهَوَى محمُودَ عاقبةٍ ... ولو أُتِيحَ له صَفْوٌ بِلا كَدَرِ[4]

---

(١) راجع الأشمونى ١/ ٧٩.

(٢) ب، وج وفى أ (أحدها).

(٣) قال السيوطى فى همع الهوامع ص٨٩ (فى حذف العائد من صلة (أل) نحو الضاربها زيدا هند أقوال: أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور . . .

والثانى: الجواز مطلقا لقوله: ما المستفز الهوى محمود عاقبة، أى: المستفزه.

والثالث: إن لم يدل عليه دليل لم يجز، لا تقول جاءنى الضارب زيد، لأنه لا يدرى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد . . . ؟.

والرابع: إن كان الوصف الواقع فى صلتها مأخوذا من متعد إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل نحو: الضاربة زيد والضارب زيد . . .

والخامس: أنه خاص بالضرورة) اهـ.

(٤) هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين، والعينى لم يذكر له قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «المستفز» اسم فاعل من استفز - ومعناه أزعجه وأفزعه واستخفه «الهوى» صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهى (أتيح) هيئ وقدر. =

وقول الآخر:

فى المُعْقِبِ البَغْيِ أهلَ البغيِ ما يَنْهَى امرأ حَازِمًا أنْ يسأمَا(١)

= المعنى: ليس الذي يستخفه الهوى ويعبث بقلبه محمود العواقب، وإن كنت ترى أنه صاف في معيشته، فإنما هو صفو غير مأمون.

الإعراب: «ما» نافية «المستفز» اسم ما أو مبتدأ «الهوى» فاعل للمستفز ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى «أل» الموصولة والتقدير: ما المستفزه «محمود» منصوب على أنه خبر «ما» أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ «ولو» الواو عاطفة على محذوف لو: شرطية «أتيح» فعل ماض مبنى للمجهول «له» جار ومجرور متعلق بأتيح «صفو» نائب فاعل أتيح «بلا» الباء حرف جر، لا: اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية. والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو. وجعله العينى متعلقا بأتيح.

الشاهد: فى «ما المستفز» حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل. وهو مستفز - وهو العائد على الموصول الذى هو «أل» والحذف فى البيت نادر، إذ أصله «الذى هو مستفزه».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ١٣٢، والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى ١/ ٧٩ وذكره السيوطى فى الهمع ١/ ٨٩.

(١) قال العينى: «لم أقف على اسم قائله» وبحثت فلم أعثر على قائله، وهو من البسيط.

الشرح: «المعقب» اسم فاعل من أعقب، وهو اسم للولد وولد الولد، ثم صار استعمالها فى الشيء يجيء بعد شيء آخر «البغى» تجاوز الحد «حازما» اسم الفاعل من الحزم وهو ضبط الأمر وتوثيقه، «يسأما» يمل ويترك.

المعنى: إن فيما تراه نازلا بأهل البغى من جزاء بغيهم ما يكفى لردع الحازم ورده عن أن يعمل بعملهم ويشجعه على الاستمرار فى العمل الصالح وألاَّ يسأمه.

الإعراب: «فى المعقب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «البغى» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله «أهل» مفعول أول للمعقب «البغى» مضاف إليه وله مفعول ثان محذوف وهو ضمير عائد على الموصول الذى هو الألف واللام، وأصل الكلام: فى المعقبه البغى أهل البغى «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «ينهى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «امرأ» مفعول لينهى «حازما» صفة له «أن» حرف مصدرى ونصب «يسأما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه، وله مفعول محذوف تقديره يسأم الخير، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: ينهى امرأ حازما عن السأم.

الشاهد: فى «المعقب» حيث حذف الضمير العائد من الصلة - وهى معقب - إلى الموصول، أى فى الذى أعقبه البغى وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٣٩ والأشمونى ٦/ ٧٩.

أي: في الذى أعقبه البغى على خلاف فى هذا الضمير أمنصوب (هو)[1] أم مجرور[2].

وعلى كل حال فحذفه نادر.

ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير (مطلقا)[3] وليس كذلك[4].

الثالث: شرط ابن عصفور فى جواز حذف المنصوب أن يكون متعينًا للربط فإن لم يتعين لم يجز حذفه نحو (جاء الذى ضربته فى داره).

وشرط قوم أن يكون الفعل الناصب له تاما، فلو كان ناقصًا لم يجز حذفه نحو (جاء الذى ليسه زيد).

الرابع: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والنسق عليه خلاف أجازه الأخفش والكسائى[5] ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واختلف عن الفراء.

الخامس: اتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت مؤخرة (عنه)[6] نحو «هذه التى عانقتُ مجردة» (أى عانقتها مجردة)[7].

فإن كانت الحال متقدمة نحو (هذه التى مجردة عانقت) فأجازها ثعلب[8] ومنعها هشام[9].

ثم انتقل إلى المجرور فقال:

كذاكَ حَذْفُ ما بِوَصْفٍ خُفِضا كأنْت قَاضٍ بعدَ أمْرٍ من قَضَا

---

(١) ب.

(٢) أ، ج.

(٣) ب.

(٤) قال ابن عقيل ١/ ٧٩ «... بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما مع الوصف فالحذف منه قليل».

(٥) قال الصبان ج١ ص١٤١ (وللأخفش الشيخ المرادى).

(٦) أ، ج.

(٧) أ، ج.

(٨) قال الصبان ج١ ص١٤١ (وهو الراجح).

(٩) راجع الأشمونى ١/ ٨٠.

العائد المجرور إما أن ينجر بإضافة أو بحرف، فإن انجر بإضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه، كقوله تعالى ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[1] أى: (الذى)[2] أنت قاضيه. وإلى هذه الآية أشار بقوله:

(كأنتَ قاضٍ بعد أمرٍ - أى بعد فعل الأمر - من قضا).

وهو قوله تعالى (فَاقْضِ) وليس حذفه بضعيف جدًا خلافا لابن عصفور، بل فصيح لوروده فى القرآن، ولأنه منصوب فى (المعنى)[3].

على أن من النحويين من زعم أنه منصوب.

وإن كان المضاف غير وصف نحو (جاء الذى وجهُه حَسَنٌ).

أو وصفًا غير عامل نحو (جاء الذى أنا ضاربه أمسِ) لم يجز حذفه[4]. فإن قلت: أطلق الناظم الوصف ولم يقيده بالعامل.

قلت: (كأنه)[5] اكتفى بالمثال عن التقييد لأنه قد فهم من استقراء هذا النظم أنه قد (يتمم)[6] الحكم بالتمثيل.

وأما المجرور بحرف فقد ذكره فى قوله:

كذا الَّذِي جُرَّ بما الموصُولَ جَرّ   كمُرَّ بالذِى مررتُ فهْوَ بَرّ

يعنى: أنه يجوز حذف العائد المجرور بالحرف بشروط:

الأول: أن ينجر الموصول بمثل الحرف (الجار)[7] للعائد لفظًا، فلو اختلفا لفظًا لم يجز الحذف نحو (حللت فى الذى حللت به)[8].

---

(١) سورة طه ٨٢.
(٢) أ، ج وفى ب (ما).
(٣) أ، ب وفى ج (بالمعنى).
(٤) راجع الأشمونى ١/ ٨٠.
(٥) أ، ج وفى ب (إنه).
(٦) أ، ج وفى ب (يتم).
(٧) ب، ج.
(٨) أ، ج وفى ب (مررت بالذى حللت فى الذى حللت به).

الثانى: أن يتحد الحرفان معنى، فلو اختلفا (معنى)[1] لم يجز الحذف نحو: مررت بالذى مررت به، (تَعنى)[2] بإحدى الباءين السببية[3].

الثالث: أن يتحد متعلقهما معنى، فلو اختلف المتعلق لم يجز الحذف، نحو (سُررت بالذى مررت به).

وقد مثل ما يجوز حذفه لاجتماع الشروط فيه بقوله: (مُرَّ بالَّذِى مررتُ) أى به. فحذف العائد، لأنه قد جر بحرف جر الموصول بمثله لفظًا ومعنى ومتعلقًا.

ولو جر الموصوف بالموصول بالجر المماثل فيما ذكر جاز الحذف أيضًا وإن كان الموصول (لم يجر)[4] نحو: (مررت بالرجل الذى مررت به).

فإن قلت: لا يؤخذ من كلامه إلا شرط واحد، وهو اتفاق لفظ الحرفين.

قلت: أما أخذ الشرط الثانى من كلامه فظاهر، فإنه شرط أن يجر العائد بالذى جر الموصول ومتى اختلف الحرفان (معنى)[5] كان الجار للعائد حينئذ غير الجار للموصول، فإن (باء) السببية مثلا غير (باء) التعدية.

وأما أخذ الشرط الثالث فمن تمثيله.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: بما جر الموصول أو الموصوف به. ليشمل الصورتين.

قلت: الموصوف والصفة كالشىء الواحد، فدخول الحرف على الموصوف كدخوله على الصفة، فلذلك ترك هنا التنصيص على ذلك اختصاراً.

تنبيه:

يشترط فى حذف العائد المجرور بالحرف ثلاثة شروط أخر - ذكرها غير الناظم:

---

(١) أ، ج.

(٢) ج وفى أ، ب (تعين).

(٣) والأخرى للإلصاق اهـ أشمونى ١/ ٨١.

(٤) فى الأصل: لم يجز.

(٥) أ، ج.

الأول: ألا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود، نحو: مرت بالذى به فى داره.

الثانى: ألا يكون نائبا عن الفاعل نحو: مررت بالذى مر به.

الثالث: ألا يكون محصورا نحو: مررت بالذى ما مررت إلا به.

فإن قلت: (قد)[1] أخل الناظم بهذه الشروط.

قلت: إنما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب - لا ما يؤخذ من غيره[2]. وقد علم (بذلك)[3] أن ما كان حذفه يوقع فى اللبس امتنع حذفه فى هذا الباب وفى غيره، وأن النائب عن الفاعل كالفاعل فى جميع أحكامه، ومنها امتناع حذفه، وأن الفضلة إذا حصرت لم يجز حذفها وقد جاء حذف العائد المجرور وإن لم تكمل شروط الحذف. كقول حاتم:

ومِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وأيُّ الدهرِ ذو لم يَحْسِدُونِي[4]

أي: فيه، وهو نادر[5].

---

(١) أ، ب وفى ج (نقد).

(٢) أ، وفى ب، ج (لا يوجد فى غيره).

(٣) ب.

(٤) قال العينى: قائله: هو حاتم بن عدى الطائى. وهو من الوافر.

الشرح: من حسد، معنى «من» للتعليل هنا، أى: لأجل الحسد، والحسد: تمنى زوال نعمة المحسود، يجور على «يظلمنى».

المعنى: يظلمنى قومى حسدا وبغيا، ولا يمر وقت دون أن يحسدونى ويؤذونى فيه.

الإعراب: «من حسد» جار ومجرور متعلق بقوله يجور «يجور» فعل مضارع «علىّ» جار ومجرور متعلق بقوله يجور أيضا «قومى» فاعل يجور وياء المتكلم مضاف إليه. و«أى» اسم استفهام مبتدأ «الدهر» مضاف إليه «ذو» اسم موصول صفة الدهر «لم» نافية جازمة «يحسدونى» مضارع مجزوم بحذف النون وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد محذوف. والتقدير: لم يحسدونى فيه.

الشاهد: فى «ذو لم يحسدونى» حيث حذف العائد من جملة الصلة وهو قوله: يحسدونى على الموصول وهو قوله «ذو» مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر، إذ التقدير لم يحسدونى فيه والحال أن شروطه لم تكمل.

والذى سهل الحذف كون مدلول الموصول زمانا مذكورا وقد عاد عليه الضمير المجرور فينصرف الذهن إلى المحذوف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١/ ١٢٤، والشاطبى، وداود، والسندوبى والأشمونى ١/ ١٨١.

(٥) قال الأشمونى: شاذ. ورد الصبان بقوله: «رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيت فلا شذوذ» ١/ ١٢٤.

المعرف بأداة التعريف

قال:

أَلْ حرفُ تعريفٍ أو اللامُ فقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فيهِ النَّمَطْ

مذهب الخليل أن حرف التعريف (أل) والهمزة أصلية وهى همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها (بأل) ولا يقول: الألف واللام وهو اختيار الناظم.

ومذهب سيبويه: أن حرف التعريف (أل) أيضا ولكن الهمزة عنده زائدة معتد بها فى الوضع فحرف التعريف عنده ثنائى.

هذا ما نقله عنه فى التسهيل[1] وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه، ونقل فى شرح الكافية عن سيبويه أنه اللام وحدها وتبعه الشارح[2] وهو اختيار المتأخرين.

وقوله (أن حرف تعريف)، يحتمل مذهب الخليل ومذهب سيبويه وقوله (أو اللام فقط) هو المذهب الثالث وباقى البيت واضح.

تنبيهات:

الأول: قال فى شرح التسهيل: الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة (مخالفته)[3] للأصل موجه لعدم (النظائر)[4].

أحدها: تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثانى: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير له فى ذلك.

الثالث: افتتاح بهمزة وصل ولا نظير لذلك[5]، [6].

---

(١) قال فى التسهيل ص٤٢ (وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه).

(٢) قال الشارح ص٤٠ (مذهب سيبويه أن اللام وحدها هى المعرفة).

(٣) ب، ج وفى أ (مخالفة).

(٤) أ، ج وفى ب (النظير).

(٥) ب، ج.

(٦) بأن العرب تقف عليها تقول إلى ثم تتذكر فتقول الرجل ١٠هـ الهمع ١/ ٧٩.

الرابع: لزم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك.

قال: واحترزت باللزوم ونفى السبب من همزة (أيمن) فى القسم فإنها تفتح وتكسر وكسرها هو الأصل، وفتحت لئلا ينقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا على شذوذ - بل يبدأ بالهمزة فى المشهور من قراءة ورش[1].

السادس: أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع فى (قولهم)[2] بالله ولا فى قول بعضهم (أفا)[3] الله لأفعلن.

قلت: ووجه سابع، وهو أنها لو كانت همزة وصل (للزم)[4] بقاء همزة الوصل فى غير الابتداء مسهلة (ومبدلة)[5] فى نحو (آلذَّكَرينِ)[6] وقد أشار إليه فى شرح التسهيل، واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها وإعادتها فى قول الراجز:

عَجِّلْ لَنَا هذا وأَلْحِقْنَا بذا الْ ... الشحْم إنّا قَد مَلِلْنَاهُ بجَلْ[7]

---

(١) هو: عثمان بن سعيد بن عمرو بن سليمان الملقب بورش شيخ القراء والمحققين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية فى زمانه - ولد سنة عشر ومائة بمصر. ورحل إلى نافع ابن أبى نعيم فعرض عليه القرآن عدة ختمات فى سنة خمس وخمسين ومائة. وقيل أن نافعا لقبه بالورشان، لأنه كان على قصره يلبس ثيابا قصارا، وكان إذا مشى بدت رجلاه مع اختلاف ألوانه فكان نافع يقول هات ياورشان واقرأ ياورشان، ثم خفف فقيل ورش. والورشان: طائر معروف، توفى ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة عن سبع وثمانين سنة.

(٢) ب.

(٣) أ، وفى (أى).

(٤) ب، وفى أ، ج «لزم».

(٥) أ، وفى ب، ج «أو مبدلة».

(٦) سورة الأنعام ١٤٣، ١٤٤.

(٧) قال العينى: البيت لغيلان بن حريث الربعى الراجز، من الرجز المسدس.

الشرح: «مللناه» - بكسر اللام الأولى - من الملالة، «بجل» بمعنى حسب وضبطه بعض شراح أبيات الكتاب «بخل» أراد به الخل المعهود، والباء فيه مكسورة لأنها حرف جر. =

وبالوقف عليها في نصف البيت:

يا خليليَّ اربعَا واستَخبِرَا الْ　　　منزلَ الدّارسِ عن حيٍّ حِلالِ
مثلَ سَحْقِ البُرْدِ عفّى بعدَكَ الـ　　　ـقطرُ مَغْناهُ وتأويبُ الشّمالِ(1)

= الإعراب: «عجل» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت «لنا» جار ومجرور متعلق بالفعل «هذا» مفعول به «وألحقنا» بالواو عاطفة وألحق فعل أمر وفاعله ضمير مستتر ونا مفعول به «بذا» جار ومجرور متعلق بألحق «بالشحم» جار ومجرور بدل من الجار والمجرور السابق «إنا» إن حرف توكيد ونصب ونا اسمه «قد» حرف تحقيق «مللناه» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر إن «بجل» اسم فعل مضارع بمعنى يكفى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا.

الشاهد: في «بذا أل» أن حرف التعريف هو «أل» وذلك أن الشاعر وقف عليها ثم أعادها فهذا يدل على قوة اعتقادهم لقطعها وهذا مذهب الخليل.

وروى: دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذا أل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ١/ ٨٣ والشاطبي والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٧٩ وسيبويه في ج٢ ص٢٧٣ والخصائص ١/ ٢٩١.

(1) هذان البيتان: أول قصيدة عدتها سبعة عشر بيتا كل أبياتها ينتهى شطرها الأول بأل كهذين البيتين إلا بيتا واحدا. وهي لعبيد بن الأبرص الأسدي، وهي من الرمل.

الشرح: «اربعا» أمر للاثنين من ربع يربع إذا وقف وانتظر وهو بفتح العين فيهما «الدارس» من درس المنزل إذا عفا، «حلال» بكسر الحاء المهملة وفتح اللام مخففة - جمع حال بمعنى نازل ومقيم «سحق البرد» سحق - بفتح فسكون - الثوب البالي، وفعله من باب كرم. البرد - بضم فسكون - الثوب المخطط وإضافة سحق إلى البرد من إضافة الصفة للموصوف، «عفى» - بتضعيف الفاء - محا وأزال «القطر» المطر «مغناه» - بالغين المعجمة - منزله الذي أقام به أهله ثم ارتحلوا عنه «تأويب الشمال» - بفتح الشين المعجمة وتخفيف الميم - وهو الريح التي تهب من ناحية الشمال.

الإعراب: «يا» حرف نداء «خليلي» منادى منصوب بالياء لأنه مثنى وياء المتكلم مضاف إليه «أربعا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «واستخبرا» فعل أمر وألف الاثنين فاعله «المنزل» مفعول لاستخبرا «الدارس» نعت للمنزل «عن حي» جار ومجرور متعلق باستخبرا «حلال» صفة لحي «مثل» حال من المنزل «سحق البرد» مضاف إليه «عفى» فعل ماض. «بعدك» بعد ظرف متعلق بعفى وكاف الخطاب مضاف إليه «القطر» فاعل عفى «مغناه» مفعول به لعفى وضمير المنزل مضاف إليه «وتأويب» معطوف على القطر «الشمال» مضاف إليه.

الشاهد: في «المنزل ... القطر» حيث فصل الشاعر حرف التعريف وهو «أل» عن المعرف وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول من البيتين ووقف عليه ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثاني، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو «أل» وليست اللام وحدها.

مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٨٣.

وهى أبيات كثيرة اطرد فيها ذلك[1].

وأجاب المنتصر لسيبويه عن أكثر هذه الأوجه، وقد ذكرت ذلك فى غير هذا الكتاب، فإن هذا مبنى على الاختصار.

الثانى: اعلم أن أداة التعريف قسمان: عهدية وجنسية لأن مصحوبها إن عهد «بتقديم»[2] ذكره نحو «جاءنى رجل فأكرمت الرجل» أو بحضور مدلوله حسّاً كقولك «القرطاس» لمن سدد سهمًا. أو علِما كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[3] فهى عهدية وإلا فهى جنسية.

والجنسية إن خلفها كل دون تجوز فهى لشمول الأفراد نحو ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[4] وإن خلفها بتجوز فهى لشمول الخصائص مبالغة نحو «أنتَ الرجل علما» وإن لم يخلفها فهى لبيان الحقيقة نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[5] وهو الذى (يسميه)[6] المتكلمون تعريف الماهية.

وكلامه فى شرح الكافية يقتضى أنها هى العهدية[7] وقد جعلها بعضهم قسما برأسه.

فإن قلت: ما الفرق بين المعرف بهذه التى للحقيقة نحو (اشتر اللحم)، وبين اسم الجنس النكرة نحو «اشتر لحمًا»؟.

قلت: الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقد تقدم.

---

(١) منها بعد هذين البيتين:

ولقد يغـــنى به جيرانـــك الـ ... ـممسكومنك بأسباب الوصـــال

ثم أودى ودهم إذ أزمعـوا الـ ... ـبين والأيام حـــال بعد حـال

فانصرف عنهم بعنس كالوأى الـ ... ـجأب ذى العانة أو شـاة الرمال

نحن قدنا من أهاضيب الملا الـ ... ـخيل فى الأرسان أمثال السعالى

(٢) أ، وفى ب، ج (بتقدم).

(٣) سورة التوبة ٤٠.

(٤) سورة العصر ٢.

(٥) سورة الأنبياء ٣٠.

(٦) ب، وج وفى أ (يسموه).

(٧) راجع شرح الكافية ورقة ١٢.

ولما كانت أداة التعريف قد ترد زائدة غير معرفة نبه على ذلك بقوله: (وقَدْ تُزَادُ) ثم إن زيادتها على ضربين: لازمة وغير لازمة.

فاللازمة هى ألفاظ محفوظة منها (كاللاتِ) علم صنم (والآنَ) اسم للزمان الحاضر وهو مضمن معنى حرف التعريف، ولذلكَ بُنِيَ.

ومنها بعض الموصلات (كالَّذِينَ ثُم اللاتِى).

وإنما حكم على (أل) فى هذه الكلمات بالزيادة لأنها تعرفت بغيرها.

أما (اللاتِ) فبالعلمية، وأما (الآن) فبتضمنه معنى حرف التعريف.

وأما الموصولات، فلأن تعريفها بالصلات، وإنما حكم عليها بأنها لازمة لأنه لم يعهد حذفها.

فإن قلت: قد رد فى شرح التسهيل قول من جعل سبب بناء «الآن» تضمن معنى حرف التعريف (والقول بزيادة «أل» فيه مبنى على ذلك).

قلت[1]: والقول بزيادتها فيه يستلزم أن يكون تعريفه بغيرها ولا يلزم أن يكون بتضمن معنى حرف التعريف (بل يجوز أن يكون بوجه آخر من وجوه التعريف)[2].

وقد قال فى التسهيل: إن «الآن» بنى لتضمن معنى الإشارة[3]. وهو قول الزجاج فهو على هذا معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة، وإذا كان تعريفه بذلك «فأل» فيه زائدة، وذهب قوم إلى أن «أل» فى الآن للحضور لا زائدة.

وذهب قوم إلى أن «أل» فى الموصولات «كلها»[4] للتعريف. والصحيح الأول[5].

---

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج.
(٣) التسهيل ص٩٥.
(٤) أ.
(٥) وارتضيته لقوته.

فإن قلت: قد حكى فى التسهيل[1] حذف «أل» من «الذين واللاتى» وذكر فى شرحه أن ذلك لغة.

قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ «صراط لذين»[2] بتخفيف اللام فكيف جعلها لازمة؟.

قلت: كأنه أراد أنها لازمة عند أكثر العرب، وهو صحيح، فجزم هنا بأفصح اللغتين.

ثم انتقل إلى غير اللازمة فقال: «وَلاضْطِرارٍ كبناتِ الأوْبَرِ».

الزائدة غير اللازمة قسمان: قسم يزاد لمعنى، وقسم يزاد لضرورة.

فالأول: «هو الذى»[3] للمح الصفة.

والثانى: ضربان: ضرب يزاد مع معرفة، وضرب يزاد مع نكرة لا يقبل التعريف.

وقد أشار إلى الضربين، فالأول كقول الشاعر:

ولقد جَنيتُكَ أكْمُؤاً وعَساقِلا ... ولقدْ نَهيتُكَ عَن بَناتِ الأوبَرِ[4]

---

(١) قال فى التسهيل ص٣٣ (وقد يقال لذين ولاتى).

(٢) سورة الفاتحة ٧.

(٣) أ، وفى ب (هى التى)، وفى ج (هو التى).

(٤) قال العينى فى هذا البيت: أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله. وهو من الكامل.
الشرح: «جنيتك» أى جنيت لك، ومثله فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا قوله تعالى: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم﴾. ﴿ويبغونها عوجا﴾، ﴿والقمر قدرناه منازل﴾، و«أكمؤا» - بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة - جمع كمء - بزنة فلس وأفلس - ويجمع الكمء - على كمأة أيضا فيكون المفرد خاليا من التاء وهى فى جمعه على عكس تمرة وتمر، وهذا من نوادر اللغة.
و «عساقلا»: جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة بيض، وقيل هى الكمأة التى بين البياض والحمرة. وكان أصله عساقيل فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى: ﴿وعنده مفاتح الغيب﴾، - «بنات الأوبر» هى: كمأة صغار مزغبة كلون التراب.
المعنى: جنيت لك النوع الجيد ونهيتك عن الردىء.
الإعراب: «ولقد» الواو للقسم واللام للتأكيد وقد حرف تأكيد «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلا» معطوف عليه «ولقد» الواو عاطفة واللام =

يعني: بنات أوبَر، وهو علم على ضَربٌ من الكمأة ردىء[1].

والثاني كقول الشاعر:

رأيتُكَ لما أن عرفتَ وجوهَنا ... صدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو[2]

أراد: (نفسًا) لأنه تمييز، والتمييز واجب التنكير (خلافا للكوفيين)[3].

= للقسم وقد حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور به «الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد: فى «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» فى العلم مضطرا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة ردىء، والعلم لا تدخله «أل» فرارا من اجتماع معرفين، الإضافة وأل: فزادها هنا ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٤١ وابن عقيل ١/ ١٠٢ والمكودى ص٢٦ والشاطبى وداود، والسندوبى والأشمونى ١: ٨٥ والأصطهناوى والسيوطى ص٢٤، وابن هشام ١/ ١٢٧، وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ١/ ٥٠ والخصائص ٣/ ٥٨.

(١) راجع الأشمونى ١/ ٨٥.

(٢) قال العينى: ذكر التوزى نقلا عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع، وقيل: هو لرشيد بن شهاب اليشكرى - وهو من الطويل.

الشرح: «رأيتك» خطاب لقيس بن مسعود بن خالد اليشكرى، وهو المراد من قوله يا قيس عن عمرو «وجوهنا» أراد بالوجوه الأنفس والذوات، ويروى «لما عرفت جلادنا» أى: ثباتنا فى الحرب وشدة وقع سيوفنا «صددت» أى: أعرضت ونأيت، «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو»: كان صديقا حميما لقيس وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس، لأنه كان يتهددهم. ثم حين رأى وقع أسيافهم ترك صديقه عمرا وفر عنه ورضى من الغنيمة بالإياب.

الإعراب: رأيتك: فعل وفاعل ومفعول رأى بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» مفعول والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل وهو جواب «لما» «وطبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا قيس» منادى بحرف نداء «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بطبت.

الشاهد: «طبت النفس» حيث ذكر التمييز معرفا باللام، وكان حقه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ١٢٩ وابن الناظم ص٤١، وابن عقيل ١/ ١٠٣ والشاطبى، وداود، والأشمونى ١/ ٨٥، والأصطهناوى والمكودى ص٢٦، والسيوطى ص٢٥.

(٣) أ، ب. قال ابن عقيل ١/ ١٠٣ (هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير زائدة).

فإن قلت: تمثيله ببنات الأوبر ليس بجيد، لأن مذهب (المبرد)[1] أنه نكرة وأل فيه للتعريف.

قلت: نص سيبويه على أنه علم جنس، وأفادنا تمثيله به أنه موافق لسيبويه، ثم انتقل إلى القسم الأول وهو الذى يزاد لمعنى. فقال:

وبعضُ الأعْلامِ عليهِ دَخَلا لِلَمْحِ ما قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا

إنما قال (بعضُ الأعلامِ)، لأن منها ما لا يدخل عليه للمح كالمنقول من قبل نحو (يَزيد) إلا فى الضرورة[2]، وظاهر قوله (لِلَمْحِ مَا قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا). أنها تدخل للمح الأصل لا للمح الوصف، وهو ظاهر كلامه فى التسهيل وشرحه، ويؤيده أنه مثل بالمنقول من صفة (كحارث) ومن مصدر (كفضل) ومن اسم عين (كنعمان) وهو من أسماء الدم.

كالفَضْلِ والحارِثِ والنُّعْمَانِ[3]

وقول الشارح، وقد يكون (فِى)[4] المنقول من مصدر أو اسم عين، لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل[5] فيقتضى أن اللمح للوصف.

وهذا هو المشهور فى عباراتهم.

تنبيه:

اعلم أن فى تمثيله (بالنُّعمان) نظر.

لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، وإذا كانت للمح لم تكن لازمة[6].

---

(١) أ، ج وفى ب (للخليل).
(٢) كقول الشاعر:
رأيت الوليد بين اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله
فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد اهـ أشمونى ج١ ص٨٥.
(٣) أ، ج.
(٤) أ، ج وفى ب (من).
(٥) الشارح ص١
(٦) راجع الأشمونى ١/٨٦.

وقوله: فَذِكرُ ذَا وحَذْفُهُ سيَّانِ.

يعنى: أن (أل) فى ذلك ليست للتعريف فحذفها لا يخل به فذكر (أل) وحذفه فى ذلك سيان.

فإن قلت: كيف (قال)[1] سيَّانِ والوجهان مرتبان على مقصدين. إن قصد (لمح الصفة)[2] جىء بأل، وإن لم يقصد استديم تجريده.

قلت: أما كونهما (مرتبين)[3] على مقصدين فصحيح، وهو مفهوم (مرضى)[4] من قوله: (مُحَلا لِلمْح ما قَد كانَ عنهُ نُقِلا).

وقوله (سِيَّانِ) يعنى من جهة التعريف كما قررته.

ثم قال:

وقَد يَصِيرُ عَلَمًا بالغَلَبَه مُضافٌ او مصحُوبُ ألْ كالعَقَبه

يعنى: أن من المعرف بالإضافة أو الأداة ما يغلب على بعض ما له معناه فيصير علمًا بالغلبة خلافًا لمن ذهب إلى أنه ليس بعلم. بل أجرى مجراه.

ومثال المضاف «ابن عمر، (وابن الزُّبير، وابن عمرو)[5] وابن عباس» فى العبَادِلَة رضى الله عنهم[6].

ومثال مصحوب أل (العقبة والبيت والمدينة والكتاب) فى عقبة أيْلَةَ والبيت الحرام وَطيبَة ومصنف سيبويه.

ثم قال: وَحذْفَ ألْ ذِى إنْ تُنادِ او تُضِفْ أوْجِبْ

(ذى) إشارة إلى التى صحبت ما صار علمًا بالغلبة.

---

(١) ب، ج.
(٢) ب، وفى أ، ج (اللمح).
(٣) أ، ب وفى ج (مترتبين).
(٤) ج.
(٥) ج.
(٦) العبادلة: جمع عبدل بزنة جعفر، وعبدل يحتمل أمرين: أولهما: أن يكون أصله عبد فزيدت لام فى آخره كما زيدت اللام على زيد حتى صار زيدلا. الثانى: أن يكونوا قد نحتوه من عبد الله، فاللام هى لام لفظ الجلالة، والنحت باب واسع.

ومثال حذفها في النداء قولهم: في الصعق: يا صَعِقُ.

ومثال حذفها فى الإضافة قولهم فى الأعشى (أعْشَى قيس)[1]

ولا يحذف فى غير النداء والإضافة إلا قليـلا كقولهم «هذا يومُ اثْنين مُباركا فيه».

ومجيء الحـال منه فى الفصيح يوضح فـساد قول المبـرد فى جعله «أل» فى الاثنين وسائر الأيام التعريف، فإذا زالت صارت نكرات.

وأشار إلى حذفها فى ذلك بقوله: **وفِى غيْرِهما قَدْ تَنْحَذِفْ**.

(١) أصله الأعشى فحذفت منه أل واضـيف إلى قيس، والأعشى فى الأصل اسم لكل من لا يبصر ليلا

المبتدأ والخبر

مُبتدأٌ زَيدٌ وعاذِرٌ خَبَرْ   إنْ قُلتَ زِيدٌ مَنِ اعتَذَرْ

المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لما يستغني به. فالاسم: جنس يشمل الصريح (نحو: زيد عاذر)[1] والمؤول «نحو ﴿وأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[2]» والمجرد من العوامل اللفظية: مخرج لاسم كان ونحوه، وغير الزائدة، مدخل لنحو (بحسبك زيد) و ﴿مَا لَكُم مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[3] «فإن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة وكذلك (إله)»[4] مبتدأ ومن زائدة.

وذكر فى شرح الكافية: أن (حسبك) فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لأنه لا يتعرف بالإضافة وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو: «بحسبك درهم»[5]، [6].

«ومخبرا أو وصفا». مخرج لأسماء الأفعال، (رافعا لما يستغنى به): يشمل الفاعل نحو: (أ)[7] قائم الزيدان «ونائبه نحو: «أمضروبُ العمران» ويخرج به نحو: «أ»[8] قائم، من قولك: «أقائمٌ أبوهُ زيدٌ» فإن مرفوعه غير مستغنى به.

وقد اتضح بذلك أن المبتدأ قسمان: أحدهما ذو خبر، والثاني: مسند إلى مرفوع يغنى عن الخبر. وقد أشار (إلى الأول)[9] بقوله: (مبتدأ زيدٌ وعاذرُ خبرُ) البيت.

---

(١) أ، ج.

(٢) سورة البقرة ١٨٤.

(٣) سورة الأعراف ٨٥.

(٤) ج وفى أ، ب (ال).

(٥) أ، ج.

(٦) قال فى شرح الكافية ورقة ١٣ (وبحسبك حديث، هذا إذا كان المتأخر نكرة فلو كان معرفة الأجود أن يكون مبتدأ وبحسبك خبر مقدم، لأن حسبا من الأسماء التى لا تعرفها الإضافة بحسبك) اهـ.

(٧) ب، ج.

(٨) ب، ج.

(٩) أ، ج.

وإلى الثانى بقوله:

وأوّلٌ مبتدأ والثانِى فاعِلٌ أغنَى فى أسارٍ ذانِ

فزيد فى المثال الأول اسم مجرد من العوامل اللفظية مخبر عنه «بعاذر» و«أسارٍ» فى المثال الثانى اسم مجرد من العوامل اللفظية وهو وصف رافع (لما)[1] يستغنى به.

فقد فهم من المثالين حد المبتدأ.

ثم قال: (وقِس) أى: قس على هذين المثالين وهما «زيدٌ عاذرٌ وأسارٍ ذانِ» أو قس على الثانى فى كونه بعد استفهام.

ثم قال: **وكاستفهامٍ النَّفىُ.**

يعنى: أن النفى مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالاستفهام نحو (ما قائمٌ الزيدان) وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته كهل (ومن وما)[2] (فهو أولى من قول ابن الحاجب أو ألف الاستفهام)[3]، [4].

وأطلق (فى)[5] النفى ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الاسم حرفًا وهو (ما ولا وإن) واسمًا وهو «غير قائم الزيدان» فغير مبتدأ مضاف إلى الوصف، والزيدان فاعل يغنى عن خبره. (وعلى ذلك قول الشاعر:

غيرُ مأسُوفٍ على زَمَنٍ   يَنقضِى بالهَمِّ والحَزَنِ[6]

---

(١) أ وفى ب، ج (ما).
(٢) أ، ج وفى ب (متى ومن).
(٣) أ، ج.
(٤) راجع ١/ ٨٥ - الكافية.
(٥) ب.
(٦) البيت: لأبى نواس الحسن بن هانئ ولد سنة خمس وأربعين ومائة وتوفى سنة خمس أو ست أو ثمان وتسعين ومائة ببغداد. وهو ممن لا يحتج بقوله وإنما ذكره للتمثيل.
الشرح: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف وهو الحزن، وبابه طرب.
المعنى: أنه لا ينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان تأتى من ورائها أحزان. =

وفعلا نحو «ليس قائم الزيدان» إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها والفاعل يغنى عن خبرها، وكذلك «ما» الحجازية.

وقوله: **وقَدْ يَجوزُ نحو فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ.**

إشارة إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور مجرداً من النفى والاستفهام وهو قليل.

ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على قبح(1) وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسنًا. ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع.

= الإعراب: «غير» مبتدأ «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على زمن والجملة فى محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى ينقضى «والحزن» معطوف على الهم.

الشاهد فيه: فى قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدان فى قولك «ما مضروب الزيدان» فى أن كل واحد منهما سد مسد الخبر، لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر، فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال: «مأسوف على زمن» فالوصف مخفوض لفظا بإضافة المبتدأ إليه وهو فى قوة المرفوع بالابتداء وهذا أحد توجيهات ثلاثة لذلك ونحوه. وإليه ذهب ابن الشجرى فى أماليه. والتوجيه الثانى لابن جنى وابن الحاجب.

وحاصله: ان قوله «غير» خبر مقدم وأصل الكلام «زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشىء، والتوجيه الثالث لابن الخشاب.

وحاصله أن قوله «غير» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير إلخ» وقوله مأسوف، ليس اسم مفعول بل هو مصدر مثل «الميسور» و «المعسور» وأراد به اسم الفاعل كأنه قال «أنا غير آسف إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة، ومثل هذا البيت قول المتنبى يمدح بدر بن عمار: ليس بالمنكر أن برزت سبقا غير مدفوع عن السبق العراب

قال ابن عقيل ١/١٠٩ (وقد سأل الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت فارتبك فى إعرابه).

مواضعه: ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/١٣٨، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٩٤ والأشمونى ١/٨٩ وابن عقيل ١/١٠٩.

(1) قال سيبويه: (وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ) اهـ ١/٢٧٨ يريد أن قولك قائم زيد قبيح إن أردت أن تجعل قائم المبتدأ وزيد خبره أو فاعله وليس بقبيح أن تجعل «قائم» خبرا مقدما اهـ - سيرافى.

وأميل إلى هذا المذهب (والمسوغ للابتداء حينئذ عمله فى المرفوع) اهـ خضرى ١/ ٩٠.

واعلم أن الوصف المذكور إنما يتعين جـعله مبتدأ، وما بعده فاعـلا سد مسد الخبر إذا كان مفرداً وما بعده مثنى أو مجموعًا.

أما إذا طابق ما بعده فله ثلاثة أحوال أشار إليها بقوله:

والثَّانِ مُبتدَا وذَا الوصفُ خَبَر إنْ فى سوَى الإفرادِ طبقًا استقرْ

فأحد الأحوال: أن يتطابقا فى التثنية نحو «أقائمان الزيدان».

والثانى: أن يتطابقا فى الجمع نحو «أقائمون الزيدون».

وإعراب هاتين الصورتين واحـد، وهو أن الوصف خبر وقدم والثانى مـبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهما مبتـدأ وما بعده فاعلا لتحمله الضمير إلا على لغة (أكلونى البراغيثُ)[1].

والثالث: أن يتطابقا فى الإفراد نحو (أقائم زيد) فيجوز فيه الوجهان.

فإن جُعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعل لم يكن فيه ضمير.

وإن جعل خبراً مقدمًا وما بعده مبتدأ كان فيه ضمير.

ثم أشار إلي رافع المبتدأ بقوله:

ورَفَعُوا مُبتدأ بالابتدَا كذاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بالمُبتدَا

ما ذكر هو (أحد المذاهب السبعة[2] وهو)[3] الصحيح ومذهب سيبويه[4].

---

(١) قال ابن عقيل ١/ ١١٣ (ويجوز على لغة أكلونى البـراغيث أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر).

(٢) والمذاهب السبعة هى:

أ - الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوى وهو الابتداء، لأنه بنى عليه ورافع الخبر المبتدأ، لأنه مبنى عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ....

ب- وقيل: العامل فى الخبر الابتداء أيضا لأنه طالب لهما فعمل فيهما ...

جـ- وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا ....

د - العامل الابتداء بواسطة المبتدأ ......

هـ- وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا ......

و - وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر ......

ز - وقيل تجرده من العوامل اللفظية أى كونه معرى عنها ......

اهـ ملخصا من همع الهوامع للسيوطى ج١/ ٩٤.

(٣) أ، ج.

(٤) ومذهب سيبويه هو أعدل المذاهب. قال ابن عقيل ١/ ١١٥ «وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه».

والابتداء هو كون الاسم مجردًا من العوامل اللفظية مخبرًا عنه (أو)[1] مسندًا هو إلى (ما يغنى)[2] عن الخبر.

ثم شرع في تعريف الخبر فقال: **والخَبَرُ الجُزُءُ المُتِمُّ الفائِدَهْ**.

والخبر يشمل المبتدأ والخبر، والمتم الفائدة: أخرج المبتدأ.

فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح لأنه صادق على الفعل وعلى الفاعل والحرف أيضًا.

قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقًا، فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية.

ويدل على ذلك أمران: أحدهما أن الباب موضوع لها، والثانى تمثيله بقوله: **كاللَّهُ بَرٌّ والأيادِى شاهِدَه**.

فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل و لا الحرف أيضًا، لأنه لا يكون أحد جزءى الجملة الاسمية.

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله (المتم الفائدة) غير واضح لأن المبتدأ أيضا يتم الفائدة، فإن الفائدة بهما حصلت.

قلت: الخبر هو ثانى الجزءين ولا إشكال فى أن ثانيهما هو الذى به تتم الفائدة.

وأيضًا، فإن الخبر هو المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة، ولهذا قال أبو موسى: المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة.

ثم قال: **ومُفردًا يأتِى ويأتِى جُمْلة**.

فقسم الخبر إلى قسمين: مفرد وجملة. خلافا لابن السراج فى إثباته ثالثا لا مفردا ولا جملة وهو الظرف والجار والمجرور.

ثم ذكر حكم الجملة فقال: **حاوِيَةً مَعْنَى الَّذى سيقَت لهُ**

---

(١) ب، ج.

(٢) أ، ج وفى ب (ما يستغنى).

الذى سيقت له هو المبتدأ، فكأنه قال: حاوية معنى المبتدأ ولم يقيده بالضمير. (فشمل)[1] أربعة أشياء:

الضمير نحو (زيدٌ أبوهُ قائمٌ)، وقد يحذف إن أمن اللبس نحو: (السَّمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ)[2].

واسم الإشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[3].

وتكرار لفظ المبتدأ نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[4].

والعموم نحو:

فأما القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ[5] ....

وهذه الروابط المتفق عليها.

فإن قلت: قد ذكر ابن عصفور من الروابط المتفق عليها، عطف جملة فيها ضمير بالفاء خاصة كقوله:

---

(١) أ، ج وفى ب (فيشمل).

(٢) المنا - كعصا، أفصح من المن بالتشديد - رطلان، وتثنيته: منوان وجمعه أمناء.
وفى نسخة (ب) على الهامش كتب (السمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وهو نكرة وسوغ الابتداء به الوصف بالمجرور المقدر به منوان منه وبدرهم خبره، والجملة خبر عن السمن).

(٣) سورة الأعراف ٢٦.

(٤) سورة الحاقة ١، ٢.

(٥) هذا صدر بيت للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومى.
وعجزه: ولكن سيرا فى عراض المواكب - وهو من الطويل.
الشرح: «عراض» - بكسر العين المهملة - جمع عرض - بضم فسكون - وهو الناحية، «المواكب»: جمع موكب، والموكب: القوم الركوب على الإبل المزينة، وكذلك جماعة الفرسان.
المعنى: يهجو بنى أسد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس، ويقول لهم إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون.
الشاهد فيه: حيث أوقع جملة «لا» مع اسمها وخبرها خبرا عن المبتدأ مع أنه ليس فى هذه الجملة ضمير يعود على المبتدأ ولا اسم إشارة يرجع إليه ولا ذكر فيها المبتدأ بلفظه الأول.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/ ٩١، والشاطبى، والسندوبى، وابن هشام ذكره فى المغنى ١/ ٥٢، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٦٧، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/ ١٣٤، والشاهد رقم ٧٦ فى خزانة الأدب.

وَإنسانُ عَيْنِي يَحْسرُ الماءُ تارةً • فَيبدُو . . . .[1]

وعبارة الناظم لا تشمله.

قلت: التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التى للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء (واكتفى بضمير واحد فى إحداهما كما يكتفى بضمير واحد فى جملتى الشرط والجزاء)[2].

(فإذا)[3] قلت: «زيدٌ جاء عمروٌ فأكرمه» فالارتباط يقع بالضمير الذى فى الثانية.

نص على ذلك ابن أبى الربيع. قال: لأنهما تنزلتا منزلة (زيد «إذا»[4] جاء عمرو أكرمه) فالإخبار إذا إنما هو بمجموعهما، والرابط إنما هو الضمير (والله أعلم)[5].

ثم قال: **وإنْ تكُنْ إيَاهُ مَعْنىً اكْتَفَى .. بهَا**

أى: إذا كانت الجملة هى نفس المبتدأ فى المعنى اكتفى (بها)[6] ولم يحتج إلى رابط.

---

(١) قائله: ذو الرمة - غيلان بن عقبة - من قصيدة له - من الطويل.
وتمامه: وتارات يجم فيغرق.
الشرح: «إنسان عينى»: إنسان العين. هو المثال، وهو النقطة السوداء التى تبدو لامعة فى وسط السواد، «يحسر» بالحاء والسين المهملتين - أى يكشف، وهو من باب ضرب يضرب «فيبدو»: يظهر، «يجم» - بالجيم - من الجموم وهو الكثرة والجمع العظيم، قال تعالى: «حبا جما» أى: عظيما.
الشاهد: فى: «وإنسانُ عينى يحسر الماء فيبدو» كون المبتدأ له خبران جملتان وليس للمبتدأ رابط إلا الضمير الذى فى الجملة الأخيرة منهما وهو الضمير المستتر فى قوله: فيبدو.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٩٢، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٩٨.
(٢) أ، ج.
(٣) ب، ج وفى أ (فإن).
(٤) ب، ج وفى أ (لما).
(٥) أ، ج.
(٦) أ، ج وفى ب (كذلك).

ثم مثل بقوله: .... كنُطقِى اللَّهُ حسبِى وكَفَى

فنطقى: مبتدأ، والله حسبى: جملة أخبر بها عنه ولا رابط فيها، لأنها هى نفس المبتدأ فى المعنى.

ومن ذلك قولهم: (هِجِّيرَى أبى بكرٍ لا إله إلا اللَّهُ)[1].

وأقول: الذى يظهر - والله أعلم - فى هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة، وإنما هو من الإخبار بالمفرد، لأن الجملة فى نحو ذلك، إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر (عنها)[2] فى نحو «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة»[3] فليتأمل[4].

ثم انتقل إلى حكم المفرد فقال: والمُفْرَدُ الجامِدُ فارِغٌ.

الخبر المفرد قسمان: جامد ومشتق.

فالجامد فارغ (أى)[5] من الضمير فلا يتحمل ضميراً خلافًا للكسائى.

وقوله: وإن يُشتَقَّ فهوَ ذُو ضَمِيرٍ مُستكِنْ.

أى: يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ.

فإن قلت: هذا البيت غير محرر، وذلك من خمسة أوجه:

الأول: أن الجامد ليس فارغًا من الضمير مطلقًا بل إذا لم يؤول بمشتق فإن أول به (تحمل)[6] الضمير.

---

(١) هجيرى - وفى الصحاح: والهجير مثل الفتيق - الدأب والعادة، وهجيرى بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء.

(٢) ب، ج.

(٣) حديث صحيح عن أبى هريرة - متفق عليه - رواه أبو يعلى فى مسنده والطبرانى فى الكبير، وابن حبان فى صحيحه.

(٤) وقد أنصف صاحبى فى هذا القول، ويؤيده قول الخضرى ج١ ص٩٢ (وكون الخبر فى هذا جملة إنما هو فى الظاهر، وإلا فهو مفرد، لأن المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة. نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو: قل هو الله أحد، فالجملة خبر عن هو بلا رابط لأنها عينه أى مفسرة له أى: الحال والشأن الله أحد . . .) اهـ.

(٥) أ، ج.

(٦) ب، ج وفى أ (تحول).

والثانى: أن قوله: (فارِغٌ) ليس مبينًا لمراده، إذ لا يدرى من ماذا.

الثالث: أن قوله: (وإنْ يُشتقَّ) ظاهره أن فاعل يشتق ضمير المفرد الموصوف بالجمود، وذلك غير مستقيم.

الرابع: (أنه)[1] أطلق أيضًا فى المشتق، ومن المشتق ما لا يتحمل الضمير كأسماء الآلة والزمان (والمكان)[2].

الخامس: أنه أطلق فى قوله: (فهْو ذُو ضَمِيرٍ مُستكِنّ) وهو مقيد بألا يرفع ظاهرًا، فإن رفع الظاهر لم يتحمل ضميرًا نحو (زيدٌ قائم أبوه).

قلت: الجواب عن الأول: أن ما أول بالمشتق ينزل منزلته وأعطى حكمه فذكر حكم المشتق يغنى عن ذكره فى مقام الاختصار.

وعن الثانى: أن قوله (فى المشتق)[3] (فهْوَ ذو ضَمِير مُستكِن) علم منه أن المراد فارغ من الضمير، لأنه مقابله.

وعن الثالث: أن الضمير عائد على الموصوف لا يقيد صفته، ولذلك نظائر.

وعن الرابع: أن المراد بالمشتق هنا ما ذكره فى شرح التسهيل، قال: والمراد بالمشتق هنا ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر.

واسم الزمان والمكان والآلة ليس من هذا المشتق، وهذا اصطلاح.

وعن الخامس: أن البيت الآتى يقيده كما سيأتى ثم قال:

وأبرِزَنْهُ مُطلقًا حيثُ تَلا   ما ليْسَ معْناهُ لَهُ مُحَصَّلا

أمر بإبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له مطلقًا، أى: سواء خيف اللبس (أم أمن)[4] مثال ما يخاف فيه اللبس (زيدٌ عمرو ضاربُهُ هو) ومثال ما (لا)[5] لبس فيه (زيدٌ هندٌ ضاربُها هو).

---

(١) أ، ج.
(٢) ب، ج.
(٣) أ، وفى ب (يشتق).
(٤) أ، ج وفى ب (اولا).
(٥) ب، ج.

وأجاز الكوفيون استتاره إن أمن اللبس كالمثال الأخير، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب.

ومن صور جريانه على غير صاحبه: أن يرفع ظاهرا نحو (زيد قائم أبوه) فقائم خبر عن زيد وهو للأب.

فيجب فى هذه الصورة (أيضًا)[1] إبراز الضمير لأنه لا يرفع شيئين ظاهرا، ومضمرا، فالهاء فى قوله (ابوه) هو الضمير الذى كان مستكنًّا، وهذا هو الجواب عن الوَجه الخامس.

ثم قال: **وأَخْبَروا بِظَرْفٍ أوْ بحرفِ جَرْ.**

مثال الظرف (زيد عندك) ومثال حرف الجر مع المجرور (زيد فى الدار).

واقتصر على ذكر (الحرف)[2] لاستلزامه المجرور، ثم (إن)[3] الظرف والجار والمجرور ليسا (خبرين)[4] فى الحقيقة، وإنما الخبر هو العامل فيهما، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا قال:

ناوِينَ مَعْنَى كائنٍ أوِ استَقَرْ

فمن قدر كائنًا جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدر استقر جعلهما من قبيل (الجملة)[5].

والأول: اختيار الناظم، ويرجحه أن أصل الخبر الإفراد.

والثانى: قول (أكثر)[6] البصريين، ويرجحه أن الأصل فى العمل، إنما هو للفعل.

وقد نسب كل منهما إلى سيبويه.

فإن قلت: ما فائدة قوله: (مَعْنَى كائنٍ أوِ اسْتَقَرْ)؟

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج وفى ب (حرف الجر).
(٣) أ، ج.
(٤) أ، ج وفى ب (بخبرين).
(٥) ب، وفى أ، ج (الجمل).
(٦) أ، ب.

قلت: (التنبيه على أن لفظ كائن أو استقر)[1] لا يتعين بل مستقر وثابت وحاصل (ونحوهما)[2] ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقر. وضابط ذلك الكون المطلق.

ثم قال:

ولا يكُونُ اسْمُ زَمانٍ خَبَرَاً عَنْ جثَّةٍ، وإنْ يُفِدْ فأخْبِرَا

اسم المكان يخبر به عن الجثة نحو (زيد أمامك) وعن المعنى نحو (العلم أمامك).

واسم الزمان يخبر به عن المعنى (الرحيل غداً) ولا يخبر به عن الجثة، لعدم الإفادة، ما لم تقدر إضافة معنى إليها. فيجوز؛ لأن الإخبار حينئذ، إنما هو فى (الحقيقة)[3] عن المعنى المقدر كقولهم (الهلالُ الليلة) أى: طلوع الهلال.

(وإلى هذا)[4] أشار بقوله: (وإنْ يُفِدْ فأخبرَا).

وذهب بعضهم إلى أن (الهلال الليلة) لا يقدر فيه مضاف محذوف، لأن الهلال يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتًا دون وقت، فأفاد الإخبار عنه، وإليه ذهب فى التسهيل[5]، وتقدير المضاف فى ذلك مذهب البصريين.

وقوله: ولا يَجُوزُ الابتِدَا بالنَّكِرَهْ مَا لم تُفِدْ ....

يعنى: أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الإخبار عن النكرة لا يفيد غالباً.

فإن أفاد الإخبار عن النكرة جاز الابتداء بها، ولم يشترط سيبويه فى الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة.

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج وفى ب (ونحوهما).
(٣) أ، ج.
(٤) أ، ج وفى ب (وإليه).
(٥) قال فى التسهيل ص٤٩ (ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت).

وتتبع النحويون مواضع حصول الفائدة، فقالوا: (لا يبتدأ بها)[1] إلا بمسوغ، والمسوغات كثيرة، وهى راجعة إلى شيئين: التخصيص والتعميم.

وقد أشار بالمثال إلى ستة منها:

الأول: تقديم الخبر وهو ظرف مختص نحو (عندَ زيد نَمِرَةٌ)[2] أو (مجرور)[3] نحو (فى الدار رجلٌ) أو جملة مشتملة على فائدة نحو (قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ) ذكره فى شرح التسهيل (ولم نره لغيره)[4].

والثانى: تقدم استفهام نحو (هل فتًى فيكم)؟

والثالث: (تقدم نفى)[5] نحو (ما خِلٌّ لنا).

والرابع: الوصف نحو (رجلٌ من الكرام عندنا).

والخامس: العمل نحو (رغبةٌ فى الخَيْرِ خَيْرٌ).

والسادس: الإضافة (نحو عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ. ويصح الاستغناء بالعمل عن الإضافة)[6]، لأن المضاف عامل (للجر على الأصح)[7].

ولما لم يذكر جميع المسوغات قال: **ولْيُقَسْ ما لم يُقَلْ** والضابط حصول الفائدة[8].

ثم قال: **والأصلُ فى الأخبارِ أن تُؤَخَّرا.**

لأن الخبر وصف فى المعنى فحقه أن يتأخر: **وجوَّزوا التقديمَ إذ لا ضررا** مثاله (قولهم)[9] (تميمىٌّ أنا) و (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ)[10].

(١) أ، ج وفى ب (الابتداء بها لا يجوز).
(٢) (نمرة - بفتح النون وكسر الميم - كساء مخطط تلبسه الأعراب وجمعه نمار.
(٣) أ، ج وفى ب (جار ومجرور).
(٤) ب، ج.
(٥) أ، وفى ب، ج (النفى).
(٦) ب، ج.
(٧) أ، ج.
(٨) راجع الأشمونى ١/٩٦، ٩٧، ٩٨.
(٩) أ، ب.
(١٠) مشنوء: أى: مبغض، وهو خبر مقدم، ومن مبتدأ مؤخر، والكوفيون يقولون ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم.

ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا فى (نحو)[1] (فى داره زيد) وهم محجوجون بالسماع[2] وقوله:

فامْنَعْهُ حِينَ يَستوِى الجُزآنِ عُرفًا ونُكْرًا عادِمَىْ بيَانِ

يعنى: أن الخبر يمنع من تقديمه أسباب: وهى خمسة:

الأول: أن يستوى الجزآن يعنى المبتدأ والخبر فى التعريف مثل (صديقى زيد) و (العالم زيد) (أ)[3] وفى التنكير مثل (أفضلُ منك أفضلُ منى)، ولا قرينة، فلو علم المخبر به (منهما)[4] بقرينة جاز (التقديم)[5] كقولك (أبو حنيفةَ أبو يوسُف) فأبو حنيفة خبر مقدم، لأن المراد تشبيه أبى يوسف به.

والثانى: أن يكون الخبر فعلا يوهم تقديم فاعلية المبتدأ نحو (زيد قام)، فإن لم يوهم نحو (الزيدان قاما) أو (زيد قام أبوه) جاز التقديم، فتقول (قاما الزيدان) (وقام أبوه زيد)؛ لأن إسناد الفعل إلى الضمير أو السببى يعلم منه ابتدائية المتأخر.

فإن قلت: تقديم الخبر فى نحو (قاما أخواك وقاموا إخوتك) يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلونى البراغيث.

قلت: قال فى شرح التسهيل: لا يمنع ذلك من التقديم، لأن تقديم الخبر أكثر من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

فإن قلت: أطلق فى قوله: كذا إذا ما الفعلُ كان الخَبرَا، وهو مقيد بأن (يوهم)[6] فاعلية المبتدأ كما سبق.

قلت: كأنه استغنى عن (تقييده بتقييد ما قبله)[7].

(١) أ، ب.
(٢) وإنما أجازه الكوفيون . . . لأن الضمير فى قولك (فى داره زيد) غير معتمد عليه، الا ترى أن المقصود (فى الدار زيد) وحصل هذا الضمير بالعرض. واحتج البصريون بالسماع حكى (تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك) اهـ السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص١٠٣.
(٣) أ، ج.
(٤) أ، ج.
(٥) ب، ج.
(٦) أ، ب وفى ج (لايوهم).
(٧) أ، ج وفى ب (يتقيد غيره عن تقييده).

والثالث: أن يقصد استعمال (المبتدأ)[1] منحصرا فى الخبر بإلا نحو (ما زيدٌ إلا كاتبٌ) أو بإنما نحو (إنما زيدٌ كاتبٌ).

وتسامح فى جعله الخبر محصوراً وإنما هو محصور فيه.

وقد ندر تقديم الخبر المقرون بإلا (مقدما)[2] فى الضرورة كقول الشاعر:

فياربِّ هل إلا بكَ النصرُ يُرتَجى عليهم وهل إلا عليكَ المعولُ[3]

أو كان مُسنداً لذى لام ابتدَا أو لازمِ الصدْرِ كمن لى مُنْجِدا

والرابع: أن يكونَ الخبر مسنَداً لمبتدأ مقرون بلام الابتـداء لاستحقاقها الصدر نحو (لزيدٌ قائمٌ).

وأما قوله:

خالى لأنتَ ومَنْ جَرِيرٌ خالُهُ[4] ....

---

(١) ب، وفى أ، ج (ما المبتدأ). (٢) ب.

(٣) البيت: للكميت بن زيد - شـاعر مقدم عالم بلـغات العرب خبيـر بأيامها من شعـراء مضر المتعصبين على القحطانية.

والبيت من قصيدة طويلة يرثى فيها زيد بن على وابنه الحسين ويمدح بنى هاشم وهو من الطويل.

المعنى: ما النصر عـلى الأعداء يرتجى إلا بك، ولا المعول أى: الاعتمـاد فى الأمور لا يكون إلا عليك.

الشاهد: على جواز تقـديم الخبر المحـصور بإلا للضرورة، وإنما كـان حقه أن يقـول وهل النصر يرتجى إلا بك وهل المعول إلا عليك.

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألفـيـة: ابن الناظم ص٤٨، وابن هشـام ١/١٤٧، وابن عقـيل ١/١٣٥، وداود، والأشمونى ١/٩٩، والسيوطى ص٢٩.

(٤) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله، وهو من الكامل.

ويروى: «ومن تميم خاله» ويروى «ومن عويف خاله».

وعجزه: ينل العلاء ويكرم الأخوالا.

الشرح: «العلاء» - بفتح العين مهملة ممدودا - الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر على فى المكان يعلى مثل رضى يرضى، وأما فى المرتبة والمنزلة فيقال: علا يعلو علوا.

الشاهد: فى «خالى لأنت» حيث قدم الخبر وهو قوله «خالى» على المبتدأ، وهو قوله «لأنت» مع أن المبتدأ مقرون بلام الابتداء التى لهـا صدر الكلام فلا يجوز أن يقال: زيد لقائم، وعن هذا قالوا: إن قوله «لخالى أنت» يحتمل أمـرين: أحدهما: أن يكون أراد «لخالى أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضرورة. والآخر أن يكون أراد «لأنت خالى» فقدم الخبر على المبتدأ، وإن كانت فيه اللام ضرورة، قال ابن جنى وأخبرنى أبو على أن أبا الحسن حكى إن زيدا وجهه لحسن. فهذه أيضا ضرورة. اهـ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/١٢٦، والأشمونى ١/١٠٠، وداود.

فخرج على زيادة اللام أو حذف مبتدأ، أى: لهو أنت.

والخامس: أن يكون (الخبر مسنداً لمبتدأ)[1] لازم الصدر كاسم الاستفهام، واسم الشرط، والمضاف إلى أحدهما، وضمير الشأن، وكم الخبرية.

ومثل الاستفهام بقوله (من لى) وأمثلة البواقى ظاهرة.

وقوله (أو لازم الصدر) بالجر عطفًا على ذى لام ابتدا، والتقدير أو (اللازم للصدر)[2].

ثم قال:

ونحوُ عندى درهمٌ ولِى وطَرْ ملتَزمٌ فيه تقدُّمُ الخبرْ

يعنى: أن الخبر قد يلزم تقديمه لأسباب:

الأول: أن يكون تقديمه مسوغاً للابتداء (بالنكرة)[3] نحو (عندى درهم ولى وطر) فمثل بالظرف والجار والمجرور.

وزاد فى شرح التسهيل الجملة نحو (قصدك غلامُه رجل) كما تقدم.

والثانى: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ فى نحو (فى الدار ساكنها) إذ لو تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

(وتقدير)[4] كلامه (أنه)[5] يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه. يعنى: على الخبر ضمير من الشىء الذى يخبر (بالخبر)[6] عنه.

يعنى: من المبتدأ، ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على هذا التعقيد ضيق النظم.

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ج.
(٣) أ، ب.
(٤) أ، ب وفى ج (ظاهر).
(٥) ب، ج وفى أ (أن).
(٦) أ، ج.

فإن قلت: الضمير فى قولك (فى الدار ساكنها) أليس عائدًا على الخبر؟ لأن الخبر ليس هـو المجرور وحده فكان ينبغى أن يقـول: كذا إذا اتصل بالمبتدأ ضـمير يعود على ما التبس بالخبر أو على شىء فى الخبر أو نحو ذلك.

قلت: ما التبس بالخبر (تنزل)(١) منزلة جزئه فلذلك اكتفى بذكر الخبر.

والثالث: أن يكون مستوجبًا للصدر نحو (أينَ من علمتهُ)؟ و (كيف زيد؟)، فإن الاستفهام له صدر الكلام.

وَالرابع: أن يكون المبـتدأ (محـصوراً)(٢) بإلا نحو (مـا لنا إلا اتباعُ أحـمد) ﷺ. (أو معناها)(٣) وهو (إنما) نحو (إنما قام زيدٌ) وقوله:

وحذفُ ما يُعلمْ جائزٌ

يعنى: أنه يجوز حـذف كل من المبتـدأ والخبر إذا علم. مـثال حذف الخـبر «زيد» فى جواب «من عندكما»؟ والتقدير: زيد عندنا.

فلو كان المجاب به نكرة نحو (درهم) ففى شرح التسهيل أن الخبر يقدر بعده قال: ولا يجوز أن يكون التقدير: (عندى درهم)(٤) إلا على ضعف.

ومثـال حذف المبتدأ (دنف) فى جـواب (كيف زيد؟) أى: هو دنف: (أى: مريض)(٥) فحذف المبتدأ للعلم به(٦).

فإن قلت: ظاهر قوله: فزيدٌ استُغنِىَ عنه إذ عُرِفُ.

أن المقدر هو الاسم الظاهر لا ضـميره، والذى جرت به عـادة النحويين فى ذلك أن يقدروا الضمير.

---

(١) أ، ب وفى ج (منزل).

(٢) أ، ب وفى ج (مقرونا).

(٣) أ، ج.

(٤) أ، ب.

(٥) أ.

(٦) وقد يـحذف الجزآن مـعا إذا حـلا محل المفـرد كقـوله تعالى (واللائى لم يحـضن) أى: فعـدتهن ثلاثة أشهر، فحـذفت هذه الجملة لوقوعـها موقع مفـرد، وهو (كذلك) لدلالة الجملة التى قبلها - وهى (فعدتهن ثلاثة أشهر) اهـ أشمونى ١/١٠٢.

قلت: تقديره بالظاهر هو الأصل، وإنما قدره النحاة (بالضمير)[1] لئلا يتوهم المغايرة.

وقوله: وَبعْدَ لَوْلا غالبًا حَذْفُ الخبرْ حَتْمٌ ....

يعنى أن الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع:

الأول: بعد (لـولا) إذا كان كونًا مطلـقًا (وهو)[2] الغالب نـحو (لولا زيدٌ لأكرمتك) أى: لولا زيد كائن أو موجود.

فإن كـان خاصـا ولا دليل عليه وجب إثبـاته. قال المصنـف: كقوله عـليه الصلاة والسلام «لولا قومك حديثو عهد بجاهلية (لأقمت البيت)»[3]، [4].

وإن كان خاصا وله دليل جاز إثباته وحـذفه نحو (لولا أنصارُ زيد حَمَوْهُ لم يَنْج)[5].

ومنه قول المعرى:

... ... فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسَالا[6]

---

(١) ب وفى أ، ج (بالمضمر).

(٢) ب، ج وفى أ «وهى».

(٣) أ، ب.

(٤) الخطاب: للسيدة عائشة: «حديثو عـهد» قريبو زمن، وممن روى هذه الرواية البخارى فى كتاب العلم من صحيـحه «قومك» مبتدأ والكاف مضاف إليه «حديثـو» خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم «وعهد» مـضاف إليه، واللام فى «لأقمت» واقعة فى جواب «لولا» وهو كون مقيد بالحداثة.

(٥) الدليل: لفظ أنصار: لأن شأن الناصر أن يحمى من ينصره.

(٦) البيت: لأبى العلاء أحمد بن عبد الله التنوخى المعـرى الشاعر اللغوى صاحب التصانيف المتوفى سنة ٤٤٩هـ.

وصدره: يذيب الرعب منه كل عضب - وهو من قصيدة لامية من الوافر.

الإعراب: «يذيب» فعل مـضارع «الرعب» فاعل «منه» جار ومـجرور متعلق به «كل» مـفعول «عضب» مـضاف إليه «فلولا» حرف امـتناع لوجود «الغمد» مـبتدأ «يمسكه» فعـل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء - التى هى ضمير السيف مفعول والجملة فى محل رفع خبر المبتـدأ «لسالا» اللام واقعة فى جـواب لولا وسال فعل مـاض والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر. =

وإلى هذا التفصيل أشار بقوله (غالبًا) وهو مذهب الرمانى وابن الشجرى[1] و(الشلوبين)[2] ومذهب الجمهور: أن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقًا بناء على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، وإذا أريد الكون الخاص (جعل مبتدأ)[3] قيل: (لولا قيام زيد لأتيتك) فجعل مبتدأ، ولذلك لحنوا المعرى فى قوله: (فلولا الغمدُ يُمسكه)[4] وحاصل مذهبهم منع الإخبار بالخاص بعد لولا، وتأول ابن أبى الربيع قوله: فى الحديث «(لولا)[5] قومك حديث عهد بكفر لأقمت البيت» على أن «حديث عهدهم» مبتدأ وخبر وهى جملة مقدمة من تأخير، والتقدير: لولا قومك (لأ)[6] قمت البيت على قواعد إبراهيم. ثم قال عهدهم بالكفر حديث - قال: على أن هذه الرواية لم أرها من طريق صحيح، والروايات (المشهورات)[7] فى

= الشرح: «يذيب» من أذاب إذابة - والإذابة: إسالة الحديد ونحوه من الجوامد «الرعب» الفزع والخوف «العضب» بفتح العين المهملة وسكون الضاد - السيف القاطع، «الغمد» - بكسر الغين وسكون الميم - غلاف السيف «لسالا» فعل ماض من السيلان واللام فيه للتأكيد والألف للإطلاق.

المعنى: أن سيف هذا الممدوح تهابه الرجال حتى إن السيوف يذوب حديدها، فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه.

الشاهد فيه: «فلولا الغمد يمسكه» جواز ذكر الخبر وهو «يمسكه» بعد لولا لأن الإمساك كون مقيد دل عليه دليل وهو المبتدأ، فإن شأن الغمد الإمساك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١/١٥٦ وابن عقيل ١/١٤٤، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١/١٠٢، وابن الناظم ص٥٢.

(١) ابن الشجرى: هو هبة الله بن على بن عبد الله بن أبى الحسن الشريف أبو السعادات المعروف بابن الشجرى. قال ياقوت: نسب إلى بيت الشجرى من قبل أمه. وقال بعضهم: لأنه كان فى بيته شجرة وليس فى البلد غيرها.

ومن تصانيفه فى النحو: شرح اللمع لابن جنى . . . ولد ببغداد فى رمضان سنة خمسين وأربعمائة. ومات فى سادس رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة.

(٢) وهو الصواب (وهو الحق وشواهدها كفلق الصبح) اهـ سندوبى.

(٣) ب.

(٤) راجع الأشمونى والصبان ١/١٧٨.

(٥) أ، ج وفى ب (لو).

(٦) ب، ج وفى أ (إلا).

(٧) أ، ج وفى ب (المشهورة).

ذلك «لولا حدثـان قومك، ولولا حداثة قـومك، ولولا أن قومك حـديثو عـهد بجاهلية» ونحو ذلك.

والثانى: بعد مـبتدأ هو نص فى القسم نحو (لَعـمرُكَ لأفعلنَّ)[1] أى لعمرك قسمى، وسد الجواب مَسدَّهُ.

والثالث: بعد (واو) مـع (الناصَّة على المعية) نحو كُـلُّ صانع (وما صنَع)[2] أى مقرونان خلافا لمن لم يقدر[3] فى (نحو)[4] هذا خبراً.

والرابع: قبل حال لا يصلح جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور.

وشرط ذلك: أن يكون المبـتدأ مصدرا عامـلا فى مفسر صـاحب الحال نحو (ضربى العبدَ مسيـئًا) فمسيئا حال من الضميـر المستكن فى الخبر المحذوف. وذلك الضمير يعود على العبد، وهو معمول للمصدر.

والتقدير: عند سيبويه[5] إذا كان مسيئا، فـالمصدر إذا عامل فى العبد (الذى هو)[6] مفسر صاحبها.

أو يكون المبتدأ مضافا إلى المصدر إضافة بعض لكل أو كل لجميع نحو (أكثر ضربى زيداً قـائمًا) أو (كلُّ ضربى زيداً قـائما) و (أقل شُربى السـويق ملتوتًا)[7]، (وبعض ضربى زيداً قائمًا).

---

(١) اللام لام الابتداء «وعـمـرك» مبتدأ ومـضاف إليه، والخبـر محذوف وجوبا تقـديره قسمى «لأفعلن» اللام لام القـسـم، وأفعلن فعل مضارع مـبنى على الفتح لاتصاله بنون التـوكيد والفاعل أنا.

(٢) ب وفى أ، ج (وصنعته).

(٣) قال ابن عـقيل ج١ ص١٤٥ (وقـيل: لا يحتاج إلى تقـدير الخبر، لأن مـعنى (كل رجل وضيعته) كـل رجل مع ضيعته. وهذا الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير خـبر، واختاره ابن عصفور فى شرح الإيضاح) اهـ.

(٤) أ، ج.

(٥) قال سيبويه ج١ ص١٩٩ (وذلك قولك هذا بسرا أطيب مـنه رطبا، فإن شئت جعلته حينا قد مضى، وإن شئت جعلته حينا مستقبلا، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل وإذ كان فيما مضى) اهـ.

(٦) أ، ج وفى ب (وهو).

(٧) المبتدأ اسم التفضيل وهو مضاف للمصدر، ولا يصح الإخبار عن أقل شربى بملتوت، لأن أقل الشرب لا يوصف بكونه ملتوتا، وإنما يوصف بذلك السويق.

والغرض أن يكون المضاف مصدرا فى المعنى، ولا يختص ذلك بأفعل التفضيل.

وإلى هذا أشار بقوله: وأَتَمْ تَبْيينِى الحقَّ منُوطًا بالحِكَمْ

والتقدير: إذا كان منوطا، وإن أردت الماضى قدرت إذ كان، هذا مذهب سيبويه، وكان المقدرة تامة.

فإن قلت: فهلا كانت ناقصة والمنصوب خبر؛ لأن حذف الناقصة أكثر؟

قلت: منع ذلك أمران: التزام تنكيره ووقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعهَ كقول الشاعر:

خيرُ اقترَابِى مِن المَوْلى حَليفَ رِضًا وشَرُّ بُعْدِى عنهُ وهْو غَضْبَانُ[١]

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير صاحبها، والتقدير: ضربى زيداً ضربه قائمًا، واختاره فى التسهيل[٢]، ولم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ.

---

(١) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: «حليف رضا» حليف - فعيل من الحلف - بكسر الحاء وسكون اللام وهو المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق، وأراد بالمولى: الحليف بالرضا.

الإعراب: «خير» مبتدأ «اقترابى» مضاف إليه والياء مضاف إلى اقتراب وإضافة اقتراب إلى الياء إضافة المصدر لفاعله «من المولى» جار ومجرور متعلق بالاقتراب «حليف» حال تسد مسد خبر المبتدأ، وصاحب هذا الحال ضمير مستتر يقع فاعلا لفعل محذوف، وهذا الفعل مع فاعله هو الخبر، وتقدير الكلام عند البصريين: خير اقترابى من المولى إذا كان حليف رضا «وشر» الواو عاطفة، شر مبتدأ «بعدى» مركب إضافى مجرور بإضافة المبتدأ إليه «وهو» الواو للحال، هو: مبتدأ «غضبان» خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال سد مسد خبر المبتدأ الذى هو «شر» وتقديره: وشر بعدى عن المولى إذا كان «أى وجد» والحال أنه غضبان.

الشاهد: فى «وشر بعدى عنه وهو غضبان» حيث وقعت الجملة الاسمية المقرونة بالواو موقع خبر المبتدأ.

وهذا الشطر حجة على سيبويه حيث منع من ذلك، وقال الحال التى هى جملة اسمية مقرونة بالواو لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت اسما منصوبا كما فى الشطر الأول من البيت وهو «حليف رضا» وخالفه فى ذلك الكسائى والفراء واحتجا عليه بقول الشاعر: وشر بعدى عنه وهو غضبان، وقوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد».

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ١٠٤، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٠٧.

(٢) قال فى التسهيل ص٤٥ (والخبر الذى سدت مسده مصدر «مضاف» إلى صاحبها).

وذكر في غير هذا (الكتاب)[1] أربعة مواضع:

الأول: ما أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع[2].

والثاني: ما أخبر عنه بمخصوص نعم[3].

والثالث: ما أخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بفعله نحو: (سَمْعٌ وطاعةٌ)[4].

والرابع: ما أخبر عنه بصريح في القسم كقولهم (في ذِمَّتي لأفعَلَنَّ)[5][6].

وقد ذكر الأولين في هذا النظم في موضعهما.

وقوله: **وأخْبرُوا باثْنَيْنِ أو بأكثرا .... عَن واحِدٍ .....**

يعني (عن غير)[7] متعدد وذلك شامل لصورتين:

إحداهما: متفق على جوازها (وهي)[8] أن يتعدد الخبر لفظا ويتحدد معنى[9] نحو: (الرمانُ)[10] حلوٌ حامضٌ، ولا يجوز (فيها)[11] العطف خلافا لأبي علي[12].

والأخرى: مختلف فيها (وهي)[13] أن يتعدد لفظا ومعنى، نحو: (هُمْ سَرَاةٌ شُعَرا).

---

(١) أ، ب وفي ج (الباب).

(٢) مقطوع للرفع، في معرض مدح أو ذم أو ترحم.

(٣) نعم وبئس المؤخر.

(٤) أي: أمري سمع وطاعة.

(٥) أي: في ذمتي عهد أو ميثاق.

(٦) راجع الأشموني ١/ ١٠٥.

(٧) ب، ج.

(٨) أ، ج وفي ب (وهو).

(٩) وضابطه ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ. اهـ أشموني ١/ ١٠٦.

(١٠) أ، ج.

(١١) أ، وفي ب (فيه) وفي ج (فيهما).

(١٢) فإنه أجاز العطف نظرا إلى تغاير اللفظ. اهـ صبان ١/ ١٧٢.

(١٣) أ، ج وفي ب (وهو).

والصحيح جوازها بعطف وبغير عطف، خلافا لمن منعها بغير عطف.

وأما (إذا)[1] تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة (أ)[2] وحكما فلابد من العطف نحو: بنوك فقيه وكاتب وشاعر.

ومثال الحكم قوله تعالى ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ .....﴾ إلخ[3].

---

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) سورة الحديد ٢٠.

كان وأخواتها

لما فرغ من أحكام المبتدأ والخبر أخذ يبين (نواسخهما)[1] وهى ثلاثة أقسام:

قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما الحجازية (وأخواتها)[2] وأفعال المقاربة.

وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو (أن) وأخواتها و (لا) النافية للجنس.

وقسم ينصبهما معا وهو ظننت وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وقد ذكر هذه النواسخ فى سبعة أبواب وبدأ بكان وأخواتها فقال:

تَرفَعُ كانَ المُبْتدَا اسمًا والخَبَرْ　　　تَنْصِبهُ ككانَ سيِّدًا عُمَرْ

لا خلاف فى أنها تنصب الخبر، ومذهب البصريين أنها رفعت الاسم خلافا للكوفيين[3].

ثم ذكر أخواتها فقال: (ككانَ ظَلَّ) أى: ظل وما بعدها مثل كان فى رفع الاسم ونصب الخبر.

وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهى (ثمانية)[4] أولها كان (وآخرها)[5] ليس.

وقسم يعمل بشرط تقدم نفى أو شبهه وهى الأربعة التى بعد ليس.

وقسم يعمل بشرط أن يقع صلة (لما) الظرفية وهو (دام).

وفَهْم هذا من النظم واضح، وشمل قوله: بعد نفى، كل نفى، وشبه النفى هو النهى نحو:

..... لا تَزَلْ ذَاكِرِ المَوْتِ[6]　　　.............

---

(١) أ، ب. وفى ج (نواسخها).

(٢) أ، ج.

(٣) قالوا: هو باق على رفعه الأول.

(٤) أ، ب وفى ج (سبعة).

(٥) ب، ج وفى أ (وأخواتها).

(٦) قال العينى: ولم أقف على اسم قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الخفيف. المعنى: صاحبى اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر. =

والدعاء نحو: ولا زَالَ مُنْهَلا بِجَرعائك القَطْرُ[1].

فإن قلت: أطلق فى قوله: وَمِثْلُ كانَ دامَ مسبُوقًا بِمَا وينبغى أن يقيد فيقول: المصدرية الظرفية.

قلت: أحال على المثال، فإنه إنما مثل للتقييد.

وقوله: وغيرُ ماضٍ مِثلَهُ قَدْ عَمِلا.

يعنى أن ما تصرف منها كالمضارع والأمر يعمل عمل الماضى.

= الإعراب: «صاح» منادى حذف منه ياء النداء وهو مرخم ترخيما غير قياسى «شمر» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «ولا» ناهية «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهى واسمه مستتر فيه «ذاكر» خبره «الموت» مضاف إليه «فنسيانه» مبتدأ والهاء مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت.

الشاهد: فى «ولا تزل» فإنه أجرى فيه «زال» مجرى كان لتقدم شبه النفى وهو النهى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٠٤ وابن هشام ١/ ١٦٥ وابن عقيل ١/ ١٥٢، وداود، والسندوبى، والمكودى ص٣٤، والأشمونى ١/ ١١٠ وتمام البيت:

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

(١) البيت: لذى الرمة غيلان بن عقبة، وهو من قصيدة رائية من الطويل.

وصدره: ألا يا اسلمى يا دار مى على البلى.

الشرح: «البلى» من بلى الثوب يبلى - على وزن رضى يرضى - أى خلق ورث، «منهلا» منسكبا منصبا «جرعائك»: الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئا «القطر» الماء، وهو اسم جنس جمعى لقطرة.

المعنى: حفظك الله يا دار محبوبتى - على ما فيك من قدم - من الفناء والزوال ووقاك صروف الدهر التى تقضى على آثارك، ولا زال الغيث يجودك حتى يبقى رحابك رطبا مخضلا؛ لتدوم ذكرى الأحباب.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء والمنادى محذوف.

والتقدير: يا دارمية «اسلمى» فعل أمر وياء المخاطبة المؤنثة فاعل «يا دار» حرف نداء ومنادى منصوب - «مى» مضاف إليه «ولا» دعائية - «زال» فعل ماض ناقص «منهلا» خبر زال مقدم «بجرعائك» جار ومجرور متعلق بقوله منهلا والكاف مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر.

الشاهد: فى «ولا زال» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» فى رفعها الاسم ونصب الخبر لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٤ وابن هشام ١/ ١٦٥، وابن عقيل ١/ ١٥٢، والسندوبى، والأشمونى ١/ ١١٠.

ثم أشار إلى أن منها ما لا يتصرف بقوله:

إنْ كانَ غيرُ الماضِى منْهُ استُعملا

وكلها تتصرف إلا ليس باتفاق[1] ودام على الصحيح[2].

وقوله: وَفِى جميعِهَا توسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ .....

يعنى: أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير ويجوز توسطه بينها وبين الاسم فى جميعها حتى فى (ليس) و (ما دام) كقوله:

.... فليسَ سواءً عالِمٌ وجهُولُ[3]

وقول الآخر:

لا طِيبَ للعَيْشِ ما دَامَتْ مُنغَّصةً لَذَّاتُهُ بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ(٤)

---

(١) لأنها كالحرف لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها فشابهته كذلك فى عدم التصرف اهـ أوضح المسالك وشرحه ١/١٢٨.

(٢) تتصرف عند الأقدمين وقليل من المتأخرين قالوا: «إن لها مضارعا وهو يدوم فهى متصرفة عندهم تصرفا ناقصا».

ولا تتصرف عند الفراء وكثير من المتأخرين - لأنها صلة الظرفية المصدرية وصلتها تلزم المضى؛ أما يدوم ودم ودائم. فمن تصرفات دام التامة» اهـ أوضح المسالك وشرحه الشيخ النجار ١/١٢٨.

(٣) جزء من بيت قاله السموأل بن عاديا الغسانى اليهودى - من الطويل.

وصدره: سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم.

الشرح: «سلى ...» كان السموأل هذا قد خطب امرأة وخطبها غيره أيضا وكانت قد أنكرت عليه فخاطبها بأبيات تضمنت هذا البيت.

فقال لها: أيتها المرأة إن جهلت حالنا فسلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمى حالنا وحالهم، فليس العالم بالشىء والجاهل به سواء.

الإعراب: «سلى» فعل أمر وياء المخاطبة فاعله «إن» شرطية «جهلت» فعل ماض فعل الشرط وتاء المخاطبة فاعله وجواب الشرط محذوف «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلى «وعنهم» جار ومجرور معطوف على ما قبله «فليس» فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم.

الشاهد: فى «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو «عالم» وذلك جائز فى الشعر وغيره خلافا لصاحب الإرشاد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٥ وابن عقيل ١/٦٥١ والأشمونى ١/١١٢، والسيوطى ص١٣.

(٤) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من البسيط. =

وحكى المصنف الإجماع على جواز توسط خبر «ليس» تبعا للفارسى وفيه خلاف (ضعيف)[1]. والقاطع بالجواز قراءة ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا﴾[2]، [3].

ومنع ابن معط[4] توسط خبر « ما دام» ونسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره[5].

وقوله: **وَكَلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ.**

أى: كل النحاة أو العرب منع تقديم الخبر على «دام» وحظر بمعنى منع، ولذلك صورتان:

إحداهما: أن يتقدم على «ما» ولا خلاف فى منعها.

= **الشرح**: «لاطيب» الطيب - بكسر الطاء وسكون الياء - اسم لما تستطيبه النفس «منغصة» اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير: ويقال: نغص فلان عيش فلان إذا كدره. «لذاته» جمع لذة - وهو ما يتلذذ به الإنسان، «ادكار» بتشديد الدال مكسورة - وأصله اذتكار فقلبت التاء دالا ثم قلبت الذال المعجمة دالا ثم أدغمت الدال فى الدال، ومنه قوله تعالى (وادكر بعد أمة).

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب فيها العيش ما دام يتذكر أيام الهرم التى تجيئه بأسقامها وأوجاعها ولا ينسى أنه مقبل على الموت لا محالة.

الإعراب: «لاطيب» لا نافية للجنس واسمها «العيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «ما» مصدرية ظرفية «دامت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «منغصة» خبر دام مقدم «لذاته» اسم دام مؤخر والهاء مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصة «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف عليه.

الشاهد: فى «ما دامت منغصة لذاته»، حيث قدم خبر ما دامت على اسمه وهو جائز وواقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٥، وابن هشام ١/ ١٧١، والسندوبى والاصطهناوى، والأشمونى ١/ ١١٢، والسيوطى ص١٣١ وابن عقيل ١/ ١٥٦.

(١) ومنعه - أى التوسط - بعضهم فى ليس تشبيها بما وهو محجوج بالسماع والخلاف فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه - وهو الذى منع التوسط ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسى وابن الدهان وابن عصفور، والسيوطى فى الهمع ١/ ١١٧.

(٢) سورة البقرة ١٧٧ - بنصب «البر» حمزة وحفص.

(٣) أ، ج.

(٤) تقدم التعريف به فى المقدمة.

(٥) والصحيح جوازه - ابن عقيل ١/ ١٥٦.

والأخرى: أن يتقدم على «دام» بعد «ما».

وظاهر كلامه أنه مجمع على منعها (أيضا)[1]، وفيه نظر.

لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما، عدم تصرفها (وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق، بدليل اختلافهم فى (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها).

والأخرى: أن (ما)[2] موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه، وقد أجاز كثير (من النحويين)[3] الفصل بين الموصول الحرفى وبين صلته إذا كان غير عامل (كما) المصدرية[4].

ثم قال: **كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَةْ.**

يعنى أنه يمنع تقديم خبر المقرون بما النافية على (ما) لأن (ما) لها صدر الكلام، فلا يجوز أن يقال: (فاضلا ما كان زيد) (ولا جاهلا ما زال عمرو).

وقال فى شرح الكافية[5]: وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كيسان البصريين فى (ما كان) ونحوه وخالفهم فى (ما زال) ونحوه لأن (نفيها)[6] إيجاب.

فإن قلت: قوله (كذاك) يوهم أنه مجمع عليه لتشبيهه (بالمجمع)[7] عليه قلت: إنما أراد أن هذا مثل ذاك فى المنع لا فى كونه مجمعا عليه.

أما الخلاف فى (ما زال) وأخواتها فشهير.

وأما (ما كان) ونحوها فحكى فى البسيط: الاتفاق على منع تقديم خبرها على (ما) وقد تقدم نقل الخلاف.

وفهم من كلام الناظم مسألتان:

---

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ب.

(٤) راجع الأشمونى ١/١١٣.

(٥) راجع شرح الكافية ورقة ١٩.

(٦) ب، ج وفى أ (فيها).

(٧) ب، ج وفى أ (بالجمع).

الأولى: أنه يجوز توسط الخبر بين (ما) والمنفى بها نحو (ما عالما «كان»[1] زيد).

ومنعه بعضهم، والصحيح الجواز.

الثانية: أن النافى إن كان غير (ما) جاز التقديم[2].

قال فى شرح الكافية: عند الجميع، وحكى الخلاف عن الفراء فى التسهيل[3].

فإن قلت: ما فائدة قوله: فجِىءْ بها متلوةً لا تاليهْ؟.

قلت: تقرير الحكم وتوكيده والتنبيه على علة منع التقديم، وهو أن (ما) لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة.

ثم قال: **ومنعُ سبْقِ خبرِ ليس اصطُفِى**. يعنى أن المختار (منع)[4] تقديم خبر ليس عليها (وفاقا)[5] للكوفيينَ والمبرد وابنَ السراج والسيرافى. والزجاج والفارسى فى الحلبيات[6] والجرجانى[7] وأكثر المتأخرين، وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها (بما) النافية[8].

---

(١) أ، ج وفى ب (زال).
(٢) راجع الأشمونى ١/١١٤.
(٣) راجع شرح الكافية ورقة ١٩ والتسهيل ص٥٤.
(٤) أ، ب وفى ج (عدم).
(٥) أ، ب وفى ج (وفقا).
(٦) الحلبيات: كتاب لأبى على الفارسى، رتبها مسائل وأبواب تشتمل على مفردات لغوية وتصريفها وموارد استعمالها إفرادا وجمعا، وذكر جملا من أبنية الأفعال الثلاثية والرباعية وما جاء منها معتل اللام والعين، وإعراب بعض آيات القرآن الكريم - وأملاها بحلب.
(٧) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى، كان من كبار أئمة النحو والبلاغة بجرجان. أخذ النحو عن محمد بن الحسين المعروف بالفضل، وهو ابن أخت الفارسى ولم يأخذ عن غيره، لأنه لم يخرج من بلده، وقرأ ونظر فى تصانيف النحاة، وله تصانيف كثيرة منها شرح الإيضاح والجمل وإعجاز القرآن، ومات سنة ٤٧٤هـ.
(٨) وحجة من أجاز قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) لما علم من أن تقديم المعمول - يوم يأتيهم - يؤذن بجواز تقديم العامل
وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها =

تنبيه:

ينبغى أن يكون الخلاف فى غير (ليس) المستثنى بها، بل ينبغى أن يمنع التقديم (فيها)[1] قولا واحدا. واقتضى سكوته عن سائر أفعال الباب، أنه يجوز تقديم خبرها عليها.

ثم إن أفعال هذا الباب قسمان:

أحدهما: يستعمل تاما وناقصا، والآخر لا يستعمل إلا ناقصا.

فأشار إلى ذلك بقوله: وَذُو تَمامٍ ما بِرفْعٍ يكتفِي.

أي: التام من هذه الأفعال: هو ما اكتفى بالمرفوع، ولم يفتقر إلى منصوب نحو ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[2].

«وما سِواَهُ ناقِصٌ» وهو الذى لا يكتفى بالمرفوع.

ولهذا سميت هذه الأفعال ناقصة لا لأنها «سُلبت»[3] الدلالة على المصدر خلافا لجمهور البصريين لوجود مصدرها عاملا «عملها»[4] فى قوله:

. . . . وكونُكَ إياهُ عَليكَ يسير[5]

= وأيضا فإن «عسى» لا يتقدم خبرها إجماعا، لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف فى فعليتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليتها. اهـ أشمونى ج١ ص١١٤.

وأيضا لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها اهـ ابن عقيل ج١ ص١٥٩ وإلى المنع أميل للحجة القوية.

(١) أ، ج.

(٢) سورة البقرة ٢٨٠.

(٣) أ، ج وفى ب «صلوبة».

(٤) أ، ب وفى ج «فى عملها».

(٥) قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبالبحث لم أعثر على قائله.

وصدره: ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى - وهو من الطويل.

الشرح: «بذل» البذل. بالباء الموحدة والذال المعجمة وهو العطاء «ساد» من السيادة وهى الرفعة وعظم الشأن «إياه» الضمير فيه يرجع إلى الفتى.

المعنى: إن الرجل يسود فى قومه ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل. =

ثم قال: .... والنَّقصُ فِى فَتِئَ ليس زَالَ دائمًا قُفِى

يعنى: أن هذه (الأفعال)[1] الثلاثة. أعنى ليس وزال وفتئ. تلزم النقص ولا تستعمل تامة.

وأجاز الفارسى فى الحلبيات: وقوع «زال» تامة قياسا لا سماعا.

ثم قال:

ولا يَلِى العامِلَ معمُولُ الخَبرْ إلا إذَا ظَرْفاً أتَى أوْ حَرْفَ جَرْ

هذا مذهب البصريين، والعامل هنا هو «كان وأخواتها» فلا يجوز «كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً» «لأنه»[2] ليس بظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفا أو مجرورا نحو «كان عندك أو فى الدار زيدٌ قائماً» جاز للتوسع فى الظرف والمجرور.

وأجاز الكوفيون «طعامَكَ زيدٌ آكلاً» ونحوه، واحتجوا بقول الشاعر:

قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيوتِهِمْ بما كانَ إيَّاهمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[3]

= الإعراب: «ببذل» جار ومجرور متعلق بساد «وحلم» عطف عليه «ساد» فعل ماض «فى قومه» جار ومجرور متعلق بساد «الفتى» فاعل «وكونك» مبتدأ وهو مصدر من كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به «إياه» خبره وخبر الكون قوله «يسير»، «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير.

الشاهد: فى «كونك إياه» حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها فى رفع الاسم ونصب الخبر.

وفيه دلالة أيضا على أن الأفعال الناقصة لها مصادر كغيرها من الأفعال.

وهذا البيت رد على من زعم أن الكون مصدر لكان التامة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٥، وابن هشام ١/١٦٧، وابن عقيل ١/١٥٥، والأشمونى ١/١١٢.

(١) أ، ب.

(٢) أ، ج وفى ب «إذ».

(٣) البيت: للفرزدق - همام بن غالب - يهجو به قوم جرير ويرميهم بالفجور والخيانة. وهو من الطويل.

الشرح: «قنافذ» جمع قنفذ - بضمتين بينهما سكون - والأنثى قنفذة، وهو حيوان شائك معروف ينام نهارا ويصحو ليلا ليبحث عما يقتات به، ويضرب به المثل فى السرى. فيقال: هو أسرى من قنفذ، «هداجون» جمع هداج - بفتح الهاء وتشديد الدال - من الهدجان، وهو مشية الشيخ الضعيف، «عطية» اسم رجل وهو أبو جرير. =

فأولَى كان (إياهم) وهو معمول الخبر.

وهذا ونحوه متأول عند البصريين، وقد أشار إلى تأويله بقوله:

ومُضمر الشأنِ اسمًا انوِ إنْ وقَعْ مُوهِمُ ما استبانَ أنهُ امتنَعْ

يعني: (إذا)[1] وقع شيء موهم جواز ما منعناه كالبيت المتقدم، فانو في العامل ضمير شأن يحول بينه وبين المعمول، والجملة بعده خبر، فيكون اسم كان في البيت ضمير شأن منوى «وعطية» مبتدأ و «عود» خبره «وإياهم» معمول عود والجملة خبر كان.

وقد قيل في البيت غير هذا.

ووافق بعض البصريين على جواز إيلاء المعمول هذه الأفعال إن تقدم الخبر على الاسم نحو: «كان طعامَكَ آكِلا زيدٌ».

ثم قال:

وقَدْ تُزَادُ كانَ فِي حَشوٍ كمَا كان أصَحَّ عِلمَ مَنْ تَقدَّما

= المعنى: هؤلاء قوم شبيهون بالقنافذ يمشون ليلا وراء البيوت للخيانة والفجور مشية الشيخ الهرم لئلا يشعر بهم أحد، وقد اكتسبوا هذه الصفة الذميمة من عطية أبى جرير لأنه علمهم ذلك وعودهم إياه.

الإعراب: «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم «هداجون» صفة له «حول» ظرف متعلق بهداجون «بيوتهم» مضاف إليه، والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر وما يحتمل أن تكون موصولا اسميا، والأوضح أن تكون موصولا حرفيا «كان» فعل ناقص «إياهم» مفعول مقدم على عامله وهو عود «عطية» اسم كان «عودا» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان».

الشاهد: في «بما كان إياهم عطية عودا» حيث تقدم معمول خبر كان وهو «إياهم» وليس بظرف ولا جار ولا مجرور على رأى الكوفيين - وارتضيت رأى البصريين، وخرج البيت على ما يأتي (وخرج على زيادة «كان» أو إضمار الاسم مرادا به الشأن، أو راجعا - الضمير - إلى ما وعليه فعطية مبتدأ، وقيل ضرورة) اهـ أوضح المسالك ١/ ١١٧، والأشموني ١/ ١١٦.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٧، وابن هشام ١/ ١٧٥، وابن عقيل ١/ ١٦٠، والأشموني ١/ ١١٧، والمكودي ص٣٥، والسيوطي ص٢٢، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ١١٨، والشاهد ٧٣٩ في خزانة الأدب.

(١) أ، ج وفي ب «أنه».

«ما» مبتدأ «وأصبح» خبره «كان» زائدة بين جزءى الجملة.

وفهم من قوله: «تُزادُ كان» أنها إنما تزاد بلفظ الماضى[1] وقد «ندر»[2] زيادتها بلفظ المضارع فى قول أم عَقيل:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيلُ»[3] ....

وفهم من قوله: (فى حَشوٍ) أنها لا تزاد فى غيره خلافا للفراء فى إجازته زيادتها آخرا[4].

وفهم من تخصيص الحكم بها أن غيرها لا يزاد، وقد شذ زيادة (أصبح، وأمسى)[5].

وأجاز بعضهم زيادة (أضحى) وسائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى. ثم قال:

وَيَحْذِفُونَها وَيُبْقُونَ الخَبَرْ وبعدَ إنْ وَلَوْ كثيراً ذا اشتَهَرْ

---

(١) لخفته. (٢) ب، ج وفى أ «ورد».

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز المسدس. قائلته أم عقيل بن أبى طالب وهى فاطمة بنت أسد، زوج أبى طالب - تقوله وهى ترقّص ابنها عقيلا.

وتمامه: إذا تهبُّ شمأل بليل.

الشرح: «ماجد»: كريم «نبيل» فاضل وشريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوبا وهبيبا، إذا هاجت «شمأل» - بفتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة - هى ريح تهب من ناحية القطب «بليل» بفتح الباء وكسر اللام وسكون الياء مبلولة بالماء.

المعنى: أنت يا عقيل كريم شريف ذكى الفؤاد دائما. والتقييد بوقت هبوب هذه الرياح جرى على عادة العرب فى ذلك، ولأن هذا الوقت تكثر فيه الطراق.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» زائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمأل» فاعل «بليل» نعت، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.

الشاهد: زيادة «تكون» بين المبتدأ بلفظ المضارع، وهو قليل والثابت زيادة كان لأنها مبنية لشبه الحرف، بخلاف المضارع، فإنه معرب لشبه الأسماء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٨، وابن هشام ١/ ١٨٠، وابن عقيل ١/ ١٦٥، والأصطهناوى، و الأشمونى ١/ ١١٨، والسيوطى ص٣٣ وهمعه ١/ ١٢٠.

(٤) نحو «زيد قائم كان» قياسا على إلغاء ظن آخرا، ورد بعدم سماعه والزيادة خلاف الأصل. اهـ همع ١/ ١٢٠.

(٥) شذ قولهم «ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها» روى ذلك الكوفيون أشمونى ١/ ١١٨.

كثر فى (كلامهم)[1] حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (إن) الشرطية كقولهم (المرء مجزىٌّ بعمله إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌّ) أى: إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير.

وفى هذا المثال ونحوه أربعة أوجه:

الأول: نصب الأول ورفع الثانى، وهو أرجحها، لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن) وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد.

والثانى:[2] عكسه، وهو أضعفها، لأن فيه إضمار (كان) وخبرها بعد «إن» وإضمار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء، وكلاهما قليل. (ولذلك)[3] لم يذكره سيبويه[4].

والثالث: رفعهما.

والرابع: نصبهما وهما متوسطان.

ومذهب الشلوبين: أنهما متكافئان. وقال ابن عصفور: إن رفعهما أحسن من[5] نصبهما، والمسألة مشهورة.

وبعد (لو) كقوله:

لا يأمَنِ الدَّهرَ ذُو بَغْىٍ ولَو مَلِكا ... جُنُودُه ضاق عنها السَّهْلُ والجَبَلُ[6]

---

(١) ب، ج وفى أ (كلام).
(٢) أ، ج.
(٣) ج وفى أ، ب «كذلك».
(٤) الكتاب ج١ ص١٣٠.
(٥) أ، ج.
(٦) قال العينى: لم أقف على اسم قائله. وبالبحث لم أعثر على قائله، وهو من البسيط.
الشرح: «بغى» ظلم ومجاوزة للحد. والبغى على ضربين: أحدهما محمود، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والثانى: مذموم، وهو تجاوز الحق إلى الباطل. اهـ الأصفهانى، «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أن جنده كثيرون، وأن أعوانه فوق الحصر والعد.
المعنى: يحذر من عواقب البغى الذميم، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم وعقباه أليمة، مهما يكن من شأنه ولو أن له جنودا وأعوانا بعدد الرمل والحصى والتراب.
الإعراب: «لا» ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به «ذو» فاعل يأمن مرفوع بالواو «بغى» مضاف إليه =

أى: ولو كان الباغى ملكا.

وقل حذفها (مع)[1] غير «إن» و (لو) ومنه قول الراجز:

مِن لَدُ شَوْلا فإلى إتْلائِهَا[2]

أى: مِن لَدُ أنْ كانتْ شَوْلا[3]. ثم قال:

= «ولو» الواو عاطفة على محذوف لو حرف شرط غير جازم «ملكا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير: ولو كان الباغى ملكا وجملة كان واسمها وخبرها هى شرط لو والجواب محذوف والتقدير: لو كان الباغى ملكا فلا يأمن الدهر «جنوده» مبتدأ ومضاف إليه «ضاق» فعل ماض «عنها» متعلق بضاق «السهل» فاعل ضاق «والجبل» عطف عليه، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «ولو ملكا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٨، وابن هشام ١/ ١٨٥، والأشمونى ١/ ١١٩، والمكودى ص٣٥، والسيوطى ص٣٣.

(١) ب وفى أ، ج «بعد».

(٢) هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل، وهو من الرجز المشطر، وأنشده، سيبويه ج١ ص١٣٤ ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشىء - وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: «شولا» قيل هو مصدر شالت الناقة بذنبها: أى رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها، «إتلائها» بكسر الهمزة وسكون التاء - مصدر أتلت الناقة: إذا تبعها ولدها.

المعنى: علمت كذا وكذا مثلا - من حين كانت النياق شوائل إلى أن تبعها أولادها، أو من وقت أن كانت ترفع أذنابها للقاح إلى وقت تبعية أولادها لها.

الإعراب: «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف «شولا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: من لد أن كانت الناقة شولا «فإلى» حرف جر «إتلائها» مجرور بإلى وها مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، والتقدير: حدث ذلك من لد كانت شولا فاستمر إلى إتلائها.

الشاهد: فى «من لد شولا» حيث حذف «كان» واسمها، وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد «لد» وهو قليل لأنه إنما يكثر بعد «إن، لو».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٥٨ وابن عقيل ١/ ١٦٧، والاصطهناوى، والمكودى ص٣٥، والأشمونى ١/ ١١٩، وابن هشام ١/ ١٨٦، وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ٢/ ٦٨، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٢٢ والشاهد رقم ٢٥٢ فى خزانة الأدب، وكتاب سيبويه.

(٣) راجع الأشمونى ١/ ١١٩.

وبعدَ (أنْ) تعْويضُ مَا عَنْهَا ارتُكِبْ كمِثْلِ (أمَّا أنتَ برّا فاقْتَرِبْ)

يعنى: أن (كان)[1] حذفت أيضا بعد (أن) المصدرية، (وأبقى)[2] اسمها وخبرها وعوض عنها (ما) فصار حذفها واجبا، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض خلافا للمبرد فى إجازته (أما أنت منطلقا انطلقتُ)[3] ويجعل (ما) زائدة.

والأصل فى قوله: أما أنت برا فاقترِب، لأن كنت برا. فحذف لام التعليل لأن حذفها مع (أن) مطرد، ثم حذف (كان) فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله ثم عُوِّض (عنها)[4] (ما) فأنت اسمها وبرا خبرها.

ثم قال:

وَمِن مُضارِعٍ لِكَانَ مُنْجزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وهْو حَذْفٌ ما الْتُزِمْ

مضارع (كان) يكون. فإذا دخل (عليه)[5] الجازم سكنت نونه، ثم حذفت الواو، لالتقاء الساكنين نحو (لم يكن)[6] ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفا لكثرة الاستعمال مطلقا عند يونس ويشرط أن يكون بعدها متحرك عند سيبويه[7] ويشهد ليونس قول الشاعر:

فإنْ لَمْ تَكُ المِرآةُ أبدَتْ وسَامَةً فقَد أبدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[8]

---

(١) ب، ج وفى أ «كانت».
(٢) ب، ج وفى أ «بقاء».
(٣) وذلك حيث تقع «أن» موقع المفعول لأجله فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بآخر. وأجازه المبرد «أى على زيادة «ما» لا أنها عوض» خضرى ١/١١٨.
(٤) أ، ج وفى ب (منها).
(٥) ب، ج.
(٦) سورة النساء ١٣٧.
(٧) قال سيبويه ج١ ص١٣ (واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل .... فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو يك ويكن ولم أبل وأبال ....).
(٨) قائله: الخنجر بن صخر الأسدى - وهو من الطويل.
الشرح: «المرآة - بكسر الميم وسكون الراء المهملة - معروفة، وإنما سميت بذلك لأنها آلة الرؤية «أبدت»: أظهرت، «وسامة» - بفتح الواو وتخفيف السين المهملة - جمالا وبهاء منظر، وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم، على مثال ظرف فهو ظريف - «ضيغم» =

قال المصنف: وبقـوله أقول؛ إذ لا ضرورة فى البيت لإمكان أن يـقال: فإن لم تكُن المرآة أخفت وسامة[1]، إلا أن الإثبات قبل الساكن أكثر وبه ورد القرآن[2].

فإن قلت: هل حذف النون مخصوص بالناقصة؟.

قلت: لا، بل هو كثير فى الناقصة.

ومن وروده فى التامة قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾[3].

= بفتح الضاد وسكون اليـاء وفتح الغين - وهو الأسد، وأصل اشتقـاقه من الضغم، وهو العض والياء فيه زائدة للإلحاق بجعفر.

المعنى: كان هذا الشاعر قد نظر فى المرآة فلم يرقه منظره ولا أعجبه شكله فأراد أن يسلى نفسه بأنه إن لم تكن صفـاته الظاهرة على ما يروق ويعـجب فإن صفـاته الباطنة من الشجـاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب.

الإعراب: «إن» شرطية «لم» حرف نـفى «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعـلامة جزمه سكون النون المحـذوفة للتـخـفيف «المرآة» اسم تكن «أبدت» فـعل مـاض والتاء للتـأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة فى مـحل نصب خبر تكن وجملة تكن واسمها وخبرها فى محل جزم فعل الشرط «فقد» الفاء داخلة على جواب الشرط قد حرف تحقيق «أبدت» فعل ماض والتاء للتأنيث «المرآة» فاعل «جبهة» مفعول به «ضيغم» مضاف إليه والجملة فى محل جزم جواب الشرط.

الشاهد: فى «لم تك المرآة» حيث حذف النون من مضـارع «كان» المجزوم بالسكون مع أنه قد وليـها حـرف ساكن وهو اللام من «المرآة» لأن الألـف ألف الوصل فلا حـركة لهـا حين الوصل.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة: ابن الناظم ص٥٩، وابن هشام ١/ ١٩١، والأشـمونى ١/ ١٢٠، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٢٢.

(١) وقد قرئ شاذا «لم يك الذين كفروا».

(٢) قال تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم).

(٣) سورة النساء ٤٠ وقراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان.

فصل

فى «ما ولا ولات وإن المُشبَّهات بليس»

هذه الأحرف من باب «كان» وإن فصلت عنها، لأنها «حروف»[1] وتلك أفعال.

قال:

إعمالَ «لَيس، أُعمِلَتْ «ما» دُونَ «إنْ» مع بقا النَّفْيِ وترتيبٍ زُكِنْ

«ما» النافية حرف مهمل عند «بنى»[2] تميم، وهو القياس، لعدم اختصاصه[3].

وألحقه أهل الحجاز بليس، لأنها لنفى الحال غالبا. فأعملوه عملها، وبه «ورد»[4] القرآن، قال تعالى: (ما هذا بشرا)[5] (ما هن أمهاتهم)[6].

ومن أعملها شرط فى إعمالها شروطا:

الأول: فَقْد «إنْ» الزائدة، فلو وجدت بطل العمل نحو «ما إنْ زيدٌ قائمٌ».

قال فى شرح التسهيل: دون خلاف، وحكى غيره عن الكوفيين إجازة النصب.

والثانى: بقاء النفى، فلو انتقض «النفى»[7] بإلا بطل العمل نحو «ما زيدٌ إلا قائم».

والثالث: الترتيب، وهو (تقديم)[8] الاسم على الخبر، فلو تقدم الخبر (عليه)[9] بطل العمل نحو (ما قائمٌ زيدٌ).

---

(١) ب، وفى أ، ج (أحرف).

(٢) أ، ب.

(٣) أى: اختصاصه بالأسماء.

(٤) أ، ج وفى ب (جاء).

(٥) سورة يوسف ٣١.

(٦) سورة المجادلة ٢.

(٧) ب.

(٨) أ، ج وفى ب (تقدم).

(٩) أ، ب.

وفى هذين الشرطين خلاف.

قال فى شرح التسهيل: وقد تعمل متوسطا خبرها، وموجبا بإلا. وفاقا لسيبويه فى الأول، وليونس فى الثانى.

والرابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإن تقدم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو (ما طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ)[1]. وأجاز ابن كيسان نصب (آكل) ونحوه (مع)[2] تقديم المعمول.

فإن قيل: وينبغى لمن أجاز تقديم الخبر، أن يجيز تقديم (معموله)[3]

(قلت: ليس بلازم)[4]، (لأنه)[5] يلزم من تقديم المعمول إيلاء العامل معمول غيره، ولا يلزم ذلك (مع)[6] تقديم الخبر.

فإن كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على الاسم مع بقاء العمل نحو «ما عندك أحد قائماً»، «وما بى أنت معنيا».

فإن قلت: من أين يؤخذ (هذا)[7] الشرط الرابع من كلامه؟

قلت: من قوله: وَسَبَقَ حرف جرٍّ ... البيت، فإن مفهومه أن معمول الخبر إن لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإنه لا يجوز تقديمه مع بقاء العمل، ثم قال:

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بلكنْ أو ببلْ   من بعد منصوبٍ بما الزم حيثُ حلْ

---

(١) زاد ابن عقيل شرطين:
١- ألا تتكرر «ما» فإن تكررت بطل عملها نحو «ما ما زيد قائم» فالأولى نافية والثانية نفى النفى فبقى إثباتا، ولا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم.
٢- ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو «ما زيد بشىء إلا شىء لا يعبأ به» فبشىء فى موضع رفع خبر عن المبتدأ الذى هو زيد، ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبرا عن «ما» وأجازه قوم اهـ ١/ ١٧٣.
(٢) أ، ب وفى ج (منع).
(٣) أ، ج وفى ب (المعمول).
(٤) أ، ج.
(٥) فى أ (لأنه أجاز تقديم الخبر أن يجيز تقديم معموله) وسقط من ب، ج والكلام مستقيم بدون ذكر أجاز التقديم ...... إلخ.
(٦) أ، ب وفى ج (من).
(٧) ج.

إذا عطف على منصوب ما وهو خبرها «ببل أو لكن» وجب رفع المعطوف وجعل خبر مبتدأ محذوف، لأن المعطوف بهما موجب و «ما» لا تعمل فى الموجب، فإن عطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء «نصب المعطوف»[1].

واعلم أن الناظم تجوز فى تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفا، وليس (هو)[2] بمعطوف بل هو خبر مبتدأ (وبل ولكن) حرفا ابتداء.

ثم قال:

وَبعْدَ مَا وليْسَ جَرَّ البَا الخَبَرْ   وبعْدَ لا ونَفْيِ كانَ قد يُجَرْ

مثاله بعد «ما» «وما ربُّكَ بظلامٍ للعَبِيدِ»[3].

(ولا خلاف فى زيادة «الباء» بعد «ما» الحجازية، ومنع الفارسى والزمخشرى زيادتها بعد «ما» التميمية، والصحيح الجواز لوجود ذلك فى أشعار بنى تميم)[4].

وبعد «ليس» (نحو)[5] «أليس الله بكافٍ عبدَهُ»[6].

وبعد «لا» قول سواد بن قارب:

فكُنْ لِى شَفِيعاً يومَ لاذُو شفاعةٍ   بمُغْنٍ فَتِيلاً عن سَوَادِ بْنِ قارِبِ[7]

---

(١) قال ابن عقيل: (جاز الرفع والنصب والمختار النصب نحو، ما زيد قائما ولا قاعدا) ويجوز الرفع فتقول «ولا قاعد» وهو خبر لمبتدأ محذوف) اهـ ١/ ١٧٥.
(٢) أ، ج وفى ب (هذا).
(٣) سورة فصلت ٤٦.
(٤) أ، ج كقول الفرزدق: لعمرك ما معن بتارك حقه. صبان ١/ ٢٠٣.
(٥) ج.
(٦) سورة الزمر ٣٦.
(٧) قائله سواد بن قارب الأزدى الدوسى - وكان كاهنا فى الجاهلية وشاعرا، وفد إلى رسول الله ﷺ ووقع فى قلبه حب الإسلام، فقال يخاطب رسول الله ﷺ - وهو من الطويل.
الشرح: «فتيلا»: بفتح الفاء وكسر التاء - وهو الخيط الأبيض الرقيق الذى يكون فى شق النواة «سواد بن قارب» أصله عنى ولكنه أقام المظهر مقام المضمر.
المعنى: كن لى يا رسول الله شفيعا فى الوقت الذى لا ينفعنى فيه صاحب شفاعة. أى: نفع مهما كان قليلا، وذلك يوم القيامة.
الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «لى» جار ومجرور متعلق بقوله شفيعا «شفيعا» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية بشفيعا «لا» نافية تعمل =

(واختلف فى زيادتها بعد (لا) النافية للجنس، فأجازه بعضهم مستدلا بقول: «لا خَيْرَ بخيرٍ بعدَهُ النار»[1] ومنعه آخرون وجعلوا الباء ظرفية)[2].

وبعد نفى (كان) كقوله:

وإنْ مُدّت الأيدِى إلى الزَّادِ لم أكُنْ ... بأعجلِهِمْ إذْ أجشَعُ القومِ أعْجَلُ[3]

= عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو «شفاعة» مضاف إليه «بمغن» الباء زائدة مغن خبر لا. وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعولا وفاعله ضمير مستتر فيه «فتيلا» مفعول «عنَ سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «من» صفة لسواد «قارب» مضاف إليه.

الشاهد: فى «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة فى خبر «لا» العاملة عمل «ليس» كما تدخل فى خبر ليس.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٦٠ وابن عقيل ١/ ١٧٦ والاصطهناوى والأشمونى ١/ ١٢٣ والمكودى ص٣٦ وابن هشام ١/ ٢٠٩ وأيضا ذكره فى المغنى ٢/ ٦٧، ١٤٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٢٧.

(١) أى: لا خير خير.

(٢) أ، ج.

(٣) قائله الشنفرى الأزدى - واسمه عمرو بن براق - وهو رجل من الأزد، وكان كثير الإغارة على الأزد، وهو من قصيدة لامية مشهورة طويلة - من الطويل.

الشرح: «وإن مدت الأيدى» - على صيغة المجهول -، والأيدى جمع يد «الزاد» طعام يتخذ للسفر «بأعجلهم» يعنى بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذى هو للتفضيل، وإنما المراد منه العجل - بفتح العين وكسر الجيم - وأما أعجل الثانى فهو للتفضيل، «أجشع» الأجشع - بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الشين - من الجشع وهو الحرص على الأكل.

المعنى: إذا تقدم القوم إلى الطعام أو الغنيمة لم أسبقهم إلى ذلك، لأنى لست بحريص على السبق فى هذا الميدان.

الإعراب: «وإن» شرطية «مدت» فعل ماض فعل الشرط مبنى للمجهول والتاء للتأنيث «الأيدى» نائب فاعل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله مدت «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص جواب الشرط واسمه ضمير مستتر فيه «بأعجلهم» الباء زائدة «أعجل» خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة والضمير مضاف إليه «إذ» للتعليل «أشجع» مبتدأ «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبره.

الشاهد: فى «لم أكن بأعجلهم» حيث زيدت الباء فى «بأعجلهم» الواقع خبرا لأكن المنفية بلم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٠، وابن هشام ١/ ٢١٠، وابن عقيل ١/ ١٧٦، والأشمونى ١/ ١٢٣، والاصطهناوى، والمكودى ص٢٦، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٢٧

وهو كثير بعد «ليس» و «ما»، (وقلّ)[1] بعد «لا» و «كان المنفية» ولذلك قلله بقد.

ثم قال: **فى النكِرات أُعمِلَتْ كليسَ «لا»**.

يعنى: أن «لا» تعمل عمل «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر، بشرط أن يكون (اسمها[2]) نكرة كقوله:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقِيًا[3] . . . .

خلافا للمبرد ومن وافقه فى منعهم إعمالها (عمل)[4] (ليس)[5] وأما قول النابغة الجعدى:

---

(١) أ وفى ب، ج «قليل».
(٢) أ، ج.
(٣) قال العينى: هذا البيت من الطويل، ولم يتعرض لقائله - ولم أعثر عليه.
وعجزه: ولا وزر مما قضى الله واقيا
الشرح: «تعز» أمر من تعزى يتعزى، والعزاء: التصبر والتسلى على المصائب، «وزر» بفتح الواو والزاى - هو الملجأ الواقى والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقاية وهى الرعاية والحفظ.
المعنى: اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة، فإنه لا يبقى شىء على وجه الأرض، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.
الإعراب: «تعز» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «فلا» الفاء تعليلية ولا نافية تعمل عمل ليس «شىء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله باقيا ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشىء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من حرف جر، وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بقوله واقيا «قضى» فعل ماض «الله» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله «واقيا» خبر له.
الشاهد: فى «فلا شىء ..... ولا وزر» أعمل «لا» في الموضعين عمل «ليس» واسمها وخبرها نكرتان وذكرهما جميعا.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٦١، ابن هشام ١/ ٢٠٤، ابن عقيل ١/ ١٧٨، الأشمونى ١/ ١٢٤، المكودى ص٢٧، السيوطى ص٣٤.
(٤) أ، ج وفى ب «إعمال».
(٥) وعمل «لا» خاص بلغة الحجاز دون تميم - واقتضى كلامه مساواتها لليس فى العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه بعضهم - ويزاد على الشرط بقاء النفى والترتيب. أشمونى ١/ ١٢٤.

وحلَّتْ سوَادَ القلْبِ لا أنا باغِيًا سِوَاها ولا فى حُبِّهَا متراخِيًا[1]

فظاهره أنه أعملها فى المعرفة.

وأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه، وأجازه ابن جنى وتأوله المانعون[2].

ثم قال: وقد تلِى لاتَ وإنْ ذا العَمَلا.

يعنى أن (لات) (وإن) (قد)[3] يرفعان الاسم وينصبان الخبر.

أما (لات) فأثبت سيبويه[4] والجمهور عملها، ونقل (منعه)[5] عن الأخفش، وهى مركبة عند سيبويه من (لا) النافية (والتاء)[6].

---

(١) قائله النابغة الجعدى الصحابى رضى الله عنه. وفد على النبى ﷺ فأسلم وأنشده من شعره فدعا له. والبيت من مختار أبى تمام.

وهو من قصيدة يائية من الطويل.

الشرح: «سواد القلب» «سويداؤه» وهى حبته السوداء «باغيا» طالبا «متراخيا» متهاونا فيه تاركا له.

الإعراب: «وحلت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «سواد» مفعول به «القلب» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغيا» خبرها وفاعله ضمير مستتر فيه «سواها» مفعوله والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة ولا نافية «عن حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا وضمير المؤنثة مضاف إليه «متراخيا» معطوف على باغيا.

الشاهد: فى «لا أنا باغيا» حيث أعمل لا النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة وهو «أنا» وهذا شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ١٨٠ والأشمونى ١/ ١٢٥.

(٢) تأويله بتأويلات منها:

أ - أن قوله: «أنا» ليس اسما «للا» وإنما هو نائب فاعل بفعل محذوف وأصل الكلام - على هذا - لا أرى باغيا فلما حذف الفعل برز الضمير وباغيا يكون حينئذ منصوبا على الحال من الضمير.

ب- أن يكون «أنا» مبتدأ وقوله «باغيا» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير «لا أنا أرى باغيا» وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال «باغيا» عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف.

(٣) أ، ج.

(٤) قال سيبويه ج١ ص٢٨ «... لا تكون «لات» إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين ...».

(٥) ب، وفى أ «عمله» وفى ج «منع».

(٦) عملها: قال السيوطى فى الهمع ج١ ص١٢٦ «مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل ليس ولكن فى لفظ الحين خاصة والقول الثانى أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذى =

وأما (إن) فأجاز إعمالها إعمال (ليس) الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال[1] وقد سمع فى النثر والنظم. فمن النثر، قولهم: («إن»[2] ذلك نافعك ولا ضارك، وإنْ أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية)[3].

وقال أعرابى: (إن قائما) يريد إن أنا قائما.

وجعل ابن جنى من ذلك قراءة سعيد بن جبير[4] (إنِ الذين تدعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عبادًا أمثالَكُمْ)[5]، [6].

والنظم قوله: إنْ هُوَ مُسْتَولِيا عَلَى أَحَدٍ[7] ....

= بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ أومنصوبا فعلى إضمار فعل أى: ولات أرى حين مناص. نقله ابن عصفور عن الأخفش ..» اهـ.

تركيبها: قال السيوطى فى الهمع ج١ ص١٢٦ «وذهب الأخفش .. إلى أنها «لا» زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل ثمت وربت ..» اهـ وأميل إلى مذهب سيبويه لكثرة ما ورد من الفصيح.

(١) ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين.

(٢) أ، ب.

(٣) إن نافية بمعنى ليس، أحد اسمها، خيرا خبرها ومثله إن ذلك نافعك.

(٤) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الكوفى التابعى الجليل. من قراء الكوفة، وأخذ عن ابن عباس، وقد قتله الحجاج بواسط شهيدا فى سنة خمس وتسعين.

(٥) سورة الأعراف ١٩٤ - بنصب عباد - ذكره ابن جنى في المحتسب ابن عقيل ١/ ١٨٢.

(٦) راجع الأشمونى ١/ ١٢٥.

(٧) هذا جزء من بيت: قال العينى: أنشده الكسائى ولم يعزه إلى أحد - وبحثت فلم أعثر على قائله - وهو من المنسرح.

وعجزه: إلا على أضعف المجانين

وقد ذكر البيت كله فى نسخة ب ونسخة ج.

وروى عجزه بصور مختلفة، منها كما سبق، ومنها: إلا على حزبه الملاعين، إلا على حزبه المناحيس.

الشرح: «مستوليا» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشىء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبلته الجن «المناحيس» جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين =

وقول الآخر:

إنِ المرءُ ميّتًا بانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ولكِنْ بأَنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلا[1]

وبهـذا تبين بطلان قـول من قـال إنه لم يأت منه إلا (إن هـو مسـتوليـا) وتخصيصه ذلك بالضرورة.

ونص المصنف على أن (عمل)[2] (لا) أكثر من عـمل (إن) والعكس أقرب إلى الصواب[3].

= الإعراب: «إن» نافيـة تعمل عمل ليس «هو» اسـمها «مـستوليـا» خبرها «على أحـد» جار ومجرور مـتعلق بقوله مستوليـا «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومـجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق «المجانين» مضاف إليه.

الشاهد: فى «إن هو مستوليا» حيث أعـمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذى هو «مستوليا».

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألفـيـة: ابن الناظم ص٦١، ابن عـقيل ١/ ١٨١، ابن هشـام ١/ ٢٠٨، الأشمونى ١/ ١٢٦، المكودى ص٣٧، السيـوطى ص٣٤، وأيضا فى الهمع ج١ ص١٢٥ والشاهد رقم ٢٩٧ فى خزانة الأدب.

(١) البيت من الشـواهد التى لا يعلم قائلها، والعينى لم يتـعرض لقائله - وبحثـت فلم أعثر عليه. وهو من الطويل.

المعنى: ليس المرء ميتا بانقـضاء حياته، ولكنه يموت الموت الحقيـقى إذا بغى عليه باغ فلم يجد من ينصره ويدفع عنه بغيه.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسـمها «ميتا» خـبرها «بانقضاء» جار ومـجرور متعلق بقوله مـيتا «حياته» مـضاف إليه والضمير مـضاف إلى حياة «ولكن» حرف استـدراك «بأن» الباء جارة وأن مصدرية «يبغى» فعل مـضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبـه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومـجرور نائب عن الفاعل «فيخذلا» الفاء عاطفة ويخذل فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على يبغى ونائب الفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق.

الشاهد: فى «إن المرء ميتا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب.

ويؤخذ من هذا الشاهد والذى قبله أن «إن» النافية مـثل «ما» فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا».

ويؤخذ أيضا منه: أن انتقاض النفى بعد الخبر لا يقدح فى العمل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ١٨١، والأشمونى ١/ ١٢٦، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ج١ ص١٢٥.

(٢) أ، ج وفى ب (إعمال).

(٣) لكثرة ما ورد من الأمثلة.

ثم قال: وما لِلاتَ فِى سِوَى حينٍ عَمَلْ

يعنى أن (لات) تختص بأسماء الأحيان فلا تعمل فى غيرها.

ثم أشار إلى أن حذف اسمها وإبقاء خبرها كثير، وأن عكسه قليل بقوله:

وحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشا والعكْسُ قَلْ

فمن حذف مرفوعها قوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[1].

ومن حذف منصوبها قراءة من قرأ (ولاتَ حينُ مناصٍ) (بالرفع)[2] ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعا.

(١) سورة ص ٣.

(٢) أ، ج.

أفعال المقاربة

سميت أفعال المقاربة، وإن كان منها ما ليس للمقاربة تغليبا.

وهى ثلاثة أقسام:

قسم لرجاء الفعل وهى (عسَى وحَرَى واخلَوْلَقَ) فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء.

وقسم لمقاربة الفعل وهو (كاد وكرب وأوشك).

وَقسم للشروع فيه وهو (أنشأ وطَفِقَ وأخَذَ وجعَل وعَلِق).

وهذه الأفعال من باب (كان) لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون فى الغالب إلا فعلا مضارعا.

وقد أشار إلى ذلك بقوله: **كَكانَ كَادَ وعَسَى.**

يعنى أنهما مثل (كان) فى رفع الاسم ونصب الخبر.

ثم قال: .. لكِنْ نَدَرْ .. غَيرُ مُضارِعٍ لهذَيْنِ خَبَرْ

فأشار إلى الفرق بينهما وبين (كان).

ومن وروده غير مضارع قوله:

. . . . لا تُكْثِرَنْ إنِّى عَسِيتُ صائِمًا(١)

---

(١) قال العينى: قائله رؤبة بن العجاج، وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد.

وصدره: «أكثرت» فى العذل ملحا دائما - من الرجز المسدس.

الشرح: «أكثرت» من الإكثار «العذل» الملامة «ملحا» اسم فاعل من ألح يلح أى أكثر إلحاحا.

الإعراب: «أكثرت» فعل وفاعل «فى العذل» جار ومجرور متعلق بالفعل «ملحا» حال من الفاعل «دائما» صفة للحال «لا تكثرن» لا ناهية والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم «إنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «عسيت» فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه «صائما» خبره والجملة فى محل رفع خبر إن.

الشاهد: فى «عسيت صائما» حيث أجرى عسى مجرى كان فرفع الاسم ونصب الخبر وجاء بخبرها اسما مفردا، والأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٢، وابن عقيل ١/ ١٨٥، والاصطهناوى، والأشمونى ١/١٢٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/ ٤.

وقول الآخر:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا[1] ....

وذلك منبهة على الأصل.

ثم قال: **وكونُهُ بدون «أنْ» بعدَ عسى .. نَزْرٌ.**

يعنى أن الأكثر فى المضارع الواقع خبـر عسى اقترانه (بأن) وكونه بدون (أن) قليل، ومنه:

عسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمسيتُ فيهِ ... يكونُ وراءهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[2]

---

(١) صدر بيت، قائله: تأبط شـرا - ثابت بن جابر بن سفيان - سمى بذلك لأنه أخـذ سيفا وخرج فقيل لأمه؛ فقالت: لا أدرى تأبط شرا وخرج. وهو من قصيدة رائية من الطويل.

وعجزه: وكم مثلها فارقتها وهى تصفر - وفى نسخة ب ذكر البيت.

الشرح: «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «آئبا» راجعا. هو فاعل من آب يؤوب «تصفر» تتأسف وتتحزن.

المعنى: يقول: إنى رجعت إلى قومى بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهى تتلهف كيف أفلت منها.

الإعراب: «فأبت» فعل وفاعل «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» نافية «كدت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «آئبا» خبره والجملة حال «وكم» خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفـع «مثلها» تمييز لكم والضمير مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة فى محل رفع خبر كم «وهى» الواو للحال والضمير مبتدأ «تصفر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «وما كدت آئبا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، لكنه أتى بخبرها اسما مفردا، والاستعمال جارٍ على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٢، ابن هشام ٢١٦/١، وابن عقيل ١٨٥/١، والأشمونى ١٢٨/١، والأصطهناوى، والسندوبى، والمكودى ص٣٧، وابن يعيش فى شرح المفصل ١٣/٧، والخصائص ٩٨/١.

(٢) قائله: هدبة بن خشرم العذرى، قاله وهو سجين من أجل قتيل قتله.

وهو من قصيدة يائية من الوافر.

المعنى: أرجو أن يكشف الله عن قريب ما صرت إليه من البلاء - الكرب: الهم، فرج: انكشاف الهم.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم عسى «الذى» اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وجمهور البصريين على (أن) حذف أن بعد (عسى) ضرورة، وظاهر كلام سيبويه[1] (أنه)[2] لا يختص بالشعر.

ثم قال: وكادَ الأمْرُ فيهِ عُكِسَا.

يعنى: أن اقتران المضارع بعدها بـ (أن) قليل.

ومنه: . . . . قَدْ كادَ مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا[3]

= أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة والجملة فى محل نصب خبر يكون، والجملة من يكون واسمها وخبرها فى محل نصب خبر عسى.

الشاهد: فى «يكون وراءه . . .» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من «أن» المصدرية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٢، ابن عقيل ١/١٧٨، السندوبى، الاصطهناوى، والأشمونى ١/١٢٩، المكودى ص٣٨، وابن هشام ١/ ٢٢٤ - وأيضا ذكره فى المغنى ١/١٢٣، والسيوطى ص٣٥ - وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٣٠، والشاهد رقم ١٥٠ فى خزانة الأدب، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/ ١١٧، وسيبويه ج١ ص٤٧٨، والمقتضب للمبرد ٣/ ٧٠.

(١) قال سيبويه ج١ ص٤٧٧: «واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل. . .».

(٢) أ، ج وفى ب «أن حذف أن».

(٣) قائله: رؤبة بن العجاج الراجز بن الراجز.

الشرح: البلى - بكسر الباء - من بلى يبلى إذا خلق، «أن يمصحا» أى: ينمحى. يقال مصحت الدار درست وذهبت، ومصح الظل إذا قصر.

فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البلى.

وقبله: رسم عفى من بعد ما قد امحى . . ورواية ابن يعيش والهمع: ربع عفاه الدهر طولا فامحى.

الإعراب: «ربع» مبتدأ «عفى» صفته «من» زائدة على مذهب الأخفش «بعد» ظرف عفا «ما قد امحى» ما مصدرية مجرورة بإضافة بعد إليه. «قد» حرف تحقيق «كاد» تعمل عمل كان واسمها ضمير مستتر فيه يرجع إلى الربع «أن يمصحا» خبره والألف للإطلاق «من طول البلى» جار ومجرور متعلق بكاد تعلق العلة بالمعلول.

الشاهد: فى «كاد . . أن يمصحا» حيث استعمل «كاد» مثل «عسى» فى كون خبره فعلا مضارعا مقرونا «بأن». =

وظاهر كلام المصنف جواز ذلك، وخصه المغاربة بالضرورة.

ثم قال: **وكعسى حَرَى.** أى: فى المعنى، لأنها للرجاء كما سبق.

.... ولكنْ جُعِلا خَبَرَها حتمًا «بأَنْ» متَّصِلا

فيقال: «حرى زيد أن يفعل»، ولا يجوز «حرى زيد يفعل»، وقل من ذكر «حرى».

ثم قال: **والزَمُوا اخْلولَقَ «أنْ» مِثلَ حَرَى.**

فيقال: (اخلولق زيدٌ أن يفعَل)، ولا يجوز (اخلولق زيدٌ يفعلُ).

ثم قال: **وبعدَ أوشَكَ انتِفا «أنْ» نَزُرَا.** فهى مثل «عسى» فى ذلك ومن انتفاء (أن) بعدها قوله:

يُوشِكُ مَن فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِى بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها(1)

ثم قال: **ومثلُ كادَ فِى الأصحِّ كرِبَا.**

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السيوطى ص٣٥، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٣٠، والشاهد رقم ٧٥٣ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٧٨، والمكودى فى شرحه للألفية ص٢٨، والإنصاف ٢/ ٣٣٠.

(1) قائله: أمية بن أبى الصلت الثقفى. شاعر جاهلى. وقال صاعد: هو لرجل خارجى، أى من الخوارج. وهو من قصيدة هائية من المنسرح.

الشرح: «منيته»: المنية: الموت، «غراته» جمع غرة - بكسر الغين - وهى الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع فيها.

المعنى: إن من فر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين براثنه فى بعض غفلاته.

الإعراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسمها «فر» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها صلة «من منيته» جار ومجرور متعلق بفر والهاء مضاف إليه «فى بعض» جار ومجرور متعلق بقوله يوافقها «غراته» مضاف إليه «يوافقها» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والضمير مفعول به، والجملة فى محل نصب «يوشك».

الشاهد: «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٣، ابن هشام ١/ ٢٢٥، ابن عقيل ١/ ١٩٠، الأشمونى ١/ ١٢٩، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ١٢٦، وسيبويه ج١ ص٤٧٩.

يعنى: أن إثبات (أن) بعدها قليل ومنه:

.... وقد كرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقَطَّعا[1]

ولم يذكر سيبويه[2] فى خبر (كرب) إلا التجرد، وإليه أشار بقوله: (فى الأصح) والمشهور فى (كرب) فتح الراء وقد حكى كسرها.

ثم قال: وتَرْكُ «أنْ» معَ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبا

وذلك لأن الفعل معها حال «وأن» للاستقبال. ثم ذكر أفعال الشروع فقال:

كأنشأ السائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كذَا جَعلتُ وأخَذْتُ وعَلِقْ

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل.
وصدره قوله: سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما - وذكر البيت كله فى نسخة ب.
وهو لأبى هشام بن زيد الأسلمى من كلمة يهجو فيها إبراهيم بن إسماعيل بن المغيرة والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته فلم يعطه وأمر به فضرب بالسياط.
الشرح: «ذوو الأحلام» أصحاب العقول ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء، «سجلا» - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيه الماء وجمعه سجال.
المعنى: سقى أصحاب العقول هؤلاء القوم سجال الكرم وأجزلوا لهم العطاء، وقد كانوا فى شدة الحاجة تكاد أعناقهم أن تتقطع من ذلك.
الإعراب: «سقاها» فعل ماض والهاء مفعوله الأول «ذوو» فاعل «الأحلام» مضاف إليه «سجلا» مفعول ثان «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» حرف تحقيق والواو للحال «كربت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «أعناقها» اسم كرب والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تقطعا» فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين وأصله تتقطعا - منصوب بأن والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر، والجملة فى محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها فى محل نصب حال.
الشاهد: فى «أن تقطعا» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مقترنا «بأن» وهو قليل.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٣، ابن هشام ١/٢٢٨، ابن عقيل ١/١٩٢، السندوبى، الأشمونى ١/ ١٣٠، المكودى ص٣٨، السيوطى ص٣٥، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٣٠.
(٢) قال سيبويه ج١ ص٤٧٨ «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل ومعناهما واحد يقولون كرب يفعل وكاد يفعل »

أو يقال: (طفق) - بكسر الفاء وفتحها - وطبق - بالباء أيضا - فإن قلت: فقد ذكر فى التسهيل من أفعال الشروع (هب وقام)[1].

قلت: هما غريبان، وأيضا (فإنه)[2] لم يدع الحصر.

قال:

واستعملُوا مُضارِعًا لأوْشكا　　　وكادَ لا غيرُ وزَادُوا مُوشِكَا

جميع أفعال المقاربة لا تتصرف (إلا)[3] (كاد وأوشك) فإن لهما مضارعا وهو «يكاد ويوشك» واسم فاعل وهو «موشك وكائد»[4].

ولم يذكر هنا اسم فاعل «كاد» وقال فى (الكافية)[5] الكبرى (واحفظ كائدا وموشكا).

ذكر الجوهرى[6] مضارع (طفق)[7] قال المصنف: ولم أره لغيره، والظاهر أنه قال رأيا، وقد حكى مضارع «جعل»[8].

---

(١) التسهيل ص٥٩.

(٢) ج.

(٣) ب، ج وفى أ «وإلا».

(٤) المضارع من كاد وأوشك. قال تعالى (يكادون يسطون) وقول الشاعر:

يوشك من فر من منيته　　　فى بعض غراته يوافقها

واسم الفاعل منهما: قوله:

فموشكة أرضنا أن تعودا　　　خلاف الأنيس وحوشا يبابا

وقوله: أموت أسى يوم الرجام وإننى　　　يقينا لرهن بالذى أنا كائد

قال الأشمونى: ١/ ١٣١ (والصواب ... كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت).

(٥) أ.

(٦) هو: الإمام إسماعيل بن حماد الجوهرى، صاحب كتاب الصحاح فى اللغة. كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما، وكان إماما فى اللغة والأدب، وقد طاف الآفاق، ودخل العراق، وقرأ العربية على أبى على الفارسى والسيرافى، وسافر الحجاز وشافه باللغة العرب العاربة، ثم عاد إلى خراسان وأقام بنيسابور، وصنف الصحاح فى اللغة وهو الكتاب المتناول إلى اليوم، وكتاب فى العروض، ومقدمة فى النحو. ومات سنة ٣٩٨هـ.

(٧) حكى الأخفش طفق يطفق كضرب شرب - وطفق يطفق كعلم يعلم ... راجع ٢/ ١٠١ صحاح.

(٨) إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه، اهـ أشمونى ١/ ١٣١.

ثم قال:

بعد عسَى اخْلولقَ أوشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى (بأنْ يَفعلَ) عَن ثَانٍ فُقِدْ

يجوز إسناد هذه الثلاثة إلى «أن يفعل» فتستغنى به عن الخبر نحو «عسى أن يقوم» فأن وصلتها فى موضع رفع (بعسى)[1] وسدت مسد الجزأين.

فإن قلت: إذا أسندت هذه الثلاثة إلى «أن» والفعل. فهل هى تامة أو ناقصة؟.

قلت: فيها خلاف[2]، ذهب قوم إلى أنها تامة، والمرفوع فاعلها.

قال فى شرح التسهيل: الوجه عندى أن تجعل «عسى» ناقصة أبدا، وإذا أسندت إلى (أن) والفعل وجه بما يوجه به وقوع حسب عليهما فى نحو «أَحسِبَ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا»[3].

ثم قال:

وجَرِّدَنْ عسَى أوِ ارْفَعْ مُضمراَ بِهَا إذا اسمٌ قبلَها قَدْ ذُكِرَا

إذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره وجعل أن يفعل خبرا وجاز إسنادها (إلى أن يفعل)[4] مكتفى به، وتكون مجردة من الضمير[5].

---

(١) ب، ج.

(٢) (فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم، فى عسى أن يقوم زيد - «وأن يقوم» فاعل عسى، وهى تامة لا خبر لها).

وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها، وأن والمضارع فى موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقديمه فى النية اهـ أشمونى ١/ ١٣٢.

(٣) سورة العنكبوت ٢.

(٤) ب، ج.

(٥) المجردة لغة الحجاز - والمحتملة للضمير لغة تميم وذلك مثل «زيد عسى أن يقوم» فعلى لغة تميم فى عسى ضمير يعود على زيد وأن يقوم فى موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير فى عسى، وأن يقوم فى موضع رفع بعسى. اهـ ابن عقيل ١/ ١٩٧ - بتصرف

ويظهر أثر ذلك فى التأنيث والمثنية والجمع، فتقول: على الأول «هندٌ عَستْ أنْ تفعلَ» «والزيدانِ عسَيا أن يَفْعلا» والزيدون (عَسوْا)[1] أن يفعلوا». وتقول على الثانى «عسى» بالتجريد فى الأحوال كلها.

ثم قال:

والفتحَ والكَسْرَ أجِزْ فى السِّينِ مِنْ نحوِ عسيْتُ وانتِقا الفتحِ زُكِنْ

يجوز كسر سين «عسى» وفتحها، إذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم، أو مخاطب أو «غائبات»[2] والفتح أكثر، ولذلك قال: (وانتِقَا الفتحُ زكِنْ).

أى: واختيار الفتح علم، وبالكسر قرأ نافع[3].

ثم انتقل إلى القسم الثانى من نواسخ الابتداء فقال:

---

(١) أ، ب وفى ج «عسيوا».

(٢) أ، ب وفى ج «غائب».

(٣) قرأ نافع «فهل عسيتم إن توليتم» بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها - من الآية ٢٢ من سورة محمد، لمتكلم نحو «عسيت» ولمخاطب نحو «عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن» ولغائبات نحو «عسين».

إنّ وأخواتها

لإنّ أنّ ليتَ لكنّ لعلّ ... كأنّ عكسُ ما لِكَانَ من عَمَلْ

يعنى: أن «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين فى قولهم إن الخبر باق على رفعه، وبعض العرب ينصب بهذه الأحرف الجزأين معا، وحكى ابن السّيد[1] أن ذلك لغة[2].

وأما معانى هذه الأحرف «فإنّ وأنّ» للتوكيد «ولكن» للاستدراك، وليست مركبة على الأصح «وليت» للتمنى. ويكون فى الممكن والمستحيل ولا يكون فى الواجب، «لعل» للترجى في المحبوب والإشفاق فى المكروه، ولا يكون إلا فى الممكن. ولا تكون للتعليل[3] ولا للاستفهام[4]، ولا للشك عند البصريين خلافا لمن قال بذلك[5]، وليست مركبة على الأصح[6].

و «كأنّ» للتشبيه ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب، ولا للظن[7]. خلافا لمن قال بذلك، وهى مركبة من «كاف» التشبيه، (وأن) قيل: بلا خلاف، وليس بصحيح[8] بل (قيل)[9] ببساطتها.

---

(١) هو: أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسى نزيل بلنسية، كان عالما باللغات والآداب متبحرا بها. انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس للانتفاع بعلمه. وكان له يد فى العلوم القديمة، وقد صنف كثيرا من الكتب. ومن تصانيفه شرح أدب الكاتب. وسقط الزند. والحلل فى شرح أبيات الجمل، والمسائل المنثورة فى النحو. وتوفى ببلنسية سنة ٢١٠هـ.

(٢) ومن ذلك: إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن ... خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

(٣) رأى الأخفش والكسائى.

(٤) للكوفيين.

(٥) أكثر الكوفيين.

(٦) الجمهور.

(٧) التحقيق: رأى الكوفيين والزجاج. والتقريب: للكوفيين. والظن: إذا كان خبرها اسما مشتقا. رأي الكوفيين والزجاج. اهـ السيوطى فى الهمع ١/ ١٢٢.

(٨) واختلف فى كأن أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول شرذمة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل، وبالثانى الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء. اهـ الهمع ١/ ١٣٣ وأميل إلى الثانى.

(٩) ج.

ثم مثل بقوله:

كإنَّ زيداً عالِمٌ بأنِّي كُفْءٌ ولكنَّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ

وتمثيل البواقى سهل، قال:

ورَاعِ ذَا الترتيبَ إلا فِي الَّذِي كليتَ فيهَا أو هُنا غيرَ البَذِي

الإشارة إلى تقديم الاسم وتأخير الخبر.

يعنى: أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها إلا إذا كان ظرفا نحو «ليت هنا غيرَ البذى» أو مجرورا نحو «ليتَ فيها غير البَذِى».

وإنما جاز تقديم الظرف والمجرور للتوسع فيهما، ولأنهما فى الحقيقة ليسا بالخبر بل معمولاه.

قال فى العمدة(١): ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف.

ثم قال:

وهمزَ إنَّ افتحْ لِسدِّ مَصْدَرِ مَسدَّهَا وفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

«إن» المكسورة أصل، والمفتوحة فرعها على أصح الأقوال، فلذلك يستدام كسرها ما لم تؤول هى ومعمولاها بمصدر فتفتح وجوبا إن لزم التأويل نحو «بلغنى أنك فاضل» أى: فضلك، وجوازا إن لم يلزم. وذلك فى مواضع ستأتى.

وقد نبه (على مواضع)(٢) الكسر فقال: (فاكسرْ فى الابْتدا).

يعنى: فى ابتداء الكلام حقيقة نحو ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾(٣) أو حكما نحو ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾(٤).

ثم قال: (وفى بدءِ صِلَهْ).

---

(١) كتاب لابن مالك اسمه عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

(٢) أ، ب.

(٣) سورة الفتح ١.

(٤) سورة يونس ٦٢.

يعنى: أول صلة موصول كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾(١) واحترز بالبدء من نحو (جاء الذى فى ظنى أنه فاضلٌ).

ثم قال: وحيثُ إنَّ ليمينٍ مُكْمِلَهْ.

يعنى: إذا وقعت جواب قسم مطلقا مع «اللام» أو دونها نحو ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾(٢) ونحو ﴿حمٓ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾(٣).

فإن قلت: فقد ذكر بعد هذا جواز الفتح والكسر (بعد)(٤) اليمين إذا لم توجد (اللام) فيكون إطلاقه هنا مقيدا بما بعد كما قال بعضهم.

قلت: الصحيح وجوب كسرها إذا وقعت جواب القسم مطلقا، فإطلاقه صحيح ولا يعارضه إجازته للوجهين بعدُ، لأن من فتح لم يجعلها جوابا، وسيأتى بيانه(٥).

ثم قال: أو حُكِيَتْ بالقَول.

مثاله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾(٦): فإن سيقت بعد القول للتعليل فتحت، لأنها غير محكية نحو (أخصك بالقول أنك ذكى) أى لأنك (ذكى)(٧) وعنه احترز بقوله «حُكِيتْ».

واحترز أيضا من القول (المضمن)(٨) معنى الظن، فإنه يجوز بعده الفتح والكسر. كقوله:

أتقول إنَّكَ بالحياةِ مُمَتَّعُ(٩) ....

(١) سورة القصص ٧٦.
(٢) سورة العصر ١-٢.
(٣) سورة الدخان ١-٣.
(٤) أ، ب وفى ج (مع).
(٥) وبالفتح على تأويل أن بمصدر معمول لفعل القسم بإسقاط الخافض أى: على أنى. اهـ مرادى.
(٦) سورة المائدة ١٢.
(٧) ب.
(٨) ب، ج وفى أ «المضمر».
(٩) قال العينى: «قيل: إن قائله هو الفرزدق همام. وهو من الكامل.
وعجزه: وقد استبحت دم امرئ مستسلم =

فمن فتح جعل القول عاملا و «إن» غير محكية، ومن كسر حكى به، لأن الحكاية بالقول مع استيفاء شروط إجرائه مجرى الظن جائزة.

ثم قال: أو حلّتْ محلّ حال

يعنى: مع واو، ونحو قوله (كزرتُهُ وإنى ذُو أملْ) - أو دون (واو) كقوله تعالى: ﴿إلاَّ إنَّهم ليأكلون الطعام﴾[1].

وكَسرُوا من بعدِ فعلٍ عُلِّقَا باللامِ كاعلَمْ إنَّهُ لذُو تُقَى

حق أن بعد أفعال القلوب أن تفتح ما لم يعلق الفعل باللام فيجب كسرها نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[2]، وكقوله (اعلمْ إنه لذو تُقى) فلولا اللام لفتحت. فهذه ستة مواضع يجب (فيها)[3] كسرها.

وزاد المصنف فى غير هذا الكتاب سابعا، وهو أن تقع خبر اسم عين[4] نحو (زيد أنه فاضلٌ).

= الشرح: «تقول» يحتمل أنه مضارع القول بمعنى الظن، أو مضارع القول بمعنى النطق والتكلم «ممتع»: اسم مفعول من قولهم: متعه الله بكذا، ويقال متعه - بتضعيف العين - وأمتعه وتمتع به. قال تعالى: (ومتعناهم إلى حين، نمتعهم قليلا، فأمتعه قليلا، سنمتعهم) وأصل هذه المادة المتوع - بضم الميم. وهو الامتداد والارتفاع. يقال: متع النهار، ومتع النبات، إذا ارتفع. «مستسلم» منقاد خاضع.

الإعراب: «أتقول» الهمزة للاستفهام تقول فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه «إنك» حرف توكيد والكاف اسمه «بالحياة» جار ومجرور متعلق بممتع «ممتع» خبر إن. وإن واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول إذا اعتبرت تقول بمعنى التكلم فالجملة محكية والجملة سدت مسد مفعولى تقول إذا جعلته مأخوذا من القول بمعنى الظن «وقد» الواو للحال قد حرف تحقيق «استبحت» فعل وفاعل «دم» مفعول به «امرئ» مضاف إليه «مستسلم» صفة لامرئ.

الشاهد: فى «أتقول أنك» حيث روى بكسر همزة «إن» على اعتبار الجملة محكية بتقول، وبفتحها على إجراء «تقول» مجرى تظن.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه الألفية ١/١٢٨.

(١) سورة الفرقان ٢٠.

(٢) سورة المنافقون ١.

(٣) ب.

(٤) التسهيل ص٦٣.

وزاد غيره ثامنا وهو بعد (حيث)[1].

(قال وقد أولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها)

قلت: ([2] ويتخرج على مذهب الكسائى[3]).

ثم انتقل إلى مواضع الوجهين فقال:

بعدَ إذَا فجاءة أو قَسَمِ لا لامَ بعدَهُ بِوَجهَيْنِ نُمِى

مثال ذلك بعد (إذا) قول الشاعر:

وكنتُ أَرَى زيداً كمَا قيلَ سيِّدَاً إذا أنهُ عبدُ القَفَا واللهازِمِ[4]

يروى بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على تأويل أن (ومعموليها)[5] بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف.

---

(١) نحو «اجلس حيث إن زيدا جالس» وأيضا زاد ابن عقيل ج١ ص٢٠٣.
«إذا - وقعت بعد «ألا» الاستفتاحية نحو قوله تعالى (ألا إنهم هم السفهاء)».

(٢) أ، ج.

(٣) قول الكسائى: «يجوز إضافة حيث للمفرد فلا إشكال فى الفتح» اهـ خضرى ١/ ١٣٢.

(٤) هذا عجز بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه التى لم ينسبوها. وقال سيبويه قبل أن ينشده ج١ ص٢٧٤ «وسمعت رجلا عن العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اهـ.

الشرح: «اللهازم» جمع لهزمة - بكسر اللام والزاى - وهو طرف الحلق، ويقال هى عظم ناتئ. تحت الأذن و «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز.

المعنى: كنت أظن زيدا سيدا كما قيل، فإذا هو يتبين لى من أمره أنه ذليل خسيس.

الإعراب: «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «أرى» بزنة المبنى للمجهول - ومعناه أظن - فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه «زيدا» مفعوله الأول «سيدا» مفعول ثان وجملة أرى فى محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه «عبد» خبره «القفا» مضاف إليه واللهازم معطوف عليه.

الشاهد: فى «إذا أنه» حيث جاز فى همزة «أن» الوجهان. فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتتم بها جملة على الراجح، وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة وهى فى ابتدائها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٧، وابن عقيل ١/ ٢٠٤، وابن هشام ١/ ٢٤٣، والسندوبى، والمكودى ص٤٠، والأشمونى ١/ ١٢٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٤/ ٩٧، والشاهد رقم ٨٤٦ فى خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٧٢، والخصائص ٢/ ٣٩٩.

(٥) ب، وفى أ، ج «ومعمولها».

قال المصنف: والكسر أولى، لأنه لا يحوج إلى تقدير.

قلت: وذهب قوم إلى أنها هى الخبر، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا فيستوى الوجهان.

ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر:

أو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ   أنِّى أبو ذَيَّالِك الصبىِّ[1]

يروى بالكسر على جعل أن جواب القسم «وبالفتح على تأويل أن بمصدر معمول لفعل القسم»[2] بإسقاط الخافض. أى: على أنى.

وقد اتضح بهذا: أن من فتح لم يجعلها الجواب، وذلك لأن الفتح متوقف على كون المحل «معنيا»[3] فيه المصدر عن «أن» وصلتها، وجواب القسم ليس كذلك، فإنه لا يكون إلا جملة[4].

---

(١) هذا بيت من الرجز وقبله:

لتقعدن مقعد القصى   منى ذى القاذورة المقلى - وقد ذكر فى ب.

- هما لرؤبة بن العجاج، وقال ابن برى: هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولدا فأنكره.

الشرح: «القصى» البعيد النائى «القاذورة» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه «المقلى» المكروه اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه «ذيالك» تصغير ذلك على غير قياس لأنه مبنى.

المعنى: والله لتجلسن أيتها المرأة بعيدة عنى حيث يجلس المكروه المبغض من الناس - إلى أن تقسمى بخالقك المنزه عن كل ما لا يليق: أنى أبو هذا الولد الصغير.

الإعراب: «أو» عطف على ما قبله «تحلفى» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «بربك» جار ومجرور متعلق بتحلفى والكاف مضاف إليه «العلى» صفة لرب «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمه «أبو» خبره «ذيالك» اسم إشارة مضاف إلى قوله «أبو» واللام للبعد والكاف حرف خطاب «الصبى» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان أو نعت.

الشاهد: فى قوله: «أنى» حيث يجوز فى همزة «إن» الكسر والفتح لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبى، وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب قسم.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٧، ابن هشام ١/ ٢٤٤، ابن عقيل ١/ ٢٠٥، الأشمونى ١/ ١٣٨، المكودى ص٤٠.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ب وفى ج «متعينا».

(٤) راجع الأشمونى ١/ ١٣٩.

قال في شرح التسهيل: فإن ورد الفتح في جواب قسم حكم بشذوذه «وحمل»[1] على إرادة «على».

فإن قلت: فهل يجوز الفتح في نحو (والله إنَّ زيداً قائمٌ)؟.

قلت: قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر «في»[2] هذا المثال وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه.

ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو الصحيح[3].

قال ابن خروف: لم يسمع فتحها بعد اليمين (ولا)[4] وجه له، وهو كما قال: وشبهة من أجاز الفتح في المثال المذكور ونحوه سماع الفتح في نحو «حلفت أنَّ زيداً قائم».

فكما جاز الفتح مع التصريح بالفعل (كذلك)[5] يجوز مع تقديره، لأن الفعل مقدر في المثال المذكور ونحوه.

قيل: وذلك غلط، لأن من فتح بعد (حلفت)[6] لم يجعلها قسما بل إخبارا عن قسم، ولا يتصور ذلك في حلفت المضمرة، لأن العرب لا تضمر حلفت وتريد بها غير القسم.

ثم كمل مواضع الوجهين فقال: مع تِلْوِ فا الجزَا.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ[7] فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[8] الفاء جواب قوله من عمل، وقد قرئ بالوجهين فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة. والفتح على

---

(١) أ، ب وفي ج «وحكم».

(٢) ب، ج وفي أ «على».

(٣) وأرجح رأي البصريين لقوله - (إن هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر) اهـ خضري ١/ ١٢٣.

(٤) ب، ج وفي أ (ولو).

(٥) ب، ج وفي أ (كقولك).

(٦) أ، ب وفي ج (حلف).

(٧) أ.

(٨) سورة الأنعام ٥٤.

تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف. أى: فجزاؤه (الغفران)[1] أو مبتدأ وخبره محذوف. والكسر أحسن فى القياس.

قال المصنف: ولذلك لم يجىء الفتح فى القرآن إلا مسبوقا «بأن» المفتوحة.

... وذَا يطَّردُ   فِى نحوِ خيرُ القَولِ أنِّى أحمدُ

فالكسر على تقدير: (أوّلُ قول افتتح به هذا المفتتح انى، والفتح على تقدير)[2] أول قولى حمد الله.

فعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا، وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذى أوله «إنى»، وقد قيل: فى وجه الكسر غير هذا، وما ذكرته هو التحقيق.

وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع «إن» خبر قول «ويكون»[3] خبرها قولا فلو كان غير قول تعين الكسر نحو «أول قولى إنك ذاهب».

ثم قال:

وبعدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصحُبُ الخَبَرْ   لام ابتداءٍ نحوُ إنِّى لَوزَرْ

دخول هذه «اللام» بعد «إن» المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكى عن المبرد، وهو خلاف شاذ، وما سمع منه محمول على الزيادة[4].

وأجاز الكوفيون: دخولها بعد «لكن» وما احتجوا به متأول[5].

وقوله (لامُ ابتداء) يعنى أن هذه اللام هى لام الابتداء، وإنما أخرت إلى الخبر كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد خلافا لمن قال: هذه غير تلك.

---

(١) أ، ج.   (٢) أ، ج.   (٣) أ، ب.

(٤) (فمن ذلك قراءة بعض السلف «ألا أنهم ليأكلون الطعام» بفتح الهمزة وأجازه المبرد) أشمونى ١/ ١٤٠.

(٥) ومن ذلك (قول الشاعر: يلوموننى في حب ليلى عواذلى   ولكننى من حبها لعميد وخرج عن أن اللام زائدة) اهـ ابن عقيل ١/ ٢٠٨.

وقوله: (تصحب الخبرَ) مقيد بقوله:

ولا يَلِى ذَا اللامِ ما قَدْ نُفِيا ولا مِنَ الأفعالِ مَا كَرَضِيَا

والخبر ضربان: مثبت ومنفى.

فالمنفى لا تدخل عليه اللام إلا نادرا كقوله:

وأَعلم إنّ تَسليمًا وتَرْكًا للا مُتشابِهَانِ ولا سَوَاءُ[1]

والمثبت إما أن يكون ماضيا متصرفا عاريا من «قد» أو غيره، فإن كان ماضيا متصرفا عاريا من «قد» لم تدخل اللام عليه، فإن وجد مثل: «إن زيداً لقامَ»، فاللام لام القسم.

(وكذلك)[2] لو تقدم (على)[3] «أن» ما يقتضى فتحها لفتحت مع هذه اللام نحو (علمتُ أنَّ زيداً لقام)، وإن كان غير ذلك دخلت اللام (عليه)[4].

فتدخل على الخبر المفرد نحو: (إنّ زيداً لقائمٌ) والفعل المضارع نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[5] والجملة الاسمية نحو (إن زيداً لأبوه فاضل) والماضى غير

---

(١) قائله: أبو حزام - غالب بن الحارث العكلى - وهو من الوافر.

الشرح: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة، لأن اللام فى خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب، لأن الذى يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة «تسليما» أراد به التسليم على الناس أو تسليم الأمور إلى ذويها «تركا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم. «متشابهان»: متقاربان، «سواء» متساويان.

المعنى: أعتقد أن التسليم على الناس وتركه أو تسليم الأمر وتركه - لا يتساويان ولا يتقاربان.

الإعراب: «أعلم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «أن» حرف توكيد ونصب «تسليما» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام زائدة متشابهان خبر أن «ولا» الواو عاطفة لا: نافية «سواء» معطوف على خبر إن.

الشاهد: فى «للامتشابهان» حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٦٩، ابن هشام ١/ ٢٤٧، ابن عقيل١/ ٢١١، الأشمونى ١/ ١٤١، السيوطى ص٣٧.

(٢) ج وفى أ، ب (ولذلك).

(٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) سورة النحل ١٢٤.

المتصرف نحو: (إن زيداً لنعم الفتى) والمتصرف المقرون بقد نحو (إن زيداً لقد قام).

وإلى هذا أشار بقوله:

وقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كإنَّ ذَا لقَدْ سَمَا على العِدَا مُسْتَحْوِذَا

وإنما جاز دخولها عليه مع (قد) لأن (قد) تقرب الماضي من الحال خلافا لخطاب الماوردى[1] فى منعه دخولها مع (قد) فإذا وجد (إن زيداً لقد قام) فهى عنده لام القسم[2].

ثم أشار إلى بقية مواضع اللام بقوله:

وتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ والفَصْلَ واسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

يعنى: أن هذه «اللام» يجوز دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم نحو: «إنّ زيدا لطعامَكَ آكلٌ».

وشرطه: أن يكون الخبر صالحا لها، فلو كان ماضيا متصرفا عاريا من (قد) لم تدخل (عليه)[3] نحو (إن زيدا عمرا ضرب) لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر، خلافا للأخفش. وتدخل أيضا على الضمير المسمى بالفصل. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾[4].

وعلى الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو (إن فى الدار لزيدا) وإنما يصح ذلك إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا، لأنه لا يتقدم إن كان غيرهما وإنما اشترط فى دخولها (على الخبر)[5] مشروطا أيضا بأن يتأخر ولم ينبه عليه.

---

(١) هو: خطاب بن يوسف بن هلال القرطبى أبو بكر الماوردى. قال ابن عبد الملك: كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين فى المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، وروى عن أبى عبد الله بن الفخار وغيره، وروى عنه ابناه عبد الله وعمر وغيرهما. وتصدر لإقراء العربية طويلا، وصنف فيها واختصر الزاهر لابن الأنبارى. وهو صاحب كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا. مات بعد الخمسين والأربعمائة.

(٢) حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب قسم، فالتقدير: إن زيدا والله لقد قام. اهـ صبان ١/ ٢٢٤.

(٣) أ، ج وفى ب (على معموله).

(٤) سورة آل عمران ٦٢.

(٥) أ، ج.

قلت: اشتراط ذلك فى الاسم منبه على اشتراطه فى الخبر، إذ العلة واحدة. ثم قال:

وَوصْلُ (ما) بِذِى الحرُوفِ مُبطِلُ   إعمالهَا وقَد يُبَقّى العَملُ[(١)]

إذا اتصلت (ما) الزائدة بهذه الأحرف ففيه وجهان:

أحدهما: أن تكون كافة فتبطل عملها نحو ﴿إنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[(٢)].

والثانى: أن تجعل ملغاة فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها. وهذا مسموع فى (ليت)[(٣)] وقد حكى فى (إنما) وأجازه ابن السراج (والزجاج)[(٤)] قياسا فى سائرها ووافقهم المصنف، ولذلك أطلق فى قوله: (وقَد يُبَقّى العمل).

ومذهب سيبويه[(٥)] جواز الوجهين فى (ليت) خاصة[(٦)]، ومنع الثانى فى سائر أخواتها، لأن (ما) قد أزالت اختصاصها بالأسماء بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال فى (ليتما) وبهذا يبطل قوله فى شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع. ثم قال:

وجَائِزٌ رفعُكَ معطُوفًا علَىَ   مَنصُوبِ إنَّ بَعد أنْ تَستكْمِلاَ

بمعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم (إن) المكسورة بشرط أن تستكمل خبرها و يكون المعطوف بعد الخبر نحو (إنّ زيداً ذاهب وعمرو) والنصب هو الوجه الظاهر.

ولذلك قال: (وجائزٌ رفعُك).

---

(١) أ، ج.

(٢) سورة النساء ١٧١.

(٣) لبقاء اختصاصها.

(٤) أ، ب.

(٥) قال سيبويه ج١ ص٢٨٢ (وأما (ليتما زيدا منطلق) فإن الإلغاء فيه حسن. وقد كان رؤبة ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة الذبيانى:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: مثلا ما بعوضة، أو يكون بمنزلة قوله إنما زيد منطلق) اهـ.

(٦) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء اهـ أشمونى ١/ ١٤٣.

ففهم أن النصب هو الأصل، فإن عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائى فى إجازته الرفع قبل الخبر مطلقا، والفراء فى إجازة ذلك بشرط خفاء إعراب الاسم(١).

ثم قال:

وألحقتْ بإنَّ لكنَّ وأنْ   من دُونِ ليتَ ولعَلَّ وكأنْ

أى: ألحقت (لكن وأنَّ - المفتوحة) بإنَّ - المكسورة، فى جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر نحو (لكن زيداً قائم وعمر)، (وعلمت أن زيداً قائم وعمرو).

أما إلحاق (لكن) بها فمتفق عليه، وأما إلحاق (أن) المفتوحة، فمنعه بعض وأجازه بعض. قال فى التسهيل: وأن فى ذلك كإن على الأصح هـ(٢). فأطلق كما أطلق هنا، وقيد ذلك فى شرحه بأن يتقدمها على كقوله:

وإلا فاعلَمُوا أنّا وأنتُمْ   بُغاةٌ ما بَقِينَا فِى شِقَاقِ(٣)

---

(١) بأن يكون مبنيا أو مقصورا أو مضافا للياء، ومثل ذلك لو خفى إعراب المعطوف نحو «إن محمدا ويحيى مسافران» وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ.

(٢) التسهيل ص٦٦.

(٣) قائله: بشر بن أبى خازم - بخاء وزاى معجمتين - وقصة ذلك أن قوما من آل بدر جاءوا الفزاريين فجزوا نواصيهم، وقالوا مننا عليكم ولم نقتلكم، فغضب بنو فزارة لذلك فقال بشر ذلك - وهو من الوافر.

الشرح: «بغاة» جمع باغ، وهو الظالم لأنه بغى الظلم، أى: طلبه «شقاق» بكسر الشين - وهو العداوة وهو مصدر شاقه، إذا خالفه وعاداه أشد العداوة، وكأن كل واحد من المتشاقين قد صار فى شق وناحية غير الشق والناحية التى صار فيها الآخر.

المعنى: إذا جزرتم نواصيهم فاجمعوها لنا، واحملوا الأسرى معهم، وإلا فإنا متعادون أبدا.

الإعراب: «وإلا» إن الشرطية الجازمة لفعلين ولا النافية وفعل الشرط محذوف والتقدير: إلا تفعلوا، مثلا «فاعلموا» الفاء واقعة فى جواب الشرط، اعلموا فعل أمر مبنى على حذف النون واو الجماعة فاعله والجملة فى محل جزم جواب الشرط «أنا» أن حرف توكيد ونصب ونا: اسمه «وأنتم» الواو للعطف أنتم مبتدأ وخبره محذوف والتقدير: وأنتم مثلنا «بغاة» خبر أن «ما» مصدرية ظرفية «بقينا» فعل وفاعل «فى شقاق» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن.

=

أو معناه كقـوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[1]، [2] وهذا هو الصحيح.

لأن (أن) ههنا وما عـملت فيه بتـأويل الجملة فصح أن يعطف على مـحلها كالمكسورة.

وقوله: مِن دُونِ ليتَ ولعَلَّ وكأنّ

يعنى: أنه لا يـجـوز فى المعطوف على اسم هذه الـثـلاثة إلا النصب، ولا يجوز الرفع لا قبـل الخبر ولا بعده. لأن معنى الابتـداء قد يغير بدخـولها بخلاف (إن وأن ولكن) فإنها لا تغيـر معناه. أجاز الفراء الرفع مع الستة بعـد الخبر مطلقا وقبله بشرط خفاء إعراب الاسم.

وتلخـيص هذه المسألة أن نـصب المعطوف بعد الخبـر وقبل الخبر جـائز فى الجميع.

وأما رفعه فيجوز بعـد الخبر لا قبله فى (إنّ ولكنّ) باتفاق. (وأنّ) بعد العلم أو ما فى معناه على المختار.

فإن قلت: قـد ورد الرفع قبل الخبر فى قـوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[3].

قلت: حـمل سيبـويه[4] هذه الآية، وما أوهـم العطف قبل التـمام - على التقديم والتأخير.

= الشاهد: فى «أنا وأنتم بغاة» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عـطف بالرفع قوله «وأنتم» على محل اسم «أن» الذى هو «نا» قبل أن يأتى بخبر «أن» الذى هو بغاة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧١، ابن هشام ٢٥٨/١ والسيوطى ص٣٨.

(١) أ، ب.

(٢) سورة التوبة ٣.

(٣) سورة المائـدة ٦٩. فقد عطـف «والصابئون» قـبل استكـمال الخبـر وهو (من آمن .... إلخ).

(٤) قال سيبويه ج١ ص٢٩٠ «وأما قوله عز وجل «والصابئون» فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله «والصابئون» بعد ما مضى الخبر. اهـ.

قال المصنف: وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف، مدلول عليه بخبر ما بعده[1].

فإن قلت: ما وجه رفع المعطوف على اسم إن وما ألحق بها؟

قلت: مذهب المحققين: أنه مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة خبر (إن) عليه، وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وقد أوضح ذلك فى شرح التسهيل.

فإن قلت: ظاهر قوله:

وجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعطوفًا علَى   مَنصوبِ إنَّ ....

يخالف ما ذكرته.

قلت: تجوز فى تسميته معطوفا على الاسم، لأن صورته صورة المعطوف.

ثم قال: وخُفِّفَتْ إنَّ فقلَّ العَمَلُ

إهمالها: إذا خففت هو القياس، لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه[2].

ومنه ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3].

ثم قال: وتَلْزمُ اللامُ إذا ما تُهمَلُ.

علة لزومها الفرق بين (إن) المخففة و (إن) النافية، وتسمى هذه اللام الفارقة.

فإن قلت: هل هى لام الابتداء أم غيرها؟

قلت: مذهب سيبويه[4] أنها لام الابتداء ألزمت للفرق وهو اختيار المصنف وهو مفهوم من قوله هنا (وتلزمُ اللامُ) يعنى اللام المتقدم ذكرها بعد المشددة.

---

(١) التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن والصابئون والنصارى كذلك، ومن آمن مبتدأ خبره فلا خوف والجملة خبر إن. اهـ صبان ١/ ٢٢٧.

(٢) قال سيبويه ج١ ص٢٨٣ «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول «إن عمرا لمنطلق» وأهل المدينة يقرأون «وإن كلا لـمَا ليوفينهم» يخففون وينصبون.

(٣) سورة هود ١١١ - قراءة نافع - بإسكان النون وتخفيف الميم.

(٤) قال سيبويه ج١ ص٢٧٣ «فاعلم أنهم يقولون (إن زيد لذاهب وإن عمرو لخير «منك» لما خففها جعلها بمنزلة «لكن» حين خففها وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التى هى بمنزلة «ما» التى ينفى بها ومثل ذلك «إن كل نفس لما عليها حافظ») اهـ.

وذهب الفارسى إلى أنها غيرها[1] ثم قال:

وربَّما استُغْنِى عَنها إنْ بَدَا ... ما ناطِقٌ أرادَهُ مُعتَمِدَا

مثال ذلك قول الشاعر:

أنَا ابنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِن آلِ مالِكٍ ... وإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرَامَ المعادِنِ[2]

ثم قال:

والفِعلُ إنْ لَم يكُ ناسِخًا فلاَ ... تُلْفِيهِ غَالبا بإنْ ذِى مُوصَلاَ

إذا خففت (إن) فالغالب (فيها)[3] أن يليها فعل ناسخ للابتداء نحو ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[4] ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾[5] ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[6] قال فى شرح التسهيل: ولا يكون غالبا إلا بلفظ الماضى.

---

(١) قال ابن عقيل ١/ ٢١٧ «فقال الفارسى: هى لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق» اهـ.

(٢) قائله: الطرماح الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نفر» والطرماح فى اللغة الطويل وقيل: سمى الطرماح لزهوه، والطرماح: الذى يرفع رأسه زهوا، وهو شاعر طائى - والبيت من الطويل.

الشرح: «أنا ابن» يروى مكانه «نحن»، «أباة» جمع آب - اسم فاعل من أبى يأبى، أى: امتنع، «الضيم» الظلم، «مالك» هو اسم أبى قبيلة الشاعر «كرام المعادن» طيبة الأصول، شريفة المحتد.

المعنى: أنا من آل مالك الذين يأبون الظلم والمذلة، وقد كانت قبيلتى كريمة الأصول والأنساب.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «أباة» مضاف إليه «الضيم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان أو حال من الخبر «مالك» مضاف إلى آل «وإن» مخففة من الثقيلة «مالك» مبتدأ «كانت» فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث واسمه مستتر فيه «كرام» خبر كان «المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك.

الشاهد: فى «وإن مالك كانت» ترك اللام الفارقة بعد «إن» المخففة، لوجود القرينة المعنوية، وهى كون المقام للمدح والإثبات لا للنفى، والتقدير: وإن مالك لكانت.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٢، ابن هشام ١/ ٢٧٣، ابن عقيل ١/ ٢١٦، والسندوبى والاصطهناوى، الأشمونى ١/ ١٤٥ المكودى ص٤٢ السيوطى ص٣٩.

(٣) ب - قال ابن عقيل ١/ ٢١٧ «ويقل أن يليها غير الناسخ».

(٤) سورة البقرة ١٤٣.

(٥) سورة الإسراء ٧٣.

(٦) سورة الأعراف ١٠٢.

وأشار بقوله «غالبا» إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ كقوله:

شَلَّت يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلماً[1] ....

قال الشارح[2] (وأما نحو)[3] ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4] وقوله (إن قتلت لمسلما) فقليل، وأقل منه (إن يَزِينُكَ لنفسُكَ وإن يشِينُكَ لَهِيَهْ)[5].

ثم قال:

وإنْ تُخَفَّفْ «أَنَّ» فاسمُها استُكَنْ   والخبَرَ اجْعَلْ جُملةً مِن بَعدِ أَنْ

إذا خففت «أن» المفتوحة لم تلغ كما ألغيت «إن»[6] المكسورة.

ولكن ينوى اسمها ولا يلفظ به إلا فى ضرورة كقوله:

---

(١) صدر بيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله وهو من الكامل.

وعجزه: حلت عليك عقوبة المتعمد.

الشرح: «شلت» - بفتح الشين - وأصل الفعل شللت - بكسر العين - «حلت عليك» أى: نزلت بك، ويروى فى مكانه «وجبت عليك».

المعنى: أشل الله يدك أيها القاتل، لأنك قتلت مسلما ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل.

الإعراب: «شلت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يمينك» فاعل والكاف مضاف إليه «إن مخففة من الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلما» اللام فارقة مسلما مفعول «حلت» فعل ماض والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحلت «عقوبة» فاعل «المتعمد» مضاف إليه.

الشاهد: فى «إن قتلت لمسلما» حيث ولى «إن» المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٢، وابن هشام ١/ ٢٦٤، ابن عقيل ١/ ٢١٨، والسندوبى، والأصطهناوى، والأشمونى ١/ ١٤٥، المكودى ص٤٢، والسيوطى ص٩٣، وكذا فى الهمع ١/ ١٤٢، والإنصاف ٢/ ٣٧٣.

(٢) راجع الشارح ص٧٢.

(٣) ب، ج وأما أ «وإنما».

(٤) سورة القلم ٥١.

(٥) يزينك - بفتح الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون.

(٦) ب، ج.

فلو أنَّكِ فِى يومِ الرَّخاءِ سألْتِنى ... طلاقَكِ لَم أَبخلْ وأنتِ صَدِيقُ[1]

(ولكون)[2] عملها لا يظهر غالبا تجوَّز بعضهم فقال: ألغيت، ومراده ما ذكرت.

وتجوَّز المصنف فى قوله (استكنَّ)، لأن الضمير المنصوب لا يستكن، والحرف لا يستكن فيه الضمير وإنما هو محذوف لا مستكن.

وقوله: والخبرَ اجْعَلْ جُملةً ...... يشمل الاسمية والفعلية.

أما الاسمية فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين (أن) كقوله:

فى فِتْيةٍ كسيُوفِ الهِندِ قَد عَلِمُوا ... أنْ هَالِكٌ كلُّ مَن يَحْفَى ويَنْتعِلُ[3]

---

(١) قال العينى: أنشده الفراء ولم يعزه إلى قائله، وبحثت فلم أعثر على قائله، وهو من الطويل.

المعنى: لو أنك سألتنى إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لى - وخص يوم الرخاء، لأن الإنسان ربما يفارق الأحباب فى يوم الشدة.

الإعراب: «فلو» شرطية غير جارمة «أنك» أن مخففة من الثقيلة والكاف اسمها «فى يوم» جار ومجرور متعلق بسألتنى «الرخاء» مضاف إليه «سألتنى» فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول «فراقك» مفعول ثان والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أبخل» فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط «وأنت» الواو للحال أنت ضمير مبتدأ «صديق» خبره، والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة وبرز اسمها - وهو الكاف وذلك قليل، والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار وخبرها جملة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ٢١٩، والأشمونى ١/ ١٤٦، السندوبى.

(٢) أ، ج وفى ب «ولكن».

(٣) قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وقيل: عبد الله بن الأعور، وقيل غير ذلك، كذا قال العينى. وهو من البسيط.

الشرح: «فتية» بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى، وهو السخى الكريم، وكذلك الفتيان، «من يحفى» من حفى يحفى - من باب علم يعلم - وهو الذى يمشى بلا خف ونعل، ولكن أراد به ههنا الفقير «منتعل» من انتعل إذا لبس النعل، وأراد به الغنى.

المعنى: هم بين فتية كالسيوف الهندية فى مضائهم وحدتهم وأنهم موطنون - أنفسهم على الموت موقنون به لأنهم قد علموا أن الإنسان هالك سواء كان غنيا أو فقيرا. =

وأما اللفظية ففيها تفصيل.

فإن كانت مصدرة بفعل دعاء أو بفعل متصرف لم يحتج إلى فاصل مثال الدعاء قوله تعالى: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾[1] ومثال غير المتصرف ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[2] وإن صدرت بفعل غير هذين فصل غالبا بقد نحو: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[3].

أو حرف تنفيس نحو ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[4] أو حرف نفى نحو ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾[5] أو لو نحو ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا ﴾[6].

وإلى هذا أشار بقوله: (وإن يكُنْ فِعْلاً إلخ).

وأشار بقوله (فالأحسن الفصل)[7] إلى أنه قد يرد غير مفصول. ومنه:

عَلِموا أنْ يُؤَمَّلُونَ فجَادُوا قبلَ أنْ يُسأَلُوا بِأعظَمِ سُؤْلِ[8]

= الإعراب: «فى فتية» جار ومجرور فى محل النصب على الحال من كلمة فى بيت قبله «كسيوف» جار ومجرور صفة لفتية «الهند» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة صفة أيضا لفتية «أن» مخففة من الثقيلة «هالك» خبر مقدم «كل» مبتدأ مؤخر «من» اسم موصول مضاف إليه «يحفى» فعل مضارع والفاعل ضمير و«ينتعل» عطف عليه وجملة يحفى لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والجملة فى موضع مفعول علموا.

الشاهد: فى «أن هالك»، حيث خفف «إن» عن المثقلة وجاء خبرها جملة اسمية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٧٣، والسندوبى، والمكودى ص ٤٣، والسيوطى ٣٩، والشاهد رقم ٥٩ فى الخزانة وسيبويه ١٠ ص ٢٨٢.

(١) من الآية ٩ من سورة النور.

(٢) الآية ٣٠ من سورة النجم.

(٣) من الآية ١١٣ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٥) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٦) من الآية، ١٤ من سورة سبأ. (٧) ب، جـ.

(٨) قال العينى: لم أقف على اسم قائله. وبحثت فلم أعثر على قائله.

وهو من الخفيف.

الشرح: «يؤملون» على صيغة المجهول، «فجادوا»، من جاد يجود إذا تكرم «يسألوا» على صيغة المجهول «سؤل» بضم السين - مسئول. =

وخصه بعضهم بالضرورة.

وأشار بقـوله (وقليلٌ ذكْـرُ لَوْ) إلى قلة ذكـرها فى كتب النحـو لا إلى قلة استعمالها فى كلام العرب.

ثم قال:

وخُفِّفَتْ كأنَّ أيضًا فَنُوِى مَنْصُوبُهَا وثابتًا أيضا رُوِى

تَخفـف (كأن) فلا تلغـى (فهى)[1] مثل أن المفـتوحـة، وقد أطلق بعـضهم الإلغاء[2] عليها واسمها فى الغالب منوى كاسم (أن) ولا يلزم فى خبرها أن يكون جملة بل يكون جملة ومفردا.

فمثال كونه جملة:

ووجهٍ مُشرِقِ النَّحْرِ كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[3]

= المعنى: علموا أن الناس يرجـون معروفـهم فلم يخيـبوا وجادوا لهم، ولم يحـوجوهم إلى السؤال بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوا شيئا - بأعظم مسئول.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مـخففة من الثقيلة واسمهـا محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول وواو الجماعة نائب الفاعل، والجملة فى محل رفع خبر أن المخففة «فجادوا» فعل وفاعل «قبل» ظرف متعلق بجـاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبنى للمجـهول وواو الجمـاعة فاعل وأن ومـا دخلت عليه فى تأويل مـصدر مضـاف إلى قبل «بأعظم»، جار ومجرور متعلق بجاد «سؤل» مضاف إلى أعظم.

الشاهد: فى «أن يؤملون» حيث جـاء خبر «أن» المخفـفة من الثقـيلة فعلا مضـارعا، ولا فاصل بين «أن» وجملة الخبر - وهو نادر - والكثير: أن سيؤملون.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة: ابن الناظم ص٧٣ ابن هشام ١/ ٣٦٧، ابن عـقيل ١/ ٢٢١، داود، السنـدوبى، الأصطهنـاوى، الأشـمــونـى ١/ ١٤٧، المكودى ص٤٣، السيوطى ص٣٩، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٤٣.

(١) أ، ج وفى ب «فهو».

(٢) وعليه الكوفيون اهـ همع ١/ ١٤٣.

(٣) قال العينى: هذا البيت، احتج به سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد وهو من الهزج.

الشرح: «ووجه» وروى«ونحر»، وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء فى قوله «ثدييه» عائدة إلى «وجه» أو نحوه،بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن ثديى- صاحبه، فحذف المضاف وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه، وأنشده الزمخشرى: ونحر مشرق اللون. =

ومثال كونه مفردا قوله:

. . . . كأنْ ظبيةٌ تعطُو إلَى وَارقِ السَّلمْ[1]

= «مشرق اللون» مضيء اللون، «حـقان» تثنية حقة وحذفت التاء التـى فى المفرد من التثنية كما حذفت فى «خصية وألية» فقالوا «خصيان وأليان».

المعنى: إن هذا الصدر مضيء، أعلاه، وكأن الثديين فيه حقان فى الاستدارة. والصغر.

الإعراب: «ووجه» الواو واو رب وجـه مبتـدأ مرفوع بضـمة مقـدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الـزائد «مشرق» صفة «اللون» مضاف إليه «كأن» مخففة من الثقيلة «ثدييه» اسمها «حقان» خبرها.

وعلى رواية الرفع «ثدياه حـقان» مبتـدأ وخبر والجـملة فى محل رفع خبـر كان واسمـها محذوف والتقدير: كأنه - أى: الحال والشأن - ثدياه حقان.

الشاهد: فى «كأن ثدياه حقان» حـيث خففت «كأن» وألغى عملها وحـذف اسمها ووقع خبرها جملة، وأصله «كأنه» والضمير للوجه أو للنحر أو للشأن والجملة الاسمية خبر.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية: ابن الناظم ص٧٣ وابن هشام ١/ ٢٧١. وابن عـقيل ١/ ٢٢٣، والأشمـونى ١/ ١٤٧، والمكودى ص٤٣، وذكره السـيوطى فى همع الـهوامع ١/ ١٤٣، وابن يعيش فى شـرح المفصل ٨/ ٨٢، والشـاهد رقم ٨٧١ من خزانة الأدب. وسيبويه ج١ ص٢٨١، والإنصاف ١/ ١٢٥.

(١) قائله: هو: أرقم بن علباء اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها، وقال النحاس: هو لابن صريم اليشكرى، وقال ابن هشام: هو لباغث اليـشكرى، ويشكر مضارع منقول من شكر، وهو من الطويل.

وصدره: ويوما توافينا بوجه مقسم

الشرح: «توافينا» تجيئنا وتزورنا، «وجه مقسم» - بضـم الميم وفتح القاف وتشديد السين - جمـيل حسن «تعطو» تتناول «وارق السلم»: شجـر السلم المورق، من إضافة الصـفة إلى الموصوف، والسلم شجر العضاة. الواحدة سلمة.

المعنى: إن هذه المحبوبة تأتى إلينا فى بعض الأحيان بوجه نضر. كأنها فى قدها واعتدالها وخفتها ظبية تتناول الشجر المخصوص.

الإعراب: «ويوما» ظرف منصوب بتوافينا «توافينا» توافى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفـاعله ضمير مـستتر جـوازا تقديره هى ونا مفـعول به «بوجه» جار ومـجرور متعلق بتوافى «مقسم» صفة لوجه «كأن» حـرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل «ظبية» - بالرفع - خبر «كان» واسمها محذوف كأنها ظبية وبالنصب - اسم كأن والخبر محذوف - وبالجر - الكاف حرف جر وأن حرف زائد «وظبية» مجرور بالكاف - «تعطو» فعل مضارع وفاعله ضـمير مستتر فيه جـوازا يعود على الظبية والجـملة صفة لظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه. =

على رواية الرفع.

وأشار بقوله: **وثابتا أيضًا رُوِى إلى** (كأن ثدييه حقان)، وكأن ظبية فى رواية النصب فى كلامه فى التسهيل يشعر باختصاص ذلك بالشعر.

قال فيه: وقد يبرز اسمها فى الشعر.

فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف (إن وأن وكأن «وسكت عن» لعل ولكن) فما حكمهما؟.

قلتَ: أما «لعل» فلا تخفف[1].

وأما «لكن» فإذا خففت لم[2] تعمل وستأتى فى حروف العطف[3].

وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياسا[4].

وقد حكى عن يونس أنه حكاه عن العرب[5].

= الشاهد: فى «كأن» حيث خففت «كأن» وحذف اسمها وجاء خبرها مفردا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٣، ابن هشام ١/ ٢٧٠، السندوبى، الأشمونى ١/ ١٤٧، المكودى ص٤٣، السيوطى ص٣٩، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٤٣ وذكره ابن هشام فى المغنى ١/ ٢٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ٨/ ٨٣، والشاهد رقم ٨٧٠ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٢٨١.

(١) قال السيوطى فى الهمع: ١/ ١٤٣: (لا تخفف لعل. وقال الفارسى: تخفف وتعمل فى ضمير الشأن محذوفا) اهـ.

(٢) أ، ج وفى ب (فلا).

(٣) قال السيوطى فى الهمع: ١/ ١٤٣ (تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل ويزاول موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل) اهـ.

(٤) على (أن وإن وكأن) اهـ همع ١/ ١٤٣.

(٥) راجع الأشمونى ١/ ١٤٨.



«لا» التى لنفى الجنس

قال: عَمَلَ إنَّ اجعلْ لِلا فى نكرهْ

اعلم أن (لا) حرف مشترك، فأصلها الأَّ تعمل، وقد أعملت عمل (ليس) تارة وعمل (إن) أخرى.

وإنما تعمل عمل إن بشروط:

الأول: أن يكون اسمها نكرة فلا تعمل فى المعارف، وأما نحو:

لاهَيْثَم الليلةَ لِلمَطى[1] ....

فمؤول بنكرة.

الثانى: أن يتصل بها، فلو فصل بطل عملها. قال فى التسهيل: بإجماع[2] وفيه خلاف ضعيف.

---

(١) صدر بيت لم يتعرض العينى لقائله، وقال فى الدرر اللوامع: البيت لبعض بنى دبير - وبعده: ولافتى مثل ابن خيبرى.
وهو من شواهد سيبويه الخمسين التى لا يعلم قائلها.
الشرح: «هيثم» المراد به هيثم بن الأشتر - وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت فى حدائه الإبل «ابن خيبرى» المراد به: جميل صاحب بثينة فيكون نسبه إلى أحد أجداده، ونعته بالفتوة لأنه كان شجاعا يحمى أدبار المطى من الأعداء.
الإعراب: «لا» نافية للجنس «هيثم» اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب «الليلة» ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا، وقد أفاد الإخبار بالزمان عن الذات «للمطى»، جار ومجرور متعلق بما تعلق به الظرف.
الشاهد: فى «لا هيثم» حيث دخلت «لا» النافية للجنس على علم معرفة وهى لا تعمل إلا فى النكرة فهو مؤول. إما بتقدير مضاف، وهو «مثل» وإما بتأويل العلم باسم الجنس وقد أورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى: ﴿فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا﴾ أنه على تقدير مثل ملء فحذفت مثل كما حذفت من لاهيثم.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/١٤٩، الشاطبى. وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢/١٠٣ والسيوطى فى همع الهوامع ١/١٤٥، والشاهد رقم ٢٦١ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٣٤٤.

(٢) قال فى التسهيل: ص٦٨ (فصل: إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل بإجماع).

الثالث: أن يقصد نفى الجنس على سبيل الاستغراق.

فإذا استكملت هذه الشروط عملت عمل (إن) مفردة نحو (لا رجل فى الدار) ومكررة نحو (لا حول ولا قوة)[1].

ولكن يجب العمل إن أفردت، ويجوز إن كررت.

ثم قال: **فانصِبْ بها مُضافًا أو مُضارِعَهْ**

اسم «لا» هذه ثلاثة أقسام:

مضاف، ومضارع للمضاف - أى: مشابه له - ويسمى المطول: وهو ما كان عاملا فيما بعده عمل الفعل أو مركبا من معطوف ومعطوف عليه، ومفرد.

فالمضاف ومضارعه منصوبان بها نحو: (لا طالبَ علمٍ محرومٌ ولا طالعًا جبلاً ظاهرٌ) والمفرد يأتى حكمه.

ثم قال: **وبعد ذاكَ الخبر اذكُر رافعَهْ**

أى: اذكر (الخبر)[2] بعد نصب الاسم رافعا له (بلا) لأنها تعمل عمل (إن) قال الشلوبين: لا خلاف (فى أن رفع الخبر بها)[3] عند عدم تركيبها، فإن ركبت مع الاسم ففيه خلاف.

مذهب الأخفش[4]: أنها أيضا رافعة له، وذكر فى التسهيل: أنه الأصح[5].

ومذهب سيبويه[6]: أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، وأنها لم تعمل إلا فى الاسم.

---

(١) الشروط عند الأشمونى سبعة: ١- أن تكون نافية. ٢- وأن يكون منفيها الجنس. ٣- وأن يكون نفيه نصبا. ٤- وألا يدخل عليها جار. ٥- وأن يكون اسمها نكرة. ٦- وأن يتصل بها. ٧- وأن يكون خبرها أيضا نكرة اهـ ١/١٤٩.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، ج وفى ب «فى ألا يرتفع الخبر بها».

(٤) دليله: أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله. اهـ صبان ٢/ ٥ وإليه أميل.

(٥) قال فى التسهيل ص٦٧: «ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع «لا» بها عند الجميع وكذا مع التركيب على الأصح».

(٦) قال سيبويه ج١ ص٣٤٥: «واعلم أن لا وما عملت فيه فى موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ» اهـ.

وفهم من قوله (وبعدَ ذاك).

أن خبرها لا يتقدم على اسمها. وهو واضح[1].

ثم انتقل إلى المفرد فقال: وركِّبِ المفردَ فاتحًا.

سبب بنائه عند سيبويه[2] والجماعة تركيبه مع «لا» كخمسةَ عشرَ.

والمفرد فى هذا الباب ما ليس مضافا، ولا شبيها به، فشمل المثنى والمجموع.

ويبنى على ما نصب به، فإن كان ينصب بالفتحة بنى عليها نحو (لا رجل) أو بالياء فكذلك نحو (لا غلامَيْن. ولا حامدين لزيد)، وإن كان ينصب بالكسرة جاز فيه وجهان:

استصحاب كسرة وفتحة خلافا لابن عصفور فى التزام فتحه.

قال المصنف: والفتح أولى. هـ[3]، وبالوجهين روى قوله:

.... وَلا لَذَّاتَ لِلشَّيبِ[4]

---

(١) راجع الأشمونى فى ١/ ١٥٠.

(٢) قال سيبويه ج١ ص٣٤٥ «... ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم. لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر ... فجعلت وما بعدها كخمسة عشر فى اللفظ وهى عاملة فيما بعدها كما قالوا يابن أم فهى مثلها في اللفظ وفى أن الأول عامل فى الآخر» اهـ.

(٣) قال في التسهيل ص٦٧ «والفتح في نحو ولا لذات للشيب أولى من الكسر».

(٤) جزء من بيت لسلامة بن جندل السعدى - يأسف على فراق الشباب من قصيدة بائية من البسيط.

وتمامه: إن الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ....، ويروى أودى الشباب.

الشرح: «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب»، - بكسر الشين - أى: لذى الشيب.

المعنى: إن الشباب الذى تحمد عواقبه وترتاح له النفوس - فيه نجد اللذة، ولا لذة فى زمن الشيخوخة.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسمها «الذى» اسم موصول نعت للشباب «مجد» يجوز أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد و «عواقبه» على هذا نائب فاعل مجد لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول، ويجوز أن يكون «مجد» خبرا مقدما و«عواقبه» مبتدأ مؤخرا وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب =

وخالف المبرد فى نحـو (لا غلامين ولا حامدين) فقال همـا معربان[1] وفى عبـارته هنا قصور حيث قـال: (فاتحا) بل الصـواب على ما ينصب به ليشـمل ما فصلناه.

ولو قال: وركب المفـرد كالنصب لأجاد، ثم مثل: (كـلا حول ولا قوة) ثم بين ما يجوز فى هذا المثال ونحوه فقال:

والثَّانِ اجْعَلا مرفُوعا أو مَنصُوبا أو مُركَّبا

يعنى: مع فتح الأول، فـإن رفع الأول امتنع نصب الثـانى، إذ لا وجه له، وجاز رفعه وتركيبه فلهذا قال: **وإن رفعْتَ أوَّلا لا تَنصِبَا.**

فالحاصل خمسة أوجه:

الأول: (لا حولَ ولا قوة) بفتحهما على التركيب، والكلام جملتان.

الثانى: (لا حولَ ولا قـوة) بفتح الأول على التـركيب ونصب الثـانى على موضع اسم «لا» باعتبار عملها، وزيادة «لا» الثانية والكلام جملة واحدة.

الثالث: «لا حول ولا قـوةٌ» بفتح الأول على التـركيب أيضـا ورفع الثانى عطفا على مـوضع «لا» واسمهـا، فإنهمـا فى موضع رفع بالابتداء و «لا» الثـانية عاملة عمل «ليس» فيكون الكلام جملتين.

= لأنه مصـدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع. وعلى كـل حال فجملة «مـجد عواقـبه» - سواء أقـدرت مبتـدأ أم لم تقدر - لا مـحل لها من الإعراب صلـة الموصول «فيـه» جار ومجرور مـتعلق بنلذ «نلذ» فعل مـضارع وفاعله ضمـير مستـتر فيه «ولا» نافـية للجنس «لذات» اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفـتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد: فى «ولا لذات» حيث يجـوز فى «لذات» البناء على الكسر والفتح جمـيعا لأن اسم لا إذا كان جمعـا بألف وتاء يجوز فيه الوجهان البـناء على الفتح والبناء على الكسر والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٢٢٦، داود، السندوبى، الأصطهناوى، الأشمـونى ١/ ١٥١، ابن هشام ١/ ١٧٦ وذكره فى شـذور الذهب ٧٥، والتسـهيل لابن مالك ص٦.

(١) لأنه لم يعهد فـيهما التركـيب مع شىء آخر، بل ولا وجد فى كلام العـرب مثنى وجمع مبنيان. ونقض بأنه قال ببنائهما فى النداء فكذا هنا. اهـ الهمع ١/ ١٤٦.

الرابع: «لا حولٌ ولا قوةٌ» برفع الأول والثانى، فرفع الأول على وجهين[1] «على»[2] الابتداء و «لا» ملغاة أو على إعمالها عمل «ليس». ورفع الثانى على وجهين: إعمال «لا» عمل «ليس» وعطفه على الأول.

الخامس: «لا حولٌ ولا قوةَ» برفع الأول على الوجهين وفتح الثانى على التركيب.

ثم قال:

ومُفرَدًا نعتًا لِمبنىّ يلى   فافتَحْ أو انصِبَنْ أوِ ارفَعْ تَعْدِلِ

يجوز فى نعت اسم «لا» المبنى ثلاثة أوجه:

فتحه ونصبه، ورفعه بشرطين: أحدهما أن يكون مفردا، والثانى: أن يتصل بالاسم، ولهذا قال: «يلى» أى: يلى المنعوت فتقول: «لا رجل ظريف» بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب اعتبارا لعمل «لا» وبالرفع اعتبارا لعمل الابتداء.

فلو انفصل عن المنعوت نحو «لا رجل فى الدار ظريفا» أو كان غير مفرد أعنى: مضافا أو شبيها به نحو «لا رجل طالعا جبلا»[3] امتنع البناء على الفتح وجاز النصب والرفع، وهذا معنى قوله:

وغيرَ ما يَلِى وغيرَ المُفْرَدِ   لاتبْنِ، وانصبْهُ أو الرَّفْعَ اقصدِ

فإن قلت: هذا حكم نعت المبنى. فما حكم نعت المعرب؟

قلت: فيه وجهان: الرفع والنصب مطلقا، وقد وهم من منع الرفع.

ثم كمل حكم المعطوف فقال:

والعطفُ إنْ لم تَكرَّرْ (لا) احكُمَا   له بما للنعتِ ذِى الفصْلِ انتَمَى

يعنى: أن المعطوف عطف نسق، إن لم يتكرر معه (لا) جاز رفعه ونصبه كالنعت المفصول.

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، ب.
(٣) أ، ب.

كقوله:

فَلا أبَ وابْنًا مِثْلُ مروانَ وابنهِ[1]
. . . .

وحكى الأخفش فتحه على نية «لا» وهو قليل[2].

---

(١) هو صدر بيت من الطويل. قال العينى: قائله: رجل من بنى عبد مناة فيما زعمه أبو عبيد البكرى وأنشده سيبويه فى كتابه ولم يعزه إلى أحد ج١ ص٣٤٩. ولم ينسبه أحد من شراحه.

وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا - وهو من الخمسين المجهولة القائل.

الشرح: «مروان» هو ابن الحكم بن العاص بن أمية «وابنه» هو: عبد الملك بن مروان لأنه يمدحهما «المجد» العز والشرف وكرم النجار، ورجل ماجد: شريف كريم المحتد، «ارتدى» لبس الرداء «تأزرا» لبس الإزار والارتداء والاتزار بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه. «مثل» يحتمل أن يكون خبرا مرفوعا فلا حذف. وأن يكون صفة بالرفع على المحل، وبالنصب على اللفظ والخبر محذوف.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب «وابنا» معطوف على محل اسم لا «مثل» بالنصب على أنه صفة لاسم لا وما عطف عليه، وعلى هذا خبر لا محذوف، والتقدير: لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان، والرفع على أن يكون خبر لا «مروان» مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «وابنه» معطوف على مروان وضمير الغائب على مروان مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «بالمجد» متعلق بالفعل المحذوف «ارتدى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «وتأزرا» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية.

الشاهد: فى «لا أب وابنا» حيث عطف على اسم «لا» النافية للجنس، لم يكرر «لا» وجاء المعطوف منصوبا، ويجوز فيه الرفع. وذلك أن «لا» إذا لم تكرر وعطف على اسمها، وجب فتح الأول، وجاز فى الثانى النصب والرفع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٦، وابن هشام ١/ ٢٨٩، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١/ ١٥٣، والمكودى ص٤٥ والسيوطى ص٤١ وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٤٣، وابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ١٠١ والشاهد رقم ٢٦٣ فى خزانة الأدب وكتاب سيبويه ج١ ص٣٤٩.

(٢) وأما حكاية الأخفش لا رجل ولا امرأة بالفتح - فشاذة - إذ لا يصح البناء لوجود الفصل بحرف العطف - وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة، فحذفت «لا» وأبقى البناء بحاله على نيتها، اهـ أوضح المسالك وشرحه ١/ ٢٩٠.

فإن تكررت «لا» فقد تقدم حكمه.

فإن قلت: قد فهم من كلامه حكم النعت «وحكم»[1] النسق فما حكم بقية التوابع؟

قلت: أما البدل الصالح لعمل «لا» وعطف البيان عند من أجازه فى النكرات فهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرفع والنصب. فإن كان البدل معرفة تعين رفعه إذ المعرفة لا تصلح لعمل «لا».

وأما التوكيد فقيل لا يدخل فى هذا الباب لأن النكرة لا تؤكد.

قلت: إنما يمتنع توكيد النكرة عند البصريين بالتوكيد المعنوى، وأما اللفظى فلا يمتنع.

ثم قال:

وأعْطِ (لا) مع هَمْزَةِ اسْتِفْهام ... ما تَستحِقُّ دُونَ الاستِفْهامِ

إذا دخلت الهمزة على (لا) فلها أربعة معان:

(أحدها)[2]: وهو الأكثر أن تكون للتوبيخ والإنكار كقوله:

ألا طِعَانَ ألا فِرسَانَ عادية[3] ....

---

(١) ب، ج وفى أ «وعطف».

(٢) أ، ب وفى ح (أحدهما).

(٣) صدر بيت. قائله: حسان بن ثابت الأنصارى، وهو من قصيدة يهجو بها الحرث بن كعب المجاشعى.

وعجزه: إلا تجشؤكم حول التنانير. وذكر البيت فى ب - وهو من البسيط.

الشرح: «طعان» من طاعن تطاعن مطاعنة وطعانا، «فرسان» الفوارس جمع فارس وهو جمع شاذ لا يقاس عليه «عادية» من العدو - بالعين - ويقال بالغين المعجمة من الغدو «تجشؤكم» - بالجيم والشين - من تجشأت تجشؤا وهو من الجشاء - وهو دليل الامتلاء من الطعام «التنانير» جمع تنور وهو ما يخبز فيه.

المعنى: يقول هذا لبنى الحرث بن كعب ومنهم النجاشى وكان يهاجيه فجعلهم أهل نهم وحرص على الطعام لا أهل غارة وقتال.

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام ولا النافية للجنس والحرفان للتوبيخ والإنكار «طعان» =

الثانى: أن تكون لمجرد الاستفهام عن النفى كقوله:

ألا اصطبارَ لِسَلْمَى أمْ لها جَلَدُ(١)

= اسم لا وخبرها محذوف أى: لكم «ألا» مثل السابقة «فرسان» اسمها «عادية» - بالنصب صفة لفرسان وقيل حال منه وخبر لا محذوف، وبالرفع - يجوز أن يكون صفة لاسم لا باعتبار محله مع لا، أو تجعله خبر لا «إلا» أداة استثناء «تجشؤكم» يجوز رفعه على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله، ويجوز نصبه على الاستثناء المنقطع «حول» ظرف متعلق بتجشؤ «التنانير» مضاف إليه.

الشاهد: فى «ألا طعان» حيث جاء فيه التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٧٧، والسندوبى، وداود والأصطهناوى، والأشمونى ١/ ١٥٣، والسيوطى ص٤١، وأيضا - ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٤٧، وذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ٦٦، وسيبويه فى كتابه ج١ ص٣٥٨.

(١) صدر بيت قائله: قيس بن الملوح. وروى ألا اصطبار لليلى. وهو من البسيط.

وعجزه: إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى. وذكر البيت فى (ب).

الشرح: «اصطبار» تصبر وجلد وسلوان واحتمال، «لاقاه أمثالى» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعرى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام ولا: نافية للجنس «اصطبار» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرف «ألاقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «الذى» اسم موصول مفعول ألاقى «لاقاه» فعل ماض والهاء مفعول «أمثالى» فاعل وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد: فى «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها والمراد من الهمزة و «لا» جميعا الاستفهام عن النفى. وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٧ وابن هشام ص١/ ٢٩١ وابن عقيل ١/ ٢٣٤ والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ١٥٣، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢٤٧، وابن هشام فى المغنى ١/ ٦٦.

وللا مع الهمزة فى هذين المعنيين من تركيب وعمل وإلغاء ما لها مجردة من الهمزة.

والثالث: أن تكون للتمنى كقوله:

ألا عُمرَ ولىَّ مُستطَاعٌ رجُوعهُ[1] . . . .

ولها عند المازنى والمبرد فى التمنى مالها مجردة من جميع الأحكام السابقة.

وذهب الخليل وسيبويه[2] والجرمى ومن وافقهم إلى أنها تعمل فى الاسم خاصة، ولا خبر لها. ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ؛ ولا تلغى ولا تعمل عمل «ليس»[3].

---

(١) قال العينى: احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد إلى قائل، وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الطويل.
وعجزه: فيرأب ما أثأت يد الغفلات.
الشرح: «ولى» أدبر، وذهب، «فيرأب» من رأبت الإناء إذا أصلحته يجبر ويصلح، «أثأت» فتقت وصدعت وشعبت، وأفسدت، وتقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء إذا أصلح ما فسد منهما.
المعنى: أتمنى رجوع العمر الذى مضى لأصلح ما أفسدته فى زمن الغفلة والجهل.
الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمنى، ويقال: الهمزة للاستفهام وأريد بها التمنى، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا «عمر» اسمها «ولى» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» مبتدأ مؤخر، والجملة فى محل نصب صفة ثانية لعمر «فيرأب» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية فى جواب التمنى والفاعل مستتر فيه «ما» اسم موصول مفعول «أثأت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يد» فاعل «الغفلات» مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول والعائد محذوف تقديره أثأته.
الشاهد: فى «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمنى وهذا كثير فى كلام العرب. ومما يدل على كون «ألا» للتمنى فى البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٧ وابن عقيل ١/ ٢٣٥، والسندوبى، وداود، والأصطهناوى، والأشمونى ١/ ١٥٣، والسيوطى ص٤١، وابن هشام ١/ ٢٩٣، وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ٦٦١، وسيبويه فى كتابه ج١ ص٣٥٨.

(٢) راجع الكتاب ج١ ص٣٥٩.

(٣) قال الأشمونى ج١ ص١٥٣ (فعند الخليل وسيبويه أن «ألا» هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت. =

والرابع: أن تكون للعرض والتحضيض. فلا يليها: حينئذ إلا فعل ظاهر أو مقدر أو معمول فعل مؤخر. ولا تعمل عمل «إن» ولا عمل «ليس» لأنها مختصة بالفعل.

وما ذكره ابن الحاجب: من أن التى للعرض تعمل عمل «إن» لم يصح[1].

وقد ذهب بعضهم: إلى أن التى للعرض ليست مركبة من الهمزة و «لا» النافية بل هى حرف بسيط.

وأما (ألا)[2] (التى)[3] للاستفتاح فهى غير مركبة على الأظهر خلافا لمن قال بتركيبها.

إذا تقرر هذا، فاعلم أن كلام المصنف مناقش من وجهين: أحدهما: أنه أطلق فشمل التى للعرض.

فإن قلت: فلعله يقول بأنها غير مركبة من الهمزة ولا فلم يشملها الإطلاق.

قلت: قد استثناها فى الكافية والتسهيل. فدل على أنها عنده (مركبة)[4].

والآخر: أن مقتضى كلامه هنا موافقة المازنى والمبرد فى تسوية التى للتمنى بالتى للتوبيخ والإنكار، والتى لمجرد الاستفهام، وهو خلاف ما ذهب إليه فى غير هذا الكتاب.

ثم قال:

وشَاعَ فِى ذَا البَابِ إسقَاطُ الخَبَرْ ... إذَا المُرَادُ مع سُقُوطِهِ ظَهَرْ

= وخالفهما المازنى والمبرد - فجعلاها كالمجرد من الهمزة - ولا حجة لهما فى البيت، إذ لا يتعين كون «مستطاع» خبرا أو صفة، «ورجوعه» فاعلا، بل يجوز كون «مستطاع» خبرا مقدما، و«رجوعه» مبتدأ مؤخرا، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك) اهـ وإلى مذهب سيبويه أميل.

(١) الكافية ١/ ٢٦١.

(٢) أ، ج.

(٣) ج، ب.

(٤) أ، ج.

إذا علم خبر «لا» كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين ومن حذفه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾[1].

وإن لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب[2]، ولذلك قال: (إذَا المرادُ مع سُقُوطِهِ ظَهَرْ).

ولا فرق بين الظرف وغيره خلافا لمن فصل.

ثم انتقل إلى القسم الثالث من نواسخ الابتداء فقال:

---

(١) سورة الشعراء ٥٠.

(٢) قوله ﷺ: «لا أحد أغير من الله».

وقول الشاعر:

ورد جازرهم حرفا مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح

اهـ ابن عقيل ١/ ٢٣٦.

ظن وأخواتها

انصِبْ بِفِعلِ القَلْبِ جُزأَيِ ابتدَا

أفعال هذا الباب قسمان:

قلبى: وهو ما دل على يقين أو ظن أو عليهما، أو غير قلبى: وهو ما دل على تصيير.

وجميعها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين وليس كل فعل قلبى يعمل العَمل المذكور، فلذلك قال (أعنى أرى).

وهو بمعنى: علم. وقد تكون للظن، وقد اجتمعا فى قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ۝٦ وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾[1] أى: يظنونه ونعلمه.

فإن كانت بصرية أو من الرَّأى أو بمعنى أصاب رِئَتَهُ، تعدّت إلى واحد، وإن كانت علمية فستأتى[2].

ثم قال: (خَالَ) بمعنى ظن، وقد تكون لليقين، فإن كانت بمعنى تكبَّر أو ظَلِعَ. يقال: «ظَلَعَ الفرس» إذا غمز فى مشيه فهى لازمة.

ثم قال: (عَلِمْتُ) علم اليقين، فإن كانت بمعنى عرف تعدت إلى واحد وستأتى. وإن كانتَ بمعنى صار (ذا علم)[3] فهى لازمة.

ثم قال: (وَجدَ) بمعنى علم، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد وإن كانت بمعنى استغنى أو حَزِنَ أو حقد فهى لازمة.

ثم قال: (ظنَّ) لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم فيما طريقه النظر، فإن كانت بمعنى أنهم تعدت إلى واحد وستأتى.

ثم قال: (حسِبْتُ) لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم وهو قليل، فإن كانت من الحسبة - وهى لون - فهى لازمة.

---

(١) سورة المعارج ٦، ٧.

(٢) فى قول ابن مالك (ولرأى الرؤيا أنم ما لعلما).

(٣) ج وفى أ، ب (أعلم).

ثم قال: (وزَعمْتُ) لغير المتيقن، ومصدرها زَعْم وزُعْم وزِعْم[1].

قال السيرافى: الزَّعْمُ قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح.

فإن كـانت بمعنى كفَل أو رأس تعدت إلى واحـد تارة بنفسهـا وتارة بحرف الجر. وإن كانت بمعنى سَمِنَ وهزِل فهى لازمة.

ثم قال (عدّ) للظن كقوله:

فلا تَعدُدِ المولَى شريكَكَ فِى الغِنَى[2] ....

فإن كانت بمعنى «حسَب» من (الحسبان)[3] تعدت إلى واحد.

ثم قال: (حَجَا) للظن، وهي غريبة ومـضارعها يحجـو، فإن كانت بمعنى غلب من المُحَـاجاة، أو قصَـد أو ردَّ، أو ساق أو كـتم - تعدت إلى واحـد، فإن كانت بمعنى أقام أو بَخِل فهى لازمة.

---

(١) قال الصبـان ٢/ ١٥ (تثليث الزاى كما فى القاموس) وفى مـختار الصحاح صـفحة ٢٩٣ (بالحركات الثلاث على راى المصدر).

(٢) صدر بيت: قائله: النعـمان بن بشير الأنصارى الخـزرجى، ولد قبل وفاة النبى ﷺ وهو أول مولود للأنصار بعد الهجرة. وهو من قصيدة ميمية من الطويل.

وعجزه: ولكنما المولى شريكك فى العدم.

الشرح: «لا تعـدد» لا تظن «المولى» يطلق فى الأصل على عـدة معـان. والمراد منه هنا الحليف أو الناصـر، «العدم» - بضم الـعين وسكون الدال - الفقـر. يقال: عـدم الرجل يعدم بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدوم إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديـقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ويسـرك وصفـاء حالك، فإنما الـصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشـاركك أيام فقـرك وحاجتك وضـيق ذات يدك وتألب الحادثات عليك.

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» مضارع مجزوم بها وفاعله ضمير مستتر فيه «المولى» مفعول أول «شريكك» مفعول ثان والكاف مضاف إليـه «فى الغنى» جار ومجرور متعلق بشريكك «ولكنما» حرف استـدراك وما كافة «المولى» مبتدأ «شريك» خبـر والكاف مضاف إليه «فى العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد: فى «فلا تعدد المولى شـريكك» حيث استعمل المـضارع من «عد» بمعنى - الظن ونصب به مفعولين: أحدهما «المولى» والثانى: «شريكك».

مواضعه: ذكره من شراح الألفيـة: ابن الناظم ص٧٩، ابن هشام ١/ ٢٢٩، وابن عقيل ١/ ٢٤٣، السندوبى، وداود، الأشـمونى ١/ ١٥٧، والسـيوطى ص٤٢ وأيضـا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٤٨.

(٣) ب، ج. وفى أ (الحساب).

ثم قال (دَرَى) بمعنى علم، وأكثر ما تستعمل معدَّاة بالباء كقولك «دَرَيْتُ به» فإذا دخلت عليه همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالباء كقوله تعالى ﴿وَلا أَدْرَاكُم بِهِ﴾[1].

فإن كانت بمعنى خَتَل تعدت إلى واحد يقال: «درى الذئبُ الصيدَ» إذا استخفى له (ليفترسه)[2].

ثم قال (وجعلَ اللَّذ كاعْتَقدْ) كقوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[3] فإن كانت بمعنى صيّر فستأتى[4]، وإن كانت بمعنى أوجد كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[5] أو بمعنى (أوجب)[6] كقولهم: «جعلت للعامل كذا»، أو بمعنى ألقى كقولهم «جعلت بعض (المتاع)[7] على بعض» تعدت إلى واحد، وإن كانت للشروع فى الفعل فقد تقدمت فى أفعال المقاربة.

ثم قال: (هَبْ) بمعنى ظن ولا تستعمل إلا (بلفظ)[8] الأمر كقوله:

فقُلْتُ أجِرْنِى أبا خَالِدٍ وإِلا فَهَبْنِى امرأ هالِكًا[9]

---

(١) سورة يونس ١٦.
(٢) أ، ج وفى ب (ليصيده).
(٣) سورة الزخرف ١٩.
(٤) عند قول ابن مالك: ... والتى كصيرا أيضا انصب بها مبتدأ وخبرا
(٥) سورة الأنعام ١. (٦) ب، ج وأ (وجب).
(٧) ب، ج وفى أ (متاعى).
(٨) ب، وفى أ، ج (بصيغة).
(٩) قائله: ابن همام السلولى. وهو من المتقارب.
الشرح: «أجرنى» اتخذنى لك جارا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله ثم أريد منه لازم ذلك وهو الغياث والدفاع والحماية «أبا خالد» يروى مكانه «أبا مالك» «هبنى» أى: اعددنى واحسبنى.
المعنى: فقلت: أغثنى يا أبا خالد، فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين.
الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرنى» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول «أبا» منادى بحرف نداء محذوف «مالك» مضاف إليه «وإلا» إن شرطية مدغمة فى لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام وتقديره: وإن لا تفعل مثلا «فهبنى» الفاء واقعة فى جواب الشرط هب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول أول «امرأ» مفعول ثان «هالكا» نعت لامرئ. =

ثم قال: (تعلَّم) بمعنى اعلم، ولا تستعمل إلا بصيغة الأمر مثل «هب»، فإن كانت أمراً من تعلمت الحساب (ونحوه)[1] تعدت إلى واحد وتصرفت ثم انتقل إلى القسم الثانى، وهو ما دل على تصيير فقال:

..... والَّتِي كصَيَّرا أيضًا بِها انصبْ مُبتدأً وخَبَرَا

أى: والأفعال التى مثل «صيّر» وهو ما دل على تحويل كصير وأصار وجعَل ورَد واتَّخذ وتَخِذ ووهَب. حكى ابن الأعرابى «وهبَنِى الله فِداكَ» أى: جعلنى. ولا تستعمَل إلاَ بصيغة الماضى.

ثم قال:

وخُصَّ بالتَّعليق والإلغَاءِ ما مِنْ قبْلِ هَبْ ....

تختص القلبية المتصرفة بالإلغاء والتعليق، ولا (حظ)[2] لهب وتعلم فى ذلك لعدم (تصريفهما)[3]، ولا لأفعال التصيير، إذ ليست قلبية. (ولذلك)[4]. قال: (ما مِن قَبْلِ هَبْ).

وهى أحد عشر فعلا:

والإلغاء هو: ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع، والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع.

= الشاهد: فى «فهبنى امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى الظن وقد نصب به مفعولين أحدهما ياء المتكلم وثانيها «امرأ» والغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى بيت الشاهد.

وهب بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف فلا يجىء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة - وهى التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفا تام التصرف، قال تعالى: (ووهبنا له إسحق).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٧٩، ابن هشام ١/ ٣٠٠، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ١٥٧، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١٥٢، وابن عقيل ١/ ٢٤٥.

(١) أ، ج وفى ب (وغيره).

(٢) أ، ج وفى ب (خص).

(٣) ج وفى ب (تصرفها) وفى ب (تصريفهما).

(٤) أ، ب وفى ج (ولهذا).

فالإلغاء جائز، والتعليق (لازم)[1]، والمعلق عامل فى المحل. بخلاف الملغى.

تنبيه:

أما اختصاص هذه الأفعال القلبية بالإلغاء فلا إشكال فيه.

وأما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستفهام غيرهن من أفعال القلوب نحو «عرف ونظر وتفكر» وكذلك «سأل وأبصر» وما بمعناهما.

وقوله: والأمرَ هَبْ قَد أُلزِمَا كذَا تَعلَّمْ

يعنى: أنهما ألزما صيغة الأمر. فلا يستعمل بهما ماض ولا مضارع لعدم تصريفهما.

وقوله: ..... ولغيرِ الماضِ مِن سِواهُما اجعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

يعنى: أن غير الماضى كالمضارع والأمر من سوى «هب وتعلم» يعمل عمل الماضى. فينصب المفعولين ويجوز فيه الإلغاء والتعليق ولهذا قال «كُلَّ مالَهُ زُكِنْ».

أى: كلما عُلم للماضى من الأحكام.

وقوله: وجَوِّز الإلغَاء لا فى الابْتِدَا

فهم من قوله (وجَوِّز) أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كان جوازه مشروطا: بتوسط الفعل أو تأخره قال: (لا فِى الابْتِدَا) فشمل ثلاث صور:

الأولى: أن يتأخر عن المفعولين نحو «زيد قائم ظننت» فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح.

الثانية: أن يتوسط بين المفعولين نحو: (زيد ظننت قائم) فهذه يجوز فيها الأمران على السواء.

وقيل: الإعمال أرجح.

الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولا يبتدأ به بل يقدم عليه شىء نحو (متى ظننت زيد فاضل) فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح، خلافا لمن منع الإلغاء.

---

(١) أ، ج وفى ب (واجب).

فإن تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء. فمذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء، وهو مفهوم قوله: (لا فِي الابْتِدَا).

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه، لكن الإعمال عندهم أرجح، وقد أجازه في التسهيل بقبح[1] وقال في شرحه: حكم سيبويه (بقبح)[2] إلغاء المتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو «متى ظننت زيد (قائم)»[3] وفي درجته الإلغاء في نحو «زيد أظن أبوه قائم».

ثم قال: وانْوِ ضميرَ الشانِ أو لامَ ابتِدَا فِي مُوهِمٍ إلغاءَ ما تَقدَّمَا

يعني: أنه إذا ورد ما يوهم الإلغاء للمتقدم نحو «ظننت زيد قائم» وجب عند من منع إلغاءه تأويله على أحد تأويلين:

الأول: نية ضمير الشأن فيكون هو المفعول الأول والجملة بعده هي المفعول الثاني وعلى هذا يكون الفعل باقيا على عمله.

والثاني: نية لام الابتداء المعلقة، ويكون التقدير «ظننت لزيد قائم»، والفعل على هذا معلق، وعلى هذا حمل سيبويه قوله:

. . . . وإخال أنِّي لاحِق مُستتبِع[4]

---

(1) التسهيل ص٧١. (٢) أ، ج وفي ب (بفتح).

(٣) أ، ج وفي ب (قائما).

(٤) عجز بيت قائله: أبو ذؤيب الهذلي - من قصيدة يرثي بها أولادا له خمسة ماتوا بالطاعون. وصدره: فغبرت بعدهم بعيش ناصب.

الشرح: «غبرت» - بالغين المعجمة - بمعنى لقيت؛ ومنه الغابرين، وروى مكانه «بقيت» و«ناصب» من النصب - بفتحتين - وهو التعب، «إخال» بكسر الهمزة على الأفصح بمعنى أظن «مستتبع» مستحق.

الإعراب: «فغبرت» فعل وفاعل «بعدهم» ظرف زمان متعلق بالفعل. ومضاف إليه «بعيش» متعلق بمحذوف في محل نصب من تاء الفاعل «ناصب» صفة عيش مجرور مثله «وإخال» مضارع مرفوع معلق عن العمل لفظا لوجود لام الابتداء بعده تقديرا. والفاعل مستتر وجوبا: أنا «أني» حرف مشبه بالفعل والياء اسمه «لاحق» خبره وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مستتبع» خبر ثان لإن وهو أولى من جعله صفة للاحق وفيه ضمير مستتر تقديره أنا فاعله. على كونه اسم فاعل. ونائب فاعل على كونه اسم مفعول. وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي «إخال». =

بالكسر على تقدير: أنى للاحق.

ومن أجاز إلغاء المتقدم لم يحتج إلى تأويل ذلك.

قال فى شرح التسهيل: وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة فى نحو «ظننت زيد قائم» أولى من الإلغاء. هـ[1].

ومن منع الإلغاء فى نحو «متى ظننت زيد قائم» حمل ما أوهم ذلك على أحد التأويلين أيضا كقوله:

.... أنّى رأيتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدَبُ[2]

ثم انتقل إلى التعليق فقال: والتَزِمِ التَّعلِيقَ قبلَ نَفْيِ مَا.

= الشاهد: فى «وإخال أنى لاحق» حيث علق الفعل «إخال» بلام الابتداء المضمرة، والأصل أنى لاحق - فحذفت اللام بعد ما علقت «إخال» وبقى الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها فهو مما نسخ لفظه وبقى حكمه.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٩١، والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٥٣.

(١) التسهيل ص٧١.

(٢) عجز بيت: قال العينى: قائله بعض الفزاريين، ووقع فى حماسة أبى تمام منصوب القافية «الأدبا».

وصدره: كذاك أدبت حتى صار من خلقى - وهو من البسيط.

الشرح: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل وهو الأحسن فى مثل هذا التعبير واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور، وتقدير الكلام: تأديبا مثل ذلك التأديب أدبت وذلك التأديب الذى عبر عنه فى البيت السابق له وهو قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ... ولا القبه والسوأة اللقب

«ملاك» بكسر الميم وفتحها - بزنة كتاب - قوام الشىء وما يجمعه، «الشيمة» بكسر الشين - الخلق وجمعها شيم - ويروى مكان «رأيت» «وجدت».

المعنى: أدبت أدبا مثل ذلك الأدب حتى صرت أعتقد أن رأس الأخلاق وقوام الفضائل هو الأدب.

الإعراب: «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت، والتقدير: تأديبا مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل =

فعلم من قوله (والتزِم) أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء.

ثم ذكر المعلقات وهى ستة: «ما» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[1].

«وإنْ» أختها كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[2] «ولا» النافية، ذكرها النحاس. ومن أمثلة ابن السراج «أحسب لا يقوم زيد» ولم يعدها المغاربة من المعلقات.

«ولام» الابتداء. نحو ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[3] على أظهر الأوجه و«لام» القسم: نحو:

ولَقد علِمتُ لتأتِيَنَّ منِيَّتِى إنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهامُهَا[4]

= «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقى»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «رأيت» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر أن وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ «الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «رأيت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «رأيت» مع تقدمه لأنه لو أعمله لقال «رأيت ملاك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و «الأدب» على أنهما مفعولان ولكنه رفعهما فقال الكوفيون: هو على الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك. بل هو من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٨١، ابن هشام ١/ ٣٢٠، ابن عقيل ١/ ٢٥١، والمكودى ص٤٧، والأشمونى ١/ ١٦٠، السيوطى ص٤٣، وأيضا ذكره فى الهمع ١/ ١٥٣.

(١) سورة فصلت ٤٨. (٢) سورة الإسراء ٥٢.

(٣) سورة البقرة ١٠٢.

(٤) هو للبيد بن ربيعة العامرى - من قصيدة طويلة من الكامل.

الشرح: «منيتى» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى يمنى بوزن رمى يرمى - ومعناه قدر، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسما «لا تطيش» لا تخيب بل تصيب المرمى دائما «سهامها» السهام: جمع سهم.

المعنى: إنى موقن أننى سألاقى الموت حتما، لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبدا.

الإعراب: «ولقد» اللام موطئة للقسم قد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض وفاعل =

و لم يعد بعضهم لام القسم والاستفهام بالحرف نحو ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[1] وبالاسم نحو ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا ﴾[2].

والمضاف إلى اسم الاستفهام مثله فى ذلك نحو «علمت غلام أيِّهم عندك»[3].

واعلم أن الجملة بعد المعلق فى موضع نصب، لأنه عامل فى المعنى.

فإن قلت: ما معنى تعلق العلم بالاستفهام فى نحو «علمتُ أزيدٌ عندكَ أم عمروٌ؟»:

قلت: هذا كلام صورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام، لأنه مستحيل الاستفهام عما أخبر أنه يعلمه، وإنما المعنى علمت الذى هو عندك من هذين الرجلين.

= «التأتين» اللام واقعة فى جواب القسم وتأتى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة «منيتى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المنايا» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفى «تطيش» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» فاعل وضمير الغائبة مضاف إليه والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن.

الشاهد: فى «علمت لتأتينى منيتى» على أن لام الابتداء علقت علمت عن العمل أى منعته من الاتصال بما بعده والعمل فى لفظه؛ لأن ماله صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص٨٢، والمكودى ص٤٧، والسيوطى ص٤٤، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٥٤، وابن هشام ١/ ١٥٤. وأيضا ذكره فى مغنى اللبيب ٢/ ٥٧، وقطر الندى ص٣٢٥ وشذور الذهب ص٢٧٩، والأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ١٦١، والشاهد رقم ٧١٦ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٤٥٦.

(١) سورة الأنبياء ١٠٩.

(٢) سورة طه ٧١.

(٣) (من المعلقات أيضا لعل نحو: «وإن أدرى لعله فتنة لكم» ذكر ذلك أبو على فى التذكرة. ولو الشرطية كقوله:

وقد علم الأقوام لو أن حاتما ... أراد ثراء المال كان له وفر

وإن التى فى خبرها اللام نحو: «علمت إن زيدا لقائم» ذكر ذلك جماعة من المغاربة...) اهـ أشمونى ١/ ١٦١.

قال سيبويه[1] ما نصه: (كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمروٌ وأردتَ أن تخبرَ أنك قد علمت أيهما ثم) اهـ.

وحكى الشلوبين عن بعض المتأخرين: أن هذا الكلام على حذف مضاف، وأن المراد علمت جواب هذا الكلام، وكان يفتي به ويراه في بعض أقرانه.

واعلم أن كلام العرب ثلاثة أقسام:

الأول: مطابقة اللفظ للمعنى وهو الأكثر.

والثاني: غلبة اللفظ للمعنى نحو «أظن أن تقوم» أجمعوا على جوازه، ومنع الأكثر «أظن قيامك» والمعنى واحد، لاشتمال «أن تقوم» على المسند والمسند إليه بخلاف «قيامك».

والثالث: غلبة المعنى للفظ نحو مسألتنا، وغلبَ فيها جانب المعنى وإن كان اللفظ استفهاما.

وقوله:

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وظَنُّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِواحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

الأصل في «علم» تعلقها بالنسب الخبرية وهي المتعدية إلى مفعولين، وقد ترد بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتتعدى إلى واحد. كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾[2].

وأما «ظن» فإن كانت للتردد في وقوع الخبر فهي المتعدية إلى «اثنين»[3]. وكذلك إن استعملت لليقين. وإن كانت للتهمة تعدت إلى واحد كقولك «ظننت زيدا على المال» أي: اتهمته، ومنه﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[4].

فإن قلت: قد ترد (علم)[5] لازمة إذا كانت من العَلْمَة[6] ولم ينبه على ذلك.

---

(١) ج١ ص ١٢٠. (٢) سورة النحل ٧٨.
(٣) أ، ج وفي ب (مفعولين).
(٤) سورة التكوير ٢٤.
(٥) ب، ج وفي أ (علمة).
(٦) إذا انشقت شفته العليا.

قلت: قد أخرجه بقوله أول الباب (انصب بفعل القلب)، وبقوله هنا «لِعلْمِ عِرْفَانٍ».

فإن قلت: كان ينبغى أن يقيد سائر أفعال الباب كما قيد علم وظن.

قلت: لما كان الأصل «علم وظن» فإن غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما اكتفى بتقييدهما.

وأيضا فقد خرج من قوله: (انْصِبْ بِفِعلِ القَلْبِ) نحو «رأى» بمعنى أبصر أو أصاب الرِّئة.

وحسب بمعنى صار أحسب وغير ذلك مما يدل على معنى غير قلبى.

ثم قال:

وَلِرأى الرُّؤْيَا انْمِ ما لِعَلِما   طالِبَ مفعولَيْنِ مِن قبلُ انْتَمَى

الرؤيا مصدر رأى الحلمية. فقيد الفعل بإضافته إلى مصدره.

يعنى: أن «رأى» الحلمية تتعدى إلى مفعولين كعلم لكونها مثلها فى أنها إدراك بالحس الباطن ومنه: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[1] خلافا لمن منع تعديها إلى اثنين، وجعل ثانى المنصوبين حالا ويرده وقوعه معرفة فى قوله:

أَراهُمْ رُفْقَتِى حتَى إذَا مَا   تَجَافَى اللّيلُ وانخزَلَ انخِزَالا[2]

---

(١) سورة يوسف ٣٦.

(٢) هو: لعمرو بن أحمر الباهلى. من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما. وهو من الوافر.

الشرح: «رفقتى» بكسر الراء - جمع رفيق: والرفقة: الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة، «تجافى»: «انطوى وارتفع «انخزل» انقطع - من الخزل - وهو القطع، ومادته خاء وزاى معجمتان ولام.

«تجافى الليل وانخزل انخزالا» كنايتان عن الظهور وبيان ما كان بهما من أمر هؤلاء.

المعنى: أرى هؤلاء مجتمعين معى مناما، حتى إذا زال الليل واستيقظت - لا أرى شيئا.

الإعراب: «أراهم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والضمير مفعول أول «رفقتى» مفعول ثان «حتى» ابتدائية «إذا» ظرفية «ما» زائدة «تجافى» فعل ماض «الليل» فاعل «وانخزل» عطف على تجافى «انخزالا» منصوب على المصدرية.

الشاهد: فى «أراهم رفقتى» حيث أعمل «أرى» - من الرؤيا - من مفعولين أحدهما الضمير المتصل به والثانى قوله «رفقتى» ورأى بمعنى علم =

وإنما قيد علم بقوله «طالبَ مفعولَيْنِ» لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية ويقال: (نميت الرجال إلى أبيه نميا) نسبته، (وانتمى) هو انتسب.

قيل: وليس قوله (رأى الرُّؤيا) بنص على المراد، لأن الرؤيا تستعمل مصدر لرأى مطلقا حلمية كانت أو يقظية، ولكن المشهور استعمالها مصدرا للحلمية[1].

ثم قال: ولا تُجِزْ هُنا بلا دَلِيلِ سُقُوطَ مفعولَيْنِ أو مفعُولِ

الحذف (هنا)[2] ضربان: اختصار، واقتصار: فالاختصار: حذف لدليل، والاقتصار: حذف لغير دليل.

فأما حذف مفعولى هذا الباب، أو حذف أحدهما اختصارا فهو جائز.

فمن حذفهما اختصارا قول الكميت:

بِأَيِّ كِتابٍ أمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عاراً علىَّ وتَحْسَبُ[3]

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٨٣، وابن هشام ٣٠٩/١، وابن عقيل ٢٥٤/١، والسندوبى، والمكودى ص٤٨ والأشمونى ١٦٣/١ والسيوطى فى الهمع ١٥٠/١.

(١) راجع الأشمونى ١٦٣/١.

(٢) ب، ج.

(٣) هو: للكميت بن زيد الأسدى، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ وهو من الطويل.

الشرح: «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول رأى أبو حنيفة حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشىء من التكلف، «عارا» العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة «تحسب» أى: تظن، من الحسبان.

المعنى: يا من تعيب علىَّ حب أهل البيت، على أى كتاب تستند؟ أم بأية سنة تسترشد فى ذلك.

الإعراب: «بأى» جار ومجرور متعلق بترى «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار ومجرور معطوف على الأول «سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه «حبهم» مفعول أول وهم مضاف إليه «عارا» مفعول ثان «على» جار ومجرور متعلق بعار «وتحسب» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير وتحسب حبهم عارا على.

الشاهد: فى «تحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما. والتقدير: تحسب حبهم عارا على. =

ومن حذف الأول اختصارا، قوله تعالى ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً﴾[1] أى: ما يبخلون به هو خيرا لهم.

ومن حذف الثانى اختصارا قول عنترة:

وَلَقد نَزَلْتِ فلا تَظُنِّى غيرهُ ... مِنِّى بِمنزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[2]

أى: فلا تظنى غيره واقعًا (منى)[3].

ومنع ابن ملكون[4] (شيخ الشلوبين)[5] حذف أحدهما اختصاراً[6] وليس بصحيح[7].

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١/ ٣٢٣، وبن عقيل ١/ ٢٥٤، والأشمونى ١/ ١٦٤، والسندوبى، وداود، والمكودى ص٤٨، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ١٥٢.

(١) آل عمران ١٨٠.

(٢) قائله: عنترة بن شداد العبسى من معلقته المشهورة - وهو من الكامل.

الشرح: «المحب» بفتح الحاء - بمعنى المحبوب - اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل فى الاستعمال، والأكثر أن يقال اسم المفعول محبوب أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى. «المكرم» على صيغة المفعول من الإكرام.

المعنى: والله لقد نزلت أيتها المحبوبة منى منزلة الشيء المحبوب المكرم فلا تظنى غير ذلك واقعا.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم واللام للتأكيد وقد حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظنى» فعل مضارع مجزوم بحذف النون وياء المخاطبة فاعل «غيره» مفعول أول والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله «نزلت» «بمنزلة» مثله «المحب» مضاف إليه «المكرم» صفة له.

الشاهد: فى «فلا تظنى غيره» حيث حذف المفعول الثانى اختصارا، والتقدير فلا تظنى غيره واقعا وهو جائز عند جمهور النحاة خلافا لابن ملكون.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ١/ ٣٢٤، ابن عقيل ١/ ٢٥٥، والأشمونى ١/ ١٦٤، المكودى ص٤٨ والسندوبى، والسيوطى ص٤٤، وأيضا ذكره فى همع الهوامع ج١ ص١٥٢، وداود، وخزانة الأدب الشاهد ٢٠٠ والخصائص ٢/ ١١٦.

(٣) ب، ج.

(٤) هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد، ابن ملكون الحضرمى الأشبيلى، قال ابن الزبير: أستاذ نحوى جليل. روى عن أبى الحسن شريح وأبى مروان بن محمد وروى عنه ابن خروف والشلوبين. وألف شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمرى، وغير ذلك. مات سنة أربع وثمانين وخمسمائة من الهجرة.

(٥) أ.

(٦) قياسا على باب كان.

(٧) جواز الحذف هو رأى جمهور النحويين - وهو الرأى السديد - واستدلوا على رأيهم بأمرين: الأول هو رد على ابن ملكون أن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحدث فلذلك امتنع الحذف هناك. الثانى: ورود السماع. اهـ السيوطى ١/ ١٥٢ بتصرف.

وأما حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز، لأن أصلهما مبتدأ وخبر.

واختلف في حذفهما معا اقتصاراً على مذاهب المنع[1] والجواز به قال الأكثر[2] والجواز[3] في (ظننت) وما في معناها، والمنع في (علمت) وما في معناها وهو مذهب الأعلم.

والجواز[4] إن وجدت فائدة كقولهم «مَن يَسْمَعْ يَخَلْ»[5] فلو لم يقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز، كاقتصارك على «أظن» إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ولا من علم وهذا اختيار المصنف في غير هذا الكتاب ونسبه إلى سيبويه والمحققين ممن يدرى كلامه كابن خروف وابن طاهر[6] والشلوبين وظاهر كلامه هنا إطلاق المنع.

ثم قال:

وكَتظُنُّ اجْعَلْ «تقُولُ» إنْ وَلِي مُستفهَمًا بِهِ ولم يَنْفصِلِ

اعلم أن القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد، ومفعوله إما مفرد وهو نوعان: مفرد معناه جملة نحو «قلتُ شِعْرًا»، ومراد به مجرد اللفظ[7] نحو: . . . .

---

(١) وعليه الأخفش والجرمي ونسبه ابن مالك لسيبويه والمحققين. لعدم الفائدة إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما وعلم ما وإليه أميل اهـ - همع.

(٢) وعليه أكثر النحويين . . . وصححه ابن عصفور لقوله تعالى: ﴿أعنده علم الغيب فهو يرى﴾ أي: يعلم. اهـ - همع.

(٣) مذهب الأعلم واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني والإنسان قد يخلو من الظن ولا يخلو من علم اهـ همع ١/ ١٥٢.

(٤) عليه أبو العلاء بن إدريس.

(٥) أي: يظن مسموعه حقا وجعله بعضهم من الحذف لدليل، لدلالة يسمع على الأول وحالة التخاطب على الثاني. وورد في مجمع الأمثال للميداني رقم ٤٠١٢ والمعنى من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه اهـ.

(٦) وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي. قال ابن الزبير: نحوي - مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه، وله على الكتاب طرر مدونة مشهورة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه وكان يرحل إليه في العربية موصوفا فيها بالحذق والنبل، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين وولد في أشبيلية ومات في عشر الثمانين وخمسمائة.

(٧) أي مفردا يراد به مجرد اللفظ.

﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾[1] أى: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان يُقالُ «مبنيا للفاعل»[2] لنصب إبراهيم. خلافا لمن منع هذا النوع، وممن أجازه ابن خروف وصاحب الكشاف[3].

وإما جملة فيحكى به ويكون فى موضع مفعوله، وقد يجرى مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة عند أكثر العرب:

الأول: أن يكون بلفظ المضارع، والثانى: أن يكون مصدرا بتاء الخطاب.

والثالث: أن يكون بعد استفهام، والرابع: ألا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ثلاثة أشياء: بينها بقوله: **بغَيرِ ظَرْف أو كظرف أو عَمَلْ.**

فالظرف نحو (أعندك) تقولَ: زيداً (قائما)[4] وشبه الظرف هو المجرور نحو (أفى الدار تقول عمراً جالسا).

والعمل: هو المعمول. ونعنى به: أحد المفعولين كقوله:

أجهَّالا تقول بَنِى لُؤَىّ[5] ....

فالفصل بهذه الثلاثة مغتفر، ولهذا قال: **وإنْ ببِعضٍ ذِى فَصلْتَ يُحتَملْ.**

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعينت الحكاية.

فإن قلت: لم ينص على الشرطين الأولين.

---

(١) سورة الأنبياء ٦٠.

(٢) أ، ب وفى ج «مسمى الفاعل».

(٣) هو الزمخشرى، وتقدمت ترجمته.

(٤) أ، وفى ب، ج «مقيما».

(٥) صدر بيت - قائله: الكميت بن زيد الأسدى. من قصيدة يمدح فيها مضر ويفضلهم على أهل اليمن.

وعجزه: لعمرو أبيك أم متجاهلينا - من الوافر.

الشرح: «أجهالا» بضم الجيم وتشديد الهاء - جمع جاهل ويروى مكانه «أنواما» جمع نائم. «تقول» بمعنى تظن، «بنى لؤى» أراد بهم قريشا، ولؤى: من أجداد النبى ﷺ، وهو تصغير «لأى» وهو الثور الوحشى «لعمر أبيك» قسم ويمين، «متجاهلينا» المتجاهل: الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل - والذين رووا فى صدر البيت «أنواما» يروون ههنا «متناومين» والمتناوم: الذى يتصنع النوم.

المعنى: أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضريين؟ أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم فى أنفسهم؟ =

قلت: نبه عليهما بالمثال.

وزاد السهيلي: شرطا آخره. وهو ألا يتعدى باللام نحو (أتقول لزيد عمرو منطلق) فتتحتم الحكاية.

وزاد في التسهيل: أن يكون حاضراً[1] وفي شرحه بأن يكون مقصودا به الحال (فعلى هذا لا ينصب مقصودا به المستقبل)[2]، ولم يشترط غيره وفيه نظر.

فإن قلت: إعمال القول (عمل الظن)[3] بالشروط المذكورة واجب أم جائز؟

قلت: بل جائز والحكاية جائزة.

فإن قلت: إذا عمل القول عمل الظن (فهل)[4] هو باق على معناه أو صار بمعنى الظن؟.

قلت: فيه خلاف، والظاهر أنه مضمن معنى الظن.

ثم قال:

وأُجْرِيَ القولُ كظنٍّ مُطلقَا ... عندَ سُلَيْمٍ نحوُ «قُلْ ذَا مُشفقَا»

لغة سُلَيم إجراء القول مجرى الظن في العمل مطلقا، أي بلا شرط من الشروط المذكورة، حكاها سيبويه[5] فيقولون: (قلت زيدا قائما وقل ذا مشفقا).

= الإعراب: «أجهالا» الهمزة للاستفهام جهالا مفعول ثان مقدم «تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بني» مفعول أول «لؤي» مضاف إليه «العمر» اللام لام الابتداء «عمر» مبتدأ والخبر محذوف «أبيك» مضاف إليه والكاف مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلينا» معطوف على قوله «جهالا».

الشاهد: في «أجهالا تقول بني لؤي» حيث أعمل تقول عمل «تظن» فنصب مفعولين: أحدهما «جهالا» والثاني «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهي الهمزة والفعل، بفاصل - وهو «جهالا» وهذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأنه معمول الفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص٨٤، وابن هشام ١/ ٢٣١، وابن عقيل ١/ ٢٥٨، والأشموني ١/ ١٦٤، وداود، والمكودي ٤٨، والسندوبي، و الأصطهناوي، والسيوطي ص٤٥- وذكره في الهمع ١/ ١٥٧، والشاهد رقم ٧١٦ من خزانة الأدب، وسيبويه ج١ ص٦٣.

(١) التسهيل ص٧٤.

(٢) أ، ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ، ب وفي ج «فهو».

(٥) قال سيبويه ج١ ص٦٣: «وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت» اهـ.

أعلم وأرى

إلى ثَـلاثةٍ رأى وعَلِـــمَا   عَدَّوْا، إذَا صارا أَرَى وأَعلَما

إذا دخلت همزة التعدية على (علم ورأى) المتعديتين (قبل دخولها)[١] إلى مفعولين صارا بدخولها متعديين إلى ثلاثة.

أولها: الذى كان فاعلا قبل النقل.

والثانى والثالث: هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة فتقول (أعلمتُ زيداً عمراً فاضلا) و «(أريت)[٢] زيداً عمراً فاضلا».

ثم قال:

وما لِمَفعولَىْ عَلِمْتُ مُطلقَا   للثَّانِ والثالثِ أيضًا حُقِّقَا

يعنى: للمفعول الثانى والثالث من الأحكام ما لمفعولى (علمت) من جواز حذفهما أو حذف أحدهما اختصارا أو حذفهما معا اقتصارا ومنع حذف أحدهما اقتصارا، وغير ذلك كالإلغاء والتعليق خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق، ولمن أجازهما إن بنى الفعل للمفعول لا[٣] إن بنى للفاعل. والدليل على الجواز قول بعض من يوثق بعربيته (البركةُ أعلَمنا الله مع أكابركم)[٤] وقوله تعالى: ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[٥]. فعلق ينبئ وهو بمعنى يعلم.

وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه، ويجوز حذفه اقتصارا واختصارا ومنع ابن خروف حذفه. والاقتصار عليه، والصحيح الجواز.

---

(١) أ، ب.

(٢) ب، ج وفى أ «رأيت».

(٣) فى الأصل «إلا» والسياق يقتضى حذف الهمزة ليستقيم المعنى.

(٤) نا مفعول أول «والبركة» مبتدأ، «ومع أكابركم» ظرف فى موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل «أعلمنا الله البركة مع أكابركم».

(٥) سورة سبأ ٧، «ينبئ» فعل مضارع «كم» مفعول أول. وجملة «إنكم لفى خلق جديد» فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى والثالث لينبئ وقد علق الفعل عنها باللام، ولذلك كسرت إن.

ثم قال:

وإنْ تَعديًا لواحدٍ بلا ... هَمْزٍ فلاثْنَيْنِ بِه توصَّلا

قد تقدم فى الباب السابق، أن علم بمعنى عرف، ورأى بمعنى أبصر يتعديان إلى واحد، فإذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين نحو «أعلمتُ زيداً عمراً» و (أريتُ زيداً الهلال) وذكر بعض النحويين أنه لم يحفظ نقل علم العرفانية إلا بالتضعيف نحو ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[1] كما أنه لم يحفظ نقل علم المتعدية إلى اثنين إلا بالهمزة.

وكلام المصنف نص على جواز نقل علم العرفانية بالهمزة، فإن لم يثبت سماعه فهو بطريق القياس.

فإن قلت: ظاهر مذهب سيبويه أن (التعدى)[2] بالهمزة قياس فى اللازم سماع فى المتعدى وهو الصحيح.

قلت: ظاهر كلام (المصنف)[3] فى شرح التسهيل أن ذلك قياس فى المتعدى إلى واحد أيضا.

ومثل فى باب تعدى الفعل ولزومه (بأضربت زيدا عمرا) وهذا مذهب طائفة من النحويين. وذهب الأخفش إلى أن (التعدى)[4] بالهمزة قياس مطلقا فى اللازم والمتعدى إلى واحد. والمتعدى إلى اثنين من غير باب (أعطى) وذهب قوم إلى أنه سماع مطلقا. فهذه أربعة مذاهب.

وذكر الحريرى[5] وابن معط: تعدى (علم) إلى ثلاثة - بالتضعيف فعدوا من أفعال هذا الباب علم.

---

(١) سورة البقرة ٣١.

(٢) أ، ب وفى ج «المتعدى».

(٣) ب، ج وفى أ «المؤلف».

(٤) أ، ب وفى ج «المتعدى».

(٥) هو: أبو محمد القاسم الحريرى البصرى. صاحب المقامات المشهورة. كان أحد أئمة عصره فى اللغة. ومقاماته تدل على غزارة مادته وعلمه بأسرار العربية وله مصنفات حسنة منها: درة الغواص فى أوهام الخواص. وملحة الإعراب فى النحو. وله شعر حسن. وتوفى سنة ٥١٦هـ.

والصحيح أن التعـدى (بالتضعيف)[1] سماع فى اللازم والمتعدى وهو ظاهر مذهب سيبويه[2] ثم قال:

والثَّانِ منهُمَا كثانِى اثْنَىْ كَسَا   فهْوَ بهِ فى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

يعنى أن الثانى من مفعول (أعلم وأرى) المتـعديين إلى اثنين بهمزة النقل مثل ثانى مفـعولى (كسا) وبابه، وهو كل فـعل متعـد إلى مفعولين ليس (أصلهـما)[3] المبتدأ والخبر.

فيجوز الاقتصار عليه وعلى الأول، ويمتنع الإلغاء (كما)[4] فى باب (كسا).

واعلم أنه ليس[5] ثانيهما كثانى مفـعولى (كسا) فى كل حكم بل يستثنى من ذلك التعليق. فإن تعليق (أعلم وأرى) المذكورتين عن الثانى جائز، لأن أعلم قلبية وأرى بصرية، وهى ملحـقة بالقلبـية فى ذلك، ومن تعليق أرى عن الثـانى (قوله تعالى)[6] ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾[7].

ثم قال:

وكأرَى السَّابقِ نبَّأ أخبَرا   حدَّثَ أنبأَ كذاكَ خبَّرَا

جملة ما ذكر من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة سبعة:

(أعلم، وأرى، نبَّأ، وأنبأ، وخبَّر، وأخبر، وحدَّث).

فأمـا تعدى (أعلم وأرى) إلى ثلاثة فمـجمع عليه والحق سـيبويه (بهـما)[8] نبَّأ[9].

---

(١) ب، ج.
(٢) وارتضيت كلام صاحبى بصحة مذهب سيبويه.
(٣) أ، ب وفى ج «أحدهما».
(٤) أ، ب.
(٥) فى الأصل «ليس له ثانيهما» والسياق يقتضى حذف «له».
(٦) ج.
(٧) سورة البقرة ٢٦٠.
(٨) أ، ب.
(٩) قال سيبويه ج١ ص١٩: «الذى يتعداه فعله إلى ثـلاثة مفعولين ولا يجوز ذلك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة لأن المفعول هنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله =

وزاد الأخفش «أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد» ومستنده القياس[١].

والحق بعضهم[٢] (أرى) الحلمية سماعـا. كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً﴾[٣] ومن منع تعديها قبل الهمزة إلى اثنين جعل الثالث حالا.

والحق الحريرى وابن معـط (علم) وقد تقدم[٤]. ومما أغفل ذكـره مع أفعال هذا الباب وهو منهـا «أرى» (مبينا)[٥] للمفعـول وهو مضارع أريت بمعنى: أظننت ولم يستعمل أظننت.

وذكر فى شرح التسهيل: أن (أرى) هذه لا ماضى لها وقد ذكره غيره[٦].

= فى المعنى وذلك كقـولك أرى الله زيدا بشرا أباك، ونبات عمـرا زيدا أبا فلان، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك» اهـ.

(١) قياسا على أعلم وأرى، ولم يسمه اهـ السيوطى فى الهمع ١/ ١٥٩.

(٢) هو ابن مالك «وزاد ابن مالك أرى الحلمية . . . .» همع ١/ ١٥٩.

(٣) سورة الأنفال ٤٣.

(٤) علم المنقولة بالتضعيف.

(٥) ب، ج وفى أ «أمبنيا».

(٦) ب، ج وفى أ «بغيره».

محتويات المجلد الأول

الموضوع	الصفحة
مصر	٢٩
النحو والنحاة فى عصر المماليك	٣٠
المعاصرون للمرادى المعروف بابن أم قاسم	٣٢
الباب الثانى	
الفصل الأول	٤٣
صاحب الألفية	٤٥
ألفية ابن مالك	٤٨
الفصل الثانى	
التعريف بالمرادى	٦١
المرادى المعروف بابن أم قاسم	٦٣
الفصل الثالث	٧١
شيوخ ابن أم قاسم	٧٣
تلاميذ المرادى المعروف بابن أم قاسم	٨٥
مؤلفاته	٩٠
الفصل الرابع	١١٧
الناقلون عن المرادى	١١٩
الباب الثالث	
الفصل الأول	١٨١
أضواء على الشرح	١٨٣
الاعتراضات الواردة على الناظم	١٩٦

الموضوع	الصفحة
نقله عن شيخه أبى حيان	٢٠١
نقله عن سيبويه	٢٠٤
مدى اعتماده على ابن الناظم فى شرحه للألفية	٢٠٧
الفصل الثانى	
اعتماده المرادى على السماع	٢١٣
ميوله للبصريين	٢١٦
مخالفته لآراء النحاة	٢١٨
الفصل الثالث	٢٢١
شواهده	٢٢٣
اعتماده على القرآن الكريم	٢٢٩
شرح اللغويات	٢٣٠
الفصل الرابع	٢٣٣
موقفه من ألفية ابن مالك وألفية ابن معط	٢٣٥
رغبته فى توضيح المسائل النحوية	٢٣٩
مسائل: الظاهر من تعبير المرادى وتعبير النحاة أنه انفرد بها	٢٤٢
مذهبه النحوى	٢٤٧
القسم الثانى	
تحقيق شرح ألفية ابن مالك للمرادى	٢٤٩
مقدمة المحقق	٢٥١
وصف المخطوط	٢٥١
منهج التحقيق	٢٥٦

٤١٥
ق ا ن

توضيح المقاصد والمسالك
بشرح ألفية ابن مالك

للمرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

مكتبة المسجد النبوي الشريف
رقم الكتاب: ٦٤٥٤١
تاريخ التسجيل: ٢٠/١٢/١٤٢٩هـ

المجلد الثاني

٢/١
٢٢١

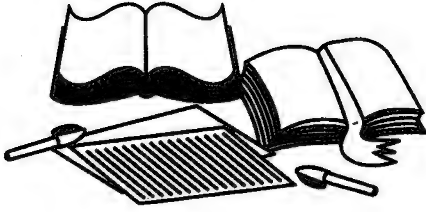
شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن علي سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقًا

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥
www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

العامة
١

التحقيق



الجزء الثاني

ويشتمل على:

الفاعل - النائب عن الفاعل - اشتغال العامل عن المعمول - تعدى الفعل ولزومه - التنازع في العمل - المفعول المطلق - المفعول له - المفعول فيه وهو المسمى ظرفا - المفعول معه - الاستثناء - الحال - التمييز - حروف الجر - الإضافة - المضاف إلى ياء المتكلم.

●●●●●



قلت: الضمير في قوله (ظهر) للفاعل فى المعنى، وخبر (هو) الفاعل فى الاصطلاح (فتغايرا)[١].

والمعنى: فإن ظهر بعد الفعل ما هو له فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح. فإن قلت: قوله: (وإلا فضمير استتر) ليس بجيد؛ لأن الفاعل قد يكون ضميرًا (بارزًا)[٢]. نحو «فعلت».

قلت: الضمير البارز شمله قوله (فإن ظهر) فإن المراد بالظاهر (هنا)[٣] الملفوظ به لا مقابل الضمير.

فإن قلت: مقتضى قوله: (وإلا فضمير استتر) أن الفاعل إما ظاهر وإما (مضمر)[٤] مستتر، وبقيت حالة أخرى وهو أن يكون (ضميرًا)[٥] محذوفًا فى باب النيابة وباب المصدر وباب التعجب.

قلت: قد ذكر ذلك فى باب النيابة، وباب التعجب، وأما المصدر، فلا يرد هنا[٦] لأنه إنما تكلم على فاعل الفعل على أن فى التعجب والمصدر خلافًا، وقد ذهب الكسائى إلى جواز حذف الفاعل مطلقًا.

ثم قال:

وجَرِّدِ الفعلَ إذا ما أُسْنِدَا   لاثنينِ أو جَمْعٍ «كفازَ الشُّهَدَا»

أى: إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع، جرد فى اللغة المشهورة من علامة التثنية والجمع فتقول «فاز الشهيدان وفاز الشهداء».

---

(١) أ، ب. وفى جـ (مغايرًا).
(٢) أ، جـ.
(٣) أ، جـ. وفى ب (هو).
(٤) أ، ب. وفى جـ (ضمير).
(٥) جـ.
(٦) فى النائب عن الفاعل (قضى الأمر) ـ والتعجب إذا دل عليه متقدم مثل «أسمع بهم وأبصر» ـ والمصدر نحو: «أو إطعام فى يوم ذى مسغبة» ا هـ تصريح الشيخ خالد بتصرف. وقال الشيخ يس فى المصدر (قال الزرقانى: فإن الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير، وقال السيوطى: يتحمله لأن الجامد ـ إطعام ـ أول بمشتق ـ يطعم) ا هـ بتصرف.

فإن قلت: أطلق في قوله: (لاثنينِ أو جمْعٍ) وإنما يعنى منه الظاهر.

قلت: قيد ذلك بمثاله، وأيضًا، بقوله في البيت الذى يليه (والفعلُ للظَّاهرِ بعدُ مُسْنَدُ) لأن المسألة واحدة.

فإن قلت: لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع؛ لأن المسند إلى المفرد مجرد أيضًا.

قلت: لم تختلف العرب في فعل المفرد، وإنما اختلفوا في فعل الاثنين والجمع، فنبه على مواضع الخلاف.

ثم أشار إلى اللغة الأخرى:

وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وسَعِدُوا والفعلُ للظَّاهِرِ - بعدُ - مُسْنَدُ

هذه اللغة ينسبها النحويون إلى أكلُونى البراغيثُ، وحمل المصنف عليها قول النبى ﷺ[1]: «يَتعَاقَبُونَ فِيكم ملائِكَةٌ بالليلِ وملائِكَةٌ بالنَّهارِ»[2]. وقد نُوزِعَ فى ذلك.

وقال السهيلى: ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة. وجرَّدها وذكر آثارًا منها قوله عليه الصلاة والسلام «يتعاقبُون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

أخرجه مالك في الموطأ.

ثم قال: لكنى أقول فى حديث مالك (إن)[3] الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر رواه البزَّار مطوَّلًا مجردًا[4]. فقال فيه: «إن لله ملائكة يتعاقبُون فيكم» ا هـ.

---

(١) أ، ب

(٢) «يتعاقبون» أى: تأتى طائفة عقب أخرى، وهو حديث صحيح، رواه البزار فى صحيح البخارى وأخرجه مالك فى موطئه، وذكره ابن مالك فى التسهيل صـ ٤٤، ٢٢٦.

(٣) ب، جـ. وفى أ (إذ).

(٤) وفى جـ (مجودًا) ومجردًا: أى: من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير. ا هـ صبان ٢/ ٣٣.

وحكى بعض النحويين أنها لغة طيئ، وحكى بعضهم أزد شَنوءَةَ ولا يقبل قول من أنكرها[1].

ثم قال:

ويرفعُ الفاعِلَ فعلٌ أُضْمِرَا كمثل «زيدٌ» فى جواب «مَنْ قَرَا»؟

يعنى: أن الفاعل قد يحذف رافعه.

وحذفه، على قسمين: جائز نحو «زيد» فى جواب (من قال)[2] من قرأ؟. أى: قرأ زيد. وهذا المثال يحتمل أن يكون «زيد» فيه مبتدأ محذوف الخبر. أى: زيد القارئ، وهو الأظهر، لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال. والأحسن أن يقال: كمثل زَيدٌ فى جواب. هل قرأ أحد؟

وواجب نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[3] أى: وإن استجارك أحد. وتجوَّز المصنف فعبر عن الحذف بالإضمار.

وفهم من كلامه أن الرافع للفاعل هو (المسند)[4] أعنى الفعل وما جرى مجراه، وهذا أصح الأقوال[5].

ثم قال:

وتَاءَ تأنيثٍ تَلِى الماضى إذَا كانَ لأُنثَى كأبَتْ هِنْدُ الأذَى

---

(١) راجع الأشمونى ١/ ١٧٠.

(٢) جـ.

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٤) أ، جـ وفى ب (المسند إليه).

(٥) والأقوال هى: أحدها أن العامل المسند إليه مَن فَعل أو ما ضمن معناه.

الثانى: أن رافعه الإسناد أى: النسبة فيكون العامل معنوياً، ورد بأنه لا يعدل إلى المعنوى إلا عند تعذر اللفظى وهو موجود . . .

الثالث: شبهه بالمبتدأ حيث يخبر عنه بفعله ورد بأن الشبه المعنوى لا يستقر . .

الرابع: كونه فاعلا في المعنى. . . ورد بقولهم: «مات زيد». . . اهـ همع ١/ ١٥٩ بتصرف.

وأميل إلى الأول وعليه الجمهور لقوته وضعف الباقى.

إذا أسند الفعل الماضى إلى مـؤنث ولو بتأويل لحقتـه «تاء» ساكنة تدل على تأنيث فاعله.

ولحاقها على ضربين: جائز وواجب، وقد بين ذلك بقوله:

وَإِنَّمَا تَلزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلِ أو مُفْهِمِ ذاتَ حِرِ

يعنى: أن هذه التاء لا تلزم الفعل إلا فى حالين:

الأول: أن يسند إلى (ضـمـير)[١] متـصل سواء كان حـقيقى التـأنيث نحو: «هند قامت» أو مجازيه نحو «الشمس طلعت».

فإن كان منفصلا نحو: ما (قام)[٢] إلا أنتِ ضعف إثبات التاء.

الثانى: أن يسند إلى ظاهر حقيقى التأنيث مـتصل غير جمع ولا جنس نحو «قامت هند» و«قامت الهندان».

فإن كان مجازى التأنيث نحو «طلعت الشمسُ» أو منفصلا نحو «(قامت)[٣] اليوم هند» أو جنسًـا نحو «نعمت المرأة» أو جـمعًا نحـو: «قامت الهنود» لم تلزم التاء على (سببين)[٤].

وقد فهم القـيد الأول وهو: أن يكون حقيقى التأنيث. من قـوله (أو مفهمِ ذاتَ حِرِ): والحر فرج المرأة[٦].

---

(١) أ، ب - وفي ج (مضمر).
(٢) أ، ب - وفي ج (قال).
(٣) ب، ج وفي أ (قام).
(٤) أ، ج.
(٥) وأصل حر: حرح. فحـذفت لام الكلمة بدليل تصغيره على حريح وجـمعه على أحراح فحذفت لامـه وهى الحاء اعتبـاطًا فبقى مثل «يد ودم»، وقـد يعوض منها راء تدغم فـيها الراء، وهو بكسـر الحاء ـ فرج المـرأة كما فى المصباح، لكن المراد هـنا مطلق فرج مـعد للوطء ولو دبرًا كالطير. اهـ خضرى ١/ ١٦٣.

ونبه على القيد الثانى أعنى الاتصال بقوله:

وَقد يُبيحُ الفصلُ تَركَ التاء فى ... نحوِ «أتى القاضِيَ بِنتُ الواقفِ»

ولكن يختار إثبات التاء فى (غير الحقيقى المتصل، وفى الحقيقى)[1] المفصول بغير «إلا».

فقولك: (أتت القاضىَ بنت الواقف) أحسن من (أتى).

فإن كان الفصل «بإلا» فبالعكس، وقد نبه عليه بقوله:

والحذفُ معَ فَصْلٍ بإلا فُضِّلا ... «كما زَكا إلا فتاةُ ابن العَلا»

فما زكا إلا فتاة أجود مما زكت.

وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل «بإلا» إلا فى الضرورة، والصحيح جوازه فى النثر على قلة ومنه قراءة مالك بن دينار[2] وأبى رجاء الجحدرى[3] ﴿فَأَصْبَحُوا لا تُرَىٰ إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾[4] ذكرها أبو الفتح.

ثم نبه على أنه قد ورد الحذف مع الحقيقى المتصل ومع ضمير المجازى بقوله:

والحذْفُ قد يَأتِى بلا فَصْلٍ، ومَعْ ... ضميرِ ذى المجاز فى شِعْرٍ وَقَعْ

أما الحذف مع الحقيقى المتصل فذكره سيبويه[5] وحكى: قال فلانة.

---

(١) أ، ج.

(٢) هو: أبو يحيى البصرى، وردت الرواية عنه فى حروف القرآن، سمع أنس بن مالك. قال القتبى: كان يكتب المصاحف بالأجرة، وكان من أحفظ الناس للقرآن، وكان يقرأ كل يوم جزءًا من القرآن حتى يختم، فإن أسقط حرفًا، قال: بذنب منى، وما الله بظلام للعبيد. مات سنة سبع وعشرين ومائة.

(٣) أبو رجاء الجحدرى: هو عاصم بن أبى الصباح العجاج الجحدرى البصرى.
أخذ القراءة عرضًا عن عيسى بن عمر الثقفى ونصر بن عاصم وغيرهما وقال خليفة بن خياط: مات قبل الثلاثين ومائة.
وقال المدائنى: سنة ثمان وعشرين ومائة.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف.

(٥) قال سيبويه ج ص ٢٣٥: (وقال بعض العرب قال فلان) اهـ.

وذكر المصنف أنه لغة بعضهم، وقال بعضهم: هو شاذ، لا يجوز إلا حيث سمع.

وأما الحذف مع ضمير المجازى فقد ورد فى الشعر كقوله:

.... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها(1)

وقوله:

إِنَّ السماحةَ والمروءةَ ضُمِّنا قبراً بمروَ على الطريقِ الواضحِ(2)

---

(1) عجز بيت، قائله: عامر بن جوين الطائى، أحد الخلعاء الفتاك. يصف سحابة وأرضًا مخصبة لكثرة ما بها من الغيث ـ وهو من المتقارب.

وصدره: فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ ودْقَهَا.

الشرح: «المزنة» ـ بضم الميم وسكون الزاى وفتح النون ـ السحابة المشقلة بالماء، و«ودقت»: الودق: المطر. وفى القرآن الكريم «فترى الودق يخرج من خلاله»، «ابقل»: من الإبقال. يقال: أبقلت الأرض إذا خرج بقلها ـ أى أنبتت البقل ـ وهو النبات.

المعنى: ليس هناك من السحاب ما أمطر مطراً نافعًا كهذه السحابة، ولا توجد أرض تنبت البقل كما تخرجه هذه الأرض.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر فى محل نصب خبرها «ودقها» منصوب على أنه مفعول مطلق «ولا» الواو عاطفة لجملة على جملة ولا نافية للجنس تعمل عمل «إن» أرض اسمها «أبقل» فعل ماض والفاعل ضمير والجملة فى محل رفع خبرها «إبقالها» مفعول مطلق.

الشاهد: فى «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، ويروى: أبقلت أبقالها ـ بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء فى «أبقلت» وحينئذ فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم صـ ٩١ وابن هشام ١/ ٢٥٤، وابن عقيل ١/ ٢٤٧، والأشمونى ١/ ١٧٤، وداود، السندوبى، والمكودى صـ ٥١، والسيوطى صـ ٤٨. وأيضًا ـ ذكره فى همع الهوامع ١/ ١٧١. وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٤/ ٩٥، والشاهد رقم ٢ فى خزانة الأدب، وسيبويه فى كتابه ج ١ ص ٢٤٠.

(2) قائله: هو زياد بن سليمان مولى عبد القيس أحد بنى عامر بن الحرث وهو الذى يقال له: زياد الأعجم. وهو من قصيدة حائية يرثى بها زياد المغيرة بن المهلب. وقيل: للصلتان العبدى وليس بصحيح. والصحيح أنها لزياد بن الأعجم. وهو من قصيدة طويلة من الكامل.

=

وقوله:

. . . . فإنَّ الحوادثَ أودَى بها(١)

= الشرح: «بمرو» فى محل النصب على أنها صفة لقبر أى: قبرًا كائنًا بمدينة مرو، وهى قصبة خراسان وبها كان سرير الملك، وهى مدينة عظيمة بينها وبين نيسابور اثنا عشر يومًا.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «السماحة» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «والمروءة» معطوف عليه «ضمنا» ضمن فعل ماض مبنى للمجهول والألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع، وهو المفعول الأول «قبرًا» مفعول ثان لضمن «بمرو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «على الطريق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقبر «الواضح» صفة للطريق.

الشاهد: فى «ضمنا» فإن ضمن فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة، والقياس فيه أن يقول «ضمنتا» بتاء التأنيث لأنها خبر عن السماحة والمروءة وهما مؤنثتان، وهو محمول على الضرورة خلافًا لابن كيسان.

مواضعه: ذكره داود فى شرحه للألفية، وابن هشام فى شذور الذهب ص ١٥٣.

(١) هذا عجز بيت للأعشى بن قيس، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معد يكرب الكندى ويزيد بن عبد الدار الحارثى - وهو من المتقارب.

وصدره: فإمَّا تَرَيْنِي ولِي لِمَّةٌ - رواية سيبويه: فإما ترى لمتى بدلت.

الشرح: لمة بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس، فإن زاد عن ذلك فهو الجمة - بضم الجيم وتشديد الميم - «الحوادث» جمع حادثة. وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التى تحدث واحدة بعد واحدة.

«أودى بها» ذهب بها وأبادها وأهلكها.

المعنى: إن رأيتنى فيما مضى وأنا شاب لى لمة فلا تعجبى من ذهابها اليوم أو من ذهاب بهجتها فإن المصائب وكر الغداة والعشى أذهبتها.

الإعراب: «إما» مركبة من إن ما، إن حرف شرط جازم وما زائد «تريني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «ولى» الواو للحال، لى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مبتدأ مؤخر، والجملة فى محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط.

إن: حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا يعود إلى الحوادث تقديره هو «بها» جار ومجرور متعلق بأودى، وجملة أودى وفاعله فى محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط. =

وهو من ضرائر الشعر خلافا لابن كيسان فى القياس عليه.

ثم أشار إلى القيد الثالث ـ أعنى كونه غير ـ جمع ـ بقوله:

والتاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مذكَّرٍ ـ كالتاء مَعَ إِحْدَى اللَّبِنْ

يعنى: أن حكم التاء مع المسند إلى غير المذكر السالم حكمها مع المجازى التأنيث «كإحدى اللبن» وهى لبنة فيجوز إثباتها وحذفها.

فعلى هذا تقول: قام الرجال وقامت الرجال وقام الهندات وقامت الهندات، لأن قوله (سوى السالم من مذكر) يشمل الجمع المكسر والسالم من المؤنث.

فالتذكير على تأولهم بجمع والتأنيث على تأولهم بجماعة، وما ذكره فى جمع التكسير متفق عليه.

وأما المؤنث السالم فإما أن يكون واحده مذكراً «كالطلحات» أو مغيراً وهو «بنات» فحكمه أيضاً فى جواز الأمرين حكم التكسير.

وإما أن يكون غير ذلك «كالهندات» فحكمه حكم واحده. فلا يقول «قام الهندات» إلا من يقول «قام فلانة» هذا هو الصحيح وإليه ذهب فى التسهيل(1).

وأجاز الكوفيون «قام الهندات» كجمع التكسير، واختاره أبو على، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾(2):

وأجيب: بأن حذفها فى الآية للفصل، وكلامه هنا موافق مذاهب الكوفيين، ومن وافقهم من البصريين.

= الشاهد: فى «أودى» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله: «أودى»، مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائداً إلى مؤنث وهو «الحوادث» الذى هو جمع حادثة. فإن قلت: فإنى لم أجد لهذا الشاعر ضرورة ألجأته إلى حذف التاء لأنه لو قال: «أودت بها» لم يتغير الوزن قلت: الجواب عن ذلك أن ننبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل الباء فى «أودى بها» فالقافية مؤسسة، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم، وابن هشام ١/ ٣٥٥، السندوبى، الأشمونى ١/ ١٧٤، ابن يعيش فى شرح المفصل ٤/ ٩٥، والشاهد رقم ٩٥٢ من خزانة الأدب، وسيبويه فى كتابه جـ ١ ص ٣٣٩.

(١) التسهيل ص ٧٥

(٢) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة.

وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه، إذا لم يسمع؛ ولذلك استثناه خلافًا للكوفيين فأجازوا الوجهين فى الجموع الثلاثة.

ويستثنى من ذلك البنون فحكمه حكم التكسير[1] لتغير واحده.

واعلم أن اسم الجمع كالجمع المكسر.

ثم نبه على القيد الرابع، أعنى: كونه غير مقصود به الجنس بقوله:

والحذفَ فى نِعم الفتاةُ استحسنوا   لأنَّ قصد الجنس فيه بيِّنُ

يعنى: أنهم استحسنوا الحذف فى «نعم وبئس» فيقول: «نعم الفتاة» من لا يقول «قال فلانة» لأن المقصود به جنس الفتاة، و«أل» فيه جنسية، خلافًا لمن زعم أنها عهدية.

ولا يعنى أن الحذف أحسن (من)[2] الإثبات بل هو حسن، والإثبات أحسن منه.

والأصلُ فى الفاعِل أنْ يتَّصِلا   والأصل فى المفعولِ أنْ ينْفَصِلا

يعنى: أن الأصل فى الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه كالجزء منه. والأصل فى المفعول أن ينفصل عنه بالفاعل نحو «ضرب زيد عمراً».

ثم قال:

وقد يُجاء بخلافِ الأصل   . . . .

أى: يقدم المفعول على الفاعل نحو: ضرب عمراً زيد.

وتقديمه على الفاعل على ثلاثة أقسام: جائز كما مثل، وواجب، وممتنع. وقد نبه عليها، فقال:

. . . .   وقدْ يجى المفعولُ قبلَ الفعلِ

وهو على ثلاثة أقسام: جائز نحو قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾[3] وواجب

---

(١) أ، ج. وفى ب (المكسر).

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

نحو: «من أكرمتَ»؟ لأن اسم الاستفهام له الصدر، وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه.

ثم قال:

وأخِّر المفعولَ إنْ لَبسٌ حُذِرْ ... أو أُضْمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصِرْ

يجب تأخير المفعول فى ثلاث مسائل:

الأولى: إذا خيف التباسه بالفاعل لخفاء الإعراب فيهما ولا قرينة نحو: «ضرب موسى عيسى» فيتعين كون الأول فاعلا (كذا)[1] قال ابن السراج. وتظافرت[2] على ذلك نصوص المتأخرين، ونازعهم فى ذلك ابن الحاج[3] فى نقده على ابن عصفور وقال: لا يوجد فى كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية، ولا يبعد أن يقصد قاصد «ضرب أحدهما» من غير تعيين[4] فيأتى باللفظ المحتمل، ولا يمنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة[5].

نعم، يمكن أن يقال: إذا أجملا[6].

فينبغى أن يبقى مع الظاهر من تقديم الفاعل، لكن ليس هذا قطعًا على منعه.

قال الزجاج فى معانيه[7] فى قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾[8][9]:

---

(١) أ، ب

(٢) قال الصبان ٣/ ٣٩ (هكذا اشتهر بالظاء، والصواب تضافر بالضاد المعجمة. يقال: (تضافر القوم أى تعاونوا).

(٣) هو ابن العباس أحمد بن محمد الأزدى الإشبيلى المعروف بابن الحاج. كان عالمًا بالعربية محققًا حافظًا للغات، وله مختصر خصائص ابن جنى، ونقود على الصحاح وإيرادات على المقرب لابن عصفور، وأمالى على كتاب سيبويه، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور فى كتاب سيبويه ما يشاء. ومات سنة ٦٤٧ هـ.

(٤) قال الأشمونى «ضرب أحدهما الآخر» وهناك دليل خامس لم يذكره وذكره الأشمونى والسيوطى فى الهمع (فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير).

(٥) لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعًا.

(٦) لأن الإجمال من مقاصد العقلاء.

(٧) هو كتاب فى معانى القرآن له.

(٨) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

(٩) راجع الأشمونى ١/ ١٧٦.

يجـوز أن تكون «تلك» فـى مـوضع رفع على (أنهـا)[1] اسم «زالت» وفى موضع نصب على خبر «زالت» ولا خلاف بين النحويين فى جواز الوجهين ا هـ. مختصراً وبعضه بالمعنى.

ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهـين فى الآية الكريمة، جواز مثل ذلك فى «ضرب مـوسى عيـسى» لأن التباس الفـاعل بالمفعـول ليس كالتـباس اسم «زال» بخبرها، وذلك واضح[2] فلو زال (الالتباس)[3] بقرينة مـعنوية نحو «ولدت هذه هذه» تشير بالأولى إلى الصغرى، أو بقرينة لفظية نحو (ضربَتْ)[4] موسى سُعدَى جاز التقديم.

الثانـية: أن يكون (الفاعل)[5] ضمـيراً (متـصلا)[6] غيـر محصـور، نحو «أكرمت زيداً» فلو كان محصوراً وجب تأخيره (نحو)[7] «وما ضرب زيداً إلا أنا».

الثالثة: أن يحصر (المفعول)[8] بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيد إلا عمراً»، وإنما ضرب زيد عمراً».

ويجب تقديم المفعول على الفاعل لثلاثة أسباب:

الأول: أن يحصر (الفاعل)[9] بإلا أو بإنما نحو «ما ضرب زيداً إلا عمرو». وإنما ضرب زيداً عمرو».

والثانى: أن يكون (المفعول)[10] ضميراً متـصلا وفاعله ظاهر نحو «أكرمك زيد».

الثالث: أن يعود عليه ضمير مـتصل بالفاعل نحو «ضرب زيداً غلامه» عند الأكثرين.

وقد نبه المصنف على وجوب تأخير ما حصر فاعلا كان أو مفعولا بقوله:

---

(١) أ.

(٢) ولا أميل لرأى ابن الحاج لضعفه. قال الأشمونى: (وما قال ابن الحاج ضعيف) ١/ ١٧٦ لأن ما ذكره فى الآية من باب الإلباس وفى غيرها من باب الإجمال.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (اللبس). (٤) أ، ب ـ وفى جـ (ضرب).

(٥) ب. (٦) أ. (٧) ب، جـ

(٨) ب، جـ (٩) ب، جـ (١٠) ب.

وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإنَّما انحَصَرْ   أُخِّرْ............

فأما المحصور «بإنما» فلا خلاف فى وجوب تأخيره.

وأما المحصور «بإلا» فنقل المصنف: أنه يجب تأخيره خلافًا للكسائى، فإنه أجاز تقديمه فاعلا كان أو مفعولا، ووافقه ابن الأنبارى على جواز تقديم المفعول (بخلاف)[1] الفاعل.

والحاصل: ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقًا وهو مذهب الكسائى، والمنع مطلقًا وهو مذهب الجمهور[2]، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنبارى. ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء والكسائى إجازة تقديم المفعول إذا حصر «بإلا»[3][4].

وكلام المصنف هنا يقتضى موافقة الكسائى[5].

...   وقد يَسبقُ إنْ قَصدٌ ظَهَرْ

واحترز بقوله (إن قصد ظهر) من المحصور (بإنما)[6] فإنه لا يظهر قصد الحصر معها إلا بالتأخير.

ولم ينبه على باقى أسباب تقديم المفعول، وهو مستفاد من قوله (أو أُضْمِرَ الفاعلُ غير مُنحصِرْ)، لأن العلة واحدة، وهى أن الاتصال لا يجوز مع إمكان الانفصال فى غير المواضع المستثناة.

ثم قال:

وشَاعَ نَحْوُ «خَافَ ربَّه عُمرْ»

أى: كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه؛ لأن الفاعل فى نية التقديم نحو «خاف ربه عمر».

ثم قال:

---

(١) أ، جـ - وفى ب (دون).
(٢) واختاره الجزولى والشلوبين حملا لإلا على إنما.
(٣) لأنه فى نية التأخير.   (٤) راجع الأشمونى ١/ ١٧٧.
(٥) وقد ارتضيت مذهب الكسائى لوروده.
(٦) أ، ب، وفى ج (بإلا).

.... وشَذَّ نحوُ «زَانَ نَورُهُ الشجرْ».

أى: شذ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه لما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة[1].

قال المصنف: والنحويون ـ إلا أبا الفتح ـ يحكمون بمنع (مثل)[2]، هذا والصحيح جوازه[3].

واستدل على ذلك بالسماع، وأنشد ستة أبيات[4] وأنشد غيره أبياتًا أخر.

وذكر لجوازه وجهًا من القياس[5] وقد أجازه قبله وقبل أبى الفتح، الأخفش من البصريين، والطوال من الكوفيين[6].

وتأول المانعون بعض الأبيات بما هو خلاف الظاهر، وقد أجازه بعضهم فى الشعر دون النثر، وهو الإنصاف، لأن ذلك إنما ورد فى الشعر[7]، والله أعلم.

---

(١) لأن الشجر مفعول وهو متأخر لفظًا والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة اهـ. ابن عقيل ١/ ٢٨٠.

(٢) أ، ب.

(٣) أى نظمًا ونثرًا.

(٤) منها قوله:

ولو أن مجدًا أخلد الدهر واحدًا ... من الناس أبقى مجده الدهر مطعمًا

وقوله: وما نفعت أعماله المرء راجيًا ... جزاء عليها من سوى من له الأمر

وقوله: جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ... وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقوله: كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ... ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد

وقوله: جزى ربه عنى عدى بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقوله: لما رأى طالبوه مصعبًا ذعروا ... وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

(٥) قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ا هـ صبان ٢/ ٤.

(٦) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوى من أهل الكوفة وأحد أصحاب الكسائى والفراء. كان حاذقًا بإلقاء المسائل العربية، قدم بغداد وأقرأ فيها، وحذق عن الأصمعى. ولم يشتهر له تصنيف. ومات سنة ٢٤٣هـ.

(٧) راجع الأشمونى ١/ ١٧٨.

النائب عن الفاعل

قال:

يَنُوبُ مفعولٌ بِهِ عَنْ فاعلِ   فيمَا لَهُ كنيلَ خيرُ نائلِ

قد يحذف الفاعل لغرض لفظى كالإيجاز (والتصحيح)[1] والتوافق والتقارب[2]، أو معنوى: كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه[3]، وينوب عنه بعد حذفه (أحد)[4] خمسة أشياء: مفعول به، ومصدر، وظرف زمان أو مكان، ومجرور، خلافًا لمن منع إقامة المجرور.

ولا ينوب عن الفاعل خبر كان (ولا حال)[5] ولا تمييز، ولا مشبه بالمفعول خلافًا لمن أجاز ذلك.

وما أقيم مقام الفاعل نائب عنه فى جميع أحكامه، كالرفع ووجوب التأخير وامتناع الحذف (وتنزيله)[6] منزلة الجزء والإغناء عن الخبر فى نحو: «أمضروب العبدان»؟.

واتصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مؤنثًا.

إلا أن نيابة ما ذكر عن الفاعل مشروطة (بتغير)[7] الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تنبيه على ذلك.

---

(١) أ، جـ (التفصيل) وفى ب (التعليل) وأصوب التصحيح كما فى الخضرى والأشمونى.

(٢) الأمثلة: الإيجاز، قال تعالى: «بمثل ما عوقبتم».

وتصحيح النظم كقوله:

علقتها عرضًا وعلقت رجلا   غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل

إذ لو قال: علقنى الله إياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم - والتعليق هنا المحبة.

والتوافق والتقارب «من طابت سريرته حمدت سيرته»

(٣) الأمثلة: العلم به. قال تعالى: «خلق الإنسان ضعيفًا» الجهل «سرق المتاع»، الإبهام «تصدق على مسكين»، التعظيم بصون اسمه عن لسانك «خلق الخنزير»، التحقير «طعن عمر».

(٤) ب، جـ

(٥) أ.

(٦) ب، جـ - وفى أ (وتنزيله)

(٧) أ، جـ - وفى ب (بتغيير).

وقد أشار إلى كيفية التغيير فقال:

فأولَ الفعل اضْمُمَنْ...... ....

يعنى: ماضيًا كان أو مضارعًا.

فإن قلت: منه ما يكسر أوله نحو «قيل» فى الفصحى و«رِد» فى لغة.

قلت: لم يكسر إلا بعد تقدير ضمة كما سيأتى، والأصل «قُول» و«رُدِدَ».

ثم قال:

.... والمتصل بالآخر اكسِر فى مُضِىٍّ كوُصِلْ

المتصل بالآخر هو الحرف الذى قبله. كالصاد من «وصل».

فإن قلت: فنحو «قيل» و«رد» لا يكسر ما قبل آخره.

قلت: بل كسر تقديراً كما سبق فى ضم أوله..

ثم قال:

واجعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ....

أى: واجعل المتصل بالآخر منفتحًا لفظًا أو تقديراً كما سبق، ثم مثله فقال:

.... كيَنْتَحِى المقولِ فِيْه يُنْتَحَى

المقول بالجر صفة للفظ (ينتحى)[1] الذى يقال فيه إذا بنى للمفعول. «يُنتحَى» فيضم (أوله)[2] ويفتح ما قبل آخره.

فهذان العملان ـ أعنى: ضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره فى الماضى أو فتحه فى المضارع ـ مطردان فى كل فعل (مبنى)[3] لما لم يسم فاعله.

وقد يضاف إليهما فى بعض الأفعال عمل آخر، وقد نبه على ذلك فقال:

والثانىَ التالىَ تا المطاوعَهْ كالأولِ اجعلْه بلا مُنَازَعَهْ

---

(١) أ ـ وفى ب، جـ (ينتحى أى ينتحى).

(٢) ب، ج ـ وفى أ (آخره). (٣) أ، ج. وفى ب (بنى).

أي: اجعل الحرف الثاني الذى يتلو «تاء» المطاوعة كالأول فتضمه كما تضم الأول نحو «تعلَّمَ» فتقول «تُعُلِّمَ» ـ بضم أوله وثانيه، وكذلك كل فعل أوله «تاء» مزيدة معتادة، وإن كانت لغير المطاوعة نحو: «(تبختر)[١] وتكبر وتوانى وتحكم».

فإن قلت: فتقييد المصنف: التاء بالمطاوعة، ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعذر له، أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة، فاكتفى بذكرها.

فإن قلت: قوله فى التسهيل: ومع ثانيه إن كان ماضيًا مزيدًا أوَّله (تاء)[٢] عبارة صحيحة لشمولها.

قلت: لكنها شملت غير المقصود أيضًا (كالتاء)[٣] فى قولهم «تُرمِّس الشىء» بمعنى رمَّسه[٤] فإنها مزيدة وهو لا يضم ثانيه[٥] لكونها «تاء» زيادتها غير معتادة.

(فالأولى أن يقال مزيدًا أوله «تاء» معتادة)[٦] ثم قال:

وثالثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوصلِ ... كالأوَّلِ اجعلنَّهُ كاستُحِلى

إذا كان أول الماضى همزة وصل. ضم أوله وثالثه فتقول: فى «استحلى»، «استُحلى» وذلك واضح.

فإن قلت: ليس ذلك على إطلاقه، لأن الأفصح فى «اختار وانقاد» أن يقال: «اختير وانقيد» وسيذكره[٧].

قلت: الجواب عنه كالجواب عن كسر «قيل» وقد تقدم.

---

(١) ج ـ وفى أ (تتحيز) وفى ب (تجبر).

(٢) أ، ب ـ وفى ج (بتاء) وراجع التسهيل ص ٧٧.

(٣) أ، ب.

(٤) رمَّسه: أى دفنه

(٥) أى: إذا بنى للمجهول. بل يسكن ثانيه. راجع صبان ٢/ ٤٣.

(٦) أ، ب.

(٧) فى قول ابن مالك:

وما لفا باع وما العين تلى ... فى اختار وانقاد وشبه ينجلى

ثم قال.

واكسِرْ أو اشْمِمْ فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلْ عينًا وضمٌّ جا «كبُوعَ» فاحتُمِلْ

إذا كان الماضى ثلاثيا معتل العين معلها نحو: «قال وباع» وقصد بناؤه للمفعول فُعِلَ فيه تقديراً ما يقتضيه القياس. فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره. فيقال: «قُوِلَ وبُيِعَ».

إلا أن العرب قصدوا تخفيفه، لثقل الكسرة على حرف العلة، فمنهم من حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من «بيع» وقُلبت الواو من «قول»، «ياء» (لسكونها)[1] بعد كسرة فصار اللفظ «قيل وبيع».

ففى ذوات الياء عملان، وفى ذوات الواو ثلاثة، وهذه أفصح اللغات.

ومنهم من فعل ما تقدم من حذف الضمة ونقل الكسرة. إلا أنه يشم الفاء (للضم)[2] ومعنى الإشمام هنا: شوب الكسرة شيئًا من صوت الضمة،ولهذا قيل: ينبغى أن يسمى رَوْمًا.

قلت: وقد عبر عنه بعض القراء بالروْم.

فإن قلت: ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام؟

قلت: ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع.

والأقرب ما حرره بعض المتأخرين. فقال: كيفية اللفظ أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازاً لا شيوعًا.

جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر.

ومن ثم تمحضت الياء. وهذه اللغة، أعنى لغة الإشمام فصيحة تلى لغة الكسر فى الفصلة.

---

(١) ب، جـ - وفى أ (لكونها).

(٢) ب - وفى أ. جـ (الضم).

ومنهم من يحذف كسـرة العين، إذ منها ينشأ الثقل وتبقى الفـاء على ضمها فتسلم (الواو)(١) فى «قول» وتقلب الياء واواً فى «بيع» لانضمام ما قبلها(٢).

وهذه اللغة أضعف اللغات(٣) وعليها قول الراجز:

ليت شبابًا بوعَ فاشتريتُ(٤) ....

تنبيه: وإنما قال: «أُعِل» دون «اعتل»، ليخرج ما عينه حرف علة ولم يعل، نحو: «عور فى المكان» وصيد فيه، فإن حكمها حكم الصحيح.

ثم قال:

وإنْ بِشكلٍ خيف لَبسٌ يُجْتَنَبْ ....

---

(١) ب.

(٢) وفى أ (تقلب الواو ياء فى بيع)

(٣) قال الأشمونى: ١/ ١٨١ أشار بقوله: («فاحتـمل» إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأولبين، وتعزى لبنى فقعس وبنى دبير ـ وهما من فصحاء بنى أسد) ا هـ.

(٤) عجز بيت، قائله: رؤبة بن العجاج؛ وهو من الرجز المسدس، وصدره:

لَيْتَ وهَلْ ينفعُ شيئًا لَيْتَ

وروى «وما ينفع» مكان «وهل ينفع» ابن يعيش.

المعنى: أتمنى أن يباع الشباب فأشتريه، ولكن التمنى لا ينفع ولا يفيد، فإن الشباب إذا ولَّى لا يرجع.

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب، «وهل» حـرف استفهام مـعناه النفى «ينفع» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «شيئًـا» مفعول «ليت» قصد لفظه فاعل، والجملة لا محل لها مـعترضة «ليت» حـرف تمن مؤكد للأول «شـبابًا» اسمه «بوع» فـعل مبنى للمجـهول ونائب الفاعل ضمير مـستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر ليت «فـاشتريت» اشترى فعل ماض والتاء فاعل.

الشاهد: فى «بوع» فإنه فعل ثلاثى معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفـاء لغة جمـاعة من العرب، مـنهم من حكى المؤلف، ومنهم بعض بنى تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

مـواضعه: ذكـره من شراح الألفـية: ابـن الناظم ص ٩٤، وابن عقـيل ١/ ٢٦٨، والأشـمـونى ١/ ١٨١، والسندوبى، وداود، والمكودى ص ٥٤، وابن هشـام ١/ ٣٨٠ وأيضًا ذكره فى مغنى اللبيب ٢/ ٥٣، والسيوطى ٥٠، وأيضًا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٢٤٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٧/ ٧٠.

إذا خيف التباس فِعْل المفعول بفعل الفاعل بسبب شكل، وهو ضم الفاء(أ)(١) وكسرها وجب حينئذ اجتناب ذلك الشكل الذى بسببه وقع اللبس، فتقول فى «بيع»: «بعت يا عبد» إخلاص الضم أو بالإشمام، وفى (عوق)(٢). «عقت يا زيد» بإخلاص الكسر أو بالإشمام، إذ لو أخلصت الكسر فى «بعت» والضم فى «عقت» لالتبس فعل المفعول بفعل الفاعل.

وما ذكره من اجتناب الشكل الملتبس لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقًا(٣).

ويؤيده ما حكاه ذو الرمة عن أمة بنى فلان: غُشنا ما شئنا (وهو فُعلنا)(٤) لأنه يقال: غيث القوم.

ثم قال:

.... وما لباعَ قد يُرَى لنحو حَبّ

يعنى أن الثلاثى المضاعف المدغم يجوز فى فائه ما جاز فى فاء «باع» من إخلاص الكسر والضم والإشمام نحو: «حِبّ ورُدَّ» وقرئ ﴿هذه بضاعتنا رِدّت إلَيْنا﴾(٥) ولكن الأفصح فى المضاعف الضم. وقال بعضهم: لا يجوز غيره، والصحيح الجواز(٦).

فإن قلت: هل يعرض فى المدغم (من الإلباس)(٧) ما عرض فى نحو «قيل وبيع»؟

قلت: لا. لأن المضاعف إذا بنى للفاعل فتحت فاؤه. إلا فيما كان على «فعل» إذا نقلت ضمة عينه إلى الفاء نحو (حب)(٨) فيعرض اللبس بإخلاص الضم. فقياس من راعى إزالة اللبس أن يقول «حِب» ـ بالكسر ـ أو بالإشمام.

---

(١) ب، جـ (٢) أ، جـ ـ وفى ب (عيق).
(٣) راجع الأشمونى ١/ ١٨٢. (٤) أ.
(٥) من الآية ٦٥ من سورة يوسف ـ قراءة علقمة.
(٦) لقراءة الضم (رُدت إلينا).
(٧) أ، ب ـ وفى جـ «الالتباس».
(٨) أ، جـ ـ وفى ب (حبب)

ثم قال:

وما لِفا باعَ وما العينُ تَلى   فى اختار وانقاد وشبْهٍ ينْجَلى

يعنى أن (ما اعتلت)[1] عينه من الفعل الماضى الموزون بافتعل نحو: «اختار» أو بالفعل نحو «انقاد» يُفعل بثالثه. وهو الذى تليه العين ما فعل بفاء باع من الكسر والضم والإشمام فيقال «اختير واختور» وبالإشمام، ومن كسر الثالث كسر الهمزة ومن ضم الثالث ضم الهمزة، ومن أشمه أشمها.

واعلم أن ما لم تعل عينه من هذا النوع فحكمه حكم الصحيح كما سبق فى الثلاثى، نحو «اعتور».

ولما فرغ من (بيان)[2] الكيفية شرع فى ذكر بقية الأشياء التى تنوب عن الفاعل فقال:

وقابلٌ من ظرفٍ أو من مصدرِ   أو حرفِ جرٍ بنيابَةٍ حَرِى

أشار بقوله (وقابل) إلى أن من الظرف والمصدر (وحرف الجر)[3] ما لا يقبل النيابة.

أما الظرف فلا يقبلها إلا بشروط:

الأول: أن يكون مختصا فلا يجوز «سِيرَ وقت، ولا جُلِسَ مكان»

والثانى: أن يكون متصرفًا فلا يجوز «جلس عندك» خلافًا للأخفش[4]

والثالث: أن يكون ملفوظًا به خلافًا لابن السراج فى إجازته نيابة الظرف المنوى.

وأما المصدر فلا يقبلها (أيضًا)[5] إلا بشروط:

---

(١) أ، ب. وفى جـ «ما أعلت»

(٢) أ، جـ. وفى ب «ذكر».

(٣) أ ـ وفى ب «المجرور».

(٤) فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب ـ دم، صبان ٢/ ٤٥.

(٥) ب.

الأول: أن يكون متصرفًا، فلا يجوز نيابة «سبحان» ونحوه.

والثانـي: أن يكون لغيـر مجرد التـوكيـد فلا يجـوز «ضُرِبَ ضَـرِبَ» لعدم الفائدة.

والثالث: أن يكون ملفوظًا به أو مـدلولا عليه بغير العامل نحـو «بَلَى سِير» لمن قال: ما سير سير شديد، فلو دل عليه (العامل)[1] لم ينب خلافًا لبعضهم.

وأما المجرور فلا يقبلها إلا بشرطين:

الأول: (ألا يلزم)[2] الحرف الجـار له وجهًا واحـدًا فى الاستـعمال. كـمذ (ومنذ)[3] ورب والكاف وما خص بقسم واستثناء فلا ينوب شيء من ذلك كما لا ينوب الظرف غير المتصرف.

والثانى: ألا يكون للتعليل «كاللام والباء ومن» إذا دلت على التعليل.

ذكر ذلك بعض النحويين، وقد أجاز (بعضهم)[4] ذلك فى قوله:

يُغْضِى حياءً ويُغضَى مِن مهابتِهِ[5] ....

---

(١) أ، جـ. وفى ب (بالعامل). (٢) ب، جـ. وفى أ «يكون لا يقبل».

(٣) ب. (٤) أ.

(٥) صدر بيـت، قائله الفـرزدق همام بن غالـب من قصيـدة طويلة من البـسيط يمـدح بها الفرزدق زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه.

وعجزه: فما يُكَلَّمُ إلا حين يَبْتَسِم.

الشرح: «يُغْضِى» على صيغة المعلوم ـ يغمض جـفونه ـ من الإغضاء وهو إدناء الجفون بعضـها من بعض «مـهابتـه»: المهابة: الهـيبـة، والمهابة: التـعظيم والإجلال، «يبـتسم» الابتسـام: أوائل الضحك، «يكلم» على صـيغة المجـهول، «يغضى» الثـانية على صيـغة المجهول.

المعنى: أن زين العابدين مـحتشـم ذو حياء وجـلال. فهو يغـمض جفونه من الحـياء ويغمض الناس جفونهم من هيبته فإذا ابتسم هدأ روع الناس؛ فما يكلم إلا وقت ابتسامه.

الإعراب: «يغضى» فعل مضارع مـرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله ضميـر مستتر جوازاً تقـديره هو يعود إلى المـمـدوح «حيـاء» مفـعول لأجله منصـوب بالفتحـة الظاهرة «ويغضى» الواو حرف عطف يغضى فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ونائب الفاعل ضمير مستتر جـوازاً تقديره هو «من» حرف جر «مهابته» مجرور بمن وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مضاف إليه.

=

وذكر ابن إياز. أن الباء الحالية فى نحو «خرج زيد بثيابه» لا تقوم مقام الفاعل. كما أن الأصل الذى ينوب عنه كذلك، وكذلك المميز إذا كان معه «مِن» كقولك: «طِبْتَ مِن نفسٍ»، فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضًا[١].

قلت: دخول «من» فى هذا المثال غير جائز وسيأتى فى بابه[٢].

فإن قلت: قوله: (أو حرف جرّ) يقتضى أن النائب إنما هو حرف جر، فيكون فى محل رفع كما نقل عن الفراء.

قلت: مذهب البصريين، أن النائب، إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، ولما كان الحرف (ملازمًا)[٣] للمجرور اكتفى بذكره.

وظاهر كلامه فى الكافية[٤] والتسهيل أن النائب هو الجار والمجرور معًا.

ثم قال:

ولا ينوبُ بعضُ هذِى إن وُجِدْ فى اللفظِ مفعولٌ بِهِ، وقد يَرِدْ

الإشارة (بهذى) إلى الظرف والمصدر (وحرف الجر)[٥].

= «فما» الفاء للتفريع، ما حرف نفى «يكلم» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «إلا» حرف استثناء لا عمل له «حين» ظرف زمان متعلق بيتكلم «يبتسم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو.

الشاهد: فى «ويغضى من مهابته» لأن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أى: هو الإغضاء. وكلمة «من» للتعليل أى: لأجل مهابته وهو مفعول له؛ فلذلك لم ينب عن الفاعل.

وذهب الأخفش إلى أن قوله: «من مهابته» نائب فاعل يغضى مع اعترافه بأن «من» حرف جر للتعليل، وعنده أنه لا تمنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١/ ٢٧٧، ٢/ ١٣١، وداود، والسندوبى، والأشمونى ١/ ١٨٣ وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ٥٣.

(١) راجع الأشمونى ١/ ١٨٣.

(٢) عند قول ابن مالك:

واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفسًا تفد

(٣) أ، جـ. وفى «مقارنًا» (٤) الكافية لابن مالك ورقة ٣٥.

(٥) أ، جـ. وفى ب «الجار».

مـذهب جمـهور البـصريـين: أنه لا يجـوز نيـابة شـيء منهـا مع وجـود المفعول به.

ومذهب الكوفـيين: جواز ذلك مطلقًا، ونـقله المصنف عن الأخفش، ونقل بعضـهم عنه أنه (إنما)[1] يجيـز نيابة غـير المفعـول به إذا تقدم على المفـعول به. فالمذاهب على ثلاثة.

قال المصنف: ويقـول الكوفيين أقـول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جـعفر[2] ﴿لِيُجْـزَى قومًا بما كانوا يكسـبون﴾[3] وفي هذا ونحوه أشار بقوله: (وقد يَرِدْ)

وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء، قيل: ولا أولوية لشيء منها، وقيل: المصدر أولى[4] وقيل المجرور[5]، وقال الشيخ أبو حيان[6]: ظرف المكان أولى[7] [8].

---

(١) أ، ب.

(٢) هو: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومـي المدني، أحد أصحاب القراءات العشر، انتهت إليه رياسـة الإقراء بالمدينة، وكان إمـام أهلها في القراءة، ولم يكن أحـد أقرأ للسنة منه، وتوفي سنة ١٣٠ هـ.

(٣) من الآية ١٤ من سورة الجاثية ـ فيجزى مبنى للـمفعول «بما» نائب فاعل مع تقدم المفعول به وهو قومًا. وارتضيت رأى الكوفيين للدليل.

(٤) لأنه أشرف جزءي مدلول العامل. أ هـ صبان ٢/ ٤٧.

(٥) لأنه مفعول به بواسطة الجار. ا هـ صبان ٢/ ٤٧.

(٦) هو محمد أثير الدين بن يوسف الغـرناطي. ولد بمطخارش من ضواحي غرناطة، وتلقى عن كثيرين، منهم ابن الضائع، ثم هاجر وضرب في مغارب الأرض ومشارقها، ثم انتهى به المطاف إلى القاهرة، فـأخذ عن ابن النحاس وصنف كثـيرًا، فمن مؤلفـاته في النحو: التذييل والتكمـيل ـ وملخصه ارتشـاف الضرب من لسان العرب، وكـان على مذهب ابن الضائع في منع الاسـتشهـاد بالحديث؛ ولذا رد على ابن مالك في شـرحه على التسـهيل بكلام مسهب، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ.

(٧) ب ـ قال أبو حيان في الارتشاف «واخترت إقامة ظرف المكان».

(٨) «لأن في إنابة المجرور خـلافًا ودلالة الفـعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كـدلالته على المفعول به، فهو أشبه المفـعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعًا على الحـدث والزمان» ا هـ صـبان جـ٢ ص٤٧. نقـلا عن الهـمع وارتضيت رأى الشـيخ أبي حيان. قال الشيخ الصبان جـ٢ ص٤٧: =

ثم قال:

وباتّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ   بَابِ كَسَا فيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ

المتعدى إلى مفعولين ثلاثة أنواع: باب كسا، وباب ظن، وباب اختار.

فباب كسا: كل (فعل)[1] متعد بنفسه إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب ظن: كل (فعل)[2] متعد بنفسه إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وباب اختار: كل (فعل)[3] متعد إلى واحد بنفسه وآخر بإسقاط حرف الجر. ولا خلاف فى (جواز)[4] نيابة المفعول الأول فى الأبواب الثلاثة.

وأما الثانى فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته فى باب كسا بشرط أمن اللبس. فتقول: «أُعطِيَ زَيداً درهم» ولا يجوز نحو «أعطى زيد عمراً» إلا بنيابة الأول لأنه يلبس.

وحكى (عن)[5] الفارسى: منع إقامة الثانى إذا كان نكرة والأول معرفة وهو نقل غريب. وسيأتى الخلاف فى باب ظن.

وأما باب اختار، فلم يتعرض له هنا.

وقال فى التسهيل: ولا يمنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل. اهـ[6] وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمهور تعيين رفع المنصوب بنفس الفعل.

ثم قال:

=«....... لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان؛ لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين، ودلالته التزامًا على المكان، فلم يخرج من كونه أشبه بالمفعول به منهما» اهـ وراجع الأشمونى ١/ ١٨٤.

(١) ب.   (٢) ب.   (٣) ب.

(٤) أ، ب.

(٥) ب، جـ

(٦) التسهيل ص٧٧.

فِى بَابِ ظَنَّ وَأَرى المنعُ اشتَهَرْ　　　　وَلاَ أَرَى مَنْعًا إِذا القصدُ ظَهَرْ

تقدم بيان باب ظن، وأما باب «أعلم» فكل متعد إلى ثلاثة.

قال المصنف: منع الأكثرون نيابة ثانى المفعولين من باب «ظن وأعلم»[1] والصحيح عندى جواز ذلك إن أمن اللبس[2]، ولم يكن ثانى المفعولين جملة ولا ظرفًا ولا (مجرورًا)[3] ا هـ.

وأما الثالث من باب «أعلم» فلم يتعرض له، إلا أن قوله فى التسهيل: ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا[4] ا هـ يقتضى جوازه.

وقد نقل جوازه عن بعضهم فأجاز «أعلم زيدًا فرَسكُ مُسْرَجٌ».

ونقل ابن هشام الخضراوى[5] وابن أبى الربيع وابن المصنف: منع نيابته باتفاق[6] [7].

ثم قال:

وَما سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا　　　　بالرَّافع النصبُ له محققَا

---

(١) فلا يجوز عندهم «ظن زيدًا قائم» ولا «أعلم فرسك مسرجًا».

(٢) كما فى الأمثلة السابقة، وإن لم يأمن تعين الأول اتفاقًا فتقول فى «ظننت زيدًا عمرًا» و«أعلمت بكرًا خالدًا منطلقًا» و«ظن زيد عمرًا» و«أعلم بكر خالدًا منطلقًا» ا هـ أشمونى ١/ ١٨٥.

(٣) أ، جـ. وفى ب (جار ومجرور).　　(٤) التسهيل ص ٧٧.

(٥) هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى الأنصارى الأندلسى من أهل الجزيرة الخضراء.

كان إمامًا فى العربية عاكفًا على التعليم. أخذ عن ابن خروف والرندى، وأخذ عنه الشلوبين، وكان شاعرًا ناثرًا متصرفًا فى الأدب. وله مصنفات منها: المقال فى أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح. وتوفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ.

(٦) وحجتهم فى ذلك بأن المفعول الأول صريح والآخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولى أعطى، وبأن السماع إنما جاء بإنابة كقوله:

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت　　　كرامًا مواليها لئيما صميمها

ا هـ أشمونى ١/ ١٨٦.

(٧) قال ابن المصنف وهو الشارح ص ٩٥ (ولم يجز نيابة الثالث باتفاق).

يعنى: أن ما تعلـق بالفعل ولم يكن نائبًا عن الفـاعل فهـو منصوب لفظًا، كالمصدر والظرف والمفعول به أو فيه أو له أو معه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه، أو محلا كالمجرور بحرف نحو «مررت بزيد».

فإن قلت: ينبـغى أن يقول: وما سوى الفـاعل والمشبه به والنائب عنه كـما ذكر فى التسهيل[1] فإن هذه الثلاثة مرفوعة.

قلت: عنى بالرافع رافع النائب لا الفـعل مطلقًا فلم يحتج إلى ذكـر الفاعل ولا (المشبه)[2] به، والله أعلم.

---

(١) قال فى التسـهيل ص ٧٧ (وما تعلق بالفعل غـير فاعل أو مشبـه به أو نائب عنه منصوبًا لفظًا أو محلا).

(٢) أ، ب ـ وفى جـ (الشبيه).

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله (فيشمل)[1] الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لأنه لا يفسر فى هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله.

ثم قال:

إنْ مُضمرُ اسمٍ سابقٍ فعْلاً شَغَلْ   عنهُ بنصبِ لفظِهِ أو المحَلّ

تقدير البيت: إن شغل (مضمرُ اسمٍ)[2] سابق فعلا.

فقوله: (مضمر اسم) فاعل بفعل مقدر يفسره الظاهر، وقوله: (سابق) صفة لاسم، (وفعلا) مفعول شغل، وقوله: (عنه) أى: عن الاسم السابق، وقوله: (بنصب لفظه أو المحلّ) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد بنصب لفظه الضمير، أو محله، فنصب لفظه نحو «زيداً ضربتُه» ونصب (محله)[3] «زيداً مررتُ به».

والثانى: أن يكون المراد بنصب لفظ، الاسم السابق أو محله.

وعلى هذا فالباء بمعنى «عن» وهو بدل اشتمال من الهاء فى عنه بإعادة العامل. والتقدير: إن شغَل مضمرُ اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم نحو «زيداً ضربتُه» فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب «زيداً» أو نصب محله نحو «زيداً مررتُ به» فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل «زيد» فنقول: «بزيد مررت» فيكون محل المجرور نصبًا.

فإن قلت: أى الاحتمالين أرجح؟

قلت: الأول هو ظاهر لفظه، ويؤيده قوله فى التسهيل: إذا انتصب لفظًا أو محلا ضمير اسم سابق. ا هـ[4] إلا أنه يلزم منه تجوز فى موضعين:

---

(١) أ، جـ وفى ب (فشمل).

(٢) ب، جـ.   (٣) ب، جـ.

(٤) التسهيل ص ٨٠.

أحدهما: قـوله «عنه» فإنك إذا قلت: «زيداً مررتُ به» لم يشغله الضـمير عن نصب «زيد» لأنه فعل لازم، لو سلط عليـه لم ينصبه، ولكن قد يـقال شغله الضمير عن «زيد» بتجوز بمعنى شغله عن العمل فى محله.

والآخر: قـوله (بنصب لفظهِ) والضمير لا ينـصب لفظه، لأنه مبنى، ويلزم منه أيضًا تكرار، فإنه قد يقال بعد:

وفصل مشغولٍ بحرف جرّ أو بإضافةٍ كوصلٍ يَجْرِى

فذكر حرف الجر على هذا التقدير تكرار لأنه قد علم من قوله (أو المحل).

وأما الاحتمال الثانى، فلا يلزم منه شىء من ذلك. فتأمله[1].

ويؤيده قوله فى شـرح الكافيـة: إذا (قدم)[2] اسم على فعل صـالح لنصبه لفظًا أو محلاً، فلم يجعل التقسيم فى الضمير بل فى الاسم السابق. ا هـ[3].

وهذا وجـه ظاهر لولا ما فـيه من اسـتعـمال البناء بمعنى «عن» فى قـوله: (بنصب) على أن استعمال الباء بمعنى «عن» كثير.

فإن قلت: يرد على كلامه كما قيل نحـو: «زيد ما أحسنه» فإنه فعل اشتغل بضمير اسم سابق وليس من الباب بإجماع.

قلت: لا يرد، لأن الضـمـيـر (لا)[4] يشـغله عن الاسم السابق، لأن فـعل التعجب لا يعمل فيما قبله فخرج بقوله: (عنه).

ثم قال:

فالسابقَ انصِبْهُ بفعلٍ أُضمِرا حتمًا............

(١) فالأول بصرى والثانى كوفى. والثانى مردود، قال ابن عقيل ١/ ٢٩٣ (ورد هذا المذهب بأنه لا يعـمل عامل واحـد فى ضميـر اسم ومظهره. وقـال قوم: هو عـامل فى الظاهر والضمير ملغى. ورد: بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل)ا هـ.

(٢) أ، ب ـ وفى جـ (تقدم).

(٣) قال فى شرح الكافيـة ورقة ٣٦ (إنه إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصـبه لفظًا أو محلا وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله فى ضميره فذلك الاسم السابق) نص كلامه.

(٤) أ، وفى ب، جـ (لم).

يعنى: أن الاسم السابق إذا نصب، فالناصب له عند الجمهور فعل مضمر لا يجوز إظهاره.

ولهذا قال (حتمًا) أى: إضماراً حتمًا، لأن الظاهر كالعوض منه، فلا يجمع بينهما.

فإن قلت: مقتضى عبارته إيجاب نصبه، وليس نصبه يوجب فى كل صورة كما سيذكر.

قلت: المراد انصبه بالمضمر (حتمًا) حيث يصح النصب، وليس المراد (نصبه)(١) حتمًا. وذلك واضح.

وقوله:

.... مُوَافِقٍ لما قَدْ أُظهِرَا

يعنى: موافقًا له فى المعنى واللفظ إن أمكن، نحو «زيداً ضربته» فالتقدير: ضربت زيداً ضربته، أو فى المعنى دون اللفظ إن تعذر، نحو «زيداً مررت به» (أى جاوزت زيداً)(٢).

واعلم أن الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام:

واجب النصب، وواجب الرفع، وراجح النصب، ومستو فيه الأمران، وراجح الرفع.

فأشار إلى الأول بقوله:

والنصبُ حَتْمٌ إنْ تَلا السَّابقُ ما يختصُّ بالفعلِ كإنْ وحَيْثُمَا

يعنى: أن النصب واجب إذا ولى الاسم السابق شيئًا يختص بالفعل كأدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام إلا الهمزة، فإن النصب بعدها راجح لا واجب.

وقد (مثل)(٣) بإن، نحو «إن زيداً ضربته»، «وحيثما» نحو: حيثما زيداً لقيته (فأكرمه)(٤).

(١) أ ـ وفى ب، جـ (نصبًا).

(٢) ب.

(٣) ب، جـ. وفى أ (مثله).

(٤) أ، ب

ثم أشار إلى الثانى بقوله:

وإن تلا السابقُ ما بالابْتدا ... يختصّ - فالرفعَ التزمْهُ أبدَا

كذا إذا الفِعْلُ تَلاَ ما لم يَرِدْ ... ما قبلُ معمولاً لما بَعْدُ وُجِدْ

يعنى أن الرفع يجب لسببين[1]:

أحدهما: أن يتقدم على الاسم ما يختص بالابتداء[2]، ومثل المصنف ذلك «بإذا» الفجائية، و «ليتما» نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. و«ليتما بشر كلمتُه»

أما «إذا» ففى اسم (الاشتغال)[3] بعدها مذاهب:

جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه، ووجوب رفعه، (لأنها)[4] لا يليها فعل ولا معمول فعل، وإنما يليها مبتدأ أو خبر.

و «إن» المفتوحة: مؤولة بمبتدأ أو المكسورة، لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ أو خبر. فمن (أولاها)[5] غير ذلك فقد خالف كلام العرب.

قال فى شرح التسهيل ولا يلتفت إليه، وإن كان سيبويه، رحمة الله عليه.

والتفصيل: فإن كان الفعل مقرونًا بقد جاز النصب (بعدها)[6] وإن لم يكن مقرونًا بها وجب الرفع، لأن الأخفش قد حكى عن العرب إيلاءها الفعل المقرون بقد. قيل وهو الصحيح ... وأما «ليتما» فمذهب الجمهور أنها لا يليها فعل ولا معمول فعل. وقد أجاز بعضهم وقوع الجملة الفعلية بعدها، وعلى هذا (لا)[7] يمتنع النصب.

وذكر بعضهم مما يختص بالابتداء واو الحال، نحو «خرجت وزيد يضربه عمرو» ولا يجوز «زيداً يضربه عمرو».

(١) أ، ب. وفى جـ (لشيئين).
(٢) فى الأصل (بإلا).
(٣) أ، جـ. وفى ب (الاشتغال عنه).
(٤) أ، جـ وفى ب (لأنه).
(٥) ب، جـ. وفى أ (والاها)
(٦) أ، جـ (٧) ب، جـ

والثـانى: أن يكون بين الاسم والفعل شىء لا يعـمل ما بـعده فيـما قـبله كأدوات الاستفهام والشرط والتحضيض والموصول والموصوف و «إلا» فى الاستثناء والحروف الناسخة وكم الخبرية ولام الابتداء و «ما» النافية.

وأما «لا» فعلى المذاهب فى تقديم معمول ما نفى بها[1].

مثـال ذلك: «زيد هل لقيـته؟» فـالرفع فى هذا المثال ونـحوه واجب، لأن «هل» لا يعمل مـا بعدها فـيما قـبلها، لكونهـا من أدوات الصدر وتمثـيل سائرها سهل[2] فلا نطول (به)[3].

وتقدير البيت: كذا إذا (تلا الفـعل شيئًا لن)[4] يرد ما قبله مـفعولا لما وجد بعده.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

واختيرَ نَصْبٌ قبلَ فعلٍ ذِى طَلَبْ ... وبعدَ ما إيلاؤه الفعلَ غَلَبْ

يعنى: أن النصب يترجح على الفعل بثلاثة أسباب:

الأول: أن يقع اسم الاشـتـغال قـبل فـعل ذى طلب. وهو الأمـر والنهى والدعاء نحو «زيداً اضربه،وعمراً لا تهنه»، و«اللهم عبدَك ارحمه».

والثانى: أن يكون الاسم بعد شىء غلب إيلاؤه الفعل «كالاستفهام بالهمزة، وحيث،وما،ولا،وأن» نحـو «أزيداً ضربته». و«حيث زيداً تلقاه أكـرمه»، و«ما زيداً لقيته».

والثالث: أن يكون الاسم بعد عاطف على جملة فعلية، وهو المراد بقوله:

وبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى ... معمولِ فِعْلٍ مستقرٍّ أوَّلاَ

---

(١) فمن أجاز تقديم معمولها جوز الاشتغال والنصب فى الاسم السابق، ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع، والأصح التفصيل، وهو المنع فى جواب القسم دون غيره «زيد لا أضربه» «زيد والله لا أضربه»

(٢) من الأمثلة: زيد إن زرته يكرمك، وهل رأيتـه؟ وهلا كلمته، زيد كم لقيـته، زيد ليتنى أكرمه، ما زيد إلا يضربه عمرو، زيد ما ضربته، زيد الذى ضربته، زيد رجل ضربته.

(٣) أ، ب. وفى جـ (فيه). (٤) أ، وفى ب، جـ (كان الفعل تلا شيئًا لم).

واحترز بقوله (مستقر أولا) من ذات الوجهين: وستأتى، مثال ذلك «لقيت زيداً وعمراً كلمته»، إنما رجح النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها.

واحترز بقوله: (بلا فصل) (من)[1] نحو «قام زيد وأما عمرو فأكرمته» فلا أثر للعطف مع الفصل بأما، لأنها من أدوات الصدر (فالكلام)[2] بعدها منقطع عما قبلها.

فالرفع بعدها أرجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو «وأما زيد فأكرمه».

تنبيهان:

الأول: تجوز المصنف فى قوله: (على معمول فعل) وليس كذلك. وإنما «العطف»[3] على الجملة الفعلية.

الثانى: لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هنا:

أحدها ـ أن (يكون)[4] اسمُ الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على جملة فعلية نحو «أتيتُ القومَ حتى زيداً مررتُ به» فحتى هنا حرف ابتداء، ولكن لما وليها فى اللفظ بعض ما قبلها شابهت العاطفة.

فلو قلت: «ضربتُ زيداً حتى عمرو ضربته» (تعين)[5] رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة. إذ لا تقع العاطفة إلا بين كل وبعض، ذكره فى شرح التسهيل.

والثانى: أن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه.

مثال الأول: قولك فى جواب: «أيهم ضربتَ؟»: «زيداً ضربتُه».

ومثال الثانى: قولك فى جواب «غلامَ أيِّهم ضربتَ؟»: «غلام زيدٍ ضربتُه».

---

(١) أ، ب. وفى جـ (فى)
(٢) ب، جـ وفى أ (رافعًا الكلام)
(٣) أ، جـ. وفى ب (يعطف)
(٤) أ، جـ. وفى ب (يقع).
(٥) أ، جـ. وفى ب (رجح)

والثالث: أن يكون رفعه يوهم وصفا مُخلا. كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[١] فالنصب فيه راجح، لأن الرفع يوهم أن يكون «خلقناه» صفة، مخصصة، والنصب يرفع ذلك التوهم، إذ الصفة لا تفسر ناصبًا لما قبلها.

وإذا لم تكن صفة فهو خبر فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر فهو مذهب أهل السنة. وقد قرئ بالرفع[٢] ثم أشار إلى الرابع بقوله:

وإن تلا المعطوفُ فعلا مُخْبَرَا به عن اسمٍ فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا

يعنى: أنه إذا وقع اسم الاشتغال بعد عاطف على جملة ذات وجهين وهى الابتدائية التى خبرها فعل نحو: «زيد قام» و«عمراً أكرمته» فيجوز الرفع مراعاة لصدرها، والنصب مراعاة لعجزها، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر لأن فى كل منهما مشاكلة.

فإن قلت: ينبغى ترجيح النصب لترتبه على أقرب (المشاكلتين)[٣].

قلت: قد رجحه بعضهم على الرفع لذلك، ولا ينهض، لأن الرفع (مترجح)[٤] بعدم الإضمار، ولكل منهما مرجح فتساويا، وقد حكى عن الفارسى ترجيح الرفع.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: (بلا فصل) كما قال فى البيت السابق احترازاً من نحو: «زيد قام وأما عمراً فأكرمتُه» فالرفع فيه راجح، ولا أثر للعطف.

قلت: استغنى بتقديم الاحتراز عنه.

فإن قلت: ما المراد بقوله المعطوف؟

قلت: إن أراد اسم الاشتغال (فقد)[٥] تسامح فى العبارة، وإن أراد جملة الاشتغال فهو صحيح.

---

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) لكن على أن «خلقناه» فى موضع الخبر للمبتدأ. والجملة خبر إن، «وبقدر» حال..

(٣) أ، جـ. وفى ب (المشاكلين).

(٤) أ، جـ. وفى ب (مرجح). (٥) أ، جـ.

تنبيه:

حكم شبه العاطف فى هذه المسألة، حكم العاطف نحو «زيد أتى القومَ حتى عمراً مرَّ به» وقد سبق بيان ذلك.

وحكم شبه الفعل إذا وقع خبراً[1] فى هذه المسألة حكم الفعل (نحو)[2] «هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمُه».

ثم أشار إلى الخامس بقوله:

والرفعُ فِى غيرِ الَّذِى مرَّ رجَحْ   فما أُبيحَ افعلْ وَدعْ ما لم يُبَحْ

مثال: «زيد ضربته» لأنه خلا من موجب النصب، وموجب الرفع، ومرجح النصب، ومستوى الأمرين، وإنما رجح رفعه، لأنه لا إضمار فيه.

ثم قال:

وفصلُ مشغولٍ بحرفِ جرٍّ   أو بإضافة كوصْلٍ يجرى

يعنى: أن الأقسام الخَمسة المتقدمة مع الفعل المُباشر للضَّمير جارية مع ما منع من مباشرته حرف جر أو إضافة، فمثل «إن زيداً رأيته» فى وجوب النصب «إن زيداً مررت به» أو «رأيت أخاه» وقس على ذلك بقية المسائل.

فإن قلت: كيف يصح ذلك فى جميع المسائل؟ وقد ذكروا أن النصب فى نحو «زيداً ضربته» أحسن منه فى «زيداً ضربت أخاه» والنصب فى «زيداً ضربت أخاه» أحسن منه فى «زيداً مررت به» لوصول ضربت بنفسه، وعكس ابن كيسان، والنصب فى زيداً مررت به» أحسن منه فى «زيداً مررت بأخيه».

قلت: (كل)[3] هذه المسائل (متساوية)[4] فى ترجيح الرفع على النصب، وتفاوت مراتب النصب فيها لا ينافى ذلك.

ثم قال:

وَسوٍّ فى ذا البابِ وصفًا ذَا عَمَلْ   بالفعلِ إِنْ لَمْ يَكُ مانعٌ حَصَلْ

يعنى: (أن)[5] حكم الوصف (العامل)[6] فى تفسير ناصب الاسم السابق حكم الفعل.

---

(١) أ، جـ.   (٢) أ، ب.   (٣) ب.   (٤) ب، جـ. وفى أ (متفاوتة).
(٥) أ، ب.   (٦) أ، ب.

والذى يستوى بالفعل فى هذا الباب من الأوصاف، اسم الفاعل واسم المفعول[1]. واحترز بالوصف مما يعمل عمل الوصف، وليس بوصف كالمصدر المقدر، وحرف مصدرى، واسم الفعل.

وأما المصدر النائب فى فعله فعلى الخلاف فى جواز تقديم معموله.

وبقوله: (ذا عمل) من اسم الفاعل بمعنى الماضى، فإنه لا عمل[2]، وبقوله: (إن لم يك مانعٌ حصلْ)[3] من اسم الفاعل الواقع صلة لأل، فإنه لا يعمل فيما قبل «أل»، لأنها موصولة، وما لا يعمل لا يفسر عاملا فى هذا الباب.

فإن قلت: يرد عليه الصفة المشبهة فإنها لا تقع فى باب الاشتغال.

قلت: هى (كاسم)[4] الفاعل الواقع صلة «لأل» لأنها لا يتقدم معمولها عليها فالعلة واحدة. ثم قال:

وعُلْقَةٌ حاصلة بتابعِ كعُلْقَةٍ بنفس الاسمِ الواقعِ

يعنى: أن الشاغل إذا كان أجنبيا وله تابع سببى فالحكم معه كالحكم مع السببى المحض، فأطلق فى التابع وهو مقيد بالنعت نحو «هند ضربت رجلا (يحبها)[5]» وعطف البيان نحو «زيداً ضربت عمراً أخاه» (فلو)[6] جعلت أخاه بدلا امتنع[7]، وعطف (النسق)[8] بالواو خاصة نحو «زيد ضربت عمراً وأخاه»، لإفادتها معنى الجمع فلو كان العطف بغيرها امتنع[9].

---

(١) مثال الوصف العامل من اسم فاعل واسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال (ازيداً أنت ضاربه، أو مكرم أخاه، أو مار به، أو محبوس عليه) ا هـ أشمونى ١/ ١٩٣.

(٢) أى لا يعمل نحو «زيد أنا ضاربه أمس».

(٣) أ.

(٤) ب، جـ ـ وفى أ (اسم).

(٥) أ ـ وفى ب، جـ (يضربها).

(٦) أ، جـ ـ وفى ب (فإن).

(٧) لأن البدل فى نية تكرير العامل. نعم يجوز إن قلنا إن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ا هـ. أشمونى ١/ ١٩٤. (٨) أ، ب.

(٩) لإفادة الواو معنى الجمع، بخلاف غيرها من حروف العطف. ا هـ أشمونى ١/ ١٩٤.

تعدى الفعل ولزومه

قال:

علامةُ الفعلِ المُعَدَّى أن تصلْ　　«ها» غير مصدرٍ به نحوُ «عَمِلْ»

الفعل قسمان: متعد ولازم.

فعلامة المتعدى صلاحيته لأن يتصل به ضمير يعود على غير المصدر نحو «عمل» فتقول «الخيرُ عمله زيد».

وإنما احترز عن «هاء» المصدر، لأنها تتصل بالمتعدى واللازم فليست عاملة لواحد منهما.

فإن قلت: كان ينبغى أن يستثنى (ضمير)[1] ظرفى الزمان والمكان. فإنه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو:

ويومًا شهِدْناه[2] ....　　.............

و«الميل سرته».

---

(١) أ، جـ.

(٢) جزء بيت من الطويل، لرجل من بنى عامر، وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص ٩٠ وتمامه:

... ... سليمًا وعامراً　　قليلا سِوَى الطَّعْنِ النهالِ نَوَافِلُهْ

وروى «يوم شهدناه» وروى «قليل».

الشرح: «شهدناه» شهدنا فيه، «سليمًا وعامرًا» قبيلتان من قيس عيلان «النوافل» هنا الغنائم، «النهال» أصل النهل: أول الشرب، «والعلل» الشرب بعد الشرب «الطعن» هنا جمع طعنة.

المعنى: يقول: يوم لم يغنم فيه إلا النفوس لما أوليناهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية بالدم.

الإعراب: «يومًا» منصوب بفعل محذوف «شهدناه» فعل وفاعل وأصله شهدنا فيه فحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل فقد نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا ومجازاً.

«سوى» أداة استثناء «الطعن» مضاف إليه «النهال» صفة للرماح ثم مضاف محذوف هو بدل من الطعن. أى: قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم «نوافله» فاعل لقليل والهاء مضاف إليه.

الشاهد: «ويومًا شهدناه» حيث نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا ومجازاً.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢١٣، وابن يعيش فى شرح المفصل ٤٦/٢، وسيبويه جـ١ ص ٩٠ والمقتضب ٣/ ١٠٥.

قلت: لا يتصل باللازم ضمير الزمان ولا المكان حتى يتوسع فيه، وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به.

فإن قلت: يرد عليه نحو (كنته) فإن الضمير خبر «كان» وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق على «كان» وأخواتها أنها أفعال متعدية.

قلت: إنما لم ينبه على هذا لوضوحه، وأيضًا ـ فكان وأخواتها مشبهة بالمتعدى وربما أطلق على خبرها المفعول.

ثم قال:

فانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فاعلٍ نحوُ تَدَبَّرْتُ الكتُبْ

قوله: (فانصب به) تصريح بأن ناصب المفعول به هو الفعل، وهذا هو الصحيح. وشرط فى نصبه ألا ينوب عن فاعل نحو (تدبرتُ الكتب) فلو ناب عن الفاعل رفع كما تقدم فى نائبه[1].

ثم قال:

ولازم غير المعدَّى..... ....

يعنى: أن ما سوى المتعدى هو اللازم ولا ثالث لهما.

فإن قلت: ثَم قسم (ثالث[2]) صالح للتعدى واللزوم كما ذكر فى التسهيل[3].

قلت: هو غير خارج عن القسمين.

ثم أشار إلى أن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل علَى لزومه بزنته فقال:

............وحُتِمْ لُزومُ أفعالِ السَّجايا كنَهِمْ

أفعال السجايا: ما دل على معنى قائم بالفعل (لازم له)[4] (كشجُعَ[5]) وجَبُنَ وحسُنَ وقبُحَ، ونَهِمَ إذا كثر أكله.

---

(١) الرفع. نحو «تدبرت الكتب». (٢) أ، جـ. وفى ب «آخر».

(٣) قال فى التسهيل ص ٨٣ «ويسمى متعديًا وواقعًا ومجازًا وإلا فلازمًا. وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين» اهـ أى القسمين.

(٤) ب، جـ. وفى أ «لا له». (٥) أ، جـ.

ثم قال:

كذا افعللّ......... ....

نحو «أقشعرّ» و«اشمأزّ»(١) و«اطمأنّ».

والمضاهي اقعنسسا........ ....

يعني ما كان على وزن «افعنلَل» «كاحرنْجمتِ الإبلُ» أى اجتمعت، وكذا ما ألحق بافعنلل، كاقعنسس البعير: امتنع من أن يقاد، واحرنبَى الديكُ، أى انتفش.

والمضاهي: يعني المشابه، وينبغي أن يكون «اقعنسس» فاعل بالمضاهي والمفعول محذوف، أي: وكذلك الفعل الذى ضاهاه «اقعنسس» كاحرنجم، لأن اقعنسس ملحق باحرنجم.

ثم قال: .... **وما اقتضى: نظافةً أو دَنَسًا.**

نحو: «نَظُف» و«وضُأ» «طَهُرَ» ونحو «نَجُس» و«رَجُس» و«قَذُر».

أو عرضًا.......... ....

وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه «كمرِض وكسِل» و«نشِط» و«حزِن» و«فرِح».

..............**أوْ طَاوَعَ المُعَدَّى لواحد**..............

المراد بالمطاوع ما دل على قبول الأثر نحو (مَددتَ الثوب فامتد، ودحرجت الشيء «فتدحرج».

واحترز بقوله: (لواحدٍ) من مطاوع المتعدى إلى اثنين، فإنه متعدٍّ إلى واحد.

ثم قال:

وعَدِّ لازمًا بحرفِ جَرٍّ

يعني: أنه إذا علق اللازم بمفعول به معنى عدى بحرف الجر نحو «ذهبْتُ بزيد» بمعنى: أذهبته، ونحو «رغبت فى الخير» و«أعرضت عن الشر».

وقد جاء (تعدية)(٢) المتعدى إلى واحد بالباء إلى ثان، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾(٣).

---

(١) قالوا: اشمأز الشيء: كرهه.

(٢) أ، جـ. وفى ب «تعدى».

(٣) من الآية ٤٠ من سورة الحج.

ثم قال:

وإنْ حُذِفْ فالنصبُ للمُنْجَرّ ....

يعني: أن حرف الجر إذا حذف[1] نصب المجرور، وقد يحذف ويبقى عمله وهو ضربان: شاذ كقوله: .... أشارتْ كُلَيب بالأكُفّ الأصابعُ[2]

ومطرد نحو: ولَيْلٍ كَموْجِ البحرِ[3] ....

---

(١) ب، جـ. وفي أ «نصب».

(٢) عجز بيت قائله؛ الفرزدق همام بن غالب من قصيدة من الطويل يهجو فيها جرير بن عطية الخطفى.

وصدره: إذا قيل أى الناس شر قبيلة.

الشرح: «أشارت» ويروى «أشرت» يريد أشارت إليها بأنها شر الناس «كليب» بضم الكاف وفتح اللام - هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير، والباء في قوله بالأكف بمعنى: مع، أى: مع الأكف «الأصابع» فاعل أشارت.

المعنى: أن قبيلة كليب لا قيمة لها ولا خير فيها، فإذا سأل سائل عن أقبح القبائل وأحقرها - أجابه المسئول بأصابعه مع أكفه مشيراً إليها، وتحاشى النطق بكلمة «كليب» لقبحها.

الإعراب: «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «أى» اسم استفهام مبتدأ «الناس» مضاف إليه «شر» أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ «قبيلة» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل «أشارت» فعل ماض والتاء للتأنيث «كليب» بحرف جر محذوف، والتقدير إلى كليب والجار والمجرور متعلق بأشارت «بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه «الأصابع» فاعل أشارت مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: في «كليب» بالجر حيث حذف حرف الجر - وهو «إلى» المقدر وأبقى عمله. وأصل الكلام أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب، وهو شاذ. ويروى «كليب» بالرفع على أنه خبر لمحذوف - أى: هى كليب، فيكون قد جمع بين الإشارة والعبارة، ولا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٠١، وابن عقيل ٢/ ٣٠؛ وداود، والسندوبى، والأشمونى ١/ ١٩٦، السيوطى ص ٥٥، ابن هشام ٢/ ١٥، وأيضًا ذكره في مغنى اللبيب ١/ ٦ والمكودى ص ٨٤، وابن مالك في التسهيل ص ٦٣.

(٣) جزء من بيت، قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل.

وتمامه: ..... أرخَى سدوله عَلَيّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلى

الشرح: «كموج البحر» في كثافة ظلمته. شبه الليلَ بموج البحرَ في شدة هوله. وعظيم ما ينالك من المخافة. «سدوله» السدول: الأستار، واحدها سدل مثل ستر وستور «ليبتلى»: ليختبر ويمتحن «أنواع الهموم» ضروب الهموم.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان ليختبرنى أأصبر أم أجزع؟ - قطعته ولم أبال بشىء. =

أي: ورب ليل. وسيأتى بيانه فى باب حروف الجر.

وأما حذفه ونصب المجرور فهو نوعان: مقصور على السماع ومطرد.

والمقصور على السماع (مخصوص)[1] بالضرورة ووارد فى السعة.

فالمخصوص بالضرورة كقوله:

.... وأخفِى الَّذى لَوْلا الأسا لقَضَانِى[2]

=الإعراب: «وليل» الواو واو رب، ليل: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «كموج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، وموج مضاف و «البحر» مضاف إليه «أرخى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الليل «سدوله» مفعول به لأرخى وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «علىَّ» جار ومجرور متعلق بأرخى «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخى «الهموم» مضاف إليه «ليبتلى» اللام لام التعليل ويبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد اللام.

الشاهد: فى «وليل» حيث حذفت رب بعد الواو وبقى عملها وهو مطرد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ فى حروف الجر، ابن هشام ٢/ ١٠٣، وداود، والاصطهناوى، والأشمونى ٢/ ٣٠٠، والمكودى ص ٨٤، والسيوطى ص٧٣. وذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢/ ٣٥.

(١) ب، جـ.

(٢) عجز بيت. قائله: عروة بن حزام من قصيدة من الطويل.

وصدره: تَحِنُّ فتُبْدِى ما بها من صبابَةٍ

الشرح: «تحن» من الحنان ـ وهى الرحمة والحنو، «من صبابة»: من شوق، «الأسا» ـ بضم الهمزة. جمع أسوة ـ فعلة ـ من التأسى وهو الاقتداء.

وقال ابن هشام: «الأسا» يظنون بفتح الهمزة. وعندى أنه خطأ، وصوابه بضم الهمزة، لأن الأسى ـ بفتح الهمزة الحزن ولا مدخل له هنا من حيث المعنى بل هو مفسد.

الإعراب: «تَحِنّ» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «فتبدى» الفاء عاطفة وتبدى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير مستتر عطفت على ما قبلها «ما» اسم موصول مفعول لتبدى «بها» صلة الموصول ما وقد حذف صدر الصلة تقديره الذى هو بها «من» بيانية «صبابة» مجرور بها وعلامة جره الكسرة الظاهرة «وأخفى» الواو للعطف و«أخفى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا «الذى» مع صلته فى محل نصب مفعول أخفى «لولا» لربط امتناع الثانية لوجود الأولى «الأسا» مبتدأ والخبر محذوف وجوبا «القضانى» جواب لولا، أى لولا الأسا موجودة لقضى على الموت وفاعل قضى محذوف. =

أى: لقضى علىّ.

والوارد فى السعة كقوله: «شكرتُه ونصحتُه» فى أحد الأقوال، وكقولهم: «ذهبتُ الشامَ» أى إلى الشام.

والمطرد حذفه مع «أنَّ وأن»[1] بشرط أمن اللبس نحو «عجبت أنك فاضل» أى: من أنك فاضل، و«عجبتُ أن يَدُوا» أى: يغرموا الدية وهذا معنى قوله:

نَقْلاً وفى أنَّ وأنْ يطَّردُ مع أمنِ لِبْسٍ، كعَجِبْتُ أنْ يَدُوا

واحترز «بأمن اللبس» من نحو «رغبتُ فى أن تفعلَ» فلا يجوز حذفه، لئلا (يتوهم)[2] أن المراد عن أن (تفعل)[3].

فإن قلت: فقد حذف فى قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[4]

قلت: عنه جوابان:

أحدهما: أن يكون حذف اعتماداً على القرينة (الرافعة)[5] للبس، وقد أشار إلى هذا فى (منهج)[6] السالك[7].

والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهنَّ ومالهنَّ، ومن يرغب عنهن لدمامتهنَّ وفقرهنَّ.

= الشاهد: فى «لقضانى» حيث حذف منه حرف الجر وجعل مجروره مفعولا، أى: لقضى على. وقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى «ولكن لا تواعدوهن سرا» أى: على سر. أى: نكاح.

مواضعه: ذكره ابن الناظم فى شرحه للألفية، وابن هشام فى مغنى اللبيب ٢/ ١٤٢.

(١) وإنما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة، ومحلهما بعد الحذف: جر عند الخليل والكسائى متمسكين بقوله:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلىَّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

بجر «دين» وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب، وهو الأقيس. ا هـ أشمونى ١/ ١٩٧.

(٢) أ، وفى ب، جـ «يوهم».

(٣) ب.

(٤) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٥) ب، جـ. وفى أ «الواقعة».

(٦) أ، ب.

(٧) كتاب لأبى حيان، اسمه منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك، كما فى كشف الظنون.

وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين. والله أعلم[1].

ثم قال:

والأصلُ سبْقُ فاعلٍ معنَى «كمن» من ألْبِسَنْ مَنْ زارَكم نَسْجَ اليَمنْ

الكلام هنا على المتعدى من غير بابى ظن وأعلم، وهو ضربان:

متعد إلى واحد نحو «ضربت زيداً»، ومتعد إلى اثنين نحو «أعطيت زيداً درهمًا».

فأشار إلى أن الأصل فى باب أعطى تقديم ما هو فاعل فى المعنى من مفعوليه «كزيد» من «أعطيت زيداً درهمًا» و«من» من قوله: «ألْبِسَنْ مَن زاركم نسجَ اليَمن».

ثم قال:

ويلزَمُ الأصلُ لِمُوجِبٍ عرَا ....

يعنى أن الأصل المذكور وهو تقديم ما هو فاعل فى المعنى قد يكون واجبًا، وذلك لأسباب:

منها خوف اللبس نحو: «أعطيت زيداً عمراً» أو حصر الثانى نحو: «ما أعطيت زيداً إلا درهمًا» وكون الأول ضميراً متصلا والثانى ظاهراً نحو: «أعطيتك درهمًا».

وقوله: (عرا) أى: وجد.

ثم قال:

.... وتَرْكُ ذاك الأصلِ حتمًا قد يُرَى

يعنى: أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى على خلاف الأصل، وذلك لأسباب:

---

(١) راجع الأشمونى ١/ ١٩٧.

منها حصر الأول نحو: «ما أعطيت درهمًا إلا زيدًا»، وكون الثانى ضميرًا متصلا والأول ظاهرًا نحو «الدرهم أعطيته زيدًا»، واتصال ضمير بالأول يعود على الثانى نحو: «أعطيت الدابة راكبها» وما خلا (من)[1] الموجب والمانع جاز بقاؤه على الأصل، وجاز خروجه عن الأصل كما ذكر فى الفاعل. ثم قال:

وحذفَ فَضْلَةٍ أجزْ إنْ لم يَضِرْ   كحذْفِ ما سِيقَ جوابًا أو حُصِرْ

المفعول من غير باب «ظن» فضلة فيجوز حذفه اختصارًا كما جاز ذلك فى مفعولى «ظن».

ويجوز حذفه اقتصارًا بخلاف باب «ظن» فتقول: «ضربت».

ويحذف المفعول لغير دليل. وكذلك «أعطيت» يجوز حذف مفعوليه معًا اقتصارًا، وحذف أحدهما اقتصارًا، وإن كان ذلك ممتنعًا فى باب «ظن».

ثم نبه على أن حذف الفضلة مشروط بألا يضر[2]، فإن كان حذفه يضر امتنع، ومثله بالمجاب به كقولك: «زيدًا» فى جواب «من ضربت»؟ وبالمحصور كقولك: «ما ضربت إلا زيدًا». وما يمتنع حذفه ما حذف عامله نحو: «إيَّاك والأسدَ»[3].

ثم قال:

ويُحذَفُ الناصبُهَا إن عُلِمَا   ....

---

(١) ب، جـ - وفى أ (عن).

(٢) قوله: «يضر» هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرًا. بمعنى: ضر يضر ضرًا. قال تعالى: «لا يضركم كيدهم شيئًا» أى: لم يضركم. ا هـ أشمونى ١/ ١٩٩.

(٣) فإياك مفعول لفعل محذوف وجوبًا يقدر متأخرًا، و «الأسد» مفعول لفعل محذوف وجوبًا يقدر متقدمًا، أى: إياك باعد واحذر الأسد.

وإنما وجب الحذف ليتنبه السامع بسرعة ويبتعد عن الهلاك، وكان العامل مع إياك متأخرًا لئلا يتصل الضمير المنفصل.

يعنى: أنه يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة بشرط أن يعلم جوازًا فى نحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾[1] ووجوبًا فى باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، بشرطه، وما كان مثلا، أو كالمثل[2].

وإلى هذا أشار بقوله:

.... وقد يكونُ حَذْفُهُ مُلتَزَمًا

واحترز بقوله (إنْ عُلِمًا) مما لا دليل عليه، فلا يجوز حذفه. والله أعلم.

(١) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٢) أمثلة الوجوب: الاشتغال نحو: «زيدًا ضربته» إذ لا يجمع بين المفسر والمفسر، والنداء نحو: «يا عبد الله»، لأن «يا» عوض عن الفعل ولا يجمع بين العوض والمعوض.
والتحذير نحو: «إياك والأسد».
والإغراء نحو: «المروءة والنجدة»، ونحو «السلاح السلاح» بتقدير الزم.
والمثل نحو: «الكلاب على البقر» أى: أرسل. والمراد بالبقر بقر الوحش.
والمعنى: خل الناس جميعًا خيرهم وشرهم واسلك أنت طريق السلامة.
أو كالمثل نحو قوله تعالى: «انتهوا خيرًا لكم» أى: وأتوا.

التنازع فى العمل

إنْ عَامِلاَنِ اقتضيَا فى اسمٍ عَمَلْ ... قبلُ فَلِلْواحِدِ منهمَا العمَلْ

قوله: (إنْ عامـلانِ) يعنى: من الفعل وشبهه كاسم الفـاعل والمفعول واسم الفعل، ولا مدخل للحرف فى هذا الباب.

وشمل قـوله: (عامـلان) الفعليـن نحو: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1]، والاسمين نحو:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنيًا مَن أجرْته[2] ....

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.

(٢) قال العينى: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من الطويل ـ وبالبحث لم أعثر على قائله.

وعجزه: فلمْ أتَّخذْ إلا فناءَكَ مَوْئلا.

الشرح: «عهدتَ» بالبناءِ للمجهول ـ أى: عهدك الناس على هذه الصفة: أى علموك، «مغيثًا» اسم فاعل من الإغاثة، «مُغْنِيًا». اسم فاعل من الإغناء، «أجرته» من أجاره يجيره من فلان إذا استجاره وأنقذه منه، «فناءك» ـ الفناء بكسـر الفاء ـ بزنة كتاب ـ ساحة الدار، «موئلا» اسم مكان ـ بفـتح الميم وكسر الهمـزة ـ من وأل إليه يئل مثل وعد يـعد ـ إذا لجأ إليه.

المعنى: عرفت بنصرة المظلوم وبنجدة من يستـغيث بك وبإغنائه؛ فلذا لم أجاوز غيرك ولم ألجأ إلى سواك.

الإعراب: «عهدت» فعل ماضى مبنى للمجهول والتاء للمخاطب نائب فاعل.

«مغـيثًا» حال من نائب الفـاعل منصوب بالفتـحة الظاهرة «مغنيـًا» حال ثان من نائب الفاعل وفى كل واحد منهمـا ضمير مستتر هو فـاعله تقديره هو «من» اسم موصول تنازع فيه مـغيث ومغن، وقد أعمل فيـه الثانى منهما فهـو مفعول به لقوله مغنيـًا «أجرته» فعل ماض والتـاء فاعل والهاء، مـفعول به والجـملة لا محل لها من الإعـراب صلة الموصول «فلم» الفاء حـرف عطف، لم حرف نفى وجزم وقلب «أتخـذ» فعل مضارع مـجزوم بلم وفاعله ضمير مـستتر وجوبًا تقديره أنا «إلا» أداة استثناء ملغـاة «فناءك» مفعول أول لأتخذ والكاف مضاف إليه «موئلا» مفعول ثان لأتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «مغيثا مغنيًا من أجرته».

فإن مغيثـا ومغنيًا اسمان وقد تنازعا فى قوله «من أجرته»، لأن كـلا منهما يستدعى أن يعمل فيه.

=

والاسم والفعل نحو: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[1].

وعكسه نحو:

. . . .   لقيت فلم أنكُلْ عن الضربِ مِسْمَعًا[2]

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، ابن هشام ٢/ ٢١، والسندوبى، والأشمونى ١/ ٢٠٢، والمكودى ٦١.

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة - وفى هامش نسخة جـ (ها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع - شرح وتوضيح) ا هـ.

(٢) عجز بيت، قائله المرار الأسدى. كذا نسب فى الكتاب. ونسبه الجرمى فى المدخل المسمى بالفرخ لمالك بن زغبة الجاهلى، وهو من الطويل.

وصدره: لَقَدْ عَلِمَتْ أولَى المغيرة أنَّنى

الشرح: «أولى المُغيرة» أى: أولها - والمغيرة: بضم الميم وكسر الغين - وهو من الخيل التى تغير «أننى لقيت» وروى «أننى لحقت» وروى «أننى كررت» وروى «أننى ضربت»، و«لم أنكل» ولم أعجز، «مسمعًا» . . . بكسر الميم الأولى وسكون السين - وهو اسم رجل.

المعنى: يقول قد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صرفتهم عن وجههم هازمًا لهم ولحقت عميدهم فلم أرجع عن ضربه بسيفى.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض مبنى على الفتح والتاء علامة التأنيث «أولى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف «المغيرة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أننى» أن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء اسمها.

«لقيت» فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، والجملة فى محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولى علم، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم. «فلم» الفاء عاطفة، لم حرف نفى وجزم وقلب. «أنكل» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. «عن الضرب» جار ومجرور متعلق بأنكل. «مسمعًا» تنازعه من جهة المعنى كل من لقيت والضرب وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به للضرب.

الشاهد: فى «لقيت . . . الضرب مسمعًا»

فالأول فعل والثانى اسم وقد تنازعا فى «مسمعًا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: المكودى ص ٦١، والأشمونى ١/ ٢٠٢، والسيوطى فى همع الهوامع ٢/ ٩٣، وابن يعيش فى شرح المفصل ٦/ ٦٤، والشاهد رقم ٥٩٨ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه جـ ١ ص ٩٩.

وقال فى التسهيل: فصاعداً، ليشمل تنازع أكثر من اثنين.

قيل: ولم يوجد أكثر من ثلاثة كقوله:

أتانى فلم أُسْرِرْ به حِيْنَ جَاءنِى   كِتَابٌ بأعلى القُنَّتَيْن عجيبُ[١]

فإن قلت: هل يشترط هنا كون الفعل متصرفًا؟

قلت: شرطه ابن عصفور، ولم يشترطه المصنف.

وأجاز فى التسهيل[٢]: تنازع فعلى التعجب لكن (بشرط)[٣] إعمال الثانى (حتى)[٤] لا يفصل بين الأول ومعموله، وأجازه المبرد على إعمال كل منهما[٥].

وقوله: (اقتضيا) يخرج عن قول امرئ القيس:

---

(١) قائله جزء بن ضرار أخو الشماخ من قصيدة من الطويل وأولها هذا البيت.

الشرح: «القنتين» ـ بالقاف والنون ـ والقنتان: جبل مشرف بعض الإشراف، وليس فيه شواهق ولا صخور ـ وروى «حديث» مكان «كتاب».

الإعراب: «أتانى» جملة من الفعل والفاعل والمفعول. وقد تنازع هو وقوله: «فلم أسرر به» وقوله: «جاءنى» فى قوله: «كتاب» «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أسرر» مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وهو على صيغة المفعول «به» الضمير فى به يرجع إلى الكتاب الذى هو فاعل أتانى لأن الفاعل فيه مضمر على تقدير إعمال جاءنى، وإن أعملت الثانى يكون الفاعل ظاهراً ويكون فاعل جاءنى مضمراً. «حين» نصب على الظرفية والعامل فيه أتانى «بأعلى» الباء بمعنى فى وأعلى مجرور بها «القنتين» مضاف إليه «عجيب» صفة لكتاب مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: فى «أتانى فلم أسرر . . . جاءنى كتاب» فقد تنازع الثلاثة «أتانى. أسرر. جاءنى» فى قوله «كتاب» وأنه لا يوجد فى أكثر من ذلك.

مواضعه: ذكر فى حماسة أبى تمام ص ١٣٣.

(٢) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ولا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلى تعجب خلافًا لمن منع).

(٣) أ، ب ـ وفى جـ (يشترط).

(٤) ب، جـ ـ وفى أ (حين).

(٥) أجازه المبرد فى فعلى التعجب نحو: «ما أحسن وأجمل زيدًا، وأحسن به وأجمل بعمرو» ولا تنازع بين الحرفين، لضعف الحرف، ولفقد شرط صحة الإضمار فى المتنازعين. ا هـ أشمونى وصبان ٢/ ٧٤.

. . . . كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ(١)

على جعل الواو عاطفة، فإن الثانى لم يقتض قليلا، والمراد كفانى قليل، ولم أطلب الملك فليس من (باب)(٢) التنازع.

ويخرج به ـ أيضًا ـ العاملان المؤكد أحدهما بالآخر نحو:

. . . . أتاك أتاك اللاحقُون(٣) . . . .

---

(١) عجز بيت، قائله إمرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة طويلة من الطويل.
وصدره: ولَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَة.
المعنى: يقول لو كان سعيى فى الدنيا لأدنى حظ منها كفتنى البلغة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم.
الإعراب: «ولو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن «معيشة» مضاف إليه «كفانى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا «قليل». فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.
الشاهد: فى «كفانى . . . . . أطلب قليل». حيث إن كفانى ولم أطلب وجها على قليل وأعمل الأول مع إمكان إعمال الثانى ـ وهذا ليس من باب التنازع لأن الواو عاطفة ويجوز أن يكون من باب التنازع إن جعلنا الواو للحال ـ ولو كان سعيى لأدنى معيشة كفانى قليل من المال غير طالب له، وإليه ذهب أبو على. ا هـ العينى ٣/ ٣٥.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ١/ ٢٠١، وداود والمكودى ص ٦١. وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٢/ ١١٠، وابن يعيش فى شرح المفصل ١/ ٧٩، والشاهد رقم ٤٩ من خزانة الأدب، وسيبويه جـ١ ص ٤١، وابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ٢٠٥.

(٢) ب.

(٣) عجز بيت لم ينسب إلى قائل ولم يتعرض العينى لقائله. وهو من الطويل.
وصدره: فأَيْنَ إلى أينَ النجاةُ ببغلتى . . . . . احبس احبس
المعنى: الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فارًا من قوم فنظر خلفه فوجدهم فى أثره أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر فى طريق مخوف فخاطب دابته لتجدّ فى السير أو ليحملها على ذلك. هذا إن قرأته بكسر الكاف فى «أتاك» أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف.
ويروى: «أتاك أتاك اللاحقون» على إضافة الوصف لضمير الخطاب. =

فإن الثانى (منهما)[1] (لا اقتضاء)[2] له إلا التوكيد فلا عمل له، وإنما العمل للأول.

وأجاز المصنف مع هذا الوجه أن ينسب العمل (لأحدهما)[3] لكونهما شيئًا واحدًا، وعلى التقديرين ليس من التنازع، إذ لو كان منه لقيل: أتاك أتوك أو أتوك أتاك[4].

وأجاز بعضهم أن يكون منه ويكون قد أضمر فى أحد الفعلين مفردًا كما حكى سيبويه[5] «ضربنى وضربتُ قومَك».

وقوله (فى اسم عمل) يخرج به «ضربت زيدًا وأكرمت عمرًا»، فإن كلا منهما متوجه إلى غير ما توجه إليه الآخر. فلم يقتضيا (العمل)[6] فى اسم واحد.

فإن قلت: ينبغى أن يقول (فى اسم فأكثر) ليشمل تنازع المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.

= الإعراب: «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل جر بإلى محذوفة يدل عليها ما بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلى أين» توكيد لفظى «النجاة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «ببغلتى» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد لفظى «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «احبس» توكيد لفظى.

الشاهد: فى «أتاك أتاك اللاحقون»، أن ذلك ليس من التنازع، لأن أتاك الثانية لم يؤت بها إلا للتوكيد فلم تطلب المعمول.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٠٤، وابن هشام ٢/ ٢٤، المكودى ص ٦١، الأشمونى ١/ ٢٠١، والسيوطى فى همع الهوامع ٢/ ١١١، والخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩.

(١) ب، جـ - وفى أ (لهما).

(٢) ب، جـ - وفى ا (لاقتضا).

(٣) ا، ب وفى جـ «لهما».

(٤) النوع الأول إذا عمل الأول، والثانى إذا عمل الثانى. وفى الأصل: «أتوك أتوك أو، أتاك أتوك»، ما قلته كما فى الأشمونى.

(٥) قال سيبويه: جـ ١ ص ٤١ «فإن قلت ضربنى وضربت قومك فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد . . . .».

(٦) ب.

قلت: قد منع بعض النحويين التنازع (فى)[1] المتعدى إلى اثنين وإلى ثلاثة.

والمختار الجواز لسماعه فى المتعدى إلى اثنين[2]

والقياس فى المتعدى إلى ثلاثة.

وعبارة المصنف لا تأبى ذلك، لأن المراد بقوله (اقتضيا فى اسم) أن يتوجه كل من العاملين إلى الاسم الذى توجه إليه الآخر، ولا يمتنع أن يتوجها بعده إلى اسم آخر فيتنازعا فى الاسمين معًا.

فإن قلت: قد شرط فى التسهيل فى الاسم المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع[3] نحو قول الشاعر:

.... وَعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[4]

---

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) التسهيل ص ٨٦.

(٤) عجز بيت، قائله: كثير عزة وهو كثير بن عبد الرحمن، وهو من الطويل

وصدره: قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ.

الشرح: «غريمه» الغريم من عليه الدين، «ممطول» اسم مفعول من المطل وهو التسويف فى قضاء الدين «معنى» اسم مفعول بتضعيف النون إذا شق عليه وسبب له العناء.

المعنى: كل مدين وفَّى ما عليه من الدين إلا عزة، فإنها تماطل غريمها ولا ترضى بتوفيته حقه، فلم تعطف على محبها ولم تصله.

الإعراب: «قضى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف «كل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «ذى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة «دين» مضاف إليه مجرور بالكسرة «فوفى» الفاء عاطفة وفَّى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «غريمه» مفعول به وضمير الغائب مضاف إليه «وعزة» الواو للحال، عزة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ممطول» خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة «معنى» خبر ثان مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «غريمها» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ المؤخر وخبريه المقدمين فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو «عزة».

الشاهد: فى «وعزة ممطول معنى غريمها» أنه ليس من باب التنازع، لأن المعمول إذًا وهو «غريمها» يكون سببيا مرفوعا وهو لا يجوز.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢/ ٢٥/، والأشمونى ١/ ٣٠٣.

لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت أحدهما إلى السببى والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ، وإنما يحمل ذلك على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين قبله.

قلت: لم يذكر أكثرهم هذا الشرط فلذلك لم يذكره هنا.

وأجاز بعض النحويين فى البيت التنازع[1].

وقوله: (عَمل) يشمل الرفع والنصب، فقد يطلبان رفعًا نحو: «قام وقعد زيد» وقد يطلبان نصبًا نحو «رأيت وأكرمت زيدًا» وقد يطلب الأول رفعًا والثانى نصبًا نحو: «قام وأكرمت زيدًا» وقد يكون بالعكس نحو: «أكرمت وأكرمنى زيد» فالصور أربعة.

وقوله: (قبلُ) تنبيه على أن مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخرًا عنهما (فلو)[2] تقدم عليهما نحو: «زيد قام وقعد» (فلا)[3] تنازع لأن كلا (أخذ)[4] مطلوبه، أعنى: ضمير الاسم السابق، هذا معنى ما علل به المصنف وغيره، وهى علة قاصرة.

ومقتضى ذلك ألا (يمتنع)[5] تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصبًا.

وقد أجاز الفارسى التنازع مع توسط المعمول[6]، وأجازه بعضهم مع التقديم[7].

وقوله: فللواحدِ منهما العملْ يعنى: فى لفظ المتنازع فيه، لأن الآخر له عمل، ولكن فى ضميره. وذهب الفراء فى نحو: «قام وقعد زيد» إلى أن العمل لكليهما «فزيد» مرفوع بالفعلين معًا والصحيح أنه لأحدهما.

---

(١) وهم البصريون «الغريم فيه للعامل الثانى وهو «معنى» إذ لو كان للأول لقال «معنى هو» لأنه حينئذ صفة جارية على غير من هى له وهو الغريم، وهو مردود ا هـ العينى ٣/ ٥.

(٢) أ، ب ـ وفى جـ «لو». (٣) أ، جـ ـ وفى ب «بلا».

(٤) أ، جـ ـ وفى ب «منهما». (٥) أ، ب وفى جـ «يمنع».

(٦) مثل «ضربت زيدًا وأكرمت».

(٧) نحو: «أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته» مستدلين بقوله تعالى: «بالمؤمنين رءوف رحيم».

ثم قال:

والثانِ أوْلَى عندَ أهْلِ البَصره   واختارَ عكسًا غيرُهُم ذَا أسْرَهْ

عمل كل (واحد)[1] منها مسموع، والخلاف فى الترجيح.

فقال البصريون: إعمال الثانى أرجح لقربه، وقال الكوفيون: إعمال الأول أرجح (لسبقه)[2] وقال بعض النحويين: يتساويان.

وفصل أبو ذر الخشنى[3] فقال: إن كان إعمال الثانى يؤدى إلى الإضمار فى الأول فيختار إعمال الأول، وإلا فيختار إعمال الثانى.

والصحيح مذهب البصريين، لأن إعمال الثانى هو الأكثر وإعمال الأول قليل. نقل ذلك سيبويه عن العرب[4].

ثم قال:

وأعْمِلِ المُهْمَلَ فِى ضميرِ مَا   تنازعاهُ والتزِمْ ما التُزِمَا

المهمل: هو الذى لم يسلط على الاسم الظاهر فيعمل فى ضميره مطابقًا له.

ثم إن كان الثانى أضمر فيه المرفوع وجوبًا والمنصوب على المختار، ومن حذفه قول الشاعر:

بعُكاظَ يُعْشَى الناظرينَ   إذا هُمُ لَمحُوا شُعَاعُهْ[5]

أى لمحوه.

---

(١) ب.   (٢) ب، جـ ـ وفى أ (لقربه).

(٣) هو: مصعب بن محمد بن مسعود الخشنى أبو ذر بن أبى الركب النحوى ابن النحوى، وقال ابن الزبير: كان أحد الأئمة المتقدمين إمامًا فى العربية ذا سمت ووقار وفضل ودين ومروءة، واتفق الشيوخ على أنه لم يكن فى وقته أضبط منه. ومن تصانيفه الإملاء على سيرة ابن هشام.

(٤) قال سيبويه جـ١ ص ٣٩ (. . . ولو أعملت الأول لقلت: مررت ومر بى بزيد، وإنما قبح هذا، أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى). ا هـ.

(٥) البيت: لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبى ﷺ ـ وهو من الكامل.

الشرح: «عكاظ» ـ بضم أوله ـ بزنة غراب ـ موضع بمكة كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب «يعشى» من الإعشاء وهو ضعف البصر ليلا والمراد هنا ضعف البصر مطلقًا «شعاعه» ـ بضم الشين خيوط الضوء أو بريقه ولمعانه.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكنى بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه. =

وقيل: إن حذفه مخصوص بالضرورة، والصحيح جوازه فى الاختيار. وإن كان الأول ففيه تفصيل سيأتى.

فإن قلت: ما معنى قوله: (والتزم ما التزما)؟.

قلت: (يحتمل)(١) ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون المراد (والتزم ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر، وهو رأى الشارح(٢).

والثانى: أن يكون المراد (والتزِم ما التُزِم) مما سيذكره من وجوب حذفه من الأول فى بعض الأحوال، وتأخيره فى بعضها.

والثالث: أن يكون المراد (والتزم ما التزم) وهو العمدة، فلا تحذفه، بخلاف الفضلة. فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولا للثانى، وهو حسن فليس هذا الكلام كما قيل حشواً.

ثم قال:

كَيُحسنانِ ويُسِيءُ ابناكا ....

هذا مثال لإعمال الثانى (ولذا)(٣) أضمر فى الأول فقال: (يحسنان).

= الإعراب: «بعكاظ» مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث . . . «يعشى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء.

«الناظرين» مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «لمحوا» فعل ماض وواو الجماعة فاعل «شعاعه» فاعل يعشى مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: فى «يعشى . . . لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين شعاعه، فالفعل الأول «يعشى» يطلب فاعلا له، والفعل الثانى «لمحوا» يطلب مفعولا، وقد أعمل فيه الأول، وأعمل الثانى فى ضميره ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما، «يعشى الناظرين إذا لمحوا شعاعه».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢/ ٢٧، وابن عقيل ١/ ٣١١. والسندوبى، والأشمونى ١/ ٢٦، والسيوطى ص ٥٧.

(١) أ، ب ـ وفى جـ (محتمل).

(٢) قال الشارح ص ١٠٤ (. . المهمل هو الذى لم يسلط على الاسم الظاهر وهو يطلبه فى المعنى فيعمل فى ضميره مطابقًا له فى الإفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: «والتزم ما التزما»).

(٣) أ. وفى ب، جـ (ولذلك).

ثم قال:

.... وقد بغَى واعتدَيا عبدَاكا

هذا مثال لإعمال الأول، ولذلك أضمر فى الثانى فقال: (واعْتدَيَا)، وهذا المثال متفق على جوازه، ومنع الكوفيون المثال الأول؛ لأن مذهبهم منع الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب. وحاصل مذهبهم أن الأول إذا طلب مرفوعًا لم يجز إعمال الثانى والإضمار فى الأول سواء طلب الثانى مرفوعًا نحو «يحسنان ويسىء ابناكا» أو منصوبًا نَحو: «ضرباني وضربت الزيدين».

فإن قلت: قد تقدم أن كلا من الفريقين أجاز إعمال الأول وإعمال الثانى وإنما اختلفوا فى الترجيح.

وقد ذكرت أن الكوفيين منعوا إعمال الثانى إذا طلب الأول مرفوعًا ـ فلا يكون الاختلاف فى الترجيح إلا مع طلب الأول منصوبًا[١].

قلت: إنما منعوه إذا أُضمر المرفوع فى الأول، وقد أجاز الكسائى إعمال الثانى بشرط حذف فاعل الأول، وأجاز الفراء إعماله بشرط (تأخر)[٢] فاعل الأول.

فنقول على مذهب الكسائى «يُحْسنُ ويُسىءُ ابناك» «وضربَنِى وضربتُ الزيدين».

وعلى مذهب الفراء «يُحسنُ ويسىء ابناك هما» و «ضربنى وضربتُ الزيدين هما». وقد أجاز الفراء (أيضًا)[٣] أن يرتفع الاسم بهما فى نحو: «يُحسن ويُسىء ابناك» وقد تقدم (ذكر)[٤] مذهبه أول الباب[٥].

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب لسماعه.

---

(١) أ ـ (إلا مع طلب الأول مرفوعًا فلا يكون الاختلاف فى الترجيح إلا مع طلب الأول منصوبًا) وما ذكرته فى ب، جـ.

(٢) أ ـ وفى ب، جـ (تأخير). (٣) أ، ب.

(٤) أ، جـ.

(٥) تقدم عند قول ابن مالك: . . . . فللواحد منهما العمل.

حكى سيبويه(1) «ضربونى وضربتُ قومَك».

فإن قلت: قد قيل إنه لم ينقله عن العرب. بل هو مثال (مخرج)(2) على مذهبه.

قلت: هو خلاف الظاهر، وأيضًا فقد سمع نظيره فى الكلام الفصيح كقوله:

جَفَونِى ولم أجْفُ الأخِلاءَ إنَّنِى لغيرِ جميلٍ من خليليَّ مُهْمِلُ(3)

---

(1) قال سيبويه جـ1 ص 40 (. . . . وكذلك تقول ضربونى وضربت قومك، إذا أعملت الآخر فلابد فى الأول من ضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل).

(2) أ، جـ ـ وفى ب (خرج).

(3) قال العينى: أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، وبالبحث لم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جفونى» فعل ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ـ والجفاء أن تفعل بغيرك ما يسوؤه أو أن تترك مودته، وتقول: جفاه يجفوه جفاء وجفوة «الأخلاء» جمع خليل وهو كالصديق وزنًا ومعنى «جميل» الشىء الحسن من الجمال ـ وهو الحسن، «مهمل» اسم فاعل من الإهمال وفعله أهمل ـ يقال: أهملت الشىء إذا خليت بينه وبين نفسه.

المعنى: أن الأصدقاء لم يلتزموا واجب الصداقة من البر والوفاء وعدم تتبع هفوات الصديق، أما أنا فقد التزمت برهم ـ ولم أنظر إلا للحسن من أفعالهم.

الإعراب: «جفونى» فعل ماض وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «ولم» الواو عاطفة ـ لم حرف نفى وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «الأخلاء» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

«إننى» إن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية وياء المتكلم اسمها «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل «جميل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر «خليلى» مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والياء مضاف إليه «مهمل» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: فى «جفونى ولم أجف الأخلاء».

حيث أعمل الثانى وهو «لم أجف» فى «الأخلاء» فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول وهو «جفونى» فى ضمير وهو واو الجماعة. فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر. ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز فى هذا الباب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص 105، ابن هشام 2/ 28، والسندوبى، وداود، والأشمونى 1/ 204.

وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول «جفانى ولم أجف الأخلاء» فيعمل الأول ويحذف (مفعول)[1] الثانى لأنه فضلة.

ثم قال:

ولا تَجِئْ مَعْ أولٍ قد أُهْمِلا　　بمضمرٍ لغير رَفْعٍ أوهلا

بل حذفَهُ الزمْ إنْ يَكُنْ غَيرَ خَبَرْ　　وأخِّرنْهُ إنْ يكُنْ هُوَ الخَبَرْ

إذا أهمل الأول فإما أن يطلب مرفوعًا أو منصوبًا.

إن طلب مرفوعًا أضمر فيه خلافًا للكوفيين كما سبق[2]، وإن طلب منصوبًا فإما أن يكون فضلة أو غير فضلة.

فإن كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور؛ لأنه مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر، ولم يوجب فى التسهيل حذفه بل جعله أولى[3].

ومن إثباته قول الشاعر:

إذا كُنْتَ تُرْضِيه ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ　　جِهاراً فكُنْ فى الغيْبِ أحْفَظَ للوُدِّ[4]

---

(١) أ، ب. وفى جـ (معمول).

(٢) عند قول ابن مالك: .... وقد بغى واعتديا عبداكا.

(٣) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول خلافًا لأكثرهم بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدمًا).

(٤) البيت من الشواهد التى لم تنسب لقائل. ولم يتعرض العينى لقائله وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «جهارًا» بكسر الجيم - بزنة كتاب أى عيانًا ومشاهدة، «الغيب» كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب، «الود» - بضم الواو - المودة والمحبة.

المعنى: يحض الشاعر على ألا تكتفى فى مودة صديقك بأن ترضيه فى حال حضوره وعيانه ومشاهدته، وأن تقوم على حفظ وداده فى حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه فى حال العيان وأمام الناس.

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «كنت» كان واسمها «ترضيه» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت وضمير=

ووافق هنا مذهب الجمهور، وإن كان غير فضلة، كالمفعول من باب ظن جىء به مؤخرًا، ليؤمَن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة.

أما تقديمه فقال الشارح: لا يجوز عند الجميع. ا هـ[1].

قلت: وظاهر التسهيل: جوازه[2]، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب:

أحدها: إضماره مقدمًا كالمرفوع نحو: «ظننيه أو إياه وظننت زيدًا قائمًا».

والثانى: الإضمار مؤخرًا كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه. قال: وهذا أسَدُّ المذاهب، لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل[3].

تنبيهان:

الأول: قد ظهر مما ذكر أن كلامه هنا (مخالف)[4] التسهيل من وجهين:

أحدهما: أنه جزم هنا بحذف الفضلة وهو المراد بقوله (غير خَبر).

=الغيبة مفعول به «ويرضيك» الواو حرف عطف يرضى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وكاف الخطاب مفعول به «صاحب» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «فكن» الفاء واقعة فى جواب إذا «كن» فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «فى الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن «أحفظ» خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة «للود» جار ومجرور متعلق بأحفظ والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا.

الشاهد: فى «ترضيه ويرضيك صاحب» حيث تنازع كل من «ترضى» و «يرضى» الاسم الذى بعدهما وهو «صاحب» فإن الأول يطلبه مفعولا، والثانى يطلبه فاعلا وقد أعمل فيه الثانى وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٠٥، وابن عقيل ١/ ١٣٠، وابن هشام ٢/ ٣١، والسندوبى، والأشمونى ١/ ٢٠٥، والسيوطى ص ٥٧.

(١) الشارح ص ١٠٦.

(٢) قال فى التسهيل ص ٨٦ (ولا يحتاج غالبًا إلى تأخيره إلا فى باب ظن)

(٣) وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون. ا هـ أشمونى ٢/ ٢٠٥.

(٤) ب، جـ. وفى أ (بخلاف).

والثاني: أنه جزم بتأخير الخبر ولم يجزم بهما فى التسهيل بل أجاز التقديم.

(والتنبيه)[1] الثاني: أن قوله (غير خبر) قد يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولا أولا فى باب ظن يجب حذفه.

وليس كذلك. بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف، ولزوم التأخير؛ ولذلك قال الشارح: لو قال بدله:

واحذِفْهُ إنْ لم يَكُ مفعولَ حَسِبْ   وإن يكنْ ذاكَ فأخِّرْهُ تُصِبْ

لسلم. ا هـ[2].

قلت: قوله: (مفعولَ حسِبْ) يوهم أن غير مفعول (حسب) يجب حذفه (وإن)[3] كان خبرا وليس كذلك.

لأن خبر كان لا يحذف أيضًا بل يؤخَّر كمفعول حسِب نحو «زيد كان وكنتُ قائمًا إياه» وهذا مندرج تحت قول المصنف (غير خبر) ولو قال:

بَلْ حذفُهُ إنْ كان فضلةً حُتِمْ   وغيرُها تأخيرُهُ قد التُزِمْ

لأجاد[4] [5].

ثم قال:

وأظْهِرِ إنْ يكنْ ضميرٌ خبرًا   لغيرِ ما يُطابقُ المفسِّرا

يعنى: أن الإضمار (ممتنع)[6] إذا تخالف صاحب الضمير ومفسره (كأن)[7] يكون الضمير خبرا لمثنى ومفسره مفرد، وقد مثَّل ذلك بقوله:

نحوُ أظنُّ ويظنَّانِي أخا   زيدًا وعمرًا أخوينِ فى الرَّخا

---

(١) أ.   (٢) الشارح ص ١٠٦، وقال بدلا من لسلم (لخلص من ذلك التوهم).

(٣) ب ـ وفى أ، جـ (ولو).

(٤) قال الأشمونى: ١/ ٢٠٧ (قلت: وعلى هذا أيضًا من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمن اللبس فكان الأحسن أن يقول:

واحْذِفْهُ لا إنْ خِيفَ لَبْسٌ أوْ يُرَى   لِعُمْدَة فَجِيءْ به مُؤَخَّرًا) ا هـ

(٥) راجع الأشمونى ١/ ٢٠٦.   (٦) ب، جـ ـ وفى أ (يمتنع).

(٧) ب: جـ. وفى أ (كما أن).

«فزيدًا وعمرًا» مفعول أول لأظن، «وأخوين» مفعوله (الثانى والياء من «يظنان» مفعول أول له، و «أخا» مفعوله الثانى)[1] وهو خبر (له)[2] فى الأصل.

فلو أضمر، فإما أن يجعل مطابقًا للمفسر وهو ثانى مفعولى «يظنان» أو لصاحبه وهو أول مفعولى «أظن».

فإن جعل مطابقًا للمفسر فقيل: «إياه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى، وإن جعل مطابقًا لصاحبه قيل: «إياهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما غير جائز.

فتعين الإظهار خلافًا للكوفيين فى إجازة إضماره مطابقًا لصاحبه، وإن خالف المفسر[3]. وفى إجازة حذفه نحو: «أظنُّ ويظنانِى أخا زيدًا وعمرًا». وعلى الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع.

---

(١) أ، ب.

(٢) أ.

(٣) نحو: «أظن ويظنانى إياه الزيدين أخوين».

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة: مفعول به وقد تقدم(١) ومفعول مطلق، ومفعول له وفيه (ومفعول)(٢) معه، وهذا أول الكلام على هذه الأربعة.

وبدأ بالمطلق، وسمى مطلقًا لأنه لم يقيد بأداة بخلاف غيره، فقال:

المصدرُ اسمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِن　　　مَدْلُولَى الفعلِ كأمْنٍ مِنْ أَمِنْ

مدلولا الفعل: هما الحدث والزمان، والمصدر هو اسم الحدث، وهو معنى قوله: (اسمُ ما سوى الزمان من مدلولَى الفعلِ)

فإن ما سوى الزمان من مدلوليه هو الحدث (كأمنٍ مِن أمِنْ).

قال: «أمن» فعل يدل على حدث وزمان، والأمن اسم لذلك الحدث، فهو مصدر.

فإن قلت: هل المفعول المطلق والمصدر مترادفان؟.

قلت: لا، بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه. فقد يكون المفعول (المطلق)(٣) غير مصدر بل (جاريًا)(٤) مجراه كاسم المصدر والآلة وغير ذلك مما سيذكر.

وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو «يُعْجبنى ذَهَابُك».

ثم قال:

بمثلهِ أو فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ　　　. . . . .

مثال نصبه، أى بمصدر، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾(٥).

ومثال نصبه بفعل ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾(٦)

---

(١) تقدم فى المتعدى واللازم.

(٢) أ.

(٣) أ، ب.

(٤) أ، جـ. وفى ب (جارى).

(٥) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

ومثال نصبه بوصف ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ①﴾[1].

وينبغى أن يحمل قوله (بمثلِه) على المماثل[2] فى المعنى ليشمل نحو «يعجبنى إيمانُك تصديقًا».

ثم قال:

.... وكونُهُ أصلا لهذيْنِ انْتُخِبْ

أى: وكون المصدر أصلا للفعل والوصف، هو المختار، فالفعل والوصف مشتقان منه، وهو مذهب البصريين، وخالف بعضُهم فى الوصف فجعله مشتقًّا من الفعل، فهو فرع الفرع.

ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه.

وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر.

والصحيحُ مذهبُ البصريين، لأن الفرع لابد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان[3] [4].

ثم قال:

توكيدًا أو نوعًا يبينُ أو عددْ كسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ

المصدر: يؤتى به مع ناصبه (لثلاث)[5] فوائد:

الأولى: توكيده نحو «سِرْتُ سيرًا» ويسمى المبهم.

والثانية: بيان عدده نحو «سرت سيرتيْن» ويسمى المعدود.

والثالثة: بيان نوعه. ويسمى المختص.

---

(١) الآية ١ من سورة الذاريات. (٢) أ، جـ - وفى ب (المثل).

(٣) وإلى المذهب البصرى أميل وأوضح الدليل كما فى ابن عقيل ١/ ٣١٥ (لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل) اهـ.

(٤) راجع الأشمونى ١/ ٢٠٩. (٥) أ، وفى ب (لثلاثة).

واختصاصه إما بإضافة نحو «سرت»[1] سير ذى رشد» وإما بنعت نحو «سيرًا شديدًا» وإما «بأل» نحو «سرت السير» أى السير الذى تعرفه، كذا قسم بعضهم.

والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص كما فَعَل فى التسهيل.

فالمصدر (على هذا قسمان)[2] مبهم ومختص.

والمختص قسمان: معدود وغير معدود.

ثم قال:

وقد يَنُوبُ عَنْهُ ما عليهِ دَلْ   كجِدَّ كلَّ الجِدِّ وافرَحِ الجذَلْ

المصدر ضربان: مؤكد ومبين كما سبق.

أما المؤكد فينوبُ عنه أحد ثلاثة أشياء:

الأول: (مرادفه)[3] نحو «قعدت جلوسًا».

وظاهر كلام المصنف أن نصبه بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى، ونقل عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر.

الثانى: (ملاق)[4] فى الاشتقاق نحو ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾[5] ذكره الشارح[6] فعلى هذا ناصبه (الفعل)[7] المذكور وهو مذهب المازنى أيضًا، ومذهب الجمهور أن ناصبه مقدر كما سبق.

وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه، وفصل بعضهم بين المرادف نحو

---

(١) ب، جـ.
(٢) أ، جـ. وفى ب (على قسمين).
(٣) ب. وفى أ، جـ (مرادف).
(٤) ب، وفى أ، جـ (ملاقى).
(٥) الآية ١٧ من سورة نوح «نباتًا» اسم عين للنبات، وهو نائب عن المصدر وهو الإنبات.
(٦) الشارح ص ١٠٨.
(٧) أ، ب.

«قعدت جلوسًا» فنصبه بالظاهر، وبين (الملاقى)[1] نحو «أنبتكم من الأرض نباتًا» فنصبه بالمقدر وهو قول حسن[2].

والثالث: اسم مصدر غير علم نحو «اغتسلت غُسلا».

وأما المبين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئًا:

الأول: نوع، نحو «(رجع)[3] القهقرى».

والثانى: وصف، نحو ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيراً﴾[4].

ومذهب سيبويه فى هذا ونحوه أنه حال[5].

والثالث: (هيئة)[6] نحو «يَمُوتُ الكافِرُ ميتَةَ سُوءٍ».

والرابع: آلة، نحو «ضربتُه سوطًا» وهو مطرد فى (آلة)[7] الفعل دون غيرها فلا يجوز «ضربته خشبةً».

والخامس: كل، نحو ﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[8].

والسادس: بعض، نحو «ضربتهُ بعضَ الضربِ».

والسابع: ضمير، نحو ﴿لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾[9].

والثامن: اسم الإشارة، نحو: «ضربته ذلك الضربَ».

قال فى شرح التسهيل: ولابد من جعل المصدر تابعًا (له)[10] وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا يشترط.

---

(١) ب. وفى أ، جـ (المغاير).

(٢) وارتضيت هذا المذهب لتوفيقه بين المذاهب. ففى المرادف «القعود» و«الجلوس» بمعنى واحد، والثانى تقديره: فنبتم نباتًا، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات فلا يصح توكيده به.

(٣) أ، ج. وفى ب (رجعت).

(٤) من الآية ٤١ من سورة آل عمران.

(٥) راجع الكتاب جـ ١ ص ١٩٣.

(٦) أ، ج. وفى ب (الهيئة).

(٧) ب - وفى أ، جـ (آلات).

(٨) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٩) من الآية ١١٥ من سورة المائدة. (١٠) ب.

والتاسع: وقت، كقوله:

أَلَمْ تغتَمِضْ عَيْناكَ ليلةَ أَرْمَدَا[1] . . . .

أي: اغتماض ليلة أرمد. وهو عكس «فعلته طلوعَ الشمس»، إلا أنه قليل.

والعاشر: «ما» الاستفهامية، نحو: «ما تضربُ زيدًا».

والحادى عشر: «ما» الشرطية، نحو «ما شئتَ فقم».

ذكر هذه الأحد عشر فى التسهيل[2].

والثانى عشر: المرادف، نحو «افرحِ الجذل» والخلاف فى ناصبه كما تقدم.

والثالث عشر: العدد، نحو: «ضربته ثلاثين ضربة».

---

(1) صدر بيت. قائله الأعشى ـ أعشى بن قيس واسمه ميمون بن قيس، وهو من الطويل، من قصيدة قالها فى رسول الله ﷺ فى صلح الحديبية يريد الإسلام.

وعجزه: وبِتَّ كما باتَ السَّليمُ مُسَهَّدًا.

الشرح: «ألم تغتمض» ألم تنم. قال محمد بن حبيب: ويروى: «ألم تغتمض عيناك ليلك أرمدا» الأرمد هو نفسه، «السليم» بفتح السين ـ وهو اللديغ، «والمسهد» بضم الميم وفتح السين وتشديد الهاء ـ وهو المسهر الذى لا ينام لئلا يدب السم فيه.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام ولم: حرف نفى وجزم وقلب «تغتمض» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «عيناك» فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضمير المخاطب مضاف إليه.

«ليلة» ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أرمدا» فعل ماض مبنى على الفتح وألف الاثنين فاعل «وبت» الواو حرف عطف بت: فعل ماض مبنى على الفتح المقدر وهو فعل تام وتاء المخاطب فاعله، ويجوز أن يكون ناقصًا فيكون الضمير اسمه «كما» الكاف حرف جر وما مصدرية ويجوز أن تكون كافة «بات» فعل ماض «السليم» فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة «مسهدًا» خبر بات الأولى على النقصان وحال من فاعله على التمام وبات الثانية تامة أو ناقصة فمنصوبها محذوف يدل عليه منصوب الأولى.

الشاهد: فى «ليلة أرمدا» حيث نصبت ليلة بالنيابة عن المصدر، والتقدير اغتماضًا مثل اغتماض ليلة الأرمد، وليس انتصابها على الظرفية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبى، الأشمونى ١/ ٢١١.

(2) فى الأصل (ذكره هذه الأحد عشر) والكلام يستقيم بما قلته وراجع التسهيل ص ٨٧.

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم. نحو «بَرَّ بَرَّهُ وفَجَرَ فجَارِ»[1] وفى شرح التسهيل: أن اسم المصدر (العلم)[2] لا يستعمل مؤكداً ولا مبنيًّا[3].

ثم قال:

وما لتوكيدٍ فوَحِّدْ أبَدا ....

لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

ثم قال:

.... وثَنِّ واجْمَعْ غيرَهُ وأفْرِدا

هو المختص معدوداً كان أو غير معدود.

أما المعدود فلا خلاف فى جواز تثنيته (وجمعه)[4] قياسًا[5].

وأما غيره من المختص ففى تثنيته وجمعه خلاف. منهم من قاسه لاختلاف أنواعه، ومنهم من لم يقسه وهو مذهب سيبويه[6].

ثم قال:

وحَذْف عاملِ المؤكدِ امتنَعْ ....

قال فى شرح الكافية: لأن المصدر (المؤكد)[7] يقصد بتقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك وقد نوزع فى هذا[8].

---

(١) أ، جـ. وفى ب (بررته بره وفجرته فجار). (٢) ب، جـ.

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢١٢. (٤) ب، جـ.

(٥) نحو: ضربته ضربة وضربتين وضربات».

(٦) قال الأشمونى جـ١ ص ٢١١ (فالمشهور الجواز نظراً لأنواعه نحو: «سرت سيرى زيد الحسن والقبيح». ودليله قوله تعالى. ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ والألف زائدة تشبيهًا للفواصل.

وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين) ا هـ أشمونى وصبان. وإلى الأول أميل لقوة دليله.

(٧) ب.

(٨) المنازع: هو الشارح ـ ابن المصنف ـ حاصل النزاع (أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معًا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف.

وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد نحو: «أتيت سيراً» ووجوبًا نحو: «سقيا.ورعيًا» ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقًا . .) صبان ج٢ ص٨٦ ورأى ابن مالك هو الصواب لموافقته للحقيقة والواقع.

ثم قال:

.... وفى سِواهُ لدليلٍ متَّسَعْ

لا خلاف فى جواز حذف عامل المصدر المختص معدوداً كان أو غير معدود إذا دل عليه دليل، نحو «بلى ضربتين أو ضربًا شديدًا» فى جواب «ما ضربت»؟.

وقد يجب الحذف وذلك إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بفعله، وقد نبه على ذلك بقوله:

والحَذْفُ حتْمٌ مع آتٍ بدَلا مِنْ فعْلِه كنَدْلا اللّذْ كانْدُلا

أى: وحذف العامل واجب مع المصدر «آت» بدلا من فعله كقول الشاعر:

على حينَ ألهَى الناسَ جُلُّ أمورِهِمْ فنَدْلا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ(1)

فندلا نائب عن أندل.

---

(1) البيت للأحوص - وهو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى - وفى الحماسة لأعشى همدان، وقال الجوهرى: لجرير، والأظهر كما فى الحماسة. وهو من الطويل.

الشرح: «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم الغفلة «جل أمورهم» بضم الجيم - معظمها وأكثرها «ندلا» مصدر ندل المال، إذا خطفه بسرعة «زريق» اسم رجل أو قبيلة.

المعنى: أن هؤلاء اللصوص يخرجون للسرقة والاختطاف وقت اشتغال الناس بمهامهم يوصى بعضهم بعضًا بسرعة الخطف والاحتيال كخطف الثعالب، وقد ضرب المثل بالثعلب فى هذا فقيل: «أخطف من ثعلب».

الإعراب: «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر أو مجرور بالكسرة الظاهرة «ألهى» فعل ماض «الناس» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «أمورهم» مضاف إليه «فندلا» منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف «المال» مفعول لقوله ندلا السابق منصوب بالفتحة الظاهرة «ندل» مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بالفتحة الظاهرة «الثعالب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: فى «فندلا» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبًا والتقدير اندل ندلا.

وقبله: يمرون بالدهنا خفافًا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١١٠، وابن هشام ٢/ ٣٨، وابن عقيل ١/ ٣١٩، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ٢١٢ والمكودى ص ٦٤ والسيوطى ص ٥٩، وسيبويه فى كتابه جـ١ ص ٥٩.

وإنما وجب حذف عـامله[١] لئلا يجـمع بين البدل والمبـدل منه، يقال ندل الشيء، إذا اختطفه بسرعة. ثم قال:

وما لتفصيلٍ كإمَّا مَنًّا عاملُهُ يُحْذَفُ حيثُ عَنَّا

إذا قصد بالمصـدر تفصيل عاقبـة ما قبله وجب حذف عامله كـقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[٢]. أى فإما تمنون منًّا وإما تفادون فداء.

ثم قال:

كذا مُكرَّرٌ وذُو حَصْرٍ ورَدْ نائبَ فعلٍ لاسمِ عَيْنٍ استَنَدْ

إذا ناب المصدر عـن خبر اسم عـين بتكرير نحو: «زيد سـيْراً سـيْراً»[٣] أو حصر نحو: «إنما أنت سيراً» وجب حذف عامله، وجعل التكرير عوضًا من إظهاره وأقيم الحصـر مقـام التكرير. فلو لم يكن مكـررا ولا محـصوراً جـاز الإضمـار والإظهار، نحو: «زيد سـيراً وزيد يسير سيراً» احـترز باسم العين، من اسم المعنى نحو (أمرُك سير سير) فإن المصدر يرفع ويجعل خبره.

ثم قال:

ومنه ما يدعونَهُ مُؤَكِّدَا لنفسهِ أو غيرِه ......

أى: ومن الواجب حذف عامله، قسم يسمـيه النحويون مؤكداً وهو نوعان: مؤكد لنفسه، وهو الواقع بعـد جملة هى نص فى معناه، وسمى بذلك لأنه بمنزلة (إعادة)[٤] الجملة، فكأنه نفسها.

ومؤكد لغيره: وهو الواقع بعد جملة صائرة به نصًّا، وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكأنه غيره، لأن المؤثِّر غير (المؤثَّر)[٥].

---

(١) أ، جـ. وفى ب (حذفه).
(٢) من الآية ٤ من سورة محمد.
(٣) ب، جـ. وفى أ (شبراً شبراً).
(٤) ب.
(٥) أ، ب. وفى جـ (المتأثر).

(فمثل)[1] (المبتدأ) به وهو المؤكد لنفسه بقوله

نحو لهُ عليَّ ألفٌ عُرْفا . . . .

أى اعترافًا.

ومثل (والثان) بقوله:

.... **كابْنِي أنتَ حقًا صِرْفًا**

ثم قال:

كذاكَ ذُو التشبيهِ بعدَ جُملهْ كَلِي بُكًا بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ

من الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبه به بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة.

والثانى: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون (حاوية فاعله)[2].

الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

الخامس: أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث.

مثال ذلك قولهم: «له صوتٌ صوتَ حمار» فهذا قد استوفى الشروط، لأن له صوت جملة، وقد اشتملت على معنى المصدر، وهو «صوت» وعلى فاعله وهو «الهاء» فى «له» ولا صلاحية فى المصدر الذى اشتملت عليه للعمل، لأن (شرط)[3] إعمال (المصدر)[4] غير الواقع بدلا من أن يقدر بالفعل وحرف مصدرى.

وقوله: «صوت حمار» مشعر بالحدوث، فالناصب فعل واجب الإضمار، ومثله بقوله: «لى بكًا بكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ».

فلو (كان)[5] بعد مفرد لم يجز النصب نحو: «صوته صوت حمار» ولو لم

(١) ب (ثم مثل).
(٢) أ، جـ ـ وفى ب (مشتمله على فاعله).
(٣) أ، جـ ـ وفى ب (شروط).
(٤) أ، جـ ـ وفى ب (المصدر غير المصدر غير الواقع).
(٥) ب، جـ.

(يشتمل)[1] على معنى المصدر لم يصح، ولو لم يشتمل على فاعله ضعف النصب نحو: «في الدار صوتٌ (صوتُ)[2] حمار» و «صراخ (صراخ)[3] «ثكلى»[4] ولم يمتنع لأنك إذا قلت: (فيهما)[5] صوت علم أن فيها مصوتًا «صوت حمار»[6].

ولو كان ما اشتملت عليه صالحًا للعمل نحو: «هو مصوت صوتَ حمار» فإنه ينتصب بمصوت لا بمحذوف، ولو لم يكن المصدر مشعرًا بالحدوث لم ينصب نحو: «له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء».

لأن صوتًا ونحوه، إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندًا إلى فاعل. فقولك: «له صوت» بمنزلة «يصوت»، وليس قولك، «له ذكاء» بمنزلة «هو يفعل» وإنما (أخبرت)[7] بأنه ذو ذكاء (فتنزل)[8] ذلك منزلة قولك «له يدٌ يدُ أسدٍ». والله أعلم.

---

(١) أ، جـ - وفي ب (تشتمل الجملة على معنى).
(٢) أ، ب.
(٣) أ.
(٤) أ، جـ.
(٥) أ - وفي ب، جـ (فيها).
(٦) ب.
(٧) أ، جـ وفي ب (أخبر).
(٨) أ، جـ - وفي ب (فصار).

المفعول له

يُنْصَبُ مفعولاً له المصدر إنْ   أبَانَ تعليلاً «كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ»

(المفعول)[١] له: هو علة الفعل، ولجواز نصبه شروط:

الأول: أن يكون مصدراً.

والثانى: أن يتحد وقته ووقت عامله، وهو المعلل به.

والثالث: أن يتحد فاعلهما ولو تقديراً.

فمثال: ما استوفى الشروط «ضربته تأديبًا» و«جُد شكراً».

ومثال اتحاد فاعلهما تقديراً قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٢] لأن معنى يريكم يجعلكم تَرَوْنَ.

وفى بعض هذه الشروط خلاف. ثم قال:

وإنْ شَرطٌ فُقِدْ   فاجْرُرْهُ باللامِ

أى: إذا فقد شرط من الشروط الثلاثة وجب جر ما علل به الحرف الدال على التعليل، وهو اللام أو ما يقوم مقامها وهو «من و(فى)[٣] والباء» فتقول: «جئت للمال»، لأنه ليس بمصدر، «وجئت أمس لإكرامك غداً» لاختلاف الزمان و«أحسنتُ إليك لإحسانِك إلىَّ»، لاختلاف الفاعل.

وقوله:

وليس يَمتنِعْ   معَ الشروطِ

(يعنى: أنه لا يمتنع جره بالحرف مع استيفائه للشروط نحو «قنع هذا للزهد» (فإن هذه الشروط)[٤] ليس اجتماعها موجبا للنصب بل مسوغ له.

ثم هو بعد ذلك على ثلاث مراتب: راجح النصب، وراجح الجر، ومستوٍ فيه الأمران.

---

(١) ب، جـ وفى أ، المفعو.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الروم، ١٢ من سورة الرعد.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (إلى).   (٤) أ، جـ.

فأشار إلى الأول بقوله: **وقلَّ أن يَصْحَبُها المُجَرَّدُ.**

يعنى: أن المجرد من أل والإضافة يترجح نصبه، وقل أن يصحب الحرف فقوله: «ضربته تأديبًا» أرجح من قولك «(ضربته» [1] (لتأديب)[2]». ومنع الجزولي[3] جر المجرد. قيل: ولم يقل به غيره.

وأشار إلى الثانى بقوله: **والعكسُ فى مَصْحُوبِ ألْ.**

يعنى: أن الأرجح فى مصحوب «أل» جره بالحرف. فقولك: «ضربته للتأديب» أرجح من قولك: «(ضربته)[4] التأديب».

ثم ذكر شاهد نصب مصحوب «أل» من كلام العرب. فقال:

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهيجَاءِ ولو توالَتْ زُمَرُ الأعْداءِ[5]

وسكت عن المضاف فلم يعزه إلى راجح النصب ولا إلى راجح الجر.

فعلم أنه يستوى فيه الأمران نحو «جئتُكَ ابتغاءَ الخيرِ، ولابتغاء الخير».

---

(١) ب.
(٢) ب، جـ - وفى أ (للتأديب).
(٣) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي. صاحب الجزولية، وقد تقدم.
(٤) ب.
(٥) البيت: من الرجز ولم ينسب إلى قائل معين وهو كما ورد فى كلام الناظم. وقال العينى: رجز راجز لم أقف على اسمه.
الشرح: «لا أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، «الجبن» - بضم فسكون - الخوف والفزع، «الهيجاء»: الحرب، «توالت»: تتابعت وتكاثرت، «زمر» جمع زمرة وهى الجماعة، «الأعداء»: جمع عدو.
المعنى: إنى لا أبتعد عن الحرب والنزال خوفًا وفزعًا ولو تكاثرت جماعة الأعداء.
الإعراب: «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه «الجبن» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «عن» حرف جر «الهيجاء» مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة «توالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «زمر» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «الأعداء» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.
الشاهد: فى «الجبن» حيث وقع مفعولا لأجله. ونصبه مع كونه محلى «بأل».
مواضعه: ذكره شراح الألفية حيث إنه من كلام الناظم.

تنبيه:

إذا دخلت «أل» على المفعول له، أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ «بأل» (أ)[1] وبالإضافة خلافًا للرياشى[2] والجرمِىّ والمبرد فى قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة وإن «أل» فيه زائدة، وإضافته غير محضة[3].

فإن قلت: هل يجوز تقديم المفعول له على عامله؟

قلت: هو جائز سواء كان منصوبًا أو مجرورًا[4].

وهو مستفاد من قوله: كلِزُهدٍ ذَا قَنعْ فمثل به (مقدمًا)[5]، والله أعلم.

---

(1) ب.

(2) هو أبو الفضل العباسى بن الفرج مولى محمد الهاشمى، ولقب بالرياشى لأن أباه كان عبدًا لرجل من جذام اسمه رياش، فانتقل اللقب من أبيه بعد الشهرة إليه. نشأ بالبصرة وأخذ النحو عن المازنى، وسمع منه كتاب سيبويه، ثم صار من كبار النحاة واللغويين، له تصانيف منها: كتاب نحو. قتل وهو يصلى الصبح قائمًا بالبصرة سنة ٢٥٧ هـ فى شهر شوال.

(3) وأرجح الأول لعدم التكلف فيه ـ راجع الأشمونى ١/ ٢١٧.

(4) «زاهدًا ذا قنع» و «الزهد ذا قنع».

(5) أ، جـ ـ وفى ب «متقدمًا».

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

قال:

الظرفُ: وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا «فى» باطِّرادٍ: كهُنا امكُثْ أزْمُنَا

(وقت أو مكان) جنس (ضمن) مخرج لوقت أو مكان لم يضمن معناه نحو «يومنا يوم مبارك»، «ونحن فى مكان حسن».

(ثم قال)[1] «باطراد»: احترازاً مما نصب بدخل من المكان المختص نحو: «دخلت الدار» فهو منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعًا، لا نصب الظرف، إذ لو كان ظرفًا لم يختص بدخل؛ لأن «الظرف»[2] لا يختص بعامل دون عامل.

بل الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل.

قال الشارح: وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز (عنه)[3] بقيد الاطراد لأنه يخرج بقولنا (مضمن معنى فى) اهـ[4].

قلت: وفى نصب المختص من المكان بعد دَخَلَ ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعًا كما سبق، وهو مذهب الفارسى والمصنف، ونسبه إلى سيبويه.

والثانى: أنه منصوب على الظرفية تشبيهًا له بالمبهم ونسبه الشلوبين إلى (سيبويه[5] ونسب)[6] إلى الجمهور.

---

(١) أ.

(٢) أ، جـ - وفى ب (المطرد).

(٣) أ، ب.

(٤) الشارح ص ١١٣.

(٥) قال سيبويه ج١ ص١٥ (وقد قال بعضهم: ذهبت الشام. شبهه بالمبهم إذا كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب).

(٦) أ، ج.

والثالث: أنه مفعول به ودخل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر، وهو مذهب الأخفش[1] [2].

وقوله: (كهُنا) مثال لظرف المكان (وأزمُنا) مثال لظرف الزمان.

ثم قال:

فانْصِبْهُ بالواقعِ فيهِ مُظْهرَا　　　كانَ وإلا فانْوِهِ مُقَدَّرا

يعنى: أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له هو الواقع فيه من فعل أو ما (فى)[3] معناه. وأن الناصب له يكون ظاهراً نحو: «جلست أمام المسجد» «وسِرتُ يومَ الخميسِ» وقد يكون مقدراً إما جوازاً نحو: «يوم الجمعة» لمن قال: «متى قدمتَ؟».

وإما وجوبًا كالواقع خبراً أو صفة أو حالا أو صلة[4].

ثم قال:

وكلُّ وَقت قابلٌ ذاكَ...　　　.................

يعنى: أن جميع أسماء الزمان قابلة للظرفية مبهمها ومختصها.

وأما المعدود فهو من المختص خلافًا لمن جعله قسمًا ثالثًا.

فالمبهم: ما دل على قدر من الزمان غير معين كحين، والمختص بالمحدود: ما له مقدار من الزمان معلوم نحو «يومين».

والمختص غير المعدود: كأعلام الأيام وما اختص (بأل)[5] أو الصفة أو بالإضافة، ثم قال:

---

(١) وقد ارتضيت المذهب الأول؛ لأنه يحتاج إلى قيد (اطراد) ولا عبرة بمخالفة ابن الناظم حيث قال لا يحتاج إلى هذا القيد.
قال الصبان ج٢ ص ٩٥ (وجعل الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر). وقال الأشمونى (وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد «باطراد» وعلى الأول يحتاج إليه خلافًا للشارح) اهـ.

(٢) راجع الأشمونى ١/ ٢١٨.　　(٣) ب، ج - وفى أ (فيه).

(٤) الخبر «زيد عندك» والصفة نحو «مررت بطائر فوق غصن» - فوق صفة لطائر - والحال نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، والصلة نحو «رأيت الذى عندك»، فعندك صلة للذى. والناصب محذوف وجوبًا فى الأحوال الأربعة، ويقدر مستقرا أو استقر إلا فى الصلة فيقدر استقر. لأن الصلة جملة اهـ أشمونى ١/ ٢١٩.

(٥) ب، ج - وفى أ «بإلا».

....وما يقبلُهُ المكانُ إلا مُبْهَمًا

يعنى: أن أسماء المكان لا تقبل الظرفية إلا إذا كانت مبهمة، فإن كانت مختصة لم تقبل الظرفية نحو: «الدار» و«المسجد».

ثم قال:

نحوُ الجهاتِ والمقاديرِ، وَما صِيغَ مِنَ الفعلِ كمَرْمَى مِنْ رَمَى

فمثل المبهم بثلاثة أنواع:

الجهات: نحو خلف (وقدَّام)[1] وأمام.

والمقادير: نحو «ميل» و«فرسخ»[2].

وما صيغ من اسم الحدث نحو. «مرمَى ومَذْهَب».

فظاهره أن هذه الثلاثة: أنواع للمبهم. أما الجهات فلا إشكال فى أنها مبهمة.

وأما المقادير فظاهر كلام الفارسى أنها داخلة تحت المبهم، وصححه بعض النحويين.

وقال الشلوبين: ليست داخلة تحته، وصحح بعضهم (أنها شبيهة)[3] بالمبهم لا مبهم.

وأما ماصيغ من (اسم)[4] الحدث، فالظاهر أنه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره، وهو ظاهر كلامه فى شرح الكافية.

قال فيه: وأما المكان فلا يكون من أسمائه (ظرفًا)[5] صناعيًّا إلا ما كان مبهمًا أو مشتقًّا من اسم الحدث[6] اهـ. فجعله قسيمه.

قلت: وقد قسم المصنف المصدر إلى مبهم ومختص، وصرح بأن المعدود من المختص وقياسه أن يجعل المعدود فى الظرف من المختص أيضًا.

---

(١) ب. (٢) الميل: ألف باع ـ والفرسخ: ثلاثة أميال.

(٣) أ ـ وفى ج (أنه مشبه) وفى ب (أيضًا شبهه).

(٤) أ، ج. (٥) أ، ب ـ وفى ج (مختصًا).

(٦) شرح الكافية ورقة ٤٢.

فإن قلت. ما يعنى بالفعل فى قوله (وما صِيغَ من الفعلِ)؟

قلت ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعى لقوله (كمرمى من رمى) وليس ذلك بجيد لأنه لم يصغ من الفعل وإنما صيغ من المصدر (وإن)[1] حمل على الفعل اللغوى وهو المصدر (فهو صحيح)[2] (لولا)[3] (أن)[4] قوله: (من رمى) يبعده.

ثم قال:

وشرْطُ كَوْنِ ذا مقِيسًا أن يَقَعْ ظرفًا لما فى أصلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

الإشارة إلى ما اشتق من اسم الحدث. يعنى: أن هذا النوع لا يكون ظرفًا مقيسًا إلا إذا كان العامل فيه موافقًا له فى الاشتقاق نحو: «رميت مرمى زيد»، «وقعدت مقعده»، (فلذا)[5] عد من الشواذ قولهم «هو منى مقعد القابلة»[6] ونحوه[7].

وتقدير قوله: (لما فى أصله معهُ اجتمع) مع الظرف فى أصله وهو اسم الحدث.

فإن قلت: يخرج من كلامه نحو: «سرنى (جلوسى)[8] مجلسك»، لأن العامل فيه أصله لا شىء اجتمع معه فى أصله.

قلت: هذا وإن لم تشمله عبارته فقد (تقرر)[9] أن المصدر يعمل عمل فعله.

---

(١) أ، ج ـ وفى ب (وإنما).
(٢) أ، ب ـ وفى ج (فصحيح).
(٣) أ، ج وفى ب (إلا).
(٤) أ، ب.
(٥) أ، جـ ـ وفى ب (ولذلك).
(٦) القابلة: المولِّدة، والمعنى: أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة.
(٧) ونحوه «هو منى مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومعقد الإزار» ووجه الشذوذ. إذ التقدير: هو منى مستقر فى مزجر الكلب فعامله الاستقرار، وليس ما اجتمع فى أصله. ولو أعمل فى المزجر زجر، وفى المناط ناط، وفى المقعد قعد لم يكن شاذًا. ا هـ أشمونى جـ١ ص ٢٢٠.
(٨) ب، جـ وفى أ (جلوسك).
(٩) أ، جـ ـ وفى ب (تقدم).

ثم قال:

وما يُرَى ظرفًا وغيرَ ظرفِ فذاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فى العُرْفِ

كلٌّ من ظرف الزمان وظرف المكان (قسمان)[1] متصرف وغير متصرف:

فالمتصرف ما لا يلزم بل يستعمل ظرفًا تارة وغير ظرف أخرى نحو: «يوم وليلة» من الزمان، «ويمين وشمال» من المكان.

وغير المتصرف: ما لا يخرج عن الظرفية أصلا «كقطُّ» و«عَوْضُ»[2] أو لا يخرج عنها إلا (إلى)[3] (شبهها)[4].

والمراد بشبه الظرفية الجر «بمن».

وإنما يثبت تصرف الظرف بالإخبار عنه والجر بغير «من» (فى الاختيار»[5] لأن «من» كثرت زيادتها فلم يعتد بها.

فلذلك حكم على «قبلُ وبعدُ وعندَ ولدُن» بعدم التصرف مع (أنها تجر)[6] بمن. وإلى هذا أشار بقوله:

وغيرُ ذِى التصرُّفِ .. البيت

ثم قال:

وقد ينوبُ عن مكانٍ مَصْدَرُ وذَاكَ فى ظَرْفِ الزَّمانِ يكثُرُ

نيابة المصدر عن الظرف من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وشرط (ذلك)[7] إفهام تعيين (وقت)[8] أو مقدار، وذلك قليل فى المكان كقولهم: «جلست قرب زيد، وقصده» أى: مكان قربه ومكان قصده.

---

(١) أ، جـ.

(٢) قط وعوض لا يستعملان إلا بعد نفى، وقط لاستغراق الماضى من الزمان - وعوض لاستغراق المستقبل مثل أبدا، وقط: مشتقة من قططت الشىء إذا قطعته، وعوض: مشتقة من العوض، قط: مبنية على الضم، وعوض: تبنى على الحركات الثلاث إذا لم تضف.

(٣) فى النسخ لم تذكر (إلى) والسياق يقتضى زيادتها.

(٤) أ، جـ - وفى ب (يشبهها).

(٥) أ، جـ.

(٦) أ، جـ - وفى ب (الجر).

(٧) ب، جـ - وفى أ (ذلك).

(٨) أ - وفى ب (مكان).

وكثير في الـزمان نحو: (كان)[1] ذلك (خفوق)[2] النجم، «وطلوع الثريا» أي: وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا

وكثرته تقتضى القياس عليه.

(١) أ، جـ ـ وفى ب (فعلت).
(٢) ب، جـ ـ وفى أ (حقوق).

المفعول معه

قال:

يُنْصَبُ تَالِى الواوِ مفعولاً مَعَهْ   فى نحوِ «سِيرِى والطريقَ مُسْرِعَهْ»

المفعول معه: هو الاسم المنصوب بعد (واو بمعنى)(١) مع، نحو «سيرِى والطريقَ» أى: مع الطريق.

وهذا الباب مقيس على الأصح(٢)، وقد فهم ذلك من قوله (نحو).

ثم قال:

بمَا مِنَ الفعلِ وشبَهِهِ سبَقْ   ذا النَّصبُ لا بالواوِ فى القولِ الأحقّ

ناصب المفعول معه: إما فعل نحو «استوى الماء والخشبةَ» وإما اسم يشبهه نحو: «زيد سائرٌ والطريقَ»

ومذهب سيبويه(٣) أنه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وحرف التشبيه(٤) والظرف المخبر به.

وأجاز أبو على فى قول الشاعر:

. . . .   هذا رِدَائِىَ مطويًّا وسِرْبالا(٥)

---

(١) أ، جـ - وفى ب (الواو التى بمعنى).

(٢) قال الأخفش: هذا الباب سماعى، وذهب غيره إلى أنه مقيس فى كل اسم استكمل الشروط، وهو الصحيح، أشمونى ١/ ٢٧٧.

(٣) جـ١ ص ١٥٠ الكتاب.

(٤) ب، جـ. وفى أ (التنبيه)

(٥) هذا عجز بيت من البسيط. قال العينى: لم أقف على اسم قائله وبحثت فلم أعثر على اسم قائله.

وصدره: لا تحسبنك أثوابى فقد جمعت.

وذكر البيت كله فى نسخة ب.

الشرح: (سربالا) بكسر السين - وهو القميص. قاله الجوهرى.

الإعراب: (لا) حرف نهى (تحسبنك) فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ونون التوكيد حرف والكاف ضمير المخاطب=

أن يكون العامل فيه هذا.

وذهب الجرجانى إلى أن ناصبه الواو نفسها، لاختصاصها بالاسم، ورد بأنها لو كانت ناصبة، لاتصل الضمير بها[1].

ولم يشترط (تقديم)[2] فعل أو شبهه، وإليه أشار بقوله (بالواو) وفهم من قوله (سبَقَ) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله (وهذا)[3] متفق عليه.

وأما تقديمه على مصاحبه نحو «استوى والخشبة الماء» فمذهب الجمهور، والصحيح منعه، وأجازه ابن جنى[4].

=مفعول مبنى على الفتح فى محل نصب (أثوابى) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه (فقد) الفاء للتعليل قد حرف تحقيق (جمعت) فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى (هذا) ها حرف تنبيه ذا اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع (ردائى) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهى مضاف إليه (مطوياً) حال من رداء منصوب بالفتحة الظاهرة (وسربالا) الواو للمعية وسربالا مفعول معه منصوب بفتحة ظاهرة.

الشاهد: فى (هذا . . . سربالا) (حيث إن سربالا مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل قد تقدمه ما يتضمن معنى الفعل وحروفه وهو (هذا).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١١٦ والأشمونى ١/ ٢٤٤.

(١) كما فى سائر الحروف الناصبة فكان يقال: جلست وك، وذلك ممتنع، والصحيح الأول، قال السيوطى فى الهمع ١/ ٢١٩ (أحدها وهو الأصح أن ما تقدمه من فعل أو شبهه).

(٢) أ، وفى ب، جـ (تقدم).

(٣) أ. جـ. وفى ب (وهو)

(٤) تمسك ابن جنى بقوله:

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

وقوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقبا

على رواية من نصب السوأة واللقب. يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش. وفى الثانى ولا ألقبه اللقب مع السوأة؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة، ولا حجة له فيهما، لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها وذلك فى البيت الأول ظاهر، وأما الثانى فعلى أن يكون أصله: ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السوأة ثم حذف ناصب السوأة) اهـ أشمونى جـ١ ص ٢٢٤ وراجع الخصائص ٢/ ٣٨٣ لذلك أقول: والمنع أولى.

ثم قال:

وبعدَ «ما» استفهامٍ أو «كيفَ» نَصَبْ   بفعلِ كونٍ مُضمرٍ بَعْضُ العَرَبْ

من كلامهم «كيف أنت وقصعة من ثريدٍ» و«ما أنت وزيدٌ» برفع ما بعد الواو على أنها العاطفة، وبعضهم ينصب على أنها التى للمعية وما قبلها مرفوع بفعل مضمر هو الناصب لما بعدها، تقديره: كيف يكون؟ وما يكون؟ والصحيح أن «كان» المقدرة ناقصة، وكيف خبر مقدم، وكذلك «ما». واعلم أن الصالح، لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام:

قسم: يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والعطف أرجح.

وقسم: يجوز فيه الأمران والنصب على المعية أرجح.

وقسم: يمنع فيه العطف.

فالأول: (هو)[1] ما أمكن فيه العطف بلا ضعف من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى نحو «قمت» أنا وزيد» وإن شئت نصبت.

والثانى: ما لا يمكن فيه العطف إلا بضعف من جهة اللفظ نحو: «قمت وزيد» لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد أو فصل ضعيف، أو من جهة المعنى كقولهم: «لو تركتَ الناقةَ وفصيلَها لرضعَها»، فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأمُ فصيلها وترك فصيلها لرضاعها لرضعه[2].

هذا تكلف وتكثير عبارة[3]، فهو (ضعيف)[4] والوجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها.

---

(١) أ، جـ.

(٢) جـ ـ وفى أ «لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها لرضاعها فأرضعها» وفى ب «لو تركت الناقة وفصيلها لرضاعها لرضعها» والتقدير مع العطف لو تركت الناقة ترأم فصيلها لرضاعها لرضعها.

(٣) أى: تكثير للعبارة المقدرة، والعطف من عطف السبب على المسبب. أ هـ صبان ١/ ١٠٥.

(٤) أ، جـ ـ وفى ب «مضعف».

والثالث: (هو)[1] ما لا يمكن فيه العطف لمانع لفظى نحو: «مالك وزيدًا»؟ فإن العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور. أو معنوى نحو «سرت والجبل» مما لا يصلح للمشاركة.

فهذا ونحوه يجب فيه النصب على المعية، ويمتنع (فيه)[2] العطف.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

والعطف إن يُمكنْ بلا ضَعْفٍ أحقّ ....

وإلى الثانى بقوله:

.... والنصبُ مختارٌ لَدى ضَعْفِ النَّسَقْ

وإلى الثالث بقوله:

والنصبُ إن لم يَجُزْ العطفُ يَجِبْ ....

وأما قوله:

.... أو اعتَقِدْ إضمارَ عاملٍ تُصِبْ

فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون (تخييرًا)[3] فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية وبين إضمار عامل، حيث يصح إضماره كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[4].

فإنه لا يصح جعله معطوفًا، لأن أجمع بمعنى عزم (فلا)[5] ينصب (إلا)[6] الأمر والكيد ونحوهما.

ولك أن تجعل «شركاءكم» مفعولا معه، و(لك)[7] أن تجعله مفعولا به بفعل مقدر.

تقديره: وأجمعوا من جمع، لأن جمع بمعنى ضم المتفرق، فينصب الشركاء ونحوه.

وقد حكى أن أجمع بمعنى جمع. فعلى هذا يصح العطف.

---

(١) أ، جـ.
(٢) أ، جـ.
(٣) أ، جـ ـ وفى ب (مخيرًا).
(٤) من الآية ٧١ من سورة يونس.
(٥) أ، جـ ـ وفى ب (لا).
(٦) أ، ب.
(٧) ب.

والثاني: أن يكون تنويعًا.

والمعنى: أن ما امتنع فيه العطف نوعـان: نوع يجب فيه النصب على المعية، ونوع يضمر له عامل، لأن المعية فيه أيضًا ممتنعة كقوله:

علفتُهَا تبنًا وماءً باردًا[1] ....

فمـاء منصوب بفعل مضـمر تقديره «سـقيتهـا ماء» ولا يجوز عطفـه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة.

ويجوز أن يجعل (قوله)[2] (أو اعتقْد إضْمَارَ عَامِلٍ).

شاملا للناصب كما مثلنا به.

---

(١) هذا صدر بيـت. قال العينى: أقـول هذا رجز مـشهـور بين القوم لم أر أحـدًا عزاه إلى راجزه. وبحثت فلم أعثر على قائله.

وعجزه: حتى شتت همالة عيناها.

الشرح: (علفتـها) أطعمتـها وقدمت لهـا ما تأكله (تبنًا): بكسر التـاء وسكون الباء. قصب الزرع بعـد أن يدرس «شتت» يروى فى مكانه «بدت» وهما بمعنى واحـد، «همالة» صيغة مبالغة ـ من هملت العين إذا همرت بالدموع.

المعنى: قد أشبعت الدابة تبنًا وأرويتها مـاء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب.

الإعراب: (علفتـها) فعل وفـاعل ومفعـول أول (تبنًا) مفعـول ثان منصوب بالفتـحة الظاهرة (وماء) الواو عاطفـة ماء مفعول به لفعل مـحذوف وسقيتها مـاء (باردًا) صفة لماء منصوب بـالفتحـة الظاهرة (حتى) حـرف غاية وجـر (شتت) فـعل ماض والتاء للـتأنيث (همالة) حـال من فاعل غـدت منصوب بالفـتحـة الظاهرة (عيناها) فـاعل غدت مـرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: فى (وماء) فإنه لا يمكن عطفه على مـاقبله، لكون العامل فى المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال علفتها ماء.

ومن أجل ذلك كـان نصبه على أحـد أقوال ثلاثة: إمـا على تقدير فـعل يعطف على (علفتها) وإما على أن (علفتها) بمعنى أنلتها وإما النصب على المعية.

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألفـية ابـن الناظم ص ١١٩، وابن عقـيل ١/ ٣٣٤، الأشمونى ١/ ٢٢٦ وابن هشـام ٢/ ٥٦ ـ وأيضًا ـ فى شذور الذهب ص ٢١٤ والمكودى ـ ص ٦٩، والسيوطى ص ٦٢، وابن هشام فى مغنى اللبيب ٢/ ١٦٩.

(٢) ب، جـ.

وللجار كقـولك «مالك وزيد» فيجوز جره لا بالعطف بل بـإضمار الجار، كما نص عليه فى شرح الكافية[1] وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال (والله أعلم)[2].

---

(١) راجع شرح الكافية ورقة ٤٣.

(٢) أ، ب.

* فائدة ذكرها الشيخ الصبان عقب المفعول معه:

(قال الفارضى: إذا اجتمعت المفاعيل قـدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذى تعدى إليه العامل بنفسـه، ثم الذى تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فـيه الزمانى، ثم المكانى، ثم المفـعول له، ثم المفـعول مـعه (كـضربت ضـربًا زيدًا بسـوط نهارًا هنا تأديبًـا وطلوع الشمس). أ هـ باختصار.

والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب) أ هـ ٢/ ١٠٦.

الاستثناء

الاستثناء: إخراج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقًا أو تقديرًا.

(فالإخـراج) جنس و (بإلا أو إحدى أخواتهـا) مخـرج للتخصـيص ونحوه والمراد بالمخرج (تحقـيقًا) المتصل، وبالمخرج (تقـديرًا) المنقطع، نحو ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[(١)] فإن الظن وإن لم يدخل فى العلم تحقيقًا فهو (فى)[(٢)] تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه فى كثير من المواضع.

قال ابن السراج: إذا كان الاستـثناء منقطعًا فلابد أن يكون الكلام الذى قبل (إلا) قد دل على ما يستثنى (بها)[(٣)] فتأمل، فإنه يدق. ا هـ.

وقوله: (ما استثْنتِ (إلا) معْ تمامٍ ينْتَصِبْ)

يجوز أن تكـون (ما) موصـولةً وينتصب خـبرها فـهو مرفـوع، وأن تكون شرطية وينتصب جوابها فهو مجزوم.

والمراد بالتمام أن يكون المخرج منه مذكورًا، ويقابله التفريغ.

يعنى: أن المستثنى (بإلا) فى غير التفريغ ينتـصب متصلا كان أو منقطعًا بعد موجب أو غيـره. إلا أن نصبه على ثلاثة أقسـام: واجب وجائز، وراجح (وجائز مرجوح)[(٤)].

فالواجب النصب هو المستثنى بعد إيجاب متصلا أو منقطعًا مؤخرًا (كان)[(٥)] أو مقدمًا نحو «قام القوم إلا زيدًا» و «خرج القومُ إلا بعيرًا» و«قام إلا زيدًا القومُ».

والمرجـوح النصب هـو المتـصل بعـد نفى أو شـبـه نفى، والمـراد به النهى والاستفهام المؤول بالنفى.

---

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء ـ قراءة السبعة.

(٢) ب، جـ. وفى أ (من).

(٣) أ، جـ.

(٤) أ، ب.

(٥) أ، ب.

فمثال النفى ﴿ما فعلوه إلا قليل﴾[١] ومثال النهى «لا يقوم إلا زيد» ومثال الاستفهام: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾[٢].

وأكثر ما يكون ذلك فى «هل» و «من».

فجميع ذلك يترجح فيه اتباعه للمستثنى منه فى رفعه ونصبه وجره بدلا عند البصريين[٣] وعطفًا عند الكوفيين[٤] وإلى هذا أشار بقوله:

وبعد نَفْيٍ أو كَنفيٍ انتُخِبْ إتْبَاعُ ما اتَّصل..........

والراجح النصب: هو المنقطع بعد نفى أو كنفى إن صح إغناؤه عن المستثنى منه. فإن بنى تميم يجيزون فيه النصب «والإتباع»[٥] ويقرأون «إلا اتباعُ الظنِّ» وذكر بعض النحويين أن نصبه (عندهم أرجح)[٦].

وأما الحجاريون فالنصب عندهم واجب[٧] فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه تعين نصبه عند الجميع، وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل «إلا» للاسم الواقع بعدها نحو «ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر».

وجعل المصنف منه ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾[٨] وإلى هذا القسم الثالث أشار بقوله:

---

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٢) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٣) بدل بعض المستثنى منه، قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى؟ وأجاب السيرافى بأنه بدل منه فى عمل العامل فيه، وتخالفهما فى النفى والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا نحو «مررت برجل لا كريم ولا لبيب» ا هـ. أشمونى ١/ ٢٨٨.

(٤) عطف نسق عند الكوفيين لأن «إلا» عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة، وهى بمنزلة «لا» العاطفة - فى أن ما بعد ما يخالف ما قبلها. ا هـ. صبان ٣/ ١١٠.

(٥) ب.

(٦) أ، جـ. وفى ب «عنده راجح».

(٧) لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه فيمتنع البدل ا هـ شرح أوضح المسالك للنجار ١/ ٣٣٧.

(٨) من الآية ٤٣ من سورة هود.

.. وانصِبْ ما انقطَعْ وعن تميمٍ فيه إبدالٌ وقَعْ

ولكنه أطلق فلم يفصل بين ما يصح إغناؤه، وما لا يصح. ثم قال:

وغيرُ نَصْبِ سابقٍ فى النَّفيِ قدْ يأتى ولكن نصبه اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

يعنى أن المستثنى (المتقدم)[1] على المستثنى منه بعد نفى فيه وجهان:

أحدهما وهو المختار، نصبه على الاستثناء.

والثانى: أن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه بدلا.

قال سيبويه[2]: حدثنى يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون مالى إلا أبوك ناصر،فيجعلون ناصراً بدلا. ا هـ

وهذا قليل؛ ولذلك قال: (قد يأتى).

واحترز بقوله: (فى النفى)[3] من أن يكون المقدم فى الإيجاب، فإنه واجب النصب كما سبق.

ولما فرغ من بيان التام شرع فى المفرد فقال:

وإن يُفَرَّغْ سابِقٌ «إلا» لِمَا بَعدُ يكُنْ كما لَوِ «الاَّ» عُدِمَا

أى: وإن يُفرغ ما سبق «إلا» لما بعدها فحكمه حكم ما لم توجد إلا معه نحو: «ما قام إلا زيد» فقام مفرغ لما بعد «إلا» أعنى زيداً فهو فاعل به كما لو عدمت «إلا» وقيل: «ما قام زيد».

وقوله: «سابق» أولى من قوله فى التسهيل العامل[4]؛لأن السابق قد يكون عاملا كما مثلنا به، وقد يكون غير عامل نحو: «ما فى الدار إلا زيد».

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير فى يكن؟

---

(١) ب، جـ - وفى أ «المقدم».

(٢) نص ما فى كتاب سيبويه «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون:مالى إلا ابوك أحد فيجعلون أحداً بدلا» ا هـ جـ١ ص ٣٧٢.

(٣) أ، ب - وفى جـ «المنفى».

(٤) قال فى التسهيل ص ١٠١ «وله بعد إلا من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له ماله مع عدمها».

قلت يحتمل أن «يعود»[1] على السابق. أى يكن السابق فى طلبه لما بعد «إلا» كما لو عدم «إلا»، وأن يعود على «ما» من قوله: (ما بعدُ) أى: يكن ما بعد «إلا» فى تسلط ما قبل «إلا» عليه كما لو عدم «إلا».

تنبيهان:

الأول: لا يكون التفريغ إلا بعد نفى أو شبهه.

الثانى: يصح التفريغ (لجميع)[2] المعمولات إلا المصدر المؤكد.

فأما قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[3] فمتأول.

ولما كانت «إلا» قد تكرر لتوكيد ولغير توكيد نبه على ذلك فقال:

وألغِ إلاَّ ذاتَ توكِيدِ ....

وهى التى يصح طرحها، والاستغناء عنها، لكون ما بعدها تابعًا لما بعد الأولى.

فإن صح إغناء الثانى عنه جعل بدلا، وإن لم يصح عطف بالواو.

فالأول نحو: لا تَمرُرْ بِهِم إلا الفتى إلا العَلَا

فإن العلا هو الفتى.

والثانى: نحو: «لا تمرر بهم إلا زيدًا، وإلا عمرًا» وقد اجتمعا فى قوله:

ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عملُهْ ... إلا رسِيمُهُ وإلا رملُهْ[4]

---

(١) أ، ب - وفى جـ «يكون».
(٢) أ، جـ - وفى ب «فى جميع».
(٣) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.
(٤) قال العينى: قائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه، وهو من شواهد سيبويه. وبحثت فلم أعثر على قائله.
الشرح: «شيخك» هكذا يقرؤه الناس قديمًا وحديثًا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ويشتهر على الألسنة أنه الجمل، ويترجح أنها «شنجك» بالنون والجيم، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن «رسيمه ورمله» ضربان من السير - فالرسيم سير الجمل بدون سرعة، والرمل السير بسرعة.
=

فإن قلت: ما المراد بإلغائها؟.

قلت: جعلها (كأنها)[1] لم تذكر فلا تؤثر فى لفظ ولا معنى غير التوكيد.

ثم قال: .... وإنْ تُكَرَّرْ لا لِتَوْكِيدِ.

يعنى: لقصد استثناء، وحينئذ لا يخلو ذلك من أن يكون مع تفريغ ما قبل «إلا» من العوامل أو مع تمامه.

فهاتان حالتان أشار إلى الأولى بقوله:

..........فَمَعْ تَفْرِيغِ التـأثيرَ بالعامـلِ دَعْ

فِىَ واحدٍ مِمَّا بِإلاَّ استُثْنِى وليسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى

المراد بالعامل «إلا» وبالتأثير النصب على الاستثناء.

فكأنه قال: دع النصب على الاستثناء «بإلا» فى واحد من المستثنيين أو المستثنيات.

(وليسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى): أى: سوى ذلك الواحد.

= المعنى: لا منفعة لك من جملك إلا فى نوعين من سيره وهما الرسيم والرمل.

الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور. متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» حرف جر «شيخك» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «عمله» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «رسيمه» بدل من عمل والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو حرف عطف إلا حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «رمله» معطوف على رسيم مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: فى «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» فى البدل والعطف ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت. «مالك من شيخك إلا عمله». ورد فى مجمع الأمثال لأبى الفضل النيسابورى جـ٢ ص ٢٨٩ رقم ٣٩٣٣ (يضرب للرجل حين يكبر. أى: لا يصلح أن يكلف إلا ما كان اعتاده وقدر عليه قبل هرمه» ا هـ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٢٥ ابن هشام ٢/ ٦٧، وابن عقيل ١/ ٣٤٠، وداود والسندوبى والأشمونى ١/ ٢٣٢، والمكودى ص ٧١، والسيوطى ص٦٣، وأيضًا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٢٧٧، سيبويه جـ١ ص ٣٧٤.

(١) أ، جـ. وفى ب «كأن».



والحاصل أن إلا إذا (كررت)[1] لغير التوكيد وما قبلها من العوامل مفرغًا شغل بواحد ونصب ما عداه على الاستثناء نحو «ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا خالدًا».

(وقد)[2] فهم من عبارته فوائد:

الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إلا» لقوله بالعامل، ونسبه فى التسهيل إلى سيبويه والمبرد[3] وزاد فى (شرحه)[4] الجُرجانى، والخلاف فى ذلك شهير[5].

الثانية: أن الاسم الذى (يشغل)[6] به العامل المفرغ، لا يلزم كونه الأول، بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر، لقوله: (فى واحد) إلا أن شغله بالأقرب أولى.

الثالثة: أن نصب ما سواه واجب، لقوله: «وليس عن نصب سواه مغنى» (فهو)[7] أنص من قوله فى التسهيل ونُصِبَ ما سواه. ا هـ[8].

فإن قلت: عبارته غير وافية بالمقصود من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه أمر بترك التأثير «بإلا» فى واحد. فعلم أنه لا ينصب على الاستثناء، ولم يعلم ما (يفعل)[9] به.

---

(١) أ، ب ـ وفى جـ «تكررت».
(٢) ب، جـ ـ وفى أ «فقد».
(٣) راجع التسهيل ص ١٠١.
(٤) أ، جـ ـ وفى ب «الشرح».
(٥) وهو الصحيح وإليه أميل «لأنه حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل، فيجب فى «إلا» أن تكون عاملة، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله، فتلغى.
فناصب المستثنى هو «إلا» لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقبلا ولا استثنى مضمراً خلافًا لزاعمى ذلك، أشمونى ١/ ٢٧.
(٦) أ، ب ـ وفى جـ «شغل».
(٧) أ، جـ ـ وفى ب «فبهذا». (٨) التسهيل ص ١٠٤
(٩) أ، ب ـ وفى جـ «فعل».

والثانى: أن الحكم (الذى)[1] ذكره إنما يكون إذا لم يكن استثناء كل واحد من متلوه فإن أمكن جعل (كل)[2] واحد مخرجًا مما قبله نحو «ما قام إلا إخوتك إلا زيدًا».

والثالث: أن قوله: (وليس عن نَصبٍ سِواهُ مُغْنِى).

ليس كذلك بل إذا رفع الأول جاز رفع ما بعده إذا قصد (به)[3] بدل البداء.

قلت: الجواب عن الأول: أنه قد علم أن العامل المفرغ (يشتغل)[4] به من قوله: (بعدُ يكُن كما «لوِ» الا «عُدِما»).

وعن الثانى:أن كلام (المصنف)[5] فى تكرار إلا مع اتحاد المستثنى منه.

وعن الثالث: أنه جعل (بدل بداء)[6] كانت إلا للتوكيد فليس من هذا القسم بل هو مندرج فى قوله: (والْغِ إلا ذَاتَ تَوْكِيدِ).

ثم أشار إلى الثانية بقوله:

وَدُونَ تَفْرِيغٍ مع التَّقَدُّمِ   نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ به والتَزِمِ

مثال ذلك: «ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا القومُ».

ثم قال:

وانصِبْ لتأخِيرٍ وجِئْ بِوَاحِدِ   منها كمَا لَوْ كانَ دُونَ زائدِ

يعنى أن العامل إذا لم يكن مفرغًا وتأخر ما استثنى عن المستثنى منه نصب الجميع إلا واحدًا منها فله معها ما له منفردًا نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا».

ويجوز رفع واحد منها على البدل، لأنه بعد نفى، وهو راجح.

---

(١) أ، جـ. وفى ب «بما».
(٢) ب، جـ.
(٣) ب.
(٤) أ، جـ. وفى ب «يشغل».
(٥) ب، جـ.
(٦) أ، جـ ـ وفى ب «بدلا».

فإن قلت: (فهل)[1] يجوز رفع الجميع على الإبدال؟.

قلت: قد أجاز ذلك الأبدى[2].

وظاهر كلام المصنف أنه لا يبدل منها إلا واحد. ثم مثل ذلك بقوله:

كَلَمْ يفُوا إلا امرؤٌ إلا عَلِى ....

فيجوز رفع (امرؤٌ) على البدل ونصبه على الاستثناء كما لو انفرد، (ونصب)[3] (علىٍّ) ولكنه وقف على لغة ربيعة (فحذف)[4] تنوين المنصوب، والأصل إلا عليًا.

وقوله: .... وحُكْمُها فى القصْدِ حكْمُ الأوَّلِ

يعنى فى الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفى الخروج إن كان موجبًا.

تنبيه:

إذا كررت «إلا» لغير توكيد فتارة يمتنع استثناء كل واحد من متلوه، وتارة (لا يمتنع)[5]، ولم يتكلم المصنف على الثانى لوضوحه، وقد بينه فى الكافية والتسهيل[6].

ولما فرغ من حكم المستثنى «بإلا» شرع يذكر سائر أدوات الاستثناء، فقال:

واستثْنِ مجروراً بغَيرِ مُعْرَبَا بما لمُستثنَى بإلا نُسِبَا

أصل «غير» أن تكون صفة دالة على مخالفة موصوفها لحقيقة ما أضيفت إليه.

وقد تضمن معنى «إلا» فيستثنى بها ولم يكن (به)[7] بد من جر ما استثنته

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب «هل».

(٢) هو: أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحيم الأبدى، نسبة إلى أبدة بلدة بالأندلس، كان نحويًا جليلا من أعرف أهل زمانه بالخلافات النحوية، ودرس كتاب سيبويه ووقف على غوامضه، ثم انتقل إلى غرناطة وأقرأ بها، وكان فى غاية من الفقر على إمامته بالعلم. وتوفى سنة ٦٠٨ هـ ثمان وستمائة.

(٣) أ، وفى ب، جـ «وينصب». (٤) أ، جـ ـ وفى ب «بحذف».

(٥) جـ ـ وفى أ، ب «يمكن». (٦) راجع الكافية ورقة ٤٥ والتسهيل ص ١٠٤ (٧) أ.

بالإضافة، وأعربت هى بما يستحقه المستثنى «بإلا» من نصب واجب نحو «قام القومُ غير زيد» أو راجح نحو «ما لزيد علم غير ظن» أو مرجوح نحو «ما قام أحدٌ غير زيد». ومن تأثر بعامل مفرغ نحو «ما قام غيرُ زيد».

فإن قلت: قد تقدم أن «إلا» هى ناصب المستثنى عند المصنف. فما ناصب غير؟

قلت: ناصبها العامل الذى قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء.

هذا اختيار المصنف. قال فى شرح التسهيل: وهو الظاهر من قول سيبويه، وإليه ذهب الفارسى فى التذكرة[1].

والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد «إلا»[2].

فإن قلت: ظاهر قوله: مُعْرَبًا. بما لُمستثْنى بِإِلاَّ نُسِبا.

اتحاد جهة النصب فيكون خلاف ما ذكره فى شرح التسهيل.

قلت: المفهوم من عبارته أن «غيرا» تعرب بالإعراب المنصوب للمستثنى «بإلا» من نصب أو غيره كما سبق، وليس فى ذلك ما يدل على اتحاد جهة النصب.

تنبيهات:

الأول: قد تحمل «إلا» على «غير» فَيُوصفُ بها، وما بعدها (مغاير ما قبلها)[3]. كما حملت «غير» على «إلا». فاستثنى بها.

وللموصوف بإلا شرطان: أن يكون جمعًا أو شبهه، وأن (يكون)[4] نكرة أو معرفًا بأل الجنسية، فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة. وتفارق «غيرا» من وجهين:

---

(١) كتاب لأبى على الفارسى ـ فجعلها حالا تؤول بمشتق، أى: قام القوم مغايرين لزيد ـ أو أنه من العطف على المعنى لا على المحل . . . . . وارتضيت هذا المذهب.

(٢) وهذا عند المغاربة، واختار ابن عصفور وقياسًا على نصب ما بعد «إلا» راجع الأشمونى ١/ ٢٣٤.

(٣) أسقط «مغاير» ب، جـ سقط «ماقبلها».

(٤) ب، جـ.

أحدهما: أن موصـوفها لا يحذف وتقام مقامـه، فلا يقال: جاءنى إلا زيد» بخلاف «غير».

والآخر: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء متصلا أو منقطعًا.

فلا (يجوز)[1] «عندى درهم إلا جيِّـد» لأنه لا يصح فيه الاستـثناء بخلاف «غير».

قال فى البسيط: وهل يجوز فيه الحال كما جاز فى «غير»؟

فيه نظر وأجازه ابن السيد.

الثانى: يجوز فى المعطوف على المستثنى بغير اعتبار اللفظ واعتبار المعنى.

فتـقول: «قـام القوم غـير زيد وعـمرو» بالجـر على اللفظ، وبالنصب على المعنى.

لأن معنى «غـير زيد» «إلا زيدًا» وتقـول: «ما قام غـير زيد وعمـرو» بالجر وبالرفع لأنه على معنى «إلا زيد».

وظاهر كلام سـيبويه[2] أنه من العطف على الموضع، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم[3].

الثالث: لا يجوز جر المعطوف على المستثنى «بإلا» نحو «قام القوم إلا زيدًا» على معنى «غير» خلافًا لبعضهم، وما استدل به متأول.

ثم قال:

ولِسِوًى سُوًى سَوَاء... ....

هذه ثلاث لغات، وزاد بعضهم[4] (رابعة)[5] وهى المد مع الكسر.

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب «يقال».

(٢) قال سـيـبويه جـ١ ص ٣٧٥ (زعم الخليل ويونس جمـيعًا أنه يجـوز «ما أتانى غـير زيد وعمـرو» والوجه الجر، وذلك أن غـير زيد فى مـوضع إلا زيد وفى معناه فـحملوه على الموضع . . .).

(٣) أى على توهم إلا ـ وإلى مذهب سيبويه أميل، لبعده عن التوهم.

(٤) حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة، وهى المد مع الكسر.

(٥) أ، جـ ـ وفى ب (أخرى).

وظاهر كلامه أنه يستثنى بالثلاثة، وهو ظاهر كلام الأخفش، ولم يمثل سيبويه[1] إلا بالمكسورة.

وقال ابن عصفور فى الشرح الصغير: ولم يشرب منها معنى (الاستثناء)[2] إلا سوى، المكسورة السين - فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها.

ثم قال:

........اجْعَلا   على الأصحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا

أى: اجعل لسوى وأختيها ما جعل «لغير» من كونها تجر المستثنى، وتعرب بإعراب ما بعد «إلا» على ما سبق فى «غير» من التفعيل والتمثيل، لأنها بمعنى غير.

وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مذهب سيبويه وأكثر البصريين، وهو أنها ظرف لا يتصرف إلا فى الشعر.

ونقل عن الفراء قال سيبويه بعد أن مثل بقوله: «أتانى القوم سواك» زعم الخليل أن هذا كقولك: أتانى القوم مكانك، إلا أن فى سواك معنى الاستثناء. اهـ[3].

قال ابن عصفور: ولما كانت الظرفية فيها مجازاً لم (يتصرف)[4] فيها واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو «جاء الذى سواك».

أى: المصنف. وإنما اختار خلاف ما ذهبوا إليه.

قال فى شرح الكافية لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قاموا سواك وقاموا غيرك» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى)[5] عبارة عن مكان أو زمان.

---

(١) قال سيبويه جـ١ ص ٣٧٧ (أتانى القوم سواك).
(٢) أ، جـ.
(٣) الكتاب جـ١ ص ٣٧٧.
(٤) أ، جـ - وفى ب (يتصرفوا)
(٥) ب، جـ - وفى أ (سواك).

والثانى. أن من يحكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف والواقع فى كلام «العرب»[1] نثراً ونظماً خلاف ذلك[2] اهـ.

وأكثر فيه وفى شرح التسهيل من (الاستشهاد)[3] على تصرفها.

وأجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بأنه لا يلزم من وقوعها صلة كونها ظرفًا.

وأجاز أن يكون موضعها بعد الموصول رفعًا على أنها خبر مبتدأ مضمر، وأن يكون نصبًا على أنه حال وقبله ثبت مضمراً.

قال: ويقوى هذا الوجه قول من قال «رأيت الذى سواك» بالنصب.

(ولنا)[4] أن نجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدأ (ومضمر)[5] على أن يكون مبنيًا لإبهامه وإضافته إلى مبنى كما فعل ذلك بغير فى قوله:

لُذْ بِقَيْس حِينَ يَأبَى غَيْرُهُ[6] ....

---

(١) ب، جـ.
(٢) راجع الأشمونى ١/ ٢٣٥.
(٣) أ، جـ ـ وفى ب (الاستدلال).
(٤) أ، ج ـ وفى ب (قال وأما).
(٥) ب، ج ـ وفى أ (محذوف).
(٦) هذا صدر بيت ـ قال العينى: لم أقف على اسم راجزه ـ وبحثت أيضًا فلم أعثر على قائله.
وعجزه: تُلْفه بحراً مُفيضًا خيرَه
الشرح: (لُذْ) بضم اللام وسكون الذال المعجمة ـ أمر من لاذ يلوذ (تلفه): بضم التاء وسكون اللام وكسر الفاء ـ من ألفى إذا وجد.
قال تعالى: ﴿وألفيا سيِّدها لدَى الباب﴾ أى وجدا. ومعنى تلفه: تجده بحراً مفيضًا. من أفاض، يقال فاض الماء إذا كثر حتى سال على ضفة الوادى.
الإعراب: (لذ) جملة من الفعل والفاعل وهو أنت المستتر فيه (بقيس) فى محل نصب مفعول به (حين) منصوب على الظرفية (غيره) مبنى على الفتح وبيانه فى الشاهد (تلفه) مجزوم لأنه جواب الأمر (لذ) والفاعل ضمير والهاء مفعول أول (بحراً) مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (مفيضًا) صفة لبحر (خيره) مفعول لقوله (مفيضًا). =

وقد أشار إلى جواز جر المستثنى بهما بقوله:

واجْرُرْ بسَابِقَىْ يكونُ إنْ تُرِدْ

وهما (عدا وخلا)

فإن قلت: هل الأرجح نصب المستثنى بهما أو جره؟

قلت: لا إشكال فى أن النصب (بِعَدَا) أرجح، لأن فعليتها (أشهر)[1].

ولذلك التزم سيبويه[2] فعليتها ولم يحفظ حرفيتها.

وأما (خلا) (فالنصب)[3] بها أرجح أيضًا.

قيل: ولم يعرف سيبويه الجر بها، وليس كذلك. بل ذكر سيبويه[4] فيها الجر أيضًا. وقال الأخفش فى الأوسط[5] كل العرب يجرون «بخلا» وقد زعموا أنه ينصب بها وذلك لا يعرف. ا هـ.

وهو خلاف المشهور.

وقوله:

.... وبعدَ ما انصِبْ........

نحو: «ما عدا زيداً وما خلا عمراً»، وإنما تعين النصب بعد «ما» لأنها مصدرية فتعينت (فعليتها)[6]، لأنها لا يليها حرف جر، وتعين النصب مع «ما» هو مذهب الجمهور.

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (ألزم).

(٢) قال سيبويه جـ١ ص ٣٧٧ (وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار كما كان فى ليس ولا يكون، وذلك قولك ما أتانى أحد خلا زيداً وأتانى القوم عدا عمراً. كأنك قلت جاوز بعضهم زيداً، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ولكنى ذكرت جاوز لأمثل لك به وإن كان لا يستعمل فى هذا الموضع، وتقول أتانى القوم ما عدا زيداً وأتونى ما خلا زيداً . . .).

(٣) ب، جـ. وفى أ (النصب).

(٤) قال سيبويه جـ١ ص ٣٧٧ (وبعض العرب يقول: ما أتانى القوم خلا عبد الله فجعلوا خلا بمنزلة حاشا . . . .).

(٥) كتاب لأبى الحسن الأخفش.

(٦) جـ. وفى أ، ب ـ (فعليتها).

وحكى الجرمى الجر مع «ما» فى (الفرخ)[1] عن بعض العرب، وإليه الإشارة بقوله:

....والجرارُ قد يَرِدْ

وأجاز ذلك الكسائى والربعى والفارسى فى كتاب الشعر له، وعلى هذا «فما» زائدة لا مصدرية[2].

وحيثُ جُرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ ....

يعنى مجردين من «ما» أو مقترنين بها.

فإن قلت: بأى شىء يتعلقان إذا كانا حرفى جر؟

قلت: قيل: بالفعل، أو معنى الفعل، فموضعهما نصب، وقيل هما فى موضع نصب على تمام الكلام.

وقوله:

.... كما هُما إنْ نَصَبَا فعْلانِ

يعنى: مجردين من «ما» أو (مقترنين)[3] بها، وهما فعلان متعديان والمستثنى بهما مفعول به، وفاعلهما عند سيبويه[4] وأكثرِ البصريين ضمير مستكن عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وبه جزم فى شرح الكافية.

وكلامه فى التسهيل يقتضى أنه محذوف كما تقدم فى اسم «ليس» و «لا يكون».

وقال فى شرحه: وفيه ضعف، لأن قولك: «قاموا عدا زيدًا»، إن جعل تقديره عدا بعضهم زيدًا؛ لم يستقم إلا أن[5] يراد بالبعض من سوى زيد.

---

(١) أ، وفى ب (الشرح) ـ وفى جـ (المفتوح) وهو اسم كتاب للجرمى.

(٢) وقد ارتضيت مذهب الجمهور لوروده فى أشعار العرب.

ومذهب الجرمى وغيره ضعيف من وجهين فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو «عما قليل» «فبما رحمة» وإن قالوه بالسماع فهو شاذ لا يحتج به.

ا هـ أشمونى ١/ ١٣٨.

(٣) أ، ب ـ وفى جـ (مقرونين). (٤) راجع الكتاب جـ١ ص ٣٧٧.

(٥) ب ـ وفى جـ (بأن).

وهذا وإن صح (إطلاق البعض)[1] على الكل إلا واحداً، فليس لقلته فى الاستعمال (فالأجود)[2] أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل فى المستثنى منه، فيقدر فى «قاموا عدا زيداً» جاوز قيامهم زيداً. ا هـ.

قيل: ولا يطرد إذ ينتقض فى نحو «القومُ إخوتُك عدا زيداً» لأنه لم يتقدم فعل ولا (ما)[3] يجرى مجراه.

وينبغى: ألا يجوز تقدير جاوز بعضهم على مذهب الكسائى وهشام، لأن البعض عندهما لا يقع إلا على ما دون النصف.

والصحيح - جواز وقوعه على النصف، وعلى (أزيد)[4] منه كقوله:

دَايَنْتُ أروَى والديونُ تُقْضَى فمطَلَتْ بعضًا وأدَّتْ بَعْضَا[5]

وذهب المبرد إلى أن فاعلهما ضمير (عائد)[6] على «من» المفهوم من معنى الكلام أى: عدا من قام زيداً[7].

---

(١) أ، ب. وفى جـ (إطلاقه).
(٢) أ، جـ - وفى ب (فالأحسن).
(٣) ب، جـ.
(٤) أ، جـ وفى ب (أكثر).
(٥) البيت لرؤبة بن العجاج من أرجوزة يمدح فيها تميمًا وسعداً ونفسه.
وهو من الرجز المسدس.
الشرح: «داينت» من المداينة. يقال داينت فلانًا إذا عاملته فأعطيته دينًا وأخذت بدين «أروى» اسم امرأة وهو بفتح الهمزة وسكون الراء -، «فمطلت» من المطل وهو التسويف، «وأدت» ويروى «وأوفت».
الإعراب: «داينت» جملة من فعل وفاعل أروى «مفعوله» والديون الواو حالية والديون مبتدأ «تقضى» جملة فى محل رفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية هذه وقعت حالا «فمطلت» فعل وفاعل «بعضًا» مفعوله «وأدت» فعل وفاعل «بعضًا» مفعوله.
الشاهد فيه: بعضًا على أن لفظة «بعض» يجوز وقوعها على النصف وعلى أزيد منه وهذا حجة على الكسائى وهشام حيث قالا: إن البعض لا يقع إلا على مادون النصف.
مواضعه: هو من شواهد سيبويه جـ٢ ص ٣٠٠ والخصائص ٢/ ٩٦، ٩٧.
(٦) أ، جـ - وفى ب (يعود).
(٧) وارتضيت مذهب سيبويه، لأنه أعدل المذاهب.

فإن قلت: هل لجملتى «عدا» و«خلا» محل من الإعراب؟

قلت: إن وقعا صلة «لما» فلا محل لهما، وإلا فقولان كما تقدم فى «ليس»، وصحح ابن عصفور: أنهما لا محل لهما كما صححه فى «ليس» و«لا يكون».

فإن قلت: إذا وقعا صلة «لما» المصدرية، فما موضع المصدر والمؤول من الإعراب؟

قلت: نصب بلا خلاف، وإنما اختلفوا فى وجه نصبه. فقال السيرافى: هو مصدر موضوع موضع الحال كما يجوز ذلك فى المصدر الصريح. وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب «غير».

وقيل انتصابه على الظرف «وما» وقتيَّةٌ. أى: وقت مجاوزتهم[1].

ثم قال:

وكَخَلا حاشا ولا تَصْحبُ «ما»   ....

يعنى: أن «حاشا» مثل «خلا» يجوز نصب المستثنى بها وجره، فإذا نصبت كانت فعلا، والخلاف فى فاعلها، وفى محل الجملة كما فى خلا. وإذا جرت كانت حرفًا؛ والكلام على ما يتعلق به كالكلام على «خلا» لا فرق بينهما إلا (فى)[2] ثلاثة أوجه:

الأول: أن الفراء ذهب إلى أن «حاشا» فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده، إنما هو بالحمل على «إلا» ولم ينقل عنه ذلك فى «عدا» و«خلا»، قيل ويمكن القول فيهما بذلك.

الثانى: أن الجر «بحاشا» هو الأكثر بخلاف «عدا» و«خلا»؛ ولذلك التزم سيبويه حرفيتها[3] ولم يجز النصب بها، لأنه لم يحفظه. وقد ثبت بنقل[4] أبى زيد

---

(١) وهو الصحيح: قال الشيخ خالد ١/ ٢٦٥ (وهو الذى يعتمد عليه فإنه كثيرًا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر) ا هـ.

(٢) ب، جـ - وفى أ (على).

(٣) قال سيبويه جـ١ ص ٣٧٧ (وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء) ا هـ.

(٤) أى: ثبت النصب.

والفـراء والأخفش والشَّـيْبانِـي وابن خروف وأجازه (الجـرمى)(١) والمازنى والمبرد والزجاج(٢) (٣).

الثالث: أن «حاشا» لا تصحب «ما» بخلاف «عدا» و«خلا».

قال سيبويه:(٤) لو قلت: «أتونى ما حاشا زيدًا» لـم يكن كلامًا، وقد أجازه بعضهم على قلة ا هـ.

وقال في التسهيل: وربما قيل: «مـا حاشا»(٥) وذكر فى شرحـه قوله ﷺ: «أسامةُ أحبُّ الناس إلىَّ ما حاشا فاطمةَ»(٦).

وأنشد بعضهم على ذلك قوله:

رأيتُ الناسَ ما حاشا قُرَيْشًا فإنَّا نحن أفضلَهُمْ فَعَالا(٧)

---

(١) أ، جـ.

(٢) وقد ارتضيت نقل أبى زيد والفراء والأخفش وغـيرهم؛ لأنهم جوزوا الجر والنصب. قال ابن هشام فى مـغنى اللبيب جـ١ ص ٩٦ (وذهب الجـرمى والمازنى والأخفش . . . . . . إلى أنها تستعمل كثـيرًا حرفًا جارًا وقليلا فعلا متعديًا جـامدًا، لتضمنه معنى «إلا» وسمع اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان، وأبا الأصبغ وقال:

(حاشا أبا ثوبان أن به ضنا على الملحاة والشتم) ا هـ

(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢٣٩.

(٤) الكتاب جـ١ ص ٣٣٧.

(٥) التسهيل ص ١٠٦.

(٦) والحق أن كلمة «ما حاشا فاطمة» مدرجة من كلام الراوى، وليست من كلام النبى ﷺ، فيكون الحديث «أسامـة أحب الناس إلى» ولم يستثن فاطمة بدليل ما فـى معجم الطبرانى «ما حاشا فاطمة ولا غيرها»، فتكون «ما» نافيـة لا مصدرية و «حاشا» فعل متعد متصرف بمعنى أستثنى، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة. والحديث صحيح. ففى مسند أبى أمية الطرطوسى أنه عن ابن عمر، ورواه أحمد فى مسنده والطبرانى فى الكبير.

(٧) البيت: قائله الأخطل غوث بن غياث. وهو من الوافر.

الشرح: «فعالا» ـ بفتح الفاء والعين المهملة ـ معناه الكرم، وفعال أيضًا مصدر من فعل كذهب ذهابًا.

الإعراب: «رأيت» فعل ماض والتاء فاعل «الناس» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة والمفعول الثانى محذوف لدلالة الكلام عليه وتقديره: دوننا «ما حاشا» ما مصدرية حاشا=

ثم قال:

وقيل: حاشَ وحَشَا فاحْفَظْهُما ....

ظاهره أن هاتين اللغتين فى حاشا التى يستثنى بها.

(وقد سمع الاستثناء بحشا فى قوله:

حشا رهطِ النبى فإنَّ منهم بحوراً لا تُكدِّرُهَا الدِّلاءُ[1]

ولم يسمع بحاش)[2]

وكلامه فى التسهيل ظاهر فى أنهما فى «حاشا» التى للتنزيه[3] وهى التى يليها المجرور باللام نحو «حاشا لله».

=فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوبًا يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق «قريشًا» مفعول لحاشا منصوب بالفتحة الظاهرة «فإنا» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسمًا لأن «أفضلهم» خبر إن، هم مضاف إليه «فعالا» تمييز.

الشاهد: فى «ما حاشا قريشًا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل والأكثر أن تتجرد منها. وهو شاذ والكثير ألا تصحب «ما».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ٣١، والأشمونى ١/ ٢٣٩. وذكره السيوطى فى الهمع ١/ ٢٣٣ وابن هشام فى المغنى ١/ ١٠٩ والشاهد رقم ٢٢٣ فى خزانة الأدب.

(١) فى لسان العرب جـ١٨ ص ٩٨ (وأنشده الفراء) وهو من الوافر.

(٢) **الشرح**: حشا ـ وفى الأصل (حشى) «الرهط» اسم جمع يدل على الجماعة دون العشرة من الرجال ليس بينهم امرأة.

ورهط الرجل: قومه وعشيرته الأقربون. «والبحور»: جمع بحر وهو الماء الواسع الكثير العميق الملح، والجمع أبحر وبحار وبحور، ويطلق على كل نهر عظيم بحر.

«لا تكدرها» لا تغيرها ـ وكدر الماء نقيض صفا.

«الدلاء» جمع دلو، والدلو: الوعاء الذى تخرج به الماء من البئر.

الإعراب: «حشا» لغة فى حاشا أداة استثناء وهو مسموع «رهط» مجرور بحشا «النبى» مضاف إليه «فإن» الفاء للتعليل ـ إن حرف توكيد ونصب «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم «بحوراً» اسم إن مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة «لاتكدرها» لا نافية تكدر فعل مضارع والضمير مفعوله «الدلاء» فاعل تكدر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: «حشا رهط» فقد استثنى بحشا وهو مسموع.

(٣) أ، جـ وسقط فى ب.

وقد قرئ باللغات الثلاثة، وأقلها «حشا» وهذه التى يليها المجرور (باللام)(١) (ليست)(٢) حرفًا.

قال فى (شرح)(٣) التسهيل بلا خلاف، بل هى إما فعل، وهو مذهب المبرد(٤)، وإما اسم منتصب انتصابَ المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل(٥) ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود(٦) «حاشَ اللهِ»(٧) بالإضافة مثل «سبحان الله» وقراءة أبى السمال(٨) «حاشًا للهِ» بالتنوين. مثل «رَعْيًا لزيدٍ» والوجه فى قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها «بحاشا» الحرفية لفظًا ومعنى.

---

(١) قال الأشمونى ١/ ٢٤٠ (وهو الأقرب) وقال فى التسهيل ص ١٠٥ (وكثر فيها حاشى وقل حشا وحاش).

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (ليس).

(٣) ب.

(٤) مذهب المبرد وابن جنى والكوفيين أنها (فعل، قالوا لتصرفهم فيها بالحذف وإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا والمعنى فى الآية ـ حاش لله جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى (حاشا لله ما هذا بشرًا) ا هـ أشمونى ١/ ٢٤٠.

(٥) وهو مذهب البصريين وهو الصحيح لقوة أدلته، قال الأشمونى: (والصحيح أنها اسم) ١/ ٢٤٠.

(٦) هو عبد الله بن مسعود بن الحارث بن عاقل بن حبيب بن مخزوم بن صاهلة بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، أحد السابقين والعلماء الكبار من الصحابة. أسلم قبل عمر، عرض القرآن على النبى ﷺ. وفد من الكوفة إلى المدينة فمات بها آخر سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع وله بضع وستون سنة.

(٧) من الآية ٥١ من سورة يوسف.

(٨) هو قعنب بن أبى قعنب أبو السمال ـ بفتح السين وتشديد الميم وباللام العدوى البصرى، له اختيار فى القراءة شاذ عن العامة. رواه عنه أبو زيد سعيد ابن أوس وأسند الهذلى قراءة أبى السمال عن هشام البربرى عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر، وهذا سند لا يصح. ا هـ طبقات القراء ٢/ ٢٧، رقم ٢٦١٤.

الحال

قال:

الحالُ وَصفٌ فضلةٌ مُنتصِبُ   مُفْهِمُ فى حالٍ كفرداً أذهبُ

الحال: تذكر وتؤنث، وقوله (وصف) كالجنس يشمل الحال وبعض الأخبار وبعض النعوت ونحو «لله دَرُّه فارسًا» من التمييز.

وقوله: (فضلة) (أخرج)(١) الخبر، والفضلة ما يجوز الاستغناء عنها إلا لعارض فلا يعترض (بالحال)(٢) فى مثل «ضربى زيداً قائمًا» فإن امتناع حذفها لسدها مسد الخبر.

وقوله (مُنتصِب) (أخرج)(٣) النعت، لأنه (يعنى)(٤) لازم النصب والنعت تابع المنعوت.

وقوله: (مفهم فى حال) أى: فى حال كذا، أخرج نحو «لله دَرُّه فارسًا» فإن التمييز (يقدر)(٥) بمن لا بفى.

وقول الشارح إن هذا التعريف ليس بمانع، لأنه يشمل النعت. هـ(٦) غير مسلم لخروجه (بقيد)(٧) لزوم النصب.

تنبيه: ذكر فى الكافية والتسهيل أن الحال قد تجر بباء زائدة إن نفى عاملها(٨) كقوله:

. . . .   فما انبَعَثتُ بمزءُودٍ ولا وَكَلِ(٩)

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (إخراج).   (٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (إخراج).   (٤) أ، جـ.

(٥) أ، جـ ـ وفى ب (تقييده).   (٦) الشارح ص ١٣٠.

(٧) أ، جـ ـ وفى ب (بغير).   (٨) راجع التسهيل ص ١٠٨ والكافية ورقة ٤٦.

(٩) لم يتعرض صاحب شواهد المغنى لقائل هذا البيت وبحثت فلم أعثر على قائله.

وصدره: كائن دعيت إلى بأساء داهمة.

الشرح: «كائن» بمعنى: كم «البأساء»: الشدة «داهمة» آتية على بغتة. «انبعثت»: أسرعت «المزءود»: المذعور الخائف، «الوكل» ـ بفتح الواو والكاف ـ كما فى القاموس: العاجز الذى يكل أمره إلى غيره. =

ونوزع فى ذلك(١).

وذكر فى باب حروف (الجر)(٢) من شرح التسهيل أن من الزائدة ربما دخلت على (الحال)(٣) ومثله بقـراءة من قرأ ﴿ما كـانَ يَنْبَغِى لنا أن نُتَّـخَذَ مِن دونك مِن أولياء﴾(٤) مبنيًّا للمفعول وفيه نظر.

وقوله: (كفرداً أذهبُ) مثال، وفهم (منه)(٥) جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتى.

ثم قال:

وكونُهُ مُنْتَقِلا مُشتقًّا ... يَغْلبُ لَكِنْ لَيسَ مُسْتَحَقًّا

كون الحال منتقلا أى: غير لازم لصاحبه، ومشتقًّا: أى: مصوغًا مِنْ مصدر للدلالة على متصف غالب لا واجب.

فمـن ورده لازمًا ﴿وَخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفًا﴾(٦) ومن وروده غـير مشـتق ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ (أَوِ انفِرُوا)(٧) جَمِيعًا﴾(٨).

=الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «انبعثت» فعل وفاعل «بمزءود» الباء حرف جر زائد ومزءود حال وصاحب الحال التاء فى «انبعـثت» «ولا» الواو عاطفة «لا» زائدة لتوكيد النفى «وكل» معطوف على مزءود.

الشاهد: فى «بمزءود» حيث دخلت الباء الزائدة على الحال «مـزءود» وقد انتفى عاملها «انبعثت».

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٠٢.

(١) ذكر ذلك ابن مالك وخالفه أبو حيان، وخرج البيت على أن التقدير: بشخص مزءود أى مذعور، ويريد بالمزءود نفسه على حد قولهم رأيت منه أسداً. وهذا التخـريج غير ظاهر فى البيت؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها، ولهذا قيل: فى «وما ربك بظلام للعبيد» أن فعـالا ليس للمبالغـة بل للنسب .... أى: وما ربك بذى ظلم، ولا يقال: لقـيت منه أسداً أو بحراً ونحـو ذلك إلا عند قصد المبـالغة فى الوصف بالإقدام أو الكرم. ا هـ. مغنى اللبيب على حاشية الأمير ١٠/ ١٠٢.

(٢) أ، جـ. (٣) أ ـ وفى ب، جـ (حال).

(٤) من الآية ١٨ من سورة الفرقان.

(٥) أ، جـ. (٦) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٧) أ، جـ (٨) من الآية ٧١ من سورة النساء.

وقـد اجتـمع اللزوم والجمود فـى قولهم «هذا خَـاتَمُكَ حـديداً»، و«هذه (جُبَّتُك)[1] خزًّا» وهما من أمثلة سيبويه[2]

وفصل بعضهم فى الانتقال. فقال. الحال قسمان: مبينة ومؤكدة.

فالمبينة لابد أن تكون منتقلة، أو مشبـهة بالمنتقلة نحو «خُلِقَ زَيد أشهل» لأنه كان يمكن أن يخلق غير أشهل.

والمؤكدة: يجوز أن تكون غير منتقلة، أى لازمة.

ثم قال:

وَيكْثُرُ الجمودُ فى سِعْرٍ... ....

اعلم أنه يكثر جـمود الحال إذا كان مـؤولا بالمشتق (تأويلا)[3] غير متكلف وذلك بأن يدل على سعر نحو «بعته مداً بكذا». أى: مسعراً.

أو مفاعله نحو: «بعته يـداً بيد» أى: مناجزة، أو (تشبيه)[4] نحو: «كَرَّ زيد أسداً» أى: مثل أسد، أو ترتيب نحو: «ادخلُوا رجلا رجلا» أى: مرتبين.

وفى نصب الثانى أقوال. والمختار أنه وما قـبله منصوبان بالعامل (المتقدم)[5] لأن مجمـوعهما هو الحال، ونظيـرهما فى الخبر «الرمـان حلوٌ حامضٌ» أو أصالة نحو: ﴿قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[6] أو فرعيـة نحو: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾[7] وهى حال مقدرة. أو تنويع: نحو: «هذا مالُك ذهبًا»[8].

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (حلتك).

(٢) قال سيـبويه جـ١ ص ١٩٨ (هذا خاتمك حديداً، ولا يـحسن أن تجعله صفة فـقد يكون الشىء حسنًا إذا كان خبراً).

وقال فى جـ ١ ص ٢٧٤ (. . . . ويكون حالا فالحال قولك: هذه جبتك خزًّا).

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (تأويلا). (٤) ب، جـ.

(٥) أ، ب ـ وفى جـ (المقدم).

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء ـ طينًا: حـال من منصوب خلقت المحذوف لا من «من» لأن الحال قـيد فى عـاملها، والطين ليس قـيداً فى «أسجـد» لعدم مـقارنتـه له، وقيل: منصوب على نزع الخافض ـ أى: من طين.

(٧) من الآية ١٤٩ من سورة الشعراء. (٨) (ذهبًا) حال من مالك، والذهب نوع من المال.

أو (طور)[1] واقع فيه تفضيل. «هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا»[2]

أو بنعت نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[3]

وقد اندرج كله تحت قوله:

...........وفى مُبْدى تأوُّلٍ بلا تكَلُّفِ

فإن قلت: الدال على السعر مندرج فى ذلك، وقد أفرده بالذكر.

قلت: هو من (باب)[4] عطف العام على الخاص.

ثم قال:

والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا فاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ معنى كوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزم تنكيره (معنى)[5] لئلا يتوهم كونه نعتًا.

وقد يجىء على صورة المعرَّف بالأداة فيحكم بزيادتها نحو: «ادخلوا الأول فالأول»[6].

أو بالإضافة: فيحكم بأنه نكرة لم يتعرف بها نحو: «طلبتُه جَهْدِى وطَاقَتِى»، «واجتهد وحدك» أى: منفردًا.

وإذا قلت: فى المتعدى «ضربتُ زيدًا وحْدَهُ» فمذهب سيبويه أنه حال من الفاعل أى: ضربته فى حال إيحادى له بالضرب.

وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول.

ورجح مذهب سيبويه بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر.

---

(١) طور: أى حال.

(٢) «بسرا» حال من فاعل أطيب المستتر فيه «رطبًا» حال من الهاء فى «منه».

(٣) من الآية ١٧ من سورة مريم ـ «بشرًا» حال من فاعل تمثل والاعتماد على الصفة وهى «سويًّا».

(٤) ب، جـ. (٥) جـ.

(٦) أى: مترتبين، «الأول» حال من الواو فى «ادخلوا»، و «الأول» الثانى معطوف بالفاء.

وعين (ابن طلحة كونه)(1) حالا من المفعول. قال: لأنه إذا أرادوا الفاعل قالوا (مررتُ به وحدى)(2) وفى وحده أقوال:

الأول: مذهب سيبويه(3) أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فوحد فى موضع إيحاد، وإيحاد فى موضع موحد.

الثانى: أنه مصدر أوحدته، وهو محذوف الزوائد، وإليه ذهب أبو الفتح.

الثالث: (أنه)(4) مصدر لم يلفظ له بفعل.

وعلى هذين القولين فهو مصدر فى موضع الحال.

الرابع: ذهب يونس إلى أنه (منتصب)(5) على الظرف لقول العرب «زيد وحدَه» والتقدير: زيد موضعَ التّفَرُّدِ(6).

وأجاز ابن هشام فى قولهم: «زيد وحده» وجهين:

أحدهما: ما قاله يونس.

والآخر: أن يكون مصدراً بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا «زيد إقبالا» أى: يقبل إقبالا.

وقد حكى الأصمعى(7)«وَحَدَ يَحِدُ» فعلى هذا هو مصدر لفعل مستعمل(8).

---

(1) أ، جـ وفى ب (ابن طلحة يتعين كونه).

(2) أ، جـ وفى ب (ضربته وحدى).

(3) الكتاب جـ 1 ص 186.

(4) أ، ب.

(5) أ، جـ وفى ب (منصوب).

(6) راجع الأشمونى 1/ 245.

(7) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى البصرى، نسبة إلى جده أصمع، أحد أئمة اللغة والنحو، روى عن أبى عمرو بن العلاء وغيره، وكان يتمتع بحافظة جيدة. قدم بغداد فى أيام الرشيد واتصل به وبالبرامكة، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب الأضواء والقلب والإبدال، وغريب القرآن. مات سنة 215 هـ.

(8) وقد ارتضيت مذهب سيبويه بدليل (وصحة «مررت برجل وحده» ـ وبه مثل سيبويه ـ تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضًا فهو مصدر أو نائب المصدر. والمصادر فى الغالب إنما تجيء أحوالا من الفاعل) ا هـ أشمونى جـ 1 ص 244. وأقول إن المفعول «برجل» وليس له مسوغ.

تنبيه:

ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتى معرفة، وقاسوا على نحو: «ادخلوا الأول فالأول».

وأجاز الكوفيون: أن يأتى على صورة المعرفة، إذا كان فيها معنى الشرط وهى مع ذلك نكرة، وأجازوا: «عبدُ اللهِ المُحْسِنَ أفضل منه المسيءَ»[1].

ثم قال:

ومصدرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ　　　بكثرةٍ كبغتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[2] ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[3]، وقولهم: «قتلتهُ صبرًا» و«طَلَعَ زيدٌ بغتةً»، وهو كثير.

ومع كثرته فنقل إجماع الفريقين على قصره على السماع، وإن اختلفوا فى التخريج إلا المبرد، فإنه أجاز القياس (فقيل)[4]، عنه مطلقًا، وقيل: فيما هو نوع الفعل. نحو: «أَتَيْتُهُ سُرْعَةً» وهو المشهور عنه[5].

واستثنى فى التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع[6]:

الأول: قولهم: «أنت الرجلُ عِلْمًا»، فيجوز (أن)[7] تقول «أنت الرجل أدبًا ونُبْلا» والمعنى: الكامل فى حال علم وأدبٍ ونُبْلٍ.

---

(١) فالمحسن والمسيء حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط، إذ التقدير: عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء.
(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.
(٣) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.
(٤) أ، ب ـ وفى جـ (ونقل).
(٥) وأرجح مذهب الجمهور فى القصر على السماع، لأن الحال كالنعت والنعت لا يقع مصدرًا إلا سماعًا والحال كذلك. وقال السيوطى فى الهمع ١/ ٢٣٨ (وشذ المبرد فقال: يجوز القياس.........).
(٦) قال فى التسهيل ص ١٠٩ (وفى غيره على السماع فى نحو «أنت الرجل علمًا» و «هو زهير شعرًا» و «أما علما فعالم».
(٧) ب، جـ ـ وفى أ (أنك).

وفى الارتشاف: ويحتمل عندى أن يكون تمييزاً[1]

الثانى: نحو: «(زيد)[2] زهير شعراً»[3] قال فى الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزاً. هـ[4].

الثالث: «أما علما فعالمٌ»[5] تقول ذلك: لمن وصَف عندك شخصًا بعلم وغيرِهِ منكِراً عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع (به)[6]، والتقدير: مهما يُذْكَرُ إنسانٌ فى حال علمٍ فالذى وصفت عالم.

ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير المستكن فيه. وهى على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم.

فلو كان ما بعد (الفاء لا يعمل)[7] (فيما قبله)[8] نحو: «أما علمًا فهو ذو علم» تعين أن يكون العامل فعل الشرط.

فلو كان المصدر التالى «أما» معرفًا بأل فهو عند سيبويه مفعول له[9]. وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد «أما» مفعول مطلق.

وذهب الكوفيون ـ على ما نقله ابن هشام ـ إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علمًا فالذى (وُصِف)[10] عالم.

---

(١) أن يكون تمييزاً محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل، والتقدير أنت الكامل علمًا، أى: علمه.
(٢) أ ـ وفى ب، جـ (هو).
(٣) فشعراً بمعنى شاعراً ـ حال، والعامل فيه زهير لتأويله بمشتق، إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه.
(٤) راجع الارتشاف ص ٧٦٤.
(٥) أى: من كل تركيب وقع فيه الحال بعد «أما» فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصًا بوصفين، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر.
(٦) ـ أ.
(٧) ب، وفى أ، جـ (الفاء ـ وصاحبا الضمير المستكن فيه وهى على هذا مؤكدة ـ لا يعمل).
(٨) أ، ب ـ وى جـ (لا يعمل ما بعده فيما قبله).
(٩) راجع الكتاب جـ١ ص ١٩٣.
(١٠) ب، وفى جـ ـ (وصفت).

قال فى شرح التسهيل: وهذا القول عندى أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب.

تنبيهان:

الأول: مذهب سيبويه فى المصدر موقع الحال أنه هو الحال.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه مفعول مطلق وعامله المحذوف هو الحال.

وذهب الكوفيون: إلى أنه مفعول مطلق منصوب (بالفعل)(١) قبله وليس فى موضع الحال.

وذهب بعضهم: إلى أنها مصادر على حذف مضاف، فيقدر فى «أتيته رَكْضًا» إتيانه ركضًا.

(وقيل: هى أحوال على حذف مضاف، أى: أتيته ذا ركض)(٢) وكذا سائرها(٣).

الثانى: فى قوله:

ومصدرٌ مُنكر حالا يَقَعْ بكثرةٍ ......

تنبيه على (أن)(٤) وقوع المصدر المعرفة حالا بقلة وهو ضربان:

علم جنس: كقول العرب: (جاءتِ الخيلُ بَدَادِ) فيؤول بنكرة. أى: متبددة.

وذو أداة كقوله:

فأرسلها العِرَاكَ ولم يذُدْها(٥) ....

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (بالعامل). (٢) ب، جـ.
(٣) راجع الأشمونى ١/ ٢٤٥، ٢٤٦. (٤) ب.
(٥) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامرى يصف حمارًا وحشيًا أورد أتنه الماء للشرب. وتمامه: ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ، وهو من قصيدة من الوافر.
الشرح: «العِرَاك» ـ بكسر العين ـ ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» من الذياد ـ يطردها «يشفق»: يرحم، «نغص» مصدر نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يتم مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» ـ بكسر الدال المهملة ـ أن يداخل بعيره الذى شرب مرة مع الإبل التى لم تشرب حتى يشرب معها، وذلك إذا كان البعير كريمًا أو شديد العطش أو ضعيفًا.
=

فيؤول على زيادة «أل»

وفيه (وفى)[1] نحوه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه مصدر فى موضع الحال، وهو مذهب سيبويه[2].

والثانى: أنه معمول لفعل مقدر. أى: تعترك العراك، وهو مذهب الفارسى.

والثالث: أنه معمول لحال محذوفة. أى: معتركة العراك.

وذهب ابن الطراوة إلى أن العراك نعت مصدر محذوف وليس بحال.

أى: الإرسال العراك.

وأنشده ثعلب «فأوردها العراك» وزعم أن العراك مفعول ثان لأوردها، ونقل عن الكوفيين أن أرسلها مضمن معنى أوردها.

= المعنى: يصف لبيد بهذا البيت حمار الوحش أنه أرسل الأتن إلى الماء مزدحمة ولم يشفق عليها من نغص الدخال، وهو تكدير الماء بورودها فيه مزدحمة لمداخلة بعضها بعضًا.

الإعراب: (فأرسلها) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر، والضمير البارز المتصل مفعول «العراك» حال «ولم» الواو عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب «يذدها» فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعول، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها «ولم» الواو عاطفة كذلك، لم حرف نفى وجزم وقلب «يشفق» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمها السكون «على» حرف جر «نغص» مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بيشفق «الدخال» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله: «العراك» حيث وقع حالا مع كونه معرفة ـ والحال لا يكون إلا نكرة- و إنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أى أرسلها معتركة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ٣٥٤، ابن هشام ١/ ٨١ والسندوبى والأصطهناوى وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ٦٢، والشاهد رقم ٥٢٤ فى خزانة الأدب، وسيبويه جـ ١ ص ١٨٧، والمقتضب ٣/ ٢٢٧.

(١) أ، ب.

(٢) وأميل إلى مذهب سيبويه. قال الأعلم الشنتمرى فى «أرسلها العراك» (.. وهو مصدر فى موضع الحال والحال لا يكون معرفة، وجاز هذا، لأنه مصدر والفعل يعمل فى المصدر معرفة ونكرة ....).

ثم انتقل إلى صاحب الحال فقال:

ولم يُنكّر غالبًا ذُو الحالِ، وذلك لشبهه بالمبتدأ.

وأشار بقوله: (غالبًا) إلى أنه (قد)(١) ينكر فى المواضع الآتية قليلا(٢)، حكاه سيبويه، وجعله مقيسًا بغير شرط، وإن كان الاتباع أقوى.

والقياس قول يونس والخليل، خلافًا لمن قال: لا يجوز فى غير الموصوف إلا سماعًا ما لم يتقدم.

وقوله: **إن لم يتأخرْ.**

يعنى: عن الحال نحو: «هذا قائمًا رجل» مثل به سيبويه(٣).

وأما نحو «فيها قائمًا رجل» فيظهر من كلام سيبويه(٤) أن ذا الحال هو المبتدأ (لا)(٥) الضمير المستكن فى الخبر كما ذهب إليه قوم.

قال فى شرح التسهيل: وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خبر فى المعنى (فجعله)(٦) لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما، وهذا يستقيم لو تساويا فى التعريف.

وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا (لا يضمر)(٧) فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر.

---

(١) أ، ب.

(٢) وذلك مثل قولهم: «مررت بماء قعدة رجل» وقولهم «عليه مائة بيضًا». وأجاز سيبويه «فيها رجل قائمًا» وفى الحديث «وعلى وراءه رجال قيامًا» وذلك قليل. ا هـ أشمونى جـ١ ص ٢٤٨.

وقال الشيخ الخضرى جـ١ ص ٢١٦ (وهو مقيس عند سيبويه، لأن الحال إنما دخلت لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها. وقصره الخليل ويونس على السماع) ا هـ.

(٣) قال سيبويه جـ١ ص ٢٧٦: (وذلك قولك هذا قائمًا رجل).

(٤) قال سيبويه جـ ١ ص ٢٧٦ (.... وفيها قائمًا رجل؛ لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم ....).

(٥) أ، ب جـ (إلا). (٦) ب، ج - وفى أ (لجعله).

(٧) أ - وفى ب، ج (ضمير).

وقوله: أو يُخصصْ.

يعنى: بإضافة نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾[1].

أو وصف نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ④ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾[2] خلافًا لمن شرط وصفين، ولو قيل إن الحال من الضمير (فى الوصف)[3] لكان أولى.

وقوله: أو يبِنْ، أى: يظهر من بعد نَفْي.

كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ④﴾[4] خلافًا للزمخشرى فى جعله الجملة صفة (قرية)[5].

(أو مضاهيه) يعنى: مشابهة للنفى، وهو النهى كقوله:

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجَامِ ... يومَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ[6]

---

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت ـ سواء، حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام.

(٢) من الآية ٤ من سورة الدخان ـ «أمرًا» حال من «أمر» الأول لوصفه بحكيم وهذا هو رأى الناظم وابنه وتبعهما المرادى، وقيل إن «أمرا» منصوب بأخص محذوفًا أو مفعول لأجله، أو حال من «كل» أو من فاعل أنزلنا «أو مفعوله». وهو رأى ابن هشام، ونفى رأى الناظم وابنه.

أقول لأنه لا يتوافر شرط مجىء الحال منه مع أنه مضاف إليه.

(٣) ب، جـ.

(٤) من الآية ٤ من سورة الحجر ـ ﴿لها كتاب معلوم﴾ جملة فى موضع الحال من «قرية» وصح مجىء الحال من النكرة، لتقدم النفى عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية، خلافًا للزمخشرى؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضًا وجود «إلا» مانع من ذلك، إذ لا يعترض بإلا بين الصفة والموصوف. ا هـ ابن عقيل ـ ١/ ٣٥٩ ـ ولا عبرة بمخالفة الزمخشرى، لأن الواو من المسوغات كما فى التسهيل.

(٥) أ، جـ ـ وفى ب (القرية).

(٦) البيت: قائله: قطرى بن الفجاءة التميمى ـ أبو نعامة الخارجى ـ وكان من الشجعان المشاهير قتل سنة تسع وسبعين للهجرة، قتله عسكر الحجاج من جهة عبد الملك بن مروان الأموى. وهو من الكامل.

الشرح: «لا يركن» من ركن إلى الشىء يركن من باب نصر ينصر، إذا مال إليه «الإحجام» ـ بكسر الهمزة ـ «التأخر والإعراض» «الوغى»: الحرب، «متخوفًا» الخائف شيئًا بعد شىء.

«لحمام» بكسر الحاء: الموت.

=

والاستفهام كقوله:

يا صاحِ هل حُمَّ عَيْشٌ باقِيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ العُذْرَ فى إِبْعادِهَا الأَمَلا[1]

= المعنى: لا ينبغى لأحد أن يميل عن الإعراض عن اقتحام الحرب ويركن إلى التولى متخوفًا من الموت.

الإعراب: «لا» ناهية «يركنن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «أحد» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «إلى» حرف جر «الإحجام» مجرور بإلى والجار والمجرور متعلق بيركن «يوم» ظرف متعلق بيركن «الوغى» مضاف إليه «متخوفًا» حال من أحد منصوب بالفتحة «لحمام» جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد: فى «متخوفًا» حيث وقع حالا من النكرة وهى قوله: «أحد» والذى سوغ ذلك وقوع النكرة بعد النهى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٤، وابن هشام ٢/ ٨٥، وابن عقيل ١/ ٣٦٠ والسندوبى وداود والأصطهناوى، والمكودى ص ٧٥، والأشمونى ١/ ٢٤٧ ـ وذكره السيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢٤٠.

(١) البيت: قال العينى: قائله رجل من طيئ لم يعلم اسمه ـ وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من البسيط.

الشرح: أصله يا صاحبى، مرخم بحذف آخره، وهو الباء، واكتفى بالكثرة للدلالة على ياء التكلم «حم» فعل ماض مبنى للمجهول ـ بضم الحاء وتشديد الميم ـ أى: قدر، «باقيًا» أصل الباقى: الذى لا يفنى ولا يزول «العذر» بضم فسكون ـ وهو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم «الأملا» ترقب الشىء وانتظاره.

المعنى: يستفهم استفهامًا إنكاريًا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر فيكون ذلك عذرا لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا الفانى.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماضٍ مبنى للمجهول «عيش» نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «باقيًا» حال من عيش منصوب بالفتحة «فترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «لنفسك» جار ومجرور متعلق بترى وهو المفعول الثانى قدم على الأول «العذر» مفعول أول لترى منصوب بالفتحة «فى» حرف جر «إبعادها» مجرور بفى والجار والمجرور متعلق بالعذر وها مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله (الأملا) مفعول للمصدر.

الشاهد: فى «باقيًا» حيث وقع حالا من نكرة، وهى قوله «عيش» والذى سوغ مجىء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣٤، وابن عقيل ١/ ٣٥٥٩، وابن هشام ٢/ ٨٧، وداود ـ السندوبى، والمكودى ص ٧٥، والاصطهناوى، والأشمونى ١/ ٢٤٧، والسيوطى ص ٦٦ وأيضًا ذكره فى همع الهوامع ١/ ٢٤٠

ومثل النهى بقوله: كلا   يبغ امرؤٌ على امرىءٍ مُسْتَسهِلاً.

فهذه ستة مسوغات على التفصيل.

وزاد فى التسهيل ثلاثة[1]:

أحدها: أن تكون الحال جملة (مقرونة)[2] بالواو نحو ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾[3] لأن الواو رفعت تَوهمَ النعتية.

والثانى: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو «هذا خاتم حديدا».

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة فى الحال نحو: «هؤلاء ناسٌ وعبدُ اللهِ مُنطلقِينَ» وقد جعل سيبويه لهذه المسألة بابًا[4].

ثم قال:

وسَبْقُ حالٍ ما بحرفِ جرٍّ قَدْ   أَبَوْا ولا أمنعُهُ فقد وَرَدْ

صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور.

(فتقديمها)[5] على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين ما لم (يمنعه مانع)[6] كالحصر، ومنع الكوفيون: تقديمها على المرفوع الظاهر.

فقيل: عنهم مطلقًا، وقيل: إن تقدمت على رافعه.

ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضًا، فقيل: مطلقًا. وقيل: إن لم تكن فعلا.

وأما المجرور: فإن كان بإضافة لم يجز تقديم الحال عليه (عند أكثر النحويين)[7].

---

(١) قال فى التسهيل ص ١٠٩ (... أو تكن جملة مقرونة بالواو. أو يكن الوصف به على خلاف الأصل أو يشاركه فيه معرفة).

(٢) ب، ج.   (٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٤) قال سيبويه جـ١ ص ٢٥٨ (هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ... وتقول هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين إذا خلطتهم).

(٥) أ، جـ - وفى ب (فتقدمها).   (٦) أ، جـ - وفى ب (يمنع من ذلك مانع).

(٧) أ، جـ - وفى ب، جـ (بإجماع).

قال فى شرح التسهيل: (فإن كانت الإضافة غير محضة جاز كقولك: «هذا شاربُ السويق ملتوتًا الآن أو غدًا»[1] وإن كان مجرورًا بحرف لم يجز تقديم الحال عليه عند أكثر النحويين)[2].

وقال المصنف: الصحيح الجواز لثبوته سماعًا[3]، ولضعف دليل المنع إلا أن تقديمه ضعيف مع جوازه.

وفصل الكوفيون، فقالوا: إن كان المجرور ضميرًا نحو (مررتُ ضاحكة بها)»[4] أو كانت الحال فعلا نحو: «مررتُ تضحكُ بهند» جاز، وإلا امتنع»[5].

واستدل المصنف بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[6] وبأبيات ظاهرة فيما ادعاه[7].

فإن قلت: أطلق (المصنف)[8] فى قوله: (بحرف).

وينبغى أن يقيد بغير الزائد لأنه موضع الخلاف.

قلت: العذر له. إن الزائد لا يقيد به؛ فلذلك أهمل التنبيه عليه لوضوحه[9].

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير فى قوله: «أبَوْا»؟

---

(١) «ملتوتًا» حال من السويق، «شارب» اسم فاعل عامل فى الحال النصب. هذا: ويشترط أن يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل ونحوهما.

(٢) ب، جـ.

(٣) من ذلك قوله تعالى: «﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ وأبيات منها رقم (٧).

(٤) أ «مررت ضاحكة بك». ب «مررت ضاحكا بك»، جـ «مررت بهند ضاحك بك».

(٥) راجع الأشمونى ١/ ٢٤٠.

(٦) من الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(٧) منها:

لئنْ كان بَرْدُ الماء هيمانَ صاديًا ... إلىَّ حبيبًا إنَّها لحبيبُ

فـ «هيمان»، و «صاديًا» حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الباء.

ومنها:

فإنْ تكُ أذوادٌ أُصبْنَ ونسوةٌ ... فلن يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

«فرغا» حال من «قتل».

(٨) جـ. (٩) مثال الزائد «ما جاء راكبًا من رجل».

قلت: ظاهره أنه عائد على جميع النحويين ولا يصح حمله على ذلك؛ لأن منهم من أجاز، وقد نقل الجواز عن الفارسي وابن كَيسَانَ، وابن بَرْهَان[1] على أن (ابن)[2] الأنبارى (ذكر)[3] الإجماع على المنع فتعين صرف الضمير إلى الأكثر.

فإن قلت: قوله «ولا أمنَعُهُ» يوهم انفراده بجوازه.

قلت: لا يلزم من قوله: «امنعه» انفراده.

والمراد (و)[4] لا أمنعه. وفاقا لمن أجاز لأنه قد نقل الخلاف فى غير هذا الموضع.

فإن قلت: قوله: (فقد وَرَدْ) دعوى لم يقم عليها دليل، إذ لم يرد نص بذلك لأن الآية التى استدل بها، والأبيات محتملة للتأويل[5].

قلت: ظاهرها يدل على دعواه، والاحتمال فى بعضها بعيد جدا، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس، فليس هذا موضع الكلام على الآية ولا على الأبيات[6].

---

(١) هو عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان - بفتح الباء - أبو القاسم الأسدى النحوى صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصرى، وكان أول أمره منجمًا، فصار نحويًا، وكان فى أخلاقه شراسة على من يقرأ عليه. ولما عاد الوزير عميد الدين إلى بغداد استحضره فأعجبه كلامه فعرض عليه مالا فلم يقبله، فأعطاه مصحفًا بخط ابن البواب وعكازة حملت إليه من الروم فأخذهما. مات فى جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة.

(٢) ب، جـ. (٣) أ، جـ - وفى ب (نقل)

(٤) ب، جـ.

(٥) قال الأشمونى ١/ ٢٤٩: (والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن «كافة» حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث) اهـ.

(٦) أخلص من هذه الخلافات بإجمال أعجبنى فى كتاب الهمع للسيوطى جـ ١ ص ٢٤١، نصه (الأصل فى الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعًا، كقوله:

فسقى ديارك غير مفسدها ... صوب الغمام وديمة تهمى

أو منصوبًا، كقوله: .. وصلت ولم أصرم مسبين أسرتى.

أو مجرورًا بحرف زائد نحو: «ما جاء عاقلا من أحد» «وكفى معينًا بزيد» أو أصلى نحو: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾.

=

ثم قال:

ولا تُجزْ حالاً من المضاف لَهْ   إلاّ إذا اقتضى المُضافُ عَمَلَهْ

أو كان جُـــزْءَ ماله أُضِيفَا   أو مِثلَ جُــزْئه فلا تَحيــفَا

حاصل هذين البيتين أنه لايجوز الحال من المضاف إليه إلا فى ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان المضاف عاملا فى الحال، نحو ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[1] فهذا جائز قال فى شرح الكافية: بلا خلاف[2] هـ.

والثانى: أن يكون المضاف جزء المضاف إليه نحو: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾[3] (فإن إخوانًا حال من الضمير المخفوض بالإضافة)[4].

الثالث: أن يكون مثل جزء المضاف إليه فى صحة الاستغناء عنه (به)[5] نحو: ﴿ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[6].

فلو لم يكن أحد هذه الثلاثة لم يجز، قال فى شـرح التسهيل: بلا خلاف،

= هذا هو الأصح فى الجميع.

أما المجرور بالإضافة فـلا يجوز تقديم الحال عليه «كعرفت قيام هند مـسرعة» فلا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضـاف والمضاف إليه، ولا على قيام الذى هو المضاف، لأن نسبـة المضاف إليه من المضـاف كنسبة الصلـة من الموصول، فلا يقـدم عليه شىء من معمولاته.

وسواء كانت الإضافـة محضة كالمثال أم غـير محضة نحو: هذا شـارب السويق ملتوتًا الآن أو غدا».

كما قال ابن هشام فى الجامع «إنه الأصح».

(١) من الآية ٤٨ من سورة المائدة ـ «جمـيعًا» حال من «كم» و «مرجع» مصـدر ميمى بمعنى الرجوع عامل فى الحال النصب.

(٢) قال فى شـرح الكافية ورقـة ٢٨: (إذا كان المضاف عامـلا فيهـا «كاعتكافى صـائمًا بلا خلاف»).

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الحجر.   (٤) ب.   (٥) أ، جـ.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة آل عمـران ـ «حنيفًا» حال من «إبراهيم» و «الملة» كـالبعض منه؛ ولذا يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فيقال: اتبع إبراهيم.

نحـو: «ضـربتُ غلام هنـد جالسـةً»، وحكى غـيـره عن (بعض)[1] البصـريين إجارته[2].

ونوزع المصنف: فى إجارة الحال من المضاف إليـه، إذا كان المضاف جزأه أو كجزئه لأن ما اسـتدل به لا حجة فيه، لاحتمـال كون «إخوانًا» منصوبًا على المدح «وحنيفًا» حَال من ملةَ، وذكر على معنى الدين[3].

فإن قلت: عَلامَ يعود الضمير فى قوله: (عمله)؟

قلت: على الحال، أى إلا إذا اقتضى المضاف نصب الحال.

ثم قال:

والحال إنْ يُنْصَبْ بفعْلٍ صُرِّفَا ... أو صـفة أشبـهَت المُصرَّفَا

فجـائزٌ تقـديمُهُ: كَمُسرِعًا ... ذا راحلٌ، ومُخْلِصًا زيدٌ دَعَا

يجوز تقديم الحال على عـاملها، إذا كان فعلا متصرفًـا نحو: «مخلصًا زيد دعَا»[4] خلافًا للجرمى فى منع تقـديمها عليه[5] وللأخفش فى نحو: «راكبًا زيد جاء» لبعدها عن العامل وهو كمثال المصنف، ولبعضهم فى منع تقديم المؤكدة.

ومنع المغاربة تقديم الجملة الحاليـة المصدرة بالواو نحو: والشمسُ طالعةٌ جاء زيد».

ونص ابن «أصبغ»[6] على أنه لا يمتنع عند الجمهور.

---

(١) ب، جـ.
(٢) هو الفارسى، ونقله عن أبى السعادات ابن الشجرى فى أماليه.
(٣) هو من كلام أبى حيان (. . . . قال وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرر أن العامل فى الحال هو العـامل فى صاحبـها، وعامل المضاف إلـيه اللام أو الإضافة، وكـلاهما لا يصلح أن يعمل فى الحال) ا هـ. السيوطى فى الهمع جـ١ ص ٢٤٠.
(٤) قياسًا على المفعول به والظرف، والفرق بينه وبين التمـيـيز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه، فتقدمت كما تقدم سائر الفضلات. وقـد ورد به السماع، قال تعالى: ﴿خاشعة أبصارهم يخرجون . .﴾ ا هـ السيوطى فى الهمع جـ١ ص٢٤٢.
وارتضيت هذا المذهب لقوة دليله. قال السيوطى: (وهو الأصح وعليهما الجمهور).
(٥) تشبيهًا بالتمييز.
(٦) هو قاسم بن أصبغ بن محـمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البيانى القرطـبى أبو محمد مولى الوليد بن عبد الملك بن مـروان، ولد يوم الإثنين لعشرين خلت من ذى الحجة سنة ٢٤٧ سبع وأربعين ومائتين. =

أو صفة تشبه الفعل المتصرف، بقبول علامات الفرعية كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: «مسرعًا ذا راحلٌ».

ونص سيبويه على جواز تقديمها على الفعل واسم الفاعل ونحوه. واحترز بقوله: (صُرِّفا) من غير المتصرف نحو: «ما أحسن هنداً متجردة».

فلا يجوز تقديمها عليه (لضعفه)[1].

وبقوله: (أشبهَتِ المصرَّفَا) من أفعل التفضيل، فإنه لا يقبل علامات الفرعية مطلقًا.

فجعل موافقًا (للجوامد من)[2] منع تقديم الحال عليه. ما لم يتوسط بين حالين كما سيذكر.

تنبيه: جواز تقديم الحال على العامل المتصرف مشروط بعدم المانع، كوقوعه صلة «أل» أو حرف مصدرى.

ثم قال:

وعاملٌ ضُمِّنَ معْنَى الفعلِ لاَ ... حُروفَهُ، مُؤَخَّرًا لن يَعْمَلاَ

كَتِلْكَ ليتَ وكأنْ ....

لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان جامداً ضمن معنى المشتق، وذلك أنواع:

الأول: الإشارة نحو: «تلك».

والثانى: حرف التمنى، نحو: «ليت».

والثالث: حرف التشبيه نحو: «كأن».

والرابع: حرف الترجى، وهو: «لعَل».

والخامس: حرف التنبيه نحو: «ها».

= ومن تصانيفه: كتاب أحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، وغرائب مالك وغير ذلك. مات ليلة السبت لأربع عشرة خلت من جمادى الأولى سنة ٣٤٠ أربعين وثلاثمائة.

(١) ب، جـ ـ وفى أ (لضعفها). (٢) أ، جـ ـ وفى ب (للجامد فى).

والسادس: «أما» فى نحو: «أما علمًا فعالمٌ».

السابع: الاستفهام المقصود به التعظيم نحو:

.... يا جارتًا ما أنتِ جارهْ[1]

وأجاز الفارسى فيه الحال والتمييز.

الثامن: الجنس المقصود به الكمال نحو: «(هو)[2] الرجل علمًا»

التاسع: (المشبه)[3] نحو: «هو زهير شِعْرًا»

ونص المصنف على أن جميع هذه تعمل فى الحال خلافًا للسهيلى فى اسم الإشارة[4] وله، ولابن أبى العافية[5] فى حرف التنبيه[6]، ولبعضهم فى «كأن» ووفاقًا للزمخشرى وابن عصفور فى ليت و«لعلّ».

---

(١) نصف بيت للأعشى أبى بصير ميمون بن قيس.

وصدره: بانَتْ لتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ. وقيل هو العجز كما فى ديوانه.

الشرح: «بانت» فارقت «لتحزننا» تقول حزنه يحزنه ـ مثل نصره ينصره إذا أورثه الحزن، ومنه قوله تعالى: ﴿إنى ليحزننى أن تذهبوا به﴾ «عفارة» اسم امرأة «جارتا» مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفًا كيا غلامًا «ما» للاستفهام التعظيمى مبتدأ «وأنت» خبره.

الإعراب: «يا» حرف نداء «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا وجاره مضاف وياء مضاف إليه «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» ضمير منفصل خبر المبتدأ «جاره» تمييز نسبة غير محول منصوب بالفتحة الظاهرة وسكنه للوقف وقيل: حال من أنت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «جاره» يجوز أن تكون حالا فى موضع نصب، والعامل فيها معنى الكلام أى كرمت جاره.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١/ ٣٧٦، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١٩ وأيضًا ذكره فى شذور الذهب ص ٢٢٩ والشاهد رقم ٢١٨ من خزانة الأدب، والسيوطى فى شرحه للألفية ص ٧٠ والأشمونى ٢/ ٢٥٢ وابن الناظم ص ٣٨.

(٢) أ. جـ ـ وفى ب (هذا). (٣) أ. جـ وفى ب (المشبه به)

(٤) لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها. والعامل فى «هذا زيد قائمًا» انظر مقدرة دل عليها الإشارة ا هـ همع ١/ ٢٤٤.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبى العافية، قال ابن الزبير: كان شيخًا فقيهًا أديبًا عارفًا بالعربية واللغة ذاكرًا لها، كاتبًا مجيدًا شاعرًا، وقرأ بمرسية، وانتقل إلى غرناطة وسكن بها وبمالقة وأخذ عنه أهلها. ولد سنة ست وخمسمائة ومات بغرناطة سنة ٥٨٣ ثلاث وثمانين وخمسمائة.

(٦) لأن «ها» حرف، ومعنى الحروف لا يعمل فى الظروف والأحوال ا هـ همع ١/ ٣٤٤.

وصحح بعضهم[1] أن «ليت» و «لعل» وباقى الحروف لا تعمل إلا «كأن» وكاف التشبيه[2].

وتقدم بيان العامل فى الحال بعد «أما» ونسبة العمل إلى «أما» مجاز. وقد اندرج تحت قوله:

وعاملٌ ضُمِّنَ معنَى الفعلِ لا حروفهُ . . .

نوع عاشر: وهو الظرف وشبهه، إذا ضمنا الاستقرار. فإنهما يعملان فى الحال نحو: «زيد فى الدار قائمًا».

وللحال فى هذا ثلاثة أحوال:

تأخر، ولا إشكال فى جوازه.

وتقدم على الجملة نحو: «قائمًا زيد فى الدار» (وهو)[3] لا يجوز[4] قال فى شرح الكافية: بإجماع تبعًا لابن طاهر.

وأجاز الأخفش فى قولهم: «فداءً لَكَ أبى وأمِّى» أن يكون فداء حالا، والعامل (فيه)[5] لَكَ.

وأجاز ابن برهان (التقديم)[6] إن كانت الحال ظرفًا، قال فى قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[7] «هنالك» ظرف فى موضع الحال «والولاية» مبتدأ والخبر «لله» وهو عامل فى «هنالك»[8].

وتوسط وله صورتان:

---

(١) هو أبو حيان.
(٢) أرجح مذهب المصنف فالعامل المعنوى فى قوة اللفظى ما لم يحدث تغيير فى الجملة.
(٣) أ، جـ ـ وفى ب (وهذا).
(٤) وإليه أميل، قال فى الهمع: (وهو الأصح) ١/ ٢٤٢.
(٥) أ، جـ.
(٦) ب، أ، جـ (التقدم).
(٧) من الآية ٤٤ من سورة الكهف.
(٨) راجع الأشمونى ١/ ٢٦٢.

إحداهما: أن تكون بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر نحو: «فى الدار قائمًا زيد» ولا خلاف فى جوازها

والأخرى: بالعكس وهى المشار إليها بقوله:

نحوُ سعيدٌ مُسْتَقَرًّا فى هَجَرْ

وفيها مذاهب:

المنع مطلقًا، وبه قال جمهور البصريين.

والجواز مطلقًا، وإليه ذهب الفراء والأخفش فى أحد قوليه.

والجواز بقوة إن (كانت)[1] الحال ظرفًا أو حرف جر، ويضعف إن كانت غيرهما وهو مذهب فى التسهيل[2].

والجواز إن كانت من مضمر نحو: «أنت قائمًا فى الدار» وهو مذهب الكوفيين. فهذه أربعة مذاهب.

وقوله «ندر» ظاهره (مما)[3] لا يقاس عليه. وصرح الشارح بذلك[4] فقال: و(ما)[5] جاء منه مسموعًا حفظ (ولا يقاس)[6] عليه هـ. وهو خلاف ما ذهب إليه فى التسهيل.

واستدل المجيز بقراءة من قرأ «والسموات مطويات بيمينه»[7].

---

(١) أ، جـ. وفى ب (كان).

(٢) قال فى التسهيل ص ١١١ (... جار على الأصح توسط الحال بقوة إن كانت ظرفًا أو حرف جر، ويضعف إن كانت غير ذلك).

(٣) أ، جـ.

(٤) قال الشارح ص ١٣٨ (وما جاء منه مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه. ومن شواهده قول الشاعر:

رهط ابن كوز محقبى أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار)

(٥) أ، جـ - وفى ب (من). (٦) ب. وفى أ، جـ (ولم يقس).

(٧) من الآية ٦٧ من سورة الزمر «بنصب» «مطويات» وصاحب هذه القراءة هو الحسن، الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى «مطويات» حال متوسطة بين عاملها الظرفى الواقع خبراً وهو «بيمينه» وبين مبتدئه وهو «السموات» وصاحب الحال الضمير فى الخبر.

(وقول)[1] ابن عباس[2]: نزلت عليه الآية ورسول الله ﷺ متواريًا بمكة.

وبأبيات منها قول النابغة[3]:

رهطُ ابن كُوزٍ مُحْقِبِى أدْرَاعِهِمْ ... فيهمْ ورهطُ ربيعةَ بن حُذار[4]

وتأويل المانع[5] وليس هذا موضع بسطه. ثم قال:

---

(1) أ، جـ - وفى ب «بقول».

(2) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بحر التفسير وحبر الأمة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين عرض القرآن على أبى بن كعب وزيد بن ثابت، وقيل، إنه قرأ على علي بن أبى طالب، وتوفى بالطائف، وقد كف بصره سنة ثمان وستين وصلى عليه محمد بن الحنفية.

(3) راجع الأشمونى ١/ ٢٥٢.

(4) البيت للنابغة الذبيانى. من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرعة بن عمرو.

الشرح: «رهط» الرجل قومه، والرهط ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة. قال تعالى: ﴿وكان فى المدينة تسعة رهط﴾، ابن كوز «بضم الكاف - هو يزيد بن حذيفة بن كوز، وقال الجوهرى: اسم رجل من بنى ضبة «محقبى» من أحقب زاده خلفه على راحلته، إذا جعله وراءه حقيبة.

الإعراب: «رهط» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ابن» مضاف إليه و (كوز) مضاف إليه «محقبى» حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرًا وهو قوله: «فيهم» الآتى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف و «أدراعهم» مضاف إليه وضمير الغيبة مضاف إليه «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورهط» الواو حرف عطف رهط معطوف على المبتدأ وهو مضاف و«ربيعة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة «بن» نعت لربيعة مجرور بالكسرة وهو مضاف و«حذار» مضاف إليه.

الشاهد: فى «محقبى أدراعهم» حيث وقع حالا من الضمير المجرور وهو قوله: «فيهم» وهذا شاذ لا يقاس عليه. وقد قال بعضهم إن محقبى أدراعهم نصب على المدح فحينئذ لا شاهد فيه ولا حكم بالشذوذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٣٨، السندوبى والأشمونى ٣٧.

(5) وقد ارتضيت مذهب جمهور النحويين، وذلك لضعف العامل، وما ورد فهو متأول. فالآية تخرج على ما يأتى: (أن السموات عطف على الضمير المستتر فى قبضته لأنها بمعنى مقبوضة. ومطويات حال من السموات، وبيمينه ظرف متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله: يوم القيامة) اهـ صبان جـ ٢ ص ١٤٠.

والآية قال الله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾. =

ونحوُ:

زيدٌ مفــــرداً أنــفَــعُ مِنْ عمرٍو مُعانًا مُستجازٌ لن يَهِنْ

لما كان لأفعل التـفضيل مزية على الجـامد بتضمن حروف الفـعل رجع عليه فاغتفر (توسطه)[1] بين حالين نحـو «زيد مفرداً أنفع من عمـرٍو مُعانا»[2] فمفرداً حال من الضـمير المستكن فى «أنفع» و«مـعانًا» حال من «عمـرو» والعامل فيـهما «أنفع» على المختار، وهو سيبويه والمازنى وطائفة[3].

ثم قال:

والحالُ قد يَجِيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ - فاعْلَمْ - وغَيْرِ مُفْرَدِ

فهاتان صورتان:

مثال الأولى: «جاء زيد راكـبًا مسرعًا»، فهمـا حالان من «زيد» خلافًا لابن عصفور فى منعه تعدد الحال فى هذا النحو ما لم يكن العامل أفعل التفضيل.

ونقل المنع عن الفارسى وجماعة «فمسرعًا» فى المثال عندهم نعت لراكب أو حال من الضمير فى «راكب».

= والبيت ضرورة.

ومثال ابن مالك: سعيد مستقرًا فى هجر. «مستقرًا» حال مؤكدة.

(١) ب، جـ - وفى أ (بتوسط).

(٢) كان القياس وجوب تأخير الحالين على أفعل لكـنهم اغتفروا تقدم الحال الفاضلة فرقًا بين المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخرا لحصل اللبس.

(٣) وزعم السيرافى أن المنصـوبين فى ذلك ونحوه خبران لكان مـضمرة مع إذ فى المعنى وإذا فى الاستقبال.

والتقـدير «زيد إذا كان قائمـًا أحسن منه إذا كان قـاعداً، وزيد إذا كان مـفرداً أنفع من عمرو إذا كان مـعانًا» ففيه تكلف إضمـار ستة أشياء: إذا وكان واسمـها أولا، وثانيًا يلزم عليه إعمال أفعل النصب فى إذا مع تقدمها عليـه فيقع فى مثل ما فر منه. ا هـ ابن عقيل والخضرى ١/ ٢١٩. وقـد ارتضيت مذهب سيبويه؛ لأن السـيرافى رجع عن رأيه وقال: هما حالان (والذى فى التـصريح وشرح الجامع عن السيرافى أنها تـامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب فى شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة) ا هـ الخضرى جـ ١ ص٢١٨.

والثانية: قد يكون بجمع نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾[1] وقد تكون بتفريق، وله طريقان:

إحداهما: أن تولى كل حال صاحبه نحو «لقيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا» (ولا إشكال فيها)[2].

(والأخرى: أن تؤخرهما نحو: «لقيت زيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»)[3] [4].

فإن لم تكن قرينة تعين جعل الأولى للثانى (والثانية)[5] للأول، لتتصل إحداهما (بصاحبه)[6] خلافًا لمن عكس.

وإن وجدت قرينة عمل بها، نحو:

خَرَجَتُ بها أَمْشِي تَجُرُّ وراءنَا[7] . . . .

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم - دائبين: يدأبان فى سيرهما وإنارتهما وإصلاح ما يصلحانه من المكونات - والأصل: دائبة ودائبًا.

(٢) أ، جـ ٥.

(٣) «مصعدًا» حال من «زيد»، «منحدرًا» حال من التاء.

(٤) أ، جـ - وفى ب (الثانية ألا يولى كل حال صاحبه).

(٥) أ، جـ - وفى ب (والثانى).

(٦) ب.

(٧) هذا صدر بيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى من معلقته المشهورة من الطويل. وعجزه: على أثرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ.

الشرح: المرط: بكسر الميم وسكون الراء - كساء من خز أو صوف، «المرحل» بالهاء المهملة - الذى فيه علم: أى: خطوط.

المعنى: أخرجت محبوبتى من خدرها فى حال كونى ماشيًا وهى تجر على أثرى قدمى وقدميها - ذيل مرط: لتخفى الأثر عن القافلة قصدًا للستر.

الإعراب: «خرجت» فعل وفاعل «بها» متعلق بخرج «أمشى» فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والجملة فى محل نصب حال من تاء المتكلم فى خرجت «تجر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى والجملة فى محل نصب حال من ضمير الغائبة فى بها «على» حرف جر «أثرينا» مجرور بعلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ونا مضاف إليه «ذيل» مفعول به لتجر منصوب بالفتحة الظاهرة «مرط» مضاف إليه «مرحل» نعت لمرط مجرور بالكسرة الظاهرة. =

ثم قال: **وعاملُ الحال بها قد أكِّدَا**

الحال نوعان

مُبَيِّنة ومؤكدة خلافًا للفراء والمبرد والسهيلى فى إنكار المؤكدة(1).

ثم المؤكدة ضربان:

مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة.

المؤكدة لعاملها: قد توافقه معنى لا لفظًا، وهو الغالب نحو: ﴿ولا تعثَوْا فى الأرض مُفْسِدِين﴾(2).

وقد توافقه معنى ولفظًا، وهو قليل، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾(3) والمؤكدة لمضمون جملة: شرطها أن تدل على معنى لازم أو شبيه باللازم فى تقدم العلم به بعد جملة جزءاها معرفتان جامدان جمودًا محضًا نحو قوله:

أنا ابنُ دارةَ معروفًا بها نَسَبِى(4) . . . .

= الشاهد: فى «أمشى» «تجر» فجملة أمشى فى محل نصب حال من تاء المتكلم فى «خرجت» وجملة «تجر» فى محل نصب حال من «هاء» الغائبة فى «بها» وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبهما معتمداً فى ذلك على قيام القرينة وذلك من قبل أن قوله «أمشى» مذكر، وقوله «تجر» مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرحه للألفية ٢/ ٩٨ والسيوطى فى همع الهوامع ١/ ٢٤٤.

(1) وقالوا: (لا تكون مؤكدة بل هى مبينة أبداً لأن الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة) اهـ ١/ ٢١٩.

(2) من الآية ٣٦ من سورة العنكبوت. (3) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

(4) صدر بيت: قائله: سالم بن دارة اليربوعى، وهو من قصيدة يهجو بها فزارة - من البسيط. وعجزه: وهل بدارة يا للناس من عار.

وذكر البيت فى نسخة ب.

الشرح: «دارة» بالدال والراء المهملتين - اسم أم الشاعر، وقال أبو رياش: هو لقب جده واسمه يربوع.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة ونسبى معروف بها وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح فى النسب أو الطعن فى الشرف.

الإعراب: «أنا» مبتدأ ضمير منفصل «ابن» خبر «دارة» مضاف إليه «معروفًا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبى» نائب فاعل لمعروف=

فإن قلت: أطلق فى قوله: (وإن تُـؤكِّد جُمْلَةً) ولم يشترط تعـريف جزءيها ولا جمودها. قلت: أما اشتراط التعريف فقد يـفهم من تسميتها مؤكدة؛ لأنها إنما تؤكد شيئًا قد عرف.

وأما اشتراط الجمود فمن قوله: (وإن تُؤكِّد جُمْلةً).

لأنه إذا كان أحد الجزءين مشتقًّا أو فى حكمه كـان عاملا فيهـا، وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون جملة.

ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم: «زيد أبوك عطوفًا» و «هو الحَقُّ بيِّنًا» من قبل المؤكدة لعاملها، (وهى)[1] موافقة معنى لا لفظًا.

قال: لأن «الأب والحق» صالحان للعمل.

وقوله: فَمُضْمرٌ عاملُها.

يعنى بعد الجـملة وتقديره «أحقه وأعـرفه» إن كان المخبر عنـه غير «أنا» وإن كان أنا فالتقدير «أحق أو أعرف أو اعرِفْنى».

وكون عاملها مقدراً هو الصحيح[2] وهو مذهب سيبويه خلافًا للزجاج فى جعله عاملها هو الخبر مؤولا بمسمى.

وخلافًا لابن خروف فى جعله عاملها هو المبتدأ مضمنًا تنبيهًا.

فإن قلت: (هل)[3] إضمار عاملها واجب أو جائز)[4]؟

=لأنه اسم مفعـول «وهل» استفهام إنكارى «بدارة» جـار ومجرور متعلق بمحـذوف مقدم «من» زائدة «عار» مبـتدأ مؤخر مـرفوع بضمة مـقدرة منع من ظهورها حركـة حرف الجر الزائد «يا للناس» يا للنداء واللام للاستغاثة وهذا اعتراض بين المبتدأ والخبر.

الشاهد: فى «معروفًـا» فإنه حال أكدت مضـمون الجملة التى قبلهـا ـ والتقدير: أحق معروفًا.

مـواضـعـه: ذكـره من شـراح الألفيـة ابن الناظم ص ١٤٠ وابن عـقـيل ١/ ٣٦٩، والسندوبى، وداود، والأشمونى ١/ ٢٥٢، وسيبويه جـ١ ص ٢٥٧، والسيوطى ص٦٨.

(١) أ ـ وفى ب، جـ (هو).

(٢) وقد ارتضيته لما فى المذهبين الآخرين من تكلف. قال السيوطى فى الهمع جـ١ ص ٢٤٥ (ولظهور تكلف القولين كان الراجح الأول).

(٣) ب. (٤) أ، جـ وفى ب (هذا العامل فى هذه الحال جائز أم واجب).

قلت: بل واجب، ويؤخذ ذلك من جزمه بالإضمار.

وقوله: **ولفظُها يُؤخَّرُ** يعنى: أنه لا يجوز تقديمـهـا على الجملة، ولا على أحد جزءيها لشبـهـها بالتوكيد، ولأنهم تجوزوا حذف عـاملها، فلا يضم إليه تجوز آخر بالتقديم.

فإن قلت: قد تقدم أن الحال نوعان: مبينة ومؤكدة.

وقد ذكر النحـويون أنواعًا أخر، وهو المستـصحبة نحـو: «هذا زيد راكبًا»، والمحكيـة نحو: «رأيت زيدًا أمس ضـاحكًا»، والمقدرة نحـو: «مررت برجلٍ مـعهُ صقرٌ صائدًا به غدًا»[1] والموطئة نحو: ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾[2].

قلت: لا تستخرج هذه عن النوعين السابقين.

ولما كان أصل الحال الإفراد نبه على أنها قد تكون جملة بقوله:

وموضع الحال تَجِيءُ جُمْلَهْ

ولوقوع الجملة مواقع الحال شرطان:

أحدهمـا: أن تكون خبرية. فـإن وقعت طلبيـة قدر القول كـما فى النعت كقول أبى الدرداء[3]: «وجدت النَّاسَ أخبرُ تَقلِه»[4] أى: (مقولا)[5] فيهـم أخبر تقله، وفى البسيط جوز الفراء وقوع الأمر ونحوه حالا.

---

(١) أى مقدراً ذلك. (٢) من الآية ١٢ من سورة الأحقاف.

(٣) أبو الدرداء: اسمه عويمر بن زيد بن قيس الأنصارى، وقيل اسمه عامر، وعويمر لقب. صحابى جليل أول مشاهده أحد، وكان عابداً. مـات فى آخر خلافة عثمان، وقيل عاش بعد ذلك.

(٤) وهو. أن «أخبر تقله» صفة للناس مع أنهـا طلبية وهى مؤولـة بمقولا فيهم أخبر تقله، وظاهره أنه شعـر، وليس كذلك، إنما هو مـثل ضرب فى ذم الناس وسـوء معـاشرتهم. والهاء فى «تقـله» للسكت بعد العائـد، أعنى: أن أصله: «أخبر الناس تقـلهم» ثم حذف الهـاء والميم، ثم أدخل هاء الوقف، وتكون الجـملة فى مـوضع النصب بوجـدت. أى: وجدت الأمر كذلك.

قال أبو عبـيد: (جاءنا الحديث عن أبى الدرداء الأنصـارى رضى الله عنه، قال: أخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر، يريد أنك إذا خبرتهم قليتهم). ا هـ. مجمع الأمثال للميدانى ٢/ ٣٦٣ رقم ٤٣٥٧. (٥) ب، جـ ـ وفى أ (منقولا).

والآخر: ألا تكون مفتتحة بدليل استقبال «كلن وحرف التنفيس». ثم مثل فقال: «كجاء زيدٌ وهوَ ناوٍ رِحْلَةً». وهذا مثال مجمع على جوازه ثم شرع فى التفصيل فقال:

وذاتُ بَدْءٍ بِمضارعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَميراً ومن الواوِ خَلَتْ

يعنى: أن الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت وجب حينئذ اشتمالها على ضمير صاحب الحال، وخلوها من الواو نحو: «جاء زيد يضحك» ولا يجوز «ويضحك»؛ لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم.

تنبيه:

ويشترط فى خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر: وهو أن يعرى من «قد» ذكره فى التسهيل[1] ـ فإن قرن بها:

قال الشارح: لزمته الواو نحو: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[2].

ثم قال:

وذاتُ واوٍ بعدَها انْوِ مُبتدَا ... له المضارِعَ اجْعَلَنَّ مُسنَدَا

يعنى: أن الجملة المصدرة بالمضارع المثبت العارى من «قد» إذا وردت بالواو نوى[3] الأصح بعدها، أى: بعد الواو، مبتدأ، وجعل المضارع خبراً عنه، لتصير جملة اسمية كقولهم: «قمتُ وأصكُّ عينَهُ» أى: وأنا أصك[4].

ثم قال:

وجملةُ الحال سِوَى ما قُدِّمَا ... بواوٍ أو بِمُضْمَرٍ أوْ بِهِمَا

الذى قدم هو الجملة الفعلية المصدرة (بالفعل)[5] المضارع المثبت («وسوى

---

(١) قال فى التسهيل ص ١١٢: (..... بمضارع مثبت عار من قد).
(٢) من الآية ٥ من سورة الصف ـ وراجع الشارح ص ١٤١.
(٣) فى الأصل ونوى. والسابق يقتضى حذف الواو.
(٤) قال الشارح ص ١٤١: (حكاه الأصمعى تقديره قمت وأنا أصك عينيه).
(٥) ب.

ما» يشمل)[1] الجملة الاسمية، مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرة بالمضارع المنفى وبالماضى مثبتًا ومنفيًا.

ومقتضى قوله: **بواو أو بمُضْمرٍ أو بهما.**

جاز الأوجه الثلاثة فى ذلك كله، وليس على إطلاقه فلابد من بيانه. أما الجملة الاسمية، فإن كانت مؤكدة لزم فيها الضمير، والخلو من الواو نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[2] وكذا إن عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿بيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[3] وإن كانت غير مؤكدة، ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة.

إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، وأقل منه انفراد الواو، وأقل منه انفراد الضمير. وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافًا للزمخشرى، وقبله الفراء بل هو فصيح[4].

وجعل فى الكشاف[5] (قوله تعالى[6]: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[7] ﴿لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾[8] فى موضع النصب على الحال.

---

(١) أ ـ أى: سوى ما قدم ـ وفى ب، جـ (وسواها يشمل).

(٢) من الآية ٢ من سورة البقرة ـ لا ريب فيه جملة وقعت حالا مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وتمتنع الواو، لأن المؤكد عين المؤكد، فلو قرن بالواو لزم عطف الشىء على نفسه صورة.

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف ـ جملة «هم قائلون» حال معطوفة على «بياتًا» والرابط الضمير، ولا يقال: «وهم» كراهة اجتماع حرفى عطف صورة. «قائلون» من القيلولة وهى نصف النهار.

(٤) قال الزمخشرى والفراء: انفراد الضمير وحده فى الاسمية يأتى نادرًا شاذًا وليس بشىء بل ورد فى الفصيح انفراده.

(قال تعالى: ﴿قلنا اهبطوا منها جميعًا﴾.

ثم راحوا عبق المسك بهم ... يلحفون الأرض هداب الأزر

وقوله: ولولا جنان الليل ما آب عامر ... إلى جعفر سرباله لم يمزق)

ا هـ اشمونى ١/ ٢٥٨

(٥) هو: كتاب فى تفسير القرآن الكريم: للإمام محمود بن عمر الزمخشرى واسمه الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل.

(٦) ب. (٧) من الآية ٣٦ من سورة البقرة أى: متعادين ١/ ٩٦ كشاف.

(٨) من الآية ٤١ من سورة الرعد ـ لا معقب: لا راد له ـ ٢/ ١١٦ كشاف.

وأما المصدرة بالمضارع المنفى، فإن كان النافى «لا» فهو كالمثبت. فى لزوم الضمير والتجرد عن الواو.

فإن ورد بالواو قدر المبتدأ على الأصح، كقراءة ابن ذَكْوَانَ[1] ﴿فاستقيما ولا تَتَّبِعَانِ﴾[2] (نص)[3] على ذلك فى التسهيل[4].

وقول الشارح[5]: (وقد تجىء بالضمير واو) هـ ظاهره عدم التأويل.

وإن كان النافى غير «لا»[6] جاءت الأوجه الثلاثة، والمسموع من ذلك «لم ولما وما»، والقياس يقتضى (إلحاق)[7] إن (بما)[8]، وأما «لن» فلا مدخل لها هنا.

وذكر فى التسهيل[9] أن المضارع المنفى «بما» لا تغنى فيه الواو عن الضمير وفى كلام غيره التمثيل «بجاء زيد وما تطلع الشمس».

وأما المصدرة بالماضى المثبت، فإن كان تاليًا «لإلا» نحو: ﴿إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[10].

---

(١) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكران. الإمام الراوى الثقة شيخ الإقراء بالشام، ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم وخلفه فى القيام بالقراءة فى دمشق ـ ألف كتاب أقسام القرآن وجوابها وما وجب على قارئ القرآن. توفى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال وقيل لسبع خلون منه سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس ـ هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع فلا نافية لا ناهية، والتقدير. وأنتما لا تتبعان

(٣) ب، جـ.

(٤) قال فى التسهيل ص ١١٣ (وقد تصحب الواو المضارع والمثبت عاريًا من قد أو المنفى بلا فيجعل الأصح خبر مبتدأ مقدر).

(٥) الشارح ص ١٤١ من شرحه للألفية.

(٦) ب ـ وفى أ، جـ (ها).

(٧) أ، جـ.

(٨) أ، جـ ـ وفى ب (وما).

(٩) راجع التسهيل ص ١١٢.

(١٠) من الآية ١١ من سورة الحجر. جملة «كانوا به يستهزئون» ـ حال من الهاء فى «يأتيهم» وإنما امتنعت الواو؛ لأن ما بعد «إلا» مفرد حكمًا وأجاز بعضهم اقترانه بالواو تمسكًا بقوله:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتاع بها وزرا

قياسًا على الاسمية الواقعة بعد «إلا» نحو: ﴿ولها كتاب معلوم﴾.

أو متلوا «بأو» نحو:

كُنْ للخَليلِ نَصيراً جارَ أو عَدَلا(١) . . . .

أو أصله الشرط نحـو «لأضربنَّ زيداً ذَهَبَ أو مَكَثَ»(٢) لزم الضمير والخلو عن الواو، وامتنع دخول قد.

وقوله:

مَتَى يأتِ هذا الموتُ لا يُلْفِ حاجةً لِنَفْسِى إلا قد قَضَيْتُ قَضَاءَهَا(٣)

نادر.

---

(١) صدر بيـت من البسـيط. قال العيـنى: لم أقف على اسم قائله، والظاهر أنـه من كلام المحدثين ـ وبحثت فلم أعثر على قائله.
وعجزه: ولا تشح عَلَيْه جادَ أو بَخلا.
الشرح: «للخليل» أى الصاحـب والصديق و «النصيـر» فعيل بمعنى فـاعل «جار» من الجور، وهو خلاف العدل، «الشح» البخل «جاد» من الجود ـ بالضم ـ وهو الكرم.
المعنى: انصر صاحبك فى كل الأحوال سواء جـار فى حقك أو عدل، ولا تبخل عليه بشىء سواء بخل فى حقك أو جاد.
الإعراب: «كن» فعل أمر ناقص واسمـه ضمير مستتر فـيه تقديره أنت «للخليل» جار ومجـرور متعلق بنصيـر «نصيراً» خبـر كان منصوب بالفـتحة الظاهرة «جار» فـعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخليل «أو» حرف عطف «عدلا» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود إلى الخليل «ولا» الواو عاطفة لا ناهـية «تشح» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون وحرك للتخلص من التقاء السكونين والـفاعل ضمير مستتر تقديره أنت «عليه» متعلق بتـشح «جاد» فعل ماض والفاعل ضمير مسـتتر تقديره هو «أو» حرف عطف «بخلا» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والألف للإطلاق.
الشاهد: فى «جار» حيث وقـع حالا وهو ماض ولم يجئ معهـا «قد» أو الواو لكون الماضى قد عطف عليه «بأو».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٢، السندوبى، داود، الأشمونى ١/ ٢٥٧.

(٢) جملة «ذهب» حـال من زيد، وتمتنع الواو، لأنهـا فى تقديره فعل الشـرط إذ المعنى: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به.

(٣) قائله: قيس بن الخطيم، وهو من قصيدة هائية من الطويل.
الشرح: «متى يأت» إشارة إلى ما تصوره حاضراً لمعـرفته بإدراكه لا محالة، ويجوز أن يكون لدوام استقـباله. أشار إليه على وجه التقـريب. «لا يلف» من الفى إذا وجد. قال تعالى: ﴿والفـيا سيدها لدى البـاب﴾ أى: وجدا، وفى شرح الشـواهد للعينى «لا تلف» ورواية الأشمونى «لم يلف». إلا قضيت قضاءها، أى: فرغت منها لقضائى لأمثالها. =

(أو)[1] كانت الحال مؤكدة نحو: «أبو بكر الخليفة قد علمه الناس» تركت الواو أيضًا.

وإن كان غير ذلك جازت الأوجه الثلاثة.

فإن انفرد الواو لزمته «قد» نحو:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيابَهَا[2] ....

= الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعليه، وهو ظرف زمان «يأت» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء «هذا» فاعل يأت «الموت» بدل من هذا أو عطف بيان أو نعت «لا» حرف نفى «يلف» فعل مضارع مبنى للمعلوم جواب الشرط مجزوم بحذف الياء والفاعل ضمير مستتر فيه. ويروى بالبناء للمجهول «حاجة» بالنصب على أنها مفعول يلف وبالرفع نائب فاعل لتلف «النفس» اللام حرف جر والنفس مجرور بها وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لحاجة «إلا» أداة استثناء ملغاة «قد» حرف تحقيق «قضيت» فعل وفاعل «قضاءها» مفعول به وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: فى «قضيت قضاءها» فإنها جملة وقعت حالا مصدرة بكلمة «قد» وفيها الضمير يرجع إلى ذى الحال، وقد علم أن الجملة الفعلية الماضية المثبتة التالية «لإلا» إذا وقعت حالا لابد أن يكون فيها ضمير، وأن تكون خالية عن الواو وعن كلمة «قد».

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ١/ ٢٥٩.

(١) أ، جـ - وفى ب (إن).

(٢) صدر بيت من الطويل. قائله امرؤ القيس الكندى من معلقته المشهورة.

وتمامه: لدَى السِّتْرِ إلا لِبسَةَ المُتَفَضِّلِ.

الشرح: «نضت» ألقت وخلعت، «لدى الستر» عند الستار، «لبسة» - بكسر اللام - وهى هيئة اللباس، «المتفضل»: المتوشح بثوبه - أو لابس الثوب الواحد.

المعنى: أتيت إلى المحبوبة وقد ألقت ثيابها للنوم، ولم يبق عليها سوى ثوب واحد تتوشح به. يشير بهذا إلى أنها وليدة نعمة.

الإعراب: «جئت» فعل ماض وتاء المتكلم فاعله «وقد» الواو حرف عطف وقد حرف تحقيق «نضت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» مفعول به لنض وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان وهو مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء «المتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله: «وقد نضت» فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالا بالواو فلذلك لزمها دخول «قد». =

وإن انفرد الضمير أو اجتمعا جاز إثبات «قد» وحذفها فهي أربع صور. وترتيبها في الكثرة: «جاء زيد وقد قام أبوه» ثم «جاء زيد قام أبوه». ثم «جاء زيد قد قام أبوه». ثم «جاء زيد وقام أبوه»(١).

وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة، وهو خلاف ما في التسهيل(٢).

وذهب قوم، منهم الفراء، والمبرد، وأبو علي، إلى(٣) اشتراط «قد» مع الماضي ظاهرة أو مقدرة(٤)، والمختار أنه لا يحتاج إلى تقدير، لكثرة ما ورد من ذلك(٥).

وأما المصدرة بالماضي المنفي فيجوز فيها الأوجه الثلاثة.

وقد تركت تمثيل (أكثر)(٦) هذه المسائل لوضوحها وخشية الإطالة.

ثم قال:

والحالُ قد يُحْذَفُ ما فيها عَمِلْ ... وبَعْض ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يعني: أن عامل الحال، قد يحذف، وحذفه على ضربين: جائز وواجب. فالجائز ما حذف لحضور معناه كقولك للراحل: «راشدًا مهديًّا»(٧) أو لتقدم ذكره من استفهام أو غيره كقولك: راكبًا لمن قال: كيف جئت؟

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبي، ابن هشام في باب المفعول له ٢/ ٤٤ وذكره السيوطي ص ٦٠ وفي همع الهوامع ١/ ١٩٤ والأشموني ١/ ٢١٦.

(١) وجعل الأشموني الثانية هي الرابعة. (٢) راجع الأشموني ١/ ٢٥٩.

(٣) في الأصل «إلى أن اشتراط» والسياق يقتضي حذف أن.

(٤) لأنها تقربه إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها، ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة» اهـ.

صبان جـ ٢ ص ١٤٧ نقلا عن الدماميني.

(٥) من ذلك قوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ ﴿وجاءوا أباهم عشاءً يبكون قالوا﴾ و﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا﴾ صبان ٢/ ١٤٧.

(٦) أ، جـ.

(٧) يستثنى من الجائز ما إذا كان العامل ظرفًا أو مجرورًا أو اسم إشارة - فلا يجوز حذفه لضعفه، فهم أو لم يفهم.

الواجب: إذا جرت مثلا كقولهم:

«حَظِيِّينَ بَنَاتٍ صَلِفِينَ كَنَّاتٍ»[١] أى عرفتهم.

أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا مقرونة بالفاء أو بثم نحو «بعته بدرهم فصاعدًا» أى فذهب الثمن صاعدًا.

أو نابت عن خبر نحو: «ضربى زيدًا قائمًا»[٢] أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل.

نحو: «أتميمًا مرةً وقَيْسِيًا أُخرَى»[٣]؟

وإلى هذه المواضع أشار بقوله: (وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ) (أى منع)[٤] (والله أعلم)[٥].

---

(١) الحظى: الذى له حظوة ومكانة عند صاحبه. يقال: حظى فلان عند الأمير إذا وجد له منزلة ورتبة، والصلف ضده وأصل الصلف قلة الخير، يقال امرأة صلفة: إذا لم تحظ عند زوجها.

والكنة: امرأة الابن وامرأة الأخ أيضًا، ونصب «حظيين وصلفين» على إضمار فعل.

كأنه قال: وجدوا وأصبحوا، ونصب «بنات وكنات» على التمييز كما تقول: راحوا كريمين آباء حسنين وجوها. وهذا مثل يضرب فى أمر يعسر بعضه ويتيسر وجود بعضه. اهـ مجمع الأمثال للميدانى ١/ ٢٠٩ رقم ١١١٣.

وقال ابن الناظم نصب «بنات وكنات» على الحال.

(٢) مما فيه الحال سادة مسد الخبر، فلا يجوز ذكر الخبر لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض.

(٣) أى: أتوجد، وأتتحول، وحذف العامل وجوبًا، لأنها بدل من اللفظ بالفعل ولا يجمع بين البدل والمبدل منه. وقيل: تميما وقيسيا مفعول مطلق على حذف مضاف أى: أتتخلق خلق تميمى مرة ....؟

(٤) جـ.

(٥) أ، جـ.

التمييز

قال:

اسمٌ بمعنى «مِنْ» مُبينٌ نكِرَهْ ....

«اسم» جنس، و «بمعنى من» يخرج ما سوى التمييز، والمشبه بالمفعول نحو: «الحسن الوجه» واسم «لا» التبرئة نحو: «لا رجلَ» ونحو «ذنبًا»، من.

أستغْفِر الله ذنبًا(١)...... ....

فكل ذلك (مشارك)(٢) التمييز فى أنه على معنى «من».

«ومبيِّن» يخرج اسم «لا» والمنصوب «باستغفرت»، و«نكرةُ» يخرج المشبه.

---

(١) هذا جزء من بيت من البسيط. قال العينى: أقول هذا من أبيات الكتاب ولم ينسب فيه إلى أحد. وبحثت فلم أعثر على قائله.

وتمامه: .... لستُ مُحْصِيَهُ رَبٌّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

الشرح: «أستغفر» أطلب المغفرة، فالسين والتاء للطلب «ذنبًا» الذنب: الجريمة، والإثم، «لست محصيه» الإحصاء منتهى العدد، واشتقاقه من الحصى، وأصله أنهم كانوا يضعون المعدود على الحصى، «الوجه» القصد والتوجه، ويروى: «إليه القصد والقبل».

المعنى: أطلب المغفرة من الله لذنوبى الكثيرة، فإنه المقصود فى كل شىء.

الإعراب: «أستغفر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «ذنبًا» مفعول ثان لأستغفر منصوب بالفتحة الظاهرة «لست» فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه «محصيه» محصى خبر ليس وضمير الغائب مضاف إليه «رب» بدل من لفظ الجلالة «العباد» مضاف إليه «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «والعمل» معطوف عليه.

الشاهد: فى «ذنبًا» لا يصلح كونه تمييزًا، وإن كانت على معنى «من» فإنه ليس تمييزًا لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله، ولا هو مبين لنسبة فى جملة مذكورة من قبله. وقال جماعة من النحاة إن قوله: «ذنبًا» منصوب على نزع الخافض الذى هو «من» إذا ضمن أستغفر معنى: أستتيب.

وقيل: إنه مفعول به ثان لأستغفر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٣، ابن هشام ٢/ ١٠٨، الأشمونى ١/ ٢٦٢، وسيبويه فى كتابه جـ١ ص ١٧.

(٢) أ، جـ وفى ب (يشارك).

وذهب الكوفيـون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمـييز[1] وما أوهم ذلك مؤول عند البصريين.

ثم ذكر حكمه فقال:

.... يُنصَبُ تَمْيِيزًا بما قد فَسَّرَهُ

وفهم من قوله: (بما قد فسَّرَهُ) أن عامل التمـييز هو المميز. وهو ما قبله من المبهمات المفتقرة إليه، وأقول: التمييز نوعان:

الأول: تمييز مفرد، وهو: ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة نحو: «رطل (سمنًا)[2] و«عشرين درهمًا»).

ولا خلاف أن العامل فى هذا النوع (هو)[3] مميزه كما ذكر.

والثانى: تمييز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة فى جملة أو (شبهها)[4].

وعامل هذا النوع عند سيبويه[5] والمازنى والمبرد ومن وافقهم هو الفعل، وما جرى مجراه من مصدر ووصف واسم فعل، نحو: «طاب زيدٌ نفسًا» و«عجبتُ من طيبِ زيدٍ نفسًا» و«زيد طيِّبٌ نفسًا» و«سَرعْانَ ذا إِهالَةً»[6]. وذهب قوم إلى أن

---

(١) متمسكين بقول رشيد اليشكرى:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وهو مؤول عند البصريين على زيادة «أل» كمـا زيدت فى: باعد أم العمرو عن أسيرها اهـ تصريح الشيخ خالد ١/ ٣٩٤ فـالبصريون يشترطون تنكير التمـييـز والكوفيون جوزوا التعريف.

(٢) أ، ب ـ وفى ب (ريتًا). (٣) أ. (٤) أ، ب وفى جـ. (بدلها).

(٥) وقد ارتضيت مذهب سيبويه ومن وافقه فقد ورد فى أشعار العرب ما يثبت أن العامل هو الفعل.

قال الشاعر: أنفسًا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

وقوله: ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا وما ارعويت وشيبًا رأسى اشتعلا

فالعامل هنا الفعل ـ تطيب، تطيب، اشتمل.

قـال الأشمـونى جـ ١ ص ٢٦٦ (.... مجىء عـامل التـمـيـيـز الذى هو فـعل متصرف...)

(٦) «سرعـان» بتشليث السين والبناء على الفـتح. اسم فعـل ماض، أى سرع، وذا فـاعل، وإهالة تمييز محول عن الفاعل. أى إخافة وإفزاعًا، ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا. =

العامل فيه هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل وما جرى مجراه، واختاره ابن عصفور، ونسبه إلى المحققين.

فإن قلت: ظاهر قوله: (بما فسره) يقتضى موافقة من جعل العامل فى هذا النوع هو الجملة؛ لأن التمييز لم يفسر (الفعل)[1] ولا جرى مجراه.

قلت: لا يصح حمل كلامه على ذلك لنصه فى غير هذا الموضع على أن عامله الفعل، وقد صرح بذلك آخر الباب[2].

فإن قلت: فكيف يندرج الفعل فى قوله (بما فسَّرَه)؟

قلت: لما كان التمييز قد رفع إبهام نسبة إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه (فاندرج)[3] بهذا الاعتبار[4].

ثم (مثل)[5] تمييز المفرد فقال:

كشبرٍ أرضًا وقفيزٍ بُرًّا ومنوينِ عَسَلا وَتمْرَا

المفرد الذى يفسره التمييز، إما مقدار، وهو المسموع نحو:

«شبرٌ أرضًا» والمكيل: نحو: «قفيز برا».

والموزون نحو: «منوين عسلا»[6].

= قال فى مجمع الأمثال للميدانى جـ ١ ص ٣٣٦ رقم ١٧٩٨ (سرعان: بمعنى سرع نقلت فتحة العين إلى النون فبنى عليها . . . . . . وسرعان ثلاث لغات: فتح الفاء وضمها وكسرها . . . . . . وأصل المثل أن رجلا كانت له نعجة عجفاء وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له: ما هذا الذى يسيل؟ فقال ودكها، فقال السائل: سرعان ذا إهالة، نصب إهالة على الحال، وذا إشارة إلى الرغام، أى سرع هذا الرغام حال كونه إهالة، ويجوز أن يحمل على التمييز على تقدير نقل الفعل مثل قولهم: تصبب زيد عرقًا) اهـ.

(١) أ، ب ـ وفى جـ (العامل).

(٢) وهو قول ابن مالك:

وعامل التمييز قدم مطلقًا والفعل ذو التصريف نزرًا اسبقا

(٣) أ، جـ وفى ب (فيندرج). (٤) راجع الأشمونى ١/ ٢٦٢.

(٥) ب، جـ ـ وفى أ (فسر).

(٦) القفيز من المكيل: ثمانية مكاكيك؛ والمكوك: مكيال يسع صاعًا ونصف صاع، أو نصف رطل إلى ثمانية أواق كما فى القاموس. ومن الأرض ١٤٤ ذراعًا وليس مرادًا هنا.

(المنا: كعصا: رطلان وتثنيته منوان، وجمعه أمناء).

والموزون نحو: «خمسة عشر رطلا» وجعله بعضهم من المقادير.

أو مفهم (غيرية)[1] نحو: لنا غيرُها إبلا.

أو مثلية: نحو: لنا أمثالُها شاء.

أو تعجب: نحو: «للهِ درُّه فارسًا»[2].

وإنما اقتصر فى (هذا)[3] البيت على التمثيل بالمقدار، لكثـرة انتصاب التمييز عنه.

ثم قال:

وبعدَ ذِى وشبْهِها اجْرُرْهُ إذا أضَفْتَها: كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَاَ

(الإشارة بذى إلى المثل السابقة ونحوها، كل مـا دل على مساحة أو كيل أو وزن، فيجوز فى ذلك (جره)[4] بإضافة المميز إليه، فتـقول: «شبرُ أرضٍ وقفيزُ برٌّ ومنوا عسل» وقد مثل بقوله كمدُّ حنطةٍ غِذَا)[5].

ثم قال:

والنصبُ بعدَ ما أُضِيف وجبَا إنْ كان مِثلَ «مِلْءُ» الأرض ذهبًا

يعنى: أن جواز جر التمييز بالإضافة مـشروط: بخلو التمييز من إضافته إلى غير التمييز.

فإن أضيف إلى غيره[6] وجب النصب نحو ﴿مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾[7].

---

(١) ب، جـ. وفى أ (غيره)

(٢) «فارسًا» تمييز لبيان جنس المتـعجب منه فى النسبة. والدر فى الأصل: مصدر در اللبن إذا كثر. والمراد به فى المثال ـ اللبن الذى أرضعته من ثدى أمه وأضيف إلى الله تشريفًا أو هو كناية عن فعل الممدوح.

والمعنى: ما أعجب هذا اللبن الذى نشأ وتغذى مـثل هذا المولود الكامل فى الفروسية، أو ما أعجب فعله.

(٣) ب. (٤) أ، ب ـ وفى جـ (تمييزه).

(٥) أ، جـ.

(٦) أى إلى غير التمييز ولو تقديرًا.

(٧) من الآية ٩١ من سورة آل عمران.

فإن قلت: ما فائدة الشروط فى قوله (إنْ كانَ)؟

قلت: التنبيه على أن تمييز المضاف له حالتان:

إحداهما: ألا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، فهذا يجب نصبه كالمثال المذكور. إذ لو قيل فيه: «ملء ذهب» لم يستقم المعنى.

والأخرى: ألا يصح إغناؤه عنه فيجوز جره بالإضافة؛ لأن حذف (المضاف إليه)[1] غير ممتنع نحو: «زيد أشجعُ الناسِ رجُلًا»[2] فلك فى هذا أن تقول: «هو أشجعُ رجلٍ».

فإن قلت: كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجبًا وقد ذكر (بعده)[3] جواز جره «بمن»؟

قلت: يعنى (بشرط)[4] خلوه من «مِنْ» وذلك مفهوم من قوله: «إن كان مثلَ مِلءُ الأرض ذَهَبًا» أى: (إن)[5] كان كالمثال المذكور فى امتناع إغنائه عن المضاف إليه وفى تجرده من «من».

فإن قلت: لم يذكر هنا حكم تمييز العدد.

قلت: لأن له بابًا يذكر فيه.

ثم انتقل إلى بيان موضعين من تمييز الجملة فقال:

والفاعلَ المعنى انْصِبنْ بأفْعَلاَ مُفَضِّلًا: «كأنت أعلى منْزِلا»

النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان:

أحدهما: فاعل فى المعنى، وهو السببى وعلامته أن يصلح للفاعلية عند

---

(١) ب. وفى أ (غير المصنف) وفى جـ (المضاف).

(٢) لتعذر إضافة «أفعل مرتين» ونصب «رجل» مع تخلف شرط النصب؛ لأن رجلا لا يصلح أن يكون فاعلا فى المعنى.

(٣) أ، وفى ب، جـ (بعد).

(٤) ب، جـ ـ وفى أ (بشروط).

(٥) ب، جـ.

جعل أفعل (التفضيل)[1] فعلا، نحو: «أنت أعلى منزلا» فإنه يصلح لذلك فتقول: «علا منزلك» فهذا النوع ينصب على التمييز.

والآخر: أن يكون فاعلا فى المعنى، وهو ما أفعل التفضيل بعضه، وعلامته أن (يحسن)[2] وضع بعض موضع (أفعل)[3] ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو: «أنت أفضلُ فقيهٍ» فإنه يحسن فيه ذلك فتقول: «أنت بعضُ الفقهاء».

فهذا النوع يجب جره بالإضافة، إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافًا إلى غيره، فينصب نحو: «أنت أكرمُ الناس رجلا».

ثم قال:

وبعدَ كلٍّ ما اقتضى تَعَجُّبًا ميِّزْ: «كأكرِمْ بأبى بكرٍ أبًا»

يعنى: أنه يجوز انتصاب التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو: «أكرِمْ بأبى بكر أبًا»[4]. و«ما أكرمه أبا»، وغير ذلك من الصيغ الدالة على التعجب نحو: «للهِ درُّهُ فارسًا».

قال فى شرح الكافية: والمراد بأبى بكر صاحب رسول الله ﷺ، ورضى عن أبى بكر صاحبه[5].

ولما كان كل منصوب على التمييز فيه معنى «من» وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح. بين ذلك بقوله:

واجْرُرْ بِمنْ إنْ شئتَ غيْرَ ذى العدَدْ والفاعلِ المعنَى كطِبْ نفسًا تُفَدْ

أى: يجوز فى كل تمييز أن يجر «بمن» إلا تمييز العدد، وما كان فاعلا فى المعنى، فإنهما لا يجران «بمن» فلا يجوز «عندى عشرون من درهم»، «ولا طاب زيد من نفس» ويجوز فيما سواهما نحو: عندى قفيزٌ من بُرّ».

فإن قلت: هذا الضابط غير مستقيم من أوجه:

---

(١) ب. (٢) أ، جـ - وفى ب (يصلح).
(٣) أ، جـ - وفى ب (التفضيل).
(٤) أ، جـ.
(٥) راجع شرح الكافية ورقة ٥١.

الأول: أن تمييز العدد لا يمتنع جره «بمن» مطلقًا (لكن)[1] يشترط أن يجمع نحو: «عندى عشرون من الدراهم».

الثانى: أنه أطلق فيما هو فاعل فى المعنى وهو مقيد.

قال الشارح[2]: لا يجوز جره «بمن» إلا فى تعجب أو شبهه.

قولهم: «للهِ درُّه من فارس».

وقال الشاعر:

.... فنِعْمَ المرءُ من رجلٍ تَهَامى[3]

---

(١) أ، جـ - وفى ب (بل). (٢) الشارح فى شرحه للألفية ص ١٤٥.

(٣) عجز بيت من الوافر. قال العينى: قائله. أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثى، وشعوب: أم الأسود هذا - وقال ابن دريد: قائله بجير بن عبد الله.

وصدره: تَخَيَّرَهُ فلم يَعْدِلْ سِوَاهُ.

الشرح: «تخيره» اختاره واصطفاه «لم يعدل»: يمل «تهام» نسبة إلى تهامة - وهو بفتح التاء - وتطلق على مكة، وعلى أرض معروفة فى بلاد العرب، وكان من حقه أن يقول «تهامى» - بكسر التاء وتشديد ياء النسب - قياسًا على أمثاله كما تقول: عراقى، وحجازى، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى يائى النسب وفتحوا أوله عوضًا عن هذه الياء المحذوفة.

وقبل هذا البيت:

فدعنى أصطبح يا بكر إنى رأيت الموت نقَّب عن هشام

المعنى: أن الموت اختار هشامًا فلم يحد عنه إلى غيره، وهو نعم الرجل من تهامة.

الإعراب: «تخيره» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو وضمير الغائب مفعول به «فلم» الفاء عاطفة، لم نافية جازمة «يعدل» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر تقديره هو «سواه» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف وضمير الغائب مضاف إليه «فنعم» الفاء عاطفة، نعم. فعل ماض لإنشاء المدح «المرء» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «من» حرف جر زائد «رجل» تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «تهام» نعت لرجل.

الشاهد: فى «رجل» فإنه تمييز وهو فاعل فى المعنى، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه جره «بمن».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٥و ابن هشام ٢/ ١١٣، الأشمونى ١/ ٢٦٥.

الثالث: أن إجازته جر غير هذين النوعين (بمن)[1] ليس على إطلاقه بل يستثنى من ذلك ما كان (منقولا)[2] من الفعل نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾[3] (فلا يجوز جره بمن)[4].

قلت:

أما الأول فلا يرد لأن تميـيز العدد متى جمـع لم يبق تمييزاً اصطلاحيًا، فإن شرطه الإفراد.

وأما الثـاني: فهـو على إطلاقه، ولا نـسلم صحـة استثنـاء الشارح[5] لأن التمييـز في نحو: «لله درهُ فارسًا» «ونعم المرء من رجل تهامِي» تمييز مـفرد لا تمييز جملة (والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة)[6].

ويلزم الشارح جواز الجر بمن في نحو: «زيد أحسن (به)[7] وجهًا» لأنه في تعجب. وقد نص غير المصنف على منعه.

وأما الثـالث: فالظاهر وروده، ولا يقال: لعل المصنف ممن لا يثـبت المنقول (عن)[8] المفعول كالشلوبين، فإن المصنف أثبته في شرح التسهيل[9].

---

(١) أ، جـ.

(٢) أ، ب ـ وفي جـ (مفعولا).

(٣) من الآية ١٢ من سـورة القمر ـ نـسبة فـجرنا إلى الأرض مـبهـمة وعـيونًا مبـين لذلك الإبهام، والأصل: فجرنا عيون الأرض.

(٤) أ، جـ.

(٥) قال الشارح ص ١٤٥:

(يجوز في كل مـا ينصب على التمييـز أن يجر بمن ظاهرة إلا تمييز العـدد والفاعل في المعنى، أما تمييز العدد نحو: «أحد عشر رجلا» فلا يجوز جره بمن في شيء منه.

وأما الفاعل في المعنى نحـو: «طاب زيد نفسًا» و«هو حسن وجهًا» فـلا يجوز جره بمن إلا في تعجب أو شبهه تقول: «لله دره من فارس»).

(٦) أ، جـ.

(٧) ب.

(٨) أ، جـ ـ وفي ب (من).

(٩) الذي أثبت المنقول من المفعـول ابن عصفور وابن مالك. قال السـيوطي في الهمع، جـ١ ص ٢٥١ (وتارة من المفعـول نحو: ﴿وفجرنا الأرض عـيونًا﴾، والأصل: وفجرنا عـيون الأرض، هذا مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك. =

فإن قلت: ما معنى «من» الداخلة على التمييز؟

قلت: هي للتبعيض(١)

وقال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت «ما جاءنى من رجل»، قال: (إلا أن المشهور من مذهب النحويين ـ ما عدا الأخفش ـ أنها لا تزاد إلا فى غير الواجب)(٢).

قال فى الارتشاف(٣): ويدل على صحة ذلك ـ يعنى الزيادة ـ أنه عطف على موضعها نصبًا(٤) قال الحطيئة:

طافَتْ أُمامةُ بالرُّكبانِ آوِنةً ... يا حسنهُ مِن قَوَامٍ ما ومُنْتَقَبَا(٥)

قال:

وعامِلَ التمييزِ قدِّمْ مُطلقَا ... والفعلُ ذُو التصريفِ نَزْرًا سُبِقَا

= وقال الآمدى: هذا القسم لم يذكره النحويون، وإنما الثابت كونه منقولا من الفاعل أو المفعول الذى لم يسم فاعله.

وقال الشلوبين: عيونًا فى الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز، ولم يثبت كون التميز منقولا من المفعول، فينبغى ألا يقال به . . .).

(١) وصححه ابن عصفور. (٢) أ، ب ـ وفى جـ (الموجب).

(٣) ارتشاف الضرب لأبى حيان ص ٧٨٩. (٤) راجع الأشمونى ١/ ٢٦٥.

(٥) قائله: الحطيئة ـ واسمه جرول ـ قال الجوهري: جرول لقب الحطيئة العبسى الشاعر. وهو أول قصيدة بائية من البسيط.

الشرح: «طافت» من طيف الخيال، وهو مجيئه فى النوم، «أمامة» ـ بضم الهمزة وتخفيف الميم ـ اسم امرأة «الركبان» جمع راكب، والركب: أصحاب الإبل فى السفر دون الدواب، وهم العشرة فما فوقها، «آونة» بالمد أى: مرة وتارة، قال الجوهرى: الأوان: الحين، والآونة: جمعه مثل زمان وأزمنة «قوام» بكسر القاف من قوام الرجل وهو قامته وحسن طوله، «المنتقب» ـ بفتح القاف ـ موضع النقاب.

المعنى: يا حسن قوامها ويا حسن منتقبها، يريد ما أحسن ذلك منها.

الإعراب: «طافت» فعل ماض والتاء للتأنيث «أمامة» فاعل طاف مرفوع بالضمة الظاهرة «بالركبان» جار ومجرور متعلق بطاف «آونة» ظرف زمان منصوب بطاف وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يا» حرف نداء «حسنه» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «من» حرف جر زائد «قوام» تمييز منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «ومنتقبًا» الواو عاطفة ومنتقبًا معطوف على قوام. =

عامل التمـييز إن لم يكن فعـلا متصرفًا لم يجـز التمييز عـليه قال المصنف بإجماع.

وأما قوله:

ونارُنا لم يُرَ نَاراً مِثْلُها[1] ....

فضرورة، وتأوله بعضهم: على أن الرؤية علمـية، وناراً: مفعول ثان. وإن كان فعلا متصرفًا فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه، وذكروا لمنع تقديمه عللا[2].

= الشاهد: فى «من قوام» حـيث جر «بمن» الزائدة فى الكلام الواجـب؛ ولهذا عطف على موضعها بالنصب. وقال البـغدادى فى خزانة الأدب جـ ١ ص ٥٦٨: (واستشهد به المرادى فى شرح الألفية على أن «من» فى التمييز زائدة؛ ولهذا صح عطف المنصوب على مجرورها، أى: يا حسنها قوامًا ومنتقبًا).

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبى، والأشمونى ١/ ٢٦٥. وذكر فى خزانة الأدب جـ ١ ص ٥٦٨.

(١) هذا صدر بيت قال العـينى: هذا رجز لم يعلم قائله ـ وبحثت فلم أعـثر له على قائل ـ وعجزه: قد علمتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا.

الشرح: «معَد» ـ بفتح الميم ـ وهو أبو العرب ـ معـد بن عدنان ـ وكان سيبويه يقول: الميم من نفس الكلمة، لقولهم: تمعدد لقلة تمفعل فى الكلام وقد خولف فيه.

الإعراب: «نارنا» نار مبتـدأ مرفوع بالضمـة الظاهرة وضمير المتكلم مـضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «ير» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف «نارًا» تمييز لمثلهـا «مثلها» نائب فاعل ير، وضمـير الغائبة مضاف إليـه «قد» حرف تحقيق «علمت» فعل ماض والتاء للتـأنيث «ذاك» اسم إشارة مفعول به لعلم والكاف حرف خطاب «معد» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «كلها» توكيد لمعد وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد: فى «نارًا» فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها لأنه تمييز مفرد، وهو خاص بالضرورة، وقد يقال إن هذا لا دليل فيه على جـواز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسمًا جـامدًا، وذلك لجواز أن تكون الرؤية من رؤية القلب فيكون حينئـذ «مثلها» مفعولا أول ناب عن الفاعل، وناراً مفعولا ثانيًا. ا هـ العينى.

مـواضـعـه: ذكـره من شـراح الألفيـة: ابن الناظم ص ١٤٦، وداود، والأشـمـونى ١/ ٢٦٦.

(٢) قال سيبويه والجـمهور: إن التمييز لا يجوز تقديمـه على عامله مطلقًا، لأنه كالنعت فى الإيضاح، والنعت لا يتـقدم على عامله فكذلك ما أشبهه. وأيضًا فـالغالب فى التمـييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الأصل فلا يغـير عما كان يستحقه من وجوب التأخير. ا هـ تصريح الشيخ خالد ١/ ٤٠٠ بتصرف.

وذهب الكسائى والجرمى والمبرد إلى جواز (ذلك)[1] ووافقهم المصنف لورود السماع به[2] كقوله:

أنفسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهَارًا[3]

وأبيات أخر[4].

فإن قلت: ظاهر قوله: (نزرًا سُبِقَا) أنه قليل فلا يقاس عليه.

---

(1) أ، جـ.

(2) والقياس أيضًا. (وأما القياس فإن التميز ـ وهو منصوب ـ كالمفعول به وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعـلا متصرفًا) ا هـ، تصريح الشيخ خالد ١/ ٤٠٠ بتصرف.

(3) هذا البيت لم يتعرض العينى لقائله، وقيل: نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيئ، ولم يسموه. وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من المتقارب.

الشرح: «تطيب» أى: تطمئن «نيل المنى» إدراك المأمول، ونيل مصدر «نال الشىء يناله نيلا ومنالا» إذا حصل عليه «والمنى» بضم الميم ـ جمع منية، والمنية ـ بضم فسكون ـ اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه، «المنون» الموت. قال الفراء: المنون: مؤنث وتكون واحدة وجمعًا.

المعنى: كيف تستلذ نفس الظفر بما تتمناه، والموت يطلبها أكيدًا؟

الإعراب: «أنفسًا» الهمزة حرف استفهام توبيخى نفسًا تمييز تقدم على العامل وهو قوله: تطيب «تطيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت «بنيل» الباء حرف جر، نيل مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب «المنى» مضاف إليه «وداعى» الواو للحال، داعى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء «المنون» مضاف إليه «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «جهارًا» مفعول مطلق عامله ينادى وأصله صفة لمصدر محذوف والتقدير: ينادى نداء جهارًا.

الشاهد: فى «نفسًا» فإنه نصب على التمييز وقد قدم على عامله وهو «تطيب» لأنه فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور وموضع قياس عند الكسائى ومن تبعه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبى، وداود، والمكودى ص ٨٠، والأشمونى ١/ ٢٦٦، والسيوطى ص ٧٠ وابن هشام ٢/ ١١٥ وأيضًا ذكره فى مغنى اللبيب ٢/ ١٩٠.

(4) منها قول المجنون، وقيل أعشى همدان، وقيل المخبل السعدى:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

وقول الآخر:

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا وما ارعويت وشيبًا رأسى اشتعلا

قلت: (لا يلزم من قلته ألا يقاس عليه)[1] بل هو عنده مقيس وفاقًا لمن ذكروا.

ورُدَّ عليه(أن)[2] ما ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف، ليس على إطلاقه، إذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز بإجماع، وهو «كفى» فى نحو: «كفى (بزيد)[3] ناصرًا» (فلا يجوز تقديم «ناصرًا» على «كفى» وإن كان فعلا متصرفًا، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: «كفى بزيد ناصرًا» ما أنصره رجلا)[4]،[5] وهو عند المصنف منتصب عن تمام الجملة.

---

(١) أ، جـ.

(٢) أ، جـ - وفى ب (بان).

(٣) أ، ب - وفى جـ (بربك).

(٤) ب.

(٥) والحق مع سيبويه، فهذا وغيره: أن تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات والبيت وغيره ضرورة اهـ صبان عن الدماميني ٢/ ١٥٤ بتصرف.

حروف الجر

قال:

هاكَ حروفَ الجرِّ وهْيَ مِن إلى — حتى خَلا حاشا عدًا فى عَنْ عَلى

مُذْ منذُ رُبَّ اللامُ كَيْ واوٌ وتا — والكاف والبا ولعلَّ ومتى

هذه عشرون حرفًا مشتركة فى جر الاسم ولكل منها تفصيل يأتى، إلا «خلا، وحاشا، وعدا»، فإن حكمها تقدم فى الاستثناء.

وإلاَّ، «كى، ولعل، ومتى»، لغرابة الجر بهن.

أما «كى» فتجر ثلاثة أشياء:

الأول: «ما» الاستفهامية (كقولهم)(١) فى السؤال عن (عِلَّةِ)(٢) الشىء كَيْمَهْ؟ بمعنى لِمَهْ؟.

الثانى: «أن» المصدرية مع صلتها فى نحو: (جئت كى تفعل)(٣) فى أحد الوجهين(٤).

الثالث(٥): «ما» المصدرية مع صلتها فى قوله:

. . . . يُرَادُ الفتى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ(٦)

وهو نادر.

---

(١) أ، جـ. (٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ - وفى ب مثل بقوله. كقولك: كى أن تغر وتخدعا.

(٤) قال الأشمونى جـ٢ ص ٢٨٣: (إذا قدرت أن بعدها، فإن والفعل فى تأويل مصدر مجرور بها ويدل على أن بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا — لسانك كيما أن تغر وتخدعا

والأولى أن تقدر «كى مصدرية» فتقدر اللام قبلها، بدليل كثرة ظهورها معها، نحو «لكيلا تأسوا» اهـ.

(٥) جعل الثانى: «أن» المصدرية، والثالث «ما» المصدرية، ترتيب أ، جـ، وفى الثانى «ما» والثالث «أن».

(٦) قيل إن قائله: هو النابغة الذبيانى، وقيل الجعدى، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم، كذا ذكره البحترى فى حماسته. =

وأما «العلّ» فتجر فى لغة عُـقيل ثابتة (الأول ومحذوفتَه)[1] ومفتوحة الآخر (و)[2] مكسورته[3] خلافًا لمن أنكر الجر بها[4].

وأما «متى» (فتجر)[5] فى لغة هذيل، بمعنى من[6] ومن كلامهم «أخرجَها متَى كُمِّهِ» أى من كُمِّهِ.

وصدر البيت: إذا أنت لم تَنْفَعْ فضرُّ فَإِنَّمَا ـ وهو من الطويل

المعنى: إذا لم تستطع نفع مـن يستحق النفع فـضر من يستـوجب الإيذاء، فإن المرء لا يقصد منه إلا أحد هذين.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أنت» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تنفع» فعل مضـارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مـستتر وجوبًا تقديره أنت «فضر» الفاء واقعـة فى جواب إذا، ضر فعل أمر مبنى على السكون وحـرك بالكسر للتخلص مـن التقاء الساكنين ولـلتخفيف «فـإنما» الفاء للتعليل إنما حـرف دال على الحصر «يراد» فعل مـضارع مبنى للمـجهول مرفوع بالـضمة الظاهرة «الفتى» نائب فاعل يراد مرفوع بضمة مقدرة على الألف «كيما» كى: حرف تعليل وجر، ما حرف مصدرى «يضر» فعل مضارع مرفـوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو «وينفع» الواو عاطفة، ينفع فعل مـضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو.

الشاهد: فى دخول «ما» المصدرية على «كى» وهو نادر، وهو تخريج الأخفش، وهى عند غيـره كافة لكى عـن عمل النصب فى الفعل المضـارع؛ والفعل مـؤول بالمصدر على القولين بواسطة «ما» على الأولى، وبواسطة «كى» على الثانى.

مـواضعـه: ذكـره من شراح الألفـية: ابن الناظم ص ١٤٧، وابن هشـام ٢/ ١٢٠، والأشمونى ٢/ ٢٨٣، والمكودى ص ٨١، وداود، والسندوبى.

(١) أ، جـ ـ وفى ب (اللام الأولى ومحذوفه). (٢) أ، جـ ـ وفى ب «أو».

(٣) فهذه أربع لغـات يجوز الجر فيها ولا يجـوز فى غيرها من بقية لغـات «العل» صبان ٢/ ١٥٦.

ومثال الجر قول الشاعر: لعل أبى المغوار منك قريب.

(٤) قال السيوطى فى همع الهـوامع: (منهم الفارسى وتأول البيت على أن الأصل لعله لأبى المغوار جوابه قـريب. فحذف موصـوف قريب وضمير الشـأن، ولام لعل الثانية تخفـيفًا وأدغم فى لام الجر. ومن ثم كـانت مكسورة ومن فـتح فهو على لـغة «المال لزيد» وهذا تكلف كثـير مـردود بنقل الأئمة) اهـ ٢/ ٢٣، وأمـيل إلى الجر لعدم التكلـفة كمـا قال السيوطى.

(٥) أ، جـ.

(٦) أى الابتدائية.

تنبيه:

عدَّ بعضهم من حروف الجر «ها» التنبيه، وهمزة الاستفهام وهمزة القطع إذا جعلت عوضًا من حروف الجر فى القسم[1].

قال فى التسهيل[2] وليس فى الجر فى التعويض بالعـوض، خلافًا للأخفش ومن وافقه ا هـ. وذهب الزجاج والرمانى إلـى أن ايمُن فى القسم حرف جر وشذًّا فى ذلك.

(وعدّ)[3] بعضهم منها الميم (مثلثة)[4] فى القسم نحو[5] مُ الله، وجعلها فى التسهيل بقية «أَيْمُن».

قال: وليسـت[6] بدلا من الواو، ولا أصلُهـا «مُنْ» خـلافًـا لمن زعم ذلك (وذكر)[7] الفراء أن «لات» (قد)[8] تجر الزمان، وقرىء ﴿ولاتَ حينِ مناص﴾[9] بالجر.

وزعم الأخـفش أن «بَلْهَ» حرف جـر بمعنى «مِنْ» والصـحيح أنهـا اسم[10] وذهب سيبويه[11] إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليـها ضمير مـتصل نحو: لولاك ولولاى (ولولاه)[12].

---

(1) راجع الأشمونى ٢/ ٢٨٥.
(2) التسهيل ص ١٥١ ـ القسم.
(3) أ، جـ وفى ب (وعده).
(4) أ، ب
(5) ب، وفى أ «نحو ما الله» ونحو سقط فى جـ.
(6) أ، جـ. وفى ب (قال فيه وم مثلثة وليست)
(7) أ، جـ. وفى ب (ذهب).
(8) أ، جـ.
(9) من الآية ٣ من سورة ص.
(10) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف، صبان جـ٢ ص ١٥٧.
(11) قال سيبويه: جـ ١ ص ٢٨٨ (وذلك لولاك ولولاى إذا أضمرت الاسم فيه جر ..).
(12) جـ.

ومذهب الأخفش والكوفيين، أن الضمير بعدها مرفوع الموضع استعير ضمير الجر للرفع[1].

ثم قال:

بالظاهر اخصُصْ منذُ مُذْ وحتى والكافَ والواوَ ورُبَّ والتَّا

حروف الجر نوعان: نوع يجر الظاهر فقط، ونوع يجر الظاهر والمضمر.

فالأول: هو الأحرف المذكورة فى هذا البيت، ولعل وكى ومتى.

والثانى: ما عداها.

وقوله: واخصُصْ بمُذْ ومنذُ وقتًـا. (يعنى: أن مذ ومنذ لا يجران إلا الزمان وسيأتى الكلام عليهما)[2].

وقوله: وبِرُبَّ مُنكَّراً.

يعنى أن «رُبَّ» لا تجر إلا نكرة وسيأتى دخولها على الضمير.

وأجاز بعضهم أن تجر المعرف بأل، وأنشد:

ربما الجامِلُ المُؤَبَّلُ[3] . . . .

بخفض الجامل وصفته.

---

(١) قال الأشمـونى ٢/ ٢٥٨ نقلا عن التسهـيل: وزعم المبرد أن هذا التركيب فـاسد لم يرد على لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك منهم كقوله:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقوله: وكم موطن لولاى طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى

(٢) أ، جـ.

(٣) جزء من بيت قائله أبو دؤاد الإيادى أحد بنى برد بن أفصى من إياد وتمامه:

. . . . فيهم وعنا جِيجُ بَيْنَهنَّ المهَارُ

وهو من الخفيف.

الشرح: «الجامل» ـ بالجيم ـ اسم جمـع للإبل لا واحد له من لفظه، وقيل القطيع من الإبل مع راعيـها «المؤبل» بضم الميم وفتح الهمـزة والباء المشددة ـ المعد للقنيـة «عناجيج» جمع عنجوج ـ بزنة عصفور ـ وهى الخيل الطويلة الأعناق «المهار» بكسر الميم ـ جمع مهر ـ وهو ولد الفرس والأنثى مهرة. =

فإن صحت الرواية حمل على زيادة «أل»

وشذ «رب أبيه» «ورب أخيه» «ورب أمه»[١]

واختلف في معنى «رب» فقيل: للتقليل، وقيل: للتكثير، ونسب كل منهما[٢] إلى سيبويه.

وقيل: تكون (لهما)[٣] وقيل[٤] حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا لتكثير [٥] وفى التسهيل: وللتقليل بها نادر. هـ[٦].

وقوله: (والتّاءُ لله ورَبّ).

يعنى: أن التاء مختصة باسم الله نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾[٧].

= المعنى: يصف نفسه بالكرم وأنه لا يبخل على من معه بأحسن ما عنده من الإبل المتخذة للقنية والخيل الجياد التى بينها أولاد.

الإعراب: «ربما» رب حرف تقليل وجر، ما: زائدة كافة «الجامل» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «المؤبل» صفة مرفوع بالضمة الظاهرة «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وعناجيج» الواو عاطفة، عناجيج مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محذوف يدل على ما قبله والتقدير: وعناجيج فيهم «بينهن» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه «المهار» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لقوله «عناجيج» وهى التى سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد: فى «ربما الجامل» فيهم حيث دخلت رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية وهو نادر.

قال العينى: ولأجل هذا قال أبو على: يجب أن تقدر «ما» اسمًا مجرورًا على معنى شيء والجامل خبر لمبتدأ محذوف وتكون الجملة صفة لما، والتقدير: رب شيء هو الجامل المؤبل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٣، وابن هشام ٢/ ١٦١، وابن عقيل ٢/ ٢٥ والأشمونى ٢/ ٢٩٨ وداود والسيوطى ص ٧٣ وفى همعه ٢/ ٢٦.

(١) بهذا يستقيم الكلام، وفى أ، ب «واحد أمه» وفى جـ «وجد أمه».

(٢) «كل واحد منهما» فى ب.

(٣) جـ - وفى أ، ب (لها).

(٤) أ، ب - وفى جـ (هو).

(٥) ب - وفى أ، جـ (تكثير).

(٦) التسهيل ص ١٤٧.

(٧) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

وحكى الأخفش دخولها على الرب قالوا: «تربِّ الكعبة» وقالوا أيضًا: «تالرحمن» «وتحياتك» وهو شاذ.

وقالوا إنها بدل من واو القسم.

وقوله:

وما رَوَوا من نحو ربَّهُ فتى نزرٌ ....

أشار (به)[1] إلى أنه قد ورد دخول رب على المضمر، وأنه قليل. ومنه قول الشاعر:

.... وربَّهُ عَطِبًا أنقذْتُ مِنْ عَطَبِهْ[2]

وروى «وربه عطبٍ» بالجر على نية من وهو شاذ.

فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه (فصيح)[3] مقيس (عليه)[4] فكيف قال «نزر»؟

---

(١) أ، جـ. (٢) قال العينى: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله. وهو من البسيط.

وصدره: واه رأبتُ وشيكًا صَدْعَ أعْظُمِه

الشرح: «واه» من وها الحائط إذا ضعف وهم بالسقوط. «رأبت» أصلحت وشعبت «وشيكا» ـ بفتح الواو وكسر الشين ـ سريعًا «صدع أعظمه» الصدع: الشق «عطبًا» هو صفة مشبهة على وزن فعل ـ بفتح الفاء وكسر العين أى هالكًا «من عطبه» مصدر على وزن فعل بفتحتين.

المعنى: رب شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط فجبرت كسره ورشت جناحه.

الإعراب: «واه» هو على تقدير رب مبتدأ «رأبت» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر «وشيكًا» مفعول مطلق لرأبت، أى: رأبت رأبًا وشيكًا «صدع» مفعول لرأبت منصوب بالفتحة الظاهرة «أعظمه» مضاف إليه «وربه» رب حرف جر شبيه بالزائد والضمير فى محل جر لرب، وله محل رفع بالابتداء «عطبًا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «أنقذت» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور بربّ «من عطبه» جار ومجرور متعلق بأنقذ.

الشاهد: فى «وربه عطبًا» حيث جرت «رب» الضمير وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، وابن عقيل ٢/ ٩.

والأشمونى ٢/ ٢٥٨، وداود السندوبى.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (صحيح). (٤) جـ.

قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر، ويؤديه قوله فى الكافية:

وربُّهُ عَطِبا استَنْدِرْ وقِس عليه إن شِئتَ وحُد عنْ مُلْبِس

فقال (١) وقس عليه.

تنبيهان:

الأول: مذهب البصريين. أن الضمير المجرور برب يلزم إفراده وتذكيره استغناء بمطابقة التمييز (للمراد)(٢)، وحكى الكوفيون مطابقته أيضًا.

الثاني: اختلف فى الضمير المجرور برب، فقيل: معرفة، وإليه ذهب الفارسى وكثير. وقيل: نكرة، واختاره الزمخشرى وابن عصفور.

وقوله: كذا كَهَا.

أشار به إلى أن الكاف قد تجر ضمير الغائب قليلا كقول الراجز:

.... وأمُّ أوْعالٍ كَها أو أقْرَبَا(٣)

---

(١) ب. (٢) أ، جـ.

(٣) عجز بيت قائله: العجاج. يصف حمار الوحش وأتنه حين أرادوا ورود الماء فرأى الصياد فهرب بهن. والبيت من قصيلة مرجزة مسدسة.

وصدره: خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالا كَثَبَا

ويروى: نحى الذنابات – ورواية الأشمونى:

وأم أوعال كها أو أقربا ذات اليمين غير ما أن ينكبا

الشرح: «الذنابات» ـ بفتح الذال ـ جمع ذنابة، هى آخر الوادى ينتهى إليه السيل، وقيل: اسم مكان بعينه «كثبا» بفتح الكاف والتاء ـ أى: قربا «أم أوعال» بفتح الهمزة هى هضبة فى ديار بنى تميم.

المعنى: أنه جعل الذنابات ـ أى الحمار الوحشى ـ عن طريقه فى جانب شماله قريبًا منه، وجعل أم أوعال فى جانب يمينه مثل الذنابات فى القرب أو أقرب.

الإعراب: «خلى» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر «الذنابات» مفعول أول «شمالا» مفعول ثان «كثبا» صفة لشمال «وأم أوعال» يروى بالنصب وبالرفع، فأما النصب فبالعطف على الذنابات وأما الرفع فبالابتداء «كها» على رواية النصب هو فى موضع المفعول الثانى، وعلى رواية الرفع متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أو» عاطفة «أقربا» معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار.

الشاهد: فى «كها» حيث دخلت كاف التشبيه على الضمير وهو قليل. =

(وإليه)[1] أشار بقوله: «كها» (وهذا من الضرائر)[2].

وقد شذ دخول الكاف على ضميرى المتكلم، والمخاطب فى قول الحسن «أنا كَكَ وأنت كِي»[3].

وقول الشاعر: وإذا الحربُ شَمَّرَتْ لم تكُن كِي[4]

والكاف فى «كِى» مكسورة[5].

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، ابن هشام ٢/ ١٢٤، ابن عقيل ٢/ ٩ والأشمونى ٢/ ٢٨٦، والمكودى ص ٨١، السندوبى، والشاهد رقم ٧٤٦ من خزانة الأدب، وسيبويه جـ ١ ص ٢٩٢.

(١) أ.

(٢) أ، وفى ب (كذا إلى القلة وهو عند غيره من الضرائر) وفى جـ (كها إلى أن هذا من الضمائر).

(٣) قال العينى: يعنى أنا كمثلك وأنت كمثلى (كذا بالنسخ - والمناسب: وأنا مثلك وأنت مثلى اهـ. مصحح هامش) واستعمال هذا فى حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه ٣/ ٢٦٦.

(٤) صدر بيت. قال العينى: أنشده الفراء وقال: أنشدنيه بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب، ولم يذكر اسم قائله وبحثت فلم أعثر على قائل. وهو من الخفيف.

وعجزه: حيث تدعو الكماة فيها نزال ورواية الأشمونى حين تدعو . . . .

الشرح: (شمرت) أى: نهضت «الكماة» بضم الكاف جمع كام مثل قاض وقضاة وهو الشجاع المنكمى فى سلاحة، لأنه كمى نفسه، أى: سترها بالدرع والبيضة «نزال» كلمة توضع موضع انزل.

الإعراب: «وإذا» الواو للعطف، إذا للشرط وفعل الشرط محذوف دل عليه قوله: شمرت

والتقدير: إذا شمرت الحرب؛ لأن إذا لا تدخل على الجملة الفعلية «الحرب» فاعل «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تكن» فعل مضارع مجزوم بلم وهو جواب الشرط «حين» منصوب على الظرفية «تدعو» فعل مضارع «الكماة» فاعل «فيها» جار ومجرور متعلق بتدعو «نزال» فى محل النصب على أنه مفعول تدعو، والتقدير. حين تدعو تقول: نزال.

الشاهد: فى «لم تكن كى» حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن أنت مثلى. وهذا شاذ لا يستعمل إلا فى الضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٢٨٦.

(٥) قال الصبان ٢/ ١٥٩: (وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن سيبويه).

وقد دخلت أيضًا على ضميرى الرفع والنصب (المنفصلين)(١) كقولهم: «ما أنا كأنت (ولا)(٢) أنت كأنا».

(والنصب كقوله:

ولم يأسِرْ كإيَّاكَ آسِرُ .(٣) (٤) ....

وجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل(٥).

قيل: وفيه نظر.

---

(١) أ، جـ. (٢) أ، ب ـ وفى جـ (ولولا).

(٣) ب.

(٤) جزء من بيت. قال البغدادى فى خزانة الأدب (والبيت لم أطلع على قائله) وتكملة البيت:

فأَجْمِلْ وأَحْسِنْ فى أسيرِكَ إنَّهُ ضعيفٌ ....

وقال أبو حيان فى أماليه: أنشده الفراء وهشام عن الكسائى «وأحسن وأجمل فى أسيرك».

الشرح: «فأجمل» بقطع الهمزة المفتوحة وكسر الميم. أى عامل الجميل «وأحسن» بفتح الهمزة وكسر السين. أى: افعل الحسن. وأسرته أسراً من باب ضرب فهو أسير وذاك آسر وهو فاعل يأسر يريد: لم يأسرنى آسر مثلك.

الإعراب: «فأجمل» فعل أمر وفاعله ضمير «وأحسن» الواو عاطفة، أحسن فعل أمر وفاعله ضمير «فى» حرف جر «أسيرك» مجرور بفى والكاف مضاف إليه «إنه» إن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها مبنى على الضم فى محل نصب «ضعيف» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «ولم» حرف نفى وجزم وقلب «يأسر» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «آسر» فاعل يأسر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «كإياك» حيث دخلت الكاف على الضمير المنفصل قال البغدادى ٤/ ٤٧٢ فى الخزانة: (قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر: ومنه وضع صيغة ضمير النصب المنفصل بدل صيغة ضمير الرفع المنفصل المجهول فى موضع خفض بكاف التشبيه. يريد: كأنت آسر فوضع ««إياك» موضع «أنت» للضرورة وإنما قضى على «إياك» بأنها فى موضع «أنت» لأن الكاف لا تدخل فى سعة الكلام على مضمر إلا أن تكون صيغته صيغة رفع منفصل نحو قولهم: «ما أنا كأنت ولا أنت كأنا» هـ.

مواضعه: ذكره البغدادى فى خزانة الأدب الشاهد ٨٣٤.

(٥) قال فى التسهيل ص ١٤٧: (ودخولها على ضمير الغائب قليل وعلى أنت وإياك وأخواتها أقل).

بل إن لم يكن أكثر فهو (مساو)[١].

فإن قلت: إلام أشار بقوله: (ونحوهُ أتَى)؟

قلت: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون أشار إلى ما ورد من دخول الكاف على الضمير فى غير البيت المشار إليه كقول الشنفرى:

لَئن كان مِن جِنٍّ لأبرَحَ طارقًا ... وإن يك إنسا ماكها الإنْسُ تفعل[٢]

ولا حجة فى قوله:

.... كَهُ ولا كهُنَّ إلا حاظِلا[٣]

(١) ب ـ وفى أ (متساوى) وفى جـ (مساوى) راجع الأشمونى ٢/ ٢٨٧.

(٢) قائله: الشنفرى الأزدى، واسمه براق. وهو من قصيدته المشهورة. من الطويل.

الشرح: «لأبرح» أى: جاء بالبرح وهو الشدة «طارقًا» من طرق أهله إذا أتاهم ليلا.

الإعراب: «لئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «كان» فعل ماضٍ ناقص فعل الشرط واسمه ضمير مستتر «من جن» جار ومجرور فى محل نصب خبر كان «لأبرح» جواب الشرط «طارقًا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة «وإن يك» أصله يكن حذفت النون للتخفيف لكثرة استعماله فى الكلام واسمه ضمير مستتر فيه «إنسًا» خبر يك «ماكها» ما نافية والكاف للتشبيه دخلت على الضمير «الإنس» مبتدأ «يفعل» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «ماكها» حيث دخلت الكاف على الضمير: وهو شاذ.

مواضعه: ذكره السيوطى فى همع الهوامع ٢/ ٣٠ وفى شرحه للألفية ص ٧١.

(٣) عجز بيت قائله رؤبة بن العجاج يصف حمارًا وأتنه وهو من قصيدة مرجزة مسدسة وصدره: ولا تَرَى بَعْلا ولا حلائلا.

الشرح: «بعلا» زوجًا، «حلائلا» بالحاء المهملة: زوجات، «حاظلا» المانع من التزويج.

المعنى: لا ترى من الأزواج والزوجات من يحبس نفسه على صاحبه ولا يتطلع إلى غيره كحمار الوحش وأتنه، إلا من منع أنثاه عن التزويج بغيره، كانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم.

الإعراب: «لا» نافية «ترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بعلا» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة ولا: لتأكيد النفى «حلائلا» معطوف على قوله «بعلا» «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلا» «ولاكهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلا» «إلا» أداة استثناء ملغاة «حاظلا» مفعول ثان لترى منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «كه وكهن» حيث جر الضمير بالكاف، وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٤٨، وابن هشام ٢/ ١٥٢ وابن عقيل ٢/ ١٠، والأشمونى ٢/ ٢٨٦.

على الاتصال، (لاحتمال)(١) أن يكون أصله كهو.

والثاني: أن يكون أشار إلى أنه قد (ندر)(٢) دخول بعض الأحرف المخصوصة بالظاهر (غير الكاف)(٣) على الضمير كما (ندر)(٤) دخول الكاف عليه كقول الشاعر:

فلا والله لا يُلْقَى أُناسٌ فتًى حتَّاكَ يا ابنَ أبى يزيد(٥).

وهو عند البصريين ضرورة.

ثم قال:

بعِّضْ وبيِّن وابتَدِى فى الأمكنة بِمَنْ ....

شرع فى بيان معانى (بعض)(٦) هذه الحروف فبدأ بمن وذكر لها فى هذا البيت ثلاثة معان:

الأول: التبعيض نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾(٧) وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض.

---

(١) أ، جـ - وفى ب (لأنه يحتمل). (٢) أ - وفى ب، جـ (ورد).

(٣) أ، جـ. (٤) أ، جـ - وفى ب (ورد).

(٥) قال الشيخ محيى الدين: هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها، وبحثت فلم أعثر له على قائل، وهو من الوافر.

وروى «أبى زياد» بدل «أبى يزيد» ولا يلفى، بدل و «لا يلقى».

الشرح: لا يلفى «لا يجد»، قال تعالى: ﴿وألفيا سيدها لدى الباب﴾ أى: وجده وبالقاف من اللقى.

الإعراب: «فلا» زائدة قبل القسم للتوكيد «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وفعل القسم الذى يتعلق به الجار والمجرور محذوف «لا» نافية «يلفى» فعل مضارع «أناس» فاعل «فتى» مفعول به «حتاك» حتى جارة والضمير فى محل جر بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفتى «يا» حرف نداء «ابن» منادى «أبى» مضاف إليه «يزيد» مضاف إليه.

الشاهد: فى «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير، وهو نادر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢/ ٨، والأشمونى ٢/ ٢٨٦ والمكودى ص ٨، وداود.

(٦) أ، ب (٧) من الآية ٨ من سورة البقرة.

الثانى: بيان الجنس، نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[1] وعلامتها صحة وضع الذى موضعها.

الثالث: ابتداء الغاية فى المكان باتفاق، نحو: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا﴾[2] (ولا)[3] تكون لابتداء الغاية فى الزمان عند البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن درستويه إلى أنها تكون لابتداء الغاية فى الزمان وهو الصحيح[4] لكثرته[5] نظمًا ونثرًا[6].

وتأويل (ما كثر)[7] ليس بجيد، وإليه ذهب المصنف.

وإلى هذا قال: وقد تأتى لبدء الأزمنة.

تنبيه:

لم يختلفوا فى أن من تكون لابتداء الغاية، واختلفوا فى التبعيض (والتبيين)[8]. أما التبعيض. فذهب إليه الجمهور وصححه ابن عصفور، ونفاه المبرد والأخفش الأصغر[9] وابن السراج، وطائفة من الحذاق والسهيلى، وقالوا: إنما هى لابتداء الغاية وأن (سائر)[10] المعانى التى (ذكروها)[11] راجع إلى هذا المعنى.

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحج.
(٢) من الآية ١ من سورة الإسراء.
(٣) أ، جـ ـ وفى ب (وقد)
(٤) أ، جـ.
(٥) أ، وفى جـ (وهو كثير).
(٦) قال تعالى: ﴿لمسجد أُسسَ على التَّقْوَى من أولِ يومٍ﴾.
وقال الشاعر:
تَخَيَّرنَ مِن أزمانِ يوم حليمة ... إلى اليوم قد جرِّبن كلَّ التجاربِ
(٧) أ، جـ ـ وفى ب (ما هو كثير) وتأولوا: أن من الابتداء الغاية فى الأحداث: من تأسيس أول يوم، والبيت، من استمرار يوم حليمة.
(٨) ب، جـ.
(٩) هو: على بن سليمان الفضل النحوى أبو الحسن الأخفش الأصغر أحد الثلاثة المشهورين وتاسع الأخفشين، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدى، قال المرزبانى: ولم يكن بالمتسع فى الرواية، وكان إذا سئل على مسائل النحو ضجر ضجرًا كثيرًا.
مات فجأة ببغداد سنة عشرة وثلاثمائة ويقال ست عشرة وقد قارب الثمانين.
(١٠) أ، جـ وفى ب (جميع).
(١١) أ، ب ـ وفى جـ (ذكرها)

وأما بيان الجنس، فمشهور فى كتب المعـربين، وقال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين (وأنكره)[1] (أكثره)[2] المغاربة.

ثم قال:

وزيد فى نَفْى وشبهه فَجرّ نكرةً كما لباغٍ من مَفَرّ

لزيادة «من» عند «جمهور»[3] البصريين شرطان:

الأول: أن يكون بعد نفى أو شبهه، وهو النهى والاستفهام.

والثانى: أن يكون مجرورها نكرة.

مثـال النفى ﴿مَـا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَـيْـرُهُ﴾[4]. والنهى «لا يقم (من)[5] أحد» والاستفـهام ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَـيْرُ اللَّه﴾[6] ومثل النهى بقـوله «ما لباغٍ من مـفر». وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط[7] (نحو)[8] «قد كانَ مِن مَطَرٍ».

وأجازها الأخفش والكسائى وهشام بلا شرط ووافقهم فى التسهيل، قال فى شرحه لثبوت السماع «بذلك»[9] نثراً ونظماً[10].

تنبيهان:

الأول: فائدة زيادة «من» تنصيص العموم أو مجرد التوكيد.

---

(١) أ، ب. (٢) أ، جـ.

(٣) أ،ب.

(٤) من الآية ٨٥ من سورة الأعراف.

(٥) ب، جـ.

(٦) من الآية ٣ من سورة فاطر.

(٧) أ، جـ ـ وفى ب (تنكير بعض مجرورها).

(٨) أ، جـ.

(٩) أ،ب.

(١٠) قال تعالى: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ و﴿ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾.
وقول الشاعر:
وكنت أرى كالموت من بين ساعة فكيف ببين كان موعده الحشر
اهـ الهمع ٦/ ٣٥.

فالأول مع نكرة لا تختص بالنفى نحو «ما فى الدار من رجل».

والثانى: مع نكرة مختصة به[1].

(التنبيه)[2] الثانى: لا إشكال فى صحة زيادتها بعد جميع حروف النفى، وأما الاستفهام فلا يحفظ إلا مع (هل)[3].

قال فى الارتشاف: وفى إلحاق الهمزة بها نظر، وصرح «بمنعه»[4] بعد كيف ونحوها[5].

ثم قال:

للانتها حتى ولامٌ وإلى ....

مثال حتى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[6]. ومثال إلى ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[7] ومثال اللام ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ﴾[8].

ودلالة اللام على الانتهاء قليل[9] بخلاف حتى وإلى «فإن دلالتهما على الانتهاء كثير»[10] فإن قلت أيهما أمكن فى ذلك؟

قلت: إلى، لدخولها «فيما»[11] لا تدخل فيه حتى، فإن المجرور بحتى يلزم بأن «يكون»[12] آخر جزء أو (ملاقى)[13] آخر جزء بخلاف إلى.

---

(١) كأحد وديار. (٢) أ، جـ.
(٣) قال تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾. (٤) جـ ـ وفى ب، «به».
(٥) كلام أبى حيان فى الارتشاف ص ٨٤٣. «وفى إلحاق الهمزة بهل فى ذلك نظر ولا أحفظه من لسان العرب. ولو قلت: كيف تضرب من رجل أو كيف خرج من رجل أو أين تضرب من رجل أو متى بقوم من رجل لم يجز» ا هـ.
(٦) من الآية ٥ من سورة القدر.
(٧) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.
(٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.
(٩) نحو قوله تعالى ﴿كل يجرى لأجل مسمى﴾.
(١٠) أ، جـ.
(١١) أ، ب ـ وفى جـ (لما).
(١٢) ب، وفى جـ (كونه) وفى أ (من كونه).
(١٣) أ، ب ـ وفى جـ (ملازم).

(لو)[1] قلت: «سرت النهار حتى نصفه» لم يجز.

ولو قلت: إلى نصفه لجاز، نص على ذلك الزمخشرى والمغاربة «ووافق»[2] المصنف فى شرح الكافية وخالف فى «التسهيل وشرحه»[3] فلم يشترط فى مجرور حتى كونه آخر جزء (ولا ملاقى آخر جزء)[4] واستدل بقوله:

عَيَّنَتْ ليلةً فما زلتُ حتى ... نِصفِها راجيًا فعُدْتُ يؤوسًا[5].

وفيه نظر.

---

(١) أ، جـ - وفى ب (فلو). (٢) أ، جـ - وفى ب (ووافقهم).

(٣) أ، ب وفى جـ شرح التسهيل.

(٤) أ، ب.

(٥) هذا البيت لم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف.

وقبله: إن سلمى من بعد يأسى همت ... بوصال لو صح لم يبق بوسا

الشرح: «عينت» الضمير راجع إلى سلمى وليلة مفعول به لا ظرف، «بؤسًا» بضم الباء: الشدة «يؤوسًا» فعول من اليأس وهو القنوط خلاف الرجاء.

الإعراب: «عينت» فعل وفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذى يعود إلى سلمى فى البيت قبله «ليلة» مفعول به «فما زلت» من أخوات كان والتاء اسمها (حتى) بمعنى إلى وهو حتى الجارة «نصفها» مجرور بحتى والهاء مضاف إليه «راجيًا» خبر زلت منصوب بالفتحة «فعدت» جملة من الفعل والفاعل عطف على قوله: «فما زلت» «يئوسًا» حال من الضمير الذى فى عدت منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: فى «حتى نصفها» فإن ابن مالك استدل به على أنه لا يشترط فى مجرور حتى كونه آخر جزء، ولا ملاقى آخر جزء هذا الذى ذكره فى التسهيل ص ١٤٦ وأما ما ذكره فى شرح الكافية، فهو ما ذهب إليه الزمخشرى والمغاربة من أن المجرور بحتى يلزم أن يكون آخر جزء أو ملاقى آخر جزء بخلاف إلى، فلو قلت: سرت النهار حتى نصفه لم يجز، ولوقلت إلى نصفه جار، هذا ما نص عليه الزمخشرى. وقال ابن هشام فى المغنى: لمخفوض حتى شرطان:

أحدهما: عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافًا للكوفيين والمبرد.

والثانى: خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجرور جزءاً نحو:

«أكلت السمكة حتى رأسها» أو ملاقيًا لآخر جزء نحو. «سلام هى حتى مطلع الفجر» ولا يجوز «سرت البارحة حتى ثلثيها» «أو نصفها» كذا قالت المغاربة وغيرهم.

وتوهم ابن مالك: أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشرى، واعترض عليه بقوله: عينت ليلة ... البيت - وهذا ليس محال الاشتراط، إذ لم يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكن لم يصرح به. ا هـ العينى ٣/ ٧٦٢.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١/ ١١١ السيوطى فى همع الهوامع ٢/ ٢٣.

«تنبيه»[1]:

اختلف فى المجرور بحتى فقيل: الانتهاء «به»[2] «فيدخل»[3] فيما قبلها إلا بقرينة، وإليه ذهب المغاربة.

وذهب المصنف إلى أن الانتهاء قد يكون به فيدخل، وقد يكون عنده فلا يدخل، وزعم أن سيبويه[4] والفراء أشارا إلى ذلك.

وحكى عن ثعلب أن حتى للغاية والغاية تدخل وتخرج.

وقال فى الإفصاح:[5] وذهب المبرد وأبو بكر وأبو على إلى أنه داخل.

وقال الفراء والرمانى يدخل ما لم يكن غير جزء نحو: «إنه لينام الليل حتى الصباح». وصرح سيبويه بأن ما بعدها داخل ولابد، ولكنه مثل بما هو بعض ما قبله واختلف أيضًا فى المجرور بإلى، والذى عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل إلا بقرينة[6] وقال بعض النحاة يدخل.

ثم قال:

.... ومِن وباء يُفْهِمانِ بَدَلا

علامة ذلك أن يحسن فى «موضعهما»[7] بدل مثال «من» ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[8] ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلائِكَةً﴾[9].

ومثال «الباء» «لا يُسرنِّى بها حُمُرُ النعَمَ»[10].

---

(١) أ، ب. (٢) أ، جـ.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (فلا يدخل).

(٤) الكتاب ١/ ٤١٣.

(٥) الإفصاح وهو شرح لكتاب الإيضاح فى النحو لأبى على الفارسى وصاحبه هو: محمد ابن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوى.

(٦) مثل: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره».

(٧) ب ـ وفى أ «أن يحسن موضعها» وجـ «يصلح فى موضعها».

(٨) من الآية ٣٨ من سورة التوبة. (٩) من الآية ٦٠ من سورة الزخرف.

(١٠) عن عبد الرحمن بن عوف رواه الحاكم وأحمد فى مسنده ـ حديث شريف «بها» أى: بدلها.

وقول الشاعر:

وليت لى بهمُ قومًا إذا ركبُوا[1] . . . .

وقوله: «واللامُ للملكِ» نحو: «المالُ لزيدٍ» وشبهه نحو: «أدوم لك ما تدوم لى» ويندرج فيه الاستحقاق؛ لأنه مثله فى شرح الكافية بنحو: «السرج للفرس»[2] هـ.

(وجعله فى التسهيل)[3] مغاير الشبه للملك[4].

(وفى تَعْديَة أيضًا) أى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[5]، «وتعليل» نحو: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾[6] و«قفى»، أى: تبع.

وقوله: «وزِدْ» يعنى اللام، ولا تزاد إلا مع مفعول به «لتعديه»[7] إلى واحد.

---

(١) صدر بيت قائله قريط بن أحد بنى العنبر. شاعر إسلامى ـ من البسيط.
وعجزه: شنُّوا الإغَارَةَ فُرسانًا ورُكبَانًا
الشرح: «شنوا» أى: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، «الإغارة»، الهجوم على العدو والإيقاع به «فرسانًا» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركبانًا» جمع راكب وهو أعم من الفرس، وقيل: خاص براكب الإبل.
المعنى: يتمنى بدل قومه قومًا آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ما بين فارس، وراكب.
الإعراب: «وليت» حرف تمن ونصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ليت» مقدم «بهم» جار ومجرور «قومًا» اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل ماض وفاعله والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل والجملة جواب «إذا» «الإغارة» مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة «فرسانًا» حال من الواو فى «شنوا» منصوب بالفتحة «وركبانًا» معطوف عليه.
الشاهد: فى «بهم» فإن الباء فيه للبدل.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٠ وابن عقيل ١/ ٣٢٥، ٢/ ١٤ والأشمونى ٢/ ٢٩٣، والسيوطى ص ٧١ وفى همعه ٢/ ٢١، والسندوبى.
(٢) شرح الكافية لابن مالك ورقة ٥٣. (٣) ب.
(٤) قال فى شرح التسهيل ص ١٤٥ «واللام للملك وشبهه وللتمليك وشبهه».
(٥) من الآية ٥ من سورة مريم. (٦) من الآية ١٠٥ من سورة النساء.
(٧) أ ـ وفى ب، جـ «المتعد».

وزيادتها ضربان:

قياسية: وهي أن تزاد «مقوية»[1] لعامل «ضعيف»[2] بالتأخير نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[3]، أو بالفرعية نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ⑯﴾[4].

وغير قياسية: وهي في غير ذلك نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[5] وقد أول على التضمين[6].

وقوله: **والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِمَا.**

نحو: «زيد بالبصرة» «وفي» نحو: «زيد في المسجد»، وفي، هي الأصل وبها تعتبر باء الظرفية.

وقوله: «**يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا**». قال في شرح التسهيل: باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها «مجازًا»[7] نحو: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾[8] فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء لصح وحسن، لكنه مجاز.

قال: ومنه «كتبت بالقلم» و«قطعت بالسكين» فإنه يقال: «كتب القلم» و«قطع السكين»[9]، والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى.

فإن استعمال السببية فيها تجوز، واستعمال الاستعانة «فيها»[10] لا يجوز.

قال: وباء التعليل هي التي يصلح غالبًا في موضعها اللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾[11] ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾[12] اهـ. وفيه اختصار.

---

(١) أ، جـ وفي ب (تقوية).
(٢) أ، ب ـ وفي جـ «ضعف».
(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.
(٤) من الآية ١٦ من سورة البروج.
(٥) من الآية ٧٢ من سورة النمل.
(٦) أي: ضمن ردف معنى اقترب اهـ المغني ٢/ ١٨١.
(٧) أ، ب ـ وفي جـ «تجوزا».
(٨) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف.
(٩) ب ـ وفي أ، جـ «كتبت وقطعت».
(١٠) أ، ب.
(١١) من الآية ٥٤ من سورة البقرة.
(١٢) من الآية ١٦٠ من سورة النساء.

وكأن التعليل والسبب عند غيره واحد، «فلذلك»[1] لم يذكر بالتعليل وإدراجه بالاستعانة فى باء السببية مما انفرد به[2].

واحترز بقوله: «غالبًا» «من»[3] قولهم: «غضبت لفلان» إذا غضبت من أجله وهو حى وغضبت به إذا غضبت «من أجله»[4] وهو ميت، ومثل الشرح للسببية بقوله «تعالى»[5]: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ تبعًا لشرح الكافية[6].

ومثال «فى» السببية ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾[7] وعبر عن هذا بالتعليل فى الكافية والتسهيل[8].

وقوله: «بالبا استعن» مثل بالاستعانة فى شرح الكافية بقوله: «كتبت بالقلم»[9] وتقدم إدراجه لذلك فى السببية.

(وعَدّ) نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[10] وباء التعدية. هى القائمة مقام همزة النقل فى إيصال الفعل اللازم إلى المفعول به.

---

(١) أ، ب ـ وفى جـ «لذلك».

(٢) قال السيوطى فى الهمع ٢/ ٢١: «قال أبو حيان: وكأن التعليل والسبب عندهم شىء واحد. قال ويدل لذلك أن المعنى الذى سمى به باء السبب موجود فى باء التعليل؛ لأنه يصلح أن ينصب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصح ذلك فى باء السبب فتقول: «ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل ... وهذا هو الحق» وإليه أميل.

وقال السيوطى أيضًا: «وقال أبو حيان: ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مدرجة فى باء السببية قول انفرد به وأصحابنا فرقوا ... فقالوا باء السببية هى التى تدخل على سبب الفعل نحو: «مات زيد بالحب» وباء الاستعانة هى التى تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذى هو آلة نحو: «كتبت بالقلم» .. إلخ.

(٣) أ، ب ـ وفى جـ (عين).

(٤) أ، جـ ـ وفى ب «به». (٥) جـ.

(٦) راجع شرح الكافية ورقة ٥٣.

(٧) من الآية ٦٨ من سورة الأنفال.

(٨) من الكافية قول ابن مالك:

بالباء فى التعليل والظرفيه   عنوا فكن ذا فطنة مرضيه

وقال فى التسهيل ص ١٤٦ قال: «ومنها فى .... والتعليل».

(٩) شرح الكافية ورقة ٥٣.

(١٠) من الآية ١٧ من سورة البقرة.

قال المصنف: وقد وُجِدَتْ فى المتعدى. نحو: «دفعت بعض الناس ببعض»[1].

(عَوِّض) باء العوض . . هى الداخلة على الأثمان والأعواض نحو: «اشتريت الفرس بألف» وكافأت الإحسان بضعف» وتسمى باء المقابلة كما «ذكر»[2] فى التسهيل[3].

(ألصِقْ) الإلصاق هو معناها الأصلى، ولم يذكر «لها»[4] سيبويه غيره[5].

وقال المغاربة: الباء غير الزائدة لا تكون إلا للإلصاق حقيقة أو مجازاً، فقد تتجرد لهذا المعنى، وقد «يدخلها»[6] مع ذلك معنى آخر.

ومن أمثلة الإلصاق «وصلت هذا بهذا».

(ومثلَ معْ) نحو: ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾[7] وتسمى بالمصاحبة، وعلامتها أن «يحسن»[8] فى موضعها «مع» ويغنى عنها «و»[9] عن مصحوبها الحال كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾[10] أى: مع الحق «و»[11] محقًّا.

«ومِنْ» «يعنى إلهى»[12] للتبعيض نحو: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[13] قيل

---

(١) الأصل: دفع بعض الناس بعضًا.

(٢) ب.

(٣) قال فى التسهيل ص ٤٥ «. . . . . وللمقابلة».

(٤) ب، جـ.

(٥) قال سيبويه ٢٠٩ : (وإذا قلت «مررت بزيد» فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء).

(٦) أ، ب ـ وفى جـ «يلحقها».

(٧) من الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٨) أ، جـ. وفى ب «يصلح».

(٩) أ، جـ. وفى ب «أو».

(١٠) من الآية ١٧٠ من سورة النساء.

(١١) أ، ب ـ وفى جـ «أو».

(١٢) أ، ب ـ وفى جـ «هى».

(١٣) من الآية ٦ من سورة الإنسان.

وهو مذهب كوفى وذكره الفارسى فى التذكرة، وتبعهم القتبى[1] وروى ذلك عن الأصمعى فى قوله:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ[2] ....

قال فى شرح التسهيل: والأحسن أن يضمن «شربن معنى روين»[3].

«وعَنْ» نحو: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾[4] ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم﴾[5]. «أى: عن أيمانهم»[6] كذا قال الأخفش ومثله ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[7] وكونها بمعنى «عن» بعد السؤال منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أنها باء السببية. أى: فاسأل بسببه، وتأوله غيره على التضمين. أى: فاعتن أو اهتم به، لأن السؤال عن الشيء «اعتناء»[8] به.

---

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ولد بالكوفة، أقام ببغداد وسمع من الزيادى وغيره، وصنف مؤلفات تشهد له بعلو كعبه. منها فى النحو: جامع النحو الكبير، وجامع النحو الصغير، وشهرته تغنى عن التعريف به. توفى ببغداد سنة ٢٧٦هـ.

(٢) جزء من بيت. قائله أبو ذؤيب الهذلى. يصف السحاب: من الطويل

وتمامه: ...... ثم ترفَّعَتْ   متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

الشرح: «ترفعت»: تصاعدت، وتباعدت «لجج» جمع لجة بزنة غرفة وغرف «نئيج» ـ بفتح النون وكسر الهمزة ـ الصوت العالى المرتفع. المعنى: ـ يدعو لامرأة ـ ذكرها فى بيت الشاهد باسم أم عمرو ـ بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها فى تلك الحال صوت مرتفع عال.

الإعراب: «شربن» فعل ماض وفاعله «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ثم» حرف عطف «ترفعت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر «متى» حرف جر بمعنى «من» «لجج» مجرور بمتى والجار والمجرور بدل من «بماء البحر» «خضر» صفة للجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نئيج» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: فى «بماء البحر» فإن الباء فيه بمعنى من للتبعيض.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٠، وابن عقيل ٢/ ١٦، والأشمونى ٢/ ٢٩٣، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٣٤، والخصائص ٢/ ٨٥.

(٣) ب، جـ ـ وفى أ «شربنا. روينا».

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٥) من الآية ١٢ من سورة الحديد.

(٦) أ، جـ.

(٧) من الآية ٥٩ من سوة الفرقان.

(٨) جـ وفى أ «اغتناء» وفى ب «اهتمام».

وقوله: «عَلَى للاستعْلا» هو أصل معانيها(١) ولم يثبت لها كثير «من»(٢) البصريين غيره، وأولوا ما أَوهم خلافه.

«ومَعْنَى فى» يعنى: الظرفية نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾(٣) «أى: فى ملك»(٤) وأول على التضمين أى: تتقول.

«وعَنْ» أى: تكون للمجاوزة بمعنى «عن» كقوله:

إذا رَضِيَتْ علىَّ بَنُو قُشَيْرٍ(٥) . . . .

أى: عنى.

---

(١) قال الأشمونى ٢/ ٢٩٤ «ويكون حقيقة ومجازًا نحو: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ ونحو: ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾».

(٢) جـ.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٤) أ، ب.

(٥) صدر بيت قائله: قحيف العجيلى - من كلمة يمدح فيها حكيم المسيب القشيرى من الوافر. وعجزه: لَعَمْرُ الله أعْجبَنِى رِضَاهَا.

الشرح: «قشير» بزنة التَصغير. وهو قشير بن كعب بن عامر بن صعصعة.

المعنى: إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى رضاها.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «رضيت» فعل ماض والتاء للتأنيث «على» جار ومجرور متعلق برضى «بنو» فاعل رضى «قشير» مضاف إليه والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «لعمر» اللام للابتداء عمر مبتدأ خبره محذوف وجوبًا «الله» مضاف إليه «أعجبنى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «رضاها» فاعل والضمير مضاف إليه، وأنثه مع أن مرجعه مذكر وهو بنو قشير لتأولهم بالقبيلة، وجملة أعجبنى رضاها جواب إذا.

الشاهد: فى «رضيت على» فإن «على» فيه بمعنى «عن» يدلك على ذلك أن «رضى» إنما يتعدى بعن كما فى قوله تعالى: ﴿رضى الله عنهم ورضوا عنه﴾ ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عن المؤمنين﴾ وقد حمل الشاعر «رضى» على ضده وهو «سخط» فعداه بالحرف الذى يتعدى به ضَده وهو «عن» وليس فى ذلك شيء. فإن العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره - ا هـ محيى الدين، على ابن عقيل ٢/ ١٨.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، وابن عقيل ٢/ ١٨، وابن هشام ٢/ ١٣٨، والأشمونى ٢/ ٢٩٥ والسيوطى ص ٧٢، المكودى ص ٨٣، وداود، والسندوبى، والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩.

قال فى شرح التسـهيل: وكذا الواقعة بعد خفى وتعذر واسـتحال وغضب، وأشباهها.

قيل وهو مذهب كوفى، وقال به القتبى، وتأوله غيرهم[1].

وقوله:

بعن تَجَاوُزًا عَنَى مَن قَد فَطِنْ

يعنى: أن الأكثـر فى «عن» استعـمالهـا للمجاوزة؛ ولذلك عـدى «بها»[2] صدر وأعرض ونحوهما.

وقالوا: رويت عن فلان؛ لأن المروى «عنه مجاوز»[3] لمن أخذ عنه.

وقوله:

وقد تَجِى موضعَ بعد... ....

يعنى: عن. نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ⑲﴾[4] اى: بعد طبق.

(وعلى). أى: وقد تجيء عن موضع على نحو قوله:

لاهِ ابْنُ عمِّك لا أُفضلتَ فى حَسَبٍ عنِّى ولا أنت ديَّانى فتخزُونى[5]

---

(١) بأن ضمن رضى معنى عطف.

(٢) ب، جـ.

(٣) جـ ـ وفى أ، ب «مجاز».

(٤) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٥) قائله: ذو الأصبع العدوانى، واسمه حـرثان بن الحرث العدوانى وهو أحـد بنى عدوان بطن من جديلة من قدماء الشعراء فى الجاهلية.

والبيت من قصيدة من البسيط قالها فى مزين بن جابر.

الشرح: «لاه ابن عمك»: أى: لله در ابن عمك «ديانى» القيم بالأمر الذى يجازى فلا يضيع عنده خير ولا شر «تخزونى» تسومنى الذل وتقهرنى.

المعنى: لله ابن عمـك، فلقد سـاواك فى الحسب وشابـهك فى رفعـة الأصل وشرف المحتـد، فما من مـزية لك عليه ولا فـضل تفتخـر به عليه، ولا أنت مـالك أمره والمدبر لشئونه فتقهره وتذله.

الإعراب: «لاه» أصلها «لله» فهى جار ومـجرور متعلق بمحذوف خبـر مقدم ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذًا فصار «الله» ثم حذف أداة التعريف «ابن» مبتدأ مؤخر «عمك» مضاف إليـه والكاف مضاف إليه «لا» نـافية «أفضلت» فعل مـاض مبنى للمجـهول والتاء نائب فاعـل «فى حسب» جار ومـجرور متعلق بأفـضلت «عنى» جار ومـجرور متـعلق بأفضلت «ولا» الواو عاطفة، ولا لتأكيد النفى «أنت» ضمـير منفصل مبتدأ «ديانى» خبر=

(أى: على)[1]

وجعل المصنف منه قولهم: «بخل عنه» والأصل عليه.

وقوله:

.... **كما علَى موضعِ عن قد جُعِلا**

يعنى: أن كل واحد منهما «قد»[2] وضعت موضع الأخرى، وتقدم تمثيله.

وقال بعض النحـويين: لو كانت لها مـعانى هذه الحروف لجـار أن تقع حيث تقع هذه الحروف.

قال: فوجب تأويل ما ذكروه مما يخالف معنى المجاوزة.

وقوله: «**شبِّهْ بكاف**» هذا أشهر معانى الكاف.

«وبها التعليلُ قد يُعنَى» نحو: ﴿**وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ**﴾[3].

قال فى شرح الكافية ودلالتها على التعليل «كثيرة»[4].

«وزائداً لتوكيد وَرَدْ» «يعنى»[5] نحو ﴿**لَيْسَ**[6] **كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[7].

قيل: ويحتمل أن تكون «مثل» بمعنى صفة فلا تكون زائدة، و«مثل» قد يراد بها الصفة.

=المبتدأ وياء المتكلم مـضاف إليه من إضافة الوصف إلى مـفعوله «فتخزونى» الفـاء عاطفة تخزونى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والفـاعل ضمير مستتر والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: لا أنت تخزونى.

الشاهد: فى «عنى» فإن «عن» هنا بمعنى «على» أى: لا أفضلت فى حسب على.

مـواضـعـه: ابن الناظـم ص ١٥١، وابن عـقـيل ٢/ ١٧ وابـن هشـام ٣/ ١٤٠، والأشـمـونى ٢/ ١٩٥ والمكودى ٨٣ وداود، والسـيـوطى ص ٧٢، وأيضًـا فى الهـمع والإنصاف ٢/ ٢٠.

(١) أ، جـ. (٢) أ.

(٣) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٤) جـ ـ وفى أ، ب «كثير» وراجع شرح الكافية ورقة ٥٤.

(٥) أ، ب. (٦) أ، جـ.

(٧) من الآية ١١ من سورة الشورى ـ أى ليس مثله شىء.

وقوله: «واستُعمل اسمًا» استعمالها اسمًا مخصوص «عند سيبويه»[1] بالشعر نحو:

ورُحْنا بِكَابْنِ الماء يُجنَبُ وسْطُنا[2] ....

وأجازه الأخفش في الاختيار، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام الفارسي[3] وشذ أبو جعفر بن مضاء[4] فقال: إنها اسم أبدًا؛ لأنها بمعنى مثل.

وتأول بعضهم «ما ورد من دخول حرف الجر عليها»[5] والإضافة والإسناد إليها على حذف الموصوف.

---

(١) أ، ب ـ قال سيبويه ١/ ٢٠٣ «... أن أناسًا من العرب اضطروا في الشعر وجعلوها بمنزلة مثل، قال الراجز وهو حميد الأرقط: فصيروا مثل كعصف مأكول ..»

(٢) صدر بيت من قول امرئ القيس يصف فرسا.

وعجزه: تصوب فيه العين طوراً وترتقي.

الشرح: «ابن الماء» طائر يقال له «الغرنيق»، شبه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه «يجتنب» يقاد «تصوب» تنحدر، «ترقى» ترتفع.

يريد أن عين الناظر إليه تصعد فيه النظر وتصوبه إعجابًا به.

الإعراب: «ورحنا» الواو عاطفة «رحنا» فعل وفاعل «بكابن» الباء حرف جر «والكاف» بمعنى مثل مجرور وهي مضاف «وابن» مضاف إليه «وابن» مضاف «والماء» مضاف إليه «يجنب» فعل مضارع مبني للمجهول «وسط» نائب فاعل «ونا» مضاف إليه «تصوب» فعل مضارع مبني للمجهول «فيه» جار ومجرور متعلق بتصوب «العين» نائب فاعل والجملة في محل نصب حال من ابن الماء «طوراً» نائب عن المفعول المطلق منصوب «وترقى» الواو عاطفة «وترتقي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة معطوف على تصوب.

الشاهد: في «بكابن» أن الكاف اسم وجرت بالباء.

مواضعه: ذكره المكودي في شرحه الألفية ص ٨٣، والخزانة ٤/ ٢٦٢.

(٣) قال السيوطي في الهمع ٢/ ٣١: «نظراً إلى كثرة السماع» ومنه: يضحكن عن كالبرد المنهم.

(٤) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن مضاء اللخمي، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية، وولي قضاء فاس وغيره فأحسن السيرة وعدل.

صنف المشرق في النحو غير ذلك.

ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، وتوفي سنة ٥٩٢.

(٥) أ، جـ ـ وفي ب «ما دخل من حروف الجر عليها».

وقوله: «وكذا عَنْ وعلَى» أما عن فتكون اسمًا إذا دخل عليها حرف جر، ولا تجر إلا بمن كقوله:

.... مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا نظرةٌ قَبَلُ(١)

وندر جرها بعلى فى قوله:

عَلَى عن يمينى مرَّتِ الطيرُ سُنَّحًا(٢) ....

(١) عجز بيت: قائله القطامى - واسمه عمير بن شييم التغلبى، والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، وهى من البسيط.
وصدره: فقلت للركْب لما أن علا بهم.
الشرح: «للركب» جمع راكب «علا بهم» يروى: علا لهم، والمعنى علت لهم أى: جعلتهم يعلون «الحبيّا» - بضم الحاء وفتح الباء وتشديد الياء - موضع بالشام «قبل» بفتح القاف والباء - يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدمها نظر.
الإعراب: «فقلت» فعل ماض والتاء فاعل «للركب» اللام حرف جر والركب مجرور بها والجار والمجرور متعلق بقلت، والقول إذا وصل باللام يكون بمعنى الخطاب أى: خاطبت الركب «لما» ظرف بمعنى حين، والعامل فيه قلت «أن» مفسرة «علا بهم» جملة من الفعل والمفعول بمعنى أعلتهم والفاعل «نظرة» والظاهر أن أن مصدرية. «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب؛ فلذلك دخل عليها حرف الجر «يمين» مجرور بعن «الحبيا» مضاف إليه «قبل» بالرفع صفة للنظرة.
الشاهد: فى «من عين يمين» فعن اسم مجرور بمن، وتكون عن بمعنى جانب
والمعنى: من جانب يمين الحبيا، وهذا كثير فى الكلام.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، والمكودى ص ٨٣.
(٢) قال العينى: لم أقف على اسم قائله، وبحثت فلم أعثر على قائل له.
وهو من الطويل.
وعجزه: وكيف سنوح واليمين تطيع.
الشرح: «سنحا» - بضم السين وتشديد النون - جمع سانح، تقول: سنح لى الطير يسنح سنوحًا إذا مر من مياسرك إلى ميامنك، والعرب تتيمن بالسانح، وتتشاءم بالبارح، وكذا قال الجوهرى. وفى الهمع «قطيع»، بدل تطيع.
الإعراب: «على» حرف جر «عن» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وعلى عن يمينى جار ومجرور متعلق بالفعل مرت «الطير» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة للفعل مرت «سنحا» حال منصوب بالفتحة الظاهرة.
الشاهد: فى «على عن يمينى» فإن «عن» هنا اسم بدليل دخول على عليها وهذا نادر والمحفوظ من دخول كلمة «على» على كلمة «عن» فى هذا البيت فقط فإن الأكثر أن يدخل عليه كلمة «من» عند كون «عن» اسمًا. اهـ العينى.
مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٣١، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٣٦.

قال بعضهم وفى نحو: دَعْ عنك نَهْبًا صِيح فى حَجراتِه(١)

وأما «علـى» فذهب قوم مـنهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين إلـى أنها اسم، ولا تكون حـرفًا، وزعـموا أن ذلك مـذهب سـيبـويه، ومشـهور مـذهب البصريين أنها حرف جر وتكون اسما إذا دخل عليها «من» نحو:

---

(١) صدر بيت: قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندى من الطويل.

وعجزه: ولكنْ حديثًا ما حديثُ الرَّوَاحِلِ.

الشرح: «دع»: اترك، «نهبًا» أى: ما انتهب ويجـمع على نهاب «صيح» مجهول صاح «الحجـرات» ـ بفتح الحاء وضم الجيـم ـ النواحى وفى مجمع الأمـثال بفتح الحـاء والجيم والراء ـ النواحى أيضًا.

المعنى: قال الأصـمعى: دع الذى انتهبه بـاعث وحدثنى عن الرواحل التى أنت ذهبت بها.

قال: نزل امرؤ القيس على خالد بن سدوس وأغـار باعث على مال امرئ القيس فقال له خالد: أعطنى إبلـك حتى أطلب مالك وأرده عليك فـفعل امرؤ القـيس وانطوى خالد عليها ثم ذهب يتـعقب باعثًا فضـاعت منه. وفى مجمع الأمثـال للميدانى ١/ ٣٦٨ رقم ١٤٠٣ «يضرب لمن ذهب من ماله شىء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه».

الإعراب: «دع» جملة من الفـعل والفاعل «عنك» جار ومجرور «نهـبًا» مفعـوله وفيه حذف والتقدير: دع عنك ذكرك نهبًا «صيح فى حجراته» صيح فعل ماض من صاح مبنى للمجهـول والجملة فى محل نصب صفة لنهـبا، والتقدير: نهبًا صـيح فى نواحيه «ولكن حديثًا» أى: ولكن حدثنا حديثًا فانتصاب حديثًـا بالمقدر «ما» اسم استفهام مبتدأ «حديث» خبره مرفوع بالضمة الظاهرة «الرواحل» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى قوله «دع عنك» فإن «عن» هنا اسم بمعنى «جـانب» وهذا متعين فى ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يدخل عليها «من» كما فى قوله: «من عن يمين» أى من جانب يمين.

والثانى: أن يدخل عليها «على» وذلك نادر والمحـفوظ منه بيت واحد وهو قوله: على عن يمينى مرت الطير سنحًا.

الثالث: أن يكون مجرورها وفـاعل متعلقها ضميـرين لمعنى واحد قاله الأخفش وذلك قوله: دع عنك نهبًا . . .

وذلك لئلا يؤدى إلى تعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٣١، ٢/ ١٢١، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٢٩.

غَدَتْ من عليهِ بعدَ ما تمَّ ظِمؤُهَا[1] . . . .

قال بعضهم[2] وفي نحو:

هَوِّنْ عليك[3] . . . .

---

(١) صدر بيت قائله: مزاحم بن الحرث العقيلى، والصحيح أنه إسلامى كما قال أبو حاتم. وهو من قصيدة وصف بها القطا. وهو من الطويل.

وعجزه: تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ.

الشرح: «غدت»: صارت ـ والضمير للقطاة «تَم»: كمل، «ظمـؤها» ـ بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همـزة ـ مدة صبـرها عن الماء ما بين الشرب والشـرب، وفى الكتاب (خمسهـا» بدل «ظمؤها» أى: ترد اليـوم الخامس «تصل» تصـوت «قيض» بفتح القاف وسكون الياء ـ القشر الأعلى للبيض «بزيزاء» بزائين بينهمـا ياء: ما ارتفع من الأرض، ويروى مكانه «ببيداء»، «مجهل» أى قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها.

المعنى: يذكر أن هـذه القطاة ذهبت من فوق أفـراخها بـعد أن تم صبـرها على الماء، وذهبت عن قشر بيضها الذى أفرخ تاركة إياه ببيداء لا يهتدى فيها بعلم.

الإعراب: «غدت» فعل مـاض ناقص بمعنى صار والتاء للتأنيث واسـمه ضمير مسـتتر «من» حرف جر «عليه» اسم بمعنى فوق مجرور محلا بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبـر غدت «بعد» ظرف مـتعلق بغدت «مـا» مصدريـة «تم» فعل ماض «ظمـؤها» فاعل والضمير مضـاف إليه «تصل» فعل مضارع والفاعل ضمير مسـتتر والجملة فى محل نصب حال «وعن قـيض» جار ومجـرور معطوف على قوله من عـليه «بزيزاء» متـعلق بمحذوف صفة لقيض «مجهل» صفة لزيزاء.

الشاهد: فى «من عليه» فـإن «على» فيه اسـم بمعنى «فوق» بدليل دخول خـرف الجر عليه.

مـواضـعـه: ذكـره من شـراح الألفـيـة ابن الناظم ص ١٥٢، ابن عـقـيل ٢/ ٢١، والأشمونى ٢/ ٢٩٦، والسندوبى ٨٣، وداود، والاصطـهناوى والسيوطى ص ٧٢، وفى همـعـه ٢/ ٣٦ والشـاهد رقم ٨٢٨ من خـزانة الأدب وابن يعـيش ٧/ ٢٨، والكتـاب ٢/ ٣١، والمقتضب للمبرد ٣/ ٥٣.

(٢) وهو الأخفش، قال ابـن هشام فى المغنى ١/ ٢٨ «وزاد الأخفش موضـعًا آخر، وهو أن يكون مجرورهـا وفاعل متعلقهـا ضميرين لمسـمى واحد نحو قوله تعـالى ﴿أمسك عليك زوجك﴾ وقول الشاعر «هون عليك . . . . . البيت».

(٣) جزء من بيت قائله الأعور الشنى ـ من المتقارب.

وتمامه: . . . . . فَإنَّ الأمورَ بكفِّ الإله مقاديرُها

الشـرح: «هون» خـفف ـ ويروى «خفـض»، «كف الإله» معناه عنـد أهل النظر ملكه وسلطانه.

الإعراب: «هون» فعل أمر مبنى على السكون والفـاعل ضمير مستتر فـيه «فإن» الفاء للتعليل إن حرف توكـيد ونصب «الأمور» اسم إن منصوب بالفتـحة الظاهرة «بكف» جار ومجرور «الإله» مضاف إليه «مقاديرها» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة وها مضاف إليه. =

وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن «عن» و«على» إذا دخل عليهما «من» (بقيا)[1] على حرفيتهما.

وزعموا أن «من» تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ واللام والباء (وفى)[2].

وقوله:

.... مِن أجلِ ذَا عليهِما مِن دَخلا

أى: من أجل ثبوت اسميتهما صح دخول حرف الجر عليهما، وخص «من» بالذكر لانفرادها بذلك، وتقدم جر عن بعلى.

تنبيه:

قال فى شرح التسهيل: «عن» بعد دخول من بمعنى جانب، و«على» بمعنى فوق.

قوله: «ومُذْ ومُنْذُ» اعلم أن لمذ ومنذ ثلاثة أحوال:

(الأولى)[3]: ان يليهما اسم مفرد مرفوع نحو: «ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة أو منذُ يومان» وفى ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: أنهما مبتدآن (والمرفوع خبر وإليه ذهب المبرد وكثير من البصريين والتقدير فى المعرفة أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وفى النكرة أمد انقطاع الرؤية يومان.

الثانى: أنهما ظرفان فى موضع الخبر)[4] والمرفوع هو المبتدأ والتقدير بينى وبين لقائه يومان، وإليه ذهب الأخفش وطائفة من البصريين.

= الشاهد: فى «عليك» على أن «على» تكون اسمًا إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرى مسمى واحد.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ١/ ١٢٨، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٢٩ وسيبويه ١/ ٣١

(١) جـ ـ أ، ب «باقيان».
(٢) جـ.
(٣) أ، جـ ـ وفى ب «الأول».
(٤) ب.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، أى: منذ مضى يوم الجمعة (أو يومان)(١) وهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإليه ذهب محققو أهل الكوفة واختاره السهيلى والمصنف فى التسهيل(٢).

(الحالة(٣) الثانية): أن يليهما جملة والكثير كونها فعلية نحو:

ما زالَ مذ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزارَهُ(٤) ....

---

(١) أ، ب.

(٢) قال فى التسهيل ص ٩٤ «..... ويضافان إلى جملة مصرح بجزءيها أو محذوف فعلها». (٣) أ.

(٤) صدر بيت. قائله: الفرزدق. مدح به يزيد بن المهلب.

من قصيدة طويلة من الكامل.

وعجزه: فَسمَا فَأدْرَكَ خمسةَ الأشبار.

الشرح: «ما زال مذ عقدت يداه إزاره» يروى فى مكانه «ما زال مذ شد الإزار بكفه» ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التى لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه، والمراد: ما زال مذ بدأ يستغنى عن الحواضن ويستطيع أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه. والإزار: ما يلبسه الإنسان فى نصفه الأسفل «سما» علا «أدرك خمسة الأشبار» أيفع ولحق حد الصبا. المعنى: أن الممدوح من وقت بلوغه سن التمييز يتدرج فى رفعة ومجد ومكارم أخلاق.

الإعراب: «ما» نافية «زال» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «مذ» ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بزال، وقيل: فى محل رفع مبتدأ خبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده «عقدت» فعل ماض مبنى على الفتح والتاء للتأنيث «يداه» فاعل مرفوع بالألف وضمير الغائب مضاف إليه «إزاره» مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة، وضمير الغائب مضاف إليه «فسما» الفاء حرف عطف، سما فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «فأدرك» الفاء عاطفة، أدرك فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو أيضًا «خمسة» مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة الظاهرة «الأشبار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: فى «مذ عقدت» حيث أضيف فيه «مذ» إلى الجملة الفعلية.

وفيه شاهد آخر فى العدد «خمسة الأشبار» حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود حيث أراد التعريف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٢ وابن هشام ٢/ ١٥٤، والأشمونى ٢/ ٢٩٧، وأيضًا ابن هشام فى المغنى ٢/ ٢٢ والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٦ وابن يعيش ٢/ ١٢١.

وقد تكون اسمية كقوله:

....مُذ أنا يافعٌ(١)

وفى ذلك مذهبان(٢):

أحدهما: أن «مذ ومنذ» ظرفان مضافان إلى الجملة وهو المختار، وصرح به سيبويه(٣).

والثانى: أنهما مبتدآن ونقدر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما،

والتقدير: مذ زمان عقدت ومذ زمان أنا يافع، وهو مذهب الأخفش، فلا يكونان عنده إلا مبتدأين، واختاره ابن عصفور.

«الحالة»(٤) الثالثة: أن يليهما اسم مجرور كقوله:

---

(١) جزء من بيت قائله: رجل من سلول، وقيل قائله هو الكميت بن معرور الأسدى

وتمامه: وما زلتُ محمولا علىَّ ضَغِينَةٌ ومُضْطَلِعَ الأضْغَانِ ....

وهو من الطويل.

وورد فى الأشمونى والتوضيح:

وما زلتُ أبْغِى الخير مذ أنا يافع وليداً وكهلا حين شِبْتُ وأمْرَدَا

الشرح: «ضغينة» حقد «مضطلع الأضغان» المضطلع بالشىء القادر عليه المستقل به «والأضغان»: الحقد «يافع» هو الغلام الذى راهق العشرين، ويقال: يفع وأيفع فهو يافع.

المعنى: لم أزل منذ ناهزت الحلم محسداً مضطلعًا بضغائن الأعداء.

الإعراب: «مازلت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «محمولا» خبره منصوب بالفتحة الظاهرة «على» جار ومجرور «ضغينة» نائب فاعل لقوله «محمولا» لأنه اسم مفعول «ومضطلع» عطف على «محمولا» منصوب بالفتحة الظاهرة «الأضغان» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «مذ» ظرف «أنا» مبتدأ «يافع» خبره مرفوع بالضمة الظاهرة وقد أضيف مذ إلى الجملة الاسمية.

الشاهد: فى «مذ أنا يافع» حيث أضيفت «مذ» إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٢، الأشمونى ٢/ ٢٩٧، والسندوبى، وابن هشام ٢/ ١٥٤، وأيضًا فى المغنى ٢/ ٢٢، وسيبويه ١/ ٢٣٩.

(٢) راجع الأشمونى ٢/ ٢٩٧.

(٣) راجع الكتاب ١/ ٢٠٩. (٤) أ، جـ.

. . . . ورسمٍ عفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أزمانِ[(١)]

وفى ذلك مذهبان:

أحدهما: أنهما حرفا جر، وإليه ذهب الجمهور وهو الصحيح.

والآخر: أنهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

وقد أشار فى النظم إلى الأحوال الثلاثة.

فإن قلت: لا تؤخذ أحكامهما من عبارته.

قلت: أما الأولى فالمفهوم من قوله: «رفعا» أنهما مبتدآن؛ لأنهما لا يرفعان ما بعدهما إلا إذا جعل خبرهما؛ لأن المبتدأ رافع الخبر على الأصح.

وأما الثانية «فتفهم»[(٢)] من ظاهر قوله: «أوْ أُولِيا الفِعْلَ».

---

(١) عجز بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى. وهو من الطويل.

وصدره: قفَا نَبْكِ من ذكْرَى حبيب وعرْفان.

الشرح: «قفـا» خطابَ للاثنين ولَكنَ المرادَ واحد، ومن عـادتهم أن يخاطبـوا الواحد بصيغة الاثنين. «عرفان» يريد عرفان الديار يعنى معرفتها.

«رسم» بفـتـح فـسكون ـ مـا بقى من آثار الديار لاصـقًـا فى الأرض «عـفت» درست وانمحت معالمها «آياته» جمع آية وهى العـلامة التى يستدل بها، ويروى «وربع عفت آثاره» «أزمان» جمع زمن ـ بفتح الزاى والميم ـ الوقت.

المعنى: قفا نندب حظنا ونبك لفراق الأحبة وتذكرهم، وتلك الديار التى كانت معمورة بهم فأصبحت خاوية دارسة.

الإعراب: «قفا» فعـل أمر وألفِ الاثنين فاعله «نبك» فعل مضارع مـجزوم فى جواب الأمر وعلامة جزمه حـذف الياء وفاعله ضمير مستتر فـيه وجوبًا تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبك «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وعرفان» معطوف على حبيب «ورسم» مـعطوف على حبيب أيضًا «عفت» فعل مـاض والتاء للتأنيث «آياته» فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه «منذ» حرف جر مبنى على الضم لا محل له من الإعراب «أزمان» مجرور بمنـذ وعلامة جره الكسرة الظاهرة. والجار والمجرور متعلق بعفت.

الشاهد: فى «منذ أزمان» حيث وقع «منذ» لابتداء الغاية وجر الأزمان.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية: الأشمـونى ٢/ ٢٩٧ وابن هشام ٢/ ١٤٣، وفى المغنى ٢/ ٢١

(٢) أ، جـ ـ وفى ب «ففهم».

(أنهما)[1] ظرفان مضـافان إلى الجملة؛ لأن من جعلهما فى ذلك مـبتدأين وقدر بعدهما زمانًا هو الخبر فلم يولهما الفعل إلا لفظًا.

وأما الثالثة: فقد «عدهما»[2] «مع»[3] حروف الجر فيما تقدم.

والحاصل: أنهمـا قبل المرفوع مبـتدآن، وقبل الفعل ظرفـان، وقبل المجرور حرفان، والمختار فى التسهيل[4].

فإن قلت: لو قال: «أو أولـيا الجملة»[5] نحو «مذ دعا» «لأجاد»[6] لتندرج «الجملة»[7] الاسمية.

قلت: هو كذلك والعذر له فى الاقتصار على الفعل أنه «الكثير»[8].

فإن قلـت: شرط (فى)[9] المرفوع بـعدهما والمجـرور بهمـا. أن يكون اسم زمان ولم ينبه عليه.

قلت: بل نص عليه أول الباب[10].

ثم أشار إلى «معناهما»[11] بقوله:

وإن يَجراً فى مُضِىٍّ فكمِنْ   هُمَا وفى الحُضُورِ مَعْنَى فى استَبِنْ

يعنى: أنهما لابتداء الغاية إن جرا ماضيًا نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعةِ»[12] وللظرفية إن جرا حاضراً نحو: «ما رأيته مذ يومنا»[13].

---

(١) ب، جـ - وفى أ «إنما هما»

(٢) جـ - وفى أ، ب «عدهما».

(٣) أ، جـ - وفى ب «من».

(٤) قال فى التسهيل ص ٩٤ «أنهما ظرفان يضافان إلى جملة».

(٥) ب، جـ - وفى أ «أوليا الفعل الجملة».

(٦) أ، جـ.   (٧) أ.

(٨) أ، جـ. وفى «أكثر».

(٩) أ.

(١٠) عند قوله: وخصص بمذ ومنذ وقتًا.

(١١) أ، ب. وفى جـ «معناها».

(١٢) أى: من يوم الجمعة.

(١٣) أى: فى يومنا.

وزاد فى التسهيل[1]: أنهما يكونان بمعنى «من» و«إلى» معًا. هـ فيدلان على الابتداء والانتهاء، وضابط ذلك: أنهما إن دخلا على ماض معرفة فهما بمعنى «من» أو على حاضر معرفة فهما بمعنى «فى» أو على نكرة فهما بمعنى «من إلى» ومعًا «نحو» ما رأيته «مذ»[2] أربعة أيام.

وقوله: **وبعدَ مِن وعَن وباء زيدَ ما.**

مثال زيادتها بعد «من» ﴿مِمَّا خَطَايَاهُمْ﴾[3] وبعد عن ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[4] وبعد الباء ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[5].

وقوله: **فلم يَعُقْ عن عَمَلٍ قد عُلِمَا.**

يعنى: أن «ما» لم تكفها[6] عن الجر كما فى الآيات. وذكر فى التسهيل: أن «ما» قد تكف الباء وتحدث فيها معنى التعليل[7] كقوله:

. . . . لِبِما قد تُرى وأنْتَ خطِيب[8]

---

(1) التسهيل ص ٩٤.

(2) أ ـ وفى ب، جـ «منذ».

(3) من الآية ٢٥ من سورة نوح ـ قال المغنى: الأولى التمثيل بقراءة مما خطيئاتهم لظهور جرها.

(4) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(5) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(6) أ، ج وفى ب «لم تكن تكفها».

(7) قال فى التسهيل ص ١٤٧ «. . . وتزداد بعدها «ما» كافة وغير كافة وكذا بعد رب والباء وتحدث فى الباء المكفوفة معنى التعليل».

(8) عجز بيت فى الدرر اللوامع: لصالح بن عبد القدوس. وهو من الخفيف.

وصدره: فلئنْ صِرْتَ لا تُحير جوابًا.

الشرح: «لاَ تحيـر» من أحار يحير، يقال: كلمته فلم يحر جوابًا، أى يرده «ترى» ـ بالبناء للمفعول.

المعنى: قال فى الدرر اللوامع: والبيت فى رثاء ميت يقول ـ إن صرت الآن لا ترد جوابًا لمن يكلمك: فكثيرا ما ترى وأنت خطيب بلسان الحال. فإن من نظر إلى قبرك وتذكر ما كنت عليه وما أنت إليه الآن اتعظ بذلك.

الإعراب: «فلئن» اللام للتأكيد وإن شرطية «صرت» صار فعل ماض ناقص والتاء اسمه وهو فعل الشرط «لا تحير» جملة فى محل نصب خبر صار «جوابًا» مفعول لقوله لا تحير=

وقال فى الكافية:

وقد ترد الباء ما كربما[١] اهـ. ونُوزِعَ فى ذلك[٢].

وقوله:

وزِيدَ بعدُ ربَّ والكافِ فكَفّ وقد تَليهِما وجَرٌّ لمُ يكَفّ

يعنى: أن «ما» تزاد بعد رب والكاف. كافة وغير كافة.

مثالها كافة: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾[٣]، وقول الشاعر:

لعمرُكَ إنّنى وأبا حَمِيدٍ كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ[٤]

=وقيل: إنه منصوب على التمييز «لبما قد ترى» جواب الشرط والباء حرف جر دخلت عليها ما الكافة عن عمل الجر قال ابن مالك: إن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت فى الكاف معنى التعليل فى قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ «ترى» مبنى للمجهول «وأنت» الواو للحال وأنت مبتدأ «خطيب» خبره مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «لبما» ـ وهى جواب الشرط ـ الباء حرف جر دخلت عليها «ما» الكافة عن عمل الجر. ذكره ابن مالك وقال: إن «ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التعليل كما أحدثت فى الكاف معنى التعليل فى قوله تعالى: «واذكروه كما هداكم».

مواضعه: ذكره السيوطى فى همعه ٢/ ٣٨ وابن هشام فى المغنى ٢/ ٩.

(١) فى أ «وقد ترد الباء ما كربا» و ب، جـ «وقد ترد الباء ما كربما» وهو الصواب كما فى الكافية ورقة ٥٤.

(٢) قال السيوطى فى همعه ٢/ ٣٨: «وتفيدان مع ما تعليلا كربما. ذكره ابن مالك فى التسهيل فى الباء. وقال: فمعنى لبما قد ترى وأنت خطيب ربما أرى. والسيرافى وغيره فى من.

وجزم به فى سبك المنظوم وأنكره أبو حيان، أى: أفادتهما التعليل حينئذ، ما ورد من ذلك مؤول».

(٣) من الآية ٢ من سورة الحجر.

(٤) قائله زياد بن الأعجم ـ وهو من الوافر.

الإعراب: «لعمرك» اللام للقسم عمر مبتدأ والخبر محذوف أى: لعمرك يمينى أو قسمى «إننى» إن حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «وأبا» عطف على اسم إن «حميد» مضاف إليه «كما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها ما الكافة فكفتها عن العمل فلذلك رفع النشوان على أنه خبر لأن، «والرجل» عطف على النشوان «الحليم» صفته مرفوع بالضمة الظاهرة. =

وأجاز ابن يسعون[1] كون «ما» فى «رُبَمَا يَوَدُّ» نكرة موصوفةٌ.

أى: «ربة»[2] - ود يود -، وأجاز غيره فى البيت كون «ما» مصدرية على مذهب من أجاز وصلها «بالجملة الاسمية»[3].

ومثالها غير كافة: رُبما ضَرْبَةٍ بِسَيَفٍ صَقِيلٍ[4]

= الشاهد: فى «كما النشوان» الكاف للتشبيه دخلت عليها «ما» الكافة فكفتها عن العمل فلذلك رفع النشوان على الخبرية ويروى «كالنشوان» فلا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره المكودى فى شرحه للألفية ص ٨٤، وابن هشام فى المغنى ١/ ١٥٢.

(١) هو: يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون. قال الزبير: كان أديبا نحويا لغويا فقيها فاضلا من جلة العلماء، متقدمًا فى وقته بعلم العربية، وروى عن مالك بن عبد الله العتبى وغيره وألف المصباح فى شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح وغيره. مات فى حدود سنة أربعين وخمسمائة.

(٢) أ - وفى ب، (رب). (٣) ب. وفى أ، جـ «بالإسمية».

(٤) صدر بيت قائله: عدى بن الرعلاء الغسانى. وهو من الخفيف.

وعجزه: بَيْنَ بُصْرَى وطَعْنَة نَجْلاء.

الشرح: «صقيل» أى: مَجلو. فَعيل بمعنى مفعول، «بصرى» - بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام وقد أضاف «بين» إلى بصرى مع أن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد على أحد معنيين:

الأول أن «بصرى» وإن كان واحداً فى اللفظ فى قوة المتعدد، لأنها ذات أجزاء ومحلات كثيرة.

الثانى: أن هناك مضافًا محذوفًا، والتقدير «بين أماكن بصرى». «طعنة نجلاء» الواسعة الظاهرة الاتساع.

المعنى: كثيراً ما استعملت سيفى ورمحى فى هذه الجهة استعمالا مشرفًا.

الإعراب: «ربما» رب حرف تكثير وجر شبيه بالزائد وما زائدة «ضربة» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «بسيف» جار ومجرور متعلق بضربة «صقيل» نعت مجرور بالكسرة الظاهرة «بين» ظرف مكان «بصرى» مضاف إليه «وطعنة» معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة «نجلاء» صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة، وقد جر بالكسرة للضرورة وحقه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث الممدودة، وخبر المبتدأ المجرور لفظًا برب وهو «ضربة» محذوف.

الشاهد: فى «ربما ضربة» حيث دخلت «ما» على «رب» ولم تكفها عن العمل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/ ٢٩٩، والمكودى ص ٨٤، والسندوبى، والاصطهناوى، وابن هشام ٢/ ١٥٥ وأيضًا فى المغنى ١/ ١٢١ والسيوطى فى همعه ٢/ ٣٨.

وقول الآخر:

. . . . كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ(١)

بجر ضربة والناس.

فإن قلت: ما الأغلب على «ما» بعد «رب والكاف»؟قلت: يفهم من قوله: «وقد» أن الكف هو «الأغلب»(٢) وصرح به فى الكافية(٣).

وقوله: وحُذِفَتْ رُبَّ فَجرتْ بعدَ بلْ والفَا وبعد الواوِ شاعَ ذا العمَلْ

«مثال ذلك»(٤) بعد «بل» قول رؤبة:

بل بلدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ(٥) . . . .

---

(١) عجز بيت قائله عمرو بن براقة النهمى ـ وهو من الطويل.
وصدره: وننصر مولانا ونعلم أنه.
الشرح: «ننصر» نعين ونؤازر «مولانا» المراد منه الحليف «مجروم عليه» واقع عليه الإثم «جارم» ظالم متعد.
ويروى: كما الناس مظلوم عليه وظالم. ومعنى الروايتين واحد.
المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجنى ويجنى عليه.
الإعراب: «ننصر» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «مولانا» مفعول والضمير مضاف إليه «ونعلم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه «كما» الكاف جارة، ما زائدة «الناس» مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «أن» وجملة أن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولى «نعلم» «مجروم» خبر ثان لأن وهو اسم مفعول «عليه» واقع موقع نائب الفاعل لمجروم «وجارم» معطوف على مجروم.
الشاهد: فى «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف ولم تمنعها من عمل الجر فى الاسم الذى بعدها.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن عقيل ٢/ ٢٧ وابن هشام ٢/ ١٥٦ والمكودى ص ٨٤، والأشمونى ٢/ ٢٩٩ والسندوبى والسيوطى فى همعه ٢/ ٣٨، ١٣٠، وابن هشام فى المغنى ١/ ١٥٢.

(٢) أ، ب وفى جـ «الغالب». (٣) قال فى الكافية ورقة ٥٤ «وكفت الكاف ورب غالبًا» هـ.

(٤) أ، جـ ـ وفى ب «مثاله».

(٥) صدر بيت قائله رؤبة بن العجاج الراجز.
وعجزه: لا يشترى كتانه وجهرمه.
الشرح: «بلد» يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر، «الفجاج» جمع فج وهو الطريق الواسع، «قتمه» ـ بفتح القاف والتاء ـ الغبار «جهرمه» بزنة جعفر ـ هو البساط نفسه، وقيل: أصله «جهرمية» ـ بياء نسب مشددة ـ نسبة إلى جهرم، وهو بلد بفارس، فحذف ياء النسب. =

وبعد الفاء قوله:

فَحُورٍ قد لهوْتَ بِهِنَّ عِينٍ[1] ....

وبعد الواو قوله[2]:

وليل كموجِ البحر أرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأنواعِ الهُمُومِ لِيبْتَلِي[3]

= المعنى: يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة.

الإعراب: «بل» حرف إضراب «بلد» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو رب المحذوفة بعد «بل» «ملء» مبتدأ ثان «الفجاج» مضاف إليه «قتمه» خبر المبتدأ الثانى والضمير مضاف إليه ويجوز العكس والجملة فى محل رفع صفة لبلد «لا» نافية «يشترى» فعل مضارع مبنى للمجهول «كتانه» نائب فاعل «وجهرمه» عطف عليه والجملة فى محل رفع لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه برب المحذوفة وقع فى بيت بعده.

الشاهد: فى «بل بلد» حيث جر «بلد» برب المحذوفة بعد «بل».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٢/ ٢٩، وابن الناظم ص ١٥٣، والأشمونى ٢/ ٢٩٩، وداود والاصطهناوى والسيوطى ص ٧٣ وأيضًا فى همعه ٢/٣٦، وابن هشام فى المغنى ١/ ١٠٣ والإنصاف ٢/ ٣٠٥.

(١) صدر بيت. قائله: المتنخل واسمه مالك بن عويمر ـ من الوافر.

وعجزه: نَواعِمَ فى المُرُوطِ وفى الرِّياطِ.

الشرح: «فحور» بضم الحاء ـ جمع حوراء وهى الشديدة بياض العين، الشديدة سوادها «لهوت» بالشىء ألهو لهوًا، إذا لعبت به «عين» بكسر العين جمع عيناء وهى الواسعة العين. «نواعم» جمع ناعمة «المروط» جمع مرط ـ بكسر الميم ـ وهو إزار له علم «الرياط» جمع ريطة ـ بكسر الراء وسكون الياء ـ وهى الملحفة التى ليست بملفقة.

الإعراب: «فحور» أى: رب حور والجر فيه برب مضمرة «قد» حرف تحقيق «لهوت» فعل وفاعل «بهن» جار ومجرور، وجملة قد لهوت بهن معترضة بين الصفة والموصوف «عين» صفة لحور.

الشاهد: فى «فحور» على إضمار «رب» بعد الفاء. أى: رب حور، والجر فيه برب المضمرة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٢٩٩، وابن يعيش ٢/ ١٨٨ والإنصاف ١/ ٢٣٢، ٣٠٥.

(٢) ب.

(٣) قائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة. من الطويل. =

وقد تجر محذوفة دونهن كقوله:

رسم دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ كِدْتُ أقضِى الحيَاةَ مِن جلَلِه(١)

= الشرح: «كموج البحر» أى: فى كثافة ظلمته. شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله «سدوله» السدول: الأستار، واحدها سدل، «أنواع الهموم»: ضروب الهموم «ليبتلى» ليختبر ويمتحن.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان، ليختبرنى أأصبر أم أجزع؟ قطعته ولم أبال بشىء.

الإعراب: «وليل» الواو واو رب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضتها رب المحذوفة «كموج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل «البحر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «أرخى» فعل ماض مبنى على فتح مقدر والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو «سدوله» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ المجرور برب المحذوفة «على» جار ومجرور متعلق بأرخى «بأنواع» جار ومجرور ،متعلق بأرخى «الهموم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل يبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء.

الشاهد: فى «وليل» حيث جر «ليل» برب المحذوفة بعد الواو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣ وابن هشام ٢/ ١٦٣، الأشمونى ٢/ ٣٠٠، وداود، والاصطهناوى، والمكودى ص ٧٣، والسيوطى ص ٧٣.

(١) قائله: جميل بن معمر ـ وهو من الخفيف.

الشرح: «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار «الطلل» ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد «من جلله» قيل: معناه من عظمه فى نفسى، وقيل: معناه من أجله،

المعنى: رب أثر باق من آثار دار المحبوبة وقفت فيه، فكدت أموت أسفًا وحزنًا على تلك الربوع التى كانت عامرة فأصبحت خاوية خالية من سكانها.

الإعراب: «رسم» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة «دار» مضاف إليه «وقفت» فعل ماض والتاء فاعل «فى» حرف جر «طلله» مجرور بفى والضمير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بوقفت. والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر صفة لرسم «كدت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «أقضى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر «الحياة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل ومفعوله فى محل نصب خبر «كاد» وجملة «كاد» واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد: فى «رسم دار» حيث جر «رسم» برب محذوفة ولم يتقدمها شىء لا واو ولا فاء ولا بل ـ وهو قليل جدًا. =

وفى التسهيل: يجر برب محذوفة: بعد الفاء كثيراً؛ وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلا ومع التجرد أقل. هـ[1].

ونوزع فى كونه كثيراً بعد الفاء إلا إن أراد بالنسبة إلى بل، وليس الجر بالفاء «وبل»[2].

قال فى التسهيل: باتفاق هـ[3]، وحكى ابن عصفور الاتفاق، وفى الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء «وبل»[4] لنيابتهما مناب رب هـ[5].

وأما الواو فذهب المبرد والكوفيون إلى أن الجر بها؛ والصحيح أنه برب المضمرة وهو مذهب البصريين.

وقوله:

وقد يُجَرُّ بِسوَى رُبَّ لَدَى حذفٍ وبعضُه يُرَى مُطَّرِداً

الجر بسوى «رب» محذوفًا ضربان: مطرد وغير مطرد.

فالمطرد فى مواضع:

الأول: لفظ الجلالة فى القسم دون عوض[6].

الثانى: المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء نحو: (قوله)[7]:

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٥٣ وابن عقيل ٢/ ٢٩، وابن هشام ٢/ ١٦٥، والأشمونى ٢/ ٣٠٠، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى ص ٧٣، وفى همعه ٢/ ٣٧ وابن يعيش ٣/ ٣٨ والإنصاف ١/ ٢٣٢، ٢٠٤ والخصائص ١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠.

(١) التسهيل ص ١٤٨.
(٢) جـ ـ وفى أ، ب «وبيل».
(٣) قال فى التسهيل ص ١٤٨: «وليس الجر بالفاء وبل باتفاق».
(٤) جـ ـ وفى أ، ب «وبيل».
(٥) الارتشاف ص ٨٥٣.
(٦) نحو: «الله لأفعلن».
(٧) ب.

بَدَا لِى أنِّى لست مُدْرِكَ ما مضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا[1]

الثالث «بعد»[2] ألا نحو:

ألا رجلٍ جزاهُ الله خيرًا[3] . . . .

يريد: ألا من رجل.

---

(١) قـائله: زهيـر بن أبى سلمى، وهو والد كـعب بن زهـيـر ـ وهو مـن الطويل. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله ففر وأتى طيئًا.

الشرح: «بدا لى» أى: نشأ له فيه الرأى.

المعنى: قد نشأ لى وظهر أننى لا أدرك ما فات ولا أقدر أننى أسبق على ما سيجىء من الحوادث.

الإعراب: «بدا» فعل ماض «لى» جار ومجرور «أنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها وهى فى محل رفع فـاعل بدا «لست» ليس واسمها «مـدرك» خبر ليس منصوب بالفـتحة الظاهرة «ما مضى» جملة فى محل الجر بالإضافـة، ولست مع جملتها فى محل رفع خبر أن «ولا سابق» بالجـر عطفًا على خـبر ليس على توهم إثبـات الباء الزائدة فى خـبر ليس «شيئًا» معمول سابق «جائيا» خبر كـان واسمها ضمير وجواب إذا محذوف تقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه.

الشاهد: فى «ولا سابق» فإنه مـجرور بالباء المقدرة عطف على خـبر ليس على توهم إثبات الباء فيـه. هكذا روى بالجر، وقد روى بالنصب أيضًا عطفًا على اللفـظ فحينئذ لا شاهد فيه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفيـة: الأشمونى ٣/ ٢٠٣، والاصطهناوى، وابن يعيش ٢/ ٥٢، وابن الناظم فى باب إن وأخواتها ص ٧١، والخضرى ١/ ٢٣٤.

(٢) أ، جـ. وفى ب «نحو».

(٣) صدر بيت لرجلٍ من أهل البادية ـ وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى قائله. من الوافر.

وعجزه: يَدلُّ على محصِّلَةٍ تَبِيتُ.

الشرح: «محـصلة» بكسر الصاد المشـددة ـ قال الجوهرى: المحـصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن «تبيت» ـ بفتح التاء ـ تكون لى بيتًا، أى امرأة، والبيت النكاح.

الشاهد: فى «رجل» فإنه مجرور بمن مقدرة. تقديره: ألا من رجل.

وأكثر الروايات «ألا رجلا» بالنصب أى: ألا ترونى رجلا.

مواضـعه: ذكره ابن الناظم فى شـرحه للألفية فى باب «لا» النافـية للجنس ص٧٧، والشاهد رقم ١٦٣ من الخزانة وابن يعيش ٢/ ١٠١، والكتاب ١/ ٣٦١، وابن هشام فى المغنى ١/ ٦٦.

الرابع: بعد «كم» الاستفهامية إذا جرت بالحرف نحو: «بكم دراهم (اشتريتَ ثوبَك) [(١)]» خلافًا للزجاج فى قوله: إن الجر بإضافتها[(٢)].

الخامس: فى جواب ما تضمن (مثل)[(٣)] المحذوف نحو: زيدٍ، فى جواب: بمن مررت.

السادس: فى المعطوف على ما تضمنه بحرف متصل، نحو:

. . . . وللطيرِ مَجْرَى والجَنوبِ مصارِعُ[(٤)]

---

(١) أ - وفى ب، جـ (اشتريته) أى: بكم من درهم.

(٢) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران:

الأول: أن كم الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده فى الفصيح.

الثانى: أنهم اشترطوا فى الجر بعدها أن تكون مسبوقة بحرف جر، فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه.

وإنما شرطوه ليكون دليلا على المحذوف الجار لما بعدها. ا هـ. الشيخ محيى الدين على التوضيح ٢/ ١٦٧.

(٣) ب، جـ - وفى أ (مثلى).

(٤) عجز بيت: قائله: قال العينى قيس بن ذريح والأصح أنه البعيث - خداش بن بشر.

وصدره: ألا يَا لقَوْمِى كلٌّ ما حمٌ واقعٌ. وهو من الطويل.

الشرح: «كل ما حم» - بضم الحاء وتشديد الميم - معناه كل ما قدر واقع «الجنوب» جمع جنب. «المصارع» - جمع مصرع من صرعته صرعًا: بالفتح لتميم وبالكسر لقيس.

الإعراب: «ألا» للتنبيه «يا» حرف نداء «لقومى» اللام للاستغاثة - وهى من اللامات الزائدة للتوكيد - قومى منادى «كل» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ما حم» مضاف إليه «واقع» خبر لمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «وللطير» جار ومجرور خبر مقدم «مجرى» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: فى «والجنوب مصارع» حيث جاء «الجنوب» بالجر مع أنه خبر عن «مصارع» لأنه عطف على قوله «وللطير» والجر بحرف مقدر تقديره وللجنوب.

السابع: فى المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلا، نحو:

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أنْ يُهْجَرَا ولا حبيبٍ رأفةٌ فيجبُرا[١]

الثامن: فى المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلو. ذكر أبو الحسن فى المسائل[٢] أنه يقال: جىء بزيد أو عمرو ولو «أحدهما»[٣]؛ لأن المعتاد أن يكون ما بعد لو أدنى[٤].

التاسع: فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه[٥] نحو: «مررت بزيد» فتقول «أزيدِ بن عمرو»؟ حكاه الأخفش فى المسائل.

العاشر: فى المقرون بعد ما تضمنه «كأن»[٦] يقال: «جئت بدرهمٍ» فتقول: «فهلا دينارٍ». قال الأخفش: وهذا أكثر.

---

(١) قال العينى: لم أقف على اسم راجزه. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: «جلد» - بفتح اللام - قوة «يهجرا» من الهجر وهو ضد الوصل «الرأفة» الرحمة والشفقة.

الإعراب: «ما» بمعنى ليس «لمحب» جار ومجرور خبر ما تقدم على اسمها «جلد» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة «أن يهجرا» أى لأن يهجر فإن مصدرية والتقدير: ما لمحب قوة للهجران. «ولا حبيب» أى: وليس لحبيب رأفة «رأفة» اسم لا ولحبيب خبر تقدم «فيجبرا» بنصب الراء - بتقدير أن بعد الفاء أى: فأن يجبرا والألف فيه للإشباع، والمفعول محذوف تقديره فيجبره أى: المحب.

الشاهد: فى «ولا حبيب» حيث جاء مجروراً لكونه عطفًا على «المحب» بحرف منفصل وهو «لا» تقديره، ولا لحبيب رأفة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠١ والسيوطى فى همعه ٢/ ٣٧، والخضرى ٢/ ٢٣٥.

(٢) كتاب لأبى الحسن الأخفش.

(٣) أ - وفى ب، جـ «كليهما» (٤) أ - وفى ب «يقال: جىء بزيد وعمرو ولو كليهما وقال المصنف: وأحسن من هذا أن يقال: جىء بزيد أو عمرو ولو أحدهما، لأن المعتاد ....».

(٥) أى ما تضمن مثل المحذوف.

(٦) جـ - وفى أ، ب «كأنه».

الحادى عشر: فى المقرون بإنْ بعد ما تضمنه، نحو: «امرر بأيُّهمْ هو أفضلُ إن زيدٍ وإن عمرٍو».

وأجازه يونس وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إنْ لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار رُب بعد الواو فعلم بذلك اطراده[1].

الثانى عشر: فى المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمنه حكى يونس: «مررتُ برجل صالحٍ إن لا صالحٍ فطالحٍ» على تقدير: إن لا أمرر بصالح فقد مررت بطالح[2].

«فجميع»[3] هذه المواضع مطرد يقاس (عليه)[4] عند المصنف.

والذى (قرره)[5] المغاربة، أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا فى (باب)[6] القسم، وفى باب كم على خلاف.

وأما غير المطرد (فسمع)[7] منه أبيات. منها قول الشاعر:

إذا قِيلَ أىُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفُّ الأصابعُ[8]

قال فى التسهيل[9]: ولا خلاف فى شذوذ بقاء الجر فى نحو:

أشارت كُليبٍ بالأكُفُّ الأصَابعُ

---

(١) قال سيبويه ١/ ١٣٣ «.... وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رب ونحوهما فى قولهم: وبلدة ليس بها أنيس، ومن ثم قال يونس: امرر على أيهم أفضل، إن زيد وإن عمرو.

يعنى: إن مررت بزيد أو بعمرو ....».

(٢) راجع الأشمونى ٢/ ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢.

(٣) أ، وفى ب، جـ «جميع».

(٤) أ، جـ ـ وفى ب «عليها».

(٥) أ، جـ ـ وفى ب «قدرة».

(٦) ب.

(٧) أ، جـ ـ وفى جـ «فمسموع».

(٨) مضى شرحه ـ والشاهد حذف حرف الجر وبقاء عمله.

التقدير: أشارت إلى كليب.

(٩) راجع التسهيل ص ١٤٩.

الإضافة

نونًا تلى الإعراب أو تنوينًا   مما تُضِيفُ أحذِفُ كطورِ سينَا

شمل قوله: «نونًا تلى الإعراب» المثنى والمجموع على حده، وما ألحق بهما نحو: «رأيت غلاميك» و«خادميك» و«اقبض» (اثنيك)[1] «وعشريك» واحترز من نون (لا)[2] تلى الإعراب نحو: (مساكين)[3] وسنين فى لغة من أعربه بالحركات، فإنها لا تحذف للإضافة.

وشمل قوله: «أو تنوينًا» الظاهر كقولك فى طور (طور سيناء)[4] والمقدر كقولك فى دارهم: «هذه دراهمك». قاله فى شرح الكافية.

تنبيه:

فهم من (كلامه)[5] اقتصاره على التنوين، والنون، وأن غيرهما لا يحذف وقد تحذف تا التأنيث. قال فى الكافية[6]:

وحذف تا التأنيث منه قد يرد[7]   فى كلمات سمعت فلا تزد... هـ[8]، [9]

ومنه قراءة بعضهم. ﴿لأعدُّوا له عِدَهُ﴾[10] أى عِدَّتَهُ.

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب «اثنتيك».
(٢) أ، ب.
(٣) أ، جـ ـ وفى ب «مسكين».
(٤) من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون.
(٥) أ.
(٦) أ، ب وفى جـ ـ «شرح الكافية».
(٧) ب.
(٨) أ، ب ـ وفى جـ «ترد».
(٩) ونص البيت فى الكافية ورقة ٦١:
وحذف تاه تأنيث منه قد يرد   فى كلم فاعرف بها ولا تزد. هـ
(١٠) من الآية ٤٦ من سورة التوبة

وظاهر كلام الفراء أنه قياس وجعل منه (قوله تعالى)[1] ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾[2] ثم قال: «والثانِيَ اجرُرْ».

في الجار له أقوال: أحدها: أنه المضاف، والثاني: أنه (الحرف)[3] المنوى، والثالث، أنه معنى الإضافة.

والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح، لاتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها.

ثم قال:

.. وانو «من» أو «فى» إذَا   لَمَ يَصلُحِ الاَّ ذاكَ واللامَ خُذَا

لِمَا سِوى ذَيْنِكَ.......   ....

يعنى: أن الإضافة على ثلاثة أقسام:

الأول: مقدر بمن. وضابطه أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه. نحو: «خاتم فضة».

قال فى شرح التسهيل: ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدرات. ا هـ.

وفى إضافة الأعداد إلى (المعدودات)[4] خلاف مذهب ابن السراج أنها مقدرة بمن، ومذهب الفارسى: أنها (مقدرة)[5] باللام.

فإن أضفت عدداً إلى عدد نحو: ثلاثمائة، اتفقا على أنها بمعنى من (فإن)[6] لم يصح إطلاق اسمه عليه نحو: «يد زيد» فهى بمعنى اللام على الصحيح وذهب ابن كيسان: إلى أنها بمعنى «من».

---

(١) ب.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.

(٣) أ، ب وفى جـ «بالحرف».

(٤) ب، جـ.   (٥) ب.

(٦) أ، ب ـ وفى جـ «وإن».

الثانى: مقدر بفى وضابطه أن يكون المضاف إليه وقع فيه المضاف نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(١).

قال المصنف: «واغفل كثير من النحويين»(٢) الإضافة بمعنى «فى» وهى ثابتة فى الكلم الفصيح بالنقل الصحيح. أ هـ.

وعن عبد القاهر أن ثَم إضافة (تتقدر)(٣) بفى وذلك قولنا «فلان نَبْتُ الغَدَرِ». والغدر: المكان الصلب.

ومذهب الجمهور: أن الإضافة لا تتقدر بغير «من، واللام» ونحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مقدر باللام عندهم على التوسع.

الثالث: مقدر باللام، وهو ما سوى النوعين المتقدمين، وتقدير اللام هو الأصل، ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو: «يد زيد» ولذلك خصت بالإقحام فى نحو:

يَا بُؤْسَ لِلحربِ(٤) ....

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.
(٢) ب ـ وفى أ، جـ «واعقل أكثر النحويين». (٣) أ، جـ ـ وفى «تقتدر».
(٤) جزء من بيت لسعد بن مالك جد طرفة الشاعر. وهو من الكامل
وتمامه: .... التى وَضَعَتْ أراهط فاستَرَاحُوا
الشرح: «يا بؤس للحرب» النداء للتعجب والبؤسَ: الشدة ـ مهموز ويخفف «وضعت» وضعتهم بالتخلف عن القتال، «أراهط» الرهط: ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة.
المعنى: إن لم تنصر قومك الآن: فلن تدخر نصرك.
الإعراب: «يا بؤس» يا حرف نداء وبؤسَ منادى منصوب لأنه مضاف «واللام» زائدة تقوية للاختصاص «والحرب» مضاف إليه، وهذا النداء تعجبى «التى» اسم موصول مبنى فى محل جر نعت للحرب «وضعت» ـ «وضع» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى الحرب «أراهط» مفعول به لوضعت والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «التى» فاستراحوا «الفاء عاطفة» «استراح» فعل ماض وواو الجماعة فاعل والجملة معطوفة على وضعت.
=

وذهب ابن الصائغ[1] إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال.

وفى الارتشاف: والذى أذهب إليه (أى الإضافة تفيد)[2] الاختصاص وأنها ليست على تقدير حرف مما (ذكروه)[3] ولا على نيته هـ[4].

وقوله: .. واخصُص أوَّلا ... أو أعْطِه التعريفَ بالذى تَلا

يعنى: أن المضاف يتخصص بالثانى إن كان نكرة نحو: «غلام رجل» ويتعرف به إن كان معرفة نحو: «غلام زيد» هذا (إذا)[5] كانت الإضافة معنوية.

فإن كانت لفظية فقد نبه عليها بقوله:

وإنْ يُشابِهُ المُضَافُ «يَفْعَلُ» ... وصفًا فعن تنكيرِه لا يُعْزَلُ

«يفعل» هو الفعل المضارع. يعنى: أن المضاف إذا كان وصفًا (شابه)[6] الفعل المضارع فى كونه بمعنى الحال والاستقبال لم يتعرف بالمضاف إليه؛ لأن إضافته غير محضة، لا تفيد إلا تخفيف اللفظ.

فإن قلت: هل تقدر اللام فى الإضافة اللفظية؟

قلت: لا، إذ هى ليست على معنى حرف مما سبق خلافًا لبعض المتأخرين

= الشاهد: «يا بؤس للحرب» أصله يا بؤس الحرب. فاقتحمت اللام بين المتضايفين تقوية للاختصاص.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/ ١٨١، وابن يعيش ٤/ ٣٦، وفى الحماسة لأبى تمام ص ١٩٧، والخصائص ٣/ ١٠٢.

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن بن الصائغ النحوى. قال ابن حجر: ولد قبل سنة عشر وسبعمائة واشتغل بالعلم فى اللغة والنحو والفقه، ولى قضاء العسكر، وإفتاء دار العدل، وصنف شرح ألفية ابن مالك والتذكرة عدة مجلدات فى النحو وغير ذلك. مات فى خامس عشر شعبان سنة ٧٧١ هـ وخلف ثروة واسعة.

(٢) أ، جـ - وفى (أن الإضافة ما تفيد).

(٣) أ، ب - وفى جـ «ذكروا».

(٤) راجع الارتشاف ص ٨٨٣.

(٥) أ، جـ - وفى ب «إن».

(٦) أ، وفى ب «يشبه» وفى جـ «يشابه».

فى زعمه أن إضافة اسم الفاعل (وأمثلة المبالغة)[1] واسم المفعول المضاف إلى (منصوب)[2] على معنى اللام.

واستدل: بأن وصولها إلى المفعول باللام «شائع»[3] فى فصيح الكلام، ورد بأنه لا يطرد فى الصفة المشبهة.

ثم مثل قال:

كَرُبَّ رَاجِينا عظيمِ الأملِ   مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

فرب (راجينا)[4] مثال لاسم الفاعل، وعظيم الأمل وقليل الحيل مثالان للصفة المشبهة، ومروَّع القلب مثال لاسم المفعول.

ثم قال: **وذى الإضافة اسمُها لفظية** ....

سميت بذلكَ لأن فائدتها فى اللفظ وتسمى أيضًا مجازية وغير محضة.

ثم قال: **(وتلك محضةٌ)** يعنى التى تفيد التخصيص والتعريف، تسمى محضة؛ لأنها خالصة من شائبة الانفصال.

(ومعنوية)، لأن فائدتها فى المعنى.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن بَرْهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة، والصحيح (أنها)[5] محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

---

(١) الأمثلة والكلام يقتضى ما قلته.
(٢) أ، ب - وفى جـ «المنصوب».
(٣) أ، ب - وفى جـ «سائغ».
(٤) ب، جـ.
(٥) أ، جـ - وفى ب «أنه».

إنّ وَجْدِي بكَ الشديدَ أَرَانى عاذراً فيكَ مَن عَهِدْتُ عَذُولا[1]

وذهب ابن السراج والفارسى إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها محضة؛ لأنه يُنعت بالمعرفة، ونص سيبويه: على أن إضافته محضة، وذهب الفارسى ومن وافقه إلى أن إضافة الاسم إلى الصفة غير محضة، وذهب غيرهم إلى أنها محضة، وذهب المصنف إلى أنها شبيهة بالمحضة.

الثانى: المعروف (أن الإضافة تنقسم)[2] إلى محضة وغير محضة.

وزاد فى التسهيل ثالثًا وهو الشبيه بالمحضة[3] وهو أنواع:

الأول: ـ إضافة الاسم إلى الصفة كما تقدم[4].

الثانى ـ إضافة (المسمى إلى الاسم)[5]: نحو «شهرُ رمضان» و«يوم الخميس» و«سعيد كرز».

والثالث ـ إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: «سَحْقُ عِمامةٍ»[6]

---

(١) قال العينى: لم أقف على اسم قائله ـ وبحثت فلم أعثر له على قائل. من الخفيف.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب ـ «وجدى» وجد اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم «والياء» ضمير مبنى فى محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» فى محل النصب مفعوله «الشديد» نعت لاسم إن منصوب ـ «أرانى» جملة فى محل الرفع خبر إن و«أرانى» يستدعى ثلاثة مفاعيل: الأول الياء والثانى قوله: من عهدت و«من» موصولة فى محل النصب والثالث: قوله: «عاذرًا» أو «عذولا» مفعول ثان لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعنى عهدته «وفيك» حال من «عذولا».

الشاهد: فى «إن وجدى» فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب بإضافته التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو «الشديد» فلو لم يكتسب تعريفًا بإضافته لما جاز وصفه بالمعرفة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠٦، والسيوطى فى همعه ٢/ ٤٨.

(٢) ب، جـ ـ وفى أ «تقسيم الإضافة».

(٣) راجع التسهيل ١٥٥.

(٤) نحو: «مسجد الجامع».

(٥) أ، ب ـ وفى جـ «الاسم إلى المسمى».

(٦) سحق: بمعنى: بالية.

وقوله:

. . . .   وإن سقيتِ كِرامَ الناسِ فاسقِينا(١)

وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة، وذهب غيره إلى أنها محضة.

الرابع: إضافة الموصوفات إلى القائم مقام الوصف كقوله؟:

علا زيدُنا يومَ النَّقا رأس زيدِكُمْ(٢)   . . . .

---

(١) عجز بيت: قائله بشامة بن حزن النهشلى من قصيدة نونية. وهو من البسيط.

وصدره: إنَّا مُحيُّوكِ يا سَلْمَى فَحَيِّينَا.

الإعراب: «إنا» إن حرف توكيد ونصب ونا اسمه «محيوك» خبره وأصله محيون إياك فلما أضيف سقطت النون «يا سلمى» منادى مفرد «فحيينا» الفاء لربط الجواب بالشرط ولا شرط هنا وإنما هى شبيهة بالشرط وفعل وفاعل ومفعول.

كما فى قوله: الذى يأتينى فله درهم وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الدرهم على الإتيان فكذلك هنا فهم ما أراده من ترتيب لزوم تحيتهم على تحيتها وكذلك الكلام فى الشطر الثانى.

الشاهد: فى «كرام الناس» فإن إضافة الكرام إلى الناس إضافة الصفة إلى الموصوف.

(٢) صدر بيت: قال العينى: قائله رجل من طيئ. كذا قاله المبرد.

وتمامه: بأبيَضَ ماضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِى.

وقبله: فإن تقتلوا زيداً بزيدٍ فإنما   أقادكم السلطان بعد زمان

وهما من الطويل.

وقصته أن رجلا من طيئ يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلا من بنى أسد يقال له زيد ثم أقيد به بعد فقال شاعر طيئ فى ذلك.

الشرح: «علا» من علا يعلو علوا. هذا فى المكان، وأما فى الشرف والرتبة، فيقال: على يعلى علاء وكلاهما متعد بمعنى: فاقه، «النقا» بفتح النون والقاف: الحرب.

ويروى: علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم

الإعراب: «علا» فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف للتعذر لا محل له من الإعراب «زيد» فاعل و «نا» مضاف إليه من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم «ويوم» ظرف زمان منصوب و «النقا» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة «رأس» مفعول به و «زيد» مضاف إليه وهو مضاف و «كم» مضاف إليه «بأبيض» جار ومجرور صفة حذف موصوفها أى بسيف أبيض «ماضى الشفرتين» صفة لأبيض كلام إضافى «يمانى» صفة أخرى لأبيض.

الشاهد: فى «زيدنا» فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف. =

أى: علا زيدٌ صاحبنا رأسَ زيد صاحبكم. (فحذف)(١) الصفتين وجعل الموصوف خلفًا عنهما فى الإضافة.

الخامس: إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، وأكثر ما يكون فى أسماء الزمان المبهمة نحو: (يومئذ)(٢)، وقد يكون فى (غيرها)(٣) كقول الشاعر:

فقلتُ: انجوَا عنها نَجَا الجلدِ إنَّهُ سيُرْضِيكُمَا منها سَنَامٌ وغاربُه(٤)

أراد اكشطا عنها الجلد، لأن النجا هو الجلد.

= قال العينى واستشهد به الزمخشرى وقال أجرى زيداً مجرى النكرات فأضافه كما أضيفت النكرات فقال: زيدنا وزيدكم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، وابن يعيش ١/ ٤٤، وابن هشام فى المغنى ١/ ٥٠. والشاهد رقم ١١٨ من خزانة الأدب.

(١) أ، ب. وفى جـ «بحذف».

(٢) أ، جـ ـ وفى ب «حينئذ» والأمثلة: يومئذ وحينئذ وعامئذ.

(٣) أ، ب ـ وفى جـ «غيرهما».

(٤) قال العينى: قائله هو أبو الجراح قاله أبو على البغدادى فى كتاب المقصور والممدود. وقال الصاغانى فى العباب: هو أبو الغمر الكلابى، وقد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة فقالا: إنها مهزولة: فقال معتذراً لهما. وهو من الطويل.

الشرح: «انجوا» أمر للاثنين من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته ـ يخاطب الضيفين «نجا الجلد» النجا مقصور اسم الجلد «غاربه» أعلى الظهر.

الإعراب: «فقلت» الفاء عاطفة على ما قبلها و «قلت» فعل وفاعل «انجوا» فعل أمر مبنى على حذف النون والواو ضمير فى محل رفع فاعل «عنها» جار ومجرور «نجا» مفعول به «والجلد» مضاف إليه من إضافة المؤكد إلى المؤكد «إنه» إن واسمها «سيرضيكما» جملة فى محل رفع خبر إن «منها» جار ومجرور «سنام» فاعل «يرضى» «وغاربه» عطف عليه والهاء مضاف إليه.

الشاهد: فى «نجا الجلد» فإنه أضاف المؤكد إلى المؤكد، قال العينى: هكذا قال ابن أم قاسم. والأحسن أن يقال فيه ما قاله الفراء، وهو إنما أضاف النجا إلى الجلد مع أن النجا هو الجلد، لأن العرب تضيف الشىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ كقوله: حق اليقين، ولدار الآخرة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧. والشاهد ٣٠٩ من خزانة الأدب.

السادس: إضافة الملغى إلى المعتبر نحو:

إلى الحولِ ثُمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيْكُما(١) . . . .

السابع: إضافة المعتبر إلى الملغَى. كقول بعض الطائيين:

. . . أقَامَ ببغدادِ العراقِ وشَوْقُهُ لأهلِ دمشق الشَّامِ شوقٌ مبرِّحُ(٢)

الثالث: أهمل المصنف هنا نوعين مما لا يتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو: «رب رجل وأخيه» و«كم ناقة وفصيلها»، و«فعلَ ذلك جَهدَه، وطاقتَهُ».

---

(١) صدر بيت قائله: لبيد بن ربيعة العامرى. وهو من الطويل.
وعجزه: ومَنْ يَبْكِ حَوَلا كَامِلا فقد اعتَذَرْ.
الإعراب: «إلى الحول» جارّ ومجرور متعلق «بابكيا» بقرينة قوله: «ولا تخمشا» فى البيت قبله «ثم» عاطفة «اسم» مبتدأ «والسلام» مضاف إليه من إضافة الملغى إلى المعتبر «وعليكما» جار ومجرور خبر المبتدأ «ومن» الواو عاطفة من «شرطية» «ويبك» فعل الشرط مجزوم بحذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على من «حولا» ظرف زمان منصوب «وكاملا» نعت له «فقد» الفاء واقعة فى جواب الشرط وقد حرف تحقيق «واعتذر» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. والجملة جواب الشرط.
الشاهد: فى «ثم اسم السلام» فإن اسم مضاف إلى السلام وهو إضافة الملغى إلى المعتبر يعنى لفظ الاسم هنا ملغى، لأن دخوله وخروجه سواء.
والمعنى: ثم السلام عليكما.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، والسيوطى فى همعه ٢/٤٩، وابن يعيش ٣/ ١٤. والشاهد رقم ٣٠٥ من خزانة الأدب والخصائص ٣/ ٢٩.
(٢) قال العينى والمرادى: قائله بعض الطائيين ـ وبحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.
الشرح: «مبرح» أى: شديد، يقال برح به الأمر تبريحًا: أى: جهده.
الإعراب: «أقام» فعل ماض مبنى على الفتح والفاعل ضمير مستتر «ببغداد» فى محل النصب على المفعولية وبغداد لا ينصرف فلما أضيف الجر بالكسر «العراق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وشوقه» الواو للحال شوق مبتدأ وخبره شوق الثانى «مبرح» صفته والجملة وقعت حالا وشوق مصدر مضاف إلى فاعله «لأهل دمشق الشام» فى محل نصب على المفعولية.
الشاهد: فى «ببغداد العراق» و «دمشق الشام» فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملغى؛ وذلك لأن دخول العراق والشام وخروجهما سواء.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٠٧، والسيوطى فى همعه ٢/ ٤٩.

ونحو: .... لا أباك تُخَوِّفِينى(١).

لأن رب وكم يجران المعارف، والحال لا تكون معرفة، و«لا» لا تعمل فى المعرفة.

ثانيهما: ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كغير ومثل وحسبُ(٢).

وزعم المبرد أن «غير» لا تتعرف أبداً، وقال السيرافى: تتعرف إذا وقعت بين متضادين، وزعم ابن السراج: أنه إذا كان المغاير (والمماثل)(٣) واحداً كانت «غير ومثل» (معرفين)(٤).

قال فى شرح التسهيل: وقد يُعْنَى «بغير» و«مثل» مغايرة خاصة ومماثلةٌ

---

(١) جزء من بيت لأبى حية النميرى. وهو من الوافر.
وتمام البيت: أبالموْت الَّذى لابُدَّ أنِّى مُلاق ....
الشرح: قال ابن منظور (أراد تخوفيننى فحذف النون الأخيرة).
وقال الشيخ محمد محى الدين فى تعليقه على الأشمونى ١/ ١٠٩ (... وعلى هذا قرأ بعض القراء «فبم تبشرون؟» فأذهب إحدى النونين استثقالا).
الإعراب: «أبالموت» الهمزة للاستفهام «بالموت» جار ومجرور متعلق بقوله تخوفينى «الذى» اسم موصول نعت للموت «لا» نافية للجنس «بد» اسم لا «إنى» إن واسمها «ملاق» خبر إن. وإن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» و «لا» مع اسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد ضمير منصوب «بملاق» «لا أباك» لا نافية للجنس «أبا» اسم لا منصوب بالألف وأبا مضاف والضمير مضاف إليه وخبر لا محذوف والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعمول الذى هو الجار والمجرور والعامل الذى هو تخوفينى و«تخوفينى» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة للتخفيف، وياء المخاطبة فاعل والنون الموجودة للوقاية والياء بعد النون مفعول به.
الشاهد: فى «لا أباك» حيث إن «أبا» وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف وأن «لا» لا تعمل فى المعرفة.
مواضعه: ذكره ابن منظور فى لسان العرب جـ ١٨ ص ١٢، ومحب الدين مرتضى فى تاج العروس جـ١ ص ٥، وابن مالك فى التسهيل ص ٦٨، وابن يعيش فى شرح المفصل ٢/ ١٠٥، وابن هشام فى الشذور ص ٣٤٣، والسيوطى فى همعه ١/ ٤٥.

(٢) راجع الأشمونى ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

(٣) ب - وفى أ، جـ (المقابل).

(٤) أ، ب - وفى جـ (معرفتين).

خاصة فيحكم بتعريفهما. وأكثر ما يكون ذلك فى «غير» إذا وقع بين ضدين، وأجاز بعض العلماء منهم السيرافى أن يعمل على هذا (قوله تعالى)(١): ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٢) لوقوع «غير» فيه بين متضادين وليس بلازم، لقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾(٣) (فنعت)(٤) به النكرة مع وقوعه بين متضادين. أ هـ.

ثم قال: **ووصلُ ألْ بِذَا المضَافِ مُغْتَفَرْ.**

الإشارة إلى الوصف (المشابه)(٥) للمضارع. يعنى: أن وصل أل بما إضافته لفظية مغتفر لا مطلقًا بل بشرط كونه مضافًا إلى ما فيه «أل» نحو: (الجعد الشَّعْر).

أو مضافًا إلى ما فيه أل نحو: (الضاربُ رأس الجانِى) أو مثنى أو مجموعًا على حدة نحو: «الضاربا زيد» و«المكرمو عمرو».

وأما جمع التكسير وجمع المؤنث السالم (فكالمفرد وعنهما احترز)(٦) بقوله: (سبيله اتَّبع) أى: اتبع سبيل المثنى فى سلامة واحده وإعرابه بالحرفين. فإن قلت: مفهوم الشرط أن وصل أل (بذا المضاف)(٧) فيما سوى هذه الصور الأربع غير مغتفر.

وقد ذكر فى التسهيل صورة خامسة(٨) يغتفر فيها ذلك (أيضًا)(٩) (وهى)(١٠) أن يكون الثانى مضافًا إلى ضمير المقرون بأل. كقوله:

---

(١) ب.
(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.
(٣) من الآية ٣٧ من سورة فاطر.
(٤) ب، جـ - وفى أ (فنكت).
(٥) ب، جـ - وفى (به).
(٦) أ، جـ - وفى ب (فمنهما تحرزا)
(٧) ب.
(٨) راجع التسهيل ص ١٣٧، ١٥٦.
(٩) أ، جـ.
(١٠) ب، جـ - وفى أ (هو).

الوُدُّ أنتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِه(١) ....

قلت: إنما أهمل هذه (الصورة)(٢) هنا لقلتها وللخلاف فى جوازها.

فإن المبرد منع الجر فى نحـو ذلك وأوجب النصب، ولكن الصحيح جوازه، لثبوته فى المستحقة صفوه (هكذا)(٣) روى بالجر.

ثم قال:

وربما أكسبتَ ثانٍ أوَّلا تأنيثًا ان كان لحذفٍ مُوهِلا

يعنى: أن المضـاف قد يؤنث لتـأنيث المضاف إليـه، بشرط صـحة حـذفه، والاستغناء عنه بالمضاف إليه (فيشمل)(٤) أربعة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف بعضًا وهو مؤنث كقوله:

---

(١) صـدر بيت قال العـينى: لم أقف على اسم قـائله ـ وبحـثت فلم أعـثر على قـائله من الكامل.

وعجزه: مِنِّى وإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالا

الشرح: «الود» بضم الواو أو فتحها أو كسرها ـ المحبـة ـ «المستحقة» التى تستوجب بما اشتملت عليه من صفات ومَادح «صفوه» خـالصه ولبابه «أرج» مضارع رجا الشىء يرجوه رجا ورجاوة إذا أمله وطمع فيه «نوالا» أى عطاء.

المعنى: أنت التى تستحقين خالص مودتى ومحبتى، ولست أطمع فى نوالك ولا أرجو منك جزاء.

الإعراب: «الود» مبتدأ وأنت مبتدأ ثان «المستحقة صفوه» خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الأول والمستحقة مضاف إلى صفوه وصفوه مضاف والضمير مضاف إليه وهو ضمير ما هو مقرون بأل الذى هو الود «منى» جار ومجرور مـتعلق بالمستحقة «وإن» الواو عاطفة «إن» شرطية «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أرج» فعل مـضارع مجزوم بحذف حرف العلة والجملة جملة الشـرط «منك» جار ومجرور متـعلق بالفعل قبله «نوالا» مفـعول به وفاعل «أرج» ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا وصدر الكلام أغنى عن الجواب.

الشاهد: فى «المستحقـة صفوه» حيث أضاف الاسم المقترن بأل، وهو المسـتحقة لكونه وصفًا مع كون المضاف إليه مضافًا إلى صفوه يعود إلى ما فيه أل وهو الود.

مواضـعه: ذكره ابن هشام فى شـرحه للألفية، والسيـوطى فى همع الهوامع٢/ ٤٨، والأشمونى ٢/ ٣٠٨.

(٢) أ، ب ـ وفى جـ (الصور). (٣) ب، جـ ـ وفى أ (لكذاى).

(٤) أ ـ وفى ب، جـ (فشمل).

إذا بعضُ السِّنين تَعَرَّقَتْنا[1]

لأن بعض السنين سنة.

والثانى: أن يكون بعضًا وهو مذكر كقوله:

. . . . كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ[2]

---

(١) صدر بيت لجرير من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان. وهو من الوافر.

وعجزه: كفَى الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيم.

الشرح: «تعرقتنا» يقال تعرقت العظم إذا أكلت ما عليه من اللحم «كفى» بمعنى: أغنى يتعدى إلى مفعولين أولهما الأيتام وثانيهما فقد.

المعنى: يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا وقد كفى الأيتام فقد آبائهم لأنه أنفق عليهم وأعطاهم.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بعض» فاعل فعل محذوف يفسره تعرقتنا المذكور «تعرقتنا» جملة من فعل وفاعل ومفعول «كفى» بمعنى أغنى يتعدى إلى مفعولين «الأيتام» مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة «فقد» مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة «أبى» مضاف إليه «اليتيم» مضاف إليه.

الشاهد: أن «بعضًا» اكتسب التأنيث مما بعده؛ ولهذا قال تعرقتنا بالتأنيث.

مواضعه: ذكره سيبويه فى كتابه ١/ ٢٥ والشاهد رقم ٢٨٨ من الخزانة.

(٢) عجز بيت قائله: الأعشى ميمون بن قيس. وهو من الطويل.

وصدره: وتشرقُ بالقول الذى قد أذعته

الشرح: «تشرق» بريقه إذا غص. «أذعته» أفشيته، «صدر القناة» الرمح.

الإعراب: «تشرق» فعل مضارع والفاعل ضمير «بالقول» جار ومجرور فى محل نصب مفعوله «الذى» اسم موصول صفة للقول «قد» حرف تحقيق «أذعته» فعل وفاعل ومفعول والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كما» الكاف للتشبيه وما مصدرية «صدر» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «القناة» مضاف إليه مجرور بالكسرة «من الدم» جار ومجرور.

الشاهد: فى «شرقت صدر» فإنها مؤنثة وفاعلها وهو الصدر مذكر، وكان القياس «شرق» ولكن لما كان الصدر الذى هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/ ٣١٠، والسيوطى ص ٧٤، وأيضًا فى همعه ٢/ ٤٩، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١١٣.

والثالث: أن يكون وصفًا للمؤنث كقوله:

مَشَينَ كمَا اهتَزَّت رِماحٌ تَسفَّهتْ ... أعَالِيهَا مَرُّ الريَاحِ النواسمِ[1]

والرابع: ألا يكون بعضًا ولا وصفًا، ولكنه شبيه بالبعض فى صلاحيته (للسقوط)[2] كقولهم: اجتَمعَتْ أهل اليَمَامَةِ[3].

وذكر الفارسى خامسًا. وهو أن يكون المضاف كل كقول عنترة:

جادَتْ عَلَيهِ كُلُّ عَينٍ ثَرَّةٍ[4] ....

---

(١) قائله: ذو الرمة غيلان بن عقبة. وهو من الطويل.
الشرح: «اهتزت» مالت واضطربت «تسفهت» من قولهم تسفهت الرياح الغصون إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمة، وهى الرياح اللينة أول هبوبها.
المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين فى اهتزاز وتمايل فهن يحاكين رماحًا مرت بها ريح فأمالتها.
الإعراب: «مشين» فعل وفاعل «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما» مصدرية «اهتزت» اهتز فعل ماض والتاء للتأنيث «رماح» فاعل اهتزت و «ما» المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف أى مشين مشيًا كائنًا كاهتزاز ... إلخ
«تسفهت» تسفه فعل ماض والتاء للتأنيث «أعاليها» أعالى مفعول به لتسفه وأعالى مضاف والضمير مضاف إليه «مر» فاعل تسفهت و«مر» مضاف «الرياح» مضاف إليه «النواسم» نعت للرياح،
وجملة «تسفهت» نعت «الرماح».
الشاهد: فى «تسفهت .. مر الرياح» حيث أنث الشاعر الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر وهو «مر» والذى جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو «الرياح».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٧، وابن عقيل ٢/ ٣٨، الأشمونى ٢/ ٣١٠، وداود، والمكودى ص ٨٦، وسيبويه ١/ ٢٥، والخصائص ٢/ ٤١٧.

(٢) أ، ب ـ وفى جـ (فى السقوط).

(٣) قال سيبويه ١/ ٢٦: (وسمعنا من يوثق به من العرب يقول: اجتمعت أهل اليمامة لأنه يقول فى كلامه اجتمعت اليمامة يعنى: أهل اليمامة فأنث الفعل فى اللفظ إذ جعله فى اللفظ لليمامة فترك اللفظ على ما يكون عليه فى سعة الكلام).

(٤) صدر بيت: قائله عنترة بن شداد العبسى. وهو من الكامل.
وتمامه: فَتَركْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ.
الشرح: «ثرة» بفتح الثاء وتشديد الراء ـ كل عين كثيرة الماء «كل حديقة» ويروى كل قرارة «فتركن كل حديقة» معناه: أن الماء لما اجتمع استدار أعلاه فصار كدور الدرهم. =

ومنه ﴿يَوْمَ تجِدُ كُلُّ نفسٍ﴾(١) والتأنيث فى هذا النوع أفصح بخلاف ما قبله.

تنبيه:

قد يرد مثل ذلك فى التذكير، ومنه قول الشاعر:

رُؤْيةُ الفكرِ ما يئول له الأمرُ   مُعينٌ على اجتنابِ التَّوَانى(٢)

ثم قال:

ولا يُضَافُ اسمٌ لما بِهِ اتَّحَدْ   معنًى وأوِّلْ موهِمًا إذا وَرَدْ

= الإعراب: «جادت» جاد فعل ماض والتاء للتأنيث «عليه» جار ومجرور والضمير يرجع إلى النبت فى البيت قبله «كل» فاعل و «عين» مضاف إليه «وثرة» نعت لعين «فتركن» الفاء عاطفة «تركن» فعل وفاعل «كل» مفعول به «حديقة» مضاف إليه «كالدرهم» جار ومجرور نعت لحديقة.

الشاهد: فى «جادت» حيث أنث مع إسناده إلى لفظة كل، لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه بإضافته.

مواضعه: ذكر ابن هشام فى المغنى ١/ ١٦٨، والسيوطى فى همعه ٢/ ٧٤، والأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣١٠.

(١) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٢) قال العينى: لم أقف على اسم قائله. وبحثت فلم أعثر له على قائل. وهو من الخفيف.

الشرح: «ما يئول»: ما يرجع له الأمر «على اجتناب التوانى» ويروى «على اكتساب الثواب».

الإعراب: «رؤية» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «الفكر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة من إضافة المصدر إلى فاعله «ما يئول إليه الأمر» جملة وقعت مفعولا للمصدر أو فى محل جر صفة للفكر يعنى الفكر الذى يرجع إليه الأمر «معين» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «على» حرف جر «اجتناب» مجرور بها «التوانى» مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بقوله «معين».

الشاهد: فى (له الأمر) حيث قال «له» ولم يقل: «لها». فكأنه قال: الفكر الذى يئول له الأمر ويجوز أن يكون الاستشهاد فى قوله: «معين» فإنه مذكر مع أن المبتدأ مؤنث، وذلك لسريان التذكير إليه من المضاف إليه وهو الفكر. اهـ العينى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٧، والأشمونى ٢/ ٣١١، وداود، والمكودى ص ٨٧، والسيوطى ص ٧٤، وأيضًا فى همعه ٢/ ٤٩.

لابد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، وما أوهم ذلك أول.

فما يوهم الإضافة إلى المرادف نحو «سعيد كرز» (فيؤول)[1] الأول بالمسمى، والثاني بالاسم. كأنك قلت: جاءني مسمى هذا اللقب.

ومما يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: «سحق عمامة» (وجرد قطيفة. بإضافة الشيء إلى جنسه. أي: سحق من عمامة)[2].

ومما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: «مسجد الجامع».

فيؤول بحذف المضاف إليه وإقامة صفة مقامه. أي: مسجد المكان الجامع.

وذهب الكوفيون إلى أن الصفة ذهب بها مذهب الجنس ثم أضيف الموصوف إليها كما يضاف بعض الجنس إليه في نحو: «خاتم حديد» وعلى هذا فلا حذف.

وإضافة الصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته (لا ينقاس)[3].

وأجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بما معناه، لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية[4] عن الكوفيين.

وقال الفراء: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾[5] أضيفت الدار إلى الآخرة. وهي الآخرة.

والعرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كيوم الخميس.

وذكر مثلا منها ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾[6] و﴿حَبَّ الْحَصِيدِ﴾[7] و﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[8].

---

(١) ب، جـ. وفي أ (فيثولون).

(٢) جـ. وقال الأشموني ٢/ ٣١١ (.. أي. شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة).

(٣) أ، جـ وفي ب (لا يقاس).

(٤) كتاب لابن الخباز.

(٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٦) من الآية ٩٥ من سورة الواقعة.

(٧) من الآية ٩ من سورة ق.

(٨) من الآية ١٦ من سورة ق.

وظاهر التسهيل وشرحه موافقة الفراء[1].

ثم قال:

وبعضُ الأسماء يضافُ أبدًا ....

إنما احتيج (إلى)[2] التنبيه على الأسماء التى لازمت الإضافة لخروجها عن الأصل إذ الأصل جواز إفراد الاسم عن الإضافة.

ثم الأسماء (الملازمة)[3] للإضافة على قسمين:

قسم يلازمها لفظًا ومعنى نحو: «قصارى» و(حمادى)[4] و«لدى».

وقسم يلازمها معنى لا لفظًا نحو: «كل» و«بعض» و«أى».

وإلى هذا أشار بقوله:

.... وبعضُ ذا قد يأتِ لفظًا مفردًا

تنبيهات:

الأول: لكلٍّ موضعان تلزم فيهما الإضافة لفظًا ومعنى:

أحدهما: إذا (وقعت)[5] نعتًا، والآخر: إذا (وقعت)[6] توكيدًا خلافًا للفراء. والزمخشرى فى التوكيد.

الثانى: شذ تنكير «كل» ونصبه على الحال فيما (حكاه)[7] أبو الحسن.

وعلى هذا فلا يمتنع إدخال «أل» (عليه)[8].

الثالث: مذهب سيبويه والجمهور أن «كلا وبعضًا» معرفتان (بنية)[9] الإضافة وقالوا: «مررت بكلٍّ قائمًا» و«ببعضٍ جالسًا»[10].

---

(١) راجع الأشمونى ٢/ ٣١١.
(٢) ب، جـ - وفى أ (على).
(٣) أ، جـ، وفى ب (اللازمة).
(٤) قصارى وحمادى بمعنى: غايته.
(٥) ب - وفى أ، جـ (وقع).
(٦) ب، وفى أ، جـ (وقع).
(٧) أ، ب - وفى جـ (ذكره).
(٨) ب.
(٩) أ، جـ - وفى ب (على نية).
(١٠) قال سيبويه ١/ ٢٧٣: (هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفًا. وذلك قولك مررت بكل قائمًا ومررت ببعض قائما وبعض جالسًا).

وذهب الفارسى إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: (إن)[1] نصفًا وثلثًا وسدسًا معارف، لأنهما فى المعنى مضافات، وهى نكرة بإجماع.

ورد بأن العرب تحذف المضاف وتريده وقد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد «كل وبعض» على إرادته.

ثم إن (الملازم)[2] للإضافة (ثلاثة)[3] أنواع:

أحدها: ما لزم الإضافة إلى (المضمر)[4].

والثانى: (ما يضاف)[5] إلى الظاهر (والمضمر)[6].

والثالث: ما لزم الإضافة إلى الجملة.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

وبعضُ ما يُضَاف حتمًا امتَنَعْ   إيلاؤُه اسمًا ظاهرًا حَيْثُ وقَعْ
كوحدَ لبّىْ ودوالَىْ سَعْدىْ   وشذّ إيلاء يَدَىْ للبّىْ

تقدم الكلام على نصب «وحد» فى باب الحال، وهو ملازم للإضافة إلى (المضمر)[7] ولازم الإفراد والتذكير، لأنه مصدر، وربما ثنى مضافًا إلى ضمير مثنى.

حكى ابن سيدَه[8] (جلسا على وحدهما وعلى وحديهما)[9] ووحد منصوب دائمًا، وقد يجر بإضافة نسيج وجُحيش وعُيير.

---

(١) ب، جـ.
(٢) أ، جـ وفى ب (اللازم).
(٣) أ، جـ وفى ب (على ثلاثة).
(٤) أ، جـ وفى ب (الضمير).
(٥) أ، ب ـ وفى جـ (ما لزم الإضافة).
(٦) أ، جـ.
(٧) أ، جـ ـ وفى ب (الضمير).
(٨) هو: على بن أحمد بن سيده النحوى الأندلسى. كان حافظًا لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو واللغة، قال أبو عمر الطلمنكى: دخلت مرسية فتشبث بى أهلها ليسمعوا على غريب المصنف، فقلت لهم: انظروا من يقرأ عليكم فأتوا برجل أعمى يعرف بابن سيده فقرأ على من أوله إلى آخره من حفظه فعجبت منه. شرح كتاب الأخفش وغيره. مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن نحو ستين سنة.
(٩) أ، جـ ـ وفى ب (جلسا على وحديهما وحدتهما).

والأول للمدح والأخير للذم.

وزاد بعضهم قريع وحده وهو للمدح، وقد يجر بعلى كما سبق[1].

وأما «لبى ودوالى وسعدى» فهى مصادر مثناة تلزم الإضافة إلى (المضمر)[2] فتقول لبيك وسعديك ودواليك ونحوهما حنانيك وهذاذيك وحجاريك وحذاريك.

قال فى النهاية: ومن المصادر المثناة حذاريك ـ بفتح الحاء ـ ولا مفرد له.

تنبيهات:

الأول: الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار، ويقدر فى غير لبيك من لفظه والتقدير فى لبيك (أجبت)[3] إجابتك، وكأنه من ألب بالمكان إذا قام به.

الثانى: يجوز استعمال لبيك وحده، وأما سعديك فلا يستعمل إلا تابعًا للبيك.

قال سيبويه: أراد بقول لبيك وسعديك إجابة بعد إجابة[4].

الثالث: هذه التثنية عند الجمهور للتكثير (لا تقع على الواحد)[5].

الرابع: ذهب الأعلم، إلى أن الكاف فى لبيك وأخواته حرف خطاب لا موضع (له)[6] من الإعراب وحذفت النون لشبه الإضافة.

---

(١) قال السيوطى فى همعه ٢/ ٥٠ (.. يقال: هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير، وأصله فى الثوب، لأنه إذا كان رفيعًا لم ينسج على منواله، والقريع: السيد، وهو جحيش وحده وعيير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغر «عير» وهو الحمار، وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه، ويقال: هما نسيجًا وحدهما وهم نسجاء وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا، وقيل: لا يتصل بنسيج وإخوته العلامات فيقال: هما نسيج وحدهما وهكذا ...)

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (الضمير).

(٣) ب، جـ ـ وفى أ (أجبتك).

(٤) قال سيبويه ١/ ١٧٥ : (كأنما أراد بقوله لبيك وسعديك إجابة كأن يقول كلما أجبتك فى أمر فأنا فى الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشد توكيدًا.

(٥) ب ـ وفى أ، جـ (لا شفع الواحد).

(٦) ب ـ وفى أ، جـ (لها).

الخامس: حكى سيبويه عن بعض العرب[1]: لبٌّ، على أنه مفرد لبيك غير أنه مبنى على الكسر، لقلة تمكنه، واختلف فيه. فقيل: ينصب نصب المصدر كأنه قال: إجابة وقال المصنف: جعلوه اسم فعل.

وقوله: وشذّ إيلاءُ يدىْ للبَّىْ

أشار إلى أنه شذت إضافته إلى الظاهر فى قوله:

دعوتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَرًا فلبَّى فلبَّىْ يدَىْ مِسْوَرِ[2]

تنبيه:

ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد وأصله لبى قلبت ألفه ياء للإضافة إلى المضمر كما فى عليك.

---

(1) قال سيبويه ١/ ١٧٦: (وبعض العرب يقول: لب فيجريه مجرى أمس وفاق، ولكن موضعه نصب).

(2) من أبيات سيبويه التى لم يعرفوا لها قائلا ١/ ١٧٦، وقال العينى: لأعرابى من بنى أسد. وهو من المتقارب.

الشرح: «دعوت» طلبت «نابنى» نزل بى وأصابنى «مسور» بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل «لبى» أجاب «لبى يدى مسور» المراد الدعاء لمسور: بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابته بعد إجابة، وإنما خص يديه بالذكر، لأنهما اللتان أعطيتاه ما سأل.

المعنى: أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك. فالراجز يقول: دعوت مسوراً للأمر الذى نزل بى فلبانى، ثم دعا له.

الإعراب: «دعوت» فعل وفاعل «لما» اللام حرف جر للتعليل «ما» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابنى» ناب فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما والنون للوقاية والياء مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول «مسوراً» مفعول به لدعوت «فلبى» الفاء عاطفة «لبى» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مسور والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسوراً» وقوله: «فلبى يدى مسور» الفاء للتعليل «ولبى» مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وهو مضاف ويدى مضاف إليه ويدى مضاف ومسور مضاف إليه.

الشاهد: فى «فلبى يدى» حيث أضاف «لبى» إلى الاسم الظاهر وهو «يدى» وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢/ ٤١ والأشمونى ٢/ ٣١٣، وداود، والسندوبى، والاصطهناوى، والمكودى ص ٨٧، وابن هشام ٢/ ١٩١، وأيضًا فى المغنى ٢/ ١٤٣، والسيوطى ص ٧٥، وأيضًا فى الهمع ١/ ١٩٠، وابن يعيش ١/ ١٩١. والشاهد رقم ٩٣ من الخزانة، والكتاب ١/ ١٧٦.

ورد عليه سيبويه بقوله: «فلبَّىْ يدىْ مسور» لإثبات الياء مع الظاهر[1] فإن قلت: قد ذكر فى شرح التسهيل: أن إضافة لبيك إلى (المضمر)[2] الغائب شاذة كإضافته إلى الظاهر، ومنه قول الراجز:

لقلتُ لبيَّهِ لمن يَدْعُونِى[3].

وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المضمر مطلقًا.

قلت: لا يلزم من قوله: (أمتنَع إيلاؤهُ اسمًا ظاهرًا) جواز إضافته لكل مضمر.

---

(١) قال سيبويه ١/ ١٧٦ (وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ فى الإضافة كقولك عليك، وقال سيبويه:

دعوت لما نابنى مسوراً فلبى فلبى يدى مسور

فلو كان بمنزلة على لقال فلبى يدى مسور لأنك تقول على زيد إذا أظهرت الاسم.

(٢) أ - وفى ب، جـ (الضمير).

(٣) قال العينى: لم أقف على اسم قائله وبحثت فلم أعثر له على قائل - من الرجز.

وقبله: إنَّكَ لو دَعَوْتَنى ودَونى زَوْراءُ ذاتُ مُتْرَعٍ بَيُون.

الشرح: «زوراء» - بفتح الزاى وسكون الواو - الأرض البعيدة الأطراف «مترع» ممتد «بيون»: بزنة صبور. البئر البعيدة القعر، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل، «لبيه» فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

المعنى: إنك لو ناديتنى وأمامى أرض بعيدة الأطراف واسعة الأرجاء ذات ماء بعيد الغور لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شداد.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» شرطية غير جازمة «دعوتنى» دعا فعل ماض وضمير المخاطب فاعله والنون للوقاية والياء مفعول به والجملة شرط «لو» و «دونى» الواو للحال «دونى» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» مبتدأ مؤخر وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال «ذات» نعت لزوراء وذات مضاف «مترع» مضاف إليه «بيون» نعت لمترع «لقلت» اللام واقعة فى جواب لو قلت فعل وفاعل والجملة جواب لو وجملة الشرط فى محل رفع خبر إن فى أول الأبيات «لبيه» مفعول مطلق والهاء مضاف إليه «لمن» اللام حرف جر ومن اسم موصول «يدعونى» فعل وفاعل ومفعول والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: فى (لبيه) حيث أضاف (لبى) إلى ضمير الغائب. وذلك شاذ والحكم أن يضاف إلى ضمير المخاطب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٤٠، والأشمونى ٢/ ٣١٣، وابن هشام ٢/ ١٩٠، وفى المغنى ٢/ ١٤٣، والسيوطى ص ٧٥، وفى همعه ١/ ١٩٠.

وفى الارتشاف: (ويضاف)[1] إلى الظاهر. تقول: لبى زيد وسعدى عمرو وإلى ضمير الغائب قالوا: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة. هـ[2].

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وألزموا إضافةً إلى الجُمَلْ حيثُ وإذْ

شمل قوله: (إلى الجمل) (الجملة)[3] الاسمية والفعلية:

فالاسمية نحو: «جلست حيثُ زيدٌ جالسٌ»، و«إذ زيدٌ جالسٌ».

والفعلية نحو: «حيث جلس زيد»، و«وإذ جلس زيد».

فإن قلت: كيف قال: وألزموا مع إذ حيث قد ورد إضافتها إلى مفرد، فى قوله:

أما تَرَى حيثُ سُهَيْلٍ طالعًا[4] ....

(١) أ، ب - وفى جـ (ومضاف).
(٢) قال السيوطى فى همعه ١/ ١٩٠ (ورده أبو حيان بأن سيبويه قال فى كتابه: يقال: لبى زيد وسعدى زيد فساق ذلك مساق المنساق المطرد). (٣) ب.
(٤) صدر بيت: بحثت فلم أعثر على قائله. وهو من الرجز.
وعجزه: نَجمًا يُضِيء كالشِّهَابِ لامعًا.
الشرح: «سهيل» بضم السين - نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى القيظ، «الشهاب» الشعلة من النار.
الإعراب: «أما» الهمزة للاستفهام «وما» نافية أو: «أما» كلها أداة استفتاح «ترى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حيث» مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب وحيث مضاف «وسهيل» مضاف إليه «طالعًا» قيل حال من سهيل ومجىء الحال من المضاف إليه - مع كونه قليلا - قد ورد فى الشعر وهذا منه، وقيل هو حال من «حيث» والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على اسم مكان مبهم «ونجمًا» منصوب على المدح بفعل محذوف «يضىء» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم والجملة فى محل نصب صفة لنجم «كالشهاب» جار ومجرور متعلق بيضىء «لامعًا» حال مؤكدة.
الشاهد: فى «حيث سهيل» فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة. وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائى إضافة «حيث» إلى المفرد، واستدل بهذا البيت ونحوه، وروى برفع «سهيل» فتكون مضافة إلى الجملة فلا شاهد فيه.

وقد جاءت غير مضافة فى قوله:

إذا رَيْدةٌ مِن حيثُ ما نَفَحَتْ له[1] ....

قلت: أما إضافتها إلى المفرد (فهو ممنوع)[2] عند البصريين إلا فى ضرورة وهو عند الكسائى فى قياس.

وأما عدم إضافتها فهو أندر (منه)[3] مع أن فى شاهده احتمالا ظاهراً، فلندور ذلك واختصاصه بالضرورة. قال: والزموا.

وقوله: ... ... وإنْ يُنَوَّنْ يُحتمَلْ إفرادُ إذْ ... ...

=مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢/ ٣٤، والأشمونى ٣١٤، والسيوطى ص ٧٥.

(١) صدر بيت: قائله أبو حية النميرى ـ واسمه المشمر بن الربيع، وهو شاعر مجيد من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية. والبيت من الطويل.

وعجزه: أتاهُ بِرِيَّاهَا خليلٌ يُواصِلُهْ.

الشرح: «ريدة» ـ بفتح الراء وسكون الياء وفتح الدال ـ يقال: ريح ريدة ورأدة وريدانة أى: لينة الهبوب «نفحت» أى: هبت «برياها» بفتح الراء وتشديد الياء ـ الرائحة.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «ريدة» فاعل لفعل محذوف تقديره نفحت [يفسره المذكور] والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «من» حرف جر «حيث» ظرف قطع عن الإضافة مبنى على الضم فى محل جر «ما» زائدة «نفحت» نفح فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى ريدة «له» جار ومجرور متعلق بنفحت «أتاه» أتى فعل ماض والضمير فى محل نصب مفعول به «برياها» الباء حرف جر «وريا» اسم مجرور بالباء، والضمير مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأتاه «خليل» فاعل أتى «يواصله» جملة فى محل رفع نعت لخليل وجملة أتاه وقعت جوابًا لإذا.

الشاهد: فى «من حيث» حيث قطعت عن الإضافة.

تقديره: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت؛ وذلك لأن ريدة فاعل بفعل محذوف يفسره نفحت، فلو كانت نفحت مضافًا إليه لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه.

مواضعه: ذكره السيوطى فى الهمع ١/ ٢١٢.

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (فهى ممنوعة).

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (منها).

يعنى: أن إذ يجوز إفرادها لفظًا عن الإضافة، لكن بشرط أن يعوض (عن)[1] الجملة المحذوفة تنوين نحو: (يومئذ) ولا تشاركها (حيث) فى ذلك.

ولهذا قال: (يحتمل إفرادُ إذ).

فإن قلت: لم كسرت الذال من يومئذ[2] ونحوه؟

قلت: لالتقاء الساكنين خلافًا للأخفش، إذ جعل كسرها للجر بالإضافة ورد بأوجه: منها أنهم قالوا يومئذ بالفتح.

تنبيه:

قولهم: (إذ ذاك) ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى جملة اسمية والتقدير إذ ذاك كذلك[3].

.... وما كإذْ مَعْنى كإذ أضِفْ جوازًا ...

يعنى: أن (المشابه لإذ)[4] فى كونه اسم زمان مبهم غير محدود يراد به المضى أضيف جوازًا (إلى)[5] ما يضاف إليه إذ وجوبًا. يعنى: الجملتين، وذلك نحو: يوم وأيام.

فلو كان غير مبهم أو محدودًا لم يضف إلى الجمل فلا يجوز إضافة (أسبوع وشهر ويومين ونحو من المثنى وأجاز المغاربة إضافة)[6] أسبوع وشهر ونحوه.

وأجاز ابن كيسان إضافة المثنى ولم يسمع، ولو مرادًا به الاستقبال لم يضف كإذ بل يضاف كإذا أعنى: إلى جملة فعلية؛ لأن (إذا) وما حمل عليها لا يضاف إلى الاسمية.

(١) أ - وفى ب، جـ (من).
(٢) أ، جـ - وفى ب (يومئذ وحينئذ).
(٣) راجع الأشمونى ٢/ ٣١٤.
(٤) أ، ب - وفى جـ (ما شابه إذ).
(٥) أ، ب - وفى جـ (أى).
(٦) أ، جـ.

هذا مقتضى مذهب سيبويه؛ ولذلك يؤول قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾[1] على (تنزيله)[2] منزلة الماضى.

قال المصنف: والصحيح جواز ذلك على قلة، يعنى: فى (إذا) وما حمل عليها.

تنبيهان:

الأول: منع صاحب البسيط إضافة المتوسع فيه إلى الجملة، قال: لأنه اسم حينئذ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل، وليس بصحيح. بل قد أضيف متوسعًا فيه نحو: ﴿هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾[3].

الثانى: (الظاهر)[4] أن إضافة أسماء الزمان إلى الجمل محضة تفيد التعريف.

وفى البسيط: قد يقال: لا تفيده لأن الجمل نكرات.

ثم قال:

وابن أو أعْرِبْ ما كإذْ قد أُجْرِيَا ....

يعنى: أنه يجوز فيما أجرى مجرى (إذ) من أسماء الزمان، فأضيف إلى جملة وجهان: الإعراب وهو القياس، والبناء (وهو ضعيف)[5] وسببه عند البصريين المشاكلة؛ ولذلك لم يجيزوه إلا قبل فعل مبنى.

(و)[6] قال المصنف: بل سببه شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة إليه، وإلى غيره، وذلك إن قمت من قولك: «(حين)[7] قمت قمت» كان كلامًا تامًا قبل دخول (حين) عليه وبعد دخولها حدث له افتقار فشبه (حين) وأمثاله بإن.

---

(١) من الآية ١٦ من سورة غافر.
(٢) أ، ب وفى جـ (تنزله).
(٣) من الآية ٣٥ من سورة المرسلات.
(٤) جـ.
(٥) ب ـ قال الأشمونى ٢/ ٣١٥: (أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحملا على إذ).
(٦) أ، جـ.
(٧) ب، جـ ـ وفى أ (حتى).

ثم قال:

.... واخترْ بِنَا متلوٌ فِعلٍ بُنيا

شمل قوله (بنا) الماضى نحو:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا[1] ....

والمضارع المبنى كقوله:

.... علَى حينَ يَسْتصبينَ كلٌّ حليمِ[2]

---

(١) صدر بيت، قائله: النابغة الذبيانى من قصيدة يعتذر فيها للنعمان، من الطويل.

وعجزه: ألَمَّا أَصْحُ والشَّيبُ وازِعُ.

الشرح: (عاتبت): لمت فى تسخط «الصبا» بكسر الصاد - اسم الصبوة، وهى ميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ابيضاض المسود من الشعر وقد يراد به الدخول فى حده «أصح» فعل مضارع مأخوذ من الصحو، وهو زوال السكر «وازع» زاجر، كاف.

المعنى: أسبلت العبرة وقت معاتبتى الشيب حين حل وارتحل الصبا وقلت لنفسى موبخًا كيف لا أفيق من غفلتى والشيب أكبر زاجر. وقبل هذا البيت:

وأسبل منى عبرة فرددتها ... على النحر منها مستهل ودامع

الإعراب: «على» حرف جر ومعناه هنا الظرفية «حين» يروى بالجر معربًا ويروى بالفتح مبنيًا وهو المختار وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظًا أو محلا والجار والمجرور متعلق بقوله: «كفكف» فى بيت سابق «عاتبت» فعل وفاعله والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها «المشيب» مفعول به لعاتبت «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتبت «فقلت» الفاء عاطفة «وقلت» فعل وفاعله والجملة معطوفة على جملة عاتبت «ألما» الهمزة للإذكار «لما» نافية جازمة وفيها معنى توقع حصول مجزومها «أصح» فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «والمشيب» الواو للحال والشيب مبتدأ «وازع» خبره والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: فى «على حين عاتبت» فإن الرواية وردت فيه بفتح «حين» على أنه مبنى لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٠. وابن عقيل ٢/ ٤٥، والأشمونى ٢/ ٣١٥، وابن هشام ٦/ ١٩٨، وأيضًا فى المغنى ٢/ ١١٥، والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٨ وابن يعيش ٢/ ١٦.

الشاهد: ٤٩٩ من الخزانة وسيبويه ١/ ٣٦٩.

(١) عجز بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قائله - وبحثت فلم أعثر له على قائل - وهو من الطويل.

وصدره: لأجتَذِبَنْ مِنهُنَّ قَلْبِى تَحلُّمًا. =

يروى ببناء (حين) أنشده في شرح التسهيل، فكلاهما يختار معه البناء فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية

وقبلَ فعلٍ ماضٍ البِنا رَجَحْ والعكسُ قبلَ غيره أيضًا وضَحْ

ثم قال: وقبلَ فِعْلٍ مُعربٍ أو مبتدأ أعرب.....

مثال الفعل المعرب ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(١) والمبتدأ.

ألم تَعْلَمِي يا عمركِ الله أنَّنِي كَرِيمٌ على حِينِ الكرامُ قليلُ(٢)

= الشرح: «لأجتذبن» مضارع مقرون بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة وماضيه «اجتذب» تقول: جذب الشيء يجذبه واجتذبه وذلك إذا مده نحو نفسه «تحلمًا» أي تتكلف الحلم وتتصنعه «يستصبين» يملن به إلى الصبوة «حليم» عاقل.

المعنى: يقول إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة، ويتخلص من محبتهن، تصنعًا للعقل والحكمة، في الوقت الذي لهن فيه من المسكنة ما يملن به كل عاقل.

الإعراب: «لأجتذبن» اللام واقعة في جواب القسم «أجتذب» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا والنون حرف دال على التوكيد «منهن» جار ومجرور متعلق بأجتذب «قلبي» قلب مفعول به لأجتذبن والياء مضاف إليه «تحلمًا» مفعول لأجله «على حين» جار ومجرور متعلق بأجتذب «يستصبين» فعل وفاعل «كل» مفعول به وكل مضاف «وحليم» مضاف إليه والجملة في محل جر بإضافة حين إليها.

الشاهد: في «على حين يستصبين» فإن الرواية بفتح «حين» على أنه مبنى بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبنى، لاتصاله بنون النسوة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٣/ ٣١٥، والمكودي ص ٨٨ وابن هشام ٢/ ١٩٩ وأيضًا في المغني ٢/ ١١٥ والسيوطي في الهمع ١/ ٢١٨.

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) قائله: موبال بن جهم المذحجي ويقال: قائله مبشر بن مبشر الهذلي الفزاري من الطويل.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام «ولم» حرف نفي وجزم وقلب «تعلمي» فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «يا» لمجرد التنبيه «عمرك» منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء وظاهره القسم وليس مراده هنا إذ المراد: بتعميرك الله أي بإقرارك له بالبقاء «أنني كريم» إن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي «تعلمي» «على حين» على حرف جر وحين مجرور وأعرب لأنه وقع قبل مبتدأ وهو «الكرام» و «قيل» خبر المبتدأ.

الشاهد: في (حين الكرام) حيث أعربت (حين) قبل المبتدأ. =

فالإعراب قبل هذين جائز باتفاق.

وأما البناء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون (ومال)[١] الفارسى إلى تجويزه.

واختاره المصنف؛ ولذلك قال: (ومَن بَنى فلن يُفَنَّدَا).

لأن علة البناء (ليست لطلب)[٢] المشاكلة بل ما تقدم[٣].

قد ورد السماع بالبناء قبل الجملة الاسمية فى قوله: على حينَ الكرامُ قليلُ[٤] فإنه روى بالفتح، وإذا ثبت قبل الاسمية كان قبل (الفعل)[٥] المضارع أولى لأن أصله البناء.

ثم قال:

وألْزِموا إذا إضافةً إلى   جُمَلِ الأفعالِ كهُنْ إذا اعتلَى

مذهب الجمهور أن (إذا) لازمة (للإضافة)[٦] والجملة بعد (ها)[٧] فى موضع جرٍّ والعامل فيها جوابها.

وقيل: ليست مضافة. والعامل فيها الفعل الذى يليها لا جوابها؛ لأن جوابها قد يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء وإذا الفجائية وما النافية.

ولأن (وقتى)[٨] الشرط والجواب قد يختلفان فى نحو: «إذا جئتنى غداً (أجيئك)[٩] بعد غد».

=مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/ ٣٢٥، والمكودى ص ٨٨، وابن هشام فى المغنى ٢/ ١١٥، والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٨.

(١) أ، جـ وفى ب (وأما).

(٢) أ ـ وفى ب (ليس طلب) وفى جـ (ليست طلب).

(٣) بل سببه شبه الظرف حينئذ بحرف الشرط .... إلخ.

(٤) وورد السماع أيضًا فى قراءة نافع (هذا يوم ينفع) بالفتح.

(٥) ب.

(٦) أ، جـ وفى ب «الإضافة».

(٧) ب، جـ.

(٨) جـ ـ وفى أ «وقت» وفى ب «جزئى».

(٩) أ ـ وفى ب، جـ (جئتك).

ومذهب سيبويه أنها لا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو «(قوله)[1]: (هن إدا اعتلى)[2] وأما نحو ﴿إذا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ①﴾[3] فعلى تقدير الفعل.

قال فى شرح التسهيل: لا يجيز سيبويه غير ذلك، وقال السهيلى عن سيبويه: إنه يجيز على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلا، وأجاز الأخفش مع ما أوجبه سيبويه جعل المرفوع بعدها مبتدأ.

قال فى شرح التسهيل: وبقوله أقول، وجزم هنا بمذهب سيبويه.

ثم قال: لِمُفْهِمِ اثنينِ مُعَرَّفٍ بِلا تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلتَا وكِلا

كلا وكلتا من الأسماء (الملازمة)[4] للإضافة لفظًا ومعنى، ولا يضافان إلا لمفهم اثنين (فيشمل)[5] المثنى نحو (كلا الرجلين) وضميره نحو (كلاهما) و(كلانا) واسم الإشارة إلى المثنى ولو بلفظ الإفراد كقوله:

إن للخيرِ وللشرِّ مَدَى وكِلا ذلك وجهٌ وقبلْ[6]

---

(١) ب.

(٢) قال سيبويه ١/ ٥٤ (وما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا فى القياس إذا وحيث. ويقبح ابتداء الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت اجلس حيث زيد جلس أو اجلس إذا زيد يجلس.

ولإذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو لأنك لو قلت: نظرت إذا زيد يذهب لحسن ....).

(٣) الآية ١ من سورة الانفطار.

(٤) أ، جـ - وفى ب (اللازمة).

(٥) أ، جـ - وفى ب (فيشمل).

(٦) قائله: هو عبد الله بن الزبعرى أحد شعراء قريش المعدودين، وكان فى أول الدعوة الإسلامية مشركًا يهجو المسلمين ثم أسلم. والبيت من كلمة له يقولها وهو مشرك يوم أحد. وهو من الرمل.

الشرح: «مدى» غاية ومنتهى، «وجه» جهة، «وقبل» بفتح القاف والباء - له عدة معان منها الحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهى إليها واحد منهما، وكل منهما أمر واضح لا يخفى على أحد. =

واحترز بقوله (مُعَرَّف) من المنكر، فلا يضافان إليه.

وحكى الكوفيون إضافتها إلى النكرة (إذا)[1] كانت (محدودة)[2] نحو (كلا رجلين عندك قائمان) (واحترز بقوله)[3] (بلا تفرُّق) من نحو (كلا زيد وعمرو) فإنه لا يجوز إلا فى الضرورة كقوله:

كِلا الضَّيْفَنِ الْمشنُوءِ والضَّيْفِ نائلٌ   لَدَىَّ الْمُنَى والأمْن فى اليُسرِ والعُسْرِ[4]

=الإعراب: «إن» حرف توكيد «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم «وللشر» معطوف على ماقبله بالواو «مدى» اسم إن مؤخر عن خبرها «وكلا» الواو عاطفة وكلا مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة «وكلا» مضاف واسم الإشارة فى «ذلك» مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوفة بالواو على ما قبلها.

الشاهد: فى «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظًا وهو «ذلك» لأنه مثنى فى المعنى لعوده على اثنين.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ١٦١، وابن عقيل ٢/ ٤٨، وابن هشام ٢/ ٢٠٣، وداود والأشمونى ٢/ ٣١٧، والسيوطى ص ٧٦، وفى همعه ٢/ ٥٠ وابن يعيش ٣/ ٣.

(١) أ، ب ـ وفى جـ (إن).

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (مجردة).

(٣) ب ـ وفى أ، جـ (وقوله).

(٤) البيت بحثت عنه فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل.

الشرح: «الضيفن» ـ بفتح الضاد وسكون الياء وفتح الفاء ـ تابع الضيف وهو الذى يسمى الطفيلى والنون فيه زائدة فوزنه «فعلن» لا «فيعل» «المشنوء» بفتح الميم وسكون الشين وضم النون ـ المبغض وروى «واجد» بدل «نائل» وروى «العسر واليسر».

الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة الضيفن مضاف إليه «المشنوء» بالجر صفة للضيفن «والضيف» الواو عاطفة الضيف معطوف على الضيفن «نائل» خبر المبتدأ (لدى) نصب على الظرف أى عندى «المنى» مفعول لقوله نائل «والأمن» عطف عليه (فى اليسر) جار ومجرور فى محل نصب على الحال «والعسر» عطف عليه.

الشاهد: فى كلا الضيفن (أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر، وهذا لا يجوز إلا فى الضرورة).

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣١٧.

وذكر ابن الأنبارى: أن (كلا) يضاف إلى مفرد، بشرط أن تكرر نحو (كلاى، وكلاك محسنان) وأوردها على أنها من كلام العرب ولم يذكر المصنف إلا فى (أى).

ثم قال: ولا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا ......

من الأسماء (الملازمة)[1] للإضافة (أى) ويجوز إضافتها إلى النكرة.بلا شرط وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية نحو (أى الرجلين)[2] وأيهما» أو جمع نحو: «أى الرجال [3] وأيهم».

ولا تضاف إلى مفرد (معرفة)[4] نحو: «أى زيد عندك» لأنها بمعنى بعض (مع)[5] المعرفة.

ولا يصح ذلك فى هذا المثال ونحوه، ويستثنى من ذلك صورتان:

(إحداهما)[6] أن (تكرر)[7] أيا معطوفًا بالواو كقوله:

.... أَيِّى وأَيُّكَ فارسُ الأحْزابِ[8]

---

(١) أ، جـ ـ وفى ب (اللازمة).
(٢) أ.
(٣) أ.
(٤) أ، جـ وفى ب (معرف).
(٥) أ، ب ـ وفى جـ (وفى).
(٦) أ، ب.
(٧) أ، جـ ـ وفى ب «تكون».
(٨) عجز بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قائله ـ وبحثت فلم أعثر على قائل ـ من الكامل.
وصدره: فَلَئِنْ لقيتُكَ خاليَيْنِ لتعْلَمَنْ
الشرح: «خاليين» يريد ليس معنا أحد «الأحزاب» جمع حزب الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحد.
المعنى: يتوعد مخاطبه ويقول له: إذا انفردنا ونزل كل منا إلى صاحبه فستعلم أينا الشجاع.
الإعراب: «فلئن» الفاء عاطفة واللام موطئة للقسم «إن» شرطية «لقيتك» «لقى» فعل ماض واقع فعل الشرط والتاء فاعل والضمير «الكاف» مفعول به «خاليين» حال من=

والأخرى: أن تقصد الأجزاء نحو: «أى زيد أحسن» بمعنى: أى أجزائه.

وإليهما أشار بقوله:

... وإنْ كررّتها   فأضِفِ ـ أو تَنْوِ الأجزا

ثم قال:

... واخصُصنْ بالمعرفة .. موصولة أيًّا ..

يعنى: أن «أيا» الموصولة لا تضاف إلا إلى معرفة وهذا هو الأشهر وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة ذكره ابن عصفور وغيره.

وقوله: (وبعكس الصفة) يعنى: أن «أيا» إذا وقعت صفة لم تضف إلا إلى نكرة بعكس الموصولة، والواقعة حالا كالواقعة صفة[1].

ثم قال: وإن تكُنْ شَرْطًا أو استِفْهَامَا   فمطلقًا كمِّل بها الكَلامَا

يعنى أن «أيا» إذا وقعت شرطًا أو استفهامًا جاز إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة على التفصيل السابق[2].

فظهر بهذا أن (لأىٍّ)[3] ثلاثة أحوال.

ثم قال: وألزمُوا إضافة لَدُنْ فَجَرّ

=الفاعل ومن المفعول معًا منصوب بالباء «لتعلمن» جواب القسم وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه وأكد الفعل بنون التوكيد الخفيفة «أيى» مبتدأ ومضاف إليه «وأيك» عطف عليه «فارس الأحزاب» خبر المبتدأ ومضاف إليه والجملة فى محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم. وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام.

الشاهد: فى «أيى وأيك» حيث أضاف لفظ «أى» إلى مفرد معرفة لأنه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢/ ٢٠٥، الأشمونى ٢/ ٣١٧، والسيوطى ص ٧٦.

(١) مثال الموصولة مضاف إلى المعرفة «يعجبنى أيهم قائم» وإلى النكرة «يعجبنى أى رجلين قاما» ومثال الواقعة صفة «مررت برجل أى رجل» والواقعة حالا «مررت بزيد ـ أى فتى».

(٢) مثالهما «أى رجل يأتينى فله درهم»، ﴿أيما الأجلين قضيت﴾ ﴿أيكم يأتينى بعرشها﴾. ﴿فبأى حديث﴾.

(٣) ب، جـ ـ وفى أ (لها).

من الأسماء الملازمة للإضافة «لدن» وهى لأول غاية زمان أو مكان.

وتضاف إلى المفرد وإلى الجملة.

وقوله (فجر) يعنى: لفظًا أو محلا لتندرج الجملة.

ومن إضافتها إلى جملة اسمية قوله:

وتَذكُرُ نُعماهُ لدنْ أنتَ يافعٌ(١) . . . .

وفعلية قوله:

صَرِيعُ غَوانٍ راقهن ورُقْنَهُ .. لَدُنْ شَبَّ حتى شَابَ سودُ الذَّوائِبِ(٢)

---

(١) صدر بيت: قال فى الدرر اللوامع ١/ ١٨٤: لم أعثر على قائله ـ وبحثت فلم أعثر له على قائل.

وعجزه: إلى أنتَ ذو فَوْدَيْنِ أبيضُ كالنِّسْرِ

الشرح: «نعماه» بضم النون: النعمة «اليافع» الشاب «فودين» قال فى الصحاح: «فود» معظم شعر الرأس مما يلى الأذن وفود الرأس جانباه والجمع أفواد. والفودان: قرنا الرأس وناحيتاه، ويقال: بدا الشيب بفوديه، وفى الحديث: «كان أكثر شيبه فى رأسه»، أى ناحيتيه.

الإعراب: «وتذكر» الواو عاطفة «تذكر» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت «نعماه» نُعمى مفعول به والضمير مضاف إليه «لدن» ظرف يصلح للزمان والمكان «أنت يافع» مبتدأ وخبر والجملة فى محل جر بإضافة لدن إليها «إلى» ابتدائية «أنت» مبتدأ «ذو» خبر «فودين» مضاف إليه «أبيض» خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف تقديره أنت «كالنسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثالث أو خبر لمبتدأ محذوف أيضًا.

الشاهد: فى «لدن أنت يافع» حيث أضيفت «لدن» إلى الجملة الاسمية.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣١٨، والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٥.

(٢) قائله: القطامى واسمه عمير بن شييم ـ من الطويل.

الشرح: «صريع» المصروع: هو المطروح على الأرض غلبة، «غوان» جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بحسنها عن الحلى «راقهن» أعجبهن، وروى «شاقهن وشقنه» «ورقنه» أعجبنه. «الذوائب» جمع ذؤابة: خصلة من الشعر.

المعنى: أنه صريع مغلوب على أمره بسبب الغانيات اللاتى تعلق بهن منذ نشأ وتعلقن به حتى شاب.

الإعراب: «صريع» بالجر بدل من قوله «مستهلك» فى بيت سابق، وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف «غوان» مضاف إليه «راقهن» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى=

ولم يضف إلى الجمل من ظروف المكان إلا حيث ولدن. وقال ابن برهان: إلا (حيث)(١) وحدها.

وقوله: ونصبُ غُدوة بها عنهم نَدَرْ

سمع فى «غدوة» بعد «لدن» الجر والنصب والرفع.

أما الجر فهو الأصل(٢) وأما النصب (فشاذ، ووجه)(٣) بثلاثة أوجه:

أحدها: أن «لدن» شبهت باسم الفاعل، (فى ثبوت)(٤) نونها تارة وحذفها أخرى فنصب بها.

وضعف لسماع النصب بعد (لد)(٥) المحذوفة النون.

والثانى: أن النصب على إضمار «كان» الناقصة.

والثالث: أنه على التمييز.

وقال سيبويه: ولا تنصب لدن غير غدوة(٦)

=صريع غوان وضمير الغائبات مفعول به «ورقنه» الواو حرف عطف وراق فعل ماض ونون النسوة فاعل وضمير الغائب مفعول به «لدن» ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب، وقد نازع فيه كل من راقهن ورقنه «شب» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر والجملة فى محل جر بإضافة لدن إليها «حتى» حرف غاية وجر «شاب» فعل ماض مبنى على الفتح «سود» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «الذوائب» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: فى «لدن شب» حيث أضاف «لدن» إلى جملة «شب» وهى فعلية والفاعل مستتر جوازاً.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن هشام ٢/ ٢٠٧ والأشمونى ٢/ ٣١٨، وداود، والمكودى ص ٩٨، والسيوطى فى الهمع ١/ ٢١٥.

(١) ب، ج وفى أ (حديث).

(٢) قال سيبويه ١/ ١٠٧: (والجر فى غدوة هو الوجه والقياس).

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (فرجه).

(٤) أ، جـ (لثبات) و ب (لثبوت) والأحسن فى ثبوت.

(٥) أ، ب ـ وفى جـ (لدن).

(٦) قال سيبويه ١/ ٢٨: (إن لدن إنما ينصب بها مع غدوة) وفى ١/ ١٠٧ أن لدن لها مع غدوة حال ليست فى غيرها تنصب بها كأنه ألحق التنوين فى لغة من قال له وذلك قولك من لدن غدوة).

وأما الرفع فرواه الكوفيون ووجه بإضمار «كان»[١]

وقال ابن جنى: لشبهه بالفاعل فرفع، فظاهره أنها مرفوعة بلدن ولم يذكر الرفع هنا، وذكره فى التسهيل[٢].

وقوله: (بها) يقتضى أن نصب غدوة بلدن لا بكان المقدرة.

وقوله: (ومع مع فيها قليل).

مع اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على ما يليق بالمصاحب، وهو ملازم للإضافة والظرفية وقد يجر بمن. حكى سيبويه ذهب مِنْ مَعِهِ[٣].

وهو معرب فى أكثر اللغات، وبناؤه على السكون لغة ربيعة.

وفى المحكم[٤] (لغة)[٥] ربيعة[٦] وغنم ولم يحفظ سيبويه أنه لغة فزعم أنه ضرورة.

وقوله: (قليل) يعنى بالنسبة إلى اللغة الأخرى.

وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذ كانت ساكنة. وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: (فيها).

يعنى: أن الإسكان قليل فى موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفًا لم يكن الإسكان فى الاسمية[٧].

وقوله: ... ونُقِلْ فتح وكسرٌ لسكون يتَّصِلْ

هما: مرتبان لا مفرعان من أعربها فتح ومن بناها على السكون كسر، لالتقاء الساكنين.

---

(١) كان التامة: والتقدير: لدن كانت غدوة.

(٢) قال فى التسهيل ص ٩٧ (وقد يرفع).

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٩.

(٤) هو كتاب لابن سيده.

(٥) أ، ب.

(٦) هو ابن تغلب بن وائل رأس القبيلة، ودليل البناء على السكون قوله:

فريشى منكم وهواى معكم وإن كانت زيارتكم لماما

(٧) ب، جـ.

وقوله:

واضْمُمْ ـ بناء ـ غيراً انْ عَدِمْتَ ما له أضــــيفَ ناويًا ما عُدِما
قبلُ كغــــيرُ، بعدُ، حســبُ، أوّلُ ودونُ والجهاتُ أيضًا، وعَلُ

يعنى أن هذه الأشيـاء المذكورة، أعنى غـير (وقـبلا)[1] وما بعـدهما، إذا حذف مـا يضاف لم يَخْلُ إما أن ينوى مـعناه دون لفظه، أو ينوى لفظه(أ)[2] ولا ينوى.

فإن نوى معناه دون لفظه بنيت على الضم لشبهها بحرف الجواب والاستغناء عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار[3].

وإن نوى لفظه أعربت إعراب المضاف (ولم تنون)[4]

حكى الفراء فى معانيه[5] أن من العرب من يقول: «من قبلِ» بالخفض.

وحذف التنوين للإضافة. وإن لم ينو أعربت[6] ونونت كقراءة من قرأ «من قبلٍ ومن بعدٍ»[7] بالتنوين. ومنه قوله:

فساغَ لِى الشرابُ وكنتُ قبلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ الحميمِ[8]

وإلى هذا أشار بقوله: وأعربُوا نَصبًا... البيت

---

(١) ب وفى أ «قليلا».
(٢) ب، جـ.
(٣) بالجمود والكلام يستقيم بوضع فى «فى الجـمود» ومثال المبنى قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ راجع الأشمونى ٢/ ٣٢١.
(٤) أ، جـ.
(٥) كتاب له فى تفسير القرآن الكريم.
(٦) أى قطعت عن الإضافة لفظًا ومعنى: فلم ينو لفظه، ولا معناه.
(٧) من الآية ٤ من سورة الروم.
(٨) قال العينى: قائله عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق ـ من الوافر.
الشرح: «ساغ لى الشـراب» حلا ولان وسهل مروره فى الحلق، «أغص» مـضارع من الغصص وهو فى الأصل انحباس الطعام فى المرىء ووقوفه فى الحلق، واستعمل ههنا فى موضع الشرق. «الماء الحـميم» هو الذى تشتهيه النفـس، وفى غير هذا الموضع يطلق على الماء الحار ـ ويروى: الماء الفرات.
=

فإن قلت: لم ينبه على أنه إذا نوى لفظه أعرب، بل ظاهر قوله: (نَاوِيًا ما عُدِمَا) يقتضى بناؤه.

قلت: إذا نوى لفظه صار كالمنطوق به فكأنه ما عدم.

فإن قلت: قوله: وأعربوا نصبًا ليس بجيد؛ لأن هذه الأسماء قد تجر حال التنكير كقراءة (من قرأ)[1] «من قبل ومن بعد».

قلت: الغالب فيها النصب وجرها قليل، فكأنه اقتصر على النصب (لذلك)[2].

فإن قلت: قوله: (إذا نُكّر) يفهم أن هذه الأسماء إذا بنيت على الضم كانت معرفة.

قلت: والأمر كذلك.

وقال فى البسيط: قال بعضهم: هى نكرات، وإنما يريد قبل شىء.

وجعل بعض النحويين التنوين فى قوله: «وكنت قبلا» تنوين العوض و(أن)[3] «قبلا» معرفة بنية الإضافة.

=المعنى: لما أدركت ثأرى هدأت نفسى وطاب خاطرى، وكنت قبل ذلك أتألم من أسهل الأشياء وألذها.

الإعراب: «فساغ» الفاء عاطفة وساغ فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكنت» الواو للحال «كان» فعل ماض ناقص والتاء ضمير المتكلم اسمها «قبلا» منصوب على الظرفية يتعلق بكان «أكاد» فعل مضارع واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «أغص» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا والجملة فى محل نصب خبر أكاد وجملة أكاد واسمها وخبرها فى محل نصب خبر كان وجملة كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بأغص «والحميم» نعت للماء.

الشاهد: فى «قبلا» حيث أعرب منونًا لأنه قطع عن الإضافة لفظًا ومعنى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٣٦، وابن عقيل ٢/ ٥٦، والأشمونى ٢/ ٣٢٢، والشاطبى، وابن هشام ٢/ ٢١٣، والمكودى ص٩١، والسيوطى ص٧٨، وأيضًا فى الهمع ١/ ٢١٠، وابن يعيش ٤/ ٨٨. والشاهد رقم ٦٩ من الخزانة.

(١) ب، جـ.

(٢) أ، ب.

(٣) أ، جـ.

فى شرح الكافية: وهذا القول عندى حسن(١).

ثم قال:

وما يَلى المضافَ يأتى خَلَفًا عنه فى الإعراب إذا ما حُذِفا

يجوز حذف المضاف للعلم به، والأكثر حينئذ أن يخلفه المضاف إليه فى الإعراب نحو: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾(٢) أى: حب العجل.

وقد يخلفه فى التنكير إن كان المضاف مثلا نحو: «مررت برجل زهير» (أى: مثل زهير)(٣) ولذلك نعت به النكرة.

وربما خلفه فى غير ذلك كالتذكير والتأنيث.

ثم قال: وربَّمَا جرُّوا الذى أبقَوْا كما قد كان قبلَ حذفِ ما تقدَّمَا

يعنى: أن المضاف إليه قد يبقى بعد حذف المضاف مجروراً كما كان قبل حذفه.

ولذلك شرط ذكره فى قوله:

لكنْ بشرطِ أن يكونَ ما حُذِفْ مماثلا لِمَا عليه قد عطِفْ

يعنى: أن شرط جر المضاف إليه بعد حذف المضاف. أن يكون المحذوف معطوفًا على مثله لفظًا ومعنى بعاطف متصل نحو:

أكُلَّ امرئٍ تحسبِينَ امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا(٤)

---

(١) نص شرح الكافية ورقة ٦٧ «وهذا عندى قول حسن».

(٢) من الآية ٩٣ من سورة البقرة.

(٣) أ، ب.

(٤) قائله: أبو دؤاد الإيادى. وهو من المتقارب.

الشرح: «تحسبين» تظنين، «توقد» أصله تتوقد ـ تاء المضارعة وتاء تفعل، فحذفت إحداهما تخفيفًا ـ ومعنى «توقد» تشتعل وتتوهج.

المعنى: لا تظنى كل شخص رجلا كاملا بل الكامل من اجتمع له من الصفات والخصال أحسنها وأسماها. ولا تظنى كل نار تتوقد فى الليل ناراً محمودة بل المحمود منها ما توقد لقرى الأضياف. =

أو منفصل بلا كقولهم: «ما كلُّ سـوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شَحْمَةٌ»(١) والجر فى هذا النوع (بالشـرط المذكور)(٢) مقـيس، وليس ذلك مشروطًا بتـقدم نفى (أو)(٣) استفهام. كما ظن بعضهم.

وما خـلا مما قيد به المقيس فـهو محفـوظ لا يقاس عليه كقـولهم: «مررتُ بالتَّيمِى عَدِىٍّ، أى: أحد تَيمِ عدىٍّ»(٤) قاله المصنف فجر دون عطف وكقراءة ابن

=الإعراب: «أكل» الهمزة للاسـتفهام الإنكارى كل مفـعول أول «تحسبين» مـقدم عليه «وكل» مضاف «وامرئ» مضاف إليه «تحسـبين» فعل وفاعل «امرأ» مفعول ثان «ونار» الواو عاطفة والمعطوف عليـه محذوف والتقدير وكل نار «فنار» مـضاف إليه فى الأصل، وذلك المعطوف المحـذوف ـ وهو المضاف ـ هو المعطوف على «كل امـرئ» المتقدم «تـوقد» أصله تتوقد فحذف إحدى التاءين وهو فعل مضارع والفاعل ضـمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى نار والجملة نعت لنار و «بالليل» جار ومجـرور متعلق بتوقد «نارًا» معطوف على قوله «امرئ» المنصوب السابق.

الشاهد: فى «نار» حيث حذف المضاف فيـه وترك المضاف إليه بإعرابه، إذ تقديره وكل نار. فحذف «كل» وترك «نار» بالجر على ما كان عليه، ولا يجوز أن يعطف «نار» المجرور على «امرئ» إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٥، وابن عـقيل ٢/ ٥٩، وابن هشام ٢/ ٢٢٣، والمكودى ص ٩١، وداود، والشاطبى، والسيوطى ص ٧٨، وفى همعه ٢/ ٥٢، وابن يعيش ٣/ ٢٦، وابن هشـام فـى المغنى ١/ ٢٢٤، وسـيـبـويه ١/ ٣٣ والأشمونى ٢/ ٢٢٣.

(١) وفى مجـمع الأمثال للمـيدانى ٢/ ٢٨١ رقم ٣٨٦٨ مجـمل حديثه: أن عـامر بن ذهل وثب على عمه قيس بن ثعلـبة فجعل يخنقه لأنه أخذ مال أبيـه. فقال قيس: يا ابن أخى دعنى فإن الشيخ مـتأوه فذهب قوله مثـلا. ثم قال: ما كل بيضاء شحـمة ولا كل سوداء تمرة. يعنى أنه وإن أشبـه أباه خَلقًا فلم يشبهه خُلقًـا فذهب قوله مثـلا يضرب فى موضع التهمة. ا هـ.

وقال سيبويه ١/ ٣٣: (وإن شئت نصبت شحـمة وبيضاء فى موضع جر كأنك لفظت بكل فقلت ولا كل بيضاء).

(٢) ب ـ وفى أ، جـ (بالشروط المذكورة). (٣) أ، جـ ـ وفى ب (ولا).

(٤) أ، جـ ـ وفى ب (كقول بعض العرب: رأيت التيمى تيم عدى).

الجماز[1] ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾[2] - بالخفض - والعاطف مفعول وقدره المصنف عرض الآخرة[3].

ثم قال: ويُحذفُ الثانى فيبقَى الأوّلُ كحالهِ إذا به يتّصِلُ

يعنى: أن المضاف إليه قد يحذف وينوى لفظه فيبقى المضاف على حاله قبل الحذف فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعًا؛ ولذلك (شرط)[4] ذكره فى قوله: بشرطِ عطفٍ وإضافةٍ إلى مثلِ الذى له أضفتَ الأولا

أى: بشرط عطفِ مضافٍ إلى مثل المحذوف كقول بعضهم: «قطع الله يد ورِجْل من قالها»[5].

وقول الشاعر:

.... بين ذِرَاعىْ وجَبْهَةِ الأسدِ[6]

---

(١) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جمار الزهرى المدنى. كان مقرئًا جليلا وضابطًا نبيلا من أفاضل رواة أبى جعفر، أحد القراء العشرة المشهورين. توفى سنة ١٧٠هـ.

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال. (٣) راجع الأشمونى ٢/ ٣٢٥.

(٤) جـ - وفى ب (شروط) وسقط من أ.

(٥) قال الأشمونى ٢/ ٣٢٦ (الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه «يد» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه.

وقال ابن عقيل ٢/ ٦١ (وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها.

والتقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيفت إليه «يد» وهو «من قالها» لدلالة ما أضيف إليه «رجل» عليه) اهـ.

(٦) عجز بيت قائله: الفرزدق يصف فيه عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد. وهو من المنسرح.

وصدره: يا من رأى عارضًا أسر به

الشرح: «عارضًا» أى: سحابًا، «أسر به» أفرح به - ويروى: «أكفكفه» يكفكف دمعه يمسحه مرة بعد أخرى ليرده، ويروى «أرقت له» بمعنى سهرت لأجله «بين ذراعى» أراد بذراعى وجبهة الأسد الكوكبين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجبهة الأسد منزلان من منازل القمر، والذراع والجبهة من أنواء الأسد.

الإعراب: «يا» حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ويحتمل أن يكون «من» منادى مفردًا وعلى الأول يكون من استفهامية «رأى» فعل ماض والفاعل ضمير «عارضًا» مفعوله «أسر به» على صيغة المجهول وهى جملة فى محل نصب صفة لقوله عارضًا=

وجاء نظيره في عدة أبيات(١).

وقال الفراء: لا يجوز ذلك إلا فى المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد. فأما نحو دار وغلام، فلا يجوز ذلك فيهما.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن عصفور فى تخريج قولهم: «قطع الله يد ورجل من قالها» ونحوه إلى أن التقدير يد من قالها ورجله فحذف الضمير، (وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه)(٢).

الثانى: قد يفعل ذلك دون عطف كقوله:

ومن قبلِ نادَى كلُّ مَوْلَى قرابةٍ(٣) . . . .

=«بين» منصوب على الظرفية «فراعى» مضاف إلى مقدر أى: بين فراعى الأسد وجبهة الأسد فحذف من الأول لدلالة الثانى عليه.

الشاهد: فى «فراعى وجبهة الأسد». حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف، والتقدير: بين فراعى الأسد وجبهة الأسد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/ ٣٢٦، والمكودى ص ٩٢، والشاطبى، والاصطهناوى، وابن هشام فى المغنى ٢/ ٤٥، وابن يعيش ٣/ ٢١، والشاهد رقم ١٣٦ من الخزانة وسيبويه ١/ ٩٢ والخصائص ٢/ ٤٩٧.

(١) منها:

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها   فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع

(٢) أ، ب ـ وفى جـ (وأقحم المضاف بين المضاف إليه).

(٣) صدر بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قائله ـ وبحثت فلم أعثر على قائله ـ وهو من الطويل.

وعجزه: فما عطفت مولى عليه العواطف.

الشرح: «مولى قرابة» أراد به ابن العم، «عطفت» أمالت، «العواطف» جمع عاطفة، وهى اسم فاعل من عطف.

المعنى: يصف الشاعر شدة نزلت بقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه واستنجدهم لدفع ما عرض له فلم ينجدوه.

الإعراب: «ومن قبل» جار ومجرور متعلق بقوله نادى الآتى «نادى» فعل ماض «كل» فاعل نادى وكل مضاف «ومولى» مضاف إليه «قرابة» مفعول به لنادى «فما» الفاء عاطفة «وما» نافية «عطفت» عطف فعل ماض والتاء للتأنيث و «مولى» مفعول به لعطفت «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «والعواطف» فاعل عطفت. =

كذا رواه الثقات بالكسر بلا تنوين.

قال المصنف استعمال هذا الحذف فى الأسماء الناقصة (الدلالة)[1] قليل وفى الأسماء التامة (الدلالة)[2] كثير.

فمن ذلك قراءة ابن محيصن[3] ﴿فَلاَ خَوفُ عَلَيْهِمْ﴾[4] أى: فلا خوف شىء عليهم وقد يفعل ذلك مع عطف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول ومن شواهده قول أبى بَرْزَةَ الأسلمى رضى الله عنه[5]: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثمانىَ».

هكذا ضبطه (الحافظ)[6] فى صحيح البخارى - بفتح الياء دون تنوين والأصل أو ثمانى غزوات.

ثم قال:

=الشاهد: فى «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين مع أن الشرطين غير متحققين لأنه ليس معطوفًا عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف وهو قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٥، وابن عقيل ٢/ ٦٢، وابن هشام ٢/ ٢١١، والأشمونى ٢/ ٣٢٦,٣٢٢، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى ص ٧٨، وأيضًا فى همعه ١/ ٢١٠.

(١) ب.

(٢) ب، جـ - وفى أ (للدلالة).

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمى المكى مقرئ أهل مكة مع ابن كثير قال ابن مجاهد: وكان ممن تجرد للقراءة وقام بها فى عصر ابن كثير محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، وكان نحويا يقرأ القرآن على ابن مجاهد.

قال أبو القاسم الهذلى: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة بمكة.

(٤) من الآية ٦٩ من سورة المائدة - برفع خوف من غير تنوين مع كسر الهاء -.

(٥) أبو برزة - بفتح الباء وسكون الراء وفتح الزاى - نضلة - بفتح النون وسكون الضاد - ابن عبد الله وقيل: كان اسمه نيار فسماه رسول الله ﷺ عبد الله. وقال: نيار شيطان. وأبو برزة أسلم قديمًا وشهد فتح مكة، وروى له عن رسول الله ﷺ ستة وأربعون حديثًا وتوفى بالبصرة وقيل: بل خراسان سنة ستين وقيل: أربع وستين.

(٦) أ، جـ وفى ب (الحافظ)

فصلَ مضافٍ شبهِ فعْلٍ ما نَصَبْ   مفعولاً أو ظرفًا أجِزْ ولم يُعَبْ
فصلُ يمينٍ..........

مذهب أكثر البصريين: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا فى الشعر وذهب المصنف إلى أنه يجوز فى السعة بشيئين:

الأول: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف (أو مجرور)(١).

فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر(٢) ﴿قتلُ أولادَهُم شركائِهِمْ﴾(٣).

وبالظرف قول الشاعر:

....   كناحتِ يومًا صَخْرةٍ بعسيلِ(٤)

---

(١) أ، ب ـ وفى جـ (أو مصدر).

(٢) هو عبد الله بن عامر بن يزيد ولد سنة إحدى وعشرين، قال أبو على الأهوازى: كان عبد الله بن عامر إمامًا عالمًا ثقة فيما أتاه حافظًا لما رواه، توفى بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة.

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام ـ بنصب «أولاد» وجر «شركاء» وقتل بالرفع نائب فاعل لزين وهو مضاف إلى شركاء، من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به و «أولادهم» مفعول فصل به بين المتضادين.

(٤) عجز بيت: قال العينى لم أقف على اسم قائله ـ وبحثت فلم أعثر له على قائل. وهو من الطويل.

وصدره: فَرِشْنى بخَيرٍ لا أكُونَنْ وَمِدْحَتى

الشرح: رشنى أمرٌ مَن رَاشَ يريش. يقال: رِشْت فلانًا أصلحت حاله، ومعناه أصلح حالى «بعسيل» مكنسة العطار التى يجمع فيها العطر.

المعنى: يقول لمخاطبه الذى يستجديه: أصلح شأنى ولا تردنى خائبًا بعد هذا السعى والعناء لئلا أكون فى مدحى لك كمن ينحت الصخرة بمكنسة العطار، يتعب بدون فائدة.

الإعراب: «فرشنى» الفاء للاستئناف «رش» فعل أمر والفاعل مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت والنون للوقاية والياء مفعول به «بخير» جار ومجرور متعلق بـ «رش»، «لا» الناهية «أكونن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة و«مدحتى» الواو بمعنى مع «مدحة» مفعول معه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه واسم «أكون» ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا «كناحت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «أكون» «يوما» ظرف زمان منصوب وناحت مضاف «وصخرة» مضاف إليه «بعسيل» جار ومجرور متعلق بناحت.

الشاهد: فى «كناحت يوما صخرة» فإن قوله «ناحت»اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صخرة» وقد فصل بينهما بالظرف وهو «يومًا» والتقدير: كناحت صخرة بعسيل. =

وبالمجرور قول الآخر:

لأنت معتادٌ فى الهيْجَا مُصَابرةٍ[1] ....

قال فى شرح التسهيل: فهذا من أحسن الفصل، لأنه فصل بمعمول المضاف، ويدل على جوازه (فى)[2] الاختيار قوله ﷺ: «هل أنتم تاركو لى صاحبى»[3].

وقول من يوثق بعربيته «ترك يومًا نفسِك وهواها، سَعْىٌ لها فى رداها»[4]

وقوله: (شبه فِعْلٍ) (يشمل)[5] المصدر واسم الفاعل، ومن الفصل بالمفعول

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢/ ٢٢١ وداود والمكودى ص ٩٢، والسيوطى ص ٧١ وأيضًا ص ٧٩ فى الهمع ٢/ ٥٢.

(١) صدر بيت قال العينى: لم أقف على اسم قائله وبحثت فلم أعثر له على قائل. وهو من البسيط.

وعجزه: يَصْلَى كُلُّ مَنْ عاداكَ نيرانَا.

الشرح: «الهيجا» قال الجوهرى: الحرب، وتمد وتقصر وههنا مقصورة، «يصلى» من قولهم صليت الرجل ناراً أدخلته النار.

الإعراب: «لأنت» اللام للتوكيد «أنت» مبتدأ «معتاد» خبره «فى الهيجا» جار ومجرور متعلق بمعتاد مضاف «ومصابرة» مضاف إليه «يصلى» فعل مضارع «بها» جار ومجرور متعلق بيصلى كل «فاعل» «من» اسم موصول مضاف إليه «عاداك» عادى فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى من والكاف ضمير مبنى فى محل نصب مفعول به والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «نيرانًا» مفعول به ليصلى.

الشاهد: فى «فى الهيجا» فإنه فصل بين المضاف وهو قوله: «معتاد» والمضاف إليه وهو «مصابرة» فالفصل بالجار والمجرور.

مواضعه: ذكره المكودى فى شرحه للألفية ص ٩٢.

(٢) أ، ب.

(٣) هذا بعض حديث عن أبى الدرداء فى البخارى ومسلم ـ وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وأبى بكر فغضب الرسول ﷺ وقال ما معناه: جئتكم بالهدى فقلتم كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، فهل أنتم تاركو لى صاحبى؟

«وتاركو» اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو «صاحبى» بدليل حذف النون، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو «لى» المتعلق بالمضاف.

(٤) هذه نصيحة: «ترك» مبتدأ وهو مصدر «يومًا» ظرف له فصله فاعله وهو «نفس» المضاف إليه ومفعوله محذوف «وهواها» مفعول معه أى: ترك نفسك شأنها مع هواها يومًا «سعى» خبر ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى تركك نفسك، وهو الأحسن.

(٥) أ، ب ـ وفى جـ (شمل).

مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف ﴿فلا تحسبنَّ الله مُخْلِفَ وعدَهُ رُسُلِهِ﴾[1] بنصب الوعد وخفض الرسل[2].

وقوله: (فصل) (مفعول)[3] مقدم لأجز، وقوله: (شبه فعل) صفة لمضاف.

وقوله: (ما نصب) فاعل بالمصدر الذى هو فصل، وقوله: (مفعولا أو ظرفًا) (حالان)[4] من «ما».

والتقدير: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه حال كونه مفعولا (به)[5] أو ظرفًا وفى حكمه المجرور.

الثانى: القسم نحو ما حكاه الكسائى من قولهم: «هذا غلامُ واللهِ زيدٍ»[6] وإليه أشار بقوله (ولم يُعَبْ فَصْلُ يمينٍ).

وزاد فى الكافية الفصل بإما، وقال (الفصل بإما مغتفر) هـ. كقوله:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ ومِنَّةٍ[7] . . . .

---

(١) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم «مُخلف» اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف إلى «رسله» مفعوله الأول، و «وعد» مفعول ثان وقد فصل به بينهما.

(٢) ب.

(٣) ب، جـ ـ وفى أ (معمول).

(٤) ب، ـ وفى أ، جـ (حال).

(٥) أ، جـ.

(٦) بجر «زيد» بإضافة «غلام» إليه.

(٧)صدر بيت قائله: تأبط شرا ـ واسمه ثابت بن جابرالفهمى جاهلى ـ وهو من الطويل.

وعجزه: وإِمَّا دَمٍ والقتلُ بالحر أجْدَرُ.

الشرح: «هما خُطتا» أصله هما خطتان فحذفت منها النون، وهى تثنية خطة وهى القصة والحالة «إسار» بكسر الهمزة بمعنى الأسر، والتقدير خطتا أسر.

المعنى: ليس لى إلا واحدة من خصلتين اثنتين على زعمكم إما إسار والتزام منكم إن رأيتم العفو، وإما قتل هو أولى بالحر وهذا تهكم واستهزاء.

الإعراب: «هما» ضمير مبتدأ «خطتا» خبره مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة «إما» تفصيلية «خطتا» مضاف «وإسار» مضاف إليه «ومنة» الواو عاطفة «ومنة» معطوف على «إسار» و«القتل» الواو استئنافية و «القتل» مبتدأ «بالحر» جار ومجرور متعلق بأجدر «الآتى» وأجدر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لامحل لها من الإعراب.

=

فى رواية من جر[1]،[2].

ثم نبه على أن (الفصل)[3] بغير ذلك مخصوص بالضرورة فقال:

واضطراراً وُجِدَا بأجنبِىٍّ أو بنعت، أو ندَا

الأجنبى ما ليس بمعمول (للمضاف)[4] من مفعول (به)[5] (أ)[6] وظرف (أ)[7] ومجرور (أ)[8] وفاعل.

مثال المفعول قول الشاعر:

تَسْقِى امتِياحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا[9] ....

= الشاهد: فى «خطتا إما إسار» حيث فصل فيه «إما» بين المضاف وهو «خطتا» والمضاف إليه وهو «إسار».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/ ٣٢٨ والسيوطى ص ٧٩، وفى همعه ٢/ ٤٩، وابن هشام فى المغنى ٢/ ٢٠٢ والشاهد رقم ٥٤٧ من الخزانة.

(١) راجع الأشمونى ٣// ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٢) فى الكافية ورقة ٦٩ قال: والفصل بإما مغتفر. وفى شرحها قال: ومن الفصل إما قول الشاعر:

هما خطتا إما إسار ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر

فى رواية الجر هـ راجع الأشمونى ٢/ ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨.

(٣) أ، ب وفى جـ (المتصل). (٤) أ، ب وفى جـ (المضاف).

(٥) أ، ب. (٦) ب.

(٧) ب. (٨) ب.

(٩) صدر بيت: قائله جرير بن عطية الخطفى من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويهجو أهل المهلب ـ وهو من البسيط.

وعجزه: كما تَضَمَّنَ ماءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ.

الشرح: «امتياحًا» من ماح فاه بالسواك يميح إذا استاك، «الندى» بفتح النون البلل، من النداوة «المزنة» السحابة البيضاء، «الرصف» بفتح الراء والصاد الحجارة المرصوفة وماء الرصف: هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر.

«المسواك» العود الذى يستاك به «الريقة» الرضاب، وهو ماء الفم.

المعنى: أن أم عمرو تسقى من بلل ريقها المسواك عند استياكها، فيشتمل على ريقها الصافى العذب، كما يشتمل الرصف على ماء المطر الصافى.

الإعراب: «تسقى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى أم عمرو المذكور فيما قبله «امتياحًا» حال من فاعل «تسقى» «ندى» مفعول ثان لتسقى «المسواك»=

والظرف كقوله:

كما خُطَّ الكتابُ بِكَفِّ يومًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ(١)

والمجرور كقوله:

=مفعول أول «لتسقى» وندى مضاف «وريقة» مضاف إليه ففصل بالمفعول الثانى بين المضاف «ندى» والمضاف إليه «ريقة» «وريقة» مضاف والضمير مضاف إليه «كما» الكاف حرف تشبيه وجر داخلة على المصدر «ما» مصدرية «تضمن» فعل ماض «ماء» مفعول به لتضمن وماء مضاف والمزنة مضاف إليه «الرصف» فاعل لتضمن «وما» المصدرية وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف.

الشاهد: فى «المسواك» فإنه نصب على المفعولية لتسقى، وفصل به بين المضاف وهو «ندى» وبين المضاف إليه وهو «ريقُها»، والتقدير: تسقى ندى ريقتها المسواك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشام ٢/ ٢٢٣١، والأشمونى ٢/ ٣٢٨، وداود، والاصطهناوى، والسيوطى فى الهمع ٣/ ٥٢.

(١) البيت: لأبى حية النميرى واسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة يصف رسم دار من الوافر.

الشرح: كما خط الكتاب «ويروى» كتحبير الكتاب، «يهودى» إنما خص اليهود لأنهم أهل الكتاب حينذاك، «يقارب» بضم بعض ما يكتبه إلى بعض «يزيل» يفرق بين كتابته ويباعد.

المعنى: يشبه ما بقى متناثرًا من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودى كتابًا جعل بعضه متقاربًا وبعضه متفرقًا.

الإعراب: «كما» الكاف حرف تشبيه وجر «ما» مصدرية «خط» فعل ماض مبنى للمجهول «الكتاب» نائب فاعل خط «بكف» جار ومجرور متعلق بخط «يومًا» منصوب على الظرفية بخط أيضًا «كف» مضاف «يهودى» مضاف إليه. وقد فصل بينهما بالظرف و«ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب .... إلخ «يقارب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «يهودى» والجملة فى محل جر نعت «يهودى» أو يزيل أو عاطفة وجملة يزيل معطوفة على ما قبلها.

الشاهد: فى «يوما» فإنه نصب على الظرفية بقوله «خط» وقد فصل به بين المضاف وهو «كف» والمضاف إليه وهو «يهودى» والحال أنه أجنبى فلا يجوز ذلك إلا فى الضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٦، وابن عقيل ٢/ ٦٤، والأشمونى ٢/ ٣١٨، وابن هشام ٢/ ٢٣٢، والشاطبى، والاصطهناوى، والمكودى ص ٩٢، والسيوطى ص ٧٩، وفى همعه ٢/ ٥٢، وابن يعيش ١/ ١٠٣، وسيبويه ١/ ٩١، والإنصاف ٢/ ٣٥١.

هما أخوا في الحربِ من لا أخا لهُ[1]

والفاعل كقوله: أنجب أيامَ والداهُ بِهِ إذ نجلاهُ فَنِعْمَ مَا نجلا[2]

(١) صدر بيت: قائلته عمرة الخثعمية ترثي ابنيها. وقيل: قائلته درنا بنت عبعبة من بني قيس ابن ثعلبة. قاله سيبويه. وهو من الطويل.

وعجزه: إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما.

الشرح: «نبوة» بفتح النون وسكون الباء من نبا السيف إذا لم يعمل في الضريبة.

المعنى: تقول: كانا لمن لا أخا له في الحرب، ولا ناصراً أخوين ينصرانه إذا غشيه العدو فخاف أن ينبو عن مقاومته.

الإعراب: «هما» ضمير مبتدأ «أخوا» خبره مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة في الحرب جار ومجرور وأخوا مضاف «من» اسم موصول مضاف إليه «لا» نافية للجنس مبني على الفتح المقدر على الألف، وفي هذا التعبير كلام طويل وخلافات كثيرة اخترنا أيسرها «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» و«لا» مع اسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة «من»، «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «خاف» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى «من» فعل شرط «يومًا» ظرف زمان منصوب «نبوة» مفعول به «الخاف» والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فدعاهما» جملة وقعت جواب الشرط.

الشاهد: في «أخوا في الحرب من لا أخا له» حيث فصل بأجنبي بين المضاف وهو «أخوا» وبين المضاف إليه وهو «من لا أخا له».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، والشاطبي، والاصطهناوي، وابن يعيش ٣/ ٢١، والسيوطي في الهمع ٢/ ٥٢، وسيبويه ١/ ٩٢، والإنصاف ٢/ ٥٢١ والخصائص ٢/ ٤٠٥.

(٢) البيت: للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائش الحميري - وهو من المنسرح.

الشرح: أنجب أيام والداه ويروى أنجب أزمان والداه «ويروى» أنجب أيام والديه به «أنجب» من أنجب الرجل إذا ولد نجيبًا.

الإعراب: أنجب فعل ماض «أيام» ظرف زمان منصوب «والداه» والدا» فاعل أنجب مرفوع بالألف لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة والدا مضاف والضمير مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بأنجب «إذا» ظرف لما مضى من الزمان «نجلاه» «نجلا» فعل وفاعل والضمير مفعول به والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فنعم» الفاء عاطفة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «ما» موصولة فاعل نعم «نجلا» فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول يجوز أن تكون «ما» نكرة فتكون تمييزاً لفاعل وهو الضمير المستتر وتكون «نجلا» جملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لما والرابط محذوف والتقدير: فنعم هو مولوداً نجلاه.

وكذا لو كان الفاعل مرفوعًا بالمضاف، فإن الفصل به مخصوص بالضرورة كقوله:

نَرَى أسْهُمًا للموت تُصْمِى ولا تُنْمِى

ولا تَرْعَوِى عن نقض أهْواؤُنا العزْمِ(١)

فإن قلت: لا تؤخذ هذه الصورة من كلامه هنا.

قلت: قد يفهم من قوله: (ما ينصب)، فعلم أن المرفوع لا يسوغ الفصل به اختيار، ومثال النعت قول الشاعر:

=الشاهد: حيث فصل بين المضاف وهو «أيام» والمضاف إليه وهو إذ نجلاه بأجنبى وهو والداه وهو فاعل المجب، إذ التقدير المجب والداه به أيام إذ نجلاه.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ١٦٧، وابن هشام ٣/ ٣٣٠، والأشمونى ٢/ ٣٢٨، والسيوطى ص ٨٩، وأيضًا فى همعه ٢/ ٥٣.

(١) قال العينى: أنشده ثعلب ولم يعزه لأحد، وبحثت فلم أعثر له على قائل. وهو من الطويل.

الشرح: أسهما جمع سهم «تصمى» من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه «ولا تنمى» من الإنماء من أنميت الصيد إذا رميته فغاب عنك ثم مات.

والمعنى: نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطى ولا ترعوى، الارعواء: الكف عن القبيح «العزم» عزمت على الأمر إذا أردت فعله.

الإعراب: نرى فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن «أسهما» مفعول نرى الموت جار ومجرور «تصمى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى أسهما والجملة نعت لـ «أسهما» «إذا كانت نرى بصرية أو مفعول ثان إذا كانت قلبية «ولا تنمى» الواو عاطفة «لا» نافية «تنمى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى «أسهما» والجملة معطوفة على جملة تصمى ولا ترعوى كسابقتها عن نقض جار ومجرور متعلق بترعوى أهواؤنا «أهواء» مرفوع بالمصدر الذى هو نقض» و«نقض» مضاف والعزم مضاف إليه.

الشاهد: فى «نقض أهواؤنا العزم» حيث فصل بين المضاف وهو «نقض» وبين المضاف إليه وهو «العزم» مع أن الفاعل متعلق بالمضاف، وهو ضعيف.

والتقدير: عن نقض العزم أهواؤنا، أى: عن أن تنقض أهواؤنا العزم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٩٢.

نجوتُ وقد بلَّ المرادىُّ سيفهُ   من ابنِ أبى شَيْخ الأباطِحِ طَالبِ[1]

أراد من (ابن)[2] أبى طالب شيخ الأباطح.

ومثال النداء قول الشاعر:

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لك من   تَعْجِيلِ تهلُكَةٍ والخُلْدِ فى سَقَرَا[3]

---

(١) قائله: معاوية بن أبى سفيان. قال ذلك لما اتفق ثلاثة من الخوارج، وهم عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم المرادى، والبرك بن عبد الله، وعمرو بن بكر على قتل على ابن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان وعمرو بن العاص رضى الله عنهم فقتل المرادى عليا ونجا معاوية من البرك فقال هذا البيت. وهو من الطويل.

الشرح: المرادى نسبة إلى مراد وهى قبيلة باليمن يريد قاتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب شيخ الأباطح جمع أبطح وهو المكان الواسع وأراد بالأباطح مكة وأراد بشيخها أبا طالب.

المعنى: تخلصت من القتل وقد لطخ ابن ملجم سيفه بدم على بن أبى طالب شيخ مكة.

الإعراب: نجوت فعل وفاعل وقد الواو للحال قد حرف تحقيق «بل» فعل ماض «المرادى» فاعل بل «سيفه» سيف مفعول به لبل وسيف مضاف والضمير مضاف إليه «من ابن» جار (مجرور متعلق ببل وابن مضاف «أبى» مضاف إليه «شيخ الأباطح» نعت لأبى ومضاف إليه «أبى» مضاف «طالب» مضاف إليه.

الشاهد: فى «أبى شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبى والمضاف إليه وهو «طالب» بالنعت وهو «شيخ الأباطح».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٦٧، وابن عقيل ٢/ ٦٤، والأشمونى ٢/ ٢٢٨، وابن هشام ٢/ ٢٣٥ والشاطبى، وداود، والأصطهناوى، والمكودى ٩٣، والسيوطى ص ٧٩ وفى همعه ٢/ ٥٢.

(٢) ب، جـ.

(٣) قائله: بجير بن زهير بن أبى سلمى يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب فلامه كعب على ذلك وتعرض للرسول ﷺ فنال بلسانه منه فأهدر النبى ﷺ دمه. وأما أبوهما زهير فقد مات قبل المبعث بسنة، والبيت من البسيط.

الإعراب: وفاق مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب و«وفاق» مضاف و«بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر لمبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضًا و«تعجيل» مضاف «تهلكة» مضاف إليه والخلد معطوف على تعجيل فى «سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد. =

وزاد فى التسهيل: الفصل بفعل ملغى هـ(١). أنشد ابن السكيت(٢):

بأىِّ تَرَاهُمُ الأرضينَ حَلُّوا(٣) . . . .

وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله نحو:

مُعَاوِدُ جُرْأةً وَقْتِ الهَوادِى(٤) . . . .

= الشاهد: فى «وفاق كعب» بجير فصل بين المضاف وهو وفاق والمضاف إليه وهو بجير بالنداء وهو «كعب».

والتقدير: وفاق بجير يا كعب منقذ لك أى: منج لك من تعجيل الهلاك فى الدنيا والخلود فى النار فى الآخرة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١/ ٦٦، والأشمونى ٢٢/ ٣٢٩، والاصطهناوى، والمكودى ص ٩٢، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٥٣.

(١) راجع التسهيل ص ١٦١.

(٢) هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، مضى التعريف به فى باب الكلام.

(٣) صدر بيت: قال العينى: لم أقف على اسم قائله ـ وبحثت فلم أعثر له على قائل ـ وهو من الوافر.

وعجزه: أألدَّبَرانَ أم عَسَفُوا الكِفَارَا.

الشرح: الدبران بفتح الدال ـ وهو اسم موضع، ويروى أبى الدبران «الكفار» اسم موضع وهو بكسر الكاف «أم عسفوا» أى: أم توجهوا.

الإعراب: بأى: جار ومجرور متعلق بقوله «حلوا» «ترى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «هم» ضمير فى محل نصب مفعول به، أى مضاف و«الأرضين» مضاف إليه وقوله: «تراهم» معترض بينها «حلوا» فعل وفاعل «الدبران» الهمزة للاستفهام وفيه إضمار والتقدير: هل حلوا الدبران أم عسفوا أى أم توجهوا نحو الكفار «أم» متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية «عسفوا» فعل وفاعل «الكفار» مفعول به.

الشاهد: فى «بأى تراهم الأرضين» فإن التقدير: بأى الأرضين تراهم حلوا ففصل بقوله: «تراهم» بين قوله: «بأى» الذى هو مضاف وبين قوله «الأرضين» الذى هو مضاف إليه.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه ٢/ ٣٢١ والسيوطى فى همعه ٢/ ٥٣.

(٤) صدر بيت: قال العينى: لم أقف على اسمه قائله ـ وبحثت فلم أعثر على قائله ـ وهو من الوافر.

وعجزه: أَشَمُّ كأنَّهُ رجلٌ عَبُوسُ.

الشرح: «الهوادى» جمع هادية من هدأ إذا سكن أشم من الشمم وهو الارتفاع من باب علم يعلم «عبوس» ويروى «منبوس» من قولهم رجل منبوس الوجه أى عابسه وكريهه.

=

أي: معاود وقت الهوادى جرأة.

وحكى ابن الأنبارى هذا غلام إن شاء الله (تعالى)[1] ابن أخيك. ففصل بإن شاء الله، والله أعلم[2].

=المعنى: يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد أى: أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب والجرأة ـ بضم الجيم ـ ا هـ صبان.

الإعراب: معاود خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو معاود «جرأة» مفعول لأجله ومعاود مضاف «وقت» مضاف إليه ووقت مضاف «الهوادى» مضاف إليه «أشم» خبر للمبتدأ محذوف تقديره هو أو خبر بعد خبر عند من يجيز ذلك «كأنه» كأن واسمها «رجل» خبر كأن والجملة نعت لـ «أشم» نعت لرجل مرفوع.

الشاهد: فى «معاود جرأة وقت» حيث فصل بين المضاف وهو «معاود» وبين المضاف إليه وهو «وقت» بقوله: «جرأة» منصوب على المفعولية.

والتقدير: معاود وقت الهوادى جرأة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢/ ٣٢٩، والسيوطى فى الهمع ٢/ ٥٣.

(١) أ، ب.

(٢) راجع الأشمونى ص ٣٢٨، ٣٢٨، ٣٢٩.

المضاف إلى ياء المتكلم

آخرَ ما أُضيفَ للياء اكْسرْ إذا   لم يكُ مُعْتلا كرَامٍ وقَذَى

يجب كسر آخر المضاف (إلى ياء)[١] المتكلم (إن)[٢] لم يكن منقوصًا أو مقصورًا أو مثنى أو مجموعًا على حدة كقولك: فى «غلام» غلامى.

وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: أنه معرب بحركات (مقدرة)[٣] فى الأحوال الثلاثة.

والثانى: أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة، بالجر بالكسرة الظاهرة. واختاره فى التسهيل.

والثالث: أنه مبنى.

والرابع: أنه لا معرب ولا مبنى. وإليه ذهب ابن جنى.

والأول مذهب الجمهور.

ويجوز فى الياء (بعد المكسور)[٤] وجهان: الفتح والإسكان، فقيل: الفتح أصل وقيل: الإسكان أصل (جمع)[٥] بينهما (بأن)[٦] الإسكان أصل أول إذ هو أصل كل مبنى، والفتح أصل ثان، إذ هو أصل ما هو على حرف واحد.

وأما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حدة فإذا أضيف شيء منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء فى اللغة المشهورة، فتقول فى «قذىً»: قذاى، وفى «رامٍ» رامىَّ، وفى «ابنين» ابنَىَّ، وفى «زيدين» زيدىَّ.

وإلى ذلك أشار بقوله:

.... فَذِى   جميعها اليا بعدَ فتحُها احتُذِى

---

(١) ب وفى أ، جـ (للياء).
(٢) أ، جـ وفى ب (إذا).
(٣) أ، جـ ـ وفى (مقدرات).
(٤) أ ـ وفى ب، جـ (الكسرة).
(٥) أ، جـ ـ وفى ب (والجمع).
(٦) أ، جـ ـ وفى ب (أن).

الإشارة «بذى» إلى الأنواع الأربعة و«احتذى» تبع.

ثم بين حكم آخر المقصور والمنقـوص والمثنى والمجموع على حدة إذا أضيف للياء فقـال: (وتدغم اليـا فيـه) أى: وتدغم اليا (من)[1] آخر المنقـوص والمثنى والمجموع (على حدة)[2] نصبا وجرا فيه. أى: فى ياء المتكـلم، ولا يغير ما قبلها من فتح أو كسر فتقول: رأيت رامىّ وابنىّ وزيدىّ، وتفتح الياء كما سبق.

ثم قال: (والواو) أى: وتدغم الواو أيضًا فى ياء المتكلم يعنى (بعد)[3] قلب الواو ياء.

فإن كان ما قبلها فتحة لم تغير نحو «مصطَفوْنَ» فتقول فيه «هؤلاء مصطفىّ» وإن كان (ما)[4] قبلها ضمة قلبتها كسرة لتصـبح الياء نحو: «مسلمون» فتقول فيه مسلمىّ. بقلب الواو ياء والضمة كسرة.

ومنه قوله ﷺ: «أوَ مُخرِجِىّ هُمْ»[5].

وإلى هذا أشار بقوله:

............وإنْ ما قبل واو ضُمَّ فاكسِرهُ يَهُنْ

ثم قال: (وألفًا سلّم) أى: سلم الألف من الانقلاب.

وشمل ذلك ألف المثنى نحو «هذان غلاماىَ» ولا خلاف فيه، وألف المقصور

---

(١) ب، وفى أ، جـ (فى).

(٢) ب، جـ.

(٣) ب، جـ ـ وفى أ (تقلب)

(٤) أ.

(٥) ذكره البخـارى، قال عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل حـين قال له: وددت أن أكون معك حين يخرجك قومك، وأصله: أو مخرجوى هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ومخـرجى اسم فاعل مضاف لياء المتكلم مـبتدأ و«هم» فاعل سد مسـد الخبر «وفى» شرح البـخارى: جعل «هـم» مبتـدأ خبره «مـخرجى» ولا يجوز العكس لأنـه يلزم عليه الإخبار عن النكرة بالمعرفة. ا هـ حاشية السّجاعى على القطر ص ٨٦.

نحو: «هى عصایَ»[1] وفيه لغتان إقرار الألف (وهى المشهورة)[2] وقلبها ياء وهى لغة هذيل (وحكاها)[3] عيسى بن عمر[4] عن قريش.

وقرأ الحسن[5] يا ﴿بِشْرَىّ﴾[6] وإليها أشار بقوله:

...... وفِى المَقْصُورِ عَنْ هُذَيلٍ انقلابُها ياءً حَسَنْ

وينبغى أن يستثنى من ذلك ألف «لدى» و«على» الاسمية، فإن الأكثر فيه القلب مع ياء المتكلم.

فإن قلت: فهل يجوز للقلب ألف المثنى فى لغة من التزمها مطلقًا؟

قلت: قال فى الارتشاف يحتاج فى جوازه إلى سماع[7].

---

(1) من الآية ١٨ من سورة طه.

(2) أ، ب ـ وفى جـ (وهو المشهور).

(3) ب، جـ ـ وفى (حكاه).

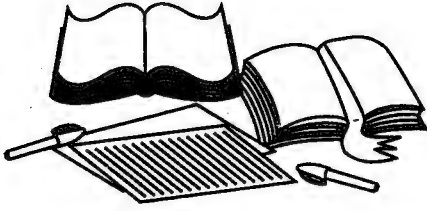
(4) عيسى بن عمر الثقفى أبو عمر مولى خالد بن الوليد نزل فى ثقيف فنسب إليهم، إمام فى النحو والعربية والقراءة مشهور. أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره، وروى عن الحسن البصرى وغيره، وحكى عنه الجوهرى فى الصحاح وغيره، سقط عن حمار فاجتمع الناس حوله. فقال مالى أراكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذى جنة افرنقعوا عنى. مات سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمس ومائة.

(5) هو الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصرى، كان إماما فى القراءة روى عن الشافعى أنه قال: لو أشاء أن أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته، وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءة شاذة من القراءات العشر. وتوفى بالبصرة سنة ١١٦ هـ.

(6) من الآية ١٨ من سورة يوسف.

(7) الارتشاف ص ٩١٠.

التحقيق



الجزء الثالث

ويشتمل على:

إعمال المصدر - إعمال اسم الفاعل - أبنية المصدر - أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات - الصفة المشبهة باسم الفاعل - التعجب - نعم وبئس وما جرى مجراهما - أفعل التفضيل - النعت - التوكيد - العطف - عطف النسق - البدل - النداء - المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

•••••

إعمال المصدر

بِفِعْلِهِ المصدر أُلحِقْ فى العَمَلِ .

أى : ألحق المصدر بفعله فى عـمله فيعمل عمل الفـعل فى اللزوم والتعدى بنفسه وبالحرف ، وخطب التمثيل فى ذلك سهل .

« تنبيه »:

(يخالف)[1] المصدر (فعله)[2] فى أمرين :

أحدهما: أن فى رفعه (نائب الفاعل)[3] خلافا، ومذهب جمهور البصريين جوازه وإليه ذهب فى التسهيل .

الثانى: (أن)[4] فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حذف لم يتحمل (ضميره)[5]، خلافا لبعضهم.

ثم قال: مُضافًا أوْ مُجَرَداً أو مع ألْ .

فـهـو ثلاثة أحـوال، وإعمـاله مـضـافـا أكثـر نحـو ﴿ ...وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ...﴾[6] ولا خلاف فيه ، وفى كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف .

---

(١) ب ، وفى أ ، جـ (يفارق) .

(٢) أ ، جـ ، وفى ب (الفعل) .

(٣) أ ، جـ ، وفى ب (نائبا عن الفاعل) .

(٤) أ .

(٥) أ ، جـ ، وفى ب (ضميرا) .

(٦) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

وإعماله مجرداً (من)[1] الإضافة وأل أقل من المضاف نحو ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[2] .

وفيه خلاف أجازه البصريون ومنعه الكوفيون .

فإن (وقع بعده)[3] مرفوع أو منصوب فهو محمول عندهم على فعل مضمر، وإعماله مع أل أقل من المجرد ، ومنه قول الشاعر[4] :

ضَعِيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ　　　يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

وفيه خلاف ، أجازه سيبويه ، ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون ، وبعض البصريين كابن السراج ، وأجازه الفارسى على قبح ، وفصّل ابن طلحة بين أن

---

(١) أ ، جـ ، وفى ب (عن) .

(٢) من الآية ١٤ من سورة البلد - إطعام مصدر فاعله محذوف « يتيما » مفعوله .

(٣) أ ، جـ - وفى ب (وقع عندهم بعده) .

(٤) قائله : لم ينسب إلى قائل - وبالبحث لم أعثر له على قائل - وذكره سيبويه وهو من الخمسين التى لم يعرف قائلوها ـ وهومن المتقارب - .

اللغة : « النكاية » الإضرار يقال : نكيت فى العدو أنكى نكاية ، إذا قتلت فيهم وجرحت «يخال» يظن « يراخى » يباعد ويؤخر .

المعنى : إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر فى أعدائه أو يقهرهم أو ينازلهم القتال، يظن أن الهرب والفرار من الحرب يبعد عنه الموت ، ويفسح له فى العمر .

الإعراب : « ضعيف » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف « النكاية » مضاف إليه «أعداءه» مفعول للنكاية ، والضمير مضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، والضمير المستتر الذى يعود على الفرار فاعل « الأجل » مفعول ليراخى ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : « النكاية أعداءه » حيث عمل المصدر المقترن بأل وهو « النكاية » ونصب المفعول وهو « أعداءه » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٣/٥ ، ابن عقيل ٢/٧٢ ، والأشمونى ٢/٢٣٣ ، والسيوطى ص٨٠ ، وذكره سيبويه ١/٩٩ ، وابن يعيش ٦/٥٩ ، وشذور الذهب ص ٣٩٩ ، والخزانة الشاهد ٥٩٧ .

يكون بأل معاقبة (للضمير)[1] فيجوز نحو (إنك والضرب خالد المسيء إليه) وإلا فلا يجوز نحو (عجبت من الضرب عمرا) ثم نبه على (شرط)[2] عمل المصدر بقوله :

إن كانِ فِعْلٌ معَ « أن » أو « ما » يَحلُّ مَحلَّهُ .

شرط إعمال المصدر غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله ، أن يصح تقديره بالفعل مع حرف مصدرى .

فإن أريد به غير الحال جاز أن يقدر بأن (أو)[3] بما ، وإن أريد به الحال قدر بما ولم يقدر بأن ، لأن مصحوبها لا يكون حالا ، فلذلك لم يقتصر على أن كما فعل بعضهم .

فإن قلت : قد ذكر فى التسهيل (معهما)[4] « أن » المخففة ، ومثله بنحو «علمتُ ضَرْبُكَ زيداً » تقديره : علمت أن قد ضربت زيداً ، فأن (هذه)[5] مخففة، لأنها واقعة بعد العلم ، وهى موضع غير صالح للمصدرية[6] .

قلت : ذكر « ما » المصدرية مغن عنها ، فإنها يصح وقوعها بعد العلم ، ولم يقدر سيبويه فى الباب بغير « أن » الثقيلة مع ضمير الشأن .

فإن قلت : ظاهر قوله : (إن كان) وقوله فى الكافية :

(حيث ما يصح حرف مصدرى تمما) .

أن هذا الشرط لازم ، وقد جعله فى التسهيل غالبا[7] وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا فى عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن

---

(١) أ .

(٢) ب ، جـ ، وفى (شروط) .

(٣) أ - وفى ب ، جـ (و) .

(٤) ب ، جـ ، وفى أ (معها) التسهيل ص١٤٢ .

(٥) أ .

(٦) أى : لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه ، ا هـ ، صبان ٢/٢٦٨ .

(٧) التسهيل ص١٤٢٠ .

وقوعه غيرمقدر بأحدها قولُ العرب : « سَمْعُ أذنى زيداً يقولُ ذلك »[1] وذكر مثلا آخر .

قلت : المشهور أن تقديره بذلك شرط وما ذكره من المثل لا يتعذر فيه التقدير، وكلام صاحب البسيط موافق للمصنف فى عدم اشتراط ذلك .

« تنبيه » :

لإعمال المصدر شروط لم يذكرها هنا :

الأول : أن يكون مُظهراً ، فلو أضمر لم يعمل ، لعدم حروف الفعل ، خلافا للكوفيين ، وأجاز ابن جنى فى الخصائص والرمانى إعماله فى المجرور ونقل عن الفارسى ، وقياسه فى الظرف .

الثانى : أن يكون مكبّراً ، فلو صغر لم يعمل .

الثالث : أن يكون غير محدود ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه كقوله[2] :

يُحايى به الجلْدُ الذى هو حازِمٌ ... بِضَرْبَةِ كفَّيْهِ الملا نَفْسَ راكبِ

فنصب الملا بضربة كفيه وهو محدود ، ونصب نفس بيحايى .

ومعناه : يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا .

---

(1) قال الصبان ٢/٢٦٨ : حال كالحال فى ضربى العبد مسيئا ، فالتقدير : سمع أذنى أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ ، وإن زعمه البعض ، وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المخففة ، لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ، ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدرا بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل ، وأن تقتضى أنه سيحصل ، لأنها تخلص المضارع للاستقبال، كذا قال البعض وفيه نظر . إذ تقدير أن والماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل . اهـ. وأقول « سمع » مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، وجملة « يقول ذلك » فى محل نصب حال من « أخاك » .

(2) قائله : لم ينسب لقائل - وبالبحث لم أعثر له على قائل - وهو من الطويل .

اللغة : «يحايى » بمعنى : يحيى - من الإحياء « الجلد » القوى الصلب « الحازم » الضابط «الملا» - بفتح الميم - مقصور - أراد به التراب .

الرابع : أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما بالنعت ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع .

والأولى أن يقال (غير متبوع) بَدَل (غير منعوت) لأن حكم سائر التوابع حكم النعت :

الخامس : أن يكون مفردا ذكره فى البسيط عن بعضهم ولم يشترطه فى التسهيل[1] وقال فى الكافية :

وأُهمل المضمرُ والمحدودُ ومصدر فارقه التوحيدُ

ورُب محدود ومجموع عمل ويسماع لا قياس قد قُبل

وصرح بجوازه فى شرح التسهيل :

ومن إعماله مجموعا قوله[2]:

قد جربَّوه فما زادتَ تجاربُهُمْ أبَا قُدامة إلا المجْدَ والفَنَعَا

= المعنى : يصف مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كا ديموت عطشا .

الإعراب : «يحايى» فصل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « به » متعلق بيحايى «الجلد» فاعل مرفوع « الذى » نعت الجلد « هو » ضمير منفصل مبتدأ « حازم » خبر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «بضربة» جار ومجرور متعلق بيحايى وضربة مضاف، وكفى من « كفيه » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه « الملا» مفعول به لضربة « نفس » مفعول به ليحايى وهو مضاف و « راكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « بضربة كفيه » فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ونصب الملا وهو مفعول ، وهو شاذ ، لأن المصدر المحدود لا يعمل ، فإن ورد حكم بشذوذه

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٣٥ ، والسيوطى ص٨١ .

وذكر فى قطر الندى ص ٢٦٨ وهمع الهوامع ٢/٩٢ .

(١) التسهيل ص ١٤٢ .

(٢) قائله : أعشى ميمون من قصيدة يمدح فيها هوذة بن على الحنفى - وهو من البسيط .

اللغة : « أبا قدامة » هذه كنية هوذة الممدوح « المجد » اسم جامع لخصال المروءة والسخاء والشرف « الفنعا » - بفتح الفاء والنون - الكرم والعطاء الواسع . =

واختلف النحويون فى (جوازهم)[1] إعمال المجموع ، فأجازه قوم ، واختاره ابن عصفور ، ومنعه قوم ومنهم ابن سيده .

فإن قلت: فهل يشترط فى إعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كاسم الفاعل ؟

قلت : لا يشترط ذلك ، لأنه عمل لكونه أصلا ، فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل . قاله المصنف ، وقال غيره لأنه عمل بالنيابة عن الفعل ، والفعل لا يشترط فيه ذلك .

وحكى عن بعض المتأخرين أنه منع إعماله ماضيا ، وليس بصحيح .

وقوله : **ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ**

يعنى أن اسم المصدر يعمل عمل فعله ، وهو قليل ، وإلى قلته أشار بتنكير (عمل) واختلف فى إعمال اسم المصدر ، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، قال بعضهم إلا فى ضرورة ، وتأولوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل .

ومن عمله قول عائشة رضى الله عنها « مِن قُبْلَةِ الرَّجل امرأتَهُ الوضوءُ»[2] وظاهر كلامه فى التسهيل أنه مقيس[3] وقال الشارح : وليس ذلك بمطرد فى اسم المصدر ولا فاش .

= الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جربوه » فعل ماض وواو الجماعة فاعله وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعول به « فما » الفاء عاطفة وما حرف نفى « زادت » فعل ماض والتاء للتأنيث « تجاربهم » فاعل زادت وضمير الغائبين مضاف إليه «أبا » مفعول به لتجارب لأنه مصدر الفعل المتعدى « قدامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إلا » أداة استثناء ملغاة « المجد » مفعول به لزادت و « الفنعا » معطوف على المجد ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : « تجاربهم أبا قدامة » حيث إن « تجاربهم » عمل مجموعا فى « أبا قدامة » .

مواضعه : من شراح الألفية الأشمونى ٢/٣٣٥ .

(١) أ ، جـ .

(٢) « قبلة » اسم مصدر مضاف لفاعله «وامرأته» مفعول والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء، اهـ خضرى ١/٢٣ .

(٣) التسهيل ص١٤٢ .

« تنبيهان »:

الأول : أطلق فى قوله (ولاسم مصدر عمل) وهو مقيد بغير العَلَم ، فالعَلَم لا يعمل ، وهو ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام، لتضمن الإشارة إلى حقيقته كيسار وبرّة وفجار[١] .

الثانى : عرف اسم المصدر فى التسهيل إذ قال : ويعمل عمله اسمه غيرُ العلم وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه - لفظا وتقديرا دون عوض - من بعض ما فى فعله مثال ذلك :

«توضأ وضوءًا» و«تكلّم كلامًا» فالوضوء والكلام اسمان للمصدر، لا مصدران، لخلوهما - لفظا وتقديرا - من بعض ما فى فعلهما .

وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو « توضأ توضؤا » أو بزيادة نحو « أعلم إعلاما » .

واحترز بقوله « أو تقديرا » من نحو « قاتل قِتالا» فإنه مصدر ، لا اسم مصدر، إذ لم يخل تقديرا ، فإن أصله « قيتالا » فالمدة مقدرة وقد (ثبتت)[٢] لفظا.

وبقوله (دون عوض) من نحو « عدة » فإنه مصدر مع خلوه من الواو ، لأن التاء عوض (منها)[٣].

ومن نحو « كلّم تكليما » فإنه مصدر مع خلوه من التضعيف ، لأن (التاء)[٤] عوض منه .

قال الشارح : اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب ، أو القائم بذاته كالعلم ، ينقسم إلى مصدر واسم مصدر .

---

(١) يسار علم لليسر مقابل العسر ، وبرة: علم للبر ، وفجار : علم للفجور .

(٢) أ ، جـ وفى ب (حذفت) .

(٣) ب .

(٤) أ ، ب ، وفى جـ (الياء) .

فإن كـان أوله ميم مزيدة لغيـر مُفاعلة كالمضـربِ والمحمَدة ، أو كان لغـير ثلاثي بوزن ما لثلاثي كالغسل والوضوء ، فهو اسم للمصدر ، وإلا فهو المصدر .

قلت : الذى أوله الميم المذكورة ، وإن أطلق بعضـهم عليه اسم المصدر فإنه يعمل عمل فعله ، وليس هو موضع الخلاف ، ولا المراد هنا .

والنوع الثـانى وهو مـا كان لغـيـر ثلاثى بوزن ما لثـلاثى هو المذكـور فى التسهيل[١] .

قال الشيخ أبو حـيان : وهذا الثانى عندنا مصدر ، لا اسم مـصدر ، قال: واسم المصدر يقال باصطلاحين :

أحدهما : (ما ينقاس)[٢] بناؤه من الثلاثى على مـفعل ، (وما زاد)[٣] على صيغة اسم المفعول وهذا يعمل عمل فعله .

الثانى : ما كان أصل وضعه لغـير المصدر كالثواب والعطاء والكلام والدهن والخبز ، فهذه وضعت لما يثاب به ولما يعطى وللجمل (المقولة)[٤] ولما يدهن به ولما يخبز به .

وفى هذا النوع اختلف الكوفيون والبصريون ، وتحقيق الخلاف بين الفريقين:

هل ينـقـاس أن يطلق اسم المصـدر مـجازا على المصـدر ويعمل عـمل المصدر أو لا؟

فقال البـصريون : لا إلا أن يضطر شاعر ، وقال الكوفيـون والبغداديون : ينقاس ذلك .

قلت : وصرح فـى شرح التسـهيل بأن ثوابا وعطاء مـصدران ، لقـرب ما بينهما وبين الأصل ، وهو إثواب وإعطاء .

---

(١) التسهيل ص ١٤٢ .

(٢) أ ، ب ، وفى جـ (ينقاس) .

(٣) أ ، جـ ، وفى ب (وما زادوا) .

(٤) أ ، جـ ، وفى ب (المفيدة) .

قوله : وَبعدَ جرِّه الَّذى أُضيف لَهْ   كَمِّلْ بنصبٍ أو برفعٍ عَملَهْ

للمصدر المضاف خمسة أحوال :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ... ﴿١١٤﴾﴾ (١) .

الثانى : أن يضاف إلى مفعول ويحذف فاعله نحو ﴿لا يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ ... ﴿٤٩﴾﴾ (٢) .

الثالث : أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله نحو ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (٣) .

الرابع : أن يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه الصلاة والسلام « ... وحجُّ البيتِ مَنِ استطاع إليه سبيلا » (٤) .

وهو قليل ، قيل : ولم يجئْ فى القرآن إلا ما روى عن ابن عامر أنه قرأ ﴿ذكرُ رحمةِ ربك عبْدُهُ زكرياءُ﴾(٥) - برفع الدال والهمزة - وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح .

والأكثر فى المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يحذف فاعله .

---

(١) من الآية ١١٤ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

(٣) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

(٤) « حج » مصدر مضاف إلى مفعول وهو « البيت » « من » اسم موصول فاعله ، وقد عدل المصنف عن الاستدلال بالآية : ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾، لاحتمال كون « من » بدلا من الناس بدل بعض من كل ، وقد حذف الرابط للعلم به - أى : من استطاع منهم ، كما يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف - أى فعليه أن يحج - وجعلها فاعلا للمصدر يفسد معه المعنى ، لأن المعنى يكون حينئذ : ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم - أن يحج البيت المستطيع ، فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف المستطيع ، فتدبر . م ٢٧١ / ٢ صبان .

(٥) من الآية ٢ من سورة مريم .

الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو « عجبت من انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمرا » .

وقوله : (كمل) يعني إن أردت ، لأن (ذاك)[1] غير لازم . وقوله :

وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ ومَنْ رَاعَى فى الاتباع المحَلَّ فحسَنْ

المضاف إليه المصدر ، إن كان فعلا فمحله رفع ، وإن كان مفعولا فهو فى موضع نصب ، إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل ، وفى موضع رفع إن قدر المصدر بأن وفعل المفعول ، خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول .

فلك فى التابع الجر على اللفظ والرفع على المحل، إن كان فاعلا أو نائبه، والنصب على المحل إن كان مفعولا به تقول : « عجبت من أكل الخبز واللحم » - بالجر والرفع والنصب - .

فالجر على اللفظ ، والنصب على المحل ، لأنه مفعول به ، والرفع على تقدير إن أُكِلَ الخبزُ (واللحمُ)[2] .

« تنبيه »:

ظاهر كلام المصنف جواز الإتباع على المحل فى جميع التوابع ، وهو مذهب الكوفيين ، وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر .

---

(١) ب - وفى أ ، جـ (ذلك) .
(٢) ب .

إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل : هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى .

فالصفة : جنس ، والدالة على فاعل : مخرج لاسم المفعول وما بمعناه، وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : مخرج للجارية على الماضى نحو « فرح » ، وغير الجارية نحو « كريم » .

وقوله : فى التذكير والتأنيث : مخرج لما كان من الصفات على أفعل نحو (أهيَف) فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير ، وقوله لمعناه أو معنى الماضي: مخرج لنحو (ضامِرِ الكشْحِ) من الصفة المشبهة وقوله :

كفعلِهِ اسْمُ فاعلٍ فى العَمَل .

يعنى : إن كان فعله لازما فهو لازم ، وإن كان فعله متعديا إلى واحد فأكثر فهو كذلك .

وقوله : **إن كانَ عَنْ مُضيِّهِ بمَعْزِلِ .**

يعنى : أن شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافا للكسائى ، فإنه أجاز عمله مستدلا بقوله تعالى : ﴿ ...وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ... ﴿١٨﴾ ﴾ [1] ورد بأنه حكاية حال ، ووافقه على إجارة ذلك هشام وابن مضاء .

«تنبيه»

هذا الخلاف فى عمل الماضى دون أل بالنسبة إلى المفعول به ، فأما بالنسبة إلى الفاعل، فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوبين، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور .

وأما المضمر : فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف أنه لا يرفعه ، وهوبعيد .

---

(١) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

وقوله : **ووَلِىَ استفهامًا أو حَرْفَ نِدَا .**

يعنى : أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أحد الأشياء المذكورة ، والاستفهام نحو قوله[1] .

أناوٍ رجالُكِ قَتْلَ امْرِئٍ من العزِّ فى حُبِّكِ اعْتاض ذُلا ؟

وحرف النداء نحو « يا طالعًا جبلاً » ولم يذكره فى الكافية ، ولا فى التسهيل .

وقال الشارح : المسوغ لإعمال « طالع » هنا اعتماده على موصوف محذوف تقديره : رجلا طالعا جبلا ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء . لأنه ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل .

والنفى : « ما ضارب الزيدان عمرا ». ومثال كونه صفة « جاءنى رجلٌ مكرمٌ عمراً » (أو مُسنَدًا) يعنى : خبرا (زيد مكرمٌ عمراً) فالواقع صفة معتمد على الموصوف ، والواقع خبرا معتمد على المخبر عنه .

فإن قلت : أهمل المصنف اعتماده على صاحب الحال نحو (جاءنى زيد ضرابا عمراً) .

قلت : استغنى عن ذكره بذكر الصفة ، لأنه صفة فى المعنى .

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من المتقارب - .

اللغة : « ناو » فاعل من نوى ينوى .

الإعراب : « أناو» الهمزة للاستفهام « ناو » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « رجالك » فاعل ناو سد مسد الخبر وضمير المخاطب مضاف إليه « قتل » مفعول به لناو « امرئ » مضاف إليه « من العز » جار ومجرور متعلق باعتاض الآتى « فى حبك » متعلق باعتاض أيضا، والكاف مضاف إليه « اعتاض » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه « ذلا » مفعول به لاعتاض .

الشاهد فيه : « أناو رجالك » فإن قوله « ناو » اسم فاعل وقد عمل عمل فعله حيث اعتمد على حرف الاستفهام .

مواضعه : شذور الذهب ص٤٠٣ ، والهمع ٢/٩٥.

« تنبيهان »

[الأول : اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر شرط فى صحة عمله عند جمهور البصريين ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط .

والثانى : ذكر المصنف هنا لعمله شرطين :

الأول : أن يكون بمعزل عن المضى ، والثانى : الاعتماد .

وزاد فى التسهيل شرطين[1] :

أحدهما : أن يكون غير مصغر ، خلافا للكسائى فى إجازته إعماله مستدلا بقول بعضهم : (أظننى مُـرتَحلاً وسُوَيِّراً فَرْسَخًا) ولا حجـة لأن فرسخا ظرف ، والظرف يعمل فـيه رائحة الفعـل ، قيل : والجواز مذهب الكوفـيين إلا الفراء ، وتابعهم أبو جعفـر النحاس ، وقال المتأخرون: إن لم يحفظ له مكبـر جاز إعماله كقوله [2]:

. . . . تَرَقْرَقُ فى الأيْدِى كُمَيْتٍ عَصيرُهَا

فى رواية من جرّ كميت .

---

(١) التسهيل ص ١٣٦ .

(٢) قائله : هو مضرس بن ربعى - وهو من الطويل - .

اللغة : « راح » هو الخمر ومن أسمائه المدام وله أسام كـثيرة « ترقرق » من ترقرق الشىء إذا تلألأ ولمع «كميت » من الكمتة وهى الحمـرة الشديدة التى تضرب إلى السواد من شدة حمرتها .

الإعراب : « ما » نافـية « طعم » مبتدأ أو اسم ما ، إن جـعلتهـا حجارية وهو مـضاف و«راح» مضاف إليه « فى الزجاج » متعلق بمحـذوف صفة لراح « مدامة » صفة ثالثة لراح «ترقرق » فعل مـضارع مرفوع بالضـمة الظاهرة ، وفاعله ضـمير مستتـر ، وجمله الفعل وفاعله فى محل جر صفة ثالثة لراح « فى الأيدى » مـتعلق بترقرق « كميت » - بالجر - صفة رابعة لراح « عصيرها » فاعل بكميت ، والضـمير مضاف إليه ، وخبر المبتدأ أو خبر ما فى كلام بعد هذا البيت .

الشاهد فيه : « كميت عصـيرها » حيث رفع « كميت » « عصيرها » فـإن قوله «كميت » وصف لم يستعمل إلا مصغرا ، وقد عمل فى قوله « عصيرها » حيث رفعها .

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ١/٩٥ .

والآخر : ألا يكون موصوفا خلافا للكسائى فى إجازته إعماله مطلقا .

قال فى شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها ، ونقل غيره ، أن مذهب البصريين والفراء هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائى وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقا والحاصل ثلاثة مذاهب .

وقوله:

وقد يكونُ نَعْتَ محذوفٍ عُرِفْ ۝ فيستحِقُّ العملَ الّذى وُصِفْ

يعنى : أن اعتماد اسم الفاعل على موصوف محذوف مسوغ لعمله عمل فعله كاعتماده على موصوف مذكور ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ... ﴿٢٨﴾﴾[١] .

وقوله:

وإن يكُنْ صِلَةَ ألْ ففى المضِى ۝ وغيرِهِ إعمالُهُ قد ارتُضِى

ما تقدم من اشتراط إرادة الحال والاستقبال ، إنما هو فى المجرد من أل: وأما ما وقع صلة لها فهو صالح للعمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال، قال الشارح: باتفاق، وفى شرح الكافية: وأما الملتبس بهما فلا خلاف فى إعماله ، وحكى الخلاف فى التسهيل[٢] .

والحاصل أربعة مذاهب :

الأول : (أنه)[٣] يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل ، وهو المشهور .

والثانى : أن المنتصب بعده مشبه بالمفعول (به)[٤] ، لأن أل ليست موصولة بل حرف تعريف ، ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف ، لأنه يبعد

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٢) التسهيل ص ١٣٧ .

(٣) ب ، جـ .

(٤) ب .

عن الفعل ، وهذا مذهب الأخفش ، وأصحـاب الأخفش يقولون : إن قصد بأل العهد فالنصب على التشبيه ، وإن قصد معنى الذى ، فالنصب باسم الفاعل.

والثالث : أنه لا عمل له ، والمنصوب بعده منصوب بفعل مضمر .

والرابع : أنه يعمل بمعنى المضى خاصة وهو مذهب الرمانى .

وقوله : **فَعَّالٌ أو مِفعالٌ أو فَعُولُ   فى كثْرةٍ عن فاعلٍ بَديلُ**

إذا قصد التكثير والمبالغة باسم الفـاعل الثلاثى حول إلى فعال (كعقار)[1] أو مفعال كمنحار ، أو فعول كضروب أو فعيل كعليم أو فعل كحذر ، وقد ذكرهما فى البيت الآتى ، فإن قلت : ما معنى قوله (فى كثرة) ؟

قلت : يعنى أن هذه المثل إنمـا يعدل عن فـاعل إليهـا للدلالة على الكثـرة والمبالغة[2] .

فإن قلت : من أين يعلم من كلامه اختصاص ذلك بالثلاثى ؟

قلت : من قـوله (عن فاعل) فـإن اسم فاعل غـير الثـلاثى لا يكون على فاعلٍ، وقد يبنى فـعّال ومِفعال وفعـول وفِعيل من أفْعَل كقـولهم درّاك ومِهوان ، وزهُوق ، ونذير، من أدرك وأهان وأزهق وأنذر ، وذلك قليل .

وقوله : **فيستحقُّ مالَهُ مِن عَمَلِ .**

يعنى : هذه الأمثلة تسـتحق ما لاسم الفاعل من العـمل بالشروط المذكورة على التفصيل المتقدم .

وقوله : **وفى فَعيلٍ قلَّ ذا وفَعِلِ .**

الإشارة إلى عمل اسم الـفاعل . أى : قل فى فعيل وفعل أن يـعمل عمل اسم الفاعل ، ومـذهب سيبويه جـواز إعمال هذه الأمـثلة الخمسة ، ومنع أكـثر البصريين منهم المازنى والمبرد إعمال فعيل وفعل .

وفصَّل الجـرمى فأجاز إعمـال فعِل ، لأنه على وزن الفعل ، ومنع إعـمال

---

(١) أ ، جـ وفى ب (كعفار) ..   (٢) أ .

فعيل، ومنع الكوفيون إعمال الخمسة، لأنها لما جاءت للمبالغة زادت على الفعل، فلم تعمل عندهم لذلك .

والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه لورود السماع بذلك نظما ونثرا مثال فعَّال قول من سمعه سيبويه « أما العسل فأنا شراب » .

وقول الشاعر(١) :

أخا الحربِ لبَّاسًا إليها جِلاَلَها

ومثال مفعال قول بعض العرب : « إنَّهُ لِمنحارٌ بوائِكَها» أى سمانها .

وقول الشاعر(٢) :

---

(١) قائله القُلاخ بن حزن بن جناب المنقرى . - وهو من الطويل - .

وتمام البيت : وليسَ بِولاَجِ الخوالفِ أعْقلا .

اللغة : « أخا الحرب » أى : مؤاخيها وملازمها « إليها » إلى بمعنى اللام «جلالها » - بكسر الجيم - جمع جل ، والمراد ما يلبس من الدروع ونحوها « ولاج » كثير الدخول «الخوالف» جمع خالفة - وهو عماد البيت - وهو المراد « أعقلا » الأعقل : الذى تصطك ركبتاه من الفزع .

المعنى : يمتدح الشاعر نفسه بالإقدام ويقول : إنه رجل حرب يلبس لها لباسا ويقتحمها إذا شبت نيرانها ، ولا يختبئ فى البيوت أو الخيام فزعا .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر فى بيت قبله « الحرب » مضاف إلى أخا «لباسا» حال أخرى « إليها » متعلق به « جلالها » مفعول لباسا ، وها مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه « بولاج » الباء زائدة وولاج خبر ليس «الخوالف» مضاف إليه « أعقلا » خبر ثان للبس .

الشاهد فيه : « لباسا .. جلالها» فإنه قد أعمل « لباسا » وهو صيغة مبالغة عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو (جلالها) وقد اعتمد على وصف مذكور وهو «أخا الحرب » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٢٤٣ وابن هشام ٣/١٦ وابن عقيل ٢/٨٦ وابن الناظم، وذكره سيبويه ١/٥٧ وابن يعيش ٦/٧٠ والشذور ص٤٠٧ ، والقطر ص٢٧٩ .

(٢) قائله : كميت بن معروف الأسدى - وهو من البسيط - .

اللغة : « شم » - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم من الشمم - وهو ارتفاع قصبة الأنف.

شُمّ مهاوينُ أبدانَ الجَزُور مخا ميصُ العِشيَّاتِ لاخُورٌ ولاقَزَمُ

فمهاوين جمع مهوان.

ومثال فعول قول بعضهم « أنت غيوظ ما علمت أكباد الإبل » حكاه الكسائى وقول الشاعر[1] :

ضَروبٌ بِنَصلِ السّيفِ سُوق سمَانِها

ومثال فعيل قول بعضهم : « إن الله سميع دعاء من دعاه » وقالوا: « هو حفيظ وعلمه وعلم غيره » .

= والمراد : أنهم سادات كبار « مهاوين » - جمع مهوان - بكسر الميم - وهو الضامر البطن، وأراد به الجائع « العشيات » -جمع عشى « لا خور » - بضم الخاء وسكون الواو - جمع أخور - وهو الضعيف « قزم » بفتح القاف والزاى .

المعنى : وصف قوما بالعزة والكرم فيقول : هم شم الأنوف أعزة ويهينون للأضياف والمساكين أبدان الجزور ، ويؤخرون العشاء تربصا على ضيف يطرق ، فبطونهم خميصة فى عشياتهم لتأخيرهم الطعام .

الإعراب : « شم » خبر مبتدأ محذوف أى : هم شم « مهاوين » - بالرفع - إما صفة وإما خبر بعد خبر « أبدان » مفعول لمهاوين « الجزور » مضاف إليه « مخاميص » خبر بعد خبر « العشيات » مضاف إليه « لاخور » عطف على ما قبله من المرفوع « ولا قزم» عطف عليه .

الشاهد فيه : « مهاوين أبدان الجزور » فإن « مهاوين » جمع اسم فاعل الذى للمبالغة وقد عمل عمل فعله حيث نصب « أبدان الجزور » .

مواضعه : ذكره سيبويه ١/٥٩ ، وابن يعيش ٦/٧٤ والهمع ٢/٩٧ .

(١) قائله: أبو طالب بن عبد المطلب ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب - عم النبى ﷺ - من قصيدة يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب .

تمامه : إذا عَدِمُوا زاداً فإنك عاقِر وهو من الطويل

اللغة : « ضروب » على وزن فعول مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته «سوق» - بضم السين - جمع ساق « سمان » - جمع سمينة ، وهى الممتلئة الجسم « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح .

المعنى : يصف الشاعر أبا أمية بالكرم وقت العسرة ويقول : إنه كان جوادا واسع الكرم،

وقول الشاعر[1] :

فَتاتانِ أمّا مِنهُما فشبيهة هِلالا ، وأخْرَى مِنهما تُشبهُ البَدْرَا

= يعقر الإبل السمان للضيفان إذا أعسر الناس ، ولم يجدوا زادا .

الإعراب : « ضروب » خبر لمبتدأ محذوف أى : أنت ضروب « بنصل » متعلق بضروب «السيف» مضاف إليه، وفى ضروب ضمير مستتر فاعله « سوق » مفعول به لضروب «سمائها» مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « عدموا » فعل وفاعل « زادا » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك» الفاء واقعة فى جواب إذا وإن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب اسم إن « عاقر » خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها جواب إذا .

الشاهد فيه : « ضروب. . . سوق » فإن « ضروب » صيغة مبالغة للضارب وقد عمل عمل فعله حيث نصب « سوق » ، وقد اعتمد على مخبر عنه محذوف ، أى أنت ضروب .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٢، وابن هشام ٣/١٧ والسيوطى ص٨٢ والمكودى ص٩٦ ، وذكره سيبويه ١/٥٧ والمفصل ٦/٧٠ والشذور ص٤٠٨ والقطر ص٢٨٠ والشاهد ٦٠٢ فى الخزانة .

(١) قائله : عبيد الله بن قيس الرقيات - وهو من الطويل -

اللغة : « فتاتان » تثنية فتاة - وهى الجارية الحديثة السن « هلالا » الهلال : القمر لليلتين أو ثلاث من أول الشهر « البدر » القمر عند تمامه وكماله .

المعنى : أن هاتين الفتاتين جميلتان ، غير أن إحداهما تشبه الهلال فى نحافتها . والأخرى تشبه البدر فى سمنها وإشراقها .

الإعراب : : « فتاتان » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هما فتاتان « أما » حرف شرط وتفصيل « منهما » خبر لمبتدأ محذوف « فشبيهة » الفاء زائدة وشبيهة خبر لمبتدأ محذوف أيضا والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبيهة ، وفى شبيهة ضمير مستتر هو الفاعل « هلالا» مفعول به لشبيهة - وهو من أشبه وذلك من النادر - «أخرى » صفة لمبتدأ محذوف . أى: وفتاة أخرى « منهما » صفة أخرى « تشبه البدرا » الجملة خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : « شبيهة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهى « شبيهة » عمل الفعل فنصب بهما المفعول « هلالا » وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف . أى : فهى شبيهة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم وابن هشام ٣/١٧ والأشمونى ٢/٣٤٣ .

ومثال فعِل قول الشاعر[1] :

حَذِرٌ أموراً لا تَضيرُ وآمِنٌ ما ليْس مُنْجِيَهُ من الأقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والقدح فيه من وضع الحاسدين .

ومن إعمال فعِل قول زيد الخيل[2] .

---

(١) قائله : هو أبو يحيى اللاحقى - وهو من الكامل - .

اللغة : « حذر » - بفتح الحاء وكسر الزاى - خائف « لا تضير » من ضار يضير يعنى : ضر يضر « منجيه » اسم فاعل من أنجى إنجاء « الأقدار » جمع قدر .

المعنى : يقول : إن هذا الشخص يكثر الحذر والخوف من أمور ليس فيها ضر ، ويأمن ما لا ينجيه من قضاء الله وقدره .

الإعراب : « حذر » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل «أمورا» مفعول لحذر « لا » نافية « تضير » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر والجملة فى محل نصب صفة لأمور « وآمن » معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » اسم موصول مفعول لآمن « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر « منجيه» خبر ليس ، والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من الأقدار » متعلق بمنج ، وجملة ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : « حذر أمورا » حيث أعمل « حذر » وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل فنصب المفعول وهو « أمورا » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٢ وابن عقيل ٢/٨٨ والمكودى ص٩٦ وابن الناظم ، وذكره سيبويه ١/٥٨ وابن يعيش ٦/٧١ والشاهد ٦٠٥ فى خزانة الأدب .

(٢) قائله : هو زيد الخيل الذى سماه رسول الله ﷺ . زيد الخير ، وكان يلقب بالخيل ، لكثرة خيوله - وهو من الوافر .

وتمامه : جحَاش الكرملين لها فديد .

اللغة : « مزقون » - جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى - وهو مبالغة مازق من المزق ، وهو شق الثياب ونحوها « عرضى » بكسر العين - وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه « جحاش » بكسر الجيم - جمع جحش - وهو ولد الحمار «الكرملين» - بكسر الكاف - اسم ماء فى جبل طيىء « فديد » - بالفاء - الصوت . =

أتانِى أنهُم مَزِقُونَ عِرضي

فأعمل مزقون عرضى وهو جمع مزق محول للمبالغة من مازق :

قوله :

وما سِوَى المُفْرِدِ مثلهُ جُعِلْ في الحكم والشروطِ حيثما عَمِلْ

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع فحكمهما حكم المفرد فى العمل بالشروط المذكورة ، فضاربان وضاربون مثل ضارب ، وذلك واضح فيما ذكر ، وضروبان وضروبون مثل ضروب فيما ذكر وذلك قوله :

وانْصِبْ بِذِى الإعمالِ تِلْوًا واخْفِضِ

احترز (بذى الإعمال) من المراد به المضى ، فإنه يضاف وجوبا كإضافة الجوامد .

وفهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقال الكسائي:

= المعنى : بلغنى أن هؤلاء القوم يتطاولون علىَّ وينالون عرضى بالقدح والذم ، ولست أعبأ بهؤلاء ، فهم عندى كالجحوش التى ترد هذا الماء وتتزاحم عليه ، وهى تنهق وتصيح وتحدث جلبة .

الإعراب : « أتانى » فعل ماض والنون للوقاية ، والياء مفعول « أنهم » حرف توكيد ونصب والضمير اسمه « مزقون » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل أتى « عرضى » مفعول لمزقون « جحاش » خبر لمبتدأ محذوف . هم : جحاش «الكرملين» مضاف إليه « لها » متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من جحاش .

الشاهد فيه : « مزقون عرضى » أعمل « مزقون » وهو جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى- الذى هو صيغة مبالغة - بمعنى ممزق - فى قوله « عرضى » عمل فعله .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٢ ، وابن هشام ٣/١٨ وابن عقيل ٢/٨٨ وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٧٧ .

هما سواء ، قيل : والذى يظهر أن الإضافة أولى بالوجهين قرئ قوله تعالى : ﴿ ... إِنَّ اللهَ بَالِغٌ أَمْرَهِ... ﴿٣﴾ ﴾ [1] .

ويعنى بقوله (تلو) المفعول الذى يليه، فلو فصل تعين نصبه نحو ﴿ ...إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ... ﴿٣٠﴾ ﴾[2] وقد أضيف مع الفصل فى قراءة من قرأ ﴿ فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ... ﴿٤٧﴾ ﴾[3] وقد تقدم فى الإضافة.

تنبيه :

ما ذكره من جواز الوجهين إنما هو فى الظاهر ، وأما المضمر المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو (هذا مكرمك) وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل النصب كالهاء من واقيكه[4] .

وقد فهم من قوله (تلوا) أنه إنما يجوز الوجهان فى المفعول الذى يليه ، فلو فصل زيدا تعين نصبه به ، ولذلك قال .

وهْوَ لنصبِ ما سواهُ مُقْتَضِى

مثال ذلك (زيدٌ مُعطِى عمرٍو درهمًا ومعلمُ خالدٍ عمراً فاضلا) .

« تنبيه » :

إذا أضيف اسم الفاعل بمعنى المضى ، واقتضى مفعولا آخر نحو (مُعطى زيدٍ درهما أمس) نصب بفعل مضمر عند الجمهور ، وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل ، وإن كان بمعنى الماضى ، لأنه اكتسب بالإضافة شبها بمصحوب أل .

وقوله :

واجررْ أو انصبْ تابعَ الذى انخفَضْ　　كمُبتغى جاهٍ ومالاً مَنْ نَهَضْ

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق . كلهم قرأ بالغٌ أمرَه منونا - وعاصم بالغُ أمرِه.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم .

(٤) ب ، جـ - وفى ا (فى محل النصب، فلو فصل الضمير لم يكن إلا فى محل نصب كالهاء من واقيكه) .

فالجر على اللفظ والنصب على المحل ، ومن منع إتباع المحل فى نحو ذلك أضمر فعلا ، وهو قول سيبويه .

فإن قلت : قوله (الذى انخفض) لا يصح على إطلاقه ، لأن المخفوض بإضافة الذى بمعنى الماضى لا يصح فى تابعه اعتبار المحل ، إذ لا محل له، بل إن نصب تابعه بفعل مقدر .

قلت : إنما كلامه فى المخفوض بإضافة ذى الإعمال لقوله (وانصب بذى الإعمال) وهذا البيت من تتمة الكلام عليه .

وقوله :

وكُلُّ ما قُرِّر لاسمِ فاعلِ　　　يُعْطى اسم مفعولِ بلا تفاضُلِ

أى : فيعمل إن كان صلة لأل مطلقا ، وإن كان مجردا فبشرط إرادة الحال أو الاستقبال والاعتماد على ما تقدم ذكره وقوله :

فهْوَ كفِعل صيغَ للمفعول فى　　　مَعناهُ

يعنى: أن اسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له فى المعنى نحو (مضروب) فإنه يعمل عمل ضرب ، فيرفع نائب الفاعل فتقول (زيدٌ مضروبٌ أبوهُ)[1] كما تقول (ضُربَ أبوه) .

فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه .

وقد مثل المتعدى لاثنين قوله :

كالمُعْطى كفافًا يكتفِى

فأل موصولة ومعطى صلتها ، وهى مبتدأ ويكتفى خبره ، وأول مفعولى المعطى ضمير أل وثانيهما كفافا ، واستتر الأول ، لنيابته عن الفاعل .

وقوله :

وقد يُضافُ ذا إلى مُرتفع　　　مَعْنى.

---

(١) فزيد : مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوه . رفع بالنيابة .

يعنى : أن اسم المفعول انفرد عن اسم الفاعل بأنه تصح إضافته إلى مرفوعه فى المعنى . فتقول (هذا مضروب العبد) بالرفع نيابة عن الفاعل، وبالجر لأنك (أسندت)[1] المفعول إلى ضمير المبتدأ ، وبالنصب أيضا على التشبيه بالمفعول به ، وقد مثل بقوله :

كمحمودُ المقاصدِ الوَرِعْ

أى : الورع محمود المقاصد اسم المفعول من المتعدى إلى واحد يلحق بالصفة المشبهة فى رفع السببى ونصبه وجره كما مثل .

(١) ا ، جـ وفى ب (اسم).

ابنية المصادر

اعلم أن الفعل الثلاثى مجرد، وزائد على الثلاثة .

فالثلاثى المجرد له ثلاثة أبنية: فَعَل وهو متعد نحو ضربَ ، ولازم نحو قعد، وفعِل وهو متعد نحو فهم ولازم نحو فرح ، وفعُل وهو لازم أبدا إلا بتضمين أو تحويل نحو سهل .

وأبنية مصادر الثلاثى كثيرة ، واقتصر هنا على الغالب . فقال :

فَعْلٌ قياسُ مَصدرِ المُعدَّى مِنْ ذى ثلاثة كردَّ ردًّا

شمل (قوله)[1] (المعدى من ذى ثلاثة) فَعَل وفعِل فقياس مصدرهما فعل - بفتح الفاء وإسكان العين - نحو ضَرَبَ ضربًا وفَهِمِ فهمًا، وظاهره أنه مقيس فيهما بلا قيد ، وقيد الفعل - المكسور العين - فى التسهيل بأن يُفْهِمَ عملا بالفم نحو شَرِبَ شَرْبًا ولَقِمَ لَقْمًا[2] .

ولم يقيده سيبويه أو الأخفش بل أطلقا .

« تنبيه » :

اختلف فى معنى القياس هنا ، فقيل : إنما يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم سماع غيره ، فإن سمع غيره وقف عنده ، وهو مذهب سيبويه والأخفش ، وقيل : يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الفراء .

ثم قال : **وفَعِلَ اللازمُ بابُهُ فَعَلْ.**

يعنى : قياس مصدر فعل اللازم فعل - بفتح الفاء وكسر والعين - لا فرق فى ذلك بين الصحيح نحو فرح فرحا ، والمعتل نحو جوى جوى ، والمضعف نحو شل شللا ، فإن أصله شلل - بكسر اللام .

---

(١) ب ، جـ .

(٢) التسهيل ص٢٠٥.

تنبيه :

أطلق الناظم فى فعل اللازم، وينبغى أن يقيد بألا يكون لونا، لأن فُعلة هو الغالب فيه كالشُّهلة والسُّمرة .

ثم قال:

وفَعَلَ اللازمُ مثلَ قَعَدا   له فُعُولٌ باطِّرادٍ كغَدَا

تقول غدا غُدوا ومـثله قعد قعودا وجلس جلوسا ، واطـراد فعول فى فعل اللازم مشروط بألا يكون مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة فى قوله:

ما لم يكنْ مُستوجبًا فِعَالا   أو فَعَلانا فادْرِ أو فُعَالا

فهذه ثلاثة أوزان، وسنذكـر رابعا متى استوجب فـعل اللازم واحدا منها لم يأت مصدره على فعول إلا نادرا .

ثم قال: فأولٌ لذى امتناعٍ كأبى.

الأول فعال - بكسـر الفاء - وهو مقيس فيمـا دل على امتناع نحو أبى إباءَ ونفر نفاراً .

....   والثَّان للذى اقتضَى تقلُّبا

والثانى هو فعلان - بتحريك العين - وهو مـقيس فيما دل على تقلب نحو جال جولانا ولَمع لمعانا .

وقوله :   للدأَ فُعَالٌ أو لصوْتٍ

يعنى : أن فعالا - بضم الفاء - وهو الثالث لنوعين :

أحدهما : ما دل على داء نحو زكم زُكاما وسَعَل سُعالا .

والآخر : مادل على صوت نحو نعق نُعاقًا ونبح نُباحًا .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس فيهما .

وقوله:

.... وشَمِلْ   سَيرًا وصوتًا الفعيلُ كَصَهَلْ .



يعنى : أن فعيلا ، وهو الوزن الرابع ، لنوعين أيضًا :

أحدهما : ما دل على سير نحو ذَمَل ذميلا ورَحَل رحيلا .

والآخر : ما دل على صوت نحو صَهَل صهيلا ونَهَق نهيقًا .

وذكر ابن عصفور أنه يطرد فى الأصوات .

والحاصل أن فعل اللازم يطرد فى مصدره فعول إلا إذا دل على هذه المعانى الخمسة (وهى)[1] الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير، فالغالب فى الامتناع فِعال ، وفى التقلب فَعَلان ، وفى الداء فُعال، وفى الصوت فُعال أو فَعيل، وقد يجتمعان نحو نَعَق نُعاقًا ونعيقا ، وقد تنفرد فُعال نحو بَغَم بُغاما ، وقد تنفرد فعيل نحو صهل صهيلا ، واطرد انفراد فُعال (فى الفعل اللازم)[2] نحو رغاء وفى السير فعيل .

تنبيه :

يستثنى أيضا من فعل اللازم ما دل على حرفة وشبهها ، فإن الغالب فى مصدره فِعَالة نحو تجر تجارة ، وأمر إمارة .

وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

وقوله :

فُعُولةٌ فَعَالةٌ لفعُلا   كسَهُلَ الأمرُ وزيدٌ جَزُلا

فُعُولةٌ وفَعالةُ مطردان فى مصدر فَعل نحو سهل سهولة وجزل جزالة .

وقال بعضهم فعولة غير مقيس :

وقوله :

وما أتى مخالفا لما مَضَى   فبابُهُ النقلُ كسُخْطٍ ورضَا

فسخط مصدر سخط وقياسه سخط - بالفتح والتحريك - ورضا مصدر رضى وقياسه رضى - بالفتح - .

(١) ب ، جـ .   (٢) ا .

وكلامه مقيد فى فعالة بالحرف وشبهها كما تقدم .

ولما فرغ من بيان مصادر الثلاثى شرع فى بيان ما زاد عليه فقال :

وَغَيْرُ ذى ثَلاثَةٍ مقيس مصدُرُه.

أي: كل فعل زاد على ثلاثة فله مصدر مقـيس لا يتوقف فى استعماله على سماع:

وقوله : **كقدَّس التقديسُ**

يعنى : أن ما كان على فُعِّل صحيح اللام فمصدره تفعيل نحو قدس تقديسا كلم تكليما .

وقوله: **وزَكِّه تزكية**. يعنى : أن ما كان فعّل معتل اللام فمصدره تفعلة نحو زكَّى تزكية وغطّى تغطية .

وقوله : **وأجْملاَ إجْمالَ مَنْ تجملاًّ تَجَمَّلا**

يعنى : أن مصدر أفعل الصحيح، إفعال، نحو أجمل إجمالا وأكرم إكراما، ومصدر تفعل تفعُّلا نحو تجمل تجملا .

واستعذ استعاذةً

أصل استعاذَ، استعوذ على وزن استفـعل . قياس مصدره استعواذ، فأعلت الواو، فنقلت حركتها وقلبت ألفا ، فاجـتمع ألفان فحذفت إحداهما وهى الزائدة عند الخليل وسيبـويه ، وبدل العين عند الأخفش والفراء . فصار اسـتعاذ ثم أتى بالتاء عوضا عن المحذوف .

وقوله : **ثُم أَقِمْ إِقَامَةً**

أصل أقم أقوِم كـأكرم فـقيـاس مصدره إقـوام ، فلما اعـتلت الواو بالنقل والقلب اجتمع ألفـان ، فحذف أحدهمـا على الخلاف المتقدم فصـار إقاما ثم أتى بالتاء عوضا عن المحذوف .



وقوله : **وغالبًا ذا التَّا لَزِمْ**

أشار إلى أن التاء قد تحذف كقول بعضهم : أراهُ إراء[1] واستقام استقاما .

قال ابن عصفور : ولا يجوز حذفها إلا حيث ورد ، وظاهر كلام سيبويه جوازه ، قال . وإن شئت لم تعوض.

وقال الفراء : لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضا من التاء نحو (وإقام الصلاة) .

وقوله :

وما يلى الآخِرَ مُدَّ وافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تلوِ الثانِ مما افْتُتِحَا

بهْمزِ وصلٍ كاصطفى

يعنى : أن صوغ المصدر من كل فعل مبدوء بهمزة وصل يكون بكسر ثالثه وهو تلو الثانى وزيادة ألف قبل آخره نحو اصطفى اصطفاء .

فإن قلت : لا يفهم من قوله (مد) أن المدة ألف .

قلت : فهم ذلك من قوله (وافتحا)

وينبغى أن يقيد كلامه بألا يكون أصله تفاعل ولا تفعل نحو اطّاير واطّير أصلهما تطاير تطيَّر ، فإن مصدرهما لا يُكسر ثالثه ولا يزاد ألف قبل آخره .

وقوله : **وَضُمَّ ما يَرْبَعُ فى أمثالِ قَدْ تَلَمْلَما**

يعنى : أن مصدر تفعلَل تفعلُل - بضم رابعه - نحو تلملم تلملُمًا وتدحرج تدحرجا .

وقوله : **فِعْلالٌ أو فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا**

يعنى : أن مصدر فعلل نحو دحرج وما ألحق به نحو جلبب وحوقل وبيطر يأتى على فِعلال نحو دحراج وعلى فَعَللة نحو دَحرجة ، والمقيس منهما فعللة، ولذلك قال :

(١) أقول : وليس هذا من الأجوف .

واجعلْ مقيسًا ثانيًا لا أولا

وكلاهما عند بعضهم مقيس ، وهو ظاهر التسهيل ، وكثر فعلال فى المضاعف نحو الزلزال ، وفتح أول الزلزال ونحوه من المضاعف جائز .

قوله : لفاعَلَ الفِعَالُ والمُفاعَلَهْ

يعنى : أن فاعل له مصدران فِعال نحو خاصم خِصاما ، ومفاعلة نحو مخاصمة ، واللازم له عند سيبويه المفاعلة ، وقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة، وانفراد مفاعلة بما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة، وندر الفعال فى قولهم ياومه مياومة ، حكاه ابن سيده .

وقوله : وغيرُ ما مرَّ السماعُ عادَلَهْ

أى : كان له عديلا، فلا يقدم عليه إلا بسماع ، من ذلك مجيء المصدر المعتل اللام على تفعيل ونحو[1] :

---

(١) قائله : لم أقف على اسم راجزه - وهو من الرجز - .

اللغة: « وهى » ويروى « باتت » « تنزى » تحرك - وهو رفع الشىء إلى فوق « شهلة » - بفتح الشين وسكون الهاء - العجوز الكبيرة .

المعنى : يصف امرأة بالضعف ، ويقول : إن هذه المرأة باتت تحرك دلوها بيدها حتى تخرجه من البئر برفق ولين ، كما تحرك العجوز الصبى حين ترقصه برفق ولين .

وخص الشهلة : لأنها أضعف من الشابة .

الإعراب : « باتت » فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه « تنزى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر « دلوها » مفعول وها مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب خبر بات. وإن قدرته فعلا تاما ، فالجملة فى محل نصب حال من فاعله المستتر فيه « تنزيا » مفعول مطلق « كما » الكاف جارة وما مصدرية « تنزى » فعل مضارع «شهلة» فاعل « صبيا » مفعول وما المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بقوله تنزيا ، أو بمحذوف صفة له ، أي: تنزيه مشابهة تنزية العجوز صبيا .

الشاهد فيه : « تنزيا » - التفعيل - حيث جاء مصدرا للفعل - تنزى » المعتل اللام ، والقياس « تنزية » بالياء المخففة بعد تاء التأنيث كما تقول : سمى تسمية وزكى تزكية ، على وزن تفعله . =

وهْى تُنزى دلوها تنزيا

ومجيء مصدر فعل الصحيح اللام علي تفعلة نحو تكرمة وتجربة ، وغلب فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وقد جاء مصدر فعل على فعال نحو كلّم كلاما .

وقوله :

وفَعْلَةٌ لمرة كجَلَسَهْ   وفِعلة لهيئة كجلسهْ

يعنى : أنه يدل علي المرة في مصدر الثلاثي المجرد بإتيانه على فعلة - بفتح الفاء - وعلى الهيئة بفعلة - بكسر الفاء - وهو مقيد بألا يكون المصدر علي فَعلة نحو رَحمة أو فِعلة نحو ذِرْبة[1] فلا يدل حينئذ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة حالية أو وصف .

وقوله :   فى غيرِ ذى الثلاثِ بالتّا المَرَّة

يعنى : أنه يدل على المرة فى مصدر غير الثلاثى زيادة التاء نحو انطلق انطلاقةُ .

تنبيهان:

[الأول : إنما تلحق التاء للدلالة على المرة فى الأبنية المقيسة.

والثانى : إن ذلك مقيد بأن يكون المصدر مجردا من التاء ، فإن بنى على التاء دل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما سبق فى الثلاثى .

وقوله :   وشذَّ فيه هيئةٌ كالخِمْرَه

أى : شذ فى غير الثلاثى صوغ فعلة للدلالة على الهيئة كقولهم (هو حَسَنُ العِمَّة والقُمصة) و (هى حسنة الخِمرة والنِّقبة) من تعمم وتقمص واختمرت وانتقبت.

= مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٩ ، وابن هشام ٣/٣٩ ، وابن عقيل ٢/٩٨ ، والمكودى ص٩ ، وابن الناظم، وذكره ابن يعيش ٦/٥٨ .

(١) الذربة : هى الحدة فى الشىء يقال رجل ذرب . أى : حاد .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين
والصفات المشبهات

تقدم حد اسم الفاعل ويأتى حد الصفة المشبهة :

كفاعِلٍ صغ اسمَ فاعِلٍ إذا   مِنْ ذى ثلاثةٍ يكونُ كغَذَا

شمل قوله: (من ذى ثلاثة) فعَل المتعـدى نحو ضرب فهو ضارب واللازم نحو ذهب فهو ذاهب، وفـعِل المتعدى نحو علم فهو عـالم واللازم نحو سلم فهو سالم ، وفعُل نحو فرُه فهو فاره ، وليس نسبته إليها على السواء ، فلهذا قال :

وهْوَ قليلٌ فى فعلْتُ وفعِلْ   غيرَ مُعدًّى

(يعنى : أن فاعلا قليل فى فعل - المضموم العين - وفعل - المكسور العين - غير المعدى)[1] ففهم منه أنه كثير مقيس فى فعل مطلقا ، وفى فعل المتعدى .

وقوله : بل قياسهُ فَعِلْ   وأفْعَلٌ فعلانُ

يعنى : أن قياس فعل اللازم أن يكون اسـم فعله على أحد الأوزان الثلاثة، ففعِل للأعراض نحو أشرِ وفرِحٍ ، وأفعل للألوان والخِلَق نحو أخضر وأجهر- وهو الذى لا يبصر فى الشمس - وفَعْلان للامتلاء وحرارة البطن نحو ريّان وصديان ، وقد نبه على ذلك بالتمثيل .

وقوله : وفَعْلٌ أوْلَى وفَعيلٌ بِفَعُلْ

يعنى : أن هذين الوزنين أولى به من غيره نحو (ضخُم فهو ضَخْم وجَمُل فهو جميل)[2] فإن قلت : فهل ينقاس عليهما :

---

(١) ب ، جـ .

(٢) أ ، ب - وفى جـ (ضخم وجمل فى جميل وضخم) .

قلت : أما فعيل فمقيس ، وقال فى شرح التسهيل : ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب .

وقول الشارح: الذى كثر فى (استعمال)(١) اسم الفاعل حتى كاد (يطرد)(٢) أن يجىء على فعل أو فعيل يخالف قوله :

وأفعلٌ فيه قليل وفَعَلْ

الضمير لفَعْل . مثال أفَعل أحْرش(٣) المكان فهو أحرش، ومثال فعل بطل فهو بطل ، ولا يقاس عليهما لقلتهما .

وبسوَى الفاعِل قد يَغْنى فَعَلْ

أى : قد يستغنى فعل - المفتوح العين - بمجىء اسم فاعله على غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيْخ وشاب فهو أشيب وعفّ فهو عفيف ، ولم يأتوا فيه بفاعل .

فإن قلت : كيف يطلق على هذه الأوزان اسم فاعل ، وإنما هى من الصفة المشبهة ؟

قلت : يطلق اسم الفاعل فى اللغة كثيرا وفى الاصطلاح قليلا على كل وصف مشارك للفعل فى مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل ، وفى مشهور الاصطلاح على ما تقدم وحده فى بابه .

وقوله :

وَزنةُ المُضارع اسمُ فاعل مِن غير ذى الثلاث كالمُواصِلِ
مع كسْرِ متْلُوِّ الأخيرِ مُطلقًا وضمِّ ميمٍ زائدٍ قد سبَقا

---

(١) ب .

(٢) ب ، جـ .

(٣) أحرش : خشن .

بيّن بهذين البيتين كيفيةَ بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو واضح .

وقوله (وزنة) هو خبـر مقدم لقوله: (اسم فاعل) والتـقدير : واسم الفاعل من غير ذى الثلاث زنة المضارع ، وفهم من قوله (مطلقا) أنه إذا كان مكسورا قدر كسره فتكون الحركة غير الحركة .

وقوله : **وإنْ فَتَحْتَ منه ما كان انكسرْ صار اسمَ مفعولٍ كمثلِ المنْتَظرْ**

فلا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول فيما زاد على ثلاثة إلا بكسر ما قبل الأخير وفتحه .

وقوله : **وفى اسْم مفعولِ الثُّلاثىِّ اطَّرَدْ زنةُ مفعولٍ كآتٍ من قَصَدْ**

أى : كالمصوغ من قصد ، فتقول مقصود .

وإذا كان الثلاثى لازما قيد مفـعوله بالحرف الذى يتعدى به نحو (ممرور به) ويعنى بالثلاثى المتصرف .

وقوله : **ونابَ نَقْلاً عنه ذُو فَعِيل نَحو فَتاةٍ أو فَتًى كحيلِ**

أى : نابَ ذو فعيل . يعنى : صاحب هذا الوزن عن مفـعول نقلا لا قياسا نحو كحيل بمعنى مكحول ، وقتيل وطريح وهو كثير .

قال الشارح : وعلى كثرته لم يقس عليـه بإجماع ، وفى التسهيل : وليس مقيـسا خلافا لبعـضهم فنص على الخلاف[1] وقال فى شرحه : وجـعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل ، فقيد فى الشرح وأطلق فى الأصل .

فإن قلت : فهل يعمل فعيل النائب عن مفعول عمل اسم المفعول ؟

قلت : ذكر فى التسهيل (أنه ينوب)[2] فى الدلالة لا العمل[3] فعلى هذا لا

---

(١) التسهيل ص ١٣٨ .

(٢) ب .

(٣) التسهيل ص١٣٨ .

يقال (مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه) وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى سماع.

فإن قلت : لم قال نحو فتاة أو فتى ، فمثل بالمؤنث والمذكر ؟

قلت : لينبه على أن فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وسيأتى فى موضعه إن شاء الله تعالى .



الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفةٌ استحْسِنَ جرُّ فاعل   معنًى بها المشبِهةُ اسْمَ الفاعِلِ

تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه .

نحو (حسن الوجه) وذلك خلاف اسم الفاعل، فإنه (لا يصلح لذلك)[1] .

فإن قلت : يشعر قوله: (استحسن) بأن اسم الفاعل قد يضاف إلى فاعله، ولكنه ليس بمستحسن .

قلت : قال الشارح : إن ذلك (لا يسوغ)[2] فى اسم الفاعل إلا إن أمن اللبس، فقد (يجوز)[3] على ضعف وقلة فى الكلام نحو (كاتب الأب) تريد كاتب أبوه ، انتهى. وليس على إطلاقه بل نقول : إذا قصد ثبوت اسم الفاعل ، فإن كان من غير متعد عومل معاملة الصفة المشبهة .

(وساغت)[4] إضافته إلى ما هو فاعل فى المعنى ، فتقول (زيد قائم الأب) - بالرفع والنصب والجر - على حد الحسن الوجه .

وإن كان من متعد بحرف جر فكذلك عند الأخفش ، وصححه ابن عصفور بدليل قولهم (هو حديث عهد بوجع) ونقل المنع عن الجمهور .

وإن كان من متعد إلى واحد فكذلك عند المصنف بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسى ، وذهب كثير إلى منعه ، وفصَّل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا فلا ، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبى الربيع والسماع يوافقه كقوله[5]:

---

(١) ب ، جـ وفى أ (لا يصح كذلك) .

(٢) أ ، جـ وفى ب (لا يصوغ) .

(٣) أ ، ب وفى (يحق) .

(٤) أ ، ب ، وفى جـ (وصاغت) .

(٥) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط -. =

ما الرَّاحمُ القلبِ ظلامًا وإن ظُلمَا

وإن كان (متعديا)[1] إلى أكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة ، قال بعضهم بغير خلاف .

فإن قلت : لم قال فاعل معنى ؟

قلت : لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد إسنادها إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى .

= وتمامه : ولا الكريمُ بمنَّاعٍ وإن حرما

اللغة : « ظلاَّما » على وزن فعّال - بتشديد العين - مبالغة ظالم « مناع » كذلك مبالغة مانع ، ولكن المعنى هنا ليس بذى ظلم ، وليس المراد به المبالغة « ظلما » على صيغة المبنى للمجهول « حرما » على صيغة المبنى للمجهول .

المعنى : أن من اتصف بالرحمة واستشعر قلبه الرأفة بالناس لا يقسو عليهم وإن قسوا عليه، ولا يسيئهم وإن أساءوا إليه ، وأن من اتصف بالكرم وامتلأت نفسه بمحبة البذل لا يمنع عن أحد رفده ، وإن كان الناس لا يعاملونه هذه المعاملة .

الإعراب : « ما » نافية حجازية « الراحم » اسم ما مرفوع بالضمة « القلب » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله « ظلاما » خبر ما الحجازية منصوب بالفتحة الظاهرة «وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن شرطية « ظلما » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم والألف للإطلاق ، ونائبه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على الراحم القلب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «ولا» الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفى « الكريم » معطوف على اسم ما « بمناع » معطوف على خبر ما « وإن » الواو عاطفة ، إن شرطية « حرما » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ونائبه ضمير مستتر، والألف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف.

الشاهد فيه : « ما الراحم القلب » فإن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله « القلب » وإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقا للفارسى .

وقال جماعة : إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا فلا ، وفى البيت حذف مفعوله اقتصارا.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٤٦. وذكره السيوطى فى الهمع ١٠/١٠١ .

(١) أ ، جـ .

وقوله (المشبهة اسم فاعل) يجوز أن يكون مبتدأ وصفة خبره ، وفى الكلام تقديم وتأخير ، ويجوز أن يكون صفة مبتدأ ، وإن كان نكرة لوصفه (والصفة المشبهة)[1] خبره ، والأول أظهر .

فإن قلت : ما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل ؟

قلت : من أوجه ، أحدها : أنها تدل على حدث ومن قام به .

الثانى : أنها تؤنث وتذكر .

الثالث : أنها تثنى وتجمع ، وكان حقها ألا تعمل عمل فعلها ، لأنها لا تجرى على المضارع، ولا هى معدولة عن الجارى عليه ، إلا أنها عملت لمشابهتها اسم الفاعل فيما ذكر .

ثم اعلم أن بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فروقا :

الأول : أن الصفة المشبهة لا تكون إلا من فعل لازم بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من المتعدى واللازم .

وإلى هذا أشار بقوله: **وصوغها من لازم.**

الثانى : أنها لا تكون للماضى المنقطع ولا لما لم يقع ولا (توجد)[2] إلا للحاضر ، وهو الأصل فى باب الوصف ، لأنها لم توضع لإفادة معنى الحدوث بل لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت بخلاف اسم الفاعل ، فإنه كالفعل فى إفادة معنى الحدوث والصلاحية لاستعماله بمعنى الماضى والحال والاستقبال ، ولذلك إذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة كما سبق، وإذا قصد بالصفة الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل كقوله[3] :

---

(١) ا ، جـ .

(٢) ا ، ب ، وفى ب « تؤخذ » .

(٣) قائله : هو أشجع السلمى من قصيدة حائية - وهو من الطويل -

اللغة : « رزء » - بضم الراء وسكون الزاى وفى آخره همزة - وهى المصيبة ويجمع على أرزاء «جل» بالجيم - عظيم وكثير « بعد موتك » الخطاب لابن سعيد فى أول القصيدة. =

وما أنا من رُزْءٍ وإن جل جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارحٌ

وإلى هذا أشار بقوله (الحاضر) .

تنبيه:

قد تقدم مما ذكرناه أن كونها للحال ليس شرطا فى عملها ، ولكن وضعها كذلك، لكونها دالة على الثبوت من ضرورته الحال، فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية:

والاعتمادُ واقتضاءُ الحالِ شرْطانِ فى تصحيحِ ذا الإعمالِ

الثالث: أنها غير جارية على المضارع بخلاف اسم الفاعل. نص على ذلك الزمخشرى وغيره، وهو ظاهر كلام أبى على فى الإيضاح، ورده المصنف وقال فى التسهيل: وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثى ولازمة إن كانت من غيره[1] .

ولذلك مثل هنا (بطاهر القلب) وهو جار على المضارع و (بجميل الظاهر) وهو غير جار تنبيها على (مجيئه)[2] بالوجهين .

= مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب إلا له فيه مادح

الإعراب : « ما » نافية « أنا » مبتدأ « من رزء » جار ومجرور متعلق بجازع « وإن » واصلة بما قبلها « جل » فعل والفاعل ضمير مستتر يرجع إلى الرزء ، وفى الحقيقة هو عطف على محذوف ، تقديره : وما أنا جازع من رزء إن لم يجل وإن جل « جازع » خبر المبتدأ « ولا بسرور » متعلق بفارح « بعد » ظرف « موتك » مضاف إليه ، وموت مضاف والكاف مضاف إليه « فارح » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : ولا أنا فارح بسرور بعد موتك .

الشاهد فيه : « فارح » فإن الصفة المشبهة التى هى « فرح » حولت إلى فارح على صيغة اسم الفاعل ، لإفادة معنى الحدوث فى الزمن المستقبل وإذا قصد باسم الفاعل الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة. وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم .

(١) التسهيل ص١٣٩ . (٢) ا ، جـ وفى ب « مجيئها » .

ومثالها من غير الثلاثى منطلق اللسان ومطمئن القلب.

قلت : ولقائل أن يقول إن ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما جرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة ، وليست بصفة مشبهة .

فإن قلت : قد رد ما ذهب إليه من قال : أنها لا تكون جارية بكونهم متفقين على أن (شاحطا) فى قوله[1] .

مِن صديق أو أخى ثقةٍ   أو عدو شاحطٍ دارا

صفة مشبهة

قلت : إن صح الاتفاق فهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة، لأنه قصد به الثبوت كما تقدم ، فلذلك أطلق عليه صفة مشبهة.

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل[2] .

الخامس : أن معمولها لا يكون إلا سببيا بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يعمل فى السببى والأجنبى[3] .

والمراد بالسببى المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظا أو معنى .

---

(١) قائله : هو عدى بن زيد بن حمار التميمى - وهو من المديد - .

اللغة : « شاحط » فاعل من الشحط ، وهو البعد ، وكذلك الشحوط ، يقال : شحط يشحط شحطا وشحوطا ومشحطا ، إذا بعد .

الإعراب : « من صديق » جار ومجرور متعلق ببيت قبله ، « أو أخى » عطف عليه «ثقة» مضاف إليه « أو عدو » عطف على ما قبله « شاحط » صفة للعدو « دارا » مفعول لشاحط، وفيه ضمير مستتر فاعل .

الشاهد فيه : « شاحط » فإنه صفة مشبهة بالاتفاق مع أنه جار على فعله .

وبهذا رد على من قال: إن الصفة المشبهة، هى التى لا تجرى على فعلها نحو : حسن وشديد ، وممن قال ذلك أبو على والزمخشرى .

(٢) فلا تقول : « زيد الوجه حسن » كما تقول : « زيد عمرا ضارب » .

(٣) فنقول : « زيد حسن وجهه » أو لا تعمل فى أجنبى. فلا تقول : « زيد حسن عمرا » واسم الفاعل يعمل فى النسبى والأجنبى نحو : « زيد ضارب غلامه ، وضارب عمرا».

وإلى هذين أشار بقوله :

وسَبْقُ ما تعمَلُ فيه مُجْتَنَبْ   وكونُهُ ذا سَبَبيَّةٍ وَجَبْ

فإن قلت : قد ذكر فى التسـهيل : أن معمول الصفةٍ المشبـهة يكون ضميرا بارزا متصلا[1] كقوله[2] :

حَسَنُ الوجهِ طلقهُ أنت فى السِّلم   وفى الحرب كالحٌ مُكفهرُ

ولا يطلق عليه سببى .

قلت : إنما احترز بالسببى عن الأجنبى فإنهـا لا تعمل فيه ، وأما عملها فى الموصوف فلا إشكال فيه .

وأما قوله: **وعملُ اسم فاعلِ المُعَدَّى   لها**

فيعنى به أنها تنصب فاعلها فى المعنى كما ينصب اسم الفاعل مفعوله.

فإن قلت : **كيف قال وعمل اسم فاعـل المعدى   لها** وبينهما فرق، وهو أن معمول اسم الفاعل مفعول به ومعمولها مشبه بالمفعول، فعملهما إذاً مختلف .

---

(١) التسهيل ص١٣٩ .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله   - وهو من الخفيف - .

اللغة : « طلقه » طلق الوجه ، أى : غير عبوس « مكفهر » عابس .

المعنى : يمدح مـخاطبه بأنه فى وقت السلم مـشرق الوجه كـريم معطاء ، وبأنه فى وقت الحرب ، وعند مقارعة الأبطال مقطب الوجه عابس .

الإعراب : « حسن » خبر مقدم « الوجه » مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها «طلقه» خبر ثان ، والضمير مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « أنت » مبتدأ مؤخر مبنى على الفتح فى محل رفـع « فى السلم » متعلق بمحذوف حال « وفى الحرب » جار ومجرور معطوف على المجرور قبله « كـالح » معطوف على الخبر السابق « مكفهر » يجوز أن يكون تأكيدا لفظيا لكالح ، ويجوز أن يكون مـعطوفا بعاطف مقدر على كالح ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

الشاهد فـيه : « طلقه » حـيث عملت الصفـة المشبهـة وهى « طلق » فى الضميـر البارز المتصل.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٥٦ ، والمكودى ص ١٠٥ .

قلت : هو متحد صورة وهو المراد بقوله على الحدِّ الذى قد حُدًّا يعنى: أن عملها مشروط بالاعتماد كما شرط ذلك فى اسم الفاعل .

فإن قلت: لم أخر قوله (وسبق ما تعمل فيه. . . . البيت) عن قوله :

وعمل اسم فاعل المعدى.

وكان ينبغى العكس ، لأن ذلك من تتمة الفروع .

قلت : بيان شرط معمولها من (توابع عملها)[1] فلذلك أخره عنه .

وقوله : **فارْفَعْ بها وانْصِبْ وجُرَّ معَ ألْ.**

الرفع على الفاعلية[2] والنصب على التشبيه بـالمفعول به فى المعرفة ، وعلى التمييز فى النكرة ، وقـيل: يجوز فيه أيضا التشبيـه ، وأجاز بعض البصريين كون المقرون بأل والمضاف إلى المقرون بها تمييزا وهى نزعـة كوفية والجر على الإضافة ، وهل هى من نصب أو رفع؟ قولان .

وظاهر كلام المصنف أنها من رفع ، وإليه ذهب السهيلى ، وذهب الشلوبين وأكثر أصحابنا كابن عصفور إلى أنها من المنصوب .

وقوله : **(ودُونَ ألْ)** .

يعنى : أن الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب والجر فى السببى مقرونة بأل ومجردة منها .

ثم قسم معمولها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : معرف بأل ، وإليه أشار بقوله (**مَصْحُوب أل**).

والثانى : المضاف ، وهو المراد بقوله (**وما اتَّصَلْ بها مَضافًا**) .

أى : وما اتصل بالصفة ولم ينفصل عنها بأل .

والثالث : المجرد من أل والإضافة .

---

(١) ا ، جـ وفى ب « توابع بيان عملها » .

(٢) وقال الفارسى : أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة .

ثم اعلم أن المضاف أنواع :

الأول : مضاف إلى ضمير الموصوف .

الثانى : مضاف (إلى مضاف) إلى ضميره .

والثالث : مضاف إلى المعرف بأل .

والرابع : مضاف إلى المجرد .

والخامس : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف .

ذكره فى التسهيل[1] ويحتاج إلى سماع .

والسادس : مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ، ذكره فى شرح التسهيل.

والسابع : مضاف إلى موصول .

والثامن : مضاف إلى موصوف يشبهه .

والمجرد من أل والإضافة يشمل ثلاثة أنواع : الموصول والموصوف وما سواهما، فجملة أنواع معمولها السببى أحد عشر نوعا وهذه أمثلتها على الترتيب.

مثال مصحوب أل (الحسن الوجه) ومثال المضاف إلى ضمير الموصوف (الحسن وجهه) ومثال المضاف إلى المضاف إلى ضميره (الحسن وجه أبيه).

ومثال المضاف إلى المجرد (الحسن وجه أب) .

ومثال المضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف (مررت بامرأة حسن وجهُ جاريتها جميلة أنفُه) فالألف مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف إلى جارية والجارية مضاف إلى ضمير الموصوف .

---

(١) التسهيل ص١٣٩ .

ومثال المضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى (مررت برجلٍ حسنِ الوجنةُ جميلٍ خالها) وهو تركيب نادر . وشاهده قول الشاعر[1] :

سَبَتْنى الفتاةُ البَضَّةُ المتَجرِّد الـــــ لطيفة كشْحُهُ وما خِلْتُ أن أسبى

ومثال المضاف إلى الموصول قوله[2] :

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

اللغة :« البضة » - بفتح الباء وتشديد الضاد - أدماء أو بيضاء « المتجرد » بضم الميم وفتح التاء والجيم بمعنى التجرد والعرية . « كشحه » بفتح الكاف وسكون الشين - ما بين الخاصرة إلى الضلع من الخلف « أسبى » من السبى وهو الأسر .

المعنى : يصف أنه وقع فى أسر فتاة بضة الجسم جميلة المتعرى، وأنها تملكت بمحاسنها قلبه، واستولت بمفاتنها على لبه ، وأنه ما كان يحسب أن يحدث له ذلك ، لجلادته وقوة أسره.

الإعراب : « سبتنى » فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «الفتاة» فاعل « البضة » صفة للفتاة « المتجرد » مضاف إليه « اللطيفة » صفة ثانية للفتاة «كشحه» مضاف إليه على رواية الجر ، والهاء مضاف إليه ، ويروى بالرفع على أنه فاعل باللطيفة «وما» الواو للحال وما نافية « خلت » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «أسبى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونائب فاعله ضمير مستتر ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه سدت مسد مفعولى خال .

الشاهد فيه : « البضة المتجرد اللطيفة كشحه » فإن الكشح مضاف إلى الضمير المتجرد المضاف إليه البضة .

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه ٣٥٧ / ٢.

(٢) قائله : الفرزدق - وهو من البسيط - .

اللغة : « فعجتها » عجت الناقة إذا عطفت رأسها بالزمام « قبل الأخيار » بكسر القاف وفتح الباء - نحوهم وجهتهم ، والأخيار جمع : خيِّر - بالتشديد - « الطيبى » أصله: الطيبين ،سقطت النون لأجل الإضافة ، وهو جمع طيب « التأثت » من الالتياث وهو الاختلاط والالتفاف « الأزر » جمع إزار ، وهذا كناية عن وصفهم بالعفة .

الإعراب : « فعجتها » الفاء عاطفة ، عاج فعل ماض والتاء فاعل وضمير الغائبة مفعول به «قبل » ظرف مكان متعلق بعاج « الأخيار » مضاف إليه « منزلة » تمييز منصوب بالفتحة=



فَعُجتُها قِبلَ الأخيار منــزلةً   والطَّيــبى كلِّ ما التاثَتْ به الأُزُرُ

ومثال المضاف إلى الموصوف (رأيت رجلا حَديداً سنانُ رُمح يطعن به).

ومثال الموصول قوله(١)   وَثيراتُ ما التفَّتْ عليه المآزِرُ

=«والطيبى» الواو عاطفة . الطيبى معطوف على الأخيار مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه جمع مذكر سالم « كل » مضاف إليه « ما » اسم موصول مضاف إليه « التاثت » التاث فعل ماضٍ والتاء للتأنيث « به » متعلق بالتاث « الأزر » فاعل التاث ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : « والطيبى كل ما التاثت » فالطيبى صفة مشبهة مضافة إلى كل الذى هو مضاف إلى موصول - أى : أن معمول الصفة المشبهة التى هى « الطيبى » اسم مضاف إلى الاسم الموصول .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٥٧ ، والمكودى ص١٠٣ .

(١) قائله : هو عمر بن أبي ربيعة - وهو من الطويل -

وصدره : أسيلاتُ أبدانٍ دقَاقٌ خُصورُها ....

اللغة : « أسيلات » جمع أسيلة وهى الطويلة « دقاق » بكسر الدال - جمع دقيق «خصور» - جمع خصر - « وثيرات » - جمع وثيرة - بفتح الواو وكسر الثاء - والوثير الفراش الوطىء ، وأراد به هنا : وطيئات الأرداف والأعجاز .

الإعراب : « أسيلات » خبر مبتدأ محذوف، هن أسيلات « أبدان » مضاف إليه «دقاق» خبر بعد خبر ، أو خبر لمبتدأ محذوف « خصورها » فاعل والهاء مضاف إليه ، ويجوز أن يكون دقاق خبرا مقدما وخصورها مبتدأ مؤخرا « وثيرات » خبر ثالث « ما » اسم موصول مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها « التفت » فعل ماض والتاء للتأنيث «عليه» متعلق بالتفت « المآزر » فاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد هو الضمير المجرور محلا بعلى .

الشاهد فيه : « وثيرات ما التفت » فإن «وثيرات» صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٥٧.

ومثال الموصوف قوله[1] :

أزُورُ امرأً جَمًّا نوالٌ أعَدَّهُ لِمَن أمَّهُ مُستكفيا أزْمةَ الدَّهْرِ

وهذان القسمان غريبان :

ومثال المجرد غيرهما (الحسن وجه) .

إذا تقرر هذا فاعلم أن الصفة تعمل فى السببى الرفع والنصب والجر مع أل ودون أل فلها ستة أحوال . وكل منها على أحد عشر تقديرا فى المعمول فهذه ست وستون صورة كلها جائزة إلا ما لزم منها إضافة ما فيه أل إلى الخالى من أل ومن إضافة إلى المعرف بها أو إلى ضمير المعرف بها فيمتنع (الحسن وجهه) و(الحسن وجه أبيه) و (الحسن وجه أب) و (الحسن وجه) ونحوها .

ويجوز نحو (الحسن الوجه) لأنه معرف بأل و (الحسن وجه الأب) لأنه مضاف إلى المعرف بها و (الكريم الآباء الغامر جودهم) ، لأن جودا مضاف إلى ضمير المقرون بها ، ذكره فى التسهيل [2] .

---

(١) قائله : لم أقف على قائله - وهو من الطويل - .

اللغة : « جما » - بالجيم وتشديد الميم - عظيما « نوال » - بفتح النون - العطاء « لمن أمّه» قصده « أزمة الدهر » شدته .

الإعراب : « أزور » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر « امرأ » مفعول به « جما » صفة لامرئ «نوال» فاعل بجم « أعده » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول به ، والجملة صفة لنوال « لمن » اللام حرف جر ومن اسم موصول والجار والمجرور متعلق بأعد « أمه » أم فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول، والجملة لا محل لها صلة الموصول « مستكفيا » حال من الضمير المستتر فى أم، وفيه ضمير مستتر فاعل « أزمة » مفعول به لمستكف « الدهر » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « جما نوال أعده » حيث جاء معمول الصفة المشبهة التى هى « جما » نكرة موصوفة بجملة ، وهذه النكرة المعمولة للصفة المشبهة هى « نوال » وصفتها هى جملة «أعده» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٥٧ .

(٢) التسهيل : ص١٤٠ .

وإلى هذا أشار بقوله ولا تَجرُرْ بها أى: الصفة، سُما [1].

مَعْ ألْ سُمًا من الْ خَلاَ .

أى : اسما خلا من أل (ومن إضافة لتاليها) .

وقوله : وما لم يَخلُ فهْو بالجوازِ وُسِمَا.

يعنى : وما لم يخل من أل ومن إضافة لتاليها فهو موسوم بالجواز .

فإن قلت : كان ينبغى أن يقول : أو من إضافة لمضمر المعرف بها كما ذكره فى التسهيل .

قلت : إنما (تركه)[2] هنا ، لأنه تركيب نادر كما مر .

تنبيهان:

الأول : لم يتعرض المصنف لبيان أقسام الجائز ، وهو ينقسم إلى قبيح وحسن ومتوسط .

فالقبيح : ما عرى عن الضمير ، والحسن . ما كان فيه ضمير واحد ، والمتوسط ما تكرر فيه الضمير ، إلا ما تقدم امتناعه ، وقد بسطته فى غير هذا المختصر[3] .

الثانى : ما ذكره من الحكم إنما هو النسبى ، وقد تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جرٌّ بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو (مررت برجل حسن الوجهِ جميله) ونصبٌ إن فُصِلت أو قُرنت بأل فالمفصولة نحو (قريش بخباء الناس ذرية وكِرامُهُموها) .

والمقرونة بأل نحو (زيدُ الحسنُ الوجهِ الجميله).

---

(1) أى : اسما .

(2) ب ، جـ وفى ا (ذكره) .

(3) راجع الأشمونى ٣٥٨/ ٢ .

التعجب

استعظام فعل ظاهر المزية، ويدل عليه بألفاظ كثيرة غير ما يذكر فى هذا الباب نحو (سبحان الله) و (لله دره) ، لم يبوب لها فى النحو ، لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقرينة .

والمبوب له من ألفاظه : أفعَل وأفعِل ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

بِأفْعَلَ انطِقْ بعد ما تعجُّبا

أى : انطق بوزن أفعل بعد ما ، لإنشاء التعجب أو فى حال تعجبك .

فقوله (تعجبا) مفعول له أو حال .

وأشار إلى الثانى بقوله : **أو جِئْ بأفعِلْ قبلَ مجرورٍ ببا**

يعنى : أو جئ بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر .

ثم قال : **وتِلْوَ أفْعَلَ انصبنَّهُ**

مذهب البصريين أنه مفعول به ، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب فى نحو (زيد كريمٌ الأب) .

فإن قلتَ : شرط المجرور بعد أفعِل والمنصوب بعد ما أفعَل ، أن يكون مختصا لتحصل به الفائدة ، ولم ينبه على ذلك .

قلت : فى تمثيله الآتى إرشاد إليه .

ثم مثل الصيغة الأولى بقوله : كما أوْفَى خَلِيْلَينا

وهو نظير (ما أحسن زيداً) فما اسم لعود الضمير عليها . مبتدأ ، قيل: بلا خلاف ، وقد روى عن الكسائى : أنها لا موضع لها من الإعراب ، وهو خلاف شاذ .

وبعد ثبوت اسميتها وأنها مبتدأ ، ففى معناها خلاف . مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها اسم تام نكرة ، والفعل بعدها خبرها ، وهو الصحيح لأن

قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفى ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ، ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام .

فإن قلت : كيف ساغ الابتداء بما وهى نكرة لا مسوغ لها ؟

قلت : سوغها قصد الإبهام ، وقد ذكره فى التسهيل من المسوغات[1] .

وقال الشارح : لأنها فى تقدير التخصيص .

والمعنى : شىء عظيم أحسن زيدا . أى : جعله حسنا ، فهو كقولهم (شىء جاء بك وشر أهر ذا ناب)[2] . انتهى، وفيه نظر .

وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف تقديره : الذى أحسن زيدا شىء عظيم .

ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقدم الإفهام وتأخر الإبهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما (أن)[3] يقدم الإبهام .

والثانى : التزم حذف الخبر دون شىء سد مسده ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين .

ورده بأن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ﴿مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾[4] وما . المشار إليها مخصوصة بالأفعال ، وبأنها لو كان فيها معنى الاستفهام ، لجاز أن يخلفها أى .

---

(١) التسهيل ص ١٣١ .

(٢) يقال: أهره إذا حمله على الهرير ، وهو مثل يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله.

(٣) ا ، جـ .

(٤) من الآية ٨ من سورة الواقعة .

وبأن قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه والاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها .

قلت : وفى الأول نظر .

لأن مذهب الكوفيين أن أفعل اسم وسيأتى .

وذهب الأخفش فى أحد أقواله إلى أنها نكرة موصوفة ، وافعل صفتها والخبر محذوف.

وثانى أقواله : أنها موصولة، وقد تقدم .

وثالثها : كقول سيبويه .

ثم مثل الصيغة الثانية بقوله : **وأصْدق بِهِما** .

وهو نظير « أحسن بزيد » .

ومذهب جمهور البصريين أن أفعل فى نحو (أحسن بزيد) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، فمعنى «أحسن بزيد» أحسن زيد أى: صار ذا حسن وهو مسند إلى المجرور بعده، والباء الزائدة مع الفاعل مثلها فى نحو ﴿... **وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً** ﴿٢٨﴾﴾ [1].

وذهب الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندا إلى ضميره ، واستحسنه الزمخشرى وابن خروف ، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن كأنه قيل : يا حسنُ أحسن بزيد . أى : دم به، ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال ، قال ابن طلحة : وهو حسن، وعلى هذين القولين فالباء زائدة مع المفعول ، لأن من جعل أفعل أمرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية .

وأجاز بعض المتأخرين أن تكون الباء للتعدية لا زائدة ، والهمزة للصيرورة لا للتعدية ، وهو أمر للسبب[2] أو للشخص على القولين .

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

(٢) أى : للحدث الموجود فى أفعل فهو سبب للتعجب فقولنا: « أحسن بزيد » الحسن هو سبب التعجب .

والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين ، لسلامته مما يرد على غيره .

ورد المصنف قول الفراء بأربعة أوجه :

أحدها : أنه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ، ولا خلاف في كونه متعجبا .

الثاني : أنه لو كان أمرا لزم إبراز ضميره .

الثالث : أنه لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو « أحسن بك » .

الرابع : لو كان أمرا لوجب له من الإعلال ما وجب لأَقِمْ وابْنِ .

ورد قول ابن كيسان بأن من المصادر ما لا يكون إلا مؤنثا كالسهولة والنجابة، فلو كان الأمر على ما توهمه ، لقيل في أسهل به وأنجب به . أسهلي به وأنجبي، وقد أجيب عما رد به ، وليس (هذا)[1] موضع ذكره .

تنبيهان:

الأول: الباء بعد أفعل لازمة عند الفريقين ، إلا إذا كان المتعجب منه أن وصلتها كقول الشاعر [2]:

---

(١) ب .

(٢) قائله : هو عباس بن مرداس ، وهو من المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم النبي ﷺ من سبي حنين من الإبل – وهو من الطويل – .

وصدره : وقال نَبِيّ المسلمين تقدمُوا

المعنى : يذكرُ أن رسول الله ﷺ قد أمرهم بالتقدم إلى أعدائهم ومحاربتهم ، ثم تعجب من شدة محبتهم لانتصار الرسول صلى على أعدائه .

الإعراب : « قال » فعل ماض « نبي » فاعل « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله والجملة في محل نصب مقول القول « وأحبب » فعل ماض جاء على صورة الأمر، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأحبب « أن » مصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحبب إلينا بكونك المقدما . =

وأَحبِبْ إلينا أن تكونَ المُقدَّما

الثانى : قال فى شرح التسهيل: لو اضطر شاعر إلى حذف البـاء المصاحبة غير أن لزمه أن يرفع ، وعلى قول الفراء يلزم النصب .

وقوله :

وحذْفَ ما منْهُ تَعَجَّبْتَ استبحْ   إن كانَ عِنْدَ الحذْفِ معناهُ يَصحْ

يعنى : أنه يجوز حذف الاسـم المنصوب بعد ما أفعل والمجـرور بالباء بعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعَل قول على رضى الله عنه[1].

جزى اللهُ عنَّا والجزاءُ بفضلِهِ   ربيعةَ خيراً ، ما أعفَّ وأكرَما

= الشاهد فيه : « أحبب إلينا أن تكون » حيث حـذف الباء الزائدة التى تدخل لزوما على فاعل فعل التعجب وهو اسم مؤول بأن المصدرية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمـونى ٢/٣٦٤ ، ابن عقيل ٢/١١٩ والسيوطى ص٨٨ ، والمكودى ص١٠٨ ، وابن الناظم.

(١) قائله: هو على- كرم الله وجـهه - من كلمة يمـدح فيها ربيـعة على ما أبلت مـعه يوم صفين - وهو من الطويل - .

اللغة : « جزى » كافأ « بفضله » بإحسانه « مـا أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا وهو يريد عفتهم عن المغانم والأسلاب .

الإعراب : « جزى الله » فعل ماض وفاعله « عنا » متعلق بجزى « والجزاء » الواو للحال الجزاء مبـتدأ مرفوع بالضمـة « بفضله» جار ومجرور مـتعلق بمحذوف خبر المبـتدأ وفضل مضاف وضـمير الغائب مـضاف إليه وجملة المبتـدأ والخبر فى محل نصب حـال « ربيعة» مفعول أول لجزى « خيرا » مفعول ثان لجزى « مـا أعف » ما تعجبية مبتدأ ، وأعف فعل ماض للتـعجب وفاعـله يعود على ما والجـملة خبر المبـتدأ « وأكرمـا» عطف على أعف والألف للإطلاق ، ومفعول فعل التعجب - وهو المتعجب منه - محذوف للعلم به أى : ما أعفها وأكرمها .

الشاهد فيه : « ما أعف وأكرما » حيث حذف مفعول فعل التعجب ، لقيام قرينة تدل عليه والأصل : ما أعفهم وأكرمهم .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٦٤ ، وابن هشام ٣/٦٩ ، والسيوطى ص٨٧ والمكودى ص١٠٧ ، وابن الناظم .

أى : ما أعفهم وأكرمهم .

ومثاله بعد أفعِل قوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴿٣٨﴾﴾ [1] - أى بهم - وإنما حذف مع كونه فاعلا ، لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسى .

وذهب قوم إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر فى الفعل حين حذفت الباء .

ورُدَّ بوجهين :

أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع .

والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من (أكرم بنا)[2] .

قال فى شرح الكافية: ولا تحذف الباء بعد أفعل إلا مع مجرورها بشرط كون أفعل مسبوقا بآخر معه الفاعل المذكور كقوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ... ﴿٣٨﴾﴾[3].

وقد تحذف الباء ومجرورها بعد أفعل مفرداً كقوله الشاعر[4] .

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٢) ب ، جـ وفى أ (أكرمنا) .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٤) قائله : هو عروة بن الورد - المعروف بعروة الصعاليك - فى وصف صعلوك - وهو من الطويل -.

اللغة : « فذلك » إشارة لصعلوك وصف بأوصاف قبل هذا البيت ، « المنية » الموت «حميدا»، محموداً ، فهو فعيل بمعنى مفعول ، «أجدر» ، ما أجدره وما أحقه .

المعنى هذا الصعلوك الموصوف بالصفات المذكورة - إذا صادف الموت صادفه محموداً لما كان عليه من عفة ، وإن عاش واستغنى فما أحقه بالغنى

الإعراب : « فذلك » اسم إشارة مبتدأ « إن » شرطية « يلق » فعل مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر «المنية» مفعول «يلقها» فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير=

فذلِكَ إن يَلْقَ المنيَّةَ يلقَها   حميدا وإن يستَغْنِ يومًا فأجْدرِ

فإن قلت : كيف أطلق على الاسم متعجبا منه فى قوله :

وحذَفُ ما مِنْهُ تعجَّبْتَ استبِحْ

والمتعجب منه إنما هو فعله (لا نفسه)[1] .

قلت : قد أجاب الشارح بأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

وقوله : إنْ كان عند الحذْفِ معْناه يَضِحْ .

شرط فى استباحة حذف المتعجب منه بعد ما أفعل وأفعل (به)[2] .

يعنى : أن جواز حذفه مشروط بأن يكون المراد واضحا عند الحذف للعلم به فلو كان مجهولا لا دليل عليه لم يجز حذفه لعدم الفائدة.

قوله : وفى كِلاَ الفِعْلَيْنِ قدْمًا لزِمَا   مَنْعُ تصرُّفٍ بحكم حتُما

قال فى شرح التسهيل : لا خلاف فى عدم تصرف فعلى التعجب انتهى .

وقد أجاز ابن هشام الإتيان بمضارع ما أفعَل فتقول : (ما يحسن زيدا) .

= مستتر فاعل. وها مفعول، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميدا » حال من فاعل يلق المستتر فيه « وإن » شرطية « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر « يوما » متعلق بيستغن « فأجدر » الفاء لربط الجواب بالشرط وأجدر فعل ماض جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء ، أى : أجدر به .

الشاهد فيه : « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه وهو فاعل أجدر مع حرف الجر من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه للمحذوف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٦٥ ، وابن هشام ٣/٧٠ ، وابن عقيل ٢/١١٥ ، وابن الناظم .

(١) ا ، جـ وفى ب « لا وصفه » .

(٢) ب ، جـ .

وهو قياس ولم يسمع فوجب اطراحه .

فإن قلت : فهلا جعلوا أفعل أمرا من أفعل ؟

قلت : المانع من ذلك كون الهمزة أفعِل لـلصيرورة، وفى ما أفعل للنقل، هذا تفريع على مذهب الجمهور .

قلت : صرح المصنف فى هذا البيت بفعلية صيغتى التعجب .

وأما ما أفعله ففيه خلاف . ذهب البصريون والكسائى إلى فعليته ، وذهب الكوفيون إلى اسميته ولم يستثنه بعضهم ، فلعل له قولين .

والصحـيح أنه فعل ، لبنائه على الفـتح ، ولنصبه المفـعول به ، وليس من الأسمـاء التى تنصبه ، وللزومه مع ياء المتـكلم نون الوقاية نحو (ما أفـقرنى إلى عفو الله) ذكر ذلك المصنف .

قلت : قد حـكى الكوفيون عن العـرب حذف هذه النون ، ولم يجـعلوها لازمة ، واستدلوا على الاسمية بعدم تصرفه ، وبتصغيره ، وبصحة عينه.

وأجيـب : بأن امتناع تصـرفه ؛ لأنه لزم طريقـة واحدة ، وبأن تـصغـيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل .

وأما أفعل . فـقال المصنف وغيره : لا خلاف فى فعليـته ، وفى كلام ابن الأنبارى ، ما يدل على اسميته ، قال : وأحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه اسم، انتهى .

فإن قلت : ما إعراب « ما أحسن زيداً » عند القائلين باسمية أفعل .

قلت : نقل الفـراء أن الأصل فى « مـا أظرف زيداً » مـا أظرفُ زيد؟ على الاستـفهام ثـم نقلوا الصيغـة من زيد وأسندوها إلى ضمـير « مـا » وانتصب زيد بالظرف فرقًا بين الخبر والاستفهام ، والفـتحة فى أفعل فتحة إعراب وهو خبر عن « ما » ، وإنما انتـصب ، لكونه خلاف المبتـدأ الذى هو « ما » إذ هو فى الحقيـقة خبر عن زيد .

وزعم بعض الكوفيين أن أفعل مبنى وإن كان اسما ، لأنه مضمن معنى التعجب وأصله أن يكون للحرف .

وقوله : وصفُهُما مِن ذى ثَلاثٍ صُرِّفا قابلِ فَضلٍ تمَّ غيرِ ذى انتفا
وغيرِ ذى وصفٍ يُضَاهى أشهلاَ وغير ســـالِكٍ سبيلَ فُعِلا

اشتمل هذان البيتان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب قياسا ، وهى ثمانية :

الأول : أن يكون فعلا ، فلا يصاغان من غيره ، وبذلك ظهر خطأ من يقول : من الكلب - ما أكلبه ، ومن الحمار - ما أحمره .

وشذ من ذلك قولهم : « أقْمِنْ بِهِ » اشتقوه من قَمِن . أى: حقيق .

وذكر المصنف منه قولهم : « ما أذْرَعهـا » بمعنى ما أخفها فى الغزل ، وهو من قولهم : امرأة ذَرَاع ، قال ولم يسمع منه فعل .

وحكى ابن القطاع[1] « ذُرِعَتِ المرأةُ » خفت يداها فى الغَزْل ، فهى ذراع فعلى هذا ليس بشاذ .

فإن قلت : فلم ينص الناظم هنا على هذا الشرط .

قلت : هو مفهوم من قوله (من ذى ثلاث) .

(لأن التقدير : من قبل ذى ثلاث)[2] فحذف الموصوف للعلم به .

---

(١) هو على بن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن أحمد بن محمد المعروف بابن القطاع، قال ياقوت : كان إمام وقته بمصر فى علم العربية وفنون الأدب ، قرأ على أبى بكر الصقلى، وروى عنه الصحاح للجوهرى .

ومن مؤلفاته : أبنية الأسماء ، حواشى الصحاح ، تاريخ صقلية وغير ذلك ، ولد فى العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، ومات فى صفر سنة خمس عشرة وقيل: أربع عشرة وخمسمائة ، ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعى .

(٢) ب ، جـ .

الثاني : أن يكون ثلاثيا . ونعني به ثلاثي اللفظ ، فلا يصاغان من الرباعي المجرد باتفاق نحو دحرج ، ولم يشذ منه شيء .

وأما الثلاثي المزيد فإن كان أفعَل ففيه مذاهب .

أحدها : جواز صوغهما منه قياسا مطلقا ، وهو اختيار المصنف ، قال : وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه .

والثاني : منعه إلا أن يشذ شيء فيحفظ وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم .

والثالث : التفصيل ، فإن كانت همزته للنقل لم يجز ، وإن كانت لغيره جاز ، وصححه ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه ، والظاهر أن مذهب سيبويه هو الأول ، لتمثيله بأعطى والهمزة فيه للنقل ، يقال : عطوت بمعنى تناولت ، وأعطيت بمعنى ناولت ، قلت : والقياس على ذلك عند من أجازه مشروط بعدم مانع آخر ، فإن وجد مانع لم يجز نحو أودى بمعنى هلك ، فإنه غير قابل للتفاضل ، نحو أجاب فإنهم استغنوا عنه بما أفعل فعله ، فلا يقال ما أجوبه بل ما أجود جوابه، ذكره سيبويه .

وإن كان غير أفعل فقد شذ منه ألفاظ منها ما أشده من اشتد ، وما أشوقه من اشتاق ، وما أخوله من احتال ، وما أخصره من اختُصِرَ .

وفيه شذوذان؛ لأنه مزيد ومبنى للمفعول .

وليس من الشاذ : ما أفقره وما أشهاه وما أحياه ، خلافا لأكثرهم ، لثبوت فَقِرَ وفَقَرَ بمعنى افتقر ، وشهى بمعنى اشتهى ، وحيى بمعنى استحيى .

ولا حجة في قول من خفى عليه ما ظهر لغيره .

ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب في كل فعل مزيد على استكراه ، كأنه راعى أصله .

الثالث : أن يكون متصرفا ، فلا يصاغان من غير المتصرف كنعم وبئس وشذ من ذلك قولهم : « ما أعساه » و « أعْسِ بِهِ » .

فإن قلت : ينبغى أن يقال : كامل التصرف احترازا (من)[1] نحو يدع ويذر.

قلت : إذا أطلق المتصرف فهو محمول على كامل التصرف .

الرابع : أن يكون قابلا للتفاضل ، فلا يصاغان من فعل لا يقبل ذلك نحو مات وفنى وحدث ، لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض .

الخامس : أن يكون تاما ، فلا يصاغان من الأفعال الناقصة خلافا لمن أجاز صوغهما من كان الناقصة.

السادس : أن يكون مثبتا - فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما كلم يَعِجْ أو جوازا كلم يَعُجْ كذا .

قال فى شرح التسهيل : يعنى : أن عاج يعيج بمعنى انتفع ، لم يستعمل إلا منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا .

ونوزع فى اختصاص الأول بالنفى ، فإنه ورد مثبتا فيما أنشده أبو على القالى فى نوادره قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى[2] :

---

(١) ب ، جـ ، وفى أ (عن) .

(٢) قائله : قال العينى : أنشده أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى - ولم يعزه إلى قائل . - وهو من الطويل -

اللغة : « ألذه » من لذذت الشىء ألذه لذا ولذاذة « أعيج » أى : أنتفع ، يقال : شربت دواء فما عجت به ، أى : ما انتفعت به ، وقال ابن مالك : ونعيج من الكلم التى لا تستعمل إلا فى النفى.

الإعراب : «لم» حرف نفى «أر» فعل مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة «شيئا» مفعول به « بعد » منصوب على الظرفية « ليلى » مضاف إليه « ألذه » جملة من فعل وفاعل ومفعول فى محل نصب صفة لشىء « ولا منظرا » عطف على قوله شيئا : ولم أر منظرا « أروى به » جملة فى محل نصب صفة لمنظرا « فأعيج » عطف على أروى.

الشاهد فيه : « فأعيج » وذلك أنه علم أن شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب ثمانية منها أن يكون مثبتا ، فلا يصاغان من فعل مقصود نفيه لزوما ، كلم يعجْ أو جوازًا كلم يعُج. معناه أن عاج يعيج بمعنى: انتفع، لم يستعمل إلا منفيا، وعاج يعيج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا كما فى شرح التسهيل. =

ولم أرَ شيئًا بعد ليلى ألذّهُ   ولا منظرًا أروى به فأعيج

السابع : ألا يكون معبرا عن فاعله بأفعل فعلاء ، فلا يصاغان من شهل وحول، ولا فرق بين أن يكون من المحاسن كالأول ، أو من العيوب كالثانى .

وعلة المنع عند الجمهور أن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثيا محضا .

وأصل الفعل فى هذا النوع أن يكون على أفعَل .

قال فى شرح التسهيل : وعندى تعليل آخر أسهل منه ، وهو أن يقال : لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبن منه أفعل التفضيل ، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب ، لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا فى أمور كثيرة .

قال : وهذا الاعتبار بيِّن ورجحانه متعيّن .

وشذ من هذا النوع قولهم: (ما أحْمقَه) و (ما أرْعنه) و (ما أهْوجَه) و(ما أنْوكهُ) . بمعنى : ما أحمقه، وما ألده من لد إذا كان عسر الخصومة ، ومنه الوصف من كل هذه على أفعل فى التذكير ، وفعلاء فى التأنيث .

وكلامه فى الكافية والتسهيل ، يقتضى ظاهره أن صوغهما من فِعْلِ أفْعَل إذا فهم جهلا أو عسرا مقيس[1] .

الثامن : ألا يكون مبنيا للمفعول فلا تقول (ما أضرب زيدًا) وأنت تتعجب من الضرب الواقع (به)[2] .

= ولكن نوزع فى اختصاص المعنى الأول بالنفى . بوروده مثبتا فى البيت المذكور حيث قال: فأعيج .

(١) التسهيل ص١٣١ .

(٢) أ ، جـ .

وعلته عند قـوم خوف اللبس ، وإليـه ذهب المصنف ، فلذلك حكم باطراد صوغـهما منه عند أمن اللبس كقـولهم : (ما أشغله) من شـغل و (ما أجنَّه) من جُنّ و (ما أولعه) من وُلِعَ ، و(أزهاه) من زُهى .

قال المصنف : وهذا الاستعمال فى أفعل التفضيل أكثر منه فى التعجب .

وعلته عند قـوم : أن الفعل المتعـجب منه لا بد أن يكون قبل دخـول همزة النقل على فَعُلَ أصلا أو تحـويلا ، وفَعُلَ أبدًا لا يكون فِعْلَ مفـعول ، وإليه ذهب ابن عصفور؛ فلذلك جعل ما ورد من ذلك شاذا .

قال : وينبغى أن يتـأول على أنه متعجب فيه من فعل فـاعل فى معنى فعل مفعول لم ينطق به .

قلت : بقى شرط تاسع لم يـذكره هنا ، وهو ألا يستـغنى عنه بالمصُوغ من غيره نحـو قال من القائلة ، فإنهم لا يقولون مـا أقْيَلَهُ ، استغناء بقولهم (مـا أكثر قائلتـه وما أنومه فى سـاعة كذا ، كـما قالوا : تركـت ولم يقولوا ودَعت ، نص على ذلك سيبويه) وقد ذكر فى التسهـيل فقال: ويُغنى فى التعجب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط ، كما يغنى فى غيره[1] وذكر (ذلك)[2] فى شرحه .

من ذلك (سكر) و(قـعد) و (جلس) ضـدَّى (قام) و (قال) من القـائلة ، وزاد غيره (قام) و (غضب) و (نام) وممن ذكر السبعة ابن عصفور .

وعدُّ (نام) فيها غير صحيح ، لأن سيبويه حكى ما أنومه .

فإن قلت : قد ذكر بعضهم فى شروطه أن يكون على فَعُل أصلا أو تحويلا ، وذكر بعضهم أن يكون واقعا[3] وذكر بعضهم أن يكون دائمـا ، فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم .

---

(1) التسهيل ص١٣٢ .

(2) أ ،جـ .

(3) أى : غير مستقبل .

قلت : أما اشتراط كونه على فعُل فقد ذهب إليه كثير .

والصحيح أن صيغتى التعجب تبنيان من فعَل وفعِل ولا تحتاجان إلى تحويل وهذا اختيار المصنف ، وظاهر كلام سيبويه ، قال: وهى تبنى من فعَل وفعِل وفعُل .

وأما اشتراط الواقع والدوام فليس بصحيح ، بل يجوز ما أحسن ما يكون هذا الطفل ، وليس بواقع ، وما أشد لمع البرق ، وليس بدائم

وقوله :

وأشْدِدَ او أشَدَّ أو شبْهُهما	يخلُفُ مابعضَ الشروط عَدِما
ومصدرُ العادِمِ بعدُ ينتصبْ	وبعدَ أفعِلْ جرُّهُ بالبا يجبْ

يعنى : أنه إذا قصد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المذكورة لم يجز صوغ صيغتى التعجب منه ، بل يتوصل إلى التعجب منه بصوغهما مما جمع الشروط ، ويؤتى بمصدر الفعل الذى عدم بعض الشروط فيعامل معاملة الاسم المتعجب منه فينصب بعد ما أفعل، ويجر بالباء بعد أفعل مضافا إلى اسم المتعجب منه فيقال فى التعجب من استخرج ونحوه ما أشد استخراجه وأشدد باستخراجه ومن (نحو)[1] مات ما أفجع موته وأفجع بموته .

هذا حاصل البيت .

تنبيه:

هذا العمل يصح فى كل متصرف مثبت مصوغ ذى مصدر مشهور إذا لم يستوف بقية الشروط .

فإن كان غير متصرف لم يكن فيه هذا العمل ، لأنه لا مصدر له ، وإن كان منفيا أو مبنيا للمفعول لم يصح ذلك فيه ، إلا بأن يؤتى به صلة لحرف مصدرى معطى ما للمتعجب منه ، فيقال : ما أقرب الا يفعل ، وأقرب بألا يفعل ، وما أشد ما ضرب وأشدد بما ضرب .

وإنما فعل ذلك ليبقى لفظ النفى ولفظ الفعل المبنى للمفعول .

---

(١) أ .

قال الشارح : ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها .

فإن لم يكن للفعل مصدر مشهور فالحكم أن يجعل صلة لما أيضا نحو ما أكثر ما يذر زيد الشر .

وقوله :

وبالنُّدور احكُمْ لغيرِ ما ذُكرْ ولا تَقِسْ عَلَى الذى منه أُثِرْ

الإشارة بهذا البيت إلى أنه قد ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشروط على « وجه الشذوذ «فيحفظ ولا يقاس» وقد تقدم بيان ما شذ من ذلك .

وقوله : وفِعْلُ هذا البابِ لن يُقدَّما معمُولُهُ ووصْلُهُ به الزما

قال فى شرح الكافية : لا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبعه الشارح فى نفس الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمنادى .

وليس كما زعما بل فى الحال خلاف .

أجاز الجرمى من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال[1] وقد ورد فى الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالمنادى وذلك قول على رضى الله عنه[2]:

أعزِزْ علىَّ أبا اليقْظان أن أراك صريعًا مُجَدلا

وقال فى شرح التسهيل بعد ذكر كلام على رضى الله عنه ، وهذا مُصحِّح للفصل بالنداء .

وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو (ما أحسَنَ إحسانا زيدًا) ومنعه الجمهور، لمنعهم أن يكون له مصدر .

---

(١) نحو « ما أحسن مجردةً هندا» .

(٢) قاله فى حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا « مجدلا » أى : مرميا على الجدلة - بالفتح - وهى الأرض .

وفيه الفصل بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه .

وفيه الفصل بالمجرور وهو « على » ، لأن الأصل أعزز بأن أراك كذا على ، أى : ما أعز ذلك وأشده على .

وأجاز ابن كيسان : الفصل بلولا ومصحوبها ، نحو (ما أحسنَ لولا بُخله زيداً) ولا حجة له على ذلك .

وأما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور .

قال فى شرح الكافية : والصحيح الجواز ، لثبوت ذلك عن العرب.

وقال فى شـرح التسهيل: لم يمـتنع ولم يضعف، لثبوت ذلك نثرا ونظما وقياسا .

فمن النثر قول عمرو بن معـديكرب (لله در بنى سالم ما أحسن فى الهيْجاءِ لقاءها ، وأكرم فى اللَّزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها)(١)، ومن النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم(٢).

وقال نبىُّ المسلمين تَقَدَّمُوا   وأحْبِبْ إلينا أن تكونَ المُقدَّمَا

وقول الآخر(٣):

أقيمُ بدارِ الحزمِ مادامَ حَزْمُهَا   وأحْرِ إذا حَالَتْ بأنْ أتحوّلا

---

(١) وهو صحابى من فرسـان الجاهلية والإسلام قتل سنة إحدى وعـشرين من الهجرة . «فى الهيجاء»- بالمد والقصـر - الحرب «واللزبات» - بفتح اللام وسكون الزاى - جمع لزبة ، وهى الشدة والقحط « والمكرمات » - جمع مكرمة - بضم الراء فيهما - أى : الكرم.

(٢) تقدم شرحه - والشاهد هنا : الفصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب ومعموله .

(٣) قائله : هو أوس بن حجر - وهو من الطويل -

اللغة : « دار الحزم » المكان الذى تعتبر فيه الإقامة حزما « أحر » أخلق « حالت » تغيرت.

المعنى : أقيم بالمكان الذى تعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف ، وذلك حيث يكون الإنسان فيه عزيـزا مكرما، فإذا تغير الحال ولاقى الإنسان مهـانة فأخلق به أن يتحول عنه إلى مكان آخر ، يلقى فيه العزة والكرامة .

الإعراب : « أقيم » فعـل مضارع وفاعله ضـمير مستـتر « بدار » متعلق بـأقيم « الحزم » مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفيـة « دام » فعل ماض ناقص « حزمها » اسم دام ومضاف إليه والخبر مـحذوف أى : موجودا ، ويجوز أن يكون دام تامة وحزمـها فاعل به «وأحر» فعل ماض للتعجب جاء على صورة الأمر « إذا » ظرف له « حالت » الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليهـا «بأن أتحولا» الباء زائدة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مـصدر مجرور بها لفظا وهو فى التقدير فاعل لفعل التعجب مرفوع محلا . =

ومن القياس أن الفصل بالظرف والمجرور مغتفر بين المضاف والمضاف إليه فهنا أولى .

وأجاز بعضهم الفصل بهما على قبح .

فالحاصل ثلاثة مذاهب ، والجواز مذهب الفراء والجرمى والمازنى والزجاج والفارسى وابن خروف والشلوبين .

وإلى المنع ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين ، ونسبه الصيمرى[1] إلى سيبويه.

والحق أنه ليس لسيبويه فيه نص ، قال الشلوبين : والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور والمتصور .

قلت : وقد أشار فى النظم إلى ترجيح الجواز بقوله «مُسْتَعْمَلٌ»؛ لأن استعماله دليل جوازه .

تنبيه:

جواز الفصل بالظرف والمجرور عند المجيز مشروط بكونهما متعلقين بفعل التعجب ، فإن لم يتعلقا به امتنع الفصل بهما كما امتنع بغيرهما ، فلا يجوز (ما أحسن بمعروف آمرا) وذكر فى شرح التسهيل : أنه لا خلاف فى ذلك.

= **الشاهد فيه** : « أحر إذا حالت بأن أتحولا » حيث فصل بين فعل التعجب وهو «أحر» ومعموله وهو « بأن أتحولا » فإن المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه فاعل فعل التعجب والفاصل بينهما ظرف وهو « إذا حالت » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٣/٧٣ والمكودى ص١٠٨ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٩٠ .

(١) هو عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى النحوى ، أبو محمد - له (التبصرة) فى النحو كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، وأكثر أبو حيان من النقل عنه .

نعم وبئس وما جرى مجراهما

فِعْلانِ غيرُ مُتصرِّفين   نعم وبئس رافعانِ اسمَين

قوله: (فعلان) خبر مقدم لنعم وبئس ، وفى ذلك خلاف . وفى نقله طريقان :

أحدهما : أن البصريين والكسائى ذهبوا إلى فعليتهما واستدلوا بأوجه :

أحدها : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب .

والثانى : اتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة قوم وحكاها الكسائى والأخفش.

والثالث : بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية .

وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنهما اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر فى نحو قوله :(ما هِىَ بنعمَ الولد)[1] و (نِعْم السَّيْرُ على بئس العَيْرِ)[2].

ويؤول على : بمقول فيها نعم الولد وعلى مقول فيها بئس العير.

والأخرى : حررها ابن عصفور فى تصانيفه المتأخرة. فقال : لا يختلف أحد من النحويين البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل.

فذهب البصريون : أن (نعم الرجل) جملة فعلية وكذلك (بئس الرجل).

وذهب الكسائى إلى أن قولك (نعم الرجل) و (بئس الرجل) اسمان محكيان

---

(١) قال حين بشر ببنت : وبقيته :« نصرها بكاء وبرها سرقة » أى : إذا أرادت أن تنصر أباها على أعدائه مثلا لا تقدر على الدفع بنفسها ، بل تصرخ لتستغيث بالناس ، وبرها - بكسر الباء - أى : إذا أرادت أن تبر أحداً سرقت له من زوجها أو من غيره ، ويحتمل : أنه بفتح الباء وبالزاى بمعنى السلب والأخذ قهرا .

(٢) العيْر - بفتح العين وسكون الياء - هو الحمار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والأنثى عيرة.

حيث وقعا بمنزلة تأبط شرًّا وبرق نحره ، فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم ، وهما جملتان فى الأصل نقلا عن أصلهما وسمى بهما .

وذهب الفراء - إلى أن الأصل فى قولك (نعم الرجل زيد) و(بئس الرجل عمرو) رجل نعم الرجل زيد ، ورجل بئس الرجل عمرو ، فحذف الموصوف الذى هو رجل وأقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وفاعلها وبئس وفاعلها مقامه . فحكم لها بحكمه، فنعم الرجل من قولك نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل من قولك بئس الرجل عمرو ، عندهما رافعان لزيد وعمرو ، كما أنك لو قلت: ممدوح زيد ومذموم عمرو ، لكان زيد مرفوعا بممدوح ، وعمرو مرفوعا بمذموم.

والذى حملهما على ذلك أنهما رأيا العرب قد حكمت لنعم الرجل وبئس الرجل بحكم الأسماء فى بعض المواضع ، فحملاهما على ذلك فى سائر المواضع. وقوله (غير متصرفين) سبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم.

وفى نعم أربع لغات نَعِم وهى الأصل ونَعْم - بالتخفيف - ونِعِم . بالإتباع ونِعْم - بالتخفيف بعد الاتباع ، قيل: وأفصحها نعم وهى لغة القرآن ثم نِعِم بالإتباع نعم وهى الأصلية وقرئ (بها)[1] (فَنِعِمَّ هِى)[2] ثم نعم فى المرتبة الرابعة.

وحكى بعضهم (نعيم الرجل) واستدل به على الاسمية؛ لأن فعيلا من أوزان الأسماء. ورُدّ بأن ذلك من باب الاشباع على سبيل الشذوذ ، فلا يثبت لغة.

وأما بئس فنص كثير على أن فيها اللغات الأربع، وقال بعضهم : لم يسمع فيها إلا لغتان بيس - بالتخفيف بعد الإتباع - وبئس على الأصل ، والأخريان بالقياس .

وقال ابن عصفور والمحققون : الهمزة يبدلون منها ياء فيقولون : بيس .

---

(١) ا ، جـ وفى ب (بهما).

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

وحكى الأخفش وأبو على : بيس - بفتح الباء وتسكين الياء .

وقوله (رافعان اسمين) يعنى : أن كلا منهما يقتضى مرفوعا على الفاعلية؛ لأنهما فعلان كما سبق .

فإن قلت : كون المرفوع بعدهما فاعلا ، إنما هو على مذهب البصريين ، فما وجه رفعه على مذهب الكوفيين ؟

قلت : أما على الطريقة الأولى فقال فى البسيط : ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم إما بدلا أو عطفا، ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل زيد وأما على الثانية فواضح .

وقوله (مُقارنى الْ) نعت لقوله (اسمين).

وحاصل كلامه أن فاعل نعم وبئس يكون قسمين : ظاهراً ومضمراً .

فالظاهر شرطه أن يكون معرفا بأل نحو ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [(1)] .

أو مضافا إلى معرف بهما نحو ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[(2)].

(أو مضافا إلى)[(3)] مضاف إلى المعرف بهما نحو[(4)] .

فنعمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ مُكذَّبٍ   زُهيرٌ حُسامًا مُفردًا من حَمائلِ

---

(1) من الآية ٤٠ من سورة الأنفال.

(2) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(3) ب ، جـ وفى أ (أو إلى مضاف إلى معرف) .

(4) قائله : هو أبو طالب عم النبى ﷺ من كلمة يمدح فيها الرسول ﷺ ويعاتب قريشا على ما كان منها - وهو من الطويل - .

اللغة : « حسام » السيف القاطع ، وسمى بذلك لأنه يحسم الخلاف بين الناس « حمائل» جمع حمالة- بالكسر - وهى علامة السيف « زهير » اسم رجل .

المعنى : يمدح ابن أبى أمية بأنه صادق المودة وبأنه إذا قال لم يجد من يرد عليه قوله بالتكذيب لأن الناس جميعا يعلمون صدقه ، ثم شبهه بالسيف الذى يفرد عنه حمائله يشير إلى أنه نسيج وحده لا مشارك له فى صفاته . =

وقد أشار إلى الأول بقوله : (مقارنى أل) .

وإلى الثانية بقوله : (أو مُضافَيْن لما . قارنَها) .

ومثل قوله : (كنعم عقْبى الكُرَمَا) .

ولم ينبه على الثالث ، لكونه بمنزلة الثانى وقد نبّه عليه فى التسهيل[1] .

تنبيهات:

الأول : اشتراط كون الظاهر معرفا بأل أو مضافا إلى المعرف بها (أو إلى)[2] المضاف إلى المعرف بها ، هو الغالب ، وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه أل كقوله [3]:

فنِعْمَ أخُو الهَيْجا ونعم شبابُها

= **الإعراب** : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « ابن » فاعل نعم « أخت » مضاف إليه «القوم» مضاف إليه أيضا « غير مكذب » حال من ابن ومضاف إليه ، والجملة من نعم وفاعلها خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، أو زهير خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو زهير، وهو المخصوص بالمدح « حسام مفرد » خبران لمبتدأ محذوف ، لا نعتان لزهير ، لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة « من حمائل » متعلق بمفرد وجر بالكسرة للضرورة .

الشاهد فيه : « نعم ابن أخت القوم » حيث جاء فاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧١/ ٢ ، وابن هشام ٨٢/ ٣ ، وابن الناظم ، وذكره السيوطى فى الهمع ٨٥/ ٢ .

(١) التسهيل ص١٢٦ .

(٢) ب ، وفى أ « أو مضافا إلى مضاف » .

(٣) **قائله** : لم أقف على قائله – وهو شطر من الطويل.

اللغة : « أخو الهيجا » أى : صاحب الهيجاء ، وهو كناية عن ملازمته الحرب وشدة مباشرتها، والهيجا ممدود اسم للحرب ، وقصرت هنا للوزن ، وروى « نعم شهابها » والشهاب : الشعلة من النار الساطعة .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « أخو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة

والصحيح أنه لا يقاس عليه ، لقلته .

وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله[1] .

فنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سِلاح لَهُمْ

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة النحويين بالضرورة.

وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة ، وليس كما زعم، بل ورد، ولكنه أقلُّ من المضافة .

وحكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ومنه قوله[2] : ونعْمَ نيمُ .

= لأنه من الأسماء الستة « الهيجا » مضاف إليه « ونعم » الواو حرف عطف ونعم فعل ماض لإنشاء المدح « شهابها » فاعل والهاء مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم شهابها » حيث أضيف فاعل نعم إلى ضمير ما فيه الألف واللام .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٣٧١، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٥ .

(١) قائله : كثير بن عبد الله المعروف بابن الغريرة - وهى أم عبد الله - وهو من البسيط .

وتمامه : وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفانا .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « صاحب » فاعل « قوم » مضاف إليه «لا». نافية للجنس « سلاح » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « لهم » متعلق بمحذوف خبر لا « وصاحب » عطف على فاعل نعم « الركب » مضاف إليه « عثمان » المخصوص بالمدح .

الشاهد فيه : « نعم صاحب قوم » حيث ورد فاعل نعم اسما منكرا مضافا إلى نكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٢٧١ . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٦ .

(٢) قطعة من بيت من الوافر وتمام البيت مع سابقه هو :

وسَلْمَى أكْملُ الثقلين حُسنا ... وفى أثوابها قمرٌ وريمُ

نيافُ القُرطِ غَرَّاءُ الثنايا ... وريدٌ للنساءِ ونعم نيمُ

ولم أقف على قائلهما . =

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة (بئس) عبد الله أنا (إن كان كذا) وكقول النبى ﷺ (نعم عبد الله خالد بن الوليد)[1].

وقول سهل بن حنيف (شهدت صفين وبئست صفّون).

قال ابن عصفور: وأجاز الجرمى أن يقال: (نِعْم عبدُ الله هذا).

والصحيح أن ذلك لا يجوز؛ لأن عبد الله ليس معرفا بالألف واللام ولا مضافا إلى ما تعرف بهما. فأما قول الشاعر[2]:

بئس قومُ الله قومٌ طُرقوا فَقَرواْ جارهُمُ لحما وحِرْ

فضرورة.

= اللغة: « قمر » القمر المعروف « ريم » ولد الظبية ويهمز « نياف القرط » - بضم القاف وسكون الراء - ما يعلق فى شحمة الأذن من الحلى، وأراد بكونها نياف القرط أنها بعيدة مهواه، وذلك مما يكنى به عن طول العنق « غراء الثنايا » الثنايا: الأسنان التى فى مقدم الفم « ريد النساء » الترب « نيم » النعمة التامة ومن يؤتنس به.

الإعراب: « نياف » خبر لمبتدأ محذوف، هى نياف « القرط » مضاف إليه « غراء » معطوف على نياف بعاطف مقدر « الثنايا » مضاف إليه « وريد » عطف على نياف «للنساء» متعلق بمحذوف صفة لريد « ونعم » فعل ماض لإنشاء المدح « نيم » فاعل نعم، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هم نعم نيم.

الشاهد فيه: « نيم » حيث وقع فاعل نعم اسما منكرا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٣٧٢.

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرمل -.

اللغة: « طرقوا » من الطروق - وهو إتيان الأهل ليلا « فقروا » أطعموا « وحر » - بفتح الواو وكسر الحاء - الذى دبت عليه الوحرة، والوحرة - بفتح الواو والحاء - وزغة تكون فى الصحراء، وهى صغيرة حمراء لها ذنب دقيق، وسكنت الراء للضرورة. =

وكأن الذى سهل ذلك كـون قوم يقع على ما يقع عليه القوم مـعرفا بالألف واللام وهو مع ذلك مـضاف فـى اللفظ إلى ما فـيـه الألف واللام، وإن لم يكن تعريفه بهما .

وأجاز المبرد والفارسي : إسناد نعم وبئس إلى الذى الجنسية[١] .

ومنع ذلك الكوفيون وجـماعة من البصريين منهم ابن السـراج وأبو عمر[٢] فى الفرخ . قال : ولم يرد به سماع ، والقياس المنع ، لأن كل ما كان فاعلا لنعم وكان فـيه أل كان مـفسرا للضـمير المسـتتر فـيها إذا نُزعت مـنه و (الذى) ليست كذلك.

قال فـى شرح التـسهـيـل : ولا ينبغى أن يمنع ، لأن (الذى) جـعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به .

الثانى : اعلم أن ما ورد مما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم يمكن تأويله على أن الفاعل ضـمير مستتر حذف مفـسره ، والعلم أو المضاف إليه هو المخصوص .

ذكر هذا التأويل فى شرح التسهيل ، وهو مبنى على جواز حذف التمييز فى

الإعراب : « بئس » فـعل ماض لإنشـاء الذم «قوم» فـاعل « الله » مضـاف إليه «قـوم» المخصوص بـالذم «طرقوا» فعل ماض مـبنى للمجهول وواو الجـماعة للتخلص من الـتقاء الساكنين «جارهم» مفعول به أول لقروا وهو مضاف والضمير مضاف إليه « لحما » مفعول ثان « وحر » صفة للحم منصوب بالفتحة وسكن للوقف .

الشـاهد فيـه : «بئس قـوم الله» حيث ورد فـاعل بئس اسـما مـضافـا إلى علم وهو لفظ الجلالة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٢ .

(١) نحو « نعم الذى آمن زيدٌ » .

(٢) فى الأصل أبى عمرو والمعروف أن كتاب الفرخ لأبى عمر الجرمى .

نحو ذلك، وسيأتى بيانه ، ويمكن أن يحمل على هذا أيضـا ما أوهم كون فاعلهما نكرة ، إلا أن حكاية الأخفش أن[1] ذلك لغة لقوم وتدفع التأويل .

الثالث : (أل)[2] فى فاعل نعم . ذهب الأكثرون أنها جنسية ثم اختلفوا .

فقيل : حقيقـة ، فإذا قلت (نعم الرجل زيد) فالجنس كله هو الممدوح ، وزيد مندرج تحت الجنس ، لأنه فرد من أفراده ، ولهؤلاء فى تقريره قولان :

أحدهما : أنه لما كـان الغرض المبالغة فى إثبات المدح للمـمدوح جُعل المدح للجنس الذى هو منهم ؛ إذ الأبلغ فى إثبات الشىء جـعلُه للجنس حتى لا يُتوهم كونه طارئا على المخصوص .

والثانى : أنه لما قصدت المبالغة عدوا المدح إلى جنس المقصود بسببه .

فكأنه قيل : ممدوح جنسه لأجله ، وقيل : مجاز .

فإذا قـلت : (نعم الرجل زيد) جعلت زيدا جـميع الجنس مـبالغـة ، ولم تقصد غير مدح زيد .

وذهب قوم إلى أنها عـهدية ، ثم اختلفوا فـقيل : المعهود ذهنى كـما تقول (اشتر اللـحم) ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقـدم ، وأراد بذلك أن يقع إبهام يأتى التفسير بعده تفخيما للأمر ، وقيل : المعهود هو الشخص الممدوح .

فإذا قلت : (زيدُ نعم الرجلُ) فكأنك قلت : زيد نعم هو .

واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه .

وعلى القول بأنهـا للاستغراق - بأن المعنى أن هذا المخصـوص يَفْضُل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا .

وعلى القول بأنهـا للجنس مجـازا بأن كل واحد من الشخـصين على حدته جنس ، فاجتمع جنسان فثنيا .

---

(١) ب ، جـ .

(٢) ب .

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة فى غير هذا الموضع .

الرابع : لا يجوز إتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد (معنوى)[(١)] . قال فى شرح التسهيل : باتفاق . قال : وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح فى قوله[(٢)] :

لَبِئْسَ الفتَى المدْعُوُّ بالليل حاتِمُ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغى أن يُمنع على الإطلاق بل يمنع إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مُقام الجنس ، لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك المقصد .

---

(١) أ ، جـ .

(٢) قائله : هو يزيد بن قنانة بن عبد شمس العدوى - وهو من الطويل- .

وصدره : لعَمْرى وما عَمْرِى علىَّ بهيِّنٍ .

اللغة : « لعمرى وما عمرى » قسم بحياته - وهو فى هذا الاستعمال مفتوح العين - « وما عمرى على بهين » تأكيد للقسم ، وبيان أنه ليس حانثا فيه « المدعو بالليل » الذى تناديه مستغيثا به ، لأنه لا يحييك حينئذ ولا يأخذ بناصرك .

الإعراب : « لعمرى » اللام للابتداء عمر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبره محذوف وجوبا لعمرك قسمى « وما » الواو حالية وما نافية « عمرى » مبتدأ أو اسم ما النافية وياء المتكلم مضاف إليه « على » متعلق بهين الآتى « بهين » الباء زائدة وهين خبر المبتدأ أو خبر ما النافية مرفوع على الأول أو منصوب على الثانى بضمة أو فتحة مقدرة « لبئس » اللام واقعة فى جواب القسم بئس فعل ماض لإنشاء الذم « الفتى » فاعل « المدعو » نعت للتى « بالليل » متعلق بالمدعو ، وجملة بئس فى محل رفع خبر مقدم « حاتم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : « بئس الفتى المدعو بالليل » حيث جاء فاعل بئس وهو « الفتى » منعوتا بقوله « المدعو بالليل » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٣ . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٥.

وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ ، لإمكان أن ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت ، وعلى هذا يُحمل قول الشاعر[1] :

نعم الفتى المُرِّى أنت إذا هُمُ   حضرُوا لدى الحُجرات نارَ الموقَدِ

وحَمَل ابن السراج وأبو على مثل هذا على البدل ، وأبَيَا النعت ، ولا حجة لهما . انتهى .

وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل جوازهما .

وينبغى ألا يجوز فيهما إلا ما تباشره نعم .

ولما بين الظاهر شرع فى (بيان)[2] المضمر فقال :

ويَرفعانِ مُضمرًا يُفسِّرُهْ   مُميزٌ كنعم قومًا مَعْشرُهُ

---

(١) قائله : هو زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح بها سنان بن أبى حارثة المرى -وهو من الكامل- .

اللغة : « الحجرات » - بضم الحاء والجيم أو بضم الحاء وفتح الجيم - جمع حجرة ، وأراد بها هنا شدة الشتاء « الموقد » الذى لا تخمد ناره للضيف والطارق .

الإعراب : « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « الفتى » فاعل « المرى » نعت للفتى «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر وجملة نعم خبر مقدم « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب « هم » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، والتقدير : إذا حضروا فلما حذف الفاعل انفصل الضمير « حضروا » فعل ماض وفاعله والجملة مفسرة « لدى » ظرف مكان متعلق بحضر « الحجرات » مضاف إليه « نار » مفعول به لحضر « الموقد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم الفتى المرى » حيث أتبع فاعل نعم وهو «الفتى» بنعت وهو « المرى » لأنه أريد بالنعت هنا نفس ما أريد بفاعل نعم من العموم ، ولم يرد بالنعت تخصيص المنعوت بفرد مما يحتمله الجنس .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٣/ ٢ .

(٢) ب ، جـ .

فاعل (نعم) فى المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده و (معشره) هو المخصوص بالمدح، وسيأتى إعرابه .

ولهذا الضمير أحكام :

أحدها : أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه .

وأجاز قوم من الكوفيين ، تثنيته وجمعه ، وحكاه الكسائى عن العرب .

ومنه قول بعضهم (مررت بقوم نعمُوا قومًا) وهو نادر .

الثانى : أنه لا يُتبع لشبهه بضمير الشأن ، وأما نحو (نِعم هُم قومًا أنتم) فهم تأكيد للضمير المستكن ، وذلك شاذ لا يعرج عليه .

الثالث: أنه إذا فُسِّر بمؤنث لحقته تاءُ التأنيث فتقول : (نِعْمتِ امرأةً هندٌ) كذا مثله فى شرح التسهيل .

وقال ابن أبى الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال : (نعم امرأةٌ هندٌ) استغناء بتأنيث المفسِّر ، ونصّ خطاب على جواز الأمرين .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل (نعم) الظاهر يراد به الشخصُ، إلى أن المضمر كذلك ، وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس، فذهب أكثرهم إلى أن المضمر كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمر لشخص ، قال : لأن المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب إلا شخصا .

ولمفسِّر هذا المضمر شروط :

الأول : أن يكون مؤخرًا عنه ، فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس .

الثانى : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند البصريين .

وأما قولهم (نعم زيد رجلا) فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص فى الإفراد وضدّيه ، وفى التذكير وضده .

الرابع : أن يكون قابلا لأل ، فلا يفسَّر بمثل وغـير وأيّ وأفعل التفضيل ؛ لأنه خلف عن فاعل مقـرون بأل فاشتُرط صلاحـيته لهمـا ، وسيأتى الكلام على التمييز بما .

الخامس: أن يكون نكرة عامة؛ فلو قلت (نعم شمسا هذه «الشمس»)[1] .

لم يجز ؛ لأن الشـمس مفرد فى الوجـود ، ولو قلت (نعم شمسـا شمسُ هذا اليوم) لجاز .

ذكره ابن عصفور .

تنبيهان:

الأول: نص سيـبويه على لزوم ذكر هذا التمـييز ، وصحح بعـضهم أنه لا يجوز حذفه ، وإن فُهم المعنى ، ونص بعض المغاربة على شذوذ (فبها ونعمت) .

وقال فى التسهيل : لازم غالبا[2] ، استظهارا على نحو (فبها ونِعمت)[3].

وممن أجاز حذفه لفهم المعنى ابن عصفور .

الثـانى : ما ذكـر من أن فاعل (نعم) قـد (يضمـر)[4] فيـها هو مـذهب الجمهـور، وذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنـصوبة فاعلُ نعم، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتـأخر فيقال: (نعم زيدٌ رجلاً) وذهب الفـراء إلى أن الاسم المرفوع فـاعل كقـول الكسائى، إلا أنه جـعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولا .

والأصل فى قـولك (نعم رجـلاً زيدٌ) (نعم الرجلُ زيدٌ) ثم نقل الفـعل إلى اسم الممدوح فقيل: (نعم رجلاً زيدٌ) ويقـبح عنده تأخيره، لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته .

---

(١) أ ، جـ .

(٢) التسهيل ص١٢٧ .

(٣) لأن التاء الساكنة من خصائص الأفعال .

(٤) أ ، جـ ، وفى ب (مظهر) .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين :

أحدهما : قولهم : (نعم رجلاً أنتَ) و(بئس رجلاً هُو) ؛ فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل .

والثانى : قولهم : (نعم رجلاً كَانَ زيدٌ) فأعملوا فيه الناسخ .

قوله:

وجَمْعُ تمييزٍ وفاعِلٍ ظَهَرْ فيه خلافٌ عنهُمُ قد اشْتَهَرْ

فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ثلاثة مذاهب :

المنع وهو مذهب سيبويه ، إذ لا إبهام يرفعه التمييز .

والجواز وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسى .

قال المصنف : وهو الصحيح ، واستدل بالقياس والسماع .

فالقياس أن التمييز قد ورد مؤكداً لا لرفع الإبهام فى نحو قوله[1] :

ولقد علمتُ بأنْ دينَ محمدٍ من خـــيرِ أديانِ البريّة دينا

فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر للتوكيد (لا لرفع الإبهام)[2].

---

(١) قائله: هو أبو طالب عم النبى ﷺ - وهو من الكامل - .

الإعراب : « ولقد » اللام مـوطئة للقـسـم وقد حرف تحـقيق « علمت » فـعل وفاعل ، والجملة لا محل لها جواب القسم « بأن » الباء جارة أن حرف توكيد ونصب « دين » اسم أن منصوب بالفتحة « مـحمد » مضاف إليه « من خير » مـتعلق بمحذوف خبر أن «أديان» مضاف إليه « البرية» مضاف إليه ، وأن ومـا دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بعلم « دينا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : «دينا» فإنه تمييز مؤكد .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٦. وذكر فى القطر ص٢٤٥.

(٢) أ ، جـ .

والسماع قوله[١] :

تزودْ مثلَ زادِ أبِيكَ فِينَا فنعمَ الزَّادُ زادُ أبيك زادَا

وقول الآخر[٢] .

والتَّغلبيُّون بئس الفحلُ فحلُهُم فَحْلا ....

---

(١) قائله : هو جرير بن عطية من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . وهو من الوافر- .

اللغة : « تزود » أصل معناه: اتخذ زادًا ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة وحسن المعاملة .

الإعراب : « تزود » فعل أمر مبنى على السكون وفاعله ضمير مستتر « مثل » مفعول به «زاد» مضاف إليه «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « فينا » متعلق بتزود « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح « الزاد» فاعل، والجملة خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر « أبيك » مضاف إليه وضمير المخاطب إليه «زادًا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : « نعم الزاد زاد » حيث جمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيداً .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ ، والمكودى ص١٠٩ .

وذكر فى المفصل ٧/١٣٢ ، والمغنى ٢/٩٠.

(٢) قائله : هو جرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبى

وتمامه : ... وأمهمُ زلاءُ منطيقُ - وهو من البسيط - .

اللغة : « زلاء » - بفتح الزاى وتشديد اللام - المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين .

« منطيق » بكسر الميم - مبالغة ناطق ، ويستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو البليغ ، والمراد هنا المرأة التى تأتزر بحشية تعظم به عجيزتها .

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، وبأنهم فى شدة الفقر وسوء العيش حتى إن المرأة منهم لتمتهن فى الأعمال وتبتذل فى الخدمة ، فيذهب عنها اللحم ، فتضطر إلى أن تتخذ حشية.

الإعراب : « والتغلبيون » مبتدأ « بئس » فعل لإنشاء الذم « الفحل » فاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى فى أول الكلام « فحلا » تمييز « وأمهم » مبتدأ والضمير مضاف إليه « زلاء» خبر المبتدأ « منطيق » نعت له . =

وقول الآخر[١]:

نعمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذَلَتْ ردَّ التحيةِ نُطْقا أو بإيماء

وحكى من كلام العرب (نعم القتيلُ قتيلاً أصلحَ بين بكرٍ وتغلِب)[٢] .

وهذا وارد فى الاختيار .

وتأول المانع السماع. أما فحلا وفتاة وقتيلا فحال مؤكدة، وأما زادا فمصدر محذوف الزوائد، أو مفعول به (وقيل)[٣] حال .

= الشاهد فيه : « بئس الفحل فحلا » حيث جمع بين فاعل بئس الظاهر وهو « الفحل » وبين التمييز وهو «فحلا» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ ، وابن عقيل ٢/١٢٤ ، والسيوطى ص٨٨ وابن الناظم .

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٦ .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط -

اللغة : « بذلت » أعطت « بإيماء » بإشارة ، مصدر أومأ إلى الشىء .

المعنى : أن هنداً تستحق الثناء والتقدير لو تفضلت برد التحية بالنطق أو بالإشارة، ويعد ذلك منها بذلا ومنحة .

الإعراب: «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الفتاة» فاعل «فتاة» تمييز مؤكد «هند» مخصوص بالمدح «لو» شرطية - أو حرف تمن - «بذلت» فعل الشرط «رد» مفعول بذلت «التحية» مضاف إليه «نطقا» منصوب على نزع الخافض - أى بنطق «أو بإيماء» معطوف على نطقا، وجواب الشرط محذوف للعلم به .

الشاهد فيه : « نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين الفاعل الظاهر وهو « الفتاة » وبين التمييز وهو « فتاة » ، وليس فى التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل ، ولكن الغرض منه التأكيد لا رفع إبهام شىء .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٧٦ ، وابن هشام ٣/٨٥.

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٨٦ .

(٢) كلمة قالها الحارث بن عباد فارس النعامة حين بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل فى يوم من أيام حرب البسوس .

(٣) ب ، جـ - وفى أ « ومثل » .

قال الشيخ أبو حيان : وعندى تأويل أقرب من هذا ، وذلك أن يدعى أن فى نعم وبئس ضميراً ، وفحلا وفتاة وزادا تمييز تأخر عن المخصوص ، وفحلهم وهند وزاد أبيك إبدال .

والمذهب الثالث التفصيل ، فإن أفاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز نحو (نعم الرجل رجلا عالما) ومنه فى الأثر (نعم المرءُ من رجلٍ لم يطأ لنا فراشًا ولم يفتش لنا كنفًا منذُ أتانا)[1] .

ومنه قوله[2] :

. . . . فنعمَ المرْءُ من رجلٍ تِهَامِى

---

(١) كنفًا : سترًا .

(٢) قائله : هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثى ، يرثى هشام بن المغيرة .
وصدره : تخيَّرهُ فلم يَعْدِلْ سواهُ - وهو من الوافر - .

اللغة : « تخيره » اصطفاه « لم يعدل » لم يمل « تهامى » منسوب إلى تهامة ، وتطلق على مكة .

المعنى : أن الموت اختار هشاما ولم يعدل به سواه ، ولم يمل إلى غيره من الناس فهو نعم الرجل من تهامة .

الإعراب : «تخيره» فعل ماض والفاعل يعود على الموت فى بيت قبله والهاء مفعوله تعود على هشام فى بيت قبله « فلم » الفاء عاطفة ولم جازمة نافية «سواه» مفعول يعدل منصوب بفتحة مقدرة على الألف والهاء مضاف إليه «فنعم» عاطفة ونعم فعل ماض «المرء» فاعل «من» زائدة « رجل » تمييز للمرء منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حرف الجر الزائد « تهامى » صفة لرجل.

الشاهد فيه: «نعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو «المرء» وبين التمييز وهو «من رجل» ، وقد أفاد التمييز معنى زائداً عما أفاده الفاعل، وذلك بواسطة نعته.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٣٧٦، وابن هشام ٣/٨٥. وذكره ابن يعيش ٧/١٣٣ والسيوطى فى الهمع ٤/٨٦.

وقوله[1] :

وقائلةٍ نعم الفتى أنتَ من فتًى . . . .

لأن المعنى من مُتفَتٍّ: أى كريم. فأفاد مالا يفيده الفاعل، وإلا لم تجز، وصححه ابن عصفور :

تنبيه :

ما نقل عن سيبويه من المنع هو المعروف من مذهبه، وتأول الفارسى كلامه على أنه إنما عنى أنه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز بل الفاعل فى حال لزوم التمييز مضمر لا غير ، وفيه بعد .

وقوله : **وما مُمَيِّزٌ وقيلَ فاعِلُ** **فى نحوِ نعم مَا يقُولُ الفاضِلُ**

إذا وقعت ما بعد نعم وبئس فتارة يليها فعل نحو (نعم ما صنعت) وتارة يليها اسم نحو ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2] .

---

(١) قائله : هو الكروس بن حصن وقيل : ابن زيد - وهو من الطويل .-

وتمامه : إذا المُرضعُ العَوْجاءُ جَالَ بريمُها.

اللغة : « المرضع » المرأة التى لها ولد ترضعه « العوجاء » التى اعوجت هزالا وجوعا «جال» تحرك « بريمها » البريم - بفتح الباء وكسر الراء - خيط يفتل على طاقين .

المعنى : يمدح نفسه بأنه كريم فى وقت الشدة التى تضن فيها النفوس ، حتى إن كثيرا من النساء يمتدحنه .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب قائلة مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « نعم » فعل ماض « الفتى » فاعل ، والجملة خبر مقدم « أنت » مبتدأ مؤخر « من » حرف جر زائد « فتى » تمييز لفاعل نعم «إذا» ظرف زمان « المرضع » فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام بعده أى : إذا هزلت المرضع « العوجاء » نعت للمرضع « جال » فعل ماض « بريمها » فاعل والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : « نعم الفتى أنت من فتى » حيث جمع الفاعل الظاهر وهو « الفتى » والتمييز وهو : « فتى » وأفاد التمييز معنى زائدا عن الفاعل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٦/ ٢.

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال ومرجعها إلى أربعة :

أحدها : أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز .

والثانى : أنها فى موضع رفع على الفاعلية .

والثالث : أنها المخصوص .

والرابع : أنها كافة .

فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال:

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين .

والثانى : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف[1] .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة (محذوفة)[2] والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة . ونُقل عن الكسائى .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسم معرفة تام أى : غير مفتقر إلى (صلة)[3]، والفعل بعدها صفة لمخصوص والتقدير : نعم الشىء شىء صنعت ، وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى[4] .

والثانى : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسي .

---

(١) أى : شىء .

(٢) ب ، جـ .

(٣) أ ، جـ ، وفى ب « جملة » .

(٤) التسهيل ص ١٢٦ .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتهـا ، وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص. ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والفارسى .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف هنا ، وتأويله : بئس صنعك ، وإن كان لا يحسن فى الكلام بئس صنعك حتى تقول : بئس الصنع صنعك ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع[1] .

(وأما القائل: بأنها المخـصوص فقال : إنها موصـولة وهى المخصوص وما أخرى مـحذوفـة ، والأصل : نعم مَا مَـا صنعتَ ، والتقـدير : نعم شيـئا الذى صنعته وهذا قول الفراء)[2] .

وأما القائل : بأنها كافة فقال : إنما كفت نعم كما كفت قلَّ فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

وإن وليها اسم ففيها ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة فى مـوضع نصب على التمييـز والفاعل مضمـر والمرفوع (بعد «ما»)[3] هو المخصوص . قيل : وهو مذهب البصريين .

قلت : ليس هذا النقل على إطلاقه لما سيذكر .

والثانى : أنها مـعرفة تامة ، وهى الفـاعل ، وهو ظاهر مذهب سيـبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى ، وهو قول الفراء .

والثالث : أن (ما) ركبت مع الفعل ، فلا مـوضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم وأجازه الفراء .

---

(١) والمخصوص محذوف .

(٢) أ ، جـ .

(٣) أ ، جـ وفى ب « بعدها » .

تنبيهات :

الأول : قد ظهر مما ذكرته أن قوله (وما مميز) صادق على ثلاثة أقوال .

وأن قوله (وقيل فاعل) صادق على خمسة (أقوال)[1] إلا أن الظاهر أنه (إنما)[2] أراد الأول من الثلاثة والأولَ من الخمسة ، لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية .

الثانى : يندرج فى كلامه صورتان - أعنى ما وليه الفعل وما وليه الاسم - فإن القول بأن (ما) تمييز أو فاعل جاز فيهما .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ (به)[3] وهو أن (ما) تمييز ، وكذا عبارة الكافية ، وذهب فى التسهيل[4] إلى أنها معرفة تامة وأنها فاعل ، ونقله عن سيبويه والكسائى واستدل بأوجه :

أحدها : أن (ما) مساوية للضمير فى الإبهام ، فلا تكون تمييزا .

والثانى : أنه كثر الاقتصار عليها فى نحو (غسلته غسلا نعما) والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها إلا نادرا .

والثالث : أن التمييز فى هذا الباب وفى غيره أيضا لابد أن يكون قابلا لأل ونص ابن عصفور وغيره على أن التمييز لا يكون إلا بالأسماء المتوغلة فى البناء لا بالمتوغلة فى الإبهام (كَسِيٍّ)[5] ولا أدخل فى الإبهام ، والبناء من ما .

الرابع : جزم المصنف بنقل هذا المذهب عن سيبويه نظرا :

فإن مستنده قول سيبويه (فى)[6] دققته دقا نعما ، أى : نعم الدق .

وفى فنعما هى . نعم الشيء إبداؤها وهو محتمل لأن يكون تفسير معنى، لا تفسير إعراب .

---

(١) ب ، جـ .　　　(٢) ب ، جـ .

(٣) أ .　　　(٤) التسهيل ص١٢٦ .

(٥) ب ، جـ .　　　(٦) ب ، جـ .

وقوله فى الكافية : والرفع بعضهم نمى ، لسيبويه، وادعى التعريف مع تمام ما وظاهر قد اتبع ، ظاهر فى عدم الجزم .

وقوله:

وَيُذكرُ المخصوصُ بَعْدُ مُبتدا أو خبرَ اسْمٍ ليس يبدُو أبَدَا

المخصوص هو المقصود بالمدح بعد (نعم) وبالذم بعد (بئس) .

وله ثلاثة أحوال :

الأولى : أن يذكر بعد فاعلها نحو (نعم الرجلُ زيدٌ) وفى إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه:

الأول : أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره .

والثانى : أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار .

وهذا معنى قوله : (ليس يبدو أبدا) .

والثالث : أن يكون مبتدأ حذف خبره .

(والأول هو الصحيح)[1] وبه جزم سيبويه .

قال ابن الباذش[2] : لا يجيز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ.

وأجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وأبو على والصيمرى .

وذكر فى شرح التسهيل : أن سيبويه أجازه ، وعبارة سيبويه فيها احتمال، ومن تأمل كلامه لم يجد فيه ذكرا له .

---

(١) أ ، جـ .

(٢) هو أبو الحسن على بن أحمد المعروف بابن الباذش ، ولد بغرناطة وشب على حب الفضيلة والزهد فى الدنيا ، وبرع فى الشريعة والعربية ، وبذل همه فى النحو فشرح أمهات الكتب : إذ شرح كتاب سيبويه ، والأصول لابن السراج ، والمقتضب للمبرد وغير ذلك .

توفى بغرناطة سنة ٥٣٨ هـ .

قال فى شرح التسهيل : والأول أولى ، بل هو عندى متعين ، لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف الثانى ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، وأما الثالث فأجازه قوم منهم ابن عصفور ، وقال فى شرح التسهيل: هو غير صحيح ، لأن هذا الحذف ملتزم ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا ومحله مشغول بشىء يسد مسده .

وذهب ابن كيسان : إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، وردَّ بأنه لازم وليس البدل بلازم، وبأنه لا يصلح لمباشرة نعم.

والثانية : أن يذكر قبل نعم وبئس، وهو حينئذ مبتدأ والجملة بعده خبر سواء أقيل : بفعلية نعم وبئس أم باسميتهما، وجوزوا على القول بالاسمية أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر والعكس.

فإن قلت: إذا جعل المخصوص مبتدأ والجملة خبره فما هو الرابط؟

قلت : الرابط عند الجمهور هو العموم الذى فى الفاعل ، ويجوز دخول نواسخ الابتداء عليه كقول الشاعر[1]:

---

(١) قائله : يزيد بن الطثرية - وهو من الطويل -.

اللغة : «تعذير حاجة» عسرها وعدم تأتى قضائها «أمارس فيها» أعالجها وأحتال لقضائها.

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «أرسلونى» فعل ماض وواو الجماعة فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «عند» ظرف متعلق بأرسل «تعذير» مضاف إليه «حاجة» مضاف إليه «أمارس» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «فيها» متعلق بأمارس «كنت» كان واسمها «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الممارس» فاعل، والجملة فى محل نصب خبر كان.

الشاهد فيه : «كنت نعم الممارس».

حيث دخلت كان على نعم وفاعلها - وهى من النواسخ -

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٩ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ٨٨ / ٢ .

إِذا أَرسَلُونِى عندَ تَعْذِيرِ حاجةٍ   أُمارِسُ فيها كُنْتُ نِعمَ المُمارِسُ

وكقول الآخر[1] :

إنَّ ابنَ عبد اللهِ نعمَ   أخُو النَّدَى وابنُ العَشِيرهْ

والثالثة : أن يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِّعْمَ الْعَبْدُ﴾[2] .

وإلى هذا أشار بقوله : **وإنْ يُقدَّمْ مُشْعِرٌ به كَفَى.**

فإن قلت : قد ظهر بما قدمته أن المخصوص لا يجب تأخيره .

وقوله : **ويذكر المخصوص بعد،** يقتضى أن يكون متأخراً .

قلت : ما ذكرته من جواز تقديمه صرح به ابن عصفور والمصنف فى التسهيل وعبارته هنا وفى الكافية وشرحها توهم منع تقديمه بل قوله :

وإن يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ به كَفَى   كالعلمُ نعم المُقتَنَى والمُقتَفَى

---

(١) قائله : هو أبو دهبل الجمحى من كلمة يمدح فيها المغيرة بن عبد الله. وهو من الكامل.

اللغة : «أخو الندى» - بفتح النون وتخفيف الدال - أى : صاحب الكرم والسخاء .

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «ابن» اسم إن منصوب بالفتحة «عبد» مضاف إليه. ولفظ الجلالة مضاف إليه «نعم» فعل ماض «أخو» فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة «الندى» مضاف إليه «وابن» عطف على أخو «العشيرة» مضاف إليه ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه : «إن ابن عبد الله نعم أخو الندى» حيث دخل الناسخ وهو «إنَّ» على نعم وفاعلها.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٧٩ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ٨٧ / ٢ .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة ص .

تصريح بأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به .

والظاهر أن هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص، لا مما حذف فيه لدلالة ما قبله.

فإن قلت: كيف خير المصنف بين جعله مبتدأ وجعله خبراً وليسا سواء، لأن الأول متفق عليه ، والثانى قد منعه بعضهم ومن أجازه فهو أضعف عنده من الأول .

قلت: التخيير بينهما يقتضى جوازهما لا استواءهما فى القوة، مع أنه يحتمل ألا يكون تخييراً بل حكاية خلاف، وقد جرت عادة كثير بعطف الأقوال بأو .

فإن قلت: يحتمل قوله (مبتدأ) القولين السابقين (فإنما)[1] يحمل كلامه عليه.

قلت : على أن خبره ما قبله ، إذ لو أراد الآخر لبين أن الخبر محذوف .

تنبيه:

للمخصوص شرطان :

أحدهما : أن يختص وهو شرط غالب كقولهم (نعم البعير جمل) .

الثانى : أن يكون أخص من الفاعل .

وقوله:

واجعلْ كبئسَ ساءَ .

يعنى : معنى وحكما فتقول (ساء الرجلُ أبو جهل) و (ساء رجلا هو).

فإن قلت : ما وزن ساء ؟

قلت : فَعُلُ - بضم العين - بدليل أنها للمبالغة فى الذم ، ولذلك قيل : لا حاجة لإفراد ساء بالذكر ، لأنها من أفراد النوع الآتى ، وألفها عن واوٍ .

وهى فعل لا يتصرف .

---

(١) أ ، جـ وفى ب (فإنهما).

وقوله : واجْعَلْ فَعُلاَ مِن ذى ثلاثة كنِعْمَ

يجوز بناء فعل - بضم العين - من كل فعل ثلاثى ، ويجعل مثل نعم وبئس فى عدم التصرف ، وإفادة المدح والذم ، واقتضاء فاعل كفاعل نعم وبئس، فيكون ظاهراً مصاحبًا لأل أو مضافًا إلى صاحبها أو ضميراً مفسَّراً بتمييز على ما تقدم من التفصيل .

وسواء فى ذلك ما وضع على فَعُل كقوله تعالى : ﴿ ... كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[1] أو وضع على فعَل أو فعِل ثم حول نحو (قَضُوَ الرجل فلان) و (علُم الرجل زيد) .

وقوله (مُسْجَلاَ) قال الشارح : أى : بلا قيد، يقال : أسجلت الشىء إذا أمكنت من الانتفاع مطلقا .

فإن قلت : كيف قال (مسجلا) وبناء فَعْل من الثلاثى ، لقصد المدح والذم مشروط بأن يكون مما يتعجب منه بقياس ؟ نصّ على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخفش .

قلت : لعل قوله (مسجلا) يعنى به أن فعل المذكور يجعل مثل نعم مطلقا أى : فى جميع أحكامها .

ويحتمل أن يكون قال (مسجلا) ، ليشمل (المصوغ)[2] على فعُل والمصوغ على فعَل أو فعِل .

فإن قلت: مقتضى كلامه أن معنى فعل المذكُور إذا قصد به المدح كمعنى نعم وإذا قصد به الذم كمعنى بئس، وليسا بسواء لأن العرب لا تبنى فعُل المذكور وتضمنه معنى المدح أو الذم، إلا إذا أرادوا معنى التعجب، نص على ذلك ابن عصفور .

فهو إذن يدل على المدح والذم وزيادة معنى التعجب .

---

(١) من الآية ٥ من سورة الكهف .

(٢) أ - وفى ب ، جـ « الموضوع » .

قلت : لا نسلم أن مقتضى كلامه أن فعل المذكُور بمعنى نعم وبئس بل يكون

قوله : **واجعل فعلا كنعم .**

يعنى : فى الحكم لا فى المعنى ، ويؤيده أنه لم يذكر فى النظم بئس .

وليس كل فعل للمدح فكيف يجعل مثل نعم فى المعنى ؟

وقد ذكر فى التسهيل : أن فعل المذكور مضمن معنى التعجب[1] .

فإن قلت : وفى جعل فعُل المذكور مثل نعم فى جميع أحكامها نظر ، لأن من أحكامها أن فاعلها لا يكون إلا مقرونًا بأل أو مضافًا إلى المقرون بها أو مضمراً يفسره تمييز إلا ما ندر .

وفَعُل المشار إليه يكثر انجرار فاعله بالباء واستغناؤه عن أل وإضماره على وَفق ما قبله كما ذكر فى التسهيل[2] خلاف نعم[3] .

قلت : ذكر أبو الحسن الأخفش أن من العرب من يجرى فعل المذكور مجرى نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما رعيًا لما تضمنه من معنى المدح والذم .

ومنهم من لا يجريه مجراهما ، فلا يلزم إذ ذاك أن يكون فاعله كفاعل نعم وبئس رعيًا (لما فيه)[4] من معنى التعجب .

وظاهر هذا أنهما لغتان .

تنبيه:

مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل بِعلُم الرجل ، وذكر ابن عصفور أن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى فَعُل ، بل استعملتها استعمال نعم من غير تحويل ، وهى : عَلِم وجَهِل وسَمِع .

---

(١) التسهيل ص١٢٨ .

(٢) التسهيل ص ١٢٨ .

(٣) مثال ذلك قول الشاعر :

حُبَّ بالزورِ الذى لا يُرَى ... منه إلاَّ صفحةٌ أو لِمامْ

وفَهُم زيد . والزيدون كرُموا رجالا، نظراً لما فيه من معنى التعجب هـ ٣٨٠/ ٢ أشموني.

(٤) ب ، جـ ، وفى أ « لما فاته » .

وقوله : ومثلُ نعم حبَّذا.

يعني: أن حبذا بمنزلة نعم وفاعلها فى إفادة المدح .

فإن قلت : مقتضى عبارته أن (حبذا) بمجموعه مثل (نعم) وليس كذلك، بل حب بمنزلة نعم ، وذا بمنزلة فاعل نعم .

قلت: كأنه قصد التنبيه على أن حب الذى هو بمنزلة نعم (هو)[1] المقرون بذا.

فلذلك لم يقل (ومثل نعم حب) .

فإن قلت : ليس حبذا مثل نعم كما ذكر ، لأن حبذا يشعر مع دلالتها على المدح العام ، بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس بخلاف نعم .

قال في شرح التسهيل: والصحيح أن «حب» فعل يقصد به المحبة والمدح. وجعله فاعله (ذا) ليدل بذلك على الحضور فى القلب .

قلت: إنما جعلها مثلها فى إفادة المدح العام، فلا ينافى ذلك إشعارها بما ذكر.

وقوله (الفاعل ذا) هو (ظاهر)[2] مذهب سيبويه ، وهو المختار . قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد - : حب فعل وذا فاعلها ، وزيد مبتدأ وخبره حبذا. هذا قول سيبويه . وأخطأ عليه من زعم غير ذلك .

وفي قوله (**الفاعل ذا**) تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم مذهبان :

أحدهما : أن التركيب أزال فاعلية «ذا» فصار (ذا)[3] مع حب اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء وخبره مابعده .

وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه .

وأجار بعضهم كون (حبذا)[4] خبرًا مقدما .

---

(١) أ ، ب - وفى جـ (هى) .

(٢) جـ .

(٣) أ .

(٤) أ ، جـ . وفى ب(ذا).

والآخر : أن التركيب أزال اسمية (ذا) فصار مع حب فعلا فاعله المخصوص، وإليه ذهب قوم منهم الأخفش .

والصحيح : القول بعدم التركيب ، لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما كان عليه .

وقوله :

وإن تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حبَّذَا

يعنى أنه إذا أريد الذم أدخلت (لا) النافية ، لأن نفى المدح ذم .

قال فى شرح التسهيل : وتدخل عليها (لا) فتحصل موافقة بئس معنى وقد تقدم بيان ما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم ولا بئس .

وقوله : **وأوْلِ ذا المخصوص** .

يعنى: اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعًا لذا .

ففهم من ذلك أنه لا يتقدم ، وهذا فرق بينه وبين نعم وبئس ، فإن (مخصوصهما)[1] لا يمتنع تقديمه .

قال فى شرح التسهيل : أغفلَ أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب .

فإن قلت : ما سبب امتناعه ؟

قلت : ذكر ابن بابشاذ : أن سبب ذلك خوف توهم كون المراد من (زيد حبذا) زيد حب هذا .

قال فى شرح التسهيل : وتوهُّمُ هذا بعيد ؛ فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء (حبذا) مجرى المثل .

وقوله (**أيًّا كان**) يعنى : أى شىء كان المخصوص مذكراً كان أو مؤنثًا ،

---

(١) ب ، جـ ، وفى أ (مخصوصها) .

مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا ، فنقول (حبّذا زيدٌ) و (حبذا الزيدان) و (حبذا الزيدون) و (حبذا هندٌ) و (حبذا الهندان) و (حبذا الهنداتُ) .

وقوله : (لا . تُعدِلْ بذَا) يعنى : أن لفظ (ذا) لا يغير فى تأنيث ولا تثنية ولا جمع .

فلا يقال : (حبذِى هندٌ) ولا (حبذانِ الزيدان) ولا (حبَّ أولاء الزيدون) واختلف فى علة ذلك فقيل : لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تُغير .

وإليه أشار بقوله : **فهْوَ يُضاهِى المثَلاَ** .

وقال الفارسى: (ذا) جنس شائع، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل فى نعم .

يعنى: إذا كان ضميراً .

وقال ابن كيسان : إنما لم يختلف ، لأن الإشارة فيه أبدًا إلى مذكر محذوف، والتقدير : فى حبذا هند : حبذا حُسنُ هند ، وكذا باقى الأمثلة .

ورد بأنه دعوى لا دليل عليها .

تنبيهان:

الأول : إنما يُحتاج إلى الاعتذار عن عدم مطابقته(١) على قول من جعل (ذا) فاعلا ، وأما على التركيب فلا يحتاج إلى اعتذار.

الثانى : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد (حبذا) ، وأجاز فى التسهيل(٢) أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف.

وإنما لم يذكر ذلك هنا استغناء بتقديم الوجهين فى مخصوص نعم .

وقال ابن كيسان : هو بدل من (ذا) .

---

(١) فى الأصل « عن مطابقة فى الأصل » .

(٢) التسهيل ص ١٢٩ .

ورد بلزومه على القول بأن (ذا) فاعل ، وأما على القـول بالتركيب فتقدم إعرابه .

فإن قلت : إذا أعرب المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره ، فما الرابط ؟

قلت : الرابط الإشارة أو العموم إذا قلنا إن (ذا) أريد به الجنس .

الثالث : بين مخصوص حبذا ومخصوص نعم فروق :

أولها : أن مخصوص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصوص نعم ، وقد سبق بيانه .

وثانيها : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

وثالثهـا : أن إعرابه خبـر مبتـدأ محذوف أسـهلُ منه فى باب (نعم) لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهى هنا لا تدخل .

قاله فى شرح التسهيل :

ورابعها : أنه يجوز لك التمييز قبله وبعده نحو (حبذا رجلاً زيدٌ) و(حبذا زيدٌ رجُلاً) .

قال فى شرح التـسهيل : وكلاهما سهل يسـير ، واستعماله كـثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر . انتهى .

وذلك بخلاف مخصوص (نعم) ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق .

وقوله : **وما سِوَى ذا ارْفَعْ بحبٍّ أو فجُرْ**

يعنى : أن (حب) قـد تفـرد عن (ذا) مع إرادة المدح فـيجىء فـاعلهـا مرفوعًا نحو (حب زيد) ومجروراً بباء زائدة نحو (حب بزيد) .

قال فى شرح التسهيل : وهذا الاستعمال جائز فى كلام ثلاثى مضمن معنى التعجب .

وقوله : **ودونَ ذا انضمامُ الحا كثُرْ**

يعنى : كثر ضم الحاء إذا أفردت من (ذا) فيقال : (حب زيد) بنقل حركة العين إلى الفاء ، والفتح جائز ، وبالوجهين ينشد قوله[1]:

.... وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقتَلُ

وأما مع (ذا) فلا يجوز إلا الفتح .

فإن قلت : قوله[2] لا يدل على أنه أكثر من الفتح .

وقال الشارح : وأكثر ما يجىء (حب)[3] مع غير (ذا) مضمومة الحاء .

قلت: قال فى شرح الكافية : وهذا التحويل مطرد فى كل فِعل مقصودٍ به المدح .

وقال فى التسهيل : وكذا كل فعل حلْقى الفاء مرادًا به مدح أو تعجب[4] .

---

(١) قائله : الأخطل التغلبى، من كلمة يمدح فيها خالد بن الوليد بن أسيد أحد أجواد العرب.
وصدره: فقلتُ اقتُلُوها عنكُمْ بِمزَاجِها - وهو من الطويل -.
اللغة : «اقتلوها» الضمير يعود إلى الخمر، وقتلها: مزجها بالماء، لأنه يدفع سورتها «وحب بها» ويروى فى مكانه « وأطيب بها ».
المعنى : يتعجب من كثرة محبته للخمر إذا مزجت بالماء ، فهو لذلك يأمر أصحابه بأن يشعشعوها له بالماء لتكون على الوجه الذى يحبه ويرغب فيه .
الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «اقتلوها» فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل نصب مقول القول « عنكم » متعلق باقتلوا «بمزاجها» متعلق باقتلوا أيضًا «وحب» فعل ماض لإنشاء المدح « بها » الباء زائدة ، والضمير فاعل حب «مقتولة» تمييز «حين» ظرف متعلق بحب «تقتل» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل جر بإضافة «حين» إليها .
الشاهد فيه : «وحب بها » فإنه يروى بفتح الحاء من «حب» وضمها، والفاعل غير «ذا».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٨٢ / ٢ ، وابن عقيل ١٣١/٢ وابن الناظم.
(٢) قوله : أى : « كثر » .
(٣) ب .
(٤) التسهيل ص ١٧٦ .



أفعل التفضيل

صُغْ مِنَ مَصوغٍ منه للتَعجُّبِ　　أفْعَلَ للتفضيلِ وأْبَ اللَّذْ أُبِى

سوّت العرب بين أفعل التفضيل وفعل التعجب فيما يصاغان منه ، لما بينهما من التناسب ، فما جاز صوغ التعجب منه جاز أفعل التفضيل منه ، ومالا يجوز صوغ فعل التعجب منه لفقد بعض الشروط لا يجوز صوغ أفعل التفضيل منه .

ولهذا قال: وأب اللذ أبى .

واعلم أن ما شذ فى التعجب ، لكونه من غير فعل أو من فعل ولم يستوف (الشروط)(١) جاز استعماله فى التفضيل محكوما بشذوذه (وكذلك ما شذ فى التفضيل جاز استعماله فى التعجب محكوما بشذوذه)(٢) أيضًا فتقول : (ما ألصه) و(ألصص به) .

وإن كان منه غير فعل كقولهم (هو ألصُّ من شِظاظِ)(٣) .

وقوله : وما بِهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِلْ　　لمانعٍ به إلى التفضيلِ صِلْ

يعنى : أنه يتوصل إلى التفضيل فيما لا يجوز بناء أفعل من لفظه بمثل ما توصل به إلى التعجب من أشد وما جرى مجراه .

ولكن أشد فى التعجب فعل وهنا اسم ، ويُنصب هنا مصدر الفعل المتوصَّل إليه تمييزاً ، فتقول : (زيد أشدُّ استخراجًا من عمرٍو) ونحو ذلك .

وقوله : وأفعلَ التفضيلِ صِلْهُ أبدَا　　تقديراً أو لفظًا بِمن إنْ جُرِّدَا

أفعل التفضيل : مجرد ومضاف ومعرف بأل .

---

(١) أ ، جـ .

(٢) ب .

(٣) بَنوه من لصّ ، وقد حكى ابن القطاع - لصَصَ - بالفتح - إذا استتر ، وحكى أيضًا : لصصه - إذا أخذه خفيةً ، وعلى ذلك لا شذوذ فيه ، وشظاظ - بكسر الشين - اسم لص معروف بالذكاء فى اللصوصيّة من بنى ضبة ويضرب به المثل فى ذلك .

فالمجرد يلزم اقترانه بمن جارة للمفضول لفظا نحو (زيد أفضل من عمرو) أو تقديراً : نحو ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾[1] .

(وأما)[2] المضاف والمعرف بأل (فيمتنع)[3] اقتران (من) بهما .

تنبيهان :

الأول : اختُلف فى معنى (من) المصاحبة لأفعل التفضيل .

فذهب المبرد ومَن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية ، وذهب سيبويه إلى أنها ، لابتداء الغاية أيضًا ، وأشار إلى أنها مع ذلك تُفيد معنى التبعيض.

فقال فى : (هو أفضل من زيد) : فضله على بعض ولم يَعُمَّ .

وذهب فى شرح التسهيل : إلى أنها لمعنى المجاوزة ، فإن القائل : (زيد أفضل من عمرو) كأنه قال : جاوز زيد عمراً فى الفضل .

قال : ولو كان الابتداء (مقصوداً)[4] لجاز أن يقع بعدها (إلى) .

قال : ويُبطل كونها للتبعيض أمران :

أحدهما : عدم صلاحية بعض موضعها .

والآخر: صلاحية كون المجرور بها عاما نحو (الله أعظم من كل عظيم) .

وأقول: الظاهر كونها لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، كقول المبرد. وما ردّ به المصنف من أن الابتداء لو كان مقصوداً لجاز أن يقع بعدها قد ردّ به ابن ولاد[5] قبله، وليس بلازم، لأن الانتهاء قد يُترك الإخبار به؛ لكونه لا يعلم، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء.

---

(١) الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) ب .

(٣) ب ، جـ ، وفى أ (يمتنع) .

(٤) أ ، جـ .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن محمد وهو نحوى مشهور ، ثم صوب نظره إلى بغداد فسمع =

الثانى : إذا وقع أفعل التفضيل خبراً كثر حذف (من) ومجرورها بعده نحو: ﴿ ... ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ ﴾[1] .

وإن لم يكن خبراً قل الحذف كالحال والصفة[2] .

الثالث : قوله (صله) يقتضى أنه لا يُفصل بين أفعَل وبين مِن ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصلُ بينهما بمعمول أفعل .

وقد فُصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله[3] :

ولفُوكِ أطيَبُ لو بَذلْتِ لنا   مِن ماءِ مَوْهبةٍ على خَمْرِ

= من الزجاج وغيره مع معاصره أبى جعفر النحاس إلا أن الزجاج كان يؤثره على النحاس. وله كتاب الانتصار لسيبويه وكتاب المقصور والممدود ، وغير ذلك ، توفى بمصر سنة ٣٣٢هـ.

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) مثال الحال :

دَنَوْتِ وقد خِلْناكِ كالبدرِ أجْمَلا   فَظَلَّ فُؤادى فى هَواكِ مُضَلَّلاَ

أى : دنوت أجملَ من البدر .

ومثال الصفة :

تَروّحى أجْدَر أن تقيلى   غداً بجَنْبى باردٍ ظليل

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل - .

اللغة : « أطيب » أعذب « بذلت » سخيت « موهبة » - بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء أو كسرها - نقرة فى الجبل يستنقع فيها الماء - والجمع مواهب .

الإعراب : « ولفوك » الواو للقسم، والمقسم به محذوف وفو مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه « أطيب » خبر المبتدأ « لو » يجوز أن تكون حرف تمن أو تكون شرطية « بذلت » فعل ماض وتاء خطاب المؤنثة فاعله « لنا » متعلق ببذل - وإن كانت لو شرطية ، فالجواب محذوف « من ماء » جار ومجرور متعلق بأطيب « موهبة » مضاف إليه « على خمر » متعلق بمحذوف صفة لماء موهبة .

الشاهد فيه : « أطيب » فإنه أفعل التفضيل ، وقد فصل بينه وبين من الجارة للمفضول بلو.

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفعل التفضيل مما يتعدّى بمن جاز الجمع بينها وبين الداخلة[1] على المفضول : مُقدَّمةً أو مؤخرةً ، نحو (زيد أقربُ من عمرو من كل خير ، وأقربُ من كل خير من عمرو) .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمعرف بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة، فأما قوله[2] :

نحن بغرس الودىّ أعلَمُنا   منا بركض الجياد فى السدف

فإنه أراد أعلم فأضاف ناويا (اطراح)[3] المضاف إليه ، كما تدخل الألف واللام فى بعض الأمكنة ، وينوى سقوطها ، قاله فى شرح التسهيل .

وأما قول الأعشى[4] :

- مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٨٥/ ٢ ، وذكره السيوطى فى الهمع ١٠٠٤/ ٢ .

(١) أى : وبين « من » الداخلة على المفضول .

(٢) قائله : هو سعد القرقرة ، وقيل : قيس بن الخطيم – وهو من المنسرح–

اللغة : « الودى » – بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء – صغار النخل « ركْض الجياد» الركض : تحريك الرجل ، يقال : ركضت الفرس برجلى إذا استحثثته ليعدو ، والجياد – بكسر الجيم – جمع جواد ، « السدف » الضوء والظلمة .

الإعراب : « نحن » مبتدأ « بغرس » متعلق بأعلم « الودى » مضاف إليه « أعلمنا » خبر المبتدأ ونا مضاف إليه « فى السدف » علق بركض والباء بمعنى فى ، أى : ركضها فى وقت اختلاط الظلمة بالنور .

الشاهد فيه : « أعلمنا منا » حيث إن « أعلم » أفعل تفضيل وقد أضيف إلى ضمير المتكلمين ، وجاءت بعده من الجارة للمفضول المتعلقة بأفعل التفضيل – وذلك ممتنع مع أفعل المضاف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣٨٦/ ٢ ، وذكر فى المغنى ٣٩/ ٢ .

(٣) أ ، جـ وفى ب(باطراد) .

(٤) قائله : هو الأعشى ميمون ، من كلمة له يهجو فيها علقمة ويمدح عامر بن الطفيل فى المنافرة التى وقعت بينهما – وهو من الرجز – .

ولستَ بالأكثرِ منهُمْ حَصى ....

فأول على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (أل) زائدة .

والثانى : أنها متعلقة بأكثر مقدرا مدلولا عليه بالموجود .

الثالث : أنها للتبيين ، لا لابتداء الغاية ، كأنه قال : (ولست بالأكثر من بينهم) .

وقوله : وإن لمنكور يضف .

قد تقدم أن أفعل التفضيل مجرد ومعرف بأل ومضاف .

فأما المجرد فيلزم فيه الإفراد والتذكير ، فتقول (زيد أفضل) و (الزيدان أفضل) و (الزيدون أفضل) وكذلك فى المؤنث .

= وتمامه : وإنما العزة للكاثر .

اللغة : « حصى » عددا « الكاثر » الكثير ، والأكثر حصى كناية عن عدد الأعوان والأنصار، «العزة» القوة والغلبة .

المعنى : لست يا علقمة أكثر من عامر عددا وأعوانا وأنصارا ، وإنما تكون الغلبة ويتم النصر لمن عنده جنود أكثر وأعوان ونصراء .

الإعراب : « لست » فعل ماض ناقص وتاء المخاطبة اسمه « بالأكثر » خبر ليس .

« منهم » متعلق بالأكثر « حصى » تمييز « وإنما » أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكاثر » متعلق بمحذوف خبر .

الشاهد فيه : « بالأكثر منهم » فإن ظاهره أنه جمع بين « أل » الداخلة على أفعل التفضيل و « من » الجارة للمفضول عليه .

وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمى مستدلا بهذا البيت .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٨٦ / ٢ وابن هشام ١٩٦ / ٣ ، وابن عقيل ١٣٥/ ٢ ، والسيوطى ص ٩٠ ، وابن الناظم .

وذكره ابن يعيش ١٠٣/ ٥ والشاهد رقم ٦٠٧ فى الخزانة وفى المغنى ١٤٠/ ٢.

وأما المعرف بأل : فيلزم فيه المطابقة ، فتقول (زيدٌ الأفضلُ) و (الزيدان الأفضلانِ) و (الزيدون الأفضلون أو الأفاضل) و (هندٌ الفُضْلى) و (الهندان الفضليان) و (الهنداتُ الفضلياتُ أو الفُضلُ) .

وأما المضاف : فنوعان : مضاف إلى نكرة ومضاف إلى معرفة .

(فالمضاف)[1] إلى نكرة كالمجرد يلزم الإفراد والتذكير ، فتقول : (زيد أفضلُ رجلٍ) و (الزيدان أفضلُ رُجلَيْن) و (الزيدون أفضلُ رجالٍ) وكذلك فى المؤنث. والمضاف إلى معرفة ثلاثة أقسام :

قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه ، وقسم يقصد به زيادة مطلقة ، وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل أو صفة .

فالأول : ينوى فيه معنى (من) وفيه قولان :

أحدهما : أنه يلزم الإفراد والتذكير كالمجرد ، وهو مذهب ابن السراج ومن وافقه .

والثانى : أنه يجوز فيه الأمران: المطابقة ، لشبهه بالمعرف بأل ، وعدم المطابقة لشبهه بالمجرد ، لنية معنى (من) ، وإليه ذهب المصنف ، واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام « ألا أخبركُم بأحبكُمْ إلىَّ وأقربِكُم منِّى مجالسَ يومَ القيامةِ أحاسِنُكُمْ أخلاقًا » فأفرد أحب وأقرب وجمع أحسن .

قال المصنف : ومعنى (من) مراد فى الثلاثة.

وجعل الزمخشرى : أحاسنكم من القسم الثاني الذي قصد به زيادة مطلقة، فلذلك جمع ، بخلاف أحب وأقرب ، فإنهما مما نوى معنى (من) فلذلك أفردهما.

والثانى والثالث لا ينوى فيهما معنى (من) وتلزمهما المطابقة ، لشبههما بالمعرف بأل فى الإخلاء عن لفظ (من) ومعناها .

---

(١) أ - وفى ب ، جـ (فأما المضاف) .

ومما (يتحملها)[1] قولهم (الناقِصُ والأشَجُّ أعْدَلا بَنِى مَرْوانَ)[2]. وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، كما يضاف (مالا تفضيل)[3] فيه ، ولذلك جازت إضافة أفْعَلَ فيهما إلى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه (معنى « من» فإنه لا يكون إلا بعض ما أضيف إليه)[4] ؛ فلذلك يجوز (يوسف أحسن إخوته) إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسنهم ، ويمتنع إن قصد أحسن منهم .

تنبيه :

قد يردُ أفعلِ التفضيل مجرداً عاريًا عن معنى التفضيل ، كقوله تعالى: ﴿ ...هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ ﴾ [5].

وأجاز المبرد : استعمال أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قياسا .

قال فى التسهيل : والأصح قصره على السماع[6] .

وحكى ابن الأنبارى . عن أبى عبيد القول بورود أفعل[7] مؤولا بما لا تفضيل فيه ، ولم يسلم (له)[8] النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو ، أفعل (التفضيل)[9] من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

---

(١) أ ، جـ وفى ب (يتحملها) .

(٢) هذا مثال مالا تفضيل فيه ، لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل: عادلا بنى مروان .

والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، لقب بذلك ، لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز ، لقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة.

(٣) ب ، جـ ، وفى أ (ما لا تفضل) .

(٤) ب ، جـ .

(٥) من الآية ٣٢ من سورة النجم .

(٦) التسهيل ص١٣٤ .

(٧) أى : أفعل التفضيل .

(٨) ب ، جـ .

(٩) أ ، جـ .

قال فى شـرح التسهيـل : والذى سُمع منه ، فالمشـهور فيه التـزام الإفراد والتذكير وقد يُجمع إذا كان ما هو له جمعا ،كقوله[1] .

إذا غابَ عنكُمْ أسودُ العينِ كنتمُ كرامًا ، وأنتُمْ ما أقامَ الائمُ

قال : وإذا صحَّ جـمع (أفعل) ، العارى ، لتجـرده من معنى التفـضيل ، جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هانئ[2] :

(١) قائله : هو الفرزدق - وهو من الطويل - .

اللغة : (أسود العين) اسم جـبل (الائم) - جمع الأم - بمعنى لئيم ، والأصل الشـحيح النفس .

المعنى : ذم الشاعر هؤلاء بأنـهم لا يكونون كراما إلا أن يزول الجبل من مـوضعه ، وأنهم لئام مدة إقامة الجبل فى موضعه ، ولما كـان الجبل لا يزول عن موضعه فكأن الشاعر يقول لهم ، إنكم لئام أبد الدهر .

الإعراب : (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان (غاب) فعل ماض (عنكم) ، متعلق بغاب (أسود) فاعل غاب (العين) مـضاف إليه (كنتم) كان واسمها (كرامـا) ، خبر كان (وأنتم) الواو عاطفة أنتم مبـتدأ (ما) مصدرية (أقام) فعل مـاض وفاعله ضمير مستـتر فيه (الائم) خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : (الائم) فإنه جمع الأم الذى هو اسم تفضـيل مجرد من أل والإضافة ، وإنما جاز جمعه ، لأنه انسلخ عن معنى التفضـيل ، فلما انسلخ عن معنى التفضيل صار كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، وكل منهما يوافق ما يجرى عليه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٨٨/ ٠ .

(٢) قائله : الحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس - وهو من البسيط -

وتمامه : . . . . من فقاقعها . . . حَصباء دُرٌّ على أرضٍ من الذهب

اللغة : « صغرى » تأنيث الأصغر « كبرى » تأنيث الأكبر « فقاقعها ، الفقاقع : بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسـورة - النفاخات التى ترتفع فوق الماء (حصبـاء) الحصباء : الحصى .

المعنى : كأن النفـاخات الصـغيرة البـيضاء التـى تعلو الخمر وهى فى الكـأس - فى لونها الذهبى - حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب:

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب مـبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «صغرى» =

إذا تقرر مـا ذكره ، فـاعلم أن الناظم أشار إلى حكم المجـرد والمضاف إلى النكرة بقوله :

وإنْ لمنكُورٍ يُضفْ أو جُرِّدَا ٱلزِمَ تذكيراً وأنْ يُوَحَّدَا

وإلى المعرف بأل بقوله : (وتلوُ ألْ طبقٌ)

وإلى المضاف لمعرفة بقوله : وما لمعرفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَينِ

ولما كان مراده (القسم)[1] الذى ينوى فيه « من » قيده بقوله :

(هذا إذَا نوَيْتَ مَعنى مِنْ).

وقوله : (وإنْ لم تَنْوِ).

يشمل القسمين الآخرين من أقسام المضاف إلى المعرفة ، لأن حكمهما واحد وذلك واضح .

تنبيه :

أفعل التفـضيل بمعنى بعض إن أضيف إلى معـرفة ، وبمعنى كل إن أضيف إلى نكرة ، ولهذا يقال: « أفضل الرجلين زيد» و « أفضل رجلين الزيدان».

= اسم كأن منصوب بفتحة مقـدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» عطف على صغـرى منصوب بفـتحـة مقدرة عـلى الألف منع من ظهورها التـعذر «من» حـرف جر (فقاقعها) مجرور بمن صفة لصغرى وكبرى وضـمير الغائبة مضاف إليه «حصباء» خبر كأن «در» مضاف إليه «على أرض» جـار ومجرور متعلق بمحذوف صفـة لحصباء «من الذهب» جار ومجرور صفة الأرض .

الشاهد فيه : «صغرى وكبرى» حيث جاء اسم التفـضيل مؤنثا وهو مجرد من أل والإضافة - وهذا لحن - .

مواضـعه : ذكره من شـراح الألفيـة : الأشمـونى ٢/٣٨٦ ، وابن عقيـل ، وابن هشام ٣/١٠٠.

(١) أ ، جـ .

وقوله : وإنْ تكُنْ بِتِلوِ مِن مُستَفهِمَا فلهما كُن أبداً مُقدِّما

لا يخلو المجرور بمن بعد أفعل (التفضيل من أن يكون)[1] اسم استفهام أو مضافا إليه أو غيرهما .

فإن كان اسم استفهام أو مضافا إليه وجب تقديمه نحو « من أيِّ الناس أنت أكرمُ؟» و « من غلام أيهم أنت أجملُ ؟ »

لأن الاستفهام له الصدر . ذكر هذه المسألة الفارسى فى التذكرة .

قال المصنف : وهى من المسائل المغفول عنها .

قال الشيخ أبو حيان : وينبغى أن ينبه على أنه يسبق أيضًا ما أفعل خبر له كما مثل .

ولم يذكر هذا المضاف إلى اسم استفهام ، لوضوحه ، ومثل اسم الاستفهام بقوله : مِمَّن أنتَ خَيْرٌ؟ .

وإن كان المجرور غيرهما (فالأصل)[2] تأخيره ، وقد نبه على أنه قد ندر التقديم بقوله : ولدى إخبارِ التقديمُ نَزْرًا وَرَدَا.

وقد ورد ذلك فى أبيات منها قوله [3].

. . . . بل ما زَوَّدَتْ منهُ أطْيَبُ

---

(١) أ ، جـ .

(٢) ب - وفى أ ، جـ (فالأصح).

(٣) قائله : هو الفرزدق من أبيات يقولها فى امرأة من بنى ذهل بن ثعلبة قرته وزودته وكان قد نزل بامرأة ضبية فلم تقره ولم تزوده - وهو من الطويل - .

وتمامه : فقالت لنا : أهلاً وسهلاً وزوَّدَتْ . . . . جَنَى النَّحْل . . . .

اللغة : أهلا وسهلا كلمتان تقولهما العرب فى تحية الأضياف .

« جنى النحل » ما يجنى منه وهو العسل ، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .



وقوله : ورَفْعه الظاهرَ نَزْرٌ

اعلم أن أفعل التفضيل يرفع الضمير ، وأما الظاهر ففى رفعه (به)[1] لغتان:

إحداهما : أنه يرفـع الظاهر مطلقا ، فتقول (مـررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه) حكاه سيبويه .

وأشار إليها بقوله : ورفعهُ الظاهرَ نَزْرٌ

والأخرى : وهى لغة جمهـور العرب أنه لا يرفع الظاهر ، إلا إذا ولى نفيًا وكان مرفوعه مـفضلا على نفسه باعتبارين نحـو « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَينه الكحلُ منه فى عينِ زيـد » ففى هذه الصـورة ونحـوها يرفع الظاهر عنـد جمـيع العرب.

وعلة ذلك أن أفعل التفضـيل إنما قَصُرَ عن رفع الظاهر ، لأنه ليس له فعل بمعناه وفى هذا المثال ونحوه يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه فتقول « ما رأيت رجلا يَحْسُنُ فى عينه الكحلُ كحسنه فى عين زيد » .

= الإعراب : « فقالت» فـعل ماض والتاء للتأنـيث والفاعل ضمـيـر مستتر « لنا » مـتعلق به «أهلا وسهـلا» منصوبان بفـعل محذوف ، والأصـل فيهـما : أنهـمـا وصفـان لموصوف محـذوف. أى : أتيتم قـوما أهلا ونزلتم مـوضعـا سهـلا « وزودت » فعل مـاض والتاء للتأنيث والفاعل ضميـر مستتر فيه « جنى » مفعـول « النحل » مضاف إليه « بل » حرف إضراب إبطالى « ما » اسم موصول مبتدأ ، وجـملة زودت وفاعله المستتر فيه لا محل له صلة الموصـول والعـائد المحذوف . أى : زودته « منه » جـار ومـجرور مـتـعلق بأطيب «أطيب» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فـيه : « منه أطيب » حيث قـدم المجرور بمن على أفعل التـفضيل والحال أنه غـير الاستفهام ، والتقدير : أطيب منه - وهذا قليل .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٢/٣٨٩ ، وابن عقيل ٢/١٣٩. والمكودى ص١١٢ وابن الناظم.

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٠٤.

(١) أ ، جـ .



وإلى ذلك أشار بقوله : ومتى : عاقِبَ فِعْلاً فكثيراً ثَبَتا

وأيضًا لو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ ، فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي ثم مثل بقوله :

كَلَنْ تَرَى في الناس من رفيقِ أولَى به الفَضْلُ من الصِّدِّيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق، فاختصر .

تنبيهان :

الأول : قال في شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله :

(لا يكن غيرَكَ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك ، وهل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمد منه بمحسن لا يَمُنُّ)[1] .

الثاني : لا ينصب أفعل التفضيل مفعولا به ، وما أوهم ذلك يؤول .

فإن أول أفعل (التفضيل)[2] بما (لا تفضيل)[3] فيه . جاز على رأى أنه ينصبه .

ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : (اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالاتِهِ)[4] .

---

(١) منه . أى : الحمد ، بمحسن حال من مجرور . أى : حالة كونه ملابسا لمن ذكر .

(٢) ب ، جـ .

(٣) ب ، جـ . وفى أ (ما لا تفضل) .

(٤) قال الأشموني : فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم هـ.

وقال المرادي على التسهيل : لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ هـ.

النعت

يَتْبَعُ فى الإعرابِ الاسماءَ الأُوَلْ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلْ

التابع هو المشارك ما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر .

فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ ، والمفعول الثانى ، وحال المنصوب ونحو ذلك .

ولكن يرد عليه (حامض) ونحوه من قولك (هذا حُلوٌ وحامضٌ) فخرج بزيادة غير خبر[1] .

والتابع . جنس ، يشمل خمسة أنواع ، وهى : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان، وعطف النسق ، والبدل . ودليل الحصر الاستقراء .

فإن قلت : كيف قال (يتبع فى الإعراب الاسماء) وبعض التوابع قد يتبع غير الاسم ؟

قلت : لا دليل فى كلامه على اختصاصها بالأسماء ، وسنبين أن التوكيد اللفظى والبدل وعطف النسق يتبع غيز الاسم .

فإن قلت : ما معنى قوله (الأوَل) ؟

قلت : فيه إشارة إلى وجوب تقديم المتبوع على التابع .

وأجاز صاحبُ البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعةٍ وقد تقدم أحد الموصوفين ؛ تقول : « قام زيدٌ العاقلانِ وعمروٌ» .

ومنه قول الشاعر[2] :

. . . . أَبَى ذاكَ عَمِّى الأكرمَانِ وخاليا

(١) ولا ينافيه قول بعضهم إنه جزء خير ، لأنه ناظر إلى المعنى .

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

وصدره : ولست مقرًا للرجال ظلامةً.

اللغة: «مقرا» اسم فاعل من الإقرار - وهو من إثبات الشىء وعدم إنكاره «ظلامة» - بضم =

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بأربعة شروط :

الأول : أن يكون بالواو ، وقال هشام: تقديم الفاء وثم وأو ، ولا، جيد .

الثانى : الا يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرا .

الثالث : الا يؤدى إلى مباشرة حرف العطف عاملا غير متصرف ، فلا يجوز « أن وزيدا عمرا ذاهبان » .

الرابع : الا يكون المعطوف مخفوضا ، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا فى الشعر بشروطه .

تنبيهان :

الأول : اختُلف فى العامل فى التابع ، فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع إلا البدل ، فالجمهور على أن العامل فيه مقدر .

وذهب قوم منهم المبرد إلى أن العامل فيه المبدل منه ، واختاره المصنف ، وهو ظاهر وهو العامل فى مذهب سيبويه .

الثانى: لم يتعرض هنا لبيان (رتب)[1] التوابع، وقال فى التسهيل: ويُبدأ

= الظاء وفتح اللام مخففة – اسم لما يدعيه المظلوم قبل ظالمه «أبى» امتنع « الأكرمان» مثنى أكرم ، وهو أفعل التفضيل من الكرم « خاليا » أخو الأم .

الإعراب : « لست » ليس واسمها « مقرا » خبرها « للرجال » متعلق بمقر « ظلامة » مفعول به لمقر « أبى » فعل ماض « ذاك » اسم إشارة مفعول به لأبى والكاف حرف خطاب « عمى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف والياء مضاف إليه« الأكرمان» نعت لفاعل أبى « وخاليا » معطوف على عم وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : « عمى الأكرمان وخاليا » حيث قدم الشاعر النعت وهو « الأكرمان » على أحد المنعوتين وهو « خاليا » . فإن قوله « الأكرمان » صفة لقوله « عمى وخاليا » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٩٢. وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٢٠ .

(١) أ ، جـ ، وفى ب (ترتيب) .

- عند اجتماع التوابع - بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم التوكيد ، ثم بالبدل ثم بالنسق[1] وأجاز بعضهم تقديم التأكيد على الصفة ، نقله صاحب البديع .

وقوله:

فالنعتُ تابعٌ مُتمٌّ ما سَبَقْ   بِوسْمِهِ أو وَسْم ما به اعتَلَقْ

قوله (تابع) جنس ، يشمل الخمسة ، وقوله (متم ما سبق) مخرج البدل والنسق ، وقوله (وسمه أو وسم ما به اعتلق) مخرج لعطف البيان والتوكيد ، وذلك أنهما شاركا النعت فى إتمام ما سبق ، لأن الثلاثة تُكَمِّلُ دلالته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يُوصِّل إلى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت أو متعلقه ، والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك .

فإن قلت : إنما يشمل قوله (متم ما سبق) ما جىء به من النعوت ، لتوضيح وتخصيص ، وأما ما جىء لمدح أو ذم أو توكيد أو ترحم فلا .

قلت : لما كان أصل النعت أن يؤتى به للتوضيح والتخصيص اقتصر عليه .

وقوله:

ولْيُعطَ فى التعريفِ والتنكيرِ مَا   لمَا تَلاَ كَامْــرُرْ بقــومٍ كُرَمَا

يجب تبعية النعت للمنعوت فى الإعراب والتعريف والتنكير .

فتنعت المعرفة بالمعرفة نحو « امرر بالقوم الكرماء » ، والنكرة بالنكرة نحو «امرر بقوم كرماء».

ولا تنعت المعرفة بالنكرة؛ لأن فى النكرة إبهامًا وفى المعرفة إيضاحًا، فتدافعا .

تنبيهات

الأول : لم يتعرض هنا ، (لموافقة النعت للمنعوت)[2] فى الإعراب ، استغناء بقوله أولا (يتبع فى الإعراب) .

---

(١) فيقال : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسُه أخوك وزيدٌ .

(٢) جـ - وفى ب (لموافقته النعت) .

الثاني : استثنى الشارح : من المعارف المعرفَ بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله[1] :

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّنى ... فأعفُّ ثم أقولُ لا يَعْنِينى

إن (يسبنى) صفة لا حالٌ ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ومثله قوله تعالى ﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾[2] وقولهم : (ما ينبغى للرجل مثلك - أو خيرٍ منك - أن يفعل كذا) انتهى .

قلت : أما نعته بالجملة فقد نصّ عليه فى التسهيل وغيره وسيأتى .

---

(١) قائله : هو رجل من بنى سلول - وهو من الكامل -.

اللغة : « اللئيم » الشحيح الدنىء النفس، وروى فمضَيْتُ ثُمَّت قُلتُ .

المعنى : يقول : والله إنى لأمر على الرجل الدنىء النفس الذى من عادته أن يسبنى ، فأتركه وأذهب عنه وأرضى نفسى بقولى لها : إنه لا يقصدنى بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم والمقسم به محذوف واللام واقعة فى جواب القسم « أمر » فعل مضارع وفاعله مستتر فيه « على اللئيم » متعلق بأمر « يسبنى » فعل مضارع والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول به ، والجملة فى محل جر صفة للئيم « فمضيت » فعل وفاعل « ثمت » حرف عاطف والتاء للتأنيث « قلت » فعل ماض وفاعله « وإعراب الرواية الأخرى ظاهر » . « لا » نافية « يعنينى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : « اللئيم يسبنى » حيث وقعت الجملة نعتًا للمعرفة وهو « اللئيم » المقرون بأل. وإنما ساغ ذلك لأن « أل » فيه جنسية ، فهو قريب من النكرة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٩٤ / ٢ ، وابن هشام ٢/١٢١ وابن عقيل ٢/١٤٨ ، والسيوطى ص٩٣ ، وابن الناظم . وفى كتاب سيبويه ١/٤١٦ والشاهد ٥٥ فى الخزانة .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة يس .

وأما قولهم : ما يحسن بالرجل خير منك ، فمذهب الخليل فى هذا المثال الحكم بتعريف النعت والمنعوت على نية أل مع خير .

ومذهب الأخفش الحكم بتنكيرهما على زيادة أل فى (الرجل) .

قال المصنف : وعندى أن أسهل مما ذهبا ، الحكم بالبداية ، وتقدير التابع والمتبوع على ظاهرهما .

الثالث : ما ذكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت فى التعريف والتنكير وهو مذهب جمهور النحويين .

وأجاز الأخفش : نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة ، وجعل الأوليان صفة آخران فى قوله تعالى : ﴿**فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ**﴾[1] .

وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة .

وأجازه ابن الطراوة : بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة[2] :

. . . .   فى أنيابِهَا السُّمُّ ناقعٌ

---

(١) التسهيل ص ١٦٧ (٢) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة .

(٢) **قائله** : هو النابغة الذبيانى واسمه زياد بن عمرو من قصيدة. يقولها فى الاعتذار للنعمان ابن المنذر – وهو من الطويل – .

وصدره : أبيتُ كأنى ساورتنى ضئيلةٌ . . . من الرقش . .

اللغة : « ساورتنى » واثبتنى « ضئيلةٌ » بفتح الضاد وكسر الهمزة وفتح اللام – قليلة اللحم – وهى الحية الدقيقة . قد أتت عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها، وأصلها صفة لموصوف محذوف ، أى : حية ضئيلة . « من الرقش » – بضم الراء وسكون القاف – جمع رقشاء وهى حية فيها نقط سود وبيض « ناقع » ثابت طويل المكث .

الإعراب : «أبيت» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه «كأنى» حرف تشبيه ونصب وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب «ساورتنى» فعل

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه مؤول .

الرابع : لا يمتنع النعت بالأخص فى النكرات نحو « رجلٌ فصيحٌ » و «غلامٌ يافعٌ» .

وأما فى المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساويا ، أو أعم .

قيل : وسبب ذلك أن الاختصاص مؤثر فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ، ليقع الاكتفاء به .

فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى .

وقال الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف : وهو الصحيح، وقال بعض المتأخرين : توصف كلٌّ معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة. وقوله :-

وهْو لدَى التوحيدِ والتذكيرِ أو سِواهُما كالفعْلِ فاقفُ ما قَفَوْا

يعنى : أن النعتَ (إن)[1] رفعَ ضمير المنعوت طابقه فى الإفراد والتذكير وأضدادهما سواء كان معناه له أو (لسببيه)[2] نحو « مررت برجل حسن أو حسن

= ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به « ضئيلة » فاعل ساور «من الرقش» جا ومجرور متعلق بمحذوف صفة لضئيلة ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر كأن « فى أنيابها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه « السم » مبتدأ ، مؤخر «ناقع » صفة للسم .

الشاهد فيه : « السم ناقع » حيث إن « ناقع » نكرة وقعت صفة المعرفة وهو « السم » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٢٩٤ . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١١٧.

(١) أ ، جـ - وفى ب (إذا) .

(٢) أ ، جـ - وفى ب (لسببه) .

الوجه » وإن رفع سببيه أفرد مطلقا كرفعه الظاهر ، ووافق فى التذكير والتأنيث مرفوعه لامتبوعه نحو «مررت برجلين حسنة جاريتهما » .

فحكم النعت فى ذلك كحكم الفعل الواقع موقعه ، وهذا معنى قوله (كالفعل) .

فإن قلت: كيف سوى بينه وبين الفعل ، وهو مخالفه فى أمرين :

أحدهما : أن الوصف يجوز تكسيره مسنداً إلى السببى المجموع نحو «مررت برجل كرام غلمانه » .

والثانى : أن الوصف الرافع لضمير المنعوت قد يعامل معاملة الرافع للسببى، إذا كان معناه له، فيقال : « مررت برجل حسنة العينِ » كما يقال : حَسُنَت عينُه ، حكى ذلك الفراء ، ولا يكون ذلك فى الفعل.

قلت : أما الأول فظاهر وروده على النظم، وقد ذكر فى التسهيل :

أن الجمع فى ذلك أولى من الإفراد ، ونصّ على ذلك سيبويه فى بعض نسخ الكتاب . وهو مذهب المبرد .

وقيل : الإفراد أحسن ، ونسب إلى الجمهور ، وفصَّل بعضهم فقال : الجمع أولى إن تبع جمعا ، والإفراد أولى إن تبع مفرداً أو مثنى .

وأما الثانى : فهو وجه ضعيف ، ومذهب كثير - منهم الجرمى - منعه .

تنبيهان :

الأول: يجوز تثنية الوصف الرافع السببى وجمعه جمع المذكر السالم على لغة طيئ، فتقول: «مررت برجلين حسنين غلاماهما ، وبرجال حسنين غلمانهم».

وقد يفهم ذلك من قوله (لفعل) أى : على اللغتين .

الثانى: ما ذكر من أن مطابقة النعت للمنعوت مشروط بألا يمنع مانع منها كما فى جريح ونحوه وأفعَل من[1] .

---

(١) قال الشيخ الصبان ١/ ٤٧ (ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما ، وكونه أفعل تفضيل مجرداً أو مضافا لمنكور) هـ .

وقوله :

وانعتْ بمشتق كصَعْبٍ وذَرِبْ   وشبهِهِ كذَا وذِي والمُنْتَسِبْ

المنعوت به قسمان : مفرد وجملة فالجملة ستأتى :

والمفرد قسمان : مشتق وشبهه .

قال فى شرح الكافية : والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو أحد أمثلة المبالغة ، أو صفة مشبهة باسم الفاعل أو أفعل تفضيل، وكل ذلك معروف مما سبق (ذكره)[1] .

ويجمعها كلها أن يقال : المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به مضمنا معنى فعل وحروفه . انتهى .

وإذا كان هذا مراده بالمشتق لم يرد عليه اسما الزمان والمكان والآلة ولا مشاحة فى الاصطلاح .

والمراد بشبه المشتق ، ما أقيم مقامه من الأسماء العارية من الاشتقاق (وهي)[2]. قسمان : مطرد وغير مطرد .

فالمطرد ضربان :

أحدهما : جار مجرى المشتق أبدا .

والآخر : جار مجراه فى حال دون حال .

فالجارى أبداً ، كذى بمعنى صاحب وأسماء النسب المقصود ، والجارى فى حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل .

وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلى إلى أن أسماء الإشارة ، لا ينعت بها، لجمودها .

---

(١) أ ، جـ .

(٢) أ ، جـ وفى ب (وهو) .

وغير المطرد : المصدر والعدد والقائم بمسماه معنى (ملازم)[1] ينزله منزلة المشتق كأسد .

وللمصدر مزية عليها وسيأتى .

ثم ذكر الجملة فقال:

ونَعَتُوا بجملة منكرا .

الجملة المؤولة بمفرد نكرة .

فلذلك لا ينعت بها إلا النكرة .

قال فى التسهيل : أو معرف بأل الجنسية[2] وقال فى الشرح : (لأنه)[3] معرفة فى اللفظ ونكرة فى المعنى .

وفى الارتشاف : لا ينعت بها المعرف بأل الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك .

ثم أشار بقوله:

فاعْطَيتْ ما أُعطيتهُ خَبَرَا

إلى أن الجملة المنعوت بها لابد من اشتمالها على (ضمير يربطها بالمنعوت)[4] وأن حكمه فى جواز الحذف للعلم به كحكم الخبرية .

ومن حذفه قوله[5] :

. . . .   وما شيءٌ حميت بِمُسْتَباح

---

(١) أ - وفى ب ، جـ (لازم).   (٢) التسهيل ص ١٦٧ .

(٢) أ ، جـ - وفى ب (لأنها) .   (٤) أ ، جـ .

(٥) قائله : هو جرير بن عطية الخطفى ، يمدح به يزيد بن عبد الملك بن مروان .

وصدره : أبحت حِمَى تهامةَ بعد نجد - وهو من الوافر - .

اللغة : « حمى » على وزن فعل ، أى : محظور لا يقرب « تهامة » الناحية الجنوبية من الحجاز « نجد » الناحية التى بين الحجاز والعراق .

الإعراب : « أبحت » فعل وفاعل « حمى » مفعول أبحت « تهامة » مضاف إليه « بعد » منصوب على الظرفية « نجد » مضاف إليه « ما » نافية « شىء » اسم ما « حميت » فعل =

تنبيهات :

الأول : ليس حذف العائد من النعت كحذفه من الخبرية فى القلة والكثرة، بل ذكر فى التسهيل[1] أن الحذف من الخبر قليل ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر.

الثانى : قال فى شرح التسهيل : وقد يغنى عنه الألف واللام كقوله[2] :

كأن حفيفَ النَّبلِ من فوقِ عَجْسِها عَوَازِبُ نَحْلٍ أخطأ الغارَ مُطْنِفُ

أى : غارها .

= وفاعل ، والجملة صفة لشيء « بمستباح » الباء زائدة ومستباح خبر ما . منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : « حميت » فإنها جملة منعوت بها والجملة المنعوت بها لابد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت .

وحكمه فى جواز الحذف للعلم به ، إذ أصله وما شيء حميته .

(١) التسهيل ص ١٦٧ .

(٢) قائله : هو الشنفرى . عمرو بن براق - وهو من الطويل- .

اللغة : « حفيف » هو دوى ذهابه « النبل » السهم « عجسها » بتثليت العين وسكون الجيم- مقبض القوس « عوازب » جمع عاربة - من عزبت الإبل ، إذا أبعدت فى المرعى «أخطأ الغار » : ضل عنه ، والمراد بالغار بيت النحل « مطنف » - بضم الميم وسكون الطاء وكسر النون - بمعنى علا الطنف - بفتح الطاء والنون - وهو حرف الجبل ، وأراد به هنا رئيس النحل .

المعنى : يصف قوسًا بأنها محكمة الصنع شديدة قوية ، فيقول : كأن الصوت الذى تسمعه من فوق مقبض هذا القوس من شدة دفع الوتر دوى نحل قد بعدت عن بيتها ، وعند العودة ضلت وأخطأ رائدها فصعد بها إلى قنة الجبل يلتمس البيت .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « حفيف » اسم كأن « النبل » مضاف إليه « من فوق » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كأن « عجسها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « عوازب » خبر كأن مرفوع بالضمة « نحل » مضاف إليه « أخطأ » فعل ماضى « الغار » مفعول به « مطنف » فاعل أخطأ .

الشاهد فيه : « أخطأ الغار » فإن الألف واللام اغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف .

تقديره : أخطأ غارها .

مواضعه : ذكره من شرح الألفية : الأشمونى ٣٩٦/٢ .

وقد منع ذلك وأول البيت على الحذف (أى : الغار منها)[1] .

الثالث : إذا نعت بالجملة اسم زمـان جار حذف عائدها المجـرور بفى نحو ﴿ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ ﴾[2] اى : فيه .

فحذف برمته عند سيبويه وبتدريج عند الكسائى والأخفش .

الرابع : ذكـر فى البـديع أن الوصف بالجـملة الفعلـية أقـوى منه بالجـملة الاسمية .

الخامس : فهم من قوله (ما أعطيته خـبرا) أنها لا تقترن بالواو ، بخلاف الحالية .

فلذلك لم يقل : مـا أعطيتـه حالا ، خـلافـا لمن أجـاز اقتـرانهـا بالواو كالزمخشرى .

السادس : لما كان إطـلاق قوله (ما أعـطيته خـبرا) يوهم جـواز النعت بالجملة الطلبية، إذ يجوز الإخبار بها أزال الإبهام بقوله :

وامنع هُنا إيقاعَ ذاتِ الطّلبِ .....

وسبب ذلك أنها لا تدل على معنى محصل ، فلا يفيد النعت بها .

ثم أشار إلى تأويل ما يُوهم وقوعها نعتًا بقوله :

... وإنْ أتتْ فالقولَ أضمِرْ تُصِبِ

فـيكون القول المقـدر هو النعت ، والجـملة مـحكية به ، ومن ذلك قـول الراجز[3]:

---

(١) أ ، جـ .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) **قائله** : قال العـينى : ذكره المـبرد ونسبـه إلى راجز لم يعين اسـمه ، وقـيل : لرؤبة بن العجـاج وقد نزل ضيـفا بقوم وطال انتـظاره للطعام حتى جـاء الليل ، ثم أتوه بلبن قليل خلطوه بماء كثير حتى صار لونه مثل لون الذئب فى الزرقة .

وصدره : حتىٰ إذا جنَّ الظلامُ واختَلَطْ – وهو من الرجز – .

. . . . جاءُوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

أى : بمذق مقول عند رؤيته هذا القول .

ثم انتقل إلى النعت بالمصدر فقال :

وَنَعَتُوا بمصدرٍ كثيراً . . . .

وكان حقه فى الأصل ألا ينعت به، لجموده ولكنه من الجارى مجرى المشتق.

فإن قلت : هل يؤخذ من قوله (كثيراً) أن النعت به مطرد ؟

قلت : لا كما قال فى الحال بكثرة . وقد صرح بعدم اطراد وقوعه نعتًا وحالا .

- اللغة : « جن » ستر الناس « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن الممزوج بالماء .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوما نزل بهم ضيفا ، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاءوه بلبن مخلوط يشبه الذئب فى لونه ، لكدرته وغبرته .

الإعراب : « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض «الظلام» فاعل والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « واختلط » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة عطف على جملة جن الظلام « جاءوا » فعل ماض وفاعله « بمذق » جار ومجرور متعلق بـجاءوا «هل» أداة استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب» مفعول به « قط » ظرف مبنى على ضم مقدر فى محل نصب ، وسكن للروى . واستعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفى الداخل على الماضى ، والذى سهل هذا أن الاستفهام قرين النفى فى كثير من الأحكام ، وجملة: هل رأيت ؟ فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع صفة لمذق .

الشاهد فيه : « بمذق هل رأيت الذئب قط » فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتًا للنكرة وهو «مذق» وليس كذلك . بل جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف هو الواقع نعتًا ، والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت ؟

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٦٩ ، وابن هشام ٢/١٢٤ ، وابن عقيل ٢/١٥٠ ، والسيوطى ص٩٣ ، والمكودى ١١٤ ، وابن الناظم .

وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٢/١١٧ ، والشاهد ٧٦ فى الخزانة.

فإن قلت : فهل هما فى الكثرة سواء ؟

قلت . لا . بل جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتًا ، ذكر ذلك فى شرح التسهيل .

قلت : وأطلق فى قوله (بمصدر) وهو مُقيد بألا يكون فى أوله ميم زائدة كمزار ومَسير؛ فإنه لا يُنعت به ، لا باطراد ولا بغيره .

وقوله:

.... فالتَزَمُوا الإفرادَ والتذكيراَ

قال المصنف كأنهم قصدوا التنبيه على أن أصله ذو عدل ، فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على ما كان عليه .

قلت : فى النعت بالمصدر طريقان :

إحداهما : أن يقصد المبالغة ، فلا يقدر مضاف .

والأخرى : ألا يقصد فيقدر .

والكوفيون يجعلون ضربا وعدلا واقعين موضع ضارب وعادل .

وقوله:

ونعتُ غيرِ واحدٍ إذا اختَلَفْ فعاطفًا فَرِّقْهُ لا إذا ائتَلفْ

مثال المختلف « مررت برجلين كريم وبخيل » ، ومثال المتفق « مررت برجلين كريمين » .

فالمختلف : يفرق بالعطف ، والمتفق ، يستغنى عن تفريقه بتثنيته وجمعه .

قلت : وأورد على إطلاقه اسم الإشارة ، فإنه لا يجوز تفريق نعته ؛ فلا يجوز « مررت بهذين الطويل والقصير » ، نصّ على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي، والمبرد ، والزجاج .

قال الزيادى : وقد يجوز ذلك على البدل وعطف البيان .

تنبيهات:

الأول : يندرج فى غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقول حسان رضى الله عنه[1] :

فوافَيْناهُمُ مِنّا بجــمعٍ كأُسْدِ الغابِ مُرْدَانٍ وشيبِ

الثانى: قال فى الارتشــاف: والاختيــارُ فى «مررت برجلين كــريم وبَخيل» القطعُ.

الثالث: قال فى التــسهيل[2] يُغلِّبُ التذكـير والعقل عند الشمــول وجوبا، وعند التفصيل اختياراً.

وقوله : **ونعتُ معمُولى وحيدَيْ مَعْنى وعَمَلٍ أتبِعْ بغيرِ استثْنا**

إذا قصد نعت معمولين فإما أن يكونا لعامل واحد أو لعاملين .

فإن كانا لعامل واحد فثلاث صور:

الأولى : أن يتحد العــمل (والنسبة)[3] نحو (قام زيد وعــمرو العاقلان) فهذه يجوز فيها الإتباع والقطع فى أماكنه من غير إشكال .

---

(١) **قائله** : هو حسان بن ثابت شاعر النبى ﷺ.

اللغة : « فوافيناهم» أتيناهم « بجمع » بفـتح الجيم وسكون الميم - اسم لجماعات الناس «أسد» بضم الهمزة وسكون السين - جمع أسد « الغاب » جمع غابة - وهو مأوى السباع والوحوش « مـردان » - بضم الميم - جمـع أمرد ، وهو الذى لم يبلغ حـد نبات الشـعر بوجهه « شيب » جمع أشيب - وهو المبيض الشعر .

الإعراب : «فوافيناهم» فعل ماض وفاعله ومفـعوله « منا » متعلق بمحذوف حال من جمع وأصله صفة فلما تقـدم عليه أعرب حالا « كأسد » متعلق بمحـذوف صفة لجمع «الغاب» مضاف إليه «مردان» صفة ثانية لجمع «وشيب» عطف على مردان .

الشاهد فيه : « بجمع . . مردان «وشيب» فإن قوله « مـردان وشيب » وقعا نعتين لجمع. ولما كان معناهما مختلفًا فرق بينهما بحرف العطف، وعطف ثانيهما على أولهما.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٩٧/ ٢.

(٢) التسهيل ص ١٦٩ .

(٣) ب .

الثانية : أن يختلف العمل والنسبة (نحو «ضرب زيدٌ عمراً الكريمان »)[1] فهذه يجب فيها قطع من غير إشكال .

والثالثة : أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو «خاصم زيدٌ عمراً الكريمان » .

فالقطع فى هذه واجب عند البصريين .

وأجاز الفراء وابن سَعْدان[2] : الإتباع ، والنصّ عن الفراء : أنه إذا أتبع غُلّب المرفوعُ ، فتقول : « خاصَمَ زيد عمراً الكريمان » .

ونصَّ ابن سعدان على جواز إتباع أي شئت ؛ لأن كلا منهما مُخَاصِمٌ ومخَاصَمٌ.

والصحيح مذهب البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز (ضارب زيد هنداً العاقلةُ) برفع العاقلة نعتًا لهند .

قلت : ذكر فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين فى نحو (ضارَبَ زيدٌ عمراً) ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع ، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز.

ومنه قول الراجز[3] :

---

(١) أ ، جـ (أى : يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى) .

(٢) هو أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان . نشأ بالكوفة ، وأخذ عن أبى معاوية الضرير وغيره ثم اشتهر بالعربية والقراءات ، صنف كتابا فى النحو - وتوفى سنة ٢٣١هـ.

(٣) قائله : هو أبو حيان الفقعسى كذا قال ابن هشام الحنبلى، وقال ابن هشام اللخمى قائله: مساور العبسى ، وقال السيرافى : قائله : الدبيرى .

اللغة : « الأفعوان » - بضم الهمزة - الذكر من الأفاعى « الشجاع » ذكر الحيات «الشجعم» الجرىء ، وقيل : هو الطويل .

المعنى : وصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما . والحيات لا تؤثر فيهما .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « سالم » فعل ماض « الحيات » فاعل سالم « منه » جار =

قد سالَمَ الحيّاتُ منه القَدَما الأُفعُوَانَ والشُّجَاعَ الشّجْعَمَا

فنصب (الأفعوان) وهو بدل من (الحيات) ، وهو مرفوع (لفظا)[1] ؛ لأنه منصوب معنى ، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان .

وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالم الحياتُ منه القدمَ ، وسالمت القدمُ الأفعوانَ ، انتهى .

وإن كان لعاملين لم يخل العاملان من أن يتحدا فى المعنى والعمل ، أو يختلفا فيهما أو فى أحدهما .

فإن اتحدا فى المعنى والعمل جعل النعت تابعًا للمعمولين فى الرفع والنصب والجر، سواء اتفق لفظ العاملين نحو «ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان» . أو اختلف نحو (ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان) .

فالإتباع فيهما جائز ، وهذا مفهوم من النظم ، إذ لم يشترط اتحاد اللفظ.

وذهب ابن السراج : إلى منع الإتباع فى الثانى ، وفصّل فى الأول فقال : إن قدرت الثانى عاملا ، فالقطع أو توكيدا والأول هو العامل جاز الإتباع .

وإن اختلف العاملان فى المغنى والعمل ، أو فى أحدهما وجب القطع فيرفع على إضمار مبتدأ ، وينصب على إضمار فعل .

= ومجرور متعلق بمحذوف حال من القدم « القدما » مفعول به لسالم منصوب بالفتحة الظاهرة « الأفعوان » بدل من الحيات منصوب بالفتحة « والشجاع » معطوف على الأفعوان « الشَجْعَمَا » نعت للشجاع منصوب بالفتحة .

الشاهد فيه : « : قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان » فإن قوله « الأفعوان » المنصوب - بدليل أنه عطف عليه المنصوب وهو « الشجاع والشجعما » - قد وقع بدلا من « الحيات » وهو مرفوع ، لكونه فاعلا لسالم .

وقد علم أن الفاعل مرفوع ، فاختلف إعراب البدل عن إعراب المبدل منه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٣٩٩ .

وذكره سيبويه ١/١٤٥، والسيوطى فى الهمع ١/١٦٥، والشاهد فى المقاصد النحوية ٤/ ٨٠.

(١) أ ، جـ .

مثال المختلفين فى المعنى والعمل (جاء زيدٌ ورأيت عمراً العاقلين) .

ومثال المختلفين فى المعنى دون العمل (جاء زيد وذهب عمرو العاقلين).

ومثال المختلفين فى العمل دون المعنى (مررت بزيد وجاوزت عمراً العاقلين).

يجوز فى ذلك (العاقلان) على تقدير : هما ، و (العاقلين) على تقدير : أمدح، والإتباع فى ذلك يمتنع عند الجمهور ، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبته إلى عاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقلّ .

فإن قلت : قوله (وحيدى) صفة لماذا ؟

قلت : لمحذوف تقديره : ونعت معمولى عاملين وحيدى معنى وعمل .

فإن قلت : هل يعنى بقوله (أتبع) إيجاب الإتباع أو الإعلام بجوازه ؟

قلت : لا يصح حمله على الإيجاب ، فإن القطع فى ذلك منصوص على جوازه .

فإن قلت : ما معنى قوله (بغير استثنا) ؟

قلت : يعنى فى الرفع والنصب والجر كما قال الشارح ، وكأنه يشير بذلك إلى مذهب من خصص جواز الإتباع بنعت فاعلين وخبرى مبتدأين ، ولا وجه للتخصيص .

وقوله :

وإنْ نُعوتٌ كثُرتْ وقد تَلَتْ مُفْتَقِراً لذكرِهن أُتْبِعَتْ

إذا كثرت نعوت الاسم ، فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مفتقراً إلى جميعها لا يتميز بدونها .

والثانى : أن يكون مستغنيًا عنها متميزاً بدونها .

والثالث: أن يكون مفتقراً إلى بعضها دون البعض .

فإن كان مفتقراً إلى جمعيها وجب إتباع الجميع ، وإن كان متعينًا بدونها جاز فيه ثلاثة أوجه :

إتباع الجميع ، وقطع الجميع ، وإتباع بعض وقطع بعض .

وإن كان مفتقراً إلى بعض دون بعض وجب إتباع المفتقر إليه وجاز فيما سواه الإتباع والقطع .

هذا ما ذكره المصنف .

فإن قلت : كيف يفهم ذلك من النظم ؟

قلت : أما الأول فظاهر من قوله (وإن نعوت . . . . البيت) .

وأما الثانية فمن قوله: **واقطعْ أو اتْبِعْ إن يكنْ مُعيَّنًا .. بدونها .**

وأما الثالثة فمن قوله: **أو بعضَها اقطعْ مُعلنا .**

قال الشارح: بعد أن ذكر الصورة الثالثة: وإلى هذا الإشارة بقوله (أو بعضها اقطع معلنا) أى : وإن يكن معينا ببعضها اقطع ما سواه، وفيه نظر.

تنبيه:

إذا قُطع بعضُ النعوت دون بعض قُدِّمَ المُتبَعُ على المقطوع ولا يعكس ، وفيه خلاف .

قال ابن الربيع : والصحيح المنع ، وقال صاحب البسيط : والصحيح جوازه. ثم بيَّن وجهى القطع بقوله :

وارْفَع أو انصبْ إن قَطعْتَ مُضمِرَا   مُبْتَدَأً أو ناصبًا لن يَظْهَرَا

يعنى : أنه يجوز القطع إلى الرفع وإلى النصب ، فإذا رفع فهو خبر مبتدأ واجب الحذف ، وإذا نصب فبإضمار فعل واجب الحذف .

وإلى وجوب إضمار المبتدأ والفعل الناصب أشار بقوله (لَنَ يَظْهَرَا) .

تنبيه:

قد يوهم كلام الناظم أن القطع مشروط بتكرار النعوت. كما أوهمه كلام غيره، وليس ذلك بشرط، وإنما ذكر مسألة كثرة النعوت لما فيها من التقسيم والأوجه المتقدمة .

وتلخيص الكلام على القطع ، أن يقال : المنعوت قسمان : معرفة ونكرة.

فالمعرفـة إن كان نعته لمدح أو لذم أو ترحم جاز القطـع بالرفع على إضمار مبتـدأ ، وبالنصب على إضمار فعل لائق ، فيـقدر فى المدح أمدح وفى الذم أذم وفى الترحم أرحم(١) .

ولا يجوز إظهار المبتدأ ، ولا الفعل كما سبق .

وخالف يونس فى الترحم فلا يجوز القطع وإن كـان لتوكيد كقوله ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (٢) أو ملتزما نحو (الشِّعْرى العَبُور)(٣) أو جاريًا على مشار به نحو (هذا العالم) لم يجز القطع .

وإن كان لتخصيص وليس أحد الثلاثة نحو (مررت بزيد الخياطُ) جاز قطعه إلى الرفع على إضـمـار (هو) ، وإلى الـنصب على إضـمـار (أعنى) ، ويجـوز إظهارهما ، بخلاف نعت المدح والذم والترحم .

وأما النكرة : فـيشـترط فى جواز قطـع نعته تأخـره عن آخر . كـقول أبى الدرداء (نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيبة).

فإن لم يتقدمه نعت آخر لم يجز القطع إلا فى الشعر .

وما ذكرته من جواز قطع نعت التخـصيص على الوجه المذكور ، نصَّ عليه ابن أبى الربيع وهو مفهوم من التسهيل(٤) .

---

(١) مثال المدح (الحـمدُ لله ربِّ العالمين) والذم (أعوذ بالله من الشـيطان الرجيم) والترحم (اللهم أنا عبدكَ المسكين) .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) قال الشـيخ الصبان ٣/٥٣ (والمـلتزم : الذى التزمت العـرب النعت به نحو (الشـعرى العبـور) والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كـان نعتًـا لا أنه يلزم بعدها نعت فـلا يرد قوله تعالى (وأنه هو رب الشعرى). وسميت العبور ، لعبورها المجرة .

(٤) التسهيل ص١٦٩ .

قوله:

وما منَ المنْعوتِ والنعْت عُقِلْ   يجوزُ حذفُهُ وفى النَّعْتِ يَقِلّ

يعنى : أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، ويكثر ذلك فى المنعوت، ويقل فى النعت .

فمن الأول : ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾[1] ومن الثانى قول العباس ابن مرداس[2]:

. . . .   فلم أعط شيئا ولم أمنع

تنبيه:

إنما يكثر حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه بشرطين :

---

(١) من الآية ٥٢ من سورة ص .

(٢) قائله : العباس بن مرداس الصحابى من كلمة يقولها فى رسول الله ﷺ وكان الرسول قد قسم الغنائم فى حنين فأعطى منها قوما من المؤلفة قلوبهم ومنهم عيينة بن حصن والأقرع ابن حابس - عطاء كثيراً يتألفهم به على الإسلام ، ولم يعط العباس مثلهم ، فكره العباس ذلك .

وصدره : وقد كنتُ فى الحربِ ذَا تدرإ . .   - وهو من المتقارب -.

اللغة : « تدرإ » - بضم التاء وسكون الدال وفتح الراء - أى : ذو عدة وقوة على دفع الأعداء عن نفسه ، وهو اسم موضوع للدفع ، والتاء فيه زائدة كما زيدت فى تتفل .

الإعراب : « وقد » حرف تحقيق « كنت » كان واسمها « فى الحرب » متعلق بكان « ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الستة، «تدرإ» مضاف إليه «فلم» الفاء عاطفة لم حرف نفى وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول « شيئا » مفعول ثان « ولم » حرف نفى « أمنع » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وحرك بالكسر للروى ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : « فلم أعط شيئا » حيث حذف منه النعت ، والتقدير : فلم أعط شيئا طائلا. ولولا هذا التقدير : لتناقض مع قوله « ولم أمنع ».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٠١، والسيوطى ص٩٣ ، والمكودى ص١١٦ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٢٠ ، وابن هشام فى المغنى ٢/١٦٦.

أحدهمـا : أن يعلم جنس المنعوت إما باختـصاص النعت به نحـو « مررت بكاتب » وإما بمصاحبة ما يعيّنه نحو ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾[1] .

والآخر : أن يكون صالحا لمباشرة العامل .

فلو كان جملة أو شبهها لم يقم مقـامه فى الاختيار ، لكونه غير صالح لها إلا بشرط كون المنعوت بعض مـا قبله من مجرور بمن، حكى سيبـويه « ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا » فهذا مثال الجملة .

ومثال شبهها قوله تعالى : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾[2].

وقوله : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾[3].

التقدير : أحد مات ، وإن أحـد من أهل الكتاب ، وقوم دون ذلك ، فهذا ونحوه كثير مطرد .

وقول الشارح : وهو مطرد فى النفى ، يفـهم أنه غير مطرد فى الإيجاب ، وليس كذلك .

وأما نحو قوله[4] :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِى حَسَبٍ وَمِيْسَمِ

---

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ - أي: دروعا سابغات - بدليل (وألنّا له الحديد) .

(٢) من الآية ١٥٩ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة الجن .

(٤) **قائله** : نسبـه ابن يعيش إلى الأسـود الحمانى يصـف امرأة ، ونسبـه سيبـويه إلى حكيم الربعي. وهو من الرجز -.

اللغة : « لم تيثم » - بكسر التـاء - لغة قوم ، وقلبت الهمزة ياء ، لسكونهـا إثر كسرة - أى : لم تأثم من الإثم - وهو الخطيئة « يفضلها » يزيد عليـها « حسب » ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه « ميسم » - بكسر الميم - وسامة وجمال .

المعنى : لو قلت : إنه ليس فى قوم هذه المرأة أحد يفضلها ، ويزيد عليها فى عراقة النسب والجمال - لم تكن كاذبا فى ذلك .

الإعراب : « لو » شرطية « قلت » فعل ماض فعل الشرط وفاعله « ما » نافية « فى قومها» جار ومجرور متـعلق بمحذوف خبر مقدم لمبتدأ محذوف ، أى : أحـد « لم » نافية جازمة =



فأجـازه المصنف فى الاختيـار ، وجعل الجـر بفى كالجر بمـن ، وجعله ابن عصفور ضرورة .

فلو لم يكن المنعوت بالجملة وشـبهها بعض ما قبلهـا من مجرور بمن أو فى لم تقم الجملة أو شبهها مقامه إلا فى الضرورة كقوله[1] :

.... لكُمْ قُبصه مِنْ بَيْنِ أثْرى وأقْترا

= «تيثم» جواب الشرط « يفضلها » الجملة صفة لأحد المحذوفة « فى حسب » جار ومجرور متعلق بيفضلها « وميسم » عطف عليه .

الشاهد فيه :« ما فى قومها . . يفضلها » حيث إن جـملة « يفضلها » جاءت نعتا لمنعوت محذوف وهو « أحد » - وهو بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو « قومها» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشـمونى ٢/٤٠٠ ، وابن هشام ٣/١٣٢ ، وذكره ابن يعيش ٣/٥٩ ، وسيبويه ١/٣٧٥ ، والسـيوطى فى الهمع ٢/١٢٠ ، والشاهد ٣٤٤ فى الخزانة .

(١) قائله : هو الكميت فى مدح بنى أمية - وهو من الطويل - .

وصدره : لكُم مسجدا الله المَزُوران والحَصَى

اللغة : « مسجدا الله » أراد بهما مسجـد مكة ومسجد المدينة « المزوران » تثنية مزور بفتح الميم وضم الزاى - « الحصى » العدد من الأهل « قبـصه » - القبص بكسر القاف وسكون الباء - العدد الكثير من الناس « أثرى » كثر ماله « وأقترا » افتقر وقل ماله .

المعنى : يمدح بنى أمـيـة - بأن الله تعالـى قد جـعل لهم الـولاية على مسـجـديه اللذين يزورهـمـا الناس وجعل لهم العـدد والعديد من الأهل والأتبـاع والأنصار الذين لكثـرتهم يوجد بينهم الغنى والفقير .

الإعراب : « لكم » جار ومجـرور متعلق بمحذوف خـبر مقدم « مسـجدا » مبـتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى « الله » مضاف إليـه « المزوران » نعت للمسجدين مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنـه مثنى « والحصى » عطف على المبتدأ « لكم » متـعلق بمحذوف خبر مقدم « قبصه » مبتدأ مؤخر وضمير الغائب مضاف إليه « من بين » جار ومجرور « أثرى» فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعـذر وفاعله ضمير مستتر فيه « وأقترا » فعل ماض عطف على أثرى وفاعله ضمير مستتر فيه .

الشاهد فيه : من بين أثرى وأقترا، حيث حذف المنعوت وأبقى النعت ، والتقدير : من بين من أثرى وبين من أقتـر ، أى من بين رجل أثرى ورجل أقتر ، فحـذف منعوتين « من » الأولى و « من » الثانية .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٠١.

التوكيد

التوكـيد مصدر سـمى به التابع لأنه يفيـده ، ويقال: أكَّد تأكيـداً ، ووكَّد توكيداً وهو : معنوى ولفظى.

فالمعنوى : تابع بألفاظ مخصوصة؛ فلذلك استغنى عن حده بذكرها .

ثم المعنوى نوعان:

أحدهما : يرفع توهم الإضافة إلى المتبوع.

والثانى : يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

والأول بالنفس والعين والثانى بكل وأخواته.

وبدأ بالأول فقال :

بالنَّفْسِ أو بِالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا

فتقول : «(جاء زيد)[1] نفسه أو عينه» والمراد بهما حـقيقته ، وينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة[2] .

فإن قلت : فهل يجوز الجمع بينهما ؟

قلت : نعم.

وإنما عطف بأو للتنبيه على أن كلا منهما يصح التوكيد به وحده.

فإن قلت : فبأيهما يبدأ عند الاجتماع؟

قلت : بالنفس ، لأنها عبارة عن جملة الشىء ، والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة.

فإن قلت : هل هذا التركيب لازم أم على سبيل الأولوية؟

---

(١) ب ، جـ .

(٢) مثل ذلك «جاء زيد وهند بعينها» - ومحل المجرور إعراب المتبوع.

قلت . الظاهر أنه لازم ، وقيل : أنه على طريق الأحسنية.

ثم قال : . . . . مع ضَميرٍ طابَقَ المُؤَكَّدَا

فنبه على أنه لابد من إضافة النفس والعين إلى ضمير المؤكد مطابقا له فى الإفراد والتذكير وفروعهما. وتمثيل ذلك سهل .

ثم قال :

واجمعهُما بأفْعُلٍ إنْ تَبِعَا ما ليسَ واحداً تُكنْ مُتَّبِعا

وإنما قال بأفعُل احترازاً عن جمع الكثرة، فإنه لا يؤكد بنفوس ولا عيون. وهو أولى من قوله في التسهيل: جمع قلة[1] فإن عينًا جمع على أعيان ولا يؤكد به.

وشمل قوله : (ما ليس واحدا) المثنى نحو «قام الزيدان أو الهندان أنفسهما» والجمع نحو «قام الزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن».

وترك الأصل فى المثنى كراهة اجتماع تثنيتين، وعدل إلى الجمع ، لأن التثنية جمع فى المعنى.

تنبيه:

قال الشارح : بعد ذكره أن الجمع فى المثنى هو المختار - ويجوز فيهما أيضًا الإفراد، والتثنية.

ووَهِمَ فى ذلك، إذ لم يقل به أحد من النحويين.

قلت : وأجاز ابن إياز - فى شرح الفصول- التثنية . فقال : ولو قلت «نَفْسَاهُما» لجاز.

وكان الناظم أشار إلى منع الإفراد والتثنية بقوله (تكن متبعا) ثم انتقل إلى النوع الثانى من نوعى التأكيد المعنوى. فقال:

وكُلاًّ اذكُرْ فى الشُّمُولِ وكِلاَ كِلْتَا جميعًا بالضمير مُوصَلاَ

---

(١) التسهيل ص ١٦٤.

وأما كُل فلا يؤكد بها إلا ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى.

وأما كِلا وكلتا فللمثنى، وأما جميع فبمنزلة كل.

ثم أشار إلى وجوب إضافة كل وما بعدها إلى ضمير المؤكد بقوله (بالضمير موصلا).

فتقول : (جاء الجيشُ كلُّهُ، والقبيلةُ كُلُّهَا، والزيدان كلُّهُم، والرجالُ كلهمْ أو كلها، أو كله على قياس «هم أحسن الفتيان وأجمله» وهو ضعيف (وجاء الهندات كلهن أو كلها) وحكى الخليل كلتهن عن بعض العرب، وكذلك تقول فى جميع.

وتقول فى المثنى (جاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما).

وقد فهم من قوله (بالضمير موصلا) فوائد:

الأولى : (أنه)[1] ضمير مطابق للمؤكد ؛ لأن آل فيه للعهد السابق فى النفس والعين.

الثانية: أنه لا يحذف استغناء بنيته ، خلافا للفراء والزمخشرى ، ونقله بعضهم عن الكوفيين، وجعلوا منه قراءة من قرأ (**إِنَّا كُلاًّ فيها**)[2] . (أى : إنا كلنا)[3].

وخرج على وجهين:

أحدهما: أنه حال من الضمير المرفوع فى (فيها)[4].

والآخر : (أنه)[5] بدل من اسم (إن)[6].

---

(١) أ ، جـ.

(٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر.

(٣) أ ، جـ .

(٤) أى : من ضمير الاستقرار المقدر المرفوع فى «فيها» قال فى المغنى : وفيه ضعفان : تقدم الحال على عامله الظرفى ، وتنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى، والحال واجبة التنكير.

(٥) أ، جـ .

(٦) أى : بدل كل من اسم «إن» وهو لا يحتاج إلى ضمير.

الثالـثة : أن كلا لا يضـاف فى التوكـيد إلى ظاهر ، وعلى ذلـك نصوص النحويين وذكر فى التسهيل[1] أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجَعَل منه قول كُثيِّر[2] :

. . . . يا أشْبَهَ النَّاسِ كلَّ الناسِ بِالقَمرِ

---

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(٢) قائله : كثير عزة – وهو من البسيط – .

وصدره : كم قد ذكرتُكِ لو أُجْزَى بذِكْرِكُم

اللغة : أجزى – مضارع مبنى للمجهول من الجزاء ، وهو المكافأة.

الإعراب : «كم» خبرية بمعنى كثيـر ، وهى اسم مبنى على السكون إما فى محل رفع على أنه مبتدأ، وإما فى محل نِصب على أنه مفعول مطلق عامله ذكر أى : ذكرتك ذكراً كثيرًا، أو فى محل نصب على أنه مفعول فيه لتأوله بالوقت. أى : ذكرتك فى أوقات كثيرة «قد» حرف تحقـيق «ذكرتك» ذكر فعل مـاض والتاء ضميـر المتكلم فاعل والكاف ضميـر المؤنثة المخاطبة مـفعول به والجملة فى محل رفع خبـر كم إن جعلتها فى محل رفع مـبتدأ ، فإن جعلتها فى محل نصب فهذه الجملة لا مـحل لها لأنها ابتدائية «لو» حرف دال على التمنى أو حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أجزى» فعل مضارع مبنى للمـجهول مرفـوع بضمة مقـدرة على الألف منع من ظهورها التعـذر ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا «بذكركم» جار ومجرور متعلق بأجزى وذكر مضاف وضمير المخاطبين مـضاف إليـه من إضافة المصـدر إلى مفعـوله، وإن قدرت لو شـرطية فجـوابها محذوف، لو أجزى بذكرى إياكم لاسترحت «يا أشبه» حرف نداء ومنادى منصوب بالفتحة الظاهرة «الناس» مضاف إليه «كل» توكيد للناس «بالقمر» جار ومجرور متعلق بأشبه.

الشاهد فيه : «الناس كل الناس فكلمة «كل» توكيد للناس ومن حق الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة عائد على المؤكد فيقول يا أشبه الناس كلهم.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٤ / ٢.

وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٣ / ٢ .

ونحوه، قيل : ولا حجة فيه، لاحتمال كون (كل) نعتًا بمعنى الكاملين، فلم يفضله إلا على الناس الكاملين، وهو أمدح.

تنبيهان

الأول : ما ذكر أن (كلا) للمذكر و (كلتا) للمؤنث ، هو المشهور.

وقال فى التسهيل[1] : وقد يستغنى (بكَلَيْهما) عن كلتَيْهما).

ومنه قول الشاعر[2]:

يَمُتُّ بقُربى الزَّينَبَيْنِ كِلَيْهِما ... إليك وقُرْبَى خالدٍ وحبيبِ

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ، كأنه (قال)[3] بقُرْبَى الشخصين.

الثانى : ذكر فى التسهيل[4] أيضًا أنه قد يستغنى(بكلِّهما) عن (كليهما)

---

(١) التسهيل ص ١٦٤ .

(٢) قائله : هو هشام بن معاوية . وهو من الطويل.

اللغة : «يمت» يتقرب «بقربى» - بضم القاف وسكون الراء - القرابة «الزينبين» - مثنى زينب - وهو علم امرأة.

المعنى : ينسب إليك بقرابة الزينبين وقرابة خالد وحبيب.

الإعراب : «يمت» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بقربى» جار ومجرور متعلق بقوله يمت وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف للتعذر «الزينبين» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى «كليهما» توكيد مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بالمثنى «إليك» متعلق بيمت «وقربى» معطوف على قربى السابق «خالد» مضاف إليه «حبيب» عطف عليه.

الشاهد فيه : «الزينبين كليهما» حيث أكد المثنى المؤنث «الزينبين» بالاسم الموضوع للاستعمال فى توكيد مثنى المذكر وهو «كليهما» - فقد وقع «كليهما» موقع «كلتيهما».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٧ / ٢ .

(٣) ب .

(٤) التسهيل ص ١٦٤ .

و (كلتيهما) فى تأكيد المثنى - فيقال على هذا (جاء الرجلان كلُّهما) والمرأتان كلهما.

ثم قال:

واستعملوا أيضًا كَكُلٍّ فاعِلَهْ　　مِنْ عَمَّ فى التوكيدِ مِثلَ النَّافِلَهْ

أى : واستعملت العرب فى التوكيد وزن (فاعلة من عم) يعنى عامة، وتوصل إلى ذكرها بذكر وزنها لتعذر دخولها فى النظم.

وأشار بقوله (ككل) إلى أنها يؤكد بها ما سوى المثنى مما يؤكد بكل، وأنها تضاف إلى ضمير المؤكد.

فيقال : «جاء الجيشُ عَامَّتُهُ ، والقبيلةُ عامتُها، والزيدون عامتهُم ، والهندات عامتهُنَّ».

قال فى شرح التسهيل : وذكرت مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه.

وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهواً أو جهلاً ، وإلى ذلك أشار بقوله (مثل النافلة) .

قال الشارح : يعنى أن ذكر عامة فى ألفاظ التوكيد مثل النافلة أى : الزيادة على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، وليس هو فى حقيقة الأمر نافلةً على ما ذكروه ، لأن من أجلّهم سيبويه - رحمه الله - لمْ يغفلْهُ. انتهى.

قلت : خالف المبرد فى (عامة) وقال : إنما (هى)[1] بمعنى أكثرهم.

ثم ذكر توابع (كل) فقال :

وبَعْدَ كلٍّ أكَّدُوا بِأجْمَعَا　　جَمْعَاءَ أجمعين ثم جُمَعَا

فيقال : جاء الجيش كُلُّهُ أجمع والقبيلةُ كُلُّها جمعاءُ ، والزيدون كلُّهم أجمعون، والهنداتُ كلهنّ جمع).

---

(١) ب ، وفى أ ، جـ «هو» .

وقد فهم من قوله : (وبعد كل) أمران:

أحدهما : واجب ، وهو أن (اجمع) وفروعه لا يتقدم على (كل)، وفى الارتشاف بدأت بكل ثم بأجمع مرتبا، وقيل : على طريق الأولوية.

والثانى : غالب لا واجب ، وهو أنها لا تستعمل دون (كل).

وقد أشار إلى جوازه بقوله :

ودُونَ كُلٍّ قد يَجِيءُ أَجْمَعُ   جَمْعاءُ أجمعون ثم جُمَعُ

وهو معنى قوله فى التسهيل[1] : وقد يغنين عن (كل).

قال الشارح : وهو قليل ، وفى الارتشاف كثر ورود (أجمعين) فى القرآن بدون (كل)[2]، فهو توكيد كما يؤكد بكل، وليس من باب الاستغناء عن كل كما زعم ابن مالك.

تنبيهات:

الأول : ذهب الفراء إلى أن (اجمعين) تفيد اتخاذَ الوقت، والصحيحُ أنها ككل فى إفادة العموم مطلقا بدليل قوله: ﴿لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3].

الثانى : قد يتبع (اجمع) وأخواته، بأكْتَعَ وكَتْعاء وأكتَعِين وكُتَعَ وقد يتبع (أكتع) وأخواته، بأبصَعَ وبَصعاء وأبصَعِين وبُصَعَ[4].

وَزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أَبْتَع وبَتْعاءَ وأَبْتَعِينَ وبُتَعَ.

وإنما لم يتعرض فى النظم لذلك ، لقلة استعماله.

الثالث : قال الشارح : ولا يجوز أن يُتَعدَّى هذا الترتيبُ.

---

(١) التسهيل ص ١٦٥ .

(٢) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿لأغوينهم اجمعين﴾، ﴿لموعِدُهم اجمعين﴾.

(٣) من الآية ٨٢ من سورة ص.

(٤) نقول : (جاء الجيشُ كُلُّهُ أجمعُ أكتع أبصعُ ، والقبيلةُ كُلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ، والقومُ كلهم اجمعون اكتعون أبصعون، والهندات كلهنّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ.

وقال فى شرح الكافية : ولا يجاء بأكتع وأخواته غالبا إلا بعد أجمع وأخواته على هذا الترتيب . انتهى.

ومراعاة هذا الترتيب هو المشهور.

وأجاز ابن كيسان : أن تبدأ بأى الثلاثة شئت بعد أجمع . وهو ظاهر قوله فى التسهيل[1] بهذا الترتيب أو دونه .

وقال ابن عصفور : وأما أبصع وأبتع فلا تبال بأيهما قدمت على الآخر .

وأجاز الكوفيون وابن كيسان : تقديم أكتع على أجمع.

ومذهب الجمهور أنه لا يتقدم عليه.

وأجاز الكوفيون وابن كيسان : أيضا الاستغناء بأكتع وأخواته عن أجمع وأخواته، ومذهب الجمهور المنع.

وقوله[2]: حَوْلا أَكْتَعَا. . .

---

(١) التسهيل ص ١٦٥ .

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -

وتمامه : يا ليتنى كنتُ صبيا مُرْضَعا . تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ. . . . . .

اللغة : «الذلفاء» - بفتح الذال وسكون اللام - أصله وصف لمؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة «حولا» عاما. «أكتعا» تاما كاملا ، وهو من ألفاظ التوكيد مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كتيع أى تام.

الإعراب : «يا» حرف تنبيه أو حرف نداء حذف المنادى منه «ليتنى» حرف تمن ونصب والنون للوقاية والياء اسمه «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمه «صبيا» خبره «مرضعا» نعت، وجملة كان واسمه وخبره فى محل رفع خبر ليت «تحملنى» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «الذلفاء» فاعل والجملة فى محل نصب صفة ثانية لقوله «صبيا» «حولا» ظرف زمان متعلق بتحمل «أكتعا» تأكيد.

الشاهد فيه : «حولا أكتعا» حيث أكد بأكتع وهو غير مسبوق بأجمع.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٦ / ٢ . وابن عقيل ٢/١٥٧ ، والسيوطى ٩٤ ، والمكودى ص ١١٧ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٣ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٦٣ فى الخزانة.

ونحوه من الضرورات (وشذ)[1] قولُ بعضهم (أجمعَ أبصع) وإنما حق أبصع أن يجيء بعد أكتع .

وأشذ منه قـول بعضهم (جُـمَع بُتَع) ، وإنما حق (بتع)[2] وأخواته أن يجاء بهن آخراً توابع لأبصع.

الرابع : إذا تكررت ألفـاظ التوكـيد فـهي للمتـبوع ، وليس الثـانى تأكـيداً (للتأكيد)[3] .

الخامس : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع، ولا إلى النصب[4].

السادس : لا يجوز عطف ألفاظه بعضهـا على بعض ، فلا يقال : (قام زيدٌ نفسُهُ وعينُهُ)، ولا (جاء القومُ كلّهم وأجمعُون) ، وأجاز العطف بعضهم وهو قول ابن الطراوة.

السابع : ألفاظ التوكـيد معارف، أمـا ما أضيف إلى الضميـر فظاهر ، وأما أجمع (وتوابعه)[5] ففى تعريفه قولان:

أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسِب إلى سيبويه[6] .

والثانى : أنه بالعلمية عُلّق على معنى الإحاطة[7] .

---

(١) ب ، جـ وفى أ «وهو مثل».

(٢) أ ، ب .

(٣) جـ وفى أ ، ب «التأكيد».

(٤) أى : على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد هـ صبان ٥٨ / ٣ .

(٥) وفى أ «وأخواته».

(٦) قيل : هذا ينافى ما قدمـه من امتناع حذف الضمير استـغناء بنية الإضافة ، والحق أنه لا منافاة، لأن ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه هـ صبان ٣٨ / ٣ .

(٧) أى : وضع على مـعنى هو الإحـاطة . ولا يخـفى أن جعل مـدلوله الإحـاطة، يورث اختلال الكلام إذ يكون حينئـذ معنى «جاء القوم أجمع» جاء القـوم الإحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الإحاطة. على أن الإحاطة مصدر المبنى للمفعول هـ صبان ٥٩ / ٣ .

قال محمد بن مسعود الغزني [١] في البديع : وتعريفها تعريف علمي كتعريف أسامة انتهى ، ولكون هذه الألفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال .

وقوله :

وإنْ يُفِدْ توكيدُ مَنكُورٍ قُبِلْ وعن نُحاةِ البصْرةِ المَنْع شَمِلْ

مذهب الكوفيين والأخفش جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة (وأجاز بعض الكوفيين مطلقا مؤقتة كانت أو غير مؤقتة)[٢] ومنع ذلك البصريون[٣] وإلى الجواز ذهب المصنف ، لإفادته ولورود السماع به [٤].

فإن قلت : على أى (المذهبين)[٥] يحمل كلامه؟

قلت : ظاهر النظم موافقة الثانى، إذ لم يشترط فى الجواز غير الإفادة.

وقوله فى التسهيل[٦] : وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للأخفش والكوفيين، يقتضى موافقة الأول إذ الأخفش ومن وافقه من الكوفيين خصوا ذلك بالمؤقتة على ما نقل عنهم.

وقوله (المنع شمل) المقيد وغيره.

---

(١) محمد بن مسعود الغزنى . هكذا سماه أبو حيان، وقال ابن هشام ابن الذكى صاحب كتاب البديع ،أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام فى المغنى وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين.

(٢) قال السيوطى فى البغية : ولم أعرف شيئا من أحواله.

(٣) أ، جـ .

(٤) سواء أكانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة كوقت وزمن وحين .

(٥) تقول « اعتكفتُ شهراً كله».

وقوله : لكنّه شاقَهُ أنْ قيل ذا رجبٌ يا ليت عِدّةَ حَوْلٍ كُلّه رَجَبُ

(٥) وفى ب، جـ «المذهبين الأولين».

(٦) التسهيل ص ١٦٥ .

وقوله :

واغْنَ بكلتا فى مُثنًّى وكِلاَ   عن وزْنِ فَعْلاَءَ ووزْنِ أَفْعَلاَ

استغنى فى تثنية المثنى بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء ، فلا يقال: أجمعان ولا جمعاوان خلافا للكوفيين وابن خروف فى إجازتهم تثنيتهما قياسًا . معترفين بعدم السماع.

فإن قلت : هل يجرى خلافهم فى توابع أجمع وجمعاء ؟

قلت : فى كلام بعضهم ما يشعر بإجراء الخلاف فيها، والقياس يقتضى إجراءه، وقوله :

وإن تُؤَكِّدِ الضميرَ المتَّصِلْ   بالنفسِ والعينِ فبعدَ المُنْفَصِلْ

عَنَيْتُ ذا الرَّفْعِ.........   ....

يعنى (أنه)[1] إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين فلا بد من توكيده (قبلها)[2] بضمير مرفوع منفصل ، فتقول : (قُم أنتَ نفسُك) و (قمت أنت نفسك).

فإن قلت : فهل توكيده بذلك واجب؟

قلت : قال فى شرح الكافية : لم يجز إلا بعد توكيده بضمير (مرفوع)[3] منفصل.

فلو قلت : (قوموا أنفسكم) لم يجز ،وهو موافق لنصوص غيره من النحويين.

وقال فى التسهيل[4] : ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده

---

(١) أ ، جـ .

(٢) أ ، جـ ، وفى ب «قبلهما».

(٣) أ ، جـ .

(٤) التسهيل ص ١٦٥ .

بمنفصل وأشار بقوله (غالبا) إلى ما ذكره الأخفش فى المسائل : من أنه يجوز على ضعف (قاموا أنفسهم) وفى عبارة الفارسى لا يحسن.

«فرع».

إذا قلت : (هلم لكم أنفسكم) جاز دون توكيد للفصل الذى هو (لكم) وهذا بلا خلاف . فلا يتوهم أنه لا بد فيه من التأكيد . ذكره فى الارتشاف. وقد فهم من قوله (المتصل) أن المنفصل يؤكد بهما بلا شرط.

ومن قوله (عنيت ذا الرفع) أن المنصوب والمجرور (يؤكد)(١) بهما بلا شرط فتقول (رأيتك نفسك) و (مررت بك نفسك).

وإن شئت أكدتهما بالمنفصل.

وقوله: .... وأكَّدُوا بِمَا سِواهُمَا والقَيْدُ لن يُلْتزَما

يعنى : أن ما سوى النفس والعين من ألفاظ التوكيد إذا أكد (بها)(٢) ضمير الرفع المتصل لم يلتزم توكيده بمنفصل ، وهو المعنى بالقيد، ولكن يجوز، فتقول : (قوموا كلكم).

ولو قلت : أنتم كلكم) لكان حسنا.

ولما فرغ من التوكيد المعنوى انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

وما مِنَ التوكيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكرراً كَقَوْلكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

التوكيد اللفظى : إعادةُ اللفظِ أو تقويتُه بموافقه معْنىً.

فالأول كقولك (ادرجى ادرجى). ويكون فى الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو (جاء زيد زيد).

---

(١) أ، جـ ، وفى ب «يؤكدان».

(٢) ب ، جـ - وفى أ «بهما».

. . . . أتاكِ أتاكِ اللاحقُون[1]

ونَعَمْ نَعَمْ .

. . . . وحتَّامَ حتَّامَ العنَاءُ المطوَّلُ[2]

---

(١) لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -

وتمامه : فأين إلى أين النَّجاةُ ببغلَتى . . . . احبِسِ احبِسِ

المعنى : أين أذهب ؟ وإلى أى مكان أنجو ببغلتى؟ وقد جاء الذين يلاحقوننى ويطلبوننى فلا مفر من أن يستسلم الإنسان للقدر ويقف حيث هو وليكن ما يكون.

والظاهر أن الشاعر كان فاراً من قوم يلاحقونه فخاطب نفسه بذلك.

الإعراب : «فأين» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل جر بإلى محذوفة يدل عليها ما بعدها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلى أين» توكيد لفظى «النجاة» مبتدأ مؤخر «ببغلتى» جار ومجرور متعلق بالنجاة «أتاك» فعل ماض والكاف مفعول «أتاك» توكيد لفظى «اللاحقون» فاعل «احبس» فعل أمر وفاعله مستتر فيه «احبس» توكيد لفظي.

الشاهد فيه «أتاك أتاك» فقد أكد الفعل تأكيداً لفظياً.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن عقيل ١٦٠ / ٢ . وابن هشام ١٠١ / ٢ ، وابن الناظم.

(٢) قائله : هو الكميت بن زيد الأسدى - وهو من الطويل -

وصدره : فتلك وُلاةُ السوءِ قد طالَ ملكُهُمْ

اللغة : «ولاة السوء» الولاة - بضم الواو - جمع وال - وهو الذى يتولى أمور الناس «حتام» بمعنى إلى متى . فحتى غائية وما بعدها استفهامية وحذفت ألفها فرقا بين الخبر والاستفهام. أى : فرقًا بين «ما» الموصولة والاستفهامية «العناء» - بفتح العين وتخفيف النون - المشقة والتعب « المطول» الطويل.

الإعراب : «فتلك » مبتدأ «ولاة» خبره مرفوع بالضمة الظاهرة «السوء» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «طال» فعل ماض «ملكهم» فاعل والضمير مضاف إليه «حتام» حتى حرف جر وما اسم استفهام والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حتام» جار ومجرور توكيد للأول «العناء» مبتدأ مؤخر «المطول» نعت للعناء.

الشاهد فيه : «حتام حتام» فإنه توكيد لفظى بإعادة الأول بلفظه - وهو من نوع توكيد المركب غير الجملة بمركب غير جملة ، فإن الجار والمجرور مركب من كلمتين، ولكنه مركب غير تام.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٠٩ / ٢ .

. . . . و   لكَ اللهُ لَكَ اللهُ[1]

قال الشارح : وأكثر ما يجيء مؤكدا لجملة.

والثاني: نحو انزل نزال.

قال[2] : . . . .   صَمِّي لِما فَعَلَتْ يَهودُ صَمَامِ

---

(١) قائله : لم أقف على قائله   - وهو من الهزج -

(٣) قبله : يا مَن لستُ أقْلاهُ   ولا فى البُعدِ أنساهُ

لَكَ اللهُ عَلَى ذاكَ . . . .

اللغة : «أقلاه» فعل مضارع من القلى ، وهو البغض والكراهية الشديدة فى هذا الفعل.

المعنى : يدعو لمخاطبه بأن يكون الله حافظا له وكالئا إياه وراعيا.

الإعراب : «لك» اللام حرف جر والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الله» مبتدأ مؤخر «لك الله» جملة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، وهذه الجملة مؤكدة للجملة الأولى.

الشاهد فيه : «لك الله لك الله» فإن الجملة الثانية تأكيد لفظى للجملة الأولى .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٠٩ / ٢ . ، وابن الناظم.

(٢) قائله : هو الأسود بن يعفر أحد شعراء العرب فى الجاهلية ، وكان من ندماء النعمان بن المنذر - وهو من الكامل -

وصدره : فَرَّتْ يهودُ وأسْلَمَتْ جيرانها. . . . .

اللغة : «يهود» اسم قبيلة «صمّى» بفتح الصاد وتشديد الميم - فعل أمر مسند لياء المخاطبة المؤنثة - بمعنى أخرسى «صمام» - بفتح الصاد وآخره مكسور مثل قطام - اسم علم للداهية .

الإعراب : «فرت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يهود» فاعل «وأسلمت» الواو عاطفة وأسلم فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «جيرانها» مفعول به لأسلم منصوب وضمير الغائبة مضاف إليه «صمى» فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المخاطبة فاعله «لما» اللام حرف جر وما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بصمى «فعلت» فعل ماض والتاء للتأنيث «يهود» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول «صمام» اسم فعل أمر مبنى على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وهذه الجملة مؤكدة توكيدا لفظيا لجملة صمى.

الشاهد فيه :«صمى صمام» فإن «صمام» توكيد لفظى لقوله «صمى» وهو تقوية للأول.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٠٩ / ٢ .

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل.

ومنه قوله[1]:

. . . . أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانَتْ اُبِيحَتْ دَعاثِرُهُ

فإن قلت: عبارته ظاهرة فى تناول الأول دون الثانى لقوله (مكررا).

قلت: إذا حمل على تكرار معنى المؤكد، ولم يختص بتكرار لفظه كما ذكر الشارح تناولهما.

فإن قلت: ما إعراب صدر البيت؟

---

(١) قائله: هو مضرس بن ربعى - وهو من الطويل

وصدره: وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أوَّل مَشْرَبٍ . . .

اللغة: «الفردوس» بكسر الفاء وسكون الراء - البستان، وأراد به هنا روضة دون اليمامة. وقيل: لبنى يربوع «أجل» حرف مثل نعم فى الوزن «جير» - بفتح الجيم - وسكون الياء وكسر الراء - على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين، وربما فتحوا الراء وجعلوها مثل أين وكيف وقصدوا بذلك التخفيف «دعاثره» - جمع دعثور - بضم الدال وسكون العين وضم الثاء - وهو الحوض الذى لم يتأنق صاحبه فى صنعه.

الإعراب: «قلن» فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وهى فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع «على الفردوس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أول» مبتدأ مؤخر «مشرب» مضاف إليه «أجل» حرف جواب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «جير» حرف جواب تأكيد لحرف الجواب الأول مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب «إن» - بكسر الهمزة - حرف شرط جازم «كانت» فعل ماض فعل الشرط فى محل جزم «أبيحت» أبيح فعل ماض مبنى للمجهول والتاء للتأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب خبر كان تقدم على اسمه «دعاثره» اسم كان مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: «أجل جير» لأن كلتيهما بمعنى الإيجاب، فأكد «أجل» توكيداً لفظيا بقوله «جير»، وذلك من قبيل إعادة الأول بلفظ مرادف له فى المعنى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٠٩ / ٢، وابن الناظم.

قلت : (ما) موصولة و (لفظي) خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة و(يجي) خبر الموصول.

أي : والذي هو من التوكيد لفظي يجيء مكررا.

قوله :

ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ متَّصِلْ إلاَّ مع اللفظِ الّذِي به وُصِلْ

تقول : (قُمتُ قمتُ) ونحوه، لأن إعادته مجرَّدًا تخرجه عن الاتصال.

ثم قال :

(كَذَا الحُرُوفُ) يعني : أن الحرف لا يعاد إلا مع ما اتصل به أولا ، لكونه كالجزء منه نحو (إن زيداً قائمٌ. إن زيداً قائمٌ) و (في الدار في الدار زيد) ولا يعاد وحده إلا ضرورة، نص عليه ابن السراج كقوله[1]:

---

(١) قائله : هو مسلم بن معبد الوالبي الأسدي وقيل : هو لرجل من بني أسد لم يعين .

وصدره : فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي .. وهو من الوافر -

اللغة : «لا يلفي» لا يوجد، من ألفي - إذا وجد ، «لما بي» الذي بي.

المعنى : يقسم أنه لا يوجد للذي به من الموجدة والألم ، ولا للذي عند خصومه من الحقد والضغينة - علاج، وليس هناك أمل في المودة والمصالحة وإزالة الأحقاد والضغائن ، بعد أن تفاقم الخطب وعظم الخلاف.

الإعراب : «فلا» الفاء عاطفة و «لا» زائدة لتوكيد القسم «والله» حرف قسم وجر متعلق بفعل قسم محذوف «لا» نافية «يلفي» فعل مضارع مبني للمجهول جواب القسم «لما» ما موصولة مجرورة باللام متعلق بيلفي «بي» متعلق بمحذوف صلة «ولا للما بهم» الواو عاطفة و«لا» زائدة لتأكيد النفي ، واللام الأولى حرف جر واللام الثانية مؤكدة للأولى ، وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق بهم متعلق بمحذوف صلة الموصول «أبدا» ظرف متعلق بيلفي «دواء» نائب فاعل يلفي.

الشاهد فيه : «للما» فاللام الثانية توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب وهو شاذ، لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد لا يكاد يقوم بنفسه ولو جاء على الصواب لقال «لما لما به».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤١٠ / ٢، وابن هشام ١٥٢ / ٣ وابن الناظم.

.. ولاَ لِلمَا بِهِمْ أبداً دَوَاءُ

وأجاز الزمخشرى (إن إن زيداً قائم) وتبعه ابن هشام.

قال فى شرح التسهيل : وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يعتمد عليه.

ولا حجة له فى قول الشاعر[1]:

إِنَّ إِنَّ الكرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

فإنه من الضرورات.

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله -وهو من الخفيف -.
اللغة : «يحلم» من الحِلم وهو الأناة والتعقل «أجاره» جعله فى جواره وحمايته «ضيم» مبنى للمجهول - أى : ظلم ويبخس حقه.
المعنى : إن الكريم الخلق يتحلى بالحلم والتعقل فى تصرفاته ما لم ير أن من أجاره وجعله فى حماه - قد ظلم واعتدى عليه ، فعند ذلك يذهب عنه حلمه ويبطش بهذا الظالم ، المعتدى على من التجأ إليه.
الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «إن» الثانية توكيد لها «الكريم» اسمها «يحلم» الجملة خبر «ما» مصدرية ظرفية «يرين» مضارع مؤكد بالنون الخفيفة فى محل جزم بلم و «ما» دخلت عليه فى تأويل مصدر بإضافة اسم زمان منصوب بيحلم. أى : يحلم مدة عدم رؤيته «من» اسم موصول مفعول ليرى «أجاره» الجملة صلة «قد ضيما» حرف تحقيق وفعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل نصب صفة لمن أو حال، إن جعلت «يرى» بصرية، ومفعول ثان إن كانت علمية.
الشاهد فيه «إن إن» حيث أكد الحرف «إن» بإعادته من غير فاصل بينهما مع أنه ليس من حروف الجواب - وهو شاذ لا يقاس عليه -.
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ، وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

تنبيه :

قال فى التسهيل[1] لم يعد فى غير ضرورة إلا معمولا بمثل عامله أولا أو مفصولا . ومثل الفصل بقوله[2] :

حتَّى تراها وكأنَّ وكأنْ　　　أعناقها مُشَدَّدَاتٌ بقَرَنْ

وبقوله[3] :

ليت شِعْرِى هل ثُم هل آتِيَنْهُمْ

---

(١) التسهيل ص ١٦٦,

(٢) قائله :[هو خطام المجاشعى يصف إبلا - وقيل : الأغلب العجلى - وهو من الرجز -.

اللغة : «أعناقها» جمع عنق - وهو الرقبة «قرن» - بفتح القاف والراء - حبل تربط به الإبل ويقرن بعضها إلى بعض.

المعنى : يصف إبلا فى سرعة سيرها وانتظامه فيقول : إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها على السير بنظام واعتدال حتى إن من يراها يظن أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال.

الإعراب : حتى حرف غاية وجر «تراها» فعل مضارع والفاعل ضمير أنت والضمير البارز مفعول وهو عائد على الإبل فى بيت قبله «وكأن» الواو للحال وكأن حرف تشبيه ونصب «وكأن» الثانية توكيد وخففت للقافية «أعناقها» اسم كأن الأولى والهاء مضاف إليه «مشددات» خبرها «بقرن» متعلق بمشددات، وسكن للشعر .

الشاهد فيه : «كأن وكأن » حيث أكد «كأن» بمثلها مع عدم الفاصل بمعمول الأولى - مع أنها ليست من حروف الجواب - وهذا أخف فى الشذوذ من سابقه ، لأنه فصل هذا بواو العطف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ ، وابن هشام ١٥٢ / ٣ ، وابن الناظم . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

(٣) قائله : هو الكميت بن معروف - وهو من الخفيف -

(٢) وتمامه : . . . . أمْ يحولن دُونَ ذاكَ الحمامُ.

اللغة : «آتينهم» أزورهم وأراهم «الحمام» - بكسر الحاء - الموت.

المعنى : يتلهف على أحبابه الذين فارقهم، ويتمنى أن يزورهم ويراهم أو يمنع من التمتع برؤيتهم وقوع الموت عليه أو عليهم.

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «شعرى» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم مضاف إليه «هل» حرف استفهام «ثم» حرف عطف «هل» توكيد للاستفهام =

قال : ومن الفصل المسموع الفصل بالوقف كقوله[1]:

= السابق «آتينهم» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائبين مفعول به «أم» حرف عطف «يحولن» فعل مضارع مبنى على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. «دون» ظرف متعلق بيحول «ذاك» ذا مضاف إليه والكاف حرف خطاب «الحمام» فاعل يحول مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه : «هل ثم هل» حيث أكد «هل» الأولى بهل الثانية مع الفصل بينهما بالحرف «ثم» ولكنه لم يأت بمدخول المؤكد فاصلا وهو «آتينهم» وهذا شاذ ومع شذوذه فهو أخف من غيره لوجود الفاصل ، ولو وافق القياس لقال : «هل آتينهم ثم هل آتينهم».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢.

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز -

اللغة : «ينسك» فعل مضارع أصله النسيان «الأسى» بفتح الهمزة والسين مقصورا - الحزن «تأسيا» الصبر والاقتداء بغيره من الصابرين «حمام» - بكسر الحاء وتخفيف الميم - الموت «مستعصما» ممتنعا.

المعنى : لا ينسك الحزن على من مات منك حسن التأسى بالصابرين، لأن أحدا لا يعتصم عن الموت فلا فائدة حينئذ للجزع وترك التأسى بالصابرين.

الإعراب: «لا» ناهية «ينسك» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكاف ضمير المخاطب مفعول أول «الأسى» فاعل «تأسيا» مفعول ثان لينسى منصوب بالفتحة الظاهرة «فما» الفاء للتعليل وما حرف نفى يعمل عمل ليس «من حمام» جار ومجرور متعلق بمستعصما «أحد» اسم ما النافية «مستعصما» خبر ما منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه : «فما ما» فإنه كرر الحرف الواحد للتأكيد اللفظى ، ولكن فصل بينهما بالوقف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤١٠ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٥ / ٢ .

لا يُنسِكَ الأسى تَأَسيًّا فما ما مِن حِمامٍ أحدٌ مُستَعْصِما

فظاهره أن مثل ذلك يجوز اختيارا.

وصرح فى الكافية وشرحها بقلة.

حتى تراها وكأنَّ وكأنْ

ولم يجعل للفصل فيه أثرا.

ثم استثنى من الحروف الجوابية فقال :

... غَيْرَ ما تَحَصَّلاَ به جوابٌ كنَعَمْ وكبَلَى

فيجوز أن يؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصاله بشىء فتقول : «نعم نعم» و«لا لا» و «بلى بلى».

وذلك لأن الحرف الجوابى كالمستقل ، لصحة الاستغناء به عن ذكر المجاب به.

وقوله :

ومُضْمَرَ الرفعِ الذى قد انفصلْ أكّدْ بِهِ كلَّ ضميرٍ اتّصَلْ

فيؤكد به المرفوع نحو «قمت أنت» والمنصوب نحو «رأيتك أنت» والمجرور نحو «مررت بك أنت».

وهذا من قبيل التوكيد اللفظى.

«تنبيه»:

إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو« رأيتك إياك» فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد.

قال المصنف : وقولهم عندى أصح ، لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو «فَعَلْتَ أنتَ» والمرفوع تأكيد بإجماع.

قيل : وكأنه يعنى بقـوله بإجماع أنه يجوز ، لا أنه يتعين فـإنهم قد أعربوا «قمت أنت» بدلا .

قلت : قوله فى التسهيل[1]: ولا يبدل مضمر من مـضمر - يمنع من إعرابه بدلا .

---

(١) التسهيل ص ١٧٢ .

العطف

العطفُ إمَّا ذُو بيانٍ أو نَسَقْ ....

يعنى : أو ذو نسق .

والعطف كما ذكر قسمان : عطف بيان وعطف نسق .

والنسق : لغة : النظم ، وقد يستعمل بمعنى المنسوق .

عطف البيان

وقوله :

... والغَرضُ الآنَ بيانُ ما سَبَقْ

يعنى: عطف البيان .

وقوله :

فذُو البيان تابعٌ شِبْهُ الصفَةْ ... حقيقةُ القصْدِ به مُنكشفَةْ

(تابع) : جنس يشمل الخمسة. وقوله (شبه الصفة) أى فى التوضيح والتخصيص مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد .

وقوله: (حقيقة القصد به منكشفه) يعني: أن إيضاحه للمتبوع إنما هو بشرح وتبيين لحقيقة المقصود لا بدلالة على معنى فى المتبوع أو فى سببه ، وبذلك فارق النعت .

وقوله :

فأَوْلِيَنْهُ من وفِاقِ الأوَّلِ ... ما من وفِاقِ الأوَّل النعتُ وَلِى

لما كان عطف البيان بمنزلة النعت ، وجب أن يوافق متبوعه فى أربعة من عشرة كالنعت الخالص ، فيوافقه فى الرفع أو النصب أو الجر ، والتعريف أو التنكير ،والإفراد أو التثنية أو الجمع، والتذكير أو التأنيث .

ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعا لنكرة خلاف نص عليه بقوله:

فَقَدْ يكونانِ منكَّرَيْنِ   كما يكونانِ مُعَرَّفَيْنِ

ذهب الكوفيون والفارسى وابن جنى والزمخشرى وابن عصفور إلى جواز تنكيرهما، وإليه ذهب المصنف .

وقال الشارح: أجازه أكثرهم قال: وليس قولُ مَن مَنَعَ بشىء ، لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك : « لبستُ ثوبًا جُبَّةً » .

ونظيره من كتاب الله تعالى : ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾(1) .

وقال ابن عصفور : ذهب أكثر النحويين إلى امتناعه ،وزعم الشلوبين : أن مذهب البصريين التزام ، وتعريف التابع والمتبوع فى عطف البيان .

قال المصنف : ولم أجد هذا النقل من غير جهته ، ونقل عن بعضهم تخصيصه بالعلم اسما أو كنية أو لقبا .

تنبيهان:

الأول : فهم من كلامه أن تخالفهما فى التعريف والتنكير ممتنع ، وأجازه الزمخشرى فجعل قوله تعالى : ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطف بيان على ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾(2) قيل : وهو مخالف لإجماع الفريقين ، فلا يلتفت إليه.

الثانى : اشترط الجرجانى والزمخشرى زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه، قال فى شرح الكافية : وليس بصحيح ، لأن عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت .

قال : وقد جعل سيبويه « ذا الْجُمَّة » من « يا هذا ذا الجمَّةِ)(3) عطف بيان مع أن تخصيص هذا زائد على تخصيصه .

---

(1) من الآية ٣٥ من سورة النور - وزيتونة عطف بيان لشجرة .

(2) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(3) الجمة - بضم الجيم - الشعر الواصل إلى المنكب .

وقال فى شرح التسهيل : زعم أكثر المتأخرين ، أن متبوع عطف البيان لا يفوقه فى الاختصاص بل يساويه ، أو يكون أعم منه .

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة قال : وهو مذهب سيبويه.

قلت: فتحصلت ثلاثة مذاهب.

وقوله : وَصَالحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ......

يعنى : أن كل ما حكم (عليه)[1] بأنه عطف بيان فجائز جعله بدلا ، إلا فى موضعين أشار إلى أحدهما بقوله:

فى غيرِ نحوِ يا غُلامُ يَعْمُرا

ويعنى به ما كان مفردًا معرفة معربًا ومتبوعه منادى ، فإنه ينصب بعد منصوب نحو « يا أخانا زيدا » وينصب ويرفع بعد مضموم نحو « يا غلام زيدًا أو زيد » ومثله « يا غلام يعمرا» [2].

فهذا ونحوه عطف بيان ، لا بدل ، إذ لو جعل بدلا تعين بناؤه على الضم لأن البدل فى نية تكرار العامل ، فيلزم تقدير حرف النداء معه بخلاف عطف البيان . ثم أشار إلى الآخر بقوله:

ونحوِ بشرٍ تابعِ البكْرىِّ

ويعنى به ما كان تابعًا لمجرور بإضافة صفة مقرونة بأل (إليه)[3] وهو غير صالح لإضافتها إليه كقول الشاعر[4] :

---

(١) أ .

(٢) يعمرا- بضم الميم وفتحها - علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام.

(٣) أ ، جـ .

(٤) قائله: هو المرار الأسدى - من قصيدة يفتخر فيها بأن جده قتل بشر بن عمرو - زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد . -وهو من الوافر -. =

أنَا ابنُ التاركِ البكْريِّ بِشْرٍ عليهِ الطيرُ ترقُبُهُ وُقُوعًا

فبشر عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا لما يلزم من تقدير إضافة التارك إليه لأن البدل فى نية تكرار العامل ،وهو غيـر صالح لذلك ، إذ لا يضاف ما فيه آل إلى عار منها .

ونقل عن المبرد أنه لا يجـوز فى بشر إلا النصب ، ولا يجيـز جره لا على البدل ولا على عطف البيان .

وأجاز الفراء فى « بشر » أن يكون بدلا ، لأن مذهبه جواز إضافة ما فيه آل إلى جميع المعارف .

وإلى تضعيف مذهبه أشار بقوله: وليس أن يُبْدلَ بالمرضِيِّ .

وقد نقل جواز البدل فى « بشر » عن الفارسى أيضًا.

= اللغة : « التارك» اسـم فاعل من ترك « البكرى » المنسـوب إلى بكر بن وائل « ترقـبه » تنتظره.

المعنى : يصف نفسـه بالشجاعة وأنه ابن الذى ترك الـبكرى بشرا مجندلا فى العراء مـثخنا بالجراح فى حالة يرثى لها ، تنتظر الطير خروج روحه لتـهبط عليه وتنهش من جسده فهو شجاع من نسل شجاع .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر « التارك » مـضاف إليه « البكرى » مضاف إلى التارك من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم« الطير » مبـتدأ مؤخر . والجملة فى محل نصب إما مفعول ثان للتارك وإما حال من البكرى « ترقبه» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والهاء مفعول ، والجملة فى محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقبه .

الشاهد فـيه : « التارك البكرى بشـر » فإن « بشر » يتـعين فيه أن يكـون عطف بيان على «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلا .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/١٤ ، وابن هشام ٢/١٦١ ، وابن عقيل ٢/١٦٥ والسـيوطى ص٩٦ ، والمكودى ص١٩٩ ، وابـن الناظم . وفى كـتـاب سـيبـويه ١/٩٣ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٣/١٢٢ ، وابن يعيش ٣/٧٣ ، والشاهد رقم ٢٩٩ فى الخزانة .

تنبيه :

استدرك على المصنف أمور ينفرد بها عطف البيان لم يتعرض لها:

الأولى : أن يفتقر الكلام إلى رابط ، ولا رابط إلا التابع نحو « هند ضربت الرجل أخاها » .

الثانية : أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام ويتبع بقسيميه نحو « زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال» .

الثالثة : أن يتبع الموصوف (به)[1] أيضا بمضاف نحو« يا أيها الرجل غلام زيد».

الرابعة: أن يتبع مجرور أى بمفضل نحو « بأى الرجلين زيد وعمرو مررت».

الخامسة : أن يتبع مجرور كلا بمفضل نحو « كلا الرجلين زيد وعمرو قال ذلك » .

ومسائل أخر فى باب النداء ، وهى مفهومة من تعليل « يا غلام يعمرا » فلا حاجة لذكرها .

* * *

(١) أ ، جـ .

عطف النسق

تالٍ بحرفٍ متْبعٍ عطفُ النسَقْ ....

(تال) - أى تابع - جنس يشمل الخمسة ، وقوله (بحرف متبع) يخرج الأربعة .

فإن قلت: قوله (بحرف) يخرج غير المحدود ، فما فائدة قوله : (متبع)؟

قلت : لو اقتصر على قوله (بحرف) لورد نحو « مررت بغضنفر أى أسد» .

فإنه تابع بحرف[1] فلما قال (متبع) خرج ، لأن أى ليس بمتبع [2].

خلافًا لمن عده من حروف العطف .

فإن قلت : فما أى ؟ وما إعراب تاليها ؟

قلت: أما أى فحرف تفسير على الصحيح ، وأما تاليها فعطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وتوافق ما قبلها فى التعريف والتنكير .

ثم مثل فقال:

.... كاخْصُصْ بِوُدٍّ وثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

ثم شرع فى ذكر حروف العطف فقال :

فالعطفُ مطلقًا بواوٍ ثُمَّ فَا حتَّى أَمَ أو كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

فهذه ستة أحرف تُشرك لفظًا ومعنى[3] وهذا معنى قوله (مطلقا) .

وقد مثل بقوله (فيك صدق ووفا) وهو ظاهر [4].

---

(١) فإنه أى : أسد تابع بحرف .

(٢) أى : ليست بحرف متبع.

(٣) أى : تشرك بين التابع والمتبوع.

(٤) أي: ظاهر فى الأربعة الأول .

فإن قلت: كيف جعل أم وأو مشركين فى اللفظ والمعنى ،والذى يظهر خلاف ذلك ؟

قلت : قال المصنف أكثر النحويين تجعل أم و أو (مشركين)[1] فى اللفظ ، لا فى المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا لأن القائل « أزيدٌ فى الدارِ أم عمروٌ » عالم بأن الذى فى الدار هو أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ،فالذى بعد «أم» مُساو للذى قبلها فى الصلاحية ، لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ، وحصولُ المساواةِ إنما هو بأم .

وكذلك « أو » مُشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله ، من شك أو غيره .

فإن قلت: أطلق فى «أم» و «أو» وينبغى أن يقيدهما بألا يقتضيا إضرابا، فإن اقتضيا إضرابا كانا مشركين فى اللفظ لا فى المعنى كما ذكر فى التسهيل [2].

قلت: دلالتهما على الإضراب قليلة ، فلذلك لم يتعرض لها، وسيأتى بيان ذلك .

ثم قال :

وأَتْبَعَتْ لفظا فحسبُ بَلْ ولا لَكِنْ كلَمْ يَبْدُ امرؤٌ لَكِن طَلَا

فهذه ثلاثة أحرف تشرك لفظا لا معنى ،وقد مثل بقوله (كلم يبد امرؤ لكن طلا) وهو واضح[3] .

والحاصل : أن حروف العطف على ما ذكر تسعة ،والمتفق عليه منها ستة - الواو والفاء ، وثم ،و أو ، وبل ، ولا .

واختلف فى ثلاثة - حتى وأم ،ولكن -.

---

(١) أ ، جـ ، وفى ب (مشتركين) .

(٢) التسهيل ص١٧٤ .

(٣) الطلا - بفتح الطاء مقصورا - الولد من ذوات الظِّلف ، وقيل : ولد بقر الوحش فقط والجمع أطلاء كسبب وأسباب .

أما « حتى » فذهب الكوفيـون إلى أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار[1] .

وأما «أم» فذكـر النحاس فيهـا خلافا ، وأن أبا عُبيـدَةَ ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة .

فإذا قال: « أقائم زيد أم عمرو » فالمعنى :أعمـرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهاما [2].

وقال الغـزنى فى البديع :أمـا « أم » فعـديل همزة الاسـتـفهـام ، وليست بحرف عطف، وأما « لكن» فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف .

ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها : أنهـا لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليهـا الواو ، وهومذهب الفارسى ، قيل ، وأكثر النحويين .

الثـانى : أنها عـاطفـة ولا تستـعـمل إلا بالواو ، والواوُ مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال: وعليه ينبغى أن يحمل مذهبُ سيبويه والأخفش ، لأنهما قالا أنها عاطفة ، ولما مثَّلا للعطف بها مثَّلاه مع الواو .

الثالث : أن العطف بها ، وأنت مخير فى الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كَيْسـانَ، وذهب يونسِ إلى أنها حرف استـدراك ، وليست بعاطفة ،والواو قـبلها عاطفة لما بعدها عطفَ مفردٍ على مفردٍ .

تنبيهان:

الأول : وافق المصنف هنا الأكثرين ، ووافق فى التـسهيل يونس[3] قال فيه: وليس منها « لكن » وفاقا ليونس .

---

(١) أى : بإضمار عامل ففى نحو « جـاء القوم حتى أبوك» ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك، يضمرون جاء ورأيت والباء ، ويجعلون حتى ابتدائية هـ ٣/٦٨ صبان .

(٢) أي: فيكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر ،وفى النصب والجر يقدر المناسب هـ ٣/٦٨ صبان .

(٣) التسهيل ص١٧٤ .

وظهر من كلامه فى الشرح أنه غير موافق له من كل وجه ، لأنه جعل الواو قبلها عاطفة جملة على جملة ، ويضمر لما بعدها عاملا .

فإذا قلت : (ما قام سعد ولكن سعيد) فالتقدير : ولكن قام سعيد .

وإنما جعله من عطف الجمل ، لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها ، وحقه أن يوافقه.

واستدل من قال بأنها ليست بعاطفة بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد .

قال فى شرح التسهيل : وما يوجد من كلام النحويين من نحو « ما قام سعد لكن سعيد » فمن كلامهم (لا من)[1] كلام العرب .

ولذلك لم يمثل سيبويه فى أمثلة العطف إلا بولكن ، وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته ، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو ، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب.

قلت : وفى قوله: إن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر :

فقد تقدم ما ذكره ابن عصفور .

الثانى : اختلف فى تسعة ألفاظ أخر وهى - إما ، وإلا ، وليس ، ولولا ، وهلا ، وكيف ، ومتى ، وأين - وأى.

والصحيح أنها ليست من حروف العطف ، وسيأتى الكلام على (أما) .

ثم شرع فى ذكر معانى حروف العطف ، وبدأ بالواو .

فقال :

فاعْطِفْ بِواوٍ سابقًا أو لاحِقًا   فى الحكمِ أو مُصاحبًا مُوافقًا

يعنى : أن الواو للجمع المطلق كما ذهب إليه الجمهور ،فيصح أن يعطف

---

(١) أ ، ب . وفى جـ (ليس من) .

بها لاحق فى الحكم نحو « جاء زيد وعمرو بعده »، أو سابق نحو « جاء زيد وعمرو قبله» . أو مصاحب نحو« جاء زيد وعمرو معه» .

وذهب بعض أهل الكوفة إلى أن الواو ترتِّبُ [1] .

وحُكى عن قطرُبٍ وثعلب والرَّبعىِّ .

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافى والسهيلى من إجماع النحاة بَصْريِّهم وكوفِيِّهِمْ على أن الواو لا ترتِّبُ غيرُ صحيح.

تنبيه:

قال فى التسهيل: وتنفرد الواو بكون مُتْبَعِها فى الحكم محتملاً للمعية برُجحان، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة[2] .

قيل: وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين، فهو قول ثالث :

وقوله:

واخْصصْ بها عَطفَ الذى لا يُغْنى   متبُوعُهُ كاصطَفَّ هذا وابْنى

يعنى : أن الواو تنفرد بعطف ما لا يستغنى عنه بمتبوعه كفاعل الافتعال والتفاعل ، نحو « اصطف هذا وابنى » و « تخاصمَ زيدٌ وعمروٌ » وكذا نحو «جلستُ بين زيدٍ وعمرو»[3] و « سواء زيد وعمرو »[4] .

(١) ورد بقوله تعالى ﴿إن هى إلاحياتنا الدنيا نموت ونحيا﴾ - لأن مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث ، لإنكارهم له . هـ ٦١/٢ خضرى .

(٢) التسهيل ص١٧٤ .

(٣) وبين زيد وبين عمرو - بزيادة « بين» الثانية للتأكيد ، قاله ابن برى هـ ٧٠/٣ صبان.

(٤) وإنما انفردت الواو بذلك ، لإفادتها معنى المصاحبة فيها .

وأجاز الكسائى « ظننت عبد الله وزيداً مختصمين» - بالفاء ، وثم - ومنع ذلك البصريون والفراء .

ثم انتقل إلى « الفاء » فقال: **والفاءُ للترتيبِ باتصال.**

أى : بلا مُهلة ، فهى للتعقيب ، وهذا مَذهب الجمهور ،وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر في التسهيل : أن الفاء تقع موقع ثم[1] كقوله تعالى : ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾[2] .

ثم انتقل إلى « ثم » فقال **وثُمَّ للترتيب بانْفصالِ.**

أى: بمهْلة ، وهو مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول .

وذكر فى التسهيل : أنها قد تقع موقع الفاء[3] كقوله[4]:

.... جَرَى فى الأنابيبِ ثمَّ اضْطَرَبْ

---

(١) التسهيل ص١٧٥.

(٢) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

(٣) التسهيل ص١٧٥ .

(٤) قائله : هو أبو دُواد - حارثة بن العجاج الإيادى - من قصيدة يصف فيها فرسه وصدره : كهَزِ الرُّدينيّ تحتَ العَجَاج- وهو من المتقارب .

اللغة : « الردينى » رمح منسوب إلى ردينة - وهى امرأة اشتهرت بصنع الرماح بهَجَر «العجاج» - بفتح العين وتخفيف الجيم - الغبار ،والمراد ماتثيره أقدام المتحاربين أو خيولهم « الأنابيب» - جمع أنبوبة - وهى ما بين كل عقدتين من القصب .

المعنى : إن اهتزاز هذا الفرس وسرعة عدوه ذهابا وجيئة أثناء القتال ، يشبه اهتزاز الرمح واضطرابه فى سرعة وخفة فى كل ناحية تحت غبار المعركة.

الإعراب : « كهز» جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « الردينى » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، - والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح - « تحت » ظرف مكان منصوب بهز « العجاج » مضاف إليه « جرى » فعل ماض فاعله يعود على الهز « ثم» حرف عطف بمعنى الفاء « اضطراب» فعل ماض مبنى على الفتح وسكن للروى .

الشاهد فيه : « ثم اضطرب » فإن « ثم » هنا بمعنى الفاء ، لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة فى لحظات من غير مهلة .
=

وذكر فيه أيضا أنها قد تقع فى عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ[1] .

وقد أشار الفراء إلى ذلك .

قال ابن عصفور : وما ذكره الفراء من أن المقصود بثم ترتيب الإخبار ، يعنى فى نحو[2] :

إنَّ من سَادَ ثُمَّ سَادَ أبُوهُ ....

ليس بشيء ، لأن « ثم » تقتضى تأخر الثانى بمهملة ، ولامهلة بين الإخبار:

= مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤١٨ ، وابن هشام ٣/١٧٣، والسيوطى ص٩٧ ، وابن الناظم ،وذكره ابن هشام فى المغنى ١/١٠٨ ، والسيوطى فى الهمع ٢/١٣١ .

(١) التسهيل ص١٧٥ .

(٢) قائله: الحسن بن هانئ المعروف بأبى نواس - وهو من الخفيف .

وتمامه : ثم قد سَاد قَبْلَ ذلكَ جدُّه.

اللغة : « ساد» ماض من السيادة تقول : ساد الرجل يسود سيادة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « ساد» فعل ماض وفاعله ضمير يعود إلى الاسم الموصول « ثم» حرف عطف « ساد » فعل ماض «أبوه» فاعل والضمير مضاف إليه « ثم » عطف « قد» حرف تحقيق « ساد » فعل ماض «قبلَ» ظرف زمان متعلق بساد « ذلك » مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب «جَدُّه» فاعل ساد الأخير مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : « ثم ساد .. ثم قد ساد » فإن « ثم » فى هاتين العبارتين ، لا يمكن أن يكون دالا على معناه الأصلى له ، لأن سيادة الأب لا تكون بعد سيادة الابن ، وكذا الجد.

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية : ٢/٤١٨ وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٣١.

وذكر الشارح : أن الفاء وثم قد يكونان لترتيب الذكر ، وهو الذى عناه فى التسهيل بترتيب اللفظ .

تنبيه:

فى « ثم » أربع لغات - ثُمَّ ،فُمَّ ، ثُمَّتَ ، ثُمَّتْ .

بقوله :

واخصُصْ بفاءٍ عَطفَ ما ليسَ صِلَهْ　　عَلَى الذى استقرَّ أنَّهُ الصِّلَهْ

يعنى : أن « الفاء » تختص بعطف ما لا يصلح كـونه صلة لعدم الضمـير على ما هو صلة كقوله « الذى يطير فيـغضبُ زيدٌ الذبابُ » ولو عطفت بغير الفاء لم يجز ،وذلك لما فيها من معنى السببية [1] .

قلت : وما ذكره فى التسهيل[2] من أنها تنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمـن جملتين من صفة أو صلةٍ أو خبرٍ أعم لشموله ست مـسائل تنفرد بها الفاء هذه إحداها [3].

ثم انتقل إلى «حتى » فقال:

بعضًا بِحتَّى اعْطِفْ على كُلٍّ ولا　　يكونُ إلا غايةَ الَّذى تلا

(١) ولو قلت « ويغـضب زيد » ، أو « ثم يغضب زيد» لم يجـز لأن ما فى الفاء مـن معنى السببية - جعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة ، فأغنى ذلك عن الرابط .
ولو قلت: « الذى يطير ويغضب منه الذباب » جاز لأنك أتيت بالضمير الرابط .

(٢) التسهيل ص١٧٥ .

(٣) وأوضح الأمثلة للمسائل الست كما ذكرها الأشمونى ٤١٨/ ٢ فأقول :
مثال الصلة نحو « اللذان يقومان فيـغضبُ زيدٌ أخواك » وعكسه نحو « الذى يقومُ أخواك فيغضبُ هو زيدٌ » .
والصفة : نحو « مررتُ بامرأة تضحكُ فيبكى زيدٌ » و«بامرأة يضحكُ زيدٌ فتبكى » .
والخبر : نحو « زيدٌ يقومُ فتقعدُ هندٌ » و «زيدٌ تقعدُ هندٌ فيقومُ » .

لا يكون المعطوف بحتى إلا بعض متبوعه نحو «قدم الحجاج حتى المشاة».

وقال فى التسهيل : أو كبعضه[1] وفى الكافية : بعضًا وشبهه (ومثله)[2] فى شرحها بقوله « أعجبتنى الجاريةُ حتى حـديثُها» فإن حديثها ليس بعضًا منها ولكنه كالبعض ، لأنه معنى من معانيها .

قال : وقد يكون المعطوف بحتى مباينا فنقدر بعضيته كقوله[3] :

---

(١) التسهيل ص١٧٥ .

(٢) أ ، جـ .

(٣) قائله: هو أبو مروان النحـوى - قاله فى المتلمس - حين فر من عـمرو بن هند ، لما أراد قتله ، والمتلمس - لقى جرير بن عبد المسيح - - وهو من الكامل - .

اللغة : « ألقى » رمى « الصحيفة» أراد بها الكتاب « رحله » ما يستصحبه الرجل من متاع « الزاد» ما يستصحبه المسافر ليبلغه مقصده.

المعنى : أن المتلمس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع ، وألقى كذلك ما معه من زاد يتبلغ به ، حتى نعله التى يلبسها رمى بها .

الإعراب: « ألقى » فعل ماض وفاعله يعود على المتلمس « الصـحيفة » مفعول به « كى» حرف تعليل « يخـفف » فعل مـضارع منصوب بأن مـضمرة بعـد كى « والزاد » معطوف على الصحـيفة « حتى » حـرف عطف « نعله» معطوف على الزاد « ألقاها » فـعل ماض والفاعل ضمير مستتر ، وضمير الغائبة مفعول به.

الشاهد فـيه : « حتى نعله» عطف « نعله » بحتى على مـا قبله ، ولأن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضا وغاية للمعطوف عليـه ، والنعل ليس بعض الزاد بل بينهما مباينة ، ولكنه مؤول ، وتقديره : ألقى ما يثقله حتى نعله .

ويجوز فى « نعله » ثلاثة أوجه :

١- النصب على العطف بالتأويل المذكور .

٢- والرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبـره، وتكون « حتى » حرف ابتداء ابتدئت بعدها الجملة .

٣- والجر على أن تكون « حتى » جارة بمنزلة « إلى » فهى حرف غاية وجر ونعله مجرور بها .

مواضعه : ذكره من شراح الألفيـة: الأشمونى ٣/٤١٩، وابن هشام ٣/١٧٤ ، والمكودى ص١٢٠ وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٣٦.

أَلقَى الصحيفةَ كي يُخفِّفَ رحلَهُ   والزادَ حتى نَعلَهُ أَلقاها

فعطف « النعل » وليست بعضية لما قبلها صريحة ، لكنها بالتأويل ، لأن المعنى ألقى ما يثقله حتى نعلَهُ .

ولا يكون المعطوف بها أيضا إلا غاية لما قبلها في زيادة أو نقص نحو « مات الناسُ حتى الأنبياءُ » و « قدم الحجاجُ حتى المشاةُ » .

تنبيهات:

الأول : « حتى » بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري .

الثاني : إذا عطف بحتى على المجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الخافض ليقع الفرق بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخباز[1] : لزم إعادة الجار للفرق.

وقال في التسهيل : لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف[2] .

الثالث : حيث جاز الجر والعطف ، فالجر أحسن ، إلا في باب (ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُهُ) فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و(ضربته) توكيد[3] أو على تقدير جعلها ابتدائية و(ضربته) تفسير .

الرابع : قد فهم من اشتراط كون المعطوف بحتى بعضا ، أنها لا تعطف جملة على جملة وإنما تعطف مفرداً على مفرد .

---

(١) هو أحمد بن الحسين شمس الدين بن الخباز النحوى الضرير، كان أستاذا بارعا علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض ،وله المصنفات المفيدة منها النهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معط ، مات بالموصل عاشر رجب سنة ٦٣٧هـ .

(٢) التسهيل ص١٧٦.

(٣) توكيد ، لضربت زيداً الذى تضمنه قولك : ضربت القوم ، لدخول زيد في القوم، لا لضربت القوم ، حتى يرد أن الضمير ليس راجعًا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد . هـ ٣/٧٥ صبان.

ثم انتقل إلى «أم» فقال :

وأمْ بها اعطفْ بإثْرَ هَمزِ التسويَهْ أو همزةٍ عن لفظِ أيٍّ مُغنيَهْ

(أم) على ضربين: متصلة ومنقطعة .

فالمتصلة : هى المعادلة لهمزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم ما يطلب بأي.

وعلامة الهمزة الأولى : أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر فى موضعها.

وعلامة الثانية : أن يصح الاستغناء بأى عنها.

مثال الأولى :﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾(١).

ومثال الثانية: (أزيدٌ فى الدار أم عمروٌ) ؟

وقد تحذف الهمزة قبل المتصلة للعلم بها وأمن اللبس كقراءة ابن مُحَيْصِن ﴿سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تُنذرهم﴾(٢) وهو فى الشعر كثير(٣).

وإلى ذلك أشار بقوله :

وربّما أُسقِطتِ الهمزةُ إن كان خَفَا المعنى بحذفها أَمِنْ

فإن قلت : فهل يطرد ذلك ؟

---

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٢) بإسقاط الهمزة من - أنذرتهم - .

(٣) مثال حذف الهمزة فى الشعر :

لَعمرُكَ ما أدرى ، وإن كنتُ دَاريًا شُعَيثُ ابنُ سَهْمٍ ، أمْ شُعيْثُ ابنُ منقرِ؟

الأصل : أشعيثُ - فحذفت الهمزةُ والتنوين منهما .

وقوله:

لعَمرُكَ ما أدرِى ، وإن كُنتُ دَارِيًا بسبعٍ رمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

أى : أبسبع .

قلت: ظاهر قوله فى شرح الكافية .

فهـذا وأمثاله مـن مواضـع حـذف الهـمزة المعطوف على مصحـوبها بأم جائز اطراده وقد أجار الأخفش حـذف الهمزة فى الاختيار ، وإن لم يكن بعدها أم ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾[1] .

والمنقطعة ما سوى المتصلة ، وإليها أشار بقوله :

وبانقطاعٍ وبمعنى بل وَفَتْ   إن تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ به خَلَتْ

الذى قيدت به هو أن يكون بعد إحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا .

فإن خلت من ذلك فهى منقطعة .

واختلف فى معنـى المنقطعة ، فذهب البصريون إلى أنـها تقدر (بمعنى)[2] بل والهمزة مطلقا .

وذهب الكسائى وهشام إلى أنها بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها .

فإذا قلت : (قام زيد أم عمرو) فالمعنى : بل قام عمرو.

وقال فى التسهيل : وتقتضى إضرابًا مع استفهام ودونه[3] .

وذكر فى غيره أن الأكثر اقتضاؤها مع الإضراب استفهاما .

فإن قلت : قوله (وبمعنى بل) يقتضى مـوافقة الكسائى وهشام إذا لم يذكر الاستفهام .

قلت : إنما اقـتصر على ذكـر (بل) ، لأن اقـتـضاء المنقطعـة إضرابا لازم وليس اقتضاؤها الاستفهام بلازم.

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الشعراء

(٢) ب .

(٣) التسهيل ص١٧٦ .

تنبيهات:

الأول : حصر (أم) فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ،وذهب أبو زيد : إلى أن (أم) تكون زائدة ، فهو قسم ثالث .

الثانى : سميت المتصلة متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر؛ ولذلك لم تقع إلا بين مفردين أو (بين)[1] جملتين فى تقدير مفردين، أو مفرد وجملة فى تقدير مفرد .

وسميت المنقطعة منقطعة ، لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

الثالث : إذا عادلت المتصلة بين جملتين ، فقد يكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين[2] قيل : إلا فى التسوية ، فإنه لا يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز (سواءٌ على أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ منطلق) فهذا لا تقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية .

وقد عادلت بين مفرد وجملة فى قوله[3] :

---

(١) جـ .

(٢) مثال الفعليتين - وهو الأكثر - قوله تعالى: ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتَهُم أم لم تُنذرهُم﴾ والاسميتين قول الشاعر :

ولستُ أبالِى بعد فَقْدِىَ مالكًا ... أمَوتى ناءٍ أم هُو الآنَ واقعُ ؟

والمختلفتين : قوله تعالى : ﴿سواءٌ عليكم أدعوتُمُوهُم أم أنتم صامتُونَ﴾.

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .

وتمامه : بأهل القِبَابِ من عُميرِ بن عامر .

اللغة :« النفر » - بفتح النون وسكون الفاء - أصل معناه التفرق والشراد ، وفى شواهد العينى « سواء عليك الفقر » - بفاء ثم قاف - وربما يكون محرفًا عن « القفر » - بقاف ثم فاء - وهو الأرض الموحشة الخالية من الأنيس « القباب » - جمع قبة - وهى الخيمة، والمراد منها هنا : اسم موضع .

المعنى : يقول الشاعر : إنه لا فرق بين ان تنفر وتأخذ فى طريقك غير ملو على شىء ، وأن تبيت بهؤلاء القوم الذين عرفوا بمنع الجار وحمايته ، فلن ينجيك مما تحذر شىء .

الإعراب : « سواء» خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بسواء « النفر » مبتدأ مؤخر =



سَواءٌ عَليكَ النَّفْرُ أم بِتَّ لَيْلَةً ....

ويجرى مجرى التسوية ، ما أدرى ، وليت شعرى - ويقع بعدها الجملتان- وما أبالي ويقع بعده الجملتان أيضا، خلافا لمن زعم أنه لا يكون بعده إلا الفعلية.

الرابع : فصل (أم) مما عُطِفتْ عليه نحو (أريد فى الدار أم عمرو) أولى من وصلها (به) [1] هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح.

قال فى شرح التسهيل : ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ ، لأن دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته ، ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه.

الخامس: قد يكتفى (بلا) عن ذكر المعادل نحو (أتفعل أم لا) ؟

السادس : ذهب ابن كيسان إلى أن ميم (أم) بدل عن واو ، وأصلها أو ، وهى دعوى مجردة عن الدليل .

السابع : ذكر فى التسهيل : أن عطف المنقطعة المفرد قليل[2] ومثل فى الشرح بقولهم (إنها لإبل أم شاء) . (قال فأم هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون بعد (بل) فإنها بمعناها ، ومذهب الفارسى وابن جنى فى ذلك أنها بمنزلة بل والهمزة ، وأن التقدير : بل أهى شاء ؟)[3] .

= «أم» حرف عطف «بت» بات فعل ماض والتاء فاعل «ليلة» ظرف زمان متعلق ببات «بأهل» جار ومجرور متعلق ببت «القباب» مضاف إليه «من عمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل القباب «ابن» صفة لعمير «عامر» مضاف إليه .

الشاهد فيه : «النفرأم بت ليلة» حيث جاء بعد همزة التسوية الواقعة بعد سواء ، باسم مفرد ثم عادله بجملة فعلية . وهذا خلاف الأصل ، وربما لاحظ الشاعر أن الاسم المفرد ينبئ عن الجملة ، لكونه مصدراً فاستساغ الشاعر أن يقيمه مقام الجملة - وكأنه قد قال «سواء عليك أنفرت أم بت ليلة».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٢١.

(١) ا،ب .

(٢) التسهيل ص ١٧٦.

(٣) ا ، جـ .

وبه جزم فى شرح الكافية .

وقال فى شرح التسهـيل - بعد حكاية هذا القول - : وهذه دعوى لا دليل عليها ولا انقياد إليها .

وقد قـال بعض العرب (إن هناك لإبلا أم شاء) فنصب مـا بعد (أم) حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع .

قيل : ولا حجة فى قـول بعضهم (إن هناك لإبلا أم شاء) لاحتـمال كونها متصلة ، والهمزة قبلها محذوفة .

ويحتمل أن ينصب (شاء) على إضمار فعل تقديره : أم ترى شاء .

الثامن : قد ظهر من كلام المصنف أن (أم) المنقطعـة تكون عاطفة ، وقال فى شرح الكافية : وأما (أم) المنقطعة فليست للعطف لا فى مفرد ولا جملة .

التاسع : تدخل (أم) المنقطعة على (هل) وأسـماء الاستفـهام نحو ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[2] ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3] وهو فصيح كـثير ، ولا التفات لمن زعم أنه من الجمع بين أداتى معنى ، وأنه قليل جدًا.

وبذلك رد على من قال (إنها بمعنى)[4] بل والهمزة فى كل موضع .

ثم انتقل إلى (أو) فقال:

خيِّرْ أبحْ قسِّمْ بأوْ وأبْهِمْ   واشكُكْ وإضرابٌ بها أيضًا نُمِي

فذكر لها سبعة معان :

الأول : التخيير ، نحو (خذ دينارًا أو ثوبًا) .

---

(١) ب ، جـ .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٨٤ من سورة النمل.

(٤) ب ، جـ . وفى أ « أنهما يعنى » .

والثانى : الإباحة ، نحو(جالس الحسن أو ابن سيرين).

فإن قلت: فما الفرق بينهما ؟

قلت : الفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين فى الإباحة ومنعه فى التخيير.

فإن قلت : فهل استفيد جواز الجمع فى الإباحة من لفظ (او) ؟

قلت : قد ذكر بعضهم أن ذلك ليس لأمر راجع إلى اللفظ بل لأمر خارج، وهو قرينة انضمت إلى اللفظ .

وذلك أن التخيير يرد فيما أصله الحظر ، والإباحة ترد فيما ليس أصله الحظر.

تنبيه :

قال المصنف من علامات الإباحة ،استحسان الواو موقعها ،فلو جيء بالواو مكان (أو) لم يختلف المعنى .

وفرق غيره بين الواو وأو فى ذلك (فقال)[1] إذا قلت :(جالس الحسن أو ابن سيرين) جاز له مجالستهما ومجالسة أحدهما .

وإذا عطفت بالواو لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر .

الثالث: التقسيم ، نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قال فى التسهيل[2]:

بدل التقسيم : أو تفريق مجرد - يعنى : من الشك والإبهام والتخيير ، ومثله بقوله تعالى : ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾[3] .

---

(١) جـ .

(٢) التسهيل ص١٧٦ .

(٣) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

قال : والتعبير عن هذا بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال (أو) نحو (الكلمة اسم وفعل وحرف) .

وعبر بعضهم عن هذا المعنى بالتفصيل .

الرابع : الإبهام ، نحو ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾[1] ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب .

الخامس : الشك ، نحو(قام زيد أو عمرو) .

والفرق بينهما أن الشك للمتكلم والإبهام على السامع .

السادس : الإضراب ، كقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2].

قال الفراء (أو) هنا بمعنى (بل) .

وأشار بقوله (بها أيضا نمى) أى : نقل ، إلى أن ورودها للإضراب غير متفق عليه.

وقال فى شرح الكافية : أجاز الكوفيون موافقتها (بل) فى الإضراب ، ووافقهم أبو على وابن برهان . قلت: وابن جنى .

قال فى قراءة أبى السَّمال ﴿أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾[3] معنى (أو) هنا معنى (بل).

وقال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه فى النفى والنهى إذا أعدْت العامل ، كقولك (لست بشرا ، أو لست عمرا ، ولا تضرب زيداً ، أو لا تضرب عمرًا) .

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة البقرة - بسكون الواو - فى «أو» .

قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٤﴾﴾ [1] ، وبقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[2].

قال : وما ذهبوا إليه فاسدٌ .

السابع : معنى (الواو) كقوله[3] :

جاءَ الخلافةَ أو كانت لَهُ قَدَرَا ....

أى : وكانت ، فأوقع « أو » مكان الواو ، لأمن اللبس .

وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) الآية ١٧٤ من سورة الصافات .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

(٣) قائله : هو جرير بن عطية – من كلمة يمدح بها عمر بن عبد العزيز .

وتمامه : كما أتى ربهُ موسَى على قدَرِ -وهو من البسيط .

اللغة : « قدراً» أى : مقدرة فى الأزل « على قدر » أى : على تقدير من الله .

المعنى : تولى عمر الخلافة وكانت بتقدير الله سبحانه ، فانتشل المسلمين من الظلم ، وأقام بينهم صرح العدل ، كما أتى سيدنا موسى ربه ، وكلمه بقضائه وقدره ، فأبان للخلق طريق الحق .

الإعراب : «جاء» فعل ماض والفاعل يعود على سيدنا عمر « الخلافة » مفعول «أو» عطف بمعنى الواو – ويروى بدلها « إذ » كانت فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث واسمها يعود على الخلافة « له » متعلق بقدرا « قدرا » خبر كان « كما » الكاف جارة و « ما » مصدرية « ربه» مفعول مقدم لأتى ومضاف إليه و « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف « موسى » فاعل مؤخر بأتى « على قدر » متعلق بأتى :

الشاهد فيه : « أو كانت » حيث استعمل فيه « أو » بمعنى الواو . ارتكانا على إفهام المعنى وعدم وقوع السامع فى لبس .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢/٣٠ ، ابن عقيل ٢/١٧٤ ، وابن الناظم.

وذكره السيوطى فى الهمع ٢/١٨١.

وربَّمَا عاقبتِ الواوَ إذا		لم يُلفِ ذُو النُّطقِ للبسٍ مَنفذَا

وإلى أن « أو » تأتى بمعنى « الواو » ذهب الأخفش والجرمى ، واستدلا بقوله تعالى : «أَوْ يَزِيدُونَ »[١] وهو مذهب جماعة من الكوفيين .

وذكر فى التسهيل : أن « أو » تُعاقب « الواو » فى الإباحة كثيراً ، وفى عطف المصاحب والمؤكّد قليلا[٢].

مثال الإباحة : « جالس الحسن أو ابن سيرين» وقد تقدم الكلام عليه .

ومثال المصاحب ، قوله عليه الصلاة والسلام « اسكنْ أحد فإنما عليك نبيٌّ أو صدّيقٌ أو شهيدٌ » .

ومثال المؤكّد :﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ [٣].

تنبيهان :

الأول : مذهب الجمهور أن «أو» لأحد الشيئين أو الأشياء ، فإذا عطف بها فى الطلب فهى للتخيير أو الإباحة ، وإن عطف بها فى الخبر ، فهى للشك أو الإبهام أو التقسيم .

الثانى : إذا دخل النهى فى الإباحة ، استوعب ما كان مباحًا باتفاق النحويين، ومنه قوله تعالى :﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[٤] .

فهذه هى التى تقع فى الإباحة ، لأن النهى وقع على الجمع والتفريق ، وإذا دخل النهى فى التخيير ، ففيه خلاف .

ذهب السيرافى : إلى أنه يستوعب (الجميع)[٥] كالنهى عن المباح .

---

(١) أى : ويزيدون .

(٢) التسهيل ص١٧٦ .

(٣) من الآية ١٢٢ من سور النساء .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان - ولو قلت « أو لا تطع كفورا » انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ، ونهيا عن الثانى فقط ، هـ ٢/٤٢٣ أشمونى .

(٥) أ ، جـ .

وذهب ابن كيسان : إلى جواز أن يكون النهى عن كل واحد ، وأن يكون عن الجميع.

وقوله:

ومثلُ أوْ فى القَصْد إمَّا الثانيهْ　　　فى نحوِ إمّا ذى وإمّا النَّائِيهْ

يعنى : أن « إما » مثل « أو » فيما يقصد بها، فتكون للتخيير والإباحة والتقسيم والشك والإبهام ، ولم يذكر الإباحة فى التسهيل [1].

فإن قلت : ظاهر قوله (مثل أو) أنها توافقها فى المعانى السبعة .

قلت: لا يصح حمله على ظاهره ، لأن « إما » لا ترد بمعنى « الواو » ولا بمعنى « بل » ، والعذر له[2] أن ورود « أو » لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه ، فالإحالة إنما هى على المعانى المتفق عليها .

وقد فهم من البيت فوائد :

الأولى : أن « إما » ليست بعاطفة ، إذ لم يجعلها مثل « أو » مطلقا بل فى القصد فقط ، ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف أولا .

ونقل المصنف عن أكثر النحويين : أنها عاطفة ، ونقل عن يونس وابن كيسان وأبى على أنها ليست بعاطفة ، ووافقهم المصنف ، وهو الصحيح ، لدخول الواو عليها.

واستدل الرمانى على أنها عاطفة بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ، لأننا نجد الكلام لأحد الشيئين فعلم أن العطف لإما .

---

(١) التسهيل ص١٧٦ - وقال الأشمونى ٢/٤٢٥ -ولكنها بمقتضى القياس جائزة .

(٢) أى : فى الإطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين .

ونقل ابن عصفور : اتفاق النحويين على أن « إما » ليست بعاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف (لمصاحبتها لها)[1] .

(وقد عدّ سيبويه)[2] « إما » من حروف العطف ، فجعل بعضهم كلامه على ظاهره.

وقال : إن « الواو » عطفت « إما » الثانية على « إما » الأولى ، و «إما» الثانية عطفت الاسم الذى بعدها على الاسم بعد الأولى .

وتأوله بعضهم بأن « إما » لما كانت (صاحبة)[3] المعنى ، ومخرجة الواو عن الجمع ، والتابع يليها ، سماها عاطفة مجازا .

الثانية : أن المشبهة بأو إنما هى الثانية ، وهى المختلف فيها ، وأما الأولى فليست بعاطفة !

الثالثة : فهم من قوله (الثانية) أن «إما» لا بد من تكرارها بخلاف « أو ».

(وهذا أحد الفرقين بينهما ، والثانى : أن الكلام مع « إما » مبنى من أوله على ما جيء بها لأجله بخلاف « أو »)[4] .

الرابعة: فهم من تمثيله . أنه لا بد من اقترانها بالواو.

فإن قلت : التزام الواو ظاهر عند من لم يجعل « إما » عاطفة ، فما يقول من جعلها عاطفة ؟

قلت: من رأى أنها عاطفة لم ير إخلاءها من الواو إلا نادرا ، كقوله[5] :

---

(١) أى : لبعضها وهو الواو .

(٢) أ ، جـ .

(٣) أ ، جـ وفى ب (مصاحبة).

(٤) أ، جـ .

(٥) قائله: نسبه الجوهرى إلى الأحوص ، وليس بصحيح - وإنما هو لسعد بن قرط العبدى من أبيات يهجو فيها أمه ، وكان عاقا شريراً .

=



... أيما إلى جنّة أيما إلى نار

فإن قلت: فهل يحسن الاحتجاج بمثل هذا البيت ، لمن قال إنها عاطفة ؟

قلت : لا ؛ لندوره، فيجعل من حذف العاطف ضرورة .

تنبيهات:

الأول : ما ذكر من أن « إمـا » لابد من تكرارها هو الكثير ،وقد يستغنى عن الثانيـة بأو ، كقراءة أبيٍّ ﴿وإنا وإياكم لإما على هدى أو فى ضلال مبين﴾[1] ونحوه فى الشعر كثير .

وبإن الشرطية مع « لا » النافية كقوله[2] :

= وصدره : ياليتما أمنا شالت نعامتُها - وهو من البسيط -.

اللغة : « شالت » ارتـفعت جنازتهـا « النعامة » باطـن القدم ، ومن مات ترتـفع رجلاه وتنخفض رأسه ، فتظهر نعامته ، وقـيل : النعامة هنا النعش « شالت نعامتها » كناية من كنايات العرب معناها ماتت .

المعنى : يتمنى هذا العاق لأمه أن تموت وترتفع جنازتها إما إلى الجنة وإما إلى النار .

الإعراب : « يا» حرف تنبيه أو نداء والمنادى مـحذوف « ليت » حرف تمن وما زائدة «أمنا» اسم ليت ومضاف إليه « شالت نعامتها » الجملة خبر ليت ، ويجوز أن تكون « ما » كافة و«أمنا» - بالرفع - مبـتدأ وجملة « شالت نعامـتها » خبـر المبتدأ « أيما » حرف للتـفصيل «إلى جنة » متعلق بشالت « أيما » الثانية عاطفة ، وقد جاءت بدون الواو شذوذا .

الشاهد فـيه: « أيما » حيث حـذف واو العطف فى « أيما » الثانية ، إذ التـقدير : إلى جنة وإما إلى نار - وقد أبدلت -.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية : الأشمـونى ٢/٤٢٥ ، وابن هشام ٣/١٨٦ ، وابن الناظم.

وذكره ابن هشام فى المغنى ١/٥٧ ، والسيوطى فى الهمع ٢/١٣٥.

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٢) قائلهـما : هو المثقب العبدى - والمثقب - بتشـديد القاف مكسورة - لقبـه ، وهما من الوافر-.

فَإمّا أن تكونَ أخِي بصدقٍ　　فأعْرفَ منك غثّي من سَمينى

وإلاّ فاطَّـــرِحْنى واتخذْنِى　　عَـــدُوًّا أتَّقِـــيكَ وتتَّـــقينى

وقد يستغنى عن الأولى ، كقول الفرزدق[1] :

= اللغة : «غثى» - بفتح الغين وتشديد الثاء - من غث اللحم يغث - المهزول « السمين» ضد الغث .

الإعراب : « فإما » حرف تفصيل « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص منصوب بأن المصدرية واسمه ضمير مستتر « أخى » خبر تكون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه « بصدق » متعلق بتكون « فأعرف» فعل مضارع منصوب بالعطف على تكون وفاعله ضمير مستتر فيه « منك » متعلق بأعرف « غثى » مفعول به لأعرف منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « من سمينى » مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره وياء المتكلم مضاف إليه « وإلا» الواو عاطفة وإن شرطية ولا حرف نفي، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإلا تفعل ذلك « فاطرحنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط « اطرح » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به «واتخذني» فعل أمر والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول أول ، وجملة اطرحنى فى محل جزم جواب الشرط « عدوا » مفعول ثان لاتخذ « أتقيك » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير والكاف مفعول به « وتتقينى » مضارع والنون للوقاية والفاعل ضمير وياء المتكلم مفعول به.

الشاهد فيه : « وإلا فاطرحنى » حيث أناب « إلا » مناب « إما » .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢/٤٢٦ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص٩٨ ، وذكره فى الهمع ٢/١٣٥ ، وابن هشام فى المغنى ١/٥٩ .

(١) قائله: هو ذو الرمة - وقيل : الفرزدق . من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف - وهو من الطويل - .

اللغة : « تهاض » من الهيض -من هاض يهيض هيضا ، أى : نكس بعد أن تماثل للشفاء - ويروى « تُلم » وهو فعل مضارع مبنى للمجهول ، والضمير المستتر فيه يعود إلى النفس المذكورة فى بيت سابق -ويكون معناه يصيبها اللمم وهو المرض « تقادم » طال الزمن .

المعنى : وصف الشاعر أن نفسه كلما قاربت البرء وطمع هو فى أن تندمل جروحها ويبرأ سقامها تعرضت للانتكاس ورجعت إلى الأسقام بأشد مما كانت عليه ، وذلك بسبب رؤية الديار التى كانت مسرح هواه . =

تُهاضُ بدارٍ قد تقادَم عَهْدُهَا وإمَّا بأمواتٍ ألمّ خَيالُها

الثاني: اختلف في « إمـا » المذكورة . فقيل : بسيطة ، وقيل : مـركبة من إن وما وهذا مذهب سيبويه ، والدليل عليه اقتصارهم على « إن » في الضرورة ، كقوله[1] :

. . . . فإنْ جزَعًا وإنْ إجْمالَ صَبْر

= الإعراب : « تهاض » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائبه ضـمير مستتر فيه « بدار » متعلق بتهاض « قد » حـرف تحقيق « تقادم » فعل ماض « عهدها » فـاعل تقادم ، وهو مضاف وضمير الغائبـة مضاف إليه « وإما » الواو عاطفة وإما حرف تـفصيل « بأموات » معطوف على بدار « ألم » فعل ماض « خيالها » فاعل مرفوع بالضـمة ، وضمير الغائبة مضاف إليه.

الشاهد فيه: « بدار » أصله إما بـدار قد تقادم عـهدها وإما بأمـوات - فحـذفت « إما » الأولى اكتفاء بإما الثانية .

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية : الأشـمونى ٤٢٦ / ٢ ، وابن الناظم ، والسـيوطى ص٩٨ ، وفى همعه ٢/١٣٥ .

(١) قائله: هو دريد بن الصمة - وهو من الوافر .

وصدره : وقد كَذَبَتْكَ نفسُك فاكذبنها . .

اللغة: « كذبتك » بالتخفيف « إجمال صبر » من أجمل يجمل إجمالا إذا أحسن ،وفى سيبويه « فأكذبتها» .

المعنى : يقول معـزيا لنفسه عن أخيه عبـد الله بن الصمة وكان: قد قـتل: كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخـيك فأكذبها فى كل ما تمنيك به بعد ، فإما أن تجزع لفقد أخيك وذلك لا يجدى عليك شيئا وإما أن تجمل الصبر فذلك أجدى عليك .

الإعراب : « وقد » الواو للعطف. قـد حرف تحقيـق - وفى سيبويه « لقـد » « كذبتك » فعل والتاء للتأنيث والكاف مفعول « نفسك » فاعل والكاف مضاف إليه « فأكذبنها » فعل وفاعل ومفـعول « إن » ليست شرطيـة فى الموضعين إنما هى بمعنى إما ، والتقـدير : فإما جزعا وإما إجمال صبر « جزعا » منصوب بفعل مضمر . تقديره : فإما تجزع جزعا وأيضا « إجمال » وإما تجـمل إجمال صبر ، والفاء للاستئناف ، ويجـوز أن تكون شرطية حذف جوابها ، أى : فإن تجزع جزعا فعلت - وهذا قليل -. =

وقوله[1]:

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ من صَيِّفٍ ... وإنْ مِنْ خريفٍ فلن يَعْدَمَا

وأجيب بأنه يحتمل أن تكون « إن » فى البيتين شرطية حذف جوابها ، والتقدير : فإن كنت ذا جزع فلا جزع ،وإن كنت مجمل صبر فأجمل ، وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى .

فرع: لو سميت « بإما » على القول بالتركيب حكيت .

الثالث : فى « إما » المذكورة لغتان : كسر همزتها ، وهى لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهى الفصحى ،وفتح همزتها ، وهى لغة قيس وأسد وتميم .

وحكى إبدال ميمها الأولى « ياء » مع كسر الهمزة وفتحها .

= الشاهد فيه : « فإن . . . وإن » فإن أصلهما « فإما وإما » فحذفت منهما « ما ».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، والسيوطى ص٩٨ ، وفى همعه ٢/١٣٥، وذكره سيبويه ١/١٣٤ .

(١) قائله : هو النمر بن تولب العكلى - وهو من المتقارب .

اللغة : « الرواعد » - جمع راعدة - وهى السحابة الماطرة « من صيِّف » بتشديد الياء - وهو المطر الذى يجىء فى الصيف .

الإعراب : « سقته » فعل ماض مبنى على فتح مقدر والتاء والهاء مفعول به « الرواعد » فاعل « من صيف » متعلق بسقته « إن » بمعنى إما. والتقدير : وإما من خريف « فلن» حرف نصب « يعدما » فعل مضارع منصوب بلن والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : « وإن من » فإنه حذف « ما » وأبقى « إن » .

وقال المبرد : إن « إن » فى البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب والمعنى : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى - كما أشار الشارح .

وقال أبو عبيدة : إن « إن » فى البيت زائدة والتقدير : من خريف والألف فى يعدما للإشباع والمفعول محذوف .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن الناظم ، وابن هشام فى المغنى ١/٥٦ .

الرابع : تشارك « إما » المذكورة في اللفظ « إما » الشرطية وهي مركبة من إن وما بغير إشكال ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [(١)].

وزعم الكسائي : أن لها قسما ثالثا تكون فيه جحداً ، تقول : « إما زيد قائم» تريد : إن زيد قائم ،وما صلة .

ثم انتقل إلى « لكن » فقال:

وأولِ لكن نفيًا او نهيًا ولا   نداءً او أمرًا أو إثباتًا تَلا

فالنفي (نحو)[(٢)] « ما قام زيدٌ لكن عـمروٌ» والنهي « لا تضرِبْ زيداً لكن عمراً » فالمعطوف بلكن محكوم له بالثبوت بعدهما .

وفهم من ذلك أنها لا تقع في الإيجاب - « وهو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب »[(٣)] نحو (أتاني زيد لكن عمرو)[(٤)].

تنبيه:

إنما يشترط النهي والنفي في الواقعة قبل المفرد - وتقدم الخلاف في كونها عاطفة .

وإذا وليها جملة فتكون حينئذ بعد إيجاب أو نفي أو نهي « أو أمر »[(٥)] لا استفهام فلا يجوز « هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم » ؟

فإن قلت: إذا وقعت قبل الجملة ، فهل هي عاطفة أو غير عاطفة ؟

قلت : الذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حينئذ حرف ابتداء ، لاحرف عطف.

---

(١) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٢) أ ، جـ .

(٣) ب ، جـ .

(٤) وإنما يمتنع « لكن عمرو » عند البصريين ،إذا جعل « عمرو» معطوفا بلكن ، وأما إذا جعل مبتدأ خبره محذوف ، فإنه يجوز .

(٥) ب .

وقيل أنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو.

قال ابن أبى الربيع : وهو ظاهر كلام سيبويه .

فإن قلت: فما المفهوم من كلام الناظم ؟

قلت: المفهوم من اشتراطه قبل العاطفة النفى والنهى ، أن الواقعة قبل الجملة غير عاطفة ،إذ لا يشترط فيها ذلك .

ثم انتقل إلى « لا » فقال :« ولا نداء او أمراً أو اثباتاً تَلا» .

أى : وأول « لا» نداء نحو « يا يزيد لا عمرو » أو أمراً نحو : « اضرب زيدا لا عمرا» أو إثباتا نحو « زيد كاتب لا شاعر » .

وزعم ابن سعدان : أن العطف « بلا » على منادى ليس من كلام العرب ونص على جوازه سيبويه .

ومنع أبو القاسم الزجاجى فى كتاب معنى الحروف : أن يعطف بها بعد الفعل الماضى وليس منع ذلك بصحيح ؛ لثبوته فى كلام العرب.

تنبيهات:

الأول: فى معنى الأمر الدعاءُ نحو « غفر الله لزيد لا بكر » والتحضيضُ نحو « هلا تضرب زيداً لا عمراً» .

الثانى : أجاز الفراء العطف بها على اسم « لعلَّ » كما يعطف بها على اسم « إنّ » .

نحو « لعل زيداً لا عمراً منطلق » .

الثالث : فائدة العطف « بلا » قَصْر الحكم على ما قبلها ، إما قَصْرَ أفرادِ كقولك : زيد كاتب لا شاعر » ، ردا على مَنْ يعتقد أنه كاتب وشاعر .

وإما قَصْرَ قَلْبِ ، كقولك : «زيد عالم لا جاهل » ، ردًّا على من يعتقد أنه جاهل.

الرابع : شرط عطف الاسم «بلا» أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه ، فلذلك لا يجوز «قام رجل لا زيد».

الخامس : قد يحذف المعطوف عليه «بلا» نحو «أعطيتُك لا لتظلم» أى : لتعدل لا لتظلم.

السادس : لا يعطف «بلا» إلا مفرد أو جملة لها موضع من الإعراب نحو «زيد يقوم لا يقعد».

فإن لم يكن للجملة موضع لم تكن عاطفة، ولذلك يجوز الابتداء بها.

وفى النهاية : وتعطف لا الجملة (على الجملة)[1] نحو «زيد قائم لا عمرو جالس».

ثم انتقل إلى «بل» فقال :

وبَلْ كَلكِنْ بعدَ مَصْحُوبَيْها ....

مصحوبا «لكن» هنا النفى والنهى.

فإذا عطفت «بل» بعدهما، فهى كلكن . يعنى : لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو (ما قام زيد بل عمرو) (فتقرر)[2] نفى القيام عن زيد ، وتثبته لعمرو.

ومثله: كَلمْ أكُنْ فى مَرْبَعَ بل تَيْها.

والمربع : منزل الربيع، والتيهاء : الأرض التى لا يُهتَدى بها.

وتقول : (لا تضرب زيدا بل عمرا) فتقرر النهى عن زيد وثبت الأمر بضرب عمرو .

ووافق المبرد على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك كون «بل» ناقلة حكم النفى والنهى لما بعدها.

---

(١) ب ، جـ .

(٢) أ ، جـ وفى ب (فتقدر) .

ووافقه على ذلك أبو الحسين عبد الوارث .

قال المصنف : وما أجازه مخالف الاستعمال .

ثم قال :

وانقُلْ بها للثانِ حُكْمَ الأوَّلِ في الخبرِ المُثْبَتِ والأمرِ الجَلي

مثال الخبر المثبت «جاء زيد بل عمرو»، والأمر «اضرب زيدا بل عمرا».

فهى فى ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه سكوت عنه، وجعله لما بعدها.

وذهب الكوفيون : إلى أن (بل) لا تكون نسقا إلا بعد النفى أو ما جرى مجراه ، ولا تكون نسقا بعد الإيجاب.

وجملة القول فى (بل) أنها إن وقع بعدها جملة كانت إضرابا عما قبلها، إما على جهة الإبطال نحو ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾[1] .

وإما على جهة الترك من غير إبطال نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَذَا ﴾[2] .

فظهر (من هذا)[3] أن قوله فى شرح الكافية: فإن كان الواقع بعدها جملة فهى للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا يكون فى القرآن إلا على هذا الوجه، فيه نظر.

وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفى أو نهى ، فهى لإزالة حكم ما قبلها وجعله لما بعدها.

وإن كان قبل المفرد نفى أو نهى ، فهى لتقرير حكمه وجعل ضده لما بعدها.

تنبيهات:

الأول : لا يُعطَفُ ببل بعد الاستفهام ، لا يقال (أضَرَبْتَ زيداً بل عمراً)؟ ولا نحوه[4] .

---

(١) من الآية ٧٠ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآيتين ٦٢ ، ٦٣ من سورة المؤمنون.

(٣) أ ، جـ - وفى ب «بهذا».

(٤) أى : نحو هذا التركيب ، نحو «هل ضربت زيدا بل عمرا»؟

الثانى : ظاهر إطلاق المصنف أن (بل) تعطف الجملة كما تعطف المفرد .

وقد صرح به الشارح فى قوله : فإن كان المعطوف بها جملة.

وَذكر غيره أنها لا تكون قبل الجملة عاطفة.

الثالث : قال فى التسهيل : وتُزاد (لا) قبلَ (بل) لتأكيد التقرير وغيره. انتهى[1].

فإذا زيد بعد إيجاب أو أمر نحو (قام زيد لا بل عمرو) و (اضرب زيدا لا بل عمراً) فهى لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول.

وإذا زيدت بعد نفى أو نهى نحو (ما قام زيد لا بل عمرو) و (لا تضرب خالدا لا بل بشرا).

فهى لتأكيد بقاء النفى والنهى .

وذهب الجزولى : إلى أنها بعد الإيجاب والأمر نفى ، وبعد النفى والنهى تأكيد.

ومنع ابن دُرستُويَه زيادتَها معها بعد النفى.

وقال ابن عصفور : لا ينبغى أن يقال : بزيادتها مع (بل) فى النفى والنهى إلا أن يشهد له سماع ، قيل : وهو مسموع من كلام العرب.

الرابع : قد تكرر (بل) فى الجمل رجوعا عما ولى المتقدمة (نحو)[2].

﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾[3].

وتنبيها على رجحان ما ولى المتأخرة، نحو ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾[4].

ولما ذكر معانى حروف العطف شرع فى ذكر أحكام تتعلق بالباب . فقال:

---

(١) التسهيل ص ١٧٧ .

(٢) أ، جـ .

(٣) من الآية ٥ من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ٦٦ من سورة النمل.

وَإِنْ على ضميرِ رَفعٍ متَّصِلْ عَطَفْتَ فَافصِلْ بالضميرِ المُنْفَصِلْ

أو فاصلٍ ما ...

يعنى : أنه إذا قصد العطف على ضمير الرفع المتصل ، لم يحسن إلا بعد توكيده بضمير رفع منفصل، كقوله تعالى : ﴿ **وعلِمتم ما لم تعلَموا أنتم ولا آباؤكم** ﴾[1].

أو فصل يقوم مقام التوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ **يدخلونها ومن صلح** ﴾[2].

ونبه بقوله (أو فاصل ما) على أنه يكتفى بما يصدق عليه فاصل ولو قلّ.

أجاز صاحب الكشاف فى قوله تعالى : ﴿ **أئنا لمبعوثون ﴿٤٧﴾ أو آباؤنا الأولون** ﴾[3]. أن يكون (آباؤنا)[4] معطوفا على الضمير فى لمبعوثون للفصل بالهمزة.

ومن صور الفصل : الفصل (بلا) بين العاطف والمعطوف نحو ﴿ **ما أشركنا ولا آباؤنا** ﴾[5].

وفهم من قوله (متصل) أن المنفصل يعطف عليه بلا شرط.

فحكم المنفصلين فى العطف والعطف عليهما حكم الظاهر.

ووهم الأبّدى فى منعه (رأيت زيدا وإياك).

ثم نبه على ورود العطف على الضمير المذكور بغير توكيد ولا فصل، فقال:

..... وبِلا فَصْلٍ يَرِد فى النَّظْمِ فاشِيًا......

كقول عمر بن أبى ربيعة[6]:

---

(١) الآية ٩١ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الرعد.

(٣) الآية ٤٧ ، ٤٨ من سورة الواقعة.

(٤) ب .

(٥) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

(٦) قائله : هو عمر بن أبى ربيعة - وهو من الخفيف -

وتمامه : كنعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ.

اللغة : «زهر» - بضم الزاى وسكون الهاء - جمع زهراء ، وهى المرأة الحسناء البيضاء «تهادى» أصله تتهادى - فحذفت إحدى التاءين تخفيفا - تتمايل وتتبختر «نعاج» - جمع =

قُلْتُ إذ أقبلَتْ وزُهرٌ تهادَى ....

وهو كثير فى الشعر ، ومع كثرته فهو ضعيف ، ولهذا قال :

وضَعْفَهُ اعتَقِدْ

فإن قلت : فهل يطرد مع ضعفه أو يختص بالضرورة؟

قلت : نص المصنف على أنه يجوز فى الاختيار مع ضعفه ، لقول بعض العرب (مررتُ برجلٍ سَواءٍ والعَدَمُ)[1] حكاه سيبويه.

ولأن العطف فى البيت السابق ونحوه ليس بفصل مضطر؛ لإمكان النصب.

ومذهب الكوفيين وابن الأنبارى : جوازه فى الاختيار ، ونقل الجواز عن أبى على.

قيل : ومذهب البصريين: أنه لا يجوز بغير فصل بتوكيد أو غيره إلا فى الضرورة.

= نعجة - والمراد هنا الوحش «الفلا» الصحراء «تعسفن» ملن عن الطريق.

المعنى : قلت إذ أقبلت الحبيبة مع نسوة زهر يتبخترن كنعاج الصحراء حين ملن عن الطريق وأخذن فى الرمل.

الإعراب : «قلت» فعل وفاعل «إذ» ظرف متعلق به «أقبلت» فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه «وزهر» معطوف على الضمير المستتر «تهادى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة فى محل نصب حال من فاعل أقبلت «كنعاج» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت «الفلا» مضاف إليه «تعسفن» فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة فى محل نصب حال من نعاج «رملا» نصب على نزع الخافض .

الشاهد فيه : «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المنفصل أو غيره.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٢٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٧٦ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٢ . وابن الناظم - وذكره سيبويه ٣٩٠ / ١ ، وابن يعيش ٧٦ / ٣، والإنصاف ٢٧٩ / ٢ .

(١) برفع «العدم» عطفا على الضمير المستتر فى «سواء» لأنه مؤول بمشتق. اى مُسْتَوٍ هو والعدم وليس بينهما فصل.

ونصّ سيبويه والخليل : على قبحه.

وفى كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضمائر ، وكذلك (كنا وأنتم ذاهبين) إلا أن الشراح تأولوه.

تنبيه :

شرط فى التسهيل فى صحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل[١] .

الأول : نحو (قام زيد وعمرو).

والثانى : نحو (قام زيد وأنا) ، فإنه لا يصح (قام أنا) ، ولكن يصح (قمت) والتاء بمعنى أنا .

فإن لم يصح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، أضمر له عامل مدلول عليه بما قبله ، وجعل من عطف الجمل.

قال : وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو (أقوم أنا وزيد) (ونقوم نحن وزيد)[٢]. و (تقوم أنت وزيد) و ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾[٣] أى : وليسكن زوجك.

وكذا فى باقيها .

قال : وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو ﴿ لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ ﴾[٤].

قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين ، من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن فى (اسكن) المؤكد (بأنت).

---

(١) التسهيل ص ١٧٧ .

(٢) ب ، جـ .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

ولا نعلم خلافا فى جواز تقدم هند وزيد ، وأنه من عطف المفردات . انتهى .

وقوله :

وعَوْدُ خافضٍ لَدَى عَطفِ علَى ضميرِ خَفْضٍ لازِمًا قد جُعِلاَ

هذا مذهب جمهور البصريين. أن إعادته لازمة إلا فى الضرورة[1] .

وذهب الكوفيون ويونس والأخفش : إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الخافض واختاره الشلوبين والمصنف.

ولهذا قال : (وليس عِنْدى لازمًا).

ثم استدل بوروده فى النثر كقراءة حمزة ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾[2] .

والنظم كقوله[3] :

.... فاذْهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ مِن عَجَبِ

---

(١) فمثال إعادة الخافض حرفا كان نحو قوله تعالى ﴿فقال لها وللأرض﴾ أو اسما نحو قوله تعالى ﴿قالوا نعبد إلهكَ وإله آبائك﴾ - وللأرض معطوف على الهاء فى «لها» المجرورة باللام وأعيدت مع المعطوف ، و «آبائك» معطوف على الكاف المجرورة بإضافة «إله» وقد أعيد المضاف مع المعطوف.

(٢) بجر الأرحام وعطفه على الضمير المجرور بالباء بدون إعادة الجار - أى : بالأرحام (وهى من الآية الأولى من سورة النساء).

(٣) قائله : هو من شواهد سيبويه التى لم يعلم لها قائل - وهو من البسيط -.
وصدره : فاليومَ قَرَّبْتَ تَهجُونا وتَشتمُنَا.
المعنى : شرعت اليوم فى شتمنا والنيل منا ، فإن فعلت ذلك فاذهب، فليس غريبا منك لأنك أهل له، وليس عجيبا من هذا الزمان الذى فسد كل من فيه.
الإعراب : «قربت» فعل ماض دال على الشروع، والتاء اسمه «تهجونا» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه ونا مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر قربت «تشتمنا» عطف على تهجونا «فاذهب» الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر. أى : إن تفعل ذلك فاذهب، واذهب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «فما» الفاء للتعليل «ما» نافية «بك» =

أنشده سيبويه، وهو كثير فى الشعر.

وفى المسألة مذهب ثالث: وهو أنه إذا أكّدَ الضمير جاز نحو «مررتُ بك أنت وزيدٍ»، وهو مذهب الجرمى والزيادى.

قلت : وهو حاصل كلام الفراء ، فإنه أجاز «مررت به نفسِه وزيدٍ، ومررت بهم كلِّهم وزيدٍ».

قال : وكذا القول فى أجمعين وقضهم وقضيضهم وخمستهم - إذا خفضت.

فإن نصبت «خمستهم» لم يجز - يعنى : العطف - بغير إعادة الجار .

قال الشارح: ولا يبعد أن يقال فى هذه المسألة ، إن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز فى القياس ، وما ورد من السماع محمول على شذوذ إضمار الجار.

تنبيهان :

الأول : قيل ينبغى أن يقيد العطف على الضمير المجرور، بأن يكون الحرف غير مختص بالضمير، احترازا من المجرور بلولا على مذهب سيبويه فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه ، فلو رفع على توهم أنك نطقت بالضمير مرفوعا ففى جوازه نظر.

الثانى : قد فهم من سكوته عن الضمير المنصوب المتصل أنه يجوز العطف عليه بلا شرط[1] .

= متعلق بمحذوف خبر مقدم «والأيام» معطوف على الكاف المجرورة بالباء «من» زائدة «عجب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: «بك والأيام» حيث عطف «أيام» على الضمير المجرور وهو «بك» من غير إعادة الجار.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٠ / ٢ . وابن عقيل ١٧٨ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٢ وابن الناظم . وذكره ابن يعيش ٧٨ / ٣ ، والسيوطى فى الهمع ١٣٩/ ٢ ، وسيبويه ٣٩٢ / ١ .

(١) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿جمعناكم والأولين﴾ - «الأولين» عطف على «كم».

وقوله :

والفاءُ قد تُحْذَفُ معْ ما عطَفَتْ

يعنى : إذا أمن اللبس.

ومنه ﴿ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾[1] أى : فَضَرَبَ فانفجرت.

وزعم ابن عصفور : أنه إنما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف فاتصلت الفاء الأولى بالمعطوف ، فأبقى من كل منهما ما يدل على المحذوف. ورد بقوله تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[2] أى : فأفطر فعدة ، لأن فاء العطف لا تنوب مناب فاء الجزاء.

وقوله : (والواو) .

يعنى : أن الواو أيضًا قد تحذف مع ما عطفت، ومنه ﴿وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم الحر﴾[3].

أى : والبرد.

وإنما يجوز إذا دل عليه دليل.

فإن قلت : ظاهر كلامه أن هذا مختص بالفاء والواو ، وقد ذكر فى التسهيل[4] أن «أم» تشاركهُما فى ذلك، كقوله[5] :

---

(1) هذا مثال للفاء . والفعل المحذوف معطوف على «فقلنا». وهو من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(2) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(3) من الآية ٨١ من سورة النحل.

(4) التسهيل ص ١٧٨ .

(5) قائله : هو أبو ذؤيب الهذلى - وهو من الطويل -.

وتمامه : دعَانِى إليها القلبُ إنِّى لأمْرِهِ سَمِيعٌ . . .

اللغة : «الرشد» بضم الراء وإسكان الشين - خلاف الغى «طلابها» الطلاب : مصدر طالب بمعنى طلب.

المعنى : أن قلب الشاعر دعاه إلى طلب الوصال من هذه المحبوبة، فهل حقيقة الحال فى =

. . . .   فما أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلابُهَا

التقدير : أم غَىٌّ .

قلت : هو فى الفاء والواو ، وأكثر منه فى «أم» فلقلته لم يذكر هنا.

وقوله : (وَهْى) يعنى الواو .

انفردت ، بِعطفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قد بقِى   مَعْمُولُهُ....

مثال ذلك قول الشاعر(١):

= ذلك الطلب أرشد هو أم غى؟ لكنه على كل حال لم يقو على مخالفة دعوة قلبه ؛ لأنه لا يسمع إلى أمر غيره، وإنما غلب جانب الهوى على العقل، إذ القلب يميل إلى الهوى والعشق ، ويدعو إلى الصبوة.

الإعراب : «دعانى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به «القلب» فاعل «إليها» متعلق بدعا و «إنى لأمره سميع» حال من القلب أو جملة اعتراضية، وإن حرف توكيد وياء المتكلم اسمها «لأمره» متعلق بسميع وسميع خبر إن، واللام فى لأمره للتقوية وتقديم المعمول لإرادة الحصر. أى : إنى أسمع أمره لا أمر غيره، وجملة «إنى لأمره سميع» معطوفة على قوله «دعانى» و «فما أدرى» الفاء للسببية وما نافية وأدرى فعل مضارع معلق عن العمل وجملة «أرشد طلابها» فى محل نصب على أنها مفعول أدرى. والهمزة فى أرشد للاستفهام، والمعادل لها محذوف تقديره: أم غى . وما بعد أم وهو غير معادل لما بعد الهمزة وهو رشد . وضمير المؤنث فى إليها وطلابها عائد إلى المحبوبة.

الشاهد فيه : أن «أم» تشارك الواو والفاء فى جواز حذفها مع معطوفها ، بدليل حذف «أم» العاطفة و «غى» المعطوف المعادل لما بعد الهمزة فى قوله أرشد.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٣١ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ٢/١٣٢.

(١) قائله : لم ينسب إلى قائل ، وقال العينى : أنشده الأصمعى وغيره ولم أر أحدا عزاه إلى قائله -وهو من الكامل -.

وتمامه :   حَتى شتَتْ هَمَّالة عَيْناها

اللغة : «شتت» يروى مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» - صيغة مبالغة - من هملت العين إذا همرت بالدموع.

المعنى : علفت هذه الدابة تبنا وأشبعتها وسقيتها ماء باردًا حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع، وتلك عادة الدواب إذا شبعت.

الإعراب : «علفتها» فعل وفاعل مفعول أول «تبنا» مفعول ثان «وماء» الواو للعطف وماء=

عَلفتُها تِبنًا وماءً باردًا ....

أى : وسقيتها ماء -.

فحذف العامل المعطوف، واستغنى بمعموله، وأمثلته كثيرة نظما ونثرا.

وهذا مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم الفراء والفارسى.

وذهب قوم منهم أبو عبيدة والجرمى والمازنى والمبرد: إلى أن تالى الواو فى ذلك معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، لا عطف جملة على جملة، وأن العامل ضمن معنى ينظم المعطوف والمعطوف عليه، واختاره بعض المتأخرين.

واحتج الأولون : بأنه لو كان على التضمين لساغ «علفتها ماء وتبنا».

ورد بأنه مسموع من كلام العرب كقوله[1]:

= مفعول لفعل محذوف تقديره : وسقيتها «باردا» صفة لماء «حتى» حرف غاية «همالة» حال من «عيناها» الواقع فاعلا لشتت.

الشاهد فيه : «وماء باردا» حيث حذف العامل المعطوف وبقى معموله وهو «ما» أى: وسقيتها ماء؛ لأنه لا يصح أن يعطف «ماء» على «تبنا» عطف مفرد على مفرد، لانتفاء المشاركة، لعدم صحة تسلط العامل عليه، لأن الماء لا يعلف، ولا يصح أن تكون الواو للمعية، لانتفاء المصاحبة لأن الماء لا يصاحب التبن فى العلف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢٢٦ / ١، وابن هشام ١٥٧ / ٢ ، وابن عقيل ٣٣٤ / ١ . والمكودى ص ١٢٣ - والشاهد ١٨١ فى الخزانة، وذكره السيوطى فى الهمع ١٣٠ / ٢ ، وفى الأنصاف ٣٥٣ / ١ .

(١) قائله : هو طرفة بن العبد - وهو من الطويل -

وصدره : أعمرُ بنُ هندٍ ما ترى رأىَ صِرمَةٍ .

اللغة : «صرمة» - بكسر الصاد وسكون الراء وفتح الميم - وهى القطيع من الإبل نحو الثلاثين.

الإعراب : «أعمرو» الهمزة حرف نداء وعمرو منادى مبنى على الضم «ابن» صفة له «هند» مضاف إليه «ما ترى» ما نافية أو استفهامية وترى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة والفاعل ضمير مستتر فيه «رأى» مفعول به لترى «صرمة» مضاف إليه «لها» جار ومجرور خبر مقدم =

. . . .   لها سببٌ ترعى به الماءَ وَالشجرَ

واختلف أيضا فى هذا التضمين، والأكثرون على أنه ينقاس.

وضابطه عندهم : أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام.

قال الشيخ أبو حيان : والذى أختاره التفصيل ، فإن كان العامل الأول تصح نسبته إلى الاسم الذى يليه حقيقة كان الثانى محمولا على الإضمار، لأن الإضمار أكثر من التضمين، نحو (جدع الله أنفه وعينه) أى : (ويفقأ عينه)[1] فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة.

وإن كان لا يصح كان العامل مضمنا معنى ما يصح نسبته إليه؛ لأنه لا يمكن الإضمار، نحو قول العرب : «علفت الدابة ماء وتبنا» أى : أطعمتها أو غذيتها.

وقوله: دَفعًا لِوَهْمٍ اتُّقِى.

يعنى : أن إضمار العامل فى (نحوه)[2] يدفع توهم أنه معطوف أو مفعول معه.

فإن قلت : ولم كان حمله على العطف أو المعية وَهْمًا؟

قلت : أما العطف ، فلأن العامل لا يصلح للعمل فيه، وأما المعية ، فلأنها غير مرادة هنا، وذلك واضح.

وقوله : وحَذْفَ مَتْبوعٍ بَدَا هُنا استَبِحْ.

= «سبب» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة ، والجملة صفة لصرمة «ترعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه، «به» متعلق بترعى «الماء» مفعول به منصوب بالفتحة «والشجر» عطف عليه.

الشاهد فيه : «ترعى به الماء والشجر» حيث إنه عطف «الشجر» على وترعى به الماء.

وأن قوله «ترعى به الماء والشجر» يدل على صحة العطف فى قول القائل علفتها تبنا وماء باردا، وأطعمته تمرا ولبنا خالصا.

(١) ب ، جـ .

(٢) أ ، ب - وفى جـ (فى نحو ذاك).



يعنى : أنه يجوز حذف المعطوف عليه، لظهوره، ويستغنى بالعاطف والمعطوف نحو «بلى وزيدا» لمن قال : «ألم تضرب عمرا»؟

ومنه قول العرب «وبكَ وأهْلاً وسَهْلاً» لمن قال : مرحبا[1] .

تنبيهان :

الأول : حذف المتبوع كثُر مع الواو كما مثَّل ، وقلّ مع الفاء . ومنه.

﴿أنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾[2] . أى فضرب فانفلق

ونذر مع «أو» كقول أبى أمية الهذلى[3] :

---

(١) والتقدير : مرحبًا بك وأهلاً - فالجار والمجرور وهو «بك» متعلقان بكلمة «مرحبا» المحذوفة «وأهلا» معطوف على مرحبا المحذوفة عطف مفرد على مفرد، فالمعطوف عليه محذوف وهو محل الشاهد «وسهلا» معطوف على مرحبا المحذوفة، فالمعطوف عليه محذوف - ولكن سيبويه يجعل «مرحبا» و «أهلا» منصوبين على المصدر.

(٢) من الآية ٦٣ من سورة الشعراء.

(٣) شطر بيت من الطويل . وتمامه :

.... يُوَشِّحُ أوْلادَ العشارِ ويُفْضِلُ

اللغة : «يوشج» - بالجيم - قال العينى : وهو من التوشيج بمعنى الإحكام ، ويروى «يوشح» - بالحاء - وهو من التوشيح ومعناه التزيين «أولاد العشار» الحديثات العهد بالنتاج.

قال ثعلب : والعشار من الإبل التى قد أتى عليها عشرة أشهر، وقيل : العشار اسم يقع على النوق حتى ينتج بعضها وبعضها ينتظر نتاجها «يفضل» من الإفضال وهو الإحسان والإجمال.

المعنى : أن أبا أمية يمنّ على مخاطبه بأنه هو أو قبيلته حاطه ورعاه وكان به رفيقا أحوج ما يكون إلى الرعاية والرفق ، وقد شبهه بأولاد العشار لضعفها وعدم استطاعتها شيئا أزنه كأولاد العشار كان كلا على الشاعر أو على قبيلته ولم يكن له من تولى رعايته وحمايته قبل رعايتهم له أحد من آباء أو من إخوة.

الإعراب : «فهل» الفاء بحسب ما قبلها وهل حرف استفهام «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : هل أخ لك كائن أو موجود ؟ «أو» حرف عطف «من» زائدة «والد» معطوف على أخ.

والتقدير : فهل لك أخ أو والد ؟ - وإعراب الباقى واضح.

الشاهد فيه : «أو من والد» حيث حذف المعطوف عليه. إذ التقدير : فهل لك من أخ أو من والد - و «من» فى الموضعين زائدة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٢ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ١٤٠ / ٢ .

فهل لَكَ أو مِنْ والدٍ لَكَ قَبْلَنَا ....

أى : فهل لك مِن أخٍ أو من والدٍ؟

والثاني : جعل الزمخشرى من ذلك قوله تعالى: ﴿أو لَمْ يَسِيرُوا ﴾[1] و﴿ أَفَلَم يسيروا ﴾[2] .

فقدّر بين الهمزة والعاطف محذوفا هو المعطوف عليه، وإلى ذلك ذهب محمد بن مسعود الغزنى.

ومذهب الجمهور: أن حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله ولا حذف ولكنه اعتنى بالهمزة فصدرت.

وقوله : **وعطفُكَ الفعلُ على الفعلِ يَصِحّ**

يعنى : أن الأفعال فى جواز عطف بعضها على بعض كالأسماء ، نحو «زيد قام وقعد ، ويقوم ويقعد».

تنبيه :

أهمل المصنف شرطا فى عطف الفعل، وهو اتحاد زمانهما[3] .

فلا يعطف الماضى على المستقبل، ولا المستقبل على الماضى:

فإن قلت : فهل يشترط اتحاد اللفظ - أعنى : أن يكونا بصيغة الماضى أو بصيغة المضارع..؟

قلت : لا بل يجوز عطف الماضى على المضارع نحو ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ﴾[4] وعكسه نحو ﴿ تَبَارَكَ الَّذِى إن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً ﴾[5] .

---

(١) من الآية ٩ من سورة الروم.

(٢) من الآية ٨٢ من سورة غافر.

(٣) أى : مضيا أو حالا أو استقبالا.

(٤) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم . قاله أبو البقاء. وهو من الآية ٩٨ من سورة هود.

(٥) الشاهد فى (ويجعل) - على قراءة الجزم عطف على جعل الذي هو في محل جزم . وهو من الآية ١٠ من سوزة الفرقان

وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزمان:

فإن قلت : ليس هذه المثل من عطف الفعل على الفعل ، وإنما هى من عطف جملة على جملة.

قلت : لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل، لأن فاعل الفعل الثانى هو فاعل الفعل الأول صحّ أن يقال : إنها من عطف الفعل على الفعل.

وقوله :

واعطفْ على اسْمٍ شبْه فعْلٍ فعْلاَ

مثاله ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُواْ ﴾[1] ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْاْ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[2].

فإن قلت : كيف جاز ذلك (وحرف)[3] العطف لا يربط بين مختلف الجنس.

قلت : إنما جاز ، لأن أحدهما مؤول بالآخر، فاتحد الجنس بالتأويل.

فإن قلت : فأيهما المؤول؟

قلت : الذى يؤول هو الحال محل الآخر (فيكون)[4] الأول كمثال الأول، لأن المصدقين صلة «أل» وحق الصلة أن تكون جملة ، فأل مؤولة بالذى والمصدقين بتصدقوا.

وتارة يكون الثانى كالمثال الثانى، لأن صافات فيه حال ، وأصل الحال أن يكون اسما فيقبضن مؤول بقابضات.

وقوله :

وعكسًا استَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

---

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد.

(٢) عطف «يقبضن» وهو مضارع على «صافات» وهو اسم فاعل، لأنها في معنى يصففن. ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن فى الجو. ومعنى يقبضن يضممن الأجنحة إلى الأجسام. وهو من الآية ١٩ من سورة الملك.

(٣) ب - وفى أ، جـ (وحروف).

(٤) أ، جـ - وفى ب (فتارة).

يعني : بالعكس أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل ، كقوله تعالى: ﴿ يُخرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾[1] .

وقول الراجز[2] :

أُمُّ صَبِيٍّ قد حَبَا أو دَارِجِ

عطف «دارجا» على «قد حبا» .

قال في شرح الكافية : لأن دارجا بمعنى درج .

قلت : ظاهر هذا أن الاسم في البيت ونحوه مؤول بالفعل ، وليس بجيد، بل الظاهر أن «حبا» مؤول بحاب ، لأنه في موضع النعت، وأصل النعت أن يكون اسما .

---

(١) وقد الزمخشري: عطف «مخرج» على «فالق» فيكون من عطف الاسم على الاسم، وهو من الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

(٢) قائله : قال العيني : أنشده المبرد ولم يعزه إلى قائله ، وقيل : لجندب بن عمرو يذكر امرأة الشماخ بن ضرار الغطفاني - وهو من الرجز-.

وصدره : يارُبَّ بَيْضاءَ مِن العَواهِجِ

اللغة : «العواهج» - جمع عوهج - وهي في الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والنعام وأراد بها ههنا المرأة التامة الخلق «حبا» زحف ومشى على عجزه «دارج» اسم فاعل - من درج الصبي - إذا مشى هينا متقارب الخطو.

المعنى : يريد الشاعر امرأة تامة الخلق تشبه الظباء في طول عنقها ولا يكون معها غير صبي يحبو، أو قريب عهد بالمشي لا يكاد يدرك.

الإعراب : «يا» للتنبيه «بيضاء»مبتدأ مجرور برب لفظا في محل رفع «من العواهج» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبيضاء «أم» بالجر - بدل أو عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ - وبالرفع - باعتبار المحل، أو خبر لمبتدأ محذوف «صبي» مضاف إليه «حبا» فعل ماض والفاعل ضمير، والجملة صفة لصبي «أو دارج» معطوف على «حبا» لتأويله بدرج.

الشاهد فيه : «حبا أو دارج» حيث إنه عطف الاسم المشبه للفعل وهو «دارج» على الفعل وهو «حبا».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشموني ٤٣٣ / ٢ ، وابن هشام ١٩٦ / ٣ ، وابن الناظم.

البدل

هو اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين . وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير.

وقوله :

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلاَ   واسطةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدلاَ

(التابع) : جنس و (والمقصود بالحكم) : يخرج النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيان، لأنهن مكملات للمقصود بالحكم. و (بلا واسطة) مخرج (العطف)[1] النسق .

وتخصيص الشارح المعطوف ببل وبلكن كما فى شرح الكافية يقتضى حمل المقصود على المستقل بالقصد، وإلا فلا وجه للتخصيص.

ولما عرفه أخذ في ذكر أقسامه فقال :

مُطابِقًا أو بَعْضًا أو ما يَشْتَمِلْ   عليهِ يُلفَى أو كمعطوفٍ بِبَلْ

هذه أربعة :

الأول : المطابق . كقوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾[2].

وهو المسمى بدل كل من كل[3] .

قال فى شرح الكافية : وذكر المطابقة أولى ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى، بخلاف العبارة الأخرى. فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية فى أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر ﴿ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۞ اللهِ ﴾[4].

---

(١) أ ، جـ

(٢) من الآيتين ٦ ، ٧من سورة الفاتحة.

(٣) وإنما سماه الناظم بدل المطابق ، لوقوعه فى اسم الله تعالى .

(٤) من الآية ١ ، ٢من سورة إبراهيم.

الثاني: بدل بعض من كل ، نحو «قبضت المال نصفه» والبعض عند البصريين يقع على أكثر الشيء وعلى نصفه وعلى أقله.

وعن الكسائي وهشام : أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه ، ولذلك منع أن يقال «بعض الرجلين» (لك)[1] أي : أحدهما.

الثالث : بدل اشتمال. وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقا له ولا بعضا.

وقيل : هو ما لابس الأول بغير الكلية والجزئية.

وقيل إما دال على معنى في متبوعه نحو «أعجبني زيدٌ حسنُه».

أو مستلزم معنى فيه نحو «أعجبني زيد ثوبه».

والأول هو الكثير.

الرابع : بدل مباين مطلقا بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه ، ولهذا شبهه بالمعطوف ببل ، وهو قسمان سيأتي ذكرهما.

تنبيهات :

الأول : لا بد في (بدل)[2] الاشتمال من مراعاة أمرين:

أحدهما : إمكان فهم معناه عند الحذف ، ومن ثم جعل نحو «أعجبني زيد أخوه» بدل إضراب لا بدل اشتمال، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول ، والآخر: حسن الكلام على تقدير حذفه، ومن ثم امتنع نحو «أسرجت زيدا فرسه» لأنه وإن فهم معناه في الحذف، فلا يستعمل مثله ولا يحسن .

فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط .

الثاني : اشتراط أكثر النحويين في بدل (البعض)[3] وبدل الاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه.

---

(١) ب، جـ .

(٢) أ، جـ .

(٣) أ، ب ، وفي جـ (الغلط).

قال المصنف : والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه، ذكر من الشواهد على الاستغناء عن الضمير فى بدل البعض قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[1].

وفى بدل الاشتمال، قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝٤ النار﴾[2].

قلت : وتؤولت الآيتان على حذف الضمير أى : منهم وفيه.

وظاهر التسهيل أنه لا بد من ضمير أو ما يقوم مقامه[3] ومثل (للقائم)[4] مقامه بـ «قتل أصحاب الأخدود * النار» ، فالألف واللام تقوم مقام الضمير.

وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة: إلى أن «النار» بدل كل من كل ، عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم «عفيف الإزار».

وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على حذف مضاف ، أى : أخدود النار. وقال ابن خروف : هو بدل إضراب.

الثالث : اختلف فى المشتمِلِ فى بدل الاشتمال ، فقيل : هو الأول وقيل: الثانى وقيل : العامل.

فإن قلت : فما المفهوم من كلامه؟

قلت : قوله (أو ما يشتمل عليه) يحتمل القول الأول والثالث.

وإلى الأول ذهب فى التسهيل[5].

---

(١) «من استطاع» بدل من «الناس». وهو من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٢) (النار) بدل من (الأخدود) -والأخدود : الشق فى الأرض، وأصحابه هم : أنطيانوس ملك الروم، وبختنصر ملك الفرس ، ويوسف ذو نواس ملك نجران - حفر كل منهم شقا عظيما وملأه ناراً ، وأمر بأن يلقى فيه كل من لم يكفر ، وأل فى الأخدود للجنس ، لأنها أخاديد لا أخدود واحد. وهو من الآية ٤، ٥ من سورة البروج.

(٣) التسهيل ص ١٧٢ .

(٤) ب - وفى أ، جـ (القائم).

(٥) التسهيل ص ١٧٣ .

الرابع : رد السهيلى، بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، فقال : العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص، وتحذف المضاف وتنويه .

فإذا قلت : «أكلت الرغيفَ ثلثَه» إنما تريد أكلت بعض الرغيف «ثم»[1] بينت ذلك البعضَ.

وبدل المصدر من الاسم إنما هو فى الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم.

الخامس : زاد بعضهم فى الإبدال بدل كل من بعض ، كقول امرئ القيس[2]:

كأنّى غَداةَ البَيْنِ يومَ تَحمَّلُوا ....

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت[3].

---

(1) ب ، جـ .

(2) صدر بيت من الطويل -

وتمامه : لَدَى سَمُرَاتِ الحىِّ ناقِفُ حَنْظَلِ.

اللغة : (غداة البين) الفراق (لدى) بمعنى عند (السمرات) - جمع سمرة - وهى شجرة الطلح (ناقف) - بالنون وبعد الألف قاف ثم فاء - وناقف الحنظل : الذى يستخرج الهبيد - بفتح الهاء وكسر الباء وبعدها ياء وفى آخره دال - وهو حب الحنظل،ويروى (ترحلوا) .

المعنى : إنى أبكى كناقف الحنظل ، لأن ناقف الحنظل تدمع عيناه لحرارته .

الإعراب : (كأنى) كأن حرف تشبيه والضمير المتصل به اسمه (غداة) منصوب على الظرفية (البين) مضاف إليه (يوم) منصوب على الظرفية (تحملوا) فعل ماض وفاعله (لدى) ظرف (سمرات) مضاف إليه (الحى) مضاف إليه (ناقف) خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة (حنظل) مضاف إليه .

الشاهد فيه : (يوم تحملوا) فإنه بدل كل من بعض من قوله (غداة البين) .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٧ / ٢ .وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٧ / ٢ .

(3) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن (اليوم) ليس اسما للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر، نظير قولهم (إنما ادخرتك لهذا اليوم) يريدون لهذا الوقت ، وعلى هذا يكون إبدال (يوم) من (غداة البين) من نوع بدل الكل من الكل.

وقوله :

وذَا للاضرَابِ اعزُ إنْ قَصدًا صَحِبْ ودونَ قَصْدِ غَلَطٌ به سُلِبْ

الإشارة إلى القسم الرابع، أعنى : المباين فذكر أنه نوعان :

أحدهما : يسمى بدل الإضراب ، وبدل البداء أيضا ، وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك «أعط السائل رغيفا درهما» ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفُها ثُلثها» إلى عشرها.

ولم يثبت بعضهم بدل البداء.

والآخر : يسمى بدل الغلط ، وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجرى على لسان المتكلم من غير قصد.

وهذا النوع . قال المبرد وغيره : لا يوجد فى كلام (العرب)[1] لانثرها ولا نظمها وإنما يقع فى لفظ (الغلاط)[2].

وزعم قوم منهم ابن السيد : أنه وجد فى شعر العرب، كقول ذى الرمة[3]:

---

(١) ب ، جـ .

(٢) جـ ، جـ وفى أ (الغالط).

(٣) صدر بيت من البسيط.

وتمامه : وفِى اللِّثَاتِ وفى أنيابها شَنَبُ

اللغة : «لمياء» فعلاء – من اللمى – وهى سمرة فى باطن الشفة . يقال : امرأة لمياء وظل ألمى . كثيف أسود «حوة» – بضم الحاء وتشديد الواو – أيضا – حمرة فى الشفتين تضرب إلى السواد. «لعس» – بفتح اللام والعين – أيضا سمرة فى باطن الشفة . يقال : امرأة لعساء «اللثات» بكسر اللام وتخفيف الثاء – جمع لثة، وهى معروفة «شنب» – بفتح الشين والنون – برد وعذوبة فى الأسنان . يقال: هو تحديد الأسنان ودقتها.

=

لمْيَاءُ فى شفتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ ....

قال : «لعس» بدل غلط، لأن الحُوَّةَ السوادُ، واللَّعَسُ : سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين، ولا حجة له فيما ذكره ، لإمكان تأويله [1].

فإن قلت : ما معنى قوله (به سلب)؟

قلت : يعنى : أن بدل الغلط سلب الحكم عن الأول وأثبته للثانى.

فإن قلت : كيف قال (ودون قصد) ولا بد من قصد البدل فى النوعين. أعنى : بدل الإضراب وبدل الغلط ؟

قلت : إنما يعنى نفى القصد فى بدل الغلط (بقصد الأول لا الثانى)[2].

تنبيه:

زاد ابن عصفور : بدل النسيان نحو «مررت برجل امرأة» إذا توهمت أن المرور به رجل ثم تذكرت أنه امرأة.

وقد أدرجه الشارح فى بدل الغلط ، وإدراجه فى بدل الإضراب أقرب. ولما ذكر أقسام البدل مثلها فى قوله :

= الإعراب : «لمياء» خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. أى : هى لمياء «فى شفتيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حوة» مبتدأ مؤخر «لعس»بدل غلط من «حوة» «فى اللثات» جار ومجرور خبر مقدم «وفى أنيابها» عطف عليه «شنب » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه : «لعس» فإنه بدل غلط من «حوة» ، لأن الحوة السواد واللعس سواد تشوبه حمرة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٨ / ٢ . وذكره السيوطى فى الهمع ١٢٦ / ٢ .

(١) كأن يقال : (لعس) مصدر وصفت به الحوة. أى : حوة لعساء . هذا، وقد قيل : كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد، وعليه فلعس بدل كل من كل. فلا شاهد فيه هـ صبان ٩٨ / ٣ .

(٢) أ، جـ - أى : نفى قصد الأول - وفى ب (يقصد الثانى لا الأول).



كَزُرْهُ خالداً وقَبِّلْهُ اليدَا   واعرِفْهُ حقَّهُ وخُذْ نَبلاً مُدَى

فزره خالدا . بدل كل ، وقبله اليدا . بدل بعض ، واعرفه حقه بدل اشتمال، وخذ نبلا مدى. بدل إضراب إن قدر قصد الأول، وبدل غلط إن قدر عدم قصده.

فإن قلت : قد فهم من كون البدل تابعا، أنه يوافق متبوعه فى الإعراب ، فما حاله فى التعريف والتذكير والإفراد وأضدادها؟

قلت : أما التعريف والتنكير فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ اللهِ﴾[1]. - فى قراءة من جر.

والنكرة من النكرة ، نحو ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾[2].

والمعرفة من النكرة ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَاطِ اللهِ﴾[3].

والنكرة من المعرفة نحو ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[4].

واشترط الكوفيون فى إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة، واشترطوا فى إبدال النكرة من المعرفة شرطين: اتحاد اللفظ ، وكونها موصوفة، كذلك نقل المصنف.

ونقل غيره اشتراط الأول من الشرطين عن نحاة بغداد لا عن نحاة الكوفة، وكلام أهل الكوفة يدل على عدم اشتراطة ووافقهم على اشتراط (الثانى طائفة من

(١) فالله بدل من «العزيز». وهو من الآية ١، ٢ من سورة إبراهيم.

(٢) «حدائق» بدل من «مفازا». وهو من الآية ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.

(٣) فالصراط الثانى معرفة بالإضافة وقد أبدل من الأول وهو نكرة. وهو من الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى.

(٤) فناصية الثانية نكرة وقد أبدلت من الأولى وهى معرفة. وهى من الآية ١٥، ١٦ من سورة العلق.

المتأخرين، وحكى عن الكوفيين أيضا اشتراط)[1] اتحاد اللفظ فى بدل المعرفة من النكرة.

والصحيح أنه لا يشترط (شىء) [2]من ذلك ، لورود السماع به.

قال فى الارتشاف: وقد سمع إبدال النكرة من المعرفة ، وليست من لفظ الأول ولا موصوفة، وهو مذهب البصريين.

وأما التذكير والإفراد وأضدادهما . فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ، ككون أحدهما مصدرا نحو «مفازاً حدائقَ» أو قصد التفصيل نحو[3] :

وكنتُ كَذِى رجلينِ رجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيما ذكر.

قوله :

ومن ضميرِ الحاضرِ الظاهرِ لا تُبْدِلْهُ إِلا ما إحاطةً جَلاَ

(١) أ ، جـ .

(٢) أ، جـ .

(٣) قائله : كثير عزة - وهو من الطويل - .

المعنى : وصف كلفه بمن يحب وحرصه على الإقامة عندها، فتمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها.

الإعراب : «وكنت» الواو عاطفة وكان فعل ماض ناقص والتاء اسمه «كذى» جار ومجرور خبر كان «رجلين» مضاف إليه «رجل» - بالجر - بدل من رجلين «صحيحة»صفتها «ورجل» - بالجر - عطف على رجل الأولى - ويجوز نصب «رجلا» فى الموضعين على إضمار أعنى، ويجوز رفعهما على حذف المبتدأ. أى : إحداهما رجل . «رمى» فعل ماض «فيها» متعلق برمى «الزمان» فاعل رمى ، ومفعول رمى محذوف ، تقديره : رمى فيها الزمان داء «فشلت» عطف على رمى.

الشاهد فيه : «رجل صحيحة» فإن «رجل» نكرة أبدلها من «رجلين» وهو أيضا نكرة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٢٣٨ / ٢ وذكره ابن يعيش ٦٨ / ٣. وسيبويه ٢١٥ / ١ وابن هشام فى المغنى ٩٤ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٧٣ فى الخزانة.

أو اقتضَى بعضًا أو اشتمالاَ   كأنّكَ ابتهاجَكَ استمَالاَ

اعلم أنه يجوز إبدال الظاهر من (الظاهر)[1] وإبدال الظاهر من المضمر على تفصيل، وهو أن الضمير إن كان لغائب أبدل منه الظاهر مطلقا نحو «ضربته زيدا».

وإن كان لحاضر أبدل منه بدل البعض نحو[2].

أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ   رِجْلِي فرِجْلِي شثنة المناسِمِ

فى أحد الأوجه.

---

(١) ب ، جـ وفى أ (المضمر).

(٢) قائله : هو العديل - بزنة التصغير - بن الفرخ - بزنة القتل . وكان قد هجا الحجاج بن يوسف الثقفى، وهرب إلى الروم واستنجد بالقيصر فحماه، ثم أرسل الحجاج إلى قيصر يتهدده إن لم يرسله، فلما مثل بين يديه عنفه. - وهو من الرجز -

اللغة : «أوعدنى» تهددنى «الأداهم» جمع أدهم - وهو القيد «شثنة» غليظة خشنة «المناسم» - جمع منسم - بزنة مجلس ، وأصله طرف خف البعير، فاستعمله فى الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والصبر على احتمال المكروه.

الإعراب : «أوعدنى» فعل ماض وفاعله مستتر فيه والنون للوقاية والياء مفعول به «بالسجن» جار ومجرور متعلق بأوعد «والأداهم» معطوف على السجن. «رجلى» بدل بعض من ياء المتكلم فى أوعدنى والياء مضاف إليه «فرجلى» مبتدأ «شثنة» خبره «المناسم» مضاف إليه :

الشاهد فيه : «أوعدنى .. رجلى» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «رجلى» بدل بعض من كل من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولا لأوعد.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٣٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٨٧ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٤ ، وابن الناظم . وذكره ابن يعيش فى شرح المفصل ٧٠ / ٣ ، والسيوطى فى الهمع ١٢٧ / ٢ وابن هشام فى الشذور ص ٤٥٧ . والشاهد رقم ٣٦٨ فى الخزانة.

وبَدل الاشتمال نحو[1] :

.... وما أَلفَيتنى حِلمِى مُضَاعَا

ومثله قوله : «ابتهاجك استمالاَ»[2].

وأما بدل الكل ، فإما أن يفيد معنى الإحاطة كالتوكيد . أو لا.

فإن أفاد معنى الإحاطة جاز نحو «جئتم صغيركم وكبيركم» ومنه ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾[3].

---

(١) قائله : هو عدى بن زيد العبادى شاعر جاهلى - وهو من الوافر -.
صدره : ذَرِينى إنّ أَمْرَكِ لن يُطاعَا.
اللغة : «ذرينى» دعينى - يخاطب امرأة - أمر من يذر بمعنى يدع «ألفيتنى» وجدتنى.
المعنى : يخاطب عاذلته على إتلاف ماله فيقول: ذرينى من عذلك فإنى لا أطيع أمرك فالحلم وصحة التمييز والعقل يأمرننى بإتلافه فى اكتساب الحمد ولا أضيع.
الإعراب : «ذرينى» فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المخاطبة فاعله والنون للوقاية والياء مفعول به «إن» حرف توكيد ونصب «أمرك» اسم إن والكاف مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يطاعا» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه والألف للإطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل «وما» الواو عاطفة وما نافية «ألفيتنى» فعل ماض وتاء المخاطبة فاعله والنون للوقاية والياء مفعوله الأول «حلمى» بدل اشتمال من ياء المتكلم فى ألفيتنى - والياء مضاف إليه «مضاعا» مفعول ثان لألفى.
الشاهد فيه : «ألفيتنى حلمى» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «حلمى» بدل اشتمال - من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم فى «ألفيتنى».
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٣٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٨٦ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٤ - وذكره سيبويه ٧٨ / ١ . وابن يعيش ٦٥ / ٣ ، والسيوطى فى الهمع ١٢٧ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٦٩ فى الخزانة، وابن هشام فى الشذور ص ٤٥٧ .

(٢) أى : فرحك استمالا - السين والتاء زائدتان أو للصيرورة . أى : أملت القلوب إليك أو صيرتها مائلة إليك . وابتهاجك بدل من الضمير فى أنك ، واستمالا خبر أن.

(٣) أى : لجميعنا لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجمع. فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير (نا) المجرور باللام، وهو من الآية ١١٤ من سورة المائدة.

وإلا فمذاهب[1] .

أحدها : المنع ، وهو قول جمهور البصريين[2] .

والثانى : الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين، وسمع الكسائى إلى أبى عبد الله وقال[3]:

بكم قُريشٍ كُفِينا كلَّ مُعْضِلةٍ ....

والثالث : أنه يجوز فى الاستثناء نحو «ما ضربتكم إلا زيدا» وهو قول قطرب [4].

---

(١) وإلا . أى : فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة.

(٢) لعدم الفائدة، إذ ضمير الحاضر فى غاية الوضوح.

(٣) قائله : لم أقف على قائله - وهو من البسيط-.

وتمامه : وأمَّ نهجَ الهُدَى مَن كان ضِلِّيلاَ.

اللغة : «كفينا» أى وقينا «معضلة» - بكسر الضاد - اسم فاعل من أعضل الأمر، إذا اشتد وصعب المخرج منه «أم» قصد «نهج الهدى» طريقه «ضليلا» - بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة - الشديد الضلال .

الإعراب : «بكم» جار ومجرور متعلق بكفينا «قريش» بدل من كاف المخاطبين المجرورة محلا بالباء «كفينا» فعل ماض مبنى للمجهول، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل، وهو المفعول الأول «كل » مفعول ثان لكفى «معضلة» مضاف إليه «وأمّ» الواو عاطفة وأمّ فعل ماض «نهج» مفعول به لأم «الهدى» مضاف إليه «من» اسم موصول : فاعل أم مبنى على السكون فى محل رفع. «كان» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى«من» «ضليلا» خبر كان. وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه : «بكم قريش» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو «قريش» من ضمير الحاضر وهو ضمير المخاطبين للمجرور محلا بالباء - بدل كل من كل - من غير أن بدل البدل على الإحاطة.

مواضعه : ذكره ابن هشام فى شذور الذهب ص ٤٥٨ .

(٤) وفيه نظر : بأن زيداً ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض، ويظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه، هـ صبان ٩٩ / ٣ .

وأما إبدال المضمر من المضمر فنحو «رأيتك إياك» - وتقدم الخلاف فيه فى باب التوكيد.

وأما إبدال المضمر من الظاهر فنحو «رأيت زيدا إياه».

قال فى التسهيل : ولا يُبدل مضمرٌ من مضمَر ولا من ظاهر ، وما أوهَم ذلك جُعل توكيداً إن لم يُفِد إضراباً[1] .

وقال فى شرحه : والصحيح عندى أن نحو «رأيت زيدا إياه» لم يستعمل فى كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيدا.

وأشار بقوله ما لم يفد إضرابا إلى نحو إياك وإياى قصد زيد، تريد إياى فإنه بدل. . .

قوله :

وبَدَلُ المُضَمَّنِ الهمزَ يَلِى همزاً كمن ذا أسعيدٌ أم علِى

يعنى : أن المبدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة، وقد مثله.

تنبيه :

نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط فإنه يقرن بإن نحو «متى تقم إن ليلاً وإن نهاراً قمت».

قوله :

ويُبدَلُ الفعلُ من الفعلِ كَمنْ يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ

يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل، قال فى البسيط : باتفاق ، ومنه[2]:

---

(١) التسهيل ص ١٧٢ .

(٢) قائله : عبيد الله بن الحر الجعفى - وهو من الطويل -.

وتمامه : تَجِدْ حطبًا جَزْلاً ونارًا تأَجَّجَا.

اللغة : «تلمم» يقال : ألم الرجل بالقوم إلماما . أتاهم، «حطبا جزلا» أى : غليظا.

المعنى : أنهم يوقدون الحطب الجزل لتقوى نارهم، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها.

الإعراب : «متى» ظرف زمان للشرط العامل فيه تأتنا «تأتنا» تأت مجزوم بحذف حرف العلة وهو فعل الشرط ونا مفعول والفاعل ضمير مستتر «تلمم» فعل مضارع بدل من تأتنا

متَى تأتِنا تُلْمِمْ بِنَا فى ديارِنا ....

وبدل الاشتمال نحو ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ ﴾[1] و «من يصل إلينا يَستعن بنا يُعن» وحكى فى البسيط فيه خلافا.

ولا يبدل بدل بعض ، وأما بدل الغلط فقال فى البسيط : جَوَّزه سيبويه وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه[2].

تنبيهان :

الأول : ذكر كثير من النحويين أن الجملة قد تبدل من الجملة، ومثله الشارح بقوله[3] :

= وفاعله ضمير مستتر «بنا» متعلق بالفعل «فى ديارنا» جار ومجرور ونا مضاف إليه «تجد» جواب الشرط مجزوم والفاعل ضمير «حطبا» مفعول «جزلا» صفة «ونارا» معطوف على حطب «تأججا» فعل ماض وفاعله ضمير النار والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : «تأتنا تلمم» فالفعل «تلمم» بدل من الفعل «تأتنا».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : المكودى ص ١٢٤ ، والسيوطى ص ١٠١ والهمع ١٢٨ / ٢ ، وسيبويه ٤٤٦ / ١ والأشمونى ٤٤٠ / ٢ .

(١) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان.

(٢) ومثله الشاطبى بنحو (إن تطعم زيدا تكسه أكرمك).

(٣) قائله : لم أقف على اسم قائله- وهو من الطويل -

وتمامه : وإلاَّ فكُنْ فى السِّرِّ والجهرِ مُسْلِمَا

الإعراب : «أقول» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه «له» جار ومجرور متعلق به «ارحل» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة مقول القول «لا تقيمن» جملة مؤكدة بالنون وقعت بدلا من قوله «ارحل» «وإلا» أى : وإن لم ترحل، وهى فعل الشرط «فكن» الفاء واقعة فى جواب الشرط «كن» فعل أمر واسمها ضمير مستتر «فى السر» جار ومجرور «والجهر» عطف عليه «مسلما» منصوب على أنه خبر لكان.

الشاهد فيه : «لا تقيمن» فإنه جملة بدل عن جملة أخرى وهى «ارحل» .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٠ / ٢ ، وابن الناظم.

أقولُ له ارحَلْ لا تُقيمَنَّ عندَنا ....

وبقوله عز وجل: ﴿ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ (٨١) قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا ﴾[١].

وبقوله تعالى : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾[٢].

وبقوله عز وجل : ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (٢٠) اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾[٣].

وفى الارتشاف : وما استدل به لا يقوم به حجة.

الثانى : أجاز ابن جنى والزمخشرى والمصنف أن تبدل الجملة من المفرد، وجعل المصنف من ذلك «عرفت زيداً أبو مَنْ هو»[٤].

وجعل الزمخشرى قوله تعالى : ﴿ هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾[٥]. بدلا من النجوى .

وجعل ابن جنى : «كيف يلتقيان» بدلا من حاجة وأخرى فى قوله[٦].

---

(١) من الآية ٨١ ، ٨٢ من سورة المؤمنون.

(٢) من الآية ١٣٢ ، ١٣٣ من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٢١ من سورة يس.

(٤) «أبو» مبتدأ و «من» مضاف إليه و «هو» خبر ،والجملة بدل من «زيدا» بدل اشتمال، لا مفعول ثان، لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد.

(٥) وقبله «وأسَرُّوا النَّجوَى الذين ظَلَمُوا».

(٦) قائله : قال العينى : احتج به أبو الفتح وغيره، ولم أرأحدا عزاه إلى قائله ، وقيل : قائله الفرزدق . يشكو من تفرق حاجاته وتباعد ما بينها ، وأنه موزع القلب مشتت البال - وهو من الطويل -

الإعراب : «إلى الله» متعلق بأشكو «بالمدينة» متعلق بمحذوف حال من حاجة تقدمت عليها «حاجة» مفعول أشكو «وبالشام» معطوف على الجار والمجرور. «أخرى» معطوف على حاجة ،وهما معمولان لأشكو «كيف» اسم استفهام . حال تقدمت على صاحبها وعاملها «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، والجملة بدل اشتمال من حاجة وأخرى.

إلى الله أشكُو بالمدينةِ حاجةً وبالشامِ أُخرَى كيفَ يلتقيانِ؟

كأنه قال : أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما.

= الشاهد فيه : «كَيفَ يلتقيان» ؟ حيث أبدل هذه الجملة من مفرد وهو «حاجة» و «أخرى» - بدل كل.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٠ / ٢ ، وابن هشام ٢١٤ / ٣ والسيوطى ص ١٠١ . وذكره ابن هشام أيضا فى المغنى ١٧٤ / ١ ، ٧٠ / ٢ ، وذكره السيوطى أيضا فى الهمع ١٢٨ / ٢ .

النداء

فيه لغتان : كسر النون ، وضمها .

ومعناه لغة : الدعاء.

واصطلاحا : دعاء بحروف مخصوصة، وهى : يا ، وأى ، وأيا ، وهيا، والهمزة ، ووا فى الندبة.

وزاد الكوفيون : آ ، وآىْ - بالمد -.

وأخبر سيبويه رواية عن العرب أن الهمزة للقريب المصغى ،وأن ما سواها للبعيد مسافة أو حكما.

وعلى مذهب سيبويه اعتمد الناظم فقال :

وللمُنَادَى النَّاءِ أو كالنَّاءِ يا   وأىْ وآ كذا أيا ثُمَّ هَيَا

والهمزُ للدَّانِى . .

فالنائى : هو البعيد مسافة ، وكالنائى : هو البعيد حكما كالساهى ، والدانى : هو القريب ، ولا حاجة إلى ذكر سائر المذاهب ، لأن قائليها لم يعتمدوا إلا على الرأى ،و الرواية لا تعارض بالرأى. كذا قال المصنف.

وقوله : وَوَا لمن نُدِبْ.

يعنى : مختصة بالندبة، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز بعضهم استعمالها فى غير الندبة قليلا.

وقوله : (أو يَا) يعنى : أن «يا» قد تستعمل فى الندبة بشرط أمن اللبس[1] فإن خيف التباس المندوب بغيره تعينت «وا»[2] .

---

(١) مثال أمن اللبس قوله :

حُمِّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصطبرتَ لَهُ   وقُمْتَ فيه بأمرِ الله يا عُمَرَا

فصدور ذلك بعد موت عمر دليل على أنه مندوب، وليس الدليل الألف لأنها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه. هـ ١٠٣ / ٣ صبان.

(٢) مثل خوف اللبس . فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وا زيد - بالواو - إذ لو أتيت بيا، لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء. هـ ١٠٣/٣ صبان.

ولذلك قال:

وغيرُ وَا لدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

تنبيهات :

الأول : أجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس.

الثانى : ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الأدوات أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة.

الثالث : ذهب ابن السكيت[1] إلى أن ها «هيا» بدل من همزة «أيا» وتبعه ابن الخشاب[2] .

الرابع : قال فى شرح التسهيل : لم يذكر آ ، وآى - بالمد - إلا الكوفيون رووهما عن العرب الذين يثقون بعربيتهم ، ورواية العدل مقبولة.

قلت : وذكر غيره أن الأخفش حكى (آ) فى الكبير ، وجعلها ابن عصفور للقريب كالهمزة.

وقوله :

وغيرُ مَنْدُوبٍ ومُضْمَرٍ ومَا　　　جَا مُستغاثًا قد يُعَرَّى فَاعْلَمَا

المنادى قسمان :

---

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة، وأخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبى عمرو الشيبانى، وله تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر، ومات يوم الاثنين لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومائتين.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوى، قال القفطى: كان أعلم أهل زمانه بالنحو حتى يقال : إنه كان فى درجة الفارسى، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة ، وله تصانيف كثيرة،فقد صنف شرح الجمل للجرجانى، والرد على ابن بابشاذ فى شرح الجمل، وشرح اللمع لابن جنى ولكن لم يتم، وغير ذلك ، توفى عشية الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة.

فـالأول : يمتنع حـذف حـرف النداء مـعـه، وهو المندوب نحـو «وازيداه» والمضمر نحو «يا أنت ويا إياك» ، والمستغاث نحو «يالزيد».

فإن قلت : ما سبب (منع)[1] الحذف مع هذه الثلاثة ؟

قلت : أما المندوب والمستغاث، فلأن المطلوب فيهما مد الصوت ، والحذف ينافيه. وأما المضمر فلأن الحذف معه تفوت به الدلالة على النداء.

تنبيه :

فهم من كلامه جواز نداء المضمر، وفيه تفصيل.

فـإن كان لمتكلم أو غـائب لـم يجز ، لا يقـال : « يا أنا » ولا « يا هو » (وإن كان)[2] لمخاطب ففيه خلاف. قال فى الارتـشاف: والصحيح المنع. انتهـى.

وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله «يا إياك قد كَفَيْتُكَ»[3] وهو القياس ، وبصيغة الرفع كقوله [4]:

---

(١) أ .

(٢) أ، جـ .

(٣) قيل : إن الأحوص اليربوعى وفد مع ابنه على معاوية ، فقام الأب فخطب ، فلما انتهى قام الابن ليخطب ، فقال له الأب ذلك. أى : قد أغنيتك عن القول.

(٤) قائله : هو الأحوص اليربوعى، قاله العينى ،وصوب أنه لسالم بن دارة فى مُرّ بن واقع.
وتمامه : انت الّذى طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا - وهو من الراجز -.
اللغة : «الأبجر» المتنفخ البطن «طلقت» فارقت حلائلك «عام جعتا» أى : فى الوقت الذى وقعت فيه المجاعة.
المعنى : يذم المخاطب بأنه عظيم البطن وابن عظيمها، ويقول : أنت الذى فارقت زوجاتك حين لم تجد ما تسد به رمقك وتملأ به بطنك، وأبيت السعى لجلب رزقهن .
الإعراب : «يا» للنداء «أبجر» منادى على الضم «ابن» صـفة «أبجر» مضـاف إليه - وكان حق أبجر الجر بالفـتحة لوزن الفعل، ولكنه صرف للضـرورة «يا» للنداء «أنتا» منادى مبنى على ضم مقدر منع منه حركة البناء الأصلى، والألف للإطلاق.
=

يا أبجرُ ابنَ أبْجَرِ يا أنْتَا

وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض.

وتأول بعضهم «يا إياك» على أن «يا» للتنبيه و «إياك» منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده.

و «يا أنت» على أن «يا» للتنبيه و «أنت» مبتدأ ، و«أنت» الثانى مبتدأ ثان أو توكيد ، أو فصل ، أو بدل ، والخبر الموصول.

والقسم الثانى : يجوز فيه حذف النداء - وهو ما عدا القسم الأول - إلا أن منه ما يقل الحذف معه، ومنه ما يكثر.

وقد نبه على ما يقل بقوله :

وذاكَ فى اسمِ الجنسِ والمُشارِ لهُ قَلَّ ومَن يَمْنَعْهُ فانصرْ عاذلَهْ

الإشارة إلى تعريِّه من الحرف. ومن حذفه من اسم الجنس قوله : «ثَوْبِى حَجَرُ»(1).

وجاءت منه ألفاظ فى النثر والنظم.

ومذهب البصريين : أن حذف حرف النداء منه لا يجوز إلا فى شذوذ أو ضرورة.

وهو عند الكوفيين قياس مطرد.

= الشاهد فيه : «يا أنتا» حيث نادى الضمير الذى فى موضع الرفع.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٣ / ٢ وابن هشام ٢٢٠ / ٣.

وذكره ابن يعيش ١٢٧ / ١ ، والسيوطى فى الهمع ١٧٤ / ١ ، والشاهد ١٠٥ فى الخزانة.

(١) قاله عليه الصلاة والسلام حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه ليغتسل وكان رخاما.

ومن حذفه من اسم الإشارة قوله[1]:

.... بمثلِكَ هذا لوْعَةٌ وغرَامُ

وسمع منه أبيات .

ومذهب البصريين : أنه لا يجوز ، ولذلك لحنوا أبا الطيب فى قوله[2]:

هذِى بَرَزْتِ لنا فهِجْتِ رَسِيسًا.

---

(١) قائله : هو ذو الرمة - غيلان بن عقبة- وهو من الطويل -.

وصدره : إذا هَمَلَتْ عَيْنِى لها قال صاحِبِى.

اللغة : «هملت العين» سال دمعها «لوعة» اللوعة : حرقة القلب من ألم الحب «غرام» شدة رغبة.

المعنى : كلما بكى وسال دمعه عند تذكر المحبوبة قال له صاحبه يا هذا إنك شديد الحب لها والغرام بها وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئا يخفف من لوعته.

الإعراب : «إذا» شرطية «هملت» فعل الشرط والتاء للتأنيث «عينى» فاعله «لها» متعلق بهملت ، واللام للتعليل. أى : لأجل المحبوبة «قال» فعل ماض جواب الشرط «صاحبى» فاعله مضاف للياء «بمثلك» جار ومجرور خبر مقدم. «هذا» ها للتنبيه ذا اسم إشارة منادى على حذف حرف النداء «لوعة» مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب مقول القول «وغرام» عطف على لوعة.

الشاهد فيه : «هذا» حيث حذف منه حرف النداء.

مواضعه : ذكره من شراح لألفية : الأشمونى ٢/٤٤٣ ، وابن هشام ٢٢٢ / ٣ ، والمكودى ص ١٢٤. وذكره السيوطى فى الهمع ١٧٤ / ١ .

(٢) قائله : هو أبو الطيب - أحمد بن الحسين - المتنبى- وهو من الكامل -.

وتمامه : ثم انْثَنَيْتِ وما شَفَيْتِ نسيسًا.

اللغة : «برزت» ظهرت «فهجت» من هاجه إذا أثاره «رسيسا» - بفتح الراء وكسر السين - وهو مس الحمى أو الهم «نسيسا» - بفتح النون وكسر السين - بقية النفس.

الإعراب : «هذى» منادى حذف منه حرف النداء ، والتقدير : يا هذه «برزت» فعل ماض والتاء فاعل «لنا» جار ومجرور متعلق ببرزت «فهجت» الفاء عاطفة وهاج فعل ماض والتاء فاعل والجملة عطف على «برزت» «رسيسا» مفعوله - وإعراب الباقى واضح. =

ومذهب الكوفيين جوازه، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1].

تنبيه:

ظاهر كلامه موافقة الكوفيين على الجواز ، وقال الشارح : وقول الشيخ : ومَن يمنعهُ فانصرْ عاذِلَه، يوهم اختيار مذهب الكوفيين.

هذا إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك.

قلت : قد صرح بموافقتهم فى اسم الجنس فى شرح الكافية ، فقال : وقولُهم هذا أصح . انتهى . والإنصاف القياس على اسم الجنس ، لكثرته نثرا ونظما.

(وقصر)[2] اسم الإشارة على السماع ، إذ لم يرد إلا فى الشعر.

وأما نحو «ثم أنتم هؤلاء» فمتأول[3].

فإن قلت : فهم من كلامه أن ما سوى هذه الخمسة يجوز معه حذف حرف النداء ، وليس على إطلاقه.

فقد ذكر فى التسهيل[4] : أن مما يلزمه الحرف لفظ الجلالة والمتعجب منه، ولم يذكرهما هنا، وقد ذكر الأول فى الكافية دون الثانى.

= الشاهد فيه : «هذى» حيث حذف منه حرف النداء، وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة لا يجوز عند البصريين.

وخُرِّج على أن «هذى» إشارة إلى البرزة فهى مصدر.

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه ٤٤٤ / ٢ .

(١) من الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٢) ب ، جـ وفى أ «وقصره على».

(٣) مؤولة على أن «هؤلاء» بمعنى الذين ، وهو خبر عن «أنتم» أو بالعكس، وجملة «تقتلون» صلة أو «هؤلاء» اسم إشارة ، وجملة «تقتلون» حال.

(٤) التسهيل ص ١٧٩ .

قلت : لما كـان الأكثـر فى لفظ الجلالـة تعويض الميم عن حـرف النداء لم يذكره مع ما يلزمه الحرف.

وأما المتعجب منه، فلما كان كالمشتـقات لفظا وحكما نحو «ياللماء» استغنى بذكره عنه.

فإن قـلت : إذا كان حـرف النداء غيـر لازم مع لفظ الجلالة ، لكونـه قد يحذف إذا عوض عنه . فما وجه ذكره فى التسهيل والكافية مع ما يلزم الحرف؟.

قلت : وجهه أنه مما يلزمه الحرف إذا لم يعوض.

فإن قلت : أطلق فى اسم الجنس ، والمراد إنما هو اسم الجنس المبنى للنداء، فإنه محل الخلاف.

فأمـا اسم الجنس المفرد غيـر المعين فقد نصّ فى الكافـية وشرحـها على أن الحرف يلزمه.

قلت : أجاز بعضهم حذف الحرف منه أيضا نحو «رجلاً خذ بيدى».

فلعله ذهب هنا إلى ذلك ، فيكون إطلاقه مرادا.

فإن قلت : وأطلق أيضا فى (اسم)[1] الإشارة ،وهو مقيد بألا يصحب كاف الخطاب فإن صحبها ففى ندائه مع ثبوت الحرف خلاف ، وممن منع السيرافى.

فإن لم يصحبه الحرف فلا خلاف فى جواز ندائه. ذكره فى الارتشاف.

قلت : كأنه اعتمد على تقييده بالواقع ، لقلته.

تنبيه :

قال فى الكافيـة - بعد ذكر لفظ الجلالة والمضمر والمسـتغاث واسم الإشارة واسم الجنس -.

وغير ذى الخمسة ناده بيا   أو غيرها أو أوله تعريا

وذكر فى شرحها : أن ذلك بإجماع.

---

(١) أ، جـ .

فقد يقال : يرد عليه المندوب والمتعجب منه.

والجواب : أنه ذكر المندوب قبل ذلك . فقال : وألزم المندوب وا أو لفظ يا وتقدم الجواب عن المتعجب منه.

والحاصل : أن حرف النداء يجوز حذفه من العلم نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴿٢٩﴾﴾.

والمضاف نحو «رب اغفر لي ولأخى» ، والموصول نحو «من لا يزالُ مُحْسِنًا أحسِنْ إلىَّ»، وأى : نحو «أيها المؤمنون» والمطول نحو «خيراً مِن زيد أقبِلْ».

ويختلف فى جواز حذفه من اسم الجنس المبنى للنداء، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة.

ويمتنع مع الأشياء المتقدم ذكرها.

قوله :

وابنِ المعرَّفَ المنادَى المُفرَدا على الّذى فى رفْعِه قد عُهِدا

المعرف : يشمل ماله تعريف قبل النداء نحو «يا زيد» وما (حصل) [٢] له تعريف فى النداء نحو «يا رجلُ».

أما نحو «يا زيد» فقيل : باق على علميته ، وهو مذهب ابن السراج، وقيل: سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال، وهو مذهب المبرد والفارسى.

وإلى الأول ذهب المصنف، واحتج بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى واسم الإشارة.

وأما نحو «يا رجل»، فقيل: تعرف بالإقبال والقصد[٣] وإليه ذهب المصنف وقيل : بأل محذوفة.

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة يوسف.

(٢)أ، جـ ، وفى ب (حدث) .

(٣) قال الصبان ١٠٥ / ٣ - القصد: قصد المنكر بعينه، والإقبال : أى إقبال المتكلم على المنادى، أى: إلقاؤه الكلام نحوه.

والمراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ولا شبيها به. كما فى باب «لا» فيشمل المثنى والجمع والمركب تركيب مزج.

وقوله :

على الذى فى رفعهِ قد عُهِدا.

يعنى : أنه يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء من ضمة ظاهرة نحو «يازيد». و «يا رجال» و«يا مسلمات»، أو مقدرة نحو «يا زيدون».

فإن قلت : ما علة بناء المنادى المفرد؟.

قلت : شبهه بالمضمر من نحو (يا أنت) فى التعريف والإفراد وتضمين معنى الخطاب.

وقيل إجراؤه مجرى الأصوات. ونسب إلى سيبويه .

تنبيهات :

الأول : قال فى التسهيل : ويجوز نصب ما وصِف من معرّف بقصد وإقبال(١)، وحكاه فى شرحه عن الفراء، وأيَّدَه بما روى من قوله عليه الصلاة والسلام فى سجوده «يا عظيمًا يُرْجَى لكلِّ عظيمٍ».

وجعل منه(٢) :

أَدَاراً بِجُزْوَى هِجْتِ للعينِ عَبْرَةً. .

---

(١) التسهيل ص ١٨٠ .

(٢) **قائله** : هو ذو الرمة - وهو من الطويل -.

وتمامه : فماءُ الهوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرقْرَقُ.

اللغة : «بجزوى» - بضم الجيم وسكون الزاى وفتح الواو - اسم موضع بعينه «هجت» حركت «عبرة». العبرة : الدمعة «فماء الهوى» يعنى : الدمع «يرفض» يسيل بعضه فى إثر بعض «بترقرق» يبقى فى العين متحيرا يجىء ويذهب ، وقيل بتدفق.

المعنى : أنه نظر إلى دار بعينها عهد فيها من يحب فهاجت شوقه وحزنه، والدمع يسيل بعضه إثر بعض ، أو يبقى فى العين متحيرا.

فظاهر مذهب البصريين أن النصب فى هذا البيت ونحوه ، لقصد التنكير.

الثانى : ذهب الكسائى والزيادى إلى أن ضمة «يا زيد» ونحوه ضمة إعراب ونقله ابن الأنبارى عن الكوفيين.

الثالث : ذهب بعض الكوفيين. إلى أن نداء المثنى والمجموع على حده بالياء تشبيها بالمضاف.

قال فى البسيط : وهو فاسد، لأنه ليس مركبا.

الرابع : إذا ناديت «اثنَىْ عَشَرَ» و «اثنتى عشرة » قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة - بالألف -.

وقال الكوفيون : يا اثنى عشر، ويا اثنتى عشرة - بالياء - إجراء لهما مجرى المضاف.

وأشار بقوله : «ولْيُجْرَ مَجْرَى ذى بِناءٍ جُدِّدَا» (والْفِ انْضمامَ ما بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا).

إلى أن ما كان مبنيا قبل النداء ، يقدر بناؤه على الضم نحو «(يا سيبويه) و(يا رقاش) و (يا خمسة عشر) و (يا برق نحره)»[1].

= الإعراب : «أدارا» الهمزة للنداء ودارا نكرة منادى «بجزوى» جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: أدارا مستقرة «بجزوى» هجت «هاج» فعل ماض والتاء فاعل «للعين» جار ومجرور متعلق به «عبرة» مفعول به «فماء» مبتدأ «الهوى» مضاف إليه «يرفض» خبره «أو يترقرق» عطف عليه.

الشاهد فيه : «أدارا» نصب ، لأنه منادى منكور فى اللفظ ، لاتصاله بالمجرور بعده ووقوعه فى موضع صفته، كأنه قال : أدارًا مستقرة بجزوى ، فجرى لفظه على التنكير وإن كان مقصودا بالنداء معرفة فى التحصيل.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٥ / ٢ . وذكره سيبويه ٣١١ / ٢، والشاهد ١١٣ فى الخزانة..

(١) أ ، جـ .

(ويظهر أثر التقدير فى التابع فيجوز)[1] «يا سيبويه الظريف» - بالنصب - اتباعا للمحل - وبالرفعِ - إتباعا للبناء المقدر[2].

وإلى هذا أشار بقوله :

.. وليُجرَ مُجْرَى ذِى بناءٍ جُدِّدَا

ثم قال :

والمفردَ المنكورَ والمضافَا وشِبْهَهُ انصِبْ عادِمًا خِلاَفَا

مثال المفردَ المنكور - يعنى : الذى لم يقصد به معين - قول الأعمى «يا رجلاً خُذْ بيدى» وقوله[3] :

---

(١) أ ، جـ .

(٢) وإنما لم يجر مراعاة لكسرة البناء، لأنها لأصالتها بعيدة عن حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة فى المتبوعية، وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة، لأن التحقيق أنها حركة إتباع هـ ١٠٧ / ٣ صبان.

(٣) قائله : هو عبد يغوث بن وقاص - من قصيدة ينوح فيها على نفسه عندما أسرته تيم الرباب.

وتمامه : نَدامَاىَ مِن نَجْرانَ أنْ لا تَلاقيا - وهو من الطويل -.

اللغة : «عرضت» تعرضت أو أتيت العروض - وهو مكان «ندامای» - المؤنس على الشراب «نجران» بلد باليمن.

المعنى : يندب حظه وينادى الركبان وهو فى الأسر ، ويقول : إذا بلغتم العروض فبلغوا ندمائى وأحبائى أنه لا تلاقى بيننا، فإننا لا ندرى ما الله صانع بنا.

الإعراب : «أيا» حرف نداء «راكبا» منادى منصوب بالفتحة «إما» إن شرطية وما زائدة «عرضت» فعل ماض فعل الشرط التاء فاعل «فبلغن» الفاء واقعة فى جواب الشرط بلغن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل جزم جواب الشرط «ندامای» مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» متعلق بمحذوف حال من ندامای «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية للجنس «تلاقيا» اسمها والألف للإطلاق والخبر محذوف أى : لنا، والجملة فى محل رفع خبر «أن» وجملة أن فى محل نصب مفعول ثانٍ لبلغن.

الشاهد فيه : «أيا راكبا» حيث نصب «راكبا» ، لكونه نكرة غير مقصودة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٥ / ٢ ، وابن هشام ٢١٦ / ٣ ، وابن عقيل ١٩٣ / ٢ ،وابن الناظم . وذكره ابن يعيش ١٢٨ / ١ ، وفى الشذور ص١٠٧ ، وفى القطر ص ٢٠٤ ، وسيبويه ٣١٢ / ١ ، والشاهد ١١٥ فى الخزانة .

أَيَا راكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ....

والمضاف نحو «يا غلام زيد»، والمشبه بالمضاف - ويسمى المطول والممطول - وهو طول بعمل أو عطف نحو «يا عظيما فضله» و «يا راحما عبده» و «يالطيفا بالعباد» ونحو «يا ثلاثةً وثلاثين» - اسم رجل.

فلو ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة والثلاثون . فيمن قال : والحارثُ والثلاثين فيمن قال : والحارثَ.

وفصّل الأخفش فقال : إن أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب الاسمين ، لأنهما إذ ذاك وقعا على مسمى واحد.

وإن (كان)[1] الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة، حكم لهما بحكم المعطوف (والمعطوف)[2] عليه.

قيل : وينبغى أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون كل منهما مقصودا بالنداء، فالحكم كذلك ، وبين أن يقصد ثلاثة مبهمة فينصبا معا.

تنبيه :

لا يطول المنادى بمعموله، إلا إذا كان ملفوظا به، فلا يعتد بالضمير المستكن.

«فرعان» على ذلك.

لو قلت : «يا ذاهبُ» لبنيت على الضم ، لعدم الاعتداد بالضمير.

ولو قلت : يا ذاهبُ وزيد» فإن عطف على ذاهب فالبناء ، أو على الضمير نصبت لعمله فى «زيد» بواسطة الحرف.

ومن ثم وجب «يا مشتركا وزيدا» - بالنصب عطفا على الضمير، لعدم استغنائه بواحد.

---

(١) أ، جـ .

(٢) أ، جـ .



فإن قلت : كيف قال «عادما خلافا» مع أن فى بعض ذلك خلافًا؟

ذهب المازنى : أنه لا يتصور وجود للنكرة غير المقبل عليها ، وأن ما جاء منونًا نحو : «أداراً بِجُزْوَى هِجْتِ للعين عبرةً». ضرورة.

وذهب ثعلب : إلى جواز ضم المضاف الصالح للألف واللام نحو «يا حسن الوجه».

قلت : أما الأول : فخلاف فى وجود قسم ، لا فى حكمه.

وأما الثانى : فجوابه أن مراده «عادما خلافا» فى صحة النصب ، ولم يختلف فى صحته ، وإن أجاز بعضهم معه الضم فى بعض المواضع.

وقوله :

ونحوَ زيدٍ ضُمَّ وافتَحنَّ مِنْ ... نحوِ أزيدُ بنَ سعيدٍ لا تَهِنْ

يجوز فى المنادى المضموم . أن يفتح بخمسة شروط :

الأول : أن يكون علما .

الثانى : أن ينعت بابن.

الثالث : أن يضاف الابن إلى علم.

الرابع : ألا يفصل بين ابن وموصوفه.

الخامس : أن يكون المنادى مما يضم لفظا.

فلو كان غير علم نحو «يا غلام ابن زيد» أو منعوتا بغير ابن نحو «يا زيد الكريم» أو أضيف الابن إلى غير علم نحو «يازيد ابن أختنا» أو كان المنادى لا تظهر الحركة فيه نحو «يا عيسى بن مريم» تعين الضم.

وقد جمع هذه الشروط قوله «أزيد بن سعيد».

فيجوز فى «زيد» ضمه على الأصل ، وفتحه إتباعا لفتحة «ابن» ولا يعتد بفصل الساكن.

وقد نصّ على اشتراط علمية المنادى والمضاف إليه واتصاله بقوله :

والضمُّ إنْ لم يَلِ الابنُ علمًا   أو يَلِ الابنَ عَلَمٌ قد حُتِمَا

فإن قلت : من أين يفهم اشتراط الاتصال ؟

قلت : من قوله (يل).

فإن قلت : قد أخل بالشرط الخامس.

قلت : هو شرط مختلف فيه ، فإن الفراء أجاز في نحو «يا عيسى بن مريم» تقدير الفتحة والضمة ، إلا أن المصنف شرطه في التسهيل[1] وأوجب تقدير الضمة إذ لا فائدة في تقدير الفتحة.

فإن قلت : كان ينبغي أن ينص على أن شرط الفتح في ذلك جعل الابن صفة، لأنه لو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر - تعيّن الضم، ولا يغنى تمثيله عن ذلك، لأن المثال يحتمل هذه الأوجه.

قلت : هي احتمالات مرجوحة ، وكونه نعتا هو الظاهر ، ولو نصّ على ذلك لكان أولى.

فإن قلت : لم يبين أى الوجهين أرجح.

قلت : ذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وقال ابن كيسان : الفتح أكثر في كلام العرب.

قيل : والفتح اختيار البصريين.

تنبيهات:

الأول : لا إشكال في أن فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضم موصوفه، وأما إذا فُتِح فمذهب الجمهور أنها أيضا فتحة إعراب ، وقال عبد القاهر : هي حركة بناء ، لأنك ركّبته مع «زيد».

---

(١) التسهيل ص ١٠٨.

الثانى : حكم «ابنة» حكم «ابن» فيما ذكر، فيجوز الضم والفتح فى نحو «يا هند ابنةَ زيدٍ» خلافا لبعضهم.

وأما النعت ببنت فلا أثر له فى النداء[1].

الثالث : يلحق بالعَلَم نحو « يا فلانُ بنَ فلان » و « يا ضُلُّ بنَ ضُلٍّ»[2] و«يا سيدُ بن سَيد» ذكره فى التسهيل[3] وهو مذهب الكوفيين.

ومذهب البصريين فى ذلك ونحوه مما ليس بعلم التزام الضم.

الرابع : أجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير «ابن» إذا كان المنعوت مفردا نحو:

«يا زيد الكريم» وأنشدوا[4] :

---

(١) نحو «يا هند بنت عمرو» - واجب الضم.

(٢) ضل - بضم الضاد - علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه .

(٣) التسهيل ص ١٨٠ .

(٤) قائله : هو جرير بن الخطَفى - من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز. -وهو من الوافر -

وتمامه : فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى بأجودَ منكَ. . . .

اللغة : «كعب بن مامة» هو كعب الإيادى - الذى يضرب به المثل فى الإيثار، لأنه آثر رفيقه فى السفر بالماء حتى مات عطشا، ومامة : اسم أمه «ابن سعدى» هو أوس بن حارثة، وسعدى : اسم أمه.

الإعراب : «فما» نافية حجازية «كعب» اسمها «ابن مامة» صفة ومضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن سعدى» معطوف عليه ومضاف إليه «بأجود» الباء زائدة وأجود خبر ما «ومنك» متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر» منادى مبنى على الفتح «الجوادا» صفته.

الشاهد فيه : «يا عمر الجواد» حيث إن «عمر» منادى مبنى على الفتح ، وقد وصف بغير «ابن» وهو «الجوادا».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٧ / ٢ ،و ابن هشام ٢٣٠ / ٣ . وذكره السيوطى فى الهمع ١٧٦ / ١.

. . . . يا عُمَرَ الجَوادَا - بالفتح -

وخرج على وجهين : أحدهما : أن أصله «يا عمرا» - بالألف - عند من يجيز إلحاقها من غير الندبة والاستغاثة والتعجب.

والآخر : أصله «عمرًا» - بالتنوين - ضرورة ، ثم حذفه؛ لالتقاء الساكنين.

الخامس : حكى الأخفش عن بعض العرب «يا زيدُ بنُ عمرو» بضم النون اتباعا لضمة الدال.

وقوله :

واضمُمْ أوِ انصِبْ ما اضطِراراً نُوِّنا مِمَّا له استِحْقاقُ ضَمٍّ بُيِّنا

الذى يستحق البناء على الضم هو المعرفة، فإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان:

أحدهما : الضم ، تشبيها بمرفوع ، اضطر إلى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف.

والثانى : النصب ، تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين.

وكلاهما مسموع من العرب.

والضم اختيار الخليل وسيبويه ، والنصب اختيار أبى عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد.

قال المصنف : وعندى أن بقاء الضم راجح فى العلم ، والنصب راجح فى النكرة المعينة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف.

وقوله :

وباضطرارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وأَلْ إلاَّ معَ اللهِ ومحكِيِّ الجُمَلْ

يعنى : أن الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضرورة .

كقوله[1] .

فيَا الغُلامانِ اللَّذَانِ فَرَّا ....

إلا فى موضعين :

أحدهما : (مع)[2] الله، فيجوز «يا الله» بوصل الهمزة وقطعها للزوم أل لهذا الاسم حتى صارت بمنزلة الحروف الأصلية.

والآخر : ما سمى به من الجمل المصدرة بأل نحو «يا المنطلق زيد» - فى رجل مُسمًّى بذلك - نصّ عليه سيبويه.

تنبيه :

قاس المبرد ما سمى به من موصول مُصدّر بأل على الجملة نحو «يا الذى قام» قال فى شرح التسهيل : وهو قياس صحيح. انتهى. ونص سيبويه على منعه. فإن قلت : أهمل هنا موضعًا ثالثا ذكره فى التسهيل[3] وهو اسم الجنس المشبه به نحو :

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من السريع - .

وتمامه : إِيّاكما أَنْ تُعقبانا شرا - وروى بدل «تعقبانا» تكسبانا، وفى الإنصاف تكسبانى.

الإعراب : «فيا» حرف نداء «الغلامان» منادى مبنى على الألف فى محل نصب «اللذان» صفة لقوله «الغلامان» باعتبار اللفظ «فرا» فعل ماض وألف الاثنين فاعل، والجملة لا محل لها صلة «إياكما» منصوب على التحذير لفعل مضمر وجوبا تقديره : احذرا «أن» مصدرية «تعقبانا» فعل مضارع منصوب بحذف النون وألف الاثنين فاعل ونا مفعول أول، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة «شرا» مفعول ثان.

الشاهد فيه : «فيا الغلامان» حيث جمع بين حرف النداء وأل - فى غير اسم الله تعالى .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٩ / ٢ ، وابن عقيل ١٩٧ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٦ ، والسيوطى ص ١٠٢ ، وذكره فى الهمع ١٧٤ / ١.

وذكره ابن يعيش ٩ / ٢ ، وابن الأنبارى فى الإنصاف ٢٠٨ / ١ والشاهد ١٢٩ فى الخزانة.

(٢) أ، جـ .

(٣) التسهيل ص ١٨١ .



«يا الأسدَ شِدَّةً»[1]

قلت : إنما لم يذكره هنا لأن مذهب الجمهور منعه، والجواز مذهب ابن سعدان فى شرح التسهيل : وهو قياس صحيح، لأن تقديره يا مثلَ الأسد فحسن، لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام.

وأجاز الكوفيون والبغداديون : دخول حرف النداء على ما فيه «أل» مطلقا، ولا حجة لهم فى نحو : «يا الغلامان» لأنه ضرورة.

وقوله :

والأكثرُ اللَّهُمَّ بالتعويضِ.

يعنى :أن الأكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشددة في آخره عن حرف النداء ، فيقال : «اللهم» وهذا من خصائصه.

ثم قال : **وشذ يا اللهم في قريض.**

وجه شذوذه أن فيه جمعا بين العوض والمعوض ، ومنه قوله [2]:

---

(١) قال المصنف وتبعه البعض : الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف، لأن شدة تمييز. هـ ٣/١١١ صبان.

(٢) قائله : هو أبو خراش الهذلى، وقيل : لأمية بن أبى الصلت - وهو من الرجز .

اللغة : «حدث» - بفتحتين - وهو الأمر الذى يحدث من مكاره الدنيا «ألما» نزل .

المعنى : يريد أنه إذا نزلت به حادثة أو أصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى فى كشف ما ينزل به.

الإعراب : «إنى» حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف يتعلق بأقول الآتى «ما» زائدة «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «ألما» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير مستتر فيه «أقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل رفع خبر إن«يا» حرف نداء «اللهم» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم المشددة زائدة.

الشاهد فيه : «يا اللهم يا اللهم» حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التى يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء - فجمع بين العوض والمعوض عنه -.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٤٩ / ٢ ، وابن هشام ٢٣٥ / ٣ ، وابن عقيل ١٩٧ / ٢ ، وابن الناظم، ، والمكودى ص ١٢٦ ، والسيوطى ص ١٠٢ ، وفى همعه ١٧٨ / ١ . وذكره ابن يعيش ١٦ / ٢ ، وابن الأنبارى فى الإنصاف ٢١٢ / ١ والشاهد ١٣٠ فى الخزانة.

إنِّى إذَا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أقولُ يا اللّهُمَّ يا اللّهُمَّا

تنبيهات:

الأول : مذهب الكوفيين أن الميم فى «اللهم» بقية جملة محذوفة وهى «أمَّنَا بِخَيْرٍ»، وليست عوضا عن حرف النداء، فلذلك أجازوا الجمع بينهما فى الاختيار.

الثانى : شذ أيضا حذف «أل» منه كقوله(1) :

لا هُمَّ إن كنتَ قَبِلْتَ حجَّتِج ....

وهو فى الشعر كثير.

الثالث : قال فى الارتشاف : لا يستعمل «اللهم» إلا فى النداء ، وشذ استعماله فى غير النداء.

---

(١) قائله : هو رجل من اليمانيين. وهو من الرجز -.
وتمامه : فلا يَزالُ شَاحج يأتِيكَ بِجْ.
اللغة : «حجتج» الأصل : حجتى، بإبدال الجيم من الياء المشددة - وهى جعجعة قضاعة «شاحج» البغل الذى يشحج. أى يصوت «بج» أى : بى.
المعنى : يريد . يا اللهم إن كنت قبلت حجتى، فلا يزال بى شاحج هذه صفته.
الإعراب : «لاهم» منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم «إن» شرطية «كنت» فعل ماض فعل ناقص وهو فعل الشرط والتاء اسمه «قبلت» فعل وفاعل «حجتج» مفعول به مضاف إلى الياء التى انقلبت جيما، وجملة قبلت فى محل نصب خبر كان «فلا يزال» الفاء واقعة فى جواب الشرط ولا نافية ويزال من أخوات كان «شاحج» اسم زال «يأتيك» فعل مضارع والفاعل ضمير والكاف مفعول ، والجملة فى محل نصب خبر زال «بج» جار ومجرور متعلق بيأتى.
الشاهد فيه : «لاهم» حيث حذف «أل» من اللهم شذوذا.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٤٩ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٥٥/١.

قلت : أنشد الفراء لبعض العرب[1]:

كَحلْفةٍ من أبى رِيَاحِ يَسْمَعُها لاهُم الكُبَارُ

وفيه شذوذان :

أحدهما : استعماله فى غير النداء ، لأنه فاعل يسمعها.

والثانى : تخفيف ميمه.

الرابع : إذا قلت «اللهم» ففى جواز وصفه خلاف. منعه سيبويه والخليل ؛ قال بعضهم : لأنه لما اتصلت به الميم صار بمنزلة صوت كقولك «يا هناه» وأجازه المبرد والزجاج.

الخامس : قال فى النهاية : استعمل «اللهم» على ثلاثة أنحاء:

---

(١) قائله : قال العينى : أنشده الفراء ولم يُبيِّن قائله ، وقيل : الأعشى. وهو من البسيط -

اللغة : «كحلفة» كيمين «أبى رياح» كناية عن رجل من بنى ضبيعة واسمه حصن بن عمرو «يسمعها» روى بدلها «يشهدها» «الكبار» - بضم الكاف وتخفيف الباء - صيغة مبالغة للكبير - بمعنى العظيم.

قال البغدادى : وإنشاد العامة : «يسمعها لاهه الكبار» وقال : أورده جماعة من النحويين: منهم المرادى فى شرح الألفية «يسمعها لاهم الكبار».

وقد ذكر فى العين وفى همع الهوامع «يسمعها اللهُمُّ الكبار».

وكان أبو رياح قد قتل رجلا من بنى سعد بن ثعلبة فسألوه أن يحلف أو يعطى الدية فحلف ثم قتل بعد حلفته ، فضربه العرب مثلا لما لا يغنى من الحلف.

الإعراب : «كحلفة» الكاف للتشبيه وحلفة مجرورة بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره : حلف كحلف أبى رياح «من» حرف جر «أبى» مجرور بمن «رياح» مضاف إليه ، والجار والمجرور صفة للحلفة تقديره: كحلفة كائنة من أبى رياح «يسمعها» يسمع فعل مضارع وها مفعول به «لاهم» فاعله «الكبار» صفته.

الشاهد فيه : «لاهم» حيث استعمل «اللهم» فى غير النداء.

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ١٧٨ / ١ ، والشاهد ١٢٥ فى الخزانة.

أحدها : أن (يراد به)[1] النداء المحض، كقولهم «اللّهم أنبنا»:

والثانى : أن يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع ، يقول لك القائل: «أزيد قائم»؟ فتقول : اللهم نعم ، أو اللهم لا.

الثالث : أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور. كقوله:

«أنا أزُورُكَ اللهم إذا لم تَدْعُنِى».

الا ترى أن وقوع (الزيارة)[2] مقرونًا بعدم الدعاء قليل؟. انتهى .

---

(١) ب ، جـ وفى أ (مرادًا به) .

(٢) ب - وفى أ، جـ (الزيادة).

فصلٌ

[في تابع المنادى]

تابِعَ ذِى الضَّمِّ المضافَ دُونَ ألْ　　　ألزِمْهُ نصبًا كازيدُ ذَا الحِيَلْ

اعلم أن المنادى إن كان معربا فتابعه منصوب لا غير، نحو : يا أخانا الفاضل (ما لم يكن)[1] بدلا أو عطف نسق ، فحكمهما بعد المعرب كحكمهما بعد المبنى على الضم وسيأتى.

وإن كان مبنيا على الضم نحو «يازيدُ» و «يا رجل» و «يا سيبويه» فتابعه إن كان بدلا أو عطف نسق فسيأتى الكلام عليهما.

وأما غيرهما فإن كان مضافا غير مقرون بأل لزم نصبه مطلقا، مثال النعت «يا زيدُ ذا الحِيَل» والتوكيد «يا زيد نفسَه» وعطف البيان «يازيدُ عائدَ الكلبِ».

وإن كان مضافا مقرونا بأل أو مفردا ففيه وجهان : الرفع إتباعا للفظ المنادى والنصب إتباعا لمحله.

وإلى ذلك الإشارة بقوله :

وما سِواهُ ارفَعْ أوِ انْصِبْ.

فشمل قوله ما سواه المضاف المقرون بأل نحو «يا زيدُ الحسنَ الوجهِ» والمفرد نحو «يا زيد الظريف» و «يا تميم أجمعين » و «يا سعيد كرز» . فيجوز فى جميع ذلك الرفع والنصب على ما تقدم.

فإن قلت: أما النصب إتباعا للمحل فظاهر، لأن المنادى مفعول بفعل مقدر.

وأما الرفع إتباعا للفظ فمشكل، لأن ضمة المنادى بناء، وحركة البناء لا تتبع.

قلت: لما كان البناء فى باب النداء مشابها للإعراب فى اطراد حركته جاز إتباعه.

فإن قلت : فهلا جاز الرفع أيضا فى المضاف العارى من أل ؟.

---

(١) أ ، جـ وفى ب (ما يكون ما لم يكن) .

قلت : لأنه يستلزم تفضيل فرع عن أصل، إذ لو كان منادى لوجب نصبه.

فإن قلت : فلم ألحق المضاف المقرون بأل بالمفرد فى جواز الوجهين؟.

قلت : لأن إضافته غير محضة، فلم يعتد بها.

فإن قلت : فهل الرفع والنصب فى المفرد سيان؟

قلت : لم ينص المصنف على تسوية ولا ترجيح ، ولكن النصب أقيس .

وفى الفرخ: أكثر قول العرب. الرفع فى «يازيد العاقل».

تنبيهات :

الأول : شمل قوله (تابع) الخمسة، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان . علم ذلك مما بعد.

الثانى : شمل قوله (ذى الضم) العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لأنه يقدر ضمة، و (قد)[1] تقدم تمثيل الثلاثة.

الثالث : أجاز الكسائى والفراء والطوال وابن الأنبارى : الرفعَ فى نحو «يازيدُ صاحبُنا»، والصحيح المنع ، لأن إضافته محضة[2] .

وأجاز الفراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين قياسا على النعت.

وقد سمع الرفع فى «يا تميمُ كلكم» وحمل على القطع ، أى : كلكم مدعو. ثم قال :

واجعَلاَ ... كمُستقلٍّ نسقًا وبدَلاَ.

يعني : أن حكم النسق والبدل فى الإتباع حكمهما فى الاستقلال ، ولا فرق فى ذلك بين الواقع بعد مضموم، والواقع بعد منصوب ، فما كان منهما مفردا غير معين أو مضافا أو مطولا نصب نحو «يا زيد رجلا صالحا» و «يا زيد وغلاما» و «يا زيد أخانا» و «يا زيد وأخانا» و«يا زيد خيرا من عمرو» و «يا زيد وخيراً من عمرو».

---

(١) ب .

(٢) أى : لغلبة الاسمية على صاحب ، وفيه إشارة إلى أن ما إضافته غير محضة يجوز رفعه هـ ١١٣ / ٣ صبان.

وما كان منهما مفردا علما أو معينا بنى على الضم نحو «يا زيد وعمرو» و«يا زيد ورجل».

وذهب الأخفش وخطاب : إلى أنه لا يجوز عطف النكرة المقبل عليها على العلم.

فلا يجوز يا زيد ورجل.

وإنما جعل البدل والنسق كالمستقل ، لأن البدل فى قوة تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل .

تنبيهان :

الأول : أجاز المازنى والكوفيون النصب فى نحو «يا زيدُ وعمراً».

قال فى شرح التسهيل : وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو إعادة حرف النداء .

فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين.

قال : ويجوز عندى أن يعتبر فى البدل حالان؛ حال يجعل فيها كالمستقل وهو الكثير نحو «يا غلام زيد»، وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل فى عدم الصحة، لتقدير حرف نداء قبله نحو.

«يا تميم الرجال والنساء».

الثانى : ما ذكر من أن المنسوق كالمستقل، إنما هو فى غير المقرون بأل وأما المقرون بأل فقد ذكر حكمه فى قوله :

وإِنْ يكُنْ مَصْحُوبَ أَل ما نُسِقَا ... ففيهِ وجهانِ ورَفْعٌ يُنْتَقَى

إذا كان المنسوق مقرونا بأل جاز فيه وجهان: الرفع والنصب نحو «يازيد والحارث».

وإنما لم يجعل كالمستقل ، لامتناع مباشرته لحرف النداء.

واختلف فى المختار من الوجهين : فقال الخليل وسيبويه والمازنى : الرفع ، ووجهه مشاكلة الحركة، وحكاية سيبويه أنه أكثر ، وإليه ذهب الناظم.

وقال أبو عمرو وعيسى بن عمرو الجرمى : النصب ، ووجهه أن ما فيه أل لم يَلِ حرف النداء فلم يجعل كلفظ ما وليه ، وإجماع القراء - ما عدا الأعرج - على النصب فى قوله تعالى : ﴿ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾[1].

وقال المبرد : إن كان معرفة فالنصب وإلا فالرفع ، ووجهه أن المعرفة بأل تشبه المضاف .

تنبيه :

هذا الخلاف فى الاختيار، والوجهان مُجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو «يا رجلُ والغلامُ» فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش ومن تبعه إلا الرفع.

وقوله :

وأيُّها مَصحوبَ أل بعدُ صِفَهْ   يلزمُ بالرفعِ لدَى ذِى المعرِفَهْ

إذا نوديت «أى» فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها «ها» التنبيه مفتوحة الهاء، وضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة - لغة بنى مالك من بنى أسد- وقد قرئ بها.

فإن قلت : لم لزمها (ها)[2] التنبيه؟

قلت : لتكون (ها) عوضا مما فات «أيا» من الإضافة ، ويلزم وصفها بأحد ثلاثة أشياء :

الأول : مصحوب «أل» نحو «يا أيها الرجل».

---

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٢) ب .

والثانى : اسم الإشارة نحو[1] :

أيهذان كُلاَ زادكُما   ودعَانِى واغلاً فِيمَنْ وَغَلْ

والثالث : الموصول المصدر بأل نحو : «يا أيها الذى فعل».

وإلى هذين أشار بقوله :

وأىٌّ هذا أيُّها الذِى وَرَدْ

ثم أشار إلى أن نعت «أى» بغير هذه الثلاثة ممنوع بقوله :

ووصْفُ أىٍّ بِسوَى هذا يُرَدْ

فلا يقال : «يا أيها صاحب عمرو» .

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى : أن «ها» تلزم «أيا»[2] ، لنطقه بهما معا.

والثانية : أن تابع «أى» صفة لها ، وقيل : عطف بيان، قال ابن السيد: وهو الظاهر.

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الرمل - .

اللغة : «دعانى» اتركانى «واغلا» - بالغين - وهو الذى يدخل على القوم يشربون ولم يدع إلى ذلك الشراب.. الوغل. «وغل» - يغل - أصله : يوغل لأنه من وغل حذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة.

الإعراب : «أيهذان» اى : يا أيهذان، حذف منه حرف النداء ،أى منادى وصف باسم الإشارة،وهو هذان «كلا» فعل وفاعل «زادكما» مفعول به والضمير مضاف إليه «ودعانى» دعا فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر. والجملة معطوفة على «كلا» «واغلا» حال من الضمير المنصوب فى دعانى «فيمن وغل» جار ومجرور متعلق بواغلا.

الشاهد فيه : «أيهذان» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٤ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٧ وذكره السيوطى فى الهمع ١٧٥ / ١ .

(٢) ب ، جـ ـ وفى أ (أيها).

وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت نـحو «أيها الفاضل» ، وإن كان جامدا فهو عطف بيان.

والثالثة : أن وصف «أى» بأحد هذه الأشياء الثلاثة لازم ، لقوله «تلزم».

فإن قلت: ولم لزم نعتها (بأحد الثلاثة)[1]؟

قلت : لأن «أيا» مبهم، فلا بد من تخصيصه ، ولأنه وصلة إلى نداء ما فيه أل ، فكان المقصود بالنداء وصفه.

والرابعة : أن صفة «أى» ترفع ، ولا يجوز فيها النصب بخلاف صفة غيرها فهى مستثناة مما تقدم. هذا مـذهب الجمهور، وذهب المازنى إلى نصب صفة «أى» قياسا على صفة (غيرها)[2] من المناديات المضمومة.

قال الزجـاج : لم يجز أحد من النحـويين هذا المذهب قبله ولا تابعـه أحد بعده، وعلة ذلك : أن المقصود بالنداء هو نعـتها ، وأى وصلة إلى ندائه، وقالوا: والنصب مخالف لكلام العرب.

قلت : ذكر ابن الباذش: أن النصب فيه مسموع من كلام العرب.

وإلى التعريض بمذهب المازنى أشار بقوله: **لدَى ذِى المعرِفَهْ**.

تنبيه :

نسب الجواز فى شرح الكافـية إلى المازنى والزجاج وتبعه الشارح ، ونـسبته إلى الزجاج مستبعدة ، وقد نقل عنه فى شرح التسهيل كلامه المتقدم.

والخامـسة : «أن اسم الإشارة إذا نعت به «أى» فلـيس من شرطه أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور وشاهده البيت السابق.

وذكر غيرهما أن ذلك شرط فى صحة النعت به.

قيل : وما ذهب إليه ابن عصـفور وابن مالك بنياه على بيت نادر شاذ ، لا تبنى على مثله القواعد، وهو قول الشاعر ((أيُّهذانِ كُلا زادَكما)).

---

(١) أ ، جـ . وفى ب (بأخذ هذه الأشياء الثلاثة).

(٢) ب ، جـ وفى أ (غيره).

والسادسة : أن اسم الإشارة المنعوت به «أى» شرطه ألا يصحبه حرف الخطاب ، لقوله «وأيهذا» خلافا لابن كيسان ، فإنه أجاز «يا أيها ذاكَ الرَّجُلُ» ، وبالمنع قال السيرافى.

فإن قلت : أطلق فى قوله (مصحوب أل) وشرط فى التسهيل أن تكون جنسية.

فإذا قلت : «يا أيها الرجل» فأل جنسية وصارت بعد «أى» للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة.

قلت : اشتراط ذلك صحيح، وليس فى كلامه ما يرشد إليه.

وقد أجاز الفراء والجرمي إتباع «أى» بمصحوب أل التى للمح الصفة نحو «يا أيها الحارث». والمنع مذهب الجمهور.

ويتعين أن يجعل عطف بيان عند من أجازه.

تنبيهات:

الأول : تؤنث «أى» لتأنيث موصوفها نحو «يا أيتها المرأة».

وقال فى البديع : الاختيار إثبات التاء ولا تثنى ولا تجمع.

الثانى : ذهب الأخفش فى أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد «أى» خبر لمبتدأ محذوف وأى موصولة بالجملة.

ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف.

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كيسان . إلى أن «ها» دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة.

وإذا قال «يا أيها الرجل» يريد: يا أيهذا الرجل، وحذف «ذا» اكتفاء بها[1].

---

(١) فإعراب «يا أيهذا الرجل» هو . «أى» منادى مبنى على الضم فى محل نصب و «ها» للتنبيه و«ذا» صفة أى فى محل رفع «الرجل» صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة.

الرابع : يجوز أن تُوصَفَ صفة «أى» ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كان أو مضافة ، كقول الراجز[1] .

يا أيها الجاهلُ ذُو التَّنَزِّى ....

وقوله :

وذُو إشارةٍ كأىٍّ فى الصِّفَهْ إنْ كان تَرْكُها يُفِيتُ المعرِفَهْ

لاسم الإشارة فى النداء حالتان:

إحداهما : أن يُجعل وصلة لنداء ما فيه أل فيساوى إذ ذاك «أيا» فى لزوم نعته ووجوب رفعه، وأنه لا ينعت إلا بمصحوب أل الجنسية ، أو بموصول مصدر بأل فتقول : «يا هذا الرجل» و «يا هذا الذى فعل».

وهو فى هذه الحالة غير مكتف به ، لو قدر الوقف عليه لفات المراد ، لأنه وصلة لنداء غيره. . والأخرى : أن يقدر مكتف بندائه، لا وصله لغيره، فيكون إذ ذاك كغير «أى» فلا يلزم نعته.

ويجوز رفعه ونصبه، وينعت بمصحوب أل وبالمضاف فتقول «يا هذا الطويل»- بالرفع والنصب.

---

(١) قائله : هو رؤبة العجاج - وهو من الرجز -
وتمامه : لا تُوعِدنِّى حيَّةٌ بالنَّكْزِ.
اللغة : «ذو التنزى» بفتح التاء والنون وتشديد الزاى المكسورة - وهو نزع الإنسان إلى الشر «بالنكز» - بفتح النون وسكون الكاف - من نكزت الحية بأنفها.
وقال ابن فارس : النكز بالشىء المحدد كالغرز.
الإعراب : «يا أيها» يا حرف نداء وأى منادى وها صفته «الجاهل» صفة ها التى هى اسم الإشارة «ذو» صفة الجاهل «التنزى» مضاف إليه .
الشاهد فيه : «يا أيها الجاهل» وصف «أيا» بما فيه أل ، ووصف ما فيه «أل» بمضاف إلى ما فيه أل.
مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٣ / ٢ ، وابن الناظم . وذكره سيبويه ٣٠٨ / ١.

وذلك مفهوم من قوله : إن كان تَرْكُها يُفِيتُ المعرفَهْ .

فإن قلت : مقتضى قوله (كأى فى الصفة) أن ينعت بما تنعت به «أى» و«أى» تنعت باسم الإشارة، واسم الإشارة لا ينعت بمثله.

قلت : ترك التنبيه به على ذلك ، لوضوحه.

تنبيه :

مذهب السيرافى أن اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لم يجز نداؤه، ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز، وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعا من العرب.

وقوله :

فى نحوِ سعدُ سعدَ الأوسِ ينْتَصِبْ ثانٍ وضُمَّ وافتح أوَّلاً تُصِبْ

إذا تكرر لفظ المنادى مضافا نحو[1] :

(١) قائله : هو جرير بن عطية يهجو عمر بن لجأ التيمى وقومه - وهو من البسيط .
وتمامه : لا يُلْقِيَنَّكُمْ فى سَوْأةٍ عُمَرُ.
اللغة : «تيم عدى» إنما أضاف التيم إلى عدى، ليفرق بين تيم مرة وغيره «لا أبالكم» للغلظة فى الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم احتقارا له. «سوأة» - بفتح السين وسكون الواو وفتح الهمزة - الفعلة القبيحة، والخطاب فى ذلك إلى قومه.
المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرميكم عمر فى بلية لا قبل لكم بها ومكروه لا تتحملونه بتعرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره لأنهم إذا تركوا عمر وهجاءه جريرا فكأنهم رضوا بذلك، وحينئذ يسلط عليهم لسانه.
الإعراب : «يا» حرف نداء «تيم» - بالنصب - منادى مضاف مع تأكيده وحذف المضاف إليه من الأول، لدلالة الثانى عليه، وتقديره : يا تيم عدى يا تيم عدى «لا أبالكم» لا نافية للجنس «أبا» اسم لا «لكم» اللام حرف زائد والكاف فى محل جر بهذه اللام، ولكنها فى التقدير مضافة إلى اسم لا، وخبر لا محذوف أى: لا أبالكم فى الحضرة «لا» ناهية «يلقينكم» فى موضع جزم بلا مبنى لدخول النون الثقيلة عليه والكاف مفعول به «فى سوأة» جار ومجرور متعلق بالفعل «عمر» فاعل .
=

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِىٍّ لا أبا لكُمُ ....

فلا بد من نصب الثانى ، وأما الأول ففيه وجهان: ضمه وفتحه.

فإن ضم فإنه منادى (مفرد)[1] معرفة ، ونصب الثانى حينئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو إضمار أعنى . ذكر ذلك المصنف ، ونوزع فى التوكيد . وأجاز السيرافى أن ينصب على النعت ،وتأول فيه الاشتقاق.

وإن فتح الأول ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها : أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثانى ، والثانى مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه.

فإن قلت : فما وجه نصب الثانى إذا جعل مقحما؟

قلت : قال بعضهم : إن نصبه على التوكيد .

الثانى : أن الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثانى مضاف إلى الآخر ونصبه من خمسة أوجه كما سبق.

الثالث : أن الاسمين رُكبا تركيبَ خمسةَ عشرَ ،وجعلا اسما واحداً، وفتحتهما فتحة بناء، ومجموعهما منادى (مضاف)[2] كما قالوا: (ما فَعَلَتْ خمسة عشر له) وهو مذهب الأعلم.

فإن قلت : أى الوجهين أرجح أضم الأول أم فتحه؟

قلت : بل ضمه لوضوح وجهه . وقد صرح فى الكافية بأنه الأمثل.

= الشاهد فيه : «يا تيم تيم» حيث تكرر لفظ المنادى، وقد أضيف ثانى اللفظين فيجب فى الثانى النصب ويجوز فى الأول الضم والنصب.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٤ / ٢ ، وابن عقيل ٢٠١ ، والمكودى ص ١٢٧ . وذكره ابن يعيش ١٠ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٢٢ / ٢ ، وسيبويه ٢٦ ، ٣١٤ / ١ والشاهد ١٣٢ فى الخزانة.

(١) ب .

(٢) ب .

فإن قلت : فهل يشترط فى ذلك أن يكون الاسم المكرر علما كما مثل؟

قلت : مذهب البصريين أنه لا يشترط، بل اسم الجنس نحو (يا رجلُ رجلَ قوم) والوصف نـحو (يا صاحبُ صـاحبَ زيدٍ)، كالعلم فـى جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين.

وخالف الكوفيون فى اسم الجنس ؛ فمنعوا نصبه، وفى الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينتصب إلا منونا، فتقول : (يا صاحـبًا صاحب زيد) ولم يختلفوا فى جواز الضم فى جميع ذلك.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

واجْعَلْ مُنادىً صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا ... كعبدِ عَبدِى عبدَ عبْدا عَبْدِيَا

حكم (المنادى)[1] المضاف إلى الياء إذا كان معتل الآخر فى النداء كحكمه فى غير النداء وقد تقدم، فاحترز عنه بقوله (صحّ).

وأما الصحيح الآخر : فيجوز فيه فى النداء ستة أوجه ، وقد أشار فى النظم إلى خمسة والسادس : أن يضم اكتفاء بنية الإضافة نحو (يا عبد).

وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة ، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفا ، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة.

وأقلها الضم، وقد قرئ ﴿قَالَ رَبُّ السِّجْنُ﴾[2] . و «قال ربُّ احكم» - بالضم - وحكى يونس «يا أمُّ لا تَفْعَلِى»، قال الشلوبين : وهذا إذا لم يلتبس . يعنى بالمنادى المقبل عليه.

فإن قلت : فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد.

قلت : كلاهما محتمل.

وقد صرح فى النهاية بالثانى فقال : جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة كما هى فى «يا رجل» إذا قصدت رجلا بعينه. انتهى .

والأول أظهر لثلاثة أوجه:

أحدها : أنهم جعلوه لغة فى المضاف ، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال لم يكن لغة فيه.

الثانى : لو لم يجعل من قبيل المضاف ، لكان مثل «افْتَدِ مَخْنُوقُ»[3] و«أصبِحْ لَيْلُ»[4] وحذف حرف النداء قليل.

---

(١) أ.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة يوسف.

(٣) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وضيق ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله، أى : افتد نفسك يا مخنوق.

(٤) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشىء - أى : انته ياليل ليجيء الصبح - فقد حذف حرف النداء.

والثالث : أنه لو كان غير منوى الإضافة، لكان فى الأصل صفة لأى ، وأسماء الله تعالى لا توصف بها «أى» فتعين كون الأصل «يا ربى» ثم حذف المضاف إليه تخفيفا، وبنى على الضم، لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة ، وهذا اختيار المصنف.

تنبيهات:

الأول : نقل عن الأكثرين منع الألف اكتفاء بالفتحة نحو «يا عبد» وأجازه الأخفش والفارسى والمازنى.

الثانى : أطلق هنا جواز هذه الأوجه كما أطلقه أكثرهم، وقيده فى التسهيل بإضافة التخصيص احترازاً من اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو «يا مُكرِمِى» فإن إضافته إضافة تخفيف،والياء فى نية الانفصال لم تمازج ما اتصلت به فيشبه بيا قاض فتشاركها فى الحذف، فلا تحذف ولا تقلب، ولا حظ لها فى غير الفتح والسكون. قاله فى شرحه، وهو موافق لقول ثعلب فى المجالس «يا غلام أقبل» تسقط منه الياء و «يا ضاربى أقبل» لا تسقط الياء منه.

وذلك فرق بين الاسم والفعل.

وذكر فى النهاية : أنه لا يجوز حذف الياء فى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال .

الثالث : إنما كثر تخفيف المضاف للياء فى النداء، لكثرة إضافة المنادى للياء، والكثرة تستتبع التخفيف .

وأما فى غير النداء ، فالأصح إثباتها ساكنة ومتحركة ، وقد سمع حذفها استغناء بالكسرة نحو ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾[1] وقلبها ألفا كقوله[2]:

---

(١) من الآية ١٧ من سورة الزمر.

(٢) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -.

وصدره : أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوِى.

=

. . . . إلى أُمًّا ويُرْوِينى النَّقِيعُ

وأجـاز المازنى : «قام غـلامـا» وقال ابن عـصـفور : هذا فى الـضـرورة. وحذف الألف استغناء بالفتحة كقوله[1] :

= اللغة : «أطوف» من طوف تطويفا وتطوافـا - والتشديد فيـه للتكثير - ومعنـاه : أكثر من الدوران والطوفـان «آوى» من أوى الإنسان إلى منزله يـأوى أويا، «النقيع» - بفـتح النون وكسر القاف - اللبن المحض يبرد.

الإعراب : «أطوف» فعل مـضارع والفاعل ضمـير «ما أطوف» ما مـصدرية. أى: أطوف الطواف الكثير، وأطوف فعل مـضارع والفاعل ضمير «ثم» عـاطفة «آوى» جملة من فعل وفاعل عطف على أطوف «إلى أما» جار ومجـرور. «ويروينى» يروى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول «النقيع» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه : «إلى أما» إذ أصله أمى فقلبت الياء ألفًا.

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وصدره : ولستُ بِراجع ما فَاتَ مِنِّى .

اللغة : «راجع» اسم فاعل من رجع «بلهف» من لهف يلهف - حزن وتحسر - .

المعنى : أن ما ذهب منى لا يعود بكلمة التلهف والحسرة، ولا بكلمة التمنى، وقولى ليتنى عملت كذا ، ولا بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا.

الإعراب : «ولست» ليس واسمها «براجع» خبر ليس والبـاء زائدة. منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتـغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضـمير فاعله، لأنه اسم فاعل «ما» اسم موصول مفعول به «فات» فعل ماض ، والجملة صلة ما «بلهف» الباء جارة ولهف منادى بحذف حرف النداء.

«ولا» الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفى «بليت» الباء جارة وليت قصد لفظه مجرور بالباء «ولا» مثل السابقة «لو أنى» قصد لفظه معطوف على ليت.

الشاهد فـيه : «بلهف» حيث إن «لهف» منادى بحـرف نداء محذوف ، وهو مضـاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا المحذوفة، والفتحة دليل عليها - وأصله يا لهفى.

وقيل : إن «لهف» مجرور بالباء على الحكاية . لا على النداء ولا شاهد فيه.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ص ٤٥٦ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٤ / ٣ ، وفى القطر ص ٢٠٦ ، وذكره السيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

. . . .   بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ انىٌ

وأما الضم فى غيـر النداء نحو «جاء غلام» وأنت تريد الإضافـة فأجازه أبو عمر وغيره على قلة .

واستدلوا بقوله [1]:

. . . .   وإنما أهلكت مال

يريد : مالى .

ورده أبو زيد الأنصارى ، وتأول ما استدل به أبو عمرو.

الرابع : قال فى شـرح الكافيـة : إذا كان آخر المضـاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كُبنىّ [2] .

---

(١) قائله : هو أوس بن غلفاء   – وهو من الوافر –

وتمامه : ذَرِينى إنَّما خَطَئى وصَوْبى   علىَّ . . . . .

اللغة : «ذرينى» اتركينى «صوبى» أى : صوابى «أهلكت مال» أى : إن الذى أهلكته مالى لا مال غيرى.

الإعراب : «ذرينى» فعل وفاعل ومفعول «إنما» إن حرف توكيـد ونصب ما كافة كفتها عن العمل «خطئى» مبتـدأ والياء مضاف إليه «وصوبى» عطف عليه «علىّ» جـار ومجرور خبر المبتدأ «وإنما» إن حـرف توكيد ونصب وما كـافة «أهلكت» أهلك فعل ماض والـتاء فاعله «مال» مفعول به.

الشاهد فيه : «مال» إذ أصله «مالى» فحذف ياء الإضافة فظهر إعراب ما قبلها .

ورده أبو زيد الأنصارى.وقال،المعنـى : إن الذى أهلكته مال لا عرض ، فحـينئذ لا شاهد فيه لأن «مال» يكونُ مرفوعا على أنه خبر إن . هـ الدرر اللوامع ٦٩ / ٢ .

مواضعه : ذكره السيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

(٢) بُنىّ : تصغير ابن وأصله بنو – بفتحتين – وإذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة فـيبقى بنيو ، فقلبت الواو ياء، لاجـتماع الواو والياء وسبـق أحدهما بالسكون، وتدغم الياء فى الياء ،وعلى القول بأن لامـه ياء يكون فيه ما عدا القلب . هـ ١١٩ / ٣ صبان.

قيل : يا بُنيِّ أو يا بُنيَّ لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الياءين ،و ليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه.

والفتح على وجهين :

أحدهما: أن تكون ياء المتكم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستقل.

والثانى : وأن تكون ثانية ياءى بُنيَّ حذفت ثم أدغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت ، لأن أصلها الفتح.

قوله :

وفتحٌ او كسرٌ وحَذْفُ الياء استَمرّ   فى يا ابنَ أُمَّ يا ابنَ عَمَّ لا مَفَرّ

إذا نودى المضاف إلى المضاف إلى الياء كان حكم الياء معه كحكمها فى غير النداء نحو «يا ابن أخى» إلا «ابن أم» و «ابن عم» ، فإنهما لما كثر استعمالهما فى النداء خصا بالتخفيف فيقال : «يا ابن أم» - بفتح الميم وكسرها -.

أما الفتح ففيه قولان :

أحدهما : أن الأصل «أمَّا» و «عمَّا» - بقلب الياء ألفا - فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها.

والثانى : أنهما جعلا اسمًا واحدًا مركبًا وبنى على الفتح .

والأول قول الكسائى والفراء وأبى عُبيدة وحكى عن الأخفش ، والثانى قيل : هو مذهب سيبويه والبصريين.

وأما الكسر : فظاهر قول الزجاج وغيره أنه مما اجتُزِئَ فيه بالكسر عن الياء المحذوفة من غير تركيب.

قال فى الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن «ابن أم» و «ابنة أم» و «ابن عم» و «ابنة عم» حكَمَتْ لها العربُ بحكم اسم واحد ، وحذفوا الياء كحذفهم إياها من «أحدَ عشرَ» إذا أضافوه إليها.

فإن قلت : ما معنى قوله (استمر) ؟

قلت : يشير إلى أن هذين الوجهين استمرا فى كلامهم واطردا بحيث لا يكادون يُثبتون الياء والألف إلا فى الضرورة، وقد قرئ بهما فى السبع.

فإن قلت : فأيهما أجود ؟

قلت : نصّ بعضهم على أن الكسر أجود وهو ظاهر.

فإن قلت : لم يذكر «ابنة أم» و «ابنة عم» وحكمهما حكم « ابن أم » و«ابن عم».

قلت : كأنه استغنى بذكر المذكر عن ذكر فرعه.

فإن قلت : قد يوهم اقتصاره على الكسر والفتح أن غيرهما ممتنع ، وقد قال فى التسهيل: وربما ثبتت أو قُلبت ألفا[1] يعنى: الياء.

قلت : الذى يفهم من قوله (استمرا) أن غيرهما لم يستمر فى الكلام ولم يطرد كاطرادهما.

وهذان الوجهان ضعيفان ، ولذلك قال : وربما ، وفى الكافية : وندر ، وفى شرحها : ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا فى الضرورة.

وقال غيره : هما لغتان قليلتان.

ومن إثبات الياء قوله[2] :

---

(١) التسهيل ص ١٨٢ .

(٢) قائله :هو أبو زيد الطائى - واسمه حرملة بن المنذر من قصيدة يرثى فيها أخاه

وتمامه: أنت خلّيتنى لِدهرٍ شَديدٍ - وهو من الخفيف -

اللغة : «شُقيق» تصغير شقيق «الدهر» : الأبد الممدود.

المعنى : يا أخى يا من نفسه كنفسى ، لقد ذهبت وتركتنى وحيدا أقاسى ويلات الزمن وقد كنت ركنا أستند له، وظهيرا أعتمد عليه.

الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «أمى» ابن مضاف وأم مضاف إليه وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة يا حرف نداء «شقيق» =

يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي ....

ومن إثبات الألف قوله(١) :

يا ابنةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي ....

= منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «نفسى» مضاف إليه وياء المتكلم مضافة إلى نفس «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «خلفتنى» خلف فعل ماض والتاء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول به، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «الدهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديد» صفة لدهر.

الشاهد فيه : «يا ابن أمى» حيث أثبت يا المتكلم فى «أمى» - وهذا ضرورة -.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٨ / ٣ ، والسيوطى ص ١٠٤ ، وذكره فى الهمع ٥٤ / ٢ ، وسيبويه ٣١٨ / ١ ، وابن يعيش ١٢ / ٢ ، وفى القطر ص ٢٠٨ .

(١) قائله : هو أبو النجم العجلى - واسمه الفضل بن قدامة - يخاطب امرأته أم الخيار.

وتمامه : لا يُخْرِقُ اللومُ حِجاب مَسْمَعِي - وهو من الرجز -.

اللغة : «لا تلومى» من اللوم ، وهو كثرة العتاب «اهجعى» من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل «حجاب مسمعى» كناية عن الأذن.

المعنى : اتركى لومى وعتابى يا ابنة عمى ، وخذى نفسك بالراحة ونامى، فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعى ولا أستمع إليه. وكانت كثيرة اللوم له لكبره وضعفه.

الإعراب :«يا ابنة» يا للنداء وابنة منادى منصوب «عما» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها فتحة مناسبة الألف ، والألف المنقلبة عن الياء مضاف إليه «لا» ناهية «تلومى» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع «واهجعى» الواو عاطفة واهجعى فعل أمر مبنى على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة فاعل.

الشاهد فيه : «يا ابنة عما» حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٧ / ٣ . وذكره فى القطر ص ٢٠٨ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص ١٠٤ وفى الهمع ٥٤ / ٢ ، وذكره سيبويه ٣١٨ / ١ ، وابن يعيش ١٢ / ٢ .

وأما قوله[1] :

كُنْ لِى لا علىّ يا ابنَ عمًّا نَعِشْ عزيزَيْن ونكف الهما

فيحتمل أن تكون الألف فيه للإطلاق.

فإن قلت : فأى هذين الوجهين أجود؟

قلت : قال بعضهم: قلب الياء ألفا أجود من إثباتها.

تنبيه:

إذا ثبت الياء ففيها وجهان : الإسكان والفتح.

فالحاصل : خمسة (أوجه)[2] ونصّ بعضهم على أن الخمسة لغات.

وقوله :

وفى النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ واكسِرْ أَوِ افْتَحْ ومِن اليَا التَّا عِوَضْ

إذا (نودى)[3] الأب والأم مضافين إلى الياء جاز فيهما الوجوه الستة المقدمة فى نحو (يا عبد).

وينفردان بتعويض تاء التأنيث من الياء مكسورة ومفتوحة، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

---

(١) قائله: لم أقف له على قائل ، وقال العينى : أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى قائله، - وهو من الرجز -.

الإعراب : «كن» فعل أمر واسم كان ضمير «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان «لا علىّ» عطف عليه . أى : لا تكن على «يا ابن» يا حرف نداء وابن منادى «عما» مضاف إليه «نعش» فعل مجزوم ، لأنه جواب الأمر والفاعل ضمير «عزيزين» حال من الضمير الذى في نعش «ونكف» فعل مضارع والفاعل ضمير «الهما» مفعول به ، والجملة عطف على الجملة الأولى والألف للإطلاق.

الشاهد فيه : «يا ابن عما» حيث قلب الشاعر ياء الإضافة ألفا ، وثبتت هذه الألف .

مواضعه : ذكره المكودى فى شرحه للألفية ص ١٢٨ ، والسيوطى فى الهمع ٥٣ / ٢ .

(٢) أ ، جـ .

(٣) ب ، جـ وفى أ (نوى).

ووجه الكسر أن الكسرة كانت مستحقة قبل الياء فلما عوض عنها التاء - ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا - جعلت الكسرة عليها ، لتكون المعوض عنه فى مجامعة الكسرة بالجملة.

وعن الفراء أن الكسر حصل لأن الياء فى النية.

ورده أبو إسحاق وقال : كيف تكون الياء فى النية ، وليس يقال : يا أبتى؟

ووجه الفتح ، أن التاء حركت بحركة الياء، لكونها عوضا عنها ، وقيل: لأن الأصل (يا أبتا) فحذفت الألف .

ويرده ما رد قول الفراء .

فإن قلت : فأى الوجهين أكثر ؟

قلت : نص المصنف وغيره على أن الكسر أكثر، وذكر الشارح: أن الفتح أقيس ، قال : إلا أن الكسر أكثر.

وقد فهم من كلام الناظم فوائد :

الأولى : أن تعويض التاء من ياء المتكلم فى أب وأم لا يكون إلا فى النداء، لقوله : (وفى الندا).

الثانية : أن ذلك مختص بالأب والأم.

الثالثة : أن التعويض فيهما ليس بلازم؛ فيجوز فيهما ما جاز فى غيرهما من الأوجه السابقة ، فُهِمَ ذلك من قوله (عرض).

الرابعة : أنه لا يجوز الجمع بين الياء والتاء، لأنها عوض عنها، ولا بين التاء والألف؛ لأن الألف بدل من الياء.

وأما قوله[1] :

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.

الإعراب : «يا» حرف نداء «أبتى» منادى مضاف «لازلت» لا نافية زال فعل ماض من أخوات كان والضمير اسم زال «فينا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر زال «فإنما» الفاء =

يا أبَتِى لا زِلْتَ فِينَا فإنَّما　　　لنَا أملٌ فى العيشِ ما دُمْتَ عائِشا

وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما فى الكلام ، ونظيره قراءة أبى جعفر ﴿ يَا حَسْرَتَيِ ﴾[1].

فجمع بين العوض والمعوض.

وأما قوله[2]:

. . . .　　　يا أبَتَا علَّكَ أوْعَسَاكَا

فجعله ابن جنى من ذلك ، وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ، لذهاب صورة المعوض عنه.

= للتعليل وإن حرف توكيد وما كفتها عن العمل «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمل» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «فى العيش» جار ومجرور متعلق بأمل «ما دمت» ما مصدرية زمانية ودام من أخوات كان والتاء اسمها «عائشا» خبر دام.

الشاهد فيه : «يا أبتى» حيث جمع فيه بين العوض والمعوض ، وهما التاء وياء المتكلم، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٥٨ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٨ .

(١) من الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٢) قائله : هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز -.

وصدره : تقولُ بِنْتِى قد أنَى أنَاكَا.

اللغة : «قد أنى أناكا» قد حان وقتك وزمانك.

المعنى : تقول بنتى يا أبتى قد جاء زمان سفرك علك تجد رزقا.

الإعراب : «تقول» فعل ماض «بنتى» فاعل والياء مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أنى» فعل ماض «أناكا» فاعل والكاف مضاف إليه «يا» حرف نداء «أبت» منادى مضاف إلى ياء المتكلم «علك» لغة فى لعلك ،والكاف اسم لعل وخبره محذوف . تقديره : لعلك تجد رزقا «أو» عاطفة «عساكا» الكاف اسم عسى وخبره محذوف . أى : أو عساك تجده.

الشاهد فيه : «أبتا» حيث جمع بين التاء والألف.

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية : ٤٥٨ / ٢ ، وذكره سيبويه ٢٩٩ / ٢ ، وفى المغنى ٢٠٢ / ٢ ، والإنصاف ١٣٦ / ١ .

وقال فى شرح الكافية : الألف فيه هى الألف التى يُوصَل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا، وليست بدلا من ياء المتكلم، وجوز الشارحُ الأمرين[1].

تنبيهات:

الأول : اختلف فى ضم التاء فى «يا أبت» و «يا أمت»، فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج.

وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول « يا أمتُ » - بالضم-.

الثانى : مذهب البصريين أن الوقف على هذه التاء بالهاء، ومذهب الفراء بالتاء.

وفى التسهيل : وجعلها هاءً فى الخط والوقف جائز[2] .

وقرئ بالوجهين فى السبع ، ورسمت فى المصحف بالتاء.

الثالث : قال فى شرح التسهيل : وقالوا فى «أبا» المقصور «يا أبات».

قال الشاعر[3] :

---

(١) أى : كونها عوضا عن الياء ، وكونها التى يوصل بها آخر المنادى .

(٢) التسهيل ص ١٨٢ .

(٣) قائله : لم أقف على قائله - وهو من الطويل -.

وصدره : تقولُ ابنَتى لما رأَتْنى شاحِبا.

اللغة : «شاحبا» من شحب لونه يشحب إذا تغير وهو شاحب.

الإعراب : «تقول» فعل مضارع «ابنتى» فاعل والياء مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين «رأتنى» رأى فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول أول والفاعل ضمير «شاحبا» مفعول ثان «كأنك» حرف تشبيه والكاف اسمه «فينا» جار ومجرور متعلق بغريب «غريب» خبر كأن مرفوع.

الشاهد فيه : يا أبات» حيث زاد فيه التاء ، لأن أصله يا أبا - بالقصر .

. . . .   كأنَّك فِينا يا أبَات غريبُ

ولو لم يعوض (لقال : أباى)[1] . انتهى.

وزعم بعضهم : أنه أراد «يا أبتى» فقلب ، وهو بعيد - وقيل : يخرج على أن الألف إشباع.

(١) جـ وفى أ «ولو لم يعوض يا أباى».

محتويات المجلد الثانى

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
العطف	٩٨٨
عطف للنسق	٩٩٣
البدل	١٠٣٦
النداء	١٠٥١
(فصل) فى تابع المنادى	١٠٧٢
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	١٠٨٣

٤١٥
ق ١ ت

توضيح المقاصد والمسالك

بشرح ألفية ابن مالك

للمـــرادي

المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام ٧٤٩ هـ

مكتبة المسجد النبوي الشريف
رقم الكتاب: ٦٤٥٤٤ ج
تاريخ التسجيل: ٢٠ / ١٢ / ١٤٢٧

المجلد الثالث

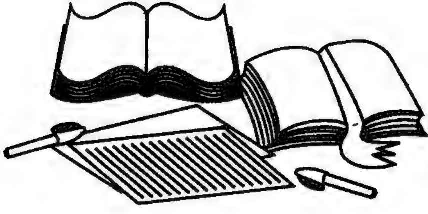
١ / ١٦
٢٢١

شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور
عبد الرحمن علي سليمان
أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر
وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط سابقًا

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

٢٧٦٧٢
العامة

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥
www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com



التحقيق

الجزء الرابع

ويشتمل على:

أسماء لازمت النداء - الاستغاثة - الندبة - الترخيم - الاختصاص - التحذير والإغراء - أسماء الأفعال والأصوات - نونا التوكيد - ما لا ينصرف - إعراب الفعل - عوامل الجزم - فصل «لو» - فصل «أما، ولولا، ولوما» - الإخبار بالذى والألف واللام - العدد - كم وكأين، وكذا - الحكاية.

•••••

أسماءٌ لازَمتِ النداء

معنى ملازمتها النداء أنهــا لم تستعمل فى غيره إلا (فى)[1] ضرورة . وهى ضربان : مسموع، ومقيس.

فمن المسموع : (يا أبت) و (يا أمت) و (اللهم)[2] وقد تقدمت. و (هناه) - بالضم والكسر .

كقوله[3] :

وقد رابنى قولها يا هناه ....

واختلفوا فى مادة هذه الكلمة على قولين:

أحدهــما : أن أصل مادته (هـ . ن . و) ثــم اختلف القائلون بــهذا على أربعة مذاهب :

---

(١) ب .

(٢) ا، جـ.

(٣) **قائله** : هو امرؤ القيس بن حجر الكندى .

وتمامه : وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بشَرٍّ

اللغة : «رابنى» من راب إذا أوقع فى الريبــة بلا شك «يا هناه» - هناه - اسم من أسـماء النداء لا تستـعمل فيمـا سواه، وهو كناية عن رجل ، بمنزلة يا رجل يا إنسان، وأكـثر ما تستعمل عند الجفاء والغلظة « ألحقت شرًّا بشر» معناه كنت متهما فلما صرت إلينا ألحقت تهمة بتهمة، لأن التهمة شر وتحقيقها شر منها.

الإعراب : « وقد» الواو عاطفة، وقد حرف تحقيق «رابنى» فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول « قولها » فاعل وها مضاف إليه «يا هناه» حرف نداء ومنادى مقصور.

« ويحك » ويح مصدر والكاف فى محل خفض بالإضافة « ألحقت» فعل وفاعل.

«شرًّا» مفعول به، والجملة فى محل نصب مقول القول «بشر» جار ومجرور متعلق بألحقت .الشاهد فيه : « يا هناه » حيث بناه على فعـال، لأن أصله الهاء وأدخلت عليه الألف لمد الصوت فى النداء.

الأول : أن الهاء فى (هناه) بدل من لام الكلمة، والأصل هناو ، وهو مذهب أكثر البصريين.

والثانى : أنها بدل من همزة مبدلة من الواو فهى بدل (بدل)[1] اللام ، وهو مذهب ابن جنى.

والثالث: أن اللام محذوفة والألف والهاء زائدتان فى نفس البناء على حد زيادة الهمزة فى أحمر.

والرابع : أن اللام محذوفة (أيضا)[2] والألف هى التى تلحق المنادى البعيد والمندوب والهاء للسكت، وهو مذهب الفراء واختيار المصنف وابن عصفور، ويدل على صحته كسرها ، لالتقاء الساكنين.

والقول الآخر : أن أصل مادته (هـ . ن. ة) فهو من باب سلس ، وهو مذهب أبى زيد.

قال الشيخ أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أن أصل (هن) ومادته (هـ . ن. ن) مستدلا بما حكاه أبو الخطاب من قولهم (يا هنانان) فى التثنية يريد: (يا هنان) لكان مذهبا .

ومن المسموع : (فُلُ) وقد أشار إليه بقوله :

وفُلُ بعضُ ما يُخَصُّ بالنّدا

يقال : «يا فل» للرجل، و «يافلة» للمرأة.

واختلف فيهما، فمذهب سيبويه أنهما كناية عن نكرتين ، ففُلُ : كناية عن رجل ، وفُلَةُ : كناية عن امرأة.

وذهب الكوفيون . إلى أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ، ورُدّ بأنه لو كان مرخما لقيل فيه (فُلا) ، ولما قيل فى التأنيث فُلَة.

---

(١) أ ، جـ - وفى ب « مبدلة » .

(٢) أ ، جـ .

وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط : إلى أن (فل) كناية عن العَلَم بمعنى يا فلان، وهذا مذهب الناظم، فإنه صرح فى شرح التسهيل وغيره، بأن (يا فُلُ) بمعنى يا فلان. و (يا فُلَة) بمعنى يا فلانة ، قال : وهما الأصل ، ولا يستعملان منقوصَيْن فى غير نداء إلا فى ضرورة .

قلت : وهو موافق لمذهب الكوفيين فى أنهما بمعنى فلان وفلانة، مخالف له فى الترخيم.

فإن قلت : قوله : وهما الأصل (يعنى)[1] موافقة الكوفيين (فى الترخيم)[2].

(قلت : قد ردّ المصنف مذهب الكوفيين فى أنهما ترخيم)[3] فلان وفلانة بالوجهين السابقين فعلم أنه غير موافق لهم على ذلك، بل هما عنده من (قبيل)[4] ما حذف منه لغير ترخيم .

ومن المسموع : (لُؤمان) و (نَومان) وقد نبه عليهما بقوله :

.... لُؤْمَانُ نَوْمَان كَذَا

أى : مختصان بالنداء.

أما (لؤمان) - بالهمز وضم اللام - فمعناه يا عظيم اللؤم، ومثله : (يا مَلأَمُ) و (يا مَلأَمَان)[5] .

(وأما «نومان» - بفتح النون - فمعناه يا كثير النوم[6].

«تنبيهان»

الأول : الأكثر فى بناء (مَفْعَلان) نحو (ملأمان). أن يأتى فى الذم، وقد جاء فى المدح (يا مكرَمان)[7] . حكاه سيبويه والأخفش، و (يا مَطيَبان).

---

(١) أ ، جـ . (٢) أ ، جـ .

(٣) أ ، جـ . (٤) ب ، وفى أ ، جـ «قبل» .

(٥) أ ، جـ . (٦) أ ، جـ .

(٧) - بفتح الراء - هو العزيز المكرم.

وزعم ابن السيد : أنه مختص بالذم، وأن (مكْرمَان) تصحيف (مكْذبان). وليس بشيء.

الثانى : قال فى شرح الكافية - بعد أن ذكر مـلأم، ولؤمان، ومـلأمان، ومكرَمان:

وهذه الصفات مقصورات على السماع بإجماع . انتـهى . وتبعه الشارح، وهو صحيح فى غير (مَفعَلان)، فـإن فيه خـلافا أجاز بعضهم القيـاس عليه، فنقول: (يَا مَخبثان) ، وفى الأنثى (يا مَخبَثانة).

ثم انتقل إلى المقيس فقال :

...............واَطرَدَا

فى سَبِّ الأُنثى وَزْنُ يا خَبَاثِ ....

اطراده مشروط بشرطين:

أحدهما : أن يكون فى السب.

والثانى : أن يكون من ثلاثى كالنوع الذى يليه.

وسبب بنائه على الكسر شبهه بنزالِ عدلاً وزنة وتأنيثًا .

تنبيه:

كلام المصنف فى الكافية والتسهيل وكلام الشارح : يوهم أن فى القيـاس عليه خلافًا ، لنصه على سيبويه وحده.

قال الشيخ أبو حيان : ولا أعلم فيه خلافـا، وفى الارتشاف - فى باب ما لا ينصرف - قال بعضهم : لا يقاس ، فلا يقال (يا قباح) قياسا على «فساق».

ثم استطرد فقال:

.... والأمرُ هكذا مِن الثلاثى.

يعنى أن بناء «فَعَـال» للأمر مطرد من كل فـعل ثلاثى نحو «نَزَالِ» و «تَرَاكِ» هذا مذهب سيبويه، وخالفه المبرد فقال : (لا يقال منه إلا)[1] ما سمع .

---

(١) أ ، جـ .

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط :

الأول : أن يكون مجردا ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو : دراك.

والثانى: أن يكون تاما ، فلا يبنى من الناقص .

والثالث : أن يكون متصرفًا.

والرابع : أن يكون كامل التصرف ، فلا يبنى من يذر ويَدعُ.

قلت : اشتراط بعض هذه الشروط واضح ، فلم يتعرض له ، وقوله: (ثلاثى) محمول على المجرد كما تقدم فى التعجب.

ثم رجع إلى المسموع فقال :

وشَاَعَ فى سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ولا تَقِسْ............

يعنى : أن ما عدل إلى فُعَلُ فى سب الذكور نحو «يا خُبَثُ» و «يا فُسَقُ» و«يا غُدَرُ» و«يا لُكَعُ» شائع، ومع شياعه لا يقاس عليه : قيل : والمسموع منه هذه الأربعة.

ونص المغاربة (على)[1] أنه ينقاس عليه، ونقله فى البسيط عن سيبويه، ومن قاس عليه فبالشروط السابقة.

ثم نبه على أن بعض هذه الألفاظ قد استعمل فى غير النداء ضرورة، بقوله:

.... وجُرَّ فى الشّعرِ فُلُ

يعنى فى قول الراجز[2] :

---

(١) ب .

(٢) قائله : هو أبو النجم العجلى - يصف إبلا قد أقبلت متزاحمة وأثارت غبارًا.

وتمامه : تضل منه إبلى بالهوجل فى لُجَةٍ - وهو من الرجز -

وصدره فى الأشمونى والعين : تدافع الشيب ولم تقتل. =

تنبيهان:

الأول : الحاصل من كلام سيبويه أن «فل» فى الرجز محذوف من فلان ، لضرورة الشعر، وليس هو المختص بالنداء، بل هو غيره، ومعناهما مختلف، لأن المختص كناية عن اسم جنس ، وهذا كناية عن علم، ومادتهما مختلفة.

فالمختص مادته (ف . ل . ى) ، وهو محذوف اللام، فلو صغر قلت فيه: «فُلَىٌّ».

وهذا مادته (ف . ل . ن) ، فلو صغر قلت فيه : (فُلَيْنٌ) وتقدم ما ذهب إليه المصنف.

الثانى : ليس مراده أنه لم يستعمل فى غير النداء من الألفاظ المذكورة إلا «فل».

= اللغة : «الهوجل» المراد هنا المفازة الواسعة التى لا أعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج «لجة» - بفتح اللام وتشديد الجيم - الجلبة واختلاط الأصوات فى الحرب.

المعنى : شبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضا بقوم شيوخ فى لجة وشر يدفع بعضهم بعضا فيقال : أمسك فلانا عن فلان. أى : احجز بينهم.

وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال.

الإعراب : «تضل» فعل مضارع «منه» جار ومجرور متعلق بتضل «إبلى» فاعل تضل والياء مضاف إليه «بالهوجل» جار ومجرور متعلق به «فى لجة» جار ومجرور متعلق به أيضا.

«أمسك» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة مقول لقول محذوف. أى : يقال فيها : أمسك، إلخ.

«فلانا» مفعول به « عن فل» جار ومجرور متعلق بأمسك.

الشاهد فيه : «فل» قد استعمل فى غير النداء ، وجرها بحرف الجر.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٠ / ٢ ، وابن هشام ٢٤٩ / ٣ ، وابن عقيل ٢٠٦ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٩ وابن الناظم .

وذكره سيبويه ٣٣٣ / ١ ، ١٢٢ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٧٧ / ١ .

بل (ذكرها)[1] . تنبيها على ورود نظيره ، ومنه قوله[2] :

.... قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وخرجه بعضهم على تقدير : يقال لها: يا لكاع، فحذف القول وحرف النداء.

---

(1) ب - وفى أ ، جـ (ذكر) .

(2) قائله : الحطيئة - واسمه جرول - يهجو امرأته. - وهو من الوافر - وتمامه :

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إلى بَيت

اللغة : «أطوف» أكثر الدوران «آوي» مضارع أوى إلى منزله «قعيدته» قعيدة البيت المرأة لأنها تطيل القعود فيه « لكاع» متناهية فى الخبث.

المعنى : أنا أكثر دورانى وارتيادى الأماكن عامة النهار فى طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتى فلا تقع عينى فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية فى الدناءة واللؤم.

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه. وما وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول مطلق قوله أطوف الأولى «ثم» حرف عطف «آوى» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه. «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بآوى «قعيدته» مبتدأ والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ، والجملة فى محل جر نعت لقوله: بيت.

الشاهد : «لكاع» على وزن فعال - وقد استعمل فى غير النداء - للضرورة .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢١٥ / ٣ ، وابن عقيل ١/٧٨ ، وابن الناظم، والشاهد ١٤٩ فى الخزانة .

الاستغاثة

هى نداء من يخلِّص من شدة ، أو يعين على مشقة .

وللمستغاث ثلاثة أحوال:

أحدها : أن يجر بلام مفتوحة، وهذه أكثر أحواله .

الثانية : أن يجاء فى آخره بألف معاقبة للام.

الثالثة : أن يجرد من اللام والألف ويجعل كالمنادى المطلق نحو «يا زيد لعمرو» وهذه أقلها . ومنها قوله[1] .

ألا يا قوم لِلعجَبِ العجيبِ ....

---

(١) قائله : لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -

وتمامه : .... وللغفَلاتِ تَعْرِضُ للأرِيبِ.

اللغة : «الغفلات» جمع غفلة - مصدر غفل عن الشىء - لم يلتفت إليه ولم يلق إليه باله «تعرض له » تنزل به « الأريب» العالم بالأمور البصير بالعواقب.

المعنى : أستغيث وأدعو قومى ليعجبوا العجب كله، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم الانتباه للبصير بالأمور الخبير بالعواقب.

الإعراب : «ألا» أداة تنبيه «قومى» مستغاث به منادى، منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء بكسر الميم ، ويجوز أن يكون مبنيا على الضم إذا قدر قطعه عن الإضافة « للعجب» جار ومجرور مستغاث لأجله - متعلق بيا - أو بالفعل المحذوف «العجيب» صفة للعجب «وللغفلات» معطوف عليه « تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله مستتر فيه وهو يعود على الغفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من الغفلات (للأريب) جار ومجرور متعلق بقوله تعرض.

الشاهد فيه : «يا قوم» حيث جاء بالمستغاث به خاليا من اللام المفتوحة فى أوله ، ومن الألف فى آخره.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : ابن هشام ٢٥ / ٣ ، وابن الناظم ، والسيوطى ص١٠٥ .

وقد ذكر الثلاثة فى الكافية ، واقتصر هنا على الأولين كالتسهيل، لقلة الثالث. فأشار إلى الأول بقوله :

إذَا استُغِيثَ اسمٌ مُنَادًى خُفِضَا　　　باللامِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى

إنما جر المستغاث باللام للتنصيص على الاستغاثة ، وفتحت لوقوعه موقع المضمر، ولكونه منادى، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله، وإنما أعرب مع كونه منادى مفرداً معرفة، لأن (تركيبه)[1] مع اللام أعطاه شبها بالمضاف. وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى : أن «استغاث» متعد بنفسه لقوله : (إذا استُغِيثَ اسمٌ مُنَادًى).

والنحويون يقولون : مستغاث به.

قال فى شرح التسهيل : وكلام العرب بخلاف ذلك، والمعروف فى اللغة تعدى فعله بنفسه.

قال الله تعالى : ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾[2] .

وقيل : بل هو يتعدى بوجهين، وقد جاء (تعديه)[3] بالباء فى أبيات.

الثانية : أن المستغاث معرب، لقوله (خفضا) وتقدم بيانه.

الثالثة : أنه يجوز أن يكون بأل ، وإن كان منادى، لأن حرف النداء لم يباشرها. فُهِمَ (ذلك)[4] من تمثيله، وهو مجمع عليه .

فإن قلت : يرد على عبارته ثلاثة أشياء:

الأول : أنه قال : (اسم منادى) وأطلق فأوهم أنه يجوز نداؤه بغير ياء، وذلك غير جائز، فإن المستغاث لا ينادى إلا بيا.

---

(١) (أ) وفى ب، جـ (تركبه) .

(٢) من الآية ٩ من سورة الأنفال.

(٣) ب ، جـ - وفى أ (تعديته) .

(٤) ب - وفى أ. جـ (بذلك).

والثانى : أنه قال (خفضا باللام) بصيغة الجزم، وقد تقدم أنه ليس بلازم، بل هو الأكثر .

والثالث : أنه قال: (مفتوحاً) واطلق ، وثَمَّ موضع يكسر فيه وهو مع ياء المتكلم فى نحو «يَالِى». وقد أجاز أبو الفتح فى قوله[1] :

فَيَا شَوْقِ مَا أَبْقَى ويَالِى مِن النَّوَى

أن يكون استغاث بنفسه (وأن يكون استغاث لنفسه)[2] .

قلت : الجواب على الأول أن قوله بعد (إنْ كَرَّرْتَ يا) يرشد إلى ذلك، إذ لم يقل : إن كررت حرف النداء.

وعن الثانى : أن قوله بعد (وَلامُ مَا استُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ) يوضح أن جره باللام ليس بلازم.

---

(١) قائله: هو أبو الطيب - أحمد بن الحسين - المتنبى . - وهو من الطويل .

وتمامه : وَيَا دَمْعُ مَاأجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا اصبْى

اللغة : «النوى» - بفتح النون والواو مقصوراً - البعد « ما أصبى» من صبا يصبو إذا مال، ومنه الصبى، لأنه يميل إلى كل شىء.

الإعراب : «فيا» يا حرف نداء والمنادى محذوف. أى فيا قوم شوقى ما أبقاه، أو تكون يا لمجرد التنبيه «شوق» مبتدأ وأصله شوقى بياء المتكلم فحذفت اكتفاء بالكسر «ما أبقى» ما للتعجب فى محل رفع بالابتداء ، وجملة أبقى فى محل رفع خبره، والعائد محذوف ما أبقاه، ونفس الكلام تقوله فى ويا دمع ما أجرى، وفى يا قلب ما أصبى «يا» حرف نداء واستغاثة «لى» جار ومجرور متعلقان بفعل ومحذوف تقديره : أدعو نابت عنه «يا» عند الجمهور ، إن كان مستغاثا به، أو بيا نفسها عند الفارسى وابن جنى، وإن كان مستغاثا لأجله فالجار والمجرور متعلقان بوصف محذوف حال من المنادى والتقدير : يا لزيد مدعوا إلى .

الشاهد فيه : « ويالى من النوى» فإن اللام فيه لام الاستغاثة وهى مكسورة.

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٤٦١ / ٢ ، وابن هشام فى المغنى.

(٢) أ ، جـ .

وعن الثالث: أن كسر اللام مع ياء المتكلم معلوم وجوبه فى كل موضع فهو (يقيد)[1] الإطلاق، على أن ابن عصفور قال: الصحيح عندى أن «يالى» حيث وقع مستغاث له، والمستغاث به محذوف.

وعلل ذلك بأن العامل فى المستغاث فعل النداء المضمر، فيصير التقدير: يا أدعو لى، وذلك غير جائز فى غير «ظننت» وما حمل عليها، إلا أن فى لزوم هذا لابن جنى نظرا؛ لأن اللام تتعلق عنده بحرف النداء.

تنبيهان:

الأول: اختلفوا فى اللام الداخلة على المستغاث، فقيل: هى بقية آل، والأصل: يا آل زيد: وزيد مخفوض بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين، ونقله صاحب النهاية عن الفراء. وفى نسبته إلى الفراء نظر.

لأن الفراء (حكى)[2] أن من الناس من زعم أنها بقية من آل، فظاهر حكايته أنه ليس مذهبا له.

وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا فقيل: زائدة فلا تتعلق بشىء، وهو اختيار ابن خروف وقيل: ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به على هذا قولان:

أحدهما: أنها تتعلق بالفعل المحذوف، وهو مذهب سيبويه، واختيار ابن عصفور.

الثانى: أنها تتعلق بحرف النداء، وهو مذهب ابن جنى.

الثالث: إذا وصف المستغاث جرت صفته نحو «يَا لزَيد الشجاعِ للمظلوم»، وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع، لأن الجار والمجرور لابد له من شىء يتعلق به.

---

(١) أ، جـ وفى ب (مقيد).

(٢) أ - وفى ب، وجـ (حكم).

وقوله :

وَافْتَحْ مَعَ المعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يا   وَفى سِوَى ذَلكَ بالكَسْرِ ائْتِيَا

إذا عطف على المستغاث فإما أن تتكرر «يا» أو . لا.

فإن تكررت فتحت اللام كقوله[1] :

يا لَقَوْمِي ويا لأمْثَالِ قومِي   لأناسٍ عُتُوُّهُمْ فى ازْدِيادِ

وإن لم تتكرر كسرت نحو[2] :

---

(١) قائله: لم أقف على قائلـه - وقال العينى : أنشـده الفراء ولم يعـزه إلى قائل -وهو من الخفيف.

اللغة : «عتوهم» العتو : الاستكبار «فى ازدياد» يزيد يوما بعد يوم.

المعنى : أستغيث بقـومى وبأمثالهم فى النجدة والشجاعة ليـمنعونى من قوم يزدادون علوا واستكبارا على، ويظلموننى بغير سبب.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «لقومى» اللام حـرف جر أصلى وهى مفتوحة وقومى مجرور بها، والجـار والمجرور فى محل نصب متعلق بأدعـو، وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشىء. والمستغاث منصوب بفتحة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد، وذهب الكوفيون إلى أن اللام اسم مضاف لما بعـده وأن الأصل يا آل فحذفت الهمزة للتخـفيف وإحدى الألفين لالتقـاء الساكنين « ويا لأمـثال » إعـرابه كذلك « قـومى » مضـاف إليه «لأناس» متـعلق بمحذوف - أى : أدعوكم لأناس « عتوهم » مبتدأ ومضاف إليه «فى ازدياد» جار ومجرور خبر، والجملة فى محل جر صفة لأناس.

الشاهد فيه : «يا لقومى»و «يا لأمثال» حيث فتحت اللام فيه.

مـواضـعـه : ذكـره من شراح الألفـيـة : الأشمـونى ٤٦٢ / ٢ ، والمكودى ص ١٢٩، والسيوطى ص ١٠٤ ، وابن هشام ٣/٢٥٤ وفى القطر ص ٢٢٠ .

(٢) قائله : لم أقف على قائله   - وهو من البسيط -

وصدره : يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

اللغة : «يبكيك» يبكى عليك «ناء» اسم فاعل من نأى ينأى - بمعنى بعد «مـغترب» غريب «الكهول»- جمع كهل - وهو من جاوز الثلاثين، وقيل : الأربعين.

المعنى: يبكيك ويحزن لفـقدك الأباعد الغرباء ، حـينما كنت تسدى إليهـم من معروف، وقد يسر الأقـارب لما يرثونه منك بعد فقدك، فـهيا معـشر الكهول والشبان لـمشاركتنا فى العجب من ذلك.

=

. . . . يالَلْكهُولِ ولِلشبَّانِ لِلْعَجَبِ

وإنما كسرت لأمن اللبس.

فإن قلت : فهل هى لازمة فى المعطوف؟

قلت : لا لقوله[1] :

يا لَعطَّافِنَا ويَالرباحِ وأَبى الحَشْرَج الفتَى النَّفَّاح

فجمع بين الأمرين .

واعلم أن قوله (سوى ذلك) يعنى به سوى ما ذكر من المُستغاث والمعطوف المعاد معه «يا» فشمل شيئين:

= **الإعراب** : «يبكيك» فعل ومفعول «ناء» فاعل يبكى «بعيد الدار» صفة لناء وإضافته للدار غير محضة؛ ولذلك وقع صفة للنكرة «مغترب» صفة ثانية «يا للكهول» يا حرف نداء واستغاثة واللام حرف جر والكهول مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف - كما سبق - وهو مستغاث له.

الشاهد فيه : «للشبان» حيث كسرت فيه اللام وإن كان القياس فتحها ، لكونها معطوفة على اللام الأولى، لكن لما زال اللبس ولم يتكرر حرف النداء كسرت، وأيضا «للعجب».

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٢ / ٢ ، وابن هشام ٢٥٦ / ٣ وفى القطر ص ٢٢١ ، والسيوطى ص ١٠٤ وفى الهمع ١٨٠ / ١ ، والشاهد ١٠٧ فى الخزانة.

(١) **قائله** : هو من أبيات سيبويه المجهولة - وهو من الخفيف -

اللغة: «عطاف» و «رباح» و «أبى الحشرج» - أسماء رجال - فالشاعر يرثى هؤلاء «النفاح» - بالنون والفاء المشددة - الكثير العطاء.

الإعراب : «يا لعطافنا» يا حرف نداء واللام مفتوحة - وأبى الحشرج، عطف على ما قبله والتقدير : يا لأبى الحشرج «الفتى» بدل من أبى الحشرج «النفاح» صفته .

الشاهد فيه :

١ - «يا لرباح» حيث فتحت فيه اللام لتكرار «يا».

٢ - ترك اللام فى المعطوف كما فى قوله « وأبى الحشرج» إذ أصله ويا لأبى الحشرج.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٢ / ٢ ، وذكره سيبويه ٣١٩ / ١ ، وابن يعيش ١٣١ / ١ ، والسيوطى فى الهمع ١٨٠ / ١، والشاهد ١٠٨ فى الخزانة:

أحدهما : المعطوف الذى لم تعد معه «يا» كما تقدم ، والآخر المستغاث من أجله.

تنبيهات:

الأول : ما ذكر من كسر اللام مع المستغاث من أجله، إنما هو فى الأسماء الظاهرة ، فأما الضمير فتفتح اللام معه إلا مع الياء نحو «يا لَزيدٍ لك».

وإذا قلت : «يا لك» احتمل الأمرين، وقيل فى قوله[1] :

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كأَنَّ نُجُومَهُ ....

إن اللام فيه للاستغاثة.

الثانى: اختلف فيما تتعلق به اللام الجارة للمستغاث من أجله، فقيل : بحرف النداء.

وقيل : بفعل محذوف. أى أدعوك لزيد[2] ، وقيل : بحال محذوفة أى مدعواً لزيد.

وقد علم بهذا أن قول ابن عصفور أنها تتعلق بفعل مضمر تقديره أدعوك قولا واحدا ليس كما قال.

---

(١) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندى -وهو من الطويل -

وتمامه : بِكلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شدَّتْ بِيَذْبُلِ.

اللغة : «مغار الفتل» محكم الفتل «بيذبل» - بفتح الياء وسكون الذال وضم الباء - اسم جبل.

الإعراب : «فيالك» يا حرف نداء، واللام فى لك للاستغاثة . كأنه قال : ياليل ما أطولك «من ليل» ، من حرف جر وليل مستغاث من أجله وجر بمن لأنها للتعليل «كأن» للتشبيه «نجومه» اسم كأن والهاء مضاف إليه «شدت بيذبل»، جملة فى محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه : «فيالك» حيث جاءت اللام فيه للاستغاثة، وفتحت اللام فيه مع أنه مستغاث من أجله.

مواضعه : ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٢ / ٤٦٣ .

(٢) بفعل محذوف - أى : مقدر بعد المستغاث، والكلام على هذا جملتان بخلافه على الأول والثالث.

الثالث : قد يجر المستغاث من أجله بمن لأنها قد تأتى للتعليل بمعنى اللام كقوله[1] .

يَا لَلرِّجالِ ذَوِى الألْبابِ مِنْ نَفَرٍ   لا يَبرحُ السَّفَهُ المُرْدِى لَهَمْ دِينًا

الرابع : قد يحذف المستغاث قبل «يا» المستغاث من أجله ، لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا كقوله[2] .

يا لأُنَاسٍ أَبَوْا إلاَّ مُثَابرَةً   عَلَى التَّوَغُّلِ فِى بَغْيٍ وعُدْوَانِ

الخامس : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو ، «يالَزيدٍ لزيد» أى : أدعوك لتنصف من نفسك.

ثم أشار إلى ثانى أحوال المستغاث بقوله:

---

(١) **قائله**: لم أقف على اسم قائله. ـ وهو من البسيط -

اللغة : «ذوى الألباب» - جمع لب - بضم اللام - وهو العقل «النفر» الرجال من ثلاثة إلى عشرة «السفه» خفة العقل «المردى» فاعل من أردى من الإرداء ، وهى الدناءة.

الإعراب : «يا للرجال» يا حرف نداء واللام للاستغاثة، وهى مفتوحة والرجال مجرور بها «ذوى» صفة للرجال «الألباب» مضاف إليه، من نفر ، من حرف جر ونفر مستغاث من أجله «لا يبرح» بمعنى لا يزال من أخوات كان «السفه» اسمه «المردى» صفته «دينا» خبره والجملة فى محل الجر لأنها صفة لنفر .

الشاهد فيه : «من نفر» حيث جر المستغاث من أجله بكلمة «من».

مواضعه : ذكره الأشمونى ٤٦٣ / ٢ . ، والسيوطى فى الهمع ١٨٠ / ١ .

(٢) **قائله** : لم أقف على اسم قائله. ـ وهو من البسيط -

اللغة : «أبوا» - من الإباء - وهو الامتناع «مثابرة» مواظبة ومداومة «التوغل»- بتشديد الغين - وهو التعمق فى الدخول فى الشيء «البغى» الظلم

الإعراب : «يا لأناس» يا حرف نداء واللام فى لأناس مكسورة وهو مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ، تقديره : ياللقومى لأناس «أبوا» جملة من الفعل والفاعل «إلا » أداة استثناء «مثابرة» منصوب على الاستثناء «على التوغل»جار ومجرور متعلق بمثابرة «فى بغى» جار ومجرور متعلق بالتوغل «وعدوان» عطف على بغى.

الشاهد فيه : «يالأناس» فإنه مستغاث به اتصل بيا، مجرورا باللام المكسورة وحذف منه المستغاث «ياللقومى لأناس» .

مواضعه : ذكره الأشمونى ٤٦٤ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١٨١ / ١ .

ولامُ ما استُغيث عَاقَبتْ ألفْ

يعنى: أن الألف تعاقب لام الاستغاثة فلا يجتمعان تقول : «يالزيد».

و«زيدا» ولا يجوز «يالزيدا».

ومن وروده بالألف قوله(١) :

يا يزيداً لآملٍ نَيْلَ عزٍّ

وقوله: ومثله اسم ذو تعجب ألف

يعنى: أن المتعجب منه إذا نودى عومل معاملة المستغاث من غير فرق ، فيجوز جره بلام مفتوحة نحو قولهم «يا لَلماءِ» و «ياللَعجبِ».

ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو «يا عجبا»، وقد يخلو منهما، نحو «يا عجب».

تنبيهات:

الأول : جاء عن العرب فى نحو «يا للعجب» فتح اللام باعتبار استغاثته، وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله، وكون المستغاث محذوفا .

الثاني : التعجب بالنداء على وجهين:

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف -

وتمامه : وغنى بعدَ فَاقة وهَوَان

اللغة : «آمل» اسم الفاعل من الأمل، وهو الرجاء والتوقع «نيل» حصول «فاقة» فقر وحاجة «هوان» مذلة واحتقار.

المعنى : أستغيث بك يا يزيد، وأدعوك لمن يرجو الثراء والقوة، بعد الفقر والذلة.

الإعراب : «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيدا» منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر منع منه حركة مناسبة ألف الاستغاثة في محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة «لآمل» متعلق بيا - أو بالفعل المحذوف «نيل» مفعول لآمل «عز» مضاف إليه ، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل «وغنى» معطوف على عز «بعد» منصوب على الظرفية «فاقة» مجرور بالإضافة «وهوان» عطف عليه.

الشاهد فيه : يا يزيدا» فإنه مستغاث به اختتم بالألف، ولم يؤت معه باللام المفتوحة التى تدخل عليه.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٣ / ٢ ، وابن هشام ٢٥٧ / ٣ ، والسيوطى ص ١٠٤ ، وابن الناظم .

أحدهما : أن ترى أمرا عظيما فتنادى جنسه نحو «يا للماء».

ثانيهما : أن ترى أمرا تستعظمه فتنادى من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو «يا للعلماء».

والثالث : إذا وقفت على المستغاث أو المتعجب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت.



الندبة

هى نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهى من كلام النساء غالبا، والمندوب هو المذكور بعد « يا » أو « وا » تفجعا لفقده حقيقة ، كقول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه[1] :

. . . . وقُمتَ فيه بأمرِ الله يا عُمَرا .

أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه « واعمراه واعمراه» حين أُعلِم بجدب شديد: أصاب قوما من العرب.

أو توجعًا ، لكونه محل ألم ، نحو قوله[2] .

فَوَاكبِدَا مِن حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّنى ... وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

---

(١) البيت من البسيط وصدره :

حُمِّلتَ أمرًا عظيمًا فاصْطَبَرتَ لهُ

اللغة : «حملت» بالبناء للمجهول مع تشديد الميم - أى : كلفت ، أمرا عظيما، أراد به الخلافة «اصطبرت» بالغت فى الصبر والاحتمال.

المعنى : كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين فى وقت عم فيه الظلم وفشا الجور فصبرت على تلك المشاق وقمت بما أمرك به الله ونشرت العدل بين الناس.

الإعراب : «حملت» فعل ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل مفعول أول «أمرا» مفعول ثان «فاصطبرت» معطوف على حملت . «له» جار ومجرور متعلق فى محل نصب مفعول فاصطبرت. «يا عمرا» يا حرف نداء وندبة وعمرا منادى مندوب مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره فتحة مناسبة ألف الندبة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٤ / ٢ . وابن هشام ٢٦٠ ، ٢١٨ / ٣ .

(٢) قائله - لم أقف على قائله - وهو من الطويل -

الإعراب : «واكبدا» وا ، للندبة، كبدا مندوب « من حب» جار ومجرور «من» اسم موصول مضاف إليه «لا يحبنى» لا ، نافية ، يحبنى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ومن عبرات» جار ومجرور «ما» نافية للجنس «لهن» جار ومجرور خبرها مقدم «فناء» اسمها.

الشاهد : قوله « واكبدا» حيث ختم بألف الندبة للتوجع.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٤ / ٢ .

أو سببه كقوله[1] :

وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَهْ.

وحكم المندوب حكم المنادى، فلهذا قال : **ما للمنادى اجعل لمندوب**

يعنى: أنه يضم إذا كان مفردًا نحو «وازيد» وينصب إذا كان مضافا أو مطولا نحو:

«واعبد الله» و (واضاربا عمرًا»[2] .

وإذا اضطر شاعر إلى (تنوينه)[3] جاز ضمه ونصبه كقوله[4] :

---

(١) **قائله** : عبد الله بن قيس الرقيات يرثى قوما من قريش قتلوا بالمدينة يوم الحرة.

وصدره : تبكيهم أسماء معولةً - وهو من الكامل -

اللغة : «معولة» من أعولت المرأة إعوالا - الصياح «وارزيتيه» الرزية : المصيبة.

الإعراب : «تبكيهم» تبكى فعل مضارع والضمير مفعول «أسماء» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «معولة» - بالنصب - حال من أسماء «تقول» فعل مضارع «سلمى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة «وارزيتيه» وا للندبة والهاء للسكت - مقول القول -

الشاهد : قوله « وارزيتيه» حيث أغنى عن اسم المندوب ذكر لفظ الرزية.

مواضعه : ذكره سيبويه ٣٢١ / ١ .

(٢) أ ، جـ. وفى ب «وضاربا عمرا» .

(٣) ب ، جـ . -وفى أ «تنويه» .

(٤) **قائله** : لم أقف على اسم راجزه، ونسبه الكسائى إلى رجل من بنى أسد - وهو من الرجز -

وعجزه : أإبليِ يأخذُها كرَوَّسُ.

اللغة : فقعس» اسم حى من أسد «كروس» - بفتح الكاف والراء وتشديد الواو - وفى الأصل الكروس الرجل الغليظ ، وكان كروس أغار على إبل الشاعر ، فلذلك ندب بقوله «وافقعسا».

الإعراب : «وافقعسا» وا للندبة «أين» اسم استفهام خبر مقدم «منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره أين صار منى فقعس «فقعس» مبتدأ مؤخر «أإبلى» الهمزة للاستفهام، إبلى مبتدأ والياء مضاف إليه «يأخذها» فعل مضارع ومفعوله «كروس» فاعل مرفوع بالضمة، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد : قوله «وافقعسًا» حيث نونه بالنصب للضرورة ويجوز ضمه أيضًا.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٤ / ٢ ، وابن الناظم .

وَافقْعَسًا وأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ ....

ثم نبه على ما لا تصح ندبته بقوله :

وما نُكِّرَلم يُندَبْ ولا ما أُبْهِمَا

الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالم من إبهام ، فلا تندب النكرة.

وأجاز الرياشى ندبة اسم الجنس المفرد، وقد جاء فى الأثر «واجبلاه» وهو نادر.

ولا يندب المبهم كاسم الإشارة والموصول بصلة لا تعينه، لا يقال (واهذاه)[1].

ولا «وامن ذَهَبَاه» لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع.

ويجوز أن يندب الموصول بصلة تعينه، لشهرتها. وإلى هذا أشار بقوله:

وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بَالَّذِى اشْتَهَرْ كَبِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِى وَامَنْ حَفَرْ

فتقول : «وامن حفر بئر زمزم» لأنه فى الشهرة كالعلم.

ثم نبه على ما يلحق آخر المندوب فقال:

ومُنْتَهى المندوبِ صِلْهُ بالألفْ

يشمل منتهى المندوب آخر المفرد نحو «وازيدا»، أو المضاف نحو «واعبدا الملكا» وما طول به نحو «وا ثلاثة وثلاثينا» والصلة نحو «وامن حفر بئر زمزما» وعجز المركَّب نحو «وامعدى كربا».

وقوله (صلة) يعنى جوازاً ، لأن المندوب له استعمالان:

أحدهما : أن يجرى مجرى غيره من المناديات كما تقدم.

والآخر : أن يوصل بالألف المذكورة.

فإن قلت : أطلق فى وصل المندوب بالألف وقيده فى التسهيل[2] بالا يكون

---

(١) ب ، جـ وفى أ (يا هذاه).

(٢) التسهيل ص ١٨٥ .

فى آخره ألف وهاء - فلا يقال «واعبد اللاهاه» ولا «واجهجاهاه فى عبد الله» و«جهجاه»[1] .

قلت : إطلاقه هنا موافق لإطلاق النحويين ، وصرح بعض المغاربة بجوازه وفى ألفية ابن معطى.

وفى المضاف «يا عبيد اللاهاه».

ولا يخلو ما قبل ألف الندبة من أن يكون ساكنا أو مفتوحا أو مكسوراً أو مضموما، فإن كان ساكنا فتح للألف نحو «وامن يغزواه» و « وامن يرمياه» ما لم يكن ألفا أو تنوينا أو ياء ساكنة مضافا إليها المندوب أو واواً أو ياء لايقبلان الحركة، فإن كان ألفًا حذفت لتعذر تحريكها نحو:

«واموساه».

وأشار إليه بقوله :

مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

أى : متلو ألف الندبة، يعنى : الحرف الذى قبلها إن كان ألفًا مثلها حذف لما تقدم، وأجاز الكوفيون قياسا قلب الألف فقالوا «وامُوسيَاه» ، وإن كان تنوينًا حذف أيضًا ، لأنه لاحظ له فى الحركة وفتح ما قبله ، فتقول: «واغلام زيداه» وهذا مذهب سيبويه والبصريين.

وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه، فتقول « واغلام زيدناه» وكسره مع قلب الألف ياء فتقول «واغلام زيدنيه» .

قال المصنف : وما رأوْهُ حسن لو عضَّده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت.

وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون «واغلام زيْدناه»، وزعموا أنه سُمِع . انتهى.

---

(١) ب ، جـ .

وأجاز الفراء وجهًا ثالثًا، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء؛ فتقول : «واغلام زيديه».

ولا يجيز البصريون إلا الأول.

فإن كان الياء المشار إليها فسيأتي الكلام عليها.

وإن كان واواً لا تقبل الحركة كواو الصلة فى نحو «غلامه» أو ياء كذلك نحو «غلامه» حذفا، وقلبت الألف إلى مجانس ما قبلها.

وإن كان ما قبل الألف مفتوحا استصحب فتحة نحو «واعبد يغوثاه» وإن كان ما قبلها مكسوراً أو مضمومًا ، فإما أن يوقع فتحه فى لبس أولا: فإن لم يوقع فتحه فى لبس وجب فتحه كقولك فى عبد الملك «واعبد الملكاه» وفى من اسمه «قام الرجل» واقام الرجلاه، وإنما فتح لتسلم الألف.

فإن أوقع «فى لبس»[1] قلبت ألف الندبة ياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة، فتقول فى نُدبة «غلام» مضافا إلى ضمير المخاطبة . «واغلامكيه» وفى ندبته مضافًا إلى ضمير الغائب «واغلامَهُوه» ، إذ لو قلت «واغلامكاه» لالتبس بالمذكر، ولو قلت « واغلامهاه» لا لتبس بالغائبة.

وذلك مفهوم من قوله :

وَالشَّكلَ حَتمًا أَوْلِهِ مُجَانِسًا إِن يَكُن الفَتحُ بِوَهْمٍ لا بِسًا

الشكل : الحركة، ومجانس الكسرة : الياء ، ومجانس الضمة: الواو.

وأشار بقوله «حتما» إلى وجوب ذلك دفعًا للبس.

وفهم من الشروط أن الألف لا تغير إذا كان الفتح لا يلبس كما تقدم.

وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون إتباع الألف للكسرة فى المثنى نحو: «وازيدانيه» وفى (المفرد)[2] نحو «واعبد الملكيه» وفى نحو «رَقاشِ» «وا رقاشيه»[3] قوله:

---

(١) أ ، جـ .

(٢) أ - وفى ب ، جـ (المعرب) .

(٣) رقاش : اسم امرأة.

وواقفًا زِدْ هاءَ سكْتٍ إنْ تُرِدْ وَإنْ تشأ فالمدَّ وَالها لاَ تَزِدْ

إذا وقف على المندوب زيد بعد ألفه أو بدلهـا هاء السكت ، وليست بلازمة بل غالبة، لأنه يجوز الاقتصار على المد فيقال « وازيدا» .

وهذا معنى قـوله: «وإن تشأ فالمد والها لا تزد» أى : إن تشـأ ألا تزيد الهاء فالمـد كاف وهو كـالتنصيص على مـا فهم من قـوله : «إن ترد» ولو قيل : فـالمد بالنصب لأفاد جـواز تجريده من المد أيضًا، أى: وإن تشأ فـلا تزد المد والهاء ، بل تجعـله كالمنادى غـير المندوب وقـد تقدم بيـانه أول الباب. وقـد فهم من قـوله : «وواقـفا» أن هذه الهـاء لا تثـبت وصـلا، وربما ثبتـت فى الضرورة مـضـمومـة ومكسورة، وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين، قوله :

وَقَائلٌ وَاعبدِيا واعبْدا مَنْ فى النّدَا اليَا ذَا سُكُونٍ أبْدَى

تقدم أن (فى)[1] المنادى المضـاف إلى ياء المتكلم (نحـو «يا عبـد»)[2] ست لغات:

فإذا ندبت على لغة من يقول «يا عبد» - بالكسر - أو «يا عبد» - بالفتح - أو «يا عبد» - بالضم - أو «يا عبدا» - بالألف -

قلت : «واعبـدا» لما علمت ، وإذا ندبت على لغة من أثبت اليـاء مفتـوحة قلت : «واعبديا» وإذا (ندبت)[3] على لغة مـن أثبتهـا ساكنة وهو المشـار إليه فى البيت فوجهان:

أحدهما : أن تحذفها لالتقاء الساكنين، وتفتح ما قبلها فتقول «واعبدا» .

والثانى : أن تفتحها لقبولها الحركة فتقول : «واعبديا».

والحذف مذهب المبرد ، والفتح مذهب سيبويه.

---

(١) ب ، حـ .

(٢) ب ، حـ .

(٣) ب - وفى ١ ، حـ (قلت) .

الترخيم

الترخـيم فى اللغة : ترقـيق الصوت وتليـينه ، يقال : صـوت رخيم، أى رقيق. وفى الاصطلاح : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.

وهو على ثلاثة أنواع : ترخيم النداء، وترخيم الضرورة، وترخيم التصغير، والمذكور فى هـذا الباب الأولان، ويأتى الثـالث فى بابه إن شاء الله تعـالى . أما ترخيم النداء: فهو حذف آخر المنادى تخفيفا، وقد أشار إليه بقوله :

ترخيمًا احذفْ آخرَ المنادَى.

ثم مثله بقوله : **كيا سُعا فِيمن دعَا سُعادَا**

فى قول من دعا (سعاد)[1] فحذف المضاف.

فإن قلت : فما وجه نصبه ترخيما؟

قلت : أجاز (فـيه)[2] الشارح أن يكـون مفعـولا له أو مصـدراً فى موضع الحال، أو ظرفًا على حذف مضاف[3] فهذه ثلاثة أوجه .

ويحتمل رابعًا : وهو أن يكون مفعولا مـطلقا وناصبه احذف ، لأنه يلاقيه فى المعنى[4] .

ثم أخذ فى بيان ما يجوز ترخيمه فقال :

---

(١) أ .

(٢) أ ، جـ .

(٣) أى : وقت ترخيم ، وهو و قت اجتماع شروط الترخيم.

(٤) وأجاز المكودى وجها خامسًا، وهـو أن يكون مفعولا مطلقًا لعامل محذوف ، أى : رخم ترخيما.

وَجَوِّزْنَهُ مُطْلَقًا فِى كلِّ مَا　　　أُنِّثَ بَالهَا...........

المنادى ضربان : مؤنث بالهاء ومجرد منها.

فالمؤنث بهاء يجوز ترخيمه مطلقًا، أى : بلا شرط فيرخم علمًا وغير علم وثلاثيا وأزيد نحو(١) :

أفاطمُ مَهْلاً بعض هذا التَّدللِ　　　...........

---

(١) قائله: هو امرؤ القيس　　　- وهو من الطويل -

وعجزه: وَإِنْ كُنْتِ قدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأجْمِلى

اللغة : «افاطم» فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة من عذرة «أزمعت» عزمت ووطنت نفسها «صرمى» هجرى وقطيعتى « أجملى » احسنى .

المعنى : ترفقى بى يا فاطمة واتركى الدلال وإظهار الهجر، وإن كنت قد اعتزمت هجرى حقا، ووطنت نفسك عليه ، فأحسنى فى ذلك.

الإعراب : «أفاطم» الهمزة للنداء وفاطم منادى مرخم بحذف التاء «مهلا» مفعول مطلق منصوب بمحذوف «بعض» مفعول به لمحذوف أيضا ، أى دعى بعض «هذا» مضاف إليه «التدلل» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «وإن كنت » شرط وفعله والتاء اسم كان «قد أزمعت صرمى» الجملة خبر كان «فأجملى» الفاء واقعة فى جواب الشرط، وأجملى فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل .

الشاهد فيه : قوله «أفاطم» فهو اسم مؤنث مرخم بحذف التاء.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٧ / ٢ ، وابن هشام ٢٧٦ / ٣ ، والمغنى ١/٩ ، وسيبويه ١٧٢ / ٢ .

ونحو[1]: جارِيَ لا تستنكرى عَذيرى.

و «يَا شا ادْجُنِى» أى: أَقيمِى[2] : يُقالُ: دَجَنَ بالمكَانِ يَدْجنُ دُجُونًا أقام به.

فإن قلت : كيف قال مطلقًا ،ولترخيمه خمسة شروط:

الأول : أن يكون معينًا ، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الأعمى «يا امرأةُ خُذى بيدى»[3] .

---

(١) قائله : هو العجاج بن رؤبة يخاطب امرأته - وهو من الرجز -
وعجزه : سَيْرِى وإشفاقِى على بَعيرِى.
اللغة : «لا تستنكرى» لا تعديه أمرًا منكرًا «عذيرى» بفتح العين وكسر الذال وسكون الياء - العذير : ما يعذر الإنسان فى عمله ، والمراد هنا : الحال التى يزاولها.
المعنى : يا جارية لا تنكرى علىّ تأهبى للسفر والذهاب فى الأرض للبحث عن العيش ، وإشفاقى على بعيرى ، فالسعى واجب على كل إنسان، والعطف على الحيوان من الإيمان.
الإعراب : «جارى» منادى مرخم بحذف التاء، لأنه نكرة مقصودة.
أى : يا جارية «لا» ناهية «تستنكرى» مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل « عذيرى» مفعول وياء المتكلم مضاف إليه «سيرى» بدل تفصيل من عذيرى «وإشفاقى» معطوف عليه، أو الواو بمعنى مع .
الشاهد : قوله «جارىَ» منادى مرخم بحذف التاء والتقدير : يا جارية، وحذف منه حرف النداء - وذلك ضرورة :
مواضعه : ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٦٨/٢ ، وابن هشام ٢٦٨ / ٣ ، والمكودى ص ١٣١ ، وسيبويه ٣٣٠ / ١ .
(٢) أى : ياشاة أقيمى بالمكان ، وهو مثال للثلاثى.
(٣) فى ب : سقطت امرأة .



والثانى : ألا يكون مضافا ، فلا يجوز ترخيم نحو «يا طلحة الخيرِ»، وأما نحو قوله[1] :

يا علْقمَ الخيْرِ قَدْ طَالَتْ إقَامتُنَا

فنادر.

والثالث : ألا يكون مختصًّا بالنداء فلا يرخم فلة.

والرابع: ألا يكون مندوبًا (فإن المندوب)[2] لا يجوز ترخيمه، لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه نص عليه سيبويه.

والخامس: الا يكون مستغاثًا به، فإنه لا يجوز ترخيمه.

قلت : وقد يجاب بأن معنى قوله مطلقًا، أى: بلا شرط من الشروط التى تخص المجرد كالعلمية.

وأما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان إلا أن (اشتراطه للإضافة)[3] فى المجرد يوهم عدم اشتراطها فى المؤنث بالهاء، فيقوى السؤال، وقد استغنى عن الأولين فى التسهيل[4] باشتراط (البناء)[5] ولم يذكر (الثالث)[6] .

---

(١) قائله : لم ينسب لقائل - وهذا الشطر من البسيط -

الإعراب: «يا علقم» يا حرف نداء علقم منادى مرخم وأصله يا علقمة وهو منصوب «الخير» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «طالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «إقامتنا» فاعل مرفوع بالضمة ونا مضاف إليه.

الشاهد : قوله «يا علقم الخير» فإن الشاعر رخم علقمة، والحال أنه مضاف ، والخير مضاف إليه .

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٨ / ٢ .

(٢) ب . (٣) ب ، جـ .

(٤) راجع التسهيل ص ١٨٩ .

(٥) ب ، جـ.

(٦) وفى أ (الثلاثة).

تنبيهات :

الأول : شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة، والصحيح جوازه لما تقدم[1].

الثانى : منع ابن عصفور ترخيم «صلعمة بن قلعمة» لأنه كناية عن المجهول الذى لا يعرف، وإطلاق النحاة بخلافه، فليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس .

الثالث : إذا ناديت طلحة ونحوه ورخمت قلت يا طلحَ ويا طلحُ بالفتح والضم - كما سيأتى ، وإن لم ترخم قلت «يا طلحة» بضم التاء .

وقد سمع وجه رابع ، وهو «يا طلحةَ»- بفتح التاء - قال النابغة[2]:

---

(١) أى : فى قوله أو غير علم مع تمثيله بجارى وياشا.

(٢) **قائله :** هو النابغة الذبيانى - زياد بن معاوية - من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج حين هرب إلى الشام، لما بلغه سعى مرة بن ربيعة به إلى النعمان وخافه - وهو من الطويل -

وعجزه : وليل أقاسيه بطىء الكواكبِ.

اللغة : «كلينى» - بكسر الكاف- دعينى «أميمة» اسم امرأة «ناصب» بمعنى منصب - من النصب وهو التعب «أقاسيه» أكابده.

المعنى : إنه يقول: دعينى لهذا الهم الناصب ومقاساة الليل البطىء الكواكب حتى كأن راعيها ليس بآيب.

الإعراب : «كلينى» جملة من فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «لهم» جار ومجرور متعلق بالفعل «ناصب» - بالجر - صفة لهم «يا أميمة» يا حرف نداء وأميمة منادى مبنى على الفتح، وهو معترض بين الصفة والموصوف «وليل» عطف على هم «أقاسيه» أقاسى فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول به، والجملة فى محل جر صفة لليل «بطىء» صفة لليل «الكواكب» مضاف إليه. وكيف يوصف الليل - وهو نكرة - بالمعرفة وهو بطىء الكواكب ، لأن الإضافة فى نية الانفصال.

الشاهد: قوله : «يا أميمة» حيث جاءت بفتح التاء.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٩ / ٢ ، وذكره السيوطى فى الهمع ١/١٨٥ ، وسيبويه ١ / ٣٤٦ ، والشاهد ١٣٧ فى الخزانة، وشرح المفصل ١٠٧ / ٢ .

كلينى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ . . . .

فاختلف النحويون فيه ، فقال قوم : ليس بمرخم، ثم اختلفوا ؛ فقيل : هو معربٌ نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصوب ، وقيل: هو مبنى على الفتح ، لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح، لأنها[١] حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب.

فهو نظير «لا رجلَ فى الدار»، وأنشد هذا القائل [٢]:

يا ريحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّى .

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار فى التقدير «يا أَمَيمُ» ثم أقحم التاء غير معتد بها وفتحها؛ لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث[٣] وهذا ظاهر كلام سيبويه.

قلت : فعلى هذا تكون مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية.

وللفارسى قولان:

أحدهما : أنها زيدت ثم فتحت إتباعًا لحركة الحاء.

والثانى : أنها أقحمت بين الحاء وفتحها، فالفتحة التى فى التاء هى فتحة الحاء ثم فتحت الحاء إتباعا لحركة التاء.

وقال فى شرح التسهيل : - بعد ذكره مذهب سيبويه - وأسهل من هذا عندى أن تكون فتحة التاء إتباعا لفتحة ما قبلها.

---

(١) أى الفتح وأنثه باعتبار الخبر وهو «حركة».

(٢) قائله: لم ينسب إلى قائل - وهو شطر من الرجز، وقيل : هذا ليس بشعر.

الإعراب : «يا» حرف نداء «ريح» منادى مفرد مفتوح «من نحو» جار ومجرور متعلق بهبى «الشمال» مضاف إليه «هبى» - بضم الهاء - فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد : قوله «يا ريح» فإنه منادى مفرد، وكان حقه أن يضم ولكنه مفتوح.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٩ / ٢ .

(٣) المحذوفة المنوية.

قلت : هذا يوافق أحد قولى أبى على فى الإتباع ، لكن ظاهر كلامه فى الشرح أن التاء هى الأولى لا تاء زيدت بعد حذف الأولى فهى قول آخر.

الرابع : أجاز قوم منهم الفراء إلحاق ألف التأنيث الممدودة بتائه فى الفتح فأجازوا «يا أسماء أقبلى» وليس بصحيح ، لأنه غير مسوغ. ومقيس على ما ترك فيه مقتضى الدليل.

الخامس : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة؛ فتقول في (الوقف على يا طلح)[1] ياطلحهْ.

واختلفوا في هذه الهاء. فقيل: هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه، وقيل: هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة، وإليه ذهب المصنف . قال (فى)[2] التسهيل[3]: ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها، وأشار بالتعويض إلى قوله[4]:

---

(١) وفى أ (فى المرخم).

(٢) أ .

(٣) التسهيل ص ١٨٩ .

(٤) قائله : هو القطامى واسمه - عمير بن شبيم - وهو من الوافر .

وعجزه : ولايَكُ موقفٌ منكِ الوَداعا.

اللغة : ضباعا» أراد ضباعة بنت زفر بن الحرث.

الإعراب : «قفى» فعل أمر وفاعله، من وقف «قبل» ظرف منصوب على الظرفية «التفرق» مضاف إليه «يا ضباعا» يا حرف نداء وضباعا منادى مفرد معرفة مرخم وأصله ضباعة «ولايك» أصله ولا يكن ، فحذفت النون للتخفيف «موقف » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموقف في محل رفع، والتقدير: موقف حاصل منك «الوداعا» خبر يكن.

الشاهد : قوله «يا ضباعا» حيث عوض الألف فيه عن الهاء ، وأصله ، ضباعة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٦٨/ ٢ ، وذكره السيوطي في الهمع ١٨٥ / ١ . وسيبويه ٣٣١ / ١, والشاهد: ١٤٣ في الخزانة.

قِفِى قَبْلَ التفرُّقِ يا ضُبَاعَا ....

فجعل ألف الإطلاق عوضا (عن)[1] الهاء، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا فى الضرورة.

وأشار بقوله (غالبا) إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض، حكى سيبويه (يا حَرْمَل) فى الوقف بغير هاء.

قال الشيخ أبو حيان : أطلقوا فى لحاق هذه الهاء، ونقول : إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق.

ثم قال :

....وَالَّذِى قَد رُخِّمَا

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ ....

أى : لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء.

فعلم أن قوله : (ومع الآخر احذِفِ الذى تَلا) خاص بالمجرد منها.

وما ذكره هو مذهب عامة النحويين ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيًا بعد حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف ، ومنه قوله[2] :

---

(١) أ. وفى ب. جـ (من).

(٢) **قائله** : هو أنس بن زنيم يخاطب به الحرث بن بدر الغدانى حين ولاه عبيد الله بن زياد سرّق (إحدى كور الأهواز) - وهو من الطويل -

وعجزه:

.... فكُنْ جُرذًا فِيهَا تَخُونُ وتَسْرِقُ

اللغة : «جرذا» - بضم الجيم وفتح الراء - وهو ضرب من الفأر ويجمع على جرذان.

الإعراب: «أحار» الهمزة حرف نداء وحار منادى مفرد معرفة مرخم، والتقدير: يا حارثة ابن بدر «بن» مبنى على الفتح مع المنادى وبدر مضاف إليه « قد» حرف تحقيق «وليت» فعل وفاعل «ولاية» منصوب على المفعولية «فكن» أمر من كان واسمه ضمير مستتر فيه «جرذا» خبره منصوب بالفتحة الظاهرة «فيها» جار ومجرور يعود على الولاية «تخون» فعل مضارع مرفوع بالضمة والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لجرذا «وتسرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه وهى عطف على تخون.

=

أحَارُ بنَ بدرٍ قَدْ وَليتَ وِلايةَ ....

يريد : أحارثةُ.

وقول الآخر[1] :

يا أَرْطُ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ ....

يخاطب أرطاة بن سهية.

قال الشيخ أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن المؤنث يجوز في ترخيمه وجهان:

أحدهما : حذف التاء وهو الكثير.

= الشاهد : قوله «أحار» حيث أريد به حارثة، فأولا رخمه بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف وثانيا بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٦٩ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٨٣.

وعجزه : والمرء يَسْتَحْيِي إذا لم يَصْدُقِ.

(١) قائله : هو زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية - وهو من الكامل -

الإعراب : « يا أرط» يا حرف نداء أرط منادى مفرد معرفة مرخم أصله يا أرطاة «إنك» إن حرف توكيد والكاف اسم إن « فاعل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « ما قلته » ما موصولة قلته فعل وفاعل ومفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «المرء» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «يستحيى» فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «إذا» للشرط «لم»حرف نفى وجزم وقلب «يصدق» فعل مضارع مجزوم بلم وهو فعل الشرط وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق، والتقدير: إذا لم يصدق يستحيى.

الشاهد : قوله : «يا أرط» حيث أريد يا أرطاة ، فأولا رخمه بحذف التاء على لغة من لم ينو رد المحذوف ، وثانيا رخمه بحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف وهو الألف.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٧٠ / ٢ ، والسيوطى فى الهمع ١/٨٤.

والآخر : حذفها مع ما قبلها كالحذف فى منصور ، لكان قولا. وتقدير أن الشاعر فى البيت الواحد نوى الترخيم أولا ثم نوى الترخيم ثانيا فى الكلمة الواحدة حال النطق بها - يحتاج إلى وحى يسفر عن هذا التقدير، انتهى.

ثم انتقل إلى المجرد فقال :

.... وَاحـظُلاَ　　تَرْخيمَ مَا منْ هذه الهَا قد خَلاَ

إلاّ الربَاعِىَّ فَما فَوْقُ العَلَمْ　　دُونَ إضَافَة وإسْنَاد مُتَمّ

أى : امنع ترخيم ما خلا من الهاء إلا ما اجتمعت فيه أربعة شروط :

الأول : أن يكون زائدا على الثلاثة فلا يجوز ترخيم الثلاثى تحرك وسطه نحو «حكَم» أو سكَّن نحو «بكر» هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط[1] ونقل عن الكوفيين، وفيه نظر؛ لأنه (قد)[2] نقل عن الكسائى المنع إلا (أن)[3] يثبت له قولان.

وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولا واحداً. وقال فى الكافية: ولم يرخم نحو بكر أحدٌ، وليس كما قالا بل فيه خلاف؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، ونقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن هشام[4] وابن الخشاب.

قلت: وفصل بعض المتأخرين بين لازم السكون وعارضه، فقال : لو سمى «بضرب» - المبنى للمفعول - ثم سكن لما امتنع ترخيمه، ولو سمى به بعد الإسكان لم يجز ذلك:

الثانى : أن يكون علمًا ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو«يا غَضَنْفَ» فى غضنفر قياسا على قولهم : «أطرِقْ كرَا» و «يا صاح».

---

(١) أى : تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان نحو سقر غير مصروف.

(٢) ب .

(٣) ب، جـ .

(٤) ابن هشام ، الخضراوى.

الثالث : ألا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم «بَرَقَ نحرُهُ» ونحوه وسيأتى الكلام عليه.

الرابع :ألا يكون ذا إضافة ، خلافا للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله[١]:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذكُرُوا

هذا عند البصريين نادر، وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره، كقوله[٢]:

يا عبدَ هَلْ تَذْكُرُنِى سَاعة ....

يريد : يا عبد هند، وعبد هند . علم له، وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا فى قوله : يا علقم الخير.

فإن قلت : أهمل المصنف من شروط ترخيم المجرد ثلاثة:

---

(١) قائله : هو زهير بن أبى سلمى، من قصيدة قالها حين بلغه أن بنى سليم أرادوا الإغارة على بنى غطفان - وهو من الطويل -

وعجزه : أوَاصِرَنَا والرحْم بالغيبِ تُذْكرُ.

اللغة : «حظكم» نصيبكم «أواصرنا» الأواصر : القرابات ، الواحدة الآصرة.

المعنى : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا، وكانوا قد عزموا على غزو قومه.

الإعراب : «خذوا» فعل وفاعل «حظكم» مفعول منصوب بالفتحة، والضمير مضاف إليه«يا آل» يا حرف نداء آل منادى منصوب «عكرم» مضاف إليه ، وأصله يا عكرمة «واذكروا» فعل وفاعل عطف على خذوا «أواصرنا» مفعول به منصوب بالفتحة ونا مضاف إليه «والرحم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بالغيب» جار ومجرور متعلق بتذكر « تذكر» جملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد : قوله «يا آل عكرم» حيث رخم المضاف إليه من المنادى وأصله يا آل عكرمة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٧٠ / ٢ وذكره السيوطى فى الهمع ١/١٨١ ، وفى شرح المفصل ٢/٢٠ والإنصاف ١/٢١٥ ، وسيبويه ١/٣٤٣ ، والشاهد ١٣٨ فى الخزانة.

(٢) قائله : هو عدى بن زيد - وهو من السريع -

وعجزه : .... فى موكب أورائدا للقَنِيصْ

=

أحدها : ألا يكون مختصا بالنداء[1] .

والثاني : ألا يكون مندوبا.

والثالث : ألا يكون مستغاثا.

قلت : أما الأول فلم ينبه عليه، وأما الثاني والثالث فقد تقدم ما يرشد إليهما وهو نصه على التزام حرف النداء معهما، لأن علة التزامه هي علة منع ترخيمهما، وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام.

كقوله[2]: .... أَعَامِ بْنَ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدِ

قال ابن الصايغ : وهذا ضرورة، وقد ناداه بغير يا، وذلك ممنوع وقد سمع ترخيمه.

= **اللغة** : «موكب» - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الكاف والموكب القوم الركوب على الإبل، والجمع مواكب «رائدا» من الرود وهو الطلب ، يقال : بعثنا رائدا يرود لنا الكلأ أى ينظر ويطلب «القنيص» - بفتح القاف وكسر النون - وهو الصيد.

الإعراب : «يا عبد» يا حرف نداء وعبد منادى مرخم مضاف إذ أصله عبد هند «هل» للاستفهام «تذكرنى» فعل وفاعل ومفعول والنون للوقاية «ساعة» منصوب على الظرفية «فى موكب» جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الضمير المرفوع فى تذكرنى «أو رائدًا» نصب على الحال أيضا «للقنيص» متعلق به.

الشاهد : قوله «يا عبد» فإنه منادى مضاف مرخم، لأن أصله يا عبد هند فرخمه بحذف المضاف إليه .

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٧٠ / ٢ .

(١) فلا يرخم نحو فلُ وفلة.

(٢) **قائله** : هو الأحوص بن شريح الكلابى - وهو من الوافر -

وصدره : تمنَّانى ليقتُلَنى لقيطُ ....

اللغة : «تمنانى» بلانى من البلاء «لقيط» اسم رجل .

الإعراب : «تمنانى» تمنى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول «لقيط» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «ليقتلنى» اللام للتعليل ويقتل فعل مضارع منصوب بأن بعد لام التعليل والنون للوقاية والياء مفعول والفاعل ضمير مستتر فيه «أعام» الهمزة للنداء عام منادى مستغاث به مرخم وأصله يا عامر (بن) صفة لعامر «صعصعة» مضاف إليه . =

ومع اللام كقوله[1] :

كلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنهُمُ يا لتَيْمِ اللهِ قُلنَا يالَمَالِ

ثم اعلم أن الخالى من تاء التأنيث إذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه للترخيم إما حرف وإما حرفان وإمـا كلمة، فالذى يحذف منه حرف نحو «حارث» و «مالك» فتقول «يا حار» و «يا مال» وأما الذى يـحذف منه حرفان فقد أشار إليه بقوله :

ومَعَ الآخِرِ احذفِ الذى تَلاَ..

أى : احذف مع الآخر ما قبله بخمسة شروط :

الأول : أن يكون حرف لين ، فلو كان حرفًا صحـيحًا حذف الآخر وحده، فتقـول فى «سفرجل «وقِمَطْرٍ» يا سفـرْج ويا قِمَط، خلافا للفـراء فى نحو قمطر» فإنه يقول يا قِمَ بحذف حرفين.

الثانى :أن يكون ساكنا، فلـو كان متـحركا لم يحـذف فتقـول فى «هَبَيَّخ» و«قَنَوّر»[2] يا هَبىَّ ويا قنوّ - بحذف الآخر وحده.

= **الشاهد** : قوله «أعام» فـإنه منادى مستغـاث به وليس فيه لام الاستـغاثة، وقد رخم إذ أصله «أعامر».

مواضـعه : ذكره من شـراح الألفيـة الأشمونى ٤٧١ / ٢ ، وذكـره السيوطـى فى الهمع ١٨١/٢.

(١) **قائله** : هو مرة بن الروّاع من بنى سعد - وهو من الرمل -

الإعراب : «كلما» منصوب على الظرفية وناصبها الفعل قلنا وجاءتها الظرفية من ما، فإنها تحتمل أن تكون مـصدرية والجملة بعدها صلة فلا محل لهـا، وأن تكون اسمًا نكرة بمعنى وقت والجملة بعدها فى موضع خفض على الصفة «نادى» فعل ماض «مناد» فاعل «منهم» جار ومجرور فى محل رفع صفة لمناد «يا» حـرف نداء «لتيم الله» منادى مستغاث به «قلنا» فعل ماض ونا فاعله، والجملة وقـعت جوابا لقوله كلما «يا لمال» يا حرف نداء لمال منادى مستغاث به وهو مرخم، إذ أصله يا لمالك.

الشاهد : قوله «يا لمال» فإنه منادى مرخم مستغاث به وفيه اللام.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٧١ / ٢ .

(٢) هبيخ - بفتح الهاء وتشديد الياء - الغلام الممتلئ . أى : السمين ، وقنور - بفتح القاف والنون وتشديد الواو - الصعب اليبوس من كل شىء.

الثالث : أن يكون زائدًا ، فلو كان أصليًا لم يحذف فتقول فى «مختار» يا مختا ولا تحذف الألف، لأنها بدل العين، وعن الأخفش أنه يحذف مع الآخر وأجاز الجرمى فى «منقاد» يا منق.

الرابع : أن يكون رابعًا فصاعدا، فلو كان ثالثًا نحو «عماد» و «سعيد» و«ثمود» فمذهب البصريين أنه يرخم بحذف آخره فقط، ونقل المصنف عن الفراء أنه أجاز فى نحو «عماد» و«سعيد» وجهين : حذف الآخر وحده كالبصريين وحذفه مع الألف والياء فتقول : يا عم وياسع ، وأما فى ثمود فيحذف الحرفين ولا يجيز يا ثمو، لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير ، ونقل غيره عن الفراء أنه يحذف الحرفين فى ثمود ويحذف الآخر فقط فى عماد وسعيد.

الخامس : أن يكون قبله حركة مجانسة ، فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو «غُرْنَيْق»[1] و «فرعون»، فمذهب الجرمى والفراء أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجانسة لا يفرقان بين النوعين. قال فى شرح الكافية:

وغيرهما لا يرى ذلك بل يقولون : يا فرعو ويا غرنى. قلت : وذكر الجرمى أن ما ذهب إليه هو مذهب الأكثرين.

وإلى هذا الخلاف أشار بقوله :

.... والخلفُ فِى   وَاوٍ وَيَاءٍ بهمَا فَتْحٌ قُفِى

فإن قلت : إطلاقه يوهم إجراء الخلاف فى نحو «مصطَفَوْنَ» - علمًا -لأن واوه قبلها فتحة، وليس كذلك ، بل يقولون فى ترخيمه يا مُصْطَفَ وجها واحدًا، وقد نبه فى شرح الكافية على ذلك.

---

(١) غرنيق - بضم الغين وسكون الراء وفتح النون - طير من طيور الماء طويل العنق.

قلت : الواو فى مصطفون ونحوه من الجمع بعد الضمة مقدرة، لأن أصله مصطفيون فأعل على ما اقتضاه التصريف[١] فليست الواو فى التقدير بعد فتح، وإلى هذا أشار بقوله فى التسهيل[٢] : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة.

ومثال ما حذف منه حرفان، لاجتماع الشروط المذكورة عمران وحماد وأسماء وزيدان ومسلمات - علمين - وحمدون ومنصور وزيدون وملكوت - علمين - (وجعفر ومسكين)[٣] وغسلين وعفريت - أعلاما.

ثم أشار إلى ما يحذف منه كلمة بقوله :

وَالْعَجْزَ احْذِفْ مِنْ مركَّب

إذا رخم المركب حذف عجزه نحو «يا بعلَ» و «يا سيبَ» فى بعلبك وسيبويه، وفى خمسة عشر - علما - يا خمسةَ ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمى به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء فتقول : يا سيبوَىْ ، وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الثانى من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلبَ ويا حضرمَ، لم أرَ به بأسًا ، والمنقول أن العربَ لم ترخم[٤]. وإنما أجازه النحويون.

تنبيه :

إذا رخمت «اثنا عشر، واثنتا عشرة» - علمين - حذفت العجز مع الألف قبله «يا اثنَ ، واثنتَ» كما يقال فى ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه وعلّته أن عجزهما بمنزلة النون، ولذلك أعربا.

وَقَوْله :

.... وَقَلْ تَرخِيمُ جُمْلَةٍ وذا عَمرٌو نَقَلْ

---

(١) وإنما جعله بالياء مع أنه واوى ، لأن آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حدة وإنما كان واويًا لأنه من الصفوة.

(٢) التسهيل ص ١٨٨ .

(٣) ب ، جـ .

(٤) أى : لم ترخم المركب.

قال المصنف : أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسناداً كتأبط شراً، وهو جائز لأن سيبويه حكى ذلك فى (بعض)[1] أبواب النسب فقال: تقول فى النسب إلى تأبط شراً تأبطىّ ، لأن من العرب من يقول : يا تأبط، ومنع ترخيمه فى باب الترخيم ، فعُلِم بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل، وقال الشارح:

فعلم أن جوازه على لغة قليلة، وإلى هذا أشار بقوله : (وذا عمرو نقل) وعمرو هو اسم سيبويه.

قال الشيخ أبو حيان : وهو غير صحيح ، لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه ، بل قال: من العرب من يفرد فيقول : «يا تأبط أقبل» فيجعل الأول مفرداً، وليس مناقضًا لما قرره من أن المحكى لا يرخم، بل أراد أن من العرب من يفردها لا على جهة الترخيم.

ولذلك قال من يفرد ولم يقل من يرخم ، ولا نعلم خلافًا عن أحد من النحويين أن المحكى لا يرخم.

واعلم أن فى ترخيم المنادى لغتين :

الأولى: أن ينوى المحذوف.

والثانية: ألا ينوى.

وقد أشار إلى الأول بقوله :

وإنْ نَوَيْتَ بَعدَ حَذْفِ مَا حُذِفْ ... فالباقِيَ اسْتَعْمِلْ بمَا فيه أُلِفْ

أى : إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله على حاله قبل الحذف واستعملته بما فيه من حركة نحو «يا حارِ، ويا جعفَ، ويا منصُ» فى حارث وجعفر ومنصور، أو سكون «يا قمطْ» فى (نحو)[2] يا قمطر، خلافا للكوفيين، فإنهم لا يرخمون قمطرا أو نحوه مما قبل آخره ساكن إلا على لغة من لم ينو، وتقدم مذهب الفراء فى حذفه.

---

(١) ب ، جـ. (٢) ب ، جـ .

تنبيه :

مقتضى قوله : (بما فيه ألف) ألا يغير ما بقى عن شىء مما كان عليه قبل الحذف . ويرد على إطلاقه مسألتان:

الأولى: ما كان مدغما فى المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كانت له حركة فى الأصل حركت بها نحو : «مُضارّ، وتَحاجّ»، فتقول فيهما يا مضار - بالكسر - إن كان اسم فاعل، - وبالفتح - إن كان اسم مفعول، ويا تحاج - بالضم - لأن أصله تحاجُج.

وإن كان أصلى السكون حرك بالفتحة ، لأنها أقرب الحركات إليه نحو«أسحار» اسم نبت ، تقول فيه «يا أسحار» - بفتح الراء - هذا مذهب سيبويه.

ثم اختلف عنه فقال السيرافى : يتحتم الفتح ، وقال الشلوبين : يختاره ويجيز الكسر، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو مذهب الزجاج. ونقل عنه أيضًا صاحب رءوس المسائل أنه يسقط كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى إلى متحرك؛ فعلى هذا تقول «يا أسْحَ» .

الثانية : ما حذف لواو الجمع نحو «قاضون» فإنه إذا رخم بحذف الواو والنون رد إليه ما حذف منه؛ لزوال سبب الحذف، هذا مذهب الأكثرين، واختار فى التسهيل عدم الرد.

ثم أشار إلى الثانية بقوله:

وَاجْعَلْهُ إنْ لمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كما　　　لو كَانَ بالآخِرِ وضْعًا تُمّمَا

أى : إذا لم تنو المحذوف ، فاجعل الباقى بعد الحذف كالاسم التام المصوغ على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخراً فى الوضع فتقول : «يا حارُ، ويا جعفُ ويا منصُ، ويا قمطُ» - بالضم - فى الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شىء.

تنبيهان:

الأول : لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فتقول فى «ناجية» يا ناجى - بالإسكان - وهو علامة تقدير ضمها.

الثانى : يجوز فى نحو «يا حار بن عمر» على هذه اللغة - ضم الراء وفتحها- كما جاز ذلك فى نحو «يا زيد بن عمرو» ، ثم فرع على الوجهين المذكورين فقال :

فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فى ثمود يا ... ثَمُو ويا ثَمِى عَلَى الثانى بيا

يعنى بالأول لغة من ينوى، وبالثانى لغة من لا ينوى ، فتقول فى ترخيم ثمود على الأول يا ثمو ، لأن الواو محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير ، وعلى الثانى يا ثمى بقلب الواو ياء، لتطرفها بعد الضمة كما فعل فى أدْلٍ ونحوه، وذلك لأن بقاءها على هذا التقدير مستلزم عدم النظير ، إذ ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وإذا رخمت «صَمَيان، وكَروان»[1] قلت على الأول يا صمى ويا كرو، وعلى الثانى يا صما ويا كرا - بقلب الياء والواو ألفًا، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ولا مانع.

وإذا رخمت : «سقاية وعلاوة»[2] قلت على الأول يا سقايُ ويا علاوُ، وعلى الثانى يا سقاءُ ويا علاءُ - بإبدال الياء والواو (همزة)[3] لتطرفهما بعد ألف زائدة.

وأما نحو «غاوٍ» فتقول فيه على الأول يا غاوِ وعلى الثانى يا غاوُ ، ولا تبدلها همزة لوجهين:

أحدهما : ألاَّ يتوالى إعلالان، لأن لامه أعلت.

والثانى: (أنه)[4] صار كاسم تام على ثلاثة أحرف، وما كان كذلك لا تقلب واوه همزة نحو «واو» ذكر ذلك الشيخ أبو حيان.

---

(١) الصميان فى الأصل هو التقلب والتوثب، ويقال رجل صميان أى : شجاع.

(٢) علاوة - بكسر العين - ما علقته على العير بعد تمام الوقر.

(٣) ب، جـ . (٤) أ .

وإذا رخمت «شـاة» قلت على الأول ياشا وعلى الثـانى يا شاة، برد اللام، لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علة، ولا يكون كذلك اسم متمكن.

وإذا رخمت «ذات» قلت على الأول يا ذا وعلى الثـانى يا ذوا برد المحذوف لما ذكر فى شاة.

وإذا رخـمت «لات» قلت على الأول يالا وعـلى الثـانى يالا، برد اللام - لأنه لا يعلم له ثالث فيرد.

وإذا رخمت «سُفيرج» تصغير سفرجل قلت على الأول يا سفيرِ وعلى الثانى يا سفيرُ (عند الأكثرين)[1].

وقال الأخفش يا سـفيرلُ - برد اللام المحذوفة ، لأجل التصـغير ، وفروع الباب كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية.

ثم أشار إلى ما يلزم فيه الوجه الأول بقوله:

وَالتزِمِ الأوَّلَ فى كمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الوجْهينِ فى كَمَسْلَمَهْ

يعنى أن الوجـه الأول وهو الترخـيم على لغة من نوى يلـتزم فى الصـفات المؤنثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث نحو «مسلمة» فيقال فيه يا مسلم - بالفتح - ولا يجوز ترخيمه على الوجـه الثانى ، لأنه لو قيل (فيه)[2] يا مسلم - بالضم - لالتبس بالمذكر بخلاف العلم نحو مسلمة، فإنه يجوز ترخيمه على الوجهين، لأن التاء فيه ليست للفرق.

قيل : وكلامه فى التسهـيل ، يدل على اعتبار اللبس فى العلم ، وقد فهم من ذلك أن نحو. «ربعة» يجوز ترخيمـه على الوجهين وإن كان صفة ، لأن التاء فيه ليست للفرق.

---

(١) أ ، جـ .
(٢) أ .

تنبيه:

لالتزام الوجه الأول سببان :

أحدهما: ما ذكر، والثانى : لزوم عدم النظير بتقدير التمام ، فيمتنع الوجه الثانى فى أمثلة منها «طيلسان - بكسر اللام - إذ لو رخم على (تقدير التام لزم)[١] وجود فَيْعل - بكسر العين - فى الصحيح ، وهو مفقود إلا ما ندر من «صيقل» - اسم امرأة. وبَيْئِس - فى قراءة[٢] ، ومنها حبلوى وحمراوى، فإنهما لو رخما على هذا الوجه، لقيل فيهما يا حبلى ويا حمرا فيلزم من ذلك ثبوت مالا نظير له. وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين من واو، وهما لا يكونان إلا للتأنيث ، ومنها «عُرقوة، وحذرية» فإنهما لو رخما عَلى هذا الوجه لقيل فيهما يا عرقى ويا حذرى ، فيلزم وجود فُعلى وفعلى، وهما بناءان مهملان.

فإن قلت : لم أهمل ههنا ذكر السبب الثانى، وقد ذكره فى الكافية والتسهيل؟ قلت : هو سبب مختلف فيه . وممن ذهب إلى اعتباره الأخفش والمازنى والمبرد ونقل عنهم فى ترخيم حبلوى، ونقل عن الأخفش فى طيلسان، ونقله ابن أصبغ عن كثير من النحويين.

وذهب السيرافى وغيره إلى عدم (عدم)[٣] اعتباره، فأجاز الترخيم فى المسائل المتقدمة، فلعله تركه (لذلك)[٤] وقوله :

وَلاضطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا   مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يرخم فى الضرورة ما ليس منادى بشرط أن يكون صالحا لأن ينادى نحو «أحمد» فتقول فيه يا أحم.

---

(١) ب . وفى أ ، جـ (لغة من لم ينو للزم).

(٢) قراءة شعبة عن عاصم، وبعذاب بيئس - بياء ساكنة قبل همزة مكسورة.

(٣) أ ، جـ .

(٤) ب ، جـ . وفى أ (كذلك).

وقد فهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين : (أما جواز ترخيمه)[1] على تقدير التمام فمجمع على جوازه كقوله[2] :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضوءِ نَارِهِ   طَرِيفُ بْنُ مَالِ لَيلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ

يعنى : ابن مالك .

وأما ترخيمه على نية المحذوف فأجازه سيبويه ومنعه المبرد، وهو محجوج بالقياس على النداء وبالسماع كقوله[3] :

---

(١) أ - وفى ، جـ (أما ترخيمه).

(٢) قائله : هو امرؤ القيس بن حجر الكندى - وهو من الطويل -

اللغة : «الفتى» المراد به هنا الرجل الكريم «تعشو» ترى ناره من بعيد فتقصدها «الخصر» - بفتح الخاء والصاد - شدة البرد.

المعنى : يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم يوقد النيران ليلا ليراها السائرون فيقصدوا نحوها . ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد.

الإعراب : «لنعم» اللام للتوكيد ونعم فعل ماض «الفتى» فاعل «تعشو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر والجملة فى محل نصب حال من فاعل نعم «إلى ضوء» جار ومجرور متعلق بتعشو «ناره» مضاف لضوء والهاء مضاف إليه «طريف» خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، أى هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة «نعم الفتى» «بن» صفة لطريف «مال» مضاف إليه وأصله مالك ، فحذفت الكاف ضرورة، «ليلة» متعلق بتعشو «الجوع» مضاف إليه «والخصر» معطوف على الجوع.

الشاهد : «ابن مال» فإن أصله ابن مالك . رخمه فى غير نداء للضرورة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية : الأشمونى ٤٧٧ / ٢ ، وابن هشام ٣/٢٧٧ ، وابن عقيل ٢/٢١٩ ، وابن الناظم، والسيوطى ص ١٠٦ ، وسيبويه ٣٣٦ ، ٤٤٥ / ١ ، والسيوطى فى الهمع ١/١٨١ .

(٣) قائله : هو أوس التيمى - وهو من البسيط -

الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «ابن» اسم إن «حارث» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أشتق» فعل الشرط والفاعل ضمير وأصله أشتاق فحذفت منه الألف لالتقاء الساكنين «لرؤيته» جار ومجرور متعلق بأشتق «أو» عاطفة «أمتدحه» فعل ومفعول والفاعل ضمير وهو عطف على جملة أشتق «فإن»الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب =

إِن ابنَّ حارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لرؤيَتِه   أَو أَمْتَدِحْهُ فإنّ النَّاس قَدْ عَلموُا

وقوله[١] :

. . . .   وأَضْحَتْ مِنكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

أنشدهما سيبويه ، وأنشد المبرد[٢]:

= «الناس» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «قد» حرف تحقيق «علموا» فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر إن ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك منى.

الشاهد : قوله «حارث» فإن أصله حارثة فرخمه فى غير النداء على نية الحذف لأجل الضرورة.

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٤٧٧ / ٢ ، وابن الناظم ، وسيبويه ١/٣٤٣ .

(١) **قائله** : هو جرير بن عطية الخطفى   - وهو من الوافر -

وصدره :   أَلاَ أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماما.

اللغة : «أضحت» صارت وتحولت «حبالكم» - جمع حبل - وهو العهد «رماما» - جمع رمة وهو القطعة البالية من الحبل «شاسعة» بعيدة بعداً كثيراً «أماما» اسم امرأة.

المعنى : إنه يقول: ما كان بينى وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع. ثم رجع، إلى نفسه يخاطبها: وأصبحت محبوبتى أمامة بعيدة عنى ليس فى وصلها مطمع.

الإعراب : «ألا» حرف تنبيه «أضحت» فعل ماض ناقص من أخوات كان والتاء للتأنيث «حبالكم» اسم أضحى والضمير مضاف إليه «رماما» خبر أضحت الأولى «أضحت» فعل ماض ناقص «منك» جار ومجرور متعلق بها «شاسعة» خبر أضحت مقدم «أماما» اسمها مؤخر مرفوع على التاء المحذوفة للترخيم، والألف للإطلاق.

الشاهد : قوله «أماما» حيث رخمت فى غير النداء للضرورة بحذف التاء وأصلها أمامة ورخمت على لغة من ينتظر ، ولو رخمت على لغة من لا ينتظر لقيل: أمامُ - بالرفع -

مواضعه : ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٤٧٧ ، وابن هشام ٣/٢٨، وابن الناظم. وذكره سيبويه ١/٣٤٣ ، والإنصاف ١/٢١٧، والشاهد ١٤٢ فى الخزانة .

(٢) **قائله** جرير بن عطية أيضا   - وهو من الوافر-

روى البيت السابق برواية أخرى فيكون «أماما» منادى مرخما ولا يكون فى البيت حينئذ شاهد على هذه الرواية الثانية ، وهذه الرواية أليق بنظم البيت ، لأنه ذكر العهد فى صدر البيت ثم رد العجز على الصدر.

. . . .   وما عَهْدِى كعهدكِ يا أمَامَا

قــال فى شرح الكافيــة · والإنصاف يــقتــضى تقــرير الروايتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى.

وفهــم من الشرط المذكــور أن المعرف بأل لا يرخم فى غــير النداء ، لــعدم صلاحيته للنداء، ولهذا خطئ من جعل (من)[1] ترخيم الضرورة قول العجاج[2]:

أوَالِفًا مكة من وُرْقِ الحَمِى

فإن قلت : فهل يشترط فى ترخيم الضرورة عِلِّيَّة أو تأنيث بالهاء؟

قلت : لا . ونص على ذلك فى التسهيل[3] وهو المفهوم من إطلاقه هنا.

ومن ترخيم النكرة (قوله)[4][5] :

---

(١) ب ، جـ .

(٢) قائله : هو العجاج بن رؤبة.   -- وهو من الرجز -

اللغة : «أوالفا» جــمع آلفة من آلف يآلف آلفــة، ويروى قواطنا جمع قــاطنة يعنى مقيــمة «ورق» - بضم الواو وسكون الراء - جمع ورقاء - وهى التى فى لونــها بياض إلى سواد يقال : جــمل أورق «الحمى» - بفتح الحاء وكــسر الميم - أصله الحمام فــحذفت الألف، لأنها زائدة وأبدل إحدى الميمين ياء.

الإعراب : «أوالفًا» نصب على الحال من قوله «القاطنات» قبله (القاطنات البيت غير الديم) «مكة» نصب على أنه مفعول أوالفًا «من» بيانية «ورق» مجرور به «الحمى» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الحمى» فــإن أصله الحمام فقيل : إنه رخــمه للضرورة، ورد بأنه لا يصلح للضرورة لكونه بأل، وإنما هو حذف لا على طريق الترخيم.

مواضــعه : ذكره من شراح الألــفية : الأشمونى ٤٦٧/٢ ، وابن عــقيل ٨٩ / ٢ ، وابن الناظم ، والســيوطى ص ١٠٦، وفى همعــه ١٨١ / ١ ، ١٥٧ / ٢ . وذكره ســيبويه ٨، ١/٥٦ ، وشرح المفصل ٦/٧٥ والإنصاف ٢/٢٩٩ .

(٣) التسهيل ١٨٩ .

(٤) أ .

(٥) قائله : هو عبيد الأبرص   -وهو من الخفيف -

وبعده : ليس رسم على الدفين ببال   فلوى ذروة فجنى ذيال.   =

لیس حَیٌّ علی المَنونِ بِخَالِ

یعنی : بخالد .

= الإعراب : «لیس» فعل ماضٍ ناقص «حی» اسمها «علی المنون» جار ومجرور صفة لحی «بخال » الباء حرف جر زائد وخال خبر لیس.

الشاهد : قوله «بخال» حیث إنه رخم النکرة وأصله بخالد.

مواضعه : ذکره من شراح الألفیة : الأشمونی ٤٧٦ / ٢ ، والسیوطی فی الهمع ١/١٨١ .

الاختصاص

الاختصاصُ كنداءٍ دونَ يا كأيُّها الفتى بإثْرِ ارْجُونيَا

الاختصاص: ما جيء به على صورة هى لغيره توسعا، كما يرد الأمر بصيغة الخبر والخبر بصيغة الأمر(١).

والباعث على الاختصاص فخر أو تواضع، أو زيادة بيان.

والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشارك فيه، وذلك الاسم ثلاثة أنواع:

الأول: أيها وأيتها نحو «أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ» و «اللهم اغفر لنا أيتُها العصابةُ»(٢) وأى هنا مبنية على الضم، ويلزم وصفها باسم جنس معرف بأل واجب الرفع على ما تقدم فى النداء.

الثانى: المعرف بالإضافة، كقوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورَثُ»(٣).

قال سيبويه: أكثر الأسماء دخولا فى هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان.

الثالث: المعرف بأل كقولهم «نحن العربَ أقرى الناسِ للضيف»، وقد يكون علماً كقول رؤبة(٤):

بنَا تَميمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

---

(١) الأمر على صورة الخبر نحو قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن﴾ أى: ليرضعن، والخبر على صورة الأمر نحو «أحسن بزيد» فإن صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور إذ هو فى تقدير ما أحسنه.

(٢) العصابة - بكسر العين - الجماعة الذين أمرهم واحد، وجملة الاختصاص فى المثالين فى موضع نصب على الحال، والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب.

(٣) هذا جزء من حديث وتمامه «ما تركناه صدقة» رواه البزار بلفظ نحن، ورواه الكسائى بلفظ إنا.

(٤) قائله: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز. =

ولا يدخل فى هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة.

قال سيبويه: ولا يجوز أن يذكر إلا اسمًا معروفا، ولم يقع المختص مبنيا إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فالمنصوب والناصب واجب الإضمار تقديره أخص.

وأما أيها وأيتها فمذهب الجمهور أنهما فى موضع نصب بأخص مضمرا أيضا.

وذهب الأخفش إلى أنه منادى. قال: ولا ينكر أن ينادى الإنسانُ نفسَه، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه: «كلُّ الناس أفقه منك يا عمر».

وذهب السيرافى إلى أن «أيًّا» فى الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل، أى: المخصوص به.

والثانى: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

والأكثر فى هذا الاختصاص أن يلى ضمير متكلم كما سبق، وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم «بك اللهَ نرجو الفضلَ» و «سبحانك الله العظيمَ»، ولا يكون بعد ضمير غائب.

= **اللغة**: «الضباب» - بفتح الضاد وتخفيف الباء - هو شيء كالغبار يكون فى أطراف السماء.

المعنى: ضرب الضباب مثلا لغمة الأمر وشدته أى: بنا تكشف الشدائد فى الحرب وغيرها.

الإعراب: «بنا» جار ومجرور متعلق بيكشف «تميما» منصوب على الاختصاص، والتقدير أخص تميما «يكشف» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة «الضباب» نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله «تميما» فإنه منصوب على الاختصاص، والتقدير: أخص تميما.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٧٩، وذكره سيبويه ٢٥٥، ١/٣٢٧، والسيوطى فى الهمع ١/١٧١، والشاهد ١٥٠ فى الخزانة.

وأما ما وقع فى الكتاب «على المضارب الوضيعة أيها البائع»[1] فقال الفارسى: لا علم لى بوجه ذلك، وفى كتاب الصفّار: أن هذا فساد وقع فى الكتاب وقد أول بأنه وضع الظاهر موضع المضمر، ويكون المعنى علىَّ الوضيعة أيها البائع، وقد روى كذلك.

ولما ذكر أن الاختصاص كالنداء فى الصورة نبه على أنه قد خالف النداء من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه لا يستعمل معه «يا» ولا غيرها من حروف النداء، وإلى هذا أشار بقوله «دون يا».

الثانى: أنه لا يستعمل مبدوءا به، فهم ذلك من قوله «بإثْرِ ارْجُونِيَا».

الثالث: أنه استعمل معرفا بأل، وإلى هذا أشار بقوله:

وقَدْ يُرى ذا دُون أىٍّ تِلْوَ ألْ   كمثْلِ نحنُ العُرب أسْخَى مَن بَذَلْ

إنما قال «دُونَ أى» لأن استعمال المعرف بأل صفة لأى مشترك بين النداء والاختصاص نحو «يا أيها الرجل».

قلت: وجه رابع، وهو أن «أيا» توصف فى النداء باسم الإشارة، وهنا لا توصف باسم الإشارة.

ووجه خامس: وهو أن المازنى أجاز نصب صفة أى فى النداء، ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفع صفتها، وفى الارتشاف: لا خلاف فى متبوعها أنه مرفوع.

---

(١) فالمضارب لفظ غيبة لأنه ظاهر، لكنه فى معنى على أو عليك. قاله الهمع.

التحذير والإغراء

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

إنما ذكر التحذير والإغراء بعد باب النداء، لأن الاسم فى التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمنادى، على تفصيل سيأتى.

والتحذير: هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، ويكون بثلاثة أشياء: بإياك وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، وبذكر المحذر منه.

فإن كان بإياك وأخواته وجب إضمار ناصبه مطلقا، أعنى فى إفراده وتكراره والعطف عليه، وقد مثل العطف (عليه)[1] بقوله: «إياك والشر» فإياك مفعول بفعل واجب الإضمار تقديره اتق ونحوه.

فإن قلت: هل يقدر قبل إياك أو بعده؟

قلت: قيل: يجب تقديره بعده، لأنه لو قدر قبله، لاتصل به فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها.

وقيل: كان الأصل اتق نفسك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس وانفصل الضمير.

واختلف فى إعراب ما بعد الواو. فقيل: هو معطوف على إياك والتقدير: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أنْ يدنو منك. (وهذا)[2] مذهب كثير منهم السيرافى واختاره ابن عصفور.

فإن قلت: كيف جاز عطفه على إياك وهما مختلفان فى الحكم، لأن الأول محذر والثانى محذر منه؟

---

(١) أ، ج.

(٢) أ وفى ب، ج (وهو).

قلت: الجواب أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا فى المعنى الذى كان إعرابه بسببه، والتقدير السابق يوضح ذلك.

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل، واختار فى شرح التسهيل مذهبا ثالثا وهو أن الثانى معطوف عطف مفرد لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتق تلاقى نفسك والشر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قال: ولا شك فى أن هذا أقل تكلفا فكان أولى.

ومثال التكرار: «إياك إياك من الشر» ومثال الإفراد «إياك من الشر».

وقد نبه على وجوب إضمار ناصب «إيا» فى الإفراد بقوله:

ودونَ عطفٍ ذا لإيّا انْسُبْ ....

وإن كان التحذير بغير «إيا» لم يلزم الإضمار إلا مع العطف نحو «مازِ رأسَكَ والسيف، والشيطان وكيده».

أو التكرار نحو «رأسك رأسك» و «الأسد الأسد».

فإن عدم العطف والتكرار جاز الإظهار والإضمار نحو «رأسك» وإن شئت: قِ رأسك: والأسد، وإن شئت احذر الأسد، وإلى هذا أشار بقوله:

وما سِواهُ سَتْرُ فعلهِ لن يلزَما

إلا معَ العطفِ أو التكرارِ

ومثل التكرار بقوله:

كالضيغمَ الضيغمَ ياذا السَّارِى

والضيغم: الأسد.

فإن قلت: ما علة التزام الإضمار مع «إيا» مطلقا، ومع غيرها فى العطف والتكرار؟

قلت: علة التزامه مع «إيا» كثرة الاستعمال فشابهت بذلك الأمثال، وغيرها ليس كذلك، إلا أن العطف والتكرار جعلا كالبدل من اللفظ بالفعل، فلذلك وجب إضماره معهما.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولى: يقبح ولا يمتنع.

الثانى: شمل قوله «وما سواه» يعنى: النوعين المتقدم ذكرهما، أعنى: ما ناب عن إيا من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب والمحذر منه.

وكلامه فى الكافية وشرحها يقتضى عدم لزوم الإضمار مع التكرار فى الأول من هذين النوعين، فإنه قال:

ونحوُ رأسَك كإيَّاكَ جُعِلْ ... إذا الذى يُحْذَرُ معطوفًا وُصِلْ

وقال فى الشرح: فلو لم يذكر المعطوف جاز الإظهار والإضمار، وقد صرح الشارح بوجوب الإضمار فى نحو «رأسك» رأسك؛ لأجل التكرار.

الثالث: لا يعطف فى هذا الباب إلا بالواو[1].

الرابع: لا يحذف العاطف بعد إياك إلا والمحذور مجرور بمن نحو: «إياك من الشر» «وتقديرها مع أن تفعل»[2] كاف نحو «إياك أن تفعل» أى: من أن تفعل.

فأما بيت الكتاب وهو[3]:

فإياكَ إياكَ المراءَ فإنَّهُ ... إلَى الشرّ دعّاءٌ وَللشَّرِّ جَالِبُ

---

(١) وكون ما بعدها مفعولا معه جائز، فإذا قلت: «إياك وزيدا أن تفعلَ كذا» صح أن تكون الواو مع. هـ أشمونى.

(٢) أ، ج وفى ب (وتقريرها مع أن).

(٣) قائله: هو الفضل بن عبد الرحمن القرشى - وهو من الطويل.

اللغة: «المراء» الجدال والمعارضة بالباطل «دعاء» صيغة مبالغة من دعا فلان فلانا - إذا طلب حضوره «جالب» مسبب له - من جلبه - إذا ساقه وجاء به.

المعنى: أحذرك الجدال والمعارضة مع الناس من غير وجه حق، فإن ذلك كثيرا ما يجر إلى الشرور ويسبب للإنسان متاعب.

الإعراب: «فإياك» منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوبا «إياك» الثانية توكيد للأولى. «المراء» مفعول ثان لفعل التحذير المحذوف - أى: أحذرك المراء «فإنه» الفاء للتعليل وإن واسمها «إلى الشر» متعلق بدعاء الواقع خبرا لإن «وللشر» جار ومجرور متعلق بجالب المعطوف بالواو على دعاء.

=



فقيل هو على حذف الجار للضرورة. وقيل: على حذف العاطف للضرورة أيضا، وقيل: إنه بدل من إياك، وقيل: أضمر له ناصب آخر بعد إياك، فقوله: إياك إياك مستقل بنفسه، ثم أضمر بعد إياك فعلا تقديره: اتق المراء، على هذا حمله سيبويه.

قال فى شرح التسهيل: وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا فى الشعر. انتهى.

وقوله: فى باب التحذير من التسهيل[1]: ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذر منصوب بإضمار فعل أو مجرور بمن. يقتضى جواز إياك المراء ونحوه على إضمار فعل، لتسويته بينه وبين الجر بمن.

قال أبو البقاء العكبرى: فى نحو «إياك الشر» المختار عندى أن يضمر له فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: «جنب نفسك الشر» (فإياك فى موضع نفسك)[2]، ومثل الشارح إفراد إيا بقوله «إياك الشر» وقال: تقديره أحذرك الشر، وهو نظير «إياك المراء» وظاهر تقديره أن الناصب لهما فعل واحد متعد إلى اثنين فهو نحو مما قاله أبو البقاء.

فإن قلت: إذا جعل ناصب المراء فعلاِ مضمرا بعد إياك فهل يكون إضماره واجبا أم جائزا؟.

قلت: قال ابن عصفور: إن حذفت الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو «فإياك إياك المراء».

تقديره دع المراء، ولو كان فى الكلام لجاز إظهار هذا الفعل. انتهى.

وشَذَّ إيّاى، وإيّاهُ أشَذّ

= الشاهد: قوله «إياك» فإنه تحذير ومعناه احذر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٨٠، وابن هشام ٣/١٤٨، وذكره سيبويه ١/١٤١، وشرح المفصل ٢/٢٥، وفى المغنى ٢/١٩٠، والشاهد ١٦٧ فى الخزانة.

(١) التسهيل ص١٩٢.

(٢) ب، ج.

الشائع فى التحذير أن يراد به المخاطب.

وقد ورد للمتكلم كقـول من قال «إيایَ وأن يحذِفَ أحدكُم الأرنبَ»[1] أى: إياى نح عن حذف الأرنب ونح حذف الأرنب عن حضرتى، فعلى هذا هو جملة واحدة. وقال الزجـاج: إن ذلك جملتَان، والتقـدير: إياى وحذف الأرنب وإياكم وحذف أحدكم الأرنب، فـحذف من الأول ما أثبت نظيره فـى الثانى (وحذف)[2] من الثانى ما أثبت نظيره فى الأول، وقال بعضهم: إياى ليس على (معنى فعل أمر بل على معنى)[3] إياى أباعد، فجعله خبـراً. وقد ورد للغائب فى قولهم «إذا بلغ أحدُكم الستين فإيّاهُ وإيّا الشواب»[4]، وإليه أشار بقـوله (وإياه أشذ) أى: أشذ من إياى، وفى هذا المثل شذوذ من وجه آخر، وهو إضافة «إيا» إلى الظاهر.

وعن سبيل القَصْدِ مَنْ قاسَ انتبَذْ

يقتضى منع القياس (على إياى وعلى إياه فلا يستعمل إلا حيث سمع)[5].

(قلت: ظاهر كلامـه فى التسهيل جـواز القياس)[6] على المتكلم، لأنه قال بنصب تحذير إياى وإيانـا معطوفا عليـه المحذور، فلم يصرح بشـذوذه، وذكر إيانا معه.

وَكَمُحَذّرٍ بِلا إيَّا اجْعَلا مُغْرًى بِهِ فِى كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلا

الإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه، والمغرى به: منصوب بفعل مضمر، وحكم ناصبه فى وجوب الإضمار وجوازه كحكم ناصب المحذر به، فيجب إضماره مع العطف نحو «الأهل والولد» والتكرار نحو[7].

---

(١) ينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر، فإن ذلك لا يحله.

(٢) أ، ج.

(٣) أ، ج وفى ب (فعل أمر على معنى).

(٤) قول سـمع عن العرب كما قـال سيبـويه، والشواب: جمع شـابة، ومعناه إذا بلغ الرجل ستين سنة فلا ينبغى له أن يولع بشابة.

(٥) ب.

(٦) ب.

(٧) قائله: هو مسكين الدارمى – وهو من الطويل.

وتمامه: . . . . إنّ مَن لا أخا لَهُ كساعٍ إلى الهيْجا بغيرِ سلاحِ =

أخاكَ أخاكَ ....

ولا يجب مع الإفراد بل يجوز إظهاره نحو إلزم أخاك. إلا أن الإغراء لا يكون بلفظ إياك وأخواته، فلهذا قال بلا إيا.

تنبيه:

قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير كقوله[1]:

لجديرونَ بالوفاء إذا قا ... ل أخُو النجدةِ السّلاحُ السّلاحُ

وأجاز الفراء الرفع فى قوله ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[2] على إضمار هذه.

= اللغة: «الهيجا» الحرب - وهى تمد وتقصر.

المعنى: الزم أخاك ولا تفارقه واحرص عليه، فالشخص الذى ليس له أخ يعينه ويقصده كمن يذهب إلى الحرب وليس معه عدتها ولا أداتها.

الإعراب: «أخاك» منصوب على الإغراء بتقدير الزم محذوفا وجوبا للتكرار «أخاك» الثانى توكيد «من» اسم موصول اسم إن «لا» نافية للجنس «أخا» اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف «له» جار ومجرور خبرها، وقيل: الأحسن أن يكون خبر لا محذوفا و «أخا» مضاف إلى ضمير «له» واللام زائدة - أى: إن لا أخاه موجود، والجملة ومعمولاها صلة الموصول «كساع» متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا» متعلق به.

الشاهد: قوله «أخاك» فإنه نصب على الإغراء بعامل واجب الحذف لأنه مكرر، أى: الزم أخاك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٨٢ وابن هشام ٣/٢٨٨ والسيوطى ص١/١٧٠، وفى شذور الذهب ص٢٣، والقطر ص٢٩٦، والشاهد ١٧٦ فى الخزانة.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الخفيف.

وقبله: إنّ قوما منهم عُمَيْرٌ وأشبا ... ه عمير ومنهم السّفّاحُ

اللغة: «لجديرون» لائقون حريون «أشباه» أمثال «بالوفاء» ويروى باللقاء «النجدة» الشجاعة.

الإعراب: «لجديرون» اللام للتوكيد وجديرون خبر إن - فى البيت قبله - «بالوفاء» جار ومجرور متعلق بجديرون «إذا» للشرط «قال» فعل ماض «أخو» فاعل مرفوع بالواو «النجدة» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله لجديرون «السلاح» مقول القول.

الشاهد: قوله «السلاح» إذ أصله خذ السلاح، لأن مقول القول يكون جملة ثم رفع، لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير، وإن كان حقه النصب.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الشمس.

أسماء الأفعال والأصوات

الكلام على أسماء الأفعال يحتاج إلى مقدمة تشمل ثلاث مسائل:

الأولى: مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، وقال بعض البصريين: أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، والصحيح أنها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال.

الثانية: اختلف القائلون باسميتها فى مدلولها، فقيل: مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان، وقيل: مدلولها المصادر إلا أنها دخلها معنى الأمر ومعنى الوقوع بالمشاهدة. ودلالة الحال فى غير الأمر فتبعه الزمان، وقيل: إنها دالة على ما يدل عليه الأفعال من الحدث والزمان، إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة. قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبى علي وجماعة. فهذه ثلاثة مذاهب، فصَهْ مثلا على الأول اسم للفظ اسكت وعلى الثانى اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة، ودلالتها على الزمان بالوضع.

الثالثة: ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها فى موضع نصب، ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان، وذهب بعضُ النحويين إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى فى «أقائم الزيدان» وقد عرفهما بقوله:

ما نابَ عن فعل كَشَتّانَ وصهْ هو اسمُ فعْلٍ وكذا أوَّهْ ومَهْ

قوله (ما ناب عن فعل) جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، وقوله (كشتان وصه) يعنى كونه غير معمول ولا فضلة، وهو تمثيل تم به الحد، فخرج به ما ناب عن الفعل وهو معمول كالمصدر العامل، أو فضلة كالحرف العامل عمل الفعل، فإنهما ليسا كشتان وصه، وهذا قوله فى الكافية: نائب فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل.

تنبيه:

اسم الفعل نوعان: أحدهما: ما كان فى الأصل ظرفا (ومجروره)[1] أو حرف جر ومجروره وسيأتى. والآخر: ما ليس كذلك، وهو ضربان: ضرب مختلف فى القياس عليه، وضرب مقصور على السماع.

فالمختلف فى قياسه ثلاثة أنواع:

الأول: بناء فعال من الثلاثى المجرد. مذهب سيبويه والأخفش أنه مقيس، ومذهب المبرد أنه لا يقاس عليه.

الثانى: بناء فعال من أفعل أجاز ابن طلحة القياس عليه، كما أجاز البناء منه فى التعجب، وقد سمع منه دراك من أدرك.

الثالث: بناء فعلال من الرباعى أجازه الأخفش قياسا على ما سمع من قولهم «قَرْقار» و «عَرْعَار»[2]. ومذهب سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه، وهو الصحيح لقلته، وأنكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعى، وذهب إلى أن «قرقار» و«عرعار» حكايتا صوت.

وأما المتفق على قصره على السماع. فما عدا هذه الأنواع، وهو ألفاظ كثيرة، وأنا أشرح منها ما اشتمل عليه النظم إن شاء الله تعالى.

وقد اشتمل هذا البيت على أربعة ألفاظ (منها)[3] وهى: شتان. وصه. وأوّه. ومه.

فأما «شتان» فهى اسم فعل بمعنى تباعد أو افترق، وذهب أبو حاتم والزجاج إلى أن «شتان» مصدر جاء على فعلان، وهو واقع موقع الفعل، فيقال: «شتان زيد وعمرو» و «شتان ما زيد وعمرو» بزيادة «ما» و«شتان ما بين زيد وعمرو». ونقل ابن عصفور وغيره أن الأصمعى منع «شتان ما بين زيد وعمرو»، ورد عليه

---

(١) ب، ج.
(٢) قَرقار بمعنى قرقر، أى: صوت، وعَرعار بمعنى عرعر أى: العب.
(٣) أ.

بأنه مسموع، ونقل صاحب البسيط أن الأصمعى جوّز أن يكون بمعنى بَعُد، فتقول: «شتان ما بين زيد وعمرو» وإن غيره منع ذلك.

وأما «صه» فاسم فعل بمعنى اسكت، ويقال: صهِ - بكسر الهاء - غير منونة، وصهٍ - بالتنوين.

وسيأتى أن ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة، وقد يقال: صاه - بالألف قبل الهاء الساكنة.

وأما «أوّه» فاسم فعل بمعنى أتوجع وفيه لغات أخر:

أوّهْ - أوِّهِ - آوهْ - أوَّهِ - أوتَّاهْ - آوتَّاهُ - آهْ - آهِ - أوٌّ - آوٌّ - أووه - أوآهْ.

وإذا صرف الفعل منه قيل: أوَّه وتأوه.

وأما «مه» فاسم فعل بمعنى انكفف لا بمعن اكفف، لأنه متعدٍّ ومه لا يتعدى، ويقال: مه - بالكسر - ومه - بالتنوين، كما تقدم فى صه.

وما بمعنى افْعَلْ كآمينَ كَثُرْ وغيرُهُ كوَىْ وهيهاتَ نَزُرْ

اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير، وضرب بمعنى المضارع، وضرب بمعنى الماضى، وكلا هذين الضربين قليل، ومن الذى بمعنى الأمر مقيس كما تقدم، وليس فى الذى بمعنى المضارع والماضى شيء يقاس عليه، ومثل الأمر بآمين والمضارع بوى والماضى بهيهات.

أما «آمين» فاسم فعل بمعنى استجب، وفيه لغتان المد والقصر خلافا لابن درستويه فى تخصيصه القصر بالضرورة، وإذا مد فقيل وزنه فاعيل وهو أعجمى. وقيل: أصله القصر ووزنه فعيل والمد إشباع، لأنه ليس فى كلام العرب أفعيل ولا فاعيل ولا فيعيل. حكى ذلك عن أبى على، وحكى القاضى عياض عن الداودى آمين - بالمد والتشديد - وقال إنها لغة شاذة، وذكر ثعلب وغيره أن تشديد الميم خطأ.

وأما «وَىْ» فهو اسم فعل بمعنى أعجب و (أن)[1] مثلها وا، وواهًا.

---

(١) أ.

قال فى شرح الكافية: ووى ووا وواها بمعنى أعجب، وقال غيره: وى بمعنى أعجب وفيها تندم. ووا بمعنى التعجب والاستحسان.

قال(١):

وَا بأَبِى أنْتِ وَفُوكِ الأشْنَبُ

وتلحق وى كاف الخطاب كقول عنترة(٢):

قِيلُ الفوارِسِ وَيْكَ عنترَ أقْدِمِ

---

(١) قائله: ينسب لراجز من تميم - وهو من الرجز.

وبعده: كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ أو زنجبيلٌ وهُوَ عندى أطيبُ

اللغة: «فوك» فمك «الأشنب» من الشنب وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان «ذر» فرق ورُش «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

المعنى: يعجب من جمال محبوبته ويقول لها: أفديك بأبى ويصف فمها بالعذوبة ورقة الأسنان والرائحة الطيبة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والفاعل أنا «بأبى» جار ومجرور خبر مقدم «أنت» مبتدأ مؤخر «وفوك» الواو للاستئناف فوك مبتدأ مرفوع بالواو والكاف مضاف إليه «الأشنب» صفة له «كأنما» كأن حرف تشبيه ونصب «ما» كافة «ذر» فعل ماض مبنى للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل والجملة خبر فوك.

الشاهد: قوله «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٨٦/٢، وابن هشام ٢٩٢/٣، وذكره السيوطى فى الهمع ١٦٠/٢.

(٢) قائله: هو عنترة بن شداد العبسى - وهو من الكامل.

وصدره: ولقد شَفَى نفسى وأبرأ سُقْمَها

اللغة: «قيل» - بكسر القاف - بمعنى يقول، ويروى «قول الفوارس».

الإعراب: «ولقد» اللام للتأكيد وقد للتحقيق «شفى» فعل ماض «نفسى» مفعول به والياء مضاف إليه «وأبرأ» فعل ماض عطف على شفى «سقمها» مفعول به والهاء مضاف إليه «قيل» تنازع فيه الفعلان شفى وأبرأ فأعمل الثانى وأضمر فى الأول «الفوارس» مضاف إليه «ويك» أصله ويلك والكاف للخطاب مجرورة بالإضافة «عنتر» منادى مرخم يا عنترة فحذف منه حرف النداء «أقدم» أمر من قدُم يقدُم - بالضم فيهما -.

الشاهد: قوله «ويك» حيث دخلت على «وى» كاف الخطاب.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى ٤٨٦/٢، وفى شرح المفصل ٧٧/٤.

وزعم الكسائى أن ويك محذوفة من ويلك، فالكاف على قوله ضمير مجرور، وأما قوله تعالى ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾[1].

قال الخليل وسيبويه هى وى ثم قال كأن الله يبسط، وقال أبو الحسن هى ويك بمعنى أعجب كأن الله (يبسط).

وأما «هيهات» فاسم فعل بمعنى بَعُد خلافا لأبى إسحاق[2] إذ جعلها بمعنى البعد وزعم أنها فى موضع رفع نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[3] وخلافا للمبرد إذ زعم أنها ظرف غير متمكن وبنى لإبهامه، وتأويله عنده فى البعد[4] ويفتح الحجازيون «تا» هيهات فيقفون بالهاء، ويكسرها تميم وأسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغانى[5] فيها ستا وثلاثين لغة: هيهات - وأيهات - وهيان - وأيهان - وهيهاه - وأيهاه - وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ستة وثلاثون وجها.

وحكى غيره (فيها)[6] هيهاتا وإيهاك، والكاف للخطاب، وأيهاه وأيها وهيهاه ـ وقرأ عيسى بن عمر الهمدانى «هيهات هيهات» على نية الوقف.

والفعلُ مِن أسمائِه عَليكا وهكذا دُونَكَ مَعْ إليكا

يعنى: أن من اسم الفعل نوعا هو فى الأصل جار ومجرور أو ظرف ومجروره، فالأول عليك وكذاك وكما أنت.

---

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٢) إبراهيم بن أحمد بن يعقوب أبو إسحاق شيخ النحاة والقراء، ولد بأشبيلية سنة إحدى وأربعين وستمائة ومات سنة عشر وسبعمائة.

(٣) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

(٤) يعنى أن معنى هيهات عند المبرد: فى البعد، وهيهات على هذا خبر مقدم واللام زائدة وما مبتدأ مؤخر والتقدير: ما توعدون مستقر فى البعد.

(٥) هو الحسن بن محمد بن الحسن الصغانى حامل لواء اللغة فى زمانه ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة وتوفى سنة خمسين وستمائة.

(٦) ب، ج.

والثانى: عندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك، هذا هو المسموع.

فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه. قال الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[1] وبالباء تقول «عليك بزيد».

وإليك: بمعنى تَنَحَّ، وهو لازم عند البصريين، وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى فتقول: «إليك زيداً» أى: أمسك زيداً، وكذاك بمعنى أمسك.

كقوله[2]:

. . . . كذاكَ القولَ إنّ عليك عينا

وكما أنت بمعنى انتظر، حكى الكسائى «كما أنت زيداً» أى: انتظر زيدا، وكما أنتنى أى: انتظرنى، وعندك بمعنى خذ وهى متعدية وترد بمعنى توقف، فتكون لازمة، ولديك بمعنى خذ وهى متعدية تقول «لديك زيدا».

ودونك بمعنى خذ فتتعدى، وبمعنى تأخر أيضا، ولا يتعدى، ووراءك بمعنى تأخر، وأمامك بمعنى تقدم، ومكانك بمعنى اثبت. وسمع الفراء مكاننى أى: انتظرنى، فتكون ذات تعد ولزوم، وبعدك بمعنى تأخر، وحكى الكسائى الإغراء ببين، وسمع من كلامهم «بينكما البعير فخذاه» ولا حجة فيه لجواز أن يكون من باب الاشتغال.

---

(١) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة.

(٢) قائله: هو جرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الفرزدق والبعيث - وهو من الوافر.

وصدره: يَقُلْن وقد تلاحقت المطايا

الإعراب: «يقلن» فعل وفاعل «وقد» الواو حالية قد حرف تحقيق «تلاحقت» فعل ماض والتاء للتأنيث. «المطايا» فاعل والجملة فى محل نصب حال «كذاك» اسم فعل «القول» مفعول كذاك «إن» حرف توكيد ونصب «عليك» جار ومجرور خبر مقدم لإن «عينا» اسم منصوب.

الشاهد: قوله «كذاك» فإنه اسم فعل ومعناه أمسك.

تنبيهات:

الأول: لا يُستعمل هذا النوع فى الغالب إلا متصلا بضمير المخاطب، وشذ علىَّ بمعنى أولنى، وإلى بمعنى أتنحى وعليه بمعنى ليلزم.

الثانى: أجاز الكسائى قياس بقية الظروف على المسموع بشرط الخطاب نحو خلفك وقدامك، ونقله بعضهم عن الكوفيين، ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع.

الثالث: اختلف فى كاف عليك وأخواته فذهب الكسائى أنها فى موضع نصب، ومذهب الفراء أنها فى موضع رفع، ومذهب البصريين أنها فى موضع جر، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء «عَلَىَّ عبدِ الله زيدا» بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع، وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب.

الرابع: فى كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير (المجرور)[1] ضمير رفع مستتر هو الفاعل، فلك فى التوكيد أن تؤكد الكاف بالمجرور فتقول «عليك نفسك» وأن تؤكد المستتر بالمرفوع فتقول «عليك أنت نفسك» ولابد من تأكيده بالمرفوع المنفصل.

كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلاَنِ الخَفضَ مَصْدَرَيْنِ

«رويد» يستعمل أمرا وغير أمر، فإذا استعمل أمرا فله حالان:

أحدهما: أن يكون مبنيا على الفتح، وإن وليه مفعول نصب نحو «رُوَيدَ زيدًا» فهو ههنا اسم فعل بمعنى أمهل، لأنه لو كان مصدرا لكان معربا، وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى دع، ومنه: لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد الشعر - أى: فدع الشعر، وما زائدة، ويجوز ألا تزاد كما قال[2]:

رويدَ بنى شَيْبانَ بعضَ وعيدكُم ... .

(١) أ، ج وفى ب (المجرد).

(٢) قائله: هو ودَاك بن نميل المازنى - وهو من الطويل.
وتمامه: تلاقُوا غدًا خَيْلى على سَفَوانِ

=

والآخر: أن يكون معربا منصوبا إما مضافاً نحو «رُويدَ زيد» وإما منوناً منصوبًا نحو «رويداً زيداً» فهو ههنا مصدر، لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنيا.

وإذا أضيف فتارة يضاف إلى فاعله نحو «رويد زيد عمراً» وتارة إلى مفعوله نحو «رويد زيدٍ».

قيل: ومن الإضافة إلى فاعله قولهم «رويدك زيداً» ويحتمل أن يكون اسم فعل، والكاف للخطاب.

وإذا نون نصب المفعول، ومنع المبرد النصب (به)[1]، لكونه مصغرا ورويد تصغير إرواد مصدر رود أى: أمهله تصغير ترخيم، وذهب الفراء إلى أن تصغير رَوْدٍ بمعنى المهل، ورد بأن رويداً يتعدى.

وإذا استعمل غير أمر فله حالان:

أحدهما: أن يكون حالا كقولهم «ساروا رويداً» فقيل: هو حال من الفاعل أى: مُرْوِدِين.

وقيل: من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه رويدا.

والآخر: أن يكون نعتًا إما لمصدر مذكور نحو «ساروا سيْراً رويداً» وإما لمصدر محذوف نحو «ساروا رويداً» وضعف كونه نعتا لمصدر محذوف، لأنه صفة غير خاصة بالموصوف.

واختلفوا فى «رويد» الواقع نعتا، فقيل هو الذى يستعمل مصدرا وصف به كما وصف برضى.

= اللغة: «رويد» دع أو اترك «سفوان» - بفتح السين والفاء - اسم موضع.

الإعراب: «رويد» معناه أميل ومعناه هنا دع أو اترك والفاعل ضمير «بنى» منادى منصوب حذف منه حرف النداء «شيبان» مضاف إليه - نداء جىء به بين الفعل ومعموله - «بعض» مفعول به لرويد «وعيدكم» مضاف إليه وكم مضاف إلى وعيد «تلاقوا» فعل مضارع وفاعله وهو منجزوم فى جواب الأمر «غدا» منصوب على الظرفية «خيلى» مفعول به لتلاقوا والياء مضاف إليه «على سفوان» متعلق بتلاقوا.

الشاهد: قوله: «رويد بنى شيبان» حيث جاء رويد من غير زيادة كلمة ما بعده.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى المغنى ٢/٨٦، وفى شرح المفصل ٤/٤١.

(١) أ، ج.

وقيل تصغير رَوْد تصغير الترخيم وليس بمصدر.

وأما «بله» فيكون اسم فعل بمعنى دع وهو مبنى نحو «بله زيدًا» وتكون مصدرا بمعنى ترْك النائب عن اترك، فتستعمل مضافة نحو «بله زيد» وهو مضاف إلى المفعول، وقال أبو على: إلى الفاعل، وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرا تقول «بَهْلَ زيد» وحكى أبو الحسن الهيثم فتح الهاء واللام فتقول (بَهْلَ زيدٍ) وأجاز قطرب وأبو الحسن أن يكون بمعنى كيف فتقول «بله زيد» ويروى[1]:

. . . .   بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّهَا لم تُخلَقِ

بالنصب على أنها اسم فعل، وبالجر على أنها مصدر، وبالرفع، فقيل: هى اسم فعل بمعنى اترك.

وقيل: بمعنى كيف، وأنكر أبو على الرفع بعدها، وذهب بعض الكوفيين إلى أن «بله» بمعنى غير، فمعنى: بله الأكف غير الأكف، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر، وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء.

وما لِمَا تنوبُ عنهُ مِن عَمَلْ   لها وأخِّرْ ما لذِى فيه العَمَلْ

---

(١) قائله: هو كعب بن مالك الأنصارى يصف السيوف - وهو من الكامل.
وصدره: تذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها
اللغة: «تَذر» تترك وتدع «الجماجم» - جمع جمجمة - وهى عظام الرأس «بله الأكف» أى: اتركها ولا تذكرها فى كلامك لأنها طائحة لا محالة.
الإعراب: «تذر» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف فى بيت قبله «الجماجم» مفعول به «ضاحيا» حال من المفعول به «هاماتها» هامات فاعل بضاح وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه «بله» اسم فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأكف» مفعول به لبله «كأنها» كأن حرف تشبيه ونصب والضمير العائد إلى الأكف اسم كأن «لم» نافية جازمة «تخلق» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأكف وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر كأن.
الشاهد: قوله «بله الأكف» حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب ما بعده على أنه مفعول به.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٤٨٨، وابن هشام في الشذور ص٤١٤، وفى المغنى ١/١٠٥، وشرح المفصل ٤/٤٧، والشاهد ٤٥٦ فى الخزانة.

يعنى: أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التى تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهراً نحو «هيهات زيدٌ» ومضمراً نحو «نزال»، وتنصب المفعول إن نابت عن متعد، وتتعدى إليه بحرف الجر إن نابت عما يتعدى به وينبغى أن يقول: غالبا كما قال فى التسهيل احترازا من «آمين» فإنها لم يحفظ لها مفعول، وفعلها يتعدى.

وقوله (وأخر ما لذى فيه الغمل) يعنى: أنه يجب تأخير معمول أسماء الأفعال، ولا يسوى بينها وبين أفعالها فى جواز التقديم، فلا يقال: «زيداً دراكِ» قال الشارح: هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائى فإنه أجاز فيه ما يجوز فى الفعل من التقديم والتأخير. انتهى.

ونقله بعضهم عن الكوفيين.

تنبيه:

مذهب المصنف جواز إعمال اسم الفعل مضمرا، وقال فى شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه انتهى.

ومنع كثير من النحويين حذفه وإبقاء معموله، وتأول كلام سيبويه.

وَاحكُمْ بتنكيرِ الَّذِى يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وتَعْرِيفُ سواه بيِّنُ

ما نون من أسماء الأفعال فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة وهى ثلاثة أقسام: لازم التعريف كنزال وآمين، ولازم التنكير كواها بمعنى أعجب وويها بمعنى أغرِ وذو وجهين نحو صه ومه، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم جنس، والأول هو المشهور.

ولما فرغ من أسماء الأفعال انتقل إلى أسماء الأصوات، وهى ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال فى الاكتفاء بها، وهى نوعان:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجر كَهلا للخيل، وَعدَسْ البغل، وإما لدعاء كأوْ للفرس ودَوْه للربع[1]، وإلى هذا النوع أشار بقوله:

وما بِهِ خُوطِبَ ما لا يَعقِلُ ... مِن مُشْبِهِ اسْمِ الفعل صَوْتًا يُجْعَلُ

والثانى: ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو «غاق» للغراب، و«ماء» للظبية، أو غير حيوان نحو «قبْ» لوقع (السيف)[2] و «طَق» لوقوع الحجر. وإلى هذا النوع أشار بقوله: كذا الذى أجْدى حكايةُ كقَبْ. أى: أفهم حكاية.

---

(١) الربع - بضم الراء وفتح الباء - وهو الفصيل. (٢) ب وفى أ، ج (السقف).

ثم قال: والزَمْ بِنا النوعين فهْوَ قد وَجَبْ

يحتمل أن يريد بالنـوعين أسماء الأفعال والأصوات ويـحتمل أن يريد نوعى الأصوات وعلة بناء أسماء الأفعال شبهها بالحـروف، لأنها عاملة غير معمولة كما تقـدم أول الكتاب. وعلة بناء أسـماء الأصـوات أنها ليـست عاملة ولا مـعمـولة فأشبهت الحروف المهملة فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه:

هذه الأصوات لا ضـمـير فيهـا، بخلاف أسـماء الأفعـال؛ فهى من قـبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.

نونا التوكيد

للفعلِ توكيدٌ بِنُونيْنِ هُما كنُونِى اذهبنَّ واقصدَنْهُما

للتوكيد نونان ثقيلة كنون «اذهبنَّ» وخفيفة كنون «اقصدَنْهما» وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة، وذكر الخليل: أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة.

وفهم من قوله (للفعل) اختصاصه بهما، وندر توكيد اسم الفاعل كقوله[1]:

أَقَائِلُنَّ أحضِرُوا الشُّهُودا

يؤكدانِ افعَلْ ويفعلْ آتيا ذا طلبٍ أو شرطًا إمَّا تاليا

نونا التوكيد يؤكدان الأمر والمضارع دون الماضى؛ وقد جاء توكيد الماضى، لكونه مستقبل المعنى فى قوله[2]:

دَامَنَّ سعدُكِ إنْ رَحِمْتِ متيَّمَا ....

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج وقيل: لشاعر من هذيل - وهو من الرجز.

وقبله: أريتَ إن جاءتْ به أملودَا مرجِّلا ويَلبسُ البرودَا

اللغة: «الأملود» الناعم «مرجلا» ترجيل الشعر وإرساله بالمشط «البرود» جمع برد نوع من الثياب.

المعنى: أخبرنى إن جاءت هذه المرأة بشاب حسن القوام كالغصن الناعم مرجل الشعر ليتزوجها، ولكنه فقير معدم، أأنت راض عن ذلك، آمر بإحضار الشهود لعقد نكاحها - والاستفهام إنكارى للتهكم.

الإعراب: «أقائلن» الهمزة للاستفهام قائلن خبر لمبتدأ محذوف تقديره أفأنت قائلن، وهو مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والنون المحذوفة لتوالى الأمثال عوض عن التنوين فى الاسم المفرد، «أحضروا» فعل وفاعله «الشهودا» مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب مقول القول، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط الذى هو «إن جاءت به».

الشاهد: قوله: «أقائلن» حيث دخلت فيه نون التوكيد - وهو اسم فاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٠١، ١/١٦، وابن هشام ١/٢٣، وابن الناظم، والسيوطى ص١٠٩، وفى همعه ٢/٧٩، والشاهد ٩٥٠ فى الخزانة.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

وتمامه: لولاكِ لم يكُ للصبابة جانِحا =

فأما الأمر فيؤكـدانه بلا شـرط نحو «اضـربن» وكـذا الدعاء نحو[1]:

وَأَنْزِلَنْ سكِينَةً عَلَيْنَا.

وتوكيد الأمر بالنون جائز لا واجب.

وأما المضـارع فإن كان حـالا لم تدخل عليه النون، ولهذا قـال «آتيا»، وإن كان مستقبلا أكد بها لا مطلقا بل فى مواضع مخصوصة:

= اللغة: «دامن» من الدوام. ودخله نون التوكيد على وجه الشـذوذ «سعدك» خطاب لمحبوبته «المتيم» - بالتشديد - من تيمه الحب إذا عبـده «الصبابة» المحبة والعشق «الجانح» من جنح إذا مال.

المعنى: أدام الله سعدك إن رحمت المتيم ولولا أنت موجودة لم يكن المتيم مائلا للصبابة.

الإعراب: «دامن» فعل مـاض والنون للتوكيد «سـعدك» فاعل والكاف مضـاف إليه «إن» شرطية «رحـمت» فعل وفاعل - وقعت فعل الشرط - «مـتيما» مفعـول، وجواب الشرط محذوف تقـديره: أدام الله سعدك «لولاك» لولا لربط امتناع الثـانية بوجود الأولى، وهى عند الجمهور جارة للضمير وموضع المجـرور رفع الابتداء، والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا وهى الجملة التى بعده.

وقال الخليل: لولا لا تجر، ولكنـهم أنابوا الضمير المخفـوض عن المرفوع «لم يك» جواب لولا ولم حرف نفى وجزم وقلب وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفا والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم هو اسم يكن «للصبابة» متعلق بجانحا «جانحا» خبر يكن.

الشاهد: قوله «دامن» حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو ماض.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشـمونى ٢/٤٩٥، والشاطبى، وذكره ابن هشام فى المغنى ٢/٢٢، والسيوطى فى الهمع ٢/٩٩، والشاهد ٨٣ فى الخزانة.

(١) قائله: هو عبد الله بن رواحة، وقيل لعامـر بن الأكوع، وقيل كعب بن مالك - وهو من الرجز.

وصدره: فثبت الأقدامَ إنْ لاقينا

المعنى: ثبـتنا على الإسلام بإظهـار دينك ونصـر رسولك حـتى تسكن نفـوسنا إلى ذلك وتزداد إيمانا بك.

الإعراب: «ثبت» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر «الأقدام» مفعول به «إن» شرطية «لاقينا» لاقى فعل ماض فعل الشرط ونا فاعل «وأنزلن» الواو عاطفة «وأنزلَنْ» فعل أمر جاء للدعاء ونون التوكيد، والفاعل ضـمير مستتر «سكينة» مفعـول به «علينا» جار ومجرور، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام.

الشاهد: قوله «أنزلن» حيث دخلت نون التوكيد الخفيفة على الأمر.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٤٩٥، والسيوطى فى الهمع ٢/٧٨، وسيبويه ٢/١٥٠.

أولها: أن يكون بعدما يقتضى طلبا من لام أمر أو لا نهى أو أداة تحضيض أو عرض أو تمن أو استفهام بحرف أو باسم خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل[1] وقد أشار إلى هذا بقوله (ذا طلب).

الثانى: أن يكون شرطاً لأن مقرونة بما الزائدة نحو ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[2].

وإلى هذا أشار بقوله (أو شرطا إما تاليا) واحترز من الواقع شرطا لغير إما فإن توكيده قليل كما سنذكر.

الثالث: أن يكون جوابا لقسم بخَمسة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلا، فإن الحال لا يؤكد بالنون كما سبق، فإذا أقسم على فعل الحال صدر باللام وحدها كقراءة ابن كثير ﴿لا أقسمْ بيومِ القيامة﴾[3] ومن منع الإقسام على فعل الحال أول الآية على إضمار مبتدأ، أى: لأنا أقسم، والمنع مذهب البصريين.

الثانى: أن يكون مثبتاً، فإن كان منفيا لم تدخله النون نحو «والله لا يقوم زيد».

وقد جاء توكيد المنفى فى قوله[4]:

تَا لله لا يُحْمَدَنَّ المَرْءُ مُجتنِبَا ... فِعْلَ الكِرَامِ ولَو فَاقَ الورَى حَسَبَا

---

(١) الأمثلة: لام الأمر نحو «ليقومن محمد» والنهى نحو قوله تعالى ﴿ولا تحسبن الله غافلا﴾ والتحضيض نحو:

هلا تُمننٍّ بوعد غير مخلفة ... كما عهدتكِ فى أيام ذى سَلَم

والعرض نحو «ألا تنزلَنّ عندنا» والتمنى نحو قوله:

فليتكِ يوم الملتقى ترينّنى ... لكى تعلمى أنى امرؤ بك هائمُ

والاستفهام نحو:

وهل يمنعنى ارتيادى البلا ... دَ من حذَرِ الموتِ أنْ يأتِينْ

فأقبلْ على رهطى ورهطكَ نبتحثْ ... مساعِيناَ حتى ترى كَيف نفصلا

(٢) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة.

(٤) قائله: لم أقف على قائله - وهو من البسيط.

الإعراب: «تالله» التاء حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم به «لا يحمدن» لا نافية ويحمدن فعل مضارع مبنى للمجهول - وهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد «المرء» نائب =

الثالث: أن يكون غير مقرون بحرف تنفيس، فإنه لا يدخله النون نحو ﴿ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[1].

الرابع: ألا يكون مقدم المعمول كقوله تعالى: ﴿ولَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[2].

فإنه لا تدخله النون.

الخامس: ألا يقترن بقد نحو «والله لقد أظن زيدا منطلقا»، فإنه لا يجوز توكيده (بالنون)[3].

وإلى هذا أشار بقوله:

أو مثبتا فى قَسَمٍ مُستقبلا

لكنه أخل باشتراط الثلاثة المتأخرة.

وقد نبه فى الكافية والتسهيل على الثالث والرابع.

تنبيه:

توكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا، وأما بعد إمّا فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن، ولذا لم يجئ فى القرآن بعدها إلا مؤكدا، وإليه ذهب الفارسى وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثر فى الشعر مجيئه غير مؤكد[4].

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة.

= فاعل «مجتنبا» حال «فعل» مفعول مجتنبا «الكرام» مضاف إليه «ولو فاق» لو حرف امتناع وفاق فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «حسبا» تمييز.

الشاهد: قوله «لا يحمدن» حيث أكد الفعل المنفى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٤٩٦.

(١) سورة الضحى ٥.

(٢) سورة آل عمران ١٥٨.

(٣) ب.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

فإما تَرَيْنِى وَلِى لِمَّةٌ   فإنّ الحوادثَ أودَى بها

وأما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط المذكورة، فلابد عندهم من اللام والنون، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد فى الشعر.

وقوله:

وقَلّ بعْدَ ما ولم وبَعْدَ لا.

يعنى: أن التوكيد بالنون قلّ بعد هذه الأربعة:

الأول: «ما» والمراد بها الزائدة كقولهم:

«بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ وَبِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنْ»[1].

وقوله[2]:

وَمِنْ عضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شكيرُهَا.

وقوله[3]:

قَليلا بِهِ ما يَحْمَدَنَّكَ وارِثٌ.

---

(١) «بعين ما أرينك» تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير «وبجهد ما تبلغن» تقوله لمن حملته فعلا فأباه أى: لابد لك من فعله مع مشقة.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو مثل عربى يضرب للفرع الذى ينشأ كأصله - وهو من الطويل.

وصدره: إذا مات منهُمْ سيّدٌ سَرقَ ابنَه

اللغة: «عضة» شجر ذات شوك من أشجار البادية - والجمع عضاه «شكيرها» الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.

المعنى: إذا مات من هؤلاء القوم شخص سرق ابنه صفاته وخلاله وأصبح مثله، وإنما يجىء الفرع وفق أصله.

الإعراب: «إذا ظرف للمستقبل «مات» فعل ماض «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سيد «سيد» فاعل والجملة فى محل جر بإضافة إذا «ابنه» فاعل سرق «ومن عضة» جار ومجرور متعلق بينبتن «ما» زائدة «شكيرها» فاعل ينبتن والهاء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «ينبتن» فقد أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٤٩٧، وابن هشام ٣/٣١٠، وذكره سيبويه ٢/١٥٣، والشاهد ٩٤٧ فى الخزانة.

(٣) قائله: هو حاتم الطائى - وهو من الطويل.

وتمامه: إذا نال مما كنتَ تجمع مَغْنما =

وجعل بعضهم فى قوله: «ما يحمدنك وارث» نافية، وقال هو نادر أو ضرورة، يندرج فى إطلاقه ما الكافة لرب، حكى سيبويه «ربما يقولن ذلك».

وأما قوله[1]:

رُبَّما أَوْفَيْتَ فِى عَلَم   تَرْفَعَنْ ثَوبِى شَمَالاتُ

فبعيد جدا.

فإن قلت: فقد ذكر فى الكافية أن التوكيد بعد «ما» الزائدة شاع، وقال فى شرحها: وإنما كثر هذا التوكيد بعد «ما» الزائدة، لشبهها بلازم القسم. قال سيبويه: ولا تقع بعد هذه الحروف «إلا» و«ما» زائدة، فأشبهت لام القسم عندهم انتهى.

= اللغة: «مغنما» غنيمة - وهو الحصول على الشيء بدون مشقة.
المعنى: قلما يحمد الوارث من ورثه مع أنه يستولى على ما جمعه من المال، وأفنى عمره فى الحصول عليه. فلينظر الإنسان فى خير ما ينفق فيه ماله.
الإعراب: «قليلا» صفة لمصدر محذوف منصوب بمحذوف يدل عليه يحمدنك - أى: يحمدنك حمدا قليلا ولم يجعل المصدر معمولا ليحمدنك الآتى لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه «ما» زائدة «به» متعلق بيحمدنك «وارث» فاعل «مغنما» مفعول نال.
والشاهد: قوله «يحمدنك» حيث أكده الشاعر بالنون الثقيلة بعد «ما» الزائدة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٧٩، وابن هشام ٣/٣١٠، وابن الناظم والسيوطى ص١٠٩ وفى همعه ٢/٧٨.

(١) قائله: هو جذيمة الأبرش - وهو من المديد.
اللغة: «أوفيت» نزلت «علم» - بفتح اللام - جبل «فى» بمعنى على «شمالات» رياح الشمال.
المعنى: كثيرا ما أنزل على الجبال العالية فى مهب الرياح العاتية متحملا المصاعب لأرقب الأعداء، يفتخر بأنه يرقب الطليعة بنفسه متحملا المشاق ولا يعتمد على غيره.
الإعراب: «ربما» رب حرف جر شبيه بالزائد «ما» كافة «أوفيت» فعل وفاعل «فى علَم» متعلق بأوفيت وفى بمعنى على «ترفعن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة «ثوبى» مفعول ترفعن «شمالات» فاعله.
الشاهد: قوله «ترفعن» حيث أكده بالنون الخفيفة.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٤٩٨، وابن هشام ٢/٢٧٨، وابن الناظم والسيوطى ص١٠٩ وفى همعه ٢/٧٨، وسيبويه ٢/١٥٣، وشرح المفصل ٩/٤٠، والمغنى ١/١١٩، ٢/٩٠.

فكيف قال هنا، قد قلَّت؟ قلّته إنما هو بالنسبة إلى المواضع السابقة فلا ينافى كونه شائعا؟.

فإن قلت: فهل هو مطرد؟.

قلت: ظاهر كلام المصنف اطراده، وقال بعضهم لا يقاس على هذه الأمثلة المذكورة.

فإن قلت: فهل يطرد بعد ربما؟

قلت: قال فى الكافية: وشذ بعد ربما، وعلل بأن الفعل بعدها ماضى المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلام سيبويه يشعر بأنه لا يختص بالضرورة، وهو ظاهر التسهيل ومثاله بعد «لم» قوله[1]:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ....

وهو قليل: ونص سيبويه على أنه ضرورة، لأن الفعل بعد لم ماضى المعنى كما كان بعد ربما.

---

(١) قائله: هو أبو الصماء - مساور بن هند العبسى، يصف سقاء لبن، وقيل: لأبى حيان الفقعسى.

وتمامه: شيخا على كرسيه مُعَمَّمَا - وهو من الرجز.

اللغة: «يحسبه» يظنه «معمما» لابسا عمامة.

المعنى: يصف الشاعر قعب لبن علته رغوة حتى امتلأ، يظنه الجاهل الذى لا يعلم الحقيقة شيخا لابسا عمامته وقد جلس وتربع فوق كرسيه.

الإعراب: «يحسبه» فعل مضارع والهاء مفعول أول «الجاهل» فاعل «ما» مصدرية «لم» نافية جازمة «يعلما» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقف فى محل جزم «شيخا» مفعول ثان ليحسب «على كرسيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا «معمما» صفة ثانية لشيخا.

الشاهد: قوله «لم يعلما» حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا بعد «لم».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٤٩٨، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عقيل ٢/٢٩٩، وابن الناظم والمكودى ص١٣٦، والسيوطى ص١٠٩ فى همعه ٢/٧٨، وذكره سيبويه ٢/١٥٢، وشرح المفصل ٩/٤٢، والإنصاف ٢/٣٨٥، والشاهد ٩٤٩ فى الخزانة.

قال فى شرح الكافية: وهو بعد ربما أحسن. ومثاله بعد «لا» والمراد بها النافية قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ﴾[1] وذلك لشبهها بالناهية.

ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد «لا» النافية إلا فى الضرورة، وأجازه المصنف وابن جنى.

وتأول المانعون الآية فقيل: «لا» ناهية والجملة محكية بقول: «محذوف هو»[2] صفة «فتنة» فتكون نظير[3]:

جَاءُوا بِمذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

وقيل «لا» ناهية أيضا وتم الكلام عند قوله: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً﴾ ثم ابتدأ نَهْىَ الظلمة خاصة عن «التعرض»[4] للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة، وأخرج النهى «عن»[5] إسناده للفتنة، فهو نهى محوّل كما قالوا «لا أرينَّكَ ههُنا»[6] وهذا تخريج المبرد والفراء والزجاج، وقال الأخفش الصغير: «لا تصيبنّ» هو على معنى الدعاء، وقيل: «لا تصيبن» جواب قسم، والجملة موجبة، والأصل «لَتُصِيبَنّ» كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام: وهو ضعيف، لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل: جواب قسم، ولا: نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب وكما دخلت فى قوله[7]:

تالله لا يُحْمَدَنّ المرءُ مُجتنبًا

وقال الفراء: الجملة جواب الأمر، كقولك: «انزل عن الدابة لاتطرَحَنّكَ» (ولا: نافية ومَن منع النون بعد دخول «لا» النافية منع «انزل عن الدابة

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال.
(٢) ب، ج.
(٣) مضى هذا البيت فى باب النعت.
(٤) ب، ج.
(٥) ب، ج وفى أ «على».
(٦) «لا أرينك» هو نهى محول عن إسناده للمخاطب إلى إسناده للمتكلم، والأصل: لا تأت، فحول النهى عن الإتيان الذى هو سبب لرؤيته إلى المسبب الذى هو الرؤية. هـ صبان.
(٧) مضى هذا البيت فى نفس الباب.

لاتطرحنك»)[1] ويؤيد ما ذهب إليه المصنف ورود النون بعد النافية، وقد فصل بينها وبين الفعل بمعموله كقولك[2]:

فَلاذَا نَعيمٍ يَترُكَنْ لِنَعِيمه ....

أو بمعمول مفسره كقوله[3]:

فَلا الجارَةُ الدُّنْيا لهَا تَلْحَيَنَّهَا ....

فتوكيد «لا تصيبن» أحق بالجواز، لاتصاله بلا.

فإن قلت: فهل يطرد التوكيد بعد «لا» مع الفصل؟

قلت: نصّ غير المصنف على أن ذلك ضرورة.

---

(١) ب.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله ولا تتمته، وفى الدرر اللوامع (ولم أعثر على قائله ولا تتمته) - وهو من الطويل.
الإعراب: «لا» نافية «ذا نعيم» ذا مفعول ونعيم مضاف إليه «يتركن» فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وهى حرف «لنعيمه» جار ومجرور متعلق بالفعل.
الشاهد: قوله «يتركن» دخول نون التوكيد على الفعل بعد «لا» النافية.
مواضعه: ذكره السيوطى فى الهمع ٧٨/ ٢.

(٣) قائله: هو النمر بن تولب العلكى - وهو من الطويل.
وتمامه: ولا الضَّيْفُ فيها إنْ أناخَ مُحَوَّلُ
اللغة: «الدنيا» القريبة «تلحينها» من لحيته لحيا إذا لمته ولاحيته ملاحاة إذا نازعته «أناخ» بركّ راحلته «محول» - بضم الميم - من التحول.
المعنى: يشير بهذا إلى كرم الممدوحة بأن جارتها لا تلومها ولا تنازعها ولا هى تمنع ضيفها إذا بركّ عندها.
الإعراب: «فلا» الفاء عاطفة ولا نافية «الجارة» مبتدأ - بالرفع - «الدنيا» صفة للجارة «لها» جار ومجرور فى محل النصب على الحال «تلحينها» فعل والفاعل ضمير مستتر والمفعول هو الضمير المنصوب، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «ولا الضيف» الضيف مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «فيها» جار ومجرور متعلق بمحول «إن» شرطية «أناخ» فعل ماض فعل الشرط «محول» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف والتقدير: ولا الضيف محول عنها إن أناخ راحلته عندها لا يتحول إلى غيرها لحسن قيامها بالضيف.
الشاهد: قوله «تلحينها» حيث أدخل الشاعر فيها نون التوكيد بعد «لا» النافية تشبيها لها باللفظ بلا الناهية.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٤٩٨/ ٢، وابن الناظم.

وقوله: وغير إمّا من طوالبِ الجَزا.

يشمل «إن» مجردة وغيرها[1].

ويشمل كلامه الشرط كقوله[2]:

مَنْ نَثْقَفَنْ مِنهُمْ فَلَيْسَ بآيبِ

والجواب كقولك[3]:

---

(١) أى يشمل إن المجردة عن ما وغيرها.

(٢) قائله: هو لابنة مرة الحارثى. ضمن ثلاثة أبيات ترثى بها أباها وكانت باهلة قد قتلته.

وتمامه: أبداً وَقَتْلُ بنى قُتَيْبَةَ شافى - وهو من الكامل.

اللغة: «نثقفن» نجـدن ويروى بالتاء تجدن وبالياء يوجـدن «آئب» اسم فاعل من آب يئوب أى: رجع «بنى قتيبة» فرع من باهلة.

المعنى: من يوجد من بنى قـتيبة فسـيقتل حتمـا ولن يرجع أبدا إلى قومه، فإن قـتلهم يشفى الغلة، ويطفئ جذوة الغضب بسبب ما سفكوا من دماء.

الإعراب: «من» اسم شرط مبتدأ «تثقفن» فعل مـضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جـزم فعل الشرط وفـاعله ضمير مـستتـر «منهم» جار ومجرور مـتعلق بتثقفن «فليس» الفاء واقـعة فى جواب الشرط وليس فعل مـاض ناقص واسمه ضمـير مستتـر فيه «بآيب» الباء حرف جر زائد وآيب خبر ليس منصوب بفـتحة مقدرة والجملة فى محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجـواب وحدها أو الجملتان معا فى محل رفع خبـر المبتدأ على الخـلاف «أبدا» منصوب على الظرفيـة «قتل» مبـتدأ مرفوع بالضـمة الظاهرة «بنى» مضاف إليه «قتيبة» مضاف إليه «شافى» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «يثقفن» حيث أكده بالنون الخفيفة بعد «من» الشرطية.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة الأشمـونى ٣/٥٠٠، وابن هشام ٣/٣١١، وابن عـقيل ٢/٢٣٠، وابن الناظم وذكره السـيوطى فى الهـمع ٢/٧٩، وسيبـويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٧ فى الخزانة.

(٣) قائله: هو النجاشى:

هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة - وهو من الطويل.

وتمامه: نَبَتُّم نبات الخَيْزَرَانِّى فى الوغَى حديثا ....

اللغة: «الخيزرانى» كل نبت ناعم «الوغى» - بفـتح الغينُ - الحرب، وفى رواية «الثرى» وهى الأرض «الخير» المال.

الإعراب: «نبتم» فـعل ماض والتاء فـاعل «نبات» منصوب بـنزع الخافض والتقـدير: كنبات «الخيـرزانى» مضـاف إليه «فى الوغى» جـار ومجرور «حـديثا» منصـوب بفعل مـحذوف تقديره: حدث حديثـا «متى» شرطية «ما» زائدة «يأتك» فعل مـضارع فعل الشرط والكاف مفعول «الخير» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «ينفعا» فعل مضارع والجملة جواب الشرط. =

. . . .　　　مَتَى يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

ودخولها فى غير شرط إمّا وجواب الشرط مطلقا ضرورة.

قال سيبويه: بعد إنشاد ـ فـمهما تشـأ منه فزارةَ تُعْطِكُم[1]: وهو قليل فى الشعر. قال فى التسهيل[2]: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً. انتهى، ولم يخص لحاقها جواب الشرط بالضرورة.

تنبيه:

جاء توكـيد المضارع فى غـير ما ذكـر، لضرورة الشعـر، وهو فى غاية من الندور، ولذلك لم يتعرض لذكره.

ومنه قوله[3]:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إذَا مَا　　　قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

= الشاهد: قوله «ينفعا» حيث دخلت فيه نون التوكيد المنقلبة ألفا - بعد الشرط.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٠٠، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٦ فى الخزانة.

(١) قائله: هو الكميت بن معروف، وقال ابن الأعرابى: الكميت بن ثعلبة الفقعسى.

وتمامه: ومهما تشَأ منهُ فَزارةُ تَمْنَعا - وهو من الطويل.

اللغة: «فزارة» - بفتح الفاء - من غطفان وهو فزارة بن ذبيان.

المعنى: مهما تشأ إعطاء تعطكم ومهما تشأ منعه تمنعكم.

الإعراب: «فمهما» الفـاء عاطفة ومهما اسم يتضمن معنى الشرط «تشـأ» فعل الشرط مجزوم بالسكون «منه» متـعلق بتشأ «فزارة» فاعل مـرفوع بالضمة الظاهرة «تعطكم» فـعل مضارع والفاعل ضمـير يرجع إلى فزارة والكاف مفعـول وهو جواب الشرط، والكلام فى الشطر الثانى كالأول - والضمير فى منه يعود إلى ابن دارة فى بيت قبله.

الشاهد: قوله «تمنعا» أصله تمنعن مؤكدا بالنون الخفيفة ثم أبدلت ألفًا للوقف - بعد الشرط.

مـواضعـه: ذكره من شـراح الألفيـة الأشمـونى ٢/٥٠٠، وابن الناظم والمكودى ص١٣٦، والسيوطى ص١٠٩، وفى همعه ٢/٧٩، وسيبويه ٢/١٥٢، والشاهد ٩٤٥ فى الخزانة.

(٢) التسهيل ص٢١٦.

(٣) قائله: هو السموأل الغسانى اليهودى - وهو من الخفيف.

اللغة: «قربوها» الضمير يرجع إلى صحيفة أعماله.

الإعراب: «ليت شعرى» شـعرى مصدر شعـرت أشعر شعرا إذا فطـن وعلم وهو مضاف إلى الفاعل ومعنى ليت شعرى ليت علمى، والمعنى ليتنى أشعر، فأشعر هو الخبر فناب شعرى الذى هو المصدر عن أشعر ونابت الياء فى شعرى عن اسم ليت التى فى قـولك: ليتنى =

ولما فرغ من ذكر ما تدخله النون (على اختلاف أحواله)[1] أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها في التغيير فقال:

وآخِرَ المؤكَّدِ افتحْ كابرُزَا

أمر بفتح آخر الفعل المؤكد أمرا كان أو مضارعا نحو «ابرزنّ» و «لا تبرزنَّ» وشمل كلامه الصحيح كما مثل، والمعتل بالواو كاغزونّ، وبالياء نحو ارمينّ وبالألف نحو اسعينّ - بعد قلب الألف ياء.

فإن قلت: ومن أين يؤخذ من كلامه (قلب الألف)[2]؟

قلت: مما سيذكر.

تنبيهات:

الأول: أطلق في قوله (آخر المؤكد) ومراده المجرد من الضمير البارز، علم ذلك مما سيأتي.

الثاني: ذهب قوم إلى أن فتحة آخر المؤكد عارضة لالتقاء الساكنين، ونسبه الزجاج إلى سيبويه، وذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء، ونسبه إلى سيبويه أيضا، وهو ظاهر مذهب المصنف، وقال في الغرة: إنه هو الصحيح.

الثالث: لغة فزارة حذف الآخر إذا كان ياء تلى كسرة نحو «ارمِنَّ يا زيد» ومنه[3]:

= «وأشعرن» بالنون الخفيفة - فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «إذا ما» إذا ظرفية وما زائدة «قربوها» جملة من فعل وفاعل ومفعول «منشورة» منصوبة على الحال «دعيت» - بصيغة المجهول - جملة حالية أيضا بتقدير قد.

الشاهد: قوله «أشعرن» حيث أكده بالنون الخفيفة وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط.

مواضعه: ذكره الأشموني ٢/٥٠٠، وابن الناظم، والسيوطي في الهمع ٢/٢٧٩.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) **قائله:** قال أبو علي القالي في أماليه: وحدثنا الأخفش قال: أنبأني أبو فياض بن أبي شراعة عن أبي شراعة قال: حدثني عبد الله بن بشير البصري قال: علق أبي جارية لبعض الهاشميين فبعثت إليه أمي تعاتبه فكتب إليها قصيدة أولها هذا البيت. =



ولا تُقاسِنّ بَعْدِى الهَمّ والجَزَعا

ثم انتقل إلى رافع الضمير البارز فقال:

واشكلهُ قبلَ مضمرٍ لَيّنٍ بما جَانسَ من تَحرُّك قد عُلِمَا

فأمر بتحريك آخر المؤكد قبل المضمر اللين بحركة تجانسه، والمضمر اللين هو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة. فيفتح آخر المؤكد قبل الألف ويضم قبل الواو ويكسر قبل الياء.

وأما حكم المضمر فى نفسه، فإن كان ألفا أقرت، لخفتها، وإن كان واوا أو ياء حذف وتركت الحركة المجانسة دليلا عليهما، وإلى هذا أشار بقوله:

والمضمرَ احذفَنّهُ إلا الألفْ

فعلم أن الألف تقر نحو «هل تضربان»، وأن الياء والواو يحذفان نحو «هل تضربُن يا زيدون» و «هل تضربِن يا هند».

هذا حكم الصحيح، (وأما)[1] المعتل بالواو والياء فتقول: اغزن وارمن - بحذف الواو وإبقاء الضمة دليلا عليها، واغزن وارمن - بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها. كما فعلت فى الصحيح.

فإن قلت: ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح، لأن المعتل بهما يحذف آخره، ويجعل الحركة المجانسة على ما قبله، بخلاف الصحيح.

قلت: حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء، لا لتوكيده، فهو مساو للصحيح فى التغيير الناشئ عن التوكيد، ولذلك لم يتعرض له الناظم.

وأما المعتل بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر نبه عليه بقوله:

= وصدره: لا تُتْبِعنْ لَوعةً إثْرِى ولا هَلَعًا - وهو من البسيط.

الإعراب: «لا تقاسن» نافية وفعل مضارع مسند لياء المخاطبة وحذفت للتخلص من التقاء الساكنين والنون للتوكيد والفاعل ضمير مستتر «بعدى» ظرف والياء مضاف إليه «الهم» مفعول به «والجزعا» عطف عليه.

الشاهد: قوله «ولا تقاسن» حيث حذف آخر الفعل لأنه ياء ولى كسرة فى لغة فزارة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٠١، والسيوطى فى الهمع ٢/٥٩.

(١) أ، ج.

وإنْ يكُنْ فى آخرِ الفعل ألِفْ فاجعَلْهُ منه رافعاً غيرَ اليَا

والواو ياءً كاسعَيَنّ سَعْيَا

الضمير فى (اجعله) للألف التى هى آخر الفعل، والضمير فى منه للفعل وياء ثانى مفعولى اجعل أى: اجعل الألف التى هى آخر الفعل ياء إن كان رافعا غير الياء والواو، فيشمل ثلاثة أنواع: رافع الألف نحو «اسعيان» ورافع نون الإناث نحو «اسعينان» والمجرد من الضمير البارز نحو «اسعينّ يا زيد».

ثم ذكر حكم رافع الواو والياء فقال: **واحذِفْه من رافعِ هاتيْنِ وفى.**

أى: واحذف الألف من رافع الياء والواو وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليها.

ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حذف الألف فقال:

واو ويا شكْلٌ مُجانِسٌ قُفِى

يعنى أن الواو تضم والياء تكسر، وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذفا، لأن قبلهما حركة غير مجانسة، أعنى: فتحة الألف المحذوفة، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما. ثم مثل فقال:

نَحْوُ اخشيِنْ يا هِنْدُ بالكَسْرِ وَيَا قَوْمُ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

قوله (واضمم) يعنى الواو.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو «اخْشَيِنّ» فتقول «اخشِنّ يا هند» وحكى الفراء أنها لغة طيئ.

الثانى: فرض المصنف الكلام على الضمير، وحكم الألف والواو اللذين هما علامة[1] كحكم الضمير وهذا واضح.

ولم تَقَعْ خفيفةٌ بعد الألفْ لَكِنْ شَدِيْدَةٌ ......

قال فى شرح الكافية: لو كان المسند إليه ألفا لم يجز أن يؤتى بالنون إلا مشددة، هذا مذهب سيبويه وغيره من البصريين إلا يونس، فإنه يجوز أن يؤتى

---

(١) أى: بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث.

بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورة، ويعضد قوله قراءة بعض القراء ﴿فَدَمِّرَانِهم تدميرا﴾[1] حكاها ابن جنى.

ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ﴿ولا تتبعَانِ سبيلَ الَّذينَ لا يَعْلَمُون﴾[2].

ومذهب يونس كمذهب الكوفيين فى وقوع الخفيفة بعد الألف. انتهى.

قلت: وفى كلام بعضهم ما يدل على أنهم يلحقونها ساكنة لا مكسورة وهو ظاهر كلام سيبويه؟

قال: وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان واضربنان زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير فى كلامها، إذ لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم. انتهى.

فإن قلت: إذا كان بعدها ما تدغم فيه، فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين لزوال المانع نحو «اضربان نعمان»؟.

قلت: قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال: يجوز. انتهى، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك.

وقوله: «وكسرها ألف» يعنى: أن النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كسرت، وإن كانت فى غير ذلك مفتوحة، وإنما كسروا مع الألف فرارا من اجتماع الأمثال.

وألِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فِعلاً إلى نونِ الإناثِ أُسندا

فتقول: «اضربنان» وإنما زيدت هذه الألف للفصل بين الأمثال.

والخلاف فى التوكيد بالخفيفة بعد الألف الفاصلة كالخلاف بعد ألف الاثنين.

واحذفْ خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ وبعدَ غيرِ فتحةٍ إذا تَقِفْ

يعنى: أن الخفيفة تحذف وهى مرادة لأمرين:

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان – وذلك على أنه فعل أمر لاثنين والألف ضمير الاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة.

(٢) سورة يونس ٨٩.

أحدهما: أن يليها ساكن نحو (اضربَ الرّجلَ) تريد: اضرِبَنْ.

ومنه قوله[1]:

لا تُهينَ الفقيرَ علّكَ أنْ ... تركعَ يوماً والدهرُ قدْ رفعَهْ

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد[2].

وإذا وليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب المجيز فزعم يونس أنها تبدل همزة وتفتح فتقول «اضرباء الغلام» و «اضربناء الغلام» قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، قال: والقياس «اضرب الغلام، واضربن الغلام»[3] يعنى بحذف الألف والنون.

---

(١) **قائله:** هو الأضبط بن قريع السعدى - وهو من المنسرح.

اللغة: «تهين» فعل مضارع من الإهانة «علك» لغة فى لعلك «تركع» تخضع وتنقاد، والمراد انحطاط الحال.

المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تهنه وتستخف به فربما يتبدل الحال - والدهر قلب - فيخفضك الزمان ويرفعه عليك.

الإعراب: «لا تهين» لا ناهية وتهين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها - وهى لام الفقير - فى محل جزم والفاعل ضمير مستتر فيه «الفقير» مفعول به «علك» علّ حرف ترج ونصب والكاف اسمها «أن» حرف مصدرى «تركع» فعل مضارع منصوب بأن والفاعل ضمير وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر لعل - على تأويله باسم الفاعل - أو على حذف مضاف «يوما» ظرف زمان «والدهر» الواو حالية والدهر مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «قد رفعه» قد حرف تحقيق رفع فعل ماض والفاعل ضمير والها مفعول والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر فى تركع.

الشاهد: قوله «لا تهين» - بكسر الهاء وسكون الياء - حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين - وهما النون واللام فى الفقير، وأصله «لا تهينن» - نونين - أولهما مفتوحة فحذف النون الخفيفة لما استقبلها ساكن.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٠٤، وابن هشام ٣/٣١٨، وابن عقيل ٢/٢٣٥، وابن الناظم، والمكودى ص ١٣٧ والسيوطى ص ١١٠ وفى همعه ١/١١١ وفى خزانة الأدب الشاهد ٩٥٤ وشرح المفصل ٩/٤٣، والإنصاف ١/١٣٦، والمغنى ١/١٣٥، ٢/١٧٣.

(٢) فحذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) أ، ج وفى ب (اضربا الغلام واضربنا الغلام).

والثانى: أن يوقف عليها بعد غير فتحة، يعنى: بعد ضمة أو كسرة، فإنها تحذف إذ ذاك كما يحذف التنوين، ويرد ما حذف لأجلها، أعنى: واو الضمير وياءه ونون الرفع أيضا وفى المعرب.

وقد نبه على رد المحذوف بقوله:

وارددْ إذا حَذَفْتَهَا فِي الوقفِ مَا   مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

يعنى: أنه يرد إلى الفعل الموقوف عليه بعد حذفها ما حذف فى الوصل لأجلها فتقول: «اضربن يا زيدون» و «اضربن يا هند» فإذا وقفت عليهما «قلت»[1] اضربوا واضربى - برد واو الضمير ويائه، وتقول فى «هل تضربن» و «هل تضربين» إذا وقفت «عليهما»[2]. هل تضربون وهل تضربين - برد الواو والياء ونون الرفع، لزوال سبب الحذف. ثم نبه على حكمها بعد الفتحة فقال:

وأبدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا   وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَن قِفَا

وذلك لشبهها بالتنوين، وقد ندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله[3]:

اضربَ عنكَ الهمومَ طارقَها

---

(١) ب، ج.

(٢) ب.

(٣) **قائله**: هو طرفة بن العبد، وقال ابن برى: مصنوع عليه - وهو من المنسرح.

وتمامه: ضربك بالسيف قونس الفرس.

اللغة: «طارقها» من طرق الرجل إذا أتى أهله ليلا «قونس» بفتح القاف وسكون الواو وفتح النون - وهو العظم الناتئ بين أذنى الفرس.

الإعراب: «اضرب» فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه «عنك» جار ومجرور متعلق باضرب. «الهموم» مفعول به لاضرب منصوب بالفتحة الظاهرة «طارقها» - بالنصب بدل من الهموم «ضربك» مصدر نوعى مضاف إلى فاعله، وانتصابه بنزع الخافض أى: كضربك بالسيف والباء للاستعانة «قونس» مفعول للمصدر «الفرس» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «اضرب» - بفتح الباء لأن أصله اضربن بالنون الخفيفة فحذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية، الأشمونى ٢/٥٠٥، وابن الناظم والسيوطى ص١١٠، وذكره المغنى ٢/١٧٣، وشرح المفصل ٩/٤٤، والإنصاف ٢/٣٣٢.

وكقوله[1]:

كما قِيلَ قَبْلَ اليومِ خَالفَ تُذْكَرَا

فإن قلت: ما ذكر من حذف الخفيفة «للوقف»[2] بعد غير الفتحة ينافى معنى التوكيد الذى جاءت لأجله، إذ لا دليل عليها بعد الحذف.

فينبغى أن يقال: إن التوكيد بها إنما يكون فى الوصل خاصة كما أشار إليه بعضهم.

قلت: يرده قلبها بعد الفتحة ألفا فى الوقف، فعلم بذلك أن التوكيد بها لا يختص بالوصل.

تنبيهات:

الأول: اختلف فى الفعل المعرب إذا أكد بالنون على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه مبنى، والثانى: أنه معرب، والثالث: التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنيا، أو لا تباشر فيكون معربا، وهو الصحيح - كما تقدم أول الكتاب - ويدل على صحته رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد فى الوقف. فدل على أنها مقدرة فى الوصل.

---

(١) **قائله:** لم أعثر على قائله - وهو من الطويل.
وصدره: خلافًا لقولى من فَيَالة رأيه
اللغة: «فيالَة» - بفتح الفاء والياء واللام - ضعف فى رأيه «تذكرا» أصله تتذكرا لأنه مضارع تذكر من باب تفعل - فحذفت إحدى التاءين للتخفيف.
المعنى: إن خالفت تذكرت ذلك يعنى: رأيت بعد ذلك سوء المخالفة أو جوزيت به.
الإعراب: «خلافا» منصوب بفعل محذوف تقديره خالف خلافا «لقولى» جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف «من» تعليلية. أى: لأجل فيالة رأيه «كما» يجوز أن تكون الكاف للتعليل وما مصدرية، والمعنى خالف لأجل ما قيل له أى: لأجل القول الذى قيل له قبل اليوم بما فيه خير وصلاح له. والأظهر أن الكاف للتشبيه وما مصدرية والمعنى خالف من ضعف رأيه لقولى «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «خالف» فعل أمر.
الشاهد: قوله «خالف» حيث حذف منه نون التوكيد ففتح الفاء، إذ أصله خالفن.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٠٥.
(٢) ب، ج.



والثانى: أجاز سيبويه إبدالها واوا أو ياء نحو: اخشَوُنْ واخْشَيِنْ.

فتقـول: اخشَوُوا واخْشَيِى، وغـيره يقول: «اخشوا واخـشى. وقد نقل عنه إبدالها واواً بعد الضمة وياءً بعد الكسرة مطلقا.

قلت: وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك فى المعتل، فإنه قال: وأما يونس فيقول: اخْشَيِى واخْشَوُوا - يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة.

وقال الخليل: لا أرى ذلك إلا على قول من قال: هذا عمرو ومررت بعمرى - ثم قال: وينبغى لمن قـال بقول يونس فى اخشى واخشيوا - إذا أراد الخـفيفة أن يقول: هل تضربوا؟ بجعل الواو مكان الخفيفة.

والثـالث: إذا وقف على المؤكـد بالخفـيفـة بعد الألف على مـذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفـا،ونصّ سيبـويه على ذلك عن يونس ومن وافقـه، ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغى أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى.

وفى الغرة: إذا وقـفت على «اضربان» على مذهب يونس زِدْتَ ألفـا عوض النون، فاجتمع ألفان: فهمزت الثانية فقلت: اضْرِباءْ. انتهى. وقياسه فى اضرِبْنان اضرِبْنَاءْ.

ما لا ينصرف

الأصل فى الاسم أن يكون (معربا)[1] منصرفا، وإنما يخرجه عن أصله شَبَهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا «معاند»[2] بُنى، وإن أشبه الفعل بكونه فرعا من وجهين من الوجوه الآتية مُنع الصرف.

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال:

الصرفُ تنوينٌ أتَى مُبيِّنَا   معنًى به يكونُ الاسمُ أمْكَنَا

فقوله «تنوين» جنس يشمل جميع أقسام التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله «أتى مبَيِّنَا . . . إلخ» مُخرج لسائر أقسام التنوين غير المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن، بقاؤه على أصالته، ومعنى بقائه على أصالته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل، فكأنه يقول: الصرف تنوين يبين كون الاسم باقيا على أصالته، أى: غير مشابه فعلا ولا حرفا، فإن هذا هو المعنى الذى يكون الاسم به أمكن - أى: زائد فى التمكن.

قيل[3]: وهو أفعل تفضيل من التمكن، وهو شاذ.

تنبيهات:

الأول: مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين المذكور، أعنى: تنوين التمكن وحده، وقيل: (الصرف)[4] هو الجر والتنوين معا.

الثانى: تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفا.

الثالث: فهم من تعريفه الصرف أن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف، وأن غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين.

---

(١) ب، ج وفى أ (منونا).

(٢) ب، ج وفى أ (معارض).

(٣) ب.

(٤) ب، ج.

قال الشارح: وفى هذا التعريف مسامحة، فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية (باب)[1] مسلمات قبل التسمية، وليس من المتمكن أن يقول: إنه غيرمصروف، لما سنعرفه بعد.

الرابع: اختلف فى اشتقاق المنصرف، فقيل: (هو)[2] من الصريف، وهو الصوت، لأن فى آخره التنوين وهو صوت، وقيل: من الانصراف فى جهات الحركات، (وقيل: من الانصراف)[3] وهو الرجوع، كأنه انصرف عن شبه الفعل.

وقال فى شرح الكافية: سمى منصرفا، لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره.

الخامس: جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا، منها خمسة لا تنصرف فى تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير، وستأتى مفصلة إن شاء الله تعالى.

ولما شرع فى بيان موانع الصرف بدأ بما يمنع فى الحالتين فقال:

فألفُ التأنيثِ مُطلقا مَنَعْ صَرْفَ الذى حَواهُ كيفَمَا وَقَع

يعنى: أن ألف التأنيث مطلقا مقصورة كانت أو ممدودة - تمنع صرف ما هى فيه كيفما وقع من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا اسما أو صفة.

فالمقصورة، نحو ذكرى وسلمى ومرضى وسكرى، والممدوة نحو صحراء وزكرياء وأشياء وحمراء.

وإنما استقلت الألف بالمنع، لأنها قائمة مقام (شيئين)[4]، وذلك لأنها لازمة لما هى فيه، بخلاف التاء فإنها فى الغالب مقدرة الانفصال، ففى المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث، وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالتاء.

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج وفى أ (تا).
(٣) ب، ج.
(٤) ب، ج وفى أ (سببين).

فرعان:

الأول: إذا سمى بكلتا من قولك «قامت كلتا جارتيك» منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث، وإن سميت بها من قولك «رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين» على لغة كنانة صرفت، لأن ألفها إذ ذاك منقلبة وليست للتأنيث.

الثاني: إذا رخمت حبلوىّ على لغة الاستقلال عند من أجازه وقلت: يا حبلى[1] ثم سميت به صرفت، ولما ذكر فى كلتا. ثم قال:

وزائِدَا فَعْلانِ فِى وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أن يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

أى: ويمنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان، وهما الألف والنون فى مثال فعلان صفة لا تختم بتاء التأنيث، وذلك يشمل نوعين:

أحدهما: ما مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى، وهو متفق على منع صرفه.

والآخر: ما لا مؤنث له، نحو لَحْيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه، لأنه وإن لم يكن له فَعلى وجودا فله فعلى تقديرا، لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة، لأن باب سكران أوسع من باب ندمان، والتقدير فى حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر وآدر[2] مع أنه لا مؤنث له.

واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة؛ لأنه مصروف نحو ندمان وندمانة.

وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله:

أجز فعلى لفعلانه ... إذا استثنيت حَبلانا
ودَخْنانا وسَخْنانا ... وسَيْفانا وصَحْيانا
وصَوْجَانا وعَلانا ... وقَشْوانا ومصّانا
ومَوتَانَا ونَدمَانا ... وأتبعهن نصرانا

---

(١) حذفت ياء النسب المشددة للترخيم، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث، بل هى منقلبة عن الواو.

(٢) أكمر: لعظيم الكمرة - بفتح الميم - وهى الحشفة، وآدر - بالمد - لكبير الأنثيين.

واستدرك عليه لفظان، وهما خَمْصَان لغة فى خُمصان، وأليان فى (نحو)[1] «كبش أليان»[2]، وقد ذيلت أبياته بقولى:

وزد فيهن خَمْصانا   على لغة وأليانا

ولابد من شرح هذه الألفاظ، فالحبلان: العظيم البطن، وقيل: الممتلئ غيظا، والدخنان: اليوم المظلم، والسّخْنان: اليوم الحار، والسيْفان: الرجل الطويل المشوق، والصَحيَان: اليوم الذى لا غيم فيه، والصّوجَان[3]: البعير اليابس الظهر، والعلان: الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقير، والقشوان: الدقيق الساقين، والمصّان: اللئيم، والموْتان: البليد الميت القلب، والندمان: المنادم[4] والنصران: واحد النصارى.

فإن قلت: ولم صرف ما مؤنثه فعلانة مع أن فيه ما فى سكران من الزيادتين والوصف؟

قلت: لم يمتنع الصرف بزيادتى فعلان لذاتها بل لشبهها بزيادتى حمراء فى وجوه منها: أنهما لا تلحقهما تاء التأنيث وهذا مفقود فيما مؤنثه فعلانة، فلذلك صرف.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (زائدا فعلان) أنهما لا يمنعان فى غيره من الأوزان كفعلان - بضم الفاء - نحو خُمصان، لعدم شبههما فى غيره بألفى التأنيث.

الثانى: لغة بنى أسد صرف سكران وبابه، لأنهم يقولون فى مؤنثه فعلانة، فهو عندهم كندمان.

الثالث: ما تقدم من أن المنع بزيادتى فعلان لشبههما بألفى التأنيث فى حمراء، هذا مذهب سيبويه، وزعم المبرد أنه امتنع، لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث، والقولان عن أبى على.

---

(١) ب.

(٢) أى: كبير الإلية.

(٣) الصوجان: فاؤه صاد أو ضاد معجمة ولامه جيم في الحالين.

(٤) أما ندمان من الندم فغير مصروف، إذ مؤنثه ندمى.

ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا تقبلان الهاء، لا للتشبيه بألفى التأنيث.

ووصفٌ أصلىٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلا ممنوعُ تأنيثٍ بتا كأَشْهَلا

أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلى ووزن أفعل بشرط أن يمنع من التأنيث بالتاء وذلك يشمل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما مؤنثه فعلاء نحو أَشْهَل وشَهْلاء.

والثانى: ما مؤنثة فعلى نحو أفضل وفضلى.

والثالث: ما لا مؤنث له نحو أكمر - العظيم الكمرة.

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن أفعل، فإن وزن الفعل به أولى، لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلا فى الفعل، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى، فإن أنثَ بالتاء انصرف، نحو أرمل بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة[١] خلافا للأخفش فإنه يمنع صرف أرمل - بمعنى فقير، (فإنه يجريه)[٢] مجرى أحمر، لأنه صفة وعلى وزنه، وأما قولهم (عام أرمل)[٣] فغير منصرف، لأن يعقوب حكى فيه «سنة رملاء» واحترز بالأصلى عن العارض فإنه «لا يعتد به»[٤] كما سيأتى.

تنبيهان:

الأول: مثل الشارح ما تلحقه التاء بأرمل وأباتر - وهو القاطع لرحمه - وأدابر - وهو الذى لا يقبل نصحا - فإن مؤنثهما أباترة وأدابرة، أما أرمل فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يشملهما كلام الناظم فإنه علق (المنع)[٥] على وزن أفعَل، وإنما ذكرهما فى شرح الكافية، لأنه علّق المنع بوزن الفعل ولم يخصه بأفعل، ولذلك احترز أيضا من يَعْمَل[٦] - الجمل السريع.

(١) لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحقه.
(٢) ب، وفى أ، ج (لجريه).
(٣) أى: قليل المطر والنفع.
(٤) ب، ج وفى أ (لا يفيد).
(٥) ب، ج وفى أ (النظم).
(٦) يَعْمل: بوزن يفرح ومؤنثه يعمله.

الثانى: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى، لا على وزن أفعل ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر، فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو أبيطر، وإن لم يكن حال التصغير على وزن أفعل.

ثم صرح بمفهوم قوله أصلى فقال:

وألْغِيَنَّ عارِضَ الوصفيَّةْ   كأربعٍ وعارضَ الإسميَّةْ

فالأقسام ثلاثة:

فالأول: ما وصفيته أصلية باقية نحو أشهل، ولا إشكال فى منعه.

والثانى: ما وصفيته عارضة نحو: «مررت برجل أرنب» أى: ذليل «وبنسوة أربع».

فهذا يصرف إلغاء للوصفية العارضة، وأربع أحق بالصرف، لأن فيه تاء التأنيث أيضا.

والثالث: ما وصفيته أصلية فغلبت عليه الاسمية، فهذا يمنع إلغاء للاسمية العارضة واعتبارا للأصل، وقد مثل بقوله:

فالأدهَمُ القيدُ لكونهِ وُضِع   فى الأصلِ وصفًا انصرافُهُ مُنِع

أدهم: للقيد، وأسود: للحية، وأرقم: لحية فيها نقط كالرقم.

فهذه أوصاف فى الأصل غلبت عليها الاسمية، وهى غير منصرفة نظرا إلى أصلها، وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرفها كما لم تصرف أَبْطَح وأَبْرق وأجرع[1] وأن العرب لم تختلف فى منع هذه الستة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، وحكى غيره أن من العرب من يصرف أبطح وأبرق وأجرع ملاحظة للاسمية، وقد نبه على ذلك في التسهيل وذكر ابن جنى أن هذه الأسماء كلها قد تصرف، ثم قال:

وأجدلٌ وأخيلٌ وأفْعَى   مصروفةٌ وقد يَنَلْنَ المَنْعَا

---

(١) أبطح: هو سيل واسع فيه دقاق الحصى. وأجرع: هو المكان المستوى، وأبرق: هو أرض خشنة فيها حجارة وطين ورمل مختلطة.

أكثر العرب تصرف أَجْدَلا وهو الصقر، وأَخْيَلا وهو طائر عليه نقط كالخيلان، وأما أفعى فلا مادة له فى الاشتقاق، لكن ذكره يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق.

تنبيه:

اختلف فى وزن أفعى فقيل: أفعل، فالهمزة زائدة، لقولهم مفعاة وألفها عن واو لقولهم أفعوان، وقال الفارسى: هو مقلوب وأصله أيفع وهو من يافع، وقال أبو الفتح: مقلوب وأصله أفوع وهو من فوعة السم.

ومَنعُ عدلٍ معَ وصفٍ مُعتَبَرْ   فى لفظِ مثنَى وثُلاثَ وأُخَره

العدل صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر، وهو يمنع الصرف مع الوصف فى موضعين:

أحدهما: المعدول فى العدد إلى مَفعَل نحو مثنى، أو فُعال نحو ثلاث.

والثانى: أخر مقابل آخرين.

أما المعدول في العدد إلى مَفعَل أو فُعال فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف.

أما العدل فعن أسماء العدد، فأحاد ومَوحَد معدولان عن واحد واحد ومثنى وثُناء معدولان عن اثنين اثنين، وكذا سائرها، وأما الوصف. فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتا نحو: ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلاثَ﴾[1] وإما حالا نحو ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ﴾[2] وإما خبرا نحو «صلاة الليل مَثنى مَثنى»[3]، ولا تدخلها أل، قال فى الارتشاف: وإضافتها قليلة، وذَهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل فى اللفظ وفى المعنى.

أما فى اللفظ فظاهر، وأما فى المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فصار فيها عدلان.

---

(١) من الآية ١ من سورة فاطر.

(٢) من الآية ٣ من سورة النساء.

(٣) وإنما كرر لقصد التأكيد لا لإفادة التكرير. «مثنى» الأولى خبر «صلاة» والثانية للتوكيد.

وأما «أخر» المعدول وهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء[1]، فالمانع له أيضا العدل والوصف.

أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعل التفضيل، فحقه ألا يُجمع إلا مقرونا بأل كالصغر والكبر.

والتحقيق: أنه معدول عن أخر مرادا به جمع المؤنث، لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فُعَل لتجرده من أل، كما يستغنى بأكبر عن كبر فى نحو «رأيتُها مع نساء أكبر منها».

تنبيه:

قد يكون «أُخر» جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف، لانتفاء العدل[2].

والفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء، ويعطف عليها مثلها من صنف واحد «نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى»[3] وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يُعطف عليها مثلها من جنس واحد، وهى المقابلة «لأولى»[4] فى قوله تعالى ﴿قَالَتْ أُولاهُمْ لأُخْرَاهُمْ﴾[5] وكان ينبغى أن يحترز عنها كما احترز فى الكافية والتسهيل بقوله مقابل آخرين[6].

ووزنُ مَثْنَى وثُلاثَ كهُما   مِن واحدٍ لأربعٍ فليُعْلَمَا

يعنى: أن ما وازن مثنى وثلاث من المعدول من واحد إلى أربع، فهو مثلها فى امتناعه من الصرف للعدل والوصف، فهذه ثمانية ألفاظ متفق على سماعها وهى: أحاد وموحد وثناه ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع، ولذلك اقتصر عليها، قال فى شرح الكافية: وروى عن بعض العرب «مخمس وعشار ومعشر».

---

(١) بمعنى مغاير.

(٢) لأن مذكرها آخر - بالكسر - بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى﴾. ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ﴾ فليست من باب أفعل التفضيل. هـ ٢/٥١٦ أشمونى.

(٣) أ، ب.

(٤) ب، ج وفى أ (الأولى).

(٥) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف.

(٦) قال: ومنع الوصف وعدل أخرا   مقابلا لآخرين فاحصرا

ولم يرد غير ذلك، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه قد سمع خماس أيضا، واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج، ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل، وخالفهم فى بعضها.

والثانى: أنه لا يقاس عليه، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب جمهور البصريين.

والثالث: أنه لا يقاس على فُعال لكثرته، لا على مَفعَل.

قال أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانى. وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عُشار، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

تنبيه:

أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء قال: تقول العرب: «ادخلوا ثُلاث ثُلاث، وثُلاثا ثُلاثا» والوجه ألا نجرى، انتهى، ومنع ذلك غيره:

وكُنْ لجمعٍ مُشْبِهٍ مَفاعِلا ... أو المفاعِيلَ بمنعٍ كافِلا

الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل هو الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد وهو كألف التأنيث فى أنه يستقل بمنع الصرف وحده، لقيامه مقام شيئين، فإن فيه فرعية من جهة الجمع وفرعية من جهة عدم النظير.

ويعنى بالشبه أن يكون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وما يلى الألف مكسور لفظا أو تقديرا، ولا يشترط أن يكون أوله ميما، بل يدخل فيه ما أوله ميم نحو مساجد ومصابيح، وما أوله غير ميم نحو دراهم ودنانير، لأن المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل فى الهيئة لا فى الوزن.

وفهم من تقييد أوسط الثلاثة بأنه ساكن أن نحو صياقلة منصرف لتحركه، وإنما كان منصرفا لأن له فى الآحاد نظيرا، وذلك طواغية وكراهية ونحوهما.

وفهم من تقييد «تالى» الألف بأن يكون مكسورا أن ما ليس كذلك منصرف نحو عبال - جمع عبالة - على حد ثمرة وثمر، لأن الساكن الذى يلى الألف فى عبالٌ لاحظ له فى الحركة، والعبالةُ: الثقل، يقال ألقى عليه عبالته أى: ثقله، هذا مذهب سيبويه والجمهور، أعنى: اشتراط حركة ما بعد الألف.

قال فى الارتشاف: وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك، فأجاز فى تكسير هبىّ أن تقول: هباىّ - بالإدغام قال: وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها، انتهى، وظهر من ذكر التقييد أنّ نحو دواب غير منصرف، لأن أصله دوابب، فهو على مثال مفاعل تقديرا.

وذا اعتلالٍ منه كالجوارى رفعاً وجراًّ أجرِهِ كَسَارِى

ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان:

إحداهما: أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار.

والأخرى: أن تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة أجرى فى رفعه وجره مجرى سارٍ ونحوه من المنقوص (المنصرف) فتقول «هؤلاء جوار» و «مررت بجوار» بالتنوين وحذف الياء، كما تقول «هو سار» و «مررت بسار».

وأما فى نصبه فيجرى مجرى موازنة الصحيح فتقول «رأيت جوارى» - بفتح آخره من غير تنوين - كما تقول «رأيت مساجد»، فإن قلبت ياؤه ألفا قدر إعرابه ولم ينون بحال، ولا خلاف فى ذلك.

فإن قلت: لم ينبه فى النظم على هذا، بل فى قوله «وذا اعتلال».

قلت: قيد بقوله «كالجوارى».

تنبيهات:

الأول: اختلف فى تنوين جوار ونحوه رفعا وجرا، فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة، لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه تنوين عوض عن الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وذهب الأخفش إلى أنه

تنوين صرف، لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل، وبقى اللفظ كجناح فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه.

وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف، لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذى الياء، لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم.

وأما كونه للصرف فضعيف. لأن الياء حذفت تخفيفا وثبوتها منوى، ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها، ولو لم تكن منوية لجعل ما قبلها حرف إعراب.

فإن قلت: إذا جعل عوضا عن الياء، فما سبب حذفها أولا؟

قلت: قال فى شرح الكافية: لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها، وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل، التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الأدنى ثقلا، ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم. انتهى، وقال الشارح: ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا، بدليل الرجوع إليه فى الشعر، وحكموا له فى جوارٍ ونحوه بحكم الموجود، وحذفوا لأجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين، ثم عوضوا عما حذف التنوين، وهو بعيد، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير، ولا يحسن ارتكاب مثله. انتهى.

قلت: المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض من الحركة كما نقل فى شرح الكافية.

الثانى: ما ذكر من تنوين جوارٍ ونحوه من الجمع فى رفعه وجره متفق عليه، نص على ذلك المصنف وغيره، وما ذكره أبو على - من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياؤه، وأنه يجر بفتحة ظاهرة وَهَمٌ، وإنما قالوا ذلك فى العلم، وسيأتى بيانه.

الثالث: إذا قلت: «مررت بجوار» فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء، لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة، فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل.

الرابع: اعلم أن باب جوار وإن جرى مجرى سار فى الجر والرفع فهو يخالفه من وجهين: **أحدهما**: أن جره بفتحة مقدرة وجر سار بكسرة مقدرة. **والآخر**: أن تنوين جوار تنوين عوض، وتنوين سار تنوين صرف، وتقدم بيانه.

فإن قلت: قوله (أجره كسارى) يوهم أن علامة جرهما واحد، وأن تنوينهما واحد.

قلت: إنما أراد (أجره كسارى) فى اللفظ فقط، وإن كان التقدير مختلفا.

وَلِسَرَاوِيلَ بهذَا الجمعِ ... شَبَهٌ اقتضَى عُمُومَ المنْعِ

اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة. وذلك أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول عن جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع الصرف وإن فقدت منه «الجمعية»[1] ولكن بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون ألفه عوضا عن إحدى ياءى النسب تحقيقا نحو يمان وشآم، فإن أصلهما يمنى وشامى، فحذفت إحدى الياءين وعوض منها الألف، أو تقديرا نحو تهام وثمان فإن ألفهما موجودة قبل، فكأنهم نسبوا إلى فَعَل أو فَعْل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا الألف.

فهذه الألفاظ مصروفة وإن كانت على مثال مفاعيل، لأن ألفها عوض ففارقت الجمع بذلك لأن ألفه لا تكون عوضا.

الثانى: ألا تكون كسرة ما يلى الألف عارضة نحو توان وتدان، لأن وزنهما فى الأصل تفاعل - بالضم - فجعل مكان الضم كسرة لتصح الياء. فهذا أيضا منصرف لأنه خالف الجمع بعروض الكسرة.

الثالث: ألا يكون (بعد الكسرة)[2] ياء مشددة عارضة نحو حوارى - وهو الناصر - وظفارى[3] فإن ياء النسب فى ذلك مقدرة الانفصال فخالف بذلك

(١) ب، ج وفى أ (الصرفية الجمعية).
(٢) أ، ج وفى ب (بدل الكسرة).
(٣) نسبة إلى ظفار بوزن قطام - مدينة باليمن.

الجمع، لأن ما بعد ألفه غير مقدر الانفصال، وأما بخاتى - جمع بختى - فغير منصرف، لأن ما بعد الألف ليس بعارض، ولو نسب إلى بخاتى لا تصرف لعروض ياءى النسب.

وضابط ذلك أن الياء إن تقدم وجودها على الألف وجب المنع وإلا صرف سواء سبق وجود الألف كظفارى، أو كانا غير منفكين كحوارى.

إذا تقدر هذا فاعلم أن سراويل اسم «مفرد»[1] أعجمى جاء على مثال مفاعيل فمنع الصرف، لوجود صيغة الجمع فيه، ولهذا أشار بقوله: (وسراويل بهذا الجمع شبه) ونبه بقوله (اقتضى عموم المنع) إلى أنه ممنوع من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين: المنع والصرف.

وقال المصنف: إن صرفه لم يثبت عن العرب.

قلت: نقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه فى النكرة إذا جعل اسما مفردا.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن سراويل عربى، وأنه جمع سروالة في التقدير، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة، ورد بأن سروالة لم يسمع.

وأما قوله[2]:

---

(١) أ، ب.

(٢) **قائله**: لم أعثر على قائله - و قيل: البيت مصنوع - وهو من المتقارب.

اللغة: «اللؤم» - بضم اللام - وهو الدناءة فى الأصل والخساسة فى الفعل «المستعطف» طالب العطف وهو الشفقة.

الإعراب: «عليه» جار ومجرور خبر مقدم «من اللؤم» جار ومجرور متعلق بمحذوف «سروالة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والتقدير: سروالة كائنة عليه من اللؤم «فليس» الفاء للتعليل وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيه «يرق» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب خبر ليس «لمستعطف» جار ومجرور متعلق به.

الشاهد: قوله «سروالة» حيث احتج به من قال: إن سراويل جمع سروالة وإن سراويل منع من الصرف، لكونه جمعا. =

عليه من اللُّؤم سِروالةٌ فليس يرقّ لمستَعْطِفِ

فشاذ، لا حجة فيه.

قلت: ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سروالة، وقال أبو حاتم: من العرب من يقول سروال، والذى يرد به هذا القول وجهان:

أحدهما: أن سروالة لغة فى سراويل، لأنها بمعناه وليس جمعا لها كما ذكر فى شرح الكافية.

والآخر: أن النقل لم يثبت فى أسماء الأجناس، وإنما يثبت فى الأعلام.

الثانى: سراويل مؤنث فلو سمى به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير.

الثالث: شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار فى قوله[1]:

يَحْدُو ثمانى مُولَعًا بِلقاحِهَا ....

والمعروف فيه الصرف، وقيل هما لغتان.

= مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٢٢، وابن الناظم، والسيوطى فى همع الهوامع ١/٢٥.

(١) قائله: قال العينى: قائله أعرابى قاله أبو الخطاب ولم ينسبه ونسبه السيرافى لابن ميادة - وهو من الكامل.

وعجزه: حتى هممن بزيغة الإرتاج.

اللغة: «يحدو» من الحدو وهو سوق الإبل والغناء لها «مولعا» بفتح اللام من أولع بالشىء إذا أغرم به «اللقاح» - بفتح اللام - وهو ماء الفحل، وهو المراد هنا، وأما اللقاح - بكسر اللام - فهو جمع لقوح، وهى الناقة التى تحلب. «الزيغة» - بفتح الزاى - الميلة «الإرتاج» - بالكسر - من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء. «هممن» أى: قصدن بالميل عن الإرتاج.

الإعراب: «يحدو» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «مولعا» حال من الضمير الذى فى يحدو «بلقاحها» جار ومجرور «حتى» للغاية «هممن» جملة من الفعل والفاعل «بزيغة» فى محل نصب على المفعولية «الإرتاج» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «ثمانى» حيث منع صرفه للضرورة تشبيها له بمساجد.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٢٢، وابن الناظم.

وإنْ بِهِ سُمِّىَ أَوْ بِمَا لَحِقْ ... بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ

يعنى: أن ما سمى به من الجمع الذى على مفاعل أو مفاعيل أو بما ألحق به كسراويل فحقه أن يمنع من الصرف، سواء كان منقولا عن جمع محقق كمساجد - اسم رجل - أو مقدر كشراحيل[1].

قال الشارح: والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الأول. انتهى.

قلت: مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح.

والعَلَمَ امنعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ... تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبا

قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين:

أحدهما: ما لا ينصرف لا فى تنكير ولا تعريف.

والثانى: ما لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير.

وقد فرغ من الكلام عن الضرب الأول، فشرع فى الثانى وهو سبعة أقسام:

الأول: المركب تركيب المزج، والمراد به جعل الاسمين اسما واحدا لا (بإضافة ولا بإسناد)[2]، بل ينزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث، وهو نوعان:

النوع الأول: ما ختم بويه فهو مبنى على الأشهر.

فإن قلت: فلم لم يحترز عنه هنا؟

قلت: عن ذلك أجوبة:

أحدها: أن قوله (معدى كربا) يقيد إطلاقه.

والثانى: أشار إلى أنه مبنى فى باب العلم فاكتفى بذلك:

(١) اسم لعدة أشخاص، من المحدثين والصحابة.

(٢) أ، ج.

والثالث: أن يكون أطلق، ليدخل فى إطلاقه ما ختم بويه على لغة من أعربه، ولا يرد على لغة من بناه؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات، وقد تقدم ذكره فى العلم.

والنوع الثانى: ما ختم بغير ويه، فهذا فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأصح أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، ويبنى صدره على الفتح، نحو «بعلبك» إلا أن يكون ياء نحو «معدى كرب» فإنها تسكن، قيل: أو نونا نحو «باذنجانة» وإنما بنى على الفتح لتنزل عجزه منزلة تاء التأنيث، وإنما لم تفتح الياء وإن كانت تفتح قبل تاء التأنيث، لأن التركيب مزيد ثقل فخص بمزيد خفة.

والوجه الثانى: أن يضاف صدره إلى عجزه فيعرب صدره بما تقتضيه العوامل، ويعرب عجزه بالجر للإضافة ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل فإن كان فيه مع العلمية سبب يؤثر منع الصرف كهرمز من رام هرمز؛ فإن فيه العجمة وإلا صرف نحو موت من حضرموت.

فأما كرب من (معدى كربٍ) فمصروف فى اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بجعله مؤنثا.

تنبيه:

إذا كان آخر الصدر[1] ياء نحو (معدى كرب) وأضيف صدره إلى عجزه على هذه اللغة استصحب سكون يائه فى كل الأحوال الثلاثة.

قال المصنف: لأن من العرب من يسكن هذه الياء فى النصب مع الإفراد تشبيها بالألف، فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الإفراد. انتهى.

وقال بعضهم: تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر.

والوجه الثالث: أن يبنى صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيها بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات[2].

---

(١) أ، ج وفى ب (العجز).

(٢) الأثبات: جمع ثبت - بفتح المثلثة وسكون الموحدة - وهو الثقة.

تنبيهات:

الأول: احترز بقوله «تركيب مزج» من تركيب الإضافة وتركيب الإسناد، وقد تقدم حمها فى العلم.

وأما تركيب العدد نحو «خمسة عشر» فمتحتم البناء عن البصريين، وأجاز (فيه)[1] الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتى فى بابه، فإن سمى به ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقره على حاله. والثانى: أن تعربه إعراب ما لا ينصرف.

والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه.

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو «شغر بغر، وبيتِ بيت، وصباح مساء»[2]. إذا سمى به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب، هذا رأى سيبويه وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَا   كَغَطَفَانَ وكَأصْبَهَانَا

يعنى: أن زائدى فعلان يمنعان (الصرف) مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان، وقد نبه على التعميم بالتمثيل.

---

(١) أ، ج.

(٢) شغر بغر: - بفتح الغين مع فتح أوله وكسره - يقال: ذهب القوم شغر بغر. أى: متفرقين من أشغر فى البلد أبعد، وبغر النجم: سقط؛ لأنهم بتفرقهم يباعد بعضهم عن بعض.

بيت بيت: تقول: هو جارى بيت بيت، وأصله بيتنا ملاصقا لبيته، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل، فإنه فى معنى مجاورى، وجوزوا أن يكون الجار المقدر إلى وألا يقدر جار أصلا بل العاطف صباح مساء؛ تقول: فلان يأتينا صباح مساء أى: كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف، ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى: صباحا مقترنا بمساء. اهـ صبان.

تنبيهات:

الأول قد يكون فى النون اعتباران، فإن قدرت النون زائدة منع الصرف، وإن قدرت أصلية صرف نحو «حسان» إن جعل من الحس امتنع أو من الحسن انصرف[1].

وشيطان: إن جعل من شاط امتنع، أو من شطن انصرف.

ولو سميت برمان فذهب الخليل وسيبويه إلى منع الصرف، لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه، لأن فعالا فى النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم «أرض مرمنة»[2] ويأتى الكلام على زيادة النون فى التصريف إن شاء الله تعالى.

الثانى: إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف، إعطاء للبدل حكم المبدل، مثال ذلك «أصيلال» فإن أصله أصيلان، فلو سمى به منع الصرف ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف، بعكس أصيلان، ومثال ذلك «حنان» في حناء، أبدلت همزته نونا.

الثالث: ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية، تشبيها لها بالزائدة، نحو «سنان» و «بيان»، والصحيح صرف ذلك.

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءِ مُطْلَقَا ... وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلاثِ أو كَجُورَ أو سَقَرْ ... أَوْ زَيْدِ اسْمَ امرأةٍ لا اسمَ ذَكَرْ

من موانع الصرف التأنيث، وهو ضربان: لفظى ومعنوى:

فاللفظى: إن كان بالألف فقد تقدم حكمه، وإن كان بالتاء منع مع العلمية مطلقا نحو عائشة وطلحة وهبة.

والمعنوى: أيضا، يمنع مع العلمية ولكن يشترط فى تحتم منعه أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب، لأن الرابع منه ينزل منزلة هاء التأنيث أو متحرك الوسط نحو سقر، لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الأنبارى، فإنه جعله

---

(١) من الحس وزنه فعلان؛ ومن الحسن وزنه فعال.

(٢) وفى نسخة ب رمنة. والمعنى: كثيرة الرمان.

ذا وجهين، وما ذكره فى البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق، ليس كذلك، أو يكون أعجميا نحو جور - اسم بلد - لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم توثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع، وحكى بعضهم فيه الخلاف فيجعل جور مثل هند فى جواز الوجهين، أو منقولا من مذكر نحو زيد - إذا سمى به امرأة - لأنه حصل بنقله إلى التأنيث نقل عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب عيسى بن عمر وأبو زيد والجرمى والمبرد إلى أنه ذو وجهين. واختلف النقل عن يونس.

ثم نبه على أن الثلاثى الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله:

وَجْهَانِ فِى العَادِمِ تَذْكِيْراً سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ والمَنْعُ أَحَقّْ

فمن صرفه نظر إلى خفة السكون، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة.

وقد صرح بأن منعه أحق من صرفه وهذا مذهب الجمهور، وقال أبو على: الصرف أفصح، قال ابن هشام: وهو غلط جلى، وذهب الزجاج -قيل: والأخفش- إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو «فيد» لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها[1] فلم يكثر فى الكلام بخلاف هند.

تنبيهات:

الأول: لا فرق فى ذلك بين ما سكونه أصلى كهند، أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار، ففى ذلك وجهان. أجودهما المنع.

---

(١) مراده بقوله «لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها» أن الاشتراك اللفظى فى أسماء البلدان قليل، فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا، بخلاف الأناسى، فإن الاشتراك فى أسمائهم كثير.



الثانى: إذا كان المؤنث ثنائيا نحو يد جاز فيه الوجهان ذكرهما سيبويه. وظاهر التسهيل أن المنع أجود كما فى هند، وقول صاحب البسيط فى يد صرفت بلا خلاف. غير صحيح.

الثالث: إذا صغر نحو هند تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة، فإن صغر بغير تاء نحو حريب - وهى ألفاظ مسموعة - انصرف.

الرابع: إذا سمى مذكر بمؤنث، فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب.

ولابن خروف في متحرك الوسط - وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد، أو تقديرا كلفظ نحو جيل مخفف جيأل[1] بالنقل منع من الصرف.

فإن قلت: مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث تاء، والهاء عندهم بدل التاء فى الوقف فلم عدل عن التعبير بالياء فى قوله: «**كذا مؤنث بهاء مطلقا**»؟.

قلت: كأنه عدل إلى الهاء احترازا من تاء بنت وأخت، فإنهما تاء إلحاق بنيت الكلمة عليها، فليس حكمها حكم الهاء.

وقد نص سيبويه على أن بنتا وأختا إذا سمى بهما رجل مصروفان، وقياس هذا أنهما إذا سمى بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان كهند، وقد ذهب قوم إلى أن تاء بنت وأخت للتأنيث فمنعوهما الصرف فى المعرفة، ونقله بعضهم عن الفراء.

فإن قلت: قد تقرر أن المؤنث بلا علامة ظاهرة فيه تاء مقدرة، ولذلك ترد فى التصغير، فيقال: هنيدة، فكيف سماه عاريا فى قوله «وشرط منع العار»؟.

قلت: يعنى: العارى من العلامة لفظا، وهو واضح.

والعَجَمِيُّ الوضْعِ والتَّعْرِيفِ مَعْ ... زَيْدٍ عَلَى الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

من موانع الصرف العجمة مع العلمية، فإذا كان الاسم من أوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين:

---

(١) اسم للضبع الأنثى، ويقال للذكر: ضبعان.

أحدهما: أن يكون عجمى التعريف أيضا أعنى: بكونه علما فى لغتهم.

الثانى: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، واحترز بالشرط الأول عن نوعين:

أحدهما: ما نقل من لسانهم وهو نكرة نحو لجام[1] فلا أثر للعجمة فيه، لأن عجمته جنسية فألحق بالأمثلة العربية.

والآخر: ما كان فى لسان العجم نكرة ثم نقل فى أول أحواله علما نحو بندار[2].

وهذا فيه خلاف. وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى أنه لا ينصرف؛ لأنهم لا يشترطون أن يكون علما فى لغة العجم، وذهب قوم إلى أنه منصرف؛ لأنهم يشترطون أن يكون علما فى لغة العجم، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام سيبويه.

واحترز بالشرط الثانى عن الثلاثى، فإنه ينصرف، لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى بخلاف التأنيث.

قال فى شرح الكافية: قولا واحدا فى لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة.

قال: وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا. انتهى.

قلت: نقل عن عيسى بن عمرو وتبعه ابن قتيبة والجرجانى جواز المنع والصرف فى الثلاثى الساكن الوسط.

ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال:

---

(١) اللجام - بالجيم - وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس.

(٢) بندار: بضم الباء - وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء - وجمعه بنادرة.

أحدها: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا، وهو الصحيح.

الثانى: ما تحرك وسطه نحـو «ملك» - اسم رجل - لا ينصرف، وما سكن وسطه فيه وجهان، وقد تقدم القائلون به.

والثالث: ما تحـرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه منصـرف، وبه جزم ابن الحاجب.

تنبيهات:

الأول: قوله: «زيد» (هو)[1] مصدر زاد (يزيد)[2] زيدا وزيادة وزيدانا.

الثانى: المراد بالعـجمى ما نقل من لسـان غيـر العرب. ولا يختـص بلغة الفرس.

الثالث: إذا كان الأعجمى رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء.

الرابع: تعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: نقل الأئمة.

والثانى: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم.

والثالث: أن يعـرى من حروف الذلاقة، وهو خماسـى أو رباعى، فإن كان فى الرباعى السين، فقد يكون عربيا نحو «عسجد»[3] وهو قليل، وحروف الذلاقة ستة يجمعها «مربنفل».

والرابع: أن يجتـمع فيه من الحروف ما لا يـجتمع فى كلام العـرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو «قج وجق»[4] والصاد والجيم نحو «صولجان»[5]، والكاف

---

(١) ب، ج.
(٢) ب، ج.
(٣) العسجد: هو الذهب والجوهر والبعير الضخم. هـ قاموس.
(٤) قج: - بقاف مفتـوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة - لغـة تركية بمعنى: اهرب وبمعنى كم الاستفهامية، وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل.
جق: بكسر الجـيم وسكون القاف - بمعنى اخرج، وفى القـاموس: الجقة - بالكسـر - الناقة الهرمة.
(٥) صولجان: - بفتح الصاد واللام - المحجن وجمعه صوالجة.

والجيم نحو «أسكرجة»[١]، (وتبعية الراء للنون)[٢] أول كلمة نحو «نرجس» والزاى بعد الدال نحو «مهندز».

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يخص الفِعْلا   أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ ويَعْلَى

مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل، بشرط أن يكون مختصا به، أو غالبا فيه.

والمراد بالمختص: ما لا يوجد فى غير فعل إلا فى نادر أو علم أو أعجمى، كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة[٣] أو همزة وصل[٤].

وما سلم من المصوغ للمفعول وبناء فعّل وما صيغ للأمر من غير فاعل والثلاثى[٥]، وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع.

واحترز من النادر نحو «دئل» - لدويبة، وينجلب لخرزة، وتبشر لطائر.

وبالعلم نحو «خضم» - لرجل - و «شمر» لفرس، وبالعجمى من نحو «بقم، وإستبرق»[٦]، فلا يمنع وجدان هذه[٧] اختصاص أوزانها بالفعل، لأن النادر والعجمى لا حكم لهما، والعلم منقول من فعل، فالاختصاص باق.

والمراد بالغالب: ما كان الفعل به أولى، إما لكثرته فيه كإثمد وإصبع وأبلم[٨]. فإن أوزانها تقل فى الاسم وتكثر فى الأمر من الثلاثى، وإما لأن زيادته

---

(١) أسكرجة: - بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة - اسم لوعاء مخصوص.
(٢) ب، ج وفى أ (الراء والنون).
(٣) نحو تعلم.
(٤) نحو انطلق.
(٥) نحو انطلق ودحرج.
(٦) البقم: بفتح الباء وتشديد القاف مفتوحة - صبغ معروف - وهو العندم، وإستبرق: الديباج الغليظ.
(٧) أي الأسماء.
(٨) إثمد: - بكسر الهمزة وسكون المثلثة وبالدال المهملة.
إصبع: - بكسر الهمزة وفتح الباء - واحدة الأصابع، وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة فى ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع.
أبلم: بضم الهمزة واللام وسكون الباء - سعف المقل.

تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم كأفكل وأكلب[1] فإن (نظائرهما)[2] تكثر فى الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى فى الفعل[3] ولا تدل على معنى فى الاسم، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بأحدهما من الأسماء.

وقد يجتمع الأمران فى نحو «يرمغ. وتنضب»[4]، فإنهما كإئمد فى كونه على وزن يكثر فى الأفعال ويقل فى الأسماء، وكأفكل فى كونه مفتتحا بما يدل على وزن يكثر فى الفعل دون الاسم.

تنبيهات:

الأول: قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال «أو ما أصله الفعل» كما فعل فى الكافية. أو ما هو به أولى كما فعل فى التسهيل. أجود من التعبير عنه بالغالب.

الثانى: قد فهم من قوله «يخص الفعل أو غالب» أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج. خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه متمسكا بقوله[5]:

---

(١) أفكل: الرعدة. أكلب: جمع كلب.

(٢) ب، ج وفى أ (نظائر هذا) فمن نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل، ومن الأفعال أذهب وأعلم وأسمع. ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر وأوجه وأعين، ومن الأفعال أنصر وأدخل وأخرج.

(٣) نحو أذهب وأكتب.

(٤) يرمغ - بتحتية فراء فميم فغين - بوزن يضرب - اسم لحجارة بيض دقاق تلمع: تنضب - بفوقية فنون فضاد فباء بوزن تنصر - اسم شجرة اهـ صبان.

(٥) قائله: هو سحيم بن وثيل اليربوعى، وقيل: المثقب العبدى، وقيل: أبو زيد. ونسبه بعضهم إلى الحجاج بن يوسف الثقفى. وليس بصحيح، وإنما أنشده على المنبر لما قدم الكوفة واليا عليها، وهو من الوافر.

وعجزه: متى أضع العمامة تعرفونى.

اللغة: «جلا» كشف «طلاع» صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود «الثنايا» جمع ثنية وهى العقبة، والمراد مقتحم الشدائد - العمامة يريد ما تلبس فى الحرب وتوضع فى السلم. وهى البيضة. =

أَنَا ابْنُ جَلا وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا ....

ولا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، فيكون محكيا لأنه منقول من جملة، أو يكون حذف الموصوف وأقام صفته مقامه.

أى: أنا ابن رجل جلا.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به، وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت.

ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: الأمثلة التى تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره فى المعرفة نحو رجل اسمه «ضرب» فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعسل الأبيض هو الأشهر فى الفعل.

فإن غلب فى الاسم فأجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلا تقول «حجر عليه القاضى» ولكنه أشهر فى الاسم. انتهى.

الثالث: يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان:

أحدهما: أن يكون لازما. والثانى: ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم.

فخرج بالأول نحو امرئ، فإنه لو سمى به انصرف، وإن كان فى النصب شبيها بالأمر من علم. وفى الجر شبيها بالأمر من ضرب، وفى الرفع شبيها بالأمر

= المعنى: أنا ابن رجل كشف الأمور ومقتحم صعابها متى أضع على رأسى عمامة الحرب تعرفون شجاعتى.

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره «جلا» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وهو علم منقول من الفعل، أو «جلا» فعل ماض وفاعله يعود على «رجل» مقدر بعد ابن مضاف إليه، والجملة صفة لرجل المقدر. أى: أنا ابن رجل جلا الأمور «وطلاع» معطوف على ابن «الثنايا» مضاف إليه. «متى» اسم شرط جازم «أضع» فعل مضارع مجزوم. فعل الشرط «العمامة» مفعول به «تعرفونى» فعل مضارع جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به لتعرفوا.

الشاهد: قوله «جلا» فقد استدل به عيسى بن عمر على أنه علم منقول من الفعل الماضى.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٣١، وابن الناظم، وابن هشام ٣/٣٤٥، وذكر فى القطر ص٨٤، وسيبويه ٢/٧، وابن يعيش ١/٦١.

من خرج، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة، فلم تعتبر فيه الموازنة.

وخرج بالثانى نحو «رد، وقيل» فإن أصلهما رُدِدَ وقُوِل، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة يَرِدُ وقيل، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلى.

وشمل قولنا «إلى مثال هو للاسم» قسمين:

أحدهما: ما خرج إلى مثال غيرنادر، ولا إشكال فى صرفه نحو «رُدّ، وقيل».

والآخر: ما خرج إلى مثال نادر نحو «انْطلقَ» إذا سكنت لامه، فإنه خرج إلى مثال إنْقَحْل[1] وهو نادر، وهذا فيه خلاف، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع.

وقد فهم من ذلك أن ما دخله إعلال ولم يخرجه إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه.

الرابع: اختلف فى سكون التخفيف العارض بعد «التسمية»[2] نحو ضُرْبَ[3] فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازنى والمبرد ومن وافقهما إلى أنه يمنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِى أَلِفْ   زِيدَتْ لإلحاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية، لشبهها بألف التأنيث من وجهين لا يوجدان فى ألف الإلحاق الممدودة، فلذلك لم تمنع الصرف لوجهين:

أحدهما: أنها زائدة ليست مبدلة من شىء، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء.

---

(١) الإنقحل: بوزن جردحل - الرجل الذى يبس جلده على عظمه. وتقول: قحل الرجل على وزن قرح - فهو قحل مثل شهم وقحل مثل فرح.
(٢) أ، ج وفى ب «الاسمية».
(٣) بسكون العين مخففا من ضُرِب المجهول.

والثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى[1] فهو على مثال سكرى بخلاف الممدودة.

تنبيه:

حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو «قبعثرى»[2] ذكره بعضهم.

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلا كفُعَلِ التَّوكِيدِ أَوْ كَثُعَلا

العدل يمنع الصرف مع العلمية في أربعة مواضع وقد اشتمل هذا البيت على موضعين (منها)[3]:

الأول: فُعَل في التوكيد، والمراد به جُمَع وتوابعه كقولك: «مررت بالهندات جمع» والمانع له من الصرف التعريف والعدل.

أما تعريفه فبالإضافة المنوية فشابه بذلك العلم، لكونه معرفة بغير قرينة لفظية، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور، وذهب بعضهم إلى أنه علم، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا.

قلت: وإلى الأول ذهب في الكافية، وقال في شرحها: لأن العلم إما شخصي وإما جنسي.

فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره.

والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، وجمع بخلاف ذلك، فالحكم بعلميته باطل. انتهى.

وقال في التسهيل: والمانع العدل مع شبه العلمية أو الوصفية في فُعَل توكيدا.

قال الشيخ أبو حيان: وتجويز ابن مالك أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جُمَع لا أعرف له فيه سلفا. انتهى.

---

(١) أرطى: شجر له نَوَر وثمر كالعناب.

(٢) القبعثرى: الجمل العظيم والفصيل المهزول.

(٣) أ.

وأما عدله ففيه أقوال: قيل: إنه معدول عن فعلاوات، لأنه جمع فعلاء مؤنث أفعل وقد جمع المذكر بالواو والنون فكان حق المؤنّث أن يجمع بالألف والتاء، وهو اختيار المصنف.

وقيل: معدول عن فُعْل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حُمْر في أحمر وحمراء، وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور.

وقيل: إنه مغدول عن فعاليّ؛ لأن جمعاء اسم كصحراء.

الثاني: علم المذكر المعدول إلى فعل نحو عمر، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه (غير)[1] مصروف عاريا من سائر الموانع ومنه زُفر ومُضر وثُعل وهُبل وزُحل وعُظم وجُشم وقُثم وجُمح وقُزح ودُلف وبلع - بطن من قضاعة.

فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أدد.

وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد[2] فهمزته أصلية، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طُوىّ فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو «تُتل» اسم أعجمي[3] فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي مع العجمة.

تنبيهات:

الأول: فُعَل المذكور معدول عن فاعل، فعمر عن عامر وكذلك سائرها، قيل: وبعضها معدول عن أفعل وهو ثُعَل.

الثاني: إنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين:

أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة. وليس فيه من الموانع غير العلمية.

---

(١) أ.

(٢) وهو العظيم.

(٣) اسم لبعض عظماء الترك.

والآخر: أن الأعلام يغلب (عليها)[1] النقل، فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا.

الثالث: ذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما: لفظية وهى التخفيف. والأخرى: معنوية وهى تمحيض العلمية. إذ لو قيل «عامر» لتوهم أنه صفة.

الرابع: ذكر بعضهم عن فُعَل علم جنس قالوا «جاء بعلق وفلق» ولا يصرف وهو غريب.

الخامس: من الممنوع الصرف للعدل والتعريف فلا يصلح لغيره علما من المعدول إلى فعل فى النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر.

قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف؛ لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر. انتهى.

وهو مذهب سيبويه، وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه ثم انتقل إلى الموضع الثالث فقال:

والعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

إذا قصد بسحر سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة.

فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف، ولا ينصرف، نحو «جئت يوم الجمعة سحر» والمانع له من الصرف العدل والتعريف.

أما العدل فعن اللفظ بأل وكان الأصل أن يعرف بها.

وأما التعريف فقيل: بالعلمية؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت. وصرح به فى التسهيل.

وقيل: بشبه العلمية؛ لأنه تعرف (بغير أداة ظاهرة)[2] كالعلَم.

وهو اختيار ابن عصفور. وقوله هنا «والتعريف» يومئ إليه. إذ لم يقل والعلمية.

---

(١) أ، ج.
(٢) أ، وفى ب، ج (بأداة مقدرة).

وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم المطرزى[1] - إلى أنه مبنى على الفتح. لتضمنه معنى حرف التعريف كأمس.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه مبنى لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم (التقارب)[2].

وذهب السهيلى إلى أنه معرب. وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة.

وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب أيضا. وإنما حذف تنوينه لنية أل.

وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور.

تنبيه:

نظير سحر فى امتناعه من الصرف أمس عند بنى تميم، فإن منهم من يعربه فى الرفع غير منصرف. ويبنيه على الكسر فى الجر والنصب. ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف فى الأحوال الثلاث. خلافا لمن أنكر ذلك. وغير بنى تميم يبنونه على الكسر.

وحكى ابن الربيع أن بنى تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط، وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز[3]:

---

(١) هو ناصر بن عبد السيد على بن المطرز أبو الفتح النحوى المشهور بالمطرزى من أهل خوارزم، قرأ على الزمخشرى وغيره وبرع فى النحو واللغة، ولد فى رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وصنف وشرح المقامات والمعرب فى لغة الفقه ومختصر المصباح فى النحو وغير ذلك. ومات بخوارزم فى يوم الثلاثاء حادى عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.

(٢) أ، وفى ب، ج (التقار).

(٣) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

وعجزه: عجائزا مثل السعالى خمسا

اللغة: «عجبا» هو انفعال النفس بسبب وصف زائد في المتعجب منه «عجائزا» - جمع عجوز - وهى التى هرمت من النساء «السعالى» - جمع سعلاة - بكسر السين - وهى أخبث الغيلان، وقيل: هى ساحرة الجن. =

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ....

قال فى شرح التسهيل: ومدّعاه غير صحيح، لامتناع الفتح فى مواضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح فى «أمسا» فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه.

فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق ألا يعول عليه. انتهى.

وأجاز الخليل فى «لقيته أمس» أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب، ولأمس أحكام أخر ليس هذا موضع ذكرها.

ثم انتقل إلى الموضع الرابع فقال:

وابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا   مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا

عند تميم ....

لغة الحجازيين بناء فَعال علما لمؤنث نحو «حذام» على الكسر مطلقا وفى سبب بنائه أقوال:

أحدها: شبهه بنزال وزنا وتعريفا وعدلا وتأنيثا.

والثانى: تضمنه معنى «هاء»[1] التأنيث، وإليه ذهب الربعى.

= المعنى: والله لقد رأيت من أمس أمرا يتعجب منه، وذلك أنى رأيت نسوة كبارا فى السن مثل الغيلان فى القبح وعدتهن خمس.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف، قد حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجبا» مفعول به، وأصله صفة لموصوف محذوف.

والتقدير: لقد رأيت شيئا عجبا ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزا» صرفه للضرورة وهو بدل من قوله عجبا «مثل» صفة لعجائز «السعالى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «خمسا» صفة لعجائز.

الشاهد: قوله «أمسا» حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٢/٥٣٧، وابن هشام ٢/٣٥٢، وابن الناظم. وذكره ابن هشام فى قطر الندى ص٩ والشذور ص١٠٤ وسيبويه ٢/٤٤.

(١) أ، ج وفى ب (تاء).

والثالث: توالى العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله المبرد.

والأول هو المشهور(١).

وأما بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو حضار فبنوه على الكسر، وبين ما ليس آخره راء فمنعوه الصرف، وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف.

وإنما وافق أكثرهم فيما آخره راء، لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها ولو منعوه الصرف لامتنعت، وقد جمع الأعشى بين اللغتين فى قوله(٢):

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ   فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وبارُ

ويحتمل أن يكون وباروا فعلا ماضيا والواو ضمير جمع.

واختلف فى منع صرفه عند تميم فذهب سيبويه إلى أن المانع له العدل عن فاعله وللعلمية.

وذهب المبرد إلى أن المانع له التأنيث والعلمية، وليس بمعدول ووافق على أنها معدولة إذا بنيت.

---

(١) تقول: هذه حذام ووبار، ورأيت حذام ووبار، ومررت بحذام ووبار.

(٢) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس - وهو من البسيط.

وقبله: ألم تروا إرما وعادا   أودى بها الليل والنهار.

اللغة: «إرم» اسم البلدة «وعاد» اسم القبيلة «أودى بها» ذهب بها وأهلكها «وبار» اسم أمة قديمة بائدة كانت تسكن اليمن.

الإعراب: «ومر» الواو عاطفة، مر فعل ماض «دهر» فاعل «على وبار» جار ومجرور متعلق بمر «فهلكت» الفاء عاطفة هلك فعل ماض والتاء للتأنيث. «جهرة» منصوب على الظرفية عامله هلكت «وبار» فاعل هلكت مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله «وبار» حيث بناه على الكسر فى الأول على لغة الأكثرين وأعربه فى الثانى على رأى القلة وعند جعل وبار الثانية غير علم. أى: وباروا بمعنى هلكوا فعل ماض والواو للجماعة فالجملة معطوفة على «هلكت» وأنث هلكت على إرادة القبيلة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٣٨، وابن الناظم وابن هشام ٢/٣٥٠ وذكره فى الشذور ص١٠١ وسيبويه ٢/٤١، وابن يعيش ٣/٦٤.

فإن قلت: مذهب المبرد هو الظاهر، لأن التأنيث محقق والعدل مقدر، وأيضا فلا حاجة إلى تقدير عدلها، لأن تقدير العدل فى باب عمر إنما ارتكب لأنه لو لم يقدر لزم ترتيب المنع على العلمية وحدها، ولا يلزم من ذلك هنا.

قلت: قال بعضهم: الظاهر مذهب سيبويه، لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة، فلهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة (عن)[1] صفة كما تقدم فى عمر.

وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة.

تنبيهات:

الأول: أطلق فى قوله (عند تميم) وإنما هو عند بعضهم.

الثانى: فهم من قوله (نظير جشما) أن المانع له العدل والعلمية وفاقا لسيبويه.

الثالث: أفهم قوله (مؤنثا) أن حذام وبابه لو سمى به مذكر لم يبن، ولكنه يمنع الصرف للعلمية عن مؤنث، ويجوز صرفه، لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله.

الرابع: فَعَال يكون معدولا وغير معدول؛ فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه، وإما أمر نحو نزالِ، وإما مصدر نحو حَمَادِ، وإما حال نحو[2]:

---

(١) ب، ج وفى أ (من).

(٢) قائله: عوف بن عطية يخاطب لقيط بن زرارة حين فر يوم رحرحان وأسر أخوه معبد.
وقيل: للأحوص بن جعفر، وقيل: النابغة - وهو من الكامل.
وصدره: وذَكَرْتَ من لبنِ المحلِّق شَرْبَةً.
اللغة: «المحلق» - بكسر اللام - قطيع إبل وسم بمثل الحلق «بداد» - بفتح الباء - يقال: جاءت الخيل بداد: أى: متبددة «الصعيد» وجه الأرض.
الإعراب: «وذكرت» فعل وفاعل «من لبن» جار ومجرور متعلق بذكرت «المحلق» مضاف إليه «شربة» مفعول «الخيل» مبتدأ «تعدو» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الصعيد» جار ومجرور متعلق بتعدو «بداد» حال.
الشاهد: «بداد» وقعت حالا ههنا على وزن فعال وبنى على الكسر لأنه معدول عن المصدر وهو البدد.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٥٣٨، والسيوطى فى الهمع ١/٢٩، وسيبويه ٢/٣٩، وابن يعيش ٣/٥٤.

.... وَالخيلُ تَعْدُو فى الصَّعيد بَدَادِ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حَلاقِ - للمنية - وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خباث، فهذه خمسة أنواع كلها تبنى على الكسر معدولة عن مؤنث، فإن سمى بها مذكر ففيه وجهان: أرجحهما منع الصرف كَعناقِ - إذا سمى به[1].

والآخر: الصرف فيجعل كصبَاح[2].

ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ، وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا كذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب، فلو سمى بشيء من هذه مذكر انصرف قولا واحدا إلا ما كان مؤنثا كعناق.

وقوله:

.... واصرِفَنْ ما نُكِّرَا مِنْ كُلِّ ما التَّعريفُ فِيهِ أَثِرَا

يعنى: أن ما أثر فيه التعريف إذا نكر صرف لذهاب جزء العلة، والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة، وهى: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو الف الإلحاق، أو العدل.

فتقول: ربَّ معديكربٍ وعمرانٍ وطلحةٍ وإبراهيمٍ وأحمدٍ وأرطًى وعمرٍ لقيتهم، فتصرف لذهاب العلمية.

وأما الأنواع الخمسة المتقدمة - وهى ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل.

فهذه لا تنصرف وهى نكرة، فلو سمى بشىء منهما لم ينصرف أيضا، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية فى منع الصرف، ووهم من قال فى «حواء» امتنع للتأنيث والعلمية.

---

(١) كعناق: يريد أنه معرب ممنوع من الصرف.

(٢) كصباح يريد أنه معرب مصروف.

وأما ما فيه الوصف مع زيادتى فَعْـلان، أو وزن أفعل؛ فلأن العلمية تخلُف الوصف فيـصيـر منعه للعلمـية والزيادتين، أو للعلمـية ووزن أفعل؛ أمـا ما فـيه الوصف والعدل، وذلك أخَرُ وفُعال ومَفْعل نحو أحاد ومَوحَدَ فمذهب سيبويه أنها إذا سمى بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل.

وكل معدول سمى به فعدله باق، إلا سَحَر وأمسِ فى لغة بنى تميم[١].

هذا مذهب سيبويه. وذهب الأخفش وأبو على وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف العدد المعدول مسمى به، قالوا: لأن العدل يزول بالتسمية.

والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن العدل باق ولا أثر لزوال معناه.

وأما الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل؛ فقد تقدم الكلام على التسمية به.

وإذا نكر شىء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا، أما ذو ألف التأنيث فللألف، وأمـا ذو الوصف مع زيادتى فعلان أو وزن أفـعل أو العدل إلى مَفعل أو فُعال؛ فـلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمـية فمنعت الصرف لشبـه الوصف مع هذه العلل، هذا مـذهب سيـبويه، وخالف الأخـفش فى باب سكران فصرفه[٢].

وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب:

الأول: منع الصرف، وهو الصحيح.

والثانى: الصـرف، وهو مذهب المبـرد والأخفش فى أحد قـوليه، ثم وافق سيبويه فى كتابه الأوسط.

قال فى شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته.

وذِكرُ موافقته أولى لأنها آخر قوليه.

والثالث: إن سمى بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمى به أسود أو نحوه انصرف. وهو مذهب الفراء وابن الأنبارى.

---

(١) فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفـان، بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن عدله بالتسمية باق، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره. هـ أشمونى.

(٢) أى: عند قصد تنكيره.

والرابع: أنه يجوز صرفه. قاله الفارسى فى بعض كتبه.

وأما المعدول إلى مَفعل أو فُعال فمن صرف أحـمر بعد التسمية صرفه، وقد تقدم الخلاف فى الجمع إذا نكر بعد التسمية.

تنبيه:

إذا سمى بأفـعل التفـضيل مجـردا من «من» ثم نكر بعد التـسميـة انصرف اتفاقـا، لأنه لم يبق فيـه شبـه الوصف إذا لم يستـعمل صفـة إلا بمن ظـاهرة أو مقدرة.

فإن سـمى به مع «مِن» ثم نكر امتنع الصـرف قولا واحدا، وسـقط خلاف الأخفش؛ لأنك إن لم تلحظ أصله خرجت عن كلام العرب.

قلت: وكلامه فى الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف فيه، فإنه قال:

وذو التفضيل منعه رجح إن قارنته من........

وقال فى شرحها: وحكمه حكم أحمر.

وَمَا يكُونُ منهُ مَنْقُوصًا فَفِى إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوارٍ يَقْتَفِى

تقدم أن الجمع الموازن لمفاعل، إذا كان منقوصا أجرى فى الرفع والجر مجرى سار، وفى النصب مـجرى نظيره من الصـحيح، ولا خلاف فى ذلك، وقـد سبق تغليط من حكى فيه الخلاف.

وأما غير الجـمع المنقوص الذى نظيره من الصحيح غير مـصروف، فإن كان غير علم جـرى مجرى جوار ونحـوه فيما ذكـر بلا خلاف. نحو «أعيم» تصـغير أعمى. فـتقول: «هذا أعيمٍ. ومـررت بأعيم. ورأيت أعَيْـمَى» وتنوينه فى الرفـع والجر تنويـن العوض كمـا سبق، وإن كـان علما وهو المشـار إليه بالبيـت ففـيه خلاف.

مذهب الخليل وسيـبويه وأبى عمرو وابن أبى إسحاق أنه كـذلك فتقول فى «يُعَيل» تصغير يُعْلَى، هذا يعيل ومررت بيعيل ورأيت يعيلى.

وذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائى إلى أنه يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة . . واحتجوا بقوله[1]:

قد عَجِبَت منِّى ومن يُعيْليا ....

والصحيح الأول، لأنه نظير جوار، وأما قوله «يُعيليا» فهو عند غيرهم للضرورة.

ولاضْطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ ذُو المنعِ والمصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ

أما صرف ما يستحق المنع للضرورة فمتفق على جوازه، ومنه قوله[2]:

---

(١) قائله: نسبه الشيخ خالد للفرزدق - وهو من الرجز.
وعجزه: لما رأتنى خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا
اللغة: «يعيليا» مصغر يعلى - علم لرجل - «خلقا» عتيقا بالياء، والمراد رث الهيئة «مقلوليا» متجافيا منكمشا، والمراد دميم الخلقة.
المعنى: عجبت هذه المرأة منى ومن يعلى: حين رأتنى رث الهيئة دميم الخلقة.
الإعراب: «قد» حرف تحقيق «عجبت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «منى» جار ومجرور متعلق بالفعل «من» حرف جر «يعيليا» مجرور بمن ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق «لما» ظرف زمان بمعنى حين «رأتنى» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والنون للوقاية والياء مفعول أول «خلقا» مفعول ثان لرأتنى «مقلوليا» نعت لقوله خلقا، أو معطوف عليه بحذف العاطف.
الشاهد: قوله «يُعيليا» فإنه علم مصغر موازن للفعل ممنوع من الصرف وهو منقوص.
وقد عومل معاملة الصحيح، وفتحت ياؤه ولم ينون.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٤١، وابن هشام ٣/٣٥٧، وابن الناظم. وذكره سيبويه ٢/٥٩.
(٢) قائله: هو أمية بن أبى الصلت الثقفى - وهو من الخفيف.
اللغة: أتاها، الضمير يرجع إلى ناقة صالح عليه السلام «أحيمر» أراد الذى عقر الناقة واسمه قدار بن سالف وكان أحمر أزرق أصهب «عضب» - بفتح العين وسكون الضاد - السيف القاطع.
الإعراب: «أتاها» فعل ومفعول «أحيمر» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «كأخى» الكاف للتشبيه والتقدير: أتاها مثل السهم بعضب وقيل: التقدير: أتاها بعضب كأخى السهم، أى: كمثل السهم، فعلى الأول محل الكاف النصب وعلى الثانى الجر «بعضب» جار ومجرور متعلق بأتاها «فقال» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه «كونى عقيرا» جملة وقعت مقول القول. الياء اسم كان - والخطاب للناقة - عقيرا خبر كان يستوى فيه المذكر والمؤنث. =

وأتاها أُحَيْمِرٌ كأخى السَّهْم بِعَضْبٍ فقال: كونى عَقِيرا

وهو كثير، وقد اختلف فى نوعين:

أحدهما: ما فيه ألف التأنيث المقصورة، فمنع بعضهم صرفه للضرورة، وقال: إنه لا فائدة فيه، إذ يزيد بقدر ما ينقص.

ورد بقول المسلم بن رباح المرى(1):

إنى مقَسِّمٌ ما ملكت فجاعلٌ جزمًا لآخِرتِى ودنيًا تنفع

أنشده ابن الأعرابى بتنوين «دنيا».

وقال بعضهم فى رد هذا القول إن الألف قد تلتقى بساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول لإقامة الوزن فينون ثم يكسر.

قلت: ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينون، وهو تفصيل حسن.

والثانى: «أفعل من» منع الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا: لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «من» فلا يجمع بينه وبينها، ومذهب البصريين جوازه، لأن المانع له الوزن والوصف كأحمر لا «من» بدليل صرف «خير منه وشر منه» لزوال الوزن.

= الشاهد: قوله «أحيمر» حيث نونه مع أنه يستحق المنع، وذلك لأجل الضرورة.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٥٤١/٢.

(1) قائله: المسلم بن رباح المرى - وهو من الكامل.

الإعراب: «إنى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «مقسم» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «ما ملكت» ما موصولة وملكت فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره: ما ملكته، ومقسم مضاف وما ملكت مضاف إليه «فجاعل» الفاء عاطفة للمفصل على المجمل «جاعل» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محذوف تقديره: فمنه جاعل «أجرا» منصوب بجاعل «لآخرتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: أجرا كائنا لآخرتى «ودنيا» عطف على أجرا، وفيه حذف تقديره: ومنه جاعل دنيا «تنفع» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة صفة لدنيا.

الشاهد: قوله «دنيا» حيث نونه الشاعر.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٥٤٢/٢.

ومثال صرفه للتناسب قوله تعالى: ﴿سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً﴾[1] وقرأ ابن مهران ﴿ولا يَغُوثًا ويَعوقا ونسرا﴾[2].

وأجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختيارا، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة، قال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء، لأنهم اضطروا إليه فى الشعر «فجرت»[3] ألستهم على ذلك فى الكلام.

وأما من منع صرف المستحق للصرف للضرورة، ففى جوازه خلاف:

مذهب أكثر البصريين منعه، وأكثر الكوفيين والأخفش والفارسى جوازه، واختاره المصنف، وهو الصحيح، لثبوت سماعه فمنه[4]:

وما كانَ حِصنٌ ولا حابِسٌ　　　يَفوقانِ مرداس فى مَجمع

وأبيات أخر[5].

وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا فى العلم.

وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا.

---

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان - نافع والكسائى.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة نوح.

(٣) ب، ج وفى أ (فجرى).

(٤) قائله: هو العباس بن مرداس الصحابى - وهو من المتقارب.

اللغة: «حصن» والد عيينة «حابس» والد الأقرع.

الإعراب: «ما» نافية «كان» فعل ماض ناقص «حصن» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة «ولا حابس» عطف على اسم كان «يفوقان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وألف الاثنين فاعل، والجملة فى محل نصب خبر كان «مرداس» مفعول به «فى مجمع» جار ومجرور متعلق بيفوقان.

الشاهد: قوله «مرداس» حيث منعه من الصرف وهو اسم مصروف للضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٤٥٣/٢، وابن الناظم، والسيوطى ص١٤٣، وذكره فى الهمع ٣٧/١، وابن يعيش ٦٨/١.

(٥) منها قوله:

وقائلة: ما بال دَوْسر بَعْدنا　　　صَحا قلبهُ عن آل ليلى وَعن هند؟

وقوله: طلب الأرازِق بالكتائبِ إذ هَوتْ　　　بشبيبَ غائلة النفوس غَدورُ

إعراب الفعل

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

يعنى المضارع الذى لم (تباشره)[1] نون التوكيد ولا نون الإناث، وإنما لم يقيده اكتفاء بتقديم ذلك فى باب الإعراب.

وفهم من كلامه أنه يجب رفع المضارع (المغرب)[2] إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم نحو «أنت تسعد»، ولم ينص هنا على رافعه، وفيه أقوال:

الأول: أن رافعه وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين.

والثانى: أن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو (قول حذاق)[3] الكوفيين منهم الفراء.

والثالث: أن رافعه نفس المضارعة، وهو قول ثعلب.

والرابع: أن رافعه حروف المضارعة ونسب إلى الكسائى.

واختار المصنف الثانى، لسلامته من النقض، بخلاف مذهب البصريين فإنه ينتقض بنحو «هلا تفعل»[4].

ورد مذهب الفراء بأن التعرى عدم فلا يكون عاملا، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره، واستعمال الشىء والمجىء به على صفة ما ليس بعدمى، انتهى:

ولما ذكر أن رفعه مشروط بتجريده من الناصب والجازم أخذ يبينهما فقال:

وَبِلَن انصبْه وكى كذا بأَنْ

---

(١) أ، ج وفى ب (يباشر).

(٢) أ، ج وفى ب (المعرى).

(٣) أ، ج وفى ب (مذهب).

(٤)لأن أداة التحضيض مختصة بالفعل.

الأدوات التى تنصب المضارع أربعة، وهى الثلاثة المذكورة فى هذا البيت وإذن وستأتى.

فأما «لن» فحرف نفى ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ولا يلزم أن يكون مؤبدا، خلافا للزمخشرى، ذكر ذلك فى أنموذجه، وقال فى غيره إن «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفى المستقبل.

قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفى بلا آكد من النفى بلن، لأن النفى بلا قد يكون جوابا للقسم، والنفى بلن لا يكون جوابا له، ونفى الفعل إذا أقسم عليه آكد.

تنبيهات:

الأول: مذهب سيبويه والجمهور أن «لن» بسيطة وذهب الخليل والكسائى إلى أنها مركبة وأصلها «لا أن» حذفت همزة أن تخفيفا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورد سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو «زيدا لن أضرب».

وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله، ومنع الأخفش الصغير تقديم معمول معمولها عليها.

وذهب الفراء إلى أن «لن» هى «لا» أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف.

الثانى: ذهب قوم منهم ابن السراج إلى أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء، واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿**فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ**﴾[1].

والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفى فى الدعاء إلا «لا» خاصة.

الثالث: حكى بعضهم أن الجزم بلن لغة لبعض العرب.

وأما «كى» فلفظ مشترك يكون اسما مخففا من كيف فيليها اسم أو فعل ماض أو مضارع مرفوع، كقوله[2].

---

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو من البسيط.

=

كَى تَجنَحُونَ إِلى سلْمٍ وما ثُئِرتْ قتلاكُم ولَظَى الهيجاءِ تضطرمُ

وتكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام، وحرفا مصدريا فيتعين الأول فى ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تدخل على «ما» الإستفهامية كقولهم «كيمه»[1].

والثانى: أن تدخل على «ما» المصدرية كقوله[2]:

.... كَيْمَا يَضرُّ وينفعُ

= اللغة: «تجنحون» من جنح إذا مال «سلم» - بكسر السين - والفتح أحسن «ما ثُئِرت» صيغة مجهول من ثأرت القتيل وبالقتيل ثأرا وثؤرة. أى قتلت قاتله «لظى» النار «الهيجاء» الحرب - تمد وتقصر «تضطرم» تلتهب.

الإعراب: «كى» أى: كيف للاستفهام «تجنحون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل «إلى سلم» جار ومجرور متعلق بالفعل «ما ثئرت» ما نافية (ثُئِرت) صيغة المبنى للمجهول - «قتلاكم» نائب فاعل مرفوع وكم مضاف إليه «ولظى» الواو حالية ولظى مبتدأ «الهيجاء» مضاف إليه «تضطرم» فعل مضارع مرفوع بالضمة والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، والجملة وقعت حالا.

الشاهد: قوله «كى» فإنه بمعني كيف.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٤٩، وابن الناظم.

(١) بمعنى لمه.

(٢) قائله: هو النابغة، وقيل: قيس بن الخطيم - وهو من الطويل.

وتمامه: إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى ....

المعنى: إذا لم يكن فى مقدورك أن تنفع من يستحق النفع والعون فضر من يستحق الضرر والإيذاء، فإن الإنسان لا يقصد منه فى الحياة غير هذين العملين.

الإعراب: «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط فى محل نصب «أنت» فاعل لفعل محذوف وهو فعل الشرط يفسره المذكور. لم تنفع، فعل مضارع مجزوم بلم والفاعل ضمير، والجملة مفسرة «فضر» الفاء واقعة فى جواب إذا وضر فعل أمر «فإنما» الفاء للتعليل وإنما أداة حصر «يرجَّى» فعل مضارع مبنى للمجهول «الفتى» نائب فاعل «كيما» جارة تعليلية بمنزلة اللام وما مصدرية، وهى وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بكى.

الشاهد: قوله «كيما» حيث دخلت «ما» المصدرية على «كى».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٥٤٩، وابن هشام فى حروف الجر ٢/٢٤٥، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٥، والشاهد ٦٥٦ فى خزانة الأدب.

والثالث: أن تقع اللام بعدها، كقوله[1]:

فأوقدت نارى كى لِيُبْصَرَ ضَوؤُها

فهى هنا حرف جـر واللام تأكيد لها وأن مـضمرة بعدها، ولا يجـوز كونها مصدرية لفصل اللام، وهذا التركـيب نادر، ويتعين الثانى إذا وقعت بعد اللام ولم تقع أن بعدها نحو «جئت لكى أقرأ».

ولا يجوز أن تكون حرف جـر، لدخول حرف الجر عليهـا، فإن وقع بعدها «أن» ولا يكون ذلك إلا فى الضرورة، كقوله[2]:

---

(١) قائله: هو حاتم بن عدى الطائى - وهو من الطويل.

وعجزه: وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله.

الإعراب: «فأوقدت» الفاء عـاطفة، أوقدت فعل ماض والتاء فاعل، «نارى» مـفعول به والياء مضاف إليه «كى» للتعليل «ليبصر» اللام للتعليل ويـبصر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، وهو مبنى للمجهول «ضوؤها» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «وأخرجت» الواو عطف على فـأوقدت وأخرجت فـعل وفاعل «كلبى» مـفعول به واليـاء مضـاف إليه «وهو» الواو حالية وهو مبتدأ «فى البيت» جار ومـجرور متعلق بداخله «داخله» خبر المبتدأ مرفوع والجملة حالية.

الشاهد: قوله «كى ليبصر» فإن كى هنا تتعين أن تكون حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام، لظهور اللام بعدها، وإنما جمع بينهما للتأكيد - وهذا التركيب نادر.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه الألفية ٣/٥٥٠.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: فتتركها شنا ببيداء بلقع.

اللغة: «تطير» تذهب بسرعة «شنّا» - بفتح الشين وتـشديد النون - القربة الخلق البالى «بيداء» المفازة «بلقع» - بفتح الباء وسكون اللام وفتح القاف - قفر خالية من كل شىء.

المعنى: يخاطب الشاعر طائرا جـارحا أو سارقا ماهرا، فيقول: رغبت أن تأخـذ قربتى بسرعة وتتركها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان.

الإعراب: «أردت» فعل وفاعل «لكيما» اللام حرف جـر وتعليل وكى إما جارة تعليلية مؤكدة للام وأن ناصبة أو مصدرية مؤكـدة بأن واللام جارة وما زائدة «أن» حرف مصدرى ونصب «تطير» فعل مضارع منصوب بأن وعـلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مسـتتر فيه «بقربتى» جار ومجرور مـتعلق بتطير «فتتركهـا» الفاء عاطفة على تطير وتترك فـعل مضارع والفاعل ضمير مستـتر فيه والهاء مفعول أول «شنا» مفعول ثان لتـترك أو حال على التأويل «ببيداء» جار ومجرور متعلق بتترك «بلقع» صفة لبيداء.

=

أَرَدتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتى ....

ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام، ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن. وإنما يترجح كونها جارة لأوجه:

أحدها: أن «أن» أم الباب، فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة[1].

والثانى: أن ما كان أصلا فى بابه لا يجعل مؤكدا لغيره.

والثالث: أن «أن» وليَت الفعل فترجح أن تكون العاملة، ويجوز الأمران فى نحو «جئت كى تفعل» فإن جعلت جارة كانت «أن» مقدرة بعدها، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته من أن «كى» تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها[2] ناصبة للفعل دائما، وتأولوا كيمه على تقدير «كى» تفعل ماذا.

وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما، ونقل عن الأخفش.

الثانى: إذا كانت «كى» حرف جر ودخلت على الاسم، فهى بمعنى لام التعليل، وإذا دخلت على الفعل دلت على العلة الغائية فقط، فهى أخص من اللام.

الثالث: أجاز الكسائى تقديم معمول معمولها عليها نحو «جئت النحو كى أتعلم».

= الشاهد: قوله «لكيما أن تطير» حيث يجوز أن تكون كى مصدرية وأن مؤكدة لها، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام، ولولا «أن» لوجب أن تكون «كى» مصدرية ولولا وجود اللام لوجب أن تكون تعليلية.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٤٩، وابن هشام ٣/٣٦٣، والإنصاف ٢/٣٤١، وابن يعيش ٧/١٩، والشاهد ٦٣٥ فى الخزانة.

(١) فيلزم تقديم الفرع على الأصل.

(٢) ب، ج.

ومذهب الجمهور منع ذلك.

الرابع: إذا فصل بين «كى» والفعل لم يبطل عملها، خلافا للكسائى نحو «جئت كى فيك أرغب» والكسائى يجيزه بالرفع لا بالنصب. قيل: والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز فى الاختيار.

الخامس: زعم الفارسى أن أصل كما فى قوله[1]:

وطَرْفُكِ إمَّا جئتنا فاحبسنه ... كَمَا يَحْسِبُوا أنَّ الهَوَى حيثُ تنظر

أى «كيما» فحذفت الياء ونصب بها، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصَبت، وذلك قليل.

وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله[2]:

---

(١) **قائله**: هو جميل بن معمر، وقيل: لبيد العامرى - وهو من الطويل.

اللغة: «طرفك» - بفتح الطاء - الطرف العين والمعنى وعينك.

الإعراب: «طرفك» طرف مبتدأ والكاف مضاف إليه «إما» أصله إنْ مَا وإن للشرط وما زائدة وجئتنا فعل وفاعل ومفعول وهو فعل الشرط «فاصرفنه» الفاء واقعة فى جواب الشرط والضمير المنصوب يرجع إلى الطرف والجملة كلها فى موضع الرفع على الخبرية - و«أن» بفتح الهمزة - «الهوى» اسم أن «حيث تنظر» خبر أن. وأن مع اسمها وخبرها سد مسد المفعولين ليحسب.

الشاهد: قوله «كما يحسبوا» حيث إن «كما» تنصب بنفسها بمعنى «كيما» واستدل به الكوفيون والمبرد، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا والصحيح ما ذهب إليه البصريون وهو المنع، لأنه لو كانت ناصبة مثل كيما لكثر فى كلام العرب، ويحتمل أن تكون النون حذفت للضرورة، أو يكون الأصل كيما فحذفت الياء للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٥٥٠/٣، والإنصاف ٣٤٤/٢، والسيوطى فى الهمع ٦/٢.

(٢) **قائله**: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز.

المعنى: أنك إن شتمت شتمت وإذا لم تشتم لا تشتم ولعلك إن لم تشتم لا تشتم.

الإعراب: «لا» ناهية «تشتم» فعل مضارع مجزوم بلا وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والفاعل ضمير مستتر فيه «الناس» مفعول به «كما» ما كافة «تشتم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «كما لا تشتم» حيث رفع الفعل بعد قوله «كما» ولم ينصب، فقال الكوفيون لأنها لم تكن بمعنى كيما، فلذلك لم تنصب، وقال البصريون هذا على أصله، لأن «كما» ليست من النواصب.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٥٥١/٣، وذكره سيبويه ٤٥٩/١، والإنصاف ٣٤٥/٢.

لا تَشْتِمُ النَّاسَ كَمَا لا تشتم ....

وإما أن تكون زائدة ومفسرة ومصدرية، فالزائدة: هى التى دخولها فى الكلام كخروجها فيطرد زيادتها بعد «لما» نحو ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[1] وبين القسم ولو.

نحو[2]: أما والله أن لو كنت حرا

ووقع لابن عصفور أن هذه رابطة والجواب «لو» وما دخلت عليه. وشذت زيادتها بعد كاف الجر فى قوله[3]:

كأنْ ظِبْيةٍ ....

(١) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٢) قائله: لم أعثر على قائله، وأنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد - وهو من الوافر.

وعجزه: وما بالحر أنت ولا العتيق.

الإعراب: «أما» - بفتح الهمزة وتخفيف الميم - حرف استفتاح بمنزلة ألا ويكثر قبل القسم «والله» حرف قسم ومقسم به «أن» رابطة أو زائدة «لو» شرطية «كنت» كان واسمها «حرا» خبر كان والجملة فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره: لقاومتك.

الشاهد: قوله «أن لو كنت» فإن أن فيه جعل حرفا يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه. والذى ذهب إليه سيبويه أنها زائدة - بين القسم ولو.

مواضعه: ذكره أيضا السيوطى فى الهمع ١٨/٢.

(٣) قائله: هو لباعث بن صريم - بفتح الصاد - اليشكرى - وهو من الطويل.

وتمامه: ويوما توافينا بوجه مقسم ... تعطو إلى وارق السلم

اللغة: «مقسم» محسن وأصله من التقسمات وهى مجارى الدموع فى أعالى الوجه «تعطو» قال الأعلم: العاطية: التى تتناول أطراف الشجر مرتعية «وارق» المورق - وفعله أوراق - وهو نادر - «السلم» شجر بعينه.

المعنى: قال الأعلم: وصف امرأة حسنة الوجه فشبهها بظبية مخصبة.

الإعراب: «يوما» ظرف متعلق بالفعل بعده «توافينا» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ونا: مفعول «بوجه» متعلق بتوافى «مقسم» صفة لوجه «كأن» على رواية الجر - الكاف حرف تشبيه وجر وأن زائدة «ظبية» مجرور بالكاف «تعطو» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية «إلى وارق» جار ومجرور متعلق بتعطو «السلم» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف وجملة تعطو فى محل رفع صفة لظبية.

الشاهد: قوله «كأن ظبية» حيث وقعت أن زائدة بين الكاف ومجرورها.

مواضعه: راجعها فى باب إن.

في رواية الجر.

وفائدة زيادتها التوكيد، وزعم الزمخشري والشلوبين أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر وهو أن الجواب يكون بعقب الفعل الذي يليها فتنبه على السببية والاتصال، وليست مثقلة في الأصل خلافا لزاعمه.

والمفسرة: وهي التي يحسن في موضعها أي. وعلامتها: أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه نحو ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[1].

فلو كان الذي قبلها غير جملة حكم عليها بأنها المصدرية نحو «إشارتي إليك أن اصبر» ولا تقع المفسرة بعد صريح القول خلافا لبعضهم.

ومذهب الكوفيين أن التفسير ليس من معاني «أن» وهي عندهم الناصبة للفعل والمصدرية هي التي تؤول مع صلتها بمصدر، وتنقسم إلى مخففة من «أن» وناصبة للمضارع فإن كان العامل فيها فعل علم وجب أن تكون المخففة نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[2] وتقدم ذكرها في بابها.

وإن كان فعل ظن جاز فيها الأمران، وجاز في الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعتبارين إلا أن النصب هو الأكثر، ولذلك أجمع عليه في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾[3] وقرئ بالوجهين ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[4].

وإن كان العامل فيها غير العلم والظن وجب أن تكون الناصبة للفعل نحو «أريد أن تفعل» وإلى هذا التقسيم أشار بقوله:

.... لا بَعْدَ عِلْمٍ والتي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

فَانْصِبْ بِهَا والرَّفْعَ صَحِّحْ واعتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

أي: فاعتقد تخفيفها من «أن» إذا رفعت الفعل بعدها.

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنون.
(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.
(٣) من الآية ٢ من سورة العنكبوت.
(٤) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

تنبيهات:

الأول: إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه «ما علمت إلا أن تقوم» - بالنصب - قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك «أشير عليك أن تقوم».

وعن أبى العباس: أن الناصبة لا تأتى بعد لفظ العلم أصلا.

الثانى: أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو «خفت أن لا تفعل» أو «خشيت أن تقوم» - بالرفع - ومنع ذلك المبرد.

الثالث: أجاز الفراء وابن الأنبارى أن تنصب بعد العلم غير المؤول، ومذهب الجمهور المنع.

الرابع: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهدا بقوله(١):

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا ... كَانَ جزائِى بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

قال فى التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل مضمر.

---

(١) **قائله:** لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.
اللغة: «تمعدد» غلظ وشب.
المعنى: ربيت ابنى حتى إذا غلظ وشب وكان جزائى أن أجلد بالعصا.
الإعراب: «ربيته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» حرف ابتداء «إذا» ظرفية شرطية «تمعددا» فعل ماض فى موضع الشرط والفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق وإذا منصوبة بشرطها أو جوابها «كان» فعل ماض ناقص «جزائى» اسم كان والياء مضاف إليه، وكان جزائى فى موضع الجواب وجملة أن أجلدا فى محل نصب خبر كان والألف للإطلاق.
الشاهد: قوله «بالعصا أن أجلدا» فإن قوله «بالعصا» يتعلق بأجلد، وأجلد معمول أن وصلتها، وقوله «بالعصا» معمول معمول أن، وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه. أو تؤول بأن، التقدير: كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف من الأول لدلالة الثانى عليه.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٥٢، والسيوطى فى الهمع ٨٨، ١/١١٢، والشاهد ٦٤٣ فى الخزانة.

الخامس: أجاز الأخفش أن تعمل وهى زائدة، واستدل بالسماع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1] وبالقياس على حرف الجر الزائد.

ولا حجة فى ذلك لأنها فى الآية ونحوها مصدرية دخلت بعد «ما لنا» لتأوله بما منعنا. والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف «أن» فإنها قد وليها الاسم فى «كأن ظبية».

السادس: إذا وصلت «أن» بالماضى والأمر فهى التى تنصب المضارع خلافا لابن طاهر فإنه جعلها غيرها.

السابع: جملة ما ذكر لأن عشرة أقسام: ناصبة للمضارع ومخففة وزائدة ومفسرة، وشرطية، وبمعنى لا، وبمعنى لئلا، وبمعنى إذ، وبمعنى أن المخففة وجازمة.

وقد تقدم الكلام عن الأربعة الأول ولم يثبت ما سواها.

وأما الجازمة: فقال فى التسهيل: ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين، انتهى. ووافقهم أبو عبيدة. وحكى اللحيانى[2] أنها لغة بنى صباح؛ وقال: الرواسى[3] فصحاء العرب تنصب بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وقد أنشدوا على ذلك أبياتا:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا

يعنى، أن بعض العرب أهمل أن الناصبة حيث استحقت العمل. وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقوله[4]:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّى السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا

---

(١) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٢) هو على بن المبارك اللحيانى من بنى لحيان. وقيل: سمى به لعظم لحيته، وأخذ عن الكسائى؛ وأبى عمرو الشيبانى وغيرهما، وله النوادر المشهورة.

(٣) محمد بن الحسن الرؤاسى النحوى، سمى الرؤاسى، لأنه كان كبير الرأس وهو أول من وضع من الكوفيين كتابا فى النحو وهو أستاذ الكسائى والفراء وله من الكتب الفيصل - الوقف والابتداء الكبير وغير ذلك.

(٤) قائله: لم أعثر على قائله - وهو من البسيط. =

فإن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد أعملت إحداهما وأهملت الأخرى، ومنه قراءة بعضهم ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[1].

ووجه إهمالها حملها على «ما» أختها، أعنى: ما المصدرية: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فهى عندهم «المخففة من الثقيلة»[2]، وقوله فى التسهيل: كونها المخففة أو المحمولة عليها أو على المصدرية يقتضى قولا ثالثا.

فإن قلت: هل يقاس على ذلك؟

قلت: ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس.

قال فى شرح الكافية: ثم نبهت على أن من العرب من يجيز الرفع بعد أن الناصبة السالمة من سبق علم أو ظن.

وَنَصبُوا بِإِذَنِ المستَقْبَلا إِنْ صُدِّرَتْ والفعلُ بَعْدُ مُوصَلا

«إذن» حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مستقبلا. فإن كان حالا رفع، لأن النواصب تخلص للاستقبال.

= اللغة: «تقرآن» تبلغان وتقولان «ويحكما» مصدر معناه رحمة لكما.

المعنى: أرجو يا صاحبى أن تبلغا محبوبتى أسماء تحيتى والا تخبرا بذلك أحدا.

الإعراب: «أن» مصدرية مهملة «تقرآن» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، وهو فى محل نصب بدل من حاجة فى بيت قبله، أو فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة، أى: هى أن تقرآن «ويحكما» منصوب بفعل محذوف من معناه. وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين «منى» متعلق بتقرآن «السلام» مفعول تقرآن «وأن لا» أن مصدرية ناصبة ولا نافية «تشعرا» فعل مضارع منصوب بأن والألف فاعل «أحدا» مفعول.

الشاهد: قوله «أن تقرآن» حيث أهملت «أن» عن العمل حملا على أختها ما المصدرية، ورفع الفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٥٥٣/ ٢، وابن هشام ٣٦٥/ ٣، والمكودى ص١٤٤، وابن الناظم، وذكره ابن هشام فى المغنى ٢٠١/ ٢، وابن يعيش ١٥/ ٧، والإنصاف ٢٢٩/ ٢، والشاهد ٦٤٢ فى الخزانة.

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة - وهى قراءة ابن محيصن.

(٢) ب، ج.

الثاني: أن تكون مصدرة، فإن تأخرت ألغيت حتما، نحو «أكرمك إذًا» وإن توسطت وافتقر ما قبلها لما بعدها فكذلك.

قال في شرح الكافية: وشذ النصب بإذن بين خبر وذي خبر في قول الراجز[1]:

لا تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا   إِنِّى إِذَنْ أُهْلَكَ أَوْ أَطِيرَا

قلت: نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إنى لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بإذن فنصب. وإن تقدمها حرف عطف فسيأتى.

والثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره ألغيت نحو «إذن زيد يكرمك»، وإن فصل به لم يعد حاجزا نحو «إذن والله اكرمك».

تنبيه:

أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو «إذن غدا أكرمك» وأجاز ابن بابشاذ: الفصل بالنداء والدعاء نحو «إذن يا زيد أحسن إليك» و «إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة» ولم يسمع شىء من ذلك، فالصحيح منعه.

---

(١) **قائله**: لم أعثر على قائله - وهو من الرجز.

اللغة: «شطيرا» - بفتح الشين وكسر الطاء - غريبا أو بعيدا «أطير» أذهب بعيدا.

المعنى: لا تتركنى وتصيرنى مثل البعيد والغريب بين هؤلاء، فإنى إذن أموت أو أرحل بعيدا عنهم.

الإعراب: «لا تتركنى» ناهية وفعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة، والنون للوقاية والياء مفعول أول «فيهم» جار ومجرور متعلق بشطير «شطيرا» مفعول ثان أو حال «إنى» إن واسمها «أهلك» فعل مضارع منصوب بإذن، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر إن «أو أطيرا» عطف على أهلك.

الشاهد: قوله «إذن أهلك» حيث نصب إذن المضارع وإذن غير واقعة فى صدر الجملة لأنها معترضة بين اسم إن وخبرها. ويخرج على أنه ضرورة أو على أن خبر «إن» محذوف، أى: لا أقدر على ذلك ثم استأنف بعده، فتكون إذن فى صدر جملة مستأنفة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٥٤، وابن هشام ٣٧٠، وابن الناظم، والشاهد ٦٤٩ فى الخزانة.

وأجـاز الكسائى وهشـام، الفصل بمـعمـول الفعل، وفى الفـعل[1] حينـئذ وجهان.

والاختيار عند الكسائى النصب، وعند هشام الرفع.

وقد اشتـمل البيت على (ذكر)[2] الشروط الثلاثة، ثـم أشار إلى أن الفصل بالقسم مغتفر بقوله:

أو قبله اليمينُ

ثم نبه على حكمها بعد العاطف فقال:

.... وانْصِبْ وارْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

والرفع أجود الوجهين وبه قرأ السبعة، وفى الشواذ ﴿وإذاً لا يَلْبَثُوا﴾[3] على الإعمال.

تنبيهات:

الأول: أطلق فى العطف، وفصل بعضهم فـقال: إن كان العطف على ماله محـل الغيت نحـو «إن تزرنى أزرك وإذن أحسن إليك» بجـزم أحسن عطفـا على جواب الشرط.

وإن كان على ما لا محل له فالأكثر الإلغاء كالآية.

الثانى: إلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغـة نادرة حكاها عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من أنكرها.

الثالث: مذهب الجمهـور أن «إذن» حرف. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها «إذا» والأصل أن تقـول «إذن جئتنى أكـرمك» فحذف ما يضـاف إليه وعوض منه التنوين، والصحيح مذهب الجمهور.

ثم اختلف القائلون بحرفيتها فقال الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل فى أحد أقواله إلى أنها مركبة من «إذ» و «إن».

---

(١) أ، ج وفى ب (الفصل).

(٢) أ، ج.

(٣) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء.

ثم اختلف القائلون بأنها بسيطة، فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها.

وذهب الخليل فيما روى عنه أبو عبيدة أنها ليست ناصبة بنفسها، وأن مضمرة بعدها وإليه ذهب الزجاج والفارسي.

الرابع: إذا وقع بعدها الماضي مصحوبا باللام كقوله تعالى: ﴿إِذًا لَأَذَقْنَاكَ﴾[1]. فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذن. وقال الفراء: لو مقدرة قبل إذن والتقدير: لو ركنت إليهم لأذقناك، وقدر في كل موضع ما يليق به.

الخامس: قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء (يعنى إذن)[2] وحمله الشلوبين على ظاهره، وأنها للجواب والجزاء في كل موضع، وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك.

وذهب الفارسي: إلى أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده نحو أن يقول القائل «أحبك» فتقول «إذن أظنك صادقا» فلا يتصور هنا الجزاء. وحمل كلام سيبويه على ذلك كما قال في نعم إنها عدة وتصديق باعتبار حالين.

وقال بعضهم: إذن وإن دلت على أن ما بعدها متسبب عما قبلها على وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط بحيث لا يفهم من غيرها. والثاني: أن تكون (واردة)[3] جوابا ارتبط بمتقدم أو منبهة على سبب (حصل)[4] في الحال نحو «إن أتيتني إذن آتيك» أو «إذن أظنك صادقا» تقوله لمن يحدثك (وهي في الحالين غير عاملة)[5].

وَبَيْنَ لا ولامَ جَرٍّ الْتُزِمْ ... إظْهَارُ أَنْ نَاصبَةً وَإنْ عُدِمْ

لا فأَنَ اعْمِلْ مُظهِراً أَوْ مُضْمَرَا ... وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

---

(١) من الآية ٧٥ من سورة الإسراء.

(٢) ب، ج.

(٣) أ، وفى ب، ج (مؤكدة).

(٤) أ وفى ب، ج (حصل).

(٥) أ، ج.

(اعلم) أن أقوى نواصب الفعل «أن» لاختصاصها به ولشبهها بأن الناصبة للاسم، فلذلك عملت مظهرة ومضمرة بخلاف أخواتها، وإضمارها على ثلاثة أضرب: واجب، وجائز، وشاذ.

فالواجب بعد ستة أشياء: أولها: «كى» الجارة، وثانيها: لام الجحود. وثالثها: «أو» بمعنى إلى أو إلا. ورابعها: حتى، وخامسها: فاء الجواب. وسادسها: واو المصاحبة.

والجائز بعد شيئين: الأول: لام كى إذا لم يكن معها لا. والثانى: العاطف على اسم خالص.

والشاذ: إعمالها مضمرة فى غير هذه المواضع.

والحاصل: أنها لا تعمل مضمرة باطراد إلا بعد حرف جر أو حرف عطف على ما سيأتى بيانه.

فأما «كى» الجارة، فلم ينبه فى النظم عليها. بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول: إنها ناصبة بنفسها دائما، لأنه ذكرها مع النواصب، ولم يذكرها غير ذلك. وقد ذكر لها فى الكافية وغيرها الحالين.

وقد اشتمل هذان البيتان على حكم «أن» بعد لام كى ولام الجحود.

فأما لام كى فهى لام التعليل، ولأن بعدها حالان، حال يجب فيه إظهارها وذلك مع الفعل المقرون بلا النافية أو الزائدة. كقوله تعالى ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[1].

وحال يجوز فيه إظهارها وإضمارها وذلك مع الفعل غير المقرون بلا نحو «جئت لتكرمنى».

ولو أظهرت فقلت: لأن تكرمنى لجاز.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار كى؟.

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

قلت: أجاز ذلك ابن كيسان والسيرافى، ومذهب الجمهور أن كى لا تضمر لأنه لم يثبت إضمارها فى غير هذا الموضع.

فإن قلت: لم سميت لام كى؟

قلت: لأنها للسبب كما أن كى للسبب.

وأما لام الجحود فهى الواقعة بعد كان المنفية الناقصة الماضية لفظا أو معنى نحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[1] و ﴿لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[2].

والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة واجبة الإضمار، وعلل ذلك بأن إيجاب «ما كان زيد ليفعل» «كان زيد سيفعل» جعلت اللام فى مقابلة السين، فكما أنه لا يجمع بين أن والسين كذلك لا يجمع بين أن واللام.

فإن قلت: حاصل كلام الناظم أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد نفى كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك، وهذا غير محرر من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لم يقيد بالناقصة، فأوهم أنه يجب الإضمار أيضا بعد التامة، وليس كذلك لأن اللام بعدها ليست لام الجحود.

الثانى: أنه يوهم (أن)[3] اختصاص هذا الحكم بالماضية لفظا، وقد تقدم أن الماضية معنى كالماضية لفظا.

والثالث: أنه أطلق فشمل إطلاقه النفى بكل ناف. وليس كذلك، لأن النفى هنا لا يكون إلا بما أو بلم ولا يكون بأن ولا بلما ولا بلا ولا بلن. نص على ذلك فى الارتشاف.

قلت: قد يجاب عن الأول بأن استعمال الناقصة أكثر، وذكرها فى أبواب النحو أشهر فتوجه كلامه إليها، وتعين حمله عند عدم التقييد عليها.

---

(١) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.
(٢) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.
(٣) ب، ج.

وعن الثاني: بأنه لم يكن مندرجا في قوله (ونفى كان) لأن المراد نفى الماضي، ولم تنف الماضي، على أن من النحويين من يرى أنها تصرف لفظ الماضي دون معناه.

وعن الثالث: أن قوله (نفى كان) لا يشمل كل ناف، بل يشمل كل ما ينفى الماضي فخرجت «لن» لأنها تختص بالمستقبل، وكذلك «لا» فإن نفى غير المستقبل بها قليل، وأما لما فإنها وإن كانت تنفى الماضي تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف «لم» وأما «أن» فهى بمعنى «ما» وإطلاقه يشملها، وفى استثنائها نظر.

بل الظاهر أن لام الجحود تقع بعد النفى بها، ويدل على ذلك قراءة غير الكسائى ﴿وإن كان مكرُهم لِتَزولَ منه الجبال﴾[1] ونص بعضهم على أن اللام فى غير قراءته لام الجحود.

وفى هذه الآية رد على من زعم أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق.

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ذلك لا يكون فى أخوات كان، لتخصيص الحكم بها خلافا لمن أجازه قياسا فى أخواتها، ولمن أجازه فى ظننت.

والثانية: أن الفعل معها لا يكون موجبا، فلا يقال: «ما كان زيد إلا ليفعل» لأنها إذ ذاك بعد إيجاب لا بعد نفى كان.

الثالثة: أن إظهار أن بعد لام الجحود ممتنع لقوله «حتما أضمرا» وهذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فحكى ابن الأنبارى عنهم منع ذلك، وحكى غيره عن بعضهم جواز إظهار أن بعدها توكيدا.

---

(١) سورة إبراهيم الآية ٤٦. أما قراءة الكسائى فهى بفتح اللام ورفع الفعل بأن مخففة من الثقيلة واللام للفصل، أى: وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين.

تنبيهات:

الأول: أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلا بقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ**﴾[1].

واضطرب ابن عصفور فمرة أجاز ومرة منع، والصحيح المنع، ولا حجة لهم فى الآية، لأن أن يفترى فى تأويل مصدر هو الخبر.

الثاني: قد فهم مما تقدم أن لام الجر التى ينصب الفعل بعدها قسمان: لام كى ولام الجحود.

أما لام الجحود فقد تقدم ضابطها.

وأما لام كى فهى ما عداها، وقسم بعضهم ما عدا لام الجحود إلى ثلاثة أقسام كما فعل الشارح: لام كي نحو «جئت لتحسن إلى» ولام العاقبة نحو ﴿**فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا**﴾[2] ولازم زيادة نحو ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ**﴾[3].

وأن بعد هذه الثلاثة يجوز إظهارها وإضمارها.

قلت: أما لام العاقبة، وتسمى أيضا لام الصيرورة، ولام المآل، فقد أثبتها الكوفيون والأخفش وذكرها فى التسهيل، وتأول جمهور البصريين ما أوهم ذلك، وردوه إلى لام كى.

وأما الزيادة، فذهب قوم إلى أن اللام فى نحو ﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا**﴾[4] ﴿**وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ**﴾[5] زائدة وأن مقدرة بعدها.

وقال الفراء: العرب تجعل لام كى فى موضع أن فى أردت وأمرت والمختار أنها لام كى.

---

(١) من الآية ٣٧ من سورة يونس.
(٢) من الآية ٨ من سورة القصص.
(٣) من الآية ٢٦ من سورة النساء.
(٤) من الآية ٨ من سورة الصف.
(٥) من الآية ٧١ من سورة الأنعام.



والتقدير: يريدون ما يريدون من الكفر ليطفئوا، وأمرنا بما أمرنا لنسلم.

الثالث: ما ذكر من أن اللام التى (تنصب الفعل)[1] بعدها هى لام الجر، والنصب بأن مضمرة: هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن، والخلاف فى اللامين أعنى لام كى ولام الجحود واحد.

الرابع: اختلف فى الفعل الواقع بعدم اللام، فذهب الكوفيون إلى أنه خبر «كان» واللام للتوكيد. وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه «ما كان زيد مريدا ليفعل»، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم، وما بعدها فى تأويل مصدر، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفى الخبر - وظاهره موافقة الكوفيين - إلا أن الناصب عنده أن مضمرة، فهو قول ثالث، قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصرى ولا كوفى، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة. وصرح به الشارح، وقال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل: سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هى لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أوهاما أو مستعدا لأن يفعل.

قلت: ما نقل عن البصريين من أنها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل. فليتأمل.

الخامس: ذكر فى التسهيل أن فتح اللام الجارة الداخلة على الفعل لغة عكل وبلعنبر.

وقال أبو زيد: سمعت من يقرأ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾[2].

ثم انتقل إلى «أو» فقال:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فى ... موضِعِهَا حَتَّى أوِ الاَّ أَنْ خَفى

(١) ب، ج وفى أ (ينصب).
(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

يعنى: أن «أن» يجب إضمارها بعد «أو» إذا صلح فى موضعها حتى أو إلا كما وجب إضمارها بعد لام الجحود.

فإن قلت: حتى (تكون)[1] بمعنى إلى وبمعنى كى فأيهما أراد؟

قلت: قال الشارح: حتى التى بمعنى إلى لا التى بمعنى كى، فإن كان ما قبلها ينقضى شيئا فشيئا فهى بمعنى إلى وإلا فهى بمعنى إلا. انتهى.

ويحتمل أن يريد المعنيين معا، وذلك أن بعضهم قدرها بكى، وبعضهم قدرها بإلى.

وأما سيبويه فقدرها بإلا، فكأنه أشار إلى الأولين بذكر حتى، ويصلح للتقديرات الثلاثة قولهم «لألزمنك أو تقضينى حقى» فإنه يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الأزمان.

ويتعين الأول فى نحو «لأطيعن الله أو يغفر لى». والثانى فى نحو «لأنتظرنه أو يجىء». والثالث فى نحو «لأقتلن الكافر أو يسلم»، وبذلك (يضعف)[2] قول من قال إن تقديرها (بإلا مطرد، وقول من قال إن تقديرها)[3] بكى أو إلى مطرد، ويؤيد الاحتمال الثانى أنه لو أراد حتى التى بمعنى إلى فقط لصرح بإلى والوزن موات له على ذلك.

تنبيهات:

الأول: احترز بقوله: (إذا يصلح فى موضعها «حتى أو إلا» من التى لا يصلح فى موضعها)[4] أحد الحرفين فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن كقوله[5]:

---

(١) أ، ج.

(٢) ب، ج.

(٣) ب، ج.

(٤) أ.

(٥) قائله: هو الحصين بن حمام المرى - وهو من الطويل. =

ولولا رجالٌ مِن رِزَامٍ أعزةٌ   وآلُ سُبيع أو أسوءكَ عَلْقَمَا

الثانى: ما ذكر من تقدير حتى أو إلا فى مكان أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابى المرتب على اللفظ أن يقدر قبل «أو» مصدر وبعدها «أن» الناصبة للفعل، وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير «لأنتظرنه أو يقدم» ليكونن انتظارٌ أو قدومٌ.

الثالث: ذهب الكسائى إلى أن «أو» المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها، لأن «أو» حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار أنْ بعدها.

الرابع: قوله «إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا» أجود من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا، فإنه يوهم أن «أو» ترادف الحرفين، وليس كذلك، بل هى أو العاطفة التى لأحد الشيئين.

ثم انتقل إلى حتى فقال:

وبعدَ حتَّى هكذا إضمارُ أنْ   حَتْمٌ كجُدْ تَسُرَّ ذا حَزَنْ

حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب: عاطفة، وابتدائية، وجارة.

فالعاطفة: تعطف بعضا على كل، وتقدمت فى حروف العطف.

= **اللغة**: «رزام» بكسر الراء وتخفيف الزاى - هو أبو حى من تميم واسمه رزام بن مالك ابن عمرو بن تميم.

الإعراب: «ولولا» الواو للعطف ولولا حرف امتناع لوجود «رجال» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «من رزام» جار ومجرور صفة لرجال والتقدير: لولا رجال كائنون من رزام «أعزة» صفة أخرى وخبر المبتدأ محذوف أى: كائنون «وآل» عطف عليه «سبيع» مضاف إليه «أو أسوءك» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد أو العاطفة والفاعل ضمير مستتر فيه والكاف مفعول «علقما» منادى مرخم تقديره: يا علقمة، فحذف حرف النداء فصار علقمة ثم رخمه فصار علقم - بفتح الميم - على ما كان ثم أشبع الفتحة ألفا.

الشاهد: قوله «أو أسوءك» حيث نصب الفعل بعد أو بتقدير أن.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٥٩، والسيوطى فى الهمع ٢/١٠، وسيبويه ١/٤٢٩.

والابتدائية: تدخل على جملة مضمونها غاية لشىء قبلها كقوله[1]:

.... حتى ماءُ دجلةَ أَشْكَلُ

وليس المعنى أنه يجب أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، بل المعنى على الصلاحية فمتى كان بعدها جملة فعلية مصدرة بماض نحو ﴿حَتَّىٰ عَفَوْا﴾[2] أو بمضارع مرفوع تقول «شربت الإبل حتى يجىءُ البعير يجر بطنه» أطلق عليها حرف ابتداء.

والجارة: تدخل على الاسم الصريح بمعنى إلى وتقدمت فى حروف الجر، وتدخل على المضارع ويجب حينئذ إضمار أن بعدها ناصبة، لتكون مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز إظهار أن بعدها.

تنبيهات:

الأول: قال فى شرح التسهيل عند ذكر حتى الجارة: ومجرورها إما اسم صريح نحو ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[3] أو مصدر مؤول من أن وفعل ماض نحو ﴿حَتَّىٰ عَفَوْا﴾ أو مضارع نحو ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[4].

ونوزع فى الماضى فإن حتى قبله ابتدائية وأن غير مضمرة.

---

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفى من قصيدة يهجو بها الأخطل - وهو من الطويل.
وتمامه: فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة ....
اللغة: «القتلى» - جمع قتيل - «تمج» ترمى وتقذف «دجلة» - بكسر الدال - نهر العراق «أشكل» ماء أشكل إذا خالطه دم، والأشكل الذى يخالطه حمرة.
الإعراب: «فما» الفاء عاطفة وما نافية «زالت» من أخوات كان «القتلى» اسم ما زالت «تمج» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «دماءها» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة فى محل نصب خبر ما زال «بدجلة» الباء ظرفية، أى: فى دجلة «حتى» حرف ابتداء «ماء» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «دجلة» مضاف إليه «أشكل» خبر المبتدأ.
الشاهد: قوله «حتى» حيث دخلت على الجملة الاسمية، لأنها حرف ابتداء.
مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٦٢، وابن الناظم.
(٢) من الآية ٩٥ من سورة الأعراف.
(٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.
(٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

الثالث: إذا انتصب المضارع بعد حتى، فالغالب أن تكون للغاية، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[1] وعلامتها (أن يصلح في موضعها إلى، وقد تكون للتعليل نحو «جد حتى تسر ذا حزن» وعلامتها)[2] أن يحسن في موضعها كي، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن، كقوله[3]:

لَيسَ العطاءُ من الفضولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تجودَ وما لديكَ قَلِيلُ

وهذا معنى غريب، وممن ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم. ولا حجة في البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى.

ثم نبه على أن (الفعل بعدها لا يكون إلا مستقبلا حقيقة)[4] أو حكما.

وتِلْوَ حتَّى حَالا أو مُؤولا ... به ارفعَنَّ وانصِبِ المستقبَلا

مثال الحال قولهم «سألت عنك حتى لا أحتاج إلى سؤال» ومثال المؤول بالحال كقراءة نافع ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[5].

---

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: قال العيني: لم ينسب لقائل، وفي الدرر اللوامع قال: للمقنع الكندي - وهو من الكامل.

اللغة: «الفضول» المال الزائد «سماحة» الجود والكرم.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «العطاء» اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة «من الفضول» جار ومجرور في محل رفع صفة للعطاء «سماحة» خبر ليس، والتقدير: ليس العطاء الحاصل من فضول المال سماحة وجودا «حتى» للغاية «تجود» فعل مضارع منصوب بتقدير أن «وما لديك قليل» جملة حالية.

الشاهد: قوله «حتى تجود» فإن حتى فيه بمعنى إلا أن، فحتى هنا بمعنى الاستثناء.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٥٦٠، والسيوطي في الهمع ٢/٩.

(٤) ب، ج وفي أ (منصوب الفعل لا يكون بعدها إلا مستقبلا حقيقة).

(٥) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

والمراد بالمؤول بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال، وقوله «وانصب المستقبلا» يعنى: حقيقة أو بتأويل. فالمستقبل حقيقة نحو «لأسيرن حتى أدخل المدينة» والمؤول كقراءة غير نافع ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ﴾» (والمراد)[1] به أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم فينصب، لأنه (مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال)[2].

تنبيهات:

الأول: إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم.

الثاني: علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مُسَبَّبًا عما قبلها.

الثالث: قد فهم مما ذكر أن الرفع يمتنع فى نحو «كان سيرى حتى أدخلها» إذا جعلت ناقصة؛ لأنه لو رفع لكانت حتى ابتدائية، فتبقى كان بلا خبر، وفى نحو «سرت حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببية خلافا للكوفيين، وفى نحو «ما سرت أو أسرت حتى تدخل المدينة» مما يدل على حدث غير واجب، لأنه لو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح لأن ما قبلها منفى فى «ما سرت» ومشكوك فى وقوعه فى «أسرت» فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه، وأجاز الأخفش الرفع فى نحو «ما سرت حتى أدخل المدينة» فقيل: هى مسألة خلاف بينه وبين سيبويه، وقيل: إنما أجازه على أن يكون أصل الكلام واجبا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره، فنفيت أن يكون سير كان عنه دخول.

قال ابن عصفور: وهذا الذى قاله جيد وينبغى ألا يعد هذا خلافا.

الرابع: ذهب أبو الحسن إلى أن حتى إذا كانت بمعنى الفاء فهى عاطفة وتعطف الفعل على الفعل، وذلك إذا دخلت على الماضى أو المستقبل على جهة السبب نحو «ضربت زيدا حتى بكى» و «لأضربنه حتى يبكى».

---

(١) ب، ج.

(٢) ب.

ومذهب الجمهور أنها ابتدائية كما سبق، لأنها إنما تعطف المفردات.

وثمرة الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع فى يبكى على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب، ثم انتقل إلى فاء الجواب فقال:

وبَعْدَ فَا جوابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ أنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

يعني: أن «أن» تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1] أو طلب وهو أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن، فالأمر نحو «اضرب زيدا فيستقيم» والنهى ﴿لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾[2] والدعاء ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا﴾[3] والاستفهام ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[4] والعرض قول بعض العرب «ألا تقع الماء فتسبح» يريد: فى الماء. والتحضيض «هلا أمرت فتطاع» والتمنى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾[5].

والتمنى يكون بليت كما مثل أو بألا نحو «ألا رسول لنا منا فيخبرنا» وبلو كقوله[6]: لو نُعان فننهدا.

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٢) من الآية ٦١ من سورة طه.

(٣) من الآية ٨٨ من سورة يونس.

(٤) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

(٥) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٦) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: سرينا إليهم فى جموع كأنها   جبال شرورى . . .

اللغة: «جموع» جمع جمع، وهو الجماعة «شرورى» اسم جبل لبنى سليم «نعان» - على صيغة المبنى للمجهول - من العون «فننهدا» من نهد إلى العدو ينهد - بالفتح فيهما - أى: نهض، ومنه المناهدة فى الحرب، وهى المناهضة.

الإعراب: «سرينا» فعل وفاعل «إليهم» جار ومجرور متعلق بسرينا «فى جموع» جار ومجرور فى محل نصب على الحال، والتقدير: سرينا إلى هؤلاء القوم ونحن فى جماعة «كأنها» كأن واسمها «جبال» خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة «شرورى» مضاف إليه «لو نعان» نعان فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير «فننهدا» مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء وفاعله ضمير مستتر فيه. =

ومنع المصنف كون لو للتمني وقال: التقدير: وددنا لو نعان، فهو جواب تمن إنشائي كجواب ليت.

وقد فهم من كلامه أنه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء مقصودا بها (الجواب)[1] لإضافتها إلى الجواب احترازا من الفاء التي لمجرد العطف كقولك «ما تأتينا فتحدثنا» بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا؛ فيكون الفعلان مقصودا نفيهما؛ وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا، على إضمار مبتدأ؛ فيكون المقصود نفي الإتيان وإثبات الحديث، وإذا قصد بها معنى الجزاء والسببية لم يكن الفعل بعدها إلا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا، فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول.

الثاني: أن يكون النفي والطلب محضين، واحترز بذلك «عن»[2] النفي الذي ليس بمحض نحو «ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا». ومن الطلب الذي ليس بمحض، والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصل في ذلك، فاحترز من أن يكون بمصدر نحو «سقيا» أو باسم فعل نحو «صه» أو بلفظ الخبر نحو «رحم الله زيدا» فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب، وسيأتي الخلاف في بعض ذلك.

تنبيهات:

الأول: قال في شرح الكافية: النفي الذي لا جواب له منصوب لكونه ليس نفيا خالصا بأربعة أمثلة «ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا» و «ما تزال تأتينا فتحدثنا» و «ما قام فيأكلُ إلا طعامَه» وقول الشاعر[3]:

= الشاهد: قوله «لو نعان» فإن «لو» هنا للتمني، ونصب الفعل بعدها بإضمار «أن» وهو فننهدا. أي: فأن ننهدا.

(١) أ، ج وفي ب (الجزاء).

(٢) ب، ج وفي أ (من).

(٣) قائله: هو الفرزدق - وهو من الطويل. =

وما قامَ مِنَّا قائمٌ فى نَدِيِّنا   فينطِقُ إلا بالَّتى هىَ أعرفُ

وتبعه الشارح فى التمثيل بهـا، فأما الأولان فالتمثيل بهما صحيح، وأما الآخران فالنصب فيهما جائز، فإن النفى إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب. نصّ على ذلك سيبويه، وعلى النصب أنشد:

فينطِقَ إلا بالتى هى أعرفُ

الثانى: ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها، لأنها فى ذلك عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم، والتقدير فى نحو «ما تأتينا فتحدثنا» ما يكون منك إتيان فحديث، وكذلك يقدر فى جميع المواضع.

الثالث: شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو «لِمَ ضربْتَ زيداً فيجازيك» لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه، وهو مذهب أبى على، ولم يشترط ذلك المغاربة، وحكى ابن كيسان «أين ذَهبَ زيد فنتبعَهُ؟» - بالنصب، والفعل فى ذلك محقق

= **اللغة**: (ندينا) - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن غنى - مجلس القوم ومكان حديثهم (إلا بالتى هى أعرف) أى بالأشياء التى هى معروفة.

المعنى: إذا نطق منا ناطق فى مجلس جماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.

الإعراب: «وما قام» الواو عاطفة وما نافية «قام» فعل ماض «منا» جار ومجرور فى محل رفع صفة لقائم «قائم» فاعل لقام، والتقدير: وما قام قائم كائن منا، والأحسن أن يكون «منا» فى محل نصب على الحال «فى ندينا» جار ومجرور متعلق بمحذوف، أى: كائن فى ندينا أو كائنا على الحال «فينطق» - بالرفع - عطفا على قوله «قام» وإنما لم ينصب، لأن النفى ليس بخالص «إلا» أداة استثناء من النفى فيكون إثباتا «بالتى» اسم موصول صفة لمحذوف، أى: بالأشياء التى «هى» ضميرمنفصل مبتدأ «أعرف» خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد: قوله «فينطق» حيث رفعه الشاعر، لأن من شرط النصب بعد النفى أن يكون النفى خالصا، وههنا ليس كذلك.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٦٤، وابن الناظم، وسيبويه ١/٤٢٠، والشاهد ٦٦٦ فى الخزانة.

الوقوع، فإذا لم يمكن سبك مصدر من الجملة سبكناه من لازمها، والتقدير: ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا.

ثم انتقل إلى الواو فقال:

والواوُ كالفَا إنْ تُفِدْ مفهُومَ مَعْ كَلا تكُنْ جَلْدًا وتُظْهِرَ الجزَعْ

يعنى: أن الواو تضمر أن بعدها وجوبا بعد النفى والطلب بشرطهما، كما أضمرت بعد الفاء بشرط أن تفيد المعية، كقوله «لا تكن جلداً وتظهر الجزع» أى: لا تجمع بين الأمرين، وهى يومئذ عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم كما تقدم فى الفاء وأو.

واحترز من أن يقصد التشريك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلا على فعل نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بالجزم أو بقصد الاستئناف نحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» - بالرفع - وأمثلة النصب بعد الواو معلومة من أمثلة الفاء فلا نطول بذكرها.

قال الشيخ أبو حيان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو فى الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغى أن يقدم على ذلك إلا بسماع.

تنبيهات:

الأول: الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء، وقد تقدم.

الثانى: قد علم أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء، وقولهم تقع الواو فى جواب كذا وكذا تجوز ظاهر، وزعم بعضهم أن النصب بعد الواو، وهو على معنى الجواب، وليس بصحيح.

وبعدَ غيرِ النفىِ جزْمًا اعتَمِدْ إنْ تسقُطِ الفا والجزاءُ قد قُصِدْ

انفردت الفاء بأن الفعل بعدها سينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء نحو[1]:

---

(١) قائله: هو امرؤ القيس - وهو من الطويل.
وعجزه: بِسِقْطِ اللوَى بين الدّخُولِ فَحَوْمَلِ =

قِفَا نَبْكِ مِن ذكرَى حَبيبٍ ومنزلِ

وذلك إنما يكون بعد الطلب، والأمثلة ظاهرة.

وأما النفى فليس له جـواب مجزوم، فـإنه يقتضى تحـقيق عدم الوقوع كـما يقتضـى الإيجاب تحقق الوقوع، فلا يـجوز بعده كما فى الإيجـاب، ولذلك قال: وبعد غير النفى جزما.

واحترز من ألا يقصد الجزاء، فإنه لايجزم بل يرفع، إما مقصودا به الوصف نحو «ليت لى مالا أنفق منه» أو الحال أو الاستئناف (ويحتملهما)[1] قوله تعالى: ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لاَّ تَخَافُ دَرَكًا ﴾[2].

تنبيه:

إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء، ففى جازمه أقوال:

الأول: أن لفظ الطلب ضـمن معنى حرف الشـرط فجـزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف ونسبه إليه الخليل وسيبويه.

والثانى: أن الأمر والنهى وبـاقيهـا نابت عن الشرط - أى: حـذفت جملة الشرط وأنيـبت هذه فى العمل منابها فـجزمت، وهو مذهب السيـرافى والفارسى وابن عصفور.

= **اللغة:** «بسقط اللوى» - بكسر السين وسكون القاف - منقطع الرمل، واللوى - بكسر اللام - حيث يلتوى الرمل ويرق.

وإنما خص منقطع الرمل وملتواه، لأنهم كـانوا لا ينزلون إلا فى صـلابة من الأرض، ليكون ذلك أثبت لأوتاد الأبنية «والدخول والحومل» بلدان.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التى كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قفـا» فعل أمر مـبنى على حذف النون وألف الاثنين فـاعل «نبك» فعل مـضارع مجـزوم فى جواب الأمر وعلامـة جزمه حـذف الياء والكسرة قـبلها دليل عليهـا والفاعل ضميـر مستتر تقـديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور مـتعلق بنبكى «حبيب» مـضاف إليه «ومنزل» عطف على حبيب «بسـقط» جار ومجرور متعلق بقفـا «اللوى» مضاف إليه «بين» ظرف مكان «الدخول» مضاف إليه «فحومل» عطف على الدخول.

الشاهد: قوله «نبك» فإنه جواب الأمر فلذلك جزم وهو غير مقترن بالفاء.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٦٧، وابن هشام فى القطر ص٧٨.

(١) ب، ج وفى أ (ويحتملها).

(٢) من الآية ٧٧ من سورة طه.

والثالث: أن الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين.

والرابع: أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال (ألا تنزل تُصِبْ خيرا).

«فمعناه لِتُصب خيرا»، وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف.

والمختار القول الثالث، لا ما اختاره المصنف لأربعة أوجه:

أحدها: أن ما ذهب إليه يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد فى موضع.

والثانى: أن الإضمار أسهل من التضمين، لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل.

والثالث: أن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة فى تضمين الطلب معنى الشرط، لأنه يدل عليه بالالتزام.

والرابع: أن الشرط لابد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له (مع معنى)[1] حرف الشرط، لما فى ذلك من التعسف، ولا مقدرا بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه.

وشَرْطُ جَزْمٍ بعد نهى أنْ تَضعْ ... إنْ قَبْلَ لا دونَ تَخالُفٍ يَقَعْ

يعنى: أن شرط جزم الجواب بعد النهى أن يصح إقامة شرط منفى مقامه، وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير إن قبل لا النافية نحو (لا تدنُ من الأسد تسلم) (فهذا يصح جزمه لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد تسلم)[2] بخلاف «لا تدن، من الأسد يأكلك» فإن هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنى بتقدير إن لا تدن، هذا مذهب الجمهور وأجاز الكسائى جزم جواب النهى مطلقا ولا يشترط تقدير إن قبل لا، بل يقدر إن تدن من الأسد يأكلك.

وذكر فى شرح الكافية أن غير الكسائى لا يجيز ذلك.

قلت: وقد نسب (ذلك)[3] إلى الكوفيين.

---

(١) ب.

(٢) ب، ج.

(٣) ب، ج.

واستدل الكسائى بالقياس على النصب، لأن المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى ﴿لا تفتروا على الله كذبًا﴾[1] وبالسماع قول النبى ﷺ «فلا يقربنّ مسجدنا يُؤذِنا بريح الثوم» وقوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدى كفارا يضربْ بعضكم رقاب بعض» وقول أبى طلحة لرسول الله ﷺ «لا تشرفْ يُصبْك سهمٌ».

وأجيب بأن القياس على المنصوب لا يحسن، لأن النصب بعد الفاء يكون فى النفى ولا جزم فيه.

وأما السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل مع أن الرواية المشهورة «يؤذينا» و «يضربُ» - بالرفع - ويحتمل أن يكون يضرب بعضكم على الإدغام نحو: ﴿ويجعل لكم﴾[2].

تنبيه:

شرط الجزم بعد الأمر بتقدير إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهى بتقدير إن لا تفعل فيمتنع الجزم فى نحو «أحْسِن إلىّ لا أحسن إليك» فإنه لا يجوز «إن تُحْسِنْ إلى لا أحسن إليك» لكونه غير مناسب، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائى فيه.

والأمرُ إنْ كانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلا   تَنْصِبْ جَوَابَهُ وجَزْمَهُ اقْبَلا

إذا دل على الأمر بخبر بفعل ماض أو مضارع أو باسم فعل أو باسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا، كقولهم «اتقى الله امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه» وقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[3] وقول الشاعر[4]:

---

(١) سورة طه ٦١.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الحديد، وسورة نوح ١٢.

(٣) من الآية ١١، ١٢ سورة الصف.

(٤) قائله: هو عمرو ابن الإطنابة الخزرجى - والإطنابة اسم أمه، واسم أبيه: زيد بن مناة - وهو من الوافر.

وصدره: وقَوْلى كُلما جَشَأتْ وجَاشَتْ.

اللغة: «جشأت» ثارت ونهضت من فزع أو حزن، والضمير للنفس «جاشت» فزعت وغلت من حمل الأثقال كما تغلى القدر «تحمدى» يحمدك الناس. =

مكانَكِ تُحْمَدِى أو تَسْتَرِيحى

وقولهم: «حسبُك ينم الناس» لأن المعنى ليتق وآمنوا واثبتى واكفف.

وأجاز الكسائى النصب نحو «صه فأحدثك» و «حسبك فينام الناس».

ومذهب الجمهور منع ذلك، لأن النصب إنما هو بإضمار «أن» والفاء عاطفة على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوها لا تدل على المصدر، لأنها غير مشتقة، ولذلك قال: فلا تنصب جوابه.

تنبيهات:

الأول: ذكر فى شرح الكافية: أن الكسائى انفرد بجواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر نحو «صه» أو خبر بمعنى الأمر نحو «حسبك».

قلت: وافقه ابن عصفور فى جواز نصب جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جنى، والذى انفرد به الكسائى ما سوى ذلك.

الثانى: أجاز الكسائى (أيضا)[1] نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: «غفر الله لزيد فيُدخلَه الجنةَ».

= المعنى: إن همتى وشجاعتى جعلتنى أقول لنفسى كلما فزعت وضجرت من مشقات الحرب - اثبتى تحمدى بالصبر والشجاعة، أو تستريحى من عناء الدنيا بالقتل فى موطن الشرف والفخار.

الإعراب: «وقولى» الواو عاطفة وقولى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف إليه «كلما» ظرف زمان متعلق بقولى منصوب و «ما» حرف مصدرى «جشأت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «وجاشت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى اثبتى والفاعل أنت والكاف حرف خطاب - أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل النقل، والجملة مقول القول خبر المبتدأ «تحمدى» فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون وياء المخاطبة فاعل «أو تستريحى» أو حرف عطف تستريحى فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون والياء فاعل.

الشاهد: قوله «تحمدى» حيث جزم النون لوقوعه فى جواب الأمر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٥٦٩/٣، وابن هشام ٣٨٤/٣، والمكودى ص١٤٦، وذكره ابن هشام فى الشذور ص٣٦٠، والقطر ص٢٦٣.

(١) أ، ج.

الثالث: «حسبك» فـي قولك «حسبك ينم الناس» مـبتدأ وخبـره محذوف، أى: حسـبك السكوت، وهو لا يظهر، والجملة مـتضمنة معنى اكـفف، وزعمت جماعـة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خـبر، لأنه فى معنى ما لا يخـبر عنه، وقال بعضـهم: لو قيل: إنه اسم فعل مـبنى والكاف للخطـاب، وضم لأنه كان مـعربا فحمل فى البناء على قبل، وبعد، لم يبعد.

والفعلُ بعدَ الفاءِ فى الرَّجا نُصِبْ   كنَصْبِ مَا إِلى التمنِّى يَنْتَسِبْ

قال فى شرح الكافية: ألحق الفراء الرجـاء بالتمنى فجعل له جوابا منصوبا، وبقـوله أقول؛ لثـبوت ذلك سمـاعا، ومنه قـراءة حفص عن عـاصم ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[1] انتهى، وكذلك قوله تعالى ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾[2].

ومذهب البصـريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتـأولوا ذلك بما فيه بُعد.

وقول أبى مـوسى: وقد أشْرَبَهـا معنى ليت مَن قرأ «فـأطلعَ» نصباً يقـتضى تفصيلاً[3].

فإن قلت: فهل يجـوز جزم جواب الترجى إذا أسقـطت الفاء عند مَن أجاز نصبه؟

قلت: نعم، وفى الارتشـاف، وسمع الجـزم بعد التـرجى فدل على صـحة مذهب الكوفيين.

وإنْ على اسْمٍ خالصٍ فعلٌ عُطِفْ   تَنصِبُهُ أنْ ثابتًا أو مُنحَذِفْ

قد تقدم أن «أن» تضمر جوازا فى موضعين:

---

(١) من الآية ٣٦، ٣٧ من سورة غـافر - فـاطلع - بالنصب - فى جواب قولـه تعالى «أبلغ الأسباب. أسباب السموات».

(٢) من الآية ٣، ٤ من سورة عبس.

(٣) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التمنى نصب الفعل التالى للفاء فى جوابه، وإن لم يشرب معنى التمنى لم ينصب.

أحدهما: بعد لام كى إذا لم يكن معها «لا» وقد سبق بيانه.

والآخر: بعد العاطف على اسم خالص، وهو المذكور فى البيت، والعاطف المذكور هو: «الواو» و «الفاء» و «ثم» و «أو».

فالواو كقوله[1]: لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيْنِى

والفاء كقوله[2]:

---

(١) قائلته: هى ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبى سفيان - وهو من الوافر.

وعجزه: أحب إلى من ليس الشفوف

اللغة: «عباءة» - بفتح العين - جبة من الصوف «تقر عينى» كناية عن سكون النفس وعدم طموحها إلى ما ليس فى يدها «الشفوف» جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

المعنى: ولبس كساء غليظ من صوف مع سرورى وفرحى - أحب إلى نفسى من لبس الثياب الرفيعة القيمة مع استيلاء الهموم علىّ.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ «عباءة» مضاف إليه «وتقر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل «عينى» فاعل تقر وياء المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضا «الشفوف» مضاف إلى لبس.

الشاهد: قولها «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التى تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٧٥١، وابن عقيل ٢/٦٦، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٦، والمكودى ص١٤٧، وابن هشام ٣/٣٨٧، وفى الشذور ص٣٢٨، والقطر ص٦١، والمغنى ٢/٣٤، وفى شرح المفصل ٣/٢٤، والشاهد ٦٥٨ فى الخزانة.

(٢) قائله: لم ينسب لقائل - وهو من البسيط.

وعجزه: ما كنتُ أوثرُ إترابا على تَرَبِ

اللغة: «توقع» انتظار «المعتر» - بتشديد الراء الفقير «إترابا» - الإتراب، وهو الغنى وكثرة المال، وهى مصدر أترب الرجل إذا استغنى «ترب» الفقر والعوز - وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أننى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى عن الفقر.

الإعراب: «لولا» حرف امتناع لوجود «توقع» مبتدأ وخبره محذوف وجوبا «معتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة أرضيه فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة وفاعله ضمير مستتر والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» =

لولا توقُّعُ مُعترٍّ فأرضِيَهُ

وأو كقراءة غير نافع ﴿أو يُرسلَ رسولاً﴾[1].

وثم، كقوله[2]: إنّى وقَتْلِى سُلَيْكًا ثم أعْقِلَهُ ....

ونصَّ بعضهم أن ذلك لا يجوزِ فى غير هذه الأحرف.

= فعل ماض ناقص واسمه «أوثر» فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة في محل نصب خبر كان وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا «إترابا» مفعول لأوثر «على ترب» متعلق بأوثر.

الشاهد: قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد الفاء التى تقدم عليها اسم صريح وهو توقع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٧١، وابن عقيل ٢/٢٦٧، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٦، والمكودى ص١٤٧، وابن هشام ٣/٣٨٨، وفى الشذور ص٣٢٩.

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى - بالنصب عطفا على «وحيا».

(٢) قائله: هو أنس بن مدركة الخثعمى - وهو من البسيط.

وعجزه: كالثور يُضرَبُ لـمَّا عافَتِ البَقرُ

اللغة: «سليكا» - بضم السين - اسم رجل - وسبب هذا أن سليكا مر فى بعض غزواته ببيت من خثعم وأهلـه خلوف فرأى فيهن امرأة بضـة شابة فنال منها، فعلم أنـس بذلك فأدركه فقتله، وأنشد هذا البيت «أعقله» من عقلـت القتيل - أعطيت الدية، «عافت البقر» كرهت وامتنعت.

المعنى: يشبـه نفسه إذ قـتل سليكا ثم وداه، بالثور يضـربه الراعى لتشرب الإناث من البـقر، والجامع بينهما تلبس كل منهما بالأذى، لينتفع سواه.

الإعراب: «إنى» حرف توكـيد ونصب وياء المتكلم اسـمه «وقتلى» عـاطفة على اسم إن وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول قتل «ثم» عاطفة «أعقله» فعل مضارع منـصوب بأن مضمرة جـوازا بعد ثم، وفاعله مسـتتر فيـه والهاء مفعـول «كالثور» متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبنى للمـجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الثـور، والجملة فى محل نصب حـال من الثور «لما» حرف ربط «عـافت» فعل ماض والتاء للتأنيث «البقر» فاعل عاف.

الشاهد: قوله «أعقله» حيث نصب بعد ثم العاطفة بأن مضمرة جوازا، وقد عطفت فعلا على اسم صريح فى الاسمية وهو «قتلى».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشـمونى ٣/٥٧١، وابن عقيل ٢/٢٦٦، وابن الناظم، والمكودى ص١٤٧، والسيوطى ص١١٦، وابن هشام ٣/٣٨٩، وفى الشذور ص٣٣٠.

تنبيهات:

الأول: إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر، كما قال بعضهم، ليشمل غير المصدر، فإن ذلك لا يختص به، فتقول «لولا زيدٌ ويُحْسِنَ إلىّ لهلكتُ».

الثاني: المراد بالخالص ما ليس مؤولا بالفعل، واحترز به من نحو «الطائرُ فيغضَبُ زيد الذباب» فإنه معطوف على اسم، ولا ينصب لأن الطائر بمعنى الذى يطير، ويخرج أيضًا بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم، فإنه يجب «فيه»[1] إضمار أن كما تقدم.

الثالث: تجوز فى قوله «فعل عطف» فإن المعطوف فى الحقيقة إنما هو المصدر.

الرابع: أشار بقوله «ثابتا أو منحذف» إلى جواز إظهار أن وإضمارها بعد العاطف المذكور.

الخامس: أطلق في العاطف ولم يسمع فى غير الأحرف الأربعة (المذكورة)[2] كما تقدم.

وشذَّ حَذْفُ أنْ ونَصْبٌ فى سوَى ... ما مَرَّ، فاقبَلْ منهُ ما عَدْلٌ رَوَى

يعنى: أن حذف «أن» مع النصب فى غير المواضع المنصوبة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول، كقول العرب «خُذ اللصَّ قبل يأخذَك» و «مُرْهُ يحفرَها» وقرأ الحسن ﴿أفغيرَ الله تأمُرونى أعبدَ﴾[3] ومنه قول الشاعر[4]:

ونَهَنْهتُ نَفْسِي بعدَ ما كِدْتُ أفعَلَه

---

(١) أ، ج.

(٢) أ، ج.

(٣) من الآية ٦١ من سورة الزمر.

(٤) قائله: هو عامر بن جوين الطائى - وهو من الطويل.

وصدره: فلم أرَ مثلهَا خُباسَةَ واجد

اللغة: «خباسة» بضم الخاء وتخفيف الباء - المغنم، قاله الجوهرى «نهنهت نفسى» زجرتها وكففتها.

المعنى: قال الأعلم: وصف ظلامة هم بها ثم صرف نفسه عنها هـ.

الإعراب: «فلم» حرف نفى «أر» فعل مجزوم بحذف حرف العلة فإن كانت الرؤية علمية كانت «مثلها» فى موضع المفعول الثانى، وإن كانت بصرية جاز لك وجهان: أحدهما: =

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «فاقبل منه ما عدل روى» أنه مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، ونصّ على ذلك فى غير هذا الموضع، وقال فى التسهيل: وفى القياس عليه خلاف. انتهى.

والجواز مذهب الكوفيين ومن وافقهم والصحيح قصره على السماع، لقلته.

الثانى: قد يفهم من قوله «وشذ حذف أن ونصب» أن حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل، فإنه جعل منه قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[1] قال: ويريكم صلة لأن حذفت وبقى يريكم مرفوعا، وهذا هو القياس، لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله. انتهى.

وهذا مذهب أبى الحسن، أجاز حذف «أن» ورفع الفعل دون نصبه، وجعل منه قوله تعالى ﴿قل أفغيرَ الله تأمرونى أعبدُ﴾، وذهب قوم إلى أن حذف «أن» مقصور على السماع مطلقا، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح.

والثالث: ما ذكره من أن حذف «أن» والنصب فى غير ما مرّ شاذ، ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بالنصب بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء وسيأتى[2].

= أن يكون مفعولا وقوله «خباسة واجد» بدل من مثلها ومضاف إليه. والآخر: أن يكون مثلها صفة خباسة ولكن لما تقدم عليها انتصب على الحال «نهنهت» فعل وفاعل «نفسى» مفعول به والياء مضاف إليه «بعد» منصوب على الظرفية «ما» مصدرية «كدت» كاد واسمها «أفعله» جملة فى محل نصب خبر كاد.

الشاهد: قوله «أفعله» حيث حذفت «أن» وبقى عملها وهو نصب أفعله، لأن أصله أن أفعله.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٧٢، وابن الناظم، والمكودى ص١٤٧، والهمع ١/٣٣، وسيبويه ١/١٥٥، والإنصاف ٢/٣٢٨.

(١) من الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٢) وفى هامش المخطوطة نسخة أ قوله «بل هو مقيد بالنصب إلخ (كذا)» فى عدة نسخ، ولعل صواب العبارة بغير النصب كما يعلم بالتأمل، شيخنا. هـ.

عوامل الجزم

هى ضربان: أحدهما: يطلب فعلا واحدا، والآخر: يطلب فعلين.

فالأول أربعة أحرف ذكرها فى قوله:

بِلاَ وَلامٍ طَالِبا ضَعْ جَزْمَا فى الفِعْلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

أما «لا» فتكون للنهى نحو ﴿لا تَحْزَنْ﴾[1] وللدعاء نحو ﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾[2].

وأما «اللام» فتكون للأمر نحو ﴿لِيُنفِقْ﴾[3] والدعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[4].

ولذلك قال «طالبا» فشمل الأمر والنهى والدعاء، واحترز به من «لا» غير الطلبية وهى النافية والزائدة، ومن لام غير طلبية كاللام التى ينتصب المضارع بعدها.

فأما «لا» فقال الشارح تصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا، وقد تصحب فعل المتكلم، فسوى بين المخاطب والغائب فى الكثرة، ولم يفصل فى المتكلم بين فعل الدعاء (وفعل)[5] المفعول، وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل، وفصّل بعضهم فقال: إذا بنى الفعل للمفعول جاز دخول «لا» عليه سواء كان لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب، وإذا بنى للفاعل فالأكثر أن يكون للمخاطب ويضعف للمتكلم نحو[6]:

لا أعْرِفَن رَبْرَبا حُورا مَدَامِعُها

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٥) أ، ب.

(٦) قائله: هو النابغة الذبيانى. يخوف بنى فزارة من النعمان بن الحارث الغسانى، ويحذرهم بأسه، وكانوا قد نزلوا أرضا يحميها - وهو من البسيط.

وعجزه: مُردفَاتٍ علَى أعقَابِ أكوَارِ

=

والغالب نحو «لا يخرجْ زيد».

وأما «اللام» فـتدخل على فعل المفعـول مطلقا نحو «لأعن بحاجـتك ولتعن بحاجتى وليعن زيد بالأمر».

وتدخل على فعل الفاعل مسندا إلى الغائب نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾(١) وإلى المتكلم مشاركا نحو ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾(٢) أو مفردا كقـوله فى الحديث «قومُوا فَلأصلِّ لكم» وذكر الشارح: أن دخولها على مـضارع الغائب والمتكلم كثير، وذكر فى الكافية: أن دخولها على مضارع المتكلم قليل، لكنه أكثر من دخول «لا».

وأما مـضارع المخاطب المبنى للفـاعل فدخولهـا عليه قليل اسـتغناء بصيـغة أفعل، قالوا: وهى لغة رديئة.

وقال الزجـاجى: هى لغة جـيدة، ومن دخـولها قـراءة عثمـان وأبى وأنس ﴿فبذلك فلتَفْرَحُوا﴾(٣).

= المعنى: لا يكن نساء جميلات تشبه الغزلان أو بقـر الوحش فى الرشاقة وخفة الحركة وحور العين فأعرفهـا - قد ركبن خلف الراكبين على مؤخر الرحل، فأقيم المسـبب مقام السبب، وكانت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن.

اللغة: «ربربا» اسم للقطيع من بقـر الوحش أو الظباء «حورا» جمع حـوراء - من الحور وهو شدة سواد العين مع شـدة بياضها «مدامـعها» جمع مدمـع - اسم مكان - والمراد العيون، لأنها أماكن الدمع «مـردفات» مركبات خلف الراكبين «أكـوار» - جمع كور - وهو الرحل بأداته «أعقاب» جمع عقَب - وهو المؤخر من كل شيء.

الإعراب: «لا» ناهية «أعرفن» فعل مـضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التـوكيد فى محل جزم بلا والفاعل ضمير مستتر، ويجوز جعل «لا» نافية «ربربا» مفعول أعرفن «حورا» صفة لها «مدامعهـا» مرفوع بحورا ومضاف إليه «مردفات» حـال من «ربربا» أو صفة ثانية «على أعقاب» جار ومجرور متعلق بمردفات «أكوار» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لا أعـرفن» فإن لا ناهيـة والمضارع المجـزوم بها محـلا للمتكلم، وهـو مبنى للمعلوم - وذلك شاذ -.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية الأشمـونى ٣/٥٧٣، وابن هشام ٣/٣٩١، وابن الناظم، وذكره ابن هشام في مغنى اللبيب ١/١٩٩.

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٥٨ من سورة يونس.

وقوله فى الحديث «لتأخُذُوا مصَافكُمْ».

تنبيهات:

الأول: زعم بعضهم أن أصل «لا» الطلبية لامُ الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت، وزعم السهيلى: أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ وهما زعمان ضعيفان.

الثانى: لا يفصل بين «لا» ومجزومها (بمعموله)[1] إلا فى ضرورة كقوله[2]:

.... ولا ذَا حَقٍّ قَوْمِكَ تَظْلِمِ

أراد ولا تظلم ذا حق قومك.

قال فى شرح الكافية: وهذا ردىء. لأنه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور. انتهى.

قال فى التسهيل: وقد يليها معمول مجزومها (ولم ينبه على اختصاصه بالضرورة، وقد أجازه بعضهم فى قليل من الكلام نحو «لا اليومَ تضرِبْ زيداً»).

الثالث: فى كلام ابن عصفور والأبدى ما يدل على جواز حذف (مجزومها)[3] إذا دل عليه دليل (قالا)[4] كقولك «اضرب زيدا إن أساء» وإلا فلا، أى: فلا تضربه.

---

(١) ب، ج وفى أ (بمعمولها).

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: وقالوا أخانا لا تَخشعِ لظالم عَزِيز ....

الإعراب: «قالوا» فعل وفاعلَ «أخانا» منادى بحرف نداء محذوف ومضاف إليه «لا تخشع» جملة من الفعل والفاعل وقعت مقول القول «لظالم» جار ومجرور متعلق بالفعل «عزيز» صفة لظالم. «لا» ناهية «تظلم» مجزوم بلا «حق قومك» حق مفعول به لتظلم تقدم عليه وقوم مضاف إليه «ذا» اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، وأصل الكلام، ولا تظلم حق قومك يا هذا، وقال العينى: ذا حق قومك مفعولان لتظلم.

الشاهد: قوله «ولا ذا حق قومك تظلم» حيث فصل بين لا ومجزومها.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٤، وذكره السيوطى فى همع الهوامع ٢/٥٦.

(٣) أ.

(٤) أ وفى ب (بالا) وفى ج (فلا).



قال فى الارتشاف: ويحتاج إلى سماع.

الرابع: حركة لام الطلب الكسرة، قال فى التسهيل: وفتحها لغة.

قلت: فتحها حكاه الفراء عن بنى سليم، فحكى عنه مطلقا كما فى التسهيل، وعنه تفتح لفتحة الياء بعدها، فظاهر هذا أنها لا تفتح إذا انضم ما بعدها نحو «ليكرم» أو انكسر نحو «لتأذن»، وعنه أيضا ما نص عليه فى سورة النساء، وهو قوله: وبنو سليم يفتحونها إذا استؤنفت، يريد: أنهم لا يفتحونها إلا إذا لم يكن قبلها واو أو فاء أو ثم.

الخامس: يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم، ولا ضرورة، خلافا لمن زعم ذلك.

ومذهب الأكثرين أن تسكينها حمل على عين فَعِل، ورده المصنف بأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا فى الاضطرار، وهو عنده رجوع إلى الأصل، لأن لهذا اللام الأصالة فى السكون من وجهين: أحدهما: مشترك. وهو كون السكون مقدما على الحركة. والثانى: مختص. وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بباء الجر.

السادس: مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا فى الشعر، ومنع المبرد حذفها فى الشعر أيضا وإن كان النحويون أنشدوا[1]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نَفْسٍ . . .

---

(١) قائله: هو من شواهد سيبويه ولم ينسبه ولكن منهم من نسبه إلى أبى طالب، ومن الناس من ينسبه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب - وهو من الوافر.

وعجزه: إذَا ما خِفْتَ مِن شىء تَبَالا

اللغة: «التَبال» سوء العاقبة أو الهلاك - وهو بفتح التاء.

الإعراب: «محمد» منادى بحرف نداء محذوف يا محمد «تفد» فعل مضارع مجزوم بلام دعاء محذوفة وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها «نفسك» مفعول به وضمير المخاطب مضاف إليه «كل» فاعل تفد «نفس» مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» زائدة «خفت» فعل وفاعل، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «من أمر» جار ومجرور متعلق بخاف «تبالا» مفعول به لخاف، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

=

فإنه لا يعرف قائله، ويحتمل أن يكون خبرا وحذفت الياء استغناء بالكسرة، وأجاز الكسائى حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾[1] وذكر فى شرح الكافية أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب:

كثير مطرد، وهو حذفها بعد أمر بقول كالآية.

وقليل جائز فى الاختيار، وهو حذفها بعد قول غير أمر، كقوله[2]:

قلتُ لبوَّابٍ لَدَيْهِ دارُها　　　تِيذَنْ فإنى حَمُوها وجارُهَا

قال وليس مضطرا؛ لتمكنه من أن يقول ائذن، وليس لقائل أن يقول: إن هذا من تسكين المتحرك، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع، فسكن اضطرارا؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء، فكان يقول «تأذَن إنى».

وقليل مخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه. كقول الشاعر[3]:

= الشاهد: قوله «تفد» فعل مضارع لم يتقدمه ناصب ولا جازم، ولكنه جاء على صورة المجزوم، فقدره العلماء مجزوما بلام أمر محذوفة وأصله لتفد.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٧، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٥٥، وابن هشام فى الشذور ص٢٢٢، وسيبويه ١/٤٠٨، والشاهد ٦٨٠ فى الخزانة.

(١) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

(٢) قائله: هو منصور بن مرثد الأسدى - وهو من الرجز.

الإعراب: «قلت» فعل وفاعل «لبواب» جار ومجرور متعلق بالفعل «لديه» فى محل رفع خبر مقدم «دارها» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه والجملة فى محل جر صفة لبواب «تيذن» - بكسر التاء - مقول القول «فإنى» الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب والضمير المتصل بها اسمها «حموها» خبر إن ومضاف إليه «وجارها» عطف على حموها.

الشاهد: قوله «تيذن» إذ أصله لتيذن، فحذف اللام وأبقى عملها، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول إيذن.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٥، والسيوطى فى الهمع ٢/٥٦.

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - يخاطب الشاعر به ابنه لما تمنى موته - وهو من الطويل.

الإعراب: «فلا» الفاء عاطفة ولا ناهية «تستطل» فعل وفاعله ضمير مستتر فيه «منى» جار ومجرور متعلق بالفعل «بقائى» مفعول به للفعل والياء مضاف إليه «ومدتى» عطف على =

فلا تَستَطِلْ مِنى بقائى ومُدَّتِى ولكن يكنْ للخيرِ منكَ نَصِيبُ

وقال فى التسهيل: ويلزم فى النثر فى فعل غير الفاعل المخاطب، وفى بعض النسخ مطلقا، خلافا لمن أجاز حذفها فى (نحو)[1] «قل له لِيفعل» وهو خلاف ما فى الكافية وشرحها.

وأما «لم» و «لما» أختها، فينفيان المضارع ويصرفان معناه إلى المضى وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين، لا لفظ الماضى إلى المضارع خلافا لأبى موسى ومن وافقه (وقد)[2] نسب إلى سيبويه.

ويختلفان فى أمور:

الأول: أن النفى بلم لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون منقطعا نحو ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[3]، وقد يكون متصلا نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[4] بخلاف «لما» فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

الثانى: أن الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختيارا، وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا﴾[5]، ولا يجوز حذفه بعد «لم» إلا فى الضرورة، كقوله[6]:

= ما قبله وقيل: إن بقائى بيان لقوله منى أو بدل منه «ولكن» لاستدراك «يكن» أصله ليكن وهو فعل مضارع من كان الناقصة «للخير» جار ومجرور خبر يكن تقدم على اسمه «نصيب» اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة «منك» فى موضع النصب على الحال من نصيب، والتقدير: حال كون النصيب منك، ويجوز أن يكون في محل رفع صفة لنصيب، والتقدير: ليكن نصيب كائن منك لأجل الخير.

الشاهد: قوله «يكن» أصله ليكن فحذفت لام الأمر للضرورة وأبقى عمله.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٧٥، وابن الناظم.

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفى أ (وهذا).

(٣) من الآية ١ من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود - قال ابن الحاجب: لما هذه جازمة حذف مجزومها، والتقدير: وإن كلا لما يهملوا، وقال ابن هشام: الأولى أن يكون التقدير: وإن كلا لما يوفوا أعمالهم، أى: أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها.

(٦) قائله: هو إبراهيم بن هرمة القرشى، وهرمة جده الأعلى - وهو من الكامل. =

احفَظْ وديعتَكَ التى استُودِعْتَهَا   يَوْمَ الأعارِبِ إنْ وصَلْتَ وإنْ لَمِ

الثالث: إن «لم» تصحب أدوات الشرط نحو «إن لم» و «الولم» بخلاف «لما».

الرابع: إن «لم» قد يفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً، كقوله[1]:

.. كأنْ لم سِوَى أهْلٍ مِنَ الوحْشِ تُؤْهَلِ

قال فى التسهيل: وقد يلى لم معمول مجزومها اضطرارا، ولم يذكر ذلك فى «لما».

وقال فى شرح الكافية: وانفردت «لم» بأشياء:

= **اللغة**: «يوم الأعارب» يوم معهود من أيام العرب.

الإعراب: «احفظ» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «وديعتك» مفعول به ومضاف إليه «التى» اسم موصول نعت للوديعة «استودعتها» ماض مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل، وهى مفعوله الأول و «ها» مفعول ثان «يوم» منصوب على الظرفية «الأعارب» مضاف إليه «إن» شرطية «وصلت» فعل الشرط - روى بالبناء للمجهول وللمعلوم، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله «وإن» الواو عاطفة إن حرف شرط جازم «لم» جازمة أو نافية.

الشاهد: قوله «وإن لم» حيث حذف الفعل الذى دخلت عليه لم والتقدير: وإن لم تصل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٧٦، وابن هشام ٣/٢٩٤، وفى المغنى ١/٢٨٠، وذكره السيوطى في الهمع ٢/٥٦.

(١) **قائله**: هو ذو الرمة غيلان - وهو من الطويل.

وصدره: فأضْحَتْ مغانيها قِفَاراً رُسُومُهَا

اللغة: «مغانيها» جمع مغنى - وهو المنزل - «قفارا» - بكسر القاف - جمع قفر وهو الأرض الخالية «تؤهل» من أهل الدار نزلها.

الإعراب: «فأضحت» الفاء للعطف وأضحى فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث «مغانيها» اسم أضحى والهاء مضاف إليه «قفارا» خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة «رسومها» بالرفع بدل من مغانيها «كأن» مخففة من كأنّ التى للتشبيه «لم» حرف جزم «سوى» ظرف فصل بين لم ومجزومها «أهل» مضاف إليه «توهل» مجزوم لم، والتقدير: كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش - ومن بيانية.

الشاهد: قوله «لم سوى .. تؤهل» حيث فصل بين لم ومجزومها بالظرف للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٦، والسيوطى فى الهمع ٢/٥٦، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧٨، والشاهد ٦٧٧ في الخزانة.

منها، أن الفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا، فهذا تصريح بانفراد «لم» بذلك، وفى الارتشاف: ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا فى الشعر.

قلت: ذكر المصنف فى باب الاشتغال من شرح التسهيل أن «لن» و«لم» و«لما» الجازمة لا يلى الاسم واحدا منها إلا فى ضرورة، وحكمه حينئذ أن يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسره ما بعده كما قال[1]:

ظُنِنتُ فقيرا ذَا غِنىً ثم نِلتُه   فلم ذا رجاء أَلقهُ غيرَ واهِبِ

فسوى بين الثلاثة فى الفصل باسم الاشتغال للضرورة.

الخامس: أن «لم» قد تلغى فلا يجزم بها، قال فى التسهيل: حملا على «لا» وفى شرح الكافية: حمل على «ما» وهو أحسن (لأن ما)[2] ينفى بها الماضى كثيرا، بخلاف «لا».

وأنشد الأخفش على إهمالها[3]:

---

(١) قائله: هو ذو الرمة - وهو من الطويل.

المعنى: يعنى: أنه فى حال فقره كان متعففا فكنى عن ذلك بظنه ذاغنى، وأنه حين صار غنيا يعطى كل راج لقيه ما يرجوه.

الإعراب: «ظننت» - بالبناء للمجهول والتكلم - فعل ناسخ ينصب مفعولين ونائب الفاعل هو المفعول الأول «فقيرا» حال من نائب الفاعل «ذاغنى» مفعول ثان لظن ومضاف إليه «ثم» عاطفة «نلته» فعل وفاعل ومفعول - والضمير يعود على الغنى - «لم» حرف جزم ونفى «ذا» مفعول لفعل محذوف مفسر بألقى «ألقه» فعل ماض والفاعل ضمير والهاء مفعوله «غير» حال من الفاعل «واهب» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «فلم ذا رجاء ألقه» حيث دخلت لم على الاسم ضرورة.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ١/٢٧٨، والعينى فى خزانة الأدب ٣/٦٢٧.

(٢) ب، ج وفى أ (لأنها).

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط.

اللغة: «الفوارس» جمع فارس على غير قياس «ذهل» حى من بكر «أسرتهم» أسرة الرجل - بالضم - رهطه «الصليفاء» - بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد - اسم موضع.

الإعراب: «لولا» امتناع لوجود «فوارس» مبتدأ «من ذهل» جار ومجرور فى محل رفع صفة فوارس وخبر المبتدأ محذوف تقديره: لولا فوارس كائنون من ذهل موجودون «وأسرتهم» بالرفع عطف على فوارس «يوم» منصوب على الظرفية «الصليفاء» مضاف إليه «لم يوفون بالجار» جواب لولا. =

لَوْلا فوارسُ مِن ذُهْلٍ وأسرتُهم ... يَوم الصُّلَيفاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

ولم يذكر ذلك فى «لما».

فإن قلت: فهل إهمال «لم» ضرورة أو لغة؟

قلت: نص بعض النحويين على أنه ضرورة، وقال في الكافية وشذ، وفى التسهيل: وقد لا يجزم بها فلم يخصه بالضرورة، وصرح فى أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم.

تنبيهات:

الأول: قال فى التسهيل: ومنها «لم» ولما أختها، يعنى من الجوازم، فقيد لمَّا بقوله «أختها» احترازا من «لما» بمعنى «إلا» ومن «لما» التى هى حرف وجود لوجود، وكذلك فعل الشارح، فقال: احترزت بقولى أختها من لما الحينية نحو: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾[1] ومن «لما» بمعنى «إلا» نحو «عزمت عليك لما فعلت» أى: إلا فعلت. المعنى ما أسألك إلا فعلت (وقوله الحينية)[2] هو على مذهب الفارسى.

فإن قلت: فهلا قيد فى النظم؟

قلت: لا يحتاج إليه، لأن التى بمعنى «إلا» يليها ماضى اللفظ مستقبل المعنى، والتى هى حرف وجود لوجود يليها ماضى اللفظ والمعنى، وقد ذكر ذلك فى شرح التسهيل، فلا يحتاج إلى التقييد، لأنهما لا يليهما مضارع.

الثانى: حكى اللحيانى عن بعض العرب أنه ينصب بلم، وقال فى شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة؛ اغترارا بقراءة بعض السلف ﴿ألم نشرحَ لك صَدرَكَ﴾[3] - بفتح الحاء - وبقول الراجز[4]:

= **الشاهد:** قوله «لم يوفون» حيث إن «لم» قد تهمل فلا تجزم، والفعل بعدها ثبتت فيه النون.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٦، وابن هشام في المغنى ١/٢٧٧، والسيوطى فى الهمع ٢/٥٦، والشاهد ٦٧٦ فى الخزانة.

(١) من الآية ٩٤ من سورة هود.

(٢) ب، ج.

(٣) من الآية ١ من سورة الشرح.

(٤) قائله: هو على بن أبى طالب رضى الله عنه يتمثل به - وهو من الرجز. =

فى أىّ يومَى من الموتِ أفِرّ   أيومَ لم يقدَرَ أم يوم قُدِر

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنـون الخفيفة، ففتح لها ما قبله، ثم حذفت ونويت.

الثالث: اختلف فى «لما» فـقيل: مركبـة من لم وما، وهو مذهب الجمـهور وقيل: بسيطة.

ثم انتقل إلى ما يطلب فعلين من الجوازم فقال:

واجزِمْ بإنْ ومَنْ ومَا ومَهمَا   أىٌّ متَـى أيّـانَ أينَ إذْمَا

وحَيْثُمَـا أنّى وحَرفٌ إذْمَا   كإنْ وبَـاقِى الأدواتِ اسْمَا

هذه أدوات الشرط الجـازمة، وهى كَلِمٌ وضعت لتعليق جـملة بجملة تكون الأولى سببا والثانية مسببا. وهذه الكلم حرف واسم.

فالحـرف إن وهى أم الباب وإذما عند سيـبويه، وذهب المبرد فى أحد قـوليه وابن السراج والفارسى إلى أنها ظرف زمان زيد عليهـا ما. قال فى شرح الكافية: والصحيح ما ذهب إليـه سيبويه، فعلى مذهب سيبويه تـكون إذ ما كإن فى (أنهما موضوعان)[1] للتعليق المذكور من غير إشعار بأمر آخر.

وعلى مذهب القـائلين بأنها الظرفية تكون مـشعرة بالزمان، ويجـزم بها فى الاختيار خلافا لمن خصّ ذلك بالضرورة.

والاسم ظرف وغير ظرف، فغير الظرف من وما ومـهما، فمن لتعميم أولى العلم، وما لتعميم ما تدل عليه وهى موصـولة، وكلتاهما مبهمة فى أزمان الربط، ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمـية خلافا لمن زعم أنها تكون حرفا، ولا عن

= الإعراب: «فى أى» جار ومجرور متعلق بأفر «يومىّ» مثنى. فأى مضاف ويومى مضاف إليه «من الموت» جار ومجرور متعلق بأفر «أيوم» الهمـزة للاستفهام ويوم منصوب على الظرفية «لم يقدر» نصب الفعل بعـد لم على لغة «قدر» فعل ماض مبنى للمـجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «لم يقدر» - بنصب الراء - وذلك لغة بعض العرب ينصبون بلم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٧٨، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧٧.

(١) أ، ج.

الشرطيـة خلافـا لمن زعم أنها تكون اسـتفهـاما، ولا تجر بإضـافة ولا حـرف جر بخلاف من ومـا، وقد وهم ابن عصـفور فزعم أنـه يجوز أن يدخل عليهـا حرف الجر، وذكر فى الكافـية وفى التسهيل أن مـا ومهما مثـل مَن فى لزوم التجرد عن الظرفية مع أن اسـتعمالهمـا ظرفين ثابت فى أشعار الفصحـاء من العرب، وأنشد أبياتا[1].

قال ابـنه بدر الدين: ولا أرى فى هذه الأبيات حُـجة، لأنه يصح تقـديرها بالمصدر.

وقال الزمخشرى: هذه الكلمة فى عـداد الكلمات التى يحرفها من لا يد له فى علم العربية فيضعها غير موضعـها ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول «مهما جئـتنى أعطيتك» وهذا مـن وضعه وليس من كـلام واضع العربيـة فى شىء، ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[2] بمعنى الوقت فيلحد فى آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين النظار فى كتاب سيبويه، انتهى.

واختلف فى «مهمـا» فقيل: إنها بسيطة وأنها فعلى وألفهـا إما للتأنيث وإما «للإلحاق»[3] وزال التنوين للبناء فهى على هذا من باب سلس، وقال ابن إياز: لو قيل: إنها مفعل تحاميا لذلك، لم أر به بأسا. وقال الخليل: مركبة من ماما الأولى للجزاء والثـانية التى تزاد بعد الجزاء، فـأبدلوا من ألف الأولى هاء كراهة التكرير. وقال الأخفش والزجاج ومن وافـقهما: مركبة من مَهْ بمعنى اكـفف وما الشرطية، وأجازه سيبويه.

وأما «أىّ» فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم، وهى بحسب ما تضاف إليه، فإن أضـيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، أو إلى ظرف زمـان كانت ظرف زمان، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفا، والظرف: مكانى وزمانى:

---

(١) منها قول الفرزدق فى ما:

وما تحى لا أرهَبْ وإن كنت جارِما ... ولو عَدّ أعدائِى على لهم ذَحلا

وفى مهما قول حاتم:

وإنك مهما تعط بطنك سؤْله ... وفرجَك نالا منتهى الذم أجمعا

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) ب، ج وفى أ (للإطلاق).

فالزمانى: متى، وأيان، فمتى لتعميم الأزمنة، وأيان كمتى، وقد تستعمل فى الأزمنة التى تقع فيها الأمور العظام، وكسر همزة أيان لغة سُليم، وقرئ بها شاذا، والجزم بها محفوظ خلافا لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه لقلته.

وأما المكانى: أين وحيثما، وهما لتعميم الأمكنة، وأنّى ذكروها في ظروف المكان بمعنى أين. وقال بعضهم: هى لتعميم الأحوال.

تنبيهات:

الأول: (قد)[1] فهم من كلامه أن حيث وإذ لا يجزمان إلا مقترنين بما كما لفظ بهما وأجاز الفراء الجزم بإذ وحيث دون ما، وأما غيرهما فقسمان:

قسم لا تلحقه «ما» «وهو» من وما ومهما وأنى.

وقسم يجوز فيه الأمران وهى إن وأى ومتى وأين وأيان، وأجاز الكوفيون زيادة «ما» بعد من وأنى، ومنع بعض النحويين زيادتها بعد أيان، والصحيح ما تقدم.

الثانى: ذكر فى الكافية والتسهيل: أنَّ «إنْ» قد تهمل حملا على لو، كقراءة طلحة ﴿فإما تَرَيْنَ﴾[2] - بياء ساكنة ونون مفتوحة، وإن متى قد تهملْ حملا على إذا ومثل بها بحديث «إن أبا بكر رجل أسِيف. وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسمِع الناس»[3] وفى الارتشاف: ولا تهمل حملا على إذا خلافا لمن زعم ذلك ويعنى متى.

الثالث: لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو.

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافا لزاعم ذلك، وقوله فى التسهيل: وقد يجزم بإذا

---

(١) ب، وفى أ (قال).

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٣) أسيف: أى: ذو أسف وحزن، وقوله يقوم مقامك أى: فى الصلاة وقوله: لا يسمع الناس أى لبكائه.

الاستقبالية حملا على متى يقتضى ظاهره جواز ذلك فى قليل من الكلام وقال في الكافية[١]:

وذَا فِي النَّثْرِ لَنْ يُستَعْمَلا

وأما «كيف» فيجازى بها معنى لا عملا، خلافا للكوفيين، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا، ووافقهم قطرب.

وأما «لو» فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها فى الشعر، ورده المصنف فى الكافية[٢].

وقال فى التسهيل: فى آخر عوامل الجزم: والأصح امتناع حمل لو على إن، وقال فى فصل: لو لم يجزم بها إلا اضطرارا، وزعم اطراد ذلك على لغة، فظاهره موافقة ابن الشجرى ويتحصل فيه ثلاثة مذاهب، وذكر بعضهم أن من الجوازم «مهمن»[٣] وقال قطرب لم يحمل الجزم «بها»[٤] عن فصيح.

فعلَين يَقتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا   يَتْلُو الجزاءُ وجوَابًا وُسِمَا

يعنى: أن كلا من أدوات الشرط تقتضى جملتين تسمى الأولى شرطا والثانية جزاء وجوابا أيضا. ويجب كون الأولى فعلية، وأما الثانية: فمنها (أيضا) أن تكون فعلية، وقد تكون اسمية وسيأتى.

فإن قلت: فلم قال (فعلين) ولم يقل جملتين؟

قلت: للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله (يتلو الجزاء) أنه لا يتقدم، وإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه، وليس إياه، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه، والصحيح الأول.

---

(١) تمام بيت الكافية: وشاع جزمٌ بإذا حَمَلا على   متى

(٢) بقوله: وجَوّزَ الجزمَ بها فى الشعر   ذو حُجَّة ضَعَّفَها من يَدْرِى

(٣) فى أ (مهمن) وفى ب، ج (كم).

(٤) أ، ج.

الثاني: قد يؤخذ من قوله (يقتضين) أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له.

وشذ المازني: فعنه في قول: أنه مبنى هو وفعل الجزاء، وفي قول: إنه معرب وفعل الجزاء مبنى.

وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال:

الأول: أن الأداة هي الجازمة له، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافى إلى سيبويه، وذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره في التسهيل، وقيل: بالأداة والفعل معا، ونسب إلى سيبويه والخليل، وقيل: بالجوار، وهو مذهب الكوفيين.

وماضِيَيْنِ أو مُضارِعَيْنِ تُلفِيهِمَا أو مُتخالِفَيْنِ

إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور، لأن الشرط له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون ماضى اللفظ أو مضارعا عاريا من لم ومصحوبا بها، والجزاء كذلك.

والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار وواحد مختلف فيه، وهو أن يكون الشرط مضارعا، والجزاء ماضيا عاريا من لم، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في الشعر، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار، واستدل المصنف بقوله ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» ويورد ذلك في أبيات لم يضطر قائلها إلى ذلك[1]:

ثم تلك الثمانية الجائزة في الاختيار منها راجح ومرجوح، فإن كونهما ماضيين وضعا أو بمصاحبة لم أحدهما أو كلاهما، أو مضارعين دون لم، أولى من سوى ذلك.

---

(١) منها قوله:

من يكدني بسَيِّءٍ كنت منه كالشَّجا بين حلقه والوريد

وقوله:

إن تصرِمونا وصلناكم وإن تصِلوا ملأتم أنفُسَ الأعداء إرهابا

وَبَعْدَ مَاضٍ رفعُكَ الجزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

يعنى: أن الجزاء إذا كان مضارعا والشرط ماضيا جاز جزمه ورفعه، ومن الجزم قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾[1].

ومن الرفع قول زهير[2]:

وإن أتاه خليلٌ يوم مَسغبةٍ ... يقول: لا غائبٌ مالى ولا حرِمُ

ونص الأئمة على جوازه فى الاختيار مطلقا، وزعم بعضهم أنه لا يجىء فى الكلام الفصيح إلا مع كان.

وقال بعض المتأخرين: لا أعلمه جاء في الكلام، وقد صرح الناظم بأن الرفع حسن.

فإن قلت: فأى الوجهين أحسن؟

قلت: زعم بعض المتأخرين أن الرفع أحسن من الجزم، والصواب عكسه، وقال فى شرح الكافية: الجزم مختار، والرفع جائز كثير.

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٢) **قائله**: هو زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان - وهو من البسيط.

اللغة: «خليل» المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلة وهى الفقر والحاجة «مسغبة» مجاعة، من سغب فلان - إذا اشتد به الجوع «حرم» ممنوع وحرام.

المعنى: يصف هرما بالكرم والجود وأنه لا يرد سائلا فيقول: إذاجاء ذو حاجة قد أخذ منه الجوع - لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.

الإعراب: «إن» حرف شرط يجزم فعلين «أتاه» فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط والهاء مفعوله «خليل» فاعله «يوم» ظرف متعلق بقوله أتاه «مسألة» مضاف إلى يوم «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع «لا» نافية عاملة عمل ليس «غائب» اسم لا مرفوع بها «مالى» فاعل لغائب سد مسد خبر لا «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفى «حرم» معطوف على غائب.

الشاهد: قوله «يقول» حيث رفع وهو جواب الشرط، لأن فعل الشرط ماض.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٢/٥٨٥، وابن هشام ٣/٣٩٨، وابن عقيل ٢/٢٧٨، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٧، والمكودى ص١٤٨، والسيوطى فى الهمع ٢/٦٠، وسيبويه ١/٤٣٦.

فائدة:

اختلف النحويون فى تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير فى فعل الشرط، لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب.

وإذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾[1].

وقد يجىء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم كقوله[2]:

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ ... إنك إن يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ

وإليه الإشارة بقوله «ورفعه بعد مضارع وهن» أى: ضعف.

فإن قلت: فهل يطرد أم يخص بالضرورة؟

قلت: نصوا على أنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: وقد جاء في الشعر.

---

(١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٢) قائله: هو عمرو بن خثارم البجلى، وأنشد فى المنافرة التى كانت بين جرير بن عبد الله البجلى وخالد بن أرطأة الكلبى، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه. - وهو من الرجز.

الإعراب: «يا» حرف نداء «أقرع» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «بن» نعت لأقرع بمراعاة محله «حابس» مضاف إليه «يا أقرع» توكيد للنداء الأول «إنك» حرف توكيد ونصب والكاف اسمه «إن» شرطية «يصرع» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «أخوك» نائب فاعل والكاف مضاف إليه «تصرع» فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط ونائب الفعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «إن يصرع . تصرع» حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا ، وفعل الشرط مضارع.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٥٨٦، وابن عقيل ٢/٢٧٩، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٧، والمكودى ص١٤٨، والسيوطى فى الهمع ٢/٦١، وسيبويه ١/٤٣٦، والشاهد رقم ٩٩٠ فى الخزانة.

وقال ابن الأنبارى: فى «إن تزرنى أزرك» الاختيار الجزم، وإنما يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل «إن» كقولهم «طعامك إن تزرنا نأكل» وتقديره: طعامك نأكل إن تزرنا. انتهى.

وصرح فى بعض نسخ التسهيل: أنه ضرورة، وفى بعضها بقلته، ولم يخصه بالضرورة، وقال فى شرح الكافية: وقد يجىء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم، ومنه قراءة طلحة بن سليمان ﴿أينما تكونوا يدركُكُم الموت﴾[1].

تنبيهات:

الأول: اختلف فى تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا، وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو «إنك» فى البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه، فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوز العكس، وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير.

الثانى: أطلق فى قوله بعد مضارع، وقيد، فى بعض نسخ التسهيل بألا يكون منفيا بلم، وجعل رفع الجزاء بعد المنفى بلم كثيرا، لرفعه بعد الماضى.

الثالث: قد يظهر من قوله «رفعك الجزا» موافقة المبرد فى أنه على تقدير الفاء، لتسميته جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتباره حالة الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع.

واقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ ... شَرْطًا لإنْ أوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

أصل جواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها، أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم.

قال الشارح: ويجوز اقترانه بها، فإن كان مضارعا رفع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا﴾[3] انتهى.

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء - برفع يدرككم - وهى شاذة.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الجن.

يوجد قصور من المحقق فهو لم يتابع أقوال العلماء السابقين، ولم ينص على مواقعها في كتبهم والله أعلم.

وهو معترض من ثلاثة أوجه:

الأول: أن قوله «ويجوز اقترانه بها» يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء.

والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والجواب جملة اسمية، قال فى شرح الكافية. فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكمنا بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعا.

وقال الشيخ أبو حيان: ولو قيل: ربط الجملة الشرطية بالمضارع له طريقان:

أحدهما: بجزمه، والآخر: بالفاء ورفعه، لكان قولا.

والثانى: أن ظاهر كلامه جواز اقتران الماضى مطلقا، وليس كذلك، بل الماضى المنصرف المجرد على ثلاثة أضرب:

ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو «إن قام زيد قام عمرو».

وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ وقدْ معه مقدرة.

وضرب يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾[1].

وقد نص المصنف على هذا التفصيل فى شرح الكافية.

والثالث: أنه مثّل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى ﴿فَصَدَقَتْ﴾ وليس كذلك، بل هو مثال الواجب، وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطا وجب اقترانه بالفاء، ليعلم ارتباطها بالأداة.

وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية، أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد منفية بما أو لن أو إن، أو يكون قسما أو مقرونا برب[2].

---

(١) من الآية ٩٠ من سورة النمل.

(٢) نظمها بعضهم فى قوله: =

فهذه الأجوبة تلزمـها الفاء، لأنها لا يصلح جعلها شـرطا، وخطب التمثيل سهل.

وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة كقوله[1]:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها . . .

وقال الشـارح: لا يجوز تركـها إلا فى الضرورة أو ندور، ومـثل الندور بما أخرجـه البخارى من قوله ﷺ لأبى بن كـعب: «فإن جاء صاحـبها وإلا استـمتع بها»[2] وعن المبرد إجازة حذفـها فى الاختيار، وقد جاء حذفهـا وحذف المبتدأ فى قوله[3]:

= طلبية واسمية وبجامد ... وبما وقد وبلن وبالتنفيس

قال الصبان: وزاد الـكمال ابن الهمام تصديره برب والقسم، والدنوشـرى تصديره بأداة شرط نحو ﴿وإن كان كبر عليك إعراضهم﴾ الآية هـ.

(١) **قائله**: هو عبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت، وهو من شواهد سيبويه.

وعجزه: والشر بالشر عند الله مثلان - وهو من البسيط.

المعنى: من يفعل الخير والمعروف يحظ برضـاء الله وشكره والجزاء المضاعف. ومن يفعل الشر يجازى مثله.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فـعلين - مبتدأ - «يفعل» فعل الشـرط مجزوم وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين، وفاعله يعود على من «الحـسنات» مفعوله منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم «الله» مبتدأ «يشكرها» الجملة خبر المبتدأ فى محل رفع، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، وجـملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ «مَن» «الشر» مبتدأ والباء فى بالشر للمقابلة «عند» منصوب على الظرفية «الله» مضاف إليه «مثلان» خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله «الله يشكرها» فإنهـا جملة اسمية، وقد وقعت جـوابا للشرط، وكان يجب أن تقترن بالفاء، ولكنها حذفت للضرورة.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفية الأشمـونى ٣/٥٨٧، وابن هشام ٣/٤٠١، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٧، وفى الهمع ٢/٠٦، وفى المغنى ١/٦٥، وسيبويه ١/٤٣٥، والشاهد ٦٩١ فى الخزانة.

(٢) أي: فى شأن اللقطة، وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به أى: فأدها إليه.

(٣) **قائله**: هو فلان الأسدى - وهو من الطويل.

وصدره: بنى ثعل لا تنكعوا العنزَ شربها

اللغة: «ثعل» قبـيلة من طيئ «ينكعَ العنز» من نكعت الناقة: جـهدتها حلبـا «العنز» الماعزة، وهى الأنثى من المعز «شربها» بكسر الشين - وهو الحظ من الماء. =

بنى ثُعَلٍ مَن ينكَحِ العنزَ ظالم

فإن قلت: ما هذه الفاء التى فى جواب الشرط؟

قلت: هى فاء السبب الكامنة في نحو «يقوم زيد فيقوم عمرو» وتعينت هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة، ولا تخرج عن العطف، وهو بعيد.

وَتَخلُفُ الفَاءَ إِذَا المفَاجَأَةْ ... كإِنْ تَجُدْ إِذا لنَا مُكَافَأَةْ

يعنى: أن إذا المفاجأة قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط ولا يكون ذلك إلا فى الجملة الاسمية.

وقد فهم من قوله «وتخلف الفاء» فائدتان:

الأولى: أن الربط بإذا نفسها خلافا لمن ذهب أن الربط بألف مقدرة قبلها.

والثانية: أنه لا يجوز الجمع بين الفاء وإذا فى الجواب، وإن كان ذلك جائزا فى غيره، لكونها نائبة عنها كما نص عليه بعض النحويين.

فإن قلت: أطلق فى قوله «تخلف الفاء» وإنما يكون ذلك فى الجملة الاسمية، لا مطلقا، بل بثلاثة شروط:

الأول: ألا تكون طلبية نحو «إن عصى زيد فويل له».

والثانى: ألا يدخل عليها أداة نفى نحو «إن قام زيد فما عمرو بقائم».

والثالث: ألا يدخل عليها إن نحو «إن قام زيد فإن عمرا قائم». فكل ذلك لابد له من الفاء، وذكر الثلاثة فى الارتشاف.

= الإعراب: «بنى ثعل» منادى مضاف منصوب وحذف منه حرف النداء والتقدير: يا بنى ثعل «من» شرطية «ينكح» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذى يرجع إلى من، وقعت فعل الشرط «العنز» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «ظالم» مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى: فهو ظالم.

الشاهد: قوله: «ظالم» حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء التى هى جواب الشرط. أى: فهو ظالم.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٨٨٥، وسيبويه ١/٤٣٦.

قلت: مثاله يرشد إلى أن ذلك فى الجملة الاسمية (وأيضا فقد تقرر أن إذا الفجائية لا تليها غالبا إلا الجملة الاسمية)[1]، فلم تحتج إلى التنبيه عليها، لوضوحه.

وأما الشروط فمثاله قد حازها إلا أنه ليس فى كلامه ما يدل على اشتراطها وقد ذكر الأول فى التسهيل.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن «إذا» يربط بها بعد «إن» وغيرها من أدوات الشرط، وفى بعض نسخ التسهيل «وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء» فخصه بإن.

قلت: نصوص النحويين على الإطلاق.

قال الشيخ أبو حيان: ومورد السماع إن، وقد جاءت بعد إذا الشرطية كقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[2].

والفِعلُ مِنْ بَعْدِ الجزَا إن يَقْتَرِنْ   بالفَا أَوْ الواوِ بتَثْليثٍ قَمِنْ

إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه عطفا على الجواب ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار أن، وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾[3] فالنصب يروى عن ابن عباس، وإنما جاز بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

تنبيه:

قوله «من بعد الجزا» يشمل المجزوم وغيره، وقول الشارح: إذا كان بعد جواب الشرط المجزوم يوهم أن الجزم شرط فى جواز الأوجه الثلاثة، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾[4].

---

(١) ب، ج.
(٢) من الآية ٤٨ من سورة الروم.
(٣) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.
(٤) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

وَجَزْمٌ او نَصَبٌ لِفِعْلٍ إثْر فَا أوْ واوٍ ان بالجملتين اكتُنِفَا

إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط وجوابه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، وامتنع الرفع إذ (لا يصح)[1] الاستئناف قبل الجزاء.

تنبيه:

ألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ﴾[2]. وزاد بعضهم أو.

والشَّرطُ يُغْنِى عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ والعَكْسُ قَدْ يأتِى إنِ المعْنَى فُهِمْ

مثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾[3] تقديره: والله أعلم - تطيرتم، وهو كثير، ومثال عكسه قول الشاعر[4]:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وإلا يَعْلُ مِفرقك الحسامُ

---

(١) ب، ج وفى أ (لا يصلح).

(٢) من الآية ١١٠ من سورة النساء.

(٣) من الآية ١٩ من سورة يس.

(٤) قائله: هو الأحوص الأنصارى - يخاطب مطرا، وكان دميما وتحته امرأة حسناء - وهو من الوافر.

اللغة: «بكفء» بمساو ومماثل فى الحسب وغيره مما يعتبر لازما للتكافؤ بين الزوجين «مفرقك» المفرق: وسط الرأس حيث يفرق الشعر «الحسام» السيف القاطع.

الإعراب: «فطلقها» الفاء عاطفة وطلق فعل أمر والفاعل ضمير مستتر فيه وها مفعوله «فلست» الفاء تعليلية، ليس فعل ماض ناقص والتاء اسمه «لها» جار ومجرور متعلق بكفء «بكفء» الباء زائدة، كفء خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة «وإلا» الواو عاطفة إن شرطية أدغمت فى لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله - أى: وإن لا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو «مفرقك» مفعول والكاف مضاف إليه «الحسام» فاعل.

الشاهد: قوله «وإلا يعل» حيث حذف الشرط، لأن الأداة إن مقرونة بلا، أى: وإلا تطلقها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٥٩١، وابن هشام ٣/٤٠٦، وابن عقيل ٢/٣٨٤، وابن الناظم، والمكودى ص ١٥٠، والسيوطى ص١١٨، وفى الهمع ٢/٦٢.

أى: وإلا تطلقها.

تنبيه:

فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن ما لا يعلم من شرط أو جواب، لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه، وذلك واضح.

والثانية: أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، لقوله «لقد يأتى» فإن قد هنا للتقليل وقد نص على ذلك فى شرح الكافية.

والثالثة: أنه لا يشترط فى حذف الشرط أن يكون مع إن، وفى الارتشاف: لا أحفظ إلا فى إن وحدها.

وقال الشارح: حذفه بدون إن قليل، وحذفه معها كثير، وأنشد على حذفه مع غيرها(١):

مَتَى تُؤخَذُوا قَسْرًا بِظِنَّةِ عَامِرٍ ... وَلا يَنْجُ إلا فى الصِّفَادِ يَزِيدُ

أراد متى تثقفوا تؤخذوا.

والرابعة: أنه لا يشترط فى حذف فعل الشرط تعويض لا من الفعل المحذوف خلافا لابن عصفور والأبدى فإنهما قالا: لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف.

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.
اللغة: «قسرا» - بفتح القاف وسكون السين - قهرا وغصبا «بظنة» بكسر الظاء: التهمة «الصفاد» - بكسر الصاد وتخفيف الفاء - وهو ما يوثق به الأسير من قيد وغل.
المعنى: أراد الشاعر تحذير هؤلاء القوم الذين عامر كبيرهم حيث يقول: متى أخذتم لا ينج أحد منكم غير يزيد، فإنه أيضا يقيد فى الصفاد.
الإعراب: «متى» شرطية «تؤخذوا» جواب الشرط وفعل الشرط محذوف. أى: متى تثقفوا تؤخذوا «قسرا»، منصوب على التمييز «بظنة» جار ومجرور متعلق بقوله تؤخذوا «عامر» مضاف إليه «ولا ينج» التقدير ولا ينج يزيد إلا وهو فى الصفاد، فيزيد فاعل وإلا ملغاة.
الشاهد: قوله «متى تؤخذوا» حيث حذف فيه فعل الشرط، إذ أصله متى تثقفوا تؤخذوا.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٩٢، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٦٣.

وقال فى الارتشاف: قولهما ليس بشيء. انتهى. وقد حذف وهو مثبت فى نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(1).

قلت: وفى بعض نسخ التسهيل، وكذا الشرط المنفى بلا تالية إن فظاهره اشتراط الأمرين.

تنبيهان:

الأول: قال فى التسهيل: ويحذفان بعد إن فى الضرورة، يعنى الشرط والجزاء.

كقوله(2): ...... قالت وإنْ

وفى كلام بعضهم ما يدل على جوازه فى الاختيار على قلة.

---

(1) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(2) قائله: نسبه النحاة لرؤبة بن العجاج - وهو من الرجز.

وتمامه:

قالت بنات العم يا سلمى وإنْ كان فقيرا معدما قالت وإنْ

اللغة: «معدما» شديد الفقر لا شيء عنده.

المعنى: قالت بنات عم سلمى لها: أترضين بهذا البعل وإن كان شديد الفقر لا مال له؟ فأجابتهن: نعم رضيت به وإن كان كذلك.

الإعراب: «قالت» فعل ماض والتاء للتأنيث «بنات» فاعل «العم» مضاف إليه «يا» حرف نداء «سلمى» منادى وإن شرطية جازمة وحركت بالكسر للساكنين والنون الزائدة حرف «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمها ضمير مستتر «فقيرا» خبر كان «معدما» صفة لخبر كان أو خبر ثان لها وجواب الشرط محذوف دل عليه معنى الكلام وتقديره: وإن كان فقيرا معدما ترضين به، وقالت، فعل ماض والتاء للتأنيث «وإن» الواو عاطفة على مثال السابقة، إن شرطية حذف شرطها وجوابها لدلالة شرط السابقة وجوابها عليهما وجملتا الشرط والجواب في الموضعين فى محل نصب مقول القول.

الشاهد: قوله «وإنن» حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا، لأن التقدير: وإن كان فقيرا معدما رضيته.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٥٩٢، وفى باب الكلام، وابن هشام ١/٢٩، والسيوطى ص١١٨، وفى الهمع ٢/٦٢، والشاهد ٦٨٧ فى الخزانة.

والثاني: لا يجوز حذف إن ولا غيرها من أدوات الشرط خلافا لمن جوز ذلك فى إن. قال: ويرتفع الفعل بحذفها، وجعل منه[1].

وإِنسَانُ عينى يحسرُ الماءُ تارةً فيبدو ....

وهو ضعيف.

واحذفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

القسم كالشرط فى احتياجه إلى جواب إلا أن جوابه مؤكد باللام أو إن أو منفى، فإذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم، مثال تقدم الشرط إن قام زيد والله أكرمه ومثال تقدم القسم «والله إن قام زيد لأكرمنه».

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر، وقد نبه على ذلك بقوله:

وإِنْ تَوَالَيا وقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطُ رَجِّحْ مُطْلقًا بِلا حَذَرْ

مثال ذلك «زيد والله إن يقم يكرمك» و «زيد إن يقم والله يكرمك» فجواب القسم محذوف فى المثالين استغناء بجواب الشرط.

وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر، لأن سقوطه مخل بمعنى الجملة التى هو منها، بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التأكيد.

والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه.

---

(١) هذا البيت مضى شرحه فى باب المبتدأ والخبر.

إعرابه: «إنسان» مبتدأ «عين» مضاف إليه «يحسر» فعل مضارع مرفوع بالضمة «الماء» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة خبر المبتدأ «تارة» مفعول مطلق «فيبدو» الفاء عاطفة ويبدو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى «إنسان عينى» الواقع مبتدأ «وتارات» معطوف على تارة«يجم»، فعل مضارع مرفوع بالضمة وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الماء، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وتارات هو - أى، إنسان عينى - يجم الماء «فيغرق» الفاء عاطفة «يغرق» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ضمير «إنسان عينى» والجملة فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر.

الشاهد: قوله «يحسر» حيث حذفت الأداة فارتفع الفعل.

تنبيه:

وقوله «رجح» يقتضى أن ذلك ليس على سبيل التحتم، فعلى هذا يجوز أن يجعل الجواب للقسم المتقدم مع تقدم ذى خبر كما ذكر ابن عصفور وغيره، ونص فى الكافي والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم. ثم قال:

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

هذا مذهب الفراء. أجاز جعل الجواب للشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهدا بقول الأعشى[1]:

لئن مُنيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القومِ ننفتل

وأبيات أخر، ومنع ذلك الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة، وجعل الزمخشرى قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ﴾[2] جواب الشرط فى قوله «لئن».

قال فى شرح الكافية: فتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه:

---

(١) قائله: هو الأعشى ميمون بن قيس - وهو من البسيط.
اللغة: «منيت» ابتليت - والخطاب ليزيد بن مسهر الشيبانى «عن غب» عن - هنا - ظرف بمعنى بعد، وغب - بكسر الغين - أى: عاقبة، ويروى عن جد، والجد - بكسر الجيم - المجاهدة أو الشدة «لا تلفنا» لا تجدنا «ننفتل» نتخلص.
الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم. أى: والله لئن - إن شرطية «منيت» فعل ماض مبنى للمجهول، فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» متعلق بمنيت «عن» ظرف بمعنى بعد متعلق بمنيت أيضا «غب» مضاف إليه «معركة» مضاف إلى غب «لا» نافية «تلفنا» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه «نا» مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله ننفتل «القوم» مضاف إلى دماء «ننفتل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لنلفى.
الشاهد: قوله «لا تلفنا» حيث أوقعه جوابا للشرط مع تقديم القسم عليه وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجاء به مرفوعا لا مجزوما.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٥٩٤/٣، وابن عقيل ٢٨٧/٢، وابن الناظم، والمكودى ص ١٥٠.
(٢) من الآية ٢٨ من سورة المائدة.

أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم ذى خبر.

والثانى: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه وعدم تقدم ذى خبر.

والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وتقدم ذى خبر.

تنبيهات:

الأول: أطلق فى قوله (واحذف لدى اجتماع شرط) وقيده فى التسهيل بغير الامتناعى احترازا من نحو لو ولولا، لأنه يتعين الاستغناء بجوابهما تقدما على القسم أو تأخرا كقوله[1]:

فأُقْسِمِ لو أندى النديِّ سَوادَهُ ... لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ المسالاتِ عامرُ

وكقوله[2] والله لولا الله ما اهتدينا . .

---

(١) **قائله:** لم أعثر على قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «أندى» أحضر ورواية الشواهد «أبدى» من الإبداء وهو الإظهار «الندى» - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - على وزن فعيل وهومجلس القوم ومتحدثهم «سواده» أى: شخصه والضمير فيه يرجع إلى الممدوح «المسالات» - بضم الميم وتخفيف السين - وهى جمع مسالة.

قال الجوهرى: مسالا الرجل جانبا لحيته «عامر» أراد به قبيلة فى قريش.

المعنى: أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر أن يمسحوا شواربهم من هيبته وسطوته على الناس.

الإعراب: «فاقسم» الفاء للعطف وأقسم فعل مضارع والفاعل ضمير «لو» للشرط «أبدى» فعل ماض «الندى» فاعله «سواده» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة وقعت فعل الشرط «لما مسحت» جواب لو واكتفى به عن جواب القسم «عامر» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «تلك المسالات» مفعول به.

الشاهد: قوله «لما مسحت» فقد اكتفى بجواب واحد لقسم وشرط.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٩٣.

(٢) **قائله:** هو عامر بن الأكوع رضى الله عنه، وكان النبى ﷺ يقوله يوم الخندق - وهو من الرجز.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مجرور بواو القسم «لولا» لربط امتناع الثانية بوجود الأولى «الله» لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محذوف والتقدير: لولا الله موجود «ما اهتدينا» جواب القسم ولولا. «ولا تصدقنا» فعل ماض وفاعله «ولا صلينا» عطف عليه. =



وقد نص على ذلك فى الكافية أيضا، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم؛ لتقدمه، ولزوم كونه ماضيا، لأنه مغن عن جواب لو ولولا، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا، وقوله فى باب القسم فى التسهيل: «وتصدر - يعنى جملة الجواب - فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا يقتضى أن لو ولولا وما» دخلتا عليه جواب القسم، وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا، والعذر له فى عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى فلم يشملهما كلامه.

والمغاربة لا يسمون «لولا» شرطا ولا «لو» إلا إذا كانت بمعنى إن.

الثانى: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حينئذ هى الجواب.

وقوله فى الكافية: وبجواب القسم أغنى إن وصل بالفاء.

وفى التسهيل أيضا: فيغنى جوابه، يوهم أن جواب الشرط محذوف، وليس كذلك.

الثالث: أجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها، فأجاز «إن تقم يعلم الله لأزورنك» على تقدير فيعلم الله، ولم يذكر شاهدا.

وينبغى ألا يجوز ذلك، لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة.

الرابع: إذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حينئذ إلا ماضيا أو مقرونا بلم. قال فى التسهيل: إلا قليلا. انتهى، وقد ورد فى الشعر مضارعا مجردا من لم، ومنه[1]:

= **الشاهد**: قوله «ما اهتدينا» فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا، ولا يجوز هنا حذف القسم لأن الجواب منفى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٩٣.

(١) **قائله**: هو عبد الله بن عتمة الضبى - وهو من الكامل. =

.. ولديكَ إنْ هُو يستزدكَ مَزِيدُ

وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء.

الخامس: لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين، فنذكره مختصرا.

إذا توالى شرطان دون عطف؛ فالجواب لأولهما، والثانى مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه، كقوله[1]:

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدوا ... مِنَّا معاقلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

= وصدره: يثنى عليك وأنت أهل ثنائه

المعنى: هو يثنى عليك ويشكر نعمتك ولو عاد إليك لوجد معادا، إذ لا تضجر ولا تسأم من الأفضال والجود.

الإعراب: «يثنى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «عليك» جار ومجرور متعلق بالفعل «وأنت» الواو للحال وأنت مبتدأ «أهل» خبره «ثنائه» مضاف إليه «ولديك» ظرف خبر مقدم «إن» شرطية «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «يستزدك» فعل مضارع مجزوم - إعطاء للمفسِّر - بالكسر - حكم المفسَّر - بالفتح - والفاعل ضمير والكاف مفعول به «مزيد» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة - وهو دليل الجواب.

الشاهد: قوله «يستزدك» حيث جاء الفعل المضارع مجردا من «لم».

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٥٩٠، والسيوطى فى الهمع ٢/٥٩، والشاهد رقم ٦٨٩ فى الخزانة.

(١) قائله: لم أقف على قائله - وهو من البسيط.

اللغة: «تستغيثوا» من الاستغاثة «تذعروا» على صيغة المجهول من الذعر وهو الفزع والخوف «معاقل» جمع معقل - وهو الملجأ.

الإعراب: إن للشرط «تستغيثوا» مجزوم بحذف النون والواو فاعل - وهو فعل الشرط - «بنا» جار ومجرور متعلق بالفعل «إن» للشرط «تذعروا» فعل مضارع، فعل الشرط مجزوم بحذف النون وهو مبنى للمجهول «تجدوا» فعل مضارع مجزوم بحذف النون وهو جواب للشرطين «معاقل» مفعول به لتجدوا «عز» مضاف إليه «زانها» فعل ماض والهاء مفعول به «كرم» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة صفة لمعاقل.

الشاهد: قوله «إن تستغيثوا. إن تذعروا. تجدوا» حيث اكتفى بجواب واحد للشرطين وهو «تجدوا».

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٩٦، والسيوطى فى الهمع ٢/٦٣.

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معا، كذا قال المصنف، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ * إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا﴾[1].

وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو: «إن تأتنى وإنْ تحسن إلىّ أحسن إليك» أو بأو فالجواب لأحدهما نحو «إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه، أو فأكرمها» أو بالفاء، فنصوا على أن الجواب للثانى، والثانى وجوابه جواب الأول، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو.

---

(١) الآيتان ٣٦، ٣٧ من سورة محمد.

فصل لو

على ثلاثة أضرب: شرطية، ومصدرية، وللتمنى.

فالشرطية: هى المذكورة فى هذا الفصل، وهى قسمان: امتناعية وهى للتعليق فى الماضى، وبمعنى إن، وهى للتعليق فى المستقبل، وسيأتى الكلام على القسمين.

وأما المصدرية فلم يذكرها الجمهور، وممن ذكرها أبو على والفراء ومن المتأخرين التبريزى، وأبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها: أن يصلح فى موضعها أن كقوله تعالى ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾[1] ومن أنكر كونها مصدرية تأول الآية ونحوها على حذف مفعول يود وجواب لو. أى: يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لسر بذلك.

وأما التى للتمنى فذكرها كثير من النحويين، وجعل الزمخشرى لو فى قوله تعالى: ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ للتمنى، وهو حكاية لودادتهم ولا إشكال، فإن لو قد ترد فى مقام التمنى، ولذلك ينصب الفعل بعد الفاء فى جوابها كما ينصب في جواب ليت كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾[2]، ولكن هل هى قسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمين السابقين، فى ذلك خلاف، نصّ ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى على أنها قسم برأسه، فلا تجاب بجواب الامتناعية، وذكر غيرهما أنها الامتناعية أشربت معنى التمنى. قيل: وهو الصحيح، وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء فى قوله[3]:

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الشعراء.

(٣) **قائلهما**: مهلهل بن ربيعة واسمه امرؤ القيس - وهما من الوافر.

اللغة: «زير» الزير - بكسر الزاى - من يكثر زيارة النساء «الشعثمين» أراد شعثما وشعيبا ابنى معاوية بن عمرو، وقال القالى: الشعثمان. موضع معروف «كليب» أخوه «بالذنائب» الباء بمعنى فى - وهو ثلاث هضبات بنجد فيها قبر كليب.

الإعراب: «فلو» الفاء للعطف ولو للشرط «نبش» ماض مبنى للمجهول «المقابر» نائب فاعل «عن كليب» جار ومجرور متعلق بالفعل «فيخبر» بالنصب جواب لو بتقدير أن =

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كلَيْبٍ فيُخْبَرَ بالذَّنائبِ أيُّ زِيرِ
بيوم الشَّعْثَمينِ لقَرَّ عينًا وكيف لقاءُ مَنْ تحت القبورِ؟

وذهب المصنف إلى أنها مصدرية أغنت عن التمنى، بكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهم تمن، قال فى التسهيل: بعد ذكر المصدرية، وتغنى عن التمنى، فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء.

وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر[1]:

سَرَيْنا إليهم فى جموعٍ كأنها جبالُ شَرَوْرَى لو تُعانُ فَتَنْهدا

قال: فلك فى «تنهدا» أن تقول: نصب لأنه جواب تَمنٍّ إنشائى كجواب ليت، لأنِ الأصل وددنا لو تعان، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندى هو المختار، ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب العطف على المصدر، لأن لو والفعل فى تأويل مصدر. انتهى.

ونص على أن لو فى قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ مصدرية. واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين:

أحدهما، أن التقدير لو ثبت أن. والآخر: أن يكون من باب التوكيد.

= «بالذنائب» الباء بمعنى فى. أى فيها «أى زير» أى مبتدأ وزير مضاف إليه وخبره محذوف والتقدير: أى: زير أنا، ويجوز أن يكون أنا مبتدأ وأى زير مقدما خبره «بيوم الشعثمين» جار ومجرور ومضاف إليه فى محل نصب حال من أنا المحذوف «لقر» جواب لو بعد جواب آخر بالفاء، وهى جملة من الفعل والفاعل، وهو الضمير المستتر فيه الراجع إلى كليب «عينا» تمييز «كيف» للاستفهام، ولكنه أخرج مخرج التعجب ومحله الرفع على أنه خبر مقدم «لقاء» مبتدأ مؤخر «من» موصولة مضافة إلى لقاء «تحت القبور» جملة محذوفة الصدر تقديره: من هو تحت القبور، فهو مبتدأ وتحت ظرف خبره والقبور مضاف إليه، والجملة صلة الموصول.

الشاهد: قوله «لقر» حيث إن جواب لو قد جاء باللام بعد جوابها بالفاء وهو فيخبر.

مواضعه: ذكره الأشمونى فى شرحه للألفية ٣/٥٩٧، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦٧.

(١) مضى شرح هذا البيت فى باب إعراب الفعل.

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة فى غير هذا الكتاب، والغرض هنا شرح النظم، فقوله:

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فى مُضِيٍّ ....

هذا هو القسم الأول من قسمى الشرطية، وهى الامتناعية. يعنى: أن لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصولُ جوابها، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه، إذ لو قُدِّر حصوله لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليق فى المعنى، بل للإيجاب، فتخرج عن معناها.

وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير، لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط، كقوله «نعم المرءُ صهيبٌ لو لم يخفِ الله لم يَعْصِه»[1]. ولكن الأكثر أن يكون ممتنعا، فلذلك كان قولهم لو حرف امتناع لامتناع عبارة ظاهرها الفساد، لأنها تقتضى كون الجواب ممتنعاً فى كل موضع، وليس كذلك.

والحاصل: أن لو تدل على امتناع شرطها، وعلى كونه مستلزما لجوابها، ولا يتعرض لامتناع الجواب فى نفس الأمر ولا لثبوته، قال فى شرح الكافية: العبارة الجيدة فى لو أن يقال: حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام زيد من قولك «لو قام زيدٍ لقام عمرو» محكوم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثانى غير واقعين.

وقال فى التسهيل: لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. وفى بعض النسخ: لو حرف يقتضى نفى ما يلزم لثبوته ثبوت غيره، وعباراته الثلاث بمعنى واحد، قال ابن المصنف: ولا شك أن ما قاله - يعنى ما قاله أبوه فى تفسير لو أحسن وأدل على معنى لو، غير أن ما قالوه عندى تفسير صحيح وافٍ بشرح معنى لو، وهو الذى قصده سيبويه من قوله: لما كان سيقع لوقوع غيره.

---

(١) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبى ﷺ وهم، وإنما الوارد عنه ﷺ ما رواه أبو نعيم فى الحلية أن النبى ﷺ قال فى سالم مولى أبى حذيفة أنه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه. صبان ٢٥/ ٤.

يعنى أنها تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: لو تقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته، وهو نحو مما قاله غيره: فلنرجع إلى بيان صحته، فنقول: قولهم لم تدل على امتناع الثانى لامتناع الأول يستقيم على وجهين:

الأول: أن يكون المراد أن جوابُ لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط فى حكم اللغة لا فى حكم العقل.

والثانى: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتا لثبوت غيره، لأنها إذا كانت تقتضى نفى تاليها أو استلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثانى لامتناع الأول، لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتا لثبوت آخر - انتهى مختصرا.

وهذا الوجه الثانى هو الذى قرره فى شرح الألفية.

ثم أشار إلى القسم الثانى من قسمى الشرطية بقوله:

.... ويقلّ إيلاؤهُ مُسْتَقْبَلاً لكنْ قُبِلْ

أى: يقل إيلاء لو فعلا مستقبل المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن قيل: لورود السماع به كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾[1].

وقد ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين أن لو (قد)[2] ترد بمعنى أن، وتعقب ذلك ابن الحاجب على ابن عصفور وقال: هذا خطأ. قال الشارح: وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط في الماضى، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ وقول الشاعر[3]:

ولو أنَ ليلَى الأخيليّةَ سلّمتْ

---

(١) من الآية ٩ من سورة النساء.

(٢) ب، ج.

(٣) قائله: توبة بن الحمير - بضم الحاء وفتح الميم وتشديد الياء - وهو من الطويل.
وتمامه: عليّ ودونى جَندل وصفائح =

لا حجة فيه لصحة حمله على المعنى.

ثم نبه بقوله:

وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كإنْ ....

على أن لو لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «لو غيرُكَ قالها يا أبا عبيدة»[1] وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمر، إلا فى الضرورة، كقوله[2]:

= وبعده: لسلمت تسليم البشاشة أو زَقَا إليها صَدًى من جانب القبر صائحُ

اللغة: «جندل» بفتحتين بينهما سكون - أى حجر «صفائح» هى الحجارة العراض التى تكون على القبور «البشاشة» طلاقة الوجه «زقا» صاح «الصدى» ذكر البوم.

المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته وقد حجبته عنها الجنادل والأحجار العريضة، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة، أو لناب عنه فى تحيتها صدى يصيح من جانب القبر.

الإعراب: «لو» حرف امتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ليلى» اسم أن «الأخيلية» نعت لليلى «سلمت» فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة فى محل رفع خبر ان، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر: إما فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت تسليم ليلى، وإما أن يكون المصدر مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: ولو تسليم ليلى حاصل، مثلا، على أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط «على» جار ومجرور متعلق بسلمت «ودونى» الواو للحال ودونى ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم وياء المتكلم مضاف إليه «جندل» مبتدأ مؤخر «وصفائح» عطف عليه، والجملة فى محل نصب حال.

الشاهد: وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد «لو» وهذا قليل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٦٠٠، وابن عقيل ٢/٢٨٨، وابن الناظم، والسيوطى ص١١٩، وفى الهمع ٢/٦٤، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦١.

(١) الضمير المنصوب يعود إلى كلمة أبى عبيدة، وذلك أن عمر رضى الله عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من الصحابة، فقال أبو عبيدة: أفرارا من قدر الله تعالى؟ فقال له عمر رضى الله عنه: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة - نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله - وجواب لو محذوف. أى: لعددتها.

(٢) **قائله:** أبو الغطمش الضبى - وهو من الطويل.

وعجزه: عَتبتُ ولكن ما على الموت مَعتَبُ.

اللغة: «أخلاى» جمع خليل. وهو الصديق «الحمام» الموت «معتب» مصدر ميمى بمعنى العتاب - من عتب عليه. =

أخلايَ لو غيرُ الحِمَامِ أصابكُم ....

أو نادر. كقول حاتم: «لو ذاتُ سِوارٍ لطَمتنى»[1].

والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون فى فصيح الكلام، كقوله تعالى: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[2] حذف الفعل فانفصل الضمير.

ثم نبه على ما تنفرد به لو من مباشرة أنّ. فقال:

... لكنَّ لَوْ أنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

وهو كثير، كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[3] واختلف فى موضع أن بعد لو، فذهب سيبويه إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء، وشبه شذوذ ذلك بانتصاب غدوة بعد لدن.

وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة إلى أنها فاعل يثبت مقدرا، وهو أقيس، إبقاء للاختصاص، وقوله فى شرح الكافية: وزعم الزمخشرى أن بين لو وأن ثبت مقدرا، قد يوهم انفراده بذلك.

فإن قلت: إذا جعلت مبتدأ فما الخبر؟

= المعنى: لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت، وكان لى معه شأن آخر، ولكن الذى أصابكم الموت، ولا عتاب عليه ولا سخط لأنه قدر لا مفر منه.

الإعراب: «أخلاى» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء والياء مضافة إليه «لو» شرطية غير جازمة «غير» مبتدأ خبره بعده أو فاعل لفعل محذوف يفسره أصابكم «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» فعل ومفعول والفاعل ضمير «عتبت» فعل وفاعل والجملة جواب لو «ولكن» عطف واستدراك «ما» نافية «على الدهر» جار ومجرور خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد: وقوع الاسم وهو «غير» بعد «لو» الشرطية وذلك قليل.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٠١، وابن هشام ٣/٤٢٠، وابن الناظم.

(١) قاله حين لطمته جارية - وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها، فقيل له فى ذلك فقال: هذا فصدى، فلطمته الجارية فقال: لو ذات سوار لطمتنى، وذات السوار الحرة؛ لأن الإماء لا تلبس السوار. وجواب لو محذوف: لهان.

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٥ من سورة الحجرات.

قلت: قال ابن هشام الخضراوى: مذهب سيبويه والبصريين أن الخبر محذوف، وقال غيره: مذهب سيبويه أنها لا تحتاج إلى خبر، لانتظام المخبر عنه والخبر بعد أن.

فإن قلت: هل يفهم من قوله (لكن لو) موافقة سيبويه؟

قلت: ظاهره موافقته فى جعلها مبتدأ، إذ لو كان الفعل مقدرا لكان الاختصاص باقيا، ولم يكن حاجة إلى الاستدراك. ويحتمل أن يكون استدراك للتنبيه على أنها تنفرد بمباشرة أن لا غير، فيحتمل المذهبين.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن لولا يليها غير ما ذكر، وقد ذكر فى غير هذا الموضع أنها قد وليها مبتدأ وخبر فى قول الشاعر[1]:

لو بغير الماء حَلْقى شَرِقٌ ....

قلت: إنما ساغ ذلك فى الضرورة، ولقلته لم يذكره هنا، وقد تأول ابن خروف البيت على إضمار «كان» الشانية، وتأوله الفارسى على أن حلقى فاعل فعل مقدر يفسره شرق، وشرق خبر مبتدأ محذوف، أى: هو شرق، وفيه تكلف.

---

(١) **قائله**: هو عدى بن زيد التميمى - وهو من الوافر.
وعجزه: كنت كالغصّان بالماء اعتصارى
اللغة: «شرق» بفتح الشين وكسر الراء «كالغصان» فعلان من الغصة وهو الذى غص أى: شرق، والمراد: بغير الماء «اعتصارى» نجاتى وملجئى.
قال أبو عبيدة: الاعتصار: الملجأ.
المعنى: لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء، فإن غصصت بالماء فبم أسيغه.
الإعراب: «لو» للشرط «حلقى» مبتدأ «شرق» خبره «بغير الماء» متعلق به «كنت» كان فعل ماض ناقص والتاء اسمه، وهى جواب لو «كالغصان» جار ومجرور فى محل نصب خبر كان «اعتصارى» مبتدأ والياء مضاف إليه «بالماء» جار ومجرور خبر مقدم.
الشاهد: قوله «لو بغير الماء» وذلك لأن شرط لو أن تكون مختصة بالفعل. وليس ههنا كذلك.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٠١، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٦٦، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦٧، وسيبويه ١/٤٦٢.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وقد حمل الزمخشرى ادعاءه إضمار ثبت بين لو وأن على التزام كون الخبر فعلا، ومنعه أن يكون اسما، ولو كان بمعنى فعل نحو «لو أنّ زيدا حاضر» وما منعه شائع ذائع فى كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾[1] وكقول الراجز[2]:

لو أنّ حيّا مُدركُ الفلاح ....

قلت: وقد نقل ذلك عن السيرافى، وأقول: الذى ينبغى أن يحمل عليه كلام الزمخشرى أن يمنع كون خبرها اسما مشتقا، ويلتزم الفعل حينئذ، لإمكان صوغه قضاء لحق طلبها بالفعل، وأما إذا كان الاسم جامدا فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه كما فصل الشيخ أبو عمرو.

ألا ترى قوله فى المفصل، لو قلت: «لو أن زيدا حاضر لأكرمته» لم يجز.

ولم يتعرض لغير المشتق، وإذا حمل على هذا لم يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾.

ولا نحو[3]: ولو أنها عُصفورةٌ ......

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٢) قائله: هو لبيد بن عامر العامرى - وهو من الرجز.
وعجزه: أدركه مُلاعبُ الرماح.
اللغة: «الفلاح» النجاة والفوز والبقاء «ملاعب الرماح» أراد به أبا براء عامر بن مالك الذى يقال له ملاعب الأسنة، وإنما قال لبيد ملاعب الرماح لضرورة القافية.
الإعراب: «لو» للشرط «أن» حرف توكيد ونصب «حيا» اسم أن «مدرك» خبر أن مرفوع بالضمة «الفلاح» مضاف إليه «أدركه» فعل ماض والهاء مفعول والضمير يرجع إلى الفلاح «ملاعب» فاعل أدرك مرفوع بالضمة الظاهرة «الرماح» مضاف إليه وجملة أدرك وقعت جوابا للو.
الشاهد: قوله «مدرك الفلاح» حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٢/٦٠٣، والسيوطى ص١١٩، وابن هشام فى المغنى ١/٢٧٠.

(٣) قائله: هو العوام بن شوذب - وهو من الطويل.
وتمامه: .... لحسبتها مُسوّمةً تدعو عُبيدا وأزنَما =

وإنما يرد عليه نحو: لو أن حيا مدركُ الفَلاحِ.

وله أن يجيب بأنه نادر.

وإنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إلَى المُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

(يعني أن المضارع إذا وقع بعد لو صرف معناه إلى المضي. فمعنى لو يفي كفى، لو وفا كفى)(1) ومثله(2):

لو يسمعونَ كما سمعتُ حديثَها خَرُّوا لِعزةَ رُكّعا وسُجُودا

= اللغة: «الحسبتها» لظننتها «مسومة» معلمة «عبيدا» - بضم العين - بطن من الأوس «أزنما» بطن من بني يربوع، إليهم تنسب الإبل الأزنمية.

الإعراب: «ولو» للعطف والشرط «أنها» أن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها «عصفورة» خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة، والضمير يرجع إلى الأسودة التي ترى من بعيد «الحسبتها» فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول أول لحسبت «مسومة» مفعول ثان والجملة وقعت جوابا للو «تدعو» جملة من الفعل والفاعل في محل النصب على الحال من الضمير المنصوب «عبيدا» مفعول به «وأزنما» عطف على عبيدا، والألف للإشباع لأجل القافية.

الشاهد: قوله «عصفورة» حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم جامد.

مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٦٠٣، وابن هشام في المغني ١/٢٧.

(١) أ، ج.

(٢) قائله: هو كثير عزة - وهو من الكامل.

اللغة: «خروا» من الخرور وهو السقوط «عزة» اسم محبوبته «ركعا» - بضم الراء - جمع راكع «سجودا» بضم السين جمع ساجد.

الإعراب: «لو» حرف امتناع «يسمعون» فعل مضارع وواو الجماعة فاعل والنون علامة الرفع والجملة شرط لو لا محل لها «كما» الكاف جارة وما مصدرية «سمعت» فعل وفاعل وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف أي: سماعا مثل سماعي «حديثها» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولا وها مضاف إليه «خروا» فعل ماض وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب «لعزة» جار ومجرور متعلق بقوله «خروا» «ركعا» حال من الواو في خروا «وسجودا» معطوف عليه.

الشاهد: قوله «لو يسمعون» حيث وقع الفعل المضارع بعد «لو» فصرفت معناه إلى المضي، فهو في قوة قولك «لو سمعوا».

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣/٦٠٣، وابن الناظم، وابن عقيل ٢/٢٩١، والمكودي ص١٥١.

تنبيهان:

الأول: «لو» الصارفة إلى المضى هى الامتناعية.

وأما التى بمعنى إنْ فتصرف الماضى إلى المستقبل، فإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى. كقوله[(١)]:

لا يُلْفكَ الرَّاجُوكَ إلا مُظهِرا ۝ خُلُقَ الكرام ولو تكونُ عَدِيمَا

الثانى: لا يكون جواب لو إلا فعلا ماضيا مثبتا أو منفيا بما أو مضارعا مجزوما بلم.

والأكثر فى الماضى المثبت اقترانه باللام، وقد تحذف كقوله تعالى: ﴿**لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا**﴾[(٢)] وقد تصحب المنفى بما، كقول الشاعر[(٣)]:

كذبتُ وبيت اللهِ لو كنتَ صادقًا ۝ لما سَبَقْتنى بالبكاءِ حمائمُ

وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفا.

---

(١) **قائله**: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل.

اللغة: «لا يلفك» لا يجدك من ألفى يلفى إذا وجد «الكرام» جمع كريم «العديم» المعدم وهو الذى لا يملك شيئا.

المعنى: يمدح به الشاعر شخصا يقول لا يجدك أحد من السائلين إلا وأنت مظهر لهم خلقا كريما مثل أخلاق الكرماء ولو كنت لا تملك شيئا.

الإعراب: «لا يلفك» لا ناهية يلفى فعل مضارع والكاف مفعول أول «الراجوك» فاعل «مظهرا» مفعول ثان «خلق» مفعول لمظهرا «الكرام» مضاف إليه «لو» حرف شرط «تكون» فعل مضارع ناقص واسمها ضمير مستتر «عديما» خبر تكون.

الشاهد: قوله «لو تكون» فإن لو شرط فى المستقبل مع أنه لم يجزم، لأن لو بمعنى إن لا يجزم ولكن إذا دخل على الماضى يصرفه للمستقبل، وإذا وقع بعده مضارع فهو مستقبل المعنى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٠٠، وابن هشام فى المغنى ١/٢٦١.

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة.

(٣) **قائله**: هو مجنون بنى عامر - وعن أبى عمرو الشيبانى أن المجنون كان ذات ليلة جالسا مع أصحاب له من بنى عمه، وهو واله يتلظى ويتململ وهم يعظونه حتى هتفت حمامة من سرحة كانت بإزائهم فوثب قائما وقال أبياتا فيها هذا البيت - وهو من الطويل.

اللغة: «كنت صادقا»، ويروى «لو كنت عاشقا» «حمائم» جمع حمامة.

الإعراب: «كذبت» فعل ماض والتاء فاعل - أراد كذبت فى دعواى عشق ليلى - «وبيت الله» قسم «لو» للشرط «كنت» فعل ماض ناقص والتاء اسمها «صادقا» خبر كان، والجملة وقعت فعل الشرط «لما سبقتنى» فعل ماض والياء مفعول «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بالفعل «حمائم» فاعل سبقتنى، وجملة سبقتنى وقعت جواب الشرط.

الشاهد: قوله «لما سبقتنى» فإنه جواب لو، وقد صحب اللام فيه حرف النفى.

فصل أمَّا. ولَوْلا. ولَوْمَا

أمّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شيءٍ وَفَا　　لِتِلْوِ تلوها وُجُوبا أُلِفَا

أمّا حرف بسيط فيه معنى الشرط يؤول بمعنى مهما يك من شىء، لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشـرط، ولابد بعده من جملة هى جواب له، فالأصل فى قولك «أما زيـد فمنطلق» مهمـا يكن من شىء فزيد منطلق، فحذف فـعل الشرط وأداته، وأقيمت أما مقامهما، وكان الأصل أن يقال: أما زيد منطلق، فتجعل الفاء فى صدر الجواب، وإنما أخرت لضرب من إصلاح اللفظ. وإلى هذا أشار بقوله:

..... وَفَا　　لِتِلْوِ تِلْوِهَا ....

تنبيهات:

الأول: يؤخذ من قوله (لتلو تلوها) أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت: «أما زيد طعامه فلا تأكل» لم يجز، كما نص عليه غيره.

الثانى: لا يُفصل بين «أما» والفاء بجـملة تامة، إلا إن كان دعاء، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو «أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا».

الثالث: قول الشارح: يفـصلون بين أما والفاء بجزء من الجـواب، فإن كان الجواب شرطيا فـصل بجملة الشرط، وإن كان غير شرطى فصل بمبـتدأ أو خبر أو معمول فعل أو شـبهه أو معمول مفسر به يقتـضى ظاهره أنه لا يفصل بغير ذلك، وليس كذلك، بل قد يفصل بالظرف والمجرور والحال والمفـعول له معمولا لأما أو لفعل الشرط المحذوف.

الرابع: ما ذكر من قـوله (أما كمهـما يك) لا يعنى به أن معنى أما كـمعنى مهما وشرطهـا، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وهى قائمة (مقامهما)[1]، لتضمنها (معنى الشرط)[2].

---

(١) ب، ج وفى أ (مقامها).

(٢) أ، ب وفى ج (معنى حرف الشرط).

الخامس: تقديرها بمهما كما ذكر قول الجمهور. وقال بعض النحويين: إذا قلت «أما زيد فمنطلق» فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، حذفت أداة الشرط وأنيبت أما مناب ذلك.

السادس: قال في التسهيل: أما حرف تفصيل وكذا قال كثير من النحويين ولم يذكروا لها غير هذا المعنى، وقال بعضهم: (وقد ترد حيث لا تفصيل نحو «أما زيد فمنطلق» وقال بعضهم)[1]: وهي حرف إخبار مضمن معنى الشرط. وقوله (وجوبا) يعني: في غير ما سيذكر في قوله:

وحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا   لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

يعني: أن حذف هذه الفاء في النثر قليل وكثير.

فالكثير: أن تحذف مع قول استغني عنه بمحكيه كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾[2] أي: فيقال لهم: أكفرتم.

والقليل: أن تحذف لا مع قول نحو ما خرّجه البخاري من نحو قوله ﷺ «أما بعدُ ما بالُ رجالٍ».

قد فهم من قوله في نثر أنها تحذِف للضرورة كقوله[3]:

---

(١) ب، ج.

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٣) قائله: هو الحارث بن خالد المخزومي يهجو به بني أسيد - وهو من الطويل.

وعجزه: ولكنْ سَيْرًا في عِرَاضِ المواكبِ

اللغة: «عراض» جمع عُرض - بالضم - وهو الناحية والشق «المواكب» جمع موكب، وهو الجماعة من الناس - ركبانا أو مشاة، وقيل: هم الراكبون على الإبل والخيل للزينة خاصة.

المعنى: يصف الشاعر بني أسيد بالجبن والضعف وأنهم لا يقدرون على القتال ومنازلة الشجعان، ولكنهم يسيرون في جانب المواكب للزينة لا غير.

الإعراب: «أما» شرطية نائبة عن مهما وفعل الشرط «القتال» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا «لديكم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، والضمير مضاف إليه وجملة لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف لكن حرف استدراك ونصب واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملته خبرا للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا، وقيل إن =

فأمّا القتالُ لا قِتالَ لديكُمُ ....

والحاصل أن حذفها على ثلاثة أضرب كثير، ونادر، وضرورة.

تنبيه:

لم ينبه فى الكافية والتسهيل على ندور حذفها فى النثر دون قول، فهو من زيادات الألفية.

لَوْلا ولَوْما يَلزَمَانِ الابتِدَا إذَا امتِناعًا بوُجُودٍ عَقَدَا

للولا ولوما حالان:

أحدهما: يختصان فيه بالأسماء، وذلك إذا دلا على امتناع شىء لوجود غيره. (وقد)[1] يقال أيضا لوجوب غيره، وهذا معنى قوله «إذا امتناعا بوجودٍ عَقَدَا» أى: إذا ربطا امتناع شىء بوجود غيره، وفهم من قوله «يلزمانِ الابتدا» فائدتان:

الأولى: أنهما لا يليهما الفعل.

والثانية: أن الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء، وتقدم الكلام على خبره فى باب الابتداء.

فإن قلت: فقد ولِىَ لولا الفعل فى قوله[2]:

= «سيرا» هو اسم للكن وخبرها هو المحذوف وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «فى» حرف جر «عراض» مجرور بفى، والجار والمجرور متعلق بسير، وعراض مضاف و«المواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٦٠٥، وابن هشام ٣/٤٢٥، وابن عقيل ٢/٢٩٢، وابن الناظم، والمكودى ص١٥١، وذكره السيوطى فى الهمع ٢/٦٧١، وابن هشام فى المغنى ١/٥٦.

(١) أ.

(٢) قائله: هو أبو ذؤيب الهذلى - وهو من الطويل.

وصدره: الا زعَمتْ أسماءُ أن لا أحبها

الإعراب: «الا» أداة استفتاح «زعمت» فعل ماض والتاء للتأنيث «أسماء» فاعل «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «لا» نافية «أحبها» فعل مضارع والفاعل ضمير =

فقلت: . . . .   بَلى لولا يُنازعنى شُغْلى

قلت: يؤول على وجهين:

أحدهما: أن لولا مؤولة بلو وليست مركبة، بل لو على حالها ولا نافية للماضى.

والآخر: أن تكون المختصة بالابتداء وإن مقدرة بعدها وموضعها رفع بالابتداء.

وثانى الحالين: يختصان فيه بالأفعال، وذلك إذا دلا على التحضيض (ويشاركهما فى ذلك الأحرف المذكورة فى قوله)[1]:

وَبِهِما التّحضِيضَ مِزْ وَهَلا   ألاَّ، ألا وأولِيَنْها الفِعْلا

المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهى: لولا، ولوما، وهلا وألا - بالتشديد - وأما ألا - بالتخفيف - فهى حرف عرض، وذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يريد (به)[2] أنها تكون للتحضيض بمعنى هلاّ فى بعض المواضع لا مطلقا، لأنه ذكر فى غير هذا الموضع أنها تكون للعرض.

والثانى: أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل (وقرب معناها من معناهن، وإن لم تكن موضوعة لمعناهن). ويؤيده قوله فى شرح الكافية وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل[3] «ألا تزورنا» ثم قال:

= والهاء مفعوله والجملة فى محل رفع خبر أن «فقلت» فعل وفاعل «بلى» حرف جواب «لولا» حرف امتناع لوجود «ينازعنى» فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به «شغلى» فاعل والياء مضاف إليه.

الشاهد: قوله «لولا ينازعنى» حيث ولى لولا الفعل.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢/٢٧٦.

(١) أ، ج.

(٢) أ.

(٣) أ.

وَقَدْ يَلِيها اسْمٌ بِفعْلٍ مُضمَرِ   عُلِّقَ أو بظاهرٍ مُؤخَّرِ

مثال الأول «هلاَّ زيداً تضربه» فزيداً: علق بفعل مضمر، بمعنى أنه معمول للفعل المضمر.

ومثال الثانى: «هلاَّ زيداً تضربُ» فزيداً علق بفعل ظاهر مؤخر بمعنى أنه معمول للفعل الذى بعده، لأنه مفرّغ له.

فإن قلت: ظاهر كلامه أن حروف التحضيض لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر أو فعل مؤخر.

تنبيه:

قال فى شرح الكافية: وربما ولى حرف التحضيض مبتدأ وخبر كقول الشاعر(١):

. . . .   فهلاَّ نَفْسُ لَيلى شفيعُهَا

قال: والأجود أن ينوى بعدها «كان» الشأنية.

---

(١) **قائله**: هو قيس بن الملوح، وقيل: للصمة بن عبيد الله القشيرى - وهو من الطويل.
وصدره: ونُبِّئْتُ لَيْلى أرسَلَت بشفاعةٍ   إلَيَّ . . . . .
اللغة: «نبئت» - بالبناء للمجهول - أخبرت «أرسلت بشفاعة» الشفاعة هو التوسل ابتغاء الخير، والذى يكون منه التوسل يسمى الشفيع، والذى أراده من الشفاعة هو الأمر الذى حمله رسولها فلذلك عدى الفعل بالباء.
الإعراب: «نبئت» نبئ فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المتكلم نائب فاعله وهو المفعول الأول «ليلى» مفعول ثان «أرسلت» فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ليلى، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبئ «بشفاعة» جار ومجرور متعلق بأرسل «إلىّ» جار ومجرور متعلق بأرسل «فهلا» الفاء حرف دال على السببية وهلا حرف تحضيض «نفس» مبتدأ مرفوع بالضمة «ليلى» مضاف إليه «شفيعها» خبر المبتدأ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها، واسمها المحذوف ضمير شأن والتقدير: فهلا كان هو - الحال والشأن - نفس ليلى شفيعها.
الشاهد: قوله «فهلا نفس ليلى» فإن قوله «نفس ليلى» مبتدأ وشفيعها خبر، وهذه الجملة فى محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦١٠، وابن هشام فى باب الإضافة، وابن الناظم.

قلت: وعلى هذا «الوجه»[1] خرجه ابن طاهر، وخرجه بعضهم على جعل ما بعدها فاعلا بفعل مقدر تقديره: فهلا شفعت نفس ليلى، وشفيعها خبر مبتدأ محذوف، أي: هي شفيعها، وفيه تكلف.

(١) ب، ج.

الإخبار بالذى والألف واللام

الباء فى قوله «الإخبار بالذى» باء السببية لا باء التعدية، لأن «الذى» يجعل فى هذا الباب مبتدأ، لا خبرا، كما ستقف عليه، فهو فى الحقيقة مخبر عنه، وباب الإخبار وضع للاختبار كمسائل التمرين فى التصريف. قال الشارح: وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوّى الحكم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن.

ولما شرع فى هذا الباب بدأ بكيفية الإخبار فقال:

مَا قِيلَ أَخبِر عنه بالَّذى خَبَرْ ... عن الَّذى مُبْتَدأً قَبْلُ استقَرْ

ومَا سِوَاهُمَا فوسِّطهُ صِلَهْ ... عائدُهَا خلفُ مُعْطِى التَّكْمِلَهْ

أى: إذا عين لك اسم من جملة، وقيل (لك)[1] أخبر عنه بالذى فصدر الجملة بالموصول مبتدأ وأخر ذلك الاسم، واجعله خبراً عن الموصول المتقدم، وما سوى الموصول وخبره فوسطه بينهما فيكون صلة للموصول، واجعل في موضع الاسم الذى أخرته وجعلته خبرا ضميرا عائدا على الموصول.

فقد علم بما ذكر أن المخبر عنه فى هذا الباب هو المجعول خبرا، قال ابن السراج: وإنما قال النحويون أخبر عنه وهو فى اللفظ خبر لأنه فى المعنى مخبر عنه و «ما» فى قوله (ما قيل) موصولة وهى مبتدأ.

وقوله «خبر» هو (خبرها)[2]، وقوله «مبتدأ» حال من الذى، وقوله «عائدها خلف معطى التكملة» معناه عائد الصلة، وهو الضمير الذى خلف الاسم المجعول خبرا وهو «معطى التكملة» ثم فقال:

نحوُ الَّذِى ضربتهُ زيدٌ فَذَا ... ضَرَبْتُ زَيْدًا كان فاذْرِ المَأخَذَا

(١) ب، ج.

(٢) ب، ج وفى أ (خبرما).

إذا أخبر عن «زيد» من قولك «ضربت زيدا» قلت: «الذى ضربته زيد» فصدرت الجملة بالذى مبتدأ وأخرت «زيداً» وهو المخبر عنه فجعلته خبرا عن الذى، وجعلت ما بينهما صلة الذى وجعلت (فى)[1] موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول.

وإذا أخبرت عن التاء من قولكْ «ضربت زيداً» قلت: «الذى ضَربَ زيداً أنا» ففعلت فيه ما ذكر، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال ففصلت الضمير وأخرته، فلذلك قلت: أنا.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: ما قيل أخبر عنه بالذى خبر هو أو خلفه. كما قال فى التسهيل: وتأخير الاسم أو خلفه خبرا، ليشمل الضمير المتصل.

قلت: لا يخفى أن الضمير المتصل لا يمكن تأخيره إلا بعد انفصاله، فلم يحتج هنا إلى التنبيه عليه، لوضوحه، واستكن الضمير الغائب الذى جعلته موضع التاء فى ضرب، ومنع بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب، والصحيح الجواز.

وباللَّذَيْنِ والَّذِينَ والَّتى أَخبِرْ مُراعيا وِفَاقَ المُثْبَتِ

يعنى: أن المخبر عنه فى هذا الباب إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جىء بالموصول مطابقا له، لكونه خبره، فإذا أخبرت عن الزيدين من نحو «بلَّغَ الزيدانِ العَمْرَينَ رسالة».

قلت: «اللذان بلَّغَ العَمْرَيْنِ رسالة الزَّيدان».

أو عن العمرين قلت «الذين بلَّغُهمُ الزيدان رسالة العمرون».

أو عن الرسالة قلت: «التى بلغها الزيدان العمرين رسالةٌ».

وقد فهم من النظم فوائد:

الأولى: أن حكم باب الإخبار تقديم المبتدأ على الخبر لقوله (قبل استقر).

فإن قلت: فهل ذلك على سبيل الوجوب؟.

---

(١) أ.

قلت: الذى يدل عليه كلام النحويين أن ذلك على سبيل الوجوب، لاشتراطهم فى المخبر عنه قبول التأخير، ونصّ بعضهم على جواز تقديم المبتدأ فى هذا الباب. وممن نص عليه الشارح، وفى البسيط أن ذلك على جهة الأولى والأحسن، وأنه يصح أن يقال: «زيد الذى ضرب عمرا» فنجعل زيداً خبراً عن الذى إما مقدما وإما مؤخراً، وجوزه المبرد.

والثانية: أن الضمير الذى يخلف الاسم المتأخر لابد من مطابقته الموصول لكونه عائدا، ويلزم كونه غائبا. ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب، وأجاز أبو ذر الخشنى جعله مطابقا للخبر فى الخطاب والتكلم، فنقول فى الإخبار عن التاء فى «ضربت الذى ضربت أنت» وعن التاء فى «ضربت الذى ضربت أنا» ومذهب الجمهور منع ذلك.

الثالثة: أن هذا الضمير ينوب عن الاسم المتأخر فى إعرابه الذى كان له، لكونه خلفه فى موضعه فاستحق إعرابه.

ولما بين كيفية الإخبار شرع فى شروط المخبر عنه فقال:

قَبولُ تأخيرٍ وتعريفٍ لمَا ... أُخبِرَ عنهُ هُهنا قد حُتِمَا

كذا الغِنَى عنه بأجنبيٍّ اوْ ... بمضمرٍ شَرْطٌ فرَاعِ مارَعَوْا

هذه أربعة شروط:

الأول: قبول التأخير، فلا يخبر عن اسم يلزم صدر الكلام كضمير الشأن واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية.

الثانى: قبول التعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، لأنهما ملازمان للتنكير.

الثالث: قبول الاستغناء بأجنبى، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى، ضميراً كان أو ظاهراً، فالضمير كالهاء من قولك «زيد ضربته» فإنها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة، فلو أخبرت عنها لخلفها مثلها فى العود إلى ما كانت تعود عليه، فيلزم إما بقاء الموصول بلا عائد وإما عود ضمير واحد على شيئين، وكلاهما محال.

والظاهر كاسم إشارة نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1] وغيره مما حصل به الربط، فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق.

تنبيه:

فهم من قوله «كذا الغنى عنه بأجنبيّ» (أنه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الاستغناء عنه بأجنبى)[2] وله صورتان:

إحداهما: أن يكون عائدا إلى اسم من جملة أخرى نحو أن يذكر إنسان فتقول: لقيته، فيجوز الإخبار عن الهاء فيقال: الذى لقيته هو. صرح المصنف بجواز الإخبار في هذه الصورة وفاقا للشلوبين وابن عصفور، وذهب الشلوبين الصغير إلى منع ذلك، وهو ظاهر كلام الجزولى.

قال الشيخ أبو حيان: ونكتة هذا الخلاف: هل شرط هذا الضمير ألا يكون عائدا على شيء قبله أو شرطه ألا يكون رابطا؟.

والأخرى: أن يكون عائدا على بعض الجملة إلا أنه غير محتاج إليه للربط نحو (ضرب زيد غلامه).

فلا يمتنع على مقتضى كلام الناظم الإخبار عن الهاء فى المثال فتقول «الذى ضرب زيد غلامه هو» لأن الهاء فى المثال يجوز أن يخلفها الأجنبى، فتقول: «ضرب زيد غلام عمرو» فلا يلزم من الإخبار عنها المحذور المتقدم ذكره وقد مثل الشارح بهذا لما يمتنع الإخبار عنه لكونه لا يستغنى عنه بالأجنبى، وليس كذلك.

فإن قلت: ظاهر كلامه فى شرح الكافية منعها، فإنه قال: وباشتراط جواز الاستغناء عنه بأجنبى على امتناع الإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة: يعنى: ونبهت باشتراط.

قلت: لا حجة فى ذلك، بل الظاهر أن مراده ما كان متعينًا للربط، لأن تعليله يرشد إليه وتمثيله يساعد عليه.

فإن قلت: فهل يجرى فيها خلاف من تقدم؟.

(١) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) أ وفى ب، ج (عدم امتناع الإخبار عن العائد).

قلت: لا إشكال أن من منع الأولى فامتناع هذه عنده أولى.

الرابع: جواز الاستغناء (عنه بضمير، فلا يخبر عن مصدر عامل دون معموله، ولا موصوف دون صفته، ولا صفة دون موصوفها، ولا مضاف دون المضاف إليه، إذ لا يجوز الاستغناء)[1] عن هذه الأشياء بضمير.

فإن قلت: هذا الشرط الرابع مُغْنٍ عن اشتراط الثانى؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار.

قلت: هو كذلك، وقد نبه فى شرح الكافية على أن ذكره زيادة فى البيان.

فإن قلت: كلام الناظم يقتضى أن الشروط المذكورة ثلاثة: قبول التأخير، وقبول التعريف، والغناء عنه بأحد أمرين: بأجنبى إن كان ضميرا، أو بضمير إن كان ظاهراً، إذ لا فائدة لاشتراط الاستغناء بالأجنبى فى الظاهر ولا لاشتراط الاستغناء بالضمير فى المضمر، ويدل على ذلك عطفه بأو.

قلت: بل هى أربعة: ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرت، لأن اشتراط الاستغناء بالأجنبى مقيد فى الضمير والظاهر كما تقدم، فلو كان الشرط لأحدهما، لجاز الإخبار عن الظاهر إذا جاز الاستغناء عنه بالضمير، وإن لم يجز الاستغناء عنه بأجنبى، وليس كذلك كما سبق.

تنبيهات:

الأول: علة اشتراط هذه الشروط على سبيل الإجمال، أن كيفية الإخبار المذكورة لا تتأتى بدونها.

الثانى: بقى من شروط المخبر عنه فى هذا الباب أربعة شروط أُخر لم يذكرها هنا وقد ذكرها فى غير هذا الكتاب.

أولها: جواز استعماله مرفوعا، فلا يخبر عن لازم الرفع نحو «أيمن الله» ولا عن لازم النصب نحو «سبحان الله» وسحر معينًا.

---

(١) أ، ج.

وثانيها: جواز استعماله مثبتا، فلا يخبر عن «أحد وديار» ونحوهما من الأسماء الملازمة للنفى.

وثالثها: أن يكون بعض ما يوصف به[1] «من»[2] جملة أو جملتين فى حكم جملة واحدة كالشرط والجزاء؛ فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة، فيشترط أن تكون صالحة، لأن يوصل بها.

ورابعها: إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى، كثوانى الأعلام نحو بكر من أبى بكر: إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء، وذكر هذا الشرط فى الفصل فى التسهيل، وفيه خلاف، أجاز المازنى الإخبار عن الاسم الذى ليس تحته معنى مستدلا بقول الشاعر[3]:

فكأنّما نظرُوا إلى قمرٍ ... أو حيثُ علَّقَ قَوْسَهُ قُزَحَ

ورد بأن قزح اسم الشيطان.

وأَخْبَرُوا هُنا بأَلْ عَنْ بعضِ مَا ... يكُونُ فِيْهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

يجوز الإخبار بالذى وفروعه فى الجملتين الاسمية والفعلية. ويجوز بالألف واللام فى الفعلية خاصة لا مطلقا بل بشرطين:

أحدهما: أن يكون الفعل متصرفا يمكن صوغ صلة منه للألف واللام، فلا يجوز الإخبار بأل فى جملة مصدرة بليس ونحوها.

والثانى: أن يكون الفعل موجبًا، فإن كان منفيا لم يجز الإخبار، لتعذر صوغ صلتها من المنفى.

---

(١) وفى هامش المخطوطة «أ» «هل صوابه ما يوصل به شيخنام».
(٢) أ، ج وفى ب «فى جملة».
(٣) قائله: هو شقيق بن سليك الأسدى - وهو من الكامل.
الإعراب: «فكأنما» الفاء للعطف وكأن حرف تشبيه وبطل عملها بما الكافة «نظروا» فعل ماض وفاعله «إلى قمر» جار ومجرور متعلق بنظروا وهو فى محل النصب على المفعولية «أو» عاطفة «حيث» عطف على قوله «إلى قمر» «علق» فعل ماض «قوسه» مفعول به «قزح» فاعله.
الشاهد: المازنى احتج به على جواز الإخبار عن الاسم الذى ليس تحته معنى.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ منه لألْ

ثم مثل فقال: **كصوْغِ واقٍ منْ وَقَى اللهُ البَطَلْ**

فإن أخبرت عن الفاعل قلت: «الواقى البطلَ اللهُ» أو عن المفعول قلت: «الواقيه اللهُ البطلُ. . . ونبه عن الثاني فى التسهيل.

وإنْ يكُنْ ما رفَعَتْ صِلَةُ ألْ ضَمِيرَ غَيْرِها أُبِينَ وانْفَصَلْ

إذا رفعت صلة أل ظاهراً كالمثال (السابق)[1] فلا إشكال فيه، وإن رفعت ضميرا، فإن كان لأل وجب استتاره، وإن كان لغيرها وجب إبرازه.

فإذا أخبرت عن التاء من قولك «ضربت زيداً».

قلت: الضارب زيد أنا، فيستكن مرفوع الصلة، لكونه لأل.

وإذا أخبرت عن زيد من المثال قلت: الضاربه أنا زيد، فتبرزه لكونه لغيرها، لأن الصفة متى جرت على غير من هى له يستكن مرفوعها.

تنبيه:

ذكر الأخفش مسألتين يخبر فيهما بأل ولا يصح الإخبار فيهما بالذى.

الأولى: «قامت جاريتا زيد لا قعدتا» فإذا أخبر عن زيد قلت: القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد.

ولو أخبرت بالذى فقلت: «الذى قامت جاريتاه لا الذى قعدتا زيد» لم يجز لأنه لا ضمير يعود على الجملة المعطوفة، وقد أجاز بعض النحويين «مررت بالذى قام أبواه لا الذى قعدا».

فعلى هذا يجوز في الإخبار فى المسألة بالذى أيضا.

الثانية: «المضروب الوجه زيد» ولا يجوز «الذى ضرب الوجه زيد».

قلت: وينبغى أن يجيزه من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدى.

واعلم أن باب الإخبار طويل، فلنكتف بما تقدم.

---

(١) ب، ج.

ثَلاَثَةً بالتَّاء قُلْ للعشَرَهْ   فى عَدِّ ما آحادُهُ مذكَّرَهْ
فى الضدِّ جَرِّدْ .. .. ..،

للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يقصد بها العدد المطلق.

الثانية: أن يقصد بها معدود ويذكر.

والثالث: أن يقصد بها معدود ولا يذكر.

فإذا قصد بها العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو «ثلاثةٌ نصفُ ستةٍ» ولا تتصرف لأنها أعلام خلافا لبعضهم.

وإن قصد بها معدود وذكر فى اللفظ استعملت بالتاء إن كان واحد (المعدود)[1] مذكرا، وجردت من التاء إن كان واحده مؤنثا حقيقيا أو مجازيا كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[2].

وإذا قصد بها معدود ولم يذكر فى اللفظ (فالفصيح)[3] أن يكون بالتاء للمذكر وبعدمها فى المؤنث كما لو ذكر المعدود، فتقول «صمت خمسة» تريد أياما، و«سِرْتُ خمسا» تريد ليالى، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، وحكى الكسائى عن أبى الجراح «صمنا من الشهر خمسا» وحكى الفراء «أفطرنا خمسا وصمنا خمسا وصمنا عشرا من رمضان» وتضافرت الروايات على حذف التاء من قوله ﷺ «ثم أتبعه بستّ من شوّال».

وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم: ما حكاه الكسائى لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه، وقيل: لما استمر فى التاريخ الاستغناء بالليالى عن الأيام التزم فى غيره

---

(١) أ، ج وفى ب (العدد).

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) أ، ج وفى ب (فالصحيح).

بشرط أمن اللبس كقوله تعالى ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[1] ومنه «وأتبعه بست من شوال» وقال الزمخشرى تقول «صمت عشرا» ولو ذكرت لخرجت (عن)[2] كلامهم، ورُد بأن التذكير الأكثر الفصيح.

واختلف فى علة إثبات التاء فى العدد المذكر وإسقاطها فى عدد المؤنث، فقال فى شرح التسهيل ما معناه: إن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل من المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته وقد ذكر غيره هذا المعنى من النحويين، وهو حسن فلنكتف به.

تنبيهات:

الأول: شمل كلام الناظم الصورتين الأخيرتين إذا لم يشترط اللفظ بالمعدود وخرجت منه الصورة الأولى فى قوله «ما آحاده مذكرا».

الثانى: فهم من قوله «ما آحاده» أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه، فلذلك تقول «ثلاثةُ حمامات» خلافا لأهل بغداد فإنهم يقولون «ثلاثُ حمامات» فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائى: تقول «مررت بثلاث حمامات» وتقول «رأيت ثلاث سجلات» بغير هاء، وإن كان الواحد مذكرا، وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء.

الثالث: اعتبار التأنيث فى واحد المعدود إن كان اسمًا فى لفظه فتقول: «ثلاثة أشخص» قاصد نسوة، و «ثلاث أعينٍ» قاصد رجال؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث.

ما لم يتصل بالكلام ما يقوّى المعنى أو يكثر قصد المعنى، فيجوز حينئذ اعتباره.

فالأول كقوله[3]:

---

(١) من الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.

(٢) ب وفى أ، ج (من).

(٣) قائله: هو عمرو بن أبى ربيعة المخزومى - وهو من الطويل. =

ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ

فتقوى المعنى بقوله «كاعبان ومعصر».

والثانى كقوله[1]:

ثلاثةُ أنفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ

= وصدره: فكان مجنِّى دُونَ مَن كنتُ أتقى

اللغة: «مجنى» المجن: أصله الترس وجمعه مجان، ويريد به هنا ما يتقي به الرقباء «أتقى» أجانب وأحذر «شخوص» جمع شخص، وأصله الشبح الذى يرى من بُعد - والمراد هنا: الإنسان «كاعبان» مثنى. كاعب - وهى الجارية حتى يبدو ثديها «معصر» الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب.

المعنى: كان سترى وحصنى دون من كنت أتقيه وأخافه من الرقباء - هؤلاء الثلاثة اللواتى مشيت بينهن متنكرا وساعدننى على ذلك.

الإعراب: «فكان» الفاء عاطفة وكان فعل ماض ناقص «مجنى» خبر كان مقدم والياء مضاف إليه «دون» منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقى «من» اسم موصول مضاف إليه «كنت» كان واسمها «أتقى» فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة فى محل نصب خبر كان، وجملة كنت أتقى صلة الموصول والعائد محذوف - أى: أتقيه «ثلاث» اسم كان مؤخر «شخوص» مضاف إليه «كاعبان» بدل من ثلاث «ومعصر» معطوف عليه.

الشاهد: قوله «ثلاث شخوص» فإن القياس فيه ثلاثة شخوص، لكنه كنى بالشخوص عن النساء.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٩، وابن الناظم.

(١) قائله: هو الحطيئة. من أبيات يشكو فيها ما نزل به من بلاء، وذلك أنه كان فى سفر ومعه امرأته وبنتاه، فسرح إبله فافتقد منها ناقة - وهو من الوافر.

وعجزه: . . . . لقد جارَ الزمانُ على عِيَالى.

اللغة: «ذود» الذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها. وقيل غير ذلك.

الإعراب: «ثلاثة» خبر لمبتدأ محذوف أو العكس «أنفس» مضاف إليه - أى: نحن ثلاثة أنفس، ولنا ثلاث ذود، قال المبرد: أراد بثلاث ذود ثلاث نوق، كما تدل على ذلك القصة، فثلاث ذود عطف على ثلاثة أنفس «لقد» اللام موطئة للقسم قد للتحقيق «جار» فعل ماض (الزمان) فاعل (على عيالى) جار ومجرور.

الشاهد: قوله «ثلاثة أنفس» وكان القياس ثلاث أنفس، لأن النفس مؤنث.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٠، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٣، والشاهد ٥٤٢ فى الخزانة.

فغلب المعنى، لأن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان.

وإن كان صفة فبموصوفها المنوى، لا بها كقوله تعالى ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1] أى: عشر حسنات، وتقول «ثلاث دواب» إذا قصدت ذكورا، وقال بعض العرب: «ثلاث دواب» لأنها جرت مجرى الأسماء الجامدة.

الرابع: ما ذكر من اعتبار تذكير الواحد وتأنيثه إنما هو فى الجمع، وأما اسم الجنس نحو «غنم» واسم الجمع نحو «قوم» فيعتبر حكم لفظه ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى أو يكن نائبا عن جمع المذكر، فالأول كقولك «عندى ثلاثة ذكور من البط» وقال بعض المتأخرين ويجوز حذف التاء فلا يلحظ الوصف ولكن الأولى أن تلحظه، والثانى كقولهم «ثلاثة أشياء» لأنه نائب من جمع شىء على أفعال ولا أثر للوصف المتأخر كقولك «ثلاث من البط ذكور».

والخامس: لا تعتبر أيضا تأنيث لفظ المفرد إذا كان علما نحو طلحة.

ثم ذكر حكم المميز فقال:

.... والمُمَيِّزْ اجْرُرِ جمعًا بلفظِ قلّةٍ فى الأكثرِ

اعلم أن مميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جَمْع جر بمن نحو ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾[2] وقد أضيف إليه فى قوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[3] وقوله عليه الصلاة السلام «خمسِ ذَوْدٍ»[4].

فإن قلت: فهل يقاس على الأمرين؟

قلت: أما جره بمن فمتفق عليه، وأما الإضافة إليه ففيها مذاهب:

أحدها: الجواز على قلة، وهو ظاهر كلام ابن عصفور.

والثانى: الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين وإليه ذهب المصنف، قال فى التسهيل: وإن ندر مضافا إليه لم يُقس عليه، وصرح سيبويه بأنه لا يقال «ثلاث غنم».

---

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.
(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.
(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل.
(٤) «ليس فيما دون خمسِ ذَوْد صدقة».

والثالث: التفصيل، فإن كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو نفر ورهط وذود جاز، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز، وإليه ذهب ابن عصفور فى بعض كتبه، وحكاه الفارسى عن أبى عثمان، وإن كان غيرهما أضيف العدد إليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير نحو «ثلاثة أعبُد، وثلاث آمٍ» هذا إذا وجد للاسم جمع قلة وجمع كثرة، فإن أهمل أحدهما أضيف إلى الموجود نحو «ثلاثة أرجل، وثلاثة رجال».

وأشار بقوله «فى الأكثر» إلى أنه قد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة، إما لقلة استعمال مثال القلة أو لخروجه عن القياس.

فالأول: نحو قولهم «ثلاثة شسوع»[1] فأوثر على أشساع لقلة استعماله.

والثاني: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[2] فأوثر على أقراء، لأن واحده قرء كفلس وجمع مثله على أفعال شاذ قاله المصنف، وذكر غيره أنه جمع قرء - بضم القاف - فلا يكون شاذا ولا يؤثر جمع قلة فى غير ذلك إلا نادرا.

وأجاز المبرد «ثلاثة كلاب» ونحوه إذا أريد به ثلاثة من الكلاب وجعل من ذلك «ثلاثة قروء» وقال فى شرح التسهيل: ولو جاز هذا لم يكن معنى فى الحجة بجمع القلة لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا.

تنبيهات:

الأول: قال «بلفظ قلة» يعنى من أمثلة التكسير التى هى أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة.

وأما جمع التصحيح فلا يضاف إليه غالبا إلا إن أهمل غيره أو جاور ما أهمل أو قل استعمال غيره.

فالأول: نحو «سبع بقرات» وفى هذا ونحوه يتعين التصحيح لإهمال غيره.

والثاني: نحو «سبع سنبلات» ففى هذا ونحوه تجوز إضافته إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره وهو بقرات.

---

(١) شسوع: جمع شسع - بكسر أوله وسكون ثانيه - أحد سيور النعل.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

والثالث: نحو «ثلاث سعادات» فيجوز لقلة سعائد أيضا، ويختار التصحيح فى هذين الموضعين فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلا نحو «ثلاثة أحمدين» و «ثلاث زينبات» وإلى هذا أشرت بقولى غالبا، وقال ابن عصفور وكذلك أيضا يضاف إلى جموع السلامة إذا لم تكن صفات يقول «ثلاثة زيدين، وأربع هندات»، انتهى.

والإضافة إلى الصفة ضعيفة نحو «ثلاثة صالحين» والأحسن الإتباع على النعت ثم النصب على الحال.

الثانى: إذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها مائة لم يجمع إلا فى شذوذ كقوله[1]:

ثلاثُ مئينَ للملوكِ وفَى بِهَا

قيل: ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المائة فى الكلام وتميز بالمائة ثلاث وتسع وما بينهما ولا يقال عشرة مائة استغناء بالألف، ذكر ذلك فى شرح التسهيل - وحكى الفراء أن بعض العرب يقولون عشر مائة، وإن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون «ثلاث مئين وأربع مئين» فيجمعون.

---

(١) قائله: الفرزدق - وهو من الطويل.

وعجزه: . . . . ردائى وجلت عن وجوه الأهاتم

اللغة: «ثلاث مئين» أى: ثلثمائة بعير «ردائى» الرداء: هو ما يلبس، قيل: والمراد به هنا السيف «جلت» كشفت «وجوه» عظماء وأعيان «الأهاتم» جمع أهتم - وهم بنو سنان الأهتم.

المعنى: يقول إن ردائى أو سيفى وفى بديات ثلاث ملوك قتلوا - وكانت ديتهم ثلثمائة بعير - وأزال العبء عن عظماء هذه القبيلة، وكان قد رهن رداءه أو سيفه فى ذلك.

الإعراب: «ثلاث» مبتدأ «مئين» مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم «للملوك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين «وفى» فعل ماض «بها» متعلق بالفعل «ردائى» فاعل والياء مضاف إليه «جلت» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود على ردائى «عن وجوه» متعلق بالفعل.

الشاهد: قوله «ثلاث مئين» حيث جمع المائة مع أنها تمييز الثلاث - وهو شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٢، وابن هشام ٤/٢١، وابن الناظم، وذكره ابن يعيش ٦/٢، والشاهد ٥٤٣ فى الخزانة.

وفى كتاب الصفار عن الفـراء: لا تقول ثلاث مئين، إلا من لا يقول ألف، وإنما يقول عـشر مئين. وقوله «ومـائة والألف لمفرد أضف» يعنى أن المائة والألف يضافـان إلى المعدود مـفردا نحو «مـائة رجل وألف رجل» وتثنيتـهما وجـمعهـما كذلك. وقوله «ومائة بالجمع نزرا قد ردف».

أشار به إلى قراءة حمـزة والكسائى ﴿ثلثمائة سنين﴾[1] وأشار بقوله: «نزرا» إلى تقليله وقـال بجوازه الفـراء، وقال المـبرد هو خطأ فى الكلام وإنما يجـوز فى الشعر للضرورة وكلامه مردود بالقراءة المتواترة.

تنبيه:

قد شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع[2]:

إذا عاشَ الفتَى مائتينِ عامًا

ولا يقاس عليه عند الجمهور، وأجـاز ابن كيسان نصب تمييز المائة. والألف فتقول «المائة دينارا، والألف درهما» ثم شرع فى بيـان تركيب العشرة مع ما دونها فقال:

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الكهف.

(٢) قائله: هو الربيع بن ضبع الفزارى - أحد المعمرين - وهو من الوافر.

وعجزه: . . . .   فقد ذهبَ المسرةُ والفتَاءُ.

اللغة: «المسرة» ما يسر به الإنسان. والجمع مسار «الفتاء» الشباب، يقال: فِتى فتاء فهو فتى - أى: بين الفتاء.

المعنى: إذا بلغ الإنسان هذا السن فقد ذهبت ملذاته التى يسر بهـا، وولى عنه شبابه الذى يتيه فيه.

الإعراب: «إذا» للشرط «عاش» فعل مـاض «الفتى» فاعل «مائتين» مفعوله «عامـا» تميز «فقد» حرف تحـقيق «ذهب» فعـل ماض «المسرة» فـاعل والجملة وقعت جـوابا للشرط «والفـتاء» عطف على المسرة.

الشاهد: قوله «مائتين عاما» حـيث نصب تمييز مائتين وكان حقه الجر بالإضافـة فيقول: مائتى عام.

مواضـعه: ذكره من شـراح الألفيـة: الأشمونى ٣/٦٢٣، وابن هشـام ٤/٢٢، وابن الناظم والسيـوطى ص١٢١، والشاهـد ٥٤٥ فى الخزانة، وابن يعيش ٦/٢١، وسيـبويه ١٠٦، ١/٢٩٣.

وأَحَدَ اذكُرْ وَصِلَنهُ بِعَشَرْ   مُرَكّبًا قَاصِدَ مَعْدُود ذكَرْ

فتقول «عندى أحد عشر درهما» بتجريد عشر من التاء، وهمزة أحد هذا مبدلة من واو، وقد قيل وحد عشر على الأصل، وهو قليل، وقد يقال واحدَ عشر على أصل العدد، ثم قال:

وقُلْ لدى التأنيثِ إحدَى عَشْرَهْ

فتقول إحدى عشرة امرأة بإثبات التاء في عشرة، وقد يقال واحدةَ عشرة.
وقوله: «والشينُ فيها عن تميم كَسْرَهْ».

يعنى فى التأنيث، فيقولون: «إحدى عشِرةَ، واثنتا عشِرةَ، وكذا فى سائرها، وبلغتهم قراءة بعضهم ﴿اثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْنًا﴾[1] قال فى التسهيل: وقد تفتح يعنى فى المؤنث، وبالفتح قرأ الأعمش، قال الزمخشرى وهى لغة، انتهى، والفتح هو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهى لغة الحجازيين، وأما فى التذكير فالشين مفتوحة، وقد تسكن عين عشر فيقال «أحدَ عْشَرَ» وكذا أخواته، لتوالى الحركات، وبها قرأ أبو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص ﴿اثْنَا عْشَرَ شَهْرًا﴾[2] وفيها جمع بين ساكنين، وقوله:

ومَعَ غيرِ أحَدٍ وإحدَى   ما معْهُما فعلتَ فافْعَلْ قَصْدَا

يشير به إلى جعل ثانى (جزءى المركب عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث، والحاصل أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء فى التذكير وتثبت فى التأنيث)[3] وقوله:

ولِثَلاَثَة وتِسْعة ومَا   بَيْنَهُمَا إنْ رُكِّبَا ما قُدِّمَا

يشير به إلى أن حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما إذا ركبا أن تثبت التاء في التذكير وتحذف فى التأنيث كما كان يفعل بهما فى الإفراد، وقوله:

وأَوْلِ عَشْرَةَ اثنتَىْ وَعَشَرَا   اثْنَى إذَا أُنثَى تشَا أو ذَكَرَا

---

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف، ومن الآية ٦٠ من سورة البقرة.
(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.
(٣) أ، ج.

يعنى أنه يقال فى تركيب اثنين واثنتين اثنا عشر فى المذكر فتحذف نون اثنى وتوليه عشر، واثنتا عشرة فى المؤنث فتحذف نون اثنتين وتوليه عشرة. وقوله:

واليَا لغيرِ الرَّفعِ وارفَعْ بالألِفْ

يعنى به أنه يقول اثنا عشر واثنتا عشرة بالألف فى الرفع واثنى عشر واثنتى عشرة بالياء في الجر والنصب، بإعرابُ الصدر إعراب المثنى وبناء العجز.

ثم نبه على أن غيرهما لا حظ له فى الإعراب بقوله:

والفتحُ فى جُزأَىْ سواهُما أُلِفْ

أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث، ولذلك أعرب صدر اثنى عشر واثنتى عشرة، لوقوع العجز منه موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال «أحد عشرك» ولا يقال «اثنا عشرك» وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كسائر أخواتهما، ورد بتغييرهما بالألف والياء.

تنبيهان:

الأول: بناء أحد عشر وغيره من المركب لازم، وأجار الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه فيقولون «هذه خمسةُ عشرِ» واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو «خمسة عشرِكَ».

الثانى: قال فى التسهيل: وتُجعل العشرةُ مع النيِّفِ اسما واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف انتهى: فإن ظهر منع التركيب والبناء نحو خمسة وعشرة، قال الشيخ أبو حيان: ويحتاج فى إثبات نحو «عندى خمسة وعشرة رجلا، وخمس وعشر امرأة» إلى سماع من العرب.

وميِّزِ العشرينَ للتِّسعينَا بواحدٍ كأربعينَ حِينا

العقود الثمانية يستوى فيها المذكر والمؤنث وتعطف على النيف كقولك «ثلاثةٌ وعشرون» فى المذكر «وثلاثُ وعشرون» في المؤنث، وتميز بمفرد منصوب نحو قولك «عشرون رجلا وعشرون امرأة».

وقد فهم من كلامه فائدتان:

الأولى: أن مميز العشرين وأخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء جمعه فتقول عشرون رجالا، ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته، وأجاز بعضهم أن يقال عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا، قاصدا أن لكل (واحد)[1] منهم عشرين، قال فى شرح التسهيل: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب، لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع مميز عشرين وبابه فى غير هذا النوع. فإن وقع موقع تمييز شىء منها فهو حال أو تابع، انتهى.

والثانية: أن تمييز العشرين وبابه لا يكون إلا منصوباً كما مثل، وحكى الكسائى أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرا أو معرفا فتقول عشرو درهم وعشرو ثوب، وهذا عند الأكثرين من الشاذ الذى لا تبنى على مثله القواعد.

تمييز المركب

وميّزُوا مركبًا بمثلِ ما　　ميِّزَ عشرونَ فسَوِّينهُمَا

يعنى بواحد منصوب وتقدم خلاف الفراء، وأجاز بعضهم أن يميز بجمع صادق على الواحد منه، وجعل الزمخشرى منه قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[2].

والمراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة كل قبيلة أسباط لا سبط فأوقع أسباطا موقع قبيلة، قال فى شرح التسهيل: ومقتضى ما ذهب إليه أن يقال «رأيت أحد عشرة أنعاما» إذا أريد أحد عشرة جماعة كل جماعة أنعام، ولا بأس برأيه هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله إن كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة إن السبط فى بنى إسرائيل بمنزلة القبيلة فى العرب، وعلى هذا فأسباط واقع موقع قبائل فلا يصح كونه تمييزا بل هو بدل والتمييز محذوف، انتهى.

---

(١) أ، ج.
(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

قلت: كلامه فى شرح الكافية مخالف لما ذكره هنا فإنه قال عند ذكر تذكير التمييز وتأنيثه فإن اتصل به ما يراد به المعنى كقوله تعالى - ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث ولولا ذلك لقيل اثنا عشر أسباطا لأن السبط مذكر، انتهى.

* وقال الجرمى: يجوز أن تكون أسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأما نعت الأسباط وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة أو أمة كما قال ثلاثة أنفس يعنى رجالا وعشر أبطن بالنظر إلى القبيلة، انتهى.

تنبيه:

إذا نعت تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندى عشرون درهما وازنا، والحمل على المعنى فتقول وازنة، ومنه قول عنترة[1]:

فيها اثنتانِ وأربعون حَلُوبةً ... سُودًا كخَافيةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ

---

(١) هذا البيت من الكامل.

اللغة: «حلوبة» أى: محلوبة، وهو فى الأصل صفة لموصوف محذوف، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد، للواحد والجمع، ويروى فى مكانه «خلية» والخلية: أن يعطف على الحوار ثلاث نياق ثم يتخلى الراعى بواحدة منهن، فتلك الخلية «سودا» يروى بالرفع والنصب «كخافية» للطائر أربع خواف، وهى ريش الجناح مما يلى الظهر «الأسحم» الأسود.

الإعراب: «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اثنتان» مبتدأ مؤخر «وأربعون» معطوف عليه «حلوبة» تمييز «سودا» من رواه بالنصب فهو يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون صفة لحلوبة.

والثانى: أن يكون حالا من العدد.

والثالث: أن يكون حالا من حلوبة.

ومن رواه بالرفع فهو نعت لقوله اثنتان وأربعون، قال التبريزى: فإن قيل: كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما معطوف على صاحبه؟ قيل: لأنهما قد اجتمعا فصار بمنزلة قولك: جاءنى زيد وعمرو الظريفان. هـ «كخافية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود «الغراب» مضاف إليه «الأسحم» نعت الغراب.

الشاهد: قوله «سودا» فإنها نعت لقوله حلوبة وروعى فيها اللفظ.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٦٢٥/٣، وابن هشام فى شذور الذهب ص٢٦٣، وابن يعيش ٢٤/٦، والشاهد ٥٤٦ فى الخزانة.

وهذا المعنى هو الذى لحظه الجرمى فى جعله أسباطا نعتا لفرقة.

وإِنْ أُضيفَ عددٌ مُركَّبُ ... يَبْقَ البِنَا وعَجْزُهُ قَدْ يُعْربُ

إذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يبقى بناؤه وهو الأكثر كما يبقى مع الألف واللام بإجماع.

والثانى: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك، وحكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول «أحد عشرك مع أحد عشر زيد» واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأفصح، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب، ومنع فى التسهيل القياس عليه، وقال فى الشرح لا وجه لاستحسانه، لأن المبنى قد يضاف نحو «كم رجل عندك» و ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[1].

قلت: قال بعضهم: وهى لغة ضعيفة عند سيبويه، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة.

والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الأسدى وأبى الهيثم العقيلى «ما فعلت خمسة عشرك».

وذكر فى التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء، وحكى ابن عصفور هذا الوجه فى بعض كتبه عن الكوفيين وفى بعضها عن الفراء، ورد بأنه لم يسمع، وهذا الرد مردود بما تقدم.

تنبيه:

قال فى التسهيل: ولا يجوز بإجماع «ثمانى عشرة» إلا فى الشعر يعنى بإضافة صدره إلى عجزه دون إضافة كقول الراجز[2]:

---

(١) من الآية ١ من سورة هود.

(٢) قائله: ينسب لنفيع بن طارق، وقيل: أنشده فى أرجوزة ليست له - وهو من الرجز.

اللغة: «كلف» ماض مبنى للمجهول بالتشديد - من التكليف وهو تحمل ما فيه كلفة ومشقة «عنائه» العناء: التعب والجهد «شقوته» الشقاء والعشرة «من حجته» من عامه ذلك.

=

كُلِّفَ مِن عنائِهِ وشِقْوَتِهْ بنتَ ثماني عَشْرةٍ من حِجَّتِهْ

وحكى غيره مع الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقا فى الشعر وغيره فى ثمانى عشرة وغيرهما، فليس نقل الإجماع بصحيح.

وصُغْ مِن اثنين فما فوقُ إلىَ عَشرةٍ كفاعلٍ مِن فَعَلا

يعنى أنه يصاغ من اثنين فما فوق إلى العشرة موازن فاعل نحو ثانى إلى عشرة كما يصاغ اسم الفاعل من فعل نحو ضرب فهو ضارب.

فإن قلت: لم قال «من اثنين» وترك ذكر واحد وقد ذكره بعضهم من اسم الفاعل المشتق من العدد؟

قلت: واحد من أسماء العدد وليس المراد العدد فيذكر، وإنما المراد الصفة وهو وإن كان على زنة فاعل لا يمكن أن يراد به التصيير إذ لا عدد أقل منه بخلاف الثانى فما فوقه:

واختِمْهُ فى التَّأنيثِ بالتَّا ومَتى ذَكَّرْتَ فاذْكُرْ فاعِلاً بغيرِتَا

فتقول فى التأنيث ثانية إلى عشرة وفى التذكير ثان إلى عاشر كما يفعل فى اسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة، وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه.

وإن تُرِدْ بعضَ الَّذى مِنْهُ بُنِى تُضِفْ إلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بيِّنِ

لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يستعمل مفردا ولا إشكال فيه.

= المعنى: أن هذا الرجل تحمل وتكلف - لأجل تعبه وشقائه - مشقة حب بنت سنها ثمانى عشرة فى عامه ذلك.

الإعراب: «كلف» فعل ماض مبنى للمجهول «من» للتعليل «عنائه» مجرور بمن ومضاف إلى الهاء «وشقوته» عطف على عنائه «بنت» مفعول ثان لكلف، والمفعول الأول نائب الفاعل «ثمانى عشرة» مضاف إليه «من» جارة بمعنى فى «حجته» مجرور بمن.

الشاهد: قوله «ثمانى عشرة» حيث أضيف صدره إلى عجزه بدون إضافة عشرة إلى شىء آخر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٢٧، وابن هشام ٤/٢٩.

والثانى: أن يستعمل مع موافق كثانى مع اثنين فيجب إضافته عند الجمهور فتقول فى التذكير ثانى اثنين إلى عاشر عشرة، وفى التأنيث ثانية اثنتين إلى عاشرة عشرة، وإنما لم ينصب لأنه ليس فى معنى ما يعمل ولا مفرعا على فعل فالتزمت إضافته لكونه واحدا من العدد كما يلتزم إضافة البعض، وإلى هذا أشار بقوله «مثل بعض بين» هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش والكسائى وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله فتقول ثان اثنين وثالثُ ثلاثةَ، وفصّل بعضهم فقال: يعمل ثان، ولا يعمل ثالث وما بعده، وإليه ذهب فى التسهيل، قال: لأن العرب تقول «ثَنَيْتُ الرجلين» إذا كنت الثانى منهما فمن قال ثانِ اثنين بهذا المعنى عُذِر، لأن له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يُعذر لأنه لا فعل له، فهذه، ثلاثة أقوال.

تنبيه:

قال فى الكافية:

وثعلبٌ أجاز نحو رابع وأربعةٌ وما له مُتابعُ

وقال فى شرحها: ولا يجوز تنوينه والنصب به، وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حجة له فى ذلك انتهى، فعمم المنع، وقد فصّل فى التسهيل وخص الجواز بثعلب، وقد نقله فيه عن الأخفش، ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم.

والثالث: أن يستعمل مع مخالفه ولا يكون إلا للعدد الذى تحته، فهذا يجوز أن يضاف وأن ينون وينصب لأنه اسم فاعل حقيقة، فإنه يقال: «ثلثتُ الرجْلين» إذا انضممت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك «ربعت الثلاثة» إلى «عشرت التسعة» وقد أشار إلى هذا بقوله:

وإن تُردْ جَعْلَ الأقلّ مثلَ مَا فوقُ فحُكْمَ جاعلٍ له احكُما

يعنى أن حكمه حكم اسم الفاعل، فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته. وإن كان بمعنى الحال والاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله كما يفعل جاعل أو غيره من أسماء الفاعلين.

فإن قلت: هل لاختصاص جاعل بالتمثيل به فائدة؟

قلت: نعم، وهى التنبيه على معنى اسم فاعل العدد إذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل، فإذا قلت: رابع ثلاثةٌ فمعناه جاعل الثلاثة أى مصيِّرهم أربعة.

تنبيهان:

الأول: قال الشارح فى البيت: معناه وإن ترد بالمصوغ من اثنين فما فوقه أنه جعل ما هو أقل عددا مما اشتق منه مساويا له فاحكم لذلك المصوغ بحكم جاعل. انتهى.

وفيه تصريح بأن ثاني يستعملْ بمعنى جاعل فيقال ثانى واحد وهو خلاف التسهيل، لأنه خص المصوغ من الاثنين بالإضافة إلى الموافق بمعنى بعض أصله، ونص سيبويه على أنه لا يقال ثاني واحد، وقال الكسائى بعض العرب يقول ثانى واحد، وحكاه الجوهرى أيضا وقال ثانى واحد والمعنى هذا ثنى واحدا.

والثانى: قال فى التسهيل: وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة، وهذه العبارة كما قال فى شرحه تقريب على المتعلم، والحقيقة أنه من الثلث إلى العشر وهى مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة.

وإنْ أردْتَ مثل ثانِى اثنينِ مركبًا فجِيءَ بتركيبينِ

إذا قصد صوغ الفاعل من المركب بمعنى بعض أصله كثانى اثنين.

ففى استعماله ثلاثة أوجه:

الأول: وهو الأصل أن يجاء بتركيبين صدر أولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجزهما عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث.

فتقول فى التذكير «ثانىَ عَشَرَ اثنَىْ عَشر» إلى «تاسعَ عَشَرَ تسعةَ عشَرَ» وفى التأنيث «ثانيةَ عشرةَ اثْنَتَىْ عشرةَ» إلى «تاسعةَ عشَرة تِسْعَ عشَرة» بأربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثانى إلى اثنين.

الثانى: أن يقتصر على صدر الأول، فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه - وإليه أشار بقوله:

أو فَاعِلاً بحالتَيْه أَضِفِ إلَى مُرَكَّبٍ بما تَنْوِى يَفِى

حالتاه هما التذكير والتأنيث فتقول فى التذكير «ثانى اثنى عشر» إلى «تاسع تسعة عشر»، وفى التأنيث «ثانية اثنتى عشرة» إلى «تاسعة تسعَ عشرة».

الثالث: أن يقتصر على التركيب الأول، وإليه أشار بقوله:

وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ ....

وفيه حينئذ ثلاثة أوجه:

الأول: أن يبنى صدره وعجزه وهو الأعرف.

والثاني: أن يعرب صدره مضافا إلى عجزه مبنيا، حكاه ابن السكيت وابن كيسان. ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب، ونوى صدر الثاني فبناه.

والثالث: أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الأول وصدر الثاني، وهذا الوجه أجازه بعض النحويين.

تنبيهان:

الأول: مثل في النظم بحادى عشر ولم يمثل بثانى عشر، قال الشارح ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحدا وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقال: «حادى عشر، وحادية عشرة» والأصل واحد وواحدة.

قلت: وحكى الكسائى عن بعض العرب «واحد عشر» على الأصل فلم يلتزم القلب كل العرب.

الثاني: لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل، لكونه لم يسمع، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا «فيقولون» «هذا رابع عشر ثلاثة عشر» أو «رابع ثلاثة عشر» وإنما أجازوه بشرط الإضافة ولا يجوز أن ينصب ما بعده، وأجاز بعض النحويين «هذا ثان أحد عشر، وثالث اثنى عشر» بالتنوين وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى، وقوله:

.... وقبل عشرين اذكرا

وبابِهِ الفاعلَ من لَفْظِ العدَدْ ... بحالتيْهِ قبل واو يُعْتَمَدْ

يعنى أن العشـرين وبابه يعنى بقية العـقود يعطف على اسم الفاعل بحالـتيه يعنى التذكير والتأنيث فتقول «الحادى والعشرون» إلى «التاسع والتسعين» و «الحادية والعشرون» إلى «التاسعة والتسعين» ولا يستعمل الحادى والحادية إلا فى تنييف.

تنبيه:

لم يسمع بـناء اسم الفاعل من العقـود الثمـانية أعنى عـشرين وبابه إلا أن بعضهم حكى «عـاشر عشرين» فقـاس عليه الكسائى. وقال سيـبويه والفراء «هذا الجزء العشرون» على معنى تمام العشرين فحذف.

وقال بعضهم: تقول «هذا متمم عشرين أو مكمل عشرين» ورُد بأنه يلزم أن يتمم نفسه أو يكمل نفسه. وقال أبو على: هو الموفى عشرين.

قال بعضهم: والصحيح أن يقال: هـو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو تأتى بألفاظ العقود فتقول العشرين إلى التسعين، والله أعلم.

كم وكأين، وكذا

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد، فلذلك أردف بها باب العدد.

أما «كم» فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافا للكسائى والفراء فإنهما مركبة عندهما من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال.

وكم قسمان: استفهامية وخبرية، وكل منهما مفتقر إلى تمييز، وقد أشار إلى الاستفهامية بقوله:

مَيِّزْ فى الاستفهامِ كَمْ بمثلِ مَا　　　مَيَّزْتَ عشرِينَ ككَمْ شخصًا سَمَا

يعنى أن تمييز الاستفهامية كتمييز العشرين فى الإفراد والنصب نحو «كم شخصا». أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو «كم شهودا لك» ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال، وجعل التمييز محذوفا. وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو «كم غلمأنا لك» إذا أردت أصنافا من الغلمان، وهو مذهب الأخفش، فتحصل فى جمعه ثلاثة مذاهب، وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب.

أحدها: أنه لازم ولا يجوز جره وهو مذهب بعض النحويين.

والثانى: أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى، وعليه حمل أكثرهم[1]:

كم عَمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ

---

(١) قائله: هو الفرزدق يهجو جريرا - وهو من الكامل.

وعجزه: . . . . فدعاء قد حلبت على عشارى.

اللغة: «فدعاء» وصف من الفدع - وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى أنسيهما «حلبت علىّ» أى: على كره منى. «عشارى» جمع عُشراء - وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر. =

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجح على الجر إن دخل غليها حرف جر، وهو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر، وإلى هذا أشار بقوله:

وأجِزْ انْ تجُرَّهُ مِن مُضْمَرا إنْ وَلِيتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرا

فيجوز فى نحو «بكم درهم اشتريت» النصب على الأصل، وهو الأجود والأكثر، والجر أيضا وفيه قولان:

أحدهما: أنه بمن مقدرة كما ذكر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة.

والثانى: أنه بإضافة كم إليه، وهو قول الزجاج، وزعم ابن بابشاذ أن الأول ليس مذهب المحققين (ورد بأنه نص من كلامهم إلا الزجاج)[1]، ورد مذهب الزجاج بوجهين:

أحدهما: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولا واحدا فلا يمكن الخفض بها، قاله ابن خروف.

= المعنى: على الإخبار: كثير من عماتك وخالاتك يا جرير، كنَّ من جملة خدمى وقد تعوجت أرساغهن من كثرة حلبهن نياقى على كره منى - وعلى الاستفهام: أخبرنى يا جرير - بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمننى ويحلبن نياقى حتى تعوجت أرساغهن من كثرة الحلب. فقد نسيت عددهن.

الإعراب: «كم» خبرية مبتدأ أو استفهامية مقصود بها التهكم والسخرية «عمة» بالجر، تمييز لكم على الخبرية وبالنصب على الاستفهامية «لك» جار ومجرور صفة لعمة «وخالة» معطوفة على عمة «فدعاء» صفة لعمة وخالة، منصوب بالفتحة على رواية النصب، وعلى رواية الجر - بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف «قد حلبت» قد حرف تحقيق حلب فعل ماض والفاعل ضمير والجملة خبركم التى وقعت مبتدأ «علىّ» جار ومجرور متعلق بحلبت «عشارى» مفعول حلبت.

الشاهد: قوله «كم عمة». حيث روى بالجر.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٣٣ - وفى باب الابتداء، وابن هشام ٤/٤٣، وابن عقيل ١/١٢٨، وفى الهمع ١/٢٥٤، وفى المغنى ١/١٨٥، وسيبويه ١/٢٩٥، ٥٥٣، والشاهد ٤٩٢ فى الخزانة.

(١) أ، ج.

والآخر: أن الجر لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم ليكون عوضا من إظهار من.

قلت: وفى لزوم هذا للزجاج نظر، لأنه نقل عنه أنه يجيز الجر مطلقا كما تقدم.

ثم أشار إلى الخبرية بقوله:

واسْتَعْمِلَنْهَا مُخبراً كعَشَرَهْ   أو مائةٍ ككَمْ رِجَالٍ أو مَرَهْ

يعنى أن كم الخبرية تستعمل تارة استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو «كم رجال» وتارة استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا مجرورا نحو «كم مرة» ومن الجمع قول الشاعر(1):

كَمْ ملوكٍ بَادَ ملكهُمُ

ومن الإفراد قول الراجز(2):

---

(1) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من المديد.

وعجزه: ونعيم سوقة بادوا

اللغة: «باد» هلك من باد يبيد «سوقة» السوقة - بضم السين وسكون الواو وفتح القاف - جمع سوقى، وهم أهل السوق. وقيل: هم ما دون الملك - وهو الأظهر.

الإعراب: «كم» خبرية «ملوك» - بالجر - تمييزه «باد» فعل ماض «ملكهم» فاعل وهم مضاف إليه والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو كم «ونعيم» - بالجر - عطف على ملوك تقديره: كم باد نعيم سوقة «بادوا» جملة فى محل جر صفة لسوقة.

الشاهد: قوله: «كم ملوك» فإن تمييز كم جاء مجموعا مجرورا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٣٤، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٤، وابن هشام فى المغنى ١/١٨٥.

(2) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

وتمامه: ..... بناحية الحجلين منعمة القلب.

اللغة: «غير آثم» غير سكران «الحجلين» موضع.

الإعراب: «وكم» الواو للعطف وكم خبرية «ليلة» - بالجر - تمييزه «قد» حرف تحقيق «بتها» أى: قد بت فيها، وهى جملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر صفة لليلة «غير» منصوب على الحال «آثم» مضاف إليه وغير حال من الضمير المرفوع الذى قد بتها «بناحية» جار ومجرور متعلق بقوله بتها «الحجلين» مضاف إليه «منعمة القلب» كلام إضافى حال أيضا.

=

وكم ليلةٍ قد بِتُّها غير آثِمِ

تنبيهات:

الأول: إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعها، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم، وقيل: الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال.

الثانى: ذهب الفراء إلى أن الجر بعد الخبرية بمن مقدرة، ونقله عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة كم، إذ لا مانع من إضافتها.

الثالث: شرط جر تمييز الخبرية الاتصال، فإن فُصل نصب، حملا على الاستفهامية، وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو بجار ومجرور.

فالأول: كقوله(١):

كم دون ميَّة مَومَاةٍ يُهالُ لها ... إذا تيمَّمها الخِرّيتُ ذُو الجلدِ

وقوله(٢):

= الشاهد: قوله «كم ليلة» حيث جاء التمييز فيه مفردا مجرورا.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٤٣.

(١) قائله: قيل: ذو الرمة - وهو من البسيط.

اللغة: «مية» اسم محبوبته «موماة» - بفتح الميم وسكون الواو - المفارة «يهال» للمجهول - أى: يفزع منها «تيممها» قصدها «الخريت» بكسر الخاء وتشديد الراء - الماهر الحاذق «ذو الجلد» - بفتح الجيم واللام - أى: ذو قوة، ويجوز أن يكون بالخاء أى ذو بال قوى.

الإعراب: «كم» خبرية «دون» منصوب على الظرفية «مية» مضاف إليه. «موماة» بالجر تمييز كم «يهال» فعل مضارع مبنى للمجهول «لها» أى: للموماة أى: لأجلها أو تكون اللام بمعنى من أوفى «إذا» ظرف يتضمن معنى الشرط «تيممها» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذى يرجع إلى الخريت، والمفعول وهو الضمير المنصوب الذى يرجع إلى الموماة «الخريت» نائب فاعل، وجواب إذا محذوف دل عليه صدر الكلام «ذو الجلد» صفة الخريت.

الشاهد: «كم دون مية موماة» حيث فصل بين كم ومميزه المجرور بالظرف وهو دون مية.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٣٥.

(٢) قائله: هو أنس بن زنيم - من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد - وهو من المديد.

وعجزه: .... وكريم بخله قد وضعه =

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا ....

وفيـه مذاهب. أحدها: أنه لا يجوز إلا فى الشـعر، وهو مذهب جمـهور البصريين، وإليه ذهب المصنف.

والثانى: أنه يجوز فى الاختيار، وهو مذهب الكوفيين.

والثالث: أنه يجوز إذا كان الفصل بناقص نحو «كم اليوم جائع أتانى» و«كم بك مأخوذ جاءنى» لا إن كان بتام، وهو مذهب يونس.

فإن كان الفصل بجملة نحو[1]:

= اللغة: «بجود» بكرم وسخـاوة «مقرف» - بضم الميم وسكون القـاف وكسر الراء - الرجل الذى ليس له أصـالة من جـهة الأب «نال العـلا» أى: بلغ المنزلة العـالية «كـريم» أراد به الأصل من الطرفين «وضعه» من الوضيع وهو الدنىء من الناس والهاء عوض من الواو.

الإعراب: «كم» خبـرية «بجود» جار ومجـرور فصل به بين كم ومميزه «مقـرف» مميز كم «نال العلا» جملة فى محل رفع على أنها خبر لكم «وكريم» أى: وكم كريم «بخله» مبتدأ والهاء مضاف إليه «قد وضعه» جملة فى محل رفع خبر المبتدأ والجملة خبر لكم المحذوفة.

الشاهد: قوله «كم بجود مقرف» حيث فصل بين كم ومميزه بالجار والمجرور.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٣٥، وابن الناظم، والسـيوطى فى الهمع ١/٢٥٥، والشاهد ٤٨٩ فى الخزانة وسيبويه ١/٢٩٦.

(١) قائله: هو القطامى - وهو من البسيط.

وعجزه: إذ لا أكادُ مِن الإقتارِ أجتملُ

اللغة: «من الإقتار» مِن أقتر الرجل إذا افتقر «أجـتمل» من اجتملت الشحم جملا: إذا أذبته. وروى أحتمل - بالحاء - مِن الاحتمال، وما أظنه صحيحا.

المعنى: يقـول: أنعمـوا علىَّ وأفـضلوا عند عـدمى حين يبلغ منى الجـهد إلى ألا أقـدر على الارتحال لطلب الرزق.

الإعراب: «كم» خبـرية: ظرف زمان، أى: كم مرة أو كم يوما، «نالنى» فـعل ماض والنون للوقاية والياء مفـعول «فضلا» مميزكم «على عدم» جار ومجـرور متعلق بنالتى، ويجوز فى «فضـلا» الرفع على أنه فـاعل نالنى، والجر على لغـة من جر مع الفـصل، والنصب هو الأظهر «إذ» بمعنى حين «لا أكاد» من أفعال المقاربة والضمير المستتر فيه اسمه أجتمل. خبره «من الإقتار» جار ومجرور متعلق بأجتمل.

الشاهد: قوله «كم نالنى منهم فضلا» حيث فصل بين كم ومميزها بجملة وهى نالنى منهم.

مواضـعه: ذكره من شراح الألفـية: الأشمونى ٣/٦٣٦، وابن الناظم، وذكـره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٥، والشاهد ٤٩١ فى الخزانة، وسيبويه ١/٢٩٥.

كم نالَنى منهمُ فضلاً علَى عَدِم

أو بظرف أو جار ومجرور معا نحو[1]:

تؤمُّ سِنانًا وكم دونَهُ مِن الأرضِ محدَودِبا غارُها

تعين النصب، قال المصنف: وهو مذهب سيبويه. وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة فى الشعر، وحكى عن الكوفيين جوازه فى الكلام.

وقد روى خفض «فضلا» من قوله «كم نالنى منهم فضل على عدم».

الرابع: ذكر سيبويه أن بعض العرب ينصب مميز الخبرية مع الاتصال حملا على الاستفهامية. وحكاه المصنف فى غير هذا الكتاب عن تميم، وجزم هنا باللغة الفصحى.

الخامس: إذا نصب هنا مع الاتصال على هذه اللغة، فقال الشلوبين: لا يكون إلا مفردا، والصحيح أنه تجوز فيه (هنا)[2] الإفراد والجمع على هذه اللغة كما ذكره فى شرح الكافية، نص على ذلك السيرافى.

السادس: قد علم مما تقدم أن الاستفهامية والخبرية تتفقان فى أحكام وتفترقان فى أحكام. فلنذكر طرفا من ذلك، فنقول: يتفقان فى ستة أشياء: أولها: أنهما اسمان خلافا لمن قال إن الخبرية حرف، ودليل اسميتها واضح.

---

(١) قائله: هو زهير بن أبى سلمى، وقيل: ابنه كعب، وليس موجودا فى ديوانيهما - وهو من الوافر.

اللغة: «تؤم» تقصد «سنانا» وسنان هو ابن أبى حارثة المرى «محدودبا» من الحدب وهو ما ارتفع من الأرض «غارها» بالغين - أصلها غائرها، فحذف عين الفعل كما حذف فى رجل شاك أصله شائك، وهو الأرض الغائر المطمئن.

المعنى: وصف ناقته فيقول: تؤم سنانا هذا الممدوح على بعد المسافة بينها وبينه.

الإعراب: «تؤم» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه الراجع إلى الناقة «سنانا» مفعوله «وكم» الواو للحال وكم خبرية «دونه» منصوب على الظرفية «من الأرض» جار ومجرور يتعلق بمحذوف «محدودبا» مميز كم «غارها» مرفوع به.

الشاهد: قوله «كم دونه من الأرض محدودبا» حيث فصل بين كم ومميزها بظرف وجار ومجرور معا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٣٦، وابن الناظم وسيبويه ١/٢٩٥.

(٢) أ.

وثانيها: أنهما مبنيـان، أما الاستفهامية فلتضمنها معنى حرفه، وأما الخبرية فقيل: لشبهها بها، وقيل: لمناسبة رب التى للتكثير، وقيل: حملا على رب، وإن كانت للتقليل، لأن الشىء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

قلت: والتعليل بالشبه الوضعى كاف فى بنائهما.

ورابعها: أن مميزهما قد يحذف إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية، وقال بعضهم: يقبح حذف مميز الخبرية إلا إن قدر منصوبا، قال فى الارتشاف: وينبغى أن يقال/إن قدر تمييز الخبرية منصوبا أو مجرورا بمن جاز حذفه، أو بالإضافة فلا يجوز.

وخامسها: أنهما يلزمان الصدر، أما الاستفهامية فواضح، وأما الخبرية فللحمل على رب، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر، وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية، فتقول على هذا «ملكت كم غلام» فقيل: هى من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها، وأنها لغة.

وسادسها: أنهما يشتركان فى وجوه الإعراب، وهذا تقييد فى إعراب كم إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف، فهى مجرورة وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها فعل وهو لازم أو متعد رافع ضميرها أو سببها فهى مبتدأ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله، وإن أخذه فهى مبتدأ، إلا أن يكون ضميرا يعود عليها، ففيها الابتداء، والنصب على الاشتغال ويفترقان فى ستة أشياء:

أولها: أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر.

وثانيها: أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا.

وثالثها: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز فى السعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا فى الضرورة، نصّ المصنف على ذلك، وتقدم ما يقتضى الإطلاق.

ورابعها: أن الاستفهامية لا تدل على تكثير - خلافا لبعضهم - والخبرية للتكثير - خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وخامسها: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية، والأجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها في الإعراب، ولو رفع مطلقا لجاز.

وسادسها: أن الاستفهامية لا يعطف عليها بلا، خلاف الخبرية، فتقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلان.

ثم انتقل إلى كأين وكذا فقال:

كَكَمْ كأيِّنْ وكذَا وَيَنْتَصِبْ ... تَمييزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مَنْ تُصِبْ

يعني أن كأين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار إلا أن تمييزها منصوب بخلاف تمييز كم الخبرية، فتقول كأين رجلا رأيت، ورأيت كذا رجلا، والأكثر بعد كأين جره بمن كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[1] ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ﴾[2] وخطئ ابن عصفور في قوله إن من تلزم تمييز كأين.

تنبيهات:

الأول: المشبه به في قوله «ككم» هي الخبرية لأن كأين وكذا لا يستفهم بهما، أما كذا فبالاتفاق وأما كأيِّن فذهب المصنف إلى أنها قد يستفهم بها مستدلا بقول أبي بن كعب لعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما «كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب آية».

ونصوص النحويين على أنها لا تكون إلا خبرية.

فإن قلت: فأي قرينة ترشد إلى أن مراده الخبرية؟

قلت: القرينة أنها المذكورة ثانيا.

الثاني: وجه الشبه إنما هو في الدلالة على تكثير عدد مبهم لا في جميع الأحكام، لأن كأين لا يحفظ كون مميزها جمعا بخلاف (الدلالة على)[3] كم،

(١) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.
(٢) من الآية ١٠٥ من سورة يوسف.
(٣) أ.

ولأن كذا لا تلزم الصدر ولأن كأين لا تجر بحرف ولا بإضـافة، وأجاز ابن قتيبة[1] وابن عصفور جرها بالحرف.

الثالث: فهم من تشبيه كأين وكذا بكم الخبرية أنهما للتكثير، وقد صرح المصنف بذلك فى غير هذا الموضع، ونوزع فى «كذا» فإن الذى يظهر أنها لم توضع للتكثير.

الرابع: قد فهم من قوله «وينتصب» أن تمييزهما لا يجوز جره بإضافتهما إليه بخلاف كم.

فإن قلت: كان حقهما أن يضافا كما تضاف كم، لكونهما بمعناها.

قلت: منع من ذلك أن المحكى لا يضاف، وأن فى آخر كأين تنوينا وفى آخر كذا اسم الإشارة وهما مانعان من الإضافة.

الخامس: خطأ الفارسى والزجاج وابن أبى الربيع وابن عصفور من جر التمييز بعد كذا فى نحو «كذا درهم» وأجازه بعضهم على الإضافة وبعضهم على البدل، والصحيح أنه لا يجوز ولم يسمع.

قال ابن العلج: (وأما الرفع)[2] بعد كذا فخطأ، لأنه لم يسمع.

السادس: ظاهر قوله «أو به صل من تصب» جواز جر تمييز كذا بمن، وكلامه فى غير هذا الموضع يقتضى وجوب نصبه.

السابع: ظاهر قوله «وكذا» أنها تستعمل كناية عن العدد وهى مفردة، قال بعضهم: ولا يحفظ فيها إذا كانت كناية عن العدد إلا كونها مكررة بالعطف كقوله[3]:

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى النحوى اللغوى الكاتب، كان رأسا فى العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، وقد سكن بغداد وحدث بها، وروى عنه كثير من العلماء منهم ابن درستويه، وله مؤلفات كثيرة منها. إعراب القرآن، وجامع النحو، وعيون الأخبار. وتوفى سنة ٢٨٦ هـ على الأصح.

(٢) ب وفى أ، ج (وما نحو تجويزهم الرفع).

(٣) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل.

اللغة: «نعمى» - بضم النون - النعمة «بؤساك» - بضم الباء - الشدة «الجهد» - بالفتح - الطاقة، وبالضم: المشقة. =

عِدِ النفسَ نُعمى بعدَ بُؤْساكَ ذَاكِرًا كَذا وكذَا لُطفا به نُسِي الجهدُ

وقال في التسهيل: وقلّ ورود «كذا» مفردا أو مكررا بلا واو، وذلك يدل على ورود الأمرين، ولم يذكر لهما شاهدا، ونازع ابن خروف في إفرادها وزعم أنه غير مستعمل.

الثامن: مذهب البصريين أن تمييز كذا لا يكون إلا مفردا ومنصوبا سواء كانت مفردة أو مكررة كما تقدم، وذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يكنى بها (عنه)[1] فكذا أعبد كناية عن ثلاثة إلى عشرة، وكذا عبد (من)[2] مائة فصاعدا، وكذا وكذا عبدا من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبدا من عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبدا من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، ووافقهم على ذلك المبرد وابن الدهان وابن معط، ونقله صاحب البسيط عن الأخفش، قال في شرح التسهيل: ومستند هذا التفصيل الرأى لا الرواية، وذهب ابن عصفور إلى مذهب ثالث وهو موافقتهم في المركب والعقد والمعطوف ومخالفتهم في المضاف وهو الثلاثة إلى العشرة، فيفسر بجمع معروف بالألف واللام مجرور بمن، وزعم أنه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن السيد من أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة، وليس كما نقل.

= الإعراب: «عد» أمر من وعد يعد والفاعل ضمير مستتر فيه «النفس» مفعول به «نعمى» مفعول ثان بنزع الخافض تقديره بنعمى «بعد» ظرف «بؤساك» كلام إضافي مجرور بالإضافة «ذاكرا» حال من الضمير الذى فى عِد «كذا» مفعول ذاكرا «وكذا» عطف عليه «لطفا» منصوب على التمييز «به» جار ومجرور متعلق بنسى «نسى» فعل مبنى للمجهول «الجهد» نائب فاعل والضمير فى به يرجع إلى لطفا، وجملة نسى الجهد فى محل النصب على أنها صفة لطفا.

الشاهد: قوله «كذا وكذا» حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٣٨، وذكره السيوطى فى الهمع ١/٢٥٦، وفى المغنى ١/١٨٨.

(١) أ، ج وفى ب (فيه).

(٢) أ، ج وفى ب (عن).

التاسع: كأين مـركبة من كاف التـشبيه وأى، قيل: الاسـتفهامـية وحكيت فـصارت كـيزيد مـسمـى به يحكى ويحكم على مـوضعـه بالإعراب، وقـال ابن عصفور: الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشىء، وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التى هى اسم ومن أى اسم على وزن فيعل، ولـم يستعمل هذا الاسم مفردا بل مركبـا مع الكاف، وهو مبنى على السكون من حيث استـعمل في معنى كم، وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة.

العاشر: فى كأين خمس لغات أفصحها كـأين وبها قرأ أكثر القراء، وثانيها كائن وبها قـرأ ابن كثير، وثالثهـا كأن وحكاها المبرد، ورابعها كـأين وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلى، والخامسة كيئن.

الحادى عشر: اختلف فى الوقف على كأيـن فى اللغة المشـهورة فـذهب الفارسى والسيرافى وجماعة من البـصريين إلى أنه تحذف النون، وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه بإقرار النون.

والوجهان منقولان عن أبى عمرو والكسائى.

قلت: وقف أكـثر القـراء بالنون إتبـاعا للرسم، ووقف أبو عـمرو باليـاء، واختلف أيضا فى الوقف على كائن وهى التى قرأ بها ابن كثير، فوقف المبرد وابن كيسان بالنون، ووقف جماعة بحذفها، وقد أغرب من جعلها اسم فاعل من كان، ومن جعلها من كاء يكىء كيئا إذا رجع وارتدع.

الثانى عشر: كذا مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية وتكون كناية عن العدد كمـا تقدم، وعن غيره. وإذا كـانت كناية عن غير عـدد فتكون مفردة ومـعطوفة، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة.



الحكاية

هذا باب للحكاية بأىّ، وبمن فى الاستثبات، لا مطلق الحكاية.

احكِ بِأىٍّ ما لمنكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا فِى الوَقْفِ أو حِينَ تَصِلْ

إذا سئل بأى حكى بها ما للمسئول عنه بشرطين:

أحدهما: أن يكون السؤال عن مذكور، الثانى: أن يكون نكرة.

وفى الحكاية بها بهذين الشرطين لغتان:

الأولى: أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، فتقول لمن قال قام رجل أى أو رجلان أيان أو رجال أيون أوامرأة أية أو امرأتان أيتان أو نساء أيات، ولا يحكى بها إلا جمع تصحيح موجود فى المسئول عنه أو صالح لأن يوصف به نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فتقول «رجال مسلمون» وهذه اللغة هى الفصحى وبها جزم هنا.

والثانية: أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع. فتقول: أى لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال وأية لمن قال قامت امرأة أو امرأتان أو نساء. وقوله «فى الوقف أو حين تصل» يعنى: أن أيا يحكى بها فى الحالين بخلاف من.

تنبيه:

اختلف فى الحركات اللاحقة لأي، فقيل: هى حركات حكاية وأى بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلا، وقيل: هى حركات إعراب فهى فى الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ وخبرها محذوف تقديره: أى قام، وإنما لم يقدم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وأجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمر قبلها، ولو أظهر لجاز.

وأما في النصب والجر فهى محمولة على فعل مقدر بعدها تقديره: أيا ضربت وبأى مررت، ويجب ذكره مؤخرا، وأجاز بعضهم أن يؤتى به قبل أى

واعترض من قال إنها إعراب لأنه يلزمه إضمار حرف الجر فى نحو أى، والتزم بعضهم إدخال حرف الجر فيقول بأى.

ثم انتقل إلى من فقال:

وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطلقًا وأشبِعَنْ

إذا سئل بمن عن منكور حكى بها فى الوقف دون الوصل ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشبع الحركة فى نونها حال الإفراد فتقول لمن قال: قام رجل مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلا منا، ولمن قال: مررت برجل منى.

تنبيهات:

الأول: الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين فى الحكاية بأى. أعنى: كون المسئول عنه مذكورا منكورا.

الثانى: فهم من كلامه أن «أيا» تخالف من فى أمرين: أحدهما: أن «أيا» يحكى بها وصلا ووقفا ولا يحكى بمن إلا وقفا. والآخر: أن «أيا» لا تشبع حركاتها فى الوقف بخلاف من.

الثالث: اختلف فى هذه الأحرف اللاحقة لمن فقال أبو على: ألحقت إرادة الحكاية وحركت النون اتباعا لها، وذهب السيرافى إلى أن الحكاية وقعت بالحركات ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف، ليوقف عليها، وبهذا يشعر قول الناظم «وأشبعن» وذهب قوم إلى أن هذه الأحرف مبدلة من التنوين.

ثم اعلم أن المحكى ستة أقسام، لأنه إما مذكر وإما مؤنث وكل منهما إما مفرد وإما مثنى وإما جمع وقد تقدم حكاية المفرد المذكر.

ثم انتقل إلى المثنى المذكر فقال:

وَقُلْ مَنَانِ ومَنَيْنِ بعْدَ لِى ... إِلفانِ بابنيْنِ وسكّن تَعْدلِ

أى: تقول: منان فى الرفع ومنين فى النصب والجر والنون فيهما ساكنة، وإنما كسرها لإقامة الوزن اضطرارا، ونبه على ما يلزم فى غير الضرورة بقوله: «وسكن تعدل». ثم انتقل إلى المفرد المؤنث فقال:

وقُلْ لِمَنْ قال أَتَتْ بِنتٌ: مَنَهْ

أي: تقول في حكاية المؤنث منه - بفتح النون وقلب التاء هاء، وقد يقال «منت» - بإسكان النون وسلامة التاء ثم. انتقل إلى المثنى المؤنث فقال:

والنونُ قبل تَا المُثنى مُسكَنَهْ

أي تقول: في حكاية المثنى المؤنث منتان - بإسكان النون التي قبل التاء والنون التي بعد الألف.

وفي الجروالنصب منتين - بإسكان النونين. وبعضهم يحرك النون قبل التاء فيقول منتان ومنتين، وإليه أشار بقوله: «والفتح نزر».

فإن قلت: لم كان الفتح في المفرد أشهر والإسكان في التثنية أشهر؟

قلت: لأن التاء في مَنَه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك منتان، ثم انتقل إلى جمع المؤنث فقال:

..... وصِلِ التّا والألفْ بِمَنْ بإثْرِ ذا بنسوةٍ كلِفْ

أي: تقول في حكاية جمع المؤنث منات - بإسكان التاء - ثم كمل الأقسام بجمع المذكر فقال:

وقُلْ مَنونَ ومنِينَ مُسكِنَا إنْ قيل جَا قومٌ لقومٍ فُطَنَا

أي: تقول في حكاية جمع المذكر منون رفعا ومنين نصبا وجرا، والنون ساكنة للوقف كما سبق.

تنبيه:

في الحكاية بمن لغتان:

إحداهما: وهي الفصحى - أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم من التفصيل، ولم يذكر المصنف غيرها.

والأخرى: أن يُحكى بها إعراب المسئول عنه فقط، فتقول لمن قال: قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء: منو، وفي النصب: منا، وفي الجر مني وقوله: «وإن تصل فلفظ من لا يختلف» تصريح بمفهوم قوله: «وقفا

أحك» فتقول «من يا فتى؟» فى الأحوال كلها، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا، فتقول: «منو يا فتى» وتشير إلى الحركة فى «منت» ولا تنون وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع، وتنون منات - ضما وكسرا - وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر(١):

أَتَوْا نارِى فقلتُ: مَنونُ أنتم؟ فقالوا: الجنُّ قُلت عِمُوا ظلامَا

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين:

أحدهما: إثبات العلامة وصلا، والآخر: أنه حكى مقدرا غير مذكور.

وإلى البيت أشار بقوله:

ونادرٌ مَنُونَ فِى نَظْمٍ عُرِفْ

وهو لتأبط شرا، ويقال لشمر الغسانى ورواه بعضهم: فقلت عموا صباحا، وغلط الزجاج من رواه كذلك لأن القصيدة ميمية، وقال ابن السيد: ليس ما أنكره بخطأ، فإنه وقع فى شعر آخر منسوباً إلى خديج بن سنان الغسانى فى قصيدة حائية، ثم ذكر حكاية العلم فقال:

---

(١) قائله: هو جذع بن سنان الغسانى، وقيل: لشمر بن الحارث الضبى، وقيل لتأبط شرا - وهو من الوافر.

اللغة: «أتوا» حضروا وجاءوا «نارى» المراد: النار التى توقد لإرشاد السائرين «منون أنتم» أى: من أنتم؟ «عموا ظلاما» تحية من تحايا العرب الجاهليين.

المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم فى الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إلى فقلت عند ذلك تحية لهم: نعم ظلامكم.

الإعراب: «أتوا» فعل وفاعل «نارى» مفعول وياء المتكلم مضاف إليه، فقلت: الفاء للترتيب الذكرى «قلت» فعل وفاعل «منون» اسم استفهام مبتدأ «أنتم» خبره، والجملة في محل نصب مقول القول «فقالوا» فعل وفاعل «الجن» خبر مبتدأ محذوف، أى: فقالوا نحن الجن، والجملة فى محل نصب مقول القول «قلت» فعل وفاعل «عموا» فعل وفاعل، والجملة فى محل نصب مقول القول «ظلاما» يجوز أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل، والأصل لينعم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية، أى: فى ظلامكم.

الشاهد: قوله «منون» حيث لحقته الواو والنون فى الوصل، وذلك شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٣/٦٤٢، وابن هشام ٤/٥٢، وابن عقيل ٢/٣٩٧، وابن الناظم، والسيوطى ص١٢٤، والمكودى ص٥٨، وسيبويه ١/٤٠٢.

والعَلَمَ احْكِيَنْهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ   إِنْ عَرِيَتْ مِن عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

إذا سئل بمن عن علم مذكور لم يتيقن نفى الاشتراك فيه، ففيه لغتان:

إحداهما: أن يحكى فيه بعدَ مَن إعـراب الأول، فتقول: لمن قال: قام زيد: من زيدُ؟ ورأيت زيدا: من زيداً؟ ومررت بزيد: من زيدٍ؟، وهذه لغة الحجازيين.

وأما غيرهم فـلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسئول عنه بعـد من مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من، أو خبر مبتدؤه من، فإن اقترنت بعاطف كقولك «ومن زيد؟» تعين الرفع عند جميع العرب.

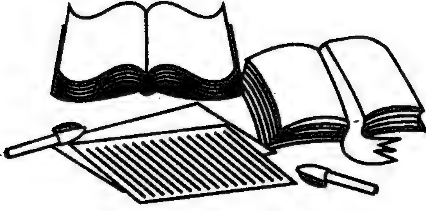
تنبيهات:

الأول: أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم.

الثانى: جزم المصنف فى التسهيل عن الحـجازيين بالحكاية بشرطها، وحكى غيره عنهم جواز الإعراب أيضا.

الثالث: فُهِم من قـوله «احكينه» أن حركـاته حركات حـكاية، وأن إعرابه مقدر كما صرح به فى غير هذا الموضع، ومذهب الجمهور أن من مبتدأ وزيدا خبره كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدرة، لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

وقيل: الحركة فى حال الرفع إعراب بخلاف النصب والجر، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنها محـمولة على عامل مقدر يدل عليه العـامل فى الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من مبدل منه، وقيل غير ذلك، والصحيح الأول. والله أعلم.



الجزء الخامس

ويشتمل على:

التأنيث - المقصور والممدود - جمع التكسير - التصغير - النسب - الوقف - الإمالة - التصريف - فصل فى زيادة همزة الوصل.

•••••

التأنيث

علامةُ التأنيثِ تاءٌ أو ألِفْ

التذكير هو الأصل فلم يفتقر إلى علامة بخلاف التأنيث. وللتأنيث كما ذكر علامتان: التاء والألف، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث: التاء والألف والهمزة فى حمراء ونحوه، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا علامتا التأنيث، ومذهب الجمهور أن الهمزة فى حمراء ونحوه بدل من ألف التأنيث، وذلك أنهم لما أرادوا تأنيث ما آخره ألف بألف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين ألفين فأبدلت المتطرفة همزة.

تنبيه:

إنما قال (تاء) ولم يقل هاء لأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها وعكس الكوفيون: **وفِى أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاكالكَتِفْ.**

يعنى: أن المؤنث بالتاء نوعان: نوع ظهرت فيه التاء ونوع قدرت فيه، فالأول ثلاثة أقسام: مؤنث المعنى نحو عائشة لا يذكر إلا ضرورة، ومذكر نحو حمزة، فهذا لا يؤنث إلا ضرورة كقوله[1]:

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتْه أخرى ....

وما ليس معناه مذكرا حقيقة ولا مؤنثا حقيقة نحو خشبة، فهذا يؤنث نظرا إلى لفظه نحو خشبة واحدة.

تنبيه:

هذا التقسيم إنما هو فيما يمتاز مذكره من مؤنثه، فإن لم يميز نحو «نملة»

---

(١) أنشده الفراء ـ وهو من الوافر ـ وتمامه: .... وأنت خليفة ذاك الكمال.

الإعراب: أبوك مبتدأ والكاف مضاف إليه، خليفة خبره، ولدته فعل ومفعول، أخرى فاعل. وأنت مبتدأ، خليفة خبره، ذاك مبتدأ، الكمال خبره.

الشاهد: قوله خليفة حيث أنثه.

أنث مطلقا، ولهذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان عليه أفضل الصلاة والسلام بقوله تعالى. ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[1].

وأما الثانى وهو ما تاؤه مقدرة فنحو كتف ويد وعين، ومأخذه السماع.

فإن قلت: ما الدليل على أن فيه تاء مقدرة؟

قلت: لرجوعها فى التصغير نحو كتيفة ويدية وعيينة، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير بقوله:

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ   وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِى التَّصْغِيرِ

فالضمير نحو «الكتف نهشتها» والرد فى التصغير نحو «كتيفة» ونحو ذلك كتأنيث خبره أو نعته أو حاله أو عدده أو الإشارة إليه أو جمعه على مثال يخص المؤنث، نحو هندات، أو يغلب فيه نحو عقاب وأعقب.

ثم اعلم أن التاء تأتى لفوائد كثيرة لا حاجة هنا إلى ذكرها، فإن الناظم لم يتعرض هنا للتنبيه عليها، والغرض الأصلى من زيادتها الفرق بين المذكر والمؤنث، ويكثر ذلك فى الصفات نحو ضارب وضاربة، ويقل فى الأسماء نحو رجل ورجلة، وقد اتسع فى صفات فلم تلحقها تاء الفرق وهى خمسة: الأول فعول بمعنى فاعل نحو صبور وشكور وإليه أشار بقوله:

وَلاَ تَلِى فَارِقَةٌ فَعُولاَ   أَصْلاً وَلاَ الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلاَ

كَذَاكَ مِفْعَلٌ

أى: بمعنى فاعل؛ لأن بنية الفاعل أصل، وقال الشارح: لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له، انتهى. واحترز بذلك عن فعول بمعنى مفعول لأنه قد تلحقه التاء نحو أكولة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة، وربما حذفوها فقالوا: ركوب وحلوب.

والثانى: مفعال نحو مكسال ومهذار ومذكار[2]

(١) من الآية ١٨ من سورة النمل.

(٢) مهذار: الكثير الهذر، والهذر: الكلام الذى لايعبأ به. ومذكار: بمعنى ذكر، وإن لم يستعمل.

والثالث: مِفْعِيل نحو معطير ومنطيق[1]

والرابع: مفعل نحو مغشم[2]

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله: (ولاَ تَلِي فَارِقَة) أنها قد تلى غير فارقة كقولهم: «ملولة وفروقة» فإن التاء فيهما للمبالغة، ولذلك تدخل فى المؤنث والمذكر.

الثانى: أشار بقوله:

وَمَا تَلِيْهِ   تَا الفَرْقِ مِنْ ذِى فَشُذُوذٌ فِيْهِ

إلى أن تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الأوزان شذوذا كقولهم: «عدو وعدوة» وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة»[3]، وحكى عن بعض العرب «امرأة مسكين» على القياس.

والخامس: فعيل بمعنى مفعول نحو« قتيل وجريح» فتقول رأيت رجلا قتيلا وامرأة قتيلا، وإلى تقييده بمعنى مفعول أشار بقوله (كقتيل) واحترز من فعيل بمعنى فاعل نحو شريف وظريف، فإنه تلحقه التاء، وقد يشبه بالذى بمعنى مفعول فلا تلحقه كقوله: ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[4].

وقوله: ..... إِنْ تَبِعْ   مَوْصُوفَه غَالبًا التَّا تَمْتَنِعْ

شرط فى تجريد فعيل من التاء الفارقة، واحترز بذلك من أن يحذف موصوفه فتلحقه التاء نحو «رأيت قتيلا وقتيلة» فرارا من اللبس، قال فى التسهيل: ما لم يحذف موصوف فعيل فتلحقه.

تنبيه:

ذكر أبو حاتم أنه إذا جىء بما يبين أنه مؤنث لم تلحقه التاء لأمن اللبس نحو «رأيت قتيلا من النساء» قيل: وعلى هذا فإطلاق المصنف ليس بجيد.

---

(١) معطير: كثير التعطر.

(٢) المغشم: بغين وشين ـ وهو الذى لاينتهى عما يريده ويهواه لشجاعته.

(٣) ميقان: من اليقين ـ وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان أى: لا يسمع شيئا إلا أيقنه.

(٤) من الآية ٧٨ من سورة يس.

قلت: يمكن أن يحمل كلامه على أن المراد بقوله: ما لا لم يحذف موصوف فعيل، أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل، فحينئذ تلحقه التاء نحو «رأيت قتيلة وأكيلة السبع» وقد أشار إلى هذا المعنى فى شرح الكافية.

وقوله (غالبا) إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى فاعل، كقول العرب: صفة ذميمة، وخلة حميدة، فقد حمل كل منهما على الآخر.

ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال:

وألفُ التأنيثِ ذاتُ قَصْرِ وذاتُ مدٍّ نحو أُنثَى الغُرِّ

تقدم أن المقصورة أصل الممدودة وأنثى الغر غراء، ثم قال:

والاشْتِهَارُ فِى مَبَانِى الأُولَى

يعنى بالأولى المقصورة، وذكر لها من الأبنية المشتهرة اثنى عشر بناء، وهى ضربان: ضرب يختص بها، وضرب يشركها فيه الممدودة، وسأنبه على ذلك إن شاء الله تعالى.

الأولى: فُعْلَى نحو أربى ـ للداهية ـ ولم ترد إلا اسما، وهو بناء مشترك، ومثال الممدودة خُشَشَاء ـ لعظم خلف الأذن ـ وعشراء.

الثانى: فُعْلَى وهو مختص بالمقصورة، ويكون اسما غير مصدر كبهمى[1] ومصدرا كرجعى وصفة كطُولى، وأما قولهم بهماة فشاذ، وقيل: جعلت الألف للتكثير أو للإلحاق على من يثبت بناء فعلل، وما رواه ابن الأعرابى من صرف دنيا شاذ.

الثالث: فَعَلَى ـ وهو مشترك، فمثال المقصور اسما بردى، وصفة كحيدى ومصدرا نحو مرطى[2].

(١) اسم لنبت ـ يطلق على الواحد والجمع ـ أو واحدته بهماة ـ يقال: أبهمت الأرض ـ أنبتت البهمى.

(٢) لنهر بدمشق، وحيدى: يقال حمار حيدى. أى يحيد عن ظله لنشاطه، ومرطى: مرطت الناقة: أى أسرعت.

ومثال الممدودة: قرماء وجنفاء - وهما موضعان - وابن دَأثَاء[1] - ولا يحفظ غيرها.

الرابع: إذا كان جمعا نحو جرحى أو مصدرا نحو: دعوى أو صفة نحو شبعى، فإن كان فعلى اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث، بل ألفه صالحة للتأنيث والإلحاق، ومما فيه وجهان أَرْطَى وعلْقى وتترى[2].

الخامس: **فُعَالَى** - وهو مختص بالمقصورة نحو حبارى - لطائر - ولم يجئ صفة إلا جمعا نحو سكارى، وزعم الزبيدى: أنه جاء صفة مفردا، وحكى قولهم جمل عُلادَى[3].

السادس: **فُعَّلَى** - وهو مختص بالمقصور نحو قولهم السُمَّهىَ - للباطل.

السابع: **فِعَلَّى** - وهو مختص بالمقصورة نحو سبَطْرى ودفقَّى - وهما لضربين من المشى.

الثامن: **فِعْلَى** - وهو مختص بالمقصورة نحو ذكرى.

تنبيه:

أطلق فى قوله فِعلى وكان ينبغى أن يفصل كما فصل فى فَعْلَى؛ وذلك أن فِعلى - بكسر الفاء - إن كان مصدرا نحو ذكرى أو جمعا نحو حجلى أو ظربى[4] ولا ثالث لهما فألفه للتأنيث، وإن لم يكن مصدرا ولا جمعا، لم يلزم كون ألفه للتأنيث، بل إن لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث نحو ضئزى - بالهمزة - وهى القسمة الجائرة، وإن نُوِّن فألفه للإلحاق نحو رجل كِيصًى - وهو المولع بالأكل وحده - وإن كان ينوَّن فى لغة ففى ألفه وجهان نحو ذفْرًى والأكثر فى ذفرى منع الصرف.

(١) وهى الأمة.

(٢) الأرطى: شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الأديم، والعلقى: نبت، والتترى: قال فى القاموس: جاءوا تترى، وينون.

(٣) علادى: أى : شديد.

(٤) حجلى. جمعا للحجل - بفتحتين - اسما لطائر - وظربى: جمعا لظربان - بفتح أوله وكسر ثانيه - وهى دويبة شبه الهرة منتنة الفسو.

التاسع: فعيلَى ـ وهو مشترك، فالمقصورة نحو حِثِّيثَى وهِجِّيرى[١] ولم يجئ إلا مصدرا والممدودة فِخِّيراء وخِصِّيصاء ومِكِّيناء[٢] وهذه الثلاثة تمد وتقصر ولا رابع لها، والكسائى يقيس على ما سمع من فعيلاء فيمد جميع الباب، وغيره يقصره على السماع.

والعاشر: فُعُلَّى ـ وهو مختص بالمقصورة نحو «كفرى» وهو وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها، وحكى الفراء سلحفاة[٣] وظاهره أن ألف سلحفاة ليست للتأنيث إلا أن تجعل شاذا مثل بهماة، وحكى فى التسهيل سلحفاء ـ بالمد ـ وحكاه ابن القطاع[٤]، فعلى هذا يكون من الأبنية المشتركة.

الحادى عشر: فُعُيِّلَى ـ وهو مشترك، فالمقصورة نحو خُلُيِّطَى[٥] والممدودة نحو قولهم هو عالم بدخيلائه ـ أى بباطن أمره ـ ولا يحفظ غيره.

الثانى عشر: فُعَّالَى ـ وهو مختص بالمقصورة نحو شُقَّارَى ـ وهو نبت ـ

وقوله: واعز لغير هذه استندارا.

يعنى أن ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصورة مستندر، وفيه نظر.

ثم شرع فى ذكر أبنية الممدودة مقتصرا على الأوزان المشتهرة كما فعل فى المقصورة، وجملة ما ذكره سبعة عشر وزنا وهى أيضا ضربان: مختص بالممدود ومشترك، ويتبين بالتفصيل:

الأول: فَعْلاء ـ كيف أتى، اسما كصحراء، أو مصدرا كرغباء[٦] أو جمعا فى المعنى كطرفاء، أو صفة أنثى أفعل كحمراء أو غيره كديمة هطلاء[٧] وهو قليل.

---

(١) حثيثى: مصدر للفعل: حث على الشىء ـ إذا حض عليه، ولم يجئ إلا مصدرا. وهجيرى: للعادة.

(٢) فخيراء: للفخر، وخصيصاء: للاختصاص، ومكيناء: للتمكن. (٣) دويبة معروفة.

(٤) هو على بن جعفر بن محمد بن عبدالله المعروف بالقطاع. قال ياقوت: كان إمام وقته بمصر فى علم العربية، ولد فى العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة.
ومن مؤلفاته: أبنية الأسماء وحواشى الصحاح وغيرهما، ومات فى صفر سنة خمس عشرة وقيل: أربع عشرة وخمسمائة. ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعى.

(٥) خليطى: للاختلاط. (٦) رغباء: مصدر رغب إليه إذا أراد ما عنده.

(٧) أو غيره: أى: لغير أنثى أفعل. وديمة هطلاء: الديمة: المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق، وهطلاء: متتابعة المطر.

الثانى والثالث والرابع: أفعلاء ـ بفتح العين وكسرها وضمها ـ وإليه أشار بقوله: **أفعلاء مثلث العين**. ومثالها قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع أربعاء وأربِعاء وأربُعاء ـ بفتح الباء وكسرها وضمها ـ وأفعلاء ـ بفتح العين مشترك، ومثال المقصورة قولهم: أجفلى ـ لدعوة الجماعة.

الخامس: فَعْلَلَاءُ ـ وهو مشترك، فالممدودة عقرباء وحرملاء ـ لمكانين ـ ذكرهما سيبويه، والمقصورة فرتنى ـ اسم امرأة ـ وقرقرى اسم موضع ـ ولا يكون هذا الوزن إلا اسما مدا وقصرا.

السادس: فِعالاء ـ وهو مختص بالممدودة ومثاله قصاصاء ـ وهو القصاص ـ حكاه ابن دريد ـ ولا يحفظ غيره.

السابع: فُعْلُلاء ـ نحو قعد القرفصاء ولم يجئ إلا اسما، وهو قليل، وحكى ابن القطاع أنه يقال: قعد القرفصى ـ بالقصر ـ فعلى هذا يكون مشتركا.

الثامن: فَاعُولاء ـ نحو عاشوراء، وهو مشترك، ومثال المقصورة بادولى ـ وهو اسم موضع.

التاسع: فَاعلاء ـ نحو قاصعاء[1] وهو مختص بالممدودة.

العاشر: فِعْلِياء ـ نحو كبرياء وهو مختص بالممدودة.

الحادى عشر: مَفْعولاء ـ نحو مشيوخاء ـ وهو جماعة الشيوخ ـ وهو مختص بالممدودة.

الثانى عشر: فَعالاء ـ نحو براساء، يقال: ما أدرى أى البراساء هو، أى: أى الناس هو، وقد أثبت ابن القطاع فعالى مقصورا فى ألفاظ: منها خَزَازَى ـ اسم جبل ـ، فعلى هذا يكون مشتركا.

الثالث عشر: فعِيلاء ـ نحو كثيراء، وهو مشترك. ومثال المقصورة كثيرى[2] أيضا.

الرابع عشر: فَعُولاء ـ نحو دبوقاء، وحروراء[3]، وجعله فى التسهيل من

---

(١) قاصعاء: لأحد بابى جحرة اليربوع. (٢) كثيرى: اسم البزر.

(٣) دبوقاء: اسم للعذرة. وحروراء: اسم لموضع تنسب إليه الحرورية. وهم طائفة من الخوارج.

الأبنية المختصة بألف التأنيث المقصورة، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور وابن القطاع إلى إثبات فعولى، وأورد من ذلك «عبد سنوطى» اسم أو لقب، وحضورى - موضع - وديوقى - للعذرة - ودقوقى - قرية بالبحرين - وقطورى - قبيلة فى جرهم.

وفى شعر امرئ القيس[1]: عُقَابُ تَنُوفى

وعلى هذا فهو مشترك، وهو الصحيح.

وقد أشار إلى هذه الأوزان الثلاثة بقوله: ومُطْلَقَ العَيْنِ فَعَالاَ.

ويعنى بالإطلاق أن يحركها بالفتح مع الألف وبالضم مع الواو وبالكسر مع الياء.

---

(١) جزء بيت من الطويل.
وتمامه: كأن دثارا حلقت بلبونه ... لا عقاب القواعل
اللغة: دثارا بكسر الدال - اسم رجل كان راعيا لامرئ القيس، وهو دثار بن فقعس بن طريف أحد بنى أسد، حلقت - بتضعيف اللام، ارتفعت، لبونه بفتح اللام - الإبل ذوات اللبن، عقاب - بضم العين طائر من الكواسر، تنوفى - بفتح التاء وضم النون - اسم موضع فى جبال طيئ، ورواه أبو سعيد تنوف مثل رسول، ورواه أبو عبيدة تنوفى - بكسر الفاء، ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح الفاء - بعدها ألف مقصورة، القواعل، موضع مما يلى تنوفى.
المعنى: وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها فتفرقت وشردت، فهو يقول: كأن عقابا قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفى فلا يقدر على الوصول إليها، لارتفاعه.
الإعراب: كأن حرف تشبيه ونصب دثارا اسم كأن منصوب بالفتحة حلقت فعل ماض والتاء للتأنيث بلبونه جار ومجرور متعلق بحلقت وضمير الغائب العائد إلى دثار مضاف إليه، عقاب فاعل حلقت تنوفى مضاف إليه، وجملة حلقت فى محل رفع خبر كأن، لا حرف عطف، عقاب معطوف على عقاب الأول القواعل مضاف إليه مجرور بالكسرة.
الشاهد: قوله تنوفى على وزن فعولى.
مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٦٥٣ وفى باب عطف النسق، وابن هشام فى عطف النسق.

الخامس عشر: فَعَلاء ـ نحو جَنَفاء ـ اسم موضع ـ وهو مشترك كما تقدم فى أبنية المقصورة.

السادس عشر: فِعَلاء ـ نحو سِيَراء ـ وهو ثوب مخطط يعمل من القز، وهو مختص بالممدودة.

السابع عشر: فُعَلاء ـ نحو عُشَراء ونُفَساء[1] وهو مشترك كما تقدم فى المقصورة.

وقد أشار إلى هذه الثلاثة بقوله:

... وكَذا... ... ... مُطلقَ فاءِ فَعَلاءُ أخِذَا

والله أعلم.

---

(١) عشراء: للناقة المرضع.



المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة.

والممدود: هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة.

وكلاهما مقيس ومسموع، وقد أشار إلى ضابط المقصور القياسى بقوله:

إذا اسمٌ استوجَبَ من قبل الطرَفْ   فتْحًا وكانَ ذا نظيرٍ كالأَسَفْ

فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ   ثُبُوتُ قصرٍ بقياسٍ ظاهرِ

اعلم أن القصر والمد لا يكونان إلا فى المعتل الآخر، فكل اسم معتل الآخر له نظير من الصحيح، يطرد فتح ما قبل آخره، فهو مقصور كقولك جَوِىَ جَوًى، فإن نظيره من الصحيح أسف أسفا، وهو يطرد فتح ما قبل آخره، لأن فَعِلَ اللازم قياس مصدره فعَل.

فقوله: (إذا اسم) يعنى من الصحيح، وقوله: (وكان ذا نظير) يعنى من المعتل، وقوله: (كالأسف) مثال للصحيح الذى استوجب من قبل الطرف فتحا.

فإن قلت: قوله: (استوجب) ليس بجيد، لأنه يقتضى أن شرط ذلك أن يلزم فتحه فلا يكفى غلبة الفتح، وليس كذلك، بل هى كافية، قال فى التسهيل: كل المعتل الآخر فتح ما قبل آخر نظيره الصحيح لزوما أو غلبة فقصره مقيس. انتهى - فمثال ما فتح لزوما اسم مفعول ما زاد على الثلاثة، ومثال ما فتح غلبة مصدر فعل اللازم، فإنه قد جاء على فعالة نحو شكس شكاسة وعلى مفعول نحو صهب صهوبة، وعلى فعل نحو سكر سكرا.

قلت: معنى قوله: (استوجب) أنه استحق ذلك فى القياس فيشمل القسمين، ألا ترى أن مصدر فعل اللازم يتوجب فتح ما قبل آخره فى القياس، وإن كان السماع قد ورد فى بعضه بخلاف ذلك، والذى يوضح لك أن هذا معنى كلامه تمثيله بالأسف للمستوجب الفتح، وهذا واضح:

كَفِعَلْ وَفُعَلٍ فِى جَمْعِ مَا   كفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

هذان من أمثلة المقصور المقيس ففعل جمع فِعْلة نحو مرية ومرى، وفعل

جمع فُعلة نحو دمية ودمى[1] وإنما وجب قصرهما لأن نظيرهما من الصحيح قِرب جمع قِربة، وقُرب جمع قُربة، ثم شرع فى بيان ضابط الممدود فقال:

ومَا استَحقَّ قَبْلَ آخِرِ ألفْ   فالمدُّ فِى نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

يعنى أن الاسم الصحيح إذا استحق زيادة الألف قبل آخره، فإن نظيره المعتل واجب المد قياسًا، فالممدود المقيس إذا كان معتل الآخر له نظير من الصحيح يطرد زيادة الألف قبل آخره، وقوله: (استحق) يعنى فى القياس سواء لزم ذلك كمصدر ما أوله همزة وصل كما سيذكر أو غلب ولم يلزم كمفعال صفة نحو مهداء[2] فإن نظيره من الصحيح مهذار، وقد جاء منه شىء على مفعل نحو مدعس[3] وقوله:

كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الذى قد بُدِئا   بِهمْزِ وَصْلٍ كارْعَوَى وكارْتأى

هذا مما يجب مده قياساً، لأن نظيره من الصحيح تجب زيادة ألف قبل آخره، فتقول ارعواء وارتياء - بالمد - لأن نظيرهما احمرار واقتدار، ثم قال:

والعَادِمُ النَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ وذَا   مَدٍّ بِنَقْلٍ كالحِجَا وكالحِذَا

يعنى أن ما كان معتل الآخر ولا نظير له من الصحيح يطرد فتح ما قبل آخره، أو زيادة ألف قبل آخره، فلا يؤخذ قصره ومده إلا من السماع.

فمن المقصور سماعا: الحجا - وهو العقل - ومن الممدود سماعا: الحذاء وهو النعل، وقد صنف الناس فى ذلك كتباً فلا نطول بكثرة الأمثلة.

تنبيه:

كلامه مخصص كما قيل مما تقدم ذكره من ألفى التأنيث. ثم ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومد المقصور فقال:

وَقَصْرُ ذِى المَدِّ اضطراراً مُجْمَعُ   عَلَيْهِ والعَكْسُ بخُلْفٍ يَقَعُ

قصر الممدود للضرورة يشبه صرف مالا ينصرف، فلذلك أجمع على جوازه، ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف، فلذلك اختلف فيه فمنعه

(١) الدُّمية - بضم الدال - وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم، والمراد بها هنا الصورة، وربما تستعار للذات الجميلة.

(٢) المهداء: المرأة الكثيرة الإهداء.   (٣) المدعس: الرمح الذى يطعن به.

جمهور البصريين مطلقا، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا، وفصَّل الفراء فأجاز مد مالا موجب لقصره كالعنى، ومنع مد ما له موجب قصر كسكرى، والظاهر جوازه لوروده، كقول العجاج(١).

والمرء يُبليه بِلاءَ السِّربالْ　　تَعاقُبُ الإهْلالِ بعد الإهلالْ

وقول الآخر(٢):

يا لك من تَمْر ومن شِيشَاءِ　　يَنشَبُ فى المسْعَل واللَّهاء

فمد اللهاء ـ وهى مقصورة.

---

(١) البيت من السريع:
اللغة: (يبليه) من بلى الثوب يبلى إذا خلق ومعناه هنا يمتحنه (تعاقب الإهلال) أى: توارده، وهو من أهل الشهر إهلالا.
الإعراب: (المرء) مبتدأ، وخبره الجملة التى بعده وهى (يبليه) وهى جملة من الفعل والمفعول والفاعل هو قوله: (تعاقب) و(الإهلال) مضاف إليه (بلاء) منصوب على المصدرية و(السربال) مضاف إليه. والمعنى يبليه بلى كبلى السربال، وهو فى الحقيقة منصوب بنزع الخافض والجملة صفة للمصدر المحذوف (بعد) ظرف (الإهلال) مضاف إليه.
الشاهد: قوله (بلاء) حيث مد بلاء، وهو المقصور.
وإنما يصح الاستشهاد به إذا كان بكسر الباء وأما إذا فتحها فلا استشهاد.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣١٦٥٨، والمكودى ص١٦١.

(٢) قائله: قال العيني: قائله أعرابى من أهل البادية، ونسبه أبو عبدالله البكرى فى اللآلئ لأبى المقدام الراجز ـ وهو من الرجز المسدس.
اللغة: (شيشاء) ـ بشينين أولاهما مكسورة بينهما ياء ـ وهو الشيص ـ أى التمر الذى لم يشتد (ينشب) ـ بفتح الشين ـ يتعلق (المسعل) موضع السعال من الحلق (واللهاء) جمع لهاة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة. واللهاة: لحمة مطبقة فى أقصى سقف الحنك.
وقبله　قد علمت أخت بنى السعلاء　وعلمت ذاك مع الجزاء
أن نعم مأكولا على الخواء
الإعراب: (يا) حرف نداء وقصد به هنا التنبيه (لك) جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف، أى: لك شىء من تمر (من) للبيان وقيل: من زائدة وتمر مبتدأ ولك خبره مقدما، وفى زيادة من فى الإثبات خلاف (ومن شيشاء) عطف عليه (ينشب) فعل مضارع والفاعل ضمير، والجملة فى محل الجر على الوصفية (فى المسعل) جار ومجرور (واللهاء) عطف عليه.
الشاهد: قوله (اللهاء) حيث مده للضرورة.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣١٦٥٩، وابن الناظم، وابن عقيل ٢١٣٢٩

وقال طرفة[1]:

لهــا كَبِدٌ ملساءُ ذاتُ أَسِرَّةٍ وكشحانِ لم ينقصْ طواءَهُما الحبل

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف، وزعما أن سيبويه استدل على جوازه فى الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير.

قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء، وأما قراءة طلحة ﴿يكاد سناء برقه﴾[2] ـ بالمد ـ فشاذ إذ لم تثبت لغة، ويمكن أن يكون أراد العلو لا الضوء.

فإن قلت: حكى الإجماع على قصر الممدود، فليس كذلك، لأن مذهب الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل.

قلت: هو مجمع على جوازه فى الجملة وإن وقع الخلاف فى بعض المواضع، والصحيح جوازه مطلقا.

ورد مذهب الفراء بقول الشاعر[3]:

وأنتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً صَفْرَا كَلَونِ الفَرسِ الأَشْقَرِ

---

(١) قائله: هو طرفة بن العبد البكرى ـ وهو من الطويل ـ.

اللغة: «كبد» أى: بطن ووسط. ومنه كبد القوس، وهو مقبضها «ملساء» وهو تأنيث أملس، وهو اللين، من الملاسة، وهو ضد الخشونة «أسرة» أراد بها الخطوط التى تكون على البطن، كما يكون فى الكف والجبهة واحدها سِرَر ـ بكسر السين وفتح الراء «كشحان» تثنية كشح، وهو مابين الخاصرة إلى الضلع الخَلفى، وقال الأعلم: الكشحان ما انضمت عليه الأضلاع من الجنبين «لم ينقص طواءهما» أراد أنها خميصة البطن ليست بمفاضة، وأصل الحبل: الامتلاء.

الإعراب: «لها» جار ومجرور خبر مقدم «كبد» مبتدأ مؤخر «ملساء» صفة لكبد «ذات» صفة بعد صفة «أسرة» مضاف إليه «وكشحان» عطف على قوله كبد، أى ولها كشحان «لم» حرف نفى وجزم وقلب «ينقص» فعل مضارع مجزوم بلم «طواءهما» مفعول به ومضاف إليه «الحبل» فاعل ينقص.

الشاهد: قوله «طواءهما» حيث مد الطواء، والمعروف فيه القصر.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة النور.

(٣) قائله: هو الأقيشر، واسمه المغيرة بن عبدالله ـ وهو من الطويل ـ

اللغة: «لو باكرت» لو بادرت وأسرعت «مشمولة» أراد بها الخمر، إذا كانت باردة الطعم «صفرا» ويروى صهباء «وأنت» وروى فقلت. =

تقدم حد المقصور والممدود، وإنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه، قال فى شرح الكافية: إذا قصدت تثنية اسم ولم يكن مقصورا ولا ممدودا فتح آخره ووصل بإحدى العلامتين المذكورتين فى باب الإعراب.

آخِرَ مقصورٍ تُثنِّى اجْعلْهُ يَا   إنْ كَانَ عن ثلاثَةٍ مرتقِيَا

شمل الألف الرابعة نحو معطى والخامسة نحو منتمى والسادسة نحو مستدعى فتقول معطيان ومنتميان ومستدعيان بقلب الألف ياء فى جميع ذلك ولا نظر إلى أصلها، ثم قال:

كَذَا الَّذى اليا أَصْلُهُ نحوُ الفتَى   والجامدُ الذى أُميلَ كَمتَى

إذا وقعت ألف المقصور ثالثة فلها أربعة أقسام: منقلبة عن الياء نحو الفتى، ومنقلبة عن واو نحو العصا، وأصلية وهى إذا ومتى، والمراد بها: كل ألف فى حرف أو شبهه، ومجهولة الأصل نحو الددا - وهو اللهو - فإن ألفه لا يدرى هل هى عن ياء أو عن واو؟ لأن الألف فى الثلاثى المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما.

فأما المنقلبة عن الياء فتنقلب فى التثنية ياء ردا إلى أصلها نحو قولك: فتيان وأما المنقلبة عن واو فتقلب واوا ردا إلى أصلها أيضا نحو قولك عصوان.

وأما الأصلية والمجهولة ففيها ثلاثة مذاهب: الأول: - وهو المشهور - أن يعتبر حالهما بالإمالة فإن أميلا ثنيا بالياء، نحو بلى ومتى فتقول بليان ومتيان، وإن لم يمالا فبالواو نحو على وإذا مسمى بهما علوان وإذوان وهذا مذهب سيبويه، وبه جزم هنا.

= الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل، عطف على قوله تقول فى بيت سابق «لو» للشرط «باكرت» فعل وفاعل «مشمولة» مفعوله «صفرا» صفة لمشمولة «كلون» الكاف للتشبيه ولون مجرور بها «الفرس» مضاف إليه «الأشقر» صفة للفرس وجواب لو هو قوله: رحت وفى رجليك - فى بيت بعده.

الشاهد: قوله «صفرا» حيث قصرها وهى ممدودة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٥٨.

والثاني: أن ألفهما إن أميلت أو قلبت ياء في موضع ما ثنيت بالياء، وإلا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور، وبه جزم في الكافية. فعلى هذا يثنى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير، وعلى الأول يثنيان بالواو، والقولان عن الأخفش.

والثالث: أن الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا.

تنبيهان:

الأول: قوله (جامد) يشمل الألفين، فإن الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق وقد عبر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة.

والثاني: مثل في شرح التسهيل المجهولة بخسا - بمعنى فرد - ولقا بمعنى ملقى لا يعبأ به، ونوزع في المثالين أما خسا فقال في المخصص يكتب في الألف من خساء مهموزا، وأما لقى فنص ابن جنى على أن ألفه عن ياء وهو بمعنى مُلْقِى فهو فعل بمعنى مفعول، والمعنى أنه لخساسته وكونه تافها يلقاه كل أحد فلا يأخذه.

وقوله: **في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الألِفْ.**

الإشارة إلى الأنواع التي تقلب ألفها ياء وهي ما كانت ألفه رابعة فصاعدا أو ثالثة منقلبة عن ياء أو أصلية أو مجهولة وأميلت، وما عدا ذلك تقلب ألفه واوا وهو نوعان: أحدهما: ما ألفه ثالثة منقلبة عن واو. والآخر ما ألفه أصلية أو مجهولة ولم تمل، وتقدم تمثيل ذلك. وقوله: **وَأَوْلِهَا ما كَانَ قَبْلُ قَد أُلِفْ.** يعني من العلامة المذكورة في باب الإعراب، ثم انتقل إلى الممدود فقال: **وما كصحراء بواو ثُنِّيا.** يعني أن ما كانت همزته للتأنيث فإذا ثنى تقلبها واوا فتقول في صحراء صحراوان وكذلك ما أشبهه، وقوله: **ونَحْوُ علْبَاء كسَاء وَحَيَاء بواو أو همز.** يعني أن ما همزته للإلحاق نحو علباء[1] أو منقلبةً عنّ أصلٍ نحو كساء وحياء فهمزة كساء عن واو وأصله كساو، وهمزة حياء عن ياء وأصله حياى، فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان؛ قلبهما واوا وتصحيحهما، فتقول عن الأول علباوان كساوان وحياوان وعلى الثاني علباءان وكساءان وحياءان.

---

(١) العلباء: اسم لبعض أعصاب صفحة العنق.

فإن قلت: أى الوجهين أجود؟

قلت: ذكر المصنف وفاقًا لبعضهم أن قلب التى للإلحاق أولى من تصحيحها والمنقلبة عن أصل بالعكس. ونص سيبويه والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أحسن إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للإلحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما فى القلة، وقوله: **وغير ما ذكر صَحِّحْ**

يعنى أن غير ما ذكر من أقسام الممدود تصحح همزته فى التثنية، ويعنى بذلك ما همزته أصلية نحو قَرَّاء ووضاء، فإنه لم يبق من أقسام الممدود غيره، فتقول فيهما قرّاءان ووضّاءان[1].

والحاصل أن الممدود أربعة أقسام لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو مبدلة من ياء الإلحاق أو مبدلة من ألف التأنيث وقد عرفت أحكامها.

تنبيه:

قال الشارح: الممدود على أربعة أضرب: لأن همزته إما زائدة وإما أصلية والزائدة إما للتأنيث نحو حمراء وصحراء وإما للإلحاق كعلباء وقوباء[2]، والأصلية إما بدل نحو كساء ورداء وحياء، وإما غير بدل نحو قراء ووضاء. انتهى. وفيه تجوزٌ، لأن الهمزة فى حمراء ونحوه ليست زائدة للتأنيث، بل مبدلة من الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور وكذلك الهمزة فى علباء ونحوه إنما هى مبدلة من الياء الزائدة للإلحاق، وتسمية همزة كساء ونحوه أصلية إنما هو باعتبار ما نشأت عنه. وقوله: **ومَا شَذَّ على نقلٍ قُصِرْ**. يشير به إلى أن الذى يقاس عليه فى تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره، وما ورد بخلافه فهو شاذ لا يقاس عليه.

أما الذى شذ فى المقصور فثلاثة أشياء:

الأول: قولهم مِذْرَوان ـ وهما طرفا الألية ـ وقد يطلقان على جانب الرأس ونحوه ـ والقياس مِذْريان لأن ألفه رابعة، وعلة تصحيحه أنه لم يستعملها مثنى،

---

(١) القراء: الناسك. أى: المتعبد، والوضّاء: الوضىء. أى: الحسن الوجه.

(٢) القوباء: مرض جلدى معروف، يظهر على الجلد على شكل بقع بيضاء مستديرة صغيرة ثم تتسع.

الضمير فى قوله: (وإن جمعته) للمقصور ومعنى قوله (قلبها فى التثنية) أنها إن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء، وإن كانت ثالثة فعلى التفصيل المتقدم.

فإن قلت: ما حكم الممدود والمنقوص إذا جمعا بالألف والتاء؟ قلت: كحكمهما إذا ثنيا.

فالحاصل أن حكم المجموع بالألف والتاء كحكم المثنى مطلقا إلا فى حذف تاء التأنيث مما هى فيه، كما سيأتى.

فإن قلت: لِم ذكر حكم المقصور إذا جمع بالألف والتاء ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق للتثنية، فكان حقه أن يترك ذكرهما استغناء بما تقدم فى التثنية أو يذكرهما إيضاحا؟

قلت: لما كان حكم الممدود فى جمعى التصحيح واحداً لم يذكره استغناء بذكره فى التثنية بخلاف المقصور فإنه خالف التثنية فى أحد الجمعين ووافقهما فى الآخر.

وقوله:

....وتاءَ ذِى التَّا ألزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

يعنى أن تاء التأنيث تحذف عند تصحيح ما هى فيه، لئلا يجمع بين علامتى التأنيث، ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها فتقول فى مسلمة مسلمات، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها فى التثنية، فتقول فى فتاة فتيات، لأنها عن ياء، وفى قطاة قطوات، لأنها عن واو، وفى معطاة معطيات، لأنها رابعة، وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة صححت إن كانت أصلية نحو قراءة وقراءات، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل نحو نباءة فيقال: نباءات ونباوات كما يفعل فى التثنية.

والسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلاثِى اسمًا أنِلْ إتْباعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بما شُكِلْ
إنْ سَاكِنَ العَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَتَمًا بالتَّاءِ أو مُجَرَّدَا

يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وحاز الشروط المذكورة فى هذين البيتين تتبع عينه فاءه فى الحركة، فتفتح إن كانت الفاء مفتوحة وتضم إن كانت الفاء مضمومة وتكسر إن كانت الفاء مكسورة.

والشروط المذكورة خمسة وأنا أذكرها على ترتيبه:

الأول: أن يكون سالم العين، واحترز به من نوعين: أحدهما المشددة نحو جَنّة وجِنة وجُنة[1] فليس فيه إلا التسكين. والآخر: ما عينه حرف علة، وهو ضربان: ضرب قبل حرف العلة فيه حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة، فهذا يبقى على حاله، وذكر ابن الخباز في سورة الفتح ونسب إلى الوهم، وفي المصباح: هذيل تقول ديمات - بالفتح - في جميع الباب. وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جَوْزة وبَيضة، وهذا فيه لغتان: لغة هذيل الإتباع، ولغة غيرهم الإسكان، وسيأتي ذكره عند إشارة الناظم إليه.

الثاني: أن يكون ثلاثيا، واحترز به من الرباعي نحو جيأل - علم للضبع فإنه يبقى على حاله.

الثالث: أن يكون اسما، واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجِلْفة[2] وحلوة فليس فيها إلا التسكين.

الرابع: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحرك العين، نحو شجَرة ونبِقة وسمُرة فإنه لا يغير.

الخامس: أن يكون مؤنثا، واحترز به من المذكر نحو بكر، فإنه لا يجمع بالألف والتاء فلا يكون الإتباع المذكور، ولا يشترط أن يكون فيه تاء التأنيث، فلذلك سوى بين المختتم بتاء التأنيث والمجرد منها، فمثال المختتم بالتاء جفنة وسدرة وغرفة، ومثال المجرد منها دعد وهند وجُمْل، فإذا جمعت هذه المثل ونحوها بالألف والتاء تبعت عينها فاءها لجمعها للشروط المذكورة فتقول جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات.

تنبيه:

منع الفراء إتباع الكسرة إلا أن يسمع فيحفظ ولا يقاس عليه وحجته أن فعلات تتضمن فعلا وهو وزن أهمل إلا ما ندر كإبل، ورد بأنه أخف من فعل، فإن تصرف أدى إلى استعماله فلا ينبغي أن يجتنب.

---

(١) الجنة: بفتح الجيم - البستان، وبكسرها: الجنون والجن، وبضمها: الوقاية.

(٢) جلفة: بكسر الجيم - مؤنث جلف - وهو الرجل الجافي.

وقوله:

وَسكِّنِ التَّالِيَ غيرَ الفتحِ أَوْ   خَفِّفْهُ بالفَتْحِ فكُلاً قَدْ رَوَوْا

يعنى أنه يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإتباع، وهما الإسكان والفتح، فاتضح بذلك أن فى نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وجمل وغرفة من مضموم الفاء ثلاث لغات: الإتباع والإسكان والفتح. وأما نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه إلا الإتباع، ولا يسكن إلا فى الضرورة، وذكر فى التسهيل أنه يجوز فيه الإسكان اختيارا لأمرين: أحدهما اعتلال لامه نحو ظبيات والآخر: شبه الصفة نحو أهل وأهلات، ولم يستثن أكثرهم هذين النوعين، والأول حكاه ابن جنى عن قوم من العرب، فإذا صح النقل وجب قبوله.

تنبيهان:

الأول: أشار بقوله (فكلا قد رووا) إلى ثبوت هذه اللغات نقلا عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح فى نحو غرفات إنما هو على أنه جمع غرف، وردَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع، ورده السيرافى بقولهم (ثلاث غُرَفات) ـ بالفتح.

الثانى: مذهب أبى على والجماعة أن السكون فى نحو غرفات تخفيف عن الضم وليس على الأصل، واستدل أبو على بأن السكون لم يجئ فى المفتوح على الأصل إلا نادرا فى الشعر فلا يحمل عليه الشائع الكثير، وكذلك الفتح عندهم تخفيفا عن الضم، عدلوا عن الضم إليه، وذهب بعضهم إلى أن الفتح إتباع لما بعد، وأن التسكين تسليم للمجموع، واستدل بقول سيبويه: ومن العرب من يدع العين ساكنة، فهذا دليل على أنه سكون الأصل، وظاهر قوله (وسكن التالى الفتح أو خفِّفه بالفتح) موافقة أبى على والجماعة:

وَمَنَعُوا إِتبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَه.. وزُبْيَةٍ.

يعنى أن العرب منعوا إتباع الكسرة فيما لامه واو، وإتباع الضمة فيما لامه ياء، لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف فى ذلك. وقوله:

وشذَّ كَسْرَ جِرْوة

إشارة إلى قولهم جِروات - بكسر الراء - حكاه يونس وهو فى غاية الشذوذ، لما فيه من الكسر قبل الواو.

تنبيهات:

الأول: قد ظهر بهذا أن لإتباع الكسرة والضمة شرطًا آخر غير الشروط السابقة.

الثانى: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح فى نحو ذِرْوَة وزُبْيَة[1] إذ لم يتعرض لمنع غير الإتباع.

الثالث: فهم أيضًا من إطلاقه جواز اللغات الثلاث، فى نحو خطوة ولحية، ومنع بعض البصريين الإتباع فى نحو لحية، لأن فيه توالى الحركات مرتين قبل الياء، قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء.

وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

يعنى أن ما ورد من هذا الباب مخالفًا لما تقدم فهو إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب، فمن النادر قول بعُضهم كَهَلات - بالفتح[2] وقياسه الإسكان، لأنه صفة، ولا يقاس عليه، خلافا لقطرب، ومنه قول جميع العرب (عِيرَات) - بكسر العين وفتح الياء - جمع عير وهى الدابة التى يحمل عليها، والعير مؤنث، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه (عَيرَات) بفتح العين، قال المبرد: جمع عَيْر - وهو الحمار، وقال الزجاج: جمع عيْر - الذى فى الكتف أو القدم[3] وهو مؤنث، ومنه جروات كما تقدم.

---

(١) ذروة: بكسر الذال وضمها كما فى القاموس، وهو أعلى الشىء.
زبية: بضم الزاى وسكون الباء وفتح الياء - وهى حفرة الأسد.

(٢) كهلات: جمع كهلة - وهى التى جاوزت ثلاثين سنة.

(٣) وهو العظم الناتئ فى وسط الكتف أو وسط القدم.

ومن الضرورة قوله[1]:

فتستريحَ النفسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

وقياسه الفتح.

ومن المنتمى إلى قوم من العرب فتح العين المعتلة بعد الفاء المفتوحة نحو جوْزة وبيضة، فإنها لغة هذيل. قال شاعرهم[2]:

---

(١) قائله: لم أقف على اسم راجزه. ـ وهو من الرجز.

وقبله: عل صروف الدهر أو دولاتها تدلننا اللمة من لماتها.

اللغة: (عل) لغة فى لعل (الدولات) ـ بضم الدال ـ جمع دولة فى المال، وبالفتح فى الحرب، وقيل: هما واحد (تدلننا) من الإدالة. وهى الغلبة (اللمة) بالفتح ـ الشدة (زفراتها) ـ جمع زفرة ـ وهى الشدة.

الإعراب: (عل) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (صروف) اسم لعل (الدهر) مضاف إليه (أو) حرف عطف (دولاتها) عطف عليها (تدلننا) جملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر لعل (اللمة) ـ بالنصب ـ مفعول ثان لتدلننا (من لماتها) جار ومجرور فى محل نصب صفة لقوله (اللمة) تقديرها اللمة الكائنة من لماتها (فتستريح) ـ بالنصب ـ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء (النفس) فاعل (من زفراتها) جار ومجرور متعلق بنستريح.

الشاهد: قوله (زفراتها) حيث سكن الفاء فيها لإقامة الوزن، والقياس: تحريكها.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٦٦٨/٣، وابن الناظم، والسيوطى ص١٢٩، والمكودى ص١٦٤.

(٢) قائله: هو شاعر من هذيل يمدح جمله ـ وهو من الطويل.

وعجزه: رفيق بمسح المنكبين سبوح.

اللغة: (أخو بيضات) أى: صاحب بيضات وملازم لها وهو جمع بيضة (رائح) اسم فاعل من راح يروح رواحا، والرواح: السير وقت العشى، والمراد راجع إلى عشه (متأوب) اسم فاعل من تأوب ـ إذا جاء فى أول الليل (رفيق بمسح) عليم بتحريكهما فى السير (سبوح) حسن الجرى.

المعنى: يمدح الشاعر الهذلى جمله فيقول: إن جملى فى سرعة سيره كذكر النعام الذى له بيضات يحرص عليها. فهو يسعى ليلا ونهارا بسرعة ومهارة، ليصل إليها ويطمئن عليها.

الإعراب: (أخو) خبر لمبتدأ محذوف ـ أى: هو أخو (بيضات) مضاف إليه (رائح متأوب) صفتان لأخ وكذلك (رفيق وسبوح) ويجوز فى سبوح أن تجعل خبرا ثانيا للمبتدأ.

الشاهد: قوله (بيضات) حيث فتح العين إتباعا لحركة الفاء ـ والاسم ثلاثى معتل العين.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٦٦٨/٣، وابن هشام ٩١/٤، وابن الناظم، والمكودى ص١٦٤.

أَخُوَ بَيضاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ

وبلغتهم قـرئ ﴿ثلاث عورات لكم﴾[1] ومنه إسكان العين فى نحـو ظبية، لاعتلال لامه كما تقدم. والله أعلم.

(١) من الآية ٥٨ من سورة النور.

جمع التكسير

وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر. وقسَّم المصنف التغيير إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صِنْوٍ وصِنْوان[1] أو بنقص كتُخمة وتُخَم، أو تبديل شكلٍ نحو أَسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو رجُل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قَضِيب وقُضُب، أو بهن كغلام وغِلمان.

واعترض بأنه لا تحرير فيه، لأن صنوان من زيادة وتبديل شكل، وتخم من نقص وتبديل شكل، لأن الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد.

والتغيير المقدر فى نحو فُلْك ودِلاص وهِجَان وشِمال ـ للخِلْقة[2] قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة.

قلت: وليس كذلك، بل ذكر فى شرح الكافية من ذلك قولهم (رجل عِفْتَان) ـ وهو القوى الجافى ـ (ورجال عفتان)، وحكى ابن سيده (ناقة كِنَاز) و(نوق كِنَاز)[3] فتكون منها، ومذهب سيبويه أن فلكا وبابه جمع تكسير، فيقدر فى ذلك زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفردا كقُفْل، وإذا كان جمعا كبُدْن، وكذلك تقول فى سائرها، ودعانا إلى ذلك أنهم قالوا فى تثنيته فلكان، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجُنُب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره، حين قالوا: هذا جنب، وهذان جنب، وهؤلاء جُنُب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها، وقال المصنف فى باب أمثلة الجمع من التسهيل: والأصح كونه ـ يعنى باب فلك ـ اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير.

فإن قلت: يرد على حد جمع التكسير نحو (جَفَنات، ومُصْطَفَيْن) فإن واحده قد تغير للجمع.

---

(١) صنو وصنوان: إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو. والاثنان صنوان ـ بكسر النون ـ غير منون، والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة.

(٢) دلاص: أى: براق، يقال: للواحد والجمع من الدروع.
وهجان: يقال: للواحد والجمع من الإبل، والخلقة: أى الطبيعة.

(٣) كناز: أى: مكتنزة اللحم، ويستوى فيه المذكر والمؤنث.

قلت: ليست الجمعية مستفادة من فتح فاء جفنات وحذف ألف مصطفى، فإن تقدير السلامة فيها لا يخل بالجمعية.

وجمع التكسير على ضربين: ضرب للقلة وضرب للكثرة.

فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة من ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، وبدأ بأبنية القلة فقال:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثم فِعْلَهْ ثُمَّت أفعالٌ جُموعُ قِلَّهْ

أمثلتها على الترتيب: أرغفة، أبحر، فتية، أجمال.

وقد فهم من هذا أن ما بقى من أبنية جمع التكسير فهو للكثرة، وليس من أبنية القلة فُعَل نحو ظُلَم، ولا فِعَل نحو نِعَم ولا فَعَلَة نحو قِرَدة خلافا للفراء، ولا فَعَلَة نحو بَرَرَة، خلافا لبعضهم، نقله عنه ابن الدهان، ولا أفعِلاء نحو أصدقاء خلافا لأبى زيد الأنصارى، نقله عنه أبو زكريا التبريزى، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة.

تنبيهات:

الأول: ذهب ابن السراج إلى أن فِعْلَة اسم جمع، لا جمع تكسير، وشُبهته أنه لم يطرد.

الثانى: يشارك أفعلة وأخواته فى الدلالة على القلة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث، ونقل ابن إياز عن ابن خروف: أنه قال فى شرح الجمل: هو مشترك بينهما؛ وذلك لأنه مستعمل فيهما، والأصل الحقيقة، قال ابن إياز: واستضعفه بعض الأشياخ، لأن اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك، كان المجاز راجحا.

الثالث: إذا قُرِنَ جمع القلة بأل التى للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرفَ بذلك إلى الكثرة كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ المسلمينَ والمسلماتِ﴾[1] وقد جمع الأمرين قول حسان[2]:

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٢) قائله: هو حسان بن ثابت الأنصارى ـ وهو من الطويل ـ. =

لنا الجَفنَاتُ الغُرُّ يَلمعْنَ فى الضُّحَى   وأسـيافَنا يقْـطُرن من نَجْدَةَ دمَا

وبَعْـضُ ذِي بِكَـثْرٍ وَضْعًـا يَفِـي   كأرْجُلٍ والعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

قد يستغنى بوضع مثال القلة عن مثال الكثرة، كقولهم فى رِجل أرجُل، ولم يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عُنُق وأعناق، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى بوضع مـثال الكثرة عن مثال القلة كقـولهم فى صَفَاة صفى[1] ولم يجمعوه على مثال القلة، ونظيره قَلْب وقلوب ورجُل ورجال.

وقد يستغنى بأحـدهما عن الآخر فى الاستعمال لقـرينة مجازا نحو ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[2] . واعلم أن للكلام على جمع التكسير طريقتين:

الأولى: وهى طريق سيبويه وأكثر النحويين، أن يتكلم على بنية المفرد فيقال مثلا فَعْل يجمع فى القلة على كذا وفى الكثرة على كذا.

والثانية: وهى طريق المصنف ـ أن يتـكلم على بنية الجمع فيقول مـثلا أفعل يطرد فى كذا ويحفظ فى كذا.

ولما شرع فى التفصيل على هذه الطريقة قال:

لِفعْلٍ اسمًا صحَّ عينًا أفعُلُ   وللرُّباعىِّ اسمًا أيضًا يُجعَلُ

= اللغة: (الجفنـات) جمع جفنـة ـ وهى القصعـة (الغر) بضـم الغين ـ جمـع غراء وهى البيضـاء (يلمعن) من لمع إذا أضاء ومن للبيـان (من نجدة) أى: من شجاعـة وشدة (دما) واحد وضع موضع الجمع لأنه جنس.

الإعراب: (لنا) جار ومجرور خبر مقدم (الجفنات) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. (الغر) صفة للجفنات (يلمعن) جملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من الجفنات (فى الضحى) جار ومجـرور، وروى: بالضحى فالباء ظرفية بمعنى فى (وأسـيافنا) أسياف مبتدأ ونا مضـاف إليه (يقطرن) جملة من الفعل والفاعل فى محل خبـر المبتدأ (من نجدة) جار ومجرور، ومن للبيان والتبعيض.

الشاهد: قوله (الجفنات) حـيث جمعت بالألف والتاء فى القلة، وأيضا أسـيافنا فإن المراد بها التكثير، وقال الركنى: القياس الجفان والسيوف.

مواضـعه: ذكره الأشـمونى ٣/٦٧١، والشاهد ٥٩٤ فى الخـزانة، وابن يعيش ٥/١٠، وسيبويه ٢/١٨١.

(١) صفاة: الصخرة الملساء.   (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

يعنى أن أفعُلاً أحد جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات:

الأول: ما كـان على فَعْل بشـرطين أحدهـما: أن يكون اسمـا، وأن يكون صحيح العين.

فشمـل نحو فَلْس وكَفّ ودلْو وظَبْى ووَجْه، فتـقول فى هذه: أَفْلُسٌ وأكفّ وأَدْلٍ واظبٍ[1] واوجهٌ.

واحتـرز بقوله (اسمـا) من الصفة، فـلا يجمع على أَفْعُل، وندر أعـبد فى عبد، لأنه صفة، وسهله غلبة الاسمية.

واحترز بقـوله (صح عينا) من معتل العين، فـلا يجمع على أفعل إلا نادرا كقولهم: أعين وأثوب.

والثانى: مـا كان رباعيـا، بأربعة شروط: أن يكون اسـما، وأن يكون بمدة ثالثة، وأن يكون مـؤنثا، وأن يكون بلا علامـة نحو (عَنَاق)[2] وذراع، وعُقاب، ويمين، فتقول فيها: أعنُق، وأذرُع، وأعقُب، وأيمُن.

فإن كان صفة نحو شجاع، أو بلا مدة نحو خِنْصَر أو مذكرا نحو حمار، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعُل، وندر من المذكر طِحَالٌ وأطحُل، وغُراب وأغرُب، وعتَاد وأعتُد، ونحوها.

وقد أشار إلى هذه الشروط بقوله:

إِنْ كان كالعنَاقِ والذِّراعِ فى   مدٍّ وتأنيثٍ وعَدِّ الأحرُفِ

تنبيهات:

الأول: فهم من تمثـيله، أن حركة الأول لا يشـترط كونهـا فتحة أو غـيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور.

---

(١) أدل وأظب: أصلهما أدلو وأظبى فقلبت ضمـة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الأصلية فى أظبى والمنقلبة فى أدلو على حد الحذف فى قاض وغاز.

(٢) العناق: أنثى المعز والجمع أعنق وعنوق.

الثانى: فهم من إطلاقه (فى مد) أن الألف وغيرها من أحرف المد فى ذلك سواء.

الثالث: فائدة قوله (وعد الأحرف) التنبيه على الشرط الرابع ـ وهو التعرى من العلامة ـ ولولا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة، لأنه صرح أولا بالرباعى.

وغيرُ ما أفعُلُ فيه مطَّرِدْ   من الثلاثِى اسمًا بأفعالٍ يَرِدْ

يعنى أن أفعالا يطرد فى جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أَفعُل، وهو فَعْل الصحيح العين، فاندرج فى ذلك فَعْل المعتل نحو ثوب وسيف، وغير فَعْل من أوزان الثلاثى، وهى فِعْل نحو حِزْب وأحزاب، وفُعْل نحو صُلب وأصلاب[1] وفَعَل نحو جَمَل وأجمال، وفَعِل نحو وعِل وأوعال[2]، وفَعُل نحو عَضُد وأعضاد، وفُعُل عُنُق وأعناق، وفُعَل نحو رُطَب وأرطاب، وفِعِل نحو إبل وآبال، وفِعَل نحو ضِلَع وأضلاع.

وأما فَعْل الصحيح العين، وهو الذى يطرد فيه أفعل، فلا يجمع على أفعال إلا نادراً نحو فَرْخ وأفراخ، وزَنْد وأزناد[3]، وسمع من ذلك شىء كثير، حتى لو قيل: ذهب ذاهب إلى اقتياسه، لذهب مذهبًا حسنًا، وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه واو نحو وَهْم وأوهام، أو همزة نحو ألْف وآلاف ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس فيهما ولا فى غيرهما. وذكر فى شرح الكافية أن أفعالا أكثر من أَفعُل فى فَعْل الذى فاؤه واو نحو وقت وأوقات ووهم وأوهام، والمضاعف نحو عم وأعمام وجد وأجداد، وذكر أن جمع الذى فاؤه واو على أفعل شاذ نحو وجه وأوجه، وأن المضاعف لم يسمع فيه أفعل إلا نادراً.

قلت: وهذا يؤيد مذهب الفراء فيما فاؤه واو، بل يقتضى ألا يكون أفعل مطرداً فى هذين النوعين، وقد صرح فى التسهيل بمخالفة الفراء.

وغالبًا أغناهمُ فِعْلَانُ   فى فُعَلٍ، كقولهم صِرْدَانُ

---

(١) الصلب ـ بضم الصاد ـ كل ظهر له فقار، والغليظ الشديد.

(٢) الوعل ـ بفتح الواو وكسر العين ـ التيس الجبلى.

(٣) الزند: العود الأعلى الذى يقدح به النار. والزندة ـ بالهاء ـ العود الأسفل. والزند: موصل طرف الذراع فى الكف.



يعنى: أن الغالب فى فُعَل أن يجمع على فِعْلان ـ بكسر الفاء ـ كقولهم فى صُرَد: صِرْدان، وفى نُغَز: نِغزان[1]، وقد جاء بعضه على أفعال نحو رُطب وأرطاب وإليه أشار بقوله (غالبًا) ونص فى التسهيل على أن أفعالا فيه نادر.

قلت: فلا ينبغى أن يمثل به فيما يطرد فيه أفعال.

فى اسمٍ مذكرٍ رباعىٍّ بِمَدّ ثالثٍ أفعِلَةٌ عنهُمُ اطَّرَدْ

يعنى أن أفعلة يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بمدة ثالثة نحو طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وقال المهاباذى[2]: وربما شذ شىء من هذا فلم يستعملوا فيه أفعلة قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا أكتبة. واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعى من الثلاثى وبالمدة الثالثة من العارى عنه، فلا يجمع شىء من ذلك على أفعلة، إلا ما ندر من قولهم شَحِيح وأشِحَّة ـ وهو صفة ـ وعُقاب وأعقبة ـ وهو مؤنث ـ وإنما قياسه أفعل ـ وقدح وأقدحة ـ وهو ثلاثى ـ وجائز وأجوِزة ـ وليست مدته ثالثة ـ والجائز: الخشبة الممتدة فى أعلى السقف.

والزَمْهُ فى فَعَالٍ او فِعَالِ مُصَاحِبِى تَضعيفٍ او إعلاَلِ

يعنى أن أفعل ملتزم فى جمع فعال ـ بفتح الفاء ـ وفعال ـ بكسرها ـ مضاعفين نحو بتات[3] وأبتة وزمام وأزمة أو معتل اللام نحو قَبَاء وأقبية وإناء وآنية فإن قلت قد شذ قولهم: عِنَان وعُنُن، وحَجَاج وحُجُج[4] وقالوا فى جمع سماء بمعنى المطر سُمِىٌّ، والقياس: اسمية، وهو مسموع أيضا، فكان ينبغى أن يقول: «والزمه فى غير شذوذ».

---

(١) النغز: طير كالعصفور أحمر اللون يسمى البلبل، والأنثى نغزة. والصرد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير.

(٢) هو أحمد بن عبدالله المهاباذى الضرير. قال ياقوت: من تلاميذ عبد القاهر الجرجانى، له شرح اللمع.

(٣) بتات: متاع البيت، وأبتة: أصله أبتتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر، وكذا يقال فى أزمة.

(٤) عِنان: بكسر العين ـ ما يقاد به الفرس، وبفتحها السحاب.
وحَجاج: بفتح الحاء وكسرها ـ العظم الذى ينبت عليه الحاجب.

قلت: وقد أشار إلى ذلـك بعد بقوله: ما لَم يُضَاعَفْ فى الأعَمِّ ذُو الألِفْ. وسيأتى

فُعْلٌ لنحو أحْمَر وحَمْرَا

من أمثلة جمع الكثرة فُـعْل، وهو مطرد فى أفعل فعلاء - صفتين متقابلتين نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما حمر. ومنفردين لمانع فى الخلقة، نحو رجل أكمر - للعظيم الكمرة[1] وامرأة عفلاء[2] فتقول فيهمـا: كُمْر وعُفْل، فإن كانا منفردين لمانع فى الاستعمـال خاصة نحو رجل آلى[3] وامرأة عجزاء[4] ولم يقولوا: رجل أعجـز ولا امرأة آلياء فـى أشهر اللغـات؛ ففى اطراد فُعْل فـى هذا النوع خلاف. ونص فى شرح الكافيـة على اطراده، وتبعه الشارح، ونص فى التـسهيل على أن فُعْلا فيه محفوظ.

فإن قلت: فما المفهوم من كلامه هنا؟

قلت: موافقة شرح الكافية، لأنه أحال علـى التمثيل بأحمر وحمراء، فكل ما شابهه فى الوزن والوصف جمع جمعها، وإن خص كلامه بالمتقابلين لخصوصية المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع، فتعين التعميم.

تنبيهان:

الأول: يجب كسر فـاء هذا الجمع فيمـا عينه ياء نحو بيض لما سـيذكر فى التصريف.

الثانى: يجوز فى الضرورة ضم عين هذا الجمع بثلاثة شروط: صحة عينه، وصحة كلامه، وعدم التضعيف، كقوله[5]:

.... وَأنْكَرتْنِى ذَوَاتُ الأعين النُّجُلِ

---

(١) مانع خلقى بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف.
والأكمر: العظيم الكمرة وهى حشفة الذكر.

(٢) عفـلاء: العـفل: شىء يجتـمع فى قبل المرأة يشـبه الأدرة للرجـل - والأدرة: الخصـية المنتفخة.

(٣) آلى: كبير الألية، والأصل أألى - بهمزتين ثانيتهما ساكنة، فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا الياء لتحركها وانفتاح ماقبلها.

(٤) عجزاء: أى: كبيرة العجز.

(٥) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من البسيط -
وصدره: طوى الجديدان ما قد كنت أنشره.

وهو كثير، فإن اعتلت عينه نحو بيض وسود، أو لامه نحو عُمْى وعُشْو، أو كان مضاعفا نحو غُرّ جمع أغَرّ، لم يجز الضم

وفَعْلَةٌ جمعًا بنقلٍ يُدْرَى

هذا هو رابع جمع القلة، ولم يطرد فى شىء من الأبنية، بل هو محفوظ فى ستة أوزان: فَعِيل نحو صَبِىّ وصِبية، وفَعل نحو فَتًى وفِتية، وفَعْل نحو شيْخ وشِيخة، وفُعَال نحو غُلام وغِلمة، وفَعال نحو غَزال وغزلة، وفِعَل نحو ثِنى وثِنية على وزن عِدى حكاه الفارسى، والثِّنى: هو الثانى فى السيادة. فإن قلت: فما فائدة قوله (وفعلة جمعًا) وقد علم بذكره أولا أنه جمع؟

قلت: التعريض بقول ابن السراج؛ ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة، (إذ لا خلاف فيها)[1].

تنبيه:

لو قدم قوله (وفعلة جمعا بنقل يدرى) على قوله (فعل لنحو أحمر وحمرا) لتوالت جموع القلة.

وفُعُلٌ لاسمٍ رُباعِىٍّ بمَدّ قد زِيدَ قبلَ لامٍ اعلالاً فَقَدْ
ما لم يُضاعَفْ فى الأعَمِّ ذُو الألِفْ ......

من أمثلة جمع الكثرة فعل، وهو مطرد فى اسم رباعى بمد قبل لامه صحيح اللام، فإن كانت مدته ياءً أو واواً ولم يشترط فيه غير ذلك نحو قضيب وقُضُب، وعمود وعُمُد. فإن كانت ألفًا اشترط فيه مع ذلك ألا يكون مضاعفًا نحو قَذَال وقُذُل[2] وحمار وحُمُر.

= اللغة: «الجديدان» الليل والنهار «الأعين» جمع عين «النجل» بضم النون جمع نجلاء من النجل وهو سعة شق العين. والرجل أنجل والعين نجلاء.

الإعراب: «طوى» فعل ماض «الجديدان» فاعل «ما» موصولة فى محل نصب مفعول «قد» حرف تحقيق «كنت» كان واسمها «أنشره» جملة فى محل نصب خبر كان. وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول «أنكرتنى» فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول «ذوات» فاعل «الأعين» مضاف إليه «النجل» صفة الأعين.

الشاهد: قوله «النجل» فإنه حرك الجيم للضرورة والقياس تسكينها.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٧٧، والسيوطى فى الهمع ٢/١٧٥.

(١) ب، جـ.

(٢) القذال: جماع مؤخر الرأس ـ ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية.

واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعُل، وشذ فى وصف على فَعال نحو صَناع وصُنُع، وفعال نحو ناقة كِناز ونوق كُنُز، وذهب بعضهم إلى أنه قياس فيهما وبالرباعى من غيره، وشذ نحو رَهن ورهن ونَمِر ونُمُر قال[1]:

فِيها عَيايِيلُ أُسُودٍ ونُمُرْ

وقيل يجوز أن يكون قصره من نمور ضرورة. وبالمدة من العارى منها، وبصحة اللام من المعتلها نحو سقاء، فإنه لا يجمع على فُعُل، وسبب ذلك أنه لو جمع عليه لأدى إلى قلب الياء واواً فيصير إلى سُقُو، وقياسه حينئذ قلب الواو ياء والضمة كسرة فيصير إلى سُقِىّ، وهو بناء تنكبته العرب، وبعدم التضعيف فى ذى الألف عن نحو بتَات وزمام، فإن قياسه أفعلة، وأشار بقوله فى الأعم إلى شذوذ قولهم عِنان وعُنن وحَجَاج وحُجُج، وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاعف من ذى الياء نحو سرير، وذى الواو نحو ذلول، يجمع على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذُلُل.

تنبيهات:

الأول: لا فرق فى الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل، أو مؤنثًا نحو أتان وأُتن، وقَلوص وقُلص[2] فكلاهما يطرد فيه فُعُل.

---

(١) قائله: أنشده سيبويه لحكيم بن معية الربعى من تميم يصف فتاة نبتت فى موضع محفوف بالجبال والشجر - وهو من الرجز -.

وقبله: حفت بأطواد جبال وسمر   فى أشب الغيطان ملتف الحظر.

اللغة: «حفت» أحيطت «بأطواد» جمع طود وأصله الجبل العالى، والمراد هنا الشديد الارتفاع «الحظر» الموضع الذى حوله شجر كالحظيرة «أشب» ملتف ومختلط «الغيطان»: جمع غوط وهى الأرض المطمئنة الواسعة «عيابيل» جمع عيل - واحد العيال والمراد أشبال السباع.

الإعراب: «فيها» جار ومجرور خبر مقدم والضمير عائد إلى الغيطان «عيابيل» مبتدأ مؤخر «أسود» بدل من عيابيل أو بيان لها. وروى بالجر على الإضافة، ويكون من إضافة الصفة إلى الموصوف.

الشاهد: قوله «نمر» جمع نمر على نمر والقياس: نمور.

مواضعه: ذكره ابن هشام فى شرح الألفية ٤/١١٢. وابن يعيش ٥/١٨.

(٢) القلوص: بفتح القاف - الناقة الشابة.

الثانى: ما مدته ألف ثلاثة أقسام: مفتوح الأول، ومكسوره، ومضمومه.

أما الأول والثانى فَفُعُل فيـهما مطرد، وتقدم تمثيلهمـا، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فُعُل فيه، وصرح بذلك فى شـرح الكافية، فإنه مثل بقُراد وقُرد، وكُراع وكُرُع فى المطرد، وتبعـه الشارح، وذكر فى التسهيل أن فُـعُلا نادر فى فُعال وهو الصحيح؛ فلا يقال فى غُراب غُرُب ولا فى عُقاب عُقُب.

وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفا كما شرط ذلك فى أخويه.

الثالث: يجب فى غير الضرورة تسكين عـين هذا الجمع إن كانت واوًا نحو سِوار وسور، ومن ضمها فى الضرورة قوله[1]:

أغَرُّ الثنايا أَحَمّ اللِّثَاتِ ... يحسنُّها سُوُكُ الإِسْحِلِ

قال الفراء: وربما قالوا عون كرسل، فعلوا ذلك فرقا بين العوان والعانة، أى بين جمعهما، والبصـريون لايجيزون ضم هذه الواو إلا فى الشعر، ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا نحو قُذْل وحُمْر فى قـذل وحمر، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول فى سيال سِيُل وسيل[2] فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه، لما يؤدى إليه من إدغام، وندر قولهم ذُباب وذُبٌّ والأصل ذُبُب.

الرابع: اطرد عند تميم وبعض كلب فتح عين فعل المضاف تخـفيفا فقيل فى الاسم فـقط، فـلا يصح فى ثيـاب جـدد إلا الضـم، وقيـل: مطلقـا فى الاسم

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من المتقارب ـ

اللغة: «أغر» أبيض «الثنايا» جـمع ثنية وهى الأسنان الأربعة التى يليهـا الرباعيات «أحم» من الحمـة وهو لون بين الدهمة والكمتة «اللثـات» جمع لثة، وهى اللحـمة المركبة فـيها الأسنان «يحسنها» يجملها «سوك» جمع سواك «الإســحل» بكسر الهمزة ـ شجر يتخذ منه المساويك.

الإعراب: «أغر» مرفـوع على أنه خبر لمبتـدأ محذوف أى: هو أغر «الثنايا» مـضاف إليه «أحم» خبر بعد خبـر «اللثات» مضاف إليه «يحسنها» فعل مضارع والهـاء مفعوله «سوك» فاعل «الإسحل» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «سوك» حيث ضم فيه الواو والقياس تسكينها.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٦٩.

(٢) السيال: ضرب من الشجر له شوك.

والصفة، وإلى الأول ذهب ابن قتيبة وغيره من أئمة اللغة، واختاره ابن الصائغ، وإلى الثانى ذهب أبو الفتح والشلوبين.

الخامس: ذكر فى الكافية والتسهيل أن فُعُلا يطرد فى نوعين: أحدهما المتقدم، والآخر فَعُول بمعنى فاعل نحو صبور وصُبُر، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فُعُل نحو رَكوب، ولم يذكره هنا، فأوهم أنه غير مقيس، وليس كذلك.

.... وفُعَلٌ جمعًا لفُعلةٍ عُرِف

ونحوِ كُبرى ... .

من أمثلة جمع الكثرة فُعَل، ويطرد فى نوعين:

الأول: فُعْلة ـ اسما نحو غُرفة وغُرَف، فإن كانت صفة نحو ضُحكة[1] لم يجمع على فُعَل.

الثانى: الفُعْلَى ـ أنثى الأفعل نحو الكُبَرى والكبر، فإن لم تكن أنثى الأفعل نحو بُهمَى ورُجعَى لم يجمع على فُعَل.

تنبيهات:

الأول: قوله (ونحو) ـ بالجر معطوف على فاعله، أى ولنحو.

الثانى: فهم من تمثيله بكبرى أن مراده أنثى الأفعل، احترازا من غيرها كما سبق.

الثالث: أخل هنا باشتراط الاسمية من فُعْلة، وهو شرط كما تقدم فلو قال (فُعَل لفُعلة اسما عرف) لأجاد.

الرابع: اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين، أعنى فعلة اسما والفُعلَى أنثى الأفعل، وقال فى شرح الكافية بعد ذكرهما: وشذ فيما سوى ذلك، يعنى فُعَلا، وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعُلَة ـ اسما نحو جُمُعة وجُمَع، فإن

---

(١) ضُحكة: بضم فسكون ـ وهو من يضحك منه كثيرا، وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا.

كان صفة نحو امرأة شُلُلة ـ وهى السريعة ـ لم يجمع على فُعَل. وتقدم رابع يطرد فيه فُعَل عند بعض تميم وكلب.

الخامس: اختلف فى ثلاثة أنواع أخر؛ الأول: فُعْلى مصدرا نحو رُجعى، والثانى: فَعْلة ـ بفتح الفاء ـ فيما ثانيه واو ساكنة نحو جَوْزَة، فقاسه الفراء فى هذين النوعين فتقول: رُجَعٌ وجُوَز كما قالوا فى رؤيا ونوبة: رُؤًى ونُوَب. وغيره يجعل رُؤًى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه. والثالث: فُعْل مؤنثا بغير تاء نحو جُمْل، فهذا يجمع على فُعَل قياسا عند المبرد، وغيره يقصره إن جاء على السماع. وقوله فى الكافية: وجُمْل مثل بُرْمةٍ فى فُعَل ـ يقتضى موافقة المبرد.

ولفِعلَة فِعَلْ

من أمثلة جمع الكثرة فِعَلٌ، وهو مطرد فى فِعْلة، قال فى التسهيل: اسما تاما، نحو فرقة وفرق، واحترز بالاسم من الصفة كقولهم صِغرَة وكِبرَة وعِجزَة فى ألفاظ ذكرت فى المخصص، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد وللمثنى والمجموع، وبالتام من نحو رِقَة فإن أصله ورق، لكن حذفت فاؤه.

فإن قلت: فقد أخل هنا بالشرطين.

قلت: أما اشتراط الاسمية فإنه أخل به فى فعلة كما أخل به فى فعلة، ولو قال: لفعلة اسما، وجاء بعضه على فعل لأوضح.

وأما الثانى: فقد أجاب عنه بأن نحو رقة بعد الحذف لم يبق على وزن فعلة، وإنما ذلك باعتبار أصله.

فإن قلت: قد زعم بعض النحويين أن فعلة لم يجئ صفة فلعله إنما لم يعتد بالاسمية بناء على هذا كما تقدم.

قلت: تقييده بالاسمية فى التسهيل يرد ذلك، وأيضا فقد ثبت ورود فعله صفة (فليس نفيه بصحيح)[1].

فإن قلت: ما حكم فعلة ـ بضم الفاء ـ إذا حذفت فاؤه؟

---

(١) ب، جـ. وفى أ بإسقاط فليس.

قلت: لم يشترط فى التسهيل التمام إلا فى فِعلة ـ بكسر الفاء ـ والقياس يقتضى تساويهما، فلعله إنما لم يذكر ذلك فى فعلة ـ بضم الفاء ـ لأنه قليل جدا قالوا: فى وصله صلة.

تنبيه:

قاس الفراء فعَلا فى فعْلى اسما نحو ذكرى وذكَر، وفَعْلة ـ يائى العين، نحو ضيعة وضيعَ، كما قاس فُعَلا فى نحو رُؤْيا ونَوْبة، وقاسه الفراء فى نحو هند، كما قاس فُعَلا نحو جُمْل، ومذهب الجمهور أنه إن ورد لم يقس عليه هذه الأنواع، وقوله فى الكافية: وهند مثل كِسْرةٍ فى فِعَل.

يقتضى موافقة المبرد كما فى نحو جمل (وقد يَجِيءُ جمعهُ عَلَى فُعَلْ) يعنى أن فِعلة ـ بكسر الفاء ـ قد تجمع على فِعَل كقولهم حِليَة وحُلىَ، ولِحية ولِحَى، وهو شاذ، وقال بعضهم حِلى ولِحى ـ بالكسر ـ على القياس.

تنبيه:

كما ناب فُعَل عن فِعَل فى حلية ولحية ناب فِعَل عن فُعَلٍ فى صُورَة وقُوَّة قالوا صِوَر وقِوى، بكسر أولهما شذوذا

فى نحو رامٍ ذُو اطرادٍ فُعَلَه

من أمثلة جمع الكثرة فُعلة ـ بضم الفاء ـ وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رامٍ ورُماة وقاضٍ وقُضاة، وإلى هذه الشروط أشار بقوله فى التمثيل برام، فاحترز بفاعل من وصف على غير فاعل، وبالصفة من نحو واد، وبالمذكر من نحو رامية، وبالعاقل من نحو أسد ضارٍ[1] وبالمعتل من نحو ضارب، فلا يجمع شيء من ذلك على فُعَلة، وشذ فى صفة على غير فاعل نحو كمىّ وكماة، وفى فاعل اسما نحو بازٍ وبُزاةَ وفيه شذوذ من وجه آخر، لأنه غير عاقل، وفى وصف على فاعل صحيح اللام قالوا: هادرِ وهُدَرَة ـ بالدال المهملة ـ وهو الرجل الذى لا يعتد به.

(١) ضار ـ بتخفيف الراء ـ من الضراوة لابتشديدها من الضرر.

تنبيه:

اختلف النحويون فى وزن رماة ونحوه، فذهب الجمهور إلى أنه فعلة، وهو مما انفرد به المعتل إلا ما ندر، أعنى هدرة، وذهب الفراء إلى أن وزنه فعّل نحو شاهد وشهد بدليل مجىء بعض ذلك كقولهم غُزّى جمع غاز والهاء فيه عوض من ذهاب التضعيف، وذهب بعضهم إلى أن وزنه فعلة - بالفتح - نحو حملة، وضمت فاؤه فرقا بين الصحيح والمعتل.

وشاعَ نحوُ كاملٍ وكَمَلَهْ

ومن أمثلة جمع الكثرة فعَلة - بفتح الفاء - وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامِل وكَمَلة وبارّ وبَرَرَة، وأشار بالمثل أيضا إلى الشروط.

واحترز من غير فاعِل ومن فاعل اسما أو مؤنثا أو غير عاقل أو معتل اللام، ولا يجمع شىء من ذلك على فعلة باطراد، وشذ فى غير فاعل نحو سيِّد وسادَة، وقل فى غير العاقل نحو ناعق ونَعَقَةَ - وهى الغربان.

تنبيه:

لو قال كذاك نحو كامل وكملة، لكان أنصّ لأن الشياع لايلزم منه الاطراد.

فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمِنْ وهالكٍ وميّتٌ به قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة فَعْلى، وهو مطرد فى وصف على فَعِيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع، قال فى شرح الكافية أو تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى، ويُحمَل عليه ما أشبه فى المعنى من فَعِل كزَمِن وزَمْنىَ، وفاعل كهالك وهلكى، وفَيْعل كميت وموتى، وزاد فى الكافية والتسهيل فعيل بمعنى فاعل كمريض ومَرْضى، وأَفْعَل كأحمق وحَمْقى، وفَعْلان كسكران وسكرى، قال: وبه قرأ حمزة والكسائى ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكْرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ﴾[1] قال: وما سوى ذلك محفوظ، كقولهم كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى.

لِفعلٍ اسمًا صحّ لامًا فِعَلَهْ والوضعُ فى فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ

---

(١) من الآية ٢ من سورة الحج.

من أمثلة جمع الكثرة فَعِلة، وهو لاسم صحيح اللام على فُعْل نحو دُرْج ودرَجة[١] وكُوز وكِوزة، ودُب ودِببَة، وعلى فعْل وفعْل قليلا، فالأول نحو غَرْد وغِردَة[٢] وزَوْج وزِوَجة، والثانى قرد وقِردة وحِسْل وحِسَلة وهو الضب، وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غيرهما نحو هادِر وهِدَرة.

واحترز بالاسم من الصفة، وبالصحيح اللام من المعتل نحوى مدى وظبى ونِحْى[٣] فإنه لا يجمع شىء من ذلك على فِعَلة، وندر فى عِلْج عِلَجَة[٤] لأنه صفة.

وفُعَّلٌ لفاعلٍ وفاعلَه وصفَيْنِ نحوُ عاذلٍ وعاذلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة فُعل، وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل وفاعلة نحو عاذل وعُذّل، وعاذلة وعذل، واحترز بالوصفين من الاسمين نحو حاجب العين، وجائزة البيت، ولا يجمعان على فعل.

ومثلُه الفُعّالُ فيما ذُكِّرا وذَانِ فى المُعَلِّ لامًا نَدرَا

من أمثلة جمع الكثرة فُعَّال وهو مثل فُعّل فى المذكر خاصة، أى: يطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعُذَّال، وندر فى المؤنث كقوله[٥]:

---

(١) درج ـ بضم الدال وسكون الراء ـ وهو وعاء المغازل.

(٢) غرد ـ بفتح الغين وسكون الراء ـ وهو نوع من الكمأة.

(٣) نحى: بكسر النون وسكون الحاء ـ وهو وعاء السمن.

(٤) عِلج: بكسر فسكون: الرجل من كفار العجم، وهو أيضا الشديد الغليظ.

(٥) **قائله**: هو عمير بن شييم ـ المعروف بالقطامى ـ وهو من البسيط ـ.

اللغة: أبصارهن جمع بصر ـ والمراد العين مائلة متجهة «صداد» من الصد وهو الإعراض.

المعنى: إن عيون هؤلاء الغوانى متجهة إلى الشبان، والحال أنهن لم يعرضن عنى ولم ينسيننى.

الإعراب: أبصارهن مبتدأ وضمير النسوة مضاف إليه، إلى الشبان، جار ومجرور متعلق بقوله مائلة «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» حرف تحقيق «أراهن» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه والضمير البارز مفعول أول، «عنى» جار ومجرور متعلق بقوله صداد وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأمرين: أولهما: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه والثانى: أن المضاف يشبه حرف النفى فكأنه ليس فى الكلام إضافة «غير» مفعول ثان لأرى «صداد» مضاف إليه. =

أبصارُهُنَّ إلى الشُّبَّانِ مائلةٌ وقد أراهُنَّ عَنىً غَير صُدَّادِ

وتأوله بعضهم على أن صداد فى البيت جمع صادّ، وجعل الضمير للأبصار؛ لأنه يقال بصر صادّ، كما يقال بصر حاد.

تنبيه:

قال بعض النحويين: ينظر ما سمع من فعل وفعال فى فاعل المذكور فيتبع فإن لم يسمع جمع تصحيحا، فإن فقد بعض شروط التصحيح جمعت بأيهما شئت، وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف. وقوله (وذان) الإشارة إلى فُعَّل وفُعَّال، يعنى: أنهما ندرا فى جمع فاعل المعتل اللام نحو غاز وغُزَّى، فعلم أن شرط اطرادهما صحة اللام.

فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وقَلَّ فِيمَا عينُه اليَا منْهُما

من أمثلة جمع الكثرة فعال ـ وهو مطرد فى فعل وفعلة اسمين أو وصفين نحو كَعْبْ وكِعاب وصَعْب وصِعاب، وقَصعة وقِصاع وخَدْلة وخِدال[1]، بشرط ألا تكون عينهما ياء، فهم ذلك من قوله (وقلّ فيما عينُه اليا منهما).

ومن القليل ضيف وضِياف.

تنبيه:

بقى شرط آخر وهو ألا يكون فاؤهما ياء، وندر قولهم يِعار جمع يَعْر ـ وهو الجدى ـ وقد ذكر هذا فى غير هذا الكتاب.

وفَعَلٌ أيضًا لهُ فِعَالُ مالم يكُنْ فى لامِه اعتِلالُ

يعنى أن فِعال أيضا يطرد فى فَعَل نحو جَبَل وجبال بثلاثة شروط:

=الشاهد: قوله «صداد» فإنه جمع صادة بدليل التأنيث فى أبصارهن وأراهن وذلك نادر، لأن فعال جمع لفاعل ـ لا لفاعلة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٣/٦٨٤، وابن هشام ٤/١٠٩. وابن عقيل ٢/٣٤٤.

(١) خدلة: أى: ممتلئة الساقين والذراعين.

الأول: ألا تكون لامه معتلة، احترازاً من نحو فتى.

والثانى: ألا يكون مضعفا احترازا من نحو طلل.

والثالث: أن يكون اسما لا صفة، ونص على الثانى بقوله (**أو يُكَ مُضْعَفا**) وأما الثالث فقد ذكره فى التسهيل (**ومثلُ فَعَلٍ ذو التا**) يعنى: أن فَعَلة يجمع على فعال باطراد كفعل نحو رقبة ورقاب، ويشترطُ فيه ما اشترط فى فعل. والله أعلم. وقوله (**وفِعْلٌ مع فُعْلٍ فاقبلِ**) يعنى: أن فعالا يطرد فيها أيضا نحو قِدْح وقِداح ورُمح ورِماح.

تنبيه:

يشترط فى هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو جِلْف وجلوف[1]. ويشترط فى ثانيهما ألا يكون واوى العين كحوت، ولا يائى اللام كمُدْى[2].

وفِى فَعِيلٍ وَصْفَ فاعلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِى أُنْثَاهُ أَيضًا اطَّرَدْ

يطرد فِعال أيضا فى فعيل بمعنى فاعل وفعيلة مؤنثة نحو ظَريف وظَرِيفة يجمعان على ظِراف. واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جِراح.

تنبيهات:

الأول: يشترط فى فعيل بمعنى فاعل وأنثاه أن يكونا صحيحى اللام، ذكره فى التسهيل.

الثانى: زعم العبدى[3] أن فعالا يختص بجمع فعيلة المؤنث وهو خطأ، بل يشترط فيه المذكر والمؤنث.

---

(١) جلف: وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم، ومنه الرجل الجافى فى خلقه.

(٢) المدى: هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء.

(٣) هو أحمد بن بكر بن أحمد العبدى أبو طالب. أحد أئمة النحاة المشهورين قال ياقوت: كان نحويا لغويا قرأ على السيرافى والرمانى والفارسى، وله شرح الإيضاح. شرح كتاب الجرمى - ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة.

الثالث: قد اتضح بما تقدم أن فعالا مطرد فى ثمانية أوزان:

فَعْلٌ، وفَعْلة، وفَـعَل، وفَعَلَة، وفِعْل، وفُعْل، وفَعِيل، وفَـعِيلة - بالشروط المذكورة.

وَشَاعَ فى وَصْفٍ على فَعْلانَا أوْ أُنْثَيِيه ...

أى: كثر فِعال فى وصف علَى فَعْلان نحـو غضبان وغِضاب، وندمان ونِدام أو على فَعْلى نحو غضبى وغِضاب أيضا، أو على فَعْلانة نحو ندمانة ونِدام، وهما أنثيا فعلان، لأن مؤنثـه يكون على فعلى وفعلانة، وقوله (أو على فعلانا) - بضم الفاء نحـو خُمصان وخِـماص[١]، وكذلك فـعلانة أنثاء نحـو خُمصانة وخِـماص أيضا، وإليها أشار بقولِه (أو على فعلانا).

فهذه خمـسة أوزان: فَعْلان، وفَعْلى، وفَعْـلانة، وفُعْلان وفعلانة كثـر فيها فعال.

فإن قلت: فهل يطرد فيها؟

قلت: صرح فى شرح الكافـية بعدم الاطراد فيها فـقال: وشاع دون اطراد، وظاهر التسهيل اطراده، وقوله:

ومثلُهُ فُعْلانَةٌ والزمْهُ فى نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِى

أى: التزم فعالا فيـما عينه واو ولامه صحيحة من فعِـيل بمعنى فاعل وفعيلة أنثـاه نحو طـويل وطويلة، فنقـول فيـهـما طوال، ولـم تجاوزه فـيـهـمـا إلا إلى التصحيح[٢].

وبِفُعُولٍ فَعِلٌ نحوُ كَبِدْ يُخَصُّ غالبًا ....

من أمثلة الكثرة فُعُول - وهو مطرد فى اسم على فَعِـل نحو كَبِد وكُبُود ونَمر ونُمور، ولم يجاوزوا فُعُولا فى جمع فعل إلى غيره من جموع الكثرة غالبا، وإلى هذا أشار بقوله: (يخص غالبا).

وأشار بقوله (غالبا) إلى أنه قد يجمع على غير فُعُول نادرا، نحو نَمِر ونُمُر،

---

(١) الخمـصة: الجوعة، وخـمص البطن - مثلثـة - خلا، ورجل خمصـان وخميص الحـشا: ضامر البطن، وهى خمصانة والجمع خماص.

(٢) نحو طويلين وطويلات.

ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول، وقال الشارح: ولا يكادون يجاوزون فى الكثرة جمع فعل على فعول إلى جمعه على فعال، فإن جاء منه شىء عد نادرا، فيه نظر، لأن تخصيصه بقوله إلى فعال يقتضى أنهم قد يجاوزونه إلى غير فعال، وكلام الناظم يقتضى أنهم لم يجاوزوه، غالبا لا إلى فعال ولا إلى غيره، وقوله (وإن جاء منه بشىء)، يقتضى أنه لم يقف على شىء منه، وقد سمع نمار فى نمر وأشار إليه فى التسهيل.

... كَذَاكَ يَطَّرِدْ فِى فَعْلٍ أسمَا مُطلَق الفَا ..

يعنى أن فُعُولا أيضا يطرد فى فَعْل - بفتح الفاء - نحو كعب وكعوب وكسرها نحو حِمل وحمول وضمها نحو جُند وجنود - بشرط أن يكون اسما، فإن كانت أوصافا نحو صَعْب وجِلْف وحُلو، لم يجمع على فُعول، إلا ما شذ كضَيْف وضُيُوف.

تنبيهات:

الأول: اطراد فُعول فى فَعْل مشروط بألا تكون عينه واوا كحوْض وشذ فُووج فى فَوْج، ومشروط فى فُعْل بألا تكون عينه واوا أيضا كحوتٍ، وألا يكون مضاعفا نحو خُفّ وشذ حُصّ وحُصُوص(١).

الثانى: صرح المصنف بأن فعالا وفعولا مقيسان فى هذه الأوزان الثلاثة بشروطها.

وقال بعض النحويين: فعل يجمع فى الكثرة على فعال وفعول وهو فى ذلك على ثلاثة أضرب:

ضرب يجتمعان فيه نحو كعب وكعاب وكعوب، وضرب ينفرد به فعال نحو كلب وكلاب دون كلوب، وضرب ينفرد به فعول وهو فلس وفلوس دون فلاس. وقال غيره: فعول وفعال كثرا فى جمع فعل الصحيح العين فعلى أيهما جمعته العرب اتبع، فإن لم يحفظ منهما واحد نظر فى بقية أبنية الجموع فإن جمع على واحد منها أو أكثر اتبع، فإن لم يوجد جمع على أى منهما على التخيير، قال

(١) والحص: هو الورس ويقال له : الزعفران.

بعض المتأخرين: وينبغى أن تعلم أن أكثر الجموع سماعى، لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه.

الثالث: قال فى التسهيل وقد تلحقهما التاء، يعنى فعالا وفعولا نحو فحالة وفحولة، وهو قليل لايطرد. وذكر فى التسهيل أيضا أن من أمثلة اسم الجمع فعالة نحو جمل وجمالة، قيل: وقد ذكر أولاً أن فعالا تلحقه التاء فيكون جمالة جمع تكسير لا اسم جمع وقوله **(وفَعَلٌ لَهُ)** من تتمة الكلام على فعول نحو أَسَد وأُسُود وشَجَن وشُجُون.

فإن قلت: فهل يطرد جمعه على فعول؟

قلت: ذكره فى التسهيل مع ما يقاس فيه فُعُول، لكن بشرطين: أن يكون اسما، وألا يكون مضاعفا، أما نحو طُلُول فى طلل فمقصور على السماع. وقال فى الكافية: وفى فعل يقل - وصرح فى شرحها بأنه يقتصر فيه على السماع، وفى الارتشاف بعد ذكره فيما يطرد فيه فعول، وقيل: يقتصر فيه على السماع، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: فما المفهوم من قوله (وفعل له)؟

قلت: ظاهره أنه مقيس، وفاقا لظاهر التسهيل، فإنه ذكره عقيب المطرد، ولم يصرح بعدم اطراده، وأيضا فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالبا إلا المطرد، وقد شذ فعول فى غير فعل نحو شاهد وشهود وصال وصُلِىّ، ولم يتعرض لذكر ذلك فظهر أن مراده ذكر المطرد، وقال الشارح: ويحفظ فعول فى فعل ولذلك قال وفعل أيضا له فعول، ولم يقيده باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه انتهى. وفيه نظر؛ لأن مثل هذه العبارة إنما استعملها الناظم فيما هو مطرد كقوله: وفعل أيضا له فعال.

فإن قلت: فما إعراب قوله (وفعل له) على هذا؟

قلت: يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون فعل مبتدأ، وله خبر مبتدأ محذوف تقديره: له فعول، والضمير عائد على فعل، والجملة خبر الأول، وهذا ظاهر تقدير الشارح. والثانى: أن يكون فعل مبتدأ، وله خبره، والضمير لفُعُول أى: فَعَل لفُعُول. يعنى أنه من المفردات التى تجمع على فعول.

فإن قلت: فهلا جعلت قوله وفعل معطوفا على قوله فى فعل فيكون نصا فى اطراد فعول فيه، فيكون قوله له، ابتداء كلام يتعلق بما بعده، والضمير لفعل، أي: لفعل وللفعال فعلان، فيؤخذ منه أن فعلا جمع على فعلان.

قلت: أما جمع فعل على فعلان فثابت فى الصحيح والمعتل نحو خرب وخربان وهو ذكر الحبارى - وفتى وفتيان، وأخ وإخوان، وتاج وتيجان، وهو مطرد فى واوى العين، صرح بذلك فى شرح الكافية قال: وقد يجمع عليه الصحيح العين نحو خرب، فظاهره أنه لايطرد فى الصحيح العين، فلو جعل قوله: له، ابتداء كلام لاقتضى اطراد جمع فعل على فعلان فى الواوى العين وغيره. وقوله: بعد (وشاع) فى قاع وحوت، يدل على أن اطراده مخصوص بنحو قاع من الواوى العين.

فإن قلت: يحتمل أن يكون أراد أن فعلانا مطرد فى فعل مطلقا، ولاينافى ذلك ما ذكر من شياعه فى قاع ونحوه، لاحتمال أن يكون فى قاع ونحوه أكثر منه فى غيره مع اطراده فى النوعين، ويدل على صحة هذا قوله فى التسهيل: ومنها فعلان لاسم على فعل أو فعال أو فعل مطلقا، أو فعل واوى العين فلم يعتد بواوى العين إلا فعلا، وقال: فى فعل مطلقا.

قلت: هذا احتمال يبعده ظاهر اللفظ، والله أعلم.

وقوله: **وللفُعالِ فِعْلانٌ حَصَلْ..**

يعنى أن من أمثلة جمع الكثرة فِعْلان - بكسر الفاء - وهو مطرد فى اسم على فُعال نحو غُراب وغِرْبان وغُلام وغِلْمان وتقدم أول الباب التنبيه على اطراده فى فُعَل نحو صُرَد وصِرْدَان.

وشَاعَ فِى حُوتٍ وَقاعٍ مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا وقَلَّ فى غَيْرِهِما

يعنى أن فِعْلان كثر فيما عينه واو من فُعْل وفَعل فالأول نحو حُوت وحِيتان ونُون ونينان[١] والثانى نحو قاع وقيعان، وتاج وتيجان.

---

(١) النون: هو الحوت.

قلت: وصرح فى شرح الكافية باطراده فيما عينه واو من الوزنين، ثم أشار بقوله: **وقل فى غيرهما**. إلى أنه قد ورد فعلان فى غير ماذكر قليلا كقولهم خَرَب وخِرْبان، وتاج وتيجان وأخ وإخوان وغـزال وغزلان وصوَار وصِيران ـ والصُّوار ـ قطيع بقـر الوحش ـ وظَلِيم وظلمْان ـ والظـليم ذكر النعـام ـ وخروف وخِـرفان، وحائط وحيطان، وقِنو وقِنوان[1].

قال الشارح بعد ذكر هذه المثل: فهذه وأمثالها أسماء تحفظ ولايقاس عليها.

قلت: وفيـه تصريح بأن فـعلان فى نحـو خرب لايقاس عليـه، وهو ظاهر كلامه فى شرح الكافية كما سبق ذكره، وتقدم ماذكره فى التسهيل. والله أعلم.

وفَعْلاً اسمًا وفَعيلاً وفَعَلْ غيرَ مُعَلِّ العيْنِ فُعْلانٌ شَمِلْ

من أمثلة الكثـرة فُعْلان ـ بضم الفـاء ـ وهو مقيس فى اسم على فـعل نحو بَطْن وبُطْنان وظَهْـر وظُهران وسقـف وسُقفـان، أو فَعيـل نحو قضـيب وقُضـبان ورغيف ورُغفان، أو فَعَل ـ صحيح العين ـ نحو ذَكَر وذُكران وجَمَل وجُمْلان.

تنبيهات:

الأول: قال فى شرح الكافية: إن فعلان يطرد فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل، ومثَّل الجارية مجراها بعبدان جمع عبد.

الثانى: ذكر الشارح فى أمثلة فَعَل جَذَع وجُذعان[2]. وذكر فى التسهيل أن فعلان يحفظ فى جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة.

الثالث: ظاهر كلامه أن فُـعلانا شاذ فى غيـرِ ما ذكر، وقال فى التـسهيل: ومنها فُعْـلان لاسم على فَعيل أو فَعَل صـحيح العين أو فَعْل أو فِعل ـ فـزاد فِعْلا نحو ذئب وذؤبان، وقال فى شرح الكافية: إن فُعلانا فى فِعْل قليل.

ولكَرِيْمٍ وبَخيْلٍ فُعَلاَ كذا لِما ضَاهَاهُمَا قد جُعِلاَ

(١) القنو: بالكسر والضم ـ والقنا ـ بالكسـر والفتح ـ الكياسة، جمـعه أقناء وقنوان وقنيان ـ مثلثين.

(٢) الجذع: الشاب الحدث، وقيل: الثنى من المعز ـ وهى بهاء ـ والجمع جذاع وجذعان.

ومن أمثلة جمع الكثرة فعلاء ـ وهو مقيس فى فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاف ولا معتل اللام، نحو كريم وكرماء وبَخيل وبخلاء.

فإن قلت: هل لذكر المثالين فائدة؟

قلت: التنبيه على استواء وصف المدح والذم فى ذلك.

تنبيهات:

الأول: قيد فعيلا المذكور فى شرح الكافية بأن يكون بمعنى فاعل، واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول، فإنه لايجمع على فعلاء إلا نادرا كقولهم دَفِين ودُفناء وسَجِين وسُجناء، وقال فى التسهيل: ومنها فُعَلاء لمذكر عاقل بمعنى فاعل أو مُفْعِل أو مُفاعِل فزاد مفعلا نحو فعيل سميع بمعنى مسمع، ومفاعلا نحو جليس بمعنى مجالس فيقال فيهما سمعاء وجلساء، فينبغى أن يحمل قوله فى شرح الكافية بمعنى فاعل على أن المراد بمعنى اسم الفاعل مطلقا، ليشمل الثلاثى وغيره.

والثانى: يحتمل قوله: **كذا لما ضاهاهما**، وجهين: أحدهما أن المراد ما شابه كريما وبخيلا فى الوزن بالشروط المذكورة، نحو ظريف وشريف، وأراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم.

والآخر: أن يكون المراد ما شابه كريما وبخيلا فى المعنى، وبهذا جزم الشارح، قال: وكثر فيما دل على المدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، وإلى هذا أشار بقوله: **لما ضَاهَاهُمَا**.

يعنى أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو بخيل وكريم فى الدلالة على معنى هو الغريزة، فهو كالنائب عن فعيل، فلهذا جرى مجراه. انتهى.

قلت: ماذكره الشارح هو معنى قوله فى الكافية:

وكفعيل ذا اجمعَنّ فاعِلا   فى قصدِ مدحٍ نحو جَمْعى عاقِلاَ

وظاهر كلامه اطراد ذلك، إلا أن فهم ذلك من قوله هنا: **كذا لما ضاهاهما**. غير واضح، لأنه لم يخصه بفاعل، فيوهم أن كل وصف دل على مدح (أو ذم)[1] يجمع على فعلاء، وليس كذلك.

(١) ب، جـ.

ثم اعلم أن فى اقتصار الشارح نبعا للكافية على فاعل وعلى معنى المدح نظرا؛ لأنه ذكر فى التسهيل أنه حمل على فعيل المذكور مادل على سجية حمد أو ذم من فعال أو فاعل، فزاد فعالا ولم يقتصر على المدح ومثّل فقال شجاع وشجعاء وبعاد وبعداء، وذكر فى الكافية أن ذلك فى فعال مقصور على السماع، فعلى هذا لاينبغى أن يذكر مع فاعل.

ونابَ عنه أَفْعِلاءُ فى المُعَلّ   لامًا ومُضْعَف وغيرُ ذاكَ قَلّ

من أمثلة جمع الكثرة أَفْعِلاء - وهو ينوب عن فُعَلاء فى المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدم ذكره، فالمضاعف نحو شَديد وأشِدّاء وخَليل وأخلاء، والمعتل نحو غنى وأغنياء وولى وأولياء، استغنوا به عن فعلاء فى هذين النوعين لما فيه من الثقل إلا ما ندر فى المعتل كقولهم سَرِىّ وسُرَوَاء، وتَقِّى وتُقَواء وسَخِىّ وسخواء، وأشار بقوله: وغير ذاك قل إلى ورود أفعلاء فى غير المضعف والمعتل قليلا نحو نصيب وأَنْصباء وصَديق وأصدقاء وهَيّن وأَهْوِنَاء، ونحو ذلك.

فَواعِلٌ لِفَوْعَلِ وفاعِلِ   وفاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ كاهِلِ
وحائضٍ وصاهلٍ وفاعِلَهْ   ... ...

من أمثلة جمع الكثرة فواعل - وهو مطرد فى هذه الأنواع السبعة:

أولها: فوْعَل - نحو جوهر وجواهر.

وثانيها : فاعَل - بفتح العين نحو طابع وطوابع.

وثالثها: فاعِلاء - نحو قاصعاء وقواصع(١)

ورابعها: فاعِلٌ - اسما علما أو غير علم نحو كاهل وكواهل(٢) وخاتم وخواتم.

وخامسها: فاعِلٌ - صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض.

وسادسها: فاعِلٌ - صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل.

---

(١) قاصعاء: هو جحر اليربوع الذى يقع فيه أى: يدخل.
(٢) كاهل: هو مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق وهو الثلث الأعلى وفيه ست فقرات.

وسابعها: فَاعِلةٌ ـ مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص.

تنبيهات:

الأول: زاد فى الكافية نوعا ثامنا وهو فَوْعَلَة نحو صومعة وصوامع.

الثانى: ذكر فى التسهيل ضابطا لهذه الأنواع، قال: فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى، واحترز بقوله: غير ملحقة بخماسى ـ من نحو خَوَرْنق[1] فإنك تقول فى جمعه خرانق، بحذف الواو.

الثالث: نص سيبويه على اطراد فواعل فى فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحو «نجوم طوالع وجبال شوامخ» قال فى شرح الكافية: وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو فارس وفوارس، وإلى هذا أشار بقوله: **وشذّ فى الفارسِ مَعْ ما ماثلَهْ.**

والذى ماثله نحو نَواكِس وهَوالِك وغَوائِب وشواهد، وكلها فى صفات المذكر العاقل، قيل ويحسنه فى فوارس أمن اللبس، لاختصاص معناه بالمذكر فإنه لايقال امرأة فارسة، وأما هوالك فورد فى مثل قالوا هالك فى الهوالك ونواكس وغوائب وردا فى الشعر.

تنبيهان:

الأول: تأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس، فيقدر فى قولهم هالك فى الهوالك فى الطوائف الهوالك، قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك.

الثانى: قال فى الارتشاف: وذكر المبرد أنه الأصل وأنه جائز شائع فى

---

(١) الخورنق: هو قصر النعمان الأكبر ـ والواو فيه لإلحاقه بسفرجل.

الشعر. قلت يعنى أنه جائز فى الشعر لامطلقا كما نقل غيره، وقال فى الارتشاف: وأجاز الأصمعى أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه.

وبفَعَائِلَ اجمَعنْ فَعَالَه   وشبْهَه ذَا تاء او مُزَالَهْ

من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها، وإلى هذا الضابط أشار بقوله (وشبهه) فاندرج فيه خمسة أوزان بالتاء وخمسة بلا تاء، فالتى بالتاء فَعَالَة نحو سحابة وسحائب، وفعالة نحو رسالة ورسائل، وفُعَالة نحو ذؤابة وذوائب[1] وفَعُولة نحو حمولة وحمائل، وفَعِيلة نحو صحيفة وصحائف.

والتى بلا تاء فِعَال نحو شِمال وشَمَائِل وفَعَال نحو شَمال وشمائل[2]. وفُعال نحو عُقاب وعقائب، وفَعُول نحو عجوز وعجائز، وفَعِيل نحو سعيد - علم امرأة. قال فى شرح الكافية: وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد - اسم امرأة.

تنبيهات:

الأول: شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا، كقولهم: جَزُور وجَزَائر، وسَماء وسَمائى[3]، قال[4]:

---

(١) الذؤابة: بضم الذال مهموز - الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملوية فهى عقيصة، والذؤابة - أيضا: طرف العمامة، وطرف السوط.

(٢) شمال : بكسر الشين - مقابل اليمين، وبفتحها - ريح تهب من ناحية القطب.

(٣) الجزور: قال فى القاموس: الجزور البعير، أو خاص بالناقة المجزورة، وقال فى المصباح: الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى. وسماء: بمعنى المطر.

(٤) قائله: هو أمية بن الصلت - وهو من الطويل - .

وصدره: له ما رأت عين البصير وفوقه

اللغة: «سماء الإله» أراد به العرش.

الإعراب: «له» جار ومجرور خبر مقدم وضميره لربنا «ما» موصولة مبتدأ مؤخر، وتقديم الخبر للحصر، أى: الذى رأته الأعين ملك لربنا ليس لأحد شىء منه وجملة رأت عين البصير صلة الموصول «فوقه» ظرف خبر مقدم والضمير عائد لما الموصولة «سماء» مبتدأ=

.... سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سمائِيَا

ووَصيد ووَصَائِد[1].

الثانى: قال فى التسهيل: ولفُعولة وفَعالة وفِعالة وفُعالة أسماء - شرط الاسمية فى غير فعيلة وأخل باشتراطها هنا، وأما فعيلة فشرط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة احترازا من جريحة وقتيلة ونحوهما، فلا يقال جرائح ولا قتائل، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح ونحوهما.

الثالث: ظاهر اطراد فَعائل فى هذه الأوزان الخمسة مختومة بالتاء ومجردة منها كما هو ظاهر الكافية، وقال فى التسهيل - بعد ذكر فُعولة وفَعالة وفِعالة وفُعالة: وإن خلون من التاء حفظ فيهن وأحقهن به فعول. انتهى.

وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل، لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى هذه الأوزان المجردة وتبعه فى الارتشاف.

الرابع: ذكر فى التسهيل أن فَعائل أيضا لنحو جُرائض وقَرِيثاء وبَرَاكاء وجَلُولاء وحُبَارى وحَزَابِية[2] أن حذف ما زيد بعد لاميهما، يعنى حبارى وحزابية، واحترز من أن يحذف أول الزائدين فيجمعا حينئذ على الفعالى فتقول: إن حذفت ما بعد اللام حبائر، وحزائب، وإن حذفت الأول حبارىّ وحزابىّ.

=مؤخر «الإله» مضاف إليه «فوق سبع سموات» حال من الضمير المستتر فى فوقه، ومن رفع سماء الإله بالظرف قبله كان فوق سبع سمائيا حالا من سماء الإله.

الشاهد: قوله «سمائيا» فقد جمع على فعائل.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٥٩، والشاهد ٣٦ فى الخزانة.

(١) الوصيد: يطلق على معان ذكرها القاموس منها: فناء البيت، وعتبته، وبيت كالحظيرة من الحجارة، وكهف أصحاب الكهف، والذى يختن مرتين.

(٢) الجرائض - بجيم مضمومة وهمزة مكسورة - وهو العظيم البطن، والقريثاء: بقاف مفتوحة فراء مكسورة - التمر والبسر الجديدان. والبركاء: بفتح الباء والراء - الثبات فى الحرب والجلولاء: بفتح الجيم وضم اللام - قرية بناحية فارس. والحبارى: بضم الحاء وتخفيف الباء - طائر يقع على الذكر والأنثى. والحزابية: بحاء مفتوحة - وهو الغليظ إلى القصر.

وبِالفَعَالِى والْفَعَالَى جُمِعَا   صَحْرَاءُ والعَذْرَاءُ والقَيْسَ اتْبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة الفعالِى - بالكسر - والفـعالَى - بالفتح - ولهما اشتراكٌ وانفراد فيشتركان فى أنواع:

الأول: أن يكونا فَعْلاء اسما نحو صحراء وصحار وصحارى.

والثانى: فَعْلَى اسما نحو عَلْقَى وعلاقٍ وعلاَقَى[1].

والثالث: فِعْلَى اسما نحو ذِفْرَى وذَفَارٍ وذَفَارَى[2].

والرابع: فُعْلَى وصفا لأنثى أفعل نحو حُبْلَى وحَبَالٍ وحَبَالَى.

الخامس: فَعْلاَء نحو عَذْرَاء قالوا عَذَارٍ وعَذَارَى.

وظاهر قوله (والقَيْسَ اتْبَـعَا) أن فعالى وفعـالى مقيسان فى نحو عـذراء كما أنهما مـقيسان فى نحو صـحراء، ويؤيد ذلك قوله فى شرح الكافيـة: وكذلك ما أشبههمـا، ثم يحتمل أن يريد بنحو عذراء ماكان على فعلاء صـفة مطلقا أو صفة خاصة بالمؤنث، وهذا أقرب، وقال الشارح: ويشترك فعالى وفعالى فيما كان على فعلاء اسما نحو صحراء أو صفة نحـو عذراء، فسوى بينهما ولم يقيد الصفة، ثم الظاهر بعد هذا مـا ذكره فى التـسهيل وهو أن فـعالى يحفظ فى نحـو عذراء وأن الفعالى يشاركه فيه فاتضح أنهما غير مـقيسين فى فعلاء صفة، ويشتركان أيضا فى جمع مَهْـرِىّ قالوا: مَهَارٍ ومَـهَارَى، ولا يقاس عليهـما، وسوى فى التسـهيل بين عذراء ومهـرى، وينفرد فعالى - بالكسـر بنحو حذرية وسعـلاة وعرقوة والمأقِى[3]

(١) علقى: بفتح العين والقاف - اسم نبت.

(٢) ذفرى: بكسر الذال وسكون الفـاء - الموضع الذى يعرق من قفا البعـير خلف الأذن وألفه للإلحاق بدرهم.

(٣) حذرية: بكسـر الحاء والراء وإسكان الذال - وهى الـقطعة الغليظة من الأرض. سـعلاة: بكسر السين وسكون العين قال فى القاموس: السـعلاة والسعلاء - بكسرهما - الغول: أو ساحرة الجن.

عرقوة: بـفتح العين وسكون الراء وضم القاف - وهى الخـشبة المعتـرضة على رأس الدلو

المأقى: بفتح الميم وسـكون الهمزة وكسـر القاف - وهو طرف العـين مما يلى الأنف ويقال له: الموق والماق، وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ.

وربما حذف أول زائديه من نحو حَبَنْطَى وعَفَرنَى وعَـدَوْلَى وقَهَوْبَاة وبُلَهْنِية وقلنسوة وحبارى[1]. وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيكة ـ وهى البيـضة. وينفرد فعالى ـ بالفـتح ـ بوصف على فَعْـلان أو فَعْلى نحـو سكران وسكرى وغضـبان وغـضبى فتقول سكارى وغـضابى ولاتقول سكارى وغضابى ـ بالكسـر ـ وورد محفوظا فى ألفاظ أخر نحو حبط وحباطى.

وأعلم أن جمع فعـلان وفعلى على فعالى ـ بضم الفـاء راجع على فعالى ـ بفتحها.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر هنا ما تنـفرد به فَعَالِى من نحو حـذرية وما بعدها لأنه يستفاد من قوله (**وَبِفَعَالِلَ وشبهه انْطقَا**) وسيأتى بيانه، ولكنه أخل بفعالى ـ بضم الفاء ـ فلم يذكره.

الثانى: قالوا فى جمع صحراء وعذراء: صـحارِىّ وعذارِىّ أيضا ـ بالتشديد ـ فصار لكل منهما ثلاثة جموع فعالى وفعالى وفعالى.

الثالث: اعلم أن فعالىّ ـ بالتشديد ـ هو الأصل فى جمع صحراء ونحوها، وإن كان محفوظا لا يقاس عليه، وإنما يجىء غالبا فى الشعر، وإنما قلنا إنه الأصل لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء، كما تكسر ما بعد ألف الجمع فى كل مـوضع نحو مساجد، فـتنقلب الألف التى بعد الراء ياء، لانكسار ما قبلها، وتنقلب الثانيـة التى للتأنيث أيضا ياء ثم تدغم الأولى فيها، ثم

(١) حبنطى: بفتح الحاء والطاء وسكون النون ـ وهو العظيم البطن.
عفرنى: بفتح العين والفاء والنون وسكون الراء ـ وهو الأسد.
عدولى: بفتح العين والدال واللام وسكون الواو ـ وهى قرية بالبحرين.
قهوباة: بفتح القاف والهاء وسكون الواو ـ وهو سهم صغير، وأول زائديه الواو.
بلهنيـة: بضم البـاء وفتح اللام وسكون الهـاء من العـيش. أى: فى سعـة، وأول زائديه النون.
قلنسوة: بفـتح القاف واللام وسكون النون وضم السين ـ ما يلبس علـى الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمدحوة، وأول زائديه النون.



إنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال الصحارى - بالكسر - ومن حذف الأولى قال الصحارى - بالفتح - وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين، والله أعلم.

واجْعَلْ فَعَالِيَّ لغير ذِي نَسَبْ　　　جُدِّدَ كالكرسِيِّ تَتْبَعِ العرب

من أمثلة جمع الكثرة فعالى وهو لـ ثلاثى، ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب، نحو كرسىّ وكراسىّ وبردىّ وبرادىّ، واحترز بقوله «لغير ذى نسب جدد» من نحو بصرى، فلا يقال بصارى، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها.

تنبيهات:

الأول: قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير منسيا أو كالمنسى، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مَهْرِىّ مَهَارِىّ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَة قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل.

الثانى: ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحَوْلايا[1] ويحفظ فى نحو صحراء وعذراء وإنسان وظَرِبان[2].

قلت: أما صحراء وعذراء فقالوا فيهما صحارى وعذارى - بالتشديد - وتقدم التنبيه على أنه الأصل مع أنه لايقاس عليه، وأما إنسان وظربان، فقالوا فيهما أناسى وظرابى وأصلهما أناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون. وزعم ابن عصفور: أن هذا البدل فى أناسى لازم، ورد بأن العرب قالت أناسين على الأصل، قال الشاعر[3]:

---

(١) حولايا: بفتح الحاء وسكون الواو - اسم موضع، وقال فى القاموس قرية من عمل النهروان.

(٢) ظربان: على وزن قطران - دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهر، وقيل تشبه القرد، وقيل تشبه الكلب.

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - يسلى شخصا مصابا بأهله نازحا عن داره ووطنه وقدم على قوم أحسنوا إليه غاية الإحسان حتى كأنه اجتمع بأهله فى وطنه - وهو من البسيط -=

أهْلاً بأهلٍ وبيتًا مثل بيتِكم وبالأنَاسين إبدالِ الأنَاسِين

قال فى التـذييل والتكميل: ولو ذهب ذاهب إلى أن اليـاء فى أناسى ليست بدلا وأن أناسى جمع أنسى، وأناسين جمع إنسان، لكان قد ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول: أنسى فى معنى إنسان. قال الشاعر[1]:

ولستُ لاِنْسيٍّ ولكن لَمِلأكٍ تَنَزَّلَ من جوِ السماءِ يَصُوبُ

فكما قـالوا بختى وقمـرى وبخاتى[2] وقمارى كـذلك قالوا أنسى وأناسى، انتهى.

قلت: الحامل لأهل التصريف على جـعل أناسى جمع إنسان لا جمع أنسى أن ياءه للنسب، فليست كياء كرسى، قال فى شرح الكافية: ولو كان أناسى جمع إنسى لقـيل فى جـمع جنى جنانى وفى جـمع تركى تراكى، انتـهى. ويحكى فى

=**الإعراب**: «أهلا» منصوب بفـعل محذوف تقـديره، أتيت أهلا «بأهل» الباء للمـقابلة، **والمعنى**: أتيت أهلا عوض أهلك «وبيتا» عطف على أهلا، أى وأتيت بيتا مثل بيتكم. أى عوضه «وبالأناسين» عطف على قـوله بأهل ـ والمعنى: وعوضت بالأناسين «إبدال» يجوز بالجر على أنه صفة للأناسين الأول، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أى: هم إبدال ـ والجر أظهـر ـ «الأناسين» مـضاف إليـه. والإبدال ـ جمع بدل وأراد بـه العوض، وأراد بالأناسيـن الأول الأناسين الذين قدم عـندهم، وبالثانى الأناسـين الذين فقـدهم وأصيب بهم.

الشاهد: قوله «وبالأناسين» فإنه جمع إنسان ويبدل من النون الياء فيقال أناسى.

(٢) **قائله**: هو رجل من عبدالقيس يمدح به النعـمان بن المنذر. وقيل: قائله أبو وجزة يمدح به عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما، وقيل قائله علقمة بن عبدة ـ وهو من الطويل ـ

اللغة: «لملأك» بالهـمزة ـ أخرجـه الشاعـر عن الأصل؛ لأن أصل ملك مـلاك، حذفت الهمزة للتخفيف. «يصوب» ينزل.

الإعراب: «ولست» الواو عاطفة على بيت قبله «ولست» ليس فـعل ماض ناقص واسمها وخبرهـا محذوف. تقديره: لست مـعزوا لأنسى، وحرف الجر يتـعلق بالمحذوف «ولكن» للاستدراك «لملأك» يتعلق بمحذوف تقديره: ولكن أنت معزو لملاك «تنزل» جملة من الفعل والفاعل وقـعت صفة لمـلأك «من جو» يتعلق به «السـماء» مضـاف إليه «يصـوب» جملة وقعت حالا من ملاك.

الشاهد: قوله «لأنسى» فهى بمعنى إنسان.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٣٧٩.

(١) البخـاتى جمع بختى ـ ككرسـى ـ قال فى اللسان: البـخت والبختـية دخيل فى العـربية أعجمى معـرب، وهى الإبل الخراسانية تنتج من عربية وفالج وبعـضهم يقول: إن البخت عربى.

جمع إنسان أيضا أناسية بتعويض تاء التأنيث من الياء المحذوفة كما قالوا فى زنادقة، وحكى أهل التصريف أيضا إبدال نون الأولى ياء فى الإفراد والجمع فقالوا إنسان وجمعه أناسين، وأما ظرابى فذكر بعض أهل التصريف أن الإبدال فيه لازم، وليس كذلك؛ لأن من العرب من يقول: ظرابين على الأصل. ذكره فى شرح الكافية، وحكى أبو القاسم السعدى وغيره أنه يقال ظرباء لغة من ظربان، قيل فيحتمل أن يكون ظرابى جمعا لظرباء وتكون الياء بدلا من همزة التأنيث كما قالوا فى (جمع)(١) صحراء صحارى.

الثالث: هذا آخر ما ذكره فى هذا النظم من أمثلة تكسير الثلاثى المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به، وجملتها أحد وعشرون بناء.

فعل كخمر، فعل كقُذَل، وفعل كغرَف، وفعل كفرق، وفعلة كرماة، وفعلة ككملة، وفعلى كقتلى، وفعلة كدرَجَة، وفعل كعُذَّل، وفعال كعُذَّال، وفعال ككعاب، وفعول ككبود، وفعلان كغلمان، وفعلان كظهران، وفعلاء نحو كرماء، وأفعلاء نحو أولياء، وفواعل كخواتم، وفعائل كرسائل، وفعالى كصحارى، وفعالى ككراسى.

وزاد فى الكافية ثلاثة أبنية: فُعَالى، وفَعيل، وفُعَال، أما فُعَالى فنحو سكارى وهو لوصف على فَعْلان وفَعْلى، وتقدم ذكره، وأنه يرجع على فعالى - بفتح الفاء - فى هذين الوصفين.

وأما فعيل وفُعَال - بضم الفاء - نحو عبيد وظُؤَار جمع ظِئْر(٢) - ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح، وقال فى التسهيل: الأصح أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع فإن ذكر فعيل فهو اسم جمع، وقال فى شرح الكافية: وما كان على وزن فعيل فهو جمع إن أُنِّث كعبيد وحمير واسم جمع إن ذكر ككليب وحجيج.

قلت: ففى فعال قولان متقابلان، وفى فعيل قولان: أحدهما أنه اسم جمع مطلقا. والثانى التفصيل.

---

(١) أ، ب.

(٢) ظئر: بكسر الظاء وسكون الهمزة - الناقة تعطف على غير ولدها ومنه - قيل: للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظئر، وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر.

وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا، قال ابن الخباز: قد كسروا على فعيل ثلاثة أبنية: فعل كعبد وعبيد وكلب وكليب ورهن ورهين، وفعل كبقر وبقير، وفعل كضرس وضريس، وهو قليل لأنه أشبه بالآحاد انتهى، فلم يفرق بين عبيد وكليب كما ترى، وكذا قال فى الصحاح، والعبد خلاف الحر والجمع عبيد مثل كلب وكليب وهو جمع عزيز، وذكر فى الكافية أيضا من جموع التكسير فعلى ولم يسمع منه إلا لفظان حجلى جمع حجل، وظربى جمع ظربان، قال: ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع، وقال الأصمعى: الحجلى لغة فى الحجل[1]. وذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح، لأنه يصغر على لفظه وذهب الفراء إلى أنه كل ما له واحد موافق فى أصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير، وليس بشىء.

وبِفَعَالِلَ وشبْهِهِ انْطِقَا فِى جَمْعِ مَا فَوْقَ الثلاثةِ ارْتَقَى

من أمثلة جمع الكثرة وشبهه، والمراد بشبهه ما يماثله فى العدة والهيئة، وإن خالفه فى الوزن، نحو مفاعل وفياعل، أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة، وما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد إلا ما أخرجه بقوله: **مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى**.

وهو باب كُبْرى وسكْرى، وأحمر وحمراء، ورامٍ وكامل ونحوها، لأن هذه قد استقر تكسيرها على ما تقدم بيانه.

تنبيه:

شمل قوله (ما فوق الثلاثة) الرباعى ومازاد عليه: أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وبرثن وبراثن[2] وإن كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت الزيادة للإلحاق نحو صَيْرَف وصيارِف وعَلْقَى وعَلاَقٍ[3]، أم لغيره نحو أَصْبَع وأصابع ومسجد ومساجد، ما لم يكن مما تقدم استثناؤه.

---

(١) الحجل: بفتح الحاء والجيم ـ طائر معروف.

(٢) برثن: بضم الباء والثاء وسكون الراء ـ قال فى القاموس: الكف مع الأصابع ومخلب الأسد.

(٣) صيرف: هو المحال من الأمور.

وأما الخماسى فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة، فإن كان مجردا فقد نبه عليه بقوله:

...... وَمِنْ خُمَاسِى   جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقِيَاسِ

إذا أريد جمع الخماسى المجرد حذف آخره، ليتوصل بذلك إلى بناء فعائل، فتقول فى سفرجل سفارج، ثم إن كان رابعه شبها بالزائد جاز حذفه وإبقاء الخامس كما نبه عليه بقوله:

والرابعُ الشبيهُ بالمزيدِ قَدْ   يُحْذَفُ دُونَ ما بِهِ تمَّ الْعَدَدْ

يجوز حذف الرابع إذا كان شبيها بالمزيد لفظا أو مخرجا، فالأول نحو خدرنق[١] لأن النون من حروف الزيادة، والثانى نحو فرزدق[٢] لأن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة، فلك أن تقول فيهما خدارق وفرازق ـ بحذف النون والدال ـ ولك أن تقول خدارن وفرازد بحذف الخامس كما تقدم وهو الأجود، وهذا مذهب سيبويه، وقال المبرد: لايحذف فى مثل هذا إلا الخامس وخوارق وفرازق غلط.

تنبيهان:

الأول: أجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث، كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل، لأن ألف الجمع تحل محله.

الثانى: منع ابن ولاد تكسير الخماسى ألبتة، وقال سيبويه لا يكسرونها إلا على استكراه، وقال فى التسهيل: ويغنى غالبا التصحيح عن تكسير الخماسى الأصول، وأما الخماسى بزيادة فإنه يحذف زائده آخرا كان أو غير آخر نحو سِبَطْرَى وسباطر وفَدَوْكَس وفَدَاكِس[٣] ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل

---

(١) الخدرنق: العنكبوت: وقالوا خورنق ـ والصواب الأول.
(٢) فرزدق: اسم جنس جمعى لفرزدقة ـ وهى القطعة من العجين.
(٣) سبطرى: مشية فيها تبختر، واسبطر اضطجع وامتد، والإبل أسرعت، والبلاد استقامت.
فدوكس: بفتح الفاء والدال والكاف وسكون الواو ـ هو الأسد والرجل الشديد.

الآخر. فإنه لا يحذف بل يجمع على مفاعيل ونحوه، نحو عصفور وعصافير وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل، وهذا مفهوم من قوله:

وَزَائِدَ العادِى الرُّباعِى احْذِفْه مَا ... لَمْ يَكُ لَيِّنًا إثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

فإن قلت: فهم من استثنائه حرف اللين أنه لا يحذف، ولكن من أين يفهم أن واو عصفور وألف قرطاس ونحوها يقلبان ياء؟

قلت: هذا مفهوم من قاعدة مذكورة فى التصريف لايحتاج هنا إلى النص عليها.

تنبيهان:

الأول: شمل قوله (وزائد العادى الرباعى) نحو قَبَعْثَرَى[1] مما أصوله خمسة، فهذا ونحوه إذا جمع حذف حرفان الزائد وخامس الأصول؛ فتقول فيه قباعث.

الثانى: شمل قوله (لينا) ما قبله حركة مجانسة كما مر تمثيله، وما قبله حركة غير مجانسة نحو غُرْنَيْق وفِردوس[2]، فتقول فيهما غرانيق وفراديس،وخرج منه كَنَهْوَر[3] مما يحرك فيه حرف العلة، فإنه لايقلب ياء، بل حذف فتقول كناهر.

والسِّين والتَّا من كمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إذْ بِبِنَا الجمع بَقَاهُما مُخِلّْ

اعلم أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد مايخل بقاؤه بمثالى الجمع - أعنى فعالل وفعاليل - توصل إليهما بحذفه، فإن تأتى أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزية فى المعنى أو فى اللفظ، فلذلك تقول فى جمع مستدع: مداع - بحذف السين والتاء معا - لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع، وأبقيت الميم لأن لها مزية عليهما لكونها تزاد لمعنى يخص الأسماء، وكذلك تقول فى منطلق

(١) القبعثرى: العظيم الشديد، والأنثى قبعثراة.
(٢) غرنيق: بضم الغين وسكون الراء وفتح النون - طير من طيور الماء طويل العنق. وفردوس: بستان.
(٣) كنهور: كسفرجل - المتراكم من السحاب والضخم من الرجال.

ومغتلم. مطالق ومغالم، فتؤثر الميم بالبقاء على النون والتاء، لما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله: **والميمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاه بالبَقَا**، فشمل قوله (من سواه) صورتين.

إحداهما: وفاقية وهى أن يكون ثانى الزائدين غير ملحق، كنون منطلق وتاء مغتلم.

والأخرى: خلافية وهى أن يكون الزائد ملحقا نحو مُقْعَنْسس[1] فمذهب سيبويه فيه وفى نحوه إبقاء الميم فتقول: مقاعس، ومذهب المبرد إبقاء الملحق فتقول: قعاسس، ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدره وهى لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه:

لايعنى بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما، لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين، لكونه أولى فلا يعدل عنه. قوله: **والهمزُ واليا مثلُه إن سَبَقَا**. يعنى أن الهمزة والياء مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء إذا تصدرا نحوألَنْدَد ويَلَنْدَد[2] فتقول فى جمعهما: ألادّ ويلادّ ـ بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء، لتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا، وإنما أدغم الادّ ويلاد فى الجمع رجوعا إلى القياس.

تنبيه:

تقدم أن المزية تكون فى المعنى وفى اللفظ، وماتقدم من إبقاء الميم والهمزة والياء فى المثل السابقة من المزية المعنوية ولها أمثلة أخر لا يحتمل ذكرها هذا المختصر، ومثال المزية اللفظية كقولك فى جمع استخراج تخاريج، لأن له نظيرا وهى تماثيل، فلا تقول سخاريج، لأن سفاعيل معدوم، وكذلك مثله مرمريس[3]

---

(١) مقعنس: أى: متأخر إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر عند الحدب.

(٢) ألندد ويلندد: كلاهما بمعنى الخصم الشديد الخصومة كالألد.

(٣) مرمريس: من أوصاف الداهية، يقال: داهية مرمريس أى: شديدة، والمرمريس: الأملس أيضا، ووزنه فعفعيل.

فتقول فيه مراريس ـ بحذف الميم وإبقاء الراء ـ لأن ذلك لايجهل معه كون الاسم ثلاثيا فى الأصل، فلو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مراميس لأوهم أنه كون الكلمة رباعية وكذلك مثله حطائط[1] فإن الهمزة فيه أولى بالبقاء من الألف لتحركها ولشبهها بحرف أصلى لأن زيادتها وسطا شاذة، بخلاف الألف، ويونس يؤثر الألف بالبقاء، لأنها أبعد من آخر الاسم فتنقلب همزة فتقول حطائط على القولين، والتقدير مختلف ومسائل هذا الفصل كثيرة فلنكتف بما ذكرناه، ومن المزية أيضا ما أشار إليه بقوله:

والياءَ لا الواوَ احذفْ إنْ جَمَعْتَ مَا   كَحَيَزْبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

ما يجب إيثاره بالبقاء واو حيزبون وعَيْطموس[2] ونحوهما فإن تكسيرهما حزابين وعطاميس، حذفت الياء وأبقيت الواو فانقلبت ياء لانكسار ماقبلهما وإنما أوثرت الواو فى ذلك بالبقاء؛ لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو، ولبقائها رابعة قبل الآخر، فيفعل بها ما فعل بواو عصفور، ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن الياء؛ لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع.

وَخَيَّرُوا فى زائدَىْ سَرَنْدَى   وكُلٌّ ما ضَاهَاهُ كالعَلَنْدَى

زائدا سرندى[3] هما النون والألف، فإن حذفت النون قلت؛ سراد، وإن حذفت الألف قلت سراند وكذلك نظائره نحو العلندى[4] والحَبَنْطَى والعَفَرْنى وإنما خيروا فى هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما، إذ لامزية لأحدهما على الآخر.

والحاصل أنه إن كان لأحد الزائدين مزية أبقى، فإن ثبت التكافؤ فالحاذف مخير. وهذه مسائل أختم بها باب الجمع:

---

(١) حطائط: الصغير، كأنه حط عن مرتبة العظيم.
(٢) الحيزبون: المرأة العجوز، وفيه زوائد: الياء والواو والنون ـ العيطموس: التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر.
(٣) السرندى: السريع فى أموره ـ أو الشديد.
(٤) العلندى: البعير الضخم ـ والغليظ من كل شىء ـ ونوع من شجر العضاة له شوك. واحده بهاء والجمع علاند.

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف (منه)[1] أصل أو زائد، فتقول في سفرجل ومنطلق: سفاريج ومطاليق، وقد ذكر هذا أول التصغير وسيأتي.

الثانية: أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل، فيجيزون في جعافر جعافير، وفي عصافير عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام وجعلوا من الأول ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾[2] ومن الثاني ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾[3] ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذا كقولهم[4]:

.... سَوَابِيغُ بِيضٌ لا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ

ووافقهم الجرمي على زيادة الياء قياسا في نحو طوابيق وخواتيم[5] وكل ما يجمع على فعائل، وقال أبو حاتم في نحو أمنية وأثفية[6] كل ما جاء من هذا

---

(١) أ.

(٢) من الآية ١٥ من سورة القيامة.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٤) قائله: هو زهير بن أبي سلمى - وهو من الطويل -.
وصدره: عليها أسود ضاريات لبوسهم.
اللغة: «عليها» - أي: على الخيل «أسود» جمع أسد «ضاريات» جمع ضارية - من ضرى إذا اجترأ «سوابيغ» كوامل «بيض» صقيلة «النبل» السهم.
الإعراب: «عليها» جار ومجرور خبر مقدم «أسود» مبتدأ مؤخر «ضاريات» صفة «لبوسهم» مبتدأ ومضاف إليه «سوابيغ» خبر المبتدأ «بيض» صفته «لا يخرقها» لا نافية ويخرق فعل مضارع وها مفعول به «النبل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. والجملة صفة لسوابيغ.
الشاهد: قوله «سوابيغ» والقياس سوابغ - بدون الياء -.
مواضعه: ذكره الأشموني ٣/٧٠٣، وذكره السيوطي في الهمع ٢/١٨٢.

(٥) طوابيق: جمع طابق - بفتح الباء وكسرها - وهو العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل، ويجمع على طوابق وقد جاء الجمع شذوذا طوابيق وخواتيم: نوع من الحلي - وهو أيضا مايوضع على الطين ويختم به الكتاب.

(٦) أثفية: بضم الهمزة وسكون الثاء وكسر الفاء - وهي حجر يوضع عليه القدر، وهي ثلاثة أحجار.

النوع واحده مشدد، ففى جمعه التشديد والتخفيف كأثافى، وقال الأخفش: هذا كما يقال فى جمع مفتاح مفاتح ومفاتيح، وقال النحاس: الحذف فى المعتل أكثر، ومذهب البصريين أن زيادة الياء فى مثل (مفاعل وحذفها من مثال)[1] مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة.

الثالثة: قد ورد فى جمع التكسير ما يشبه تصغير الترخيم، وأشار إليه فى التسهيل بقوله: وربما قدر تجريد المزيد فيه فعومل معاملة المجرد، ومثال ذلك قولهم فى ظريف وخبيث: ظروف وخبوث، قال الجرمى والفارسى: كسروه على حذف الزيادة وهو مذهب المبرد، وكان يقول فيه جمع الترخيم، ومذهب الخليل وسيبويه أنه مما جمع على غير واحده المستعمل كملاميح، وأجاز السيرافى أن يكون اسم جمع.

الرابعة: قال فى التسهيل يُجْمَعُ اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل أو مفاعيل أو فعلة أو فعلة لما يثنيان له جمع شبيهيهما من مثل الآحاد انتهى. فمن جمع اسم الجمع قوم وأقوام، وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس، ومن جمع الجمع عقبان وعقابين كما تقول سرحان وسراحين[2] ومعنى قوله «لما يثنيان له» للمعنى الذى يثنيان له، يعنى أن الداعى إلى جمعهما هو الداعى إلى تثنيتهما، وظاهر كلامه جواز ذلك فى جمع الكثرة وجمع القلة ونقل غيره أن جمع الكثرة لا يقاس عليه باتفاق.

واختلف فى جمع القلة فقيل: يقاس عليه، وهو مذهب الأكثرين وقيل: لا ينقاس ولايجمع من الجموع إلا ما جمعوا، وهو مذهب الجرمى، واختيار ابن عصفور، وبه فسر الفارسى كلام سيبويه.

الخامسة: اختلف فى أصائل فقيل: هو جمع جمع جمع لأنه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل جمع أصيل، قاله ابن الشجرى، ورده ابن الخشاب وهو خليق بالرد وقيل هو جمع جمع، لأنه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل مفرد

---

(١) أ. ب.

(٢) السرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

لا جمع له. وقيل: إن آصالا جمع أصيل كيمين وأيمان وأصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن ذكره ابن الباذش وقاله أيضا أبو الحسين بن فارس[1] وقال ابن الخشاب: أصائل مفرده أصيل مثل أفيل وأفائل والأفيل الصغير من أولاد الإبل - وعلى هذين القولين فليس بجمع جمع.

السادسة: في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس، وإنما أخرته إلى هذا الموضع؛ لأن معرفته متوقفة على معرفة أمثلة التكسير، والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين: أحدهما معنوي والآخر لفظي.

أما المعنوي: فقال الشارح في صدر الشرح: الاسم الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل، إما أن يكون موضوعا للآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية؛ إلا أن الواحد ينتفي بنفيه، فالموضوع للآحاد المجتمعة هو الجمع سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كرجال وأسود، أو لم يكن كأبابيل[2] والموضوع لمجموع الآحاد، وهو اسم الجمع، سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب، أو لم يكن كرهط وقوم، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس، وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة وعكسه كمأة وجبأة. انتهى - يعني: أن الكمأ والجبأ للواحد، والكمأة والجبأة للجنس، وهذا قليل، وبعضهم يقول كمأة وللجنس كمء على القياس وقوله: وهو غالب يفرق بينه وبين واحده بالتاء، يشير إلى أن اسم الجنس لاينحصر في ذلك، لأنه قد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي.

---

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد أبو الحسين اللغوي القزويني كان نحويا على طريقة الكوفيين، سمع أباه وعلي بن إبراهيم بن سلمة وقرأ عليه البديع الهمذاني وكان كريما جوادا، وله مقدمة في النحو، واختلاف النحويين وغيرهما. قال الذهبي: مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.

(٢) أبابيل: بمعنى فرق.

واعلم أن فيما عرف به اسم الجنس نظرا لأن مقتضاه صحة إطلاق تمر ونحوه على القليل والكثير كالعسل والماء، لأن الواحد إنما ينتفى بنفيه إذا كان صادقا عليه، وقد صرح بذلك الشيخ أبو عمرو فى شرحه لكافيته، والمفهوم من كلام النحويين أن اسم الجنس الذى يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث نحو جَوْز ونخل[1] وكلم، لايطلق على أقل من ثلاثة، وإنما يقال ذلك فى نحو ضرب من المصادر، فإنه صالح للقليل والكثير، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة، وأما غير المصادر فلا يقال فيها ذلك، وقد صرح المصنف بذلك قال فى شرح التسهيل: الكلم اسم جنس جمعى كالنبق واللبن وأقل مايتناول ثلاث كلمات، بل يقتضى قوله فى التسهيل: تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ استغناء بتجريده فى الكثرة وبتصحيحه فى القلة، أن تمرا ونحوه لما فوق العشرة حتى قيل ناقض كلامه الأول.

وأما اللفظى فاعلم أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو عبابيد، أو غالب فيه نحو أعراب، فهو جمع واحد مقدر، وإلا فهو اسم جمع نحو رهط وإبل.

وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا وزن نادر فى المفردات كقولهم (بُرْمَة أَعْشَار)[2] هذا مذهب بعض النحويين، وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع، ويجعل قولهم (برمة أعشار) من وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر فى الكافية غير الخاص بالجمع، وليس الأعراب جمع عرب، لأن العرب يَعُمّ الحاضرين والبادين، والأعراب يخص البادين، خلافا لمن زعم أنه جمعه، وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه فى أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما، فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك، فإن لم يثن فليس بجمع نحو جنب، والمصدر إذا وصف به وإن وافقه فى أصل اللفظ دون الهيئة، فإما أن يميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر، أو لا؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم جنس، وإن التزم تأنيثه فهو جمع نحو

---

(١) جوز: الجوز ـ يفتح الجيم وسكون الواو ـ المفازة التى يتيه فيها السالك.

(٢) البرمة: قدر من حجارة، وبرمة أعشار إذا كانت عظيمة لايحملها إلا عشرة، وقيل: إذا كانت مكسرة على عشر قطع.

تُخَم وتهم، حكم سيبويه بجمعيتهما، لأن العرب التزمت تأنيثهما، فإن الغالب على (اسم الجنس)[1] المتاز واحده بالتاء. التذكير، وقال ابن سيده: التذكير والتأنيث سواء فى الاستعمال والكثرة. وإن لم يكن كذلك، فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا، فإن وافقها فهو جمع، ما لم يساو الواحد فى التذكير والنسب إليه دون قبح فيكون اسم جمْع، فلذلك حكم على غزى بأنه اسم جمع لغاز، لأنه ساوى الواحد فى التذكير، بخلاف كليب، فإنه جمع لأنه مؤنث، وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة، لأنهم نسبوا إليه فقالوا: ركابى، والجموع لا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها.

وإنما قلنا: دون قبح، لأن الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب، لأن فعلا ليس من أبنية الجمع، خلافا لأبى الحسن.

والحاصلُ أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالياء أو بالتاء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع مالا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، أو له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع، أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح فى التذكير والنسب. وإذا عرفا عرف الجمع بمعرفتهما. والله أعلم.

(١) أ، ب.

التصغير

إنما ذكره بعد التكسير (لأنهما)[1] ـ كما قال سيبويه ـ من واد واحد، فلنذكر فوائده وعلاماته وشروط المصغر.

أما فوائده عند البصريين (فثلاثة)[2]: التقليل، والتقريب، والتحقير.

فالتحقير: إما لذات الشيء نحو حجير أي: حجر صغير، وإما لشأنه نحو رجيل.

والتقليل: لكمية الشيء (نحو)[3] دريهمات، والتقريب: إما لزمان الشيء نحو بعيد الغصر، وإما لمكانه نحو دوين السماء، وإما لمنزلته نحو صُدَيِّقي.

وزاد الكوفيون في فوائده التعظيم، كقول لبيد[4]:

. . . . دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنَامِلُ

أي: الموت.

وأجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المدة، أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام.

---

(١) أ، ب ـ وفي جـ (لأنه). (٢) أ، ب. (٣) أ، جـ.

(٤) قائله: هو لبيد بن ربيعة بن عامر العامري ـ وهو من الطويل ـ .

وصدره: وكل أناس سوف تدخل بينهم. . . . .

اللغة: (دويهية) تصغير داهية، ويروى في مكانه (خويخة) وهو مصغر خوخة ـ بفتح فسكون ـ وهو الباب الصغير. أي أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر، وإذا مات الإنسان أو قتل اصفرت أنامله واسودت أظافره، وقيل: المراد من الأنامل الأظافر فإن صفرتها لاتكون إلا بالموت.

الإعراب: (كل) مبتدأ (أناس) مضاف إليه (سوف) هنا للتحقيق والتأكيد (تدخل) فعل مضارع (بينهم) متعلق بتدخل (دويهية) فاعل تدخل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ (تصفر) فعل مضارع (منها) متعلق بالفعل (الأنامل) فاعل تصفر، الجملة في محل رفع صفة لدويهية.

الشاهد: قوله (دويهية) حيث إن التصغير هنا للتعظيم عند الكوفيين.

مواضعه: ذكره الشجري في أماليه ٢/٢٥، ٢/٤٩، وابن الأنباري في الإنصاف ١٣٩، وابن يعيش ٥/١١٤، ٢/٥٦١ في الخزانة، ٨٥ في شرح شواهد الشافية، ٢/١٨٥ همع الهوامع، ٣/٧٠٦ شرح الأشموني.

وأما علامته فهى: الياء، وإنما جعلوها ياء، لأن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين، فالألف قد استبدّ بها الجمع فعدلوا إلى الياء، لأنها أقرب إلى الألف، وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة: أن الألف قد تجعل علامة التصغير، واستدلوا بقول العرب فى: هدهد، هداهد، يعنون التصغير، وفى دابة وشابة، دوابة وشوابة. ورد بأن الهداهد لغة فى الهدهد، وأما دوابة وشوابة فألفهما بدل من ياء التصغير والأصل دويبة وشويبة، لأن ياء التصغير قد تجعل ألفا إذا وليها حرف مشدد.

وأما شروط المصغر فأربعة:

الأول: أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف، لأن التصغير وصف فى المعنى وشذ تصغير فعل التعجب، وفى كونه مقيسا خلاف تقدم فى بابه.

الثانى: أن يكون غير متوغل فى شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات ولا مَنْ وكيف ونحوها. وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات، وسيأتى.

والثالث: أن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم، ولا الأسماء المعظمة شرعا، وفى أسماء شهور السنة وأيام الأسبوع قولان، والمنع مذهب سيبويه.

والرابع: أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها، فإنه لا يصغر نحو كميت[1].

فُعَيلاً اجْعَلْ الثُّلاثىَّ إذا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَىٌّ فى قَذَا

فُعَيْعِلٌ مع فُعَيْعِيل لما ... فَاقَ كجَعْلِ دِرْهَم دُرَيْهِمَا

أبنية التصغير ثلاثة: فُعيل وفُعيعِل وفُعيعيل، ففعيل للثلاثى مطلقا نحو قُذَىّ فى تصغير قذى، وفليس فى تصغير فلس، وفعيعل وفعيعيل لما زاد على الثلاثة.

أما فعيعل. فللرباعى نحو دريهم فى درهم، وجعيفر فى جعفر: وللخماسى المجرد إذا حذف آخره ولم يعوض نحو فريزد فى فرزدق.

(١) الكميت من الخيل: هو الفرس الذى تضرب حمرته إلى سواد.

وأما فعيعيل: فللخماسى ولما فوقه أيضا، إذا كان قبل آخره حرف لين نحو عصيفير أو حذف منه وعوض نحو فريزيد (ولما فوقه أيضا)[1].

تنبيهات:

الأول: هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل ـ رحمه الله ـ، فقيل له: لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار.

والثاني: وزن المصغر بهذه (الأوزان)[2] اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا، وكراهة لتكثير الأبنية، وليس بجار على مصطلح التصريف.

الا ترى أن وزن أحيمد ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل، ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيلل.

الثالث: فهم من قوله (فعيلا اجعل الثلاثى) أن فى الثلاثى إذا صغر ثلاثة أعمال: ضم أوله وفتح ثانيه وإلحاق ياء ساكنة بعده.

وفهم من قوله (فعيعل مع فعيعيل لما .. فاق..) أن مافوق الثلاثة يشارك الثلاثى فى الأعمال الثلاثة ويزيد (عليه)[3] رابعا وهو كسر ما بعد الياء إلا (فيما)[4] سيستثنيه.

الرابع: هذه الكيفية المذكورة إنما هى فى المتمكن، وأما غير المتمكن فإنه يخالفه فى بعضها وسيأتى آخر الباب.

الخامس: ذكروا لضم أول المصغر عللا أكثرها ظاهر الضعف، منها أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى لم يبق إلا الكسر والضم، فكان الضم أولى لمكان الياء. قال معناه السيرافى. وفتحوا ثانيه لأن ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فحمل ماقبل الياء على ماقبل الألف.

---

(١) أ، ب.
(٢) فى جـ (الأمثلة).
(٣) أ، ب.   (٤) أ، ب.

السادس: قال بعضهم: ضم أول المصغر وفتح ثانيه إنما هو فيما ليس كذلك نحو صرد[1] أو تقول: الضمة والفتحة في المكبر غير الضمة والفتحة في المصغر كما في فلك ونحوه.

وجزم ابن إياز بالثاني فقال: لو كان أول المكبر مضموما كغراب وغلام ثم صغرته لحكم بأن الضمة في التصغير غيرها في التكبير، وقال بعضهم في نحو زبرج[2] مما قبل آخره مكسورا إذا صغر لايغير، قال: ولو قيل: إن الكسرة في التصغير غيرها في التكبير لكان وجها.

السابع: لو كان المكبر على هيئة المصغر كمبيطر ومهيمن[3] ونحوهما من أسماء الفاعلين، فقال بعضهم: إن تصغيرها يكون بالتقدير، وظاهر التسهيل أن مثل هذا لايصغر لأنه شرط في المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها.

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعُ وُصِلْ بِهِ إلى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

يعني: أنه يتوصل إلى بناء فعيعل وفعيعيل فيما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به إلى منتهى الجمع)[4] يعني بناء مفاعل ومفاعيل (وللحاذف)[5] هنا - من ترجيح وتخيير - ماله في التكسير فتقول في تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس، أو فريزق بحذف الرابع، لأنه يشبه الزائد، وتقول في منطلق مطيلق بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية كما تقدم، وتقول في استخراج تخريج - بحذف السين، لأن التاء أولى بالبقاء لما سبق، وتقول في حيزبون[6] حُزيبين - بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء لما مر، وتقول في علندى[7] عليند أو عليد، إذ لا مزية لأحد زائديه على الآخر، وقد تقدم بيان ذلك في التكسير فأغنى عن إعادته.

---

(1) الصرد: بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، وبياض في ظهر الفرس من أثر الدبر.

(2) الزبرج: الزينة من وشي أو جوهر، وقيل: الذهب، وقيل: السحاب الرقيق.

(3) المهيمن: اسم فاعل هيمن إذا كان رقيبا على الشيء.

(4) ب، جـ - وفي أ (بما يوصل به فيه إلى منتهى الجمع).

(5) أ - وفي ب، جـ (وللحادق).

(6) الحيزبون: المرأة العجوز.

(7) العلندى: بالفتح - الغليظ من كل شيء، وربما قيل: جمل علندى - بالضم -.

تنبيه:

يستثنى من ذلك هاء التأنيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا، فإنهن لايحذفن فى التصغير، ولايعتد بهن كما سيأتى.

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

يعنى: أنه يجوز أن يعوض مما حذف فى التكسير والتصغير ياء قبل الآخر، وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول فى جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفاريج وفى التصغير سفيرج وإن عوضت قلت: سفيريج.

وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول فى جمعه مطالق ومطاليق، وفى تصغيره مطيلق على الوجهين.

وعلم من قوله (جائز) أن التعويض لايلزم.

تنبيه:

قال فى التسهيل: وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر، مالم يستحقها لغير تعويض، واحترز بقوله «لغير تعويض» من نحو لفاغيز جمع لُغَّيزى، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض، لثبوت يائه التى كانت فى المفرد.

وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ كُلُّ مَا ... خَالَفَ فى البابين حُكْمًا رُسِمَا

مما خولف (به)[1] القياس فى التصغير نحو قولهم فى المغرب: مغيربان كأنه تصغير مغربان، وفى العشاء، عُشَيَّان كأنه تصغير عَشِيّان، وفى عشية عشيشية كأنه تصغير عشاة، وفى إنسان: أنيسيان كأنه تصغير أنسيان وفيه خلاف. مذهب البصريين أنه فعلان من الأنس، وقال الشيبانى: فعلان أيضا، لكن من الإيناس بمعنى الإبصار، وقال معظم الكوفيين إنه أفعلان من النسيان فهو على الأولين من

---

(١) أ، جـ وفى ب (فيه).

هذا النوع، وفى بنون: أبينون كأنه تصغير أبنين، وفى ليلة ليلية كأنه تصغير ليلاه، وفى رجل رويجل كأنه تصغير راجل، وفى صبية وغلمة: أصيبية وأغيلمة، كأنهما تصغير أفعلة، فهذه الألفاظ ما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل (وقد سمع فى بعضها القياس أيضا)[1] قالوا فى صبية صبيّة على القياس. أنشد سيبويه[2]:

صُبَيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمْكَا   مَا إِنْ عَدَا أصغرهُمْ أنْ زكَّا

يقال: زك زكيكا إذا دب، قال المبرد: والصواب: ما إن عدا أكبرهم.

ومما خولف به القياس فى التكسير قولهم: رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث، وكراع وأكارع، وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع[3].

فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع، فيرى فى

---

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز - .

اللغة: «رمكا» - بضم الراء وسكون الميم - جمع أرمك والرمكة لون كلون الرماد «عدا» جاوز «أن زكا» ويروى قد زكا.

يصف رؤبة بهذا: صبية صغارا قد اغبروا وتشعثوا لشدة الزمان وكلب الشتاء والبرد.

الإعراب: «صبية» منصوب بفعل مقدر تقديره ترك صبية «على الدخان» حال «رمكا» صفة لصبية «ما» النفى «إن» زائدة «عدا» فعل ماض «أصغرهم» فاعل ومضاف إليه «أن» مصدرية «زكا» فعل ماض والألف للإطلاق والفاعل ضمير، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول عدا.

الشاهد: قوله «صبية» حيث صغرت على لفظها، والأكثر فى كلامهم أصيبية.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/١٣٩، والمقتضب ٢١٢، والمخصص ١/٣١.

(٣) الرهط: قوم الرجل وقبيلته ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا.

والكراع: هو مستدق الساق - وفى نسخة ب (كراع وأكاريع).

والعروض: آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر.

أباطيل أن الاسم غير إلى إبطيل أبطّول ثم جمع، وذهب المبرد إلى أن أراهط جمع أرهط وأباطيل جمع إبطال مصدر أبطل واستغنى به عن جمع الاسم، وأعاريض تكسير إعراض مصدر أعرض.

وذهب الفراء إلى أن أحاديث جمع أحدوثة بمعنى حديث، وقال ابن خروف: إن أحدوثة إنما تستعمل فى المصائب والدواهى لا فى معنى الحديث الذى يتحدث به، وعد بعضهم من هذا النوع قولهم: أظافير فى جمع ظفر، وليال فى جمع ليلة، وليستا منه، بل هما مما استغنى فيه بجمع واحد مستعمل قليلا، لأنهم قالوا (أظفور. وليلاه، وإن كان الأشهر ليلة وظفرا - قلت: وكذا لاينبغى أن يعد قولهم)[1] فى التصغير لييلية مما استغنى فيه بتصغير مهمل.

لِتِلْوِ يا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبلِ عَلَمْ   تَأنيث أوْ مدَّته الفتحُ انحتَمْ
كَذَاكَ ما مَدَّةَ أفعـــالٍ سَبَقْ   أو مدَّ سكران وما به التحَقْ

اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب: على مقتضى العوامل نحو زبيد، وإن لم يكن حرف إعراب وجب كسره كما كسر ما بعد ألف التكسير إلا خمسة أشياء:

الأول: ما قبل علامة التأنيث وهى التاء والألف نحو طلحة وسكرى، فتقول فيهما طليحة وسكيرى - بالفتح - لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث، ومحافظة على بقاء الألف.

ويعني بقوله (مِنْ قبلِ عَلَم) ما كان متصلا كما مثل: فلو انفصل من الياء كسر نحو دُحَيْرِجة.

الثانى: ما قبل مدة التأنيث وهى الألف التى قبل الهمزة فى حمراء ونحوه، فإنها ليست علامة للتأنيث عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة، وقد تقدم بيان ذلك فى التأنيث والتذكير، فتقول فى تصغير حمراء حميراء - بالفتح - محافظة على سلامة الألف.

---

(١) ب، جـ .

فإن قلت: فلعله أراد بعلم التأنيث التاء وحدها، وبالمدة الألفين المقصورة والممدودة.

قلت: لا يصح ذلك لأن المقصورة علم تأنيث أيضًا فتخصيصه بالتاء لا وجه له، وإنما عطفت المدة المذكورة على علم التأنيث، لعدم اندراجها فيه فهو كقوله فى التسهيل: أو ألف التأنيث أو الألف قبلها.

فإن قلت: قوله فى شرح الكافية: فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح، كـتُمَيْرة وحُبَيْلَى وحُمَيْرَاء - يقتضى أن المدة فى حمراء مندرجة فى قوله (علامة تأنيث)، ولذلك اقتصر فى الكافية على قوله: لتأنيث علم.

قلت: يجوز فى ذلك - والتحقيق ما تقدم.

والثالث: ما قبل ألف أفعال نحو أجمال فتقول فيه أجيمال محافظة على بقاء الألف (التى)[1] للجمع.

تنبيه:

أطلق الناظم أفعالا، ولم يقيده بأن يكون جمعا، فشمل المفرد، وفى بعض نسخ التسهيل (أو ألف أفعال جمعا أو مفردا) فمثال الجمع ماذكر، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين، إلا ما سمى به من الجمع، لأن أفعالا عندهم لم يثبت فى المفردات. قال سيبويه: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفيعال، كما تحقرها قبل أن تكون اسما، فتحقير أفعال كتحقير عطشان، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لايكون إلا واحدا، ولا يكون أفعال إلا جمعا. انتهى.

وقد أثبت بعض النحويين أفعالا فى المفردات، وجعل منه قولهم: برمة أعشار، وثوب أخلاق وأسمال[2] وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع، وتصغيره أفيعال كما سبق.

---

(١) أ.

(٢) عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب أسمال هـ قاموس. ويقال: ثوب أسمال، ويقال: ثوب أخلاق. إذا كان قد صار مزقا.

فإن قلت: إذا فرعنا على مذهب من أثبته فى المفردات، فهل يصغر على أفيعال أو على أفيعيل؟

قلت: مقتضى إطلاق الناظم وقوله فى التسهيل: جمعا أو مفردا ـ أنه يصغر على أفيعال ـ بالفتح.

ومقتضى قول من قال من النحويين (أو أفعال جمعا) كأبى موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل ـ بالكسر.

وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله (جمعا) احترازا عما ليس بجمع، نحو أعشار فإن تصغيره أعيشير. انتهى.

وقال الشارح: (أو ألف أفعال جمعا، وعلى هذا نبه بقوله سبق)، انتهى. فقيد. وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل (سبق) قيدا لأفعال: أى ألف أفعال السابق فى باب التكسير، وهو الجمع، أما تقييده فتتبع فيه أبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبى موسى: هذا خطأ؛ لأن سيبويه قال: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما، وأما حمل كلام الناظم على التقييد، فلا يستقيم؛ لأن قوله (سبق) ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال، وأيضًا فإن الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل. فعلى هذا يحمل كلامه. والله أعلم.

الرابع: ما قبل ألف سكران ونحوه مما آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، ولهذا أحال الناظم على سكران، فيقال فيه سكيران، لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين[1] فإنه جمع على سراحين، وإن كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت

(١) سرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.

إليه، بل يصغر على فعيلان، مثال ذلك: غرثان[1] وإنسان، فإنهم قالوا جمعهما غراثين وأناسين على جهة الشذود، فإن صغرا قيل فيهما: غريثان وأنيسان.

وإذا ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان، ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا؟ حمل على باب سكران، لأنه أكثر.

الخامس: ما كان قبل اسم منزل منزلة تاء التأنيث، والمراد به عجز المركب نحو بعلبك فتقول فيه بعيلبك، ولم يذكره هنا.

وألفُ التأنيثِ حيث مُدّا　　وتاؤُه منفصلينِ عُدّا

كذا المزيدُ آخِرا للنسبِ　　وَعَجُزُ المضافِ والمركَّبِ

وهكذَا زيادتَا فَعْلانا　　مِنْ بَعْدِ أربعٍ كزَعْفَرانا

وقَدِّرِ انفصالَ ما دلَّ على　　تثنيةٍ أوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلاَ

يعنى: أنه لا يعتد فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية، لأنها تعد منفصلة، أى: تنزل منزلة كلمة مستقلة.

ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يصغر غير متمم بها.

الأول: ألف التأنيث الممدودة نحو راهطاء.

الثانى: تاء التأنيث نحو حنظلة.

الثالث: ياء النسب نحو عبقرى[2].

الرابع: عجز المضاف المركب نحو عبد شمس.

الخامس: عجز المركب. يعنى غير المضاف المتقدم ذكره نحو بعلبك.

السادس: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا، نحو زعفران

---

(١) غرثان: بفتح الغين فراء ساكنة وجمعه غراثى كسكارى من غرث كفرح جاع هـ قاموس.
(٢) عبقرى: نسبة إلى عبقر، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شىء عجيب.

وعبوثران[1] واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان، وقد تقدم حكمها.

السابع: علامة التثنية نحو مسلمين.

الثامن: علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات.

فهذه لا يعتد بها فتقول فى تصغيرها رويهطاء وحنيظلة وعبيقرى وعبيد شمس، وبعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات، فيقدر تمام بنية التصغير قبل الألف والتاء وكذا سائرها.

تنبيهات:

الأول: هذا تقييد لإطلاق قوله (وما به لمنتهى الجمع وصل) وقد تقدم التنبيه عليه.

الثانى: ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كل وجه؛ لأن مذهبه فى نحو جلولاء وبراكاء، وقريثاء[2]- مما ثالثه حرف مد - حذف الواو والألف والياء، فتقول فى تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء - بالتخفيف بخلاف نحو فروقة[3] فإنه يقول فى تصغيرها فريقة - بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف عنده يعتد بها من هذا الوجه، بخلاف التاء. ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء فى جلولاء وأخويه، فيقول فى تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريثاء - بالإدغام مسويًا بين ألف التأنيث وتائه.

وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما، وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل

---

(١) عبوثران: اسم نبت.

(٢) جلولاء: بفتح أوله وضم ثانيه - ناحية من نواحى سواد العراق فى طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وجلولاء أيضا: مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا.

والبراكاء: شدة القتال.

والقريثاء: ضرب من التمر أسود.

(٣) فروقة: تقول رجل فروقة، وامرأة فروقة، ورجل فرق، إذا كان شديد الفزع.

مشاركة الألف الممدودة لها فى عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى جلولاء ونحوها، فإنها كألف حبارى الأولى، وسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء ألف التأنيث، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها فى التصغير.

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد. ولكنه صحح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه.

الثالث: اختلف أيضًا فى نحو (ثلاثين) علما أو غير علم، وفى نحو (جدارين، وظريفين، وظريفات) أعلاما، فمذهب سيبويه الحذف فتقول: ثُلَيْثون ـ بالتخفيف ـ لأن زيادته غير طارئه على لفظ مجرد، فعومل معاملة جلولاء، وكذا يفعل بما جعل علما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح، نص على جميع ذلك.

ومذهب المبرد إبقاء حرف المد فى ذلك والإدغام كما يفعل فى جلولاء واتفقا فى نحو (ظريفين، وظريفات) إذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

ألف التأنيث المقصورة أبعد عن تقدير الانفصال من الممدودة لعدم إمكان استقلال النطق بها، فلذلك تحذف فى التصغير خامسة فصاعدا، فإن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعيل كقولك فى قرقرى ولغيزى قريقر ولغيغز[1]. فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز عكسه، وإلى هذا أشار بقوله:

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بين الحُبَيْرَى فَادْرِ والحُبَيِّرِ

فإن حذفت المدة قلت الحبيرى، وإن حذفت ألف التأنيث قلت الحبير بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها.

(١) قرقرى: اسم موضع، واللغيزى: بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا: مثل اللغز ـ كقفل وكرطب وكجبل ـ وهو ماعمى من الكلام وأخفى المراد منه.

وارْدُدْ لأَصلٍ ثَانِيًا لَيِّنًا قُلِبْ　　　فَقِيمةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

اعلم أن الثانى يرد إلى أصله فى التصغير بشرطين:

الأول: أن يكون لينا، والثانى: أن يكـون بدل غير همزة تلى همـزة فاندرج فى ذلك ثلاثة أنواع:

أولها: مـا كان لينا منقلبا عن لين نحو بـاب وميزان وقيمـة وناب وموقن، فتقول فى تصغيـر باب بويب، لأن ألفه عن واو، وفى ميزان مويزين لأن ياءه عن واو، وكذلك تقول فى قيمة قويمة وديمـة دويمة؛ لأن الياء فيهما منقلبة عن واو، وفى ناب ـ وهو السن ـ نييب، لأن ألفه عن ياء، وفى مـوقن ميقن لأن واوه عن ياء، وإنما رد الثانى فى ذلك إلى أصله لزوال سبب انقلابه.

وثانيها: ما كان لينا مبدلا من حرف صـحيح غير همزة نحو دينار وقيراط، فإن أصلهما دنّار وقرّاط[1] والياء فيهما بدل من أول المثلين، فـتقول فى تصغيرهما دنينير وقريريط، لزوال سبب الإبدال.

وثالثـها: ما كـان لينا مبـدلا من همزة لا تلى هـمزة نحو ذيب فـإن أصله الهمزة، والياء فـيه بدل من الهمزة، فإذا صغرته قلت: ذؤيب ـ بالهـمزة ـ رجوعا إلى أصله، لأن قلب الهمزة ياء إنما لانكسار ما قبلها.

وخرج بالشرط الأول ما ليس بلين، فإنه لايرد إلى أصله ولو كان مبدلا من لين فتقول فى قائم قـويئم ـ بالهمزة ـ وفى متعد متيعد خلافـا للزجاج فى متعد، فإنه يرده إلى أصله، فيقول فيه: مويـعد، والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح، لأنه إذا قيل فيـه مويعد أوهم أن مكبره موعـد، أو موعد، أو موعد، ومتـيعد لا إبهام فيه.

وخرج بالشرط الثانى ما كان لينا مـبدلا من همزة تلى همزة كألف آدم وياء أيمة فإنهما لايردان إلى أصلهما، أما آدم فتـقلب ألفه واوا، وأما أيمة فيصغر على لفظه.

---

(١) بدليل جمعهما على دنانير وقراريط.

تنبيهات:

الأول: ضابط هذا الفصل إنما أبدل لعلة ما لا تزول بالتصغير (فإنه لا يرد إلى أصله)[1] وما أبدل لعلة تزول بالتصغير رد إلى أصله.

الثاني: ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية (وهو ـ يعني الرد ـ مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين) غير محرر، بل ينبغي أن يقول (مبدلا من غير همزة تلي همزة) كما ذكر في التسهيل.

الثالث: ظاهر قوله (لينا قلب) أن مراده قلب عن لين كما قال في الكافية:

وارْدُدْ لأصلٍ ثانيا أُبْدلَ مِن ... ذى اللينِ عَيْنًا فَهو بالردِّ قَمِنْ

وذلك لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح، ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر، وإذا كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط كونه مبدلا من لين. صرح به في شرح الكافية.

فإن قلت: فلعل مراده بالقلب هنا مطلق الإبدال، فيشمل ما كان مبدلا من لين وما كان مبدلا من غيره.

قلت: إذا حمل على هذا ورد عليه (ما كان بدلا من همزة تلي همزة)[2] فإنه لم يستثنه.

الرابع: أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو شيخ واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة، وهو عند البصريين شاذ.

وقوله (وشذ في عيد عييد) وجه شذوذه أنهم صغروه على لفظه، ولم يردوه إلى أصله، وقياسه، عويد، لأنه من عاد يعود، فلم يردوا الياء إلى الأصل.

قال الشارح: حملا على قولهم في جمعه أعياد.

(١) أ ـ وفي ب، جـ، (لم يرد إلى أصله).

(٢) ب، جـ وفي أ (ما كان بدل تلي همزة).

قلت: وقال غيره فيه نظر؛ لأنهم قالوا: جمعوه على أعياد فرقا بينه وبين جمع عود فينبغي أن يقال: وصغروه على عييد فرقا بينه وبين تصغير عود، ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولا على الآخر.

وقوله: ... وحتِمْ.. للجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

يعنى: يجب لجمع التكسير من رد الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير، كقولك فى باب وناب وميزان أبواب وموازين، إلا ما شذ كأعياد وقوله(١):

حِمى لا يحل الدهر إلا بإذنِنا ولا نسأل الأقوامَ عقدَ المياثق

يريد: المواثق.

وَالأَلِفَ الثَّانِ المزِيْدُ يُجْعَلُ وَاوًا كَذَا ما الأَصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ

الألف إذا كانت ثانية فلها خمسة أقسام:

الأول مبدل من ياء كناب، والثانى: مبدل من واو كباب.

والثالث: مجهول الأصل كعاج وصاب(٢).

والرابع: زائد كضارب .

والخامس: مبدل من همزة كآدم.

فإما الأولان فتقدم أنهما يردان إلى الأصل، وأما الثالث والرابع فينقلبان واوا وإليهما أشار بقوله فى البيت، فيقال: عويج وصويب وضويرب.

---

(١) قائله: هو عياض بن أم درة ـ وهو من الطويل ـ.
اللغة: (حمى) الحمى بكسر الحاء هو الموضع الذى يحميه الإمام ولا يقربه أحد، من حمى المكان وأحماه (لايحل) من الإحلال.
الإعراب: (حمى) خبر مبتدأ محذوف أى: حمانا حمى أو نحو ذلك مما يناسب المقام (لايحل) على صيغة المجهول جملة من الفعل ونائب الفاعل فى موضع الرفع على أنه صفة لحمى (الدهر) منصوب على الظرفية (إلا) أداة استثناء (بإذننا) متعلق بالفعل (لا نسأل) لا نافية ونسأل فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على ماقبلها (الأقوام) مفعول به (عقد) مفعول ثان (المياثق) مضاف إليه
الشاهد: قوله (عقد المياثق) فإن القياس فيه المواثق لأنه جمع ميثاق ١/٣١.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧١٥، وابن يعيش ٥/١٢٢، وشرح الشافية ١/٣١.
(٢) صاب : اسم شجر مر. واحدته صابة، وقيل: هى عصارة الصبر.

وأما الخامس: فينقلب واوا أيضا نحو أويدم، ولم ينبه عليه.

واعلم أن حكم التكسير فى إبدال الثانى كحكم التصغير؛ فتقول: ضوارب وأوادم.

وكمِّلِ المنقوصَ فى التصغيرِ ما لَمْ يَحْوِ غيرَ التاءِ ثالثًا كَمَا

المنقوص هنا هو العام، وهو ما حذف منه أصل الخاص، وهو ما حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة.

فإذا صغر المنقوص المذكور كمل بأن يرد ما حذف منه إن كان على حرفين نحو «خذ» مسمى به ـ وثبة ويد ـ فتقول فيها أخيذ وثييبة ويدية ـ برد فاء الأول وعين الثاني ولام الثالث.

وإن كان على ثلاثة والثالث تاء التأنيث لم يعتد بها، ويكمل أيضا كما يكمل الثنائى، نحو عدة وسنة: فتقول فيهما: وعيدة وسنيهة أو سنية، برد فاء الأول ولام الثانى.

فإن قلت: فهل ورد من هذا النوع محذوف العين؟

قلت: لا أعرف لذلك مثالا إلا لفظا واحدا فيه خلاف وهو ثبة ـ ذهب الزجاج إلى أنها محذوفة العين من ثاب يثوب، وذهب غيره إلى أنها محذوفة اللام من ثبيت إذا جمعت، وهو الأولى.

وهذا الخلاف إنما فى الثبة التى هى مجتمع الماء من وسط الحوض.

وأما الثبة التى هى الجماعة من الناس، فهى من محذوفة اللام، لا أعرف فى ذلك خلافا.

وإن كان للمنقوض ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف؛ لعدم الحاجة إليه، لأن بنية فعيل تتأتى بدونه؛ فتقول فى هار وشاك وميت[1] هوير، وشويك، ومييت، وإلى هذا أشار بقوله:

---

(١) هار وشاك: اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال، وكان القياس قلبهما همزة وقد جاءوا على القياس أيضا فقيل: هائر وشائك بوزن فاعل .. صبان.

...ماَ..   لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا

ففهم منه أنه إن حوى ثالثا غيـر التاء لم يرد إليه المحذوف، وإن كان الثالث هو التاء لم يعتد بها ورد إليه.

تنبيهات:

الأول: شـذ قول بعض العـرب فى هار هوير ـ برد المحذوف ـ ولا يقـاس عليه، خلافا لأبى عمـرو، ونقل أيضا عن يونس والمازنى إلا أن أبا عمرو ويونس يردان الهمزة فى خير وشر، والمازنى لا يردها فيهما.

الثانى: إنما قال (غير التاء)، ولـم يقل غـير الهاء، ليشمل تاء بنت وأخت؛ فإنها لا يعتد بها أيضا، بل يقال: بنية وأخية ـ برد المحذوف.

الثالث: يعنى بقوله (ثالثـا) ما زاد على حرفـين، ولو كان أولا أو وسطا، فالأول كقولك فى تصغير يرى[1]: يُرىّ، فلا يرد اعتدادا بحرف المضارعة، وأجاز أبو عمرو والمـازنى الرد؛ فيقولان: يُرىْ. ويونس يرد ولا ينون على أصل مـذهبه فى يعيل[2] ونحوه، وتقدم مثال الوسط.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: ما لـم يحو غير التاء أو همزة الوصل، لأن همزة الوصل لا يعتد بها أيضا، بل يرد المحذوف فيما هى فيه.

قلت: لا يحتاج إلى ذلك، فإن ما فيه همزة الوصل إذا صغر حذفت فيبقى على حرفـين لا ثالث لهما نحو اسم وابن، تقـول فى تصغيرهمـا: سمى وبنى، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول.

وقوله (كما) أشار إلى أن الثنائى وضعا يكـمل أيضا فى التصغير توصلا إلى بناء فعيل إلا أن هذا النوع لم يعلم له ثالث، فيرد بخلاف النوع السابق.

وأجاز فى الكافية والتسهيل فى الثنائى وضعا وجهين:

أحدهما: أن يكمل بحـرف علة، فتقول فى عن وهل ـ مسـمى بهما ـ عنى وهلى.

---

(١) يري مسمى به.   (٢) يعيل: تصغير يعلى.

والآخر: أن يجعل من قبيل المضاعف، فتقول فيهما: عنين وهليل، وصرح فى التسهيل بأن الأول أولى، وبه جزم الشارح.

فإن قلت: إذا كمل بحرف علة فهل يكمل بياء أو بواو؟

قلت: خير بعضهم فقال: واو أو ياء، وظاهر كلام المصنف أنه ياء (لأنه)[1] شبهه بدم، ونص الأبدى على أنه ياء، وهو الأظهر.

تنبيهان:

الأول: لايظهر لهذين الوجهين أثر لفظى فى نحو «ما» الاسمية والحرفية إذا سمى بهما ـ فإنك تقول على التقديرين مُوَى، وهو واضح.

الثانى: فى قوله (كما) نظر، لأنه أراد التمثيل، فليس بجيد؛ لأن ما ونحوه من الثنائى وضعا، ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به، وإن أراد التنظير، فليس نظير المنقوص إلا فى مطلق التكميل؛ لأن المنقوص يرد إليه ما حذف منه، وهذا لم يعلم له محذوف، فلا يؤخذ إذ ذاك من كلامه إلا أن نحو (ما) يكمل كما يكمل المنقوص، ولا يدرى بما يكمل، والله أعلم.

ومَنْ بترخيمٍ يُصَغِّرُ اكتَفَى   بالأصلِ كالعُطَيْفِ يَعْنِى المِعْطَفَا

من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل، وإن كانت أصوله أربعة صغر على فعيعل فتقول فى معطف: عطيف، وفى أزهر: زهير، وفى حمدان وحامد ومحمود وأحمد حميد، وتقول فى قرطاس وعصفور: قريطس وعصيفر.

تنبيهات:

الأول: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الأصول، ومسماه مؤنث، لحقته التاء، فتقول فى غلَّاب وسعاد وحبلى: غُلَيبة وسعيدة وحبيلة.

---

(١) أ، جـ.

الثانى: إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم، قلت: حييض وطليق، لأنهما فى الأصل صفة لمذكر.

الثالث: شذ فى تصغير إبراهيم وإسماعيل بريه وسميع، فحذفوا من كل منهما أصلين وزائدين؛ لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيبويه أنها زائدة، وينبغى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيريه، وقال سيبويه: بريهيم وسميعيل، وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبغى جمعهما؛ فقال الخليل وسيبويه: براهيم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدل من الياء.

وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغيره بريه، والوجه أن يجمعا جمع سلامة، فيقال: إبراهيمون وإسماعيلون.

الرابع: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافا للفراء وثعلب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قول العرب: (يجرى بليق ويذم)[1] تصغير أبلق، ومن كلامهم: (جاء بأم الربيق على أريق)[2]. قال الأصمعى: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق، فقلبت الواو فى التصغير همزة

وأما قولهم (عرف حميق جمله)[3] فلا حجة فيه، لاحتمال أن يكون تصغير حمق.

واخْتِمْ بتا التأنيثِ ما صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاَثِىٍّ كَسِنّ

---

(١) بليق: اسم فرس كان يسبق. ومع ذلك يعاب ـ مجمع الأمثال للميدانى ٤٦٥٩.

(٢) قال أبو عبيد: أم الربيق: الداهية، وأصله من الحيات، وأما أريق: فأصله وريق تصغير أورق مرخما، وهو الجمل الذى لونه لون الرماد ـ مجمع الأمثال للميدانى ٨٨٨.

(٣) أى: عرف هذا القدر وإن كان أحمق، ويروى (عرف حميقا جمله) أى: أن جمله عرفه فاجترأ عليه، يضرب فى الإفراط فى مؤانسة الناس، ويقال: معناه عرف قدره ويقال: يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه ـ مجمع الأمثال للميدانى ٢٤١٤.

تلحق تاء التأنيث فى تصغير الاسم المؤنث بلا علامة إذا كان ثلاثيا فى الأصل أو فى الحال أو فى المآل

فالأول: نحو يد فإنه ثلاثى فى الأصل، فتقول فى تصغيره يدية.

والثانى: نحو سن ودار. فتقول فى تصغيرهما سنينة ودويرة.

والثالث: نوعان:

أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية، وذلك لأن الأصل فيه سميىى - بثلاث ياءات - الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة: بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر فى هذا الباب، فبقى الاسم ثلاثيا، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد.

والآخر: ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة، وقد تقدم بيانه.

ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء، وأشار إلى الأول منهما بقوله: مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وبَقَرٍ وَخَمْسِ

يعنى: أن التاء لا تلحق اسم الجنس الذى يتميز من واحده بنزع التاء نحو شجر وبقر فتقول فى تصغيرهما شجير وبقير، إذ لو قلت فى تصغيرهما شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة، ولا تلحق أيضا بضعا وعشرا وما دونهما من عدد المؤنث، بل يقال: بضيع وعشير، إذ لو قيل: بضيعة وعشيرة، لتوهم أن ذلك عدد مذكر، ثم أشار إلى الثانى بقوله: وشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسِ.

يعنى: شذ ترك التاء دون لبس، فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها، وهى: ذود، وشول[1] وناب - للمسن من الإبل - وحرب وفرس وقوس ودرع - للحديد. وعرس وضحى ونعل ونَصَف[2]، وبعض العرب يذكر الحرب والدرع

---

(١) الذود: من ثلاثة أبعرة إلى عشرة، وقيل: غير ذلك.
الشول: وهى من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فجف لبنها.

(٢) عرس: بالكسر - امرأة الرجل ورجلها، ولبؤة الأسد، وبالضم وبضمتين طعام الوليمة هـ قاموس - والمناسب هنا الكسر.
وعرب: خلاف العجم.
ونصف: هى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر.

والعرس، فلا يكون من هذا القبيل، وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس، فقال: عريسة وقويسة.

تنبيهات:

الأول: لم يتعرض فى الكافية والتسهيل إلى استثناء النوع الأول أعنى: نحو شجر وخمس.

الثاني: كان ينبغى أن يستثنى نوعا آخر وهو طالق من أوصاف المؤنث، إذا صغر تصغير الترخيم، وقد تقدم التنبيه عليه.

الثالث: لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث، بل تقول فى رمح - علم امرأة - رميحة، وفى عين - علم رجل - عيين، خلافا لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل، فتقول فى الأول: رميح، وفى الثانى: عيينة، واستدل بقولهم: عيينة بن حصن ونحوه، وأجيب بأن ذلك مما نقل مصغرا.

الرابع: إذا سميت مؤنثا ببنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول: بنية، وأخية، وإذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء، فتقول: بنى وأخى.

وقوله: .. وَنَدَرْ.. لِحَاقُ تا فِيمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

أى: ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة، وذلك قولهم فى وراء: وريئة - بالهمزة - وفى أمام: أميمة، وفى قدام: قديديمة

وقوله (كثر) بمعنى فاقه فى الكثرة و(ثلاثيا) مفعوله تقدم عليه.

تنبيه:

أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى[1] حبيِّرة ولغيغيزة، فيجاء

(١) الحبارى: بضم أوله وتخفيف ثانيه - طائر يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع، وهو على شكل الأوزة.



بتاء عوضا من الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر، إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة.

وَصَغَّروا شُذُوذًا الَّذِى والَّتِى وَذَا، مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِى

التصغير من جملة التصريف فى الاسم، فحقه ألا يدخل غير المتمكن، إلا أن أسماء الإشارة والموصولات شابهت المتمكن، لكونها توصف ويوصف بها، فلذلك استبيح تصغير بعضها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض منه ضمة ألف مزيدة فى الآخر، ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة، فقيل فى الذى والتى: اللذيا واللتيا، وفى تثنيتهما: اللذَيان واللتيان، وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا ـ بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء، وقال الأخفش: اللذيون واللذيين ـ بالفتح ـ كالمقصور.

ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا فى التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره، والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين.

قال بعضهم: ولم ينقل عن العرب ما يستند إليه فى جمع الذى.

قالوا فى جمع التى: اللتيات، وهو جمع للتيا تصغير التى، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما. وقال فى التسهيل: واللتيات واللويتا فى اللاتى، واللويا واللويون فى اللائى واللائين، فزاد تصغير اللاتى واللائين. وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتى، أما اللويتا فصحيح، ذكره الأخفش. وأما اللتيات فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوز فى جعله تصغير اللاتى. ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضا اللويا فى اللاى غير مهموز، وأجاز غيره اللويا فى اللائى وقال فى اللائين اللويئون.

قيل: والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتى ولا اللواتى، وهذا مذهب سيبويه.

وصغروا من أسماء الإشارة ذا وتا، فقالوا: ذيا وتيا، وفى التثنية: ذيان وتيان، وقالوا فى أولى - بالقصر -: أوليا، وفى أولاء - بالمد -: أولياء، ولم يصغروا منها غير ذلك.

تنبيهات:

الأول: لأسماء الإشارة فى التصغير من التثنية والخطاب ما لها فى التكسير.

الثانى: أن أصل ذيا وتيا ذييا وتييا، بثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة، فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره فحذفت الياء لأن ياء التصغير لمعنى فلا تحذف، ولأن الثالثة لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لأجل الألف.

فإن قلت: ما الداعى إلى هذا التقدير؟

قلت: الداعى إليه المحافظة على ما استقر لياء التصغير من كونها لا تلحق إلا ثالثة.

الثالث: ما ذكر من التقدير إنما يستقيم على قول البصريين. أن ذا ثلاثى فى الوضع وأن ألفه عن ياء، وعين الكلمة محذوفة، وهى ياء أيضا.

وذهب بعضهم إلى أن عينه واو فتكون من باب طويت، وقد قيل: إن هذه الألف هى العين واللام هى المحذوفة.

وأما على مذهب الكوفيين والسهيلى فلا يستقيم لأن الألف عندهم زائدة وهو مما وضع على حرف واحد.

وذهب قوم منهم السيرافى إلى أن ذا ثنائى فى الوضع، والتقدير السابق فيه يمكن، لأنه يكمل فى التصغير كما تقدم فى ماء.

الرابع: ذكروا أن الألف فى آخر هذه الأسماء عوض من ضم أولها. قيل: ويرده ما حكى من ضم لام اللذيا واللتيا، وذكر فى التسهيل أن الضم لغة.

الخامس: زيادة الألف فى أليا - بالقصر - ظاهرة، لأن ألفه أبدلت ياء وأدغمت ياء التصغير فيها.

وأما أُلَيَّاء - بالمد - فمذهب المبرد أن الألف المزيدة ألحقت قبل الهمزة لئلا يصير الممدود مقصورا، فالياء الأولى للتصغير والثانية منقلبة عن ألف أولاء، والألف التى قبل الهمزة هى المزيدة. ومذهب الزجاج أن الألف زيدت آخرا كما فى أخواته، لكنه يرى أن أصل همزة أولاء ألف، فزيدت الياء ثالثة وقلبت الألف التى بعدها وأعيدت الهمزة إلى أصلها وزيدت ألف العوض آخرا.

واعلم أن فى همزة أولاء ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها عن ياء وهو مذهب المبرد.

والثانى: أن أصلها ألف وهو مذهب الزجاج.

والثالث: أنها أصلية غير مبدلة من شىء (يل إلا)[1] مما فاؤه همزة ولامه همزة وهو مذهب الفارسى وقد تقدمت (هذه المذاهب فى باب اسم الإشارة)[2].

فإن قلت: كيف زعموا أن الألف المزيدة فى أُلياء وأُليا للعوض وأولها مضموم؟

قلت: الضمة فيهما ليست المجتلبة للتصغير، بل هى الموجودة فى حال التكبير.

السادس: اعلم أن قول الناظم: وَصَغَّرُوا شُذُوذًا ..، البيت معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله (مع الفروع) ليس على عمومه، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (منها تا وتى) يوهم أن تى صغر كما صغرتا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا، وهو المفهوم من التسهيل، فإنه قال: لايصغر من غير المتمكن إلا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا.

---

(١) أ، جـ وفى ب (كأولياء وألياء وأليا).

(٢) أ، جـ.

النسب

هذا الأعرف فى ترجمته، وقال سيبويه باب الإضافة.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات؛ الأول: لفظى، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

والثانى: معنوى، وهو صيرورته اسما لما لم يكن له.

والثالث: حكمى، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد. وقد أشار إلى التغيير اللفظى بقوله:

ياءً كيَا الكُرْسِيِّ زادوا للنَّسَبْ ... وكلُّ ما تَلِيه كَسْرُهُ وَجَبْ

يعنى: أنهم إذا قصدوا نسبة شىء إلى شىء زادوا آخر المنسوب إليه ياء مشددة (كيا الكرسى) مكسورا ما قبلها كقولك فى النسب إلى زيد زيدى، ولم ينص على أن إعرابه ينقل إليها لوضوحه.

ثم إنه قد ينضم إلى هذه التغييرات فى بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر، فمن ذلك ما أشار إليه بقوله:

وَمِثْلَهُ ممَّا حَوَاهُ احْذِفْ وتَا ... تأنيث أو مَدَّتَــهُ لاتُثْـبِتَا

يعنى: أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها فى كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها، كقولك فى شافعىٍّ: شافعىّ، وفى مرمىّ مرمىّ.

يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب فى موضعها.

فإن قلت: فهل يظهر لهذا التقدير أثر لفظى؟

قلت: يظهر أثره فى نحو بخاتى جمع بختى - إذا سمى به - ثم نسب إليه، فإنك تقول: هذا بَخَاتِى[1] مصروفا، وكان قبل النسب غير مصروف.

---

(١) بخاتى: جمع بختى ككرسى - قال فى اللسان «البخت والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب، وهى الإبل الخراسانية تنتج من عربية وفالج، وبعضهم يقول: إن البخت عربى، وفى الحديث «فأتى بسارق قد سرق بختية» والبختية: الأنثى من الجمال البخت، وهى جمال طوال الأعناق. .».

تنبيه:

لا فرق فى ذلك بين ما ياءاه زائدتان كشافعى، وبين ما إحدى ياءيه أصلية كمرمى (هذا هو الأفصح، وفصل بعض العرب، فقال فى المرمى: مرموى، لأن ثانى ياء به أصلية وسيأتى)[1].

وقوله (تا تأنيث) يعنى: أنها تحذف أيضا لياء النسب، فيقال فى النسب إلى مكة مكى، لئلا يجمعوا بين علامتى تأنيث فى نحو امرأة مكية.

وقول العامة: درهم خليفتى - لحن.

وقوله (أو مدته) يعنى: أن ألف التأنيث المقصورة، وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا، فإن كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا، كقولك فى حبارى: حُبارىّ وفى قبعثرى: قُبعثرى[2]، وإن كانت رابعة فى اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك فى جَمَزَى جَمَزِى[3]، وإن كان ثانيه ساكنا فوجهان: قلبها واوا وحذفها.

وقد أشار إليها بقوله:

وإنْ تكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثانٍ سكَنْ   فَقَلْبُها واواً وحَذْفُهَا حَسَنْ

مثال ذلك حبلى، فتقول على الأول: حبلوى، وعلى الثانى: حبلى.

تنبيهات:

الأول: يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالممدود.

الثانى: ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليسا على حد سواء، بل الحذف هو المختار، وقد صرح به فى غير هذا النظم.

---

(١) أ، جـ.

(٢) القبعثرى: الجمل الضخم، والفصيل المهزول، ودابة تكون فى البحر، والعظيم الشديد.

(٣) الجمزى: بفتح الجيم وبالميم والزاى: السريع

الثالث: شذوا فى بنى الحبلى من الأنصار، فقالوا: الحبلى - بفتح الباء.

لشبْهِهَا المُلْحقِ والأَصْلىِّ مَا لَهَا.

يعنى: أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو علقى أو منقلبة عن أصل نحو ملهى، فلها ما لألف التأنيث من نحو حبلى من القلب والحذف، فتقول علقوى وملهوى وعلقى وملهى.

فأشار بقوله: **وللأَصْلىِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى.**

إلى ترجيح القلب فى المنقلبة عن أصل، فملهوى أفصح من ملهى، يقال: اعتماه يعتميه، إذا اختاره، واعتامه يعتامه أيضا.

قال طرفه(١):

أَرَى الموتَ يَعْتامُ الكِرَامَ ويَصْطَفِى عقيلةَ مالِ الفَاحِشِ المُتَشَدِّدِ

تنبيهات:

الأول: أراد بالأصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلا غير منقلبة إلا فى حرف وشبهه.

الثانى: تخصيص الأصلى بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك، بل تكون كألف التأنيث فى ترجيح الحذف؛ لأنه مقتضى قوله (ما لها)، وقد صرح فى الكافية وشرحها بأن القلب فى ألف الإلحاق الرابعة أجود من

---

(١) **قائله**: هو طرفة بن العبد - وهو من الطويل -.

اللغة: «يعتام» يختار يقال: اعتامه واعتماه أى: اختاره «عقيلة» عقيلة كل شىء خياره وأنفسه «الفاحش» السيئ الخلق «المتشدد» البخيل الممسك.

وإنما جعل الموت يختار كرام الناس ويصطفى خيار المال، وإن كان لايخص شيئا دون شىء فى الحقيقة، لأن فقد الكريم وفقد خيار المال أشهر وأعرف من غيره، فكأنه لشهرته لم يكن غيره ولا حدث شىء سواه.

الإعراب: «أرى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «الموت» مفعول به «يعتام» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «الكرام» مفعول به «ويصطفى» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «عقيلة» مفعول به. «مال» مضاف إليه «الفاحش» مضاف إليه «المتشدد» صفة.

الشاهد: قوله (يعتام) فإنه يقال فيه يعتمى أيضا.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٦٢٧/٣.

الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف فى ألف الإلحاق أشبه من الحذف فى الأصلية، لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبلى فى الزيادة.

الثالث: لم يذكر سيبويه فى ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين، وزاد أبو زيد فى ألف الإلحاق ثالثا وهو الفصل بالألف كما فى حبلاوى، وحكى فى أرطى أرطاوى، وأجازه السيرافى فى الأصلية، فتقول ملهاوى.

والألِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ

إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية أو كانت للتأنيث أو للتكثير نحو: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى، فتقول: مستدعى، وقرقرى، وقبعثرى.

تنبيهان:

الأول: إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلًّى. فمذهب سيبويه والجمهور الحذف، وهو مفهوم من إطلاق الناظم، ومذهب يونس جعله كملهى، فيجيز فيه القلب وهو ضعيف، وشبهته أن المضعف بإدغام فى حكم حرف واحد فكأنها رابعة.

الثانى: قد ظهر مما تقدم أن قولهم: مصطفوى خطأ، والصواب مصطفى (وتقرير)[1] النسب إلى المقصور أن تقول إن كانت ألفه خامسة فصاعدا حذفت مطلقا خلافا ليونس فى نحو معلى، وإن كانت رابعة، وهى ثلاثة أقسام: ألف تأنيث، وألف إلحاق، وأصلية. فألف التأنيث إن كان ثانى ما هى فيه متحركا حذفت، وإن كان ساكنا (ففيه)[2] ثلاثة أوجه: الحذف. والقلب بلا فصل. والقلب مع الفصل، وأجودها الأول ثم الثانى ثم الثالث.

وألف الإلحاق فيها الأوجه الثلاثة، وأجودها على رأى القلب.

---

(١) وفى النسخ (تقريب) وأغلب ظنى أنها محرفة عن تقرير.
(٢) ب ـ وفى أ، جـ (ففيها).

والأصلية: فيها وجهان، وعلى رأى السيرافى ثلاثة أجودها القلب إلا أن الحذف فى الملحقة أشبه منه فى الأصلية.

وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا كقولك فى فتى وعصا: فتوى وعصوى.

فإن قلت: لم يصرح فى النظم بحكم الألف الثالثة فمن أين يؤخذ؟

قلت: لما بين مايحذف، علم أن ما عداه لايحذف، بل يقلب.

وقوله: **كذاك يا المنقوص خامسا عزل.**

يعنى: أن المنقوص إذا نسب إليه حذفت ياؤه إن كانت خامسة فصاعدا، فتقول فى معتد ومستعل: معتدى ومستعلى.

تنبيه:

إذا نسبت إلى محيى اسم فاعل حيا يحيى، حذفت الياء الأخيرة لأنها خامسة فتصير: محييى - بأربع ياءات - فيجوز فيه وجهان

أحدهما: أن تعامله معاملة قصى فتقول فيه محوى كما تقول: قصوى وسيأتى بيانه.

والآخر: ألا تغيره ويغتفر الجمع بين أربع ياءات، فتقول: محييى.

وقول ابن الحاجب: «وباب محيى جاء على محوِىٌّ ومحيِّىٌّ كـأميِّىٌّ»(١)، وفى التنظير نظر؛ لأن أميا شاذ، وأما محييى فهو وجه قوى.

قال مبرمان: سألت أبا العباس: هل يجوز أن يحذف من محيِّى ياء لاجتماع الياءات؟ فقال: لا، لأن محييا جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل فى الفعل. قال: والاختيار عندى محيى، لأنى لا أجمع حذفا بعد حذف.

ومن قال محوى يجب عليه مهيمى، وهذا هو الذى ذكره سيبويه، انتهى.

---

(١) هذا قول ابن الحاجب، وفى النسخة (.. كاموى وأميى)

والحَذْفُ فِى اليَا رابعًا أَحَقُّ مِنْ   قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

يعنى: إذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤه خامسة فصاعدا حذفت كما تقدم.

وإن كانت رابعة فالأجود حذفها أيضا، فتقول فى النسب إلى قاض قاضىّ. وقد تقلب واوا بعد فتح ما قبلها، فيقال: قاضوى، وعليه أنشدوا(1):

فكيف لنا بالشربِ إن لم يكن لَنَا   دَرَاهِمُ عِنْدَ الحانوىِّ ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية، ونسب إليه. قال السيرافى: والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة ـ بلا ياء.

فإن قلت: هل يطرد هذا الوجه؟

قلت: ظاهر كلام المصنف اطراده، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب. قيل: ولم يسمع إلا فى هذا البيت.

وإن كانت ثالثة قلبت واوا مطلقا، فتقول فى فتى وعصا فتوى وعصوى: وإنما قلبت واوا فى فتى، وإن كان أصله الياء لئلا تجتمع الكسرة، والياءات.

---

(1) قائله: هو الفرزدق، وقيل: هو لأعرابى، وقيل: لذى الرمة ـ وهو من الطويل ـ.
اللغة: (دراهم) ويروى: دنانير، ويروى: دنانيق.
الإعراب: «كيف» للتعجب ههنا، وإن كان فيه معنى الاستفهام «لنا» جار ومجرور خبر مبتدأ محذوف تقديره: وكيف لنا التلذذ بالشرب «بالشرب» متعلق بالمقدر «إن» للشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يكن» مجزوم بلم وهو من كان الناقصة «لنا» جار ومجرور خبر مقدم ليكن «دراهم» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة فى محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق «عند» منصوب على الظرفية «الحانوى» مضاف إليه «ولا نقد» عطف على قوله دراهم.
الشاهد: قوله «الحانوى» فإنه نسبة إلى الحانية تقديرا، وقلبت الياء واوا كما فى النسبة إلى القاضى قاضوى.
وقال سيبويه: والوجه الحانى ـ لأنه منسوب إلى الحانة وهى بيت الخمار.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٢٨، وسيبويه ٢/٧١، وابن يعيش ٥/١٥١، والمحتسب لابن جنى ١/١٣٤، وابن الناظم.

وقوله: وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انفِتَاحَا.

يعنى: أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبلها كما تقدم تمثيله.

واعلم أن فتح ما قبل الياء سابق على ما قبلها، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى شج[1] ونحو، فتحت عينه كما تفتح عين نمر، وسيأتى.

فإذا انفتحت قلبت الياء ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فيصير شجى مثل فتى، تقلب ألفه واوا كما قلبت ألف فتى.

فقد ظهر بهذا أن الياء لم تبدل واوا إلا بواسطة.

فإن قلت: فما وجه فتح العين فى قاض عند من قال: قاضوى، ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه.

قلت: هو نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب، قال ذلك بعض النحويين.

وقوله: .. وفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحِ وفِعِل.

يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور العين فتحت عينه فى النسب، سواء كان مفتوح الأول كنمر، أو مكسور الأول كإبل، أو مضموم الأول كدُئِل[2] فتقول فى النسب إليها: نمرى، وإبلى ودؤلى.

فإن قلت: هل الفتح فى ذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز؟

قلت: بل على سبيل الوجوب، وقد نص على ذلك فى شرح الكافية.

وأما قوله فى التسهيل: وتفتح غالبا عين الثلاثى المكسورة. فإنما أشار بقوله: غالبا إلى شذوذ قولهم فى بنى الصعق: صعقى[3] - بكسر الفاء والعين - وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا.

---

(١) شج: أى: حزين.

(٢) الدئل: أما العلم فهو الدئل بن بكر بن كنانة. وأما الجنس فهو دويبة كالثعلب.

(٣) الصعق: بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين، وهو صفة مشبهة ومعناه المغشى عليه.

قال الشيخ أبو حيان: فتح العين فى ذلك واجب لا نعلم فيه خلافا إلا ما ذكره طاهر القزوينى فى مقدمة له من أن ذلك على سبيل الجوار.

تنبيهات:

الأول: لو سميت ببعد فالقياس فى النسب إليه بعدى - بفتح العين -

الثانى: لو سميت بيزر مخفف يزأر، بالنقل ففيه وجهان.

الثالث: فهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لايغير، فاندرج فى ذلك ثلاث صور:

الأولى: ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش[1].

والثانية: ما كان أربعة أحرف متحركات نحو جنَدل[2].

والثالثة: ما كان أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب.

فالأولان لا يغيران، وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير، والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة فى تغلبى، ويحصبى، ويثربى، وفى القياس عليه خلاف، وذهب المبرد وابن السراج والرمانى ومن وافقهم إلى أنه جائز مطرد، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ.

وفى شرح الصفار ما ملخصه: أن الجمهور قالوا يجوز الوجهان، وأن أبا عمرو قال: الفتح شاذ، وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدم.

وقد ظهر بهذا أن قول الشارح: «وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان» ليس بجيد، لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان فى نحو تغلب.

وَقِيلَ فى المَرْمِىِّ مَرْمَوِىُّ ... واخْتِيرَ فِى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىُّ

(١) الجحمرش: بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم وكسر الراء - وهى العجوز الكبيرة والمرأة السمجة.

(٢) الجندل: بضم الجيم وفتحها وفتح النون وكسر الدال - وهو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة.

قد تقدم عند قوله (ومثله مما حواه احذف) أنه لافرق عند أكثر العرب بين ما ياءاه زائدتان، وبين ما إحدى ياءيه أصلية.

ونبه هنا على أن من العرب من يفرق بين النوعين فيوافق فى الأول على الحذف فيقول فى النسب إلى شافعى: شافعى، وأما النوع الثانى فلا يحذف ياءيه، بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا، فيقول فى النسب إلى مرمى: مرموى.

فإن قلت: هل يقاس على مرمى وما أشبهه؟

قلت: صرح الشارح بأنه لغة: قال: وهذه قليلة، والمختار خلافها، وهو ظاهر كلامه فى شرح الكافية. وفى الارتشاف: وشذ فى مرمى مرموى.

فإن قلت: هذا البيت متعلق بقوله: **وَمِثْلِه مِمَّا حَوَاه احْذِفْ**. فهلا قدمه كما فعل فى الكافية؟

قلت: لعل سبب تأخيره هذا ارتباط الأبيات السابقة، فكل منها أخذ بحجز تاليه، فلم يلق به غير التأخير، وليس كذلك فى الكافية.

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيه يَجِبْ ... واردُدْه واوًا إن يكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة، فإما أن تكون مسبوقة بحرف، أو بحرفين، أو بثلاثة فصاعدا، فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شىء عند النسَب، ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى، فإن كان ثانيه ياء فى الأصل لم تزد على ذلك كقولك فى حى: حيوى، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبتها واوا لأجل ياء النسب، وإن كان ثانيه فى الأصل واوا رددته إلى أصله، فتقول فى طى: طووى، لأنه من طويت. وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها.

وَعَلَمُ التثنيةِ احْذِفْ للنَّسَبْ ... ومِثْلُ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح كقولك في منْ اسمه: مسلمان أو مسلمون أو مسلمات: مسلمي، واثنان وعشرون ونحوهما من الشبيه بالمثنى والمجموع كذلك، فتقول فيهما: اثني وثنوي، وعشري وتقول في أولات: أولي.

تنبيه:

هذا الحذف إنما هو على لغة من يعرب المثنى والمجموع الذى على حده بالحرفين.

وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان، والجمع مجرى غسلين، فإنه لا يحذف، فتقول في من اسمه زيدان، على الأول زيدى. وعلى الثاني زيداني، وفي نصيبين، على الأول نصيبي، وعلى الثاني نصيبيني.

وثالثٌ من نحوِ طيِّبٍ حُذِفْ وشذَّ طائيٌّ مقولاً بالألِفْ

إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها أخرى، حذفت المكسورة كقولك في طيب: طيبي، وفي ميت ميتي.

فإن كانت الياء مفردة نحو مغيل، أو مشددة مفتوحة نحو هَبَيَّخ[1] أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهيم - تصغير مهيام مفعال من هام - لم تحذف، بل يقال في النسب إلى هذه مغيلي، وهبيخي، ومهيمي، لنقص النقل بعدم الإدغام. وبالفتح والفصل.

وقوله (وشذ طائي) يعنى أن قياسه طيئي[2] كطيي، ولكن تركوا فيه القياس فقالوا. طائي بإبدال الياء ألفا.

تنبيهات:

الأول: ذكروا أن المحذوف من طائي الياء الثانية، فإن الأولى قلبت ألفا.

---

(١) الهبيخ: كسفرجل - الرجل الذى لا خير فيه، والأحمق المسترخي، والهبيخ في لغة حمير: الغلام الممتلئ. والهبيخة: الجارية التارة الممتلئة بلغتهم أيضا.

(٢) بسكون الياء.

وقال بعض المتأخرين فيه نظر، لأن هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب، ومقتضى هذا الباب حذف الياء الثانية، وقد حذفت. قال: فوجه شذوذه أن يقال: حذفت الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا، فطائى شاذ من حيث حذف الأولى، والقياس حذف الثانية.

واعترض بأنه لو كان كذلك لم يكن القلب شاذا، وقد ذكر شذوذه فى الإعلال، فالوجه أنهم حذفوا الثانية كما ذكرنا أولا، ولكن لما كان (هذا)[1] القلب مختصا بحال النسب ذكروا شذوذه فيه.

الثانى: قال أبو سعيد فى كتابه المستوفى: وتقول فى أيم: أيمى، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل. وليس بتعليل واضح. ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسنا، وإطلاق سيبويه والنحاة يدل على أنه لا فرق بين نحو سيد وأيم.

الثالث: لا فرق بين سيد ونحوه، وبين غزيل ونحوه ـ تصغير غزال ـ فى الحذف فتقول: غزيلى. نص على ذلك غير واحد، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر.

وَفَعَلِيٌّ فِى فَعِيْلَةَ التُزِمْ وفُعَلِيٌّ فِى فُعَيلةٍ حُتِمْ

مثال فعيلة حنيفة، فإذا نسبت إليها حذفت تاؤها وياؤها، وفتحت عينها، فيقال: حنفى، ومثال فعيلة جهينة، فإذا نسب إليها حذفت تاؤها وياؤها أيضا فتقول: جهنى.

تنبيهات:

الأول: قوله (التزم وحتم) يعنى: فيما لم يشذ، ويشذ من فعيلة سليقى فى سليقة وسليمى فى سليمة الأزد، وعميرى فى عميرة كلب ـ والسليقى الذى يتكلم بأصل طبيعته معربا، قال الشاعر[2]:

---

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من الطويل ـ.

اللغة: «بنحوى» أى: منسوب إلى النحو «يلوك» من لكت الشىء فى فمى إذا علكته=

ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سُلَيْقِىٌّ أقول فأعرب

وأشذ من ذلك قولهم: عبدى وجذمى، فى بنى عبيدة وجذيمة.

لأن ما تقدم رجوع إلى أصل مرفوض - وأما الضم فلا وجه له.

وشذ من فعيلة ردينى فى ردينة وحزينى فى حزينة - وهو من أسماء البصرة.

الثانى: لو سمى باسم شذت العرب فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس.

الثالث: ما ذكر من أنه يقال فى فعيلة فعلىّ، وفى فعيلة فعلى له شرطان:

الأول: عدم التضعيف، والثانى: ألا تعتل العين، واللام صحيحة. وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين.

وألحقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا مِنَ المثالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

يعنى بالمثالين فعيلة وفعيلة، فإذا عريا من التاء وصارا على فعيل وفعيل، وقصد النسب إليهما، فإما أن يكونا معتلى اللام أو صحيحى اللام.

فإن كانا معتلى اللام ألحقا بفَعيلة وفُعيلة فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا فيقال فى عدى وقصى: عدوى وقصوى. كما يقال فى غنية وأمية: غنوى وأموى.

=«سليقى» نسبة إلى السليقة: وهى الطبيعة. يقال: فلان يتكلم بالسليقة أى: بطبيعته لا عن تعلم. «فأعرب» فأبين.

الإعراب: «لست» ليس فعل ماض ناقص والتاء اسمه «بنحوى» الباء حرف جر زائد ونحوى خبر ليس «يلوك» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «لسانه» مفعول به والهاء مضاف إليه، والجملة فى محل جر صفة «ولكن» للاستدراك «سليقى» خبر مبتدأ محذوف، أى: ولكن أنا سليقى «أقول» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «فأعرب» الفاء عاطفة وأعرب فعل مضارع والفاعل ضمير والجملة عطف على جملة أقول، والجملتان كاشفتان معنى سليقى.

الشاهد: «سليقى» فإن القياس فيه سلقى - بدون ياء - لأنه نسبة إلى السليقة وهى الطبيعة، وفى النسبة إليه تحذف الياء والهاء كما فى حنيفة حنفى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٣٢، وفى شرح الشافية ٢/٢٨.

فإن قلت: هل إلحاق عدى وقصى بما ختم بالتاء واجب أم جائز.

قلت: صرح فى الكافية بأن ذلك واجب، وصرح به الشارح أيضا، وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحذف والإثبات، ولم يذكر سيبويه فى عدى إلا الحذف. وذكر فيه الفارسي: وجهى عدى، ونقل عن يونس: الإثبات فى عدى فتقول: عَدِيِّيّ.

تنبيه:

استثنى بعضهم من فعيل ما كان نحو كُسَيّ تصغير كساء، فإن النسب إليه كُسَيِّي - بياءين مشددتين - قال: ولا يجوز غيره، وأجاز بعض النحويين كُسَوِى. وإن كانا صحيحى اللام فالمطرد فيهما عدم الحذف كقولهم فى عَقِيل وعُقيل: عُقَيلى وعَقيلى هذا مذهب سيبويه، وهو مفهوم قوله (معل لام) وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما، فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك، وهو قولهم قرشى وهذلى وصبرى فى بنى صبير - وفقمى - فى بنى فقيم كنانة، وأما فقيم دارم فلم يشذوا فيه - وملحى - فى مليح خزاعة، وأما مليح سعد فلم يشذوا فيه، وقومى فى قويم، وسلمى فى سليم، وقالوا فى ثقيف ثقفى.

ووافق السيرافى المبرد وقال: الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدا فى لغة أهل الحجاز، قيل: وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة، إذ سمع الحذف فى فعيل كثيرا، ولم يسمع فى فعيل إلا فى ثقيف، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر.

وتَمَّموا مَا كَانَ كالطَّوِيلَه وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَه

يعنى: أن ما كان من فَعيلة وفُعيلة معتل العين صحيح اللام، نحو طويلة[1] ونويرة[2] أو مضاعفا نحو جَليلة وقُديدة، فإنه ينسب إليه على لفظه متمما، فتقول: طويلى ونويرى، وجليلى، وقديدى، فرارا من تحريك حرف العلة فى المعتل، ومن اجتماع المثلين فى المضاعف.

---

(١) الطويلة: فى القاموس: أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة.

(٢) والنويرة: فى القاموس: أن نويرة اسم لناحية فى مصر.

تنبيهات:

الأول: من هذا البيت يؤخذ الشرطان المشار إليهما فيما مضى.

الثاني: الشرطان معتبران فى فُعيلة وفَعيلة كليهما، ولا أثر لخصوصية المثال.

الثالث: لم يذكر الشارح فى فعيلة - بضم الفاء - إلا شرطا واحدا - وهو عدم التضعيف، وقال فى فعيلة - بالفتح - إن لم يكن معتل العين، ولا مضاعفا، فأخل فى فعيلى بشرط. وأطلق فى قوله: إن لم يكن معتل العين، وكان ينبغى أن يقول: صحيح اللام، لأن الشرط عدم مجموع الأمرين، ليحترز بذلك من نحو طوية وحيية، فإنه يقال فيهما طووى وحيوى.

الرابع: لم يذكر الناظم هنا فعولة نحو شنوءة[1] والنسب إليها فعلى كالنسب إلى حنيفة فيقال: شنئى - بالشرطين المذكورين، هذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد والأخفش إلى أن النسب (إلى)[2] ذلك على لفظه. فيقال فى حمولة حمولى.

وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموما، فتقول: حملى.

والصحيح مذهب سيبويه، لورود السماع فى شنوءة، وفى الغرة: نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش، وهو وهم.

فإن قلت: كيف جعل سيبويه ذلك قياسا، ولم يرد غير هذه اللفظة؟

قلت: لأنه لم يرد ما يخالفها، وهذا معنى قول بعضهم لأنها جميع ما سمع، فإن اعتلت عين فعولة نحو قوولة، أو كان مضاعفا نحو ضرورة لم تحذف منه الواو. وفعولة المعتل اللام نحو عدوة كشنوءة فى حذف الواو، فتقول: عدوى، خلافا للمبرد، أنه يقول عدوى على لفظه، وتقدم أن مذهبه فى شنوءة كذلك.

---

(١) شنوءة: حى من اليمن، سميت كذلك لشنآن بينهم.
(٢) أ، جـ - وفى ب (وفى).

وأما فعول ـ بغير تاء ـ فينسب إليه على لفظه باتفاق، فتقول فى سلول وعدو: سلولى وعدوى.

وهَمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَالُ فِى النَّسَبْ   مَا كَانَ فِى تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

حكم الهمزة الممدودة فى النسب كحكمها فى التثنية، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا، كقولك فى حمراء حمراوى. وإن كانت أصيلة سلمت، كقولك فى قراء قراءان[1]، فتقول فى النسب إليه قرائى، وإن كانت بدلا من أصل أو للإلحاق فوجهان، كقولك فى كساء وعلباء [2] كساءان وعلباءان، وإن شئت كساوان وعلباوان. (فتقول فى النسب إليهما كسائى وعلبائى وكساوى وعلباوى)[3].

تنبيهات:

الأول: مقتضى كلامه هنا أن الأصلية تتعين سلامتها، وصرح بذلك الشارح، فقال: وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم، وذكر فى التسهيل فيها الوجهين، وقال: أجودهما التصحيح.

الثانى: قال فى شرح الكافية: ما شذ فى التثنية نحو كسايين، فلا يقاس عليه فى النسب:

وانسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا   رُكِّبَ مَزْجًا.........

المركب أربعة أقسام: إسنادى، وشبيه به، ومزجى، وإضافى.

أما الإسنادى والشبيه به فينسب إلى صدره، مثال الإسنادى تأبط شرا فتقول فيه تأبطى.

ومثال الشبيه به لولا وحيثما ـ مسمى بهما ـ فتقول فيهما لوى ـ بالتخفيف ـ وحيى. وقياس النسب إلى كنت كونى ـ برد الواو لزوال سبب حذفها، وقالوا:

(١) القراء: بضم القاف وتشديد الراء مع المد ـ المتنسك.
(٢) العلباء: عصب عنق البعير.
(٣) أ.

كنتى، وكنتنى - بزيادة نون - وكلاهما شاذ، وأجاز الجرمى النسب الثانى فتقول: شرى فى تأبط شرا.

تنبيه:

قوله (وانسب لصدر جملة) أجود من قوله فى التسهيل «ويحذف لها - يعنى ياء النسب - عجز المركب» لأنه لايقتصر فى الحذف على العجز، بل يحذف ما زاد على الصدر، فلو سميت بخرج اليوم زيد، قلت: خرجى.

وأما المزجى ففى النسب إليه خمسة أوجه:

الأول: مقيس اتفاقا، وهو النسب إلى صدره، فتقول فى بعلبك بعلى، وكذا حكم خمسة عشر، فتقول: خمسى.

الثانى: أن ينسب إلى عجزه، فتقول: بكى، وهذا الوجه أجازه الجرمى ولا يجيزه غيره، ولم يسمع إلى العجز مقتصرا عليه.

الثالث: أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما، فتقول: بلعى، بكى، وهذا أجازه قوم منهم أبو حاتم[1] قياسا على قول الشاعر[2]:

تزوجتها رامية هرمزية ....

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستانى من ساكنى البصرة كان إماما فى علوم القرآن واللغة والشعر. قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين وصنف إعراب القرآن، والمقصور والممدود، والإدغام وغير ذلك.
توفى سنة خمسين أو خمس وخمسين أو أربع وخمسين أو ثمان وأربعين ومائتين.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل -.
وعجزه: .... بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق
الإعراب: «تزوجتها» فعل وفاعل ومفعول - والضمير فى تزوجتها يرجع إلى امرأته «رامية هرمزية» نصب على الحال.
«بفضل» جار ومجرور متعلق بقوله تزوجتها «الذى» مضاف إليه «أعطى» فعل ماض «الأمير» فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول «بن الرزق» جار ومجرور متعلق بأعطى.
الشاهد: قوله «رامية هرمزية» فإنه نسبة إلى «رام هرمز» بلدة من نواحى خوزستان، فالشاعر نسب إلى المركب المزجى بإلحاق ياء النسب بكل جزء من جزءيه.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٣٦، وشرح الشافية ٢/٧٢، والمقرب لابن عصفور ٨٣.

وظاهر كلام أبى الحسن فى الأوسط موافقته.

الرابع: أن ينسب إلى مجموع المركب فقالوا: بعلبكى.

الخامس: أن يبنى من جزءى المركب اسم على فعلل وينسب إليه، قالوا فى حضرموت: حضرمى. وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم فى ذلك خلافا.

وأما الإضافى فقد نبه عليه بقوله:

.... وَلِثمَان تَمَّمَا

إضـــافةٌ مبدوءةٌ بابْنٍ أَوَ ابْ أَوْ مَالَه التعريفُ بالثانى وَجَبْ

فِيمَا سِوَى هذَا انْسُبَنْ للأولِ ما لم يُخَفْ لَبسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

وحاصله أن المركب تركيب إضافة ينسب إلى عجزه فى أربعة مواضع:

الأول: ما كان مبدوءا بابن، نحو ابن الزبير، فتقول: زبيرى.

الثانى: ما كان كنية وإليه الإشارة بقوله (أو اب) فتقول فى أبى بكر: بكرى.

الثالث: (ما تعرف)[1] صدره بعجزه، ومثله الشارح بغلام زيد، فتقول: زيدى.

الرابع: ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الأشهل وعبد مناف، فتقول فيهما: أشهلى ومنافى.

وما سوى هذه المواضع ينسب فيه للصدر كقولك فى امرئ القيس: امرئى ومرئى.

تنبيهات:

الأول: ظاهر كلامه فى الكافية وشرحها أن المبدوء بابن من قبيل ما تعرف به الأول بالثانى. قال فى شرحها: وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا وكان معرفا صدره بعجزه، أو كان كنية حذف صدره ونسب إلى عجزه، كقولك فى ابن

---

(١) أ ـ وفى ب جـ (ما كان تعرف).

الزبير: زبيرى، وفى أبى بكر: بكرى، انتـهى ـ وكذا قال الشارح، إلا أنه زاد فى المثل غلام زيد، وعلـى هذا فقول الناظم، (أو مـاله التعريف بالـثانى) من عطف العام على الخاص، لاندراج المصدر بابن فيه.

وفى تمثيل الشـارح بغلام زيد نظر، لأنهم يعنون بالمضاف هنا مـا كان علما غالبا لا مثل غـلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفـرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غـلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قـبيل النسب إلـى المفـرد لا إلى المضاف، وإن أراد غـلام زيد مجعـولا علما فليس من قبـيل ما تعرف فـيه الأول بالثانى، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس. والله أعلم.

والثانى: شذ بناء فعلل، من جزءى الإضافى منسوبا إليه، كما شذ ذلك فى المركب المزجى، والمحـفوظ من ذلك تيـملى، وعـبدرى، ومـرقسى وَعَـبْقَـسِيّ، وعـبشـمى، فى تيم اللات، وعـبـد الدار، وامـرئ القيس ابن حـجـر الكندى، وعبدالقيس، وعبد شمس.

واجْبُـرْ بِرَدِّ اللامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَوَازًا إن لَمْ يَكُ رَدُّه أُلِفْ

فِى جَمْعَى التَّصحيح أو فى التَّثنيه وحقُّ مجبور بــهذِى تَوْفِيَه

إذا نسب إلى الثـلاثى المحـذوف، لم يخل من أن يكون مـحذوف الفـاء أو العين أو اللام.

فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى.

وإن كان مـحذوف اللام فإما أن يجـبر فى التثنية كـأب وأخ، أو فى الجمع بالألف والتاء كعضة وسنة، أو لا، فإن جبر فيهما وجب جبره فى النسب فتقول: أبوى وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف فى المحذوف، فهذا ونحوه يجب جـبره، لأنه جبـر فى التثنيـة والجمع بالألف والتاء كـقولك: أبوان وأخوان، وعضوات وسنوات، أو عضهـات وسنهات على الوجهين، وإن لم يجبر فى التثنـية ولا فى الجمع بالألف والتـاء لم يجب جبـره فى النسب بل يجوز فـيه الأمران نحو حر وغـد وشفة وثبة فيجوز فى النسب إليهـا، حرى وغدى وشفى، وثبى ـ بالحذف ـ وحـرحى، وغدوى، وشـفهى، وثبـوى ـ بالرد ـ والمحذوف من الحر ـ الحاء ـ ومن غد ـ الواو ـ ومن شفة الهاء ـ ومن ثبة ـ الياء.

تنبيهات:

الأول: ما ذكرته واضح فهمه من كلام الناظم، إلا أن ذكره لجمعى التصحيح فيه نظر، إذ لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر، وقد اقتصر فى التسهيل على الجمع بالألف والتاء.

والثانى: أطلق فى قوله:

جوازا ان لم يك رده ألف

وهو مقيد بألا تكون العين معتلة، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح، احترازا من نحو شاة، وذى بمعنى صاحب، فتقول فى شاة: شاهى، وعلى أصل الأخفش شوهى، وقد حكى أنه رجع عنه وسيأتى بيانه، وفى ذى: ذووى اتفاقا، لأن وزنه عند الأخفش فعل كمذهب سيبويه.

الثالث: إذا نسب إلى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول: يدان ودمان، ووجب الرد عند من يقول: يديان ودميان.

الرابع: إذا نسب إلى ماحذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة، وألا يجبر وتستصحب، فتقول فى ابن واسم: بنوى وسموى. على الأول. وابنى واسمى على الثانى.

الخامس: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون. وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول فى يد ودم وغد وحر ـ على مذهب الجمهور: يدوى، ودموى، وغدوى، وحرحى بالفتح ـ وعلى مذهب الأخفش: يديى، ودميى، وغدوى، وحرحى ـ بالسكون ـ لأنه أصل العين فى هذه الكلمات، والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع: قالوا: فى غد: غدوى، وحكى عن أبى الحسن أنه رجع فى الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعا عن العرب.

وَبِأَخٍ أُخْتًا وبابنٍ بِنْتَا ... أَلْحِقْ ويُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا



اختلف فى النسب إلى أخت وبنت. قال الخليل وسيبويه كالنسب إلى أخ وابن - بحذف التاء وبرد المحذوف، تقول: أخوى وبنوى، كما تقول فى المذكر، وقال يونس: ينسب إليهما على لفظهما ولاتحذف التاء، فتقول: أختى وبنتى، لأن التاء فيهما للإلحاق.

وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنت - بإثبات التاء، وهو يقول به، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم، بخلاف بنت وأخت، لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة وفى منت فى الوقف خاصة.

تنبيهات:

الأول: حكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهى: ثنتان، وكلتا، وذيت، وكيت، فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها، فتقول: ثنوى، وكلوى، وذيوى، وكيوى، وعلى مذهب يونس تقول: ثنتى، وكلتى أو كلتوى، وذيتى، وكيتى. وذكر بعضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس: كلتى وكلتوى وكلتاوى كالنسب إلى حبلى بالأوجه الثلاثة.

الثانى: ذهب الأخفش فى أخت وبنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته، فتقول: أخوى وبنوى وكلوى وثنوى، وقياس مذهبه فى كيت وذيت - إذا رد المحذوف - أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حى، فتقول: كيوى وذيوى.

الثالث: قد اتضح مما سبق أن أختا وبنتًا حذفت لامهما، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه، فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة، وإنما حذفت فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث، وإن لم تكن متمحضة للتأنيث. وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت، وأن الألف للتأنيث، وعلى هذا ينبنى ما سبق، وذهب الجرمى إلى أن التاء زائدة، والألف لام الكلمة، ووزنه فِعْتَل، وهو ضعيف، لأن التاء لا تزاد وسطا، فإذا نسب إليه على مذهبه قلت: كِلَتوى: وقيل: إن التاء بدل من الواو، والأصل كلوى. فإذا نسب إليه على هذا القول قلت: كلتى، هكذا ذكر بعضهم.

والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين أن التاء فى كلتا بدل من الواو التى هى لام الكلمة ووزنها فعلى، وصرح ابن الحاجب فى شرح المفصل بأن أصل كلتا عند سيبويه كلوى، ووزنه فعلى أبدلت الواو إشعارا بالتأنيث تاء، وإذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب إليه كلتى كما تقدم عن بعضهم، وأيضا فلا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه، لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح، والإلزام أن يقال فى نحو «ماء» محذوف اللام، والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت، والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا، ولايمتنع أن يقال: هى بدل من الواو، إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت: إنها بدل من لام الكلمة، وأما إن أريد البدل الاصطلاحى فلا، لأن بين الإبدال والتعويض فرقا يذكر فى موضعه.

الرابع: النسب إلى ابنة ابنتى وبنوى كالنسب إلى ابن اتفاقا، إذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت.

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِيْنٍ كَلاَ وَلاَئِي

إذا نسب إلى الثنائى وضعا، فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه، فتقول فى كم: كَمِىّ، وكَمِّىّ، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واوا فتقول فى: كى ولو: كيوى ولووى، لأن كى لما ضعف صار مثل حى، ولو لما ضعف صار مثل الدو[1]، وإن كان ألفا ضوعفت وأبدل مضعفها همزة، فتقول فيمن اسمه لا: لائى، وإن شئت أبدلت الهمزة واوا، فقلت: لاوى.

تنبيه:

إذا نسب إلى اللات - اسم الصنم - قلت: لائى، ولاوى: كما ينسب إلى

(١) الدو - بفتح الدال وتشديد الواو - وهو الفلاة الواسعة، وقيل الأرض المستوية، وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها.

لا. لأن تاءه تحذف ولايدرى ما لامه فعومل معاملة لا، هذا مذهب سيبويه. ومن زعم أن لامه هاء. وأن أصله ليه قال: لاهى، كما تقول: شاهى

وإن يكُنْ كَشيَةٍ مَا الفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وفَتْحُ عَيْنِه الْتُزِمْ

تقدم الكلام على محذوف اللام، وذكر فى هذا البيت محذوف الفاء، ولايخلو محذوف الفاء من أن تكون لامه صحيحة كعدة أو معتلة كشية[1] فإن كانت صحيحة لم يجبر فتقول فى النسب إلى عدة، عدى، وإن كان معتل اللام جبر برد فائه، فتقول فى شية وشوى، على مذهب سيبويه لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقا ويعامله معاملة المقصور، وتقول على مذهب أبى الحسن: وشيى - برد أصله - وجزم هنا بمذهب سيبويه.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام؟

قلت: من قوله (كشية).

تنبيه:

بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه، وهو محذوف العين، فتقول المحذوف العين إن كانت لامه صحيحة لم يجبر، كقولك فى: سه ومذ - مسمى بهما - سهى ومذى. كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، وهو مقيد بألا يكون من المضاعف، نحو رب - المخففة - بحذف الباء الأولى - إذا سمى بها ونسب إليها، فإنه يقال: ربى - برد المحذوف - نص عليه سيبويه، ولا يعرف فيه خلافا، وإن كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى - مسمى بهما-جبر، فتقول فيهما: المرئى واليرئى - برد المحذوف.

والواحدَ اذْكُرْ ناسباً لِلجَمْعِ إِن لَمْ يُشَابِه واحداً بِالوَضْعِ

---

(١) الشية: العلامة، وكل لون يخالف معظم اللون - من الفرس وغيره - وأصل شية - وشى، حذفت الواو ونقلت حركتها إلى الشين وزيدت تاء التأنيث عوضا عن الواو المحذوفة.

الجمع ثلاثة أقسام: قسم أهمل واحده كعباديد[١]، وقسم له واحد شاذ كملامح، فإن واحده لمحة، وقسم له واحد قياسي.

فالأول: ينسب إليه بلفظه فتقول: عباديدى.

(والثانى فيه خلاف. ذهب أبوزيد إلى أنه كالأول فينسب إلى لفظه، فتقول ملامحى)[٢].

وحكى أن العرب قالت فى المحاسن: محاسنى، وغيره ينسب إلى واحده، وإن كان شاذا، فيقول فى النسب إلى ملامح: لمحى.

والثالث: إذا غلب نسب إلى لفظه فتقول فى الأنصار والأبناء، وهم قوم من أبناء فارس: أنصارى وأبنائى؛ وإن لم يغلب نسب إلى واحده. فتقول فى فرائض وكتب وقلانس: فرضى وكتابى وقلنسى، وقول الناس: فرائضى وكتبى وقلانسى. خطأ، وقد أجاز ذلك قوم، وذهبوا فى قمرى إلى أنه منسوب إلى الجمع من قولهم: طيور قمر، وكذا دبسى منسوب عندهم إلى طيور دبس، وهو عند غيرهم منسوب إلى القمرة ـ وهى البياض ـ وإلى الدبسة، ويحتمل أن يكونا مما بنى على ياء مشددة نحو كرسى:

هذا (التقسيم)[٣] فى الجمع الباقى على جمعيته، فإن سمى به نسب إلى لفظه، لأنه صار واحدا، كقولك فى كتاب وأنمار ومدائن ومعافر: كلابى وأنمارى ومعافرى.

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد ـ علم على بطن من أسد ـ فقالوا: الفراهيدى على اللفظ، والفرهودى، نسبا إلى واحده لأمن اللبس، إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود.

فإن قلت: إن كلام الناظم هنا لا يفى بهذا التفصيل؟

قلت: قوله (إن لم يشابه واحدا) يمكن أن يجعل شاملا لثلاثة أنواع:

---

(١) العباديد: الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه.

(٢) أ.

(٣) أ، جـ ـ وفى ب (الحكم).

أولها: نحو أنمار مما جعل علما.

والثانى: نحو أنصار مما غلب فصار كالعلم.

والثالث: نحو عباديد مما أهمل واحده؛ لأنه بسبب إهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له، وإذا كان كلامه شاملا لهذه الثلاثة فهو واف بالمطلوب لأن حاصله حينئذ أن الجمع لا ينسب إلى لفظه، بل إلى واحده إلا فى ثلاثة مواضع، وهو صحيح.

تنبيه:

إذا نسب إلى نحو تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل: تمرى، وأرضى، وسنهى أو سنوى، على الخلاف فى لامه، وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العين فى الأولين، وكسر الفاء فى الثالث.

ومَعَ فَاعِلٍ وفَعَّالٍ فَعِلْ ... فِى نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ

يستغنى عن ياء النسب بصوغ فاعل إن قصد صاحب الشىء، كقولهم: لابن وتامر أى: صاحب لبن وتمر، وبفعّال إن قصد الاحتراف، كقولهم: بزاز وعطار، وقد يقوم أحدهما مقام الآخر، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك فى معنى حواك، لأنه من الحرف؛ ومن عكسه قول امرئ القيس(1):

---

(1) قائله: هو امرؤ القيس الكندى يصف رجلا بلغه أنه توعده. وهو من الطويل ـ.
اللغة: «فيطعننى» ـ بضم العين من باب نصر، وقيل: بفتحها «بنبال» بصاحب نبل ـ وهى السهام العربية ولا واحد لها من لفظها «النابل» الذى يبرى السهام.
المعنى: أن هذا الشخص الذى يتوعدنى لا أبالى به، لأنه ليس من أهل السلاح والحرب.
الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «بذى» الباء حرف زائد وذى خبر ليس «رمح» مضاف إليه «فيطعننى» الفاء فاء السببية ويطعن فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به ليطعن «به» متعلق بيطعن «وليس» الواو عاطفة وليس فعل ماض ناقص واسمه ضمير مبستتر فيه «بذى» الباء حرف جر زائد، وذى خبر ليس «سيف» مضاف إليه «وليس» فعل ماض ناقص واسمه ضمير مستتر فيه «بنبال» الباء حرف جر زائد ونبال خبر ليس.
الشاهد: قوله «بنبال» حيث استعمل فى الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٤٥، وابن هشام ٤/١٧، وابن الناظم، وسيبويه ٢/٩٢، وابن يعش ٦/١٤، والمقتضب ٣/١٦٢.

وليس بذى رمحٍ فيطعنُنى به وليس بذى سيفٍ وليس بنبالِ

أى: وليس بذى نبل.

قال المصنف: وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾[1].

أى: بذى ظلم.

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك، قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت ـ وهى الأكسية ـ عطار وعطرى، وبتات وبتى.

وقد يستغنى عن ياء النسب بفَعِل بمعنى صاحب كذا، كقولهم: رجل طَعِم ولبَسِ وعَمِل بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل، أنشد سيبويه[2]:

لست بلَيْلىّ ولكنى نَهِر ....

أى: عامل بالنهار.

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من الرجز ـ .

وعجزه: .... لا أدلج الليل ولكن أبتكر

اللغة: «بليلى» منسوب إلى الليل ـ أى: لا أعمل فيه «نهر» أى: أعمل بالنهار «أدلج الليل» أسير فيه والدلج: السير من آخر الليل «أبتكر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: أنه لا يستطيع العمل بالليل، ولكنه يزاول عمله بالنهار، ولا يسير بالليل، إنما يقومَ مبكرا ليدرك النهار من أوله. حيث النشاط، وقد يكون المراد: أنه ليس من اللصوص الذين يزاولون عملهم بالليل وفى الظلام ـ بعيدين عن أعين الرقباء ـ ولكنه ممن يكدحون بالنهار لجلب رزقهم.

الإعراب: «لست» ليس واسمها «بليلى» الباء حرف جر زائد وليلى خبر ليس «ولكنى» حرف استدراك والياء اسمه «نَهِر» خبر لكن «لا» نافية «أدلج» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «الليل» منصوب على الظرفية «ولكن» حرف استدراك «أبتكر» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله «نَهِر» حيث جاء على بناء فَعِل ـ بفتح فكسر ـ وهو يريد النسب.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٤٥، وابن هشام ١٧٨/ ٤، وابن عقيل ٣٧٧/ ٢، وابن الناظم، وسيبويه ٩١/ ٢.

تنبيهان:

الأول: قد يستغنى أيضا عن ياء النسب بمفعال، كقولهم امرأة معطار - أى: ذات عطر - ومفعيل. كقولهم ناقة محضير، أى: ذات حضر، وهو الجرى.

الثانى: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيرا، هذا مذهب سيبويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصاحب الفاكهة فكاه، ولا لصاحب البر برار، ولا لصاحب الشعير شعار، والمبرد يقيس هذا.

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مقرّرَا   على الَّذِى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

يعنى: أن ما جاء من النسب مخالفا للأقيسة المتقدم ذكرها، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وبعضه أشذ من بعض، فمن قولهم فى النسب فى البصرة: بِصرى - بكسر الباء - وإلى الدهر: دُهرى - بضم الدال - وإلى مرو: مروزى، وإلى الرى: رازى.

ومن ذلك قولهم: عميرى من عميرة كلب، وقد تقدمت أمثلة منه أثناء الباب.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختيارى، وهو غير الذى يكون استثباتا وإنكارا وتذكرا وترنما، وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة فى الحسن والمحل، وستأتى مفصلة إن شاء الله تعالى.

تَنوِينًا إِثْرَ فَتْحٍ اجعَلْ أَلِفَا　　　وَقْفًا وتِلْو غيرِ فتحٍ احْذِفَا

فى الوقف على المنون ثلاث لغات:

الأولى: وهى الفصحى ـ أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة، كقولك: رأيت زيداً، وهذا زيدْ، ومررت بزيد.

والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا، وذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيد والكوفيون، ونسبها المصنف إلى ربيعة.

قال فى الإفصاح: والجماعة يرون أن هذا مما جاء فى الشعر، ولا يجوز فى الكلام.

والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزد، وقيده غيره بأزد السراة.

وزعم أبو عثمان أنها لغة قوم من أهل اليمن ليسوا فصحاء واقتصر هنا على الفصحاء.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله (إثر فتح) فتحة الإعراب، نحو: رأيت زيدا، وفتحة البناء نحو: أيها وويها، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور.

الثانى: يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء (نحو قائمة)[1]؛ فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، وهذا لغة من يقف بالهاء وهى الشهيرة، وأما من وقف

(١) ب.

بالتاء فبعضهم يجريها مجرى سائر الحروف، فيبدل التنوين ألفا؛ فيقول: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير.

الثالث: المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو رأيت فتى، وفى هذه الألف ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها بدل من التنوين فى الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا، وهو مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا، لأنه تنوين بعد فتحة.

والثانى: أنها الألف المنقلبة فى الأحوال الثلاث، وأن التنوين حذف؛ فلما حذف عاد الألف، وهو مروى عن أبى عمرو والكسائى والكوفيين، وإليه ذهب (ابن كيسان والسيرافى، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب)[1] المصنف فى الكافية، قال فى شرحها: ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك. انتهى.

ومثال الاعتداد بها رويا قول الشاعر[2]:

---

(١) أ، جـ.

(٢) قائله: هو الشماخ ـ واسمه معقل بن ضرار ـ وهو من الرجز ـ.

وتمامه: وخيرهم لطارق إذا أتى
ورب ....
صادف زادا وحديثا ما اشتهى.

اللغة: «إنك يابن جعفر» يخاطب به عبدالله بن جعفر محمد الصادق رضى الله عنه «سرى» أى: ليلا لأن السرى لا يكون إلا ليلا.

الإعراب: «إنك» إن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها «يا» حرف نداء «بن» منادى «جعفر» مضاف إليه ويابن جعفر جملة ندائية معترضة «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الفتى» فاعل مرفوع بالضمة المقدرة والجملة فى محل رفع خبر إن.

«ورب» حرف جر شبيه بالزائد «ضيف» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

«طرق» فعل ماض والفاعل ضمير «الحى» مفعول به والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ، «سرى» موضع ظرف واسم الزمان محذوف معه وهو كقولك جئتك مقدم الحاج أى: وقت قدوم الحاج.

الشاهد: قوله «سرى» فإنه منون وهو مقصور والمقصور المنون يوقف عليه بالألف نحو رأيت فتى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٤٩، وشرح الشافية ٢/٢٣٨، وابن يعيش ٩/٧٦.

إنَّكَ يَابْنَ جَعْفرٍ نِعْمَ الفتَى ......

إلى قوله:

ورُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرًى ......

والثالث: اعتباره بالصحيح؛ فالألف فى النصب بدل من التنوين، وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم.

قيل: وهو مذهب معظم النحويين، وإليه ذهب أبو على فى غير التذكرة، وذهب فى التذكرة إلى موافقة المازنى.

واحْذفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضطرارِ صِلَةَ غيرِ الفتْحِ فى الإضْمَارِ

إذا وقف على هاء الضمير الموصولة حذفت صلتها إن كانت مضمومة أو مكسورة نحو: لَهْ وبِهْ، يحذف الواو والياء وتقف على الهاء ساكنة وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الألف ولم تحذف.

واحترز بقوله (فى سوى اضطرار) من وقوع ذلك فى الشعر، وإنما يكون ذلك آخر الأبيات، وذكر فى التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحة إلى ما قبله، اختيارا، كقول بعض طيئ «والكرامة ذات أكرمكم الله بهْ» يريد بها[1] واستشكل قوله «اختيارا» فإنه يقتضى جواز القياس عليه، وهو قليل.

وأَشْبَهَتْ إذًا مُنَوّنًا نُصِبْ فَألِفًا فِي الوقفِ نُونُها قُلِبْ

اختلف فى الوقف على إذًا، فذهب الجمهور (إلى)[2] أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن، ونقل عن المازنى والمبرد، واختلف النحويون أيضا فى رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت فى المصحف، ونسب هذا القول إلى المازنى، وهو مخالف لما نقل عنه أولا.

(١) فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الباء.

(٢) ب، جـ.

والثانى: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثرون، وعن المبرد: اشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف، لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين فى الحروف.

والثالث: التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء. وقال ابن عصفور: الصحيح كتبها بالنون (لأنها يوقف عليها عنده بالنون)[1] وللفرق بينها وبين إذا الظرفية، ولا إشكال أن من وقف عليها بالنون يكتبها بالنون.

وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالألف.

فإن قلت: إذا فرعت على الوقف بالألف فالقياس أن تكتب بالألف، لأن الأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، فلا وجه لقول من يكتبها بالنون، ويقف (عليها)[2] بالألف.

قلت: بل له وجه ظاهر وهو التفرقة بينها وبين إذا الظرفية، ألا ترى أن نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفا بغير خلاف.

وقد فصلوا فى رسمها فقالوا: تكتب بالألف إن لم تلبس نحو «لنسفعا»[3] وبالنون إن التبست نحو: اضربن ولا تضربن، إذ لو كتبت بالألف فى مثل هذا لالتبست بألف الاثنين.

وَحَذْفُ يَا المنقوصِ ذِى التنوينِ مَا   لَمْ يُنْصَبَ أوْلَى مِنْ ثُبوتٍ فاعْلَمَا

إذا وقف على المنقوص المنون، فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف، ويجوز الوقف برد الياء، وبه قرأ ابن كثير فى بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿ولكل قوم هادى﴾[4].

(١) أ، جـ.
(٢) ب.
(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق.
(٤) من الآية ٧ من سورة الرعد.

وكل هذا ظاهر من البيت، وأما غير المنون فسيأتى.

تنبيهات:

الأول: فى هذا البيت إطلاق يقيده تاليه.

الثانى: فهم من قوله (ما لم ينصب) أن المنصوب المنون لا حذف فيه، لأن ياءه تحصنت بألف التنوين، وحكى الأبدى: أن من العرب من يقف عليها بحذف التنوين، وعلى ذلك بنى المتنبى قوله[1]:

الا اذّن فما أذكَرْتَ نَاسى ....

الثالث: لم يختلفوا فى أن الحذف من المنون غير المنصوب أكثر ولكن اختلفوا فى الأقيس.

فقال الفارسى: الحذف لأن فيه عدم الاعتداد بالعارض، وقال بعضهم: الإثبات قياسا على ألف المقصور.

وَغَيْرُ ذِى التَّنْوينِ بالعكسِ وَفِى ... نَحْوِ مُرِ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِى

يعنى أن المنقوص غير المنون يجوز فيه الوجهان، ولكن المختار فيه الإثبات بعكس المنون، فالأجود أن يقال: هذا القاضى ومررت بالقاضى، وقد يقال: هذا القاض ومررت بالقاض، هذا مفهوم كلامه، وهو غير محرر، وتحرير ذلك أن يقال: المنقوص غير المنون أربعة أنواع:

الأول: ما سقط تنوينه لدخول أل، فهذا إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو: رأيت القاضى فيوقف عليه بإثبات الياء قولا واحدا، وينبغى لمن قدر فتحة

---

(١) قائله: هو أحمد بن الحسين المتنبى، وكان سيف الدولة بن حمدان يشرب فأذن المؤذن فوضع سيف الدولة القدح من يده، وقال المتنبى هذا البيت والذى بعده.

وتمامه: ولا لينت قلبا وهو قاسى

ولا شغل الأمير عن المعالى ... ولا عن حق خالقه بكاسى ـ وهما من الوافر ـ

الإعراب: «الا» كلمة للتنبيه «أذن» جملة من الفعل والفاعل المستتر «فما» الفاء لربط الجواب وما نافية «أذكرت» فعل وفاعل «ناسى» مفعول به لأذكرت.

الشاهد: قوله (ناسى) لأن القياس فيه ناسيا، وهذا للتمثيل، وإلا فالمتنبى لا يحتج به.

الياء بالنصب أن يقف بالوجهين، وإن كان مرفوعا نحو: هذا القاضى أو مجروراً نحو مررت بالقاضى، ففيه الوجهان، والمختار الإثبات، كما ذكر، وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم.

والثانى: ما سقط تنوينه للنداء نحو (ياقاض) فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبويه مذهب يونس، لأن النداء محل حذف.

ورجح غيره مذهب الخليل، لأن الحذف مجاز، ولم يكثر فيرجح بالكثرة.

والثالث: ما تسقط تنوينه لمنع الصرف نحو (رأيت جوارى) نصبا، فيوقف عليه بإثبات الياء، كما تقدم فى المنصوب.

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة نحو (قاضى مكة) فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنون، قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز فى المنون.

وبنوا على ذلك فرعا، وهو أن ما سقط نونه للإضافة، إذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد، فإذا وقفت قلت: قاضون لزوال سبب حذفها.

فأما وقف القراء على قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[1] بحذف النون، فاتباع الرسم.

قلت: وفى هذا نظر.

وقد علم مما تقدم أن كلام الناظم معترض من وجهين:

أحدهما: أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحدا.

والآخر: أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات، كما ذكر ذلك فى الكافية.

وقوله: .. وفى .. نحو مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليا اقتُفِى

يشير به إلى أن ما كان من المنقوص محذوف العين نحو مر ـ اسم فاعل من

(١) من الآية ١ من سورة المائدة.

أرأى[1] يرئى أصله مرئى[2] فأعل إعلال قاض، وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها، فإذا وقف عليها لزم رد الياء (جبراً للكلمة)[3] لأنها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد فى حالة الوصل أيضا.

قلت: لا يمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف، مع أن فى بقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة.

تنبيه:

الموقوف عليه إما ساكن وإما متحرك؛ فالساكن إن لم يكن له صورة فى الخط حذف كصلة الضمير إلا تنوين المنصوب كما سبق، وإن كانت له صورة فى الخط ترك على حاله، ولم يغير إلا نون إذن وياء المنقوص، وقد تقدم حكمهما.

وأما نون التوكيد الخفيفة فتقدمت فى بابها.

وقد فهم من هذا أن المقصور غير المنون إذا وقف عليه لم تحذف ألفه ولم يغير.

وشذ حذفها للضرورة فى قوله[4]:

---

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل فى هذا الفعل، والمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة.

(٢) على وزن مفعل. (٣) ب.

(٤) قائله: هو لبيد بن ربيعة يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر - وهو من الرمل -.

وصدره: وقبيل من لكيز شاهد

اللغة: «قبيل» أى: قبيلة «من لكيز» بضم اللام وفتح الكاف - وهو لكيز بن أفصى بن عبدالقيس «شاهد» ويروى حاضر «رهط مرجوم» قال أبو عبيد بذلك لأنه فاخر رجلا عند النعمان، فقال له النعمان:

رجمك بالشرف، فسمى مرجوما، واسمه لبيد.

الإعراب: «قبيل» مبتدأ «من لكيز» جار مجرور صفته، أى: قبيل كائن من لكيز «شاهد» خبر المبتدأ «رهط مرجوم» - بالرفع - بدل من قبيل أو عطف بيان «ورهط ابن المعل». عطف عليه.

الشاهد: قوله «ابن المعل» حيث حذف الألف المقصورة فى الوقف ضرورة.

مواضعه: ذكره سيبويه ٢/٢٩١، وشرح الشافية ٢/٢٨٥.

. . . .   رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابنِ المُعَلّ

يريد المعلى، وبعض العرب يقلبون الألف الموقوف عليها ياء فيقولون: أفعى وعصى وهى لغة فزارة وناس من قيس، وبعضهم يقلبها واوا فيقولون: هذا أفعو وعصو وهى لغة بعض طيئ، وبعضهم يقلبها همزة فيقولون: هذا أفعاء وعصاء، وليس من لغة هؤلاء التخفيف، قال سيبويه: وكذلك كل ألف فى آخر الاسم، وزعم الخليل أن بعضهم قال: رأيت رجلأ فيهمز،وكذلك هو يضربهأ، وقد توصل ألف هنا وأولى وكل مبنى آخره ألف بهاء السكت وأما قلب الألف هاء فى قوله[1]:

. . . .   مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَهْ

فشاذ.

ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ بذكر المتحرك، فقال:

وغَيْرَهَا التَّأنِيث مِنْ مُحَرَّكِ   سكِّنْهُ أَوْ قِفْ رائِمَ التَّحرُّكِ

فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، ولكل منها علامة.

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله وهو من الرجز ـ .

وقبله: قد وردت من أمكنه . . .

وبعده: إن لم أروها فمه

اللغة: «قد وردت» أى: الإبل، والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولا «أمكنة» جمع مكان.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «وردت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «من» حرف جر «أمكنه» جار ومجرور متعلق بالفعل «من هاهنا ومن هنه» بدل من أمكنه.

الشاهد: قوله «هنه» وأصلها هنا، فقلب الألف هاء

مواضعه: ذكره فى شرح الشافية ٤٧٩/٤، وابن يعيش فى ١٣٨/٣، ٦/٤، ٨١/٩، ٤٣/١٠، وهمع الهوامع ٧٨/١، ١٥٧/٢.

فعلامة السكون خ فوق الحرف، هكذا جعلها سيبويه، والمراد خفّ أو خفيف، وجعلها بعض الكُتّاب دائرة، لأن الدائرة صفر، وهو الذى لا شىء فيه من العدد، وجعلها بعضهم دالا.

وعلامة الروم: خط بين يدى الحرف وهذه صورته / .

وعلامة الإشمام: نقطة بين يدى الحرف وهذه صورته •.

وعلامة التضعيف: شين فوق الحرف وهذه صورته شـ.

فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان، وليس لها نصيب فى غيره، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالروم مطلقا، أعنى فى الحركات الثلاث، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة؛ ولذلك لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح، ووافقهم أبو حاتم.

قال فى شرح الكافية: وهى عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل، لكن بالشروط الآتية، وقد أشار إلى الإشمام بقوله (أو أشمم الضمة) الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة دون صوت، ولا يكون إلا فى الضمة، لأن إشمام الكسرة والفتحة تسوية لهيئة الشفة.

وقد روى الإشمام عن بعض القراء فى الجر، وهو محمول على الروم، لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماما، ولا مشاحة فى الاصطلاح، ثم أشار إلى التضعيف بقوله:

... أَوْ قِفْ مُضْعِفَا   مَا لَيْس هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا
مُحَرَّكًا ....

التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه، كقولك: هذا فرجّ - بالتشديد - وذكر له شروطا ثلاثة:

أولها: ألا يكون همزة، احترازاً من نحو بناء، فلا يجوز تضعيفه، لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا.

وثانيها: ألا يكون عليلا نحو سرو وبقى، فلا يجوز تضعيفه.

وثالثها: أن يكون بعد متحرك، احترازاً من نحو بكر، فلا يجوز تضعيفه.

وزيد شرط رابع، وهو ألا يكون منصوبا فى أشهر اللغات. وأما قوله[1]:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا
. . . .

فضرورة.

قلت: وقد لا يحتاج إلى هذا الشرط، لأن المنصوب المنون إذا أبدل تنوينه ألفا، لم يكن الحرف الذى قبل الألف موقوفا عليه. بل الموقوف عليه إنما هو الألف، والكلام فى أحكام الموقوف عليه.

تنبيه:

لم يؤثر الوقف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم، فعنه أنه وقف على قوله تعالى «مستطر»[2] فى القمر - بالتشديد -، والله أعلم.

ثم أشار إلى النقل بقوله:

... وحَرَكَاتِ انقُلاَ   لساكنٍ تحريكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

النقل: تحويل حركة (الحرف)[3] إلى الساكن قبلها، وذكر له ثلاثة شروط:

---

(١) قائله: هو رؤبة بن العجاج، وقيل: لغيره - وهو من الرجز -
وتمامه: مثل الحريق وافق القصبا.
اللغة: «جدبا» بتشديد الباء - وهو نقيض الخصب، والجدب: هو القحط بانقطاع المطر «الحريق» أراد النار المشتعلة «القصبا» كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا.
الإعراب: «لقد» اللام للتأكيد وقد حرف تحقيق «خشيت» فعل وفاعل «أن أرى» فى محل النصب على المفعولية، وأرى هنا تنصب مفعولا واحدا، لأنها بصرية «جدبا» مفعول أرى وفاعلها ضمير مستتر فيه «مثل» على رواية الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أى: هو مثل «الحريق» مضاف إليه «وافق» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه «القصبا» مفعول به، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للحريق أو فى محل نصب حال منه، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية.
الشاهد: قوله (جدبًّا) حيث ضعف آخرها للوقف ثم حركها ضرورة.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٦١، وابن هشام ٤/١٩٩، وشرح الشافية ٢/٣١٩، وسيبويه ٢/٢٨٢.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة القمر.

(٣) ب (الهمزة).

الأول: أن يكون الساكن لا يمتنع تحريكه، احترازا من أن يكون ألفا نحو دار، فإن الألف لا تقبل الحركة.

واعترض بأن ذلك يقتضى جواز نقل الحركة إلى الواو والياء، وليس كذلك، بل لا يجوز النقل إليهما، وإن كانا حرفى لين، لاستثقال الحركة عليهما.

فالأول أن يقال: شرطه أن يكون حرف علة.

قلت: لا يرد هذا عليه، لأن قوله (لن يحظلا) لا يختص بالمتعذر، بل المراد: الساكن لن يمتنع تحريكه إما لتعذره كالألف أو لغير ذلك، فيشمل الواو والياء ويشمل الحرف المدغم نحو الجد، فإنه يمتنع تحريكه، لأن تحريكه يلزم منه فكه، وهو ممتنع فى غير الضرورة.

والثانى: ألا تكون الحركة فتحة على غير همزة عند البصريين، وإلى هذا أشار بقوله:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لا   يَرَاهُ بَصْرِىٌّ وكوفٍ نَقَلاَ

لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير همزة، فلا يقال رأيت البكر لأن المفتوح إن كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحمل عليه غير المنون.

وقيل: لأنهم لو نقلوا فى الوقف وسكنوا فى الوصل، لكان ذلك كأنه إسكان فعل ـ المفتوح ـ وهو لا يجوز وليس بظاهر، وأجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير همزة.

فيقولون: رأيت البكر، ونقل الجرمى أنه أجاز ذلك، وعن الأخفش أنه أجاز ذلك فى المنون على لغة من قال: رأيت عمرو.

وأشار بقوله (من سوى المهموز) إلى أن المهموز يجوز نقل حركته، وإن كانت فتحة.

فتقول: رأيت الخبأ والردأ والبطأ، فى رأيت الخبء والردء والبطء[1]. وإنما

(١) الخبء: بفتح الخاء وسكون الباء ماخبئ.
والردء: بكسر الراء وسكون الدال ـ العون. والبطء: ضد السرعة.

اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها، وإذا سكن ماقبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب.

الثالث: ألا يوجب عدم النظير فى غير المهموز، وإلى هذا أشار بقوله:

وَالنقلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وذاكَ فِى المهموزِ لَيْس يَمْتَنِعْ

فعلم بذلك أنه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة، فلا يجوز النقل فى نحو (هذا بشر) لما يلزم من بناء فعل، وهو مفقود، ولا فى نحو (انتفعت بقفل) لما يلزم من بناء فعل وهو مهمل فى الأسماء أو نادر، هذا فى غير المهموز.

أما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير لما تقدم التنبيه عليه من استثقال الهمزة، فتقول: هذا ردء ومررت بكفِء.

تنبيهات:

الأول: لجواز النقل شرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صحيحا، فلا ينقل من نحو غزو.

الثانى: إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها؛ فيقولون: (هذا الخب) بالإسكان والروم والإشمام، وغير ذلك بشروطه، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها، بل منهم: من يثبتها ساكنة، نحو «هذا البُطؤ، ورأيت البُطَأ، ومررت بالبطئ» ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة؛ فيقول: (هذا البطو، ورأيت البطا، ومررت بالبطى).

وبعض بنى تميم يفرون من هذا النقل الموقع فى عدم النظير إلى الإتباع[1] فيقولون: هذا ردئ مع كفؤ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباع، فيقولون: هذا ردى مع كفو.

وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق فتقول هذا البطو، ومررت بالبطى.

(١) أى: إتباع العين للفاء.

وأما فى النصب فيلزم فتح ما قبلها، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة، فيقولون: هذا الكلو مررت بالكلى، وأهل الحجاز يقولون (الكلا) فى الأحوال كلها.

الثالث: الذى يظهر فى حركة النقل أنها الحركة التى فى الحرف الأخير نقلت إلى الساكن، ونص على ذلك قوم من النحويين، وقال أبو البقاء العكبرى: لا يريدون أنها حركة إعراب صيرت على ما قبل الحرف، إذ الإعراب لايكون قبل الطرف، إنما يريدون أنها مثلها.

الرابع: نقل فى الكافية وغيرها أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغة لخمية، وأنشد[1]:

مَنْ يأتمرْ لِلْخيرِ فِيمَا قَصَدُهْ ... تُحمَدْ مَساعِيهِ ويُعْلَمْ رَشَدُهْ

فنقل حركة الهاء إلى الدال، وهى متحركة، قيل: ويحتمل أن يكون أصله قصدوه، بواو الجمع حملا على معنى من، ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله[2]:

---

(١) **قائله:** لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -.
اللغة: «يأتمر» يباشر «مساعيه» - جمع مسعى - بمعنى السعى «الرشد» - بفتحتين - التهدى إلى طريق الصواب.
الإعراب: «من» شرطية «يأتمر» فعل مضارع فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه «للخير» جار ومجرور متعلق بقوله يأتمر «فيما» فى حرف جر وما موصولة «قصده» جملة لا محل لها صلة الموصول. «تحمد» فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط «مساعيه» نائب فاعل والهاء مضاف إليه «ويعلم» الواو عاطفة على تحمد، ويعلم فعل مضارع مبنى للمجهول «رشده» نائب فاعل والهاء مضاف إليه.
الشاهد: قوله «قصده» بضم الدال - فإنه فى الأصل بالفتح، لأنه ماض من القصد، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهى متحركة.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٥٣، وهمع الهوامع ٢/٢٠٨.
(٢) **قائله:** لم أقف على اسم قائله - وهو من الوافر -.
وعجزه: وكان مع الأطباء الأساة.
اللغة: «الأطبا» جمع طبيب - «الأساة» - بضم الهمزة - جمع آس، وهو الجراح. قال الجوهرى: الآسى: الطبيب، والجمع أساة مثل رام ورماة. =

فَلَو أنَّ الأَطِبَا كَانُ حَوْلِى ....

فإن كان مستنده فى إثبات هذه اللغة هذا البيت، فلا حجة فيه.

الخامس: لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبى عمرو أنه وقف على قوله: ﴿وتواصوا بالصبر﴾[1] ـ بكسر الباء ـ.

فِى الوقفِ تَا تأنيثِ الاسمِ هَا جُعِلْ   إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره، فإنها لا تغير، وشذ قول بعضهم: قعدنا على الفراه، وبالاسم من تاء الفعل (نحو قامت)[2] فإنها لا تغير، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير.

وشمل كلامه ما قبله متحرك نحو رحمة، وما قبله ساكن غير صحيح. ولا يكون إلا ألفًا نحو الحياة، والأعرف فى هذين إبدال التاء هاء فى الوقف.

وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك.

وقَلَّ ذَا فِى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا   ضَاهَى وَغَيرُ ذَيْنِ بالعكسِ انْتَمَى

أى: وقل جعل التاء هاء فى جمع تصحيح المؤنث نحو الهندات، وما ضاهاه، مما جمل عليه كالبنات والأخوات وأولات.

= الإعراب: «فلو» الفاء عاطفة ولو للشرط «أن» حرف توكيد ونصب «الأطبا» اسم أن «كانُ» بضم النون فى موضع ـ خبر أن، وأصله كانوا فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليها، «حولى» ظرف ومضاف إليه فى موضع خبر كان.

«وكان» فعل ماض ناقص «مع» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم لكان «الأطبا» مضاف إليه «الأساة» اسم كان، وجملة كان عطف على ما قبلها وأن فى أول البيت وما دخلت عليه فى محل رفع على الفاعلية، لأن التقدير: ولو ثبت أن الأطباء، وجواب لو فى بيت بعده: إذا ما أذهبوا...

الشاهد: قوله «كانُ» بضم النون فأصله كانوا حولى فحذفت الواو اكتفاء بضمة النون.

مواضعه: ذكره ابن يعيش ٩/٨٠.

(١) من الآية ٣ من سورة العصر.

(٢) ب، جـ.

فالأعرف فى ذلك سلامة التاء، وقد سمع إبدالها فى قول بعضهم (دفن البناه من المكرماه)[1] و (كيف بالإخوة والأخواه)؟.

قال فى شرح الكافية: وأشرت بقولى: وما ضاهاه ـ إلى هيهات، وأولات، فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء قليلا.

تنبيهات:

الأول: نقل بعضهم أن الوقف على جمع التصحيح والملحق به بالهاء لغة طيئ، وقال فى الإفصاح: شاذ لا يقاس عليه.

الثانى: إذا سمى بهيهات على لغة من أبدل فهى كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث. وإذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى كعرفات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به.

وقوله (وغير ذين بالعكس) إشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه، يعنى، أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة، أو جمع تكسير كغلمة، ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهل سورة البقرتْ، فقال مجيب: ما أحفظ منها ولا آيتْ.

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة، وتقدم هذا أول الباب، وعلى هذه اللغة رسمت مواضع من القرآن وهى معروفة.

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المعَلّْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كأعْطِ مَنْ سَأَلْ

من (خواص)[2] الوقف، زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزاد بعد شيئين:

أحدهما: الفعل المعل المحذوف الآخر جزما نحو «لم يعطه» أو وقفا نحو «أعطهْ».

---

(١) يريد، البنات من المكرمات، وهذا التعبير يوهم أنه ليس بحديث، وقد روى الطبرانى عن ابن عباس أن النبى ﷺ لما عزى بابنته رقية قال: «الحمد لله» وذكره.

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (عوارض).

والثاني: «ما» الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو «على مه» أو باسم نحو «اقتضاء مه».

ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله:

وَلَيسَ حَتمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أو كَيعِ مجزُومًا فَراعِ مارَعَوْا

يعنى: أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد:

فالأول: نحو «عِهْ» أمر من وَعَى يَعِى، ونحو «رَهْ» أمر من رأى يرى.

والثاني: «لم يَعِهْ، ولَمْ يَرَهْ»، لأن حرف المضارعة زائد، فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة، لبقائه على أصل واحد.

فإن قلت: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب فى المحذوف الفاء نحو ع ويع.

قلت: محذوف العينَ كمحذوف الفاء فى ذلك لأن العلة واحدة، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق.

فإن قلت: فهل تجب زيادة الهاء فى قولهم تقى يتقى فى معنى اتقى يتقى (لأن تقى)[1] محذوف الفاء لأن أصله أوتقى يوتقى؟

قلت : ظاهر التسهيل الوجوب، لأنه جعل الضابط أن تحذف فاؤه أوعينه، ويتقى محذوف الفاء، وظاهر قوله فى شرح الكافية: ويجب إلحاق هذه الهاء فى الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد أو حرفين؛ أحدهما: زائد لأن زيادة الهاء لا تجب فى نحو لايتق، لأنه على ثلاثة أحرف، ولكن الأمر يندرج فى كلامه، لأنه على حرفين؛ أحدهما زائد.

وقال الشيخ أبو حيان: لم نجد لأحد من النحويين نصًا على الوقوف على هذه الكلمة، والذى يقتضيه النظر عندى. أن يكون الوقف بالهاء اختيارا لا

(١) ب، جـ.

وجوبًا، لأنه وإن حذفت فاؤه، فإن تاء الافتعال لازمة للفعل، وهذا الحذف عرض شاذ، وليس بمطرد فلا يلتفت إليه.

ومَا فِى الاستِفهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِف ... أَلِفُهَا ..

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية نحو (مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح) فإنهما (لاتحذف)[1] ألفهما.

وزعم المبرد: أن حذف ألف ما الموصولة ليس لغة، ونقله أبو زيد أيضًا، وقال أبو الحسن فى الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: (سلْ عمَّ شئت) كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه.

وشمل قوله (إن جرت) أن تجر بالحرف نحو (عم يتساءلون)[2] أو بالاسم نحو: (قراءة م تقرأ)، وقوله (حذف ألفها) يعنى وجوبا، وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد.

وقوله: **وأَوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ.**

يعنى جوازا، إن جرت بحرف نحو (عمه) ووجوبا إن جرت باسم نحو (اقتضاء مه)، ولهذا قال:

ولَيسَ حتْمًا فِى سِوَى ما انْخَفَضَا ... باسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

أى: وليس إيلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم، وقد مثله، وعلة ذلك أن الجار الحرفى كالجزء، لاتصاله بها لفظا وخطا، بخلاف الاسم؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد.

فإن قلت: قد علم أن اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف ليس بواجب، فهل هو راجح أو مرجوح؟

قلت: نقل النحويون أنه راجح، قالوا: وهو الأفصح والأكثر، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء إتباعا للرسم.

---

(١) ب، جـ وفى أ (لايحذفان).

(٢) الآية ١ من سورة النبأ.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «إن جـرت» أن المرفوعة والمنصوبة لا تحـذف ألفها فى غير ضرورة كقوله(١):

أَلاَمَ تقولُ الناعياتُ أَلاَمهْ ... أَلاَ فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى والكَرَامَه

الثانى: أهمل المصنف من شروط حذف ألفـها ألا تركب مع ذا، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو «على ماذا تلومونني» وقد أشار إليه فى التسهيل.

الثالث: قد ثبـتت ألف ما الاستفـهامية المجـرورة غير المركبـة فى الضرورة كقول الشاعر(٢):

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الطويل - .
اللغة: «الناعيات» الناعي: الذى يأتى بخـبر الميت «الندى» أراد به الفضل والعطاء - وفى بعض النسخ «الناعيان» - بالمثنى - وهو الأنسب.
الإعراب: «الام» الا للتنبيه «م» أصلها ما، وهو فى محل الرفع على الابتداء واعلم أنه لا ضرورة فى حذف الألف ههنا، لأن إبقاءها لايضر بالوزن «تقول» فعل مضارع «الناعيات» فاعل والجملة فى محل رفـع خبر المبتدأ، الامه» الا للتنبيـه وما استفهاميـة منصوبة بتقول «الام» للتنبيه «فاندبا» فعل وفاعل «أهل» مفعول به «الندى» مضاف إليه «والكرامة» عطف عليه.
الشاهد: قوله «الامه» فـإن الألف قد حذفت فى ما الاسـتفهامـية مع أنها غيـر مجرورة للضرورة، إلا أنه أراد التصريع، فلم يمكن ذلك إلا بإدخال هاء السكت فى آخرها.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٤/٧٥٨، وهمع الهوامع ٢/٢١٧.

(٢) قائله: هو حسان بن ثابت - وهو من الوافر - .
اللغة: «كخنزير» تعريض بـكفره أو بقبح منظره، فلذلك خص الخنزير لأنه مسـيخ قبيح المنظر سمج الخلق أكال العذرات «تمرغ فى رماد» تتمـيم لذمه لأنه يدلك حلقه بالشجر ثم يأتى بالطين فيتلطخ به وكلما تساقطت منه عاد إليه.
الإعراب: «على ماقام» على للتعـليل ما استفهاميـة، أى: لأجل أى شىء يشتمنى. قال ابن جنى: لفظة «قام» ههنا زائدة، والتقدير .. على ما يشـتمنى لئيم، وقال ابن يسعون: وليس كذلك عندى لأنها تقـتضى النهوض بالشتم. «يشتمنى» فعـل مضارع النون للوقاية والياء مفعول «لئيم» فاعل» «كخنزير» الكاف للتـشبيه وخنزير مجرور به «تمرغ» فعل ماض والفاعل ضمـير مستـتر فيه والجملة فى محـل الجر صفة لخنزير «فى رماد» جـار ومجرور متعلق بتمرغ.
الشاهد: قوله «على ما قام» حيث أثبت الف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة.
مواضـعه: ذكـره الأشمـونى ٣/٧٥٨، وهمع الهوامع ٢/٢١٧، وأمـالى ابن الشجـرى ١/٢٣٣، وابن يعيش ٤/٩، وفى الخزانة ٢/٥٣٧، شرح الشافية ٢/٢٩٧.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِى لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِى رَمَادِ

وحكاه الزمخشرى فى كشافه لغة، وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى:

﴿قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[1].

قالوا: معناه: بأى شىء غفر لى ربى.

قال ابن هشام: وهذا قول مرغوب عنه، لأن النحويين على خلافه.

الرابع: قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة مجرورة بحرف كقوله[2]:

يَا أَسَدِيًّا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ؟ ....

وَوَصْلَ ذِى الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

اعلم أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها، فلذلك لا تلحق اسم «لا» ولا المنادى المضموم، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد،

---

(١) من الآيتين ٢٦، ٢٧ من سورة يس.

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الرجز -.

وبعده: لو خافك الله عليه حرمه.

توضيح: ذكر بعض الفضلاء أن الضمير المنصوب فى قوله «لم أكلته» يرجع إلى الكلب يعنى: كلبا أكله هذا الإنسان فقال: لو خافك الله، فأجاز على الله سبحانه الخوف تعالى الله عن ذلك وهذا على عادة الجهلاء من العرب.

ومنهم من خرجه تخريجا حسنا يسلم هذا الشاعر من الغلطة وهو أنه يخاطب الفقعسى بقوله يافقعسى لم أكلته لمه - ثم عدل عن خطابه إلى خطاب الله تعالى على عادة لهم فى ذلك مشهورة فقال: لو خافك الله وأراد يا الله فحذف حرف النداء كما فى قوله تعالى (يوسف أيها الصديق) أى: يا يوسف، والمعنى: لو خافك يا الله على نفسه من أن تعاقبه على جرمه لحرم هذا المأكول الذى حرمته ولم يقربه، وضمير الهاء فى عليه يرجع إلى الفقعسى كما يقال أخاف فلانا على نفسى وضمير الهاء فى حرمه يرجع إلى المأكول، فالضميران مختلفان، وباختلافهما يتم المعنى الذى قصده - هـ شرح الشواهد للعينى و«أسديا» الأسدى: المنسوب إلى بنى أسد، الفقعسى: منسوب إلى بنى فقعس والإعراب ظاهر.

والشاهد: قوله «لم أكلته» حيث جاءت ميم لم ساكنة، وأصلها لما، وهى الاستفهامية دخل عليها حرف الجر، فحذف الألف ثم سكنت الميم ضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٥٩، والإنصاف ٢٩٩.

ولا العدد المركب نحو خمسة عشر، لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب فى أنها عارضة.

ألا ترى أنها حدثت لوجود الأسباب وأنها تنتفى عند عدمها، فبذلك شابهت حركة الإعراب.

وأما الفعل الماضى فحركته لازمة ليست كحركات هذه الأشياء.

وفى اتصال هاء السكت به ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقا، وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار المصنف.

والثانى: الجواز مطلقا، لأنها لازمة.

والثالث: أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو «قعَدَه» إلا إذا خيف لبس نحو ضربة، والصحيح الأول، لأن حركته وإن كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الإعراب، لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب فى وجوه مذكورة فى موضعها.

وشذ اتصال الهاء بعل فى قوله(١):

(١) قائله: هو أبو ثروان - وهو من الرجز - .
اللغة: «لا أظلله» أى: لا أظلل فيه وقد حذف حرف الجر واتصل الفعل بالضمير بنفسه «أرمض» من رمضت قدمه - إذا احترقت بالرمضاء، وهى الأرض الشديدة الحرارة «أضحى» أتعرض.
المعنى: رب يوم يمر على لا أنعم فيه بشىء يظللنى أعانى ألم الرمضاء فى قدمى وحر الشمس وقت الضحى على رأسى.
الإعراب: «يا» حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف «رب» حرف جر شبيه بالزائد «يوم» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة «لى» جار ومجرور صفة ليوم «لا» نافية «أظلله» مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل أنا والهاء مفعول ثان أو مجرور على نزع الخافض «من» جارة «تحت» ظرف مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة «عله» مبنى على الضم وألحقت به هاء السكت شذوذا، لأنه غير مبنى بناء دائما.
الشاهد: قوله «من عله» حيث لحقت هاء السكت لفظ «عل» وهى مبنية بناء عارضا، وذلك شاذ.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٦٧، وابن هشام ٤/١٩٧، وابن الناظم.

يَا رُبَّ يوم لِى لاَ أُظَلَّلُهْ   أَرْمَضُ مِنْ تحتُ وأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

ووجه شذوذه أن حركته (حركة بناء)[1] عارضة، لقطعه عن الإضافة، فهى كقبل وبعد، وإلى هذا أشار بقوله:

وَوَصْلُهَا بغيرِ تَحْرِيك بِنَا   أُدِيمَ شَذَّ ....

فحركة عَلُ غير حركة بناء مدام، بل حركة بناء غير مدام، وقوله: فى (المدام استحسنا) يعنى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المدام ـ أى الملتزم ـ جائز مستحسن، كفتحة هو وهى، فيقال فى الوقف عليها هوه وهيه، وقد قرئ بذلك.

فإن قلت: هذا البيت معترض من وجهين:

أحدهما: أن قوله:

وَصلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيك بِنَا   أُدِيم ...

يقتضى أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضا، لأن قوله:

غير تحريك بنا   أديم ...

يشمل نوعين: أحدهما تحريك البناء غير المدام.

والثانى: تحريك الإعراب.

والوجه الآخر: أن قوله: (فى المدام استحسنا) يقتضى موافقة من أجاز اتصالها بحركة الماضى، لأنها من التحريك المدام.

قلت: أما الأول فليس بلازم، وأما الثانى فظاهر اللزوم، وقد استثناه فى الكافية فقال:

وَوَصْلُ ذى الهَاء أَجِزْ بِكُلِّ مَا   حُرِّكَ تحريكَ بناءٍ لَزِمَا

مَا لَمْ يكُن ذلكَ فعْلاً ماضيَا

وربَّما أُعْطِىَ لَفظُ الوَصْلِ مَا   للوقفِ نثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمًا

مثال إعطاء الوصل حكم الوقف نثرا قراءة غير حمزة والكسائى، ﴿لم يتسنه

---

(١) ب.

وانظر﴾[1] ﴿فبهداهم اقتده قل لا أسألكم﴾[2] ومنه قول بعض طيئ «هذه حبلو يا فتى» لأنه يبـدل هذه الألف واوا فى الوقف، فأجرى الوصل مجـراه، ومثال ذلك فى النظم قول الراجز[3] :

مثلُ الْحَرِيْقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا

فشدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق، ومثله فى الشعر كثير، ومنه [4]:

أتوا نارى، فقلت: منون أنتم؟ ....

وقد تقدم فى الحكاية.

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام.

(٣) مضى شرحه فى هذا الباب عند قوله: ولقد خشيت أن أرى جدبا
والشاهد: قوله «القصبا» حيث شدد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق.

(٤) مضى هذا البيت فى باب الحكاية.
والشاهد هنا: «منون» أنتم» حيث ألحق الواو والنون بهما فى الوصل.

الإمالة

إمالة الألف أن تنحو بها نحو الياء، ومن لازم ذلك أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة، والنظر فى فائدتها، وحكمها، ومحلها، وأصحابها، وأسبابها.

أما فائدتها: فاعلم أن الغرض الأصلى من الإمالة هو التناسب، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره، مما سيأتى ذكره.

وأما حكمها: فإنها وجه جائز، ولغة لبغض العرب.

وسببها مجوز لها لا موجب، فلذلك يجوز فتح كل ممال.

وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال، هذا هو الغالب، وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك.

وأما أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح إلا فى مواضع قليلة.

وأما أسبابها فقسمان: لفظى ومعنوى، فاللفظى: الياء والكسرة، والمعنوى: الدلالة على ياء أو كسرة.

وجملة أسباب إمالة الألف ـ على ما ذكره المصنف ـ ستة:

الأول: انقلابها عن الياء. الثانى: مآلها إلى الياء، الثالث: كونها بدل عين ما يقال فيه فِلت، الرابع: ياء قبلها أو بعدها، الخامس: كسرة قبلها أو بعدها، السادس: التناسب.

تنبيه:

هذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة، واختلف فى أيهما أقوى، فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء، وأدعى إلى الإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال فى الياء: لأنها بمنزلة الكسرة، فجعل الكسرة أصلا، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة، والأول أظهر لوجهين:

أحدهما: أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء.

والثانى: أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لايميلون للياء، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى.

واعلم أن عبارات المصنفين اختلفت فى ذكر أسباب الإمالة، وليس بينهم فى ذلك كبير اختلاف، والغرض هنا شرحُ كلام الناظم.

الألفُ المبدلُ مِن يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ ...

هذا هو السببُ الأول، وهو أن يكون الألف بدلا من ياء، وهى على طرف كلمة، وسواء فى ذلك الاسم مرمى والفعل نحو رمى وشمل قوله (من يا) المبدل من ياء أصلية كالمثالين والمبدل من ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعطى، واحترز بقوله (فى طرف) من الكائنة عينا، وسيأتى حكمها.

.... كَذَا الواقعُ منه اليَا خَلَفْ

دُونَ مزيدٍ أو شذوذ ...

هذا هو السبب الثانى، وهو أن تكون الألف صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك نحو حبلى ومعزى، وكل ما آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنها تمال لأنها تئول إلى الياء فى التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء.

واحترز بقوله (أو شذوذ) من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هذيل، فإنهم يقولون فى عصا وقفًا: عُصىَّ وقُفىَّ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيئ نحو عَصَىْ وقَفَىْ، فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك.

واحترز بقوله (دون مزيد) من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفا قُفَى، وفى تكسيره قُفِىٌّ، فلا يمال قفا لذلك.

تنبيهات:

الأول: هذا السبب الثانى هو أيضا فى الألف الواقع طرفا كالأول.

الثانى: قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لايمال، لأن ألفه عن واو لايئول إلى الياء إلا فى شذوذ أو بزيادة، وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى ـ وهو الذى لايبصر ليلا ويبصر نهارا ـ والمكا ـ بالفتح ـ وهو جحر

الثعلب والأرنب، والكبا - بالكسر - الكناسة، وهذه من ذوات الواو، لقولهم «ناقة عشواء» وقولهم «المكو والمكوة» بمعنى المكا، وقولهم «كبوت البيت» إذا كنسته. وهذه الألفاظ الثلاثة مقصورة.

فإن قلت: (فلعل إمالة «الكبا» لأجل الكسرة، فلا تكون شاذة)[1].

قلت: الكسرة لاتؤثر فى المنقلبة عن الواو.

والثالث: يجوز إمالة الألف فى نحو «دعا وغزا» من الفعل الثلاثى وإن كانت عن واو لأنها تئول إلى الياء فى نحو «دعى وغزى» من المبنى للمفعول. وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى إذا كانت ألفهما عن واو، وما ذكره نص عليه الفارسى وغيره من النحويين، وظاهر كلام سيبويه التسوية فى الثلاثى بين بنات الواو وبنات الياء، فيجيز الإمالة فى ذوات الواو فى الأسماء والأفعال، والمشهور ما تقدم.

وقوله: .. ولما تَلِيهِ هَا التأنيثِ ما الهَا عَدِمَا

يعنى أن للألف التى قبل هاء التأنيث فى نحو «مرماة وفتاة» - من الإمالة، لكونها منقلبة عن الياء - ما للألف المتطرفة، لأن هاء التأنيث غير معتد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديرا.

وَهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ يَؤُلْ إلى فِلْتُ كَمَاضِى خَفْ وَدِنْ

هذا هو السبب الثالث، وهو أن تكون الألف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يُسند إلى تاء الضمير واويا كان كخاف أو يائيا كدان، فإنك تقول فيهما خفت ودنت - بحذف عين الكلمة - فيصيران فى اللفظ على وزن فِلت، والأصل فعلت، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها.

فإن قلت: أما خاف فعينه مكسورة، لأن أصله خوف، وأما دان وطاب ونحوهما، فأصل عينهما الفتح، فكيف يقال حركت الفاء بحركتها؟

---

(١) أ، جـ.

قلت: يقدر تحويلهما إلى فعل - بكسر العين - ثم تنتقل الحركة، هذا مذهب كثير من النحويين، وبعضهم يقول لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء، ولبيان ذلك موضع غير هذا.

واحترز بقوله (إن يؤل إلى فلت) من نحو طال وقال: فإنه لا يئول إلى فلت - بالكسر - وإنما يئول إلى فلت - بالضم - في قولك طلت وقلت. والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء نحو دان أو عن واو مكسورة نحو خاف، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قام لم تمل.

تنبيهات:

الأول: اختلف في سبب إمالة نحو طاب وخاف، قال السيرافي وغيره: إنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة؛ ولذلك جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال، وهو ظاهر كلام الفارسي، قال: وأمالوا «خاف وطاب» مع المستعلي طلبا للكسر في خفت، وقال ابن هشام الخضراوي: الأولى إن الإمالة في «طاب» لأن الألف فيه منقلبة عن ياء، وفي «خاف» لأن العين مكسورة، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثاني: نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو «خاف، وطاب» وفقا لبني تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو «خاف» فلا يميلون، وبين ذوات الياء نحو «طاب» فيميلون.

الثالث: مفهوم قوله (وهكذا بدل عين الفعل) أن بدل عين الاسم لا تمال، لكونها منقلبة عن الياء، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي، كقولهم: هذا عاب وناب - بالإمالة، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال صاحب المفصل: والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه فعلت كطاب وخاف أميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه، وإن كانت في اسم نظر إلى ذلك فقيل ناب ولم يقل باب - وهذا يقتضي أن إمالة نحو ناب فيما عينه ياء جائزة إلا أنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب وألفه عن ياء، قال ابن يعيش: عاب بمعنى العيب ويقع في بعض النسخ غاب - بالمعجمة - وألفه أيضا عن ياء.

كَذَاكَ تَالِى اليَاءِ والفَصْلُ اغْتُفِرْ   بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

هذا هو السبب الرابع، وهو وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون متصلة بها كقولك «سيال» وهو شجر له شوك، أو منفصلة بحرف نحو «شيبان» أو بحرفين ثانيهما هاء كقولك «جيبها أدر» فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة.

تنبيهات:

الأول: إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها.

الثاني: قال فى التسهيل: «أو حرفين ثانيهما هاء» وقال هنا «أو مع ها» فلم يقيد بكون الهاء ثانية، وكذلك فعل فى الكافية.

الثالث: أطلق قوله (أو مع ها) وقيده غيره بألا يكون قبل الهاء ضمة نحو «هذا جيبها» فإنه لا يجوز فيه الإمالة.

الرابع: الإمالة للياء المشددة فى نحو «بيَّاع» أقوى منها فى نحو «سيال» والإمالة للياء الساكنة فى نحو «شيبان» أقوى منها فى نحو «حيوان».

الخامس: قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها، وذكرها فى الكافية والتسهيل وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو «بايع» ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره.

كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِى   تَالِىَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِى
كَسْرًا وَفَصْلُ الهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّ   فَدِرْ هَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لم يُصَدّ

هذا هو السبب الخامس، وهو وقوع كسرة بعد ألف أو قبلها، فإن كانت بعدها فشرطها أن يليها نحو مساجد، وإن كانت قبلها فشرطها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد، أو بحرفين أولهما ساكن نحو «شملال»[1]، أو بحرفين

(١) الشملال: الناقة الخفيفة.

متحركين أحدهما هاء نحو «يريد أن يضربها» أو بحرف ساكن بعده متحركان أحدهما هاء نحو «درهماك».

فكل هذا تجوز إمالته، فلو فصل غير ذلك لم تجز الإمالة.

فإن قلت: من أين تؤخذ إمالة نحو «أن يضربها»؟

قلت: من قوله (وفصل الها كلا فصل) بل إمالته أولى من إمالة درهماك.

تنبيهات:

الأول: قوله (أو سكون) معطوف على قوله (كسر) والمعنى أو يلى تالى سكون قد ولى كسراً نحو «شملال».

الثانى: فلم يذكر فى الكافية إمالة نحو «درهماك» وذكر إمالة نحو «أن يضربها» (وذكر سيبويه إمالة نحو أن يضربها)[1] عن أناس كثير من العرب، وقال صاحب المفصل: وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها .. فشاذ، والذى سوغه أن الهاء خفية فلم يعتد بها.

الثالث: أطلق فى قوله (وفصل الها كلا فصل) وقيده غيره بألا ينضم ما قبلها احترازا من نحو «هو يضربها» فإنه لا يمال، وتقدم مثل هذا فى الياء.

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع فى ذكر موانعها فقال:

وَحَرْفُ الاستعلا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ أوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا

مواقع الإمالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ويجمعها قظ خص ضغط.

والثامن: الراء غير المكسورة، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى.

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة.

---

(١) أ، ب.

وأما الراء فشبهت بالمستعلية، لأنها مكررة.

فإن قلت: أطلق فى قوله (وكذا تكف را) ولم يقيده بغير المكسورة.

قلت: قد علم التقييد بذلك من قوله بعد:

وكَفُّ مُسْتَعْلٍ ورَا ينْكَفُّ بِكَسْرِ رَا.......

فإن قلت: ما إعراب قوله (مظهرا)؟

قلت: هو مفعول يكف، أى: وحرف الاستعلاء يكف السبب المظهر من الكسرة والياء لا المنوى، فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نحو «هذا قاض» فى الوقف، ولا «هذا ماض» لأن أصله ماضض، ولا إمالة باب خاف وطاب وطغى لأن ما أميل للدلالة على شىء لا يمنعه حرف الاستعلاء.

تنبيه:

وقوله: (أو يا) تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إن كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك فى الكافية والتسهيل ولم يمثله. وقول الزمخشرى إن حرف الاستعلاء فى غير باب خاف وطاب وطغى مانع من الإمالة، ظاهر فى موافقته، وقال أبو حيان: لم نجد ذلك فى الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط.

إن كَانَ ما يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أو بحرفينِ فُصِلْ

اعلم أن المانع المشار إليه، أعنى حرف الاستعلاء والراء تمنع متأخرا عن الألف ومتقدما عليها، فإن تأخر فشرطه أن يكون متصلا نحو «فاقد وباخل وناصح» أو منفصلا بحرف نحو «منافق ونافخ وناشط» أو بحرفين نحو «مواثيق ومنافيخ ومواعيظ» فهذه ثلاثة أنواع تمنع إمالتها.

وأما المتصل أو المنفصل بحرف فقال سيبويه: لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته.

وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخى المانع. قال سيبويه: وهى لغة قليلة، وجزم المبرد بالمنع فى ذلك، وهو محجوج بنقل سيبويه.

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء، لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة.

وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها «وربما غلب المتأخر رابعا». ومثال ذلك «يريد أن يضربها بسوط» فبعض العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد، وإن تقدم المانع على الألف فقد أشار إليه بقوله:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ إِثْرَ الكَسْرِ كَالمِطْوَاعِ مِرْ

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعا الإمالة (بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكنا بعد كسر، فلا يجوز الإمالة)[1] فى نحو «طالب وصالح وغالب» بخلاف نحو «طلاب وغلاب» ونحو «إصلاح ومطواع» فإن ذلك تجوز إمالته، لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا أو ساكنا بعد كسر لا يمنع الإمالة.

تنبيهان:

الأول: من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة فى نحو مطواع لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه، ولم يذكر فى المكسور خلافا.

الثانى: ظاهر قوله (كذا إذا قدم) أنه يمنع، ولو فصل عن الألف، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح.

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو

إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة، سواء كان حرف استعلاء نحو ﴿على أبصارهم﴾[2] أو راء غير مكسورة نحو ﴿دار القرار﴾[3]

هذا ونحوه تجوز إمالته ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة، لأن الراء المكسورة غلبت المانع، فلم يبق لها أثر.

---

(١) ب ، جـ .
(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة.
(٣) من الآية ٣٩ من سورة غافر.

تنبيه:

من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة فيؤخذ منه إمالة نحو «إلى حمارك» بطريق الأولى، لأنه إذا أميل نحو: أبصارهم، وغارم، ودار القرار؛ مع وجود المقتضى لمنع الإمالة، فإمالة نحو حمارك مما لامقتضى فيه للمنع أولى. **(ولا تمل لسبب لم يتصل)** يعنى: أن سبب الإمالة لايؤثر إذا لم يتصل، يعنى: إذا كان من كلمة أخرى فلا يمال ألف «سابور» للياء قبلها فى قولك: «رأيت يدى سابور» لأنها منفصلة وكذلك لو قلت[1]:

هَا إنْ تا عِذرة . . . .

لم تمل ألف «ها» لكسرة إن، لأنها من كلمة أخرى.

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التى فيها الألف.

---

(١) **قائله:** هو النابغة الذبيانى - وهو من البسيط - .

وتمامه: . . . . . . إن لم تكن نفعت   فإن صاحبها قد تاه فى البلد

اللغة «العذرة» - بكسر العين - العذر، وبضمها البكارة، وروى «فإن صاحبها مشارك النكد» «صاحبها» أى: صاحب العذرة ويعنى بها نفسه «تاه» ضل عن الطريق «البلد» الأثر والأرض، وقيل هنا بمعنى المفازة. فإن من تحير فى المفازة يهلك، وروى ها إن ذى عذرة.

المعنى: إن لم تقبل عذرى وترضى على فإنى أختل حتى أنى أضل فى البلدة التى أنا فيها من عظيم الدهشة.

الإعراب: «ها» للتنبيه «تا» اسم إشارة بمعنى هذه مبتدأ «عذرة» خبر المبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفى «تكن» فعل مضارع مجزوم من كان الناقصة وهى فعل الشرط واسمها ضمير مستتر فيه «نفعت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والجملة فى محل نصب خبر تكن «فإن» الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن حرف توكيد ونصب «صاحبها» اسم إن وها مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «تاه» فعل ماض والفاعل ضمير والجملة فى محل رفع خبر إن «فى البلد» جار ومجرور متعلق بتاه.

الشاهد: قوله «ها إن» على أن ألف ها فى البيت لا تجوز إمالتها لأنها من كلمة والكسر من كلمة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٧٢، وابن يعيش ٨/١١٣، والخزانة ٢/٤٧٨، ٣/٤٨٧، وشرح الشافية ٤/٨٠.

تنبيهان:

الأول: يستثنى من ذلك ألف «ها» التى هى ضمير المؤنثة فى نحو «لم يضربها، وأدر جيبها»، فإنها قد أميلت، وسببها منفصل. أعنى: من كلمة أخرى.

الثانى: ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التى معها فى الكلمة، قال سيبويه: وسمعناهم يقولون «الزيد مال» فأمالوا للكسرة، فشبهوه بالكلمة الواحدة، وليس كلام المصنف على عمومه.

والكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

يعنى: أن سبب المنع قد يؤثر وهو منفصل، أى: ولو كان من كلمة أخرى نحو «يريد أن يضربها قبل» فلا تمال الألف لأن القاف بعدها، وهى مانعة من الإمالة، ولو انفصلت.

فإن قلت: لم أثر المانع منفصلا، ولم يؤثر سبب الإمالة منفصلا؟

قلت: لأن الفتح ـ أعنى ترك الإمالة ـ أصل، فيصار إليه لأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله (قد يوجبه) أن ذلك ليس عند كل العرب، فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل، إلا أن الإمالة فى المنفصل نحو «مررت بمال ملق» أقوى منها فى المتصل نحو «بمال قاسم».

الثانى: قال فى شرح الكافية: إن سبب الإمالة لايؤثر إلا متصلا، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا، فيقال: «أتى أحمد» بالإمالة و «أتى قاسم» بترك الإمالة، وتبعه الشارح فى هذه العبارة، وفى التمثيل بأتى فى قاسم نظر؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء، وليس كذلك.

وَقَدْ أمالوُا لتناسُبٍ بِلاَ ... دَاعٍ سِوَاهُ كعِمَادَا وتَلا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة، وهو التناسب، وعبر بعضهم عنه بقوله: الإمالة للإمالة، وعبر عنه آخرون بقولهم: الإمالة لمجاورة الممال؛ وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة.

ثم إن إمالة الألف للتناسب لها صورتان، إحداهما: أن تمال لمجاورة ألف ممالة كإمالة ثانى الألفين فى نحو رأيت عمادا».

والأخرى: أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره، كإمالة ألف «تلا» من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾[1] فأميلت ألف تلاها ليشاكل اللفظ بها اللفظ بما بعدها.

وإلى هذا أشار بقوله (تلا) ومثل هذا شرح الكافية بإمالة ألفى ﴿وَالضُّحَىٰ ① وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[2] ليشاكل التلفظ بهما بما بعدهما.

فإن قلت: فى تمثيله بتلا وضحى نظر، فإن ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب، لأنها تئول إلى الياء، إذا بنى الفعل للمفعول، وقد تقدم بيانه، وإنما ينبغى تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالته غير التناسب.

قلت: السبب المقتضى لإمالة نحو دعا مما ألفه عن واو لم تعتبره القراء، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنما أمالوا منه ما جاور الممال، فلما أمالوا «تلاها» ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك، علم أن الداعى إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب.

تنبيه:

استفيد من تمثيله فائدتان:

إحداهما: التنبيه على صورتى الإمالة للتناسب كما سبق.

والأخرى: أن الألف قد تمال لمناسبة الألف قبلها نحو «عمادا» فإن الألف الثانية أميلت لمناسبة الأولى (وقد تمال لمناسبة ألف بعدها)[3] كإمالة ألف «تلاها» لمناسبة ما بعده مما ألفه عن ياء أعنى «جلاها ويغشاها».

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس. (٢) الآيتان ١، ٢ من سورة الضحى.
(٣) ب، جـ.

فإن قلت: فهلا جعلت إمالة (الف)[1] تلاها لمناسبة ما قبله أعنى: ضحاها؟

قلت: ألف ضحاها عن واو، وإنما أميل لمناسبة ما بعده أيضا.

فإن قلت: هل يقاس على إمالة الألف الثانية فى «عمادا» لمناسبة الأولى؟

قلت: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس عليه، فإنه قال: وقالوا مغزانا فى قول من قال: «عمادا» فأمالهما جميعا، وذا قياس. انتهى.

ولا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ هَا وَغَيْرَ نَا

الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة؛ فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن، نحو إذا وما، إلا ها ونا، نحو «مر بها ونظر إليها، ومر بنا ونظر إلينا» فهذان تطرد إمالتهما، لكثرة استعمالهما.

وأشار بقوله (دون سماع) إلى ما سمعت إمالته من الاسم غير المتمكن، وهو «ذا» الإشارية، و «متى» و «أنى» وقد أميل من الحروف: بلى، ويا فى النداء، ولا فى قولهم «إما لا» لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل، فصار لها بذلك مزية على غيرها، وحكى قطرب إمالة «لا» فى الجواب، لكونها مستقلة، ومنع سيبويه ومن وافقه إمالة «حتى» وحكى ابن مقسم[2] الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائى.

تنبيهات:

الأول: لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو «يافتى» و«ياحبلى» لأن الأصل فى ذلك الإعراب.

---

(١) ب.

(٢) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم النحوى. قال ياقوت: ولد سنة ٢٦٥ وسمع أبا مسلم وثعلبا ويحيى بن محمد بن صاعد، وكان ثقة من أعرف الناس بالقراءات وأحفظهم لنحو الكوفيين، وله: كتاب فى النحو كبير، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، الوقف والابتداء وغير ذلك، ومات لثمان خلون من ربيع الآخر سنة ٣٥٤ وقيل: سنة ٣٥٣هـ.

الثاني: لا إشكال فى جواز إمالة الفعل الماضى وإن كان مبنيا، قال المبرد: وإمالة عسى جيدة.

فإن قلت: قد يورد على كلام الناظم الفعل الماضى فإنه يطلق عليه غير متمكن كما قيل.

قلت: إن سلم أنه يطلق عليه غير متمكن، فلوضوحه لم يذكره، وأيضا فقد تقدم أول الباب ذكر الإمالة فيه.

فإن قلت: قول صاحب المفصل: والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل بنفسه نحو ذا ومتى وأنى، ولا يمال ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية أو الشرطية أو الموصولة . . ونحو إذا، يقتضى أن إمالة ذات ومتى وأنى غير شاذ.

قلت: لا إشكال فى أن الإمالة فى ذلك شاذة، لأن الألف فى غير المتمكن أصل غير منقلبة ولا سبب لإمالتها، وكأنه أراد الإشارة إلى المعنى الذى لحظه من أمالها من العرب وهو الاستقلال، وإن كان ذلك مما لايجعل سببا يقاس عليه.

والفتحَ قَبْلَ كَسْرِ راءٍ فى طَرَفْ أَمِلْ كلِلأيسر مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ

اعلم أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف، لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود فى الحركة كما أنه موجود فى الحرف، ولإمالة الفتحة سببان:

الأول: أن تكون قبل راء مكسورة نحو قوله تعالى: ﴿تَرْمِي بِشَرَرٍ﴾[1] و﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾[2] ومل للأيسر، فإمالة ذلك ونحوه مطرد.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (والفتح) أن الممال فى ذلك الفتح، لا المفتوح. وقول سيبويه: «أمالوا المفتوح» فيه تجوز.

---

(١) من الآية ٣٢ من سورة المرسلات.

(٢) من الآية ٩٥ من سورة النساء.

الثاني: لا فرق بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو من البقر، أو فى راء نحو بشرر، أو فى غيرهما نحو من الكبر.

الثالث: فهم من قوله (قبل كسر راء) أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم، وقد نص غيره على ذلك.

الرابع: شرط أن تكون الفتحة قبل راء، وظاهره أن مراده أن تكون متصلة كما مثل، فعلى هذا لو فصل بينهما لم تمل، وليس ذلك على إطلاقه، بل فيه تفصيل، وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك يمنع الإمالة؛ فتمال الفتحة فى نحو «أشر» وفى نحو «عمرو» لا فى نحو بجير، نص على ذلك سيبويه، ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل.

الخامس: شرط أن تكون الراء فى طرف، وفى بعض نسخ التسهيل أن تكون لاما، وليس اشتراط ذلك بصحيح، لأن سيبويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء فى قولهم: «رأيت خبط[1] رياح» وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين فى نحو «العرد»[2] والراء فى ذلك ليست بلام، ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه.

السادس: أطلق فى قوله (أمل) فعلم أن الإمالة فى ذلك جائزة وصلا ووقفا، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتى، فإنها خاصة بالوقف.

السابع: أهمل من شروط إمالة الفتحة لكسرة الراء شرطين غير ما ذكر.

أحدهما: ألا تكون على ياء، فلا تمال فتحة الياء فى نحو «من الغير» نص على ذلك سيبويه.

وذكره فى بعض نسخ التسهيل.

والآخر ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو «من الشرق» فإنه مانع من الإمالة، نص على ذلك سيبويه أيضا.

---

(١) الخبط ـ بفتحتين: ورق العضاة من الطلح ونحوه، يضرب بالعصا ليتناثر ثم تعلف به الإبل.

(٢) العرد: الشديد من كل شيء.

فإن قلت: فهل يشترط ألا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء؟

قلت: لا، لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها، فيمال نحو «من الضرر».

الثامن: قد ظهر بما ذكرناه أن كلام الناظم فى إمالة الفتحة لكسرة الراء غير محرر، وتحريره أن يقال: تمال كل فتحة فى غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء، وليس بعد الراء حرف استعلاء.

التاسع: منع سيبويه إمالة الألف فى نحو «من المحاذر» إذا أميلت فتحة الذال، قال: ولا تقوى على إمالة الألف، أى: ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف «عمادا» لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف «المحاذر» لأجل إمالة فتحة الذال، وضعف ما ذهب إليه ابن خروف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة، فينبغى ألا ينقاس شىء منها إلا فى المسموع، وهو إمالة الألف، لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها.

كَذَا الَّذِى تَلِيهِ هَا التأنيثِ فِى ... وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

هذا هو السبب الثانى من سببى إمالة الفتحة، فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك قرأ الكسائى فى إحدى الروايتين عنه، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا، يجمعها قولك: فجئت زينب لذود شمس. وفصل فى أربعة يجمعها قولك: أكهر(١). فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ماهو معروف فى كتب القراءات.

تنبيهات:

الأول: قوله (كذا الذى تليه ها التأنيث) يعنى به أن فتحة الذى تليه هاء التأنيث تمال، لا الحرف الذى تليه هاء التأنيث، وقد تجوز من عبر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث.

---

(١) قال فى القاموس: الكهر: القهر والانتهار والضحك واستقبالك إنسانا بوجه عابس تهاونا.

الثانى: إنما قال (ها التأنيث) ولم يقل تا التأنيث، لتخرج التاء التى لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال قبلها.

الثالث: لا فرق فى هاء التأنيث بين أن تكون لمعنى التأنيث أو لغير ذلك، كالمبالغة نحو: «علامة» فإن الإمالة جائزة فى جميع ذلك؛ لأن هاء المبالغة هى هاء التأنيث.

الرابع: خرج بقوله (ها التأنيث) ها السكت نحو ﴿كِتَابِيَهْ﴾[1] فلا تمال الفتحة قبلها، هذا هو الصحيح، وذهب ثعلب وابن الأنبارى إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقرأ به أبو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى.

الخامس: استثنى المصنف مما (كان)[2] قبل هاء التأنيث، الألف، فإنها لا تصح إمالتها نحو الصلاة والحياة.

فإن قلت: لم يكن لاستثنائه الألف حاجة، لأن كلامه فى إمالة الفتحة، لا فى إمالة الحرف فلم تندرج الألف فى قوله (كذا الذى تليه ها التأنيث) لأن مراده الفتحة فلم يشمل كلامه إلا كل مفتوح.

قلت: هو كذلك، ولكن نبه على منع إمالة الألف لئلا يتوهم أن بهاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة.

فإن قلت: ما وجه إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث؟

قلت: ذكر سيبويه أن سبب ذلك شبه الهاء بالألف، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف، ولم يبين سيبويه بأى ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث.

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الحاقة.
(٢) أ.

خاتمة لباب الإمالة:

ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ماسبق:

أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف، وذلك فى «را» وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه:

وقالوا: را ويا وتا، يعنى بالإمالة، لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجى التى فى أوائل السور إن كان فى آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد، فلا خلاف فى الفتح.

والآخر: كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم «الحجاج» علما فى الرفع والنصب، وكذلك «العجاج» فى الرفع والنصب، وذكره بعض النحويين، وإمالة «الناس» فى الرفع والنصب.

قال ابن برهان فى آخر شرح اللمع: روى عبدالله بن داود عن أبى عمرو ابن العلاء إمالة «الناس» فى جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا.

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها، بل يقتصر فى ذلك على ما سمع. والله أعلم.

التصريف

اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين: أحدهما: علم الإعراب، والآخر: علم التصريف، وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هى علم التصريف، والتركيبية هى علم الإعراب؛ ولذلك يقال فى حد علم النحو: علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا.

فإن قلت: الأحكام التركيبية نوعان: إعرابى وغير إعرابى، فكيف أطلق على جميعها علم الإعراب؟

قلت،أطلق على النوعين علم الإعراب تغليبًا، ثم إن المسمى بعلم التصريف وهى الأحكام الإفرادية تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهى فى الحقيقة من التصريف.

والآخر: تغيير الكلمة لغير طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر فى الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام،وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف.

وقد عرف التصريف فى الكافية بقوله: تغيير بنية لمعنًى قصدًا.

فإن قلت: هذا التعريف لا يشمل قسمى التصريف، وإنما شمل الأول أعنى: تغيير الكلمة لمعنى.

قلت: المراد بقوله لمعنى ما ذكره فى شرحها إذ قال: التصريف تحويل الكلمة من بنيتها إلى غيرها لغرض لفظى أو معنوى، فهو إذن شامل للنوعين، وقد حده فى التسهيل بقوله: التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال،وشبه ذلك.

وقال الشارح: تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى

الفاعل والمفعول، ولهـذا التغيير أحكام كالصحة والإعـلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتـعلق بها تسـمى علم التصـريف، فالتـصريف إذن: هو العلم بأحكـام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك.

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى وَمَا سِوَاهُمَا بتصريفِ حَرِى

لاحظَّ فى التـصريف للحـروف ولا للأسمـاء غيـر المتـمكنة ولا للأفعـال الجامدة. أعنى: ليس وعسى ونحوهما، وإنما يكون التصريف فى الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو المراد بقوله: (وما سواهما بتصريف حرى) أى: حقيق.

فإن قلت: مقتضى قوله (وما سـواهما) أن التصريف يدخل الأفعال مطلقًا، إذ لم يستثن الجامدة.

قلت: قد يمكن إدراجها فى شبه الحرف، فـإن ليس وعسى ونحوهما شابها الحروف فى الجمود.

فإن قلت: قد دخل التـصريف فى بعض الأسماء التى تشبـه الحرف نحو ذا والذى: فإنهمـا قد صغرا وقد جاء الحذف فى سـوف وإن، وجاء الحذف والإبدال فى لعل.

قلت: هذا كله شاذ يوقف على ما سمع منه.

فإن قلت: قـد اتضح أن الذى يقبل التـصريف من الكلم نوعان: الأسـماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فأيهما له الأصالة فيه؟

قلت: الأفعال لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاثِىٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرا

يعنى: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف، إلا أن يكون ثلاثيًّا فى الأصل وقـد غـير بالحـذف، فـإن ذلك لا يخـرجه عـن قبـول التصريف.

وقد فهم من ذلك أمران؛ أحدهما: أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؛ لأنهمـا يقبلان التصريف، وما يقـبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين.

والآخر: أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين، بحذف لامه نحو يد، أو عينه نحو سه أو فائه نحو عدة، وقد يرد على حرف واحد نحو «م الله» عند من يجعله محذوفا من «ايمن الله» وكقول بعض العرب: شربت ما، وهذا قليل، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل، وقد يرد على حرف واحد نحو «ع كلامى، وق نفسك» وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه، فيحذفان فى الأمر.

ومُنْتَهى اسْمٍ خَمْسٌ ان تَجَرَّدَا   وإِنْ يُزَدْ فيه فَمَا سَبْعًا عَدَا

الاسم ينقسم إلى مجرد من الزوائد، وإلى مزيد فيه.

فالمجرد ثلاثة أنواع: ثلاثى ورباعى وخماسى، فلا ينقص عن الثلاث، لأن الثلاثى أعدل الأبنية لتوسطه بين الخفة والثقل، لانقسامه على المراتب الثلاث: المبتدأ والمنتهى والوسط، بالسوية، ولأن المبدوء به لا يكون إلا متحركا والموقوف عليه ساكن فلا بد من حرف يفصل بينهما لتنافيهما فى الصفة.

فإن قلت: ذلك الفاصل إن كان متحركا نافى الموقوف عليه، وإن كان ساكنا نافى المبدوء به.

قلت: قد أجيب عن ذلك بأنه لما جار عليه الأمران لم يتحقق التنافى ولا يزيد على الخمسة؛ لأمرين: أحدهما: أنهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه.

والآخر: أنه لو وضع على ستة لتوهم أنه كلمتان.

فإن قلت: قد تقدم أن الثلاثى أعدل الأبنية فلم عدلوا عنه إلى الرباعى والخماسى؟

قلت: للتوسع بكثرة الأبنية.

وأما المزيد: فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف ولا يتجاوزها إلا بهاء التأنيث أو زيادتى التثنية أو التصحيح أو النسب.

فإن قلت: فكيف قال (فما سبعا عدا) ولم يستثن هاء التأنيث وما ذكر معها؟

قلت: هذه زوائد، وقد علم أنها غير معتد بها، لكونها مقدرة الانفصال.

تنبيهات:

الأول: إنما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة أحرف إذا كان ثلاثى الأصول نحو «أشهيباب» مصدر اشهابّ[1] أو رباعى الأصول نحو «احرنجام» مصدر احرنجمت الإبل. أى: اجتمعت. وأما الخماسى الأصول، فإنه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردًا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو «عضرفوط» وهو ذكر العظاءة[2] وقبعثرى. وهو البعير[3].

ومثال المشفوع بهاء التأنيث قبعثراة وندر قرعبلانة[4] لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون، وقيل: إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه، والقرعبلانة ـ دويبة عريضة عظيمة البطن.

الثانى: ذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرفا مد قبل الآخر نحو «مغناطيس» قيل: فإن صح وكان عربيا كان ناقصا، لقولهم: إنه لا يزاد فيه إلا حرف مد قبل الآخر.

قلت: إن صح وكان عربيا جعل نادرًا كما ندر زيادة حرفين بعد الآخر فى «قرعبلانة».

وقد حكاه ابن القطاع، أعنى: مغناطيس.

الثالث: اعلم أن حروف الهجاء تذكر وتؤنث، فباعتبار تذكيرها تثبت التاء فى عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها، فلذلك قال (فما سبعا عدا).

---

(١) اشهابّ ـ بتشديد الباء ـ إذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين ـ وهو بياض يخالطه سواد.

(٢) عبارة القاموس: العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات هـ. وقال فى محل آخر العذفوط بالضم ـ دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى أ. هـ وفى محل آخر العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عظاء. أ. هـ.

(٣) أى البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه.

(٤) القرعبلانة: دويبة عريضة عظيمة البطن.

وغَيرُ آخرِ الثُّلاثِى افْتحْ وَضُمْ   وَاكسِرْ وَزِدْ تَسكِينَ ثَانِيه تَعُمْ

تقدم أن المجرد ثلاثى ورباعى وخماسى، فالثلاثى تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثنى عشر بناء، لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون أيضًا. والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر.

وأما الآخر فلا عبرة به فى وزن الكلمة، فإنه حرف الإعراب؛ فلذلك قال (وغير آخر الثلاثى) فعزى إلى غير آخره، وهو أوله، وثانيه الحركات الثلاث، بلا تقييد. فعلم أن ذلك يكون فيهما بتوافق وتخالف، فللتوافق ثلاثة أوزان، والمخالف ستة أوزان، ثم قال (وزد تسكين ثانيه تعم) أى: وزد على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه تعم، وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم، يعم القسمة الممكنة فى الثلاثى، وهى اثنا عشر بناء، منها عشرة مستعملة وواحد مهمل، وواحد نادر، وقد أشار إليهما بقوله:

وفِعُلٌ أُهْمِلَ والعَكْسُ يَقِلّ   لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

أهمل من أبنية الثلاثى فعل ـ بكسر الفاء وضم العين ـ لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم ﴿والسماء ذات الحِبُك﴾[1] بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين:

أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزءى الكلمة، لأنه يقال حُبُك بضم الحاء والباء ـ وحِبِك ـ بكسرهما ـ فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جنى: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، قال فى شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه، لإمكان عروض ذلك له.

(١) الآية ٧ من سورة الذاريات.

والآخـر: أن يكون كـسر الحـاء إتبـاعا لكـسر تاء ذات، ولم يعـتـد باللام الساكنة، لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو أحسن.

وقوله (والعكس) يعنى به بنـاء فعل ـ بضم الفاء وكسـر العين ـ وهذا الوزن فيه خـلاف، ذهب قوم إلى أنه مهمل، لاستـثقال الانتقـال من ضم إلى كسر وإن كان أخف من عكسه.

وذهب قوم إلى أنه مستعـمل، لكنه قليل، وهو الظاهر، وقد جاء منه الدئل ـ وهو اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك[1]:

جاءُوا بجيشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ ... مَا كَانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

والرئم: اسم جنس للاست، والوعل: لغة فى الوعل، حكاه الخليل، فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمل.

وقـوله (لقصـدهم تخصـيص فعل بفـعل) يعنى: أن بناء فـعل إنما قل فى الأسمـاء، لأنهم قصدوا تخصـيص الفعل به للدلالة على مـا لم يسم فاعله، ولو أهمل لثقله لم يستعمل فى الأفعال، وقال أبو الفتح نصر بن أبى الفنون[2] أما دئل

---

(١) قائله: هو كعب بن مـالك الأنصارى يصف جيش أبى سـفيان حيـن غزا المدينة، بالقلة والحقارة ـ ـ وهو من المنسرح ـ .
اللغة: «لو قيس» أى: لو قدر «معرسه» بضم الميم وسكون العين وفتح الراء ـ وهو المنزل الذى ينزل به الجيش «الدئل» ـ بضم الدال وكسر الهمزة ـ دويبة صغيرة شبيهة بابن عرس.
المعنى: لو قدر مكانهم عند تعريسهم كان كمكان الدئل عند تعريسها.
الإعراب: «جاءوا» فعـل ماض والواو فاعل «بجيش» جـار ومجرور متـعلق بالفعل «لو» شرط «قيس» فعل ماض والواو فاعل «معرسه» نائب فاعل، فالجملة فعل للشرط «ما كان» ما نافية كان فعل ماض واسمها ضمير «كمعرس» جار ومجرور خبر كان فى محل نصب «الدئل» مضاف إليه.
الشاهد: قوله «الدئل» فإنه بضم الدال وكـسر الهمزة، فذهب جـماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو نادر.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٨٢ وابن يعيش ٣٠/١، وشرح شواهد الشافية ص١٢.

(٢) هو نصر بن محمد بن المظفر بن عبدالله بن أبى الفنون الموصلى الأصل البغدادى النحوى اللغوى، ولد سنة خـمسين وخـمسمـائة، وله رسالة فى الضاد والـظاء بديعة. روى عنه الزكى المنذرى، ومات بمصر ليلة الأحد مستهل المحرم سنة ثلاثين وستمائة هـ.

ورئم، فقد عده قوم من النحويين قسما حادى عشر لأوزان الثلاثى، وإنما هى عند النحويين عشرة، انتهى.

وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الوزن عن الدئل والرئم بجوابين:

أحدهما: أنهما من الشاذ، فلا يثبت بهما وزن، قلت: وفيه نظر، لأن سيبويه أثبت بناء فعل بلفظ واحد وهو إبل، وسيأتى ذكره.

والآخر: أنهما منقولان من الفعل، واعترض بأن ذلك ممكن فى الدئل، لأنه علم قبيلة بخلاف الرئم فإنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا فى الأعلام.

قلت: ذهب السيرافى إلى أن النقل يجىء فى أسماء الأجناس كما جاء فى الأعلام.

قال: ومنه تنوط - اسم لطائر يعلق عشه ويلصقه ضربًا من الإلصاق بديعا فسمى بالفعل، انتهى. ولا وجه للتفرقة بين الدئل والرئم، لأن الدئل فى الأصل اسم جنس لدويبة ثم نقل إلى القبيلة.

تنبيه:

قد فهم من هذا البيت أن ما عدا هذين (الوزنين)[1] مستعمل ليس بمهمل ولا نادر وهى عشرة أوزان:

أولها: فَعْل، ويكون اسما نحو فَلْس، وصفة نحو سَهْل.

وثانيها: فَعَل، ويكون اسما نحو فَرَس، وصفة نحو بَطَل.

وثالثها: فَعِل، ويكون اسما نحو كَبِد، وصفة نحو حَذِر.

ورابعها: فَعُل، ويكون اسما نحو عَضُد، وصفة نحو يَقُظ.

وخامسها: فِعْل: ويكون اسما نحو عِدْل، وصفة نحو نِكْس.

وسادسها: فِعَل، ويكون اسما نحو عِنَب. قال سيبويه: ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم: عدى، وقال غيره: لم يأت من الصفات على فعل إلا زِيَمَ - بمعنى متفرق - وعِدًى اسم جمع. وقال

---

(١) ب ، جـ.

السيرافى: استدرك على سيبويه قيما فى قراءة من قرأ ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[١] ولعله يقول: إنه مصدر بمعنى القيام. انتهى. واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظًا أخر؛ وهى سِوًى فى قوله تعالى: ﴿مكانا سِوًى﴾[٢]. ورجل رِضًى، وماء رِوًى، وماء صِرًى، وسبى طِيَبَة[٣] ومنهم من تأولها.

وسابعها: فِعِل، ويكون اسما نحو إِبِل، وصفة نحو أتان بِلِز ـ وهى السمينة. ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير إبل، وأما بلز (فحكاه الأخفش مخفف الزاى، وحكاه سيبويه مشدد الزاى، قيل: فيحتمل أن يكون)[٤] ما حكاه الأخفش مخففًا من المشدد، فلا يكون بناء أصليا، قال بعضهم: ولا ثالث لهذين اللفظين.

قلت: وزاد بعضهم: حبرة[٥] ولا أفعل ذلك أبد الأبد، وعِيِل ـ اسم بلد ـ ووتد وإطل ومشط ودبس وإثر، لغة فى الوَتِدِ والإطـل والمشْط والدِّبْس والأثر، وزاد غيره حِبِك لغة فى الحُبُك، وقد تقدم.

وجاء فى الصفات أيضًا: أتان إِبِدٌ، وأمة إِبِدٌ أى: ولود.

قال ثعلب: لم يأت من الصفات على فِعِل إلا حرفان امرأة إِبِد أى: ولود، وأتان بِلِز ـ أى ضخمة، وأما قوله[٦]:

---

(١) من الآية ١٦١ من سورة الأنعام.
(٢) من الآية ٥٨ من سورة طه.
(٣) روى: أى: كثير مرو، ويقال رواء كسماء.
صرى: أى : طال مكثه.
سبى طيبة: فى المصباح سبيت العدو سبيا والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة.
وفى القاموس: السبى مايسبى، وطيبة بوزن عنبة ـ نالوه بلا غدر ونقض عهد ـ وفيه الشاهد.
(٤) ب ، جـ.
(٥) حبرة، أى: قلح ـ بقاف فلام فحاء ـ وهو الأسنان.
(٦) قائله: لم أقف على اسم راجزه.
اللغة: «اصطفاقا» الاصطفاق: الرقص «بنو عجل» قبيلة تنسب إلى عجل ابن لجيم بن صعب.
الإعراب: «علمها» فعل ماض والهاء مفعول أول «إخواننا» فاعل ونا مضاف إليه «بنو عجل» بدل أو عطف بيان وعجل مضاف إليه «شرب» منصوب على أنه مفعول ثان لعلم «النبيذ» مضاف إليه «واصطفاقا» عطف على شرب النبيذ «بالرجل» يتعلق به. =

عَلَّمَها إِخوانُنا بنو عِجَل   شُرْبَ النَّبِيْذِ واْصطِفَاقًا بالرِّجلْ

ونحوه، فهو من النقل للوقف، أو من الإتباع، فليس بأصل، وقد قيل فى إطل إنه من الإتباع.

وثامنها: فُعْل، ويكون اسما نحو قُفْل، وصفة نحو حُلْو.

وتاسعها: فُعَل، ويكون اسما نحو صُرَد، وصفة نحو حُطَم.

وعاشرها: فُعُل، ويكون اسما نحو عُنُق، وصفة وهو قليل، والمحفوظ منه نحو جُنُب وشُلُل، وناقة سُرُح، أى: سريعة.

وافْتَحْ وَضُمَّ واكْسِرِ الثانِى مِنْ   فِعْلٍ ثُلاثِىٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

الفعل ينقسم إلى مجرد ومزيد، فالمجرد ثلاثى ورباعى، ولا يكون خماسيا، فالثلاثى ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول، وثانيه يكون مفتوحا ومكسوراً ومضموماً، ولا يكون إلا ساكنًا. لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع.

الأول فَعَل، ويكون متعديا نحو ضرب، ولازما نحو ذهب، ويرد لمعان كثيرة، ويختص بباب المغالبة، وقد يجىء فَعَلَ مطاوعا لفعل، بالفتح فيهما، وقال[1]: قد جبر الدينَ الإلهُ فَجَبَر.

والثانى: فَعِل، ويكون متعديا نحو شَرِب ولازما نحو فَرِح، ولزومه أكثر من تعديه، ولذلك غلب فى النعوت اللازمة والأعراض، وقد يطاوع فَعَل - بالفتح - نحو خَدَعَه فَخَدِع.

=الشاهد: قوله «عجل» «وبالرجل» حيث حرك الجيم فيهما للضرورة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٨٤، ونوادر أبى زيد ص٣٠، والخصائص لابن جنى ٢/٣٣٥، والإنصاف لابن الأنبارى ص٤٣٤.

(١) قائله: هو العجاج - وهو من الرجز -.

الإعراب. «قد» حرف تحقيق «جبر» فعل ماض «الدين» مفعول به «الإله» فاعل «فجبر» الفاء عاطفة وجبر فعل ماض والفاعل ضمير مستتر.

الشاهد: قوله «جبر» على وزن فعل وهو مطاوع لفعل.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٨٤، والخصائص لابن جنى ٢/٢٦٣.

والثالث: فَعُل نحو ظَرُف، ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل، فالتضمين نحو «رحبتكم الدار» وقول على: إن بشراً قد طلع اليمن» بتضمين الأول معنى وسع، والثانى معنى بلغ، وقيل: الأصل رحبت بكم؛ فحذف الخافض توسعا، والتحويل نحو سدته، فإن أصله سودته - بفتح العين - ثم حول إلى فعُل - بضم العين - ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين.

فإن قلت: فما فائدة التحويل؟

قلت: فائدته الإعلام بأنه واوى العين، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى، هذا مذهب قوم منهم الكسائى، وإليه ذهب فى التسهيل، وقال ابن الحاجب:

وأما باب سُدتُه فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو، لا للنقل.

ولايرد فَعُل إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به، نحو كَرُم ولَؤُم، أو المطبوع نحو فَقُه وخَطُب، أو شبهه نحو خَبُث، شبه بنَجُس، ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل.

وقوله (وزد نحو ضمن) يعنى: أن بناء ما لم يسم فاعله بناء أصلى من أبنية المجرد فحقه أن يذكر مع الأصول، فتكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة.

وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى، وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيّرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهر القولين، وقد ذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها.

تنبيهات:

الأول: لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة، وأنها فتحة، لأن الفتح أخف من الضم والكسر، فاعتباره أقرب.

الثانى: ما جاء (من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثانى)[1] فليس بأصل، بل هو مغير عن الأصل، نحو شَهِدَ وشِهِدَ وشِهْد.

(١) أ، جـ.

الثالث: قال فى شرح الكافية. جرت عادة النحويين الا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الأمر، ولا فعل ما لم يسم فاعله، مع أن فعل الأمر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضا، فكان ينبغى على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ: صيغة للماضى المصوغ للفاعل كدحرج، وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج، وصيغة للأمر كدحرج إلا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الأخرين لجريانها على سنن مطرد؛ ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها. قلت: أما صيغة المفعول فتقدم ذكر الخلاف فيها، وأما (صيغة)[1] فعل الأمر، فذهب البصريون أنها أصل، وأن قسمة الأفعال ثلاثية، ومذهب الكوفيين: أن الأمر مقتطع من المضارع، فإذن تكون القسمة عندهم ثنائية.

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا   وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

لما كان الفعل أكثر تصرفا من الاسم لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم، فلهذا لم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولا المزيد ستة أحرف.

وللرباعى المجرد بناء واحد، وهو فعلل، ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو دربخ بمعنى ذل. قال الشارح: له ثلاثة أبنية، واحد للماضى المبنى للفاعل نحو دحرج، وواحد للماضى المبنى للمفعول نحو دحرج، وواحد للأمر نحو دحرج.

قلت: قد تقدم أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد، وهو الماضى المبنى للفاعل لما سبق ذكره.

وأما المزيد: فإن كان ثلاثى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج، وإن كان رباعى الأصول، فإنه يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم.

---

(١) أ، جـ.

تنبيهات:

الأول: قال فى التسهيل: وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفبس أو تاء التأنيث أو نون التوكيد. ولو استغنى عن هذا الاستثناء كما فعل هنا، لكان أجود.

الثانى: لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال، لكثرتها ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد.

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة ـ فى قول سيبويه ـ ثلثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد الزبيدى عليه نيفًا على الثمانين، إلا أن منها ما يصح، ومنها ما لا يصح.

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وأبنية أخر غير مشهورة، وفى بعضها خلاف.

وللمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية: تَفعْلَل نحو تدحرج، وافعنْلَلَ نحو احرنجم، وافعلَلَّ نحو اقْشَعَرَّ، وهى لازمة. واختلف فى هذا الثالث، فقيل: هو بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق باحرنجم، زادوا فيه الهمزة، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل، ويدل على إلحاقه باحرنجم مجىء مصدره كمصدره.

وزاد بعضهم فى مزيد الرباعى بناء رابعا.

وما جاء على أفعلل نحو اجرَمَّز[1] قال فى الارتشاف: ويظهر لى أنه مزيد من الثلاثى غير الملحق والمماثل لاسم مجرد.

لاسمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ

ذكروا للرباعى المجرد ستة أبنية:

الأول: فَعْلَلَ ـ بفتح الأول والثالث ـ ويكون اسما نحو جَعْفَر ـ وهو النهر الصغير ـ وصفة نحو سَهْلَب وشَجْعَم، والسَّهْلَب: الطويل، والشَّجْعَم: الجرىء، وقد قيل: إن الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان، وجاء بالتاء عجوز شهربة، وشهبرة ـ للكبيرة، وبهنكة ـ للضخمة الحسنة.

(١) فى القاموس: اجرمز: انقبض واجتمع بعضه إلى بعض.

الثـانى: فِـعْلِل ـ بكسـر الأول والثالث ـ ويـكون اسمـا نحـو زِبْرِج ـ وهو السحابُ الرقيق، وقيل: السحاب الأحـمر، وهو من أسماء الذهب أيضا، وصفة نحو خِرْمِل، قال الجرمى: الخرمل ـ بالكسر ـ المرأة الحمقاء مثل الخذعل.

الثالث: فِعْلَل ـ بكسر الأول وفتح الثالث ـ ويكون اسما نحو دِرْهَم، وصفة نحو هبلع ـ للأكول.

الرابع فُعْلُل: بضم الأول والثالث ـ ويكون اسما نحو بُرْثُن وهو واحد براثن السباع، وهو كالمخلب من الطير، وصفة نحو جُرْشُع ـ للعظيم من الجمال، ويقال للطويل.

الخامس: فِعَلّ ـ بكسـر الأول وفتح الثانى ـ ويكون اسمـا نحو قِمَطْر ـ وهو وعـاء الكتب ـ وفِطَحْل ـ قـيل: وهـو اسم لزمن خـروج نوح عليـه السـلام من السـفينة، قـال الجوهرى: الفِطَحْل عـلى وزن الهزبر من لم يخلق بعـد[1]، قال الجرمى: سألت أبا عـبيدة عنه قال: الأعـراب تقول: هو زمن كانت الحجـارة فيه رطبة، وأنشد العجاج[2]:

وَقَدْ أتَاهُ زَمَنُ الفِطَحْلِ ... والصَّخْرُ مُبْتَلٌّ كَطِينِ الْوَحْلِ

وصفة نحو سبطر ـ للطويل.

السادس: فُعْلَل ـ بضم الأول وفتح الثالث ـ ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجراد ـ وصفة نحو جُرْشَع بمعنى جُرْشُع ـ بالضم[3].

---

(١) نص كلام الجوهرى: الفطحل على وزن الهزبر زمن لم يخلق الناس فيه بعد.

(٢) قائله: قال المرادى: العجـاج ـ قال العينى: وهو غير صـحيح، وإنما قاله رؤبة.
وهو من الرجز ـ.
اللغة: «الفطحل» مثال هزبر ـ زمن لم يخلق فيه الناس.
الإعراب: «قـد» حرف تحقيق «أتاه» فـعل ماض وفـاعله والهاء مـفعـوله «زمن» ظرف «الفطحل» مضاف إليه «والصخـر» الواو للحال والصخر مبتدأ «مبـتل» خبر المبتدأ «كطين» متعلق به «الوحل» مضاف إليه.
الشاهد: قوله «الفطحل» فإن وزنه فِعَلّ ـ بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٧٨٩، والكامل للمبرد ٢٤٨.

(٣) الجرشع: العظيم من الجمال، ويقال: الطويل.

تنبيهات:

الأول: مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى، بل هو فرع على فُعْلُل - بالضم - فتح تخفيفا، لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جُخْدُب وطُحْلُب وبُرْقُع[1] فى الأسماء، وجُرْشُع فى الصفات، ويقال للمخلب بُرْثُن، ولشجر فى البادية عُرفُط؛ ولكساء مخطط برجد، ولم يسمع فيها فُعْلَل - بالفتح - وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى؛ واستدلوا لذلك بأمرين:

أحدهما: أن الأخفش قال: جؤذُر[2]،ولم يحك فيه ضم الذال، فدل على أنه غير مخفف، وهذا مردود، فإن الضم منقول فى جؤذر أيضا، وزعم الفراء أن الفتح فى جؤذر أكثر، وقال الزبيدى: إن الضم فى جميع ما ورد منه أفصح.

والآخر: أنهم قد ألحقوا به، فقالوا: عُنْدَد، يقال: مالى عن ذلك عندد، أى: بد، وقالوا: عَاطَتْ الناقة عُوطَطا - إذا اشتهت الفحل، وقالوا: سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق، فوجب أن يكون للإلحاق، وأجاب الشارح: بأنا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو: جخدب،وإنما هو لأن فعللا من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك كما فى جدد وظلل. وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لايلحق إلا بالأصول، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا: اقعنسس[3] فألحقوه باحرنجم،فكما ألحق بالفرع بالزيادة، فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف.

الثانى: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل، وقال فى التسهيل: وتفريع فعلل على فعلل أظهر من أصالته.

الثالث: قال بعضهم فى ثبوت فِعْلَل - بكسر الأول وفتح الثالث - بحث، لأن دِرْهَما معرب وهِبْلَع يحتمل زيادة الهاء.

---

(١) الطحلب: خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه، والبرقع: نقاب المرأة وما يستر به وجه الدابة.

(٢) الجؤذر: بفتح الذال - ولد البقرة الوحشية.

(٣) اقعنسس: فهو مقعنسس، والمقعنسس: الشديد، والمتأخر أيضا.

قلت: إنما يتم هذا إذا لم يكن لهذا الوزن مثال يثبت به غير هذين المثالين، وليس كذلك، بل قد ذكروا له أمثلة غيرهما منها هجرع؛ ويحتمل أيضا زيادة الهاء، وزئبر[1] وقلعم ـ لجبل بعينه ـ وقال الجرمى: هو من أسماء الرجال. وقال الزبيدى: القلعم ـ الشيخ المسن، ويقال: القلعم ـ الطويل ـ فجعله صفة، وذكر الجوهرى قلحم ـ بالقاف والحاء المهملة وقال: القلحم المسن، قال: وقد ذكرناه فى باب الحاء، لأن الميم زائدة.

فإن قلت: قد قال الأصمعى: ليس فى الكلام فعلل إلا درهم وهجرع فحصر.

قلت: قد زاد غيره ما تقدم ذكره.

فإن قلت: وعلى تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بدرهم ليس بجيد؛ إذ الوزن لا يثبت بالمعرب.

قلت:ذكر بعضهم أن الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:

قسم (غيرته)[2] العرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته فى اعتبار الأصلى والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية (الوضع)[3] كدرهم.

وقسم (غيرته)[4] ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا تعتبر فيه ما اعتبر فيما قبله نحو آخر، وقسم تركوه غير مغير فما ألحقوه بأبنية كلامهم عد منها نحو خُرَّم[5] ألحقوه بسُلَّم، وما لم يلحقوه (بأبنية كلامهم)[6] لم يعد منها نحو خراسان لا يثبت فيه فعالان.

---

(١) الزئبر: هو مايعلو الثوب الجديد.

(٢) أ، جـ ـ وفى ب (عربته).

(٣) أ، ح.

(٤) أ، ب.

(٥) خرم: اقتطع واستأصل، وخرم الخرزة فتخرمت فصمها.

(٦) أ، جـ.

الرابع: زاد بعضهم فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان: وهى فِعْلُل بكسر الأول وضم الثالث، وحكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد: خِرفُع، ويقال أيضا لزئبر الثوب زئبُر، وللضئبل - وهو من أسماء الداهية: ضِئبُل، وفُعَلٌ بضم الأول وفتح الثانى - نحو خبعث ودلمز، وفَعلِل - بفتح الأول وكسر الثالث - نحو طحربة(١).

ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال: وربما استعمل أيضا فِعلُل، والمشهور فى الزئبر والضِّئْبَل - كسر الأول والثالث.

قال فى الصحاح: وربما جاء بضم الباء فيهما، قال ثعلب: لانعلم فى الكلام فعلل، فإن كان هذان الحرفان مسموعين - بضم الباء - فهما من النوادر.

وقال ابن كيسان: هذا إذا جاء على هذا المثال شهد للهمزة بأنها زائدة. وإذا وقعت حروف الزيادة فى الكلمة جاز أن تخرج على بناء الأصول.

الخامس: قد علم بالاستقراء أن الرباعى لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات فى كلمة، فمن ثم لم يثبت فُعُلُل بقولهم عُرُتُن - وهو نبت يصبغ به، بل جعل فرعا على فعنلل لقولهم فيه عرنتن، فحذفت نونه وترك على حاله، ولا فُعَلِل بقولهم عُلَبِط(٢) بل جعل فرعا على فعالل، لأن ما جاء على فُعَلِل يجوز فيه فعالِل، ولا فَعَلِل بقولهم جَنَدِل، بل جعله البصريون فرعا على فعالل، وأصله جنادل، وجعله الفراء وأبو على فعليل، وأصله جنديل.

واختاره المصنف، لأن جَنَدلاً مفرد فتفريعه على المفرد أولى، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول، وليست محذوفة، وليس بصحيح لما سبق.

---

(١) الخبعث: اسم للضخم، وقيل: الشديد العظيم الخلق.
والدلمز: اسم للصلب الشديد. والطحربة: القطعة من الغيم.
(٢) الضخم من الرجال، وناقة علبطة أى عظيمة.

.... وإنْ علاَ فَمعْ فَعلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ

كذا فعلّل وفعلَل ....

يعنى: أن الاسم الخماسى المجرد، وهو المراد بقوله (إن علا) أى: جاوز الأربعة، له أربعة أبنية:

الأول: فَعَلَّلٌ - بفتح الأول والثانى والرابع - ويكون اسما نحو سَفَرْجَلٌ، وصفة نحو شَمَرْدَلٌ - للطويل.

الثانى: فَعْلَلِل - بفتح الأول والثالث وكسر الرابع - قالوا: لم يجئ إلا صفة نحو جَحْمَرِش - للعظيمة من الأفاعى، وقال السيرافى: هى العجوز المسنة، وقَهبَلِس - للمرأة العظيمة - وقيل: لحشفة الذكر، فيكون اسما.

الثالث: فُعَلِّل - بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع، ويكون اسما نحو خُبَعْثِن - للأسد - وخُزَعْبِل - للباطل، وللأحاديث المستطرفة، وصفة نحو قُذَعْمِل - للبعير الضخم.

الرابع: فِعْلَلٌ - بكسر الأول وفتح الثالث - ويكون اسما نحو قِرْطَعْب - وهو الشىء الحقير - وصفة نحو جِرْدَحْل - وهو الضخم من الإبل.

تنبيه:

زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فُعْلَلِل نحو هُنْدَلِع - اسم بقلة - ولم يثبته سيبويه، والصحيح أن نونه زائدة لأوجه:

أحدها: أنه يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير.

الثانى: أن كُرَاعا[1] حكى فى الهندلع - كسر الهاء؛ فلو كانت أصلية لزم كون الخماسى على ستة أمثلة، فكان يفوت تفضيل الرباعى عليه، وهو مطلوب.

(١) هو على بن حسن الهنائى المعروف بكراع النمل - بضم الكاف - أبو الحسن النحوى اللغوى. من أهل مصر أخذ عن البصريين وكان نحويا كوفيا صنف المنضد فى اللغة. المجرد مختصره. أمثلة غريب اللغة وغير ذلك.

الثالث: أنه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل[1] لأن زيادتها لم تثبت، إلا لأن الحكم بأصالتها موقع فى وزن لا نظير له مع أن نون هندلع ساكنة ثانية، فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل فى زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى.

وزاد غيره للخماسى أوزانًا أخر لم يثبتها الأكثرون لندورها، واحتمال بعضها الزيادة فلا نطول.

وقوله: .. وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى

يعنى: أن ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه نحو خزعبيل، وجميع أبنية المزيد. أو إلى النقص منه وهو ضربان:

ضرب: نقص منه أصل نحو يد ودم، وضرب : نقص منه زائد نحو جندل وعلبط، وأصلهما: جنادل وعلابط، وقد سبق بيان ذلك.

تنبيه:

كان ينبغى أن يقول (وما غاير للزيد أو النقص أو الندور) لأن مثل طحربة مغاير للأوزان المذكورة، ولم ينتم إلى الزيادة ولا النقص، ولكنه نادر، قال فى التسهيل: وما خرج عن هذه المثل فشاذ، أو مزيدة فيه، أو محذوفة منه، أو شبه الحرف، أو مركب، أو أعجمى.

والحرفُ إِنْ يَلْزَمْ فأَصْلٌ والذِى لا يلزمُ الزائدُ مِثلُ تَا احتُذِى

لما ذكر أن أبنية الأسماء والأفعال ضربان: مجرد ومزيد فيه، أشار هنا إلى ما يتميز به الأصل عن الزائد، فذكر أن علامة الأصل أن يلزم تصاريف الكلمة، ولا يحذف شىء منها. وأن علامة الزائد، ألا يلزم تصاريف الكلمة، بل يحذف من بعض التصاريف.

ومثل الزائد بتاء احتذى؛ لأنها تحذف من بعض التصاريف، ولا تلزم، تقول: حَذَا حَذْوَهُ، فيعلم بسقوط التاء من حذا، أن التاء فى

(١) الكنهبل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاة.

احتـذى زائدة، ويقال: احتذى به ـ أى: اقتدى به، ويقـال أيضا احتذى أى: انتعل، قال(1):

كُلَّ الحذاءِ يَحتَذِى الحافِى الوَقِعْ

والحذاء: النعل.

فإن قلت: تعريف الأصلى بأنه مايلزم تصاريف الكـلمة، غير جامع لخروج ما يسقط من بعض التصاريف، وهوأصل كواو يعـد، وغير مانع لدخول ما يلزم، وهو زائد، فلا يصح حـذا، ولايصح علامـة أيضا، لأن شرط العـلامة الاطراد، وذلك يعرف أيضا أن تعريف الزائد بما لايلزم لايصح.

قلت: الأصل إذا سقط لعلة فـهو مقدر الوجـود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط؛ ولذلك يقـال: الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا، وقد دعت الحاجة هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: فى ذكر حروف الزيادة.

اعلم أن الزائد نوعان:

أحدهما: أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو غـيره، فلا يختص بأحرف الزيادة وهو إما تكرير عـين نحو قطَّع، أو لام نحـو جَلْبَبَ أو فاء وعين مع مـباينة اللام نحو مَرْمَرِيس(2) وهو قليل، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صَمَحْمَح(3).

---

(1) قائله: هو المقدام واسمه جساس بن قطيب ـ وهو من الرجز ـ

اللغة: «الحذاء» بمعنى الاحـتذاء، وبمعنى النعل «الوقع» وقع اشتكى لحم قـدمه من غلظ الأرض والحجارة.

الإعراب: «كل» مفعول مطلق إن جعل الحذاء مصدرا من الاحتذاء، ومفعول به إن جعل بمعنى النعل، وهو الأقـرب «الحذاء» مضاف إليـه «يحتذى» فـعل مضارع «الحـافى» فاعل «الوقع» صفة.

الشاهد: قوله «حتذى» بمعنى ينتعل.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٨٩٣.

(2) المرمريس: يقال رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمور.

(3) الصمحمح: ـ كسفرجل ـ الشديد القوى، والأنثى صمحمحة.

والآخر: ألا يكون تكرير أصل، فهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة فى «أمان وتسهيل»، وقد جمعت فى تراكيب أخر لا فائدة فى التطويل بذكرها، ومعنى تسميتها حروف الزيادة أنه لا يزاد لغير تكرير إلا منها، وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا، لأنها قد تكون أصلا، وذلك واضح، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء، وسيأتى الرد عليه.

الثانية: فى ذكر فوائد الزيادة وهى ستة:

أولها: الإلحاق نحو شَمْلَلَ(١).

وثانيها: بيان معنى كحروف المضارعة.

وثالثها: المد نحو كتاب.

ورابعها: الإمكان نحو همزة الوصل.

وخامسها: التعويض كتاء زنادقة لأنها عوض من الياء فى زناديق.

وسادسها: التكثير نحو ألف قَبَعْثَرى.

الثالثة: فى ذكر أدلة الزيادة ، وهى تسعة:

أولها: سقوط الحرف من أصل، كسقوط ألف من ضارب فى أصله أعنى المصدر، وهذا الدليل هو الذى يسميه أهل التصريف الاشتقاق، والاشتقاق ضربان أكبر وأصغر.

فالأكبر: هو عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد، كعقد تراكيب (ق و ل) على معنى الخفة والسرعة، وعقد تراكيب (ك ل م) على معنى الشدة والقوة، ولم يقل به إلا أبو الفتح، وكان أبو على يأنس به فى بعض المواضع.

والأصغر: هو إنشاء مركب من مادة عليها وعلى معناه كأحمر والحمرة، وهذا هو المعتبر فى التصريف، ولا يقبل قول من أنكره.

---

(١) شملل: أى : أسرع، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى من ثمره.

ثانيها: سقوط من فرع، كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب، وهذا يسمى بالتصريف، وهو شبيه بالاشتقاق، والفرق: أن الاشتقاق استدلال بالفرع والتصريف استدلال بالأصل[1].

وثالثها: سقوطه من نظيره كسقوط ياء أيطل فى إطل، والأيطل: الخاصرة.

وشرط الاستدلال بسقوط الحرف فى أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعلة، كسقوط واو وعد فى يعد أو فى عدة، لم يكن دليلا على الزيادة.

ورابعها: كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو عصنصر[2] فإن النون فيه محكوم بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق، لأن نونه فى موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو جَحَنْفَل من الجَحْفَلة ـ وهى لِذِى الحافر كالشَّفَة للإنسان، والجَحَنْفَل: العظيم الشفة.

وخامسها: كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق، فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، وذلك نحو إِفْكِل، يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر، والإِفْكِل: الرعدة.

وسادسها: اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة، كالنون من كنتأو[3] ونحوه (فإنها زائدة إذ لايقع موضعها ما لايصلح للزيادة)[4]. فلا يوجد مثل سِرْدَأْو.

وسابعها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى تلك الكلمة نحو تَتْفُل ـ بفتح التاء وضم الفاء ـ ولد الثعلب، فإن تاءه زائدة، لأنها لو جعلت أصلا، لكان وزنه فعلل، وهو مفقود.

(١) وفى (استدلال بالأصل والتصريف استدلال بالفرع).

(٢) عصنصر: اسم جبل.

(٣) الكنتأو: الجمل الشديد والعظيم اللحية. (٤) أ، ب.

وثامنها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير، فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل نحو برثن وهو موجود، ولكن يلزم عدم النظير فى نظيرها أعنى: لغة الفتح، فلما ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضا، إذ الأصل اتحاد المادة.

وتاسعها: دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل ونحو ذلك.

وزاد بعضهم فى الدلائل عاشرا، وهو: الدخول فى أوسع البابين نحو كَنَهْبُلْ - بضم الباء - فإن وزنه على تقدير أصالة نون فَعلُّل[1] وهو مفقود، وعلى تقدير زيادتها فَعَنلُل - وهو مفقود أيضا، ولكن حكم بزيادتها دخولا فى أوسع البابين، لأن باب المزيد أوسع.

قلت: وهذا مندرج فى السابع، لأنه إذا عدم النظير على تقدير الأصالة حكم بالزيادة سواء وجد النظير على تقدير الزيادة أو لم يوجد.

بِضِمْنِ فعْلٍ قَابِلِ الأصولَ فى وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِى

اصطلح أَهلَ التَصْريف على أَنْ يزنوا بالفاء والعَين واللاَم، فيقابل أول الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فيقال فى وزن فلس فعل وفى ضرب فعَل، ويسوى بين الوزن والموزون فى الحركة والسكون.

وأما الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك فى وزن أحمر أفعل فيعبر عن الهمزة بلفظها، لأنها زائدة، ويستثنى من الزوائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما:

أحدهما: المبدل من تاء الافتعال، فإنه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله، كقولك فى وزن اصطبر: افتعل، وذلك لأن المقتضى للإبدال فى الموزون غير موجود فى الوزن فرجع إلى أصله، وما قيل من أن ذلك لدفع الثقل، ليس بشىء.

والآخر: المكرر لإلحاق أو لغيره، فإنه يقابل به الأصل، وسيأتى بيانه.

---

(١) كسفرجل - بضم الجيم -.

وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي   كراءِ جعفرٍ وقَافِ فُسْتُقِ

إذا كان الموزون رباعيا أو خماسيا، قوبل الرابع بلام ثانية، والخامس بلام ثالثة، كقولك فى وزن جعفر فعلل، وفى وزن فستق فُعلُل، وكقولك فى وزن سفرجل فَعلَّل، وفى وزن قُدَعْمِل فعلل.

وإِنْ يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِ   فَاجْعَلْ لَهُ فِى الوزنِ مَا لِلأَصْلِ

إذا كان الزائد ضعف أصل قوبل بما يقابل به ذلك الأصل، فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، فتقول فى وزن اغدودن[1] افعوعل، وفى وزن جلبب فَعْلَل، وهذا يقيد قوله: **وزائد بلفظه اكتفى**. وحاصل ما ذكر فى الوزن أنه يعبر عن أول الأصول بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها ورابعها وخامسها باللام، وعن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال، فإنه يقابل بأصله وإلا المكرر فإنه يقابل بمثل ما يقابل به الأصل.

ثم اعلم أن الزائد إن لم يكن من حروف «أمان وتسهيل» فهو تكرير، ولا إشكال كالباء من جلبب. وإن كان منها فقد يكون تكريرا، وقد يكون غير تكرير، بل تكون صورته صورة المكرر، ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تكرير، فيقابل فى الوزن بلفظه نحو «سَمْنَان» ـ هو ماء لبنى ربيعة ـ فوزنه فعلال لا فعلان، لأن فعلالا بناء نادر.

تنبيهات:

الأول: فائدة هذا الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصلى والزائد باختصار.

الا ترى أنك إذا سئلت عن وزن أحمر فقلت: أفعل، علم من ذلك زيادة الهمزة، وأصالة ما عداها.

الثانى: المعتبر فى الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير، فلذلك يقال فى وزن رد ومرد فَعَل ومفْعَل، لأن أصلهما ردَدَ ومَرْدَد.

---

(١) اغدودن: يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبت إذا اخضر.

الثالث: لما كان الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد، وعلى ترتيبها قلبت الزنة إذا وقع في الموزون قلب، كقولك في وزن آدُر: أعفُل، لأنه أصل أدْوُر ثم قدمت العين على الفاء، ولذلك لو كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف، في قاض فاع؛ وفي عدة: علة، إذا أريد بيان الأصل في المقلوب والمحذوف[1].

فيقال: أصله كذا ثم أعل.

الرابع حكى بعضهم في تمثيل البدل في نحو كساء قولين قال: منهم من يقابله بلفظه، ومنهم من يقابله بأصله، فمثال كساء فعاء أو فعال.

الخامس: ما ذكر من التعبير عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريين، وهو المعتمد، وللكوفيين في ذلك خلاف، واضطراب لا حاجة إلى التطويل به.

السادس: ما ذكره من أن الزائد إذا كان تكريرا يقابل بما يقابل به الأصل هو الصحيح، وبه قال الأكثرون، وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقا، ولو كان مكررا، فيقال: في وزن جلبب: فعلب

واحكُمْ بتأْصيلِ حروف سِمْسم ... ونَحْوِه والخُلْفُ في كَلَمْلَم

إذا تكرر حرفان ولا أصل للكلمة غيرهما، فإن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث عمتهما الأصالة نحو سمسم فوزنه فِعْلِل، لأن أصالة اثنين متيقنة ولا بد من ثالث مكمل لأصوله، وليس أحد الباقين أَولى من الآخر، فحكم بأصالتهما، وظاهر كلام المصنف أن هذا القسم لا خلاف فيه، وفي كلام بعضهم ما يوهمه، وقد حكى عن الخليل، وعن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل تكررت فاؤه، وهو بعيد.

وإن فهم المعنى بسقوط ثالثة نحو لَمْلَم ـ وهو أمر من لململت ـ بمعنى لممت ـ ففيه ثلاثة مذاهب:

---

(١) ب جـ. وفي أ (الموزون).

الأول: مذهب البصريين إلا الزجاج: أن حروفه كلها محكوم بأصالتها كالنوع الأول فوزن لملم فعلل، ولا فرق عندهم بين ما يفهم المعنى عند سقوط ثالثه وما لايفهم.

الثانى: مذهب الزجاج أن الصالح للسقوط زائد فتكون اللام الثانية من لملم زائدة.

والثالث: مذهب الكوفيين أن الصالح للسقوط أبدل من تضعيف العين، فأصل لملم على قولهم لمم، فاستثقل توالى ثلاثة أمثال، فأبدل من إحداهما حرف يماثل الفاء، ورد مذهب الكوفيين، بأنهم قالوا فى مصدره: فعللة، ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على التفعيل، واختار الشارح مذهب الكوفيين.

فإن تكرر حرفان وللكلمة أصل غيرهما، حكم فيه بزيادة الضعفين نحو صمحمح ومرمريس.

وفى تعيين الزائد فى نحو ذلك خلاف. وذكر فى التسهيل: أنه حكم بزيادة ثانى المتماثلات.

وثالثها: فى نحو صمحمح ـ يعنى: الحاء الأولى والميم الثانية، وبزيادة ثالثها ورابعها فى نحو مرمريس يعنى: (الميم والراء التى تليها)[١] واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى فى صمحمح والميم الثانية فى مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قال: صميمح، ومريريس ونقل عن الكوفيين فى صمحمح أن وزنه فعلل، وأصله صمحح، أبدلوا الوسطى ميما

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ　　　صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

شرح الناظم فى بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة، فذكر أن الألف إذا صحب أكثر من (أصلين)[٢] فهو زائد كألف كتاب وسرداح[٣] وعلة ذلك أن أكثر ما وقع فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادته، فحمل عليه ما سواه.

(١) أ ـ وفى ب، جـ (الميم الثالثة والراء الرابعة).
(٢) ب، جـ. وفى أ (حرفين).
(٣) سرداح ـ بكسر أوله ـ الناقة الطويلة.

وقد فهم من قوله (أكثر من أصلين) أنه إذا صحب أصلين فقط لم يكن زائدا، بل إن كان فى فعل أو فى اسم متمكن، فهو بدل من أصل، إما ياء نحو رحا، أو واو نحو عصا.

ولا تكون الألف أصلا إلا فى حرف أو شبهه.

ونزيد هذا الموضع بيانا فنقول: للألف ثلاثة أحوال:

أولها: أن تكون مصاحبة لأصلين فقط، فيتعين الحكم بعدم زيادتها كما ذكر.

وثانيها: أن تكون مصاحبة لأكثر من أصلين، فيتعين الحكم بزيادتها، لما تقدم، إلا فى نحو عاعى وضوضى[1] من مضاعف الرباعى، فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة.

وثالثها: أن تكون مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة.

فإن قلت: فما المحكوم به عند الاحتمال؟

قلت: إن كان ذلك المحتمل همزة مصدرة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة فى الخماسى حكم عليه بالزيادة، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى[2] إن وجد فى كلامهم ما لم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف، وزيادة الألف نحو أرطى فيمن قال: أديم مأروط[3].

وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف، كما ذكروا.

وقال فى التسهيل: وتترجح زيادة ما صدر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرف لين - فسوى بين الياء والهمزة والميم فى ذلك.

---

(١) عاعى - بعينين مهملتين - أى: زجر الضأن، وضوضى: بضادين - قال فى القاموس: فى باب الهمزة: الضاضاء، والضوضاء، أصوات الناس فى الحرب، ورجل مضوِّض مصوت.

(٢) عقنقى: لم أجده فى القاموس، لأنه قال إن وجد فى كلامهم.

(٣) أى: مدبوغ بالأرطى - والأرطى: شجر ينبت فى الرمل.

ثم اعلم أن الألف لا تزاد أولا، لامتناع الابتـداء بها، وتزاد فى الاسم ثانية نحو ضـارب، وثالثة نحـو كتـاب، ورابعة نحـو حبلى، وخـامسة نحـو انطلاق، وسادسة نحو قبعثرى، وسابعة نحو أربعاوى.

وتزاد فى الفعل ثانيـة نحو قاتل، وثالثـة نحو تغافل، ورابعـة نحو سلقى، وخامسة نحو اجأوى، وسادسة نحو اغرندى[1].

واليَا كَذَا والواوُ إنْ لَمْ يقَعَا كَمَا هُمَا فِى يُؤْيُؤ ووَعْوَعَا

يعنى: أن اليـاء والواو مثل الألف فى أن كـلا منهمـا إذا صحب أكـثر من أصلين، حكـم بزيادته إلا الثنائى المكـرر نحـو يُؤيُؤ ـ لطائر ذى مـخلب ـ قـال الجوهرى: شبه الباشق، والجمع البآبئ ووعوع: إذا صوت.

فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمسم.

والتقـسيم السابق فى الألف يأتى هنا أيضـا، فنقول الياء والواو لهـما ثلاثة أحوال:

فإن صحـبا أصلين فقط فهـما أصلان، وإن صحـبا ثلاثة فصاعـدا مقطوعا بأصالتها فـهما زائدان، إلا فى الثنائى المكرر كما تقدم، وإن صـحبا أصلين وثالثا محتـملا، فإن كان همزة أو ميـما مصدرتين حكم بزيادتهمـا وأصالة الياء والواو، نحو أيدع ومزود[2] إلا أن يدل دليل على أصالة (الميم والهمزة)[3] وإن كان غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك.

ثم إن الياء تزاد فى الاسم أولى نحو يَلْمَع، وثانية نحـو ضَيْغَم، وثالثة نحو

---

(١) سلقى: فى القاموس: سلق فلانا طعنه كسلقاه

أجأوى: فى الصحاح: الجؤوة حمرة تضـرب إلى سواد، وفى القاموس: أنه يقال: جؤوة كحـمرة وجؤة كثـبة وجأى كجـوى والفعل جىء الفرس وجأى واجـأوى والنعت أجوى وجأواه.

اغرندى: أى: علا.

(٢) أيدع: ـ بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح الدال ـ له مـعان منها الزعفران ومزود: المزود ـ كمنبر: وعاء الزاد وهو طعام المسافر.

(٣) أ ـ وفى ب، جـ (الياء والواو).

قَضِيب، ورابعة نحو حِذْرِيَة، وخامسة نحو سُلَحْفِية، قيل: وسادسة نحو مِغْنَّاطيس، وسابعة نحو خُنْزُوانِيَة(١).

وتزاد فى الفعل أولى نحو يضرب، وثانية نحو بَيْطر، وثالثة عند من أثبت فَعْيَل فى أبنية الأفعال نحو رَهيأ، ورابعة نحو قَلْسَيْت، وخامسة نحو تَقَلْسَيْتُ، وسادسة نحو اسْلَنْقَيْتُ(٢).

والواو تزاد ثانية نحو كَوْثر، وثالثة نحو عَجُوز، ورابعة نحو عَرْقُوَة، وخامسة نحو قَلَنْسُوة، وسادسة نحو أَرْبَعَاوِى، وتزاد فى الفعل ثانية نحو حَوْقَل، وثالثة نحو جَهْوَر، ورابعة نحو اغْدَوْدَنَ(٣).

ومذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا، قيل: لثقلها، وقيل: لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها، أو مكسورة فكذلك، وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز؛ لأن الاسم يضم أوله فى التصغير، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول؛ فلما كانت زيادتها أولا تؤدى إلى قلبها همزة رفضوه، لأن قلبها همزة قد يوقع فى اللبس، وزعم قوم أن واو «وَرَنْتَل» - وهو الشر - زائدة على الندور، وهو ضعيف، إذ لا نظير لذلك، ولأنه يؤدى إلى بناء وَفَنْعَل - وهو مفقود، والصحيح أن الواو أصلية.

---

(١) يلمع: هو السراب
حذرية: - بكسر الحاء وسكون الذال وكسر الراء - القطعة الغليظة من الأرض سلحفية: بضم السين وفتح اللام وسكون الحاء وكسر الفاء - حيوان معروف. خنزوانية: بضم الخاء وسكون النون وضم الزاى - التكبر.

(٢) رهيأ: فى القاموس: الرهيأة بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى. قلسيت: يقال: قلسيته فتقلس أى: ألبسته القلنسوة فلبسها.
اسلنقيت: أى: نمت على ظهرى.

(٣) عرقوة: - بفتح العين وسكون الراء وضم القاف - إحدى خشبتى الدلو اللتين على فمه كالصليب.
أربعاوى: بضم الهمزة - فى القاموس: قعدة المتربع.
جهور: أى: رفع صوته.

واختلف فى لامه فقال الفـارسى. زائدة، وإليه ذهب المصنف، وقال غيره: أصليـة، ووزنه على هذين القولين فـعنلل، لأن اللام الأخيـرة على الأول منهـما زائدة، وعلى الثانى أصلية.

تنبيهان:

الأول: قـد اتضح أن الواو واليـاء بينهمـا فـرق، وهو أن الواو لاتزاد أولا بخلاف الياء.

الثانى: إذا تصدرت (الياء)[1] وبعدها ثلاثة أصـول، فهى زائدة كمـا سبق نحو يلمع، وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فـهى أصل كالياء فى يستعور ـ وهو شجر يتسوك بعيدانه ـ ووزنه فعللول كعضرفوط، هذا هو الصحيح، لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع نحو يدحرج، فإن زيادته فيه معلومة.

وهكَذَا هَمْزٌ وميمٌ سَبَقَا ثلاثةً تَأصِيلُهَا تَحقَّقَا

الهمـزة والميم متسـاويتان فى أن كـلا منهمـا إذا تصدر وبعـده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتـها فهو زائد نحو أحـمد وإفكل ومكرم، لدلالة الاشتقـاق فى أكثر الصور على الزيادة، فحمل عليه ما سواه.

فإن قلت: فقد حكم سيبويه وأكثر النحويين على مـيم «مَرْجَل» بأنها أصل مع أن بعدها ثلاثة أصول، وهكذا ميم مُغْفُور ـ وهو ضرب من الكَمْأة، وقد ذهب كثير إلى أن ميم «مِرْعزّى»[2] أصل فلم يطرد هذا القانون.

قلت: هو مطرد ما لـم يعارضه دليل على الأصـالة من اشتقـاق أو نحوه، فيحكم بمقتضى الدليل.

---

(١) أ، جـ.

(٢) المرجل: ـ بكسر الميم وسكون الراء وفـتح الجيم ـ المشط والقدر من الحجـارة والنحاس. والمرعزى: ـ بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين وتشديد الزاى ـ فإن خففتها مددت وقد تفتح الميم: الزغب الذى تحت شعر العنز.

كما عارض فى مرجل ثبوت ميمه فى التصريف، كقولهم «مَرْجَلَ الحائكُ الثوبَ» إذا نسجه مُوَشىً بوَشْيٍ يقال له: المراجل، قال ابن خروف: المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهى: قدور النحاس.

وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم مِرْجل اعتمادا على ذلك الأصل، وجعل ثبوتها فى التصريف كثبوت ميم تَمَسْكَنَ من المسكنة، وتَمَنْدَلَ من المنديل، وتَمَدْرَعَ إذا لبس المدرعة، والميم فيها زائدة، ولا حجة له فى ذلك، لأن الأكثر فى هذا تَسكَّنَ وتندَّل وتدرع، قال أبو عثمان: هو كلام أكثر العرب.

وأما مُغْفُور: فعن سيبويه فيه قولان: أحدهما: أن الميم زائدة، والآخر: أنها أصل، لقولهم «ذهبوا يَتَمَغْفَرُون» أى: يجمعون المغفور، وهو ضرب من الكمأة.

وأما مِرْعِزَّى: فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل، لقولهم «كساء مُمَرْعَز»، دون مُرَعَّز.

والزم المصنف سيبويه أن يوافق على الأصالة فى مِرْعِزِىٌّ أو يخالف فى الجميع.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله (سبقا) أنهما لايحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين، فإنها تطرد زيادتها، وسيأتى.

ومثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة، وهى غير مصدرة شَمْأَل واحبَنْطَا(١).

ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم، وهى غير مصدرة دلامص وزرقم(٢).

أما شمأل: فالدليل على زيادة همزتها سقوطها فى بعض لغاتها، وفيها عشر لغات:

شَمْأَل، وشَأْمل - بتقديم الهمزة على الميم - وشَمَال، على وزن قَذَال، وشَمُول - بفتح الشين - وشَمَل - بفتح الشين والميم - وشَمْل - بإسكان الميم -

---

(١) احبنطأ: انتفخ بطنه.

(٢) الزرقم: - بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف -: الشديدة الزرقة.

وشِمَلَ على وزن فَيْعل، وشمال على وزن كتاب، وشَمِيْل ـ بفتح الشين وكسر الميم ـ وَشَمْأَلّ ـ بتشديد اللام، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم «شملت الريح» إذا هبت شمالا، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمألت فنقل، فلا يصح الاستدلال به.

وأما احبنطأ: فالدليل على زيادة ميمها سقوطها في الحَبَط[1]، والظاهر أن وزن احبنطأ افعنلأ، وزعم بعضهم أنه افعنلى كاسرندى، والهمزة فيه بدل من الألف.

قال: لأن افعنلأ بناء مفقود.

وأما دلامص: فالدليل على زيادة ميمها سقوطها في قولهم «دِرعٌ دلامصٌ».

يقال: دلامص ودُمالص ودُلمص ودُمْلص ودُلاص ـ وهو الشيء البراق ـ وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلامص وأخواته أصل، وإن وافقت دلاصا في المعنى، فهي عنده من باب سبط وسِبَطر[2].

وأما زُرْقُم: فالدليل على زيادة ميمه واضح، لأنه من الزرقة، والزرقم هو الأزرق.

والثاني: فهم من قوله (ثلاثة) أنهما إذا سبقا أصلين فقط نحو أمر ومنع، أو أربعةً أصولا نحو اصطبل ومرزجوش[3] فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأاصلتهما.

أما إذا سبقا أصلين فقط فتكميلا لأقل الأبنية، وأما إذا سبقا أربعة، فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك إلا في فعل أو محمول عليه نحو ادحرج ومدحرج، فوزن اسطبل فعلَلٌ، ووزن مرزجوش فعللول.

---

(١) الحبط: بفتحتين ـ وهو أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها.

(٢) السبطر ـ كهزبر ـ الشهم الماضي، وهو الطويل أيضا، والسبط: الطويل وهما من المرادفات المتفقة في معظم الحروف.

(٣) المرزجوش: نبت.

وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون همزتهما أصلية لو كانا عربيين، ولذلك رد أبو العباس على سيبويه قوله على تصغيرهما: بريهيم وسميعيل، وتقدم ذلك فى باب التصغير.

الثالث: فهم من قوله (تأصيلها تحققا) أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها، بل كان فى أحدها احتمال، لايقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل.

وهذا فيه نظر، لأن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة، حكم بزيادة الهمزة والميم وبأصالة ذلك المحتمل إلا بدليل، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعَى وأبين وإجَّاص، وميم مُوسى ومِزْود ومِجَن[1]. وفى مجن عن سيبويه قولان: والأصح أن ميمه زائدة، فإذا دل دليل على أصالة الهمزة والميم، وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه، كما حكم بأصالة أرطى فيمن قال: أديم مأرُوط، وهمزة أولق - وهو الجنون - فيمن قال: ألق فهو مألوق، وبأصالة ميم مهدد[2] وزيادة أحد المثلين، إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مَفْعَلا، فكان يجب إدغامه، وكذلك ميم مأجج[3] أصل لما ذكر، وأجاز السيرافى: فى مأجج ومهدد أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا، وما ذكره الشارح من أن فى قوله (تأصيلها تحققا) تنبيها على أصالة همزة أوْلق وميم مَهْدَد، مبنى على ذلك المفهوم.

الرابع: تزاد الهمزة فى الاسم أولى كأحمر، وثانية كشأمل، وثالثة كشمأل، ورابعة كحطائط وهو القصير، وخامسة كحمراء، وسادسة كحروراء، وسابعة كعاشوراء، وثامنة كبربيطياء[4].

والميم تزاد أولى كمرحب، وثانية كدملص، وثالثة كدلُمص، ورابعة كزُرْقُم، وخامسة كضُبَارِم - لأنه من الضَّبر وهو فى شدة الخلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها فى ضبارم أصلية، قال فى الصحاح: الضبارم - بالضم - الشديد الخلق من الأسد.

---

(١) مجن: - بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون - الترس.
(٢) مهدد: اسم امرأة. (٣) مأجج: اسم موضع.
(٤) حروراء: موضع بالعراق.
بربيطياء: فى القاموس: البربيطياء - بالكسر - النبات.



كذاك همزٌ آخِرٌ بَعْدَ ألِفْ أكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لفظُهَا رَدِفْ

أى: كذلك يحكم باطراد زيادة الهمزة إذا وقعت آخرا بعد ألف، قبل تلك الألف أكثر من حرفين، نحو حمراء وعِلْباء وقُرْفُصاء[1]، فلو كان قبل الألف حرفان فقط نحو كساء ورداء، أو حرف واحد نحو ماء وداء، فالهمزة بدل أصل، أو أصل لا زائدة.

ولو وقعت الهمزة آخرا وليست بعد ألف حكم بأصالتها إلا بدليل كما تقدم فى احبنطأ.

تنبيه:

مقتضى قوله (أكثر من حرفين) أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك. سواء قطع بأصالة الحروف التى قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين، واحتمل الثالث، وليس كذلك؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلاّء وحوَّاء، أو حرفان أحدهما لين نحو زِيزْاَء وقُوباء[2] فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين، أو اللين، وللعكس، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سُلاّء فُعّالاء وحَوّاء فَعالا من الحواية، وإن جعلت زائدة كان سُلاّء فُعْلاَء، وحوّاء فَعْلاءُ من الحوة؛ فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والغى الآخر، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذى يعانى الحيّات.

والأولى فى سلاء أن تكون همزته أصلا، لأن فُعَّالا فى النبات أكثر من فعلاء، فلو قال الناظم (أكثر من أصلين) لكان أجود.

والنونُ فِى الآخِرِ كَالهَمْزِ وَفِى نَحْوِ غضنفرٍ أصالةٌ كُفِى

---

(١) القرفصاء: ـ بضم القاف والفاء ضرب من القعود يمد ويقصر.

(٢) سلاء: بضم السين وتشديد اللام ـ شوك النخل.

زيزاء: الأرض الغليظة.

قوباء: ـ بضم القاف ـ الذى يظهر فى الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق.

اعلم أن النون يحكم بزيادتها فى خمسة مواضع:

الأول: أن تقع آخرا بعد ألف زائدة قبلها أكثر من أصلين، كما تقدم فى الهمزة، فلذلك شبهها بالهمزة نحو ندمان وزعفران، فإن كان قبلها حرفان نحو زمان ومكان فهى أصلية.

فإن قلت: الناظم قد جعل النون فى الآخر كالهمز، وتقدم أن كلامه فى الهمزة ليس على إطلاقه، بل يستثنى منه نحو سلاء وقوباء، فإن فيه احتمالا، فهل يجرى ذلك فى النون؟

قلت: أما على قول أكثر النحويين فلا؛ لأنهم يحكمون بزيادة النون فى أمثال حسَّان وعُقَبان[1] إلا أن يدل دليل على أصالتها، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه فى قول الشاعر[2]:

ألا مَن مُبلغٌ حسّانَ عنِّى … مُغلغَلةً تَدبُّ إلى عُكاظِ

أما على ما ذهب إليه فى التسهيل والكافية من أن النون فى ذلك كالهمزة فى تساوى الاحتمالين، فلا يلغى أحدهما إلا بديل، فينبغى أن يقيد إطلاقه هنا بذلك، وهذا مذهب لبعض المتقدمين، وذهب الجمهور إلى أن النون لا يشترط فى الحكم بزيادتها فى ذلك إلا شرطان:

---

(١) العقيان: الذهب الخالص. قيل: هو ما ينبت نباتا وليس مما يحصل من الحجارة هـ الجوهرى.

(٢) قائله: هو أمية بن خلف الخزاعى يهجو حسان بن ثابت الأنصارى. ـ وهو من الوافر.

اللغة: «مغلغلة» بضم الميم ـ يقال: رسالة مغلغلة إذا كانت محمولة من بلد إلى بلد «تدب» من دب على الأرض يدب دبيبا «عكاظ» ـ بضم العين ـ سوق من أسواق الجاهلية.

الإعراب: «ألا» للتنبيه «من» استفهامية فى محل رفع مبتدأ «مبلغ» خبره «حسان» منصوب على المفعولية «عنى» جار ومجرور متعلق بمبلغ «مغلغلة» مفعول مبلغ أيضا «تدب» فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه «إلى عكاظ» جار ومجرور متعلق بالفعل، والجملة فى محل نصب صفة لقوله مغلغلة.

الشاهد: قوله «حسان» حيث منعه من الصرف الدال على زيادة نونه.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٨٠٧، وابن يعيش ٤/٥٦٣

أحدهما: أن يكون قبل الألف أكثر من حرفين، والآخر: ألا يكون من باب جنجان[1].

فإن قلت: قد أخل الناظم بهذا الشرط الثانى.

قلت: قد ذكر قبل هذا ما يرشد إليه وهو قوله (واحكم بتأصيل حروف سمسم) وزاد بعضهم لزيادة النون شرطا آخر، وهو ألا تكون فى اسم مضموم الأول مضعف الثانى اسما لنبات نحو رمان، فإنها فى ذلك أصل، لأن فعالا فى أسماء النبات أكثر من فعلان، وإلى هذا ذهب فى الكافية حيث قال:

فعل عن الفعلان والفعلاء   فى النبت للفعال كالسلاء

ورد بأن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجىء النبات على فعال، ومذهب سيبويه والخليل: أن نون رمان زائدة، قال سيبويه: وسألته - أى الخليل - عن الرمان إذا سمى به، فقال: لا أصرفه فى المعرفة، وأحمله على الأكثر، إذا لم يكن له معنى يعرف به.

وقال الأخفش: نونه أصلية مثل قراص وحماض؛ لأن فعالا أكثر من فعلان، يعنى النبات، والصحيح أنها أصلية، لا لكونه اسم نبات، بل لثبوتها فى الاشتقاق.

قالوا: مرمنة - للبقعة الكثيرة الرمان، ولو كانت النون زائدة لقالوا: مرمة.

والموضع الثانى: أن تقع ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو غضنفر. وهو الأسد.

فالنون فى هذا ونحوه مطرد زيادتها لثلاثة أوجه:

أحدها: أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فحمل غيره عليه.

(١) جنجان: - بكسر الجيم الأولى وأصله جنجن كسمسم قال فى القاموس الجناجن: عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة - بكسرهما ويفتحان.

وثانيها: أن النون فى ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سَمَيْدَع وواو فدوكس[١].

وثالثها: أنها تعاقب حرف اللين غالبا، كقولهم للغليظ الكفين:

شَرَنْبَث وشَرَابِث، وللضخم جَرَنْفَش وجرافش، ولضرب من النبت عرنقصان وعريقصان.

وقد اشتمل هذا الضابط على قيود ننبه عليها، فقولنا «ثالثة» احترازا من أن تقع ثانية فإنه لا يحكم بزيادتها متحركة كانت أو ساكنة فى غير ما سيأتى، إلا بدليل، كما حكم بزيادة نون كنهبل للزوم عدم النظير، وبزيادة نون حَنْظَل كقولهم «حظلت الإبل».

وقولنا «ساكنة» احترازا من المتحركة، فإنها لا يحكم بزيادتها إلا بدليل، وقد زيدت ثالثة متحركة، فى ألفاظ قليلة منها: غرنيق وقعنب وخرنوب[٢] على احتمال فى بعضها.

وقولنا: «غير مدغمة» احترازا من نحو عجنس[٣] تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف لأنه الأكثر، وجعل وزنه فعلل كعدبس[٤].

قال الشيخ أبو حيان: والذى أذهب إليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل، والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنط وزونك[٥].

---

(١) السميدع: السيد الكريم الموطأ الأكناف والشجاع والذئب والخفيف فى حوائجه.
والفدوكس: ـ بفتح الفاء والدال ـ الأسد والرجل الشديد.

(٢) الغرنيق: بضم الغين وسكون الراء ـ طير من طيور الماء، ويطلق على غير ذلك، والقعنب: اسم رجل.
والخرنوب: ـ بضم الخاء ـ لغة فى الخروب ـ وهو نبت معروف، هـ صحاح.

(٣) العجنس: ـ بفتح العين والجيم وتشديد النون ـ الجمل الضخم الشديد.

(٤) العدبس: ـ بفتح العين والدال وتشديد الباء ـ الشديد من الإبل وغيرها.

(٥) ضفنط ـ بفتح الضاد والفاء وتشديد النون ـ من الضفاطة: وهى الجهل وضعف الرأى وضخامة البطن.
زونك: ـ بفتح الزاى والواو وتشديد النون ـ من الزوك: مشى الغراب وتحريك المنكبين فى المشى والتبختر.

ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك، فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك.

وقولنا: «وبعدها حرفان» احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد أو أكثر من حرفين فلا يحكم عليها بالزيادة، إلا بدليل كما حكم بزيادة نون عرند[1] للزوم وعدم النظير.

وزاد ابن جنى مع هذه الشروط شرطا آخر، وهو أن يكون مما لايمكن فيه التضعيف.

احترازا من أن يكون بعدها حرف واحد نحو حزنزق[2] فإن نونه عنده محتملة، فلا يقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلا بدليل.

ورده ابن عصفور وقال: الصحيح أنها فى ذلك زائدة، ولبسط الكلام على ذلك موضع غير هذا.

الموضع الثالث: الانفعال وفروعه كالانطلاق.

الموضع الرابع: الافعنلال وفروعه كالاحرنجام.

الموضع الخامس: المضارع نحو نضرب.

تنبيهات:

الأول: إنما لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع أن زيادة النون فيها مطردة، لوضوح أمرها.

الثانى: اعلم أن النون تزاد على وجهين:

أحدهما: أن تزاد فى بنية الكلم بحيث لو حذفت اختل معناها كما تقدم.

والآخر: أن تزاد بعد تمام الكلمة كالتنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع فى الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد.

والذى ينبغى أن يذكر فى حروف الزيادة هو النوع الأول، وقد يذكر الثانى تنبيها على أن النون تزاد على الوجهين.

---

(١) العرند ـ بفتح العين وسكون الراء وفتح النون ـ لأنه من قولهم: شىء عرد أى: صلب.
(٢) كذا بالأصل وفى نسخة ب (حزنزن).

الثالث: اعلم أن النون تزاد أولى نحو نضرب، وثانية نحو حنظل، وثالثة نحو غضنفر، ورابعة نحو رعشن، وخامسة نحو عثمان، وسادسة نحو زعفران، وسابعة نحو عبوثران[1].

والتَّاءُ فِى التَّأْنِيثِ والمُضَارَعَهْ ... ونَحْوِ الاسْتِفْعَالِ والمطَاوَعَهْ

ذكر أن التاء تطرد زيادتها فى التأنيث نحو قائمة، وكذا فى الفعل نحو قامت، وفى المضارعة نحو تقوم، وفى الاستفعال وفروعه نحو الاستخراج واستخرج فهو مستخرج، وفى المطاوعة لثلاثى نحو تعلم تعلما، أو الرباعى نحو تدحرج تدحرجا.

فإن قلت: قد اطردت زيادة التاء فى التفاعل نحو التغافل، وفى الافتعال نحو الاقتدار وفروعهما، وفى التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد، دون فروعهما لأن فروعهما لا تاء فيها.

ولم يذكر الناظم هذه الأربعة.

قلت: قد يمكن إدراكها فى قوله (ونحو الاستفعال) أى: ونحوه من المصادر التى زيدت فيها ولا يختص بهذا الوزن.

وزيدت التاء أيضا فى أنت وفروعه على المشهور[2] ولا يقضى بزيادتها فى غير ما ذكر إلا بدليل.

واعلم أن التاء تزاد أولا وحشوا وآخرا، فأما زيادتها أولا فمنه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كزيادتها فى تنضب، وتتفل[3].

---

(١) عبوثران: ـ بفتح العين وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها: نبات طيب الرائحة.
ورعشن: يقال رجل رعشن للذى يرتعش، وجمل رعشن لاهتزازه فى السير.

(٢) هذا المشهور: هو أن الضمير من «أنت» هو أن التاء حرف دال على تأنيث المخاطب المفرد أو المثنى أو الجمع، ويقابله قولان آخران، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عماد كما قيل فى «إياك» ونحوه وثانيهما: أن الضمير هو مجموع أن والتاء.

(٢) التنضب: شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهق.
والتتفل: بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء ـ أو بضمتين بينهما سكون أو بكسر أوله وفتح ثالثه أو بفتح الأول والثالث أو بكسرهما: الثعلب وقيل: ولده.

فصل

فى زيادة همزة الوصل

مناسبة هذا الفصل لما قبله، أنه من تتمة الكلام على زيادة الهمزة، وهو مشتمل على مقصدين:

الأول: تعريف همزة الوصل لتمتاز عن همزة القطع.

والثانى: بيان أحكامها.

أما تعريفها: فله طريقان: أحدهما بالرسم، والآخر بالحصر، وقد أشار إلى رسمها بقوله:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سابقٌ لا يَثْبُتُ　　　إِلاَّ إذا ابْتُدِى بِهِ كاسْتَثْبِتُوا

وحاصله: أن همزة الوصل هى كل همزة تسقط وصلا وتثبت ابتداء، وهمزة القطع هى كل همزة تثبت وصلا وابتداء، وقد اشتمل كلامه على فوائد:

الأولى: أن همزة الوصل وضعت أولا همزة، لقوله (للوصل همز) هذا هو الصحيح، وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف، الا ترى (إلى)[1] ثبوتها ألفا فى نحو «آلرجل؟» فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة.

الثانية: أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة، لأنه إنما جىء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر.

الثالثة: أن إثبات همزة الوصل فى الدرج لا يجوز إلا فى ضرورة شعر. كقوله[2]:

---

(١) ب.

(٢) **قائله**: هو قيس بن الخطيم ـ وهو من الطويل ـ.

وتمامه: بنث وتكثير الوشاة قمين

اللغة: «بنث» بالباء الجارة وفتح النون وتشديد الثاء ـ من نث الحديث ينثه بالضم ـ نثًا إذا أفشاه (قمين) أى: خليق بذلك وحرى.

ويروى: بنت وإفشاء الحديث قمين.

الإعراب: «إذا» للشرط «جاوز» فعل ماض «الاثنين» مفعول به «سر» فاعل جاوز،=

إِذَا جَاوَزَ الاثْنَيْنِ سرٌّ فَإِنَّهُ ....

وكثر ذلك فى أوائل أنصاف الأبيات كقوله(1):

لاَ نَسَبَ اليومَ ولاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الخرقُ عَلَى الراقِعِ

تنبيه:

اختلف فى تسميتها همـزة الوصل مع أنها تسقط فى الوصل، فقيل أضيفت إلى الوصل اتساعا، وقيـل: لأنها تسقط فى الدرج فتصل ما بعدهـا إلى ما قبلها، بخلاف همزة القطـع، وقيل: لأنها يتوصل بها إلى النطق بـالساكن. ثم أشار إلى حصر مواضعها، وهى ستة أنواع:

الأول: الفعل الخماسى والسداسى وإليهما أشار بقوله:

=والجملـة وقعت فعل الشـرط «فإنه» الفـاء واقعـة فى جواب الشـرط وإن واسمـها وهو الضمير الراجع إلى السـر «قمين» خبر إن «بنث» يتعلق به «وتكثـير» عطف عليه «الوشاة» مضاف إليه.

الشاهد: قوله «الإثنين» حيث أثبت همزة الوصل فى الدرج للضرورة.

مواضعه: ذكره السيوطى فى الهـمع ٢/١١، وابن يعيش ١٩، ٩/١٣٧، وشرح شواهد الشافية ص١٨٣.

(١) قائله: هو أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: لأبى عامر جد العباس بن مرداس - وهو من السريع - .

اللغة: «الراقع» الذى يصلح موضـع الفساد من الثـوب «ولا خلة» - بضم الخاء - أى ولا صداقة.

المعنى: يقول الشـاعر: لا نسب ولا قـرابة اليوم بيننا وقـد تفاقم الأمر بـحيث لا يرجى خلاصه فهو كالخرق الواسع فى الثوب لا يقبل رقع الراقع.

وروى أبو على القالى: اتسع الخرق على الراتق.

الإعراب: «لا» نافيـة للجنس «نسب» اسمـها مبـنى على الفتح فى محـل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحـذوف خبرها «ولا» الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكـيد النفى «خلة» معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم «لا» الذى هو النصب. «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله اتسع.

الشاهد: قوله «اتسع» حيث أثبت فيه همزة الوصل فى الدرج للضرورة.

مواضـعه: ذكره ابن عـقيل ٢/٢٢٩، وابن الناظم وابن هشام فى «لا» النافـية للجنس، والأشمونى، والسيوطى فى شرح الألفـية ص٤٠، وفى الهمع ١٤٤، ٢/٢٢١، وسيبويه ١/٣٤٩، وابن يعيش ١٠١، ٢/١١٣، ٩/١٣٨

وَهُوَ لِفِعْلٍ ماضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

فكل همزة افتتح بها فعل ماض زائد على أربعة أحرف، فهى همزة وصل نحو انجلى وانطلق واستخرج.

الثانى: فعل الأمر من كل فعل زائد على ثلاث نحو انجل وانطلق واستخرج)[1].

وإليه الإشارة: بقوله: (والأمر).

الثالث: مصدر الفعل الزائد على أربعة أحرف نحو الانطلاق والاستخراج، وإليه الإشارة بقوله: (والمصدر) وقوله: (منه) قيد للأمر والمصدر كليهما.

الرابع: الأمر من كل فعل ثلاثى يسكن ثانى مضارعه لفظا، وإليه الإشارة بقوله:

وَكَذَا أَمْرُ الثُّلاَثِى كَاخْشَ وامْضِ وانْفُذَا

فإن تحرك ثانى مضارعه لفظا لم يحتج إلى همزة الوصل ولو سكن تقديرا، كقولك فى الأمر من يقوم: قم، ومن يعد: عد، ومن يرد: رد، ويستثنى من ذلك خذ وكل مر، فإنها يسكن ثانى مضارعها لفظا، والأكثر فى الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

فإن قلت: أطلق فى قوله (أمر الثلاثى).

قلت كأنه اكتفى بتقييد الأمثلة، وقد مثل بما سكن ثانى مضارعه، وإنما مثل بثلاثة أفعال، ليمثل بمفتوح العين ومكسورها ومضمومها.

الخامس: عشرة أسماء غير (مصادر)[2] وقد ذكرها فى قوله:

وَفِى اسْمٍ استٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ واثنين وامرئٍ وتأنيث تَبِعْ

فهذه تسعة لأن قوله (وتأنيث) يعنى به ابنة واثنتين وامرأة، والعاشر (ايمن) المذكور أول البيت الآتى، ونبه بقوله (سمع) على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة

---

(١) أ.

(٢) أ، جـ.

بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقه السماع، وذلك أن الفعل لأصالته فى التصريف استأثر بأمور منها:

بناء بعض أمثلته على السكون[1] فإذا اتفق الابتداء بها زادوا همزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال على أفعالها فى إسكان أولها، واجتلاب الهمزة.

وهذه الأسماء العشرة ليست جارية على أفعال فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة، ويستغنى فيها عن همزة الوصل.

فإن قلت: فما وجه إسكان أوائلها حتى احتيج إلى همزة الوصل؟

قلت: قال بعض النحويين لأنها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها فسكن أوائلها لتكون همزة الوصل عوضا مما أسقط منها. انتهى.

وقد دعت الحاجة هنا إلى الكلام على هذه الأسماء.

أما «اسم»: فأصله سمو كقنو كذا قال سيبويه، وقيل أصله سمو كقفل، فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله لما مر، وقيل: نقل سكون الميم إلى السين، وهو عند البصريين مشتق من السمو، وعند الكوفيين من الوسم، ولكنه قلب، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك، والخلاف فى هذه المسألة شهير، فلا نطول به.

وأما «است»: فأصله سَتَه - بفتح الفاء والعين - ودليل تحريك العين جمعه على أفعال، ودليل فتحها أن المفتوح العين أكثر، فلا يعدل عنه لغير دليل، ودليل فتح فائه قولهم: سَه - بفتح الفاء حين حذفوا العين، وفيه ثلاث لغات: است وسه وست.

وأما «ابن»: فأصله بنو، ودليل فتح فائه قولهم فى جمعه بنون، وفى النسب بنوى - بفتحها - ودليل فتح عينه جمعه على أفعال.

فإن قلت: ما الدليل على أن لامه واو؟

---

(١) أى: بناء أوائل بعض أمثلته.

قلت: ذكروا لذلك ثلاثة أوجه، أحدها: أن الغالب على ما حذفت لامه الواو دون الياء.

الثانى: أنهم قالوا: البنوة، واعترض بأن البنوة لا دليل فيها، لأنهم قالوا: الفتوة، ولام فتى ياء.

الثالث: أنهم قالوا: فى مؤنثه بنْت. فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء.

وذهب بعضهم إلى أن لام ابن ياء، واشتقه من بنى يبنى.

وأما «ابنم»: فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت فى زرقم، قال الشاعر(١):

وهَلْ لِى أمٌّ غيرُها إنْ ذَكَرْتُهَا؟ أبى اللهُ إلا أنْ أكُونَ لها ابنما

وأما «اثنان»: فأصله ثنيان، لأنه من ثنيت، فحذفت لامه، وسكن أوله، وجىء بهمزة الوصل.

وأما «امرؤ»: فهو اسم تام لم يحذف منه شىء، إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو المرء أعلوه لذلك، ولكثرة استعماله.

---

(١) قائله: هو المتلمس واسمه جرير بن عبدالمسيح ـ وهو من الطويل ـ.

اللغة: «أبى الله» أى: منع ألا أكون إلا ابنا لها.

الإعراب: «وهل» الواو للعطف وهل للاستفهام «لى» جار ومجرور خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر «غيرها» صفة لأم «إن» شرطية «ذكرتها» فعل وفاعل ومفعول والجملة فى محل جزم فعل الشرط، والجواب محذوف دل عليه الكلام السابق «أبى» فعل ماض «الله» فاعل. «أن» مصدرية «أكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن واسمها ضمير والتقدير: إلا كونى ابنا لها، لأمى «ابنما» منصوب لأنه خبر أكون.

الشاهد: قوله «ابنما» فإن أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت فى زرقم وشجعم.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨١٦/٢، وابن يعيش ١٣٣/٩، والمقتضب للمبرد ٩٣/٢، والخصائص لابن جنى ٥٨/١، ١٨٢/٢.

وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ، فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها، والتاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة، بخلاف التاء في بنت وثنتين، فالتاء فيهما بدل من لام الكلمة، إذ لـو كانت للتأنيث لم يسكن مـا قبلهـا، ويؤيد ذلك قول سيبويه: لو سميت بهما رجلا لصرفتهما، يعني: بنتا وأختا.

فإن قيل: فإذن نفهم من الكلمة التأنيث؟

قلت: أجـاب ابن يعيش في شـرح المفصل بأن التـأنيث مسـتفـاد من نفس الصيغة، ونقلها من بناء إلى آخر.

وذلك أن أصل بنت بنو فنقلوه إلى فـعل ألحقوه بجـذع بالتاء، كما ألحـقوا أختا بالتاء بقفل فصارت الصيغة علما للتأنيث، إذ كان هذا علما اختص بالتأنيث.

وأما «ايمن»: فهو اسم مـشتق من اليمن، وهو مخصـوص بالقسم وهمزته قطع وصل، هذا مذهب البـصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهـا همزة قطع، وهو عندهم جمع يمين، ورد مذهبهم بثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لو كان جمعا لم تصح كسرة هنمزته، وقد سمع كسرها.

الثاني: أنه قد سمع حذف همزته نثـرا في قول عروة بن الزبير: لَيْمُنُكَ لئن ابتليت لقد عافيت.

والثالث: أنه لـو كان جمـعا لم يتـصرف فيـه بحذف بعـضه لأن ذلك في الجموع غير معروف، وفيه اثنتا عشـرة لغة. جمعها ابن مالك رحمه الله في بيتين وهما:

همزَ ايمُ وايمُن فافتح واكسر أو إم قُل　　أو قل مُ أو مُنُ بالتثليث قد شُكِلا

وأيمُـن اختـم به، والله كلا أضِـف　　إليـه في قسَـم تستوف ما نُقِلا

السادس: همزة حرف التعريف وهي المشار إليها بقوله (همز أل كذا) وشمل قوله (همز أل) حـرف التعريف والموصولة والزائدة، ومـذهب الخليل أن همزة أل همزة قطع وصلت لكثرة الاسـتعمال، وهو اختيـار المصنف في غير هذا الموضع، وهمـزة أم التي هي بدل من أل في لغة أهل اليـمن همزة وصل أيـضا. فهـذا تمام المقصد الأول، وأما المقصد الثاني فيشتمل على مسائل:

الأولى: اختلف فى همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة؟ فقيل اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذى يجب لالتقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسى واختاره الشلوبين، وقيل: اجتلبت متحركة وهو قول سيبويه، وهو الظاهر.

الثانية: اعلم أن همزة الوصل تفتح فى موضعين فى حرف التعريف وأيمن، وقد ذكر كسرها فى أيمن، وتضم فى غيرهما، قيل: ضمة أصلية موجودة أو مقدرة بالموجودة نحو «اسكن» والمقدرة نحو اغزى يا هند، فإن أصله اغزوى، وذكر الشارح فى نحو اغزى مما عرض إبدال ضمة ثالثه كسرة وجهين: الضم والكسر، قال: والضم هو المختار، وحكى ابن جنى كسر الهمزة فى نحو اخرج مما ضمته لازمة وهى لغة رديئة، ويشم الضم قبل الضمة المشمة فى نحو اختير وانقيد على لغة الإشمام، وتكسر فيما سوى ذلك.

الثالثة: مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا، وضمت إتباعا، وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت فى نحو اضرب تبعا لثالث الفعل، وضمت فى نحو «اسكن» تبعا لثالث الفعل أيضا، ورد عليهم أنه ينبغى أن تفتح فى نحو اعلم، وأجيب بأنها لو فتحت فيما ثالثه مفتوح لالتبس الأمر بالخبر.

الرابعة: قد علم أن همزة الوصل إنما جىء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن، فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها، نحو استتر، إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل: ستر[1] إلا أن لام التعريف إذا

---

(١) يلتبس هذا الماضى بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك «ستر» مضعف العين، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذا الماضى المحذوف همزة وصله وزنه افتعل، والآخر، وزنه فعل - بتشديد العين.

والثانى: أن مضارع هذا الماضى يستر - بفتح ياء المضارعة كيستتر الذى هو أصله، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل - بتشديد التاء مكسورة.

والثالث أن مصدر هذا الماضى المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقتيل.

نقلت حركة الهمزة إليها فى نحو الأحمر، فالأرجح إثبات الهمزة، فتقول: «ألحمر».

فإن قلت: فما الفرق بينه وبين ستر؟

قلت: النقل للإدغام، أكثر من النقل لغير الإدغام.

الخامسة: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها إن كانت مكسورة أو مضمومة، المكسورة نحو ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾(١) أصله اصطفى بهمزة وصل مكسورة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل، والمضمومة نحو قولك: «اضطر الرجل» أصله اضطر بهمزة مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت أيضا، وإن كانت مفتوحة لم تحذف بل تبدل ألفا، أو تسهل بين الهمزة والألف، وقد قرئ بالوجهين فى مواضع من القرآن نحو: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾(٢) ومن التسهيل قول الشاعر(٣):

---

(٢) الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

(٢) قائله: هو حسان بن يسار للتغلبى، وقيل: لعمرو بن أبى ربيعة. - وهو من الطويل -.

اللغة: «الرباب» اسم امرأة «تباعدت» صارت بعيدة عنك «انبت» انقطع «حبل» معروف ويراد به هنا: العهد وأسباب المودة والصلة.

المعنى: أخبرنى وأصدقنى إذا تباعدت عنك دار الرباب أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء، هل الحق أن قلبك يطير معها، ويذهب عقلك حزنا عليها؟ وكنى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه.

الإعراب: «أألحق» الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية أداة التعريف والحق منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف، خبر مقدم «إن» شرطية «دار» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت «الرباب» مضاف إليه وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام «تباعدت» فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «أو» حرف عطف «انبت»، فعل ماض، «حبل» فاعل (أن) حرف توكيد ونصب «قلبك» اسمها وضمير المخاطب مضاف إليه «طائر» خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والتقدير: أفى الحق طيران قلبك.

الشاهد: قوله «أألحق»، حيث نطق الشاعر بهمزة أل فى هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر، وهذا هو التسهيل وهو القليل.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٨١٨ وابن هشام فى شرح الألفية ٤/٢٤٤، وابن عقيل ٢/٤٠٦، وابن الناظم، وسيبويه ١/٤٦٨.

أَألحقٌ إنْ دارُ الربابِ تباعدت　　　أو انبتَّ حبلٌ أن قلبَك طائرُ

والإبدال هو أرجح الوجهين.

فـإن قلت: لم أبدلت أو سـهلت، وكان القـيـاس أن تحذف كـما حـذفت المضمومة والمكسورة؟

قلت: إنما ترك مقـتضى القياس فى المفتـوحة، لأن حذفها يـوقع فى التباس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام، وإلى ذلك أشار بقوله:

... ويُبْدَلُ　　　مداً فى الاستفهامِ أو يُسَهَّلُ

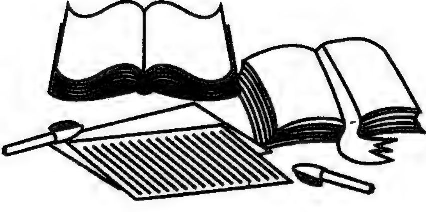
فإن قلت: فهل يجرى الوجهان فى همزة أيمن كقولك: آيمن الله يمينك؟.

قلت: نعم، لأن العلة واحدة وقد نصـوا على ذلك إلا أن قوله (ويبدل) قد يوهم اختصاصه بهمزة أل، لأن الظاهر أن الضمير فى (يبدل) يعود عليه، وكذلك يوهمه كلام الكافية، بل هو كالتصريح بذلك.

واعلم أن الكلام على هذه المـسائل يسـتـدعى بسطا، ولكننى أضـربت عنه خشية الإطالة. والله أعلم.



التحقيق



الجزء السادس

ويشتمل على:

الإبدال - الإعلال بالحذف - الإدغام.

●●●●●

الإبدال

الغرض من هذا الباب بيـان الحروف التى تُبدل من غيرها إبدالا شائعـا لغير إدغام، فإن الإبدال للإدغام لا ينظر فيه فى هذا الباب.

ويحتاج هنا إلى ثلاث مسائل:

الأولى: فى الفرق بين الإبدال والتعويض: والفرق بينهما أن البدل لا يكون إلا فى مـوضع المبـدل منه، كـهـاء هرقـت ونحـوه، والعـوض يكون فى غـيـر (موضع)[1] المعوض منه كتـاء عِدَة، وهمزة ابن، وياء سُفَيْـرِج، ولا يقال فى هذا بدل إلا تجوزا مع قِلَّته.

والثانيـة: فى الفرق بين الإبدال والقلب: والفرق بينهمـا أن القلب يختص بحروف العلة والإبدال يكون فيها وفى الحروف الصحيحة، فالإبدال أعم، والقلب أخص، قال بعضهم:

البدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام (حرف)[2] غيره نحو تاء تُخمة وتكأة[3] وبدل هو قلب الحرف نفسـه إلى لفظ غيره على معنى إحـالته إليه، وهذا إنما يكون فى حروف العلة وفى الهمزة أيضا، لمقارنتها إياها وكثرة تغييرها، وذلك نحـو قام، أصله قـوَم. فالألـف واو فى الأصل، وموسـر أصله ياء وراس أصل الألف الهمزة، وإنما لُينت لنبرتها فاستحالت ألفا، فكل قلب بدل، وليس كل بدل قلبا.

وقال بعضهم: **الفرق بين الإبدال والقلب.** أن البدل وضع شىء مكان غيره على تقدير إزالة الأول، والقـلب: هو تصيـيـر الشىء على غير الصـورة التى كان عليها من غـير إزالة؛ ولذلك جعل مثل قال وباع قلبـا، لأن حروف العلة تقارب بعضها بعـضا، إذ هى من جنس واحد فسهل انقلاب بعـضها إلى بعض، وجعل مثل اتعد ونحوه إبدالا، لتباين حروف الصـحة من حروف العلة، فتقول على هذا

---

(١) أ، ب

(٢) أ، ب.

(٣) التخمة: ـ بضم ففتح ـ الثقل الذى يصيبك من الطعام، وتاؤه مبدلة من الواو. والتكأة: العصا، وما يتكأ عليه، والرجل الكثير الاتكاء، وأصله وكأة ـ بدليل توكأت.

فى اتعد وأمثاله أنه كان فى الأصل اوتعد. فحذفت الواو وأبدل منها التاء، إلا أن الواو انقلبت تاء.

وأما قام وأمثاله فيقدر أنه كان فى الأصل قوَم، ثم استحالت الواو ألفا، لا أنها حذفت وجعل مكانها الألف.

قلت: وعلى هذا فليس بينهما عموم ولا خصوص.

والثالثة: فى حصر حروف البدل: اعلم أن الإبدال للإدغام، يكون فى جميع حروف المعجم إلا الألف، وأما الإبدال لغير الإدغام فيكون فى اثنين وعشرين حرفا، وقد جمعها فى التسهيل قال: يجمع حروف البدل الشائع لغير إدغام قولك: «لَجِدٌ صُرِف شكِسٌ آمنٌ طَيٌّ ثَوْبِ عزَّتِه».

وباقى حروف المعجم لا تبدل وهى: ـ الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف ـ إلا أن قوله: «الشائع». يفهم أن البدل قد يكون فى غيرها على سبيل الشذوذ، ومن ذلك قراءة الأعمش ﴿فَشَرِّذْ بِهِم ...﴾ [1] ـ بالذال المعجمة. وخرجها ابن جنى على أن تكون الذال بدلا من الدال كما قالوا: لحم خرَاذل وخرَادل[2] والمعنى الجامع لهما أنهما مَجْهُوراَن ومتقاربان، وخرّجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العين، كقولهم: «شَذَرَ مَذَرَ»، وقد عدّ كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثنى عشر حرفا وجمعوها فى تراكيب كثيرة منها: «طَالَ يومُ أنجدْتَه» وأسقط بعضهم اللام، وعدّها أحد عشر، وجمعها فى قوله: «أجِدْ طويت منها» وزاد بعضهم الصاد والزاى، وعدّها أربعة عشر، وجمعها فى قوله: «أنْصَتَ يوم زَلَّ طاه جدٌّ» وعدّها الزمخشرى ثلاثة عشر، وجَمعها فى قوله: «اسْتَنْجَدَهُ يوم طَالَ» وقال ابن الحاجب: وهو وهم؛ لأنه أسقط الصاد والزاى وهما من حروف الإبدال، كقولهم: زِرَاط وزَقْر، فى صراط وصَقْر، وزاد السين وليست من حروف الإبدال، فإن أورد «اسمّع» ورَد «اذّكَر واظّلَم»؛ لأنه من باب الإدغام، لا من باب الإبدال المجرد.

---

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(٢) فى القاموس: خردل اللحم قطع أعضاءه وافرة، أو قطعه وفرقه، وخرذل اللحم ـ لغة فى خردل.

قال ابن الخباز: وتتبعتها فى كتبهم فلم تجاوز خمسة عشر، وجمعها فى قوله: استنجده يوم صال زط.

قلت: لا طريق إلى حصرها إلا الاستقراء، وقد تقدم أنها اثنان وعشرون (حرفا)[1].

وإنما يذكر فى هذا الباب ما هو ضرورى، وقال فى التسهيل: والضرورى فى التصريف هجاء «طويت دائما» وهى ثمانية حروف.

وقال هنا: **«أَحْرُفُ الإبدالِ هَدَأْتُ مُوطِيَا»** فزاد الهاء كما فى الكافية، وهدأت بمعنى سكنت، وموطيا اسمُ فاعل من أَوطأت الرحل إذا جعلته وطيئا، إلا أنه خفف همزته بإبدالها ياء، لانفتاحها وانكسار ما قبلها، وإنما اقتصر على هذه التسعة، لأنها التى لا يستغنى عن ذكرها فى التصريف، وما عدا هذه التسعة فإبداله إما شاذ كقولهم فى «أصيلان» أصيلال[2] وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة فى الوقف. قال فى شرح الكافية: وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر فى كتب اللغة، لا، فى كتب التصريف وإنما ينبغى أن يُعَدَّ فى الإبدال التصريفى ما لو لم يُبدل أوقَعَ فى الخطأ أو مخالفة الأكثر؛ فالموقع فى الخطأ كقولك فى مال: مَوَل، والموقع فى مخالفة الأكثر، كقولك فى سقَّاءَة: سقَّايَة.

تنبيه:

يعرف الإبدال بالرجوع فى بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوما أو غلبة.

الأول: نحو جَدَف، فإن فاءه بدل من ثاء جَدَث؛ لأنهم قالوا فى الجمع أجْدَاث، بالثاء فقط[3].

والثانى: نحو «أَفْلَط» أى: أفلت، فإن طاءه بدل من التاء؛ لأن التاء أغلب فيه فى الاستعمال، فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين، نحو

---

(١) أ، ب.

(٢) أصيلان: تصغير أصلان جميع أصيل ـ وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب.

(٣) الجدث: القبر، وجمعه أجدث وأجداث.

أَرَّخَ وورَّخَ، لا تقول إن الهمزة بدل من الواو، لأن جميع تصاريف الكلمة جاءت بالوجهين. وقال ابن الحاجب: يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتُراث، فإن أمثلة اشتقاقه وَرِثَ ووَارِث ومَوْرُوث[1].

وبقلة استعماله كقولهم: «الثّعالِى» فى الثعالب، و«الأرانى» فى الأرانب، وأنشد سيبويه[2]:

لها أشاريرُ مِنْ لَحمٍ تُتَمِّرُه ... من الثَّعالِى وَوَخْزٌ مِن أرَانِيهَا

قال ابن جنى: ويحتمل أن يكون الثّعالى جمع ثُعالة ثم قلب؛ فيكون كقولهم: «شرَاعى» فى «شرائع»، والذى قاله سيبويه أولى، ليكون كأرانيها وأيضا فإن ثُعالة اسم جنس وجمع أسماء الأجناس ضعيف.

يعنى بقوله اسم جنس: علم جنس.

وبكونه فَرْعا والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف.

---

(١) التراث: كغراب ـ المال الموروث، أصله وراث استثقلوا الواو المضمومة فى أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا غير قياسى.

(٢) قائله: هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكرى، يصف فرخة عقاب ـ تسمى غبة كانت لبنى يشكر ـ وهى بالغين المعجمة وفتح الباء المشددة. وهو من البسيط.

اللغة: «لها» الضمير يرجع إلى الفرخة «أشارير» قطع قديد من اللحم «تتمره» من تمرت اللحم، والتمر ـ بالتاء ـ إذا جففتهما «وخز» شىء قليل.

الإعراب: «لها» جار ومجرور خبر مقدم «أشارير» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «من لحم» جار ومجرور ومن بيانية «تتمره» فعل والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول به ـ والضمير يرجع إلى اللحم ـ والجملة فى محل جر صفة لحم «من الثعالى» جار ومجرور فى محل رفع صفة لقوله أشارير «ووخز» عطف على أشارير «من أرانيها» جار ومجرور فى محل رفع صفة لقوله ووخز.

الشاهد: قوله: «الثعالى وأرانيها» فإن أصلهما من الثعالب، ومن أرانبها جمع أرنب، فأبدلت الباء الموحدة فيهما ياء.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٢٤ / ٣، وابن يعيش ٢٤/ ١٠، والهمع ١٨١ / ١، وسيبويه ٣٤٤ / ١.

وبكونه فَرْعا وهو أصل كُمَوِيْه، فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مُوَيْه علم أن الهمزة مبدلة من هاء.

وبلزوم بناء مجهول نحو (هَرَاق) يحكم بأن أصله أراق، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفَعل وهو بناء مجهول.

فإن قلت: قد علم أن حروف البدل هى التى تبدل من غيرها، فما الحروف التى تبدل هذه منها؟.

قلت: ستعرف بالتفصيل الذى يذكره الناظم بقوله:

.... فأبدِلِ الهمزَةَ من واوٍ ويَا

آخِراً إثْرَ ألِفٍ زِيد... ....

شروع فى ذلك التفصيل:

فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء والألف، وقليلا من الهاء والعين، ولم يذكرهما فى النظم لقلَّتهما. فمثال إبدالها من الهاء ماء ـ أصله ـ ماه لقولهم فى الجمع: أمواه، وفى التصغير مويه، ومثال إبدالها من العين قولهم: «أُباب بحر» فى «عُباب بحر» وذهب بعضهم إلى أن الهمزة فى هذا أصل من أب بمعنى تهيأ لأن البحر يتهيأ لما يزجر به، وإلى هذا ذهب ابن جنى.

وأما إبدالها من حروف اللين فمنه جائز ومنه واجب ومنه شاذ.

فمن الواجب إبدال الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلهما كساو ورداى، فأبدلت الواو فى الأول والياء فى الثانى لما ذكر.

وقد فهم من اشتراط التطرف أنهما إذا لم يتطرفا لا يبدلان همزة نحو تعاون وتبايَن.

ومن اشتراط زيادة الألف، أنهما لو تطرفا بعد ألف غير زائدة لم يبدلا، لئلا يتوالى إعلالان نحو: « واوٍ، وآى».

تنبيهات:

الأول: هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو «بنّاء وبنّاءة» فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو: «هداية، وسقاية وعلاوة وعَداوة»؛ لأن الكلمة بُنيت على التاء، أى: أنها لم تُبْنَ على مذكر، قال فى التسهيل: وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة، فالأول: كقولهم: فى المثل «أسقِ رقَاشِ فإنّها سَقّاية»[1] لأنه لما كان مثَلاً - والأمثال لا تغير - أشبَه ما بنى على هاء التأنيث، ومنهم من يقول: «فإنها سَقّاءة» - بالهمز - كحاله فى غير المثل، والثانى: كقولهم: «صلاءَة» فى صَلاية[2].

الثانى: حكم علامة التثنية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال ما لم تبن الكلمة على التثنية، وذلك قولهم: «عقَلْتُه بِثنايَيْن» - وهما طرفا العقال.

الثالث: قد اعترض ضابط الإبدال المذكور بأنه يرد عليه مثل «غَاوِى» فى النسب[3] إذا رخّمته على لغة من لا ينوى، فإنك تقول: «يا غَاوُ» - بضم الواو - من غير إبدال، مع اندراجه في الضابط المذكور، وإنما لم يبدل لوجهين:

أحدهما: أنه قد أعل بحذف لامه، ولم يجمع فيه بين إعلالين.

والثانى: أنه لما رخم على هذه اللغة شابه ما لا يعل نحو واو، وإصلاح الضابط أن يقال: من واو أو ياء هى لام الكلمة، أو ملحق بها.

الرابع: اختلف فى كيفية هذا الإبدال، فقيل: أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف، وقال حُذّاقُ أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل: كساوٌ ورِداىٌ - تحركت الواو والياء بعد

---

(١) هذا مثل: يضرب للمحسن أى: أحسن إليه لإحسانه.

وسقاية: بفتح السين وتشديد القاف - ويروى سقا - بلا ياء وها» - وعليه فلا شاهد فيه.

(٢) الصلاية: بفتح الصاد وتخفيف اللام - قال فى القاموس: الصلاية ويهمز الجبهة.

(٣) ظاهره أن قوله: «فى النسب» قيد فى الكلام، وليس الأمر على هذا الظاهر، فإن «غاويا» إذا نودى بعد صيرورته علما ورخم، قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر على أن الواو فى «يا غاو» ليست متطرفة، بل هى حشو، وذلك لأن الحذف عارض، والمحذوف مراعى.

فتحة، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما فى محل التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفا - حَملاً على باب عَصَا ورَحًا - فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة، لأنها من مخرج الألف.

الخامس: ليس هذا الإبدال مخصوصا بالواو والياء، فإن الألف تشاركهما فيه، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو: «صحراء» مما ألفه للتأنيث، فإن الهمزة فى هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف «سكرى» لكن ألف سكرى غير مسبوقة بالألف فسلمت، وألف صحراء مسبوقة بألف فحركت فرارا من التقاء الساكنين، فانقلبت همزة لأنها من مخرجها، وقوله فى الكافية:

مِنْ حَرْفِ لِين آخرِ بعدَ ألفْ   مَزِيدٍ أبدِلْ همزةً وذَا ألِفْ

أعم لشموله الأحرف الثلاثة:

وقوله: .. وفى   فَاعِلِ ما أُعِلّ عينًا ذَا اقْتُفِى..

ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة واقتفى. أى: اتبع.

هذا موضع ثان يجب فيه إبدال الياء والواو همزة، وهو كل واو وياء وقعت عينا لاسم فاعل أعلت فى فعله نحو «قائل، وبائع» أصلهما قاول وبايع، ولكنهم أعلوه حملا على فعله.

قال فى شرح الكافية: فأبدلت الهمزة من الواو والياء فى اسم الفاعل، كما أبدلت الألف منهما فى الفعل حيث قالوا: قال وباع، واحترز بقوله: (أُعِلّ عينا) من نحو عور وصيد، فاسم الفاعل منهما عاور وصايد، بالواو والياء، ولايبدلان لصحتهما فى الفعل جريا فى الصحة مجرى واحدا كما جريا فى الإعلال مجرى واحداً.

تنبيهات:

الأول: هذا الإبدال جارٍ فيما كان على فاعل وفاعلة، ولم يكن اسم فاعل، كقولهم: «جائز» وهو البستان، قال(١):

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فى جائزٍ　　أَينما الرِّيحُ تُميِّلْها تَملْ

وكقولهم: «جائزة» ـ وهى خشبة تجعل فى وسط السقف، وكلام الناظم هنا وفى الكافية لا يشمل ذلك، وقد نبه عليه فى التسهيل.

الثانى: اختلف فى هذا الإبدال، فقيل: أبدلت الواو والياء همزة، كما قال المصنف، وقيل: بل قلبتا ألفا، ثم أبدلت الألف همزة، كما تقدم فى نحو كساء ورداء وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين، وبهذا قال أكثرهم. وقال المبرد: أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة فى قال وباع وأشباههما، فالتقى ألفان وهما ساكنان، فحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة.

الثالث: يكتب نحو: «قائل، وبائع» بالياء على حكم التخفيف، لأن قياس الهمزة فى ذلك أن تُسَهَّل بين الهمزة والياء. فلذلك كتبت ياء، وأما إبدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فنصّوا على أنه لحن، وكذلك تصحيح الياء فى «بائع» ولو جاز تصحيح الياء فى بائع لجاز تصحيح الواو فى «قائل».

---

(١) قائله: هو كعب بن جعيل ـ يصف امرأة شبه قدها بالقناة. ـ وهو من الرمل ـ.

اللغة: «صعدة» ـ بفتح الصاد ـ هى القناة التى تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف. ويقولون: امرأة صعدة أى: مستقيمة القامة مستوية على التشبيه بالقناة كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران.

المعنى: شبه امرأة ـ ذكرها فى بيت سابق ـ بقناة مستوية لدنة قد نبتت فى مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والريح تعبث بها وتميلها وهى تميل مع الريح.

الإعراب: «صعدة» خبر مبتدأ محذوف، أى: هى صعدة، «نابتة» صفة لصعدة «فى جائز» جار ومجرور متعلق بنابتة، «أينما» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية المكانية، وما زائدة «الريح» فاعل لفعل محذوف يقع فعلا للشرط، يفسره ما بعده، «تميلها» جملته لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف، «تمل» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر فاعل.

الشاهد: قوله: «جائز» فإنه على وزن فاعل ـ اسم للبستان ـ وليس باسم فاعل فيجوز فيه إبدال الياء همزة كما يجوز فى فاعل الذى هو اسم فاعل.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٨٢٧ / ٣، وابن عقيل ٢٧٣ / ٢. وابن الناظم.

قال ابن الخباز: وقد أولعت بذلك العامة واللحان من القراء، وكذلك قالوا فى همزة الجمع نحو رسائل وكتائب وحلائب - جمع رسالة وكتيبة وحلوبة إلا أن فى الترشيح ما نصه عجائز وقبائل - بالهمزة ولا تحرك الياء لأنه لا أصل لها فى الحركة. وقد يجوز تخفيف الهمزة فى هذا كله، وقلبها ياء أجازه أبو إسحاق الزجاج. وتخفيف الهمزة قياس مطرد فى هذا وشبهه، انتهى.

فإن قلت: إنه نقل عن حمزة أنه يقف فى مثل ذلك بالياء.

قلت: لأن حمزة يأخذ باتباع رسم المصحف الكريم فى تخفيف الهمز على أن المختار أن يؤخذ لحمزة فى ذلك بالتسهيل بين بين. فإن الرسم لا يخالفه.

فإن قلت: فهل يجوز نقط الياء التى هى صورة الهمزة فى بائع وقائل؟.

قلت: لا وجه لنقطها لأن صورة الهمزة لا تنقط إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو «منير»، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال نقطت.

وقال المطرزى[1]: نقط الياء من قائل وبائع عامى. قال: ومَرَّ بى فى بعض تصانيف أبى الفتح ابن جنى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المتَّسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه «قائل» منقوط بنقطتين من تحت، فقال أبو على لذلك الشيخ. هذا خط من؟ فقال: خطى، فالتفت إلى صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا فى زيارة مثله، وخرج من ساعته.

والمدُّ زِيدَ ثالثًا فى الواحدِ   هَمْزًا يُرَى فى مِثْلِ كالقَلَائِدِ

هذا موضع ثالث يجب إبدال حرف المد همزة. وهو كل مدة ثالثة زائدة فإنها تبدل همزة، إذا جمع ما هى فيه على مثال مَفاعل نحو «قلائد، وصحائف، وعجائز» فالهمزة فيهن بدل من ألف قلادة وياء صحيفة وواو عجوز، وشمل

---

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن على بن المطرز أبو الفتح النحوى المشهور بالمطرزى. من أهل خوارزم. قرأ على الزمخشرى والموفق أخطب خوارزم، وبرع فى النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية، ولد فى رجب سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة - وصنف شرح المقامات، ومختصر المصباح فى النحو، والمغرب فى شرح المعرب، وغير ذلك. ومات بخوارزم فى يوم الثلاثاء حادى عشرين جمادى الأولى سنة عشر وستمائة.

قوله: (المد) الألف والواو والياء، واحترز به (من)[1] نحو: «قسورة وقساور»[2] لأن الواو فيه ليست حرف مد، واحترز بقوله (زيد) من أن تكون المدة غير زائدة فإن الإبدال لا يجوز نحو: «مفازة ومفاوز، ومسيرة ومساير ومثوبة ومثاوب» فإن سمع فى شىء منه الإبدال لم يقس عليه كمصائب ومنائر ـ والأصل فيهما مصاوب ومناور، وقد نطق بهذا الأصل فيهما، وشذ الهمز أيضا فى «معائش» وروى عن نافع، والمشهور عنه الياء، وقوله فى نحو: (كالقلائد) أى: فى كل جمع على مثال قلائد فى الحركات والسكنات وعدد الحروف.

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

هذا موضع رابع يجب فيه إبدال الياء والواو همزة إذا وقعت ألف التكسير بين حرفى علة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط ألا يفصل من الطرف، فاندرج فى هذا الضابط ثلاث صور:

أحدها: أن يكونا واوين نحو: «أوّل» فتقول فى جمعه أوائل، بإبدال الواو الثانية همزة، وهذا باتفاق.

والثانية: أن يكونا ياءين نحو نيِّف[3] فتقول فى جمعه نيائف بالهمز.

والثالثة: أن يكون أحدهما ياء والآخر واوا نحو سيِّد وصائد، فتقول فى جمعهما سيائد وصوائد ـ بالهمز ـ والأصل سياود وصوايد، هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة فى الواوين (فقط، ولا يهمز فى الياءين، ولا فى الواو مع الياء فيقول: نيايف وصوايد وسياود، على الأصل، وشبهته أن الإبدال فى الواوين)[4] إنما كان لثقلهما؛ ولأن لذلك نظيرا، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال،

---

(١) ب، جـ وفى أ (عن).

(٢) القسورة: الأسد. ويقال فيه: قسور ـ بلا تاء.

(٣) النيف: هو الزيادة على العقد من ناف ينيف.

(٤) ب، جـ.

لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة نحو: «يَيَن، ويَوِم - اسم موضع[١].

واحتج أيضا بقول العرب فى جمع «ضَيْوَن - وهو ذكر السنانير - ضَياوِن من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع، أما القياس فلأن الإبدال فى نحو «أوائل» إنما هو بالحمل على كساء ورداء، لشبهه به من جهة قربه من الطرف (وفى رداء وكساء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا)[٢] وأما السماع فحكى أبو زيد فى سيِّقة سيائق بالهمز - وهى فيعلة من ساق يسوق، وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيِّد وجيائد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعى فى جمع عيِّل عيائل - بالهمز.

وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا ضَيْون، وكان قياسه ضَيَّن.

فإن قلت: فهل يقاس على ضياون ما شابهه فى صحة واحده إذا وجد؟.

قلت: قد ذهب إلى ذلك ناس، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات:

الأول: شمل قوله: (لينين) الواوين والياءين والواو والياء، فعلم أنه موافق لسيبويه.

الثانى: فهم من قوله: (مد مفاعل) اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة ظاهرة نحو طواويس أو مقدرة كقول الراجز[٣]:

---

(١) اسم موضع: هذا راجع إلى «يين» - بفتح كل من الياءين، وهو اسم قرية باليمن واسم واد بين ضاحك وضويحك، وأما «يوم» فهو - بفتح الياء وكسر الواو - وصف من لفظ اليوم، يقولون: يوم أيوم، ويوم - بزنة فرح كما يقولون ليل أليل وشعر شاعر، وما أشبه ذلك. (٢) ب، جـ.

(٣) قائله: هو جندل بن المثنى - يصف الدهر وما لقيه منه حين كبرت سنه وانحنت عظامه، وأصابت الأقذاء عينه - وهو من الرجز

وصدره: حنى عظامي وأراه ثائرى. =

.... وكَحَّل العَيْنَيْن بِالعوَاوِرِ

يريد العواوير، لأنه جمع عُـوَّار ـ وهو الرمد ـ فحذف الياء ضـرورة، فهذا مفصول عن الطرف تـقديرا ولو اضطر شاعر ففصل بمدة زائدة فى مـثال مفاعل لم يتعد بها ووجبت الهمزة كقوله[1]:

.... فيها عَيَائِيلُ أُسُودٌ ونَمُرْ

وهو عكس عواور.

الثالث: لا يختص هذا الإبدال بتالى ألف الجمع، بل لو بنيت من القول مثل عُوَارِض قلت: «قُوائل» بالهمز، هذا مذهب سيـبويه والجمهور، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال فى المفرد لخفته بخلاف الجمع.

فإن قلت: فكان ينبغي للناظم أن ينبه على هذا.

قلت: قوله: (مد مفاعل) شامل له فإنه لم يقيده بالجمعية.

= اللغة: «حنى» قوس «ثائرى» قاتلى، والثـأر: الدم والطلب به والجمع أثآر وآثار، وثأر به: طلب دمه وقتل قاتله «كحل العينين» وضع فيـها الكحل تزيينا لها «العواور» جمع عوار ـ وهو اللحم ينزع من العين ـ وسائل يؤخذ من شـجر ويجفف ويوضع فى العين، ويروى ثاغرى بدل ثائرى.

وقد جعل الشاعر ما فعله الدهر بعينه من الأذى والوجع ـ كحلا على طريق المجاز.

الإعراب: «حنى» فعل مـاض وفاعله الضمـير المستـتر فيـه الذى يرجع إلى الدهر «عظامى» مفعول به والياء مضاف إليه

«وأراه» أرى تنصب مفعولين والفاعل ضمير مستتر والأول الهاء والثانى ثائرى.

«وكحل» فعل ماض وفاعله ضمير مستـتر فيه يعود على الدهر «العينين» مفعول به «بالعواور» جار ومجرور متعلق بكحل.

الشاهد: قوله: «العواور» فإن أصله العواوير.

مواضـعه: ذكره الأشـمونى فى شرح الألفيـة ٨٢٩/ ٣، وابن هشام ٢٥٢/ ٤ وابن الناظم، وسيبويه ٣٧٤/ ٢.

(١) مضى شرحه فى جمع التكسير.

والشاهد فيه قوله: «عيائيل» حيث وجبت الهمزة وفصل بمدة زائدة.

الرابع: زاد فى التسهيل لإبدال ثانى اللينين فى ذلك شطرا آخر، وهو ألا يكون بدلا من همزة، احترز من نحو زوايا، وذلك أن ثانى اللينين فيه كان همزة ثم أبدل ياء وقد بين ذلك بقوله:

وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلْ لامًا وفِى مِثْلِ هَرَاوَةٍ جُعِلْ

الألف واللام فى الهمز للعهد، والمراد الهمز المبدل مما بعد ألف الجمع المشاكل مفاعل فى النوعين - أعنى ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا فى الواحد، وما استحق الهمز لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل، فيجب فى هذين النوعين إذا اعتلت لامهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم بإبدالها ياء فيما لامه ياء أو واو أو همزة لم تسلم فى الواحد، مثل ما لامه ياء نحو هدية وهدايا، ومثال ما لامه واو لم تسلم فى الواحد مطيَّة ومطايا ومثال ما لامه همزة نحو خطيئة وخطايا، والأصل فى جميع ذلك أن تجمع على فعائل بالهمز نحو صحيفة وصحائف، والأصل فى هدايا هدايى بإبدال مدة الواحد همزة مكسورة فاستثقل ذلك فخفف بإبدال الكسرة فتحة فصار هدائى، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا، فاستثقل وقوع همزة عارضة فى جمع بين ألفين وهى من مخرج الألف، فكان ذلك كتوالى ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا، والعمل فى مطايا كالعمل فى هدايا.

وأما خطايا ونحوه مما لامه همزة فأصله خطائئ، - بهمزتين - الأولى مبدلة من مدة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب إبدال الثانية ياء، لاجتماع همزتين ثم فتحت الأولى ثم قلبت الثانية ألفا ثم أبدلت الأولى ياء كما سبق فى هدايا، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل يقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى، ثم يعل كما تقدم، واعترض بأن القياس قلب الياء همزة.

وإذا اجتمع همزتان عمل فيهما على ما يقتضيه الأصول، ويدل على صحة مذهب سيبويه قول بعض العرب: «اللهم اغفر لى خطائئى» - بهمزتين - على الأصل، وهو شاذ، وهذه الأمثلة من النوع الأول، أعنى: باب قلائد.

والنوع الثانى مثـاله زاوية وزوايا، أصله زوائى ـ بإبدال الواو همزة، لكونها ثانى لينين اكتنفـا مد مفاعل، ثم خـفف بالفتح فصار زواءى، ثم قلبت الـياء ألفا فصار زواءاً، ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم فى هدايا.

فإن قلت: لم يشـمل كلام الناظم نحو خطيـئة مما لامه همـزة، فإنه خص ذلك بما أعل.

قلت: قال الشارح: حروف العلة الواو والياء والألف والهمزة، فأدرجها فى كلامه وحكى النحويون فى الهمزة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها حرف صحيح، **والثانى:** أنها حرف علة، وإليه ذهب الفارسى، **والثالث:** أنها شبيهة بحرف العلة.

وقوله فى نحو: (هراوة جُعِلْ واواً) يعنى: أن المجموع على مثال مفَاعل إذا كانت لامـه واواً لم تُعل فى الواحـد بل سلمت فيـه كواو هراوة، جعـل موضعَ الهمزة المذكورة فى جمعه واو، فيقال: هَرَاوَى، والأصل هَرَائِوْ، بقلب ألف هراوة همزة، ثم خفف بالفتح فصار هراءو، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فـصار هراءاً، فكرهوا ألفين بينهـمـا همزة لما سـبق، فأبدلوا الـهـمزة واواً، طلبًـا للتشـاكل؛ لأن الواو ظهرت فى واحـده رابعة بعـد ألف، فقصـد مشـاكلة الجمع لواحده.

تنبيهات:

الأول: شذ إقـرار الهمزة فيـما لامه ياء إجراء للمـعتل مجرى الصـحيح فى قوله:

فمَازَالت أَقْدَامُنَا فِى مَقَامِنَا ... ثَلاَئِتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا المَنَائِيَا[1]

---

(١) قائله: هو عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبى ﷺ وكان أمير المسلمين يوم بدر فقطعت رجله ومات بالصفراء. ـ وهو من الطويل.

اللغة: «ثلائتنا» أراد بها نفـسه وعليًا وحمـزة رضى الله عنهم «أزيروا» ـ بضم الهمزة وكـسر الزاى من مجهول أزار من زار زيارة «المنائيا» ـ جمع منية ـ وهى الموت. =

وشذ إقرارها فيما لامه همزة وقد تقدم.

الثاني: شذ إبدال الهمزة واواً فى قولهم «هداوى»؛ لأن لامه ياء، وفى مَطاوَى، لأن لامه واو أعلت فى الواحد، وأجاز الأخفش القياس على هداوَى وهو ضعيف، إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة.

الثالث: مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فَعالَى صحت الواو فى هداوى كما صحت فى المفرد، وأعلت فى مطايا كما أعلت فى المفرد، وهدايا على وزن الأصل، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام، وإنما ذهب البصريون إلى أنها فعائل حملا للمعتل على الصحيح، ويدل على صحة مذهب البصريين قوله: حتى أزيروا المنائيا .ونقل بعضهم عن الخليل أن وزنها فعالى كقول الكوفيين، قلت: وليس موافقًا لهم من كل وجه؛ لأن الألف عندهم للتأنيث، وعنده بدل من المدة المؤخرة، وتقدم بيان مذهبه.

واواً وهمزاً أوَّلَ الواوينِ رُدّ   فى بَدْءِ غيرِ شِبْهِ وُوفِىَ الأشُدّ

يعنى: أن كل كلمة اجتمع فى أولها واوان، فإن أولاهما يجب إبدالها همزة بشرطين:

الأول: ألا تكون الثانية بدلا من ألف فاعَل نحو ووفى وورى.

والثانى: ألا تكون بدلا من همزة كالوولَى مخفف الوُؤْلى أنثى الأوأل[1] أى: الإلجاء، فمثال ما يجب إبدالها لوجود الشرطين قولك: فى جمع واصلة أواصل

= الإعراب: «فما زالت» من أخوات كان، وروى «فما برحت» «أقدامنا» اسمها ونا مضاف إليه، «فى مقامنا» جار ومجرور فى محل نصب خبر زال، «ثلاثتنا» بدل من «نا» فى مقامنا، «حتى» للغاية بمعنى إلى يعنى: «إلى أن أزيروا المنائيا» «أزيروا» مبنى للمجهول والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل «المنائيا» مفعول ثان.

الشاهد: قوله «المنائيا» حيث أثبت فيه حرف العلة فى الموضع الذى يجب حذفه فيه فى سعة الكلام، إجراء للمعتل مجرى الصحيح ـ والوجه أن يقول المنايا.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٣١/ ٣، وابن الناظم.

(١) قال الأشمونى: هو أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ.

والأصل وواصل - بواوين أولاهما فاء الكلمة والـثانية بدل من ألف واصلة، لأنها كألف ضاربة فـلابد من إبدالها، فاجتمـع واوان فى الأول، فأبدلت الأولى همزة وكذلك أُوَيصل تصغـير واصل، وأصله وويصل، والأول جمع الأولى أصله وُوَل ولو بنيت من الوعـد على مثال كـوكب قلت: أوعد، فـإن كانت الثـانية بدلا من ألف فاعل أو من همزة لم يجب الإبدال، ولكنه جائز.

تنبيهان:

الأول: لم يذكر هـنا الشرط الثاني وذكـرهما فى الكافـية إلا أن عـبارته فى الشرط الأول غيـر وافية بالمراد؛ لأنه شرط ألا تكون الثـانية بدلا من ألف فاعل، وذلك يوهم أنها لو كـانت مدة زائدة وليسـت بدلا من ألف فاعل وجب الإبدال، وليس كذلك، فتحـرير العبارة أن يقال: ألا تكون الثانية مدة غيـر أصلية كما فى التسهيل، ليندرج فى ذلك ثلاث صور:

الأولى: ووري فإنها مبدلة من زائد.

والثانية: أن تبنى من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسلم فاعله.

والثالثة: أن تبنى من الوعد مـثال طُومار[1]، فيقال: ووُعـاد. فهذه الصور الثلاث لا يجب فـيها الإبدال بل يجوز، وخـالف قوم فى الثالثة فـأوجبوا الإبدال لاجتماع الـواوين، وكون الثانية غير مـبدلة من زائد؛ فإن الضمة التى قبلـها غير عارضة، وإلى هذا ذهب ابن عصفور، واختار المصنف - رحمه الله - القول بجواز الوجهين، لأن الثانية وإن كان مدها غيـر متجدد، لكنها مدة زائدة، فلم تخلُ عن الشبه بالألف المنقلبة.

الثانى: زاد فى التسـهيل لوجوب الإبدال شرطا آخـر، وهو أن يكون اتصال الواوين عارضًا بحذف همزة فاصلة، مثال ذلك أن تبني افعوعل من الوأى، فتقول إيأوأى، وأصله اوْأوْأيَ - فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة، وقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحـركها وانفتاح ما قبلها، فإذا نقلت حـركة الهمزة الأولى إلى الياء

(١) الطومار: الصحيفة.

الساكنة حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو، لزوال موجب قلبها، فتصير الكلمة إلى وَوْأى، فقد اجتمع واوان أول الكلمة، ولا يجب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت «وَوَا» جاز الوجهان وفاقا للفارسى، قيل: وذهب غيره إلى وجوب الإبدال فى ذلك سواء نقلت الثانية أو لم تنقل.

وَمَدًّا ابدِلْ ثَانِىَ الهَمْزَينِ مِنْ   كِلمَةٍ انْ يَسْكُنْ كآثِرْ وائتَمِنْ

الهمزة حرف مستقل فى النطق بها عسر فإذا اجتمعت أخرى فى كلمة كان النطق بها أعسر فيجب إذ ذاك التخفيف فى غير ندور.

فإذا اجتمع الهمزتان فى كلمة فلها ثلاثة أحوال:

الأول: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، **والثانى:** عكسه، **والثالث:** أن تتحركا معا، **وأما الرابع:** وهو أن يسكنا معا فمتعذر، فإذا تحركت الأولى وسكنت الثانية ،وجب في غير ندور إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتحة ألفًا نحو آثر، وواوا بعد الضمة نحو أوثر، وياء بعد الكسرة نحو إيثار، وأما قراءة من قرأ ﴿ إئلافهم ... ﴾[1]- بتحقيق الهمزتين ابتداء، فنادر، وأما نحو «أأتمن زيد» فلا يجب فيه الإبدال لأن الأولى للاستفهام والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة.

وإذا سكنت الأولى وتحركت الثانية أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع اللام، وصححت إن كانت موضع العين، فالأول كبناء قمطر من قرأ، فإنك تقول قِرَأْىٌ، والأصل قِرأأ، فالتقى همزتان فوجب إبدال الثانية ياء؛ لأنها موضع اللام، والثاني نحو سآّل ولآّل، صحت الهمزة لأنها فى موضع العين، وأدغمت الأولى فلا إبدال فى مثل هذا البتة، لأن الهمزتين فى موضع العين المضاعف.

فإن قلت: قد أهمل الناظم بيان هذا القسم.

---

(١)من الآية ٢ سورة قريش.

قلت: أما نحو سآآل - مما الهمزتان منه فى موضع العين فترك ذكره، لأنه لا إبدال فيه، وأما نحو قمطر مما همزتاه فى موضع لام الكلمة فقد يؤخذ من قوله:

.... مَـــا لَمْ يكُـنْ لفظًـا أَتَمّ

فَــــذاكَ يــاءً مُطْلقـــا ....

وسيأتى، وقد أشار الشارح إلى ذلك.

فإن قلت: فإن وقعت الهمزتان فى موضع لام الكلمة ولم تكن الثانية طرفا، أتصحح ثانيتهما أم تبدل ياء.

قلت: بل تبدل ياء لأنها لو صححت لزم الإدغام، وقد أجمعت العرب على ترك إدغام الهمزتين فى كلمة إذا كانتا عينين نحو سآآل، فإذا بنيت من قرأ سفرجل قلت قرأيا، وأصله قرأأأ - بثلاث همزات، فأبدلت الثانية ياء لأنها موضع اللام وصحت الأولى والثانية.

وإن كانت الهمزتان متحركتين فإما أن تكون ثانيتهما موضع اللام أو لا، فهذان ضربان؛ فأما الأول منهما فسيأتى بيانه، وأما الثانى فله تسعة أنواع، لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى كل من هذه الأحوال الثلاث فالأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فهذه تسعة؛ منها أربعة تبدل ياء، وهى المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة، وخمسة تبدل واواً، وهى المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة، وستعرف ذلك بالتفصيل، ويتضح بالتمثيل، وقد بين حكم المفتوحة بقوله:

إنْ يُفتَح إثْرَ ضم أو فتحٍ قُلِبْ واواً وياءً إِثْرِ كَسْرٍ يَنقلِبْ

فعلم من هذا البيت، حكم ثلاثة أنواع:

الأول: المفتوحة بعد ضم نحو: «أُوَيدِم» تصغير آدم أصله أأيدم - بهمزتين - فأبدلت الثانية واواً لانضمام ما قبلها.

فإن قلت: فلعل الواو فى أويدم بدل من الألف فى آدم لا من الهمزة، فتكون كالواو فى خويتم تصغير خاتم، فلا يصح التمثيل به.

قلت: هذا وجه وقع فى كلام بعضهم، قال صاحب اللباب: إذا صغرت آدم أو جمعته أبدلت الألف واوًا فقلت: أويدم وأوادم كما تقول فى ضارب ضويرب وضوارب، انتهى. والراجح ما تقدم من أن الواو بدل من الهمزة، لأن المقتضى لإبدالها ألفًا فى آدم زال فى التصغير وفى الجمع.

والثانى: المفتوحة بعد فتح نحو (أوادم) جمع آدم وأصله أآدم - بهمزتين فأبدلت الثانية واوًا لكونها مفتوحة بعد فتح.

فإن قلت: ولم كانت الواو أولى بها من الياء؟.

قلت: لمساواتها لها فى الخفة والخفاء، بخلاف الياء.

تنبيه:

ذهب المازنى إلى إبدال الهمزة فى هذا النوع ياء، فتقول فى أفعل التفضيل من أنّ زيد - أيَنّ من عمرو وعلى مذهب الجمهور تقول: هو أوَنّ من عمرو.

فإن قلت: كيف يصنع بأوادم جمع آدم؟.

قلت: جعل الواو فيه بدلا من الألف المبدلة من الهمزة فى آدم؛ لأنه صار بمنزلة خاتم.

والثالث: المفتوحة بعد كسر نحو إيمَّ وهو مثال إصبع - بكسر الهمزة وفتح الباء من أم، أصله أأمم - فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام فصار أأمّ، فأبدلت الهمزة الثانية ياء، لانكسار ما قبلها، ثم بين حكم المكسورة بقوله (ذُو الكسْرِ مُطلقًا) يعنى أن المكسورة تبدل ياء مطلقا فشمل ثلاثة أنواع:

الأول المكسورة بعد فتح نحو أئمة جمع إمام، أصله أأممة على وزن أفعلة، فنقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام فصار أأئمة ثم أبدلت الثانية ياء لانكسارها.

والثانى: المكسورة بعد كسر نحو إيم، وهو مثال إثمد من أمَّ أصله أأمم، فنقل وأدغم أأمّ، فأبدلت الثانية ياء لانكسارها وانكسار ما قبلها.

والثالث: المكسورة بعد ضـمة نحو أين مضارع آأنتـه إذا جعلته يئن، أصله آأنن، فنقلت كسرة النون إلى الهمزة وادغم ثم أبدلت الثانية ياء لأنها تجانس حركتها، ثم بين حكم المضمومة بقوله:

كَذَا ومَا يُضَم...... واواً أَصِرْ

يعنى أن المضمومة تبدل واواً مطلقا فشمل ثلاثة أنواع أيضا:

الأول: المضمـومة بعد فتح نحـو أَوُبّ جمع أبّ ـ وهو المرعى ـ أصله أَأْبُب على وزن أفعل، فنقلت حـركة عينه إلى فائه توصلا إلى الإدغـام فصار آأب، ثم خفف بإبدال الثانية واواً لأنها تجانس حركتها.

والثانية: المضمومة بعد كسر نحو إِومّ ـ وهو مثال إصبع ـ بكسر الهمزة وضم البـاء ـ من أم أصله آأمم، فنقلت الميم إلى الهـمزة وادغـم ثم أبدلت الثانيـة واوا لانضمامها.

والثالث: المضمومـة بعد ضم نحو «أُوُمّ» ـ وهو مثال أصبع ـ بضم الهمزة والياء ـ من أم أصله آأمم، فنقلت ضـمة الميم وادغم كما تقدم، ثـم أبدلت الثانية واوا، لانضمامها وانضمام ما قبلها.

تنبيه:

خالف الأخـفش فى نوعين من هذه التسـعة أحـدهما: المكسـورة بعد ضم فأبدلها واوا. والآخـر: المضمومة بعد كسـرة، فأبدلها ياء فيقول فى مـضارع أننته أون، وفى مثـال إصبع من أم إيم، فـيدير الهـمزة فى هذين الـنوعين بحركـة ما قبلهما، وغيره يديرهما بحركتهما، وهو الصحيح.

وأما الضـرب الأول من ضربى اجتمـاع الهمزتين (المتحـركتين)[1] ـ وهو أن يكون ثانيهما موضع اللام، فقد أشار المصنف إليه بقوله:

مـــا لم يكـنْ لفظـًا أَتَمّ ....

.... فـذاكَ ياءً مُطلقًـا جَـا

(١) أ ، جـ.

يعنى: أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفا وجب إبداله ياء سواء كان قبله فتح أو كسر أو ضم، ولا يجوز إبداله واواً، لأن الواو الأخيرة، لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا، وكذا تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واواً فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء.

وقوله:

.... وأَؤُمْ ونحوهُ وجهيْنِ فى ثانيهِ أُمّ

يشير إلى أنه لا يجب إبدال الهمزة الثانية فيما أول همزتيه للمضارعة نحو أؤم، مضارع أمّ، بل يجوز فيه وجهان: الإبدال والتحقيق، فإن شئت قلت: أوم، وإن شئت قلت أؤم - بالتحقيق - وكذلك تقول فى مضارع أنّ، أينّ بإبدالها ياء لانكسارها، وإن شئت قلت: أئن - بالتحقيق - (لكون)[1] الأولى للمضارعة وعلة ذلك شبه همزة المضارعة بهمزة الاستفهام لمعاقبتها النون والتاء والياء.

تنبيه:

قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب فى غير ندور كما سبق. قال فى الكافية:

وما أَتَى على خِلافِ ما مَضَى فاحفَظْ وكُنْ عن القياسِ مُعرِضا

قال فى شرحها: أشار بقوله: وما أتى على خلاف ما مضى. إلى «أئمة» بالتحقيق. وهى قراءة ابن عامر والكوفيين، وإلى قول بعض العرب «اللهم اغفر لى خطائئى» - بهمزتين محققتين، ونحو ذلك، وقال فى التسهيل: وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة، وهو مخالف لما فى الكافية، وقال فى إيجاز التعريف: ما لم يشذ التحقيق، وظاهره موافقة الكافية، وقوله:

وياءً اقلبْ ألفًا كسراً تلاَ أو ياءَ تصغيرٍ.........

يعنى: أن الألف يجب قلبها ياء فى موضعين:

---

(١) ب ، ج.

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها، كقـوله فى جمع مصباح مصابيح، وفى تصغيره مُصَيْبِيح، لأنه لما كسر ما قبلهـا للجمع والتصغير، لم يمكن سلامتها لتعذر النطق بالألف بعد غير فتحة فردت إلى حرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياء.

والثاني: أن يقع قبلها ياء التـصغير كقولك فى تصغـير غزال غُزَيِّل، لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن النطق بالألف بعدها، فقلبت ياء مكسورة. ثم أدغمت ياء التصغيـر فيها. وقوله: (**بواو ذَا افْعَلاَ**)، يعنى: أنه يفعل (بالواو)[1] الواقعة آخراً ما يفعل بالألف من إبدالها ياء، لكسـر ما قبلها. أو لوقوعها بعد ياء التصغير.

فالأول: نحـو رَضِيَ وغُزِيَ ـ أصلهمـا رَضِوَ وَغُزِوَ، ولأنهمـا من الرضوان والغَزْو فـقلبت الواو ياء لكسر ما قـبلها، وكونهـا آخراً، لأنها بالتـأخير تتـعرض لسكون الوقف، وإذا سكنت تعذَّرت سلامـتها، فعوملت بما يقتـضيه السكون من وجـوب إبدالهـا ياء توصـلا إلى الخـفة وتناسـب اللفظ، ومن ثم لم تتـأثر الواو بالكسرة وهى غـير متطرفـة كعِوَض وعِوَج، إلا إذا كـان مع الكسرة ما يعـضدها كحِياض وسِياط.

والثانى: كقـولك فى تصغيـر جَرْوٍ، جُرَىٌّ، وأصله جُرَيْوٌ، فـاجتمـعت الياء والواو وسـبقت إحـداهما بالسكون، وفـقـد المانع من الإعلال، فـقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء فصار جُرَيّ.

قال الشارح: وليس هذا النوع بمقصود له من قوله: (**بواو ذَا افْعَلاَ فى آخر**) إنما مقـصوده التنبيه على النوع الأول: لأن قلب الواو ياء، لاَجـتماعهـا مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبـقها ياء التصغير على ما سيأتى ذكره فى موضعه إن شاء الله تعالى.

قلت: هذا صحيح؛ ولذلك قال فى التسـهيل: تُبدل الألف ياء لوقوعها إثْرَ كسرة أو ياء التـصغير، وكذا الواو الواقعة إثر كـسرة متطرفة، انتهى، فـاقتصر فى الواو على ذكر الكسرة. (وقوله: (**أو قَبْلَ تَا التأنيث**) مثاله «شَجِيَة» أصله شَجِوَة،

---

(١) أ، ج.

لأنه من الشجو، ففعل بالواو قبل تاء التأنيث ما فعل بها متطرفة، لأن تاء التأنيث فى حكم الانفصال)[1]. وقوله: (أو زِيادَتَىْ فَعْلاَن) مثاله «شَجِيان» وهو مثال ظربان، من الشجو، أصله شجوان، فقلبت الواو ياء؛ لأن الألف والنون فى حكم الانفصال أيضا مثل تاء التأنيث. وقوله:

.... ذا أيضًا رَأَوْا

فِى مصْدرِ المُعْتَل عينًا والفَعِلْ منهُ صحيحٌ غالبًا....

يعنى: أن الإعلال المذكور يجب للواو الواقعة عينا لمصدر فعل معتل العين بشرط أن يكون بعدها ألف نحو صام صياما، أصله صوَام، لكنه لما أعلت عينه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر بعد كسرة، وقبل حرف يشبه الياء، فاعتلت بقلبها ياء ـ حملا للمصدر على فعله ـ واحترز (بالمعتل عينا) من المصحح نحو لاَوَذَ لواذاً[2] لأن مصدره لا يعل. والأولى أن يقال فى مصدر المعل عينا، لأن نحو لاوذ يطلق عليه معتل، إذ كل ما عينه حرف علة، فهو معتل وإن لم يعل.

فإن قلت: فمن أين يؤخذ اشتراط الألف؟.

قلت: من قوله: (والفَعَلْ منهُ صَحيْحٌ غَالبًا نَحْوَ الحوَلْ) يعنى أن ما جاء على فِعَلٍ من مصدر الفعل المعل العين، فالغالب فيه التصحيح نحو حال حِوَلاً وعاد المريض عِوَدًا، قال فى شرح الكافية: ونبه بتصحيح ما وزنه فِعَل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فِعَالٍ.

قلت: وفى تخصيصه بفعَال نظر؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به، وقد مثل الشارح بانقاد انقيادا، والأصل انقوادًا، فأعل لما سبق ذكره.

تنبيهان:

الأول: ندر التصحيح فى فِعال مصدرًا قالوا: «نَار نِوَارًا» أى: نفر (وكان حقه الإعلال)[3].

---

(١) أ، ب.

(٢) لاوذ القوم لواذا وملاوذة ـ لاذ بعضهم ببعض، ولاذ به ـ لجأ إليه وعاذ به.

(٣) أ، ج ـ، وفى ب (وإن كان حقه الإعلال).

قال فى شرح الكافية: ولا نظير له.

الثانى: قال فى التسهيل: وقد يصحح ما حقه الإعلال من فِعَل مصدراً أو جمعًا وفِعَال مصدراً.

فسوى بين فعل وفعال فى أن حقهما الإعلال، وهو يخالف ما تقدم من أن الغالب فى فِعَل التصحيح.

وجَمْعُ ذى عَينٍ أُعِلّ أو سكَنْ فاحكُمْ بِذَا الإعلالِ فيهِ حيثُ عَنّ

إذا وقعت الواو مكسوراً ما قبلها وهى عين جمع أعلت فى واحد أو سكنت وجب قلبها ياء بشرط وقوع الألف بعد الواو.

فالأول: نحو ديار أصله دِوَار، لكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع، وكانت فى الإفراد معلة بقلبها ألفًا، ضعفت فسلطت الكسرة عليها، وقوّى تسلطها وجود الألف.

والثانى: نحو ثياب أصله ثواب، ولكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع ، وكانت فى الإفراد ساكنة ضعفت أيضًا، فتسلطت الكسرة عليها وقوّى تسلطها وجود الألف.

فإن قلت: من أين يؤخذ اشتراط الألف؟.

قلت: من قوله:

وصَحَّحُوا فِعَلَةً وفى فِعَلْ وجهانِ والإعلالُ أَوْلَى كالحِيَل

بيان ذلك أن كل واو مكسور ما قبلها هى عين لجمع أعلت فى واحده أو سكنت، لا تخلو من أن يكون بعدها ألف أو لا، فإن لم يكن بعدها ألف لم تقع إلا فى وزنين:

أحدهما: فِعَلة، والآخر: فِعَل، وقد بين حكمهما فى هذا البيت، فعلم أن وجوب الإعلال إنما هو فى غيرهما وهو فعال.

والحاصل أن الجمع المذكور ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله وهو فِعال نحو ديار وثياب.

وقسم يتعين تصحـيحه، وهو فِعَلة نحو عَوْد وعِـوَدة، وكُوز وكِوزَة، وقسم يجوز فيـه وجهان: والإعلال أولى وهو: فِـعَل نحو حَاجة وحِوَج وحـيلة وحيل، وإنما وجب التصـحيح فى فِعَلة، لأنها لمـا عدمت الألف قلّ عمل اللسان فـخفف النطق بالواو بعد الكسرة، وصحت، ولم يجز إعلالها، لأنه انضم إلى عدم الألف تحصن الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث. وأما فِـعَل فجار فيه التصحيح نظراً إلى عدم الألف والإعلال نـظراً إلى أنها لقربها من الطرف قـد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأعلت.

تنبيهات:

الأول: فهم من قـوله :(وجمعُ ذِى عَيْنٍ) أن المفرد لا يعل نحـو خِوان[١] إلا المصدر فقد تقدم ذكره، وشذ قولهم فى (الصُّوان، والصُّوار)[٢] صِيان وصِيار.

الثانى: احترز بقـوله: (أُعِلَّ أو سكَنْ) من طويل وطِوَال، فإن الواو لم تعل فيه ولم تسكن، وندر قوله[٣]:

. . . . وأَنَّ أعِزَّاءَ الرِّجال طِيَالُها

---

(١) الخوان: ككتاب ـ وغراب ـ قال فى القاموس: ما يؤكل عليه الطعام.

(٢) الصوان: صوان الثوب وصيانة مثلثين: ما يصان فيه. هـ قاموس.

والصوار: ككتاب وغراب: قطيع من البقر. هــ قاموس.

(٣) قائله: هو أنيف بن زبان النبهائى الطائى ـ وهو من الطويل ـ.

وصدره: تبين لى أن القماءة ذلة.

اللغة: (القماءة) قـصر القامة من قمؤ الرجل ـ إذا ذل وصغـر (ذلة) ضعة وهوان (أعزاء) من العزة، وهى القوة والمنعة ـ ضد الذلة (طيالها) جمع طويل وأصله طوال.

المعنى: ظهر لى بعد التجربة والممارسة ـ أن قـصر القامة فى الإنسان دليل الضعة والمذلة وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة.

الإعراب: (تبين) فعل ماض «لى» جار ومجرور متعلق به «أن» حرف توكيد ونصب «القماءة» اسم أن «ذلة» خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مـصدر مرفوع فاعل تبين «وأن» الواو حرف عطف، وأن حـرف توكيد ونـصب (أعزاء) اسم أن وهو مضـاف و«الرجال» مضاف إليه «طيالها» خبر أن ومضاف إليه. =

وأما جواد وجياد، فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جيِّد.

الثالث: زاد فى التسهيل لوجوب الإعلال شرطا آخر وهو: صحة اللام احترازا من نحو جِواء فى جمع جَوّ، ورِواء فى جمع ريّان[1] فإنه يصحح لئلا يجتمع إعلالان، إبدال العين ياء واللام همزة.

الرابع: جعل فى التسهيل اشتراط الألف فى وجوب الإعلال مخصوصا بما سكنت الواو فى واحده.

فقال ما نصه: أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقًا أو ساكنهَا إن وليها فى الجمع ألف وصحت اللام. انتهى. ومقتضاه أن الإعلال يجب فى فعلة وفعل إذا أعلت عين واحدهما نحو تارة وتير، وقيمة وقيمَ، ويكون قوله: (وصححوا فِعَلَةً وفى فِعَلْ... وجهان) مخصوصان بما سكنت عين واحده نحو زوج وزوجة، ويكون نحو حاجة وحِوج نادراً، ويدل على ذلك أيضًا قوله: فيه، وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدراً أو جمعًا.

الخامس: شذ إعلال فِعلَة فى قولهم: «ثَوْر وثِيرَة» والقياس: ثِورَة كما قالوا عود وعودة، وعن المبرد قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان، و ثور قطعة من الأقط فقالوا فى ذلك: ثِيرة، وفى هذا ثِوَرَة، وقيل: جمعوه على فعلة ـ بسكون العين ـ فقلبت الواو ياء، لسكونها ثم حركت وبقيت الياء، وقيل: قالت العرب: ثورة

= الشاهد: قوله (طيالها) فإن الأصل: طوالها؛ لأنه جمع طويل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وكان القياس ألا تقلب ياء فى الجمع، لأن الواو فيها متحركة فى المفرد فهى قوية بالحركة ولم تقلب فيه، فقلبها شاذ.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٨٤٤/ ٣، وابن هشام ٢٦٩/ ٤، وابن يعيش ٨٨/ ١٠.

(١) الجو: هو الفضاء بين السماء والأرض، واسم لمواضع كثيرة.

وريان: ـ أى: مرتو بالماء ـ ضد عطشان، وريان: أصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء.



وثيران ـ فقلبوا الواو فيهما وأجروا الجمع مجرى واحداً، وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكى عنهما المصنف أن ثِيَرَة مقصورة من فِعَالة وأصله ثِيَارة كحجارة، فقلبت الواو ياء، لأجل الألف فلما قصروه بقيت الياء منبهة على الأَصل.

والواوُ لامًا بعدَ فَتْحٍ يا انقَلَب كالمُعْطيانِ يُرْضَيَان.......

يجب إبدال الواو ياء إذا تطرفت بعد فتحة رابعة فصاعدا، لأن ما هى فيه إذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الإعلال، سواء كانت فى اسم كقولك «المعطيان» فإن أصله المعطوان، فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل، أم فعل كقولك «يُرضيان» أصلهُ يرْضَوَان، لأنه من الرِّضوان، فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل، وكذلك حملوا الماضى على المضارع فقالوا: «أعْطيتُ» وأصله أعطوْت ـ حملا على يعطى.

تنبيه:

هذا الإعلال مستصحب مع هاء التأنيث نحو:«المُعْطَاة» وقوله (والواو لاما) يشمله.

وقوله: ....ووَجَبْ

إبدالُ واوٍ بَعْدَ ضمٍّ من ألِفْ ....

يعنى أنه يجب إبدال الألف واواً إذا انضم ما قبلها، مثاله ضويرب تصغير ضارب، وبويع تصغير بائع مبنيًا للمفعول.

وقوله: (ويَا كَمُوقن بذَا لَهَا أعْترِفْ) يعنى: أنه يجب إبدال الياء الساكنة المفردة فى غير جمع واواً إذا انضم ما قبلها نحو مُوقِن أصله مُيْقن، لأنه من أيقن، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، واحترز بالساكنة من المتحركة نحو: «هُيام»[1] فإنها تحصنت بحركتها، فلا تقلب إلا فيما سيأتى بيانه.

(١) الهيام: ـ بضم الهاء وتخفيف الياء ـ يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق، وعلى ما يأخذ الإبل فتهيم فى الأرض ولا ترعى.

واحترز بالمفردة من المدغمة نحو «حُيَّض»[1] فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام.

واحترز بغير الجمع من أن تكون فى جمع؛ فإنها لا تقلب واواً، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء، وإلى هذا أشار بقوله:

وَيُكْسَرُ المضمومُ فى جَمْعٍ كَما   يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

أصل هيم: هُيْم ـ بضم الهاء ـ لأنه جمع أهيم، فهو نظير حمْر جمع أحمر، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء، وإنما لم تبدل ياؤه واواً كما فعل فى المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف، فعدل عن إبدال عينه واواً، لأنها أثقل من الياء.

تنبيهات:

الأول: سمع فى جمع عائطٍ عيط على القياس[2] وعُوط بقلب الياء واواً ـ وهو شاذ ـ حكاه أبو عبيدة.

الثانى: كان ينبغى أن يستثنى أيضا فُعْلَىَ صفة نحو الكُوسَى أنثى الأكيَس، فإنها ذات وجهين عنده، وقد ذكرها آخر الفصل.

الثالث: حاصل ما ذكر المصنف أن الياء الساكنة المفردة إذا انضم ما قبلها، فإما أن تكون فى جمع أو فى فعلى صفة أو فى مفرد غير فُعْلَىَ الصفة، فإن كانت فى جمع أبدلت الضمة كسرة وصحت الياء، وإن كانت فى فعلى جاز الوجهان، وسيأتى الكلام عليها، وإن كانت فى مفرد غير فعلى الصفة قلبت الياء واواً، وهذا يشمل نوعين:

أحدهما: ما الياء فيه فاء الكلمة نحن مُوقن، فلا إشكال فى إبدال يائه واواً.

والآخر: ما الياء فيه عين الكلمة، وهذا فيه خلاف، مذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فُعل فى الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واواً، وكلام المصنف يوافقه، فإذا بنيت من البياض نحو بُرْد قلت على

---

(١) الحيض: ـ بتشديد الياء ـ جمع حائض.
(٢) العائط: الناقة التى لا تحمل.

مذهبهما بِيْض وعلى مذهب الأخفش بُوض؛ ولذلك كان «ديك» عندهما محتملا لأن يكون فُعْلا وأن يكون فِعْلاً، ويتعين عنده أن يكون فِعْلاً بالكسر، وإذا بنيت مَفْعُلة من العيش قلت على مذهبهما: معيشة، وعلى مذهبه: مَعُوشة، ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مَفعُلة ومَفعِلة، ويتعين عنده أن تكون مَفْعِلة.

واستدل لسيبويه بأوجه:

أحدها: قول العرب «أعْيسُ بيِّنُ العِيسَة» فالعيسة[1] مصدر كالحُمْرَة.

والثاني: قولهم مَبِيع أصله مبيوع، فنقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء، وسيأتي بيان ذلك.

والثالث: أن العينَ حُكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام. واستدل الأخفش بأوجه:

أحدها: قول العرب مضُوفة لما يُحذر منه، وهي من ضاف يضيف، إذا أشفق عليه وحذر، قال الشاعر[2]:

وكنتُ إذَا جارِي دَعَا لَمضُوفَةٍ أُشمِّرُ حتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مئزرِي

---

(١) العيسة: بياض يخالطه شقرة. هـ قاموس.

(٢) قائله: هو أبو جندب الهذلي - وهو من الطويل -.

اللغة: «المضوفة»: ما ينزل به من حوادث الدهر ونوائب الزمان «حتى يبلغ الساق» روى: حتى ينصف الساق «مئزري» كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النوائب.

المعنى: إذا دعاني جاري لهذا الأمر شمرت عن ساقي وقمت في نصرته.

الإعراب: «وكنت» الواو للعطف وكان فعل ماض ناقص والتاء اسمها، وجملة «أشمر» خبر كان، وجعل الجوهري كان زائدة ههنا. قال: لأنه يخبر عن حاله وليس يخبر بكنت عما مضى من فعله، وليس كذلك لأنه لا تقع زائدة أولا إذا رفعت الاسم ونصبت الخبر. «إذا» ظرف «جاري» فاعل بفعل محذوف والياء مضاف إليه - يفسر الفعل بالظاهر والتقدير: إذا دعا جاري، ومفعول دعا محذوف تقديره: دعاني. =

والثانى: أن المفرد لا يقاس على الجمع، لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب فى المفرد. ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين فى الجمع نحو: «جثى» جمع جاثٍ ولا يقلبان فى المفرد نحو «عُتُوّ» مصدر عتَا.

والثالث: أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف.

وصحح أكثرهم مذهب سيبويه وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين:

أحدهما: أن مضوفة شاذ فلا تُبنى عليه القواعد.

والآخر: أن أبا بكر الزبيدى ذكره فى مختصر العين من ذوات الواو، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا، ومَن روى ضاف يضيف فهو قليل. وعن الثانى والثالث بأنهما قياس معارض للنص، فلا يلتفت إليه.

وواوًا إثْرَ الضمِّ رُدَّ اليَا مَتَى ... أُلفِيَ لامَ فِعْلٍ أو مِن قبلِ تَا
كتاءِ بانٍ من رَمَى كمَقْدُرَهْ ... كَذَا إذَا كسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

تبدل الياء المتحركة بعد الضمة واوًا إذا كانت لام فِعْلٍ نحو: «قَضُوَ الرجلُ ورَمُوَ» وهذا مختص بفعلِ التعجب، ولم يجئ مثل ذلكَ في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم: «نَهُوَ الرَّجلَ فهو نهىٌّ» إذا كان كامل النُّهيَة، وهو العقل.

أو كانت لام اسم مبنى على التأنيث بالتاء كمرْمُوَة مثال مَقْدُرة من رمى، فلو كانت التاء عارضة بأن يقدر بناء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء وجب إبدال الضمة كسرة، وتصحيح الياء كما يجب ذلك مع التجريد وذلك نحو توان الأصل فيه تَوَانى، فأبدلت الضمة كسرة فصار تَوَانُيا، لكنه خُفِّفَ بإبدال ضمته كسرة لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فإذا لحقته التاء قلت: تَوَانِيَةٌ، لأنها عارضة فلا اعتداد بها.

= «لمضوفة» جار ومجرور متعلق بدعا «حتى» للغاية وأن بعدها مضمرة «يبلغ» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى «الساق» مفعول به «مئزرى» فاعل يبلغ والياء مضاف إليه.

الشاهد: قوله: «مضوفة» فإن القياس فيه مضيفة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٤٨/ ٣، وابن يعيش ٨١/ ١٠.

فإن قلت: من أين يعلم أن مراده غير العارضة؟.

قلت: من تقييده بنحو مقدُرة وقوله: (**كذا إذا كسبعان صيره**) يعني أنه يجب إبدال الياء بعد الضمة واواً قبل زيادتي فعلان كبناء مثل سُبعان من الرمى، وهو اسم موضع فتقول فيه رَمُوَان وأصله رَمُيَان، قلبت الياء واواً وسلمت الضمة؛ لأن الألف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصن من الطرف.

وإنْ تكُنْ عينًا لفُعْلَى وصْفَا فذاكَ بالوجهينِ عنهُمْ يُلْفَى

أى: وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى وصفا جار فيها وجهان:

أحدهما: إبدال الضمة كسرة فتصح الياء، **والآخر**: إبقاء الضمة فتقلب الياء واواً فتقول فى أنثى الأكْيَس والأضيق الكيسى والضيقى، على الأول، والكوسى والضوقى على الثانى، قال الشارح: ترديدا بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى.

تنبيهان:

الأول: فهم من قوله وصفًا أن فعلى إذا كانت اسمًا تقلب ياؤها واواً نحو طُوبَى وهو اسم مصدر من الطيب، وقد قرئ ﴿طيبىٰ لَهُمْ ...﴾[1] وهو قليل.

الثانى: كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: **أحدهما**: أنه أجاز فى فعلى وصفًا وجهين وهم جزموا بأحدهما، فقالوا: تقلب ياء فعلى اسمًا واواً كطوبى والكوسى وهما من الطيب والكيس ولا تقلب فى الصفة، ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: «مِشيَة حِيكى» يقال حاك فى مشيته يحيك حيكانا ـ إذا حرك منكبيه ـ و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾[2] أى جائرة من قولهم: ضاره حقه يضيزه إذا بخسه وجار عليه فيه، والأصل ضيزى وحيكى ـ بالضم ـ لأنه ليس فى الصفات فعلى ـ بالكسر ـ وفيه فعلى ـ بالضم ـ فأبدلوا من

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة الرعد.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم.

الضمة كسـرة لتصح الياء على حد فعلهم فى بُيْضٍ فرقًـا بين الاسم والصفة، قال بعضهم: ولم يأت من الصـفات غير هذين يعنى: حيكى وضـيزى، والآخر أنهم ذكروا أنثـى الأفعل فى باب الأسـماء فحكـموا لها بحـكم الأسماء أعـنى: إقرار الضمة وقلب الياء واوا، وظاهر كـلام سيبويه أنه لا يجوز فيهـا غير ذلك وذكرها المصنف فى باب الصـفات، وأجـاز فيهـا الوجهين، ونص على أن الوجـهين فى ذلك، مسمـوعان من العرب، وقال الشلوبين: لم يجئ من هذا مـقلوبا إلا فعلى أنثى أفعل، ولم يجئ اسما ولا صفة دونهـا، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو عكسه. انتهى وكأنه لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأطيب.

فصـــل

[إذا اعتلت لام فعلى]

مِنْ لامِ فَعْلَى اسمًا أَتَى الواوُ بَدَلْ   ياءٍ كتقْوَى غالِبًا جَا ذَا البَدَلْ

إذا اعتلت لام فعلى - بفتح الفاء - فتارة تكون لامها واوا، وتارة تكون ياء. فإن كانت واواً سلمت فى الاسم كالدعـوىَ وفى الصفة نحو نَشْوَى[1] فلم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصـفة، وإن كانت ياء سلمت فى الصـفة نحـو خَزْيا وصَدْيا، وقـلبت واواً فى الاسم كالتـقوى والفـتوى والبـقوى[2] فرقـًا بين الاسم والصفـة، وأوثر بهذا الإعـلال (لأنه أخف)[3]، فكان أحـمل، وأكثر النـحويين يجـعلون هذا مطردا، وقـال بعضـهم: شذ من ذلك لـفظة واحدة وهى قـولهم: «طَغْيـا» لولد البقـر فجاءت بالـياء وكان القـياس طَغـوا - بالواو - وزاد فى شرح الكافية لفظتين قال فيه: وإنما قال غالبا احترازاً من الريَّا بمعنى الرائحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشـية، وسَعْيا اسم موضع، انتهى. والذى ذكره سـيبويه وغيره من النحويين أن الريا صفة وليس بشاذ والأصل رائحة ريا أى: مملوءة طيبًا.

تنبيه:

ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين، أعنى فى كـون إبدال الياء واواً فى فَعْلى الاسـم مطرداً، وإقرار الياء فـيهـا شاذ، وعكس فى التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لاما لفعلى اسمًا، وقال أيضا فى بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء فى فَعْلى اسمًا كالنَّشْوَى والتقوى والعنوى[4] والفتوى والأصل فيهن الياء.

---

(١) نشوى: بلد بأذربيجان.

(٢) البقوى: من الإبقاء - وهى الرحمة والرعاية.

(٣) أ، جـ.

(٤) العنوى: فى النسخ رسم هذا المثال ولم أجد له ذكرا فى الـقاموس، ولا فى المصباح ولا فى غيرهما، والذى فى كتب اللغة، والعنوة بتاء التأنيث، وفسرت بالقهر والمودة.

ثم قال:

وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً، وألحقوا بالأربعة المذكورة: الشَّرْوَى والطَّغْوى واللَّقْوَى والدعوى[1] زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو سداً لباب التكثير من الشذوذ، ثم قال: ومما يبين أن إبدال يائها واواً شاذ تصحيح الرَّيَّا وهى الرائحة، والطَّغيا، وهى ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم، وسَعْيا اسم موضع.

فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها، انتهى.

وتعقب احتجاجه بهذه الثلاثة، أما «ريّا» فقد جعلها سيبويه صفة قال: ولو كانت اسمًا لقلت رَوَّى ـ وأما «طغيا» فلا دليل فيه لأنه قد نقل فيه ضم الطاء فمن فتح أقر الياء استصحابا للغة الضم، وأما «سعيا» فهو علم ويحتمل أن يكون منقولا من صفة كخزيا وصديا.

بالعكْس جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا　　وَكَوْنُ قُصْوَى نَادراً لاَ يَخْفَى

إذا اعتلت لام فعلى ـ بضم الفاء ـ فتارة تكون لامها ياء، وتارة تكون واواً؛ فإن كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفُتْيا، وفى الصفة نحو القصيْا تأنيث الأقصى، فلم يفرقوا فى فُعْلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة، كما لم يفرقوا فى فعلى ـ بالفتح ـ من ذوات الواو كما سبق، وإن كانت واواً سلمت فى الاسم نحو حُزْوَى ـ اسم موضع ـ وقلبت ياء فى الصفة نحو الدنيا والعليا فهذا معنى قوله: (بالعكس).

وشذ من ذلك كالقُصْوَى فى لغة غير تميم، وأما تميم فيقولون: «القُصْيَا» على القياس، وشذ أيضًا «الحَلْوَى» عند الجميع.

---

(١) الشروى: بمعنى مثل يقال لك شرواه أى: مثله.
والطغوى: بمعنى الطغيان.
واللقوى: كذا فى النسخ ـ بالقاف ـ ولم أجد له ذكرا فى القاموس وغيره، والذى فيه اللغوى ـ بالغين ـ بمعنى اللغو، وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره.

تنبيه:

ما ذكره المصنف من أن لام فعلى إذا كـانت واواً تبدل ياء فى الصفة وتسلم فى الاسم مخالف لقول أهل التصريف، فـإنهم يقولون: إن فُعْلى إذا كانت لامها واواً تقلب فى الاسم دون الصـفـة ويجعلون «حُـزْوى» شاذًا، وقال المصنف فى بعض كتـبه: النحويون يقـولون هذا الإعلال مخـصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح «حَيْوَة»، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة.

حكى الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا:

ما كان من النعوت مـثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يـستثقلون الواو مع ضمـة أوله، وليس فيه اختـلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو فى القُـصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا. انتهى.

وأما قـول ابن الحاجب بخلاف الصفـة كالغُزْوى يعنى تأنيث الأغـزَى، قال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس مـعه نقل، والقياس أن يقال: الغـزيا كما يقال العليا.

فصـــل

[إذا اجتمعت الواو والياء وسكن ما قبلها]

إنْ يَسْكُنِ السابقُ مِنْ واوٍ ويَا   واتَّصَلاَ ومن عُرُوضٍ عَرِيَا

فَيَاءَ الواوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا   وشَذَّ مُعْطىً غيرَ ما قد رُسِمَا

حاصل هذا الفصل أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام، وذلك مشروط بشروط:

الأول أن يتصلا ،أعني: أن يكونا فى كلمة واحدة، فلو كانا فى كلمتين نحو «فو يوسفُ» وهذا «فويزيد» لم يجز الإبدال والإدغام.

الثانى: أن يكون سكون السابق أصليًّا، فلو كان عارضًا نحو قَوْى مخفف قوى لم تبدل ولم تدغم.

الثالث: ألا يكون الساكن بدلا غير لازم نحو رُويَةٌ مخفف رُؤْية، فلا يبدل لعروضه، وحكى الكسائى الإدغام فى رويا إذا خففت وسمع من يقرأ ﴿إِن كُنتُمْ للريًّا تَعْبُرُونَ﴾ [(1)].

فإن كانت بدلا لازما نحو ايّم وهو مثال أبْلُم من الأَيمة أصله أؤيم، فأبدلت الهمزة الثانية واواً، لانضمام التى قبلها فصار أويم، وهذا بدل لازم فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء فصار أيم، وهذان الشرطان مأخوذان من قوله: (ومن عروض عريا) أى من عروض ذات أو من عروض سكون.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سيّد وأصله سَيْوِد، لأنه فيعل من ساد يسود، ومرمى أصله مرموى لأنه مفعول من رمى يرمى، فأبدلت الواو فيهما ياء ثم أدغمت أولى الياءين فى الأخرى.

تنبيهات:

الأول: لوجوب الإبدال فى هذا النوع شرط رابع لم ينبه عليه هنا، وهو ألا يكون الثانى واواً تحركت لفظا فى إفراد وتكسير غير لازم بعد ياء التصغير نحو جدول، فلك فى تصغيره وجهان:

---

(1) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

أحدهما: جُدَيِّل بالإبدال والإدغام على القياس وهو الأرجح.

والآخر: جُدَيْول - بالتصحيح.

وقوله: (**وشذ معطى غير ما قد رسما**) يشمل ثلاثة أضرب:

أحدها: ما أبدل وأدغم ولم يستوف الشروط كقولهم فى الرؤيا ريًا، وقد قرأ بعضهم ﴿إن كنتم للريًّا تعبُرون﴾ وحكى الفراء فى روية مخفف رؤية ريّة - بالإدغام، وقال فى شرح الكافية: وحكى بعضهم اطرادهم على لغة، وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البدلية فقال: فى قوْى مخفف قوى فى - بالإدغام وهو ضعيف.

الثانى: ما صحح مع استيفاء الشروط كقولهم للسِّنَّور ضَيْوَن، وَعوَى الكلب عَوْيَة، ويومٌ أيْوَم[1].

والثالث: ما أبدل فيه الياء واواً وأدغمت الواو فى الواو كقولهم: عوى الكلب عَوَّةً وهو نَهو عن المنكر.

مِن واوٍ أو ياءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفًا أبدِلْ بعدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

يجب إبدال كل ياء أو واو تحركت بعد فتح ألفا بشروط:

الأول: أن يكون التحريك أصليًا، احترازاً من أن يكون عارضًا نحو جَيَل وتَوَم مخففى جَيْئَل وتوْأم.

والثانى: أن يكون الفتح متصلا احترازاً من أن يكون منفصلا بحرف نحو زاى وواو، فإن الألف فاصلة، أو يكون من كلمة أخرى نحو إن يزيد ومق، فإنه لا يؤثر.

والثالث: أن يكون اتصاله أصليًا احترازاً من نحو بناء مثل عُلَبِط[2] من الرمي أو الغزو فتقول فيه رُمَيٍ وغُزَوٍ - منقوصا - ولا تقلب الواو والياء ألفًا، لأن اتصال

---

(١) أيوم: أى: كثير الشدة.

(٢) العلبط: بضم العين وفتح اللام وكسر الموحدة: الضخم.

الفتحة بها عارض بسبب حذف الألف، إذ الأصل رُمَايِيٌّ وُغزَاوِى؛ لأن عُلَبِطًا أصله عُلَابِط.

فإن قلت: لا يؤخذ هذا الشرط من النظم.

قلت: بل من قوله: (متصل) فإن هذا منفصل تقديراً واتصاله عارض فيكون المعنى بعد فتح متصل لفظًا وتقديراً، فهذه الشروط لابد من اعتبارها فى الإعلال المذكور ولا يشترط معها فى إعلال اللام إلا شرط واحد وهو ألا يتصل بها ألف ولا ياء مشددة، وأما العين فيشترط فى إعلالها مع هذه الشروط الثلاثة شروط أخر.

أولها: ألا يسكن ما بعدها، وثانيها: ألا يكون ما هى فيه فعلا على فعل ذا أفعل أو متصرفا منه، وثالثها: ألا يكون ما هى فيه فعلا واويا على افتعل بمعنى تفاعل أو مصرفا منه. ورابعها: ألا يعل ماوليها، وخامسها: ألا يكون ما هى فيها اسما مختوما بزيادة تختص بالأسماء، وسادسها: ألا تكون هى بدلا من حرف لا يعل - وسيأتي الكلام على هذه الشروط مفصلا إن شاء الله تعالى.

فمثال ما يعل لاستيفاء الشروط وهى لام رمى ودعا أصلهما رمى ودعو، فقلبت الياء والواو ألفا لما تقدم.

ومثال ذلك وهو عين باع وقال، أصلهما بيع وقول، فقلبت الياء والواو ألفًا لذلك، وقد أشار إلى أول هذه الشروط الستة بقوله:

إِنْ حُرِّكَ التَّالِى وإِنْ سُكِّنَ كَفّ   إعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ.......

يعنى: أن إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير مشروط بأن يتحرك تاليهما كما مثلنا به، فإن سكن تاليهما منع الإعلال وكفه مطلقًا نحو بيان وغيور وطويل وخَوَرْنَق، وأما اللام فقد بين حكمها بقوله:

وَهِىَ لاَ يُكَفّ......   ....

إعلالُهَا بسَاكن غَيْرِ ألِفْ   أَوْ يَاء التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

لما كانت اللام محل التغيير لم يكـف إعلالها الساكن كما كف إعلال العين ما لم تكن ألفًا أو ياء مشددة فإنهما يكفان إعلالها دون غيرهما من السواكن، فالألف نحو رَمَيَا وغزَوَا، والياء المشددة نحو عَلوىّ، لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ساكنان، فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزا، فلا يُدرى للمثنى هو أم للمفرد.

وأما: رحيان وعصوان، فمحمول عليه لأنه من بابه، وأما نحو علوىّ، فلا تبدل واوه ألفا لأنها فى موضع تبدل فيه الألف واوًا، فإن ولى اللام غير الألف والياء المشددة من السواكن أعلت نحو يَخْشَوْن أصله يخشيون، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وكذلك تقول فى جمع عصا - مسمى به - قام عَصَوْنَ، والأصل عَصَوُون، ففعل به ما ذكر فى يخشون، وعلى هذا لو بنيت من الرمى مثل عنكبوت قلت رَمَيَوْت والأصل رَمَيُوت ثم قلب وحذف لملاقاة الساكن وسهَّل ذلك أمن اللبس إذ ليس فى الكلام فَعْلَوْت، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا، لكون ما هى فيه واحدا، ثم أشار إلى ثانيها بقوله:

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وأَحْوَلاَ

ما كان من الأفعال على فعل وعينه ياء أو واو واسم فاعله على أفعل لزم تصحيحه حملا على افعلّ لموافقته له فى المعنى، لأنِ فعل من هذا النوع مختص بالألوان والخلق نحو غيد فهو أغيد[1] وحول فهو أحول، ومصدر فعل هذا محمول عليه فى التصحيح أيضًا نحو غيد غيدا وحول حولا.

واحترز بقوله: (ذا أفعل) من نحو خاف ونحوه فإن وزنه فَعِل، ولكن فاعله متزن بفاعل، ثم أشار إلى ثالثها بقوله:

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالعَيْنُ واوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

---

(١) الأغيد: الناعم البدن، ويقال فى الأنثى غيداء وغادة.

إذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صح حملا على تفاعل، لكونه بمعناه نحو اجتَوَرُوا وازدوجُوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا، واحترز بقوله: (وإن يَبِنْ تفاعلٌ من افتعل) من أن يكون افتعل لا يدل على التفاعل، وهو الاشتراك فى الفاعلية والمفعولية، فإنه يجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز، واحترز بقوله: (والعين واو) من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله.

ولو كان دالا على التفاعل، نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا[1] أى تضاربوا بالسيوف؛ لأن الياء أشبه بالألف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها، ثم أشار إلى رابعها بقوله:

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقّ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو ياء وواو، وكل منهما مستحق لأن يقلب ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله، فلابد من تصحيح أحدهما لئلا يجتمع إعلالان والآخر أحق بالإعلال، فاجتماع الواوين كالحوى مصدر حَوِيَ إذا اسودّ، ويدل على أن ألف الحوىَ منقلبة عن واو قولهم فى مثناه: حووان، وفى جمع أحوىَ: حُوّ، وفى مؤنثه حواء، فأصل الحوى حوو، فكل واحدة من الواوين تستحق الانقلاب، فإن قلبناهما لالتقى ألفان فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين، ثم حذف الآخر لملاقاة التنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد، وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع، فلما امتنع إعلالهما معا وجب إعلال أحدهما، وكان الثاني أحق بذلك لأن الطرف محل التغيير والعين متحصنة بوقوعها حشوا واجتماع الياءين كالحيا للغيث - وأصله حَيىٌ، فأعلت الياء الثانية لما تقدم، واجتماع الواو والياء كالهوى، أصله هَوَىٌ فأعلت الياء على ما ذكر فى الحوى.

---

(١) بمعنى: تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا.

وهكذا يفعل فى كل ما جاء من هذا النوع إلا مـا شذ من نحو غاية وأصله غَيَيَة، فأعلت الياء الأولى وصحت الثانية، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا، ومثل غـاية فى ذلك ثَاية ـ وهى حجارة صغـار يضعها الراعى عنـد متاعه فـيثوى عندها ـ وطاية ـ وهى السطح والدكان أيضًا ـ وكـذلك آية عند الخليل أصلها أَيَيَة، فأعلت العين شذوذا، وفى آية خـمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكـرتها فى غير هذا الموضع، وإلى غاية وأخـواتها أشار بقوله: (وعكس قـد يحق)، ثم أشار إلى خامسها بقوله:

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا   يَخُصُّ الاسمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

لما كان الإعـلال فرعا والفـعل فرع كان أحق به من الاسم؛ ولهـذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالأسـماء وجب سلامة عينه إذا كانت واواً أو ياء تحـركتا وانفتح ما قبلهما؛ لأنه بتلك الـزيادة بعد شبهه بما هو الأصل فى الإعلال، وذلك نحو جَوَلاَن وسَـيَصلان، فإنهمـا قد ختما بزيادة تخـتص بالأسماء، وهى الألف والنون فصحت عينهما لذلك، ومـا جاء من هذا النوع مُعَلاّ عد شاذا نحو: داران وماهان[1] وقيـاسهما دَوَرَان ومَـوَهَان وخالف المبرد فى هذا فـزعم أن الإعلال هو القياس، وعليه جاء داران وماهان، والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه.

تنبيهات:

الأول: زيادة تاء التأنيث غـير معـتبرة فى التصـحيح؛ لأنها لا تخـرجه عن صورة فعل لأن تاء التأنيث تلحق الماضى، فلا يثبت بلحـاقها مباينة فى نحو: قَاَلَةِ وبَاَعَةِ، وأما الحَوَكَة فتصحيحه شاذ باتفاق.

---

(١) قيل: إن داران وماهان ـ أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ.

الثاني: اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صَوَرَى ـ وهو اسم ماء ـ فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال؛ لاختصاصها بالاسم.

وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال، لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل، لأنها في اللفظ بمنزلة ألف فَعَلا، فتصحيح صَوَرَى عند المازني مقيس، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه؛ فلو بني مثلها من القول لقيل على رأى المازني: قَوَلَى، وعلى رأى الأخفش: قَالاً، وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة، فاختار في التسهيل مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازني، وبه جزم الشارح، واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه.

الثالث: لم ينبه الناظم هنا على الشرط السادس، وهو ألا تكون العين بدلا من حرف لا يُعَلّ وقد ذكره في التسهيل، واحترز به عن قولهم في شجَرة: شَيَرَة، فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم، قال الشاعر[1]:

إذَا لم يكُنْ فيكُنَّ ظِلٌّ ولا جَنَى ... فأبْعَدكُنّ اللّهُ مِن شَيَرَاتِ

الرابع: قال في الكافية:

وقد يكُفُّ سببَ الإعلالِ أنْ ... يُناب عن حرفٍ بتصحيح قَمِن

---

(١) قائله: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من الطويل ـ .

اللغة: «ولا جنى» ـ بفتح الجيم ـ وهو ما يجتنى من الشجر «فأبعدكن الله» أى: لعنكن الله: يقال أبعده الله. أى لعنه.

والخطاب للأشجار التى ليس لها ظل ولا ثمر.

والإعراب: «إذا» للشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب، وجملة «لم يكن فيكن ظل» وقعت فعل الشرط وظل مرفوع لأنه اسم كان وفيكن مقدما خبره «ولا جنى» عطف على «ظل» «فأبعدكن الله» الفاء واقعة فى جواب الشرط وأبعدكن الله جملة من الفعل والفاعل والمفعول جوابا للشرط.

الشاهد: قوله «شيرات» فإن الياء فيه بدل من الجيم لأن أصله شجرات.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٥٩/ ٣.

فهذا شامل لنوعين:

أحدهما: ما هو بدل من حرف لا يعل نحو: شيرة فى شجرة، وقد تقدم.

والثاني: ما هو حال محل حرف لا يعل، وإن لم يكن بدلا نحو: أيس بمعنى يئس، فيضعون الهمزة موضع الياء، والياء موضع الهمزة، ويصححون الياء، وإن تحركت وانفتح ما قبلها، لأنها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها، هكذا قال فى شرح الكافية.

وهذا النوع الثانى لم يخرج بشىء من الشروط الستة المتقدمة، فيكون هذا شرطا سابعا.

وذكر بعضهم: أن أيسَ إنما لم يعَلّ لعروض اتصال الفتحة به، لأن الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة.

الخامس: ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر، وهو ألا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض، قال: واحترز من مثل الخونة والحوكة. انتهى، وهو غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط، ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم رَوَح وغَيَب جمع رائح وغائب، وعِفَوةَ جمع عِفْوٌ - وهو الجحش، قال الشارح: لأن تاء التأنيث غير مختصة بالأسماء، يعنى: فى عفوة.

وقَبْلَ با اقلِبْ ميمًا النُّونَ إذَا كانَ مُسكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انْبذَا

فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر، لاختلاف مخرجيهما مع مباينة لين النون وغنتها لشدة الباء، فذلك وجب إبدالها قبل الباء ميما، لأنها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة، ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة، وقد جمعها فى قوله:

(كَمنْ بَتَّ انبِذَا) أى: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه. والف (انبَذَا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهات:

الأول: عبر بعضهم عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر بالإبدال؛ لأن القلب فى الاصطلاح إنما يكون فى حروف العلة غالبا، وتقدم بيان ذلك.

الثانى: نقل أبو على ابن أبى الأحوص أحد تلاميذ الشلوبين عن الفراء أن النون الساكنة تخفى عند الباء، ولا يحمل على ظاهره، فإن ذلك شىء لم ينقله أحد من النحويين عن العرب، وإنما يحمل على أنه تجوز، فسمى الإبدال هنا إخفاء.

الثالث: قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء، وذلك شاذ، فالساكنة كقولهم فى حَنْظل: حمظل، وأمْغَرَتِ الشاة أنْغرَتْ[1]. والمتحركة كقولهم فى بنان: بنَام، قال رؤبة[2]:

يا هَالَ ذاتَ المنْطِقِ التّمْتَامِ وكَفُّكِ المُخضَّبِ البَنَامِ

---

(١) إذا خرج لبنها كالمغرة.

(٢) قائلة: هو رؤبة بن العجاج - وهو من الرجز -.

اللغة: «هال» اسم امرأة، منادى مرخم «هالة» منقول من هالة القمر، وهى الدارة المحيطة به «التمتام» من التمتمة - وهى تكرير التاء والميم - المخضب، الذى جعل فيه الخضاب «البنام» المراد: البنان - وهى أطراف الأصابع، والواحدة بنانة ويقال: بنان مخضب، لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالهاء - يوحد ويذكر.

المعنى: ينادى المسماة «هالة» ويصفها بأن فى نطقها تمتمة وأطراف أصابعها مخضبة.

الإعراب: «يا» حرف نداء «هال» منادى مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم فى محل نصب «ذات» نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة، وذات مضاف «والمنطق» مضاف إليه «التمتام» نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة «وكفك» الواو حرف عطف، كف: معطوف على المنطق، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر «المخضب» نعت للكف «البنام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «البنام» حيث أبدل الميم من النون شذوذا، لتحركها وعدم وجود الباء بعدها.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٦٠/ ٢، وابن هشام ٢٩٦/ ٤، وابن يعيش ٣٣/ ١٠.

فصـــل

[إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]

لِسَاكِنٍ صَحَّ أنقُلِ التحريكَ مِنْ   ذِى لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

إذا كانت عين الفعل واواً أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه، لاستثقالها على حرف العلة، نحو: «يقُوم ويبين» والأصل يَقْوُم ويَبْيِن - بضم الواو وكسر الياء - فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما. أعنى: القاف فى يقوم والياء فى يَبين فسكنت الواو والياء.

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها؛ فتارة تكون العين مجانسة (للحركة المنقولة، وتارة تكون غير متجانسة)[1].

(فإن كان مجانسة)[2] لها لم تُغير بأكثر من تسكينها بعد النقل، وذلك بأن تكون الحركة ضمة والعين واواً، أو كسرة والعين ياء، وقد تقدم تمثيلها بيقوم ويبين.

وإن كانت غير متجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة، فإذا كانت الحركة فتحة والعين واواً أو ياء أبدلت العين ألفا نحو أقام وأبان. أصلهما أقوَم وأبيَن، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها، فقلبت ألفا.

وإذا كانت الحركة كسرة والعين واواً نقلت الكسرة، ثم قلبت الواو ياء لتجانس الكسرة نحو يُقِيمُ أصله يُقْوِمُ، ففعل به ما ذكر، ولهذا النقل شروط:

الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قَاوَلَ وبَايَعَ وعَوَّقَ وبيَّنَ، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يأْيَسُ مضارع أيسَ، لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفًا، نص على ذلك فى التسهيل.

فإن قلت: لم يستثن الهمزة هنا.

قلت: الهمزة قد عدها المصنف من حروف العلة؛ فقد خرجت بقوله: (صح).

---

(١) ب.   (٢) ب.

الثانى: ألا يكون الفعل فعل تعجب، نحو ما أبْيَن الشىء وأقْومَه، وأبْيِنْ به وأقْوِمْ به، حملوه على نظيره من الأسماء فى الوزن والدلالة على المزية، وهو أفعل التفضيل.

الثالث: ألا يكون من المضاعف اللام، نحو ابيض واسودّ، وإنما لم يعلُّوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال، وذلك أن ابيضّ لو أعلت عينه بالإعلال المذكور، لقيل فيه بَاضَّ، وكان يظن أنه فَاعلَ من البضاضة، وهى نعومة البشرة، وذلك خلاف المراد فوجب صون اللفظ مما يؤدى إليه.

الرابع: ألا يكون فى المعتل اللام، نحو أهْوَى، فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله:

مَا لمْ يكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ ولاَ كابيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ

وزاد فى التسهيل شرطا آخر، وهو ألا يكون موافقا لفَعِل الذي بمعنى افعلّ نحو يعْوَرُ ويَصيدُ مضارعا عَوِرَ وَصيدَ، وكذا ما تصرف منه نحو أعوَرَهُ الله، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السابق فى قوله: (وصَحَّ عينُ فَعَلٍ وفَعِلاَ... ذَا أفعَلٍ) فإن العلة واحدة.

ومِثْلُ فِعْلٍ فِى ذَا الإِعْلاَلِ اسمُ ضَاهى مُضَارِعًا وفِيهِ وَسْمُ

يعنى أن الاسم المضاهى للمضارع ـ وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات ـ يشارك الفعل فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور، وبشرط أن يكون فيه وَسْم يمتاز به عن الفعل، فاندرج فى ذلك نوعان:

أحدهما: ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمقام، فإنه موافق للفعل فى وزنه وفيه زيادة تنبئ عن أنه ليس من قبيل الأفعال وهى الميم؛ فأعل، وكذلك نحو مُقيم ومُبين ولو بنيت من البيع مَفْعَلة ـ بالفتح ـ قلت: مباعة أو مَفْعِلة ـ بالكسر ـ قلت مَبِيعة أو مَفْعُلة ـ بالضم ـ فعلى مذهب سيبويه تقول مَبِيعة أيضا، وعلى مذهب الأخفش تقول مَبُوعة. وسبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع فى زيادته دون وزنه، كبناء مثل تَحِلئ من البيع فتقول فيه تبيع بالإعلال المذكور لكونه موافقا للفعل فى عدد حروفه وحركاته وزيادته إلا فى وزنه؛ لأن تفعلا - بكسر التاء - ليس من الأبنية المخصوصة بالأسماء، وإذا بنيت من البيع مثل تُرتُبٍ[1] قلت: تُبُيع على مذهب سيبويه، وتُبوع على مذهب الأخفش لأن تفعلا - بضم التاء - ليس من أوزان الأفعال، بل هو من الأوزان المخصوصة بالأسماء كتفعل - بكسر التاء.

وأما ما شابه المضارع فى وزنه وزيادته معًا، فيجب تصحيحه نحو ابيض واسود وأطول منه وأبين، ولو بنيت من البيع مثل تضرب أو تقتل قلت: تَبْيع بالتصحيح لموافقته للفعل فى الأمرين معا.

والحاصل أنه لا يعل الاسم المشابه للفعل حركة وسكونا إلا إذا خالفه فى حركة نحو تبيع مثال تحلئ من البيع أو زيادة فى أوله نحو مقام.

فإن قلت: ولم كان ذلك؟.

قلت: لأنه إذا شابه الفعل من كل وجه وأعل توهم كونه فعلا فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل.

فإن قلت: ينتقض هذا بنحو يزيد وتزيد - علمين - فإنهما أعلا مع موافقة الفعل فى الأمرين.

قلت: هذان ونحوهما مما نقل من الفعل بعد الإعلال، لا أنه أعل بعد تقديره اسما.

ومن ذلك: أبان عند من لم يصرفه، فإن وزنه أفعل أعل فى حال الفعلية ثم سمى به، وأما من صرفه فهو عنده فعال، وليس من هذا الباب.

وبهذا تعلم أن استدلال بعضهم على أنه فعال بأنه لو كان أفعل لم يعل لأنه من قبيل الأسماء ضعيف، لأنه كيزيد ونحوه مما نقل بعد الإعلال.

---

(١) الترتب: بتاءين مضمومتين وتفتح الثانية - الشىء المقيم الثابت.

تنبيه:

ما تقدم من إعلال نحو تبيع مثال تحلئ، لكونه خالف المضارع بكسر أوله هو مذهب النحويين كافة إلا المبرد فإنه يصحح ذلك ونحوه، لأنه ليس مبنيا على فعل، فتقول تبيع - بالتصحيح - وتقول فى مثل ترتب من القول تقُول - بالتصحيح أيضا، وكذلك يشترط فى إعلال نحو مقام مناسبة الفعل، وتقول: إن مقاما ومباعا ونحوهما مما خالف الفعل بزيادته، وإنما اعتلت لأنها مصادر لفعل أو اسم مكان، لا لأنها على وزن الفعل، ومدين ومريم ومكْوَرة، عنده وارد على القياس، إذ لا فعل لها فتحمل عليه وهى عند غيره مما شذ من الإعلال، والصحيح مذهب الجمهور، ويدل على فساد ما ذهب إليه إعلال عين معيشة ومثوبة وليسا بمصدرين ولا اسمى مكان، إنما هما اسمان لما يعاش به من خير أو شر:

ومِفعَلٌ صُحِّحَ كالمِفْعَالِ.

كان حق مفعل أن يعل لأنه على وزن تعلم، وزيادته خاصة بالأسماء أعنى الميم، فكان فيه موافقة الفعل من وجه ومخالفته من وجه، وذلك يقتضى إعلاله، لكنه صحح لشبهه لفظا ومعنى بما يستحق التصحيح وهو مفعال لأنه غير موازن للفعل لأجل الألف التى قبل لامه، أما شبهه به لفظا فواضح، وأما شبهه به معنى فلأن كلا منهما يكون آلة كمخْيط ومكيال، وصفة مقصودا بها المبالغة كمهمز ومحضار، فسوى بينهما فى التصحيح، وإلى سبب تصحيح مفعل أشار بقوله (كالمفعال) فعلة تصحيحه عنده شبهه بمفعال وقد صرح بذلك فى غير هذا النظم، وقد ذكر كثير من أهل التصريف أن علة تصحيحه كونه مقصورا من مفعال فهو هو غير أنه قصد.

.... وألفَ الإِفْعَال واسْتِفْعَال
أزِلْ لِذَا الاعْلالَ. وَالتَّا الزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بالنَّقْلِ ربَّمَا عَرَضْ

إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال، مما أعلت عينه، حمل على فعله فى الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة، فيلتقى ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنها تاء التأنيث، وذلك نحو إقامة

واستقامــة أصلهما إقْوام واستقوام، فنقلت فـتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفا لتحركـها فى الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتـقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف إفعال واستفعال فوجب حذف إحداهما.

واختلف النحويون أيتهما المحذوفـة؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعـال واستفعـال، لأنها الزائدة، ولقربهـا من الطرف، ولأن الاستثقـال بها حصل وإلى هذا ذهب الناظم؛ ولذلك قال: (وألف الإفعال واستفعال. . أزل. .).

وذهب الأخفش والفـراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمـة، والأول أظهر، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقيل: إقامة واستقامة.

وأشار بقـوله: (وحذفهـا بالنقل ربما عرض) إلى أن هذه التـاء التى جعلت عوضا قد تحذف، فيقتصر فى ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه، كقولهم: أرَاء إراء واستقام استقاما، قال الشارح: ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلاةِ ﴾ فهذا على حد قوله[1]:

. . . .   وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الَّذِى وَعَدُوا

---

(١) قائله: هو أبو أمية ـ الفضل بن العباس ـ بن عتبة بن أبى لهب ـ وهو من البسيط ـ.
وصدره: إن الخليط أجدوا البين فانجردوا.
اللغة: «الخليط» المخـالط الذى يخالط المرء فى جـميع أمـوره «البين» الفراق «أجـدوا البين» أحدثوا الفـراق وجعلوه أمرا جديدا «انجـردوا» بعدوا واندفعوا، ويروى: انصـرموا ـ أى: انقطعوا ببعدهم عنا.
المعنى: يجرد الشـاعر من نفسه شـخصا يخاطبـه ويقول له: إن أصحابك وأصـدقاءك الذين عاشروك، قـد أحدثوا بينك وبينهم فرقـة، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كـانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه، من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة.
الإعراب: «إن» حرف توكيـد ونصب، «الخليط» اسم إن «أجدوا» فعل ماض، وواو الجمـاعة فاعله «البين» مفعول به لأجدوا، والجملة من الفعل وفاعله ومـفعوله فى محل رفع خبر إن «فانجردوا» الفاء عاطفة. انجرد: فعل ماض وواو الجمـاعة فاعله «وأخلفوكِ» الواو عاطفة أخلف فعل ماض وواو الجماعة فاعله وكاف الخطاب مفعول أول مبنى على الفتح فى محل نصب «عد» مفعول ثان «الأمر» مضاف إليـه «الذى» اسم موصول نعت للأمر «وعدوا» فعل مـاض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف: الأمر الذى وعدوه.
الشاهد: قوله: «عد الأمر» حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذا؛ لأن أصله «عدة».
مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٣٠٩/ ٤، وابن الناظم.

وقال فى شرح الكافية: وامتنع حذفها إلا بسماع كقوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾[1] قلت: وتقدم مذهب الفراء فى باب الإضافة، قيل وحَسَّن حذف التاء فى الآية مقارنته لقوله تعالى بعد: ﴿ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾[2].

تنبيه:

قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ: منها أَعْوَلَ إِعْوَالاً، وأَغيمتِ السماءُ إغيامًا، واستحوذ استحواذًا، واستغيل الصبى استغيالا[3] وهذا عند جمهور النحويين شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة يقاس عليها، وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعَل واستفعل تصحيحا مطردًا فى الباب كله، وقال الجوهرى فى موضع آخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة، وذهب فى التسهيل إلى مذهب ثالث، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمِل ثلاثيه، كاستنوق استنواقا، لا فيما له ثلاثى نحو استقام.

وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ   نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ   تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وَفِي ذِي اليَا اشْتَهَرْ

إذا بنى مفعول من ثلاثى معتل العين فعل به ما فعل بإفعال واستفعال من نقل حركة عينه وحذف مدته، فإذا بنى مفعول من قال وباع فقيل مقول ومبيع، والأصل مقوول ومبيوع، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما، واختلُف فى أيهما حذف، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول، لزيادتها، ولقربها من الطرف، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو مفعول لمعنى، ولأن الساكنين إذا التقيا فى كلمة حذف الأول.

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء، ومن الآية ٣٧ من سورة النور.
(٢) من الآية ٣٧ من سورة النور.
(٣) أعول إعوالا: يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء، وبمعنى كثر عياله وأغيمت السماء: أى: صارت ذات غيم أى سحاب. =

فأما ذوات الواو نحو مقول، فليس فيها عمل غير ذلك، لأنه لما حذفت منه إحدى الواوين بقى مقول على لفظه.

وأما ذوات الياء نحو مـبيع فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبـويه بقى مبْيع بياء ساكنة بعد ضـمة، فجعلت الضمة المنقولة كسـرة لتصح الياء، وأما على رأى الأخفش فإنه لما حـذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الـواو ياء، فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء.

قيـل: وقد خـالف الأخفش أصله فى هذا، فـإن أصله أن الفاء إذا ضُـمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واواً لانضـمام ما قبلها إلا فى الجمع نحو بيضٍ، وقد قلب هاهنا الضمة كسرة مراعاة للعين التى هى ياء مع حـذفها، ومراعاتها موجودة أجدر.

فإن قلت: هل يظهر لخلاف الشيخين فى المحذوف ثمرة لفظية؟

قلت: نعم. قال أبو الفتح: سألنى أبو على عن تخـفيف مَسُوء فقلت: أما على قول أبى الحـسن فأقول: رأيت مَسُوًا، كما تـقول فى مَقْرُوء: مَقُـرُوٌّ، لأنها عنده واو مفـعول، وأما على مـذهب سيبـويه فيقال: رأيت مَـسواً كمـا تقول فى خَبْء: خَبٌ، فنحرك الواو، لأنها فى مذهبه العين، فقال لى أبو على: كذلك هو وقوله: (ونَدَرْ تَصْحِيحُ ذِى الوَاوِ) أشار به إلى قول بعض العـرب: ثوبٌ مصوونٌ، ومسك مَدوُوف[1] وفى القياس على ذلـك خلاف منعه الجمهـور وأجازه المبرد فى أحد قوليـه، وذكر الجوهرى: أن بعض النحويين يقـيس الإتمام فى الواو، وأنه لغة لبـعض العرب، وقـال الأستـاذ أبو على: حكى ذلك عن الكتـاب وقاس عليـه، وقوله: (وفى ذى اليـاء اشتهـر) يعنى أن التصحـيح فى ذوات الياء كثـير مشتـهر

= واستحوذ: أى غلب، واستغيل الصبى: أى: شرب الغيل ـ بفتح الغين وسكون الياء ـ وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى تؤتى أو وهى حامل.

(١) ثوب مـصوون: أى: مـحفـوظ ـ من صـان يصون، مـسك مدووف: أى: مـبلول أو مسحوق.

بخلاف الواو، وذلك لثقل الواو وخفة الياء، ومثال ذلك فى الياء كقولهم: «خُذْهُ مَطْيُوبَةً به نفسًا»[1].

وقال شاعر[2]: كَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وتصحيح ذوات الياء لغة تميمية حكاها المازنى وغيره، وقال علقمة وهو تميمى[3]:

.... يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجنُ مَغْيُومُ

قال سيبويه: وبعض العرب يخرجه عن الأصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا نعلمهم أتموا فى الواو لأنها أثقل، وخالف أبو العباس فى تصريفه فقال: إنما أجازوا ردَّ مبيع إلى أصله فى الضرورة ولم يجعله لغة.

وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ إنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

---

(1) مطيوبة: اسم مفعول طابه يقال: طابه أى طيبه، والصواب مطيوبة به نفس - برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطيوبا به نفسا - بالتذكير - وإنابة الضمير فى مطيوبا العائد على فاعل خذ عن الفاعل. هـ صبان.

(2) قائله: لم أعثر على قائله، ولم أقف على تمامه - وهو شاعر من بني تميم يصف الخمر، والضمير فى كأنها يعود إلى الخمر التى يصفها الشاعر.

الإعراب: «كأنها» كأن حرف تشبيه ونصب وضمير الغائبة اسمها «تفاحة» خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة «مطيوبة» نعت لتفاحة مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «مطيوبة» فقد جاء على الأصل والقياس أن يقال: مطيبة كمبيعة.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٦٦/ ٣، وابن هشام ٣٠٥/ ٤، وابن الناظم.

(3) قائله: هو علقمة بن عبدة - وهو من البسيط -.

وصدره: حتى تذكر بيضات وهيجه.

اللغة: «البيضات» جمع بيضة «هيجه» من التهييج - هاج إذا ثار «الرذاذ» المطر الخفيف «الدجن» إلباس الغيم السماء «مغيوم» من الغيم وهو السحاب.

الإعراب: «حتى» للغاية «تذكر» جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير الذى يرجع إلى الظليم وهو ذكر النعامة «بيضات» مفعوله «وهيجه» فعل ماض والهاء مفعوله وهى الضمير المنصوب الراجع إلى الظليم «يوم» فاعل «الرذاذ» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور خبر مقدم «الدجن» : مبتدأ مؤخر، والجملة صفة ليوم «مغيوم» صفة أخرى ليوم.

الشاهد: قوله: «مغيوم» فإنه جاء على أصله بدون الإعلال، والقياس فيه مغيم.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٦٦/ ٣ وابن الناظم والمكودى ص ٢٠١.

إذا بنى المفعول من فعل معتل اللام لم يخل من أن تكون لامه ياء أو واواً.
فإن كانت ياء وجب إعلاله بالإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة نحو مَرمِيٌّ والأصل مرمويٌ، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت فى لام الكلمة، وكسرت الميم لتصح الياء.

وإن كانت واواً فهى على ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله، وقسم يختار إعلاله، وقسم يختار تصحيحه.

فالذى يجب إعلاله هو ما عينه واو، فإذا بنيت اسم المفعول من نحو قَوِىَ قلت: مَقْوِى، والأصل مَقْوُوٌ، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة، فقلبت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء، لأنه قد اجتمع ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، وأدغمت الياء فى الياء فقيل: مَقْوِىّ.

والذى يختار إعلاله هو ما كان فعله على فعل ـ بكسر العين ـ كمرضى فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أولى، لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء فى حالة بنائه للفاعل وفى حالة بنائه للمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل فى الإعلال أولى من مخالفته له؛ ولهذا جاء الإعلال فى القرآن دون التصحيح، قال تعالى: ﴿ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾[1] ولم يقل مَرْضُوَّة مع كونه من الرضوان. وقال بعضهم: «مَرْضُوَّة» وهو قليل، هذا ما ذكره المصنف ـ أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح فى نحو مَرْضِىّ، وذكر غيره أن التصحيح فى ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ، وصرح بعض المغاربة بعدم اطراد الإعلال فيه (وظاهر كلام سيبويه اطراده قال: والوجه فى هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة)[2].

والذى يختار تصحيحه هو ما كان من فعل وليست عينه واواً، ولا هو على فعل ـ بكسر العين ـ كالمفعول من نحو عدا، فيجوز فيه التصحيح حملا على فعل

(١) الآية ٢٨ من سورة الفجر.
(٢) أ.

الفاعل فتقول: مَعْدُوٌّ، فتصححه كما صح فعل الفاعل، ويجوز فيه الإعلال حملا على فعل المفعول فتقول: مَعْدِيٌّ فتعله كما أعل فعل المفعول، والتصحيح أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى.

ويروى بالوجهين قول الشاعر(١):

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ... أنا الليثُ مَعْدِيًّا عليهِ وَعَاديا

وأنشده المازنى «مَعْدُوًّا» بالتصحيح وأنشده غيره بالإعلال.

تنبيهات:

الأول: لم يذكر الناظم فى هذا البيت إلا هذا القسم الأخير، أعنى: ما يترجح فيه التصحيح، وأحال على المثال فخرج بقوله: (من نحو عدا) ما عينه واو نحو قوى، فإن المفعول منه يجب إعلاله، وما هو على فعل نحو رضى، فإن المفعول منه يترجح إعلاله عند المصنف.

فإن قلت: لم ترك هنا ذكر المفعول مما لامه ياء نحو رمى؟.

قلت: لأن حكمه قد تقدم بيانه.

الثانى: ظاهر كلامه أن الإعلال مطرد فى نحو معدى، وإن كان التصحيح أجود، وقال بعض النحويين: إن الإعلال فيه شاذ لا يطرد.

---

(١) قائله: هو عبد يغوث الحارثى ـ وهو من الكامل ـ.

اللغة: «عرسى» ـ عرس الرجل امرأته ـ ووقع فى رواية الزمخشرى: مغريا عليه وغاريا.

المعنى: قد علمت زوجتى، أنى بمنزلة الأسد، فمن ظلمنى فإنما ظلم الأسد، فلابد أنى أهلكه.

الإعراب: «وقد» الواو للعطف وقد حرف تحقيق «علمت» فعل ماض والتاء للتأنيث «عرسى» فاعل والياء مضاف إليه «مليكة» ـ بضم الميم ـ عطف بيان أو بدل من عرسى «أننى» حرف توكيد ونصب والياء اسمها «الليث» خبرها و«أنا» ضمير منفصل فلا موضع له، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى علمت «معديا» حال من الليث «وعاديا» عطف عليه، والعامل فى معديا ما فى أن من معنى ثبت وتحقق.

الشاهد: قوله: «معديا» حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٦٧/ ٣، وابن يعيش ٢٢. ١١٠/ ١٠، وسيبويه ٣٨٢/ ٢.

الثالث: اختلف فى تعليل إعلال الواو فى هذا النوع، فقيل: إنه أعل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف، وقيل: أعل تشبيها بباب أَدْلٍ وذلك لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفيفة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزاً، فصارت الواو التى هى لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وقلبت ياء على حد قلبها فى أَدْلٍ، قال الزمخشرى كما فعلوا فى الكساء نحو فعلهم فى العصا، واعترض تعليل الفراء بوجوب القلب فى المصدر، نحو عتَّا عَتيًّا، والمصدر ليس بمبنى على فعل المفعول.

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ... ذِى الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنّ

إذا كان الفُعُول مما لامه واو ولم يخلُ من أن يكون جمعا أو مفردا. فإن كان جمعا فقد جاء فيه الإعلال والتصحيح، إلا أن الإعلال أكثر نحو عصِىّ ودلِىّ جمع عصى ودلو، وأصلهما عُصُوٌّ ودلُوٌّ، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملا على باب أَدْلٍ وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام.

وقد ورد بالتصحيح ألفاظ، وهى أُبوٌّ جمع أب وأخُوٌّ جمع أخ، ونُحوٌّ جمع نحو، وحكى عن بعضهم: إنكم لتنظرون فى نُحُوٍّ كثيرة، ونُجُوٌّ جمع نجو - بالجيم - وهو السحاب الذى هراق ماءه، وقال ابن سيده: ولم يسمع فيه إلا الإعلال، ونُهُو جمع نَهْو، وذكر من ذلك بنو جمع ابن، وقنو جمع قنا على خلاف فى لامهما، ومذهب سيبويه أنها ياء، وقول ابن عصفور: شذ من هذا الجمع لفظان وهما نجوّ فى جمع نجو، وقنو فى جمع قنا، يوهم أنه لم يشذ غيرهما، وليس كذلك.

فإن كان مفردا فقد جاء فيه أيضا الإعلال والتصحيح إلا أن التصحيح أكثر نحو علا علوّا ونما نموّا، وقد جاء بالتصحيح قولهم: عتا الشيخ عتيّا، أى: كبر، وقسا قسيّا، أى: قسوة.

فإن قلت: ظاهر كلام الناظم التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين وليسا بسواء؛ لأن الإعلال فى الجمع أكثر، والتصحيح فى المفرد أكثر.

قلت: سوى بينهما فى مجىء الوجهين فى كل منهما، ولم يسو بين الوجهين فى الكثرة، وقد صرح بتفاوتهما فى غير هذا الكتاب، قال فى الكافية:

وَرُجِّحَ الإِعلالُ فى الجَمعِ وَفى مُفْرَدِ التَّصْحيحُ أولى مَا قُفِى

فإن قلت: لم كان الإعلال فى الجمع أرجح والتصحيح فى المفرد أرجح؟.

قلت: لثقل الجمع وخفة المفرد.

تنبيهان:

الأول: لا إشكال فى اطراد الإعلال فى الجمع والتصحيح فى المفرد، وأما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور أنه لا يقاس عليه، وإلى هذا ذهب فى التسهيل قال: ولا يقاس عليه خلافا للفراء، انتهى. وضعف مذهب الفراء بقلة ما ورد من ذلك، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده، والذى ذكره غيره أنه شاذ لا يطرد.

الثاني: ما تقدم فى فُعول من التصحيح مشروط بألا يكون من باب قَوِىَ، فلو بنى من القُوّة فعول لزم أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم.

وشاعَ نحوُ نُيَّمٍ فى نُوَّمِ ونحوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِى

يعنى أنه قد كثر فى فعَّل جمع فاعل الذى عينه واو الإعلال، فيقال فى نُوَّم جمع نائم نُيَّم، وفى صُوَّم جمع صائم صُيَّم وفى جُوَّعَ جمع جائع جُيَّع قال[1]:

.... عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لِقَوْمٍ جُيَّعِ

---

(١) قائله هو الحاردة واسمه قطبة ـ وهو من الكامل ـ.

وصدره: ومُعرَّض تَغْلِى المراجلُ تحتَهُ.

اللغة: «معرص» بضم الميم وفتح العين والراء مشددة ـ بزنة اسم المفعول من مضعف العين ـ وهو اللحم الذى وضع فى العرصة ـ وهى الفناء بين الدور ليجف «المراجل» القدور، واحده مرجل بزنة منبر.

الإعراب: «ومعرص» الواو واو رب معرص مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو مبتدأ، «تغلى» فعل مضارع «المراجل» فاعله والجملة صفة لمعرص «تحته» ظرف والهاء مضاف إليه «عجلت» فعل وفاعل «طبخته» مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة خبر معرص «القوم» جار ومجرور متعلق بعجل «جيع» صفة. =

ووجه ذلك أن العين شُبِّهت باللام لقربها من الطرف، فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء (ثم قلبت الواو الأولى ياء)[1]، وأدغمت الياء فى الياء، والتصحيح فى ذلك هو الأصل، وأما فُعّال - بالمد - نحو صوّام وقُوّام، فالتصحيح فيه متعين لبعد عينه عن الطرف بسبب زيادة الألف.

وقد شذ الإعلال فى لفظ واحد لا يقاس عليه وهو نيّام جمع نائم. قال الشاعر[2]:

أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابنَةُ مُنْذِرٍ فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا

تنبيهان:

الأول: قوله (وشاع) يفيد الكثرة وليس بنص على اطراده، وقد نص غيره من النحويين على أنه مطرد، ولاطراده شرط لم يذكره المصنف، وهو ألا يكون معتل اللام نحو شاو وشُوًّى فهذا لا يجوز إعلاله كراهة لتوالى الإعلال.

والثانى: يجوز فى فاء فُعَّل المعل العين الضم والكسر، والضم هو الوجه الأولَى.

= **الشاهد:** قوله «جيع» فإن أصله جوّع، لأنه من الأجوف الواوى فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٧٠/ ٣.

(١) أ، جـ.

(٢) **قائله:** هو أبو الغمر الكلابى، ويقال له: أبو النجم - وهو من الطويل -.

اللغة: «طرقتنا» زارتنا ليلا «مية» اسم امرأة «أرق» أسهر وأذهب النوم من الأعين «النيام» جمع نائم - اسم فاعل من نام ينام نوما.

المعنى: أن هذه المرأة زارتهم بالليل، وقد نام القوم، فأرقهم حديثها وأطار النوم من أعينهم كلامها العذب، حتى قضوا ليلهم أيقاظا ساهرين.

الإعراب: «ألا» أداة تنبيه «طرقتنا» فعل ماض والتاء علامة التأنيث وضمير المتكلم مفعول به «مية» فاعل «ابنة» نعت «منذر» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة وما نافية «أرق» فعل ماض «النيام» مفعول به لأرق «إلا» أداة حصر «كلامها» فاعل أرق، والضمير مضاف إليه.

الشاهد: قوله: «النيام» فإن أصله النوام، ونيام جمع نائم والهمزة فى المنفرد منقلبة عن واو.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشمونى ٧٨٠/ ٣ وابن هشام ٢٧٨/ ٤، وابن عقيل ٤٢٩/ ٢، وابن الناظم، والمكودى ص ٢٠٢، وابن يعيش ٩٣/ ١٠.

فصـــل

[إذا كان فاء الافتعالا حرف لين]

ذُو اللِّينِ فا تا فِي افتِعالٍ أُبدِلاَ   وَشذَّ فِي ذى الهمْزِ نحوُ ائْتَكَلاَ

إذا كان فاء الافتعال حرف لين ـ أعنى واواً أو ياء ـ وجب فى اللغة الفصحى إبدالها تاء فى الافتعال وفروعه، أعنى الفعل واسمى الفاعل والمفعول.

مثال ذلـك فى الواو: اتّعد يتّعدا اتّعـادا فهو متّـعد، ومثاله فى اليـاء: اتّسر يتّسر اتّساراً فهو متسر.

وإنما أبدلوا الفـاء فى ذلك تاء لأنهم لو أقـروها لتلاعـبت بها حـركات مـا قبلها؛ فكانت تكون بعـد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفا، وبعـد الضمة واواً، فلما رأوا مصيرها إلى تـغيرها لتغير أحوال مـا قبلها أبدلوا منها حرفا جلـدا لا يتغير لما قبله، وهو التاء، وهـو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما بعـده فيدغم فيه.

تنبيهات:

الأول: قـال بعض النحـويين البدل فى اتّعـد، إنما هو من اليـاء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة فى آتعاد وفى اتّعد وحُمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضى والمصدر.

الثانى: قوله (ذو اللين) يشمل الواو والياء كمـا تقدم، وأما الألف فلا مدخل لها فى ذلك، لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما.

الثالث: من أهل الحجاز قوم يتركـون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركـات قبلها، فـيقولون: ايتَعَد يـاتَعِد فهو مُوتَـعِد، وايْتَسَر ياتَسِـر فهو مُوتَسِر.

الرابع: حكى الجرمى أن من العرب مـن يقول ائتسر وائتعـد ـ بالهمز ـ وهو غريب. وقوله: (وشذ فى ذى الهمز) أى: وشذ إبدال فـاء الافتعال تاء فيما أصله الهمـزة والقياس فيـه ألا يبدل، وذلك نحو ايتكل ياتكل ايتكالا، لأنه افـتعل من الأكل، ففاء الكلمة همزة ولكنها خففت بإبدالهـا حرف لين لاجتماعها مع الهمزة

التى قبلها فأقرت على ما يقتضيه التصريف، ولم تبدل لأنها ليست بأصل، وإنما هى بدل من همزة، والهمزة لا تدغم، فينبغى أن يكون بدلها كذلك، وأيضا فلأن إبدالها وهى بدل من الفاء يؤدى إلى توالى إعلالين وشذ إبدال الياء والواو فى هذا تاء، كقول بعضهم اتّزر أى: لبس الإزار، فالتاء فى هذا بدل من الياء المبدلة من الهمزة (وقال بعضهم: اؤتُمِن اتَّمِن، فالتاء فى هذا بدل من الواو المبدلة من الهمزة) واللغة الفصيحة فى ذلك عدم الإبدال.

تنبيهات:

الأول: قوله (وشذ) يقتضى أن الإبدال فى ذى الهمز ليس بلغة فلا يصح القياس عليه، وهذا هو المعروف، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال فى ذى الهمزة، وحكوا من ذلك ألفاظًا وهى: اتّزر واتّمن، من الإزار والأمانة، واتّهل من الأهل، ومنه عندهم اتخذ من الأخذ، وقال بعضهم: هى لغة رديئة متنازع فى صحة نقلها، قال أبو على: هذا خطأ فى الرواية، فإن صحت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغى أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصيغة وتحرى النقل.

قلت: وفى الحديث «وإن كان قصيرا فليتزر به» كذا الجميع رواه الموطأ بالإبدال والإدغام، وفى حديث عائشة رضى الله عنها «كان رسول الله ﷺ يأمرنى إذا حضت أن أتزر» ـ بالإدغام.

فإن قلت: فما يصنع أبو على بقولهم: اتَّخذ وهو من الأخذ؟.

قلت: خرجه على أن تاءه الأولى أصلية، لأن العرب قالت: تخذ بمعنى اتخذ، قال الله تعالى: ﴿ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾[1] وأنشد[2]:

وقد تَخذَت رجلى لَدَى جنب غَرْزِها   نَسِيفا كأُفْحُوصِ القطاةِ الُمطرَّقِ

(١) من الآية ٧٧ من سورة الكهف.

(٢) قائله: هو الممزق العبدى ـ واسمه شاس بن نهار العبدى ـ وهو من الطويل ـ.

اللغة: «تخذت» بمعنى اتخذت « لدى جنب» ويروى إلى جنب «غرزها» الغرز ـ بفتح الغين وسكون الراء ـ ركاب الرجل من جلد، وإذا كان من خشب أو حديد فهو ركاب=

ونازع الزجاجي في وجود مادة تَخِذَ، وزعم أن أصله اتخذ، وحُذف، وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم: تَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذًا، وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتّخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي وَخَذَ بالواو، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن، لأنهم نصّوا على أن اتمن لغة رديئة.

الثاني: ظاهر تمثيله باتتكل - أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذا، ويحتمل أن يريد أن الإبدال سمع فيما هو من جنسه، وإن كان لم يسمع فيه، ونص الشارح على هذا قال: ولا يريد أنه يقال في افتعل من الأكل ايتكل.

قلت: وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع.

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ....

يعني أنه إذا بني الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة - وهي الصاد والضاد والطاء والظاء - وجب إبدال تائه طاء، كقولك في بناء افتعل من طعن وظلم وصبر وضرب - اطعنوا واظلموا واصطبروا، واضطرب، والأصل في ذلك اطتعنوا واظتلموا واصتبروا واضترب، ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذا التاء مهموسة مُستَفِلة، والمطبق مجهور مُستَعْلٍ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء.

=«نسيفا» بفتح النون وكسر السين - أثر ركض الرجل بجنبي البعير إذا انحسر عنه الوبر «كأفحوص» - بضم الهمزة وسكون الفاء وضم الحاء - مجثم القطاة - أي: مبيتها، سمي بذلك لأنها تفحصه «القطاة» طائر مشهور «المطرق» - بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الراء المكسورة - من طرقت القطاة إذا حان خروج بيضها.

الإعراب: «وقد» للتحقيق «تخذت» فعل ماض «رجلي» فاعل والياء مضاف إليه «لدى» منصوب على الظرف «جنب» مضاف إليه وأيضا جنب مضاف إلى غرزها «نسيفا» مفعول تخذت «كأفحوص» الكاف للتشبيه والأفحوص مجرور بها «القطاة» مضاف إليه «المطرق» صفة للقطاة.

وإنما ذكره مع أن القطاة مؤنث لأنه لا يقال ذلك في غير القطاة على رأي أبي عبيد، وأما على رأي غيره فيكون على إرادة النسبة، والتقدير: ذات التطريق - وأما على رواية من رواه بفتح الراء فيكون صفة للأفحوص بمعنى المعدل.

الشاهد: قوله: «تخذت» فإن أصله اتخذت.

تنبيه:

إذا أبدلت الياء طاء بعد الطاء وجب الإدغام لاجتماع المثلين، وإذا أبدلت بعد الظاء فى نحو اظّلم ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: البيان فيقال اضطلم، والثاني: إدغام الظاء فى الطاء فتقول اطّلم بطاد مشددة، والثالث: أن تجعل موضع الطاء ظاء معجمة ثم تدغم فيقال اظّلم.

وينشد بالأوجه الثلاثة قول زهير[1]:

هُوَ الجوَادُ الذِى يُعْطِيكَ نائلَهُ   عَفْواً ويظْلَمُ أحيَانًا فَيَظطَلِمُ

وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان: البيان فيقال اصطبروا، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال: اصبّروا ـ بصاد مشددة. قال سيبويه: وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ ﴿أن يُصَّلحا﴾[2] يريد أن يصطلحا.

---

(١) قائله: هو زهير بن أبى سلمى فى مدح هرم بن سنان ـ وهو من البسيط ـ.

اللغة: «نائله» النائل: العطاء «فيظلم» يقبل الظلم ويحتمله لكن لا ضعفا ولا استكانة.

المعنى: أن هرمًا هو الجواد الذى يجزل لك العطاء بسهولة من غير من ولا إبطاء ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلا منه ـ لا ضعفا ولاخوفا.

الإعراب: «هو» ضمير منفصل مبتدأ «الجواد» خبره «الذى» صفة للجواد «يعطيك» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر وكاف الخطاب مفعول أول «نائله» مفعول ثان ليعطى وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «عفوا» مفعول مطلق عامله يعطي وأصله صفة لمصدر محذوف وتقدير الكلام: إعطاء عفوا «ويظلم» الواو حرف عطف «يظلم» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه «أحيانا» ظرف زمان منصوب بيظلم «فيظطلم» الفاء حرف عطف ويظطلم معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول.

الشاهد: قوله «فيظطلم» زصله فيظتلم ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظطلم ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يطلم وروى بالأوجه الثلاثة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٩٤/ ٤، وسيبويه ٤٢١/ ٢.

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة النساء.

وإذا أبدلت بعد الضاد فثلاثة أوجه: البيان والإدغام بوجهيه، فيقال اضطجع واضّجع واطَّجع، وهذا الثالث، قال ابن هشام الخضراوى: هو نادر شاذ، وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب، فقلب الضاد لاما فقال: الطجع، وبالأوجه الأربعة ينشد قوله[1]:

.... مَالَ إلىَ أرْطَاةِ حِقفٍ فَالْطَجَعْ

.... فِى ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ دالاً بقِى

يعنى أنه إذا بنى الافتعال مما فاؤه دال نحو دَانَ أو زاى نحو زاد أو ذال نحو ذَكَر، وجب إبدال تائه دالا فيقال: ادَّانَ وازْدَاد، وادَّكَر، والأصل: ادْتَان، وازْتاد، واذْتكر، فاستثقل مجىء التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالا.

تنبيهات:

الأول: إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام، لاجتماع المثلين، فليس فى ادّان إلاّ وجه واحد.

وإذا أبدلت دالاً بعد الزاى فوجهان: الإظهار والإدغام بقلب الثانى إلى الأول فيقال: ازّجَّر، ولا يجوز العكس، لأن الزاى لا تدغم فيما ليس من

---

(١) قائله: هو منظور بن حية الأسدى - يصف ذئبا - وهو من الرجز -.
وصدره: لما رأى أن لادعه ولا شبع.
اللغة: «دعه» الدعة: الراحة وسعة العيش «مال» انحاز وركز «أرطاة» واحدة الأرطى، وهو شجر من شجر الرمل له ثمر كالعناب «حقف» هو ما اعوج وانحنى من الرمل والجمع أحقاف «الطجع» اتكأ على الأرض.
المعنى: أن هذا الذئب لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب، ولم يشبع بأكل ركن إلى شجرة من الأرطى فى منحنى، واتكأ على جنبه ليستريح.
الإعراب: «لما» شرطية «رأى» فعل الشرط وفاعله يعود على الذئب «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن «دعه» اسم لا وخبرها محذوف «مال» فعل ماض جواب الشرط والفاعل ضمير يعود إلى الذئب «إلى أرطاة» متعلق بمال «حقف» مضاف إليه «فالطجع» الفاء عاطفة والطجع فعل ماض وفاعله ضمير مستتر.
الشاهد: قوله «فالطجع» وأصله اضتجع قلبت التاء طاد ثم الضاد لاما.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٧٣/ ٣، وابن هشام ٢٤٧/ ٤، وابن يعيش ٤٦/ ١٠.

مخرجها وإذا أبدلت دالا بعد الذال فثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام بوجهيه فيقال: ازدكر، وادّكر، واذّكر ـ بذال معجمة.

الثاني: مقتضى اقتصار النظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة المذكورة، ودالا بعد الثلاثة أنها تُقَرُّ بعد سائر الحروف ولا تبدل، وقد ذكر فى التسهيل أنها تُبدل ثاء بعد الثاء فيقال: اثَّرَدَ ـ بثاء مثلثة ـ وهو افتعل من ثَرَدَ أو تدغم فيها الثاء فيقال: اتَّردَ ـ بتاء مثناة، وقال سيبويه: والبيان عندى جيد ـ يعني الإظهار، فيقال أثْتَردَ، ولم يذكر المصنف هذا الوجه، وذكر فى التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم فى: اجتَمعُوا: اجدَمَعُوا، وفى اجتَز: اجْدَزّ، قال الشاعر(1):

فَقُلتُ لِصاحِبِى: لا تحْبِسَانا بِنزْعِ أصولِه وَاجْدَزّ شِيحَا

وهذا لا يقاس عليه، وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه.

وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال.

وقد عُلم مما ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهى: الألف والواو والياء.

---

(1) قائله: قال الجوهرى يزيد بن الطثرية، وقال ابن برى: قاله: مضرس بن ربعى ـ وهو من الوافر ـ.

اللغة: «لا تحبسنا» من الحبس، ورواية الجوهرى: لا تحبساناً ثم قال: وربما خاطبت العرب الواحد بلفظ الاثنين يعنى: لا تحبسنا عن شى اللحم بأن تقلع أصول الشجر، بل خذ ما تيسر من قضبانه وعيدانه، وأسرع لنا فى الشى.

والضمير فى أصوله يرجع إلى الكلأ «اجدز» أصله اجتز من جزرت الصوف «شيحا» ـ بكسر الشين ـ نبت مشهور.

الإعراب: «فقلت» قال فعل وفاعل «لصاحبى» جار ومجرور متعلق بالفعل «لا تحبسنا» مفعول القول «بنزع» جار ومجرور متعلق به «أصوله» مضاف إليه «اجدز» أمر من جز يجز وفاعله ضمير مستتر فيه «شيحا» مفعوله.

الشاهد: قوله: «اجدز» فإن أصله اجتز فقلبت التاء دالا.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٧٤/ ٣، وابن يعيش ٤٩/ ١٠.

والياء تبدل من ثلاثة أحرف، هى: الهمزة والألف والواو.

والواو تبدل من ثلاثة أحرف، وهى: الهمزة والألف والياء.

والألف تبدل من ثلاثة أحرف، وهى الهمزة والواو والياء.

والميم تبدل من النون، والتاء تبدل من حرفين وهما: الواو والياء.

والطاء تبدل من التاء، والدال تبدل من الباء، على ما سبق ذكره من التفصيل.

وقد تبدل بعض هذه الحروف من غير ما ذكر، وإنما قصد هنا ذكر الضرورى، ولذلك لم يتكلم على إبدال الهاء مع أنه ذكرها فى حروف البدل، لأن ذكر الهاء ليس بضرورى؛ ولهذا قال فى التسهيل: والضرورى فى التصريف هجاء «طويت دائما» وأسقط الهاء، وقد تقدم أول الباب الإعلام بأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفا، وهى المجموعة فى قوله: «لِجدٍّ صَرْفُ شكس آمِنٍ طيٍّ ثوب عزَّتِهِ» وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضا، ولكنه ليس بشائع، وقد رأيت أن أُذَيِّلَ ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز مرتبا للحروف على ترتيبها فى المخارج، فأقول وبالله التوفيق:

الهمزةُ - أبدلت من سبعة أحرف، وهى الألف، والياء، والواو، والهاء، والعين، والغين، والخاء، أما إبدالها من أحرف اللين فمنه مطرد كإبدال الهمزة من الألف فى حمراء ومن الواو فى كساء ومن الياء فى رداء، وقد تقدم بيانه مستوفى.

ومنه غير مطرد كإبدال الهمزة من الألف فى الخاتم والعالم، وفى الواو فى إشاح واحد، خلافا للمازنى فى إشاح، فإن إبدال الهمزة من الواو فيه مطرد عنده ومن الياء فى قولهم: قطع الله أديه، فى أسنانه ألل - أى: يلل وهى قصر الأسنان العليا، وقيل: انعطافها إلى داخل الفم.

وأما إبدالها من الهاء وما بعدها فمقصور على السماع، فمثال إبدالها من الهاء قولهم: ماء وأصله ماه، ومن العين قولهم: أباب بحر والأصل عباب بحر، ومن الخاء قولهم: صَرأً. أى صرخ، حكاه الأخفش عن الخليل، ومن الغين

قولهم: رأَنَة بمعنى رَغْنَة حكاه النضر بن شميل[1] عن الخليل، وإبدالها من هذين الحرفين غريب جداً.

الألف ـ أبدلت من أربعة أحرف، وهى الياء نحو باع، والواو نحو قال، والهمزة نحو كاس فى كأس، والنون الخفيفة نحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾[2].

والهاء أبدلت من خمسة أحرف، وهى: الهمزة نحو هياك فى إياك وهو كثير، والألف كقوله من هاهنا ومن هُنَّهْ أى من هنا، والواو فى حرفين محتملين: أحدهما هنية تصغير هنة أصله هنيوة، ويحتمل أن تكون الهاء مبدلة من الياء المبدلة من الواو، والآخر: قولهم: يا هناه عند أبى الفتح، وفيه أقوال مشهورة، والياء فى هذه وهُنَيَّة على أحد الوجهين، والتاء فى طلحة فى الوقف على مذهب البصريين، وإبدال الهاء فى جميع ذلك غير مطرد إلا فى نحو طلحة.

العين ـ أبدلت من حرفين: الحاء فى قولهم: ضَبَعَ بمعنى ضبح والهمزة فى نحو «عَنَّ زيدا قائم» أعنى أن زيدا قائم، وهى عنعنة تميم.

والغين ـ أبدلت من حرفين الخاء كقولهم: «غَطَر بيديه يغطر» بمعنى خَطَر يخطر حكاه ابن جنى، والعين كقولهم: لَغَنَّ فى لَعَنَّ.

الحاء ـ أبدلت من العين قالوا: «ربح» فى ربع ـ وذلك قليل.

الخاء ـ أبدلت من حرف واحد، وهو الغين فى قولهم: «الأخنّ» يريدون الأغنّ[3] فقد وقع التكافؤ بينهما، وذلك فى غاية القلة.

القاف ـ أبدلت من حرف واحد وهو الكاف كقولهم: وُقْنَة فى وُكْنَة الطائر ـ وهى مأواه من الجبل ـ حكاه الخليل.

---

(١) هو النضر بن شميل بن حرشة بن كلثوم. أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية أربعين سنة، وكان أحد الأعلام وله من رواية الأثر والسنن والأخبار منزلة، وصنف غريب الحديث، والشمس والقمر، وخلق العرش، والمدخل فى كتاب العين. مات سنة ثلاث وقيل: أربع ومائتين.

(٢) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٣) الأغن: الذى يخرج صوته من خيشومه.

والكاف ـ أبدلت من حرفين: القاف فى قولهم «عربى كحّ» أى: قُحّ، وفسر الأصمعى القح فقال: وهو الخالص من اللؤم، وإبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء فى قول الراجز(1):

يا ابْنَ الزُّبيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا ....

أى: عصيت. أنشده أبو على.

الجيم ـ أبدلت من الياء مخففة ومشددة، والأكثر كون الياء المبدل منها الجيم مشددة أو مسبوقة بعين، وهى عجعجة قضاعة.

الشين: أبدلت من ثلاثة أحرف: كاف المؤنث فى نحو أكرمتك قالوا: اكرمتشِ، والجيم، قالوا مُدْمَشُ فى مدمج قال(2):

إِذْ ذاكَ إِذْ حَبْلُ الوصالِ مُدْمَشُ

أى: مدمج، والسين قالوا جعشوشَ فى جعَسوس، وهو القمئ الذليل، ويجمع بالمهملة دون المعجمة ـ وبذلك عُلم الإبدال.

---

(1) قائله: هو راجز من حمير ـ وهو من الرجز ـ.
وتمامه: وطالما عنيتنا إليكا. لنضربن بسيفنا قفيكا.
وأراد بابن الزبير ـ عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما.
الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب «الزبير» مضاف إليه «طالما» فعل ماض وما كافة عن طلب الفعل أو مصدرية وهى وما دخلت عليه فاعل أى: طال عصيانك «عصيكا» عصى فعل ماض والكاف المنقلبة عن التاء فاعل.
الشاهد: قوله «عصيكا» فإن أصله عصيت، فأبدلت الكاف من التاء لأنها أختها فى الهمس.
مواضعه" ذكره الأشمونى ٨٢٣/ ٣، وشواهد المغنى ص ١٥٣.
(2) قائله: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من الرجز ـ.
اللغة: «حبل الوصال» رابطته «مدمش» مثل مدمج وزنا ومعنى، أى: موثق متين.
الإعراب: «إذ» ظرف «ذاك» مبتدأ والخبر محذوف تقديره حاصل والجملة من المبتدأ والخبر أضيف إليها إذ «إذ» ظرف «حبل» مبتدأ «الوصال» مضاف إليه «مدمش» خبره، والجملة مضاف إليها إذ.
الشاهد: قوله: «مدمش» حيث أبدل الشين فيه من الجيم؛ لأن أصله مدمج.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٧٨/ ٣.

الياء ـ وهى أوسع حروف الإبدال، ذكروا أنها أبدلت من ثمانية عشر حرفا: وهى: الألف نحو دنينير فى تصغير دينار، والواو نحو أغزْيت وما يتصرف منه، والهمزة نحو بير فى بئر، والهاء نحو دَهْدَيتُ فى دَهدَهْتُ، والسين فى سادى وخامى ودساها وأصلها سادس وخامس ودسسها، والباء فى الأرانى والثعالى، والأصل الأرانب والثعالب، والراء فى قيراط وشيراز عند بعضهم، والنون فى أناسِىّ وظرابىّ جمع إنسان وظربان وفى تظَنَّيت وهو من الظن، والصاد فى قصَّيت أظفارى والضاد فى قولهم»[1]:

. . . . تَقَضِّىَ البَازِى إذَا البَازِى كَسَرْ

واللام فى أمليتُ وأصله أملَلْتُ، والميم فى ائتميت وأصله ائتممت، والعين فى ضفادى أى ضفادع، والدال فى تصدية[2]، والتاء فى ايتصلت، والثاء فى الثالى أى: الثالث، والجيم فى دياجى، وشيرة فى شجرة، والكاف فى مكاكىّ[3].

---

(١) قائله: هو العجاج يمدح به عمر بن عبد الله بن معمر ـ وهو من الرجز ـ
وصدره: إذا الكرام ابتدروا الباغ بدر.
اللغة: «الباغ» المراد به هنا الشرف والكرام «بدر» أسرع والضمير فى بدر يرجع إلى الممدوح «تقضى البازى» فى القاموس: انقض الطائر هوى ليقع.
الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الكرام» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «ابتدروا» فعل وفاعل «الباغ» مفعول به «بدر» فعل ماض جواب الشرط والفاعل ضمير مستتر «تقضى» مفعول مطلق «البازى» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «كسر» فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه.
الشاهد: قوله: «تقضى البازى» إذ أصله تقضّض البازى. فاجتمع ثلاث ضادات فأبدلوا من إحداهن ياء.
مواضعه: ذكره الأشمونى ٣/٨٧٩، والهمع ١٥٧/ ٢.
(٢) التصدية: التصفيق والصوت.
(٣) مكاكى ـ والأصل مكاكيك، وهو مكيال.

والصاد ـ أبدلت من اللام فى قولهم: رجل جَصْد ـ أى: جَلْد.

اللام ـ أبدلت من حـرفين ـ وهما النون فى أُصيلان والضـاد فى الطجع بمعنى اضطجع.

والراء ـ أبدلت من اللام فى قولهم: نَثْرَة ـ بمعنى نثلة، ورَعَلَّ بمعنى لعل.

النون ـ أبدلت من ثلاثة أحرف: وهى اللام كقولهم: لعنّ فى لعل «ونَابَنْ فعلت كـذا» فى لا بل فعلت كـذا، والميم كقـولهم للحيـة: أَيْم وأَيْن ـ بالنون والميم ـ حكاه الأصمعى، وقـالوا: أسود قاتم وقاتن، والهمزة كقـوله فى النسبة إلى صنعاء وبهراء صنعـانى وبهرانى، وحكى الفراء: حِنَّانٌ فى حناءٍ، وهو الذى يخضب به.

الطاء ـ أبدلت من حرفين: التاء فى الافتعال بعد حروف الإطباق، وقد تقدم ذكـره، والدال حكى يعـقوب عن الأصـمـعى «قُطَّ الحـرفُ» ومده والإبعـاط فى الإبعاد.

والدال ـ أبدلت من أربعة أحرف: وهى التاء فى الافـتعال بعد الدال والذال والزاى والجيم فى نحـو اجدمعوا. والطاء كقـولهم: المَردَى فى المَرَطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة، والذال فى قولهم: دِكَرٌ فى جمع ذِكْرَة.

التـاء ـ أبدلت من سـتـة أحرف وهى: الـطاء فى فستاط والأصل فُسطاط كقـولهم فى الجـمع: فسـاطيط دون فسـاتيط، والدال فى قولهم: «ناقـة تَربُوط» والأصل دربوط ـ أى: مـــذللة، لأنـه من الدُّرْبة، والـواو فى «تُراث وتُجـــاه» ونحوهما، والياء فى ثنتين وكيت وذَيْت، والصاد فى لصت والسين فى ست[1].

---

(١) ست: والأصل سدس لقولهم سديسة ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت.

قال فى التسهيل: وربما أبدلت من هاء السكت، ومثاله ما تأوله بعضهم فى قوله(1):

العَاطِفُونَةَ حِيْنَ مَا مِنْ عاطِفٍ ....

أنه أراد العاطفونَهْ - بهاء السكت، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة، ومثّله بعضهم بنحو «جِنَّتْ ونِعْمَتْ» لأنه جعل الهاء أصلا.

الصاد - أبدلت من السين فى نحو «صراط».

والزاى - أبدلت من السين نحو يَزْدل فى يَسْدُل، والصاد نحو يزْدُق فى يصدق.

والسين - أبدلت من ثلاثة أحرف: التاء فى استَخَذَ على أحد الوجهين وأصله اتّخذ، والشين فى نحو مَشْدود قالوا: مسدود، واللام فى «استَقَطه» أى: التقطه، وهو فى غاية الشذوذ.

الظاء - لم أجد فى إبدالها شيئا.

---

(1) قائله: أبو وجزة السعدى - مدح بها آل الزبير بن العوام. - وهو من الكامل -.
وتمامه: نِعم الذُّرَا فى النائبات لنا هُمُ.
اللغة: «الذرا» بالفتح - كل ما استتر به. يقال: أنا فى ظل فلان وفى ذراه أى: فى كنفه وستره «النائبات» شدائد الدهر وحوادثه.
الإعراب: «تحين» ظرف للعاطفون والتاء زائدة أو أنها متصلة بما قبلها على أنها هاء السكت، وعلى هذين القولين ما نافية وحين مضافة إلى الجملة المنفية فإن من زائدة «عاطف» مبتدأ خبره محذوف. أى: يوجد ونحوه أو أنها بقية لات وحين خبرها واسمها محذوف، وفيه غرابة حيث يحذف العامل ويبقى منه حرف واحد. وهو مع ذلك عامل، وهذا لا نظير له «نعم» فعل ماض لإنشاء المدح «الذرا» فاعل «فى النائبات» جار ومجرور «لنا» جار ومجرور «هم» مخصوص بالمدح.
الشاهد: قوله: «العاطفون تحين» حيث أبدل هاء السكت تاء.
مواضعه: ذكره السيوطي فى الهمع ١٢٦/ ١، والشاهد ٢٨١ فى الخزانة.

الذال ـ أبدلت من الدال في قراءة من قرأ «﴿فَشَرِّذْ بِهِم﴾»[1] بالمعجمة، وفيه احتمال، ومن الثاء في قولهم «تَلَعْذَم الرجل» أى: تلعثم ـ إذا أبطأ فى الجواب.

الثاء ـ أبدلت من الفاء فى مُـغْثُور وأصله مُغْفـور، ومن الذال فى قولهم فى الجذوة من النار: جَثْوة.

الفاء ـ أبـدلت من الثاء فى قـولهم: «قام زيد فُمّ عـمرو» أى: ثم عـمرو، حكاه يعقوب. وقـولهم: «فُوم» بمعنى ثوم، ومن الباء فى قولـهـم «خذه بإفانه» أى بإبانه.

الباء ـ أبدلت من الميم فـى قولهم: «با اسمُك؟» يريدون: مـا اسمك؟ وهى لغة بنى مازن، ومن الفاء قولهم: «البُسْكُل» فى الفُسْكُل[2].

الميم ـ أبدلت من أربعة أحرف وهى: الواو فـى فم عند أكثرهم، والنون فى نحو عَمْبَر، والبنام فى البنان، ومن الباء فى قولهم: «ما زلت راتما على هذا» أى: راتبا ـ أى: مقيما، ويدل على البدل أنهم قالوا: رتب ولم يقولوا رتم، واللام التى للتعريف فى لغة حمير.

الواو ـ أبدلت من ثلاثة أحرف: الألف نحو ضويرب تصـغير ضارب والياء نحو موقن، والهمزة نحو مومن. والله أعلم.

---

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(٢) الفسكل: ـ بزنة قنفذ أو زبرج ـ الفرس الذى يجىء فى السباق آخر الخيل.

فصـــل

فى الإعلال بالحذف

فَا أمرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كوَعَدْ   احذِفْ وَفِى كعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

اعلم أن الحذف وجه من وجوه الإعلال، وهو ضربان: مقيس، وشاذ.

فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: حذف الواو من مضارع ثلاثى فاؤه واو استثقالا، لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، كقولك فى مضارع وعَد يَعد والأصل يَوْعِدْ، وحذفت الواو لما ذكر، وحمل على ذى الياء أخواته، نحو أعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ، والأمر نحو عِدْ، المصدر الكائن على فِعْل ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ نحو عِدة فإن أصله وِعْدٌ على وزن فِعْل، فحذفت فاؤه حملا على المضارع، وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها، وعوضوا منها تاء التأنيث؛ ولذلك لا يجتمعان. وتعويض التاء هنا لازم، وقد أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستدلا بقول الشاعر[1]:

وأَخلَفُوكَ عِدَ الأمْرِ الذِى وَعَدُوا

يعنى عِدَةَ الأمر، وهو مذهب الفراء، وخرجه بعضهم على أن عِداً جمع عِدْوَة أى: ناحية، وأخلفوك نواحى الأمر الذى وعدوا.

تنبيهات:

الأول: فهم من قوله «من كوعد» أنّ حذف الواو المذكورة مشروط بشروط:

أولها: أن تكون الياء مفتوحة؛ فلا تحذف من يُوعِدُ مضارع أَوْعَدَ، ولا من يُوعَدُ ـ مبنيا للمفعول، إلا ما شذ من قولهم: «يُدَعُ، ويُذَرُ»[2] فى لغة.

---

(١) قد مر هذا البيت موضحًا.

(٢) هما مضارعان مبنيان للمجهول، وشذوذهما من جهتين، لأن ياء المضارعة مضمومة وما بعد الواو المحذوفة مفتوح، والواو لا تحذف فى القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة.

وثانيهـا: أن تكون عين الفعل مكسورة، فلو كـانت مفتوحـة نحو يَوْجَلُ أو مضـمومة نحـو يَوْضُؤُ لم تحذف الواو، إلا مـا شذ من قـول بعضهم يَجُـدُ. قال الشاعر(١):

لو شئتِ قد نقعَ الفؤادُ بشَرْبَةٍ   تدعُ الصواديَ لا يجُدْنَ غليلاَ

وهى لغة عامرية.

فإن قلت: قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيقَع ويسع.

قلت: أما يقع فإن ماضيه وقع - بالفتح - فـقياس مضارعه يفعل - بالكسر - فعـدل عن القياس، فـفتحت عـينه لأجل حرف الحلق فكان الكسـر فيه مـقدرا، فحـذفت الواو منه لذلك، وأما يسع فمـاضيه وسع - بالكسر - فـقياس مضـارعه الفتح فيقـال: يوسع لكنه لما حذفت الواو منه دلّ ذلك على أنه كان مما يجيء على يَفْـعِل - بالكسر - نحـو ومَقَ يَمِقُ. وإلى هذا أشـار فى التسـهيل بقـوله: بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيَعِدُ أو مقدرة كيقع ويسع، إلا أن فى جعلها مقدرة تجوزاً.

وثالثـها: أن يكون ذلك فى فِـعْل، فلو كان فى اسم لم تحـذف الواو، لأن الحذف فى الفعل إنما كان لاستثقال ذلك فى ثقيل بخلاف الاسم، فعلى هذا تقول فى مثال يَقْطِين من وَعَد: يَوْعِيد.

---

(١) قائله: هو جرير بن عطية الخطفى - وهو من الكامل -.

اللغة: «شئت» خطاب لأمامة المذكورة فى البـيت الثانى «نقع» - بالنون والقاف والعين المهملة - من نقعت بالماء إذا رويت «الصوادى» جمع صادية - وهى العطشى «غليلا» - بمعنى الغلة - وهى حرارة العطش.

الإعراب: «لو» للشرط «شئت» فـعل وفاعل - جملة وقعت فعل الشرط «قـد» حرف تحقيق «نقع» فعل ماض «الفؤاد» فاعل والجملة وقـعت جواب الشرط، ووقوع جواب لو بكلمة قد - نادر - «بشربة» جار ومـجرور متعلق بقوله: نقع «تدع» فعل مضارع والفـاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الشربة «الصوادى» مفعول به، والجملة، فى محل جر صفة لشربة «لا يجدن» بمعنى لا يصبن، ولهذا اقـتصر على مفعول واحد وهو «غليـلا» والجملة فى محل نصب حال من الصوادى.

الشاهد: قوله: «لا يجدن» - بضم الجيم - فإنه لغة بنى عامر.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٨٥/ ٣، وابن يعيش ٦٠/ ١٠.

الثاني: فهم من قوله: «كعدة» أن حذف الواو من فِعْلة المشار إليها مشروط بشرطين:

أحدهما: أن تكون مصدراً كعِدَة، فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها، إلا ما شذ، وذلك قولهم: رِقَةٌ - للفضة - وحِشَةٌ للأرض الموحشة، ولِدَةٌ[1]، وفيها احتمال وهو أن تكون مصدراً وصف به، ذكره الشلوبين.

وقوله فى التسهيل: وربما أُعِلّ بذا الإعلال أسماء كرِقَة وصفات كلدة، فيه نظر، لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين، أما الأسماء فقد وجد رِقَةٌ، وحِشَةٌ، وجِهَة، عند مَنْ جعلها أسماء، وأما الصفات فلا يحفظ فيها غير لِدَة، وقد أنكر سيبويه مجىء صفة على حرفين.

وثانيهما: ألا تكون لبيان الهيئة، نحو الوِعْدَة والوِقْفَة، المقصود بهما الهيئة، فإنه لا يحذف منهما، وقد احترز عن هذا فى الكافية بقوله: والفعلة الأصل احذف.

الثالث: قد ورد إتمام فِعْلة - المصدر المذكور - وهو شاذ، قالوا: وَتَرَهُ وِتْراً ووِتْرَةً[2] - بكسر الواو - وحكاه أبو على فى أماليه، وقال الجرمى: ومن العرب مَن يخرجه على الأصل، فيقول: وِعدَة، ووِثْبَة ووِجْهَة.

قلت: أما وجهة فذهب المازنى والمبرد والفارسى إلى أنه اسم للمكان المتوجه إليه، فعلى هذا لا شذوذ فى إثبات واوه لأنه ليس بمصدر، وذهب قوم إلى أنه مصدر، وهو الذى يظهر من كلام سيبويه، ونسب إلى المازنى أيضا، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ، قال بعضهم: والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جارٍ على فعله، إذ لا يحفظ وَجَهَ يَجِهُ، فلما فقد مضارعه لم يحذف منه، إذ لا موجب لحذفها إلا حمله على مضارعه، ولا مضارع والفعل المستعمل

(١) لدة: بمعنى: ترب.

(٢) وتره: يقال: وترت العدو أفردته، والصلاة جعلتها وتراً وزيداً حقه نقصته إياه، والكل من باب وعد. كذا فى المصباح.

منه تَوجه واتَّجه، والمصدر الجارى عليه التَّوَجُّهُ، فحذفت زوائده: وقيل: وِجْهَة، ورجّح الشلوبين القول بأنه مصدر، وقال: لأن وِجْهَة وَجِهَة - بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال فى جهة أنها اسم للمكان، إذ لا يبقى للحذف وجه.

الرابع: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو، أن ما فاؤه ياء لاحظ له فى هذا الحذف، إلا ما شذ من قول بعضهم يَئِسُ وهو مضارع يَئِسَ، وأصله يَيْئِس، فحذف الياء، وشذ أيضا يئس مضارع ييس، ثم انتقل إلى النوع الثانى فقال:

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ استَمرَّ فى مُضارِعٍ وَبِنْيَتَى مُتَّصِفِ

مما اطرد حذفه أَفْعَلَ من مضارعه، واسمي فاعله ومفعوله، وإليهما الإشارة بقوله (وبنيتى متصف) فتقول: أكرَم يُكرِم فهو مُكرِم ومُكرَم، وكان حق أفعل أن يجيء مضارعه على يؤفعل بزيادة حرف المضارعة على أول الماضى كما فعل فى غيره من الأمثله نحو: ضارب يضارب، وتعلم يتعلم، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعَل معها، لئلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة، حمل على ذى الهمزة أخواتُه واسما الفاعل والمفعول.

تنبيهان:

الأول: لا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة مستندرة، فمن إثباتها فى الضرورة قوله(1):

فإنَّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا

---

(1) قائله: أبو حيان الفقعسى - ولم نقف له على تكملة -.
وهو نصف بيت من الرجز أو بيت من مشطوره.

اللغة: «أهل» مستحق وذو أهلية «يؤكرم» أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول.

الإعراب: «إنه» إن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها فى محل نصب «أهل» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «لأن» اللام للتعليل وأن حرف مصدرى ونصب «يؤكرما» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل والجار والمجرور متعلق بأهل. =

وأنشد سيبويه(1):

وصالياتٍ ككَمَا يؤثْفَيْنْ

قال: وإنما هى أثفيْتُ، ووزن أثفيت على هذا أفعلت، والهمزة زائدة، وقال السيرافى: لا حجة فيه لاحتمال أصالة الهمزة فتكون أثفيت فعليت كسلقيت، وقد أجاز سيبويه فى همزة أثفيت الأصالة والزيادة.

والكلمة المستندرة قولهم «أَرْضٌ مُؤَرْنَبَةَ» ـ بكسر النون ـ أى: كثيرة الأرانب. وقولهم «كسَاء مُؤَرنَب» إذا خلط صوفه بوبر الأرانب، هذا على القول بزيادة همزة أرنب، وهو الأظهر.

الثانى: لو أبدلت همزة أفعَل هاء، كقولهم فى أراق: هَراق أو عينا كقولهم فى أنهَلَ الإبل ـ عَنْهَلَ، لم تحذف لعدم مقتضى الحذف، فتقول: هَرَاق يُهَرِيقُ فهو

= الشاهد: قوله «يؤكرم» حيث أثبتت الهمزة، ولم تحذف تخفيفا لضرورة الشعر والقياس حذفها.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشمونى ٨٨٧/ ٣، وابن هشام ٣٠٧/ ٤، الهمع ٢١٨/ ٢.

(١) قائله: هو خطام المجاشعى ـ وهو من الرجز المسدس ـ.

اللغة: «وصاليات» جمع صالية من صلى النار ـ بالكسر ـ يصلى صليا، إذا احترق بها، قال تعالى: «هم أولى بها صليا» ـ أراد أثافى صاليات يعنى مسودات من اثار النار.

«يؤثفين» من أثفيت القدر جعلت لها أثافى، ويقال: ثفيت القدر تثفية أى: وضعتها على الأثافى وأثفيتها، والأثافى جمع أثفية القدر وزنها أفعولة.

الإعراب: «وصاليات» عطف على قوله «غير حطام ورماد» قبله. أى: وغير صاليات وهى صفة موصوفها محذوف أى: وأثافى صاليات «ككما» الكاف الأولى حرف جر والثانية اسم لدخول حرف الجر عليها وما مصدرية والتقدير: كإثفائها. قال ابن يسعون: هذا التقدير عند من جعل الهمزة زائدة يعنى: فى يؤثفين، وأما من جعل الهمزة أصلا فالتقدير: كإثفائها لأنها كالسلقاة فى مصدر سلقيت لأنه كالدحرجة، ومن قال دحراجا قال: إثفاء فوزنه الآن فعلال وفى الوجه الأول إفعال كالإحرام.

الشاهد: قوله: «يؤثفين» فإن الهمزة فيه يجوز أن تكون زائدة جاءت على القياس المرفوض.

مواضعه: ذكره سيبويه ٣٣١/ ٢، وشواهد المغنى ص ١٧٢، والشاهد ١٣٥ الخزانة.

مُهَرِيقٌ وِمُهَـرَاقٌ، وعَنْهَلَ الإبل يُعَنْهِلُهَا، فهو مُعَنْهِل وهى مـعنهلة أي مهملة، ثم انتقل إلى النوع الثالث.

ظِلْتُ وظَلْتُ فى ظَلِلتُ استُعمِلاَ   وقِرنَ فى اقْرِرْنَ وَقرْنَ نُقِلاَ

قال فى شرح الكافية: كل فاعل مضاعف على وزن فعل فإنه فى إسناده إلى تاء الضمـير ونونه يستـعمل على ثلاثة أوجـه؛ تاما نحو ظَلِلت، ومـحذوف اللام مفتوح الفاء ظلت، ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو ظِلت. انتهى.

وقد فهم من قوله فوائد:

الأولى: أن هذا الحـذف مطرد فى كل فعل مـضاعف على فـعل. وإلى هذا ذهب الشلوبين وصـرح سيبـويه بأنه شاذ، وأنه لم يرد إلا فى لفظين مـن الثلاثى وهمـا: ظَلْتُ ومَسْتُ، فى ظللت ومـسست، وفى لفظ ثالـث من الزوائد على الثلاثة، وهو: أَحَسْتُ فى أحسَسْـتُ، وممن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصـفور، وحكى فى التسهيل: أن الحذف لغة سُلَيم، وبذلك يُردّ على ابن عصفور.

الثانية: مقتضـى قوله على فعل، اختصاص هذا الحـذف بمكسور العين، وقد عمم فى التسهـيل فشمل المفتوح والمكسور، وقـد حكى ابن الأنبارى: الحذف فى لفظه من المفتوح، وهو: هَمْت فى هَمَمْتُ.

الثالثة: مقتضى قوله: على فعل أيضـا اختصاص ذلك بالثلاثى، وكلامه فى التسهيل يشمل الزائد على ثلاثة، وتقدم تمثيله بأحست.

الرابعـة: صـرح بأن المحـذوف فى ظَلْت وظِلـت لام الكلمـة، وصـرح فى التسهيل بأن المحذوف العين، وهو ظاهر كلام سيبويه.

فإن قلت: ما وجه فتح الفاء وكسرها؟.

قلت: وجه فتحهـا إبقاء حركتها، لأنها مفتـوحة فى الأصل، ووجه كسرها نقل حـركة العين إليـها، وذكـر أبو الفـتوح: أن كـسر الظاء من ظلت لغـة أهل الحجاز، وفتحها لغة بنى تميم، وقوله: «وقِرْنَ فى اقْرِرنَ».

يعنى: أن هذا الحذف قد جاء فى الأمر أيضا بشرط أن تكون عينه مكسورة، وقرأ أكثر القراء ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [1] وهو من قررتُ بالمكان أقرُّ به، بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور، فحسن الحذف كما فعل بالماضى.

فإن قلت: فهل يطرد الأمر؟.

قلت: قال فى الكافية: وقِرْنَ فى اقْرِرن وقِسْ مُعْتَضِداً.

وذكر غيره أن ذلك لا يطرد، وهو ظاهر التسهيل فإنه قال: وربما أفعل ذلك بالأمر والمضارع، وزاد فيه المضارع ومثاله يقرن فى يقررن، وذكر ذلك فى شرح الكافية قال: وكذا يستعمل فى نحو يقررن واقررن فيقال فيهما: يقرن وقرن، لكن فتح الفاء فى هذين وشبههما غير جائز، انتهى.

وقال الشارح: الضابط فى هذا النحو أن المضارع على يفعل إذا كان مضاعفا سكن الآخر، ولاتصاله بنون الإناث فجار تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلي الفاء، وكذلك الأمر منه تقول فى يَقْررْنَ يَقِرْنَ وفى اقْرِرْنَ قِرْنَ، وقوله: (وقَرْنَ نُقلا) يعني: بفتح القاف، وهو قراءة نافع وعاصم، وهو أمر من قررت بالمكان أقر به ـ بكسر الماضى وفتح المضارع، وهى لغة فصيحة ثابتة لا يقبل قول من أنكرها، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح، ففعل به من حذف عينه ما فعل بأحست وهو نادر لا يقاس عليه؛ لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور.

تنبيهات:

الأول: ذهب بعضهم إلى أن قرن ـ على قراءة الكسر ـ أمر من الوقار، يقال: وقَر يَقِرُ، فيكون قِرْنَ محذوف الفاء مثل عِدْنَ، ورجح الأول لتتوافق القراءتان، وذهب بعضهم إلى أن قرن ـ على قراءة الفتح، أمر من قار يقار.

الثانى: أجاز فى الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور، فأجاز فى اغْضُضْنَ أن يقال: غُضْنَ، واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا كان فك المفتوح قد فُرّ منه إلى الحذف فى قَرْنَ ـ المفتوح القاف ـ ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز، قال: ولم أره منقولا.

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

فصـــل

فى الإدغام

يعنى: الإدغام اللائق بالتصريف كما قيده فى الكافية.

والإدغام. لغـة: الإدخال، والإِدّغام ـ بالتشـديد ـ افْتعال منه، وهى عـبارة سيبويه.

وقال ابن يعـيش: الإدّغام ـ بالتـشديد ـ من ألفـاظ البصـريين، والإدْغام ـ بالتخفيف ـ من ألفاظ الكوفيين.

وحده اصطلاحـا: أن تأتى بحرفين سـاكن ومتحـرك من مخـرج واحد بلا فـصل، ويكون فى المثلين وفى المتـقـاربين، وفى كلمـة وفى كلمـتين، وهو باب متَّسع.

واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين المحركين فى كلمة.

ولابد من تتميم الفائدة باستيفاء الكلام على إدغام المثلين.

فأقول: إذا التقى المثلان، فالتقاؤهما على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يسكن أولهما ويتـحرك ثانيهما نحو «اضـرب بكراً» فهذا يجب إدغامه بثلاثة شروط:

أولها: ألا يكون أول المثلين هاء سكت، فإنـه لا يدغم لأن الوقف على الهاء منوى، وقد روى عن ورش إدغام ﴿مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ ﴿٢٩﴾﴾[1] وهو ضعيف من جهة القياس.

وثانيها: ألا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو «إكـلأ أحمد» فإن الإدغام فى ذلك ردىء، بل يلزم تخـفيف إحداهمـا، فلو كانت الهمـزة متصـلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل.

---

(١) من الأيتين ٢٨، ٢٩، من سورة الحاقة.

وثالثها: ألا يكون مدة فى آخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم، فإن كان مدة فى آخر لم تدغم نحو: يعطى ياسر، ويغزو واقد، لئلا يذهب المد بالإدغام، فإن لم يكن فى آخر وجب الإدغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول، واغتفر ذهاب المد فى هذه لقوة الإدغام فيه، وإن كانت مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام، بل يجوز إن لم يلبس نحو ﴿ أَثَاثًا وَرِءْيًا ﴾[1] فى وقف حمزة، ويمتنع إن ألبس نحو قوول بناء ما لم يسم فاعله من قاول، لأنه لو أدغم لالتبس بفعل فإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام نحو أوّب وهو مثال أبلم من الأوب أصله أأوب، فقلب ثانى الهمزتين واوًا لسكونها بعد ضمة، ثم أدغم وجوبا للزوم الإبدال.

الضرب الثانى: أن يتحرك أولهما ويسكن ثانيهما فهذا لا يجوز فيه إدغام؛ لأن من شرط الإدغام تحرك المدغم فيه، ومثال ذلك فى كلمة ضللت، وفى كلمتين: رسول الحسن.

الضرب الثالث: أن يتحركا، فإن كانا من كلمتين جاز الإدغام بشرطين:

أحدهما: ألا يكونا همزتين نحو: «قَرَأ آية» فإن الإدغام فى الهمزتين ردىء.

والآخر: ألا يكون الحرف الذى قبلها ساكنا غير لين نحو: «شهرُ رمضان» فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روى عن أبى عمر إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة، وأجاز الفراء إدغامه.

وإن كانا من كلمة واحدة فهو الذى تعرض الناظم لبيانه فى قوله:

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فى كِلْمَةٍ ادْغِمْ.....

(فأمر بإدغام أول المثلين المحركين)[2] فشمل ذلك الأفعال نحو رد وظن ولب، أصلها ردد وظنن ولبب، والأسماء نحو صب وضب، أصلهما فعل - بالكسر، فالإدغام فى ذلك واجب بستة شروط:

---

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم.

(٢) أ، جـ.

الأول: ألا يتصدرا نحو «دَدَن»[1] فمثل ذلك لا يجوز إدغامه، لتعذر الابتداء بالساكن، قال المصنف فى بعض كتبه: إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدغم بعد مدة أو حركة نحو: ﴿ وَلا تَيَمَّمُوا ﴾[2] ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾[3] انتهى.

ويجوز أيضا الإدغام فى الفعل الماضى إذا اجتمع فيه تاءان، والثانية أصلية نحو تَتَابَعَ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال: اتَّابَعَ، ولم يذكر هنا هذا الشرط وقد ذكره فى الكافية وغيرها.

الثانى: ألا يكون ماهما فيه اسما على فُعَل نحو صفف[4] أو فُعُل نحو ذُلُل - جمع ذلول - أو فِعَل نحو كِلَل - جمع كلة، أو فعَل نَحو لَبَب، فكل ذلك لا يجوز إدغامه. وإلى هذا أشار بقوله: «لا كمِثْلِ صُفَفِ. وذُلُلٍ وكِلَلٍ ولَبَبِ».

فإن قلت: ما علة منع إدغام هذه الأمثلة؟.

قلت: أما الثلاثة الأول فلأنها مخالفة للأفعال فى الوزن، والإدغام فرع فى الإظهار، فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه. وأما الرابع: فإنه موازن للفعل، ولكنه لم يدغم لخفته، وليكون منبّهًا على فرعية الإدغام فى الأسماء، حيث أدغم موازنه فى الأفعال نحو رَدَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته فى الفعل.

واعلم أنه يمتنع الإدغام أيضا فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدره لا بجملته نحو: خُشَشَاء - لعَظْم خلف الأذن - فإنه موازن بصدره لفعل نحو صفف، ونحو: رُدُدَان - وهو مثال سُلطان من الردّ، فإنه موازن بصدره لفعل نحو ذلل، ونحو: حِبَبَة جمع حُبّ فإنه موازن بصدره لفعل نحو: كلل، ونحو: الدَّجَجَان مصدر دَجَّ

(1) الددن: - بدالين مهملتين - وهو اللعب، ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم.
(2) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.
(3) من الآية ٨ من سورة الملك.
(4) صفف - جمع صفة - والصفة: الظلة كالسقيفة.

بمعنى دَبَّ، فإنه مـوازن بصدره لفعل نحو: لبب، ولو بنيت من الرد مـثل غطفان قلت: رددان ـ بالفك ـ هذا مذهب الخليل وسيبويه، وخالف الأخفش فقال: ردّان ـ بالإدغام ـ ووجـهه أن الألف والنون بزيادتهما الـتزم تحريك الدال التى تليهـما، فثقل توالى الفتحتين، فأدغم تخفيفا وصار فى ذلك نظير الفعل فى الثقل نحو ردّ، بل هو أولى بالإدغام من الفعل؛ لأن حركة الدال الأخـيرة فى الفعل ليست بلازمة والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه لأنه هو الذى ورد به السماع.

فإن قلت: كان ينبـغى أن يستثنى مثـالا خامسا يمتنع فيـه الإدغام وهو فعل نحو إبل، لكونه مخالفا لأوزان الأفعال.

فلو بنيت من الرد مـثل إبل قلت: رِدِد ـ بالفك، قلت: العـذر له فى عدم استـثنائه أنه بناء لم يكثـر فى الكلام، ولم يسمع فى المضـاعف، وقد استـثناه فى بعض نسخ التسهيل.

واعلم أن أوزان الثلاثى التى يمكن فيها اجتـماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة، وقد سبق ذكر خمسة منها، وبقيت أربعة، منها واحد مهمل فلا كلام فيه، وهو فعل ـ بكسـر الفاء وضم العين ـ وثلاثة مـستعـملة وهى: فَعِلٌ نحـو كَتِف، وفَعُلٌ نحو عَضدٌ، وفعل نحو دُئِل.

فإذا بنيت من الرد مثل كَتِف أو عَضُد قلت: رَدَّ ـ بالإدغام ـ لأنهما موافقان لوزن الفعل، وليسـا فى خفة فَعَل نحو لَبَب، هذا مذهب الجـمهور، وخالف ابن كيسان فقال: رَدِدٌ ورَدُدٌ بالفك.

وإذا بنيت من الرد مـثل دُئِل قلت: رُدِد ـ بالفك ـ ومَن رأى أن فـعِل أصل فى الفعل ينبغى أن يدغم، وقياس مذهب ابن كيسان الفك، بل هو فى هذا أولى.

والثالث: ألا يتصل بأول المثلين مدغم فيه، وإليه أشار بقوله: (ولا كَجُسَّس) وهو جمع جاسٍّ، فإن فيه مثلين متحركين ولم يدغم أولهما فى الثانى؛ لأن قبلهما مثل آخـر مدغمـا فى أول المتحركين، فلو أدغم المدغـم فيه التقـى الساكنان وبطل الإدغام السابق.

الرابع: ألا يعرض تحريك ثانيهما، وإليه الإشارة بقوله (ولاَ كاْخصصَ أبِى) فهذا فيه مثلان متحركان ولم يدغم، لأن حركة الثانى عارضة، إذ هى حركة النقل والأصل اخْصُصْ ـ بالإسكان ـ فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن فلم يعتد بها، لعروضها.

والخامس: ألا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره، وإليه الإشارة بقوله: (وَلاَ كَهَيْلَل) وذلك نوعان؛ أحدهما: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو «هَيْلَل» إذا قال لا إله إلا الله ؛لأن لامى هيلل متحركان فى كلمة ولا سبيل إلى إدغام أولهما فى الثاني، لأن قبلهما مزيدا للإلحاق بدحرجة وهو الياء فامتنع الإدغام لئلا تفوت (المماثلة)(١).

والآخر: ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جَلْبَبَ، لأن إحدى باءيه مزيدة للإلحاق بدحرجة فامتنع الإدغام، لاستلزامه فوات ما قُصد من الإلحاق.

والسادس: ألا يكون مما شذت العرب فى فكه اختيارا، وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، وإلى هذا أشار بقوله:

.... وَشَذَّ فِى أَلِلْ　　　وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنقْلٍ فَقُبِلْ

وهذه الألفاظ «ألل السقاء» إذا تغيرت رائحته، والأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت، و«دبَبَ الإنسان» إذا نبت الشعر فى جبينه، و«صككَ الفرسُ» إذا اصطكت عرقوباه، و«ضبِبَتِ الأرض» «إذا كثر ضبابها»، و«قَططَ الشعر» إذا اشتدت جعودته و«لحِحَتِ العينَ أو لخِخَت» إذا التصقت بالرمص و«مشِشَت الدابة» إذا شخص فى وظيفها حجم دون صلابة العظم، و«عَزِزَت الناقة» إذا ضاق إحليلها وهى مجرى لبنها، فشذوذ ترك الإدغام فى هذه كُشذوذ ترك الإعلال فى نحو القَودَ ونحوه.

(١) وفى أ و جـ (المقابلة).

وقد شذ الإظهـار أيضا فى كلمات من الأسماء منهـا قولهم: «رجلٌ ضَفِفُ الحال»[1] و «مُحَبَب» وحكـى أبو زيد «طعام قضض» إذا كان فيـه يُبس، ولا يجوز القـياس عـلى شيء من هذه المفكوكـات، وما ورد مـن ذلك فى الشعـر عُـدَّ من الضرورات كقول أبى النجم[2]:

وَحَيِيِ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ   كـذَاكَ نحـوَ تَتَجلَّى واسْتَتَرْ

يعنى أن الفك والإدغام جائزان فى هذه المواضع الثلاثة:

الأول: ما عينه ولامـه ياءان لازم تحريكهما نحـو حى وعى، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان فى كلمة وحركـة ثانيهما لازمة، وحق ذلك الإدغام لاندراجه فى الضابط المتـقدم، ومن أظهـر نظر إلى أن اجتمـاع المثلين فى باب حَيِيَ كـالعارض لكونه مختصا بالماضى دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالبا.

---

(١) ضفف: بوزن كنف من الضفف بفتحتين ـ وهو الضيق والشدة والحاجة.

(٢) قائله: هو أبو النجم العجلى ـ واسمه الفضل بن قدامة ـ وهو من الرجز.

وعجزه: الواسع الفضْلِ الوَهُوبِ المُجزِلِ.

اللغة: «العلى» صفة من العلو ـ بمعنى علو الشـأن وسموه «الأجلل» الأجل الأعظم «الواسع الفضْلِ» الكثير العطاء والإحسان. «الوهوب» صيغـة مبالغة من الهبة ـ أى العظيم الهبات «المجزل» اسم فاعل من أجزل العطاء إذا أكثر منه.

المعنى: يحمـد الله سبحانه وتعـالى وهو الرفيع الشأن الأعظـم من كل شىء الذى عم فضله وعطاؤه الجم جميع المخلوقات.

الإعراب: «الحمد» مـبتدأ مرفوع بالضمـة الظاهرة «لله» جار ومجرور متعلق بمحـذوف خبر المبتدأ «العلى» ، «الأجلل» نعتان لاسم الجلالة «الواسع» نعت ثالث «الفضل» مضاف إليه «الوهوب» نعت رابع لاسم الجلالة «المجزل» نعت خامس له.

الشاهد: قوله: «الأجلل» حـيث لم يدغم، والقيـاس فيه الأجل ـ بالإدغـام ولكن الضرورة الشعرية ألجأته لذلك.

مواضعه: ذكره من شراح الألفـية الأشمونى ٨٩٣/ ٣، وابن هشـام ٣٢٠/ ٤، والسيوطى ص ٥٢.

فإن قلت: أى الوجهين أكثر فى كلامهم؟.

قلت: الفك، نصّ على ذلك النحويون وكلاهما (فصيح)[1].

وقرأ بهما فى التواتر، ولعل الناظم قدم الفك لكثرته.

تنبيه:

لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو «لن يُحْيِيَ، ورأيت مُحْيِيا».

لم يجز الإدغام، وأما قوله[2]:

وكأنها بَيْنَ النساءِ سَبيكةٌ   تَمْشِى بِسُدَّةِ بَيْتِها فَتُعِيُّ

فشاذ لا يقاس عليه، وأجازه الفراء.

الثاني: نحو تَتَجلّى، قال الشارح: كل ما فيه تاءان مثل تتأنى تتجلى فهذا قياسه الفك لتصدر المثلين، ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول: اتّجلّى، وقال فى شرح الكافية: إذا أدغمت فيما اجتمع فى أوله تاءان زدْتَ همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت فى تتجلى اتّجلى، انتهى.

وفى هذا نظر؛ لأن تتجلى فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع، والذى ذكره غيره من النحويين أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيا نحو تَتَبعَ وتتابَعَ، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل.

---

(١) أ، جـ وفى ب (صحيح).

(٢) قائله: لم أقف على اسم قائله ـ وهو من الكامل ـ.

اللغة: «سبيكة» قطعة مستطيلة من فضة «سدة البيت» ـ بضم السين ـ بابه.

المعنى: شبه محبوبته بالسبيكة وهى القطعة من الفضة وغيرها. إذا استطالت.

الإعراب: «وكأنها» كأن للتشبيه تنصب الاسم وترفع الخبر، وها اسمها «بين» ظرف «النساء» مضاف إليه «سبيكة» خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة «تمشى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه «بسدة» جار ومجرور متعلق بتمشى «بيتها» مضاف إليه وبيت مضاف وها مضاف إليه «فتعى» الفاء عاطفة وتعى فعل مضارع والفاعل ضمير.

الشاهد: قوله: «فتعى» حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة لأجل الروى.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٩٣/ ٣، والهمع ١٥٣/ ١.

فيقال: اتَّبَعَ واتَّابَعَ، وإن كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به، لما يلزم من اجتلاب الهمزة وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي، وإن وُصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو: «تكاد تميَّز» «ولا تيمموا» لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل، والله أعلم.

الثالث: نحو استتر، وهو كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان، فهو أيضا يجوز فيه الفك، وهو قياسه، لبناء ما قبل المثلين على السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن، فتقول: ستَّر يستر ستار.

تنبيهات:

الأول: اعلم أن الإدغام في استتر ونحوه يوجب طرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل، فلذلك قيل فيه ستر.

الثاني: إذا أوثر الإدغام صار اللفظ به كلفظ ستّر الذي وزنه فَعّل - بتضعيف العين - ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر، لأنك تقول في مضارع الذي أصله افتعل يَستّر - بفتح أوله - وأصله يَستَتِر، فنقل وأدغم. وتقول في مضارع الذي وزنه فعّل يستّر - بضم أوله، وتقول في مصدر الذي أصله افتعل: سِتّارا، وأصله استِتاراً، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة، وتقول في مصدر الذي وزنه فعّل تَسْتِيراً على وزن تَفْعيل.

الثالث: يجوز في استتر ونَحوه إذا أدغم وجه آخر، وهو أن يقال: ستَّر - بكسر فائه - على أصل الساكنين، وذلك أن الفاء ساكنة وحين (قصد)[1] الإدغام سكنت التاء الأولى، فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة فتقول: سِتِّر وقِتِّل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا، فيصير مشتركا كمختار، ويتوقف على قرينة.

---

(١) ب.

الرابع: ما ذكر فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم، فإن حى مندرج فيه فكان حقه الإدغام على سبيل اللزوم فاستثناه ليعلم أنه ذو وجهين، وكذلك استتر، وأما نحو تتجلى فلم يندرج فى الضابط المتقدم لتصدر المثلين فيه. والله أعلم.

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ   فِيهِ عَلَى تَا كَتَّبَيَّنُ العِبَرْ

إذا اجتمع فى أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف أحدهما نحو (تبين العبر) وأصله تتبين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل، وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدى إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهى لا تكون فى المضارع، عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

تنبيهات:

الأول: هذا الحذف كثير جداً، ومنه فى القرآن مواضع كثيرة نحو ﴿ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إلاَّ بِإذْنِهِ ﴾[1] ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ ﴾[2].

الثانى: أبهم فى قول: «أحدهما» فمذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هى التاء الثانية، لأن الاستثقال بها حصل، ولأن الأولى دالة على المضارعة، وقد صرح بذلك فى التسهيل فقال: والمحذوفة هى الثانية لا الأولى خلافا لهشام يعنى: أن مذهب هشام أن المحذوفة هى الأولى، ونقله غيره عن الكوفيين.

الثالث: أطلق فى قوله: (وما بتاءين ابتدى) وهذا إنما هو فى المضارع، لأنه الذى يتعذر فيه الإدغام، وأما الماضى فيه نحو تتابع، فلا يتعذر فيه الإدغام.

الرابع: ما ذكر من تعذر الإدغام فى المضارع، إنما هو فى الابتداء لا فى الوصل كما سبق بيانه فى الكلام على نحو تتجلى.

الخامس: قوله فى شرح الكافية: قد يقال فى مثل تتعلم تعلم استثقالا لتوالى المثلين متحركين وللإدغام المحوج إلى زيادة همزة الوصل، قد يوهم أن الإدغام فى

(١) من الآية ١٠٥ من سورة هود.
(٢) من الآية ٤ من سورة القدر.

ذلك جائز، وإن كان مستثقلا كما يجوز إبقاء المثلين متحركين فى ذلك، وكذلك قول الشارح هربا، إما من توالى مثلين متحركين وإما من إدغام محوج إلى زيادة (همزة)[1] الوصل، وقد صرح فى التسهيل بما يدفع هذا التوهم فقال: وقد يحذف تخفيفا المتعذِّر إدغامه لسكون الثانى «كاستخذ» فى الأظهر أو لاستثقاله بتصدر المدغم كتنزّل.

السادس: قد يفعل هذا التخفيف بالحذف فيما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلاً ﴾ [2] قال فى شرح الكافية: فى هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تتنزل حين قال «تَنَزّل» إنما هى الثانية لأن المحذوفة من نونى «نزل» فى القراءة المذكورة إنما هى الثانية.

قال الشارح: ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وكذلك نُجِّى المؤمنين﴾[3] فى قراءة ابن عامر وعاصم، أصله نُنَجِّى، ولذلك سكن آخره.

وَفُكَّ حيثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ   لِكَوْنِه بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَن

إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك، لأن ثانى المثلين قد سكن فتعذر الإدغام، والمراد بضمير الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث نحو رددت، ورددنا، ورددن، وقد مثل بقوله: (**نحوحللتُ ما حَلَلْتهُ**).

تنبيه:

فك الإدغام فى ذلك واجب عند جمهور العرب، قال فى التسهيل: والإدغام قبل الضمير لُغيّة، قال سيبويه: وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رَدَّنا ومَرَّنا ورَدَّتَ، وهذه لغة ضعيفة، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، وأبقوا اللفظ على حاله، وحكى بعض الكوفيين فى ردّن ردن ـ يزيد نونًا ساكنة قبل نون الإناث ويدغمها فيها لأن نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكنا، وحكى بعضهم فى ردّت ردّات، وهى فى غاية الشذوذ، ووجهه أن هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحافظ على بقاء الإدغام فزاد ألفًا قبلها.

---

(١) ب، وفى أ، جـ (الف).
(٢) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.
(٣) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.

.... وفى   جَزْمٍ وشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِى

يعنى: أن المدغم فيه إذا سكن جزمًا أو وقفًا، وهو المراد بشبه الجزم، جاز فيه الفك والإدغام نحو لم يحلُلْ ولم يُحلّ، واحلُلْ وحُلّ، والفك لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة بنى تميم، وقيل:لغة غير أهل الحجاز، وإنما أدغم بنو تميم اعتداداً بتحرك الساكن فى بعض الأحوال نحو: اردد القوم ولم يردد القوم.

تنبيهات:

الأول: إنما جعل سكون الأمر فى نحو احلُل يشبه الجزم لأن الأمر يعامل آخره معاملة المضارع المجزوم.

الثانى: يعنى بالتخيير استواء الوجهين فى الجواز، فالمتكلم متخير فى اتباع أيهما شاء، وليس المراد استواؤهما فى الفصاحة، لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا كقوله تعالى: ﴿إن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ﴾(1) ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾(2) ﴿وَلا تَمْنُن﴾ (3) ﴿ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾(4) وجاء على لغة تميم قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين ﴿مَن يَرْتَدَّ ﴾ (5) فى المائدة وقراءة السبعة ﴿وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ ﴾(6).

الثالث: إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل، لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائى أنه سمع فى الأمر من عبد القيس أرُدّ واغُضّ وأمُرّ، بهمزة الوصل، ولم يحك ذلك أحد من البصريين.

الرابع: إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع، نحو ردّوا، أو ياء مخاطبة نحو ردّى، أو نون تأكيد نحو ردّنّ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب، كذا قالوه، وعللوه أن الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.

---

(1) من الآية ١٢٠ من سورة آل عمران.
(2) من الآية ٨١ من سورة طه.
(3) من الآية ٦ من سورة المدثر.
(4) من الآية ١٩ من سورة لقمان.
(5) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.
(6) من الآية ٤ من سورة الحشر.

الخامس: التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو «رُدَّها ولم يَرُدَّها» والتزموا ضمة قبل هاء غائب نحو «رُدُّه ولم يردُّه» قالوا: لأن الهاء خفية، فلم يعتد بوجودها، فكأن الدال قد وليها الألف والواو نحو «ردّا وردّوا» وحكى الكوفيون «ردُّها» - بالضم والكسر، وردَّه - بالكسر والفتح - وذلك فى المضموم الفاء، وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب، وغلط فى تجويزه الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لُغيّة، سمع الأخفش من ناس بنى عقيل: مُدِّه وعَضِّه - والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا: «رُدِّ القومَ» بالكسر، لأنها حركة التقاء الساكنين فى الأصل، ومنهم من فتح وهم بنو أسد قال(١):

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنّكَ مِنْ نُمَيْرٍ　　فَلاَ كَعْبًا بلغت وَلاَ كلاَبَا

وأما الضم فقال فى التسهيل: ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح. انتهى.

وحكى ابن جنى الضم أيضا، وهو قليل.

فإن لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن، ففيه ثلاث لغات: الفتح مطلقا نحو رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، وهى لغة أسد وناس غيرهم، والكسر

(١) قائله: هو جرير الشاعر الأموى من قصيدة يهجو فيها عبيد بن حصين المعروف بالراعى النميرى - وهو من الوافر.

اللغة: «غض الطرف» أى: أغمضه وانظر إلى الأرض، والطرف: البصر «نمير» قبيلة - فرع من قيس عيلان، أبوهم نمير بن عامر، ومنهم الراعى النميرى.

المعنى: طأطئ بصرك واعرف قدرك ، وابتعد عن مباراة الكرام ومجاراتهم، فإنك من قبيلة نمير التى لم ترق إلى مصاف القبائل العظيمة.

الإعراب: «غض» فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه «الطرف» مفعول به لغض «إنك» إن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب فى محل نصب اسمها «من» حرف جر «نمير» مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن «فلا» الفاء عاطفة لا: نافية «كعبا» مفعول به لبلغت مقدم عليه «بلغت» فعل ماض وتاء المخاطب فاعله «ولا» الواو حرف عطف ولا زائدة لتأكيد النفى «كلابا» معطوف على قوله «كعبا» منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد: قوله: «غض» حيث جاء بالإدغام، ويروى بضم الضاد وفتحها وكسرها فالضم على الاتباع لضم الغين - والفتح للتخفيف - والكسر على الأصل فى التخلص من الساكنين.

مواضعه: ذكره الأشمونى ٨٩٧/ ٣، وابن هشام ٣١٧/ ٤، والهمع ٢٢٧/ ٢، وسيبويه ١٦٠/ ٢.

مختلفا نحو رُدًّ وفِرٍّ وعَضٍّ، وهى لغة كعب ونمير، والإتباع لحركة الفاء نحو رُدُّ وفِرِّ وعضٍّ، وهذا أكثر (فى كلامهم)[1].

لما ذكر جـواز الفك والإدغام فى المجـزوم وشبهـه وهو الأمر استـدرك بيان حكم أفعل فى التعجب فقال:

وفَكُّ أفعِلْ فى التَّعجُّب الْتُزِمْ ... والتُزِمَ الإِدْغَامُ أيضًا فى هلُمّ

فإنه قد التزم الجميع فكه. قال فى شرح الكافية: مفكوك بإجماع.

قلت: كأنه يعنى إجماع العـرب، فإن إدغامه غير مسـموع فى كلامهم وإنما المسموع الفك كقوله[2]:

وقال نبيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا ... وأَحْبِبْ إلينا أن تكونَ المقَدَّمَا

وإن أراد إجـمـاع النحويـين فليس كـذلك لأن بعض النحـويين حكى عن الكسائى إجازة إدغامه، وأما هلم فإدغامه لازم بإجماع.

تنبيهات:

الأول: اختلف العرب فى «هلم» فهى عند الحـجازيين اسم فعل بمعنى احضر أو أقبِـل، وهى عند بنى تميم فعل أمـر لا يتصـرف ملتزم إدغـامه، وإنما ذكـر هنا باعتبار فعليتها، وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال: لا أهلم.

الثانى: التزموا أيضا فتح (ميم هلم) [3]وحكى الجرمى فيه الفتح والكسر عند بعض بنى تميم، (وإذا اتصل بهاء غائب نحو: هلمـه لم يضم بل يفتح وكذا يفتح أيضا إذا اتصل به ساكن نحو هلمَّ الرجل)[4].

---

(١) ب، جـ.

(٢) تقدم هذا البيت فى باب التعجب.

الشاهد: قوله: «أحبب» حيث لم يدغم مع الموجب.

(٣) ب، جـ وفى (هلم) ـ بإسقاط ـ ميم.

(٤) أ، جـ.

(الثالث: تكون هلم عند بنى تميم)[1] فعلا اتصلت بها الضمائر المرفوعة البارزة، وأكدت بنون التوكيد فيقال: هلُمّـا وهلُمُّوا وهلُمِّي ـ بضم الميم قبل الواو وتكسر قبل اليـاء، فإذا اتصل بها نون الإناث فالقيـاس هَلْمُمْنَ، وزعم الفراء: أن الصواب هَلمَّنَّ ـ بفتح الميم، وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم، ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير، وحكى عن أبى عمرو أنه سمع من العرب هَلمِّينَ يا نسوة ـ بكسر الميم مشددة وزيادة ساكنة بعدها قبل نون الإناث، وحكى عن بعضهم هَلمُنَّ ـ بضم الميم ـ وهو شاذ، وعلى لغة بنى تميم بنى أبو الطيب قوله[2]:

قَصَدْنَا له قَصْدَ الحبيبِ لقاؤهُ ... إلينا وقُلنا للسيّوفِ هَلُمَّنا

فأكدها بالنون الشديدة.

الرابع: ذهب بعض النحويين إلى أن «هلم» فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم فتح ميمها والإدغام، ولو كانت فعلا لجرت مجرى رُدّ فى جواز الضم والكسر والإظهار، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين فى كلامهم كثير.

الخامس: نقل بعض النحويين الإجماع على أن «هلم» مركبة، قلت: وفى البسيط: ومنهم من يقول ليست مركبة.

وفى كيفية التركيب خلاف، قال البصريون مركبة من «ها» التنبيه ومن «لُمَّ» التى هى فعل أمر من قولهم: «لَمَّ الله شعَثَه» أى: جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا، ونظراً إلى أن أصل لام «لم» السكون.

---

(١) أ، جـ.

(٢) وهو من الطويل.

الإعراب: «قصدنا» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بالفعل «قصد» مفعول مطلق «الحبيب» مضاف إليه «لقاءه» مفعول لأجله ومضاف إليه «إلينا» جار ومجرور. «وقلنا» فعل وفاعل «للسيوف» جار ومجرور.

«هلمنا» فعل أمر على لغة تميم والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للتوكيد.

الشاهد: قوله: «هلمنا»: حيث اتصلت به نون التوكيد.

وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج، إذا كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وأدغمت، وقال الفراء: مركبة من «هَلْ» التى للزجر، و«أمَّ» بمعنى اقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها إلى الساكن قبلها فصار «هلمَّ» ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين، وقول البصريين أقرب إلى الصواب. والله سبحانه أعلم.

ولما أنهى الكلام على ما قصد فى فصل الإدغام وهو آخر ما يذكر فى التصريف قال على سبيل التعريف:

وَمَا بِجَمعه عُنِيتُ قد كَمَلْ ... نَظمًا على جُلِّ المُهمَّات اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الكافيةِ الخُلاصَهْ ... كَما اقتَضَى غِنىً بلاَ خَصَاصَهْ

فأخبر بانتهاء ما قصد جمعه فى هذا النظم، واشتماله على أعظم المهمات من هذا العلم، يقال: «عُنِيَ بكذا» أى اهتمَّ به، والأفصح بناؤه للمفعول وبناؤه للفاعل لُغيّة حكاها فى اليواقيت، وأنشد عليها:

عانٍ بأخْراهَا طَويلُ الشُّغْلِ

ثم ختم الكلام بحمد الله والصلاة على نبيه ﷺ فقال:

فأحْمَدُ الله مُصلّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نبيٍّ أُرْسِلاَ

وآله الغُرِّ الكِرَام البررَهْ ... وصَحْبِهِ المنتَخَبِينَ الخِيَرَهْ

* * *

تم الكتاب بعناية الملك الوهاب، والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام، المرسلين وعلى آله والصحابة أجمعين.

محتويات المجلد الثالث



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
فصل [إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح]	١٦٠٥
فصل [إذا كان فاء الافتعال حرف لين]	١٦١٨
فصل فى الإعلال بالحذف	١٦٣١
فصل فى الإدغام	١٦٣٨
محتويات المجلد الثالث	١٦٥٣



فهرست الأبيات والشواهد

الصفحة	الشاهد	
	«حرف الهمز»	
٥٠٣	من لَهُ شـولا فـإلى إتلائهـا	....
٥٣١	وأعلم أن تسليمـا وتركـا	للامتشابهان ولا سـواء
٦٥٥	لا أقـعد الجبن عن الهيجاء	ولـو توالت زمـر الأعـداء
٦٩٠	حـشى رهط النبى فـإن منهم	بحـورا لا يكـدرها الدلاء
٧٧٣	ربما ضـربة بسـيف صقيل	بين بصـرى وطعنه نجـلاء
٧٧٨	بدا لى أنى لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
٩١٦	نعم الفـتاة فتاة هند لـو بذلت	رد التحية نطقًا أو بإيماء
٩٨٣	فـلا والله لا يلـفى لما بى	ولا للمـا بهـم أبدا دواء
١١٢٠	فـواكبدا من حب من لا يحبنى	ومن عـبرات مـا لهن فـناء
١٣٦٤	يا لـك من تمر ومن شيشـاء	ينشب فى المسـعل واللهـاء
١٤٠٢	له ما رأت عين البصير فوقـه	سـماء الإله فوق سبع سمائيا
	«حرف الباء»	
٢٧٧	أقلى اللوم عـاذل والعـتابن	وقـولى أن أصـبت لقـد أصـابن
٣٣٢	منا الذى هو مـا إن طر شـاربه	والعـانسـون ومنا المرد والشيب
٣٤٢	مـا أنت باليـقظان ناظره إذا	نسيت بما تهـواه ذكـر العـواقب

الصفحة	الشاهد	
٣٥٣	فـمـا سـودتـنى عـامـر عن وراثة	أبى الله أن أسـمـو بأم ولا أب
٣٩١	أبلغ هذيلا وأبلـغ من يبلـغـهـا	عنى حـديثا وبعض القـول تكذيب
٣٩١	بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا	ببطن شـريان يعـوى حـوله الذيب
٤٧٥	فـأمـا القـتـال لا قـتـال لديكم	ولكن سـيـرا فى عـراض المواكب
٥٠٨	فكن لى شـفيـعـا يوم لا ذو شفـاعة	بمغنى فـتيلا عن سـواد بن قـارب
٥١٦	عـسى الكرب الذى أمـسـيـت	فـيـه يكون وراءه فـرج قـريب
٥٤٦	إن الشـبـاب الذى مـجد عـواقبـه	فـيـه نـاذ ولا لذات للـشـيـب
٥٦١	كـذاك أدبت حتى صـار من خلقى	أنى رأيت مـلاك الـشيـمـة الأدب
٥٦٦	بـأى كـتـاب أم بأية سنة	ترى حـبـهـم عـاراً على وتحسب
٦٣١	أتانى فـلم أسـرر به حين جـاءنى	كـتـاب بأعـلى القنتين عـجـيب
٦٥٠	على حين ألهى الناس جل أمورهم	فندلا زريـق المال ندل الثـعـالب
٧٣٤	طافت أمـامـة بالركـبـان آونة	يا حـسنـة من قـوام مـا ومنـتـقـبـا
٧٤٤	خلى الذنـابات شـمـالا كـثـبـا	وأم أو عـال كـهـا أو أقـربا
٧٧١	فلئـن صـرت لا تحـيـر جـوابا	لبـمـا قـد ترى وأنت خطيب
٨١٢	فلئن لـقـيـتك خـالـين لتـعلمن	أبى وأيـك فـارس الأحـزاب
٨١٤	صـريع غـوان راقـهـن ورقـنه	لدن شب حتى شاب شود الذوائب
٨٣١	نجـوت وقـد بل المرادى سـيـفـه	من ابن أبى شـيخ الأباطـح طالب
٨٤٢	يحـابى به الجـلد الذى هو حـازم	بضـربـة كـفـيـه الملا نفس راكب
٨٨١٩٤	سبتنى الفتـاة البـضة المتجرد الـ	لطيفـة كشحه وما خـلت أن أسبى

الصفحة	الشاهد	
١٢٠٢	يحدو ثماني مولعا بلقاحها	حتى همـمن بزيفة الإرتاج
	«حرف الحاء»	
٢٩٠، ١١٧٠	دامن سعدك إن رحمت متيما	لولاك لم يك للصبابة جانحا
٣٨٨	ومـا أدري وظني كل ظن	أمسلمني إلى قومي شراحي
٤٤٢	وإن من النسوان من هي روضة	تهيج الرياض قبلها وتصوح
٥١٧	رسم عفا من بعدما قد امحى	قد كان من طول البلى أن يمصحا
٥٩٠	إن السماحة والمروءة ضمنا	قبرا بمرو على الطريق الواضح
٧٨٤	يا بؤس للحرب التي	وضعت أراهط فاستراحوا
٧٩٠	أقام ببغداد العراق وشوقه	لأهل دمشق الشام شوق مبرح
٨٧٦	وأما أنا من رزء وإن جل جازع	ولا بسرور بعد موتك فارح
٩٥٣	أبحت حمى تهامة بعد نجد	وما شيء حميت بمستباح
١١١٥	يا لعطافنا والرياح	وأبي الحشرج الفتى النفّاح
١١٥٨	أخاك أخاك إن من لا أخا له	كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح
١١٥٨	لجديرون بالوفاء إذا قا	ل أخو النجدة السلاح السلاح
١٣١٦	فكأنما نظروا إلى قمر	أو حيث علق قوسه قزح
١٣٧٦	أخو بيضات رائح متأدب	رفيق بمسح المنكبين سبوح
١٦٢٣	فقلت لصاحبي لا تحبسانا	بنزع أصوله واجدز شيحا

الصفحة	الشـــاهد	
٥٣٨	شلت يمينك إن قــتـلت لمسلمــا	حلت عليك عـقـوبة المتـعـمـد
٦٤٠	إذا كنت ترضيه ويـرضيك صاحب	جـهـارا فكن للغيب أحفظ للود
٦٤٨	ألم تغتـمض عـيناك ليلة أرمدا	وبت كـما بـات السليم مسهـدا؟
٧٤٨	فــــلا والله لا يـلـقى أنـاس	فـــتى حــتـــاك يـا ابن أبا يـزيد
٨٢١	يا مـن رأى عـــارضــا أســر به	بين ذراعـى وجـبــهـــة الأســـد
٨٥٨	أتانى أنهم مــزقــون عـــرضى	جــحـاش الكرملين لهـا فـديد
٩١١	نعم الفــــتى المرى أنت إذا هم	حضـروا لدى الحجـرات نار الموقد
٩١٥	تزود مــــثل زاد أبيك فــينا	فــنـعـم الـزاد زاد أبـيـك زادا
٩٩٩	إن مـن ســـاد ثم ســـاد أبـوه	ثم قـــد ســاد قــبل ذلـك جـده
١٠٦٦	فـمـــا كـعب بن مــامـة وابن	سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا
	يا ابن أمـى ويا شـقـــيق نفـسى	أنت خـلفـــتنى لدهـر شـــديد
١١١٤	يا لقـومـى ويا لأمــثـال قـومى	لا ناس عـــتــوهم فى ازدياد
١١٣٧	تمنانى لـيـــقــــتلى لقـــيط	أعـام لك بن صـعصـعـة بن سعـد
١٢٢٢	وذكـــرت لـبن المحلق شـــربة	والخيل تـعـدونى الصـعـيـد بزاد
١٢٣٧	أن تقـرآن على أسـمـــاء ويحكمـا	منى السلام وأن لا تـشـعـر أحـدا
١٢٨٧	مـتى تؤخـذوا قـســرا بظنة عـامـر	ولا ينـج إلا فى الصــفـــاد يـزيد
١٢٩٦	سـرينا إليـهـم فى جـمـوع كـأنهـا	جـبـال شـرورى لو تعـان فـتنهـدا
١٣٠٣	لو يسمـعون كما سـمعت حديثـهـا	خــروا لعـزة ركّـعــا وسـجــودا
١٣٣٨	كم دون مـيـة مـومـاة يهــال لهـا	إذا تيـمـمـهـا الخـريت ذو الجلد

الصفحة	الشـــاهد
١٣٤٤	عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكراً كـذا وكـذا لطفـا به نُسى الجهـد
١٣٩٢	أبصـارهن إلى الشـبـان مـائلة وقـد أراهن عنى غـيـر صـداد
١٤٤٥	أرى الموت يعـتام الكرام ويـصطفى عـقيلة مال الفاحش المتشـدد
١٤٤٨	فكيف لنا بالشـرب إن لم يكـن لنا دراهم عـند الحـانوى ولا نقـد
١٦٠٩	إن الخليط أجـدو البين فـانجـردوا وأخلفـوك عـد الأمر الذى وعـدوا
	«حرف الراء»
٢٨٠	أحـار بن عـمـرو كـأنى خـمـرن ويـعـدو عـلى المرء مـا يـأتمرن
٣٥٩	ومـا نبـالى إذا مـا كنت جـارتنا ألا يـجـاورنا إلاك ديار
٣٦٠	أعـوذ برب العرش من فـئة بغت على فـمـالى عـوض إلاه ناصـر
٣٦٧	بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهـم الأرض فـى دهر الـدهـارير
٣٧٣	تغـربت عنهـا كـارهـا فـتركـتـهـا كـان فـواقـيـهـا أمرّ من الصـبـر
٤٠٣	أنا اقـتـسـمنا خطتـينا بيننا فـحملت برة واحـتملت فـجار
٤١٣	يامـا أمليح غـزلانا شـدن لـنا من هؤليـائكـن الضـال والسـمـر
٤١٧	أليس أمـيرى فى الأمـور بأنتـمـا بما لسـتـمـا أهـل الخيـانة والـغـدر
٤٢٧	فـمـا آباؤنـا بـأمـن منه علينا اللاء قـد مـهـدوا الحـجورا
٤٥٣	ما الله موليك فـضل فـاحـمـدنه به فـمـا لـدى غـيـره نفع ولا ضـرر
٤٥٤	ما المستفـز الهوى محـمـود عواقبه ولو أتيح له صـفـو بـلا كـدر
٤٦٥	ولقـد جنيتك أكـمـؤا وعـسـاقـلا ولقـد نهـيـتك عن بنات الأوبر
٤٦٦	رأيتك لما أن عـرفت وجـوهنا صدت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

الشـــــاهد		الصفحة
ولا زال منهلا بجرعائك القطر	ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى	٤٩٣
وكـونك إياه عليك يسـير	ببذل وحلم ساد في قومه الفتى	٤٩٨
وكم مثلها فارقت وهي تصفر	فأبت إلى فهم وما كدت آئبا	٥١٦
إذا هو بالمجـــد ارتدى وتأزرا	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	٥٤٩
إلا نجشؤكم حول التنانير	ألا طعان ألا فرسان عادية	٥٥٠
فيهم ورهط ربيعة بن حذار	رهط ابن كرز محقبي أدراعهم	٧١٣
وهل بدارة يا للناس من عار؟	أنا ابن دارة معروفا بهما نسبي	٧١٦
وداعي المنون ينادي جهـــارا	أنفســـا تطيب بنيل المنى	٧٣٦
وعناجـيج بينهن المهـــارا	ربما الجـامل المؤبل فـيـهم	٧٤١
ضعيف ولم يأسر كإياك آسر	فأجمل وأحسن في أسيرك إنه	٧٤٦
بكف الإله مـــقـــاديرها	هون عليك فـإن الأمـــور	٧٦٥
فيما فأدرك خمسة الأشبار	ما زال مذ عقدت يداه إزاره	٧٦٧
ولا حبيب رأفة فيجبرا	مـــا لمحب جلد أن يهجـرا	٧٨٠
ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر	إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	٧٩٠
فلبى فلبي يدى مســـور	دعـوت لما نابني ســورا	٨٠١
لدى المنى والأمن في اليسر والعسر	كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل	٨١١
إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر	وتذكـر نعـمـاه لدن أنت يافع	٨١٤
ونارا توقـــد بالليل نارا	أكل امرئ تحســبين امرأ	٨١٩
وإما دم والقتل بالحر أجدر	همـا خطتا إما أسار ومنة	٨٢٦

الصفحة	الشـــــاهد	
٨٣١	وفاق كعب بجبر منقذ لك من	تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا
٨٣٢	بأى تراهم الأرضين حلوا	أألدبران أم عسفوا الكفارا
٨٥٥	ضروب بنصل السيف سوق	سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر
٨٥٦	فتاتان أما منهما فشبيهة	هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا
٨٥٧	حذر أمورا لا تضير وآمن	ما ليس منجيه من الأقدار
٨٧٧	من صديق أو أخى	ثقة أو عدو شاحط دارا
٨٧٨	حسن الوجه طلقه أنت فى السلـ	ـم وفى الحرب كالح مكفهر
٨٨٢	فنجتها قبل الأخيار منزلة	والطيبى كل ما التاثت به الأزر
٨٨٢	أسيلات أبدان دقاق خصورها	وثيرات ما التفت عليه المآزر
٨٨٣	أزور امرأ جما نوال أعده	لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر
٨٩١	فذلك إن يلق المنية يلقها	حميدا وإن يستغن يومًا فأجدر
٩٠٧	بئس قوم الله قوم طرقوا	فقروا جارهم لحما وحر
٩٢٤	إن ابن عبد الله نعـ	ـم أخو الندى وابن العشيرة
٩٣٥	ولفوك أطيب لو بذلت لنا	من ماء موهبة على خمر
٩٣٧	ولست بالأكثر منهم حصى	وإنما العزة للكاثر
٩٦٦	لكم مسجدا الله المزوران والحصى	لكم قبصه من بين أثرى وأقترا
٩٧٠	كم قد ذكرتك لو أجرى بذكركم	يا أشبه الناس كل الناس بالقمر
٩٨١	وقلن على الفردوس أول مشرب	أجل جيران إن كانت أبيحت دعاثره
١٠٠٦	سواء عليك النفر أم بت ليلة	بأهل القباب من عمير بن عامر

الشاهد		الصفحة
كمـا أتى ربه مـوسى عـلى قـدر	جاء الخلافة أو كـانت له قـدرا	١٠١٠
إمـا إلى جنـة إمـا إلى نـار	يا ليـتنا أمنا شـالت نعـامتـهـا	١٠١٤
فـإن جزعـا وإن إجـمـال صبـر	وقـد كـذبتك نفسـك فـأكـذبنهـا	١٠١٦
لهـا سـبب ترعى به الماء والشجر	أعمرو بن هند مـا ترى رأى صرمة	١٠٣١
إيا كـمـا أن تعـقبـانا شـرا	فـيـا الغـلامـان اللـذان فـرا	١٠٦٧
يسـمـعـهـا لا هم الكبـار	كـحلفـة من أبى رياح	١٠٧٠
لا يلقـينكم فى سـوأة عـمـر	يا تـيم تـيم عـدى لا أبا لكـم	١٠٨١
ويحك ألحـقت شـرا بشـر	وقـد رابنى قـولـهـا يا هـناه	١١٠٣
وقـمت فـيه بـأمـر الله يا عـمـرا	حملت أمـرا عظيما فـاصطبرت له	١١٢٠
سـيرى واشـفـانى عـلى بعيـرى	جـارى لا تـسـتنكرى عـذيرى	١١٢٨
أواصـرنا والـرحم بالغـيـب تذكـر	خـذو حظكم يا آل عكرم واذكـروا	١١٣٦
طريف بن مال ليلة الجـوع والخصر	لنعم الفـتى تعـشـو إلى ضـوء ناره	١١٤٦
كمـا قيل قـبل اليوم خـالف تذكرا	خـلافـا لقـولى من فـيـالة رأيه	١١٨٧
فـهلكت جـهـرة وبار	ومـر دهر عـلى وبار	١٢٢٠
بعضب فـقـال: كـونى عـقـيرا	وأتهـا أحـيمـر كـأخى السـهم	١٢٢٦
كما يحسـبوا أن الهوى حيث تنظر	وطرفك إمـا جـئتنا فـاحـبـسنه	١٢٣٣
إنى إذن أهـلـك أو أطيـرا	لا تتـركنى فـهـيـم شطيـرا	١٢٣٩
يوم الصليـفـاء لم يوفـون بالجار	لولا فـوارس من ذهل وأسـرتهم	١٢٧٣
أيوم لـم يقـدر أم يوم قـدر	فـى أى يـوم من المـوت أفـر	١٢٧٤

الصفحة	الشـــــاهد
١٢١٩	لقـد رأيت عـجـبـا مـذ أمســا عـجـائزا مـثل السـعـالى خـمـسـا
	«حرف الشين»
١٠٩٢	يا أبت لا زلت فــينا فــإنما لنا أمل فى العيش ما دمت عـائشا
١٦٢٦	. . . . إذ ذاك إذ حـبل الوصــال مـدمش
	«حرف الصاد»
١١٣٦	يا عـبـد هل تـذكـرنى سـاعـة فى مــوكب أو رائـدا للـقنيص
	«حرف الضاد»
٦٨٧	داينت أروى والديـون تقــضى فـمطلت بعـضـا وأدت بعـضـا
	«حرف الطاء»
٧٧٥	فـحـور قـد لهـوت بـهن عين نـواعـم فى المـروط وفى الـرياط
٩٥٦	حـتى إذا جن الظـلام واخـتـلط جـاءوا بمذق هل رأيـت الذئب قط
	«حرف الظاء»
١٥٤١	ألا مَن مــبلغٌ حــسان عنى مــبـفلـفلة تـدب إلى عكـاظ
	«حرف العين»
٣٥١	هجـوت زبان ثم جئت مـعـتـذرا من هجـو زبان لم تهجـو ولم تدع
٣٧١	إن وجـدت الصـديق حـقـا لإيا ك فـمـرنى فـلن أكـون مـطيـعـا
٣٧٣	فـلا تطمع أبيت اللعن فـيـهـا ومنعكـهـا بشـىء يسـتـطاع
٤١٤	وإذا الأمـور تشـابهـت وتعـاظمت فـهناك تعـتـرفـون أين المفـزع
٤٤٣	فـيـا رب أنت الله فى كل مـوطن وأنت الذى فى رحـمـة الله أطمع

الصفحة	الشـــــاهد
١٠٨٩	يا ابنة عـمـا لا تلومي واهجـعي لا يخـرق اللوم حجـاب مـسمعي
١١٠٩	أطـوى مـا أطـوف ثـم آوى إلى بيت قـعـيـدته لـكاع
١٢٢٦	إنى مـقـسم مـا ملكت فـجاعل جـرمـا لآخـرتى ودنيـا تـنفع
١٢٢٧	ومـا كـان حـصن ولا حـابس يفـوقـان مـرداس فى مـجـمع
١١٣٣	قـفى قـبل التـفـرق يا ضبـاعـا ولا يك مـوقف منك الوداعـا
١١٧٩	نبتـم نبات الخيـرزانى فى الونى مـتى يأتـك الخيـر ينفـعـا
١١٨٢	لا تتبـعن لوعـة إثرى ولا هـلعـا ولا تقـاسن بعـدى الهم والجزعا
١٢٣٢	أردت لكيـمـا أن تطـير بقـربتى فـتـتـركهـا شنا ببـيـداء بلقع
١٦١٦	ومـعـرض تغلى المراجل تحـتـه عـجلت طبـخـتـه لقـوم جيع
١٦٢٢	لما رأى أن لا دعـه ولا شـبع مـال إلى أرطأ حـقف فـالـطجع
	«حرف الفاء»
٢٩١	يا ليـت شـعـرى عنكم حنيـفـا أشـاهرن بعـدنا السـيـوفـا
٨٢٢	ومن قـبل نادى كل مـولى قـرابة فـما عطفت مـولى عليه العـواطف
٨٢٧	تسقى امتياحـا ندى المسواك ريقتها كـمـا تضـمن مـاء المزنة الرصف
٩٣٦	نحـن بفـرس الـودى أعلمنـا منا بركـض الجيـاد فى السـدف
٩٥٤	كأن حفيف النبل من فـوق عجسها عـوازب نحل أخطأ الـغـار مطنف
١١٧٩	من نـثـقـفن منهـم فليس بـآيب أبدا وقـتل بنى قـتيـبـة شـافى
١٢٠٢	عـليـه من الـلؤم سـروالـة فـليس يرق لمسـتـعطف
١٢٥٤	ومـا قـام منـا قـائم فى نديـنا فـينطق إلا بـالتى هـى أعـرف

الصفحة	الشاهد	
	«حرف القاف»	
٢٨٠	وقائم الأعماق خاوى المخترقن	مشتبه الأعلام لماع الخفقن
٣٤٣	آأن شممت من نجد بريقا تألقا	تبيت بليل أم أرمد اعتاد أو لقا
٣٥٢	إذا العجوز غضبت فطلق	ولا ترضاها ولا تملق
٤٧٦	وإنسان عينى يحسر الماء تارة	فيبدو وتارات يجم فيغرق
٥١٠	تعز فلا شيء على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقيا
٥١٨	يوشك من فر من منيته	فى بعض غراته يوافقها
٥٣٤	وإلا فاعلموا أنا وأنتم	بغاة ما بقينا فى شقاق
٥٣٩	فلو أنك يوم الرخاء سألتنى	طلاقك لم أبخل وأنت صديق
٩١٥	والتغلبيون بئس الفحل فحلهم	فحلا وأمهم زلاء منطيق
١٠٥٩	أدارا بحزوى هجت للعين عبرة	فماء الهوى يرفض أو يترقرق
١١٣٤	أحار من بدر قد وليت ولاية	فكن جرذا فيها تخون وتسرق
١١٣٤	يا أرط إنك فاعل ما قلته	والمرء يستحى إذا لم يصدق
١١٦٧	تذر الجماجم ضاحيا هاماتها	بله الأكف كأنها لم تخلق
١٤٣٣	حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا	ولا نسأل الأقوام عقد المياثق
١٤٥٨	تزوجتها رامية هرمزية	بفضل الذى أعطى الأمير من الرزق
١٦١٩	وقد تخذت رجلى لدى جنب غرزها	نسيفا كأفحوص القطاة المطرق
	«حرف الكاف»	
٥٥٧	فقلت أجرنى أبا خالد	وإلا فهبنى أمرا هالكا

الشـــــاهد		الصفحة
يا أبت علك أو عســاكــا	تقــول بنتي قــد أنى أناكــا	١٠٩٢
مـا إن عـدا أصغـرهم أن زكـا	صـبـيـة على الدخــان رمكا	١٤٢٤
وطالما عنيـتـــا إليكا	يا ابـن الزبيـر طالما عـصـيكا	١٦٢٦
«حرف اللام»		
ولا الأصل ولا ذى الرأى والجدل	مـا أنت بالحكم الترضى حكومته	٢٨٤، ٤٤٥
شـديداً بأعـبـاء الخلافة كـاهله	رأيت الوليـد بن اليـزيد مباركـا	٣٤٣
ويومـا ترى منهن غـولا تغـول	فـيومـا يوافين الهـوى غير ماضٍ	٣٤٨
من داره الحـزن ممن داره صـول	مـا أقـدر الله أن يدنـى على شحط	٣٥٣
يدافع عن أحسـابهم أنا أو مثلى	أنا الـذائد الحـامى الذمـار وإنما	٣٦٨
أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا	بنصـركم نحن كنتم ظافـرين وقـد	٣٦٨
لعلـك تهـديك القـرون الأوائل	فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب	٣٦٩
أصـادفـه وأتلف جل مـالى	كـمنيـة جـابر إذا قـال ليـتى	٣٨٠
ألا بجلى من الشـراب ألا بـجل	ألا إننى سـقـيت أسـود حـالكا	٣٨٧
فـإن له أضـعـاف مـا كـان أملا	وليس الموافـينى ليـرفـد خـائبًـا	٣٨٨
قـتـلا الملوك وفككا الأغـلالا	أبـنى كـليـب إن عـمـى اللذا	٤٢٠
تراهن يوم الروع كـالحدإ القبل	وتبلى الألى يستلئمون على الألى	٤٢٣
سيوف أجاد القين يوما صقالها	أبى الله للشم الألاء كــأنهم	٤٢٤
له فـرجـة كـحل العـقــال	ربما تكره النفـوس من الأمـر	٤٣١
فـسلم على أيهم أفـضل	إذا مـا لقـيت بنى مـالك	٤٤٩

الشـــــاهد		الصفحة
شـــحم إنا قـــد مللناه بجل	عـــجل لنـا هذا وألحـــقنا بـذا الـ	٤٦١
ـمنزل الدارس عـن حى حـــلال	يا خليلى اربعـا واسـتخـبـرا الـ	٤٦٢
القطـر مـغـناه وتأويب الشـمـال	مـثـل سـحق البـرد عفى بـعـدك	٤٦٢
عليـهم وهل إلا عـليك المعـول؟	فـيـا رب هل إلا بك النصـر يرتجى	٤٨٣
نيـل العـــلاء ويكرم الأخـــوالا	خـالى لأنت ومـن جـرير خـالـه	٤٨٣
فلـولا الغـمـــد يمسكه لسـالا	يذيـب الرعب منه كل عـــضب	٤٨٦
فليـس سـواء عـالم وجـهـول	سلى إن جـهلت الناس عنا وعنهم	٤٩٤
إذا تـهب شــــمـــال بـليـل	أنت تـكون مـــاجـــد نـبـيـل	٥٠١
جنوده ضاق عنهـا السهل والجبل	لا يأمـن الدهـر ذو بغى ولـو ملـكا	٥٠٢
بأعـجلهم إذ أجشع القوم أعجل	وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن	٥٠٩
ولكن بأن يُبـغى عليه فـيخـذلا	إن المرء مـيـتـا بانقـضـاء حـيـاته	٥١٣
أن هالك كل مـن يحـفى وينتـعل	فى فـتية كسيوف الهند قـد علموا	٥٣٩
قـبل أن يـسـألوا بأعـظم سـؤل	علمـــوا أن يـؤملون فـــجـــادوا	٥٤٠
إذا لاقى الـذى لاقـاه أمـــثـالى	ألا اصطبـار لسلمى أم لهـا جلد	٥٥١
تجـافى الليل انـخـزل انخـزالا	أراهم رفـقـتى حـتى إذا مـــا	٥٦٥
فلـم أتخـــذ إلا فناءك مـــوئلا	عـهدت مـغيـثا مغنيا من أجرته	٦٢٩
كـفـانى ولم أطلب قليل من المال	ولو أن مـا أسعى لأدنى مـعـيشة	٦٣٢
لغـيـر جـمـيل من خليلى مـهـمل	جـفـونى ولم أجف الأخـلاء إننى	٦٣٩
هـذا ردائى مـطويـا وســـربالا	لا يحسـبنك أثوابى فقـد جمـعت	٦٦٣

الصفحة	الشاهد	
٧٩٥	جـادت عليـه كل عين ثرة	فتركن كل حديقة كالدرهم
٨٠٧	لأجتذبن منهن قلبي تحلما	على حين يستصبين كل حليم
٨١٧	فساغ لى الشراب وكنت قبلا	أكاد أغص بالماء الحميم
٨٢٩	هما أخوا فى الحرب من لا أخا له	إذا خاف يوما نبوءة فدعاهما
٨٣٠	نرى أسهما للموت تصمى ولا تنمى	ولا ترعوى من نقص أهواؤنا العزم
٨٥٥	شم مهاوين أبدان الجزور مخا	ميص العشيات لا خور ولا قزم
٨٧٤	ما الراحم القلب ظلاما وإن	ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما
٨٨٩، ٩٠٠	وقال نبى المسلمين تقدموا	وأحبب إلينا أن تكون المقدما
٨٨٩	جزى الله عنا والجزاء بفضله	ربيعة خيرا ما أعف وأكرما
٩٠٦	نياف القرط غراء الثنايا	وريد للنساء ونعم نيم
٩١٠	لعمرى وما عمرى على بهين	لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم
٩١٧	تخيره فلم يعدل سواه	فنعم المرء من رجل تهامى
٩٤٠	إذا غاب عنكم أسود العين	كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم
٩٦٠	قد سالم الحيات منه القدما	الأفعوان والشجاع الشجعما
٩٦٥	لو قلت ما فى قومها تيثم	يفضلها حسب وميسم
٩٨٠	فرت يهود وأسلمت جيرانها	صمى لما فعلت يهود صمام
٩٨٣	إن إن الكريم يحلم ما لم	يرين من أجاره أضيما
٩٨٤	لي شعرى هل ثم هل	آتينهم أم يحولن دون ذاك الحمام
٩٨٦	لا ينسك الأسى تأسيا فما	ما من حمام أحد مستعصما

الصفحة	الشاهد	
٤٤٠	نحن الألى فاجمع جموعك	ثم وجههم إلينا
٤٥٩	ومن حسد يجور على قومي	وأى الدهر ذو لم يحسدوني
٤٧١	غير مأسوف على زمن	ينقضى بالهم والحزن
٤٨٩	خير اقترابي من المولى حليف	رضا وشر بعدى عنه وهو غضبان
٤٩٢	صاح شمر ولا تزل ذاكر المو	ت فنسيانه ضلال مبين
٥١٢	إن هو مستوليا على أحد	إلا على أضعف المجانين
٥٣٧	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
٥٤١	ووجه مشرق النحر	كأن ثدياه حقان
٥٦٩	أجهالا تقول بنى لؤى	لعمرى أبيك أم متجاهلنا
٧٥٤	وليت لى بهم قوما إذا ركبوا	شنو الإغارة فرسانا وركبانا
٧٦٠	لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب	عنى ولا أنت ديانى فتحزونى
٧٦٩	قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان	ورسم عفت آياته منذ أزمان
٧٨٨	إنا محيوك يا سلمى فحيينا	وإن سقيت كرام الناس فاسقينا
٧٩١	أبا لموت الذى لابد أنى	ملاق لا أباك تخوفينى
٨٠٢	لقلت لبيه لمن يدعونى	....
٨٢٥	لأنت معتاد فى الهيجا مصابرة	يصلى بهما كل من عاداك نيرانا
٩٠٦	فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم	وصاحب الركب عثمان بن عفانا
٩١٤	ولقد علمت بأن دين محمد	من خير أديان البرية دينا

الصفحة	الشــــاهد	
	«حرف الواو»	
٣٢٥	كـلاهمـا حين جد الجرى بينهـمـا	قـد أقلعا وكـلا أنفـيـهـمـا رابى
٣٩٤	على أطرقـا باليـات الخـيـام	إلا الثـمـام وإلا العـصى
٥٢٨	أو تحـلـفـى بـربـك العـلى	أنى أبو ذيالك الصـبى
٥٤٤	لا هـيـثم الـليلة لـلمطى	ولا فـتى مـثل ابن خـيـبرى
٦١٣، ٧٧٥	وليل كـموج البـحر أرخى سـدوله	على بـأنواع الهـمـوم ليبـتلى
٧٦٢	ورحنا بكـا ابن الماء يجنب وسـطنا	تصـوب فـيـه العـين طورا ويرتقى
٧٨٨	عـلا زيدنا يوم النقـا رأس زيدكم	بأبيـض مـاض الشـفـرتين يمانى
٧٩٦	رؤية الفكر مـا يؤول به الأمـر	مـعين على اجـتناب التـوانى
٨٦٨	وهـى تـنزى دلوهـا تـنزيـا	كـمـا تنزى شـهلة صـبـيـا
٩٤٥	ولست مـقـرا للرجـال ظلامـة	أبى ذاك عـمى الأكـرمـان وخاليـا
١٠٦١	أيا راكـبـا إمـا عـرضت فـبلغن	نداماى مـن نجـران ألا تلاقـيـا
١٢٢٥	قـد عـجـبت منى ومن يـعـيليـا	لما رأتنى خلفـا مـقلوليـا
١٥٧٤	فـمـا زالت أقـدمنا فى مـقـامنا	ثلاثـتنا حـتى أزيروا المنائيـا
١٦١٤	وقـد علـمت عرسى ملكيـه أننى	أنا الليث مـعـديا عليـه وعـاديا
١٦٤٤	وكـأنهـا بين النسـاء سـبيكة	تمشى بـسـدة بيـتـهـا فـتـعـى
	«حرف الياء»	
١١١٢	فـيـا شـوق مـا أبقى	ويـالـى مـن الـنـوى
١١٤٧	إن ابن حـارث إن أشتق لرؤيتـه	أو أمـتدحـه فإن الناس قد علمـوا

مراجع الكتاب

أولا: مراجع المخطوطات:

الرقم	اسم المرجع	اسم المؤلف
١	ارتشاف الضرب من لسان العرب مودع تحت رقم ٢٨ بدار الكتب المصرية	أبو حيان
٢	بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لابن هشام مودع بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٨٩	أبو يحيى زكريا الأنصارى
٣	تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد مودع بمكتبة الأزهر برقم ١٠٥٧	بدر الدين الدمامينى
٤	تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب مودع بمكتبة الأزهر برقم ٩٧١	بدر الدين الدمامينى
٥	حاشية على التصريح بمضمون التوضيح مودع بمكتبة الأزهر برقم ٨٥١	عبد الله الدنوشرى
٦	شرح ألفية ابن مالك مودع بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم ٢٠٥	أحمد الاصطهناوى
٧	شرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٢٧٧٩	داود بن داود أبو يحيى

الرقم	اسم المرجع	اسم المؤلف
٨	شرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ١٤٨٧ ودار الكتب رقم ٤ ش	أبو إسحق الشاطبى
٩	شرح ألفية ابن مالك مودع بدار الكتب المصرية رقم ١١١١	شمس الدين الهوارى
١٠	شرح ألفية ابن مالك مودع بدار الكتب المصرية رقم ٣٣ ش	المختار بن بون
١١	شرح وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك مودع بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦٢٠٦٥٣٠٦٣	ابن أم قاسم
١٢	شرح الكافية الشافية مودع بمكتبة الأزهر رقم ٧٦٨ ـ ٥٥٩١	ابن مالك
١٣	فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٢٣٢٢	محمد بن قاسم الغزى
١٤	فتح الخالق المالك فى حل ألفاظ ألفية ابن مالك مودع بمكتبة الأزهر برقم ٩١	محمد الشربينى المعروف بالخطيب

الرقم	اسم المرجع	اسم المؤلف
١٥	الكواكب السنية مودع بدار الكتب المصرية برقم ٨٨٥	عبد الله بن حسين الأدكاوى
١٦	المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية مودع بمكتبة الأزهر برقم ٨٢٧	أحمد السندوبى

ثانيا: مراجع المطبوعات:

١٧	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ تعليق الشيخ محيى الدين عبد الحميد	ابن هشام
١٨	الأشباه والنظائر	جلال الدين السيوطى
١٩	الإنصاف	ابن الأنبارى
٢٠	الأعلام	خير الدين الزركلى
٢١	بغية الوعاة (طبقات اللغويين والنحاة)	جلال الدين السيوطى
٢٢	البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع	محمد الشوكانى
٢٣	البهجة المرضية فى شرح الألفية	جلال الدين السيوطى
٢٤	تراجم رجال القرنين السادس والسابع ـ المعروف بالذيل على الروضتين	أبو شامة المقدسى
٢٥	تاريخ آداب اللغة العربية	جورج زيدان
٢٦	تاريخ مصر المعروف (بدائع الزهور فى وقائع الدهور) طبع بمطبعة بولاق	ابن إياس

الرقم	اسم المرجع	اسم المؤلف
٢٧	تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب	خالد الأزهرى
٢٨	تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل ـ تعريب أحمد شكرى	المستر چورچ بانج
٢٩	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ تحقيق محمد كامل بركات	ابن مالك
٣٠	التصريح بمضمون التوضيح	خالد الأزهرى
٣١	حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة	جلال الدين السيوطى
٣٢	حلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق	عبد الرازق البيطار
٣٣	حاشية الصبان على الأشمونى	الصبان
٣٤	حاشية على الأشمونى	أبو عبد الله بن سعيد
٣٥	حاشية على الأشمونى	محمد الأمير
٣٦	حاشية على مغنى اللبيب	محمد بن عرفة الدسوقى
٣٧	حاشية على مغنى اللبيب	محمد بن أبى بكر الدسوقى
٣٨	حاشية على مغنى اللبيب	تقى الدين الشمنى
٣٩	حاشية على شرح ابن عقيل	محمد الخضرى
٤٠	حاشية على شرح التصريح بمضمون التوضيح	يس العليمى

الرقم	اسم المرجع	اسم المؤلف
٤١	حاشية على مجيب الندا للفاكهى	يس العليمى
٤٢	حاشية على قطر الندى وبل الصدى لابن هشام	أحمد السجاعى
٤٣	حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد	حسن العطار
٤٤	حاشية على شرح الشيخ خالد على متن الأجرومية	محمد أبو النجا
٤٥	الحماسة	أبو تمام
٤٦	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب بهامشه	عبد القادر البغدادى
٤٧	شرح الشواهد الكبرى للعينى الطبعة الأولى بمطبعة بولاق	
٤٨	خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر	المحبى
٤٩	الخصائص	ابن جنى
٥٠	الخطط التوفيقية	على مبارك
٥١	الخطط المقريزية	المقريزى
٥٢	دائرة المعارف الإسلامية	بروكلمن
٥٣	الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ـ تحقيق محمد سيد جاد الحق	ابن حجر العسقلانى
٥٤	الدرر اللوامع	أحمد الشنقيطى
٥٥	روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات	محمد الخوانسارى

الرقم	اسم المرجع	اسم المؤلف
٥٦	شرح ألفية ابن مالك ـ المسمى ـ (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)	الأشمونى
٥٧	شذور الذهب	ابن هشام
٥٨	شذور الذهب فى أخبار من ذهب	ابن العماد الحنبلى
٥٩	شرح ألفية ابن مالك	ابن الناظم ـ بدر الدين
٦٠	شرح ألفية ابن مالك	ابن عقيل
٦١	شرح ألفية ابن مالك	عبد الرحمن المكودى
٦٢	شرح ألفية ابن مالك	ابن هشام
٦٣	شرح المفصل	موفق الدين ابن يعيش
٦٤	شرح شواهد مغنى اللبيب	جلال الدين السيوطى
٦٥	الصحاح ـ طبع بمطبعة بولاق	الجوهرى
٦٦	طبقات الحنابلة	ابن أبى يعلى
٦٧	طبقات الشافعية	تقى الدين السبكى
٦٨	عصر سلاطين المماليك	محمود رزق سليم
٦٩	غاية النهاية فى طبقات القراء	شمس الدين بن الجزرى
٧٠	فتح الجليل على شرح ابن عقيل ـ على ألفية ابن مالك	أحمد السجاعى
٧١	فوات الوفيات	محمد بن شاكر الكتبى
٧٢	الفوائد البهية فى طبقات الحنفية	الكلينوى

الرقم	اسم المرجع	اسم المؤلف
٧٣	الفواكه الجنية	أحمد الفاكهى
٧٤	قطر الندى وبل الصدى	ابن هشام
٧٥	كشف الظنون	حاجى خليفة
٧٦	الكافية	ابن الحاجب
٧٧	الكتاب	سيبويه
٧٨	الكشاف	الزمخشرى
٧٩	الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ـ تحقيق جبرائيل جبور ـ طبع بيروت سنة ١٩٤٥م	نجم الدين الغزى
٨٠	لسان العرب ـ طبع بولاق	ابن منظور
٨١	مغنى اللبيب	ابن هشام
٨٢	معجم المؤلفين	عمر رضا كحالة
٨٣	معجم البلدان	ياقوت الحموى
٨٤	معجم الألفاظ والأعلام القرآنية أحمد الفاكهى	محمد إسماعيل إبراهيم
٨٥	ملحق البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن التاسع	محمد بن على الشوكانى
٨٦	منار السالك إلى أوضح المسالك ـ تعليق الشيخ النجار وغيره	ابن هشام
٨٧	المقتضب	المبرد

الرقم	اسم المرجع	اسم المؤلف
٨٨	مجمع الأمثال	أبو الفضل الميدانى
٨٩	نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة	الشيخ محمد الطنطاوى
٩٠	النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة	أبو المحاسن تغرى
٩١	همع الهوامع على شرح الجوامع	جلال الدين السيوطى
٩٢	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان	شمس الدين بن خلكان

● ● ● ● ● ● ● ● ●

المحتويات

● ● ● ● ● ● ● ● ●

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

القسم الثانى

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة